

مختار

تذكرة أبي علي الفارسي ونهذيتها  
لأبي الفتح عثمان بن جني

(ت ٣٩٢ هـ)

تحقيق

د. حسين أحمد بوعباس  
كلية الآداب، جامعة الكويت



تحقيق التراث ﴿ ٢١ ﴾

مختار  
تذكرة أبي علي الفارسي ونهذيبها  
لأبي الفتح عثمان بن جني  
(ت ٣٩٢هـ)

تحقيق  
د. حسين أحمد بوصباس  
كلية الآداب، جامعة الكويت

تحقيق التراث ﴿ ٢١ ﴾

© مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٣١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية

بن جني، أبي الفتح عثمان

مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها. / أبي الفتح عثمان بن

جني: تحقيق: حسين بن عباس - الرياض ١٤٣١هـ.

٤٩+٧٢٨ ص: ٢٧×١٩ سم (تحقيق التراث: ٢١)

ردمك: ٦-٢٠-٨٠٣٢-٦٠٣-٩٧٨

١- اللغة العربية- النحو ٢- اللغة العربية- الصرف

٣- العنوان ب- السلسلة

١٤٣١/٩٤٣٧

ديوي ١٥٠.١

رقم الإيداع: ١٤٣١/٩٤٣٧

ردمك: ٦-٢٠-٨٠٣٢-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ / ٢٠١٠م

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

ص. ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٢

هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ فاكس: ٤٦٥٩٩٩٢



## إهداء

إهداء إلى ثلاثة

إلى والدي حفظهما الله ...

وإلى زوجتي جزاها الله خير الجزاء ...

وشكر إلى ثلاثة

الأستاذ الدكتور عبد الله الغنيم

بمساعده حُزت مصورة المخطوط

الأستاذ حائري رئيس قسم المخطوطات بمكتبة مجلس الشورى الإسلامي

لولا رسوخ قدمه في معرفة مخطوطات الخزانة لما عثرنا على بغيتنا

أخي الدكتور حسن الموسوي

بسعيه الحثيث وصلّتني مصورة المخطوط



## المقدمة

"تذكرة أبي علي الفارسي، الجزء الثاني منه نسخة قديمة، سقط من آخره تاريخ الكتابة بقرينة المقابلة، ويغلب على الظن أن النسخة من خطوط القرن الخامس تقريباً" في خزانة الشيخ ميرزا فضل الله الزنجاني<sup>(١)</sup>. منذ عام ١٩٢٨ ظل هذا الوصف للمخطوط يدور بين المحققين والدارسين<sup>(٢)</sup>، ولم تعرف اطلاع أحدهم عليه إلا الوصف الأول، ثم غُبر زمن توفي فيه شيخ الإسلام صاحب الخزانة فتفرقت كتبه في المكتبات وغاب خبرها بما فيها من نفائس.

وقد لفت نظري تناوش الباحثين من بعيد لهذا المخطوط على الرغم من أهميته وعلو شأن صاحبه، فحملني ذلك على تسقط أخباره واقتفاء أثره إلى أن علمت أن جملة من كتب مكتبة شيخ الإسلام ألقت عصاها وحطت في مكتبة مجلس الشورى الإيراني، فسافرت إلى طهران، وسالت في المكتبة عن الكتاب فلم يعرفوه ولم يكن له ذكر في فهرس المكتبة على الرغم من دقة هذه الفهارس وسعتها، فلما سألت المشرف على قسم المخطوطات الأستاذ حائري<sup>(٣)</sup> تذكره، وقام إلى خزانة المكتبة يطلبه فما لبث أن عاد ويده مغلدة وضعه بين يدي، فبدأت أنظر فيه وأفتش حتى إذا اطمأنتت من أنه بغيتي طلبت منهم تصويره فاعتذروا بأنه من قسم النفيس وهو غير مسموح بتصويره، ولكن الله يسر بفرج سريع من حيث لا أحسب إذ حضر في تلك الساعة وزير التربية الكويتي الأسبق الأستاذ الدكتور عبد الله الغنيم في جولة يشرف فيها بعض المراكز الثقافية في طهران، فأبلغته عن طريق أحد مرافقيه<sup>(٤)</sup> برغبتي وتعذر تحقيقها، فطلب منهم

(١) خزانة زنجاني في إيران، مجلة العرب سنة ١٩٢٨ ص ٩٢.

(٢) منهم بروكلمان في تاريخ الأدب (١/٥٢٠) وأغا بزرك في الفريضة (٤/٢١) وسزكهن في تاريخ التراث ص ٨، ٤٤٥، ومحقق الإيضاح المعصدي ص ١٤، ومن تلاه من محققي كتب أبي علي، ود. حسين محفر في نفائس المخطوطات ص ٣، ٣٥ ذكراته مرزنجاني وصنع لبعض مكتباتها فهرساً ومنها مكتبة شيخ الإسلام غير أنه لم يصرح بإطلاعه على الكتاب، ولعله فعل.

(٣) من ذكر الأستاذ حائري وأثنى على علمه وسعة اطلاعه على المخطوطات د. عيد الرحمن بدوي في مذكراته: سيرة حياتي (٢/٢٦٤، ٣٤٥).

(٤) اعتذر من هذا المرافق الكويتي لعدم معرفتي اسمه فقد كان سوباً مهماً لإبلاغ الدكتور الغنيم بالامر، فعق علي شكره.

مساعدتي فوعده بذلك بعدما تبين لهم أن مرادي البحث العلمي لا المتاجرة بالخطوط التي يتقونها بهذا المنع، وقد احتاج الحصول على الصورة إلى مراجعة المكتبة ومتابعة الإجراءات مدة شهرين، فقام بذلك خير قيام أخي الدكتور حسن الموسوي الذي تسلمت منه الصورة وشرعت أنسخها في آخر الشهر السابع من سنة ٢٠٠٣ ميلادية.

حرصت على إثبات خبري هذا تحذيراً بالنعمة، ودفعاً للدعوى العريضة التي تتردد بين جمهور المهتمين بالخطوط؛ وهي ضياع الخطوط وسرقتها عند انتقالها من مكتبة لأخرى أو من المكتبة نفسها مما جعل الخطوط المهمة والنفيسة غير موجودة أو نكاد تكون كذلك، ولكنها دعوى المتواني وحجة المعذر، والحق أن من طلب شيئاً ناله أو بعضه.

وهذا ذكره أبي علي الفارسي<sup>(١)</sup> موضع عناية واهتمام مذ أن عرفها الناس، فالسلطان يخاطب أبا علي للتمكن من أصلها لنسخها ويطلب منه تصحيح النسخة للخزانة<sup>(٢)</sup>، بل إن الفاضل وزير الدولة الغزية طلب من المهلب البهنسي النحوي إتمام كلمات في التذكرة<sup>(٣)</sup>، واعتنى الشيوخ بقراءتها ودراستها وحكاية نصوصها والاخذ منها في مصنفاتهم<sup>(٤)</sup>، وما يعد من اهتمام العلماء بها والعناية بأثرها رد الأسود الغندجاني المسمى (نزهة الأديب في الرد على أبي علي في التذكرة)<sup>(٥)</sup>، ثم سفي أبي اليمن في الرد على الأسود<sup>(٦)</sup>.

ويأتي كتابنا «مختار التذكرة» في هذا السياق، غير أن أهميته تزيد بعلو كعب صانعه ابن جني الذي صحب أبا علي أربعين سنة فكان أولى الناس بالاختيار من التذكرة

(١) انظر الخبر مع كافي الكفلة في: معجم الأدباء ص ٨١٤

(٢) بكسر في التذكرة مواضع لم يتم فيها كلام أبي علي كما سيظهر في وصفي للكتاب. وخبر المهلب في الإنباء (٣/ ٢٢٤) والغزية أظنه يريد الصلاحية.

(٣) انظر مثلاً في (الإحاطة ٣٢٧٥) قراءة ابن الضايح التذكرة على الشلوطين، ورواية ابن خور لها في: فهرسه ص ٣١٨، وما سيأتي في دراسة العنوان من مصادر أوردت نصوصها.

(٤) معجم الأدباء ص ٨٢٢

(٥) الإنباء (٤/ ١٧٥)

وتهذيبها بما يعرفه من علم شيخه ومراده من كلامه، فكان الكتاب عمل علمين من كبار أعلام العربية، ولا يغمز من قدر مخطوطه إلا نقصاته بخرم في آخره لا ندري مقدار ما ذهب به.

وفي الكلمة التي ألف المحققون وضعها قبل النص المحقق بحثت أمرين :

الأول : عنوان المخطوط ونسبته، وقد أطلت فيه لكثرة الاحتمالات الواردة في العنوان، فاقترضت ذلك تقليب الأوجه وسبرها حتى تطمئن النفس إلى ما انتهيت إليه فلا تنزع إلى غيره.

الآخر : صفة الكتاب ومحتواه، فعرضت فيه ما رجح عندي من أن « التذكرة » مستودع أبي علي ومسودة كتبه مما يجعلها أقدم كتبه، وقد بقي في « المختار » بعض ما يدل على ذلك. ثم ذكرت الرموز المستخدمة في الكتاب وما ظهر لي في معانيها، وأعقبته ببيان مادة الكتاب مسائله وأبوابه وشواهد ما امتاز به من سائر كتب أبي علي، وتلاه ذكر المصادر أبي علي غير المسماة في الكتاب؛ لأنني اهتمت إليها بتحقيق الكتاب وعرض نصوصه على المصادر، وأما مصابره الأخرى فمبدولة في الفهارس. وأوجزت عقب ذلك سمات عمل ابن جني في تهذيبه للتذكرة.

وختمت ببيان عملي في تحقيق النص الذي ما اهتمت فيه بشيء - بعد سلامة النص - قدر اهتمامي به ربط الكتاب بكتب أبي علي الأخرى، فهذا الكتاب هو آخر ما نعرفه من تراث أبي علي الفارسي الذي وصلنا، فوجب على من يتصدى لإخراجه الإفادة من أعمال سابقه - جزاهم الله خير الجزاء على ما جدوا فيه واجتهدوا - وقد اقتضى ذلك كثرة الرجوع إليها ورجع البصر فيها، ولك أن تخزر ما يحتاج إليه ذلك من جهد ووقت قد يعرفه من عالج كتب أبي علي المختلفة للنهائج في التحقيق والفهرسة<sup>(١)</sup>.

وختاماً أسوق شكري إلى كل من جاد علي في هذا العمل بفائدة أو حض، وغرة

(١) استعددت لهذا العمل مصنع فهرس لشواهد الشعر في جميع كتب أبي علي، واعتمدت على فهرس الآيات في الكتب نفسها وبأخرة أهداني مشكوراً استاذنا الدكتور الدالي فهرسه الذي صنعه لشواهد الآيات في الحجة فأنفدت منه قدر الإمكان.

أولئك الأستاذ الدكتور محمد الدالي، يليه أخي الأستاذ وائل الرومي، وكذلك العزيزان الأستاذ يوسف البلام وعبد العزيز بخش على معونتهما في العرضة الأخيرة على المخطوط.

ثم كان من تمام منة الله عليّ في هذا الكتاب أن ينهض بأمر قراءته ومراجعته في مركز الملك فيصل للبحوث الدكتور سيف العريفي، فوقّفتني على ما بدا له من إصلاح وتعديل في مواضع من متن الكتاب وحواشيه وافقته في أكثرها، فحقّ عليّ شكره وعرفان فضله فيما أسداه إليّ هذا الكتاب وجزاه الله عما بذل من جهد ووقت خير الجزاء.

ولئن كان العمل في آخر الشوط افتقر إلى الكمال أو ما يدنو منه فإنّ المراء في أنني لم أضن بالاجتهاد في هذا السبيل، راجياً منه سبحانه القبول والمغفرة، ومن القارئ النصيح والصفح عما وقع من قصور وخلل.

حسين أحمد هوباس

٢٥/٣/٢٠١٠، الكويت

Hboabbas 1@hotmail.com



## هذا الكتاب

أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (٢٨٨-٣٧٧) من كبار شيوخ النحو وصفوتهم، نُشر له خمسة عشر كتاباً<sup>(١)</sup>، وقامت علي دراسة حياته وآثاره أبحاث عديدة مفصلة، فلم يعد في قوس ترجمته منزع<sup>(٢)</sup>، وكذلك الحال لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢ ت) الذي لم يقل عن شيخه في حظوته لدى الدارسين<sup>(٣)</sup>، لذلك أعرضت عن الترجمة لهما بخلاف ما استنه المحققون من الترجمة للمصنف في صدر الكتاب المحقق، وانصرفت إلى الكتاب أدرس عنوانه ونسبته إلى صاحبيه، ثم أبنتُ صفتيه ومحتواه وبعض مصادره.

### أولاً: عنوان المخطوط ونسبته:

في بحثي لعنوان المخطوط سيرد الكلام في نسبته لمؤلفه ما يغني عن أفراد مبحث منفصل لهذا الأمر، وقد اجتمع عندي لهذا المخطوط عنوانات خمسة هي:

- ١- التذكرة
  - ٢- التذكرة القصيرة
  - ٣- المسائل القصيرة
  - ٤- القصرات
  - ٥- مختار التذكرة وتهذيبها.
- وهذا حديثها:

(١) هي الإيضاح والإغفال والبصريات والبيدانيات والتعليقة والتكملة والحجة والحلييات والشعر والشجرايات والعسكرية والمضديات والمقاييس والفتوة والأخبار.

(٢) انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٨١١، وبهامشه فضل تخريج وأوفى ترجمة له في: أبي علي الفارسي للأستاذ عبد الفتاح شليبي ص ٥٢، والأصول النحوية والصرفية في الحجة (١٧/١) وانظر مقدمات كتبه كالشعر والبصريات والبيدانيات.

(٣) انظر: معجم الأدباء ١٥٨٥ وما في هامشه، وأضواء على آثار ابن جني ص ١١، ومقدمة كتابه الخصائص ونسب الصناعة.

١- (التذكرة) (١) هو العنوان الذي وجدته على ورقة غلاف المخطوط، وقد كُتب بخط النسخ في عبارة سلف ذكرها، ووجدتُ عشرين نقلاً عن التذكرة في عدة مصادر وهذه النقول موجودة بالفاظها - غالباً - في المخطوط؛ ومن هذه المصادر: الخصائص لابن جني، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، وشرح شذور الذهب لابن هشام، واللسان لابن منظور، والأشياء للسيوطي، والمقاصد للعيني، والخزانة وشرح أبيات المغني للبغدادى.

فمن ذلك:

١- قول ابن جني (٢) في أصل كلمة (تَهْوَرَة) والوجه فيها: "وقد ذكر ذلك أبو علي في تذكرته". وقد وجدت في المخطوط (٢-١) حديثاً مفصلاً في (تَهْوَرَة) يقول فيه: "فأما ما أنشدته أبو زيد من قوله:

خَلِيلِي لَا يَبْقَى عَلَى الدُّهْرِ فَادِرٌ      بِتَهْوَرَةٍ بَيْنَ الطُّحَا وَالْعَصَائِبِ

فإن (تَهْوَرَة) عندي (فَهْوَلَة)، والذي عليه اللفظ (عَهْوَلَة). إلا أن العين لما وقعت موقع الفاء قلبت إليها كراهة لوقوعها مضمومة بين مثل ومقارب، وما كان يلزم من القلب والإدغام وامتناع الحذف المطرد في العين. فإذا أدغمت فيه الياء تحركت بالكسر. صارت كأنها فاء. ألا ترى أن وقوعها في موضعها صار مرفوضاً من حيث كان القياس المطرد في هذا الباب يؤدي إلى تحريك ما لا يحرك في الواحد؛ كما لا تشعرك ألف (فاعل) في الواحد فهذا مما يتحقق له الحرف بموضع الفاء، فيستمر فيه البديل من الحرف ٢/ب الذي أبدل منه.

فأما الدلالة على أن عين الكلمة واو فد (هَار يَهْوَر)، وفي الحديث: «حتى تَهْوَرَ الليل». وحكى أبو الحسن أن بعضهم يقول: يَتَهَيَّر. قال: وقالوا: (هَرَّتْ تَهَار) مثل (خَفَّتْ تَخاف). ولم يحك غير (يَتَهَيَّر)....

(١) انظر: الفهرست ص ١٠١، ومعجم الأبياء ٨١٤، وفهرست ابن خیر ص ٣١٨، والإنباء (١/٢٠٩) ورفیات

الاعیان (٢/٨١) وغاية النهاية (١/٢٠٧)، والبيغة (١/٤٩٧) وغيرها مما سأذكره في المتن.

(٢) الخصائص (٣/٣٤٣)

ب - وفي إيضاح شواهد الإيضاح للقياسي<sup>(١)</sup>: "وقال في التذكرة: قال بعض البصريين: اعلم أن العرب تجعل ما أضيف إلى ما ليس فيه ألف ولا ميم منزلة ما فيه ألف ولا ميم، فترفعه كما ترفع ذلك فتقول: نَعَمْ أَخُو قوم زيد". وهذا النص في المخطوط (١٢ - ١) سوى أنه يخلو من عبارة (اعلم أن العرب تضيف).

ج - وفي اللسان (حذف): "وحذف الألف: ناحتها؛ عن أبي العباس من تذكرة أبي علي"، وفي المخطوط (١١٢-١): "وأخبرنا عن أبي العباس: يقال: سار فلان في حذف الألف. ويقال: سار بحذف الألف؛ إذا سار في ناحية منها. وحذف الألف: نواحيها". وفيه (١٨١-١): "وقال أبو العباس: سار في حذف الألف؛ إذا سار في ناحية منها. و(حذف الألف): نواحيها".

د - في المقاصد النحوية<sup>(٢)</sup> في بيت زباد الأعجم:

وحذفنا الحُمُرَ مِن شَرِّ المطايا      كما الحَبَطَاتُ شَرُّ بني قميم

قال العيني: "قوله: (فإن الحمر) يضم الحاء المهملة وسكون الميم جمع حمار، هكذا وجدته مضبوطاً في نسخة صحيحة لأبي علي الفارسي؛ أعني التذكرة". ورواية البيت في المخطوط (٥١-ب) كما ذكر العيني.

هـ - في الأشباه والنظائر<sup>(٣)</sup>: "وربما كان في الشيء لغتان فاتفقوا على إحداهما في موضع؛ كقولهم: كُفِرَ الله، وأنت تقول: العُمر والعُمر، ذكره الفارسي في التذكرة". وجاء في المخطوط (٥٤-ب): "أبو محمد التوزي قال: أخبرنا يحيى بن نُجَيم قال: سأل عمرو بن عُبيد عيسى بن عمر: لِمَ سُمِّيَتْ عَمْرًا؟ قال: العُمر والعُمر سواء. ولا يقال في اليمين إلا بالفتح....".

و - في الخزانة<sup>(٤)</sup>: "الذي رأيته في تذكرة أبي علي مخالفة من فإنه بعد أن نقل كلام من قال: (سراويل) وإن كان واحداً فهو على مثال الجمع الذي لا يكون الواحد على

(١) إيضاح الشواهد ١٢١

(٢) المقاصد النحوية (٣/٣٤٦)

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي (١/٤٥٠)

(٤) الخزانة (١/٢٢٩)

مثاله، فانت ما لم تُسم به فهو منصرف؛ (كآجر) الذي ليس في الواحد ولا غيره على مثاله، فإذا سميت به صار مثل (شراحيل) . وهذا النص بحروفه في المخطوط (١-٥) .

ز - السابق (١) : "وقال أبو علي في التذكرة: يقول: كالذي حفر بئراً وهو حين حفرها لم يُقدر أنها تقع على فساد. فلما أن حفرها وقع على فساد، فبناها على ذلك وتهديم ما بنى، وكان قبل ذلك يأمل التمام لما يريد، فمَثَّلَ هذا لما أن مدح مدح على رجاء تمام للمدح، فأخلف فهو يذم" . وهو بنصه في المخطوط (١١٥-ب) .

ح - السابق (٢) : في بيت الفرزدق:

إذا قيل أي الناس شر قبيلة      أشارت كليب بالأكف الأصابع

"وروى أبو علي في تذكرته: (أشرت) بدله، وقال: يريد أشارت إليها بأنها شر الناس، يقال: لا تُشر فلاناً، أي: لا تُشر إليه بشر" . وهو في المخطوط (١٩٥-ب) وقد تصرف فيه البغدادي، فعبارة هناك:

"إذا قيل أي الناس شر قبيلة      أشرت كليب بالأكف الأصابع

يريد: أشارت إليها بأنها شر الناس. يقال: (لا تُشر فلاناً، / ١٩٦-١ ولا تُشتعه) . (لا تُشره) : لا تُشر إليه بشر . . .

ط - السابق (٣) : "وهو قول أبي علي في التذكرة، قال فيها: ومن زعم أنه اسم لدخول حرف الجر عليه في قول حسان:

أست بنعم الجار يؤكف بيته      أخا ثلة أو مُعَدِّمَ المال مُصرِّمًا

فلا حجة له فيه؛ لأنه يُقدر فيه الحكاية. ويلزمه على هذا أن يكون (نام) اسماً لقوله:

والله ما زيد بنام صاحبه

ولا مخالط الليان جانيه

وهو في المخطوط (١-٩٤) إلا أن البيت الأول فيه لم يأت منسوباً.

(١) السابق (٤/ ١٤٦)

(٢) السابق (٩/ ١١٧)

(٣) السابق (٩/ ٣٩١)

ي - شرح أبيات المغني<sup>(١)</sup>: "قال أبو علي في التذكرة: وأنشدني أبو يعلى قال:  
أنشدنا أبو عثمان لزياد الأعجم:

لَعَمْرُكَ إِنِّي وَأَبَا حُمَيْدٍ      لَكَالنَّشْوَانِ وَالرَّجُلِ الْحَلِيمِ  
أُرِيدُ حَبَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي      وَأَعْلَمُ أَنَّهُ الرَّجُلُ اللَّسِيمُ  
وَجَدْنَا الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا      كَمَا الْحَبَطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمٍ

وهو بحرفه في المخطوط (٥١-ب) إلا أن محققي الشرح غيرا (لكالنشوان) إلى (كما النشوان) وأشارا إلى أن الأول هو ما في الأصل، وهو مطابق لما في مخطوطنا. وفي هذه الأمثلة غنية عن ذكر غيرها<sup>(٢)</sup>. إلا أن هذا أحد جانبي الصورة فقط، أما الجانب الآخر فهو خلو المخطوط من عدد كبير من النقول التي توردها المصادر عن التذكرة<sup>(٣)</sup>.

ولعل قائلًا يقول: إن هذه المواضع فيما لم يصلنا من الكتاب، فإذا ما صح هذا الاحتمال فإن قدرًا عظيمًا قد ذهب من الكتاب، ويقوي ذلك أن ابن خير<sup>(٤)</sup> ذكر أن الكتاب عشرون مجلدًا.

ولكننا لا نستطيع أن نسلّم بهذا؛ لأن المخطوط يشهد بخلافه، ففي الورقة الأولى

(١) شرح أبيات المغني (١٢٦/٤)

(٢) ومنها أيضًا في: عقود الزبرجد (٣٥٦/٢) والخزائن (١٦٠/١، ٤٤٥، ٤٠٠/٦، ١٠٠/٦٧) وشرح أبيات (٥٧/٨) وهي في المخطوط على الترتيب: (١٠٧-١، ٢٥-١، ٩٥-ب، ٨٠-١، ٣٩-ب، ٧٢-ب).

(٣) ومن هذه المصادر: الخصائص (٣٦٦-٣٦٧)، والشماع لابن جني ٥٣، والإيضاح للفارسي ١٣٦، ودلائل الإعجاز ٣٧٣، وفصل المقال ٦٢، وأما ابن الشجري (٢٣١/٢، ٢٥/٣، ١٠٠)، والاستدراك للبيهقي ١١٩، ١٥٥، ١٧٨، وشرح للسمع له أيضًا (٤٣٠/١)، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج (الجواهر) ١٤١، ٢٧٣، ٦٢٦، ٧٢٩ وغيرها، وشرح المقدمة للشلوبي (٩٥٠/٣)، والإقناع لابن الأثير (٣٥٤/١)، (٣٥٧)، وشرح شواهد الإيضاح ٥٩٥، واللسان (أنا، وشتا، وجش، وججر، وخطر، ومسس، وعرض، وشدي، راول، وشمل، وسكن، وشطن) وغيرها، ونفع الطيب (٣٧٤/٧)، والارتشاف (١٢٠/٢)، (٣٢٢)، (٣٥٣)، (٤٢٧)، (١٩/٣) وغيرها، وتذكرة أبي حيان ٢٦٥، والمغني (٥٢٦/١)، والأشياء والنظائر (١/٢٠، ١٠٣، ٤١٦، ١٨٢/٢، ٢٠١/٣، ٣٧٢/٤) وغيرها، والخزائن (٣٨٦/١)، ٢٧٩/٢، ٨٧/٣، ٩١، ١٥٠، ١٢٣/٤، ١٤٦/٥، ٢٦١، ٢٩٨/٥، ٢٠٦/٩ وغيرها.

(٤) فهرست ابن خير ٣١٨

كتب الناسخ (الجزء الأول من كتاب التذكرة) ثم نجد في (١٦٩-ب) بخط الناسخ عبارة: (آخر المجلدة وهو آخر الجزء العشرين من أجزاء أبي علي وأول الحادي والعشرين)، فهذا يعني أن المخطوط قد بدأ بأول التذكرة وبلغ الجزء الحادي والعشرين منها، مع الالتفات إلى أنه في أثناء ذلك لم يصبه خرم ذهب بأجزاء منه كبيرة؛ لأن الحرم في وسطه لم يذهب إلا بإحدى عشرة ورقة، فالجموع مع ما ذهب ثمانون ومئة ورقة ضمت عشرين جزءاً من أجزاء أبي علي، فالجزء يكون نصيبه تسع ورقات أي كراسة واحدة تقريباً<sup>(١)</sup>، وهذا هو ما انتهى إليه السيوطي<sup>(٢)</sup> في تتبعه مقدار كتاب التذكرة إذ قال: "فعلمت أن الأجزاء المذكورة أجزاء حديثة لطاف بحيث يكون كل ستة عشر جزءاً مجلداً، فالجزء إذن كراسة أو كراستان أو ما بين ذلك على طريقة أجزاء تاريخ الخطيب وتاريخ ابن عساكر ونحوهما، فأكثر ما تكون هذه التذكرة عشر مجلدات".

وسواء أكان عشرين مجلداً أم عشرة مع ما بين القائلين من زمان تغير فيه حجم المجلد وعدد أوراقه، فإن هذا المخطوط الذي بين أيدينا لا يكون مناسباً لهذه التسمية (التذكرة) إلا إذا كان اختصاراً لتلك المجلدات الكثيرة. وهذا ما سنحاول معالجته في عنوان (مختار التذكرة).

٢- (التذكرة القصصية) عنوان لم أجده إلا عند البغدادي، وقد وجدته في عشرين موضعاً من كتب البغدادي الثلاثة: الخزانة وشرح أبيات المغني وحاشية على شرح باني سعاد. فمن ذلك:

(١) الكراسة تفرد بعشر ورقات، انظر: تحقيق النص من لهارون ص ٢٥، مع ملاحظة تغير دلالة اللفاظ الكراسة والجزء والمجلد والمجلد في تاريخ الكتاب العربي، فالمجلد مثلاً يكون معني ورقة وثلاث عشرة ورقة والمجلد يكون مجلداً ويكون عشر ورقات والكراسة تكون عشر ورقات وتكون جزءاً أو مجلداً. وهكذا. انظر تاريخ بغداد (١٤٧/١٤) والمذاكرة في القباب الشعراء ص ٨٩، والصلة لابن يشكوال (٤١٦/٢) ومعجم الأدباء ص ٩٤٢، وأملالي الزجاجي ٣٦ هامش ١، وقد تأكدت من أن الجزء عند أبي علي عشر ورقات ينتهي ذلك في مواضع الأجزاء في أصل الشيرازيات (الرسالة في عين شمس) للنقول عن نسخة أبي غالب المنسوخة عن أصل أبي علي نفسه وذلك في ص ٤١٨ إلى ص ١٢٠.

(٢) تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب ٦٦١

أ- في الخزنة (١): "وقال أبو علي في التذكرة القصرية... فإنه قال عند الكلام على قولهم (الأماء بارد): قال المازني: يرفع (٢) على أنه خبر. ويجوز على قياس قوله أن يرتفع لأنه صفة (لأماء)، ويضم الخبر. ويجوز نصبه على قوله أيضاً على أنه صفة والخبر مضمّر. ويجوز على قياس سيبويه ومن عدّ أباً عثمان: الأماء بارد، بلا تنوين إلا أنك لا تضمّر لها خبراً لأنها مع معمولها الآن بمنزلة اللفظة الواحدة، وفي موضع المفعول، والمفعول لا يفتضي خبراً... ومثله قوله:

حَنَنْتُ قُلُوبِي حِينَ لَا حِينَ مَحَنٌ

أضاف (حين) إليها كما تضيفه إلى المفرد. فأمّا قوله: (حين لا حين) فالثاني غير الأول، لأن (الحين) يقع على الجزء اليسير من الزمان. قال:

نُطْلِقُهُ حِينًا وَحِينًا نُرَاجِعُ

و(لا) زائدة، ولا تكون غير زائدة... والنص أطول مما ذكرنا وكله في المخطوط (٩٥-١) وما بعدها، وقد حذف البغدادي بعض عباراته اختصاراً.

ب- السابق (٣): "قال أبو علي في التذكرة القصرية: وجه زيادة الباء في اسم (ليت) شبه (ليت) لنصبها ورفعها بالفعل، والفعل يعمل تارة بنفسه وأخرى بالباء؛ قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾، ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾. ومثله في أنه لما أشبه الفعل عُدِّي تعديته؛ تارة بنفسه وأخرى بحرف الجر: يا زهدُ ويا لزهد. فإن قلت: فهل يكون على إضمار اسم (ليت) كقوله:

أَلَا لَيْتَ أَنِّي يَوْمَ تَدْنُو مِنِّي شِمْتُ الَّذِي مَا بَيْنَ عَيْنَيْكَ وَالْقَمِ

فإن ذلك لا يستقيم لعلّا يتدنى (أن) مفتوحة، وسدّ الطرف في خبر (أن) مسدّد خبر (ليت)؛ كما سدّ في قولك: (علمت أن زيداً في الدار) مسدّد المفعول الثاني، وجواز حذف الخبر في (ليت) و(إن) وبابه بوقوع الجمل أخباراً لها.

وهو بنصه في المخطوط (٧٢-ب).

(١) الخزنة (٤/٤٣).

(٢) في الأصل: بالرفع، وغيرها البغدادي مراعاة لسياق كلامه.

(٣) الخزنة (٤/١٤٢).

ج- السابق (١) في كلامه على الشاهد:

وكانَ سِيَّانٌ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نِعْمًا      أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاغْبِرْتُ السُّوْحُ

جاء النص: "وقد أخذ هذا من كلام أبي علي في التذكرة القصصية قال: إنما جاز (أو) مع (سيان) اتساعاً (٢)؛ وذلك أنهم لما رأوا (أو) يجمع بها ما قبلها وما بعدها؛ كما جمع بالواو. وإن كان المعنى مختلفاً - شبهوه بها فعطفوا بها في هذا الموضع؛ كما يعطف بالواو. وكذلك العلم بأن هذا الموضع يقتضي اثنين فصاعداً، ولا يقتصر فيه على أحد الاسمين".

وهو نص موجود بحروفه في المخطوط (١-٣٣).

د- شرح أبيات المغني (٣): "وهو قول أبي علي في التذكرة القصصية قال بعد إنشاء البيت للفرزدق أو غيره: هذا على غير الظاهر، وتاويله الحكاية؛ كأنه قال: الشيء أقول فيها هذا القول، وإضمار القول شائع كثير، والحكاية مستعملة إذا كان عليها دليل، والدلالة هنا قائمة، وهي أن الصلة إيضاح، وما عدا الخبر لا يوضح". وهو كما نقل، وقد جاء في المخطوط (١-٩٣) بعد أن قال: "قال الفرزدق أو غيره:

وإني لراى نظرة قبل التي      لعلني وإن شطت نواها أزورها

هـ- السابق (٤): "قال - يريد أبا علي - في التذكرة القصصية عند الكلام على قول الشاعر (فانت طلاق...): فاما:

ذاك الذي وأهلك (٥) تعرف مالك

فضرورة، ولا يقاس عليه، ولو لم يكن ضرورة لوجب أن لا يقاس عليه غيره؛ لأن القسم قد يدخل في مواضع لا يدخلها فيه غيره نحو: إذن والله أكرمك. فدل ذلك على

(١) السابق (١٣٤/٥)

(٢) العبارة في الأصل: "إنما جاز اتساعاً". وغيرها البغدادي لتسق عبارته في النص المنقول.

(٣) شرح الأبيات (١٩١/٦)

(٤) السابق (٢١٢/٦)

(٥) ضبط في الأصل بالفتح، وصوابه بالكسر لأنه خطاب لطلحة المراد بها القبيلة؛ كما قال البغدادي في شرح أبيات المغني (٢١٥/٦)

أنه ليس بجار عندهم مجرى الجمل، فلا يجوز من حيث جاز الفصل بالقسم أن يفصل بغيره من الجمل. فإن القسم يجري مجرى ما يُجْتَلَب للتوكيد؛ نحو: ﴿قَبِيْمًا رَحْمَةً مِنْ الْمَلِكِ لِنْتِ لَهُمْ﴾. فلا يجوز أن يفصل بين الصلة والموصول....".

والنص له تنمة، وهو في المخطوط (١٢٩-١) إلا أن البغدادي حذف منه، فالعبارة في المخطوط: "فإن القسم مثل الشرط في احتياج كل واحد من الجملتين إلى الأخرى بعدها، فجرى نحوه من (١٢٩-ب) قوله: ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ﴾ فجرى لذلك مجرى المفرد بل مجرى ما يُجْتَلَب للتوكيد....".

و- السابق (١): "قال في التذكرة القصرية: يمنع أن يكون (ويعدحه وينصره) في الصلة؛ لأن (سواء) لا يقع على الواحد. (فمن) إذن نكرة، و(يهجو) صفة لها، وحذفت بعد، وأقيم الفعل بعدها نائبا عنها؛ كقوله: جادت بكفّي كان من أرمى البشر".

وهو بحروفه في المخطوط (١٥٤-١) بعد إشادة البيت:

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ (٢)

وأورد البغدادي من (التذكرة القصرية) نصوحاً أخرى لم أجدها في المخطوط (٣)، وهي تناهز العشرين. فإذا ما صح أن المخطوط هو (التذكرة القصرية) كان ما سقط منه قدراً عظيماً.

والفراد البغدادي بذكر هذا العنوان بحملنا على التامل في صحته وتمييزه من العنوان الأول (التذكرة)، فهل لا يبي علي كتابان أحدهما عنوانه (التذكرة) والثاني (التذكرة القصرية)؟

(١) شرح الأبيات (٣٠٥/٧)

(٢) وهناك أمثلة أخرى في الخزنة (٣٣٣/٤، ٣٧٢، ٢٢١/٧، ١١٥/٩) ويقابلها في المخطوط (١٢٩-ب)، (١٤٩-١، ٥٥-ب، ١٩٥-ب) وأما نصه في الحاشية على شرح بانت سعاد فساد ذكره وأعلق عليه في العنوان الأخير (مختار التذكرة).

(٣) انظر الخزنة (٢/٣، ١٩٥/٤، ٣٥٨/٦، ٢٦٧/٦، ٣٩١، ٦٣/٨، ٥٠٠، ١٠، ٢٩٧/١٠، ٣٦١) وشرح أبيات المغني (٤/١٥٥)، وفيها كلها: "قال أبو علي في التذكرة القصرية" أو ما أشبه هذه العبارة.

جميع المصادر لا تذكر إلا (التذكرة)، ولا تنقل إلا عنها، في حين أن البغدادي يذكر العنوانين بشكل يفهم منه أنهما لكتابين مختلفين، ولكن بعض الأمور تدفع ذلك :

- قد يعدد البغدادي العنوانات للكتاب الواحد، وقد فعل هذا مع أبي علي نفسه، فكتاب (الشعر) مثلاً نجد أنه قد ذكر له مع هذا العنوان : إيضاح الشعر، والإيضاح الشعري، وإعراب الشعر، وكتاب الشعر في أبيات الإعراب المسوقة على كتاب الإيضاح<sup>(١)</sup>. فما يمنعه من فعل ذلك مع (التذكرة)؟

- نقل البغدادي في الخزانة<sup>(٢)</sup> نصاً طويلاً على أنه من (التذكرة القصيرة)، ثم اقتطع منه جزءاً في الخزانة<sup>(٣)</sup> ناصباً على أنه من (التذكرة) دون وصفها بالقصيرة، والنص بتمامه في المخطوط (٩٥-١) سوى تعديلات يسيرة لم يخرج فيها البغدادي عن عادته في نقل نصوص أبي علي الطويلة.

- في الخزانة<sup>(٤)</sup>: "قال أبو علي في التذكرة القصيرة..."، ويورد البغدادي نصاً طويلاً، ثم يأتي في موضع آخر منها<sup>(٥)</sup> فيقول مشيراً إلى هذا النص: "وقد تقدم في الشاهد الرابع والستين بعد الأربعمائة النقل عن تذكرة أبي علي ما يتعلق...".

فهل هما عنوانان لكتاب واحد؟ لا يمكن القطع إلا بعد البحث في العنوان التالي.

٣، ٤- (المسائل القصيرة) و(القصريات): جمعت الحديث عنهما لأنهما عنوانان لكتاب واحد، ولا يسعنا جعلهما عنوانين لكتابين مختلفين؛ فكثير من كتب أبي علي تبدأ بكلمة (مسائل) مثل: المسائل الحلبيات والمسائل البصريات والمسائل الشيرازيات وغيرها، وكثيراً ما تذكر هذه بحذف (المسائل) وأحياناً بالإنفراد فيقال: الحلبيات أو المسائل الحلبية، والعسكريات والمسائل العسكرية، وهذا أوضح من أن يحتاج عليه دليل لكثرة شهرته عند من هالج القول عن كتب أبي علي أو درس آثاره؛ وعليه فإن المسائل

(١) انظر بحث د. الطنحجي ذلك في مقدمة الشعر ص ٢١-٢٥

(٢) الخزانة (٤/ ٤٣)

(٣) الخزانة (٦/ ٤١٠)

(٤) فيها (٦/ ٢٦٧)

(٥) السابق (٧/ ٢٢١)

القصرية) و(القصریات) ليست بدعاً في ذلك .

وقد وجدتُ خمسة مواضع من المخطوط ذكرها البغدادي في الخزانة وشرح أبيات المغني على أنها من (المسائل القصرية) أو (القصریات) . فمنها :

١- في الخزانة (١) في الكلام على الشاهد :

يا صاح يا ذا الضامر العنسي والرحل والاقتاب والجلس  
وأن السيرافي جعله من باب :  
متقلداً سيفاً ورُمحاً

قال البغدادي : "وتبعه - أي السيرافي - على هذا شراح أبيات الكتاب ، وأبو علي الفارسي في المسائل القصرية ، بالقاف" . وهو قول أبي علي في المخطوط (١٧٧-ب) حيث قال بعد أن انشد الشاهد : "عطف (الرحل) على (العنسي) وإن لم يكن المعنى على ذلك ؛ كما جاء ذلك في الصفة ؛ قال :

كَانَ غَزَلَ الْعَنْكَبُوتِ الْجَرْمِلِ

وكما جاء :

مُتَقَلِّداً سَيْفًا وَرُمَحًا

ب- الخزانة وشرح أبيات المغني (٢) : "وكلٌ منهما لم ير ما كتبه أبو علي الفارسي في المسائل القصرية ... قال أبو علي الفارسي : حدثنا الشيخ أبو الحسن الكرخي (٣) عن يحيى بن الحريش الرقي قال : أرسلني الكسائي إلى محمد بن الحسن أسأله عن الجواب في هذه الأبيات :

وإن تُخْرِقِي يا هندُ فالخُرْقُ أشأمُ	إن تُرْفَقِي يا هندُ فالرَّفْقُ أئَمُّ
ثلاثاً وَمَنْ يَجْنِي أَهَقُّ وَأَظْلَمُ	فأنتِ طلاقٌ والمُطْلَاقُ عَزِيمَةٌ
فما لامرئٍ بعدَ الثلاثِ مُقَدِّمُ	فبيني بها إن كنتِ غيرَ رَقيقَةٍ

(١) فيها (٢٠٣/٢)

(٢) الخزانة (٤٢٥/٣) وشرح الأبيات (٣٢٦/١)

(٣) في متن المخطوط لم يذكر أبو الحسن الكرخي ، ولكن النسخ كتب في هامشه : يعني أبا الحسن الكرخي .

قال: فاتيت محمد بن الحسن بالأبيات، فقال: إن نصبت (الثلاث) فهي ثلاث تطليقات. وإن رفع (الثلاث) فهي واحدة. كأنه أراد أن يُخبر أن عزيمة الطلاق ثلاث. قال: فرجعت إلى الكسائي فأخبرته بقول محمد، فتعجب من فطنته. والنص بحروفه في المخطوط (٢٦-ب) وما بعدها.

ج- الحزانة وشرح الأبيات<sup>(١)</sup>: "ومنع الكل أبو علي في المسائل القصرية... هذا كلامه: قوله:

فانت طلاق والطلاق عزيمة ثلاث... البيت

لا يخلو إذا نصبت ثلاثاً أن يكون متعلقاً بطلاق أو غيره. فلا يجوز أن يكون متعلقاً بطلاق؛ لأنه إن كان متعلقاً به لم يخل من أن يكون طلاق الأول أو الثاني. فلا يجوز أن يكون متعلقاً بطلاق الأول؛ لأن الطلاق مصدر فلا يجوز أن يتعلق به شيء بعد العطف عليه. ولا يجوز أيضاً أن ينصب ثلاث بطلاق الثاني؛ لأنه قد أخبر عنه للفصل. فإذا بطل الوجهان جميعاً ثبت أنه متعلق بغيره. فيجوز أن يكون متعلقاً... والنص طويل جداً وهو في المخطوط (٢٦-أ) وما يليها.

د- الحزانة وشرح أبيات المغني<sup>(٢)</sup>: في الكلام على البيت:

حراجيج ما تنفك إلا مناخة على الحسب أو ترمي بها بلداً فقراً

قال البغدادي: "...وتبعه أبو علي في القصريات، وقال: إلا ها هنا زائدة. لولا ذلك لم يجز هذا البيت؛ لأن تنفك في معنى تزال، ولا يزال لا يُشكلم به إلا منفياً عنها". وقول أبي علي بحروفه في المخطوط (٤٦-ب).

وهناك نص من (المسائل القصرية) جاء في هامش الأصل المخطوط (للمسائل البصريات)<sup>(٣)</sup>، وهذا الأصل بخط أحمد بن تميم اللبلي الأندلسي، وتاريخ نسخه سنة ٦١٥ للهجرة<sup>(٤)</sup>،

(١) الحزانة (٤٢١/٣) وشرح الأبيات (٢٢٢/١)

(٢) الحزانة (٢٥٢/٩) وشرح الأبيات (١١٠/٢)

(٣) البصريات المطبوعة ٧٥١

(٤) كان لابن تميم هذا فضل عناية بنسخ كتب أبي علي، حيث وصلنا مجموع بخطه فيه البغداديات والمسكرات والبصريات وغيره. انظر: أبو علي الفلوسي للدكتور عبد الفتاح شليبي ص ١٧٥.

حيث عرض أبو علي في مسألة من البصريات لقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾ فقال: "أي العمل الذي أوجب عليهم". فجاء في الهامش: "في المسائل القصرية: أي: العمل الذي أمروا به ونُذِبوا إليه وشرع لهم". وهذه العبارة بحرفها في المخطوط (١٨-ب). ولا أدري هل العبارة بخط الناسخ ابن تميم أم غيره؟

وبعض ما عزاه البغدادى إلى (المسائل القصرية) أو (القصريات) لم أجده في المخطوط<sup>(١)</sup>، ولعلها فيما ذهب به الخرم من الأصل المخطوط.

بقي أن ننظر في علاقة (القصريات) أو (المسائل القصرية) بـ (التذكرة القصرية). وهناك بعض النصوص التي تكشف حقيقة هذا الأمر، فياقوت<sup>(٢)</sup> يقول في ترجمة (محمد بن طويس القصري أبي الطيب): "أحد تلاميذ أبي علي الفارسي، أملى عليه المسائل القصريات وبه سُميت"، ويقول البغدادى<sup>(٣)</sup>: "والتذكرة القصرية هي المسائل التي جرت بينه - يعني أبا علي - وبين صاحبه أبي الطيب محمد بن طوسي المعروف بالقصري".

النصان يشيران صورة واحدة تقريباً لتأليف (القصريات) و(التذكرة القصرية)، ثم نجد البغدادى في الحاشية<sup>(٤)</sup> يذكر مصنفات أبي علي فيقول: "ولأبي علي من التصانيف: كتاب الحجة، التذكرة، الإيضاح الشعري، المسائل البغدادية، المسائل القصرية... وكل هذه المؤلفات عندي ولله الحمد". ولم يذكر فيها (التذكرة القصرية)، فلو كانت كتاباً يختلف عن (المسائل القصرية) لما ترك ذكرها، مع كونها من مصادر كتابه التي نقل عنها كثيراً إلى درجة جعلها في صدر كتب أبي علي حين ذكر مصادره في الخزانة<sup>(٥)</sup>، ولم يذكر هناك (القصريات) أو (المسائل القصرية)، أي أنه لم يجمع في هذين الموضعين من كتابيه بين ذكر (التذكرة القصرية) و(المسائل القصرية).

(١) وهذه النقول مواضعها في الخزانة (١/٣٠٧، ٢/٢٠٣، ٦/١١٧٩، ٨٢/٨٢).

(٢) معجم الأدباء (٦/٢٥٤٣).

(٣) الخزانة (١٠/٣٦١).

(٤) حاشيته على شرح قصيدة بلنت سعاد (١/٩٢).

(٥) الخزانة (١/٤٠).

وعليه فلا يسعنا أن نذهب إلى أنهما كتابان، بل هما عنوانان لكتاب واحد؛ بعضنا في هذا ذلك العدد الكبير من النصوص التي ذكرنا جملة منها فيما سبق وجاءت معزوة إلى العنوانين، وهي موجودة في مخطوطنا.

ونعود إلى سؤال أجّلنا الإجابة عنه فيما سلف، عن علاقة (التذكرة) بـ (التذكرة القصصية). قدّمنا فيما سبق احتمال كونهما كتاباً واحداً مع ما يستأنس به من إشارات تقوي ذلك، غير أن إصرار كتب التراجم وغيرها على ذكر (القصصيات) (١) منفصلة عن (التذكرة) في مصنفات أبي علي يمنع هذا الاحتمال.

ولكننا نجد عند القفطي (٢) نصاً يجلو شيئاً من الإبهام، إذ يقول في ترجمة القصري: "صحب أبا علي وأخذ عنه وأكثر، وسأله المسائل المعروفة بالقصصية، وهي أكثر مسائل أبي علي، مع اختصار الفاظها، وقد قيل إنها من مسائل التذكرة لأبي علي"، ثم ذكر نصاً كان على ظهر الجزء الأول من (التذكرة) فيه: "كان الشيخ أبو علي سمي هذا الكتاب روزنامه بالفارسي، قال - أي الناسخ راوي الخبر -: كان محمد بن طوسي القصري المعروف بالقصري نسخ إلى آخر الكراسة السابعة من هذه الكرايس (٣) فنسخت وشاعت تسميته، وجعل كل عشر كرايس من هذا الكتاب جزءاً منه، وبلغ الكل إلى آخر سنة خمس وسبعين وثلاثمائة، مائة وخمسة وعشرين كراسة، وابتدا في السادسة (٤) في سنة ست وسبعين. وهذه الأجزاء التي سماها القصصيات هذا الجزء أولها والسابع آخرها، وقد كان القصري قراها على الشيخ أبي علي واستنسخ فيها مواضع، وترك مواضع..."

ومنه يظهر أن (القصصيات) مستقلة من (تذكرة) أبي علي، فلا غرابة في أن نجد نصوصاً عديدة مشتركة بين الكتابين، وهذا النص يفسر لنا كثرة النقول عن (تذكرة)

(١) بعد قولنا بأن (التذكرة للقصصية) و(المسائل القصصية) و(القصصيات) كتاب واحد ما كتفي بذكر عنوان واحد وأقصد به للموضع التي ذكرت فيها هذه العنايات جميعاً في المصادر.

(٢) الإنباء (٣/ ١٥٢)

(٣) أظنه يريد: إلى آخر الجزء السابع من هذه الأجزاء، ولا أقصد أن عبارته محرفة، ولكن تكرار (الكرايس) قد يقع في اللبس.

(٤) وأيضاً أظن المراد الجزء السادس.

أبي علي مقارنة بالنقول عن (القصریات)؛ لأن (التذكرة) كتاب كبير يقع في عشرين مجلداً على ما ذكر ابن خیر، أو عشرة في تقدير السيوطي، في حين أن (القصریات) لا تتجاوز سبعة أجزاء، ثم إن القصریات خرجت على يد القصري، أما التذكرة فعُرفت في حياة أبي علي لأن ياقوتاً<sup>(١)</sup> يحكي عن ابن مهرويه أن السلطان بيغداد كان قد رسم لأبي علي أن ينتصب في كل أسبوع يومين لتصحيح كتاب التذكرة لحزارة كافي الكفاة.

٦- (مختار تذكرة أبي علي وتهذيبها)<sup>(٢)</sup>: وهو كتاب لابن جني قام فيه باختصار (تذكرة) أبي علي والتعليق على مواضع منها، وقال البغدادي<sup>(٣)</sup>: "إن لديه نسخة منه"، ولكنني لم أعره عنده علي نقل عزاء إلى هذا (المختار). وقد اجتمعت عندي بعض الدلائل أسوقها فيما يلي:

١- تدل بعض نصوص التذكرة التي جمعتها من المصادر على أن مخطوطنا مختصر عن التذكرة، فمن ذلك أن الشاطبي في المقاصد الشافعية<sup>(٤)</sup> نقل: "قال الفارسي في التذكرة: قولهم (جاء المهندات) حسن، وليس في القبح كقولهم (جاء هند)؛ لأن الواحدة حكمها أن تلزمها علامة التانيث للفصل بين التانيث والتذكير، وأيضاً فتلزم العلامة للزوم المعنى المسمى، وقد تكون الالف والتاء في الجمع على غير حد التانيث في الواحد، ألا تراهم قالوا في تحقير دراهم: دريهمات، فلحقت الالف والتاء على حد الجمع وتانيث الجماعة... فإن قلت: فهل يستقيم على هذا أن أقول: قالت الزيدون، فأحمل على الجماعة؟ قال: فإن هذا لا يسوغ عندي، ألا ترى أن هذا الضرب من الجمع لم يجر في تانيث دريهمات فيما ذكرت لك، ولا يكون ذلك إلا على حد واحدة المذكر وتثنيته".

(١) معجم الأدباء ٨١٥، وحكاة عنه السيوطي في تحفة الأديب ٦٥٨

(٢) ذكر الدكتور خنيم الجنبماوي في (اضواء على آثار ابن جني) ص ٦٦ أن الكتاب مذكور لابن جني في وفيات الأعيان (٢٤٧/٣) والإنباء (٢٣٧/٢) وعيون التاريخ لابن شاكر (١٥٠/١٢) مخطوط، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ص ٣٩٨ وجدت جامع للعلوم في الجواهر (إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج) ص ٢٧٣، وكشف المشكلات ص ٩٩٧ قد ذكر تهذيب ابن جني لتذكرة أبي علي، وعده حاجي خليفة في كشف الظنون ص ٣٨٤ تلخيصاً.

(٣) حاشية على شرح قصيدة بآنت سعاد (٢٠٠/١)

(٤) المقاصد (٥٨٦/٢-٥٨٧)

وفي المخطوط (١٥٥-ب): "(جاء الهندات) حسن، و(جاء هند) قبيح؛ وذلك أن الواحد يجب في القياس أن يكون في مؤنثه العلامة؛ ليفصله من المذكّر، وليس كذلك الجمع، وقد تكون الألف والياء في المذكّر؛ نحو: دريهمات، وإنما يُراد تأنيث الجماعة لا الواحد. ولا يجوز عندي (جاءت الزيدون) تريد الجماعة؛ لأن هذا الضرب لم يجر في تأنيث كما جاء (دريهمات) فيما ذكرته لك، ولا يكون ذلك إلا على حدّ واحدة للمذكّر وتثنيته".

وكذلك نجد في (٨٧-١) النص: "حدثنا أبو علي [ع: يرفعه إلى عمران بن حصين] قال: "...، فهذا يدل على أن الإسناد مذكور في أصل أبي علي وحذفه (ع) ونصّ على رفعه إلى عمران. ومثله في (٧٦-ب) يذكر أبو علي خيراً عن ابن درستويه أوله: "وقفنا ببغداد في الجانب الغربي ... وبعد نهاية الخبر: "قال فافي أول هذه الحكاية: هذا خط أبي محمد بن معروف ... مما يدل على أن (ع) حذف هذا من أول الخبر (١)".

ومن ذلك أيضاً أن ابن منظور في اللسان (هيه) في كلامه على (هيهات) والشاهد:

هيهات من متخري هيهات

يقول: "وقد تكلم عليه أبو علي في أول الجزء الثاني والعشرين من التذكرة". وهذا الموضع الذي ذكره هو في الأجزاء التي ضمها المخطوط، غير أننا لا نجد في المخطوط؛ مما يدل على أن مخطوطنا لا يضم كل (التذكرة)، وإنما هو اختصار لها (٢).

ويشهد لذلك أيضاً أن الشاطبي (٣) حكى عن التذكرة نصين حدد موضع الأول في الجزء الحادي عشر والآخر بالتاسع عشر وهما في المخطوط (٤٧-١، ١٤٣-١) ومع مراعاة إحدى عشرة ورقة سقطت منه والاعتماد على ما سبق من أن الجزء عشر ورقات تقريباً يكون كتابنا ينقص عن التذكرة في هذين الموضعين خمسة أجزاء تقريباً، مما يقوي

(١) وانظر مثلاً آخر في (٢٠٤-١) يعلق فيه ابن جني على كلام أبي علي فينفي وجهاً لم يرد في نص أبي علي غير أنه ورد في كلامه في الحجة (٢/٣-٢، ٥٩/٣) المطابق لأول كلامه في كتابنا.

(٢) وانظر أمثلة أخرى على اختصار عبارة المخطوط مقارنة بما في نصوص التذكرة في: المصادر في الاختصاص (٦١/٤) والمقاصد (١٩٤/٢، ٦٩٨/٥) وإيضاح شواهد الإيضاح ١٢١، والبصريات ٧٠٥-٧١١، وفي

المخطوط (١٧-ب، ٣١-١، ٢٥-١، ١٢-١، ٢٩-١)

(٣) المقاصد الشافية (١١٤/١، ١٦٣/٢)

القول باختصاره من التذكرة.

ب- في متن المخطوط يتكرر الرمز (ع) خمساً وأربعين مرة، ومرة واحدة بالهامش وهي أيضاً بخط الناسخ، وأكثر نصوص هذا الرمز تعليقات علي كلام أبي علي، وفي بعض المواضع القليلة تأتي مسائل تامة مستقلة بعد هذا الرمز؛ أي أنها ليست تعليقاتاً مباشراً على كلام أبي علي؛ كما في (٢٠٠-١، ب)، ولكننا نجد في جملة نصوص (ع) في المخطوط ملحوظتين:

الأولى: أن في هذه النصوص دلالة شاهدة على أن المراد به هو عثمان بن جني، كما ذهب بعض الدارسين إلى ذلك<sup>(١)</sup>. ومن مواضع ذلك:

- في (١٦٩-١) في نص طويل ل(ع) يقول: "فإن قلت: فإذا كان أبو الحسن عندك وعلى ما علّلت به مذهبه في شرحك تصريف أبي عثمان إنما عدل عن قول كافة النحويين: (اضرب) إلى قوله الذي هو (اضرب) لما كرهه في قول النحويين من اجتماع حرفين متحركين متواليين...". ثم يقول في آخر كلامه: "وقد أوضحت هذا في كتابي في شرح التصريف، فاطلبه هناك". وهذا لمجده عند ابن جني في (المنصف) بعد أن ذكر أبو عثمان قول الأخفش في نص طويل<sup>(٢)</sup>.

- يقول (ع) في (١٩٩-١): "وكنيت سألت أبا علي عن الثاء في (تجفاف) للإلحاق هي؟ فقال: نعم هي له". ونجد في الخصائص<sup>(٣)</sup>: "وسألت يوماً أبا علي - رحمه الله - عن تجفاف: أتأؤه للإلحاق بباب قرطاس؟ فقال: نعم، واحتج...".

الثانية: أننا إذا ما استثنينا للمواضع النادرة التي يأتي فيها كلام (ع) مسائل مستقلة، فإن ما سواها في سبيل إصلاح كلام أبي علي أو إتمام نقصه، أو التبيه على خلل فيه أو غموض اعتراه؛ وسواء كان ذلك في كلام أبي علي نفسه أو فيما حكاه أبو علي، ومن أمثلة ذلك:

- في (٣٦-١): "فا: ولا يجوز (إن تأتي فأتك) على أن تجزم الجواب وتدخل

(١) انظر مقدمة د. الطناحي في (الشعر) لأبي علي ص ١٠٢، و(أضواء على آثار ابن جني) ص ٢٧. ووجدت

ابن جني استخدمه في: الخطريات ١٦٦ وما بعدها وبقية الخطريات ١٣

(٢) المنصف (٢٦٣/٢-٢٦٤)

(٣) الخصائص (٢٣٢/١)

الفاء؛ لأن الجازم والمجزوم لا يُفصل بينهما بما ليس باجنبي منهما. فإذا لم تفصل بغير الأجنبي، فالأجنبي أولى أن لا يُفصل والفاء جواب.

[ع: فيه عندي أنا شيء آخر مع هذا، وهو أن الفاء في جواب الشرط / ٣٦-ب جاءت نائبة عن الجزم، فلا يجوز أن تجزم ما بعدها لثلاث تجمع بين العوض والمعوّض منه. وأيضاً فإن الفاء في جواب الشرط إنما دخلت ضرورة لما كان ما بعدها [ما] لا يمكن أن يكون جواباً له. فإذا كان هناك فعل مضارع أو ماضٍ لفظاً ومضارعٌ معنى لم يُحتج إليها لأن في ذلك نقضاً لموضعها، وهو زوال الضرورة الداعية. وهذا واضح].

- في (٥٥-ب): "قال: ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيراً﴾ فهذا على حذف المضاف، أو يكون جعل الكلام أذى حيث كان الأذى يكون به.

[ع: هذا عندي أشبه الوجهين لقوله: (ولتسمعن)؛ لأن الأذى في الحقيقة لا يُسمع وإنما يصل إلى النفس].

- في (٦٠-ب) يحكي أبو علي عن المازني: "قال أبو عثمان: سأل مروان الأحمشي: أنجز (لا ضربته يذهب أو يمكث) على حد قوله: (لا ضربته ذهباً أو مكث)؟ فقال: لا؛ لأن معناه: إن ذهب وإن مكث. فلو أظهرت (إن) مع (يذهب) لكان مجزوماً، والفعل إذا انجز لم يتقدم جوابه، ولو أظهرت (إن) مع (ذهب) لجاز تقديم الجواب؛ لأنه غير مجزوم.

[ع: قوله: الفعل إذا انجز لم يأت قبله ما يكون دالاً على جوابه وبدلاً منه؛ نحو: (انت ظالم إن تفعل)، هذا لا يجوز؛ لأن تقديره: إن تفعل تظلم، وصار قوله: (انت ظالم) بدلاً منه ودليلاً عليه. ولكن يجوز: (انت ظالم إن فعلت)؛ لأنك لم تجزم الشرط فيجب جزمه بجواب أو الفاء. / ٦١-١ فاما حق جواب الجزاء فإنه لا يتقدم أبداً؛ انجز الفعل أو لم ينجز. وجماع هذا أن يقال: إن فعل الشرط إذا انجز لم يحسن أن يكون جوابه إلا مجزوماً أو بالفاء. فاعرفه.].

- وفي (٦٨-١) يتكلم أبو علي في توجيه بيت الشماخ:

فقرئت مبرةً كان ضلوعها من الماسخيات القسي الموثرا

وفي بعض كلامه: "ويجوز أن يحمله على (أعني)؛ كأنه لما قال: (كان ضلوعها من الماسخيات)، بين فقال: أعني القسي. وهذا ليس بالحسن؛ لأن (الماسخيات) هي (القسي)، حتى كأنك إذا ذكرت الماسخي فقد ذكرت القسي؛ كما أنك إذا ذكرت المهرية فقد ذكرت الإبل. فإذا كان كذلك ضعف هذا على وجه التبيين.

[ع: ليس يضاعف عندي. وذلك أنه ليس كل قوس ماسخية مؤثرة. وإنما غرضه التوبيخ لانهاء ضلوعها. ورد ذكر (القسي) لما كانت الماسخية صفة لها].

- في (٧٠-ب) يقول أبو علي في كلام له: "وما كان من المضاعف متعدياً فمضارعته على (يفعل). فيعقب [ع: إنما يجب أن يكون المتعدي على (يفعل) في المضاعف إذا كان الماضي (فعل). فاما (فعل) في المضاعف فيكون (يفعل) قالوا: شَمِيتُهُ أَشْمُهُ، وَعَضِيتُهُ أَعْضُهُ، وَسَفِيتُهُ أَسْفُهُ، وَرَبِيتُهُ أَرْبُهُ. قال: كان لنا وهو فُلُو تَرْبُهُ"]

وهذه السمات في هذه التعليقات - من إصلاح خلل أو إتمام نقص أو تنبيه على غموض وما أشبه ذلك - كلها تناسب وصف جامع العلوم الباقولي لكتاب (تهذيب التذكرة) لابن جنبي، حيث يقول (١) بعد أن نقد مسألة في (التذكرة) لأبي علي رأى فيها خللاً لم يتم إصلاحه: "وقد وقعت هذه المسألة في عدة نسخ من التذكرة، وليس فيه هذا الفصل الأخير، وإنما وقع في تهذيب عثمان، وهو يتكلم على مثل هذه الأشياء".

ولكننا لا نجد هذه المسألة التي يشير إليها في مخطوطنا الذي لا ننسى أن هناك خرمين في وسطه وفي آخره لا ندري مقدار ما أذهب آخرهما من الكتاب.

وبرجع البصر في أول دليل أثبتنا فيه أن المخطوط اختصار لتذكرة أبي علي نجد ذلك ملائماً لقول الباقولي (٢) عن ابن جنبي: "وإنما شرع في التذكرة فزعم أنه يلخصها ونبه على بعض المواضع منها".

(١) الإعراب المنسوب للزجاج (الجزء ١) ٢٧٢، ويقول أيضاً في شرح اللمع ٣٨٠ عن ابن جنبي: "وهو تعقب هذا الكتاب حرفاً حرفاً".

(٢) كشف المشكلات ٩٩٢

ونخلص من هاتين الملاحظاتين إلى أنَّ (ع) رمز لأبي الفتح عثمان بن جني صاحب أبي علي، وأنَّ طبيعة تعليقاته في المخطوط أقرب ما تكون لكتاب ذكر له بعنوان (مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها).

على أنه يجب الالتفات إلى أنَّ عمل ابن جني لم يبلغ الكمال في إصلاحه نص أبي علي وتنظيم ما اعتوره من نقص، فكلام الباقلوي واضح في أنه عرض لمواضع، أي: إنه لم يستقص المواضع في الكتاب، وهذا يفسر بقاء مواضع ناقصة في المخطوط، بل إنَّ ابن جني نفسه وقع النقص في كلامه فلم يتمه<sup>(١)</sup>.

ج- في إحدى النسختين اللتين حُقِّقَ عنهما كتاب (الشعر) لأبي علي جاء في هامشها: "في الأصل: هذا آخر الجزء العاشر من أجزاء أبي علي رحمه الله. نقطته من خط أبي الفتح بن جني"<sup>(٢)</sup>. وهذه إشارة إلى أنَّ ابن جني كان يُعنى بإثبات نهاية بعض أجزاء نسخة أبي علي إن لم يكن يفعل ذلك في كل أجزاءها، وهذا الأمر نجده في مخطوطنا. ففي أوله نصُّ على أنَّ هذا الجزء الأول، ثم نجد في (١٦٩-ب) عبارة: "آخر المجلدة وهو آخر الجزء العشرين من أجزاء أبي علي وأول الحادي والعشرين"، وقد جاءت مباشرة بعد تعليق (ع)، ونجد في (١٨٢-ب) عبارة "أول الثالث والعشرين". وكتابة الناسخ هذه العبارات بخطه في المتن يشير إلى أنها في أصل النسخة التي أخذ عنها، وخاصة أنه كان يثبت كل تعليق في الهامش مقروناً برمز يعين صاحب هذا الهامش.

وكاتب هذه العبارة قبل الأخيرة يُعلمنا أنه ينسخ من نسخة أبي علي، وقد أخبرنا ابن جني في الخصائص<sup>(٣)</sup> أنه نسخ (التذكرة) بنفسه إذ يقول: "وكنيت وأنا أنسخ التذكرة لأبي علي إذا مرَّ بي شيء...".

د- قال القرطبي<sup>(٤)</sup>: "وفي كتاب التذكرة المهدبة<sup>(٥)</sup> عن الفارسي أن أبا العباس قال:

(١) انظر تركه الجواب عن الاعتراضين اللذين اقترعهما في (١١٣-ب)

(٢) انظر مقدمة د. الطناحي للشعر ص ١٠٦، وموضع العبارة في المطبوع ص ٤٣٧.

(٣) الخصائص (٢٠٨/١)

(٤) تفسير القرطبي (٣/٥)

(٥) أثبت الناشر في المتن: للمهدبة، ونص في الهامش على أنها في ثلاث نسخ: للمهدبة.

لو صليت خلف إمام يقرأ : ﴿ وما أنتم بمُصْرِحِي ﴾<sup>(١)</sup> و﴿ اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ  
والأرحام ﴾<sup>(٢)</sup> لا خذتُ تعلي ومضيتُ . وهو نصٌ موجود في المخطوط ( ٨٤ - ب )  
وأوله : حدثني أبو علي قال : ... ، فظنه القرطبي أبا علي الفارسي ، في حين أنه أبو علي  
إسماعيل الصغار الذي يحدث عنه الفارسي في أخبار متوالية في ذلك الموضع .

فمن ذلك كله نخلص إلى أن المخطوط هو كتاب ( مختار تذكرة أبي علي الفارسي  
وتهذيبها ) لابن جني<sup>(٣)</sup> .

ولاهمية نقول البغدادي عن كتابنا وأثرها في مبحثنا هذا ينبغي التوقف عند بعضها لأن  
موقفه فيها يبحث على العجب ، وأقرب ما أهتدي إليه في تفسيره أنه اقتنى نسخة له حُرِفَ  
عنوانها إلى التذكرة القصيرة فظل ينقل عنها على هذا الوجه<sup>(٤)</sup> ، ففي حاشيته على شرح  
قصيدة بانث سعاد<sup>(٥)</sup> قال عن رواية ضم ( طغيا ) وفتحها : " حكاهما أبو علي في التذكرة  
القصيرة ، قال جامعها أبو الطيب محمد بن طوسي المعروف بالقصري : الفى علينا أبو علي :

وَالْأَنْعَامَ وَحَفَائِسُ  
وَطَغْيًا مَعَ اللَّهْقِ النَّاشِطِ

فقلتُ له : ( طغيا ) هذه الصفة بمنزلة ( خزيًا ) و( صدثًا ) ، ولا تكون اسمًا ، لأنه كان  
يلزم فيها الواو كفتوى وشروى . فقال : ليست صفة ، لأنه اسمٌ للبقرة الصغيرة . وإنما هي

( ١ ) سورة إبراهيم : ٢٢ ، وفرا بكسر الهاء حمزة والأعشى ويحيى بن وثاب ، وجمهور النحاة على تلحينها  
وردها ، غير أن أبا علي في الحجة ( ٣٠ / ٥ ) احتج لها سماعاً وقياساً وردُّ تلحينها . وانظر : معاني الفراء  
( ٧٥ / ٢ ) وتأويل المشكل ٦٢ ، ومعاني الزجاج ( ١٥٩ / ٣ ) والسبعة ٣٦٢ ، ٣٦٤ ، والمبسوط ٢٥٦ ، وتاريخ  
بغداد ( ٣٢٢ / ٨ ) والبحر ( ٤٠٨ / ٥ ) والخزانة ( ٣٩٥ / ٤ )

( ٢ ) سورة النساء : ١ ، وجر ( الأرحام ) قراءة حمزة وغيره ، فرغتُ من تخريجها والتعليق عليها في ١٠ ب .

( ٣ ) في معجم الأدهاء ص ١٥٩٨ ابن جني في إجازته لأبي عبد الله الحسن بن أحمد بن نصر ذكر في آثاره :  
" وكتاب ما خرج عني من تأييد التذكرة عن الشيخ أبي علي أدام الله عزه " . وهذه العبارة تفيد أنه كتابٌ من  
كلام أبي علي مما رواه ابن جني عنه لأنه كتاب لأبي علي ، كما تفيد أيضاً أن الكتاب لا يضم نصوص  
التذكرة وإنما يشتمل على ما يؤيد التذكرة في حين وجدنا نصوص التذكرة طويلة وقصيرة في مخطوطنا  
كما حكمتها المصادر ، ثم إن عبارة ابن جني تغلو من الإشارة إلى أنه قد علّق على مروياته عن أبي علي ،  
وهذا لا يتسق مع حال المخطوط الذي عرضنا له .

( ٤ ) هذه تختلف عن نسخته الصحيحة من التذكرة القصيرة .

( ٥ ) الحاشية ( ٤١٢ / ٢ ) .

اسم شذ عن الوار فخرج على أصله بالياء، وليس يمتنع عندي أن يكون في الأصل صفة نقل كأجدل وبابه من نحو: عبد وصاحب.

قلت له: يؤكد عندك أيضاً معنى الوصفية فيه أنه قرّنه بالناشط فبقي من معنى (نشط). قال: ورواه أحمد بن يحيى ثعلب بفتح الطاء، ورواه الأصمعي بالضم.

وهذا النص في المخطوط (١٣٣-ب)، إلا أنه مسبوق برمز (ع)، ولم يرد على أنه من قول أبي الطيب القصري الذي لم أجد له رمزاً يناسبه في المخطوط فضلاً عن التصريح باسمه، ووجدت ابن سيده (١) ذكر أن ابن جني روى مضمون النص نفسه، وبحثت عنه في كتبه فلم أجده في شيء منها.

وينقل البغدادي أيضاً في شرح الأبيات (٢) نصاً عن التذكرة القصيرية لا نجده في المخطوط، ثم يقول: "وقال أبو علي في نسخة أخرى منها: لا تتعلق إذا الثانية بمحذوف بعد الناس..." وهو نص في ستة أسطر موجود في المخطوط (١٥٤-ب).

وقد يعضد القول بتحريف عنوان النسخة التي يشير إليها ما وقع في نقله في الخزائن (٣) حيث قال: "وهذا كلام أبي علي في التذكرة القصيرية قال: سبحاناً يحتمل وجهين... كزهد من الزهدين. وجاز إفراد سبحان...". وهو نص في المخطوط غير أن هناك تعليقاً لابن جني بين (الزهدين) و(جاز إفراده) لم يرد في نقل البغدادي.

ومثله ما وقع في نص طوهر في شرح أبيات المغني (٤) نقله على أنه من التذكرة القصيرية في أواخره: "فإن قلت: قد فصلوا بين الصلة..." ثم جواب عن هذا الإشكال وأثبت البغدادي على أنه من تمام كلام أبي علي في حين أنه في المخطوط (١٢٩-ب) تعليق من (ع) (٥).

(١) المحقق (١٥٠٣٧/٨) (١٨٢)

(٢) شرح أبيات المغني (١٨٦/٢)

(٣) الخزائن (٢٢١/٧)

(٤) شرح أبيات (٢١٢/٦)

(٥) وانظر أيضاً في الخزائن (١١٧/٩) نقله عن أبي علي في التذكرة رواية ميت وشرحه، وهو في المخطوط (١٩٥-ب) من نصوص كثيرة متوالية يحكيها ابن جني عن التضرع من شيل وليس أبا علي.

ولكن إذا صحَّ حملُ ذلك على أنَّ النسخة التي ظنَّها البغدادي نسخة من التذكرة القصصية كانت ذات عنوان محرف، فعلام نحمل حكايته في الخزانة (١) نصاً عن التذكرة القصصية يقول في آخره : انتهى، ويُعقبه بتعليق على أنه منه، وهو بنصه في المخطوط (١٩-١) قد جاء مسبوقةً برمز ابن جني (ع) ؟

### ثانياً : صفة الكتاب ومحتواه

التذكرة لأبي علي "كتابٌ عزيز كثير الفائدة، تكلم فيه علي معاني آيات من القرآن، وأحاديث عن النبي ﷺ، ومعاني آيات من أشعار العرب، ومسائل من النحو والتصريف" (٢)، والكتاب - فيما يبدو لي - كان أصله مخزناً يجمع فيه أبو علي ما يعنُّ له من مسائل ومباحث في الموضوعات المذكورة في صورتها الأولى، فالكتاب موضع يُذكر أبا علي بالمبحث وما رآه فيه حال نظره الأول فيه أو دراسته الأولى، بل يكاد يكون مسوِّدةً للمسألة في بعض مواطنه، ويرجع ذلك ما يأتي :

١- في الخبر السالف الذي حكاه القفطي تبين أنَّ أبا علي كان قد سماه روزنامه، وهي كلمة فارسية تعني المذكرة أو الدفتر الذي تُثبت فيه الأمور والوقائع اليومية وتشرحها (٣)، وهذا دالٌّ على وظيفة الكتاب على الوجه المذكور، ولذلك ترجمه القصري أو أبو علي بالتذكرة.

٢- لم أجد عنوان التذكرة عند مصنف سبق عصر أبي علي على الرغم من كثرة تكرار هذا العنوان لكتب عديدة في علوم شتى (٤)، مما يقوِّي أن أبا علي لم يأخذ عن غيره بل ابتدعه للسبب المتقدم.

٣- كثرة المواضع التي لم يتم فيها الكلام في الكتاب، ويأتي فيها لفظ (بَيَض) (٥)،

(١) الخزانة (٤ / ٣١٠)

(٢) وصف لابن العديم للتذكرة في بغية الطلب ص ٢٢٦٥ نقلته عن: الأصول النحوية والصرفية (١ / ٨٧)، وانظر أيضاً قول اليماني في : إشارة التبيين ١٣٣

(٣) من : المعجم الفارسي (فرهنگ متوسط دهخدا) ١ / ١٥١٥، وترجم النص أخونا د. حسن الموسوي، وانظر المعجم المفصل في العرب والدخيل ص ٢٤٢

(٤) انظر مثلاً ما جاء في : كشف الظنون ٣٨٣-٣٩٣

(٥) المشهور في مثلها في المخطوطات أن تضبط ضبط الماضي بيناء المجهول أو المعلوم، ولكنها في مخطوطنا في معظم مواضعها ضُبِّطت بصيغة الأمر، وانظر تعليق د. القلبي في : هامش الاستدراك ١٥٨

فقد أحصيت ستاً وعشرين مرة تكرر فيها هذا اللفظ؛ فمن ذلك ما نجده في ( ٩٠ - ب ) : " فإ : لو قال قائل في ( آخر ) : إنه معدول عن ( أخريات ) ؛ كأنه أريد به الجمع، فعُدل ( آخر ) عن هذا الجمع [ بيض ] " وفي مسألة أخرى في الصفحة نفسها : " وموضع الشبهة أنه لا يتعرف بدخول لام التعريف عليه . فلما رأوها لا تدخل عليه قدروا [ بيض ] . ومثله في ( ١٠١ - ب ) : " وموضع الشبهة أنه لا يتعرف بدخول لام التعريف عليه . فلما رأوها لا تدخل عليه قدروا [ بيض ] . وفي ( ١١٣ - ١ ) : " والدليل على أنها موجودة [ بيض ] .

وهذا الشبييض ليس غريباً عن مصنفات أبي علي ؛ ففي ( الاستدراك على الحجة لأبي علي ) للجامع العلوم الباقولي نجد ذكراً لغير موضع بيض في ( الحجة ) (١) ، على الرغم من أن بعضها لم يعد له أثر في ( الحجة ) المطبوع، ونجده في الإغفال ايضاً، وأشار محقق البصريات إلى شيء من ذلك في مقدمته (٢) ، ولكننا نحتاج هنا بكثرة مواضعه لا باصل وقوعه في الكتاب، فهذه الكثرة تتسق مع القول بأن الكتاب مسودة أو ما يقرب من المسودة.

٤- قديم المرحلة التي بدأ فيها أبو علي جمع مادة الكتاب وتاليفها، وبعض ذلك أمور:

- تكرر مسائل وفصول من كلامه في الكتاب في كتبه الأخرى قديماً ومتأخراً، فنقله في ( ١٨ - ١ ) : " يعقوب : للبيد في العبر والأثان :

حتى تهجر في الرواح وهاجته طلب المعقب حقه المظلوم

أي : حاج الأثان لطلب الماء كطلب المعقب؛ وهو الذي يطلب حقه مرة بعد مرة، و ( المظلوم ) نعت ( للمعقب ) .

فا : حمكه على للموضع؛ لأن ( المعقب ) فاعل . ويقال : ( المعقب ) الماثل، يقال : عقبني حقي؛ أي : مطنني، قر ( المظلوم ) فاعل، و ( المعقب ) المفعول به . . .

(١) الاستدراك ص ١١٩، ١٥٧

(٢) الإغفال ( ٩٧ / ٢ ) والبصريات ( ٨٢ / ١ ) ونظر : إعراب القرآن للنسوب ص ٦٣٢

جاء بطلوله في البصريات<sup>(١)</sup> لا يخرمه إلا في عبارة أو اثنتين، ربما حذفتا اختصاراً وتهذيباً.

- نقصان المبحث في التذكرة وقامه في كتب أخرى له، فنجد مثلاً في المخطوط (١٨٧-أ) مسألة في (حلو حامض) في آخرها عبارة ناقصة ثم (بيض)، ولكن المسألة تأتي بنصها تامة في الحجة<sup>(٢)</sup>، وهذا التتميم لا يقع إلا في الأعمال المتأخرة يستدرك بها ما اعترض العمل المتقدم من نقص أو قطع. وهذه السمة أدل على ما ذهبنا إليه في التذكرة من سمة التكرار السابقة.

- تغير الرأي عند أبي علي وتطوره مشهور لدى الدارسين قديمهم ومحدثهم، غير أن كثرة ورود رأي ما في كتبه المختلفة وأخذ تلاميذه به إشارة إلى تأخر قوله به وانتهاله إليه ودلالة على قدم الرأي الآخر القليل، وهذا ما وجدته عند أبي علي في الكتاب، فقد اشترط في (١٢٧-ب) انفصال جملة المفسر عن المفسر، واعترض عليه ابن جني في الموضع نفسه بالآية الأولى من سورة الإخلاص، وهذا بعينه ما قال به أبو علي في خمسة من مصنفاته<sup>(٣)</sup>، بل مصرح في الإغفال بما ينقض شرطه في التذكرة مع ملاحظة أن الإغفال من مؤلفاته المبكرة.

- لم يكن أبو علي ينزل أبا العباس المبرد المنزلة الحسنة التي له بين النحاة، بل إنه عدل عن إقراء كتب المبرد والتكثير بالرواية عنه<sup>(٤)</sup>، فابن جني يقول: "وكان قد ثبت في نفس أبي علي على أبي العباس في تعاطيه على سببويه ما كان لا يكاد يملك معه نفسه"<sup>(٥)</sup>، ويقول: "ولم يكن أبو العباس عنده إلا رجلاً، ولم تكن جنايته عنده على نفسه في

(١) البصريات ٧٤٧ وهو يحدد لصفحتين، والبصريات يُحتمل أن تكون من كتب أبي علي المبكرة وانظر علامة ذلك في الأصول النحوية والصرفية (١٦/١). وانظر أمثلة أخرى للتكرار في الحجة (١٧/٣) والبصريات ٧٢٦، ٧٠٥-٧١١، وهي في المخطوط على التوالي ١٩٠-١-٣٣، ٢٩-١، وغير ذلك مما تجده في تخريج المسائل.

(٢) الحجة (١/٢٠٠-٢٠٣)

(٣) الحجة (٤/٥٠٣، ١٤٧/٦، ٤٥٨) والتعليق (١/٩٠) والشيرازيات ٥٢٤، والجليات ٢٤٧، والإغفال (٢/٣٣٤).

(٤) تاريخ العلماء لابن مسعر ص ٦١

(٥) الخصائص (٣/٢٩١)

تعبه كلام سيبويه بكتابه الموسوم بالغلط إلى غاية<sup>(١)</sup>. ولا يتسق هذا النفور مع كثرة النقول عن المبرد<sup>(٢)</sup> في التذكرة والأخذ برأيه في مواضع منها والاحتجاج لها، إلا أن نأخذ بقدم هذا الكتاب وأسبقيته للمراحل التي ظهر فيها إعراضه عن المبرد وأقواله وانصرافه عن التكثير من الرواية عنه.

- استعمال أبي علي لفظ الشيخ في ذكره ابن السراج<sup>(٣)</sup>، وهذا لا نجد في كتبه الأخرى عندما يذكر أبا بكر، وقد يؤنس هذا القول بقرب فترة كتابة هذه النصوص من فترة الطلب.

وأما محتوى الكتاب فأول ما نتوقف عنده هو الرموز التي وردت فيه، وهو في هذا كغيره من كتب أبي علي فيه عدد من الرموز؛ منها:

- (فا): وهو رمز لأبي علي الفارسي، وقد جاء في بعض كتبه الأخرى، بل في بعض ما رواه من كتب غيره مثل نوادر أبي زيد<sup>(٤)</sup>، وجاء في المخطوط في سبعة مواضع منها: (٥٠-ب، ٧٦-أ، ب، ٧٧-أ، ٨٥-١).

- (س): وهو رمز مشكل في كتابنا، فمن المعروف أنه في كتب النحو يراد به سيبويه، ولكنه هنا لا يصح حمله على ذلك، ففي (٨٠-١): "أجاز س في ق: يا ثلاثة وثلاثون، ويا طلحة وزيداً؛ إذا سُميت بواحدة من الطلح. وأجاز: جاءني قام زيد". المراد بـ(س) هنا هو أبو العباس المبرد؛ لأن ما حكاه عنه مذكور في المقتضب<sup>(٥)</sup>، ولم أجد هذا المحكي في كتاب سيبويه، ونقل ابن السراج بعضه في الأصول<sup>(٦)</sup>، ولم أجد في موجزه، وعليه فإن (مو) تحريف، وصوابه (مق). ولم أجد هذا المحكي في كتاب سيبويه.

(١) بقية الخطابات ص ٤٥

(٢) نزيد على ثلاثين موضعاً ولم يبلغ ذلك من النحلة إلا سيبويه والأخفش وابن السراج. وانظر فهرس الأعلام.

(٣) انظر (٧-١، ١٠٤-١)

(٤) انظر مقدمة (الشعر) ص ٨١، ومقدمة البصريات (١/٧٧) ونوادر أبي زيد ص ٨٠ (أفدت الأخير من الشعر)، وفي كتابنا (١٢-١) نص قبله (فا) وهو في البصريات ص ٦٣٩ قبله: قال أبو علي.

(٥) المقتضب (٤/٢٢٤-٢٢٥)

(٦) الأصول (١/٣٦٨، ٣٤٤)

ونجد في (٢٠١-ب): "قال سيبويه وأبو عمر وأبو عثمان فيما حكاه عنه س"، وكذلك لا يصح كونه سيبويه؛ لأن (س) هنا يروي عن أبي عثمان المازني، وهو يناسب تلميذه المبرد<sup>(١)</sup>.

- (ع): وهو رمز مهم في المخطوط بأن مما سلف في مبحث العنوان أنه ابن جنبي.  
- (ص) و(م): جاء في (١٥٦-ب): "وجواز ما قال أبو عمر أن الحديث لما فيه من الإشاعة والعموم صلح...". وأعلى كل من (الإشاعة والعموم) الرمز (م)، وفي الهامش بخط الناسخ: "ص: من العموم والشياع، صح". ويذكر الأستاذ عبد السلام هارون في (تحقيق النصوص)<sup>(٢)</sup> أن (ص) الممدودة - وهي في المخطوط كذلك إذ أعلاها (ـ) - علامة تمريض توضع فوق العبارة التي هي صحيحة في نقلها ولكنها خطأ في ذاتها، ويذكر أيضاً أن (ص) رمز المصنف أي المتن. والأقرب هنا المعنى الأول؛ إلا أنني أحتمل أن الأمر مقلوب، أي أن ما عليه (ص) هو الصحيح وما في المتن هو الخطأ، ويقوي ذلك كلمة (صح) التي جاءت بعد العبارة في الهامش.

وأما (م) المكتوبة مرتين أعلى الكلمتين فالأنسب فيهما أن يكون المقصود: مقدم ومؤخر؛ أي أن الأولى بعد الثانية كما ذكر في (تحقيق النصوص)<sup>(٣)</sup>، وبعضه ترتيبها في عبارة الهامش السالفة.

- (ك): وقد تكرر سبع عشرة مرة وأكثرها في الهامش، وبعضها في المتن أعلى بعض الكلمات. وقد جاء في (تحقيق النصوص)<sup>(٤)</sup> أن (ك) قد توضع إشارة إلى أنه (كذا في الأصل). وما جاء من تعليقات بعد هذا الرمز يكون استدراكات أو تعليقات متأخرة للمؤلف<sup>(٥)</sup> أو لبعض من ملك الأصل المنقول عنه، وهي تتفاوت طولاً وقصراً؛ فمن

(١) وانظر مثلاً ثلاثاً في (٤٣-ب) علماً أن أبا علي استخدم (د) رمزاً للمبرد في البصريات وانظر مقدمتها (٧٨/١).

(٢) تحقيق النصوص ص ٥٦-٥٨.

(٣) ذكر الأستاذ عبد السلام ص ٥٨ معنى آخر للرمز (م) هو: معتمد أو معروف، إلا أنه لا وجه له هنا.

(٤) تحقيق النصوص ص ٥٦.

(٥) انظر معجم الرموز ص ٢٠١.

ذلك ما في المسألة في (١١٧-ب): "قيل في الأطفال وقت إغراق قوم نوح: إن النساء عُقمن فلم يلدن، ويجوز أن يكنّ ولدن إلا أنهم اخترموا بالموت وعوضهم من ذلك... فجاء في الهامش: "ك: الضمير في (اخترموا) يرجع إلى الأولاد".

ومن ذلك في (١١٧-ب): "النبي صلى الله عليه أفضل الأنبياء، والأنبياء أفضل الناس، فهو أفضل البشر، وذلك متلقى من دين المسلمين وإجماعهم.

وقال /١١٨-١- محمد بن عمر: أقف في تفضيله على آدم؛ لأن الخير: «أنا سيدُّ وكْد آدم»، وإذا كان كذلك فضّلته على وكده وتوقفتُ في آدم نفسه". وفي الهامش: "ك: بل هو أفضل من آدم أيضاً لقوله عليه السلام: آدم ومَنْ دونه تحت لوائي يوم القيامة".

ويبقى لرمز الكاف وجه لا أجده له دليلاً، ذلك أن يكون لأبي اليمَن صاحب الأصل المنقول عنه؛ لأن الرمز (ك) يناسب لقبه (الكندي)، لاسيما أن أبا اليمَن يُذكر له كتاب يُرد فيه على الأسود الغندجاني كتبه (نزهة الأديب) الذي يرد فيه على أبي علي في (التذكرة) (١)، مما يدل على كبير عنايته بها.

وأما مادة الكتاب فإذا ما أخرجنا أبواباً ثلاثة هي باب من اعتلال الغاء وباب من إعمال الفعلين وباب النون كيف صارت من مخرجين، فإن سائر محتوى الكتاب كما ذكرنا أمشاج من مسائل في العربية وآيات وأحاديث وأشعار، على تباين في عدد كل منها، فقد ضم الكتاب أربعاً وخمسين ومثني آية بدون المكررات، في حين أن الأحاديث بلغت واحداً وأربعين حديثاً وأثراً، وفي الكتاب ثلاثة وعشرون مثلاً من أمثال العرب، وأما الشعر فقد جاء منه ثمانية أبيات وستمعة بيت تقريباً، وتفرّق ذلك كله في ثلاثة أبواب وخمس وخمسين مسألة ومثني مسألة هي عدد مسائل الكتاب.

وهذه المسائل تكشف لنا سمات لأبي علي ينبغي الالتفات إليها، أولها أن في الكتاب مباحث قلما نعثراً لأبي علي كلاماً فيها، فنجد له مسائل عقدها لمباحث في علم الكلام يتكلم فيها وفق قول المعتزلة كمسألة الإرادة والرؤية والخلود في النار وعلم الله والعرض عن العذاب (٢)، ومن جانب آخر نرى له كلاماً في مسائل فقهية واحتجاجاً

(١) انظر الإتياء (١٢٥/٤).

(٢) انظر (١١٢-ب، ١٠٧-ب، ١٠٥-ب، ١١٧-ب).

فيها لمذهب الاحناف كطهارة دم البراغيث والسّمك وقتل المسلم بالذمي وذكاة الجنين ذكاة أمه (١).

ومن تلك السمات التي نراها لأبي علي في الكتاب عنايته بشعراء محدثين عباسيين، فقد أورد أبياتاً مختارة لابن المعتز وابن الرومي وأبي العتاهية (٢) وغيرهم.

كما نلاحظ في الكتاب بياناً لبعض المبهّمات في كتبه الأخرى، فمن ذلك أنه عقد مسألة في البغداديات (٣) ذكر فيها قولاً وناقشه ورده ولم يعزه ل أحد، ولكنه عزاه للبغداديين في كتابنا (١٤٠-ب)، وكذلك حكى أبو علي في البغداديات (٤) أيضاً قولاً عن أحد متقدمي أهل العربية ولم يُسمّه، في حين عزاه في الكتاب (١٣٨-ب) إلى أبي عمر الجزمي ورده بمقالته نفسها في البغداديات.

والأمر الآخر الذي يُعنى به هنا هو مصادر أبي علي في الكتاب، وقد وجدت منها المصادر التالية:

١- قوافي الاخفش: فابو علي في (١٨٧-أ) يضع مسألة يذكر فيها لزوم أبي الاسود ما لا يلزم في قصيدة له فيذكر نظائره، وهذه المسألة تعليق منه على كلام الاخفش في البيت نفسه والأمر نفسه في كتابه القوافي (٥)، ولم يرد في كلام أبي علي أي إشارة لذلك. وأما أقوال الاخفش من غير ذلك فهي كثيرة في الكتاب على عادة أبي علي في نقل أقواله ودراستها والاحتجاج لها أو عليها.

٢- كتاب لأبي عثمان المازني: في (٤٣-أ): "وقال أبو عثمان في باب ما يُرد فيه علامة الإضمار إلى أصله: فمما رُد إلى أصله..."، وهذا باب في كتاب سيبويه (٦) غير أن لأبي عثمان كتاب (تفاسير كتاب سيبويه) لا يبعد أن يكون النقل منه. وقد انطوى

(١) انظر (١١٨-١٢٦، ١٠٧-ب).

(٢) انظر (١٨٢-٨٦، ١-ب).

(٣) البغداديات ص ٤٤٩.

(٤) نفسه ص ١٦٧.

(٥) القوافي ص ٢٦.

(٦) الكتاب (٢/ ٢٧٦).

كتابنا على نصوص كثيرة للمازني تجعله من أغنى كتب أبي علي في ذلك، بل إن أبا علي يحكي عنه في الكتاب أقوالاً تعذر علي أن أجدها في أي مصدر آخر.

٣- المعاني الكبير لابن قتيبة : في (١٧-ب) : "قول ابن مقبل :

عَيْلَ مَا هُوَ عَائِلُهُ

أي : شدد عليه وأثقل، فهو كقولهم : (قائله الله) و(أخزاه الله) إذا أعجبك . وهو نص في المعاني لم ينسبه أبو علي وكذلك فعل في البصريات (١).

٤- المقتضب للمبرد : ذكره ونقل عنه في (٦-أ)، واكتفى بالنقل في مواضع أخرى، ففي (١٢-ب، ١٣-أ، ب) ذكر مسائل ولم يشر إلى أخذها من المقتضب وهي مما وضعه أبو العباس لامتحان المتعلمين (٢)، ثم يتكلم في (٨٩-ب، ٩٢-أ) في كلمة (آخر) بكلام طويل يقول في آخره ابن جنبي : "ذكر (فا) مع كلامه هذا في (آخر) ما قاله أبو العباس في موضعين من باب آخر" . وهو يشير إلى ما في المقتضب (٣).

٥- شرح أشعار الهذليين للسكري : قال أبو علي في (١٠٥-ب) : "ساعده بن العجلان الهذلي :

فمالك إذ مررت على حنين  
كظيماً مثل ما زفر اللهيْدُ

(مثل) صفة مصدر محذوف منصوب بفعل دل عليه (كظيماً) أي : تزفر زفيراً مثل ما زفر اللهيْدُ، ويجوز أن يكون (مثل) حالاً أي : ذا مثل ما زفر اللهيْدُ . ولهذه الحمل : أي ضغطه فانفضخ لحمه ولم ينشق جلده، وحنين : ماء قريب من مكة . وهو مأخوذ من كلام السكري في شرح الأشعار (٤).

٦- معاني القرآن وإعراجه للزجاج : أفاد منه ولم يسمه، ففي (٩٠-ب) حكى عن البغداديين قولاً واعترض عليه بمقالة الزجاج في معانيه (٥)، ثم عقد مسألة في (لأ) في

(١) المعاني الكبير ص ٥٨، ٨٣٦، والبصريات ٧٤١، وانظر أمثلة أخرى في الحجة وتعليل ذلك في : الأصول النحوية (١/٣٣٦)

(٢) المقتضب (٤/٥٩، ٣/١٠٨، ٤/٦٩)

(٣) نفسه (٣/٢٤٤، ٢٧٦)

(٤) شرح الأشعار ص ٣٣٤

(٥) معاني للزجاج (٢/٩).

(٩١-١) وجدت أكثر ما فيها في المعاني (١) أيضاً.

٧- الأصول لابن السراج: عقد أبو علي في (١٦٣-ب) إلى (١٦٦-ب) مسألة نقلها بحروفها عن أصول شيخه ابن السراج (٢) ولم يشر إليه.

ولا يخفى أن مصادر أبي علي في الكتاب أكثر مما ذكرت ولكنني اكتفيت بذكر الكتب غير المسماة دون غيرها من المصادر لأنني رأيت في فهرسي الكتب والأعلام سداداً من التكثر بذكر الكتب وشيوخه ومن روى عنه في الكتاب، ولكن ما ذكرته هنا ظهر لي في تحقيق نص الكتاب، ولأن أبا علي أفاد منه ولم ينص على أكثره. فرأيت إثباته وتسميته.

هذا ما كان من أمر المصنف الأصل وهو أبو علي وكتابه التذكرة على ما أتاحه المخطوط واختيار ابن جني وتهذيبه للكتاب الأصل.

وأما إذا جئنا إلى عمل المهدب ابن جني في كتابنا فيمكن أن نشير علامات عمله التي من أهمها:

١- أنه - فيما يبدو - صنعه في فترة متأخرة من حياته، فهو يقول في (٧٣-١): "وهذا وجه كنت أنا قديماً رأيته"، وإذا تتبعنا استخدام ابن جني لكلمة (قديماً) وجدناه يوردها فيما يحكيه عن أبي علي في كتابه الخصائص وسر الصناعة (٣) اللذين ألفهما بعد وفاة شيخه حسبما يرى محقق الخصائص (٤)، فهذا يشي بأنه يشير بهذه الكلمة إلى فترات بعيدة عن زمن الكتابة.

٢- من عمله في الكتاب اختصار نصه في مواضع منه دون مواضع، وقد تبين هذا فيما نقلناه من نصوص مقارنة بنقول المصادر الأخرى في دراسة عنوان المخطوط.

٣- انصرف إلى تنظيم النقص في كلام أبي علي وإصلاحه والتنبيه على مواضع منه،

(١) نفسه (٨١/٣)

(٢) الأصول (١٨٠-١٨٤) ونظر مثلاً آخر في (١٣٣-ب-١٣٤-ع) وهو في الأصول (١١٢/١)

(٣) انظر مثلاً: سر الصناعة ص ٣٩٥، والخصائص (٩٧/٣)

(٤) مقدمة الخصائص (٧١/١)

وقد سلف التمثيل لذلك في مبحث العنوان، ولكنه ترك مواضع غير قليلة من البياض في كلام أبي علي لم يتمه.

٤- لعل ابن جني لم يكن من همه التصرف في ترتيب التذكرة ولا حذف المكررات من النصوص والمسائل، بل كان يسير الترتيب الأصلي، فقد وجدت في (٦٠-١) نقلاً عن أبي عثمان المازني علق عليه أبو علي، ثم يأتي ذلك النقل ثانية في (٦٦-١) بالفاظ تكاد تطابق الحكاية الأولى، فلعل أبا علي نسي الموضع الأول فائتته ثانية، ولكن ابن جني - وهو يعمل في تهذيب الكتاب واختصاره - لو كان يقصد حذف المكررات أو إعادة الترتيب لاكتفى بأحد الموضعين وعليه تعليق أبي علي (١).

٥- اختلاط كلام ابن جني بكلام أبي علي أحياناً، فليس كل ما يلحق الرمز (ع) هو كلام ابن جني، ففيه بعض كلام أبي علي المحذوف، ويظهر أن اختلاط الكلامين وقع قديماً، يشهد بذلك قول ابن بسعون (٢): "وأظن هذا الرد دخيلاً في التذكرة من كلام أبي الفتح، ويبعد أن يكون من كلام أبي علي عندي". كما أن في نصوص ابن جني نقولاً وحكايات عن علماء آخرين غير أبي علي لم اتبين الوجه في أمرها هل هي من زيادات ابن جني أو من تذكرة أبي علي كما وقع في آخر الكتاب من روايات عن النظر بن شميل وغيره.

٦- أظهر في بعض تعليقاته الجانب الشخصي في أبي علي، كحكايته في (١٠٤-ب) تمسك أبي علي برأيه وعدم اعتداده بما يخالفه، وكذلك نجد عقب خبر رواه أبو علي أغرب فيه ابن درستويه بالجواب عن إشكال، ابن جني يقول في (٧٧-١): "غرضنا فاعندي في هذا أن يرى ضعف ابن درستويه".

(١) وانظر أمثلة أخرى للتكرار في (٨٨-ب، ١٠٩-ب) تكرار (١٤٧-ب، ١١٢-ب)

(٢) المصباح ص ٩٦١، وانظر أيضاً في: المقاصد النحوية (٥٦٣/٢) وقارنه بما في كتبنا (٢٠٠-١)

## وصف المخطوط:

المخطوط كان في مكتبة شيخ الإسلام فضل الله الزنجاني<sup>(١)</sup> بمدينة زنجان في شمال إيران، ثم انتقل عنها فاستقر في مكتبة مجلس الشورى بطهران.

وباني في ست ورقات ومائتي ورقة، في كل صفحة خمسة عشر سطرًا، ومتوسط الكلمات في السطر من عشر كلمات إلى اثنتي عشرة كلمة، وخطه نسخ نفيس مشكول شكلاً كاملاً، وأخطاء الضبط غير كثيرة، غير أن تحريفاته تكون خفية لجمال الخط وتمازج ضبطه.

ومن سمات النسخ أنه يرسم الألف المقصورة منقوطة كالياء، والألف الممدودة تعلوها علامة المد (ـ) في أي موضع مثل: الياء والآخر، وتحذف الألف في بعض الكلمات المشهورة كعثمان، ويشتها في (ذلك)، ويعتني النسخ بعلامة الإهمال في الراء والسين والذال والصاد والحاء، ويثبت هاء فوق الهاء المتطرفة تمييزاً لها من التاء المربوطة، وفي أحيان كثيرة يصل فتحة بعض الكاف المتطرفة. وكلمة (مسألة) تكتب بخط كبير ومثلها الأعلام التي في أول المسألة.

قُدِّر تاريخ المخطوط في المكتبة بالقرن السادس، وليس بممنوع تأخيرته إلى السابع؛ لما سأذكره في صفحة العنوان.

حينما اطلعتُ على المخطوط لم يكن في الصفحة الأولى سوى عنوان صغير كُتب في الراوية اليسرى العليا بخط التعليق: (تذكرة أبي علي)، ولكنني لاحظت أن الورقة الأولى أثقل من سائر أوراق المخطوط، ثم ظهر لي أنهما ورقتان ملتصقتان، فلما عرضتهما لضوء الشمس بدا لي أن الورقة الأولى تغطي صفحة العنوان، وبعد طول معالجة بالإضاءة المركزة استطعت أن أقرأ ما يلي:

(١) الشيخ فضل الله ولد سنة ١٣٠٢ هجرية، وتلقى العلم على جماعة من كبار العلماء والاساتذة في زنجان ثم في العراق وعاد إلى زنجان سنة ١٣٣٩، وله تصنيف في علم الكلام والتاريخ، وترجمه السيد الأمين وذكره في غير موضع من الأعيان ويظهر من ذلك أن مكتبته كانت عامرة بمخطوطات نفيسة، ولم أهد إلى تاريخ وفاته غير أنه أصدر كتاباً سنة ١٣٦٢. انظر أعيان الشيعة (٧٧/ ١٣) وتفائس المخطوطات العربية في إيران، د. حسين علي محفوظ، مجلة معهد المخطوطات، ص ٣٤.

"الجزء الأول من كتاب التذكرة

للشيخ أبي علي الفارسي"

صورة ما كان مكتوباً على ظهر النسخة التي كان أصلها عند تاج الدين أبي اليمن  
زيد بن الحسن الكندي

ثم يتلوه نصٌ طويل لم أستطع أن أثبت منه شيئاً؛ إلا أنني أظنه سماعاً للنسخة أو  
النسخة المنقولة عنها".

وأبو اليمن متوفى سنة ٦١٣ للهجرة<sup>(١)</sup>، ونسختُنا منقولة عن نسخة نُقلت عن  
نسخة أبي اليمن؛ أي أنها يمكن أن تكون من القرن السابع أو السادس.

وفي المخطوط اضطراب في عدد من أوراقه، وخرم في موضعين منه. ونجد فيه ترقيماً  
بالأرقام الحديثة (١، ٢، ٣، ٤، ٥...) وُضع بعد اضطراب النسخة.

أما الاضطراب فالأرجح أنه وقع عند تجليد الكتاب، وقد تنبّه لموضع منه أحد مالكي  
النسخة فدوّن ملحوظة في أسفل (٢٨-ب) بين موضع ثمة الكلام.

وفي الطرة العليا اليسرى من وجه كل ورقة هناك ترقيم قديم يعتمد الأرقام القديمة  
(١، ٢، ٣، ٤، ٥...)، وطريقتها أن تُخصَّ كلُّ عشر أوراق برقم، فيبدأ (١ من ١،  
٢ من ١، ٣ من ٤، ٤ من ١، ٥ من ١، ٦ من ٢، ٧ من ٢، ٨ من ٣، ٩ من ٢...) (٢).

وأما الخرم فهو في موضعين: الأول يقع ما بين (١٨-ب) و(٢٩-أ)، واعتماداً على  
الأرقام القديمة تبين أنه ذهب بإحدى عشرة ورقة. والخرم الآخر في آخر المخطوط؛ لأن آخر  
عبارة فيه: "(أوج) و(هول) فكذلك"، فالكلام غير تام ولا ندري مقدار ما ذهب من  
الكتاب. وقد ذهب الخرم باسم الناسخ وغير ذلك مما تشتمل عليه الصفحة الأخيرة  
عادة.

(١) أبو اليمن الكندي هو النحوي اللغوي القرئ الحافظ المحدث. انظر تفصيل ترجمته في: معجم الأدباء  
ص ١٣٣٢، وبقية الوصلة (١/٥٧١).

(٢) من المعجب أن هذه الطريقة تجدها اليوم في الكتب الأجنبية في تقسيم الفصل الواحد إلى مباحث  
مختلفة.

## عملي في التحقيق:

بعد طول بحث عن نسخة أخرى اعتمدت هذه النسخة اليتيمة مع ما في العمل على النسخة الواحدة من صعوبة وخطورة يحذر منها أساطين التحقيق وأقطع أن عملي لم يسلم منها، وبعد فراغي من نسخ المخطوط قمت بالأمور التالية:

- اعتمدت ترقيم أوراق المخطوط الحديث المكتوب بعد اضطراب أوراقه لوضوحه في المصورة، في حين أن الترقيم القديم لا يكاد يظهر في كثير من أوراق المصورة، وكذلك لأن الترقيم الجديد يظهر الاضطراب في المخطوط قبل إعادة ترتيبه.

- أصلحت الاضطراب الواقع في المخطوط على النحو التالي: نقلت الصفحات (٢٩-١) ... (١٢٧-ب) فوضعتها بين (١٨-ب) و(١٩-أ) فاتصل الكلام في آخر (١٢٧-ب) بأول الكلام في (١٩-أ) وكمل به المعنى، وكذلك نجد تسمية الكلام في آخر (٢٨-ب) يأتي في أول (١٢٨-أ)، غير أنه بقي الحرم بمقدار إحدى عشرة ورقة بين (١٨-ب) و(٢٩-أ).

- بعد انتهائي من النسخ سافرت ثانياً للنظر في الأصل المخطوط فكان مما صنعه أن قابلت أرقام الصفحات وتابعتها في نسختي بصفحات الأصل فتبين لي سقوط ورقتين في التصوير فاستدركت نسخهما بيدي.

- تولفت من صحة الترتيب الجديد ومقدار الحرم بالتحقق من أرقام الناسخ الأصلية التي طمس بعضها وذلك برصدها في المخطوط ومصورته. وقد ذهب القطع بكثير من هذه الأرقام، إلا أن ما بقي منها عند إعادة ترتيب المخطوط يشهد بصحة هذا الترتيب بعد أن اكملت الناقص منها معتمداً على ما قبله وبعده.

- قللت بعض الحرم قبل (٢٩-أ) بأن وضعت في الهامش نصاً من البصرييات من مسألة يكاد نصها يطابق ما بقي من كلام أبي علي في المخطوط مع شيء من البسط والطول في الأول منعي من إثباته في المتن.

- إعادة فقرة إلى موضعها في (١٦-أ) بعد أن انتقلت خطأ إلى موضع آخر يفصله عن الصواب مسالتان.

- سعت إلى جمع نصوص التذكرة في المكتبة العربية متوسلاً إلى ذلك بكل وسيلة ممكنة (١)، فاجتمعت عندي نصوص وإحالات كثيرة عملت على عرضها على المخطوط للتوثق وإكمال النص، ولعلي أنشرها بعد ذلك ملحقاً للكتاب.
- اعتنيت كثيراً بربط المخطوط بكتب أبي علي الأخرى فضلاً عن غيرها من الأمهات. ولكن كان بعض من حقق كتبه بداية معذوراً عندما كانت كتب أبي علي غير معروفة أو غير منشورة، فإن هذا العذر قد ارتفع بعد أن صار له خمسة عشر كتاباً منشوراً، وقد ظهر لي أثر ذلك في تحرير عبارة المخطوط وتفويم خللها وتوضيح مبهم كلامه والتنبيه على تطور قوله وغير ذلك مما يظهر في التعليق (٢)، بل إن بعض هذه الكتب كانت بمثابة نسخة أخرى لهذا المخطوط اليتيم.
- ما زدت أو عددت زيارته في نص أبي علي - وإن كان في المخطوط - وضعت بين معقوفين [ ]؛ لذلك جاءت تعليقات (ع) كلها بين معقوفين.
- صنعت المعارف عليه في تخريج الشواهد بأنواعها والأمثلة النحوية، وتوليق الأقوال وتخريجها والتعليق على الغامض من النص وغير ذلك مما أصبح من مسلمات تحقيق النصوص.
- اكتفيت في ترجمة الأعلام بمن رأيت غير مشهور في كتب العربية فترجمته باختصار في أول ذكر له.
- صنعت الفهارس الفنية المعتادة في الكتب النحوية، وزدت فهارس البلاغة والعروض والقافية والفقه وعلم الكلام والمخطوط للنسوية والأخبار والمجالس لغناء نصوص الكتاب في هذه الأمور.

(١) من ذلك البحث اليدوي بفهارس الأعلام والكتب في الكتب المحققة، والبحث في أقراص الحاسوب وشبكة الإنترنت وما دلتني عليه الأساتذة والإخوان.

(٢) اقرأ في شرح اللامع ص ٤٩٥ حث الباقولي على تتبع كلام أبي علي في كتبه وعدم الاقتصار على موضع واحد منه.. وانظر مقدمة الطناحي في الشعر ص ٦٩

[illegible]

لَمْ يَجَزْ لَهُ الْبَيَانُ وَلَيْسَ فِي صَفَتِهِ مِنَ الْبَيَانِ مَا فِيهِ لَمْ يَكُنْ يَقُومُ وَعِنْدَكَ  
 لَا مَشْتَبَاهَ يَجْلِي دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْمُنْكَرَاتِ وَالْمُتَعَدِّفِ الْمَرْفُوعِ  
 وَأَقَامَ صِفَتَهُ مَقَامَهُ لِأَنَّهُ إِذَا جَانِبَتْهُ أَلْفَةٌ لَمْ يَخُورْ أَلْفٌ كَانَ خَدْفُهُ  
 مَعَ أَتَمِّهِ وَصِفَتُهُ مَقَامُهُ أَجْدَرُ وَالْمُنْصَوِّبُ أَمَّا ذِكْرُ الْبَيَانِ  
 فَلَا يَلْبُثُ فِي الْبَيَانِ أَوْ لَا يَلْبُثُ لَوْ قُلْتُ — بَعْدَ قَامَ أَوْ بَعْدَ عِنْدَكَ  
 وَأَنْتَ تَرَى رَجُلًا قَامَ بِجَنِّ لَاشْكَالٍ خَالٍ مِنَ الْمَدْرُوفِ فَلَمَّا جَدَّفَ  
 الْمَخْصُوفُ الْمَرْفُوعَ فَكَبَّرَ مِنْهُ وَفِي الْمَانِدِ مِنْكُمْ الْبَرُّ وَلَمْ يَكُنْ  
 إِلَّا وَارِدًا وَغَيْرَ ذَلِكَ هَذَا فَسَأَلَ بَعَثَ فِيهِ جَدِّتُ رُبِّي عَنْ  
 النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ أَمَرْتُ بِمَنْ أَعْجَبُ أَنْ يَشْرِيَ لَهَا لِحْيَةً مِنْهَا أَسْأَلُ  
 سَيَوَازِي عِلْجَ الْقَلْعِ الذَّلِيلِ وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا تَحْتَ مِنْ الْأَكْيَابِ  
 لِأَنَّهُ مَنَّةٌ فِيكَ عَلَى بِلَالٍ هَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ  
 رُبِّي الْعَيْسَى الْمَوْلَى جَوَابُكُمْ لِمَلِكِكُمْ مِنْ عَزَائِكُمْ وَلَكَدْلِهِ  
 فَالْعِلْجُ غَيْرُ الذَّلِيلِ هَذَا الطَّبَرِيُّ عَنْ الْأَعْمَشِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ أَلْفَ عَامٍ مَعَهُ الْعِبَادَةُ ثُمَّ قَرَأَ أَدْعُوِّي أَسْجِدْ  
 إِلَهِي قُلْتُ لَا حَزِينَ قَدِ دَعَى الْبَيْتُ قَوْلَهُ أَدْعُوِّي سَجِدْ لَمْ

هَذَا  
 الطَّبَرِيُّ

اعْمَلُوا وَأَبْشِرُوا فَإِنَّهُ جُوعٌ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَخْتِيبَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا  
 الصَّالِحَاتِ مِنْكُمْ مِنْ صَلَواتِهِ ۝ مَسْأَلَةٌ  
 حَيْثُ الْعَوْدُ مَتَى يَأْتِي كَأَن مِنْ اللَّغِي كَأَيُّهَا لَلْإِلَهِ ۝  
 وَلَا يَمُوتُ أَنْ يَكُونَ لَهُ الْعَوْدُ وَتَحُلَّ جَمِيعًا خَيْرٌ مِنْ حُلُولِهَا مَعَ  
 لَأَنَّ مَعْنَى الصَّغَرِ إِنَّمَا مَوْجِبُ تَسْبِيحِهِ بِالْمُحَلِّ لَا عَلَى تَسْبِيحِهَا فِي ذَلِكَ  
 الْأَمَّا أَنْ يَكُونَ لَا يَتَّبِعُ أَنْ يَكُونَ حُلُولُ الْعَوْدِ بِكَ مِنْ تَحُلُّكَ كَأَنَّكَ  
 أَنْ تَكُونَ تَحُلُّكَ حُلُولُ الْعَوْدِ فَتَكُونَ بِمِثْلِهَا فَأَيُّهَا زَجَلٌ وَتَكُونَ  
 الظَّاهِرُ فِيهِ أَيْضًا كَأَنَّ لَاحِظًا أَنَّ تَسْبِيحَ الْإِلَهِ مِنْ أَيْهَا كَأَنَّكَ  
 تَسْبِيحُهُ عَنْ خَيْرِهَا إِلَّا فَأَيُّهَا تَحُلُّكَ فِيهَا جَمِيعًا فَتَكُونَ لِلْإِلَهِ ۝  
 ذَلِكَ كَمَا لَيْلٍ مِنَ النَّهْلِ وَالْفُحُولِ ۝ وَأَنْتَ الْعَوْدُ يَتَوَسَّلُ  
 حَلِّيَا الْعَوْدُ فَتَكُونَ جَلِيَا الْعَوْدُ فَيَتَوَسَّلُ نَسْبًا عَلَى الْإِلَهِ بِشُلُّهُ فِي  
 الْإِلَهِ فَأَيُّهَا زَجَلٌ لَكِنَّهُ حَقُّهُ بِالْمُحَلِّ فِي الْمَعْنَى فَلَنْ تَسْبِيحُهُ مَا مِنْ قَائِلٍ  
 يَكُونَ عَلَى أَرْزَاقِهِ قَدْ وَتَكُونَ لَيْضًا عَلَى أَسْمَارِهَا قَالَ أَبُو الْيَعْنَنِ فِي  
 قَوْلِهِ خَيْرٌ مِنْ صِدْقِهِمْ أَيْ قَوْلِهِ خَيْرٌ مِنْ صِدْقِهِمْ

مَسْأَلَةٌ



منقار  
تذكرة أبي علي الفارسي ونهذيينها  
لأبي الفتح عثمان بن جني  
(ت ٥٣٩٢هـ)

تحقيق  
د. حسين أحمد بوصباس  
جامعة الكويت



## ١١ / الجزء الأول من كتاب الفخوة

للشيخ أبي علي الفارسي

صورة ما كان مكتوباً على ظهر النسخة التي كان أصلها

عند علي بن الحسين أبي الهيثم في دار الكتب

١١ /

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة على رسوله محمد وآله الطاهرين .

### هذا باب من اعتلال الفاء (١) .

قال سيبريه (٢) عن الخليل في (تولج) (٣) : هو (فوعِل) من (ولج) . فحمله على هذا، وجعل التاء بدلاً من [الواو] (٤) ؛ لكثرة هذا البدل واستفاضته في الفاء خاصة، وأطراده في باب الافتعال، وسعته في غير الافتعال ؛ نحو : تيقور (٥)، وتراث، وتخمّة، و(ضربه حتى أتكاه) (٦)، وأتلكج ونحو ذلك، ولم يحمله على (تفعل) لقلته وكثرة الأول وسعته (٧) .

(١) في المسألة (٤١) في الشيرازيات ٥٨٣ جاء كلام أبي علي بعبارة تكاد تطابق عبارته هنا، وكذلك جاء بعض ذلك في البصريات ٢٣٣، والإغفال (١٠/٢، ٢٤٣، ٢٤٧) والمقاييس ٧٩ . وانظر بعض مسائل الباب في نوادر أبي زيد ١٤٥، وممالي الزجاج (١/٣٧٤) والأصول (٢/٢٦٩) ومعاني النحاس (١/٣٤١) وإعراب ثلاثين سورة ٨١، ونصحيح الفصيح ٣٥٠، والحجة (٣/١٣) والتعليقة (٥/٩) والمصنف (١/٢٢٦) وسر الصناعة ١٤٦، والخصائص (٢/٨١، ٣/٢٤٣) وأمالي ابن الشجري (٢/٢٦٦) وإعراب القرآن المنسوب للزجاج (٣/٨٧٩) واللمع ٢٥٤، وشرح الشافية (٣/٨٠) وما أذكره في الهوامش الآتية .

(٢) الكتاب (٤/٣٣٣) وحكى ذلك عن الخليل المازني وابن السراج .

(٣) التولج : كناس الوحش ؛ أي مستتره في الشجر .

(٤) الأصل : الفاء، ومن عجب أنه التحريف وقع أيضاً في نسخة للشيرازيات .

(٥) التيقور : الوقار .

(٦) جاء القول في الكتاب (٤/٣٣٤) وسر الصناعة ١٤٦ واللسان والقاموس (وكا) . وأتكاه : ألقاه على هيئة المتكى .

(٧) انظر في الزهر (٦/١٤٢) كثيراً مما جاء على (فوعِل) .

وعلى هذا قالوا في (التوراة): إنه (فَوْعَلَةٌ) (١) من باب (وَرَى) (٢)؛ لأن الحكم في التوحيد وعلم الشريعة مُخَرَّج منها.

وقياس قول سيبويه في (تولج) أن ما جاء في شعر ابن أحمر في قوله:

تَوَابَانِيَان (٣)

إنها [فَوْعَلَان] (٤) يدل على ذلك أن أبا بكر حكي في تفسيره عن الأصمعي (٥) وغيره أنه [الخلف الصغير] (٦). فإذا كان كذلك كان من باب (وَأَب) لأن الخلف الصغير من الناقصة مُتَوَتِّر (٧)، وذلك أن نزول / ١٢ اللين فيه وارتضاع الفصيل منه لم [يُرْخِه] (٨)، فهو في أنه يُوصَف بالصلابة مثل وصفهم الحافظ به في قوله:

بِكُلِّ وَأَبٍ لِلْحَصَى رَضَاخ (٩)

(١) هذا قول البصريين، ويذهب الكوفيون إلى غير ذلك. وقد رجح أبو علي فوعلة في التعليقة والحجة، وسيجمل في (١-٤) الفائل بأنها (ثَلَعَلَةٌ) مخالفاً له.

(٢) كذا، وفي الشيرازيات: وَرَى. وبكليهما جاء الفعل. يقال: وَرَى لَزَنْد: خرجت ناره. وانظر الاعتراض على كونها من (وَرَى) في: التنبيه على حدوث التصحيف ١١٢.

(٣) لم أجد هذا اللفظ في ديوان ابن أحمر، وهو في بيت على الطويل لابن مقبل تمامه:

فحُرَّتْ على أطراب مرَّ عَشِيَّةً لها تَوَابَانِيَان لم يتغفلأ

جاء في: ديوانه ص ٢١٢، والغريب المصنف (المجهر) ١٨٤٣، والتنبيه على حدوث التصحيف ١٠٥، والتهذيب (١٤/٣٣٣) والمصاح والتنبية والإيضاح واللسان (ناب)، وبلا نسية في: الشيرازيات ٥٨٤ (التوابعانيان فقط) والمخصص (٢/٤٩). أطراب: جمع طَرِب وهو الجربيل الصغير، لم يتغفلأ: لم يسردأ، أي ألهم لم يظهر بعد. وقول أبي حبيب في الغريب عن (التوابعانيين): "لم يذكره إلا ابن مقبل" يحكم بخطأ نسبة الشاهد إلى ابن أحمر.

(٤) الأصل واحد نسختي الشيرازيات: فَوْعَلَةٌ، والأخرى: فَوَعْلٌ، ولم أجد لنهاً وجهاً. والتصويب من التنبيه والمخصص اللذين حكيا قول أبي علي. وبما في التنبيه يظهر أن تحصيل اشتقاق الكلمة من قول أبي بكر لا من أبي علي.

(٥) قوله بلا وصف بالصغير في التنبيه واللسان، ويذهب أبو عمرو إلى أنهما قادمنا الضرع.

(٦) طمس بمقدار كلمتين، أتمته من الشيرازيات والمخصص.

(٧) يقال تَوَتَّر المصيب والعرق أي اشتد، وهو في المخصص: متوتد، وهو تحريف. انظر للقاموس واللسان (وتر).

(٨) الأصل: برحه بالخاء المهملة، والتصحيح من المخصص.

(٩) رجز لأبي النجم العجلي في: ديوانه ٧٢، وأدب الكاتب ١٢١، والتنبيه والإيضاح (٢/١٤٨) والاعتضاب

(٣/١٢٧) وبلا نسية في: المصاح (وَأَب) وشرح الأدب للجواليقي ١٧٣، ونسب للفضل في: الجيم

(٣/٥١). وفي الديوان فضل تخرّيج: الوأب: المجتمع، رضاح: بكسر الحصى من صلاته.

وخلفُ الناقة إذا كان كذلك دلَّ على صلابتها وقوتها على السير لحيالها<sup>(١)</sup>.  
وقد جاء (حَوْفَزَان)<sup>(٢)</sup> ونحوه. وقالوا: العَوَيْثَانِي<sup>(٣)</sup> فأما ما أنشده أبو زيد من قوله:  
خَلِيلِي لَا يَبْقَى عَلَى الدُّهْرِ قَادِرٌ      بَيَّهُورَةٌ بَيْنَ الطُّحَا وَالْعَصَائِبِ<sup>(٤)</sup>  
فإنَّ (تَبْهُورَةٌ) عندي (فَيْعُولَةٌ)<sup>(٥)</sup>، والذي عليه اللفظ (عَيْفُولَةٌ)؛ إلا أنَّ العين لما  
وقعت موقع الفاء. [و] <sup>(٦)</sup> قلبت إليها كراهة لوقوعها مضمومة بين مثل ومُقَارِبِ<sup>(٧)</sup>،  
وما كان يلزم من القلب والإدغام وامتناع الحرف المطرود في العين إذا أدغمت فيه الباء [و] <sup>(٨)</sup>

(١) يقال: حالت الناقة حيالاً إذا حمل عليها فلم تلحق قوتها لم تلحق سنة أو أكثر.  
(٢) الحوفزان: لقب الحارث بن شريك؛ لأنَّ قيس بن عاصم حَفَزَه بالرمح أي طعنه حين خالط أن يملونه فعرج من تلك الحفرة، وقيل الحافز هو بسطام بن قيس. انظر: الاشتقاق ٣٥٨، وغريب الحديث للخطابي (٢٤١/٢) والصحاح والتنبيه والإيضاح واللسان والقاموس (حفز). ونحو (حوفزان) قليل في اللغة، انظر المسح ص ٩٨، ١٠٠، وأنبية ابن القطايع ص ١٨٧.

(٣) العويثاني: دقيق وقر وسمن يخلط باللبن الحليب، وقد ذكر في رجز لناشرة بن مالك. انظر الصحاح والتنبيه والإيضاح واللسان والناج (عيت). وقد جاء في أصل الشيرازيات بتقديم الفاء على الباء وفسره محقق الشيرازيات (الرسالة) بأنه اسم رجل، وهو نصيب وقع مثله عند الهكري في: معجم ما استعجم ٩٨٠، وصوابه في المراجع المذكورة.

(٤) من الطويل، وهو في: شرح أشعار الهذليين (٢٤٦/١) من قصيدة ذكر السكري في أولها أنها لصخر الغي ورويت لأبي ذؤيب ويقال إنها لأخي صخر وأنَّ الأكثر على الآخر، والبيت له في: المعاني الكبير ٧٢٨، ولي اللسان (طخف) ونُسب لأبي ذؤيب في: المحكم (٢٨١/١) واللسان (عصب). وهو بلا نسبة في: الخصائص (١٣٤/١٠) وأنشده أبو علي في: الحجة (٢٢٨/٤) والشيرازيات ٦٤٩، وعنه أنشده ابن جني في: الخصائص (٨٢/٢، ١٧٠/٣)، ولم أجده في نواذر أبي زيد. ويروى: تحت الطخاف العصائب، ويروى: الطخاف العصائب، وأيضاً: الطخاف العصائب. وقد نص ابن جني على تعدد الرواية.

وجاء في شرح الأشعار واللسان: القادر: الرجل للسن. الشهورة: ما اطمأنَّ من الرمل. الطخا: ذهب محقق الخصائص إلى أنه مقصور الطخاء، وقد وجدته مقصوراً في القاموس (طها). والطخاء هو الطخاف بالفتح وهو السحاب المرتفع الرقيق، والطخاف بالكسر جمع طخف وهو شيء من الهم يمشي القلب. العصائب: كأنها عمام، وواحدة عصابة.

(٥) في الشيرازيات: بفعولة، ولا يصح مع سيقنا ويشهد بذلك ما في الحجة والخصائص (٨١/٢).  
(٦) إضافة من الشيرازيات لأنَّ الجملة اعتراضية وليست جواباً لها، وإنما جوابها: صارت كأنها فاء.  
(٧) يريد أن تبهوره أصلها: هَيَّوْرَةٌ، فوقعت العين وهي ولو مضمومة بين واو مثلها وباء وهي مقارب لها، وقلبت إلى موقع الفاء.

(٨) إضافة من الشيرازيات ٥٨٥

تَحَرَّكَتْ بِالْكَسْرِ - صَارَتْ كَأَنَّهَا فَاءٌ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ وَقْعَهَا فِي مَوْضِعِهَا صَارَ مَرْفُوضاً مِنْ حَيْثُ كَانَ الْقِيَاسُ الْمَطْرُودُ فِي هَذَا الْبَابِ يُوْدِي إِلَى تَحْرِيكِ مَا لَا يُحْرَكُ فِي الْوَاحِدِ؛ كَمَا لَا يَتَحَرَّكُ الْفُ (فَاعِلٌ) فِي الْوَاحِدِ، فَهَذَا مِمَّا يَتَحَقَّقُ لَهُ الْحَرْفُ<sup>(١)</sup> بِمَوْضِعِ الْفَاءِ، فَيَسْتَمِرُّ فِيهِ الْبَدَلُ مِنَ الْحَرْفِ / ٢ بِالَّذِي أُبْدِلَ مِنْهُ.

فَأَمَّا الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ عَيْنَ الْكَلِمَةِ وَاوْ (هَارَ يَهْوَرُ)، وَفِي الْحَدِيثِ: "حَتَّى تَهْوُرَ اللَّيْلُ"<sup>(٢)</sup>، وَحَكَى أَبُو الْحَسَنِ<sup>(٣)</sup> أَنَّ بَعْضَهُمْ يَقُولُ: يَتَهَيَّرُ - قَالَ: وَقَالُوا: (هَرَّتْ تَهَارُ) مِثْلَ (خَفَّتْ تَخَافُ)، وَلَمْ يَحْكُ غَيْرَ (يَتَهَيَّرُ). فَإِنْ لَمْ يُسْمَعْ غَيْرُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، فَلَا دَلَالَةَ فِي هَذِهِ عَلَى أَنَّهَا تَقَالُ بِالْيَاءِ أَيْضاً. أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (يَتَفَيَّحَلُ).

فَإِنْ قُلْتَ: فَإِنْ ثَبَتَ أَنَّ الْعَيْنَ يَاءٌ فَهَلْ يَجُوزُ فِي الْكَلِمَةِ بِنَاءٌ آخَرُ؟ فَالْقَوْلُ: إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ (تَفْعُولَةٌ) مِثْلَ (تَعْضُوضَةٌ)<sup>(٤)</sup>، وَهِيَ الْآنَ (تَعْفُولَةٌ) فَقَدْ مِ الْيَاءُ الَّتِي هِيَ عَيْنُ. وَلَوْ ثَبَتَ هَذَا لَكَانَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ فِي الْكَلِمَةِ أَحَبُّ إِلَيْنَا لِأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ كَوْنَ الْوَاوِ عَيْنًا أَشْهَرُ وَأَفْشَى، وَبَدَلُ الْتَاءِ مِنْهَا يَكُونُ دُونَ الْيَاءِ. وَالْآخَرُ: أَنَّ ذَلِكَ الْوِزْنَ أَوْسَعُ وَأَكْثَرُ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ حَمَلْنَاهُ عَلَيْهِ دُونَ الْبِنَاءِ الْآخَرِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ سَبَبِيهِ حَمَلُ (تَوَكَّجَ) عَلَى (فَوَعَلَ) لَمَّا كَانَ بَابُ (هَوَزَبِ)<sup>(٥)</sup> وَ (خَوَجَنَ)<sup>(٦)</sup> أَكْثَرُ مِنْ بَابِ (تَتَفَلَّ)<sup>(٧)</sup>.

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَضَخَّ الشَّيْرَازِيَّاتِ، وَمَحَقَّقُ الشَّيْرَازِيَّاتِ (الرِّسَالَةُ) عَدَّهُ نَوْهًا وَجَمَلَهُ الْخَطَفُ، وَلَمْ أَتَّبِعْ مَعْنَاهُ، وَالضُّبْطُ مِنْ د. هَنْدَاوِي.

(٢) جَاءَتْ هَذِهِ الْمُبَارَاةُ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ وَحَدِيثِ آخِرِ أَبِي هُرَيْرَةَ. أَنْظَرُ صَحِيحَ مُسْلِمٍ (١٢٧/١) مُسْتَدَ الْإِمَامِ أَحْمَدُ عَنِ ٧٧٢ بِرَقْمِ ١٠٩٤٨، وَالْفَرَبِيِّينَ لِلْهَرَوِيِّ ١٩٤٨، وَالنَّهْيَاةَ لِابْنِ الْأَثَرِ (٢٨١/٥) وَتَفْلِيحَ التَّعْلِيْقِ لِابْنِ حَجَرٍ (٤٢٤/٢). وَتَهْوُرُ اللَّيْلِ: أَيُّ ذَعَبَ أَكْثَرُ.

(٣) لَمْ أَجِدْ مَرْوِيًّا عَنْ الْأَخْفَشِ إِلَّا (هَارَ يَهَيَّرُ). أَنْظَرُ: الْخَصْمَاتِي (٨٣/٢) وَالْمَكْمُ (٣٢٩/٦) وَاللِّسَانُ (طَرِيقُ)، وَلَمْ أَجِدْ فِي مَعْنَى الْأَخْفَشِ إِلَّا (يَهْوَرُ).

(٤) فِي الْهَامِشِ تَعْلِيْقٌ بِخَطِّ النَّاسِخِ: "التَّعْضُوضُ تَمَرُّ شَدِيدُ الْخَلَاوَةِ مَعْدَنُهُ هَجَرٌ، وَاسْتَدْتُهُ تَعْضُوضَةٌ". رَفِهُ نَطْعُ أَتَمَّتَهُ مِنَ الصَّحَاحِ وَاللِّسَانِ (عَضَضُ).

(٥) الْهَوَزَبُ: الْبَعْجِيرُ الْمَسْنُ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ. وَهُوَ مِنْ امْتِلَاةِ الْكِتَابِ (٢٧٤/٤) وَأَنْظَرُ تَفْسِيرَ الْغَرِيبِ لِأَبِي حَاتِمٍ ١٧٣، وَشَرْحَ الْآيَةِ ١٦٣.

(٦) الْخَوَجَنُ: الْفُرُودُ الْأَحْمَرُ. وَهُوَ لَيْسَ مِنْ امْتِلَاةِ الْكِتَابِ، وَلَكِنْ سَبَبِيهِ ذَكَرَ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ حَوْملُ.

(٧) التَّفَلُّ: التَّعْلِبُ أَوْ جَرَوْه.

فأما (تَغْفَة) (١) فمن باب (تَوْدِيَة) (٢) و(تَدْوِيرَة) (٣) وليس ب(فَعْلَة) (٤)؛ ألا ترى أن الاصمعي / ١٣ وغيره (٥) قال: جاء على تَغْفَة ذاك، وأَقْف ذاك. فليست فاء.

وأما (تَوْمَرِي) (٦) الذي حكاه يعقوب (٧) مع الأسماء التي تُستعمل في النفي؛ نحو: ما بها دَيَّارٌ ولا غَرِيب، فيمكن أن يكون من (أَمَرَ القَوْمَ) إذا كَثُرُوا (٨)؛ أي: ما بها مَنْ يَكْثُر عدداً. ويكون من (الأمر)؛ أي: ما بها مَنْ يَأْمُرُ امرأً، فيكون مثل (دَيَّار) في أنه مثل (بَيَّطَار) (٩)، ومثل (أَحْزَرِي) (١٠) ونحوه من لحاق ياء في الإضافة له صفة. فإن قلت: هلاً حكمت بأنه من باب (بُرْثَن) (١١) ولم تُجوز كون الحرف مزيداً؛ لأنه

(١) يقال: جاء على تَغْفَة ذلك أي بأوله وحدائنه أو حينه وأوانه. انظر ما يأتي من المصادر.

(٢) التودية: من معانيها أنها خشية تُشد على ظهر الناقة إذا صُرَّت. وهو الدبال التالي من أمثلة الكتاب في (٤/ ٢٧١، ٣٣٦) وهما عند سيبويه على (تَفْعَلَة). انظر تفسير الغريب لأبي حاتم ١٦٥، وشرح الأبنية ٥٦.

(٣) التدوير: ما استدار من الرمل، وقيل غير ذلك. انظر تفسير الغريب لأبي حاتم ص ١٦٤، ٣٠٨، وشرح الأبنية ص ٥٣.

(٤) الأصل: بفتح، ولا وجه لها. و(فَعْلَة) قول سيبويه في الكتاب (٤/ ٢٦٤، ٢٧٨) إذ قال في تَعْفَان: تَعْلَان، وفي تَغْفَة: فَعِل. وأبو علي في الشيرازيات ٣٧٩، ٥٨٦ والمعضديات ٢٦٠ والبغداديات ٤٠٧ يذهب إلى أنه تَفْعَلَة، بل وهى أن الصحيح عن سيبويه تَفْعَلَة أيها محتجاً بما ذكره ابن السراج في الأصول (٣/ ٢١٢) من أنه وقع في بعض نسخ الكتاب في باب زيادتنا، ونقله عنه ثانية في التعميق (٤/ ٢٥٩) دون أن يرجع بين (تَفْعَلَة) و(فَعْلَة) المحكية عن الجرمي والمبرد. وقد حشد الدكتور الدالي في هامش تفسير الغريب لأبي حاتم ١٢٤-١٢٩ الأقوال في تَغْفَة وتَعْفَان بما لا مزيد عليه وخلص من مناقشتها إلى أن الصحيح في زنتها هو قول سيبويه: فَعْلَة.

(٥) ذكره الاصمعي في: ما اختلفت الفاظه واتفقت معانيه ٤١، وروى أبو علي هذا عن ثعلب عن ابن الأعرابي، انظر: الشيرازيات والبغداديات والمعضديات واللسان (أقف).

(٦) يقال: ما بالدار تومري؛ أي أحد.

(٧) إصلاح المنطق ٣٩١، وجاء في الزهر (٢/ ١٦٠) محكياً عن ابن السكيت بالهمز: تومري، وهو لم يربط.

(٨) انظر اللسان والقاموس (امر).

(٩) هو معالج الدواب. ويريد يأن (دياراً) مثل (بيطار) أي على وزن فَعَال؛ لأن (دياراً) أصلها دَيَّوَارٌ قُلِبَتْ فيه الواو ياءً وأدغمت إحداهما في الأخرى. وأما للثنية بين (ديار) و(تومري) فلعنه يريد قلب الهمزة واواً في الأخير، أي أن المثلية في مطلق القلب الذي يجعل ثاني الكلمة علة. انظر الأصول (٢/ ٢٦٢، ٢٩٢) ومعاني الزجاج (٥/ ٢٣١) والدر المنون (٦/ ١٩١، ١٠/ ٤٧٧).

(١٠) الأجوzy: من معانيه الحسن السيادة.

(١١) أي رباعي مجرد.

عما لا يزداد إلا بثبت، وليس كالهزمة والياء أولاً؟ فإن ما ذكرنا من معناه يكون ثبثاً في الزيادة. إلا ترى أنه قد حكّم<sup>(١)</sup> في (تؤثور)<sup>(٢)</sup> أنه من الأثر<sup>(٣)</sup>، وإن كان على لفظ (عصفور). فكذاك هذا. وإن كان على لفظ (برثن) - يكون من أحد ما ذكرنا.

وأما (التؤرور) فهو عندنا مثل (التؤثور)<sup>(٤)</sup>، اجعله من (أر) وهو الدفع، وسمعت أبا إسحاق يقول<sup>(٥)</sup>: أررت المرأة أؤرها أراً؛ إذا نكحتها، والنكاح دفع، فسُميت الجلاوزة والشرط بذلك<sup>(٦)</sup> لدفعهم المحضرو عتفهم، كما أخذت / ٣ ب (الزبانية) من هذا المعنى لدفعهم من يدفعونه<sup>(٧)</sup>، أنشد محمد بن الحسن<sup>(٨)</sup>:

وَحْشِيَةُ الشَّرْطِيِّ وَالتَّؤُرُورِ<sup>(٩)</sup>

(١) لعله يريد سبويه كما هي أكثر عادته في النقل عنه، وغبارة سبويه في: الكتاب (٢٧١/٤): "يكون على (تُفْعُول) وهو قليل، قالوا: تؤثور، وهو اسم". وهي غير صريحة بما نقله أبو علي إلا أنها تقضي بذلك.

(٢) التؤثور: حديدة يؤثر بها باطن خف البحر ليقص أثره في الأرض، ويقال منه: أثرت البحر، وسماه الصفاي الجلاوز. وقد جاء اللفظ مصحف الأول بالثالثة (تؤثور) في: التهذيب (١٥/١٢١) واللسان (أثر)، وانظر تفسير الغريب لأبي حاتم ١٦٩، ٣١٩، وشرح الأبنية لأبن الدهان ٥٦، والأصول (٢٠٧/٣) والجمهرة ١٢٤٧ والصحاح والتكملة (أثر) والمشع ٨٠.

(٣) في: الصحاح: الأثر بالتحريك ما بقي من رسم الشيء وظهره بالسيف.

(٤) في: الشايع (نار): التؤثور كالتؤرور عند أبي علي، وهو مطلوب كلامه هنا. والمثلية في أنها على (تُفْعُول) كما في أول القولين اللذين سيذكرهما. وقد ذكر ابن سيده في: المحكم (١٠/١٩٧) ونقله ابن منظور في اللسان (نار) أنه عند الفارسي (تُفْعُول). وذكر أبو علي في: البصريات (٢/٧٩٤) أن الغاء في (تؤثور) في قوله زائدة.

(٥) لم أجده منسوباً لأبي إسحاق الزجاج، إلا أنه مذكور في المعاجم في (نار) و(تور)، والعبارة بنصها في: الجمهرة ١٠٨٦، وقريب منها في ٥٦.

(٦) أي بالتؤرور.

(٧) انظر هذا القول في معنى (الزبانية) في: غريب القرآن للسجستاني ٢٥٤، وتهذيب اللغة (١٣/٢٢٨) والصحاح (زمن) والقريون (٢/٨١٣) ومجمع البيان (١٠/٤٤٨).

(٨) يريد ابن جرير الذي أنشده غير منسوب في الجمهرة ٧١٥، إلا أنه لم يورده شاهداً على معنى (تؤرور).

(٩) من الرجز، وهو للدهناء بنت مسحل امرأة المعجاج في: الصحاح (تور) والتكملة للصفاي (نار) وفي: اللسان والناج (تور) وبلا نسية في: تهذيب اللغة (١٤/٢٥٠) وأنشده أبو علي في: الشيرازيات ٥٨٨. ويروى: الأتور.

ووجدت أبا بكر (١) بعدما رأيت ذلك أخذته من (أثارت النظر)، وقوله:

أثارتهم بصري والآل يرفعهم (٢)

وهذا مذهب حسن؛ ألا ترى أن زيادة التاء أولاً ليس فيها أطراً، وزيادة في موضع اللام مقيس سائغ، وفي المعنى أيضاً قوي؛ لأنهم يرصدونهم بإبصارهم إياهم، فهذا أشبه من الدفع؛ ألا ترى أنك قد تحضر ولا تدفع، والوصف بالآخر لا يفارقه.

فأما (البنجلب) (٣) فإنه من باب (القهبلس) (٤)؛ ألا ترى أن الزيادتين لا تتواليان أولاً في غير الأسماء الجارية على أفعالها؟ ومن ثم قلنا (٥) في (منجنيق) إن الميم فاء لما ثبت زيادة النون.

فإن قلت: أقليس قد قال (٦) في (إنقحل) (٧) إنه من (القحعل)؟ فهلا قلت في هذا

(١) هكذا يكتب أبو علي شيخه ابن السراج، وهي أيضاً كنية ابن دريد الذي قال في: الجمهرة ١٠٣١، والمجنى ١٤: "أثارت الرجل بصري أقره إنكراً؛ إذا أحدثت النظر إليه" ثم أشد الشاهد، ويقرب منه قوله في: الجمهرة ١٠٩٢، ولكنه لم يذكر التورور في الرضعين، ولم يجد لابن السراج كلاماً في اللفظ، ونظرة أبي علي لابن دريد في غير المسوعات لا تقوي أن يكون هو المقصود هنا.

(٢) صدر بيت من البسيط، ونحوه:

حتى أصدر بطرف العين إناري

وهو للكميث بن زيد في: ديوانه (١٥٠/١) والمراثي لليوبيدي ١٨٢، وجاء بلا نسبة في: الهجر لأبي زيد (مجلة المشرق مج ١٣، ٩، ١٠) ص ٧٠٢، وغريب الحديث لابن قسيبة (١١٩/١) والكامل ٣٢٠، والفاقي (١٢٨/١)، واللسان (نار) وأشده أبو علي في: الشيرازيات ٥٨٨.

(٣) البنجلب: حرزة للرجوع بعد الفرار وللتأخير أي للمعطف بعد الخفض. وعرض لها أبو علي في: الشعر ١٩٣. (٤) القهبلس: الكسرة الضخمة، وقبل غير ذلك. وهو عند سيويه في الكتاب (٣٠٢/٤، ٣٣٠) صفة على (فعلل). وانظر: تفسير الغريب ٢٤٣، وشرح الأبنية ١٤٥.

(٥) وهو قول سيويه في: الكتاب (٢٩٣/٤، ٣٠٩) والملازمي في: المنصف (١٤٧/٢) والمبرد في: المنتضب (١٩٧/١) وابن السراج في: الأصول (٢٣٧/٢) وأبي علي نفسه في: التعليقة (٢٨٣-٢٨٤). وانظر اختلاف أهل اللغة في أصالة الميم وزيادتها في: الجمهرة ٤٩٠، والصحاح واللسان والتاج (جني).

(٦) سيويه، في الكتاب (٢٤٧/٤): "ويكون على (إنقحل)، وقالوا: إنقحل في الوصف لا غير". وذكره في: الحجة (٢٨٤/١).

(٧) إنقحل: شيخ كبير، والقحل من قحل الشيخ إذا يوس جلده كبيراً. انظر: تهذيب اللغة (٥٠/٤) وشرح الأبنية ٤٢، واللسان (فحل).

أيضاً إنه من (الجلب)؛ لأن المرأة إنما تريد بذلك إقبال الرجل عليها، وترك الإعراض عنها؛ كما أن ذلك من القحط واليبس؟

فإن هذا يمكن أن يقوله قائلٌ إلا أن المعمول عليه الأول، وكأنه في القصة الأولى / ١٤ لم يعتد به (إنقح) لقلته (١)؛ كما لم يعتد به (حيزي دهر) (٢) لقلته، حيث قال (٣)؛ لم يجيء في الكلام (فعلي) (٤).

وقد كان أبو العباس (٥) يذهب في (إنقح) إلى أنه مثل (لأل) (٦) من (لؤلؤ)، ونحو ذلك مما يكون في إحدى اللفظتين بعض الفاظ (٧) الأخرى.

- (١) وهذا قوله في (إنقح) في: الإغفال (١١٤/١) وعن سيوريه في: الحجة (٢٨٤/٢)  
 (٢) من القوال العرب وقد جاء في أثر لابن عمر، ومعناه: آخر الدهر وأبداء، ويُضبط (حيزي) بظهر وجه إلا أن الحاء في الأصل حرمت من الضبط، وقد جاء فيها الفتح والكسر. وقد غلّل سيوريه تسكين الهاء في (حيزي) بالرغم من إضافته بأنهم "يجمعون الشيعين ههنا اسماً واحداً، فتكون الهاء غير حرف الإعراب فيسكنونها ويشبهونها" بالهاء في مثل (مفاتيح). انظر: الكتاب (٣٠٦-٣٠٧) وحرّيب الحديث لابن قسيبة (٣٠٩/٢) والمختضب (٢٩٠/١، ١٨/٢) والفرهيد المهرودي (٥١٦/٢) والازمنة والامكنة (٢٩٢/١) والنهاية (٤٦٦/١) واللسان والنتاج (حيزي) وعرض له أبو علي في: الإغفال (١٩٢/٢)  
 (٣) الكتاب (٢٦٨/٤): "وليس في الكلام فعلي، ولا فعلي، ولا فعلي (لا بالهاء)."  
 (٤) ضبطت العين بالأصل بالفتح والسكون، وأظن أن الفتحه ينبغي أن تكون على الفاء لأن (حيزي) كما سلخت الإشارة تُضبط بفتح الحاء وكسرها. وقد تابع ابن سيده في المحكم (٣٣٧/٢) أباعلي في حمله على القلة، وأظن توجيه ابن جني في الخصائص (٣٣٠/٣) وفي (إنقح) انظره (٢٣٠/١)  
 (٥) يزيد المبرد؛ لأنه يسمي ثعلباً باسمه أحمد بن يحيى. ولم أجد للمبرد في: (إنقح) إلا قوله في: الكامل ١٣٥٢: "واقحتم: آخر سن الشيخ، قال المعجاج:  
 وابن قحنا شاب واقحتمًا طال عليه الدهر فاسئلها

والفحيم مثل القحتم، وهو الجاف... وكذلك يقال: رجلٌ إنقحٌ وامرأةٌ إنقحلة: إذا سنّ حتى يبس".  
 لفعل أبا علي فهم من كلامه هذا أنه لا يقول بالزيادة في (إنقح)، وإنما هو على قول أبي عثمان المازني في: المنصف (١٥٢/١) من أنه إذا جاء لفظ ثلاثي بمعنى لفظ رباعي حصل الرباعي عليه ونُسب إليه، وإن لم يكن مشتقاً منه؛ وذلك تقرب اللفظين من بعضهما، ولم يحكم بزيادة ما في: الرباعي؛ كما يقال في: (لأل) (لؤلؤ). ولعل ابن السيد الطليوسي في: القوط ٦٣٢ فهم ذلك من كلام المبرد فعلق عليه بأن "الهزة والنون فيه زائدتان". وما حكاه عن المبرد جاء عن الأصمعي في: البصائر (٩٦/٥) وانظر: سر الصناعة ٤٢٩، والمختضب ٣٣٢، ٣٦٠.

(٦) بائع اللؤلؤ.

(٧) أي بعض حروف الأخرى.

وأما (تَتَرَى) (١) فَإِنَّ التَّاءَ فِيهَا مَبْدَلَةٌ مِنَ الْوَاوِ، فَهُوَ مِنَ الْمَوَاطَرَةِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ (٢) فَسَّرَهُ: أَرْسَلْنَا بَعْضًا فِي إِثْرِ بَعْضٍ. فَلَا يَسْتَقِيمُ هَذَا إِنْ يَكُونُ (تَفْعَلُ) (٣)؛ وَمَنْ خَالَفْنَا فِي (تَوْرَةٍ) فَقَالَ: (تَفْعَلَةُ) (٤) لَمْ يَجُزْ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِهِ إِنْ تَقُولُ فِي هَذَا: (تَفْعَلُ). أَلَا تَرَى أَنَّهُ (٥) فِي بَعْضِ الْقِرَاءَةِ غَيْرِ مَصْرُوفَةٍ (٦)، فَإِذَا كَانَتْ غَيْرَ مَصْرُوفَةٍ ثَبَتَ أَنَّ الْأَلْفَ لِلتَّانِيثِ، فَإِذَا كَانَتْ لِلتَّانِيثِ لَمْ تَكُنْ مُنْقَلِبَةً عَنْ لَامٍ، وَإِذَا لَمْ تُنْقَلِبْ عَنِ اللَّامِ وَجَعَلَ الْأَوَّلَ زَائِدًا تَرَكَ الْأِسْمَ بِلَا لَامٍ.

فَأَمَّا قَوْلُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى (٧) فِي بَعْضِ أَمَالِيهِ: ﴿أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتَرَى﴾ (٨) (تَفْعَلُ)، قَالَ: (وَتَرَى) أَبْدَلُوا الْوَاوَ تَاءً، فَسَهُوٌ.

وَأَمَّا (تَوَامٌ) فَهُوَ (فَوَعْلٌ) وَلَيْسَ بِ(تَفْعَلٍ) (٩)؛ أَلَا تَرَى أَنَّ بَابَ (حَوَجَلَةٍ) (١٠) وَ(صَوْمَعَةٍ) (١١) أَكْثَرُ مِنْ (تَنْفَعَلَةٍ).

(١) بحث (تَتَرَى) فِي: الْحِجَّةِ (٢٩٥/٣) فَجَاءَ بِأَكْثَرِ كَلَامِهِ هُنَا وَأَرْجُوهُ فِي: الْمَقَابِسِ ٧٨، وَهِيَ عِنْدَهُ (فَعْلَى). وَانْظُرِ الْكِتَابَ (٢١١/٣، ٢٥٥/٤) وَمَعْنَى الْفَرَاءِ (٢٣٦/٢) وَمَعْنَى الرَّجَاجِ (١٣/٤-١٤) وَمَا يَنْصَرِفُ لَهُ أَيْضًا ٢٣، ٢٨ وَأَعْرَابُ النُّحَاسِ (١١٤/٣) وَالْمُخَصَّصِ (١٨٤/١٥) وَالْأَمْرُ الْمَصُونُ (٣٤٥/٨).

(٢) معارج القرآن (٥٩/١) فِي: تَفْسِيرِهِ الْآيَةَ: "أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتَرَى".

(٣) هُوَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ، وَضَبَطَهُ فِي: الْجَلْزِ بِضَمِّ الْعَيْنِ لِلْمَشَدَّةِ غَيْرِ مُحَرَّجٍ.

(٤) قَوْلُ الْمُكَوْفِينَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي: أَوَّلِ الْبَابِ الْكَلَامِ فِي: هَذَا، وَانْظُرْ أَيْضًا الْوَسِيطَ لِلْوَاحِدِي (٥٠/٢).

(٥) كَذَا بِالْفَتْحِ كَبِيرٌ، ثُمَّ يَقُولُ (غَيْرِ مَصْرُوفَةٍ) بِالتَّانِيثِ، وَلَهُ وَجْهٌ.

(٦) قَرَأَ (تَتَرَى) بِغَيْرِ تَنْوِينٍ نَافِعٌ وَعَاصِمٌ وَلَيْسَ حَامِرٌ وَحُمُوزَةُ وَالْكَسْبِيُّ. السَّبْعَةُ ٤٤٦، وَالْمَبْسُوطُ ٣١٢، وَالْإِنْحَافُ ٤٠٤، وَذَكَرَ الْفَرَاءَ فِي: مَعَانِيهِ أَنَّ أَكْثَرَ الْعَرَبِ لَا تَنْوِنُ.

(٧) لَمْ أَجِدْهُ فِي: مَجَالِسِ ثَعْلَبٍ، وَفِي: تَهْذِيبِ اللَّحْظَةِ (٣١١/١٤): "وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: مَنْ قَرَأَ تَتَرَى فَهُوَ مِثْلُ شَكُوتٍ شَكُوًا، وَالْأَصْلُ وَتَرَتْ قَلْبَتِ الْوَاوِ تَاءً فَقِيلَ: تَفَرَّتْ تَتَرَى، وَمَنْ قَرَأَ تَتَرَى فَهُوَ مِثْلُ شَكُوتٍ شَكُوًى غَيْرِ مَنُونَةٍ لِأَنَّهَا فَعْلَى..."

(٨) سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ: (٤٤).

(٩) انْظُرْ فِي: الْمَنْصَفِ (١٠٣/١) احْتِجَاجَ ابْنِ جَنِّي لِذَلِكَ وَفِيهِ مَا احْتَجَّ بِهِ أَبُو عَلِيٍّ هُنَا.

(١٠) الْحَوَجَلَةُ: الْقَارُورَةُ الْقَلِيقَةُ الْأَسْفَلُ، وَتَقَدَّمَ فِي: (٢-١) ذَكَرَ مَعْنَى تَفْعَلُ.

(١١) صَوْمَعَةٌ لَمْ يَظْهَرْ مَتْنُهَا إِلَّا لِلْعَادِ وَالْوَاوِ وَالْمُتَّحِشَاتِ مِنَ الشِّيرَازِيَّاتِ ٥٩٠، وَهُوَ آخِرُ مَا جَاءَ فِي: الشِّيرَازِيَّاتِ مِنْ هَذَا الْبَابِ.

أبو بكر (١):

فَأَمَّا الصَّدُورُ لَا صُدُورَ جَعْفَرٍ وَلَكِنْ أَعْجَازًا شَدِيدًا ضَرِيرُهَا (٢)

٤/ ب هذا وما أنشده سيبويه (٣) من قوله:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ (٤)

يشهد (٥) لما نقوله في (زيد نعم الرجل) أن الذكر قد عاد إليه في المعنى؛ ألا ترى أن

(الصدور) التي هي اسم (إن) لم يعد إليها ضمير، وليس من باب:

(١) لم أجده في: الأصول ولا الموجز، إلا أن معنى الكلام في: (زيد نعم الرجل) جاء بمضه في: الأصول (١١٣/١) وهو مأخوذ بنصه من: المقنن (١٤٧/٢)، وأخذه ابن جني في إعراب الحماسة على ما في: الخزانة (١٣٠/١)، ونقل ابن بري في: شرح الشواهد ١-٣ عن أبي علي قوله: "وهذا يدل على ما يخالف فيه أبو الحسن سيبويه من عود الذكر على غير إضمار وحمله على المعنى". وانظر: الكتاب (١٧٦/٢) - (١٧٧) والكافي ٤١٦، ٦٩٣

(٢) من الطويل، وجاء في: إيضاح شواهد الإيضاح ١٢٣ أنه ينسب لشربة وأنه وقع في: النوادر لرجل من الضباب. وفي ديوان توبة قصيدة على وزن البيت ورويه إلا أنها تخلو منه. وهو محزو لرجل من الضباب في: شرح شواهد الإيضاح ١٠٢، والخزانة (٢٨٩/١١) وبلا نسبة في: سر الصناعة ٢٦٥، وأنشده أبو علي غير منسوب في: الإيضاح ١٢٧. وجعفر بن عمرو بن كلاب بن عامر، وكان قد صاهرهم بشر بن الوليد ابن عبد الملك، فلما وقعت حرب بينهم وبين الضباب قوم الشاهر نصرهم بدو أمة على الضباب، فكفى الشاهر بالصدور عن رجلهم، وبالأعجاز عن نسلهم. والضرير: الصير والتحمل. والشاهد بينه أبو علي.

(٣) في: هامش الأصل بغير خط النسخ: "الذي أنشده سيبويه هو:

ألا ليت شعري هل إلى أم معمر سبيل، فلما للصبر عنها فلا صبرا

ولم يشد من لي كتابه قوله: (فلما القتال لا قتال لديكم)". وهو كما قال غالب الأخير في: الكتاب (٢٨٦/١) ولا نجد شاهد أبي علي.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولكن شيراً في: عرائض اللواكب

وهو منسوب للمحارث بن خالد الهزومي في: ديوانه ٤٥، والخزانة (٤٣١/١) وشرح أبيات المغني (٣٧٠/١) وذكر القيسي في: إيضاح شواهد الإيضاح ١٢٩ أنه للوليد بن تميم، وينسب للكميته بن زيد، ولم أجده في: شعره، وبلا نسبة في: سر الصناعة ٢٦٥، وللنصف (١١٨/٢) وأنشده أبو علي بلا نسبة في: الشعر ٨٤٠٦٤، والإيضاح ١٢٧، ونص ابن جني في: للنصف على أن أبا علي أنشدهم صدره، ولم أجده فعل ذلك إلا في: للوضع الثاني من الشعر وفي كتابنا.

(٥) الأنسب: يشهدان.

## إذا الوَحْشُ ضَمَّ الوَحْشَ (١)

لأن الثاني هنا نكرة؛ ألا ترى أن (صدوراً) النكرة لما كانت تنظم الجنس عادت إلى هذا المعرفة في المعنى؛ كما أن الرجل في (نعم) لما كان ينتظم (زيداً) وغيره (٢) عاد إليه الذكر منه في المعنى (٣)، ومن هذا الباب قوله:

إذا المرأة لم يغش الكربة أوشكت حبال الهويتي بالفتى أن تقطعا (٤)

مجاهد (٥): ﴿كَمَثَلِ الذِّي يَنْعِقُ﴾ (٦): الراعي، ﴿يَمَّا لَا يَسْمَعُ﴾: البهيمة، مثل وعظ الذين كفروا ونعق الناق، فحذف.

(١) بعض بيت من الطويل تمام:

... في ظلماتها سواطع من حر وقد كان أظها

وهو للناطقة الجعدي في: ديوانه ٨٩، والكتاب (٦٣/١) وشرحه للسيراني (٢٦/٢) وشرح شواهد الإيضاح ٤٨٤، وإيضاح الشواهد ٧١٨، وأنشده أبو علي غير منسوب في: الشكيلة ١٣٨ على تانيث (الوحش). والشاهد فيه هنا على وضع الظاهر موضع الضم فكان ينبغي أن يكون (ضمه).

(٢) من قوله: عادت إلى هنا مكرر في الأصل.

(٣) كتبه في: الإيضاح ١٢٦، وفي: المختصر (٣٦٧/١-٣٦٨) بيان شاف لذلك.

(٤) من الطويل، وهو فلكلحبة المروني البرهوي في: الفضليات ٢٢، ونواذر أبي زيد ٤٣٦، ونشائض جرير والأخطل ٩٣، والمعدة (٦٧٧/١) وشرح الفضليات للبريزي (٦٠/١) وشرح شواهد الإيضاح ١٠٣، والخزانة (٣٧١/١)، والحرب القيسي في: إيضاح الشواهد ١٢٤ بنسبته للجميع. وأنشده أبو علي بلا نسبة في: الخطبات ٢٥٣ شاهداً على مجيء الظاهر (الفتى) في موضع الضم لما بينه أبو علي هنا، وسببه يمنع مثله لأن الثاني (الفتى) جاء بغير لفظ الأول (المرء) والأخفش يجهزه. ونظر: شرح الكافية (٢٤١/١) والخزانة.

(٥) نقل الطبري في: تفسيره (٨٥/٢) قول مجاهد هذا بلفظ قريب من لفظه هنا، إلا أنه ينتهي بالبهائم (وهو البهيمة ينقل أبي علي)، فلا ذكر فيه للتقدير المذكور هنا، إلا أن الطبري يبين المعنى بقوله: "ومثل الذين كفروا وأعطاهم كمثال نعق الناق بعنه ونعيق بها، فاضيف (المثل) إلى الذين كفروا، وترك ذكر (الوعظ والواظ) لدلالة الكلام على ذلك". وهو قريب مما نقل أبو علي على إيجازه. والمذكور هنا تُنسب أيضاً لابن عباس وعكرمة وعطاء وقتادة والربيع والسدي وهو المروي عن أبي جعفر الباقر، على ما جاء في: الطبري ومجمع البيان (٥٠٨/١) والمبجر (٦٥٧/١) وقد بلغت الأقوال في: الآية تسعة. انظر: الكتاب (٢١٢/١) ومجاز أبي عبيدة (١٢/١، ٦٣) ومعاني الأخفش (٥٣/١) ومعاني الفراء (٩٩/١) وتاويل المشكل لابن قتيبة ١٩٩، وما اتفق لفظه للسيد ٥٥٥، وتفسير كتاب الله العزيز ليهود بن محكم (١٦٤/١)، ومعاني الزجاج (٢٤٢/١) وشرح السيراني (١٨٥/٤) وأما المرتضى (٢١٥/١) وكشف المشكلات (١٢٤/١) والدر للصون (٢٢٩/٢) والبرهان للزركشي (٢١٣/١)

(٦) سورة البقرة: (١٧١)، وتام الآية: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الذِّي يَنْعِقُ يَمَّا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾ =

صَحْبَتِكَ إِذْ أَنْتَ لَا تُصْنَبُ وَإِذْ أَنْتَ لَا غَيْرُكَ الْمَوْكِبُ

وَإِذْ أَنْتَ تُكْثِرُ ذَمَّ الزَّمَانِ وَنَفْسُكَ نَفْسُكَ تَسْتَصْنَبُ (١)

أخبرنا الكرخي (٢) يرفعه قال (٣): جاء رجلٌ برجلٍ إلى عليٍّ فقال: زعم هذا الرجل [أنه] (٤) يحتلم بامي، فقال: اذهب فأقمه في الشمس / ١٥ فاضرب ظله.

### مسألة

قال سيبويه فيما ينصرف ولا ينصرف (٥): (سراويل) شيء واحد، وهو أعجميٌ أُعْرِبَ كما أُعْرِبَ (الآجر) (٦)؛ إلا أن (سراويل) أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في لكرة ولا معرفة؛ كما أشبه (بَقَم) الفعل ولم يكن له نظير في الأسماء، فإن حَقَرْتُهَا اسْمَ رَجُلٍ لم تصرفها؛ كما لا تصرف (عَنَاق) اسمَ رَجُلٍ.

= ولعل أبا علي جاء بنفسه الآية على قول مجاهد شاهداً على إضمار الاثنين المختلفين (الراعي) و(البهيمة) وهو خلاف ما تقدم من إظهار اللفظ نفسه في موضع إضماره.

(١) من المتقارب، وهما من مقطعة لحمد بن حازم الباهلي في: ديوانه ٦٤، وهو شاعر عباسي. والثاني ملفف من البيتين التاليين:

وَإِذْ أَنْتَ تَفْرَحُ بِالزَّائِرِينَ وَنَفْسُكَ نَفْسُكَ تَسْتَصْنَبُ

وَإِذْ أَنْتَ تُكْثِرُ ذَمَّ الزَّمَانِ وَمَشَبُكُ أَضْعَافٍ مَا تُرَكِبُ

ورواية (تستصحب) مع هذا الصدر أجود؛ لأنه يريد أن يكون وحده فليس له حاجب وإنما الحاجب هو الرجل نفسه وهذا المنسب مع ذكره الزائرين في الصدر. ونُسب البيت لأبي الزريقان الكاتب (وهما برواية أبي علي تقريباً) في: ربيع الأبرار ٨٥. وأظن أن الكلام متعلق بعجز الثاني (ونفسك نفسك) فهي اللفظ الواحد مبتدأ لفرة ومفعولاً آخرى، ولا يعني الضمير عن أحدهما.

(٢) عبيد الله بن الحسين بن دلهم أبو الحسن الفقيه الكرخي، شيخ الحنفية ورأس الاعتزال في زمانه (٢٦٠-٣٤٠) وحكى عنه أبو علي في: الحجة (٢/١٤٠، ١٤١، ١٤٣)، تاريخ بغداد (١٠/٣٥٣) والسير ٢٦١٤.

(٣) جاء الخبر غير مستند في: البصائر والذخائر (٦/٦١) وربيح الأبرار (١/٦٦٣) والتذكرة الحمدونية (٩/٣٦٤) وخبره محقق الأخير من: نثر الدر للأبي (٢/١٣٤) ومحاضرات قرطاج (١/٢٨٢). وللخبر تعلق بالكلام على وجه الطرافة، إذ حلَّ الظل محل اليد في: العقاب.

(٤) إضافة يقتضيها السياق، وهي في: المراجع المذكورة.

(٥) الكتاب (٣/٢٢٩) في: (باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل)، وهو أحد أبواب ما ينصرف وما لا ينصرف.

(٦) الأصل بفتح الجيم، وأخذت الضم من الكتاب لحكايته عنه، ولم أجد المفتح إلا في: القاموس والتاج، وسائر المعاجم بضمها.

وأما (شراحيل) فتحقيقه ينصرف؛ لأنه عربي ولا يكون [إلا] (١) جماعاً.

(سراويل) (٢) وإن كان واحداً فهو على مثال الجمع الذي لا يكون الواحد على مثاله، فانت ما لم تُسم به فهو منصرف؛ (كأجر) الذي ليس في الواحد ولا غيره على مثاله. فإذا سُميت به صار مثل (شراحيل) لا ينصرف، وزاد على (شراحيل) أن (شراحيل) عربي، وهذا أصله أعجمي. فإذا صغرت (شراحيل) قلت: شريحيل؛ لأنه قد خرج إلى مثل تصغير (فعلال) و(فعلول) و(فعليل)، وانت إذا صغرت (سراويل) اسم رجل فقلت: سريويل، فليس هنا أصل عربي يخرج هذا إليه؛ ألا ترى أن (عمر) إذا / ب صغرته صرفته؛ لأنه قد خرج إلى مثال تصغير (عمر) و(عمر)، فجاز صرفته إذ كان (عمر) يصلح أن يكون تصغيراً لجميع هذه.

### فصل

لم يمتنع هذا من الانصراف في التحقيق من حيث لم يخرج إلى أصل عربي، وهذا يضيّق؛ ألا ترى أن (سريويل) كـ (قريويل) (٣)، وإنما لم يُصرف في التحقيق للتأنيث والتعريف، وإن صغرته نكرة صرفته.

وبدل على وجوب الاعتداد بهذا المشبه في (سراويل) ثقلًا ومنع الصرف به إذا انضم إليه غيره اعتداد النحويين أبي الحسن وأبي بكر (٤) به أيضاً في المعرفة؛ ألا ترى أنه لو (١) إضافة من الكتاب. وانظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٤، والأصول (٨٨/٢). وذكر الزجاج أن واحد (شراحيل): شراحال، وأبو علي في: المسائل المشورة ٢٧٦ منع أن يكون واحداً شرحاً أو شرحاً.

(٢) بداية تعليق أبي علي، ونقله البغدادي في: الخزانة (٢٢٩/١)، ورقه قائلاً: "وكان أبا علي فهم من قول من أنه أعجمي كما أعرب الأجر، أنه يريد: يصرف كما يصرف؛ وليس كذلك، بل مراده أنه مغرب لا مهني كما أن الأجر مغرب، بدليل قول من بعده: إلا أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في: نكرة ولا معرفة. وهو من كلام الرضي في: الشرح (١٥٢/١) إلا أن البغدادي عجل على أبي علي، لأن أبا علي سيرد قريباً في: (٦-ب) هذا الأمر بلفظ قريب من لفظ الرضي الذي ذكره البغدادي هنا. وأما كلام أبي علي هنا فبعضه مأخوذ من قول ابن السراج المحكي في: التعليقة (٥٥/٣).

(٣) تصغير فزواح وهي الناقة الطويلة القوائم ولها معان أخرى، وهو من أمثلة سيبويه (٢٦٠/٢، ٦١٣/٢، ٢٦٠/٤) وانظر: تفسير الأبتية ٥٩ وانظر أثر كلام أبي علي في: تصغير (سراويل) في: قول ابن بري المحكي في: اللسان (سرل)، وابن مالك في: شرح الكافية الشافية ١٥٠٠-١٥٠٢.

(٤) المنتضب (٣٤٥-٣٤٦/٣) والأصول (٨٨/٢) والتعليقة (٥٥/٣).

سُمِّيَ رجل بـ (مماجد) لم يَصْرِفْهُ أبو الحسن، وإن كان الجمعُ بالتسمية زائلاً عنه؛ كما أنَّ الصفة زائلةٌ عن (أحمر) إذا سُمِّيَ به<sup>(١)</sup>، فكما اعتدُّ به هنا ثَقَلًا كذلك ينبغي أن يُعتدَّ به في النكرة، وهكذا كان يقول أبو بكر، ويقول: قد أشبهَ الأعجميُّ في كونه على ما ليس عليه الأصول.

قال سيبويه<sup>(٢)</sup>: وزعمَ يونس أن من العرب من يقول: سُرَّيَّلات؛ وذلك لأنهم جعلوه جماعاً.

/ ١٦ فا: قد حكى أبو العباس في (المقتضب) ما نحن مثبتوه ثم ننظر بعد، قال<sup>(٣)</sup>: (سراويل) لا ينصرف عند النحويين في معرفة ولا نكرة؛ لأنها وقَّعت على مثال (قناديل)، وحكى أبو العباس<sup>(٤)</sup> أيضاً عن الأخفش قال: من العرب من يجعله واحداً، ومنهم من يجعله جميعاً كـ (دخاريص)<sup>(٥)</sup>، فهؤلاء لا يصرفون، والذين جعلوه واحداً يصرفونه.

فا: القياسُ أن لا يُصَرَّفَ في النكرة في قول من جعله واحداً؛ وذلك لأنه وافق بناءً لا يكون إلا جمعاً، وليس لفظه مشتركاً للجميع والواحد، لكنه يختص به الجمع، فإذا كان بمنزلة ما يختصُّ الأفعال<sup>(٦)</sup> من الأبنية مثل (تَغْلِب) ونحوه، إذا انضمَّ إليه شيء آخر وَجِبَ أن لا ينصرف، وكان ذلك أجدر من الامتناع من الانصراف؛ ألا ترى أن (أحمد) وبابه وإن كان على زنة (جعفر) وقد جاء في الأسماء نحو: (أضحى) و(أفكل) أنه إذا

(١) يذهب الأخفش إلى أن (أحمر) إذا سُمِّيَ به ثم نُكِّرَ فإنه يُصَرَّف، وتابعه المبرد على ذلك. انظر: الكتاب (١٩٨/٣) الهامش (٤) والمقتضب (٣١٢/٣) والانتصار ٢٠٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ١١، والأصول (٨٧/٢) ومجالس العلماء ٩٢، والتمليحة (١٦/٣) وقد خطأ ابنُ خروف في: شرح الجمل ٩٠٩ كل من حكى عن الأخفش الصرف مستنداً بقوله في: كشابه الأوسط بعد أن ذكر طرته على سيبويه، وذكر ابن مالك في: شرح الكافية ١٤٩٩ أن الأخفش خالف سيبويه مدة ثم وافقه وهو آخر قوليه.

(٢) الكتاب (٤٩٣/٣)

(٣) المقتضب (٣٢٦/٣)

(٤) السابق (٣٤٥-٣٤٦)

(٥) الدخاريص واحدها دِخْرَص أو دِخْرَصَة، وهي ما يوصل به اليدان (يراد باليدان ما يقع على البطن والظهر من القميص) ليومعه اللسان (دخرس). وحكى الجواليقي في: للمرب ٧٣ أن غير واحد من اللغويين يقول إن أصله فارسي. وقد حكى أبو حاتم في: المذكر والمؤنث ١٩٧ عن بعض العرب من يظن (سراويل) جمعاً.

(٦) اختصَّ لازم متعد.

سُمِّيَ به شيءٌ لم ينصرف؛ لأنَّ الأكثر والأشيع في هذا الوزن الفعل؛ فإذا كان هذا كذا، وكان (سراويل) على بناءٍ لم يَجِئ عليه مفرد، كان أجدر أن لا ينصرف.

فإن قلت: إنه يراد به واحدٌ / ٦ ب وليس يراد به جمع قيل: إنه - وإن كان كذلك - فقد حصلت المشابهة ووجب الاعتدادُ به ثِقَلًا؛ ألا ترى أن (أحمد) و(يُغْفَر) اسمان في الحقيقة وليسا بفعلين، ولم يمنع كونهما اسمين من أن لا يُصرفا لحصول الشبه بالفعل، فكذلك هذا إذا كان على لفظ الجمع الذي لا يكون إلا مقصوراً عليه ينبغي أن يُعْتَدَ ثِقَلًا؛ كما اعتُددَ بوزن الفعل ثِقَلًا، فإذا انضمَّ إليه التانيثُ وجب أن لا يُصرف، وهذا أجدرُ بِتَرْكِ الصرف؛ لأنه أشبه ما لا ينصرف في الكلام في معرفة ولا نكرة، فبحسب بعده مما ينصرف يمتنع صرفه.

فأما قولُ سيبويه (١) إنه أعجميٌّ أعْرَبَ كما أعْرَبَ (الآجر)، فليس يريد أنه يُصرف كما يُصرف (الآجر)، وإنما يريد أنه مُعْرَبٌ كما أن (الآجر) مُعْرَبٌ (٢)، وأنه لا شبه له في كلامهم كما ليس (لِلْآجِر) ذلك.

وفي فحوى كلامه عندي دلالةٌ على أنه لا ينصرف عنده؛ ألا ترى أنه قال: أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فهذا الشبه ثِقَلٌ ومعنى يكون الاسم به ثانياً؛ كما أن ما شبهه به من (بَقْم) (٣) كذلك، / ١٧ فكما أنه إذا انضمَّ إلى (بَقْم) معنى آخرٌ غير وزن الفعل مُنْعَ الصرف، كذلك إذا انضمَّ إلى شبه الجمع المخصوص شيء آخر مُنْعَ الصرف.

وما قاله شيخنا (٤) أنك ما لم تُسمَّ به فهو منصرف كـ (آجر)، فلا يجب ذلك؛ ألا

(١) الكتاب (٣/٢٢٩).

(٢) ذهب الرضي إلى أن التشبيه عند سيبويه لأجل التعريب، وأبو علي كما ترى يذهب إلى التشبيه في: انهما معرَّبان؛ من الإعراب لا من التعريب. انظر: شرح الكافية (١/١٥٢) وما تقدم في: هامش (٥-ب) من ذكر قول البغدادي والتعليق عليه.

(٣) صبح أحمر، وهو فارسي معرَّب، المعرَّب ٣٥. وما نقله أبو علي من كلام سيبويه في (بَقْم) هو جماع كلامه في: موضعين (٣/٢٠٨، ٢٢٩).

(٤) عبارة أبي بكر في: الأصول (٢/٨٨) بعد أن نقل نص سيبويه في: (سراويل): "فهو منصرف في: النكرة، وإن سُمِّيَ به لم تصرفه". ونقله هنا أقرب إلى ما حكاه عنه أبو علي في: التعليقة (٣/٥٥) إلا أنه لم يعلق عليه بشيء هناك.

تري أنَّ الاسم وإن لم يكن له نظير فإنه منصرف، وإن كان بناؤه منفرداً في كلامهم  
 كـ (زيتون) ونحوه؛ ألا ترى أنَّ هذه الأسماء المنفردة العربية لو انضم إليها التعريف لم  
 يجب المنع من الصرف، فكذلك (الآجر) (١)؛ لأنَّ ما يُعَرَّب من الأعجمية في النكرة  
 بمنزلة العربية، وأحسب أنَّ عندي عنه ما يخالف قوله هنا.

ويَدُلُّ على ما ذكرته لك من هذا القياس ما أنشدَه ابنُ دريد (٢):

في سراويل رابع (٣)

فلم يصرف.

قال (١): وكذلك (صحاري) (٥) فيمن قال: صحير أو صحير، يصرفه اسم رجل.

فا: ينبغي أن يُنظر في (أو صحير) لأنه كان ينبغي أن يكون (أو صحير).

من الأوسط (٦): قال: (خلا) في الاستثناء كلُّ العرب يجرُّون بها، وقد زعموا (٧) أنها

(١) الأصل: الآخر، ولا وجه له.

(٢) الجمهرة ٦٦

(٣) جزء من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

أني دولها ذبُّ الرِّباد ككـ فني فارسي في سراويل رابع

وهو لتميم بن أبي من مقبل في: ديوانه ٤١، وأما الفلحي (١٦٤/٢) ومنتهى الطلب (٣٠٢/١) والخزانة  
 (٢٢٧/١) ومقاييس اللغة (٣٤٩/٢) والناس (ذرب) و(رود)، والمراعي: في ملحق ديوانه (ط  
 راينهرت) ٣٠٣، وديوان المعاني (١٣٢/٢) وأنشده أبو علي في: المقاييس ٧٠ لآخر، وهرید الشاعر بذب  
 الرِّباد ثوراً وحشياً، وهو من (رود) أي يذهب ويحيى، والرامح ذو الرمح، وشبه ما على قوائم الثور من  
 الشعر بالسراويل، وقرنه بالرمح.

(٤) سبويه في: الكتاب (٢٣١/٣)، وليس فيه (صحير)، وفي (٤٢٨/٣) (صحير) ذكر أنها أحسن مع  
 (صحاري)، وذكرها ثانياً في: (٤٧٤/٣). وأورد أبو علي في: التعليقة (٥٦-٥٧) النص كما أورده  
 هنا، وانظر: الأصول (٤٧/٣) وما ينصرف وما لا ينصرف ١٤٤

(٥) كذا في: مخطوط التعليقة، وغيره محققها إلى (صحاري)، وفضلت إثبات ما في: الأصل لدلالة الرسم  
 الواحد في: المخطوطين على أنه كذلك عند مؤلف الكتابين.

(٦) كتاب لأبي الحسن الأختش مفقود نقل عنه أبو علي في: البصريات (٣٢١/١) مسألة في: (عدا).

(٧) ذكر سبويه التنصب بها، وقال إن بعض العرب يجرُّ بها. انظر: الكتاب (٢٤٨-٣٥٠) والمقتضب

(٤٢٦/٤) وعلل الوراق ٢٥٨، وشرح ابن عصفور (٢٦٠/١) والجنى ٤٣٦، وأما أبو علي فذكر في:  
 الإيضاح ٢٢٠ أنها تجر في: قول بعضهم.

يُنصَب بها، وذلك لا يُعرف، وقد سمعنا مَنْ ينصب بـ (حاشي) (١)، فقد أشبهتها؛ فإذا جُرَّ بها فهي حرفٌ، وإذا نُصِب بها فهي فعلٌ؛ / ٧ ب كأنك قلت: جاوزَ بعضهم زيداً (٢).  
قال (٣): ويقول: ما علمت ولا أظنه يقولُ ذاك إلا زيدٌ؛ لأنَّ الهاء هنا للاسم (٤)؛  
كأنك قلت: ما أظنُّ الأمر يقولُ ذاك إلا زيدٌ.

### مُذٌّ وَمُنْذٌ (٥)

أهلُ الحجاز (٦) يَجْرُونَ بها (٧) كلَّ شيء من المعرفة والفكرة. وأمَّا (مُذٌّ) فهي لغة  
لتميم وغيرهم (٨)، وما بعدها رَفْعٌ، يقولون: لم أره مُذٌّ يومان؛ أي: بيني ولقائه  
يومان، و(مُذٌّ) اسمٌ مبتدأ، وما بعده خبره (٩).

(١) ذكر النصب بحاشي أبو عمرو الشيباني في: الحميم (١٧٥/١) ورواه ابن السراج عن الثارني عن أبي زيد  
في: الأصول (٢٨٨/١). وسيبويه يقتصر في الاستثناء على الجر بها لأنها حرف، في حين أن الجرمي والمبرد  
يجيزان كونها في الاستثناء حرفاً جارياً وفعلًا ناصباً. وأمَّا أبو علي فاقصر في: الشعر ٢٥، والتعليق (٧٧/٢)  
والإيضاح ٢٣٠ على حرفيتها، وأجاز في: المسائل المنشورة ٦٧ الأمرين. انظر: الكتاب (٣٤٩/٢)  
والمقتضب (٣٩١/٤) والانتصار ١٦٩، وإعراب النحاس (٣٢٦/٢) وعمل الوراق ومجمع البيان  
(٤١٠/٥) والإنصاف (٢٧٨/١) وشرح ابن عصفور والتهيين ٤١٠، والرصف ١٧٨، والجنى ٥٦١

(٢) أي في مثل: ما أتاني أحدٌ خلا زيداً، وما حكاه من التقدير فهو لسيبويه.  
(٣) الأخفش، وهذا المثال ذكره الخليل في: الكتاب (٣١٤/٢) وعنه في: الأصول (٢٩٦/١)، وقد شرحه  
أبو علي في: التعليق (٤٨/٢) بما لا يخالف كلام الأخفش هنا.  
(٤) يريد للشأن والحديث.

(٥) كتبهما الناسخ بحجم العنوان منفردتين في سطر. وقد عقد أبو علي باباً لهما في: الإيضاح ٢٧٤، وعرض  
لهما في: التعليق (٢٤/١) والإغفال (٤٢٠، ٥١/١، ٥٤٥/٢) وسيد كمر (مذ) ثانية في: (٤١-ب،  
١٨٢-ب). ومما في شرح الكافية للرضي (٢٠٩/٣) يظهر أنَّ ما أثبتته أبو علي هنا منقولٌ عن الأخفش.  
وانظر في (مذ) و(منذ): المقتضب (٣٠/٣) والأصول (١٣٧/٢) وشرح السيرافي (١٦٥/١) ومعاني  
الحروف ١٠٣، ونصحيح الفصيح ٤٩٨، وتهذيب اللغة (٤١٣/١٤) والصاحبي ٢٦٩، والإنصاف  
(٣٨٢/١) ودرصف المباني ٣١٩، ٣٢٨، والجنى ٣٠٤، والمغني (٢٤٤/٤).

(٦) شرح الكافية والارتشاف (٢٤٤/٢) والزهري (٢٧٦/١) - ينقل عن نولدك يونس - واللهجات في: الكتاب ٥٧١.  
(٧) أي (منذ).

(٨) يريد أنها في لغتهم محذوف النون، وذكر ابن منظور أنها كذلك عند عكك، وإنَّ بني ضبة والرياح يخفزون  
بها كل شيء. انظر: شرح الكافية واللسان (منذ) والارتشاف واللهجات في الكتاب.

(٩) هذا مذهب جمهور البصريين، والكوفيون يذهبون إلى أنَّ (مذ) مركبة والمرفوع بعدها خبر لمبتدأ محذوف،  
أو فاعل لفعل محذوف. انظر: الإنصاف وشرح الكافية وبعض ما سبق.

وأما قول أولئك: لم أره منذ يومين ومُدَّ جمعة، فيجعلونه حرفاً بمنزلة (من) (١).  
وعامة العرب إذا قالوا: لم أره مُدَّ اليوم (٢) أو مُدَّ الساعة أو مُدَّ الليلة، لشيء أنت فيه (٣) جرَّوا، وكذلك: لم أره مُدَّ العام، جرَّ.

فإذا كان قد مضى فهو رفع في لغة الذين يرفعون، يقولون: لم أره مُدَّ اليوم الماضي، ومُدَّ اليومان الماضيان، ولم أره مُدَّ العام الماضي.

وقال: (جُمادى) فإنهم لا يقولون فيه: شهر جُمادى، ولكن يقولون: جُمادى، وأنت تعني الشهر (٤). ويقول: ربيعان وأربعة وأربعاء (٥).

وقال (٦): من العرب والنحويين (٧) من يقول: ثالث اثنين، / ١٨ ورابع ثلاثة؛ أي: هو

(١) بعكس ذلك قال الأخفش في: معانيه (٣٦٥/١) فجعل (من يوم كذا) بمعنى: منذ يوم كذا. والرضي في: الشرح (٢١٨/٣) بشرط في حمل (مد) و(مُدَّ) على (من) عند إرادة جميع المدة أن يُقدَّر مضاف هو (أول)، فيكون للمعنى: من أول يوم كذا.

(٢) كذا بضم الذال، ويجوز في ذال (مد) للضم والكسر عند ملائمة الساكن، والضم أعرف. انظر: اللسان (مد) والجني ٣٠٤.

(٣) يريد الزمن الحال.

(٤) ذكر أن العرب لا تقول شهر كذا إلا في شهر رمضان والربيعين، إلا أن سيبويه استخدم (رمضان) و(ذا الحجة) مفروطين بالشهر قارة وبغيره تارة أخرى، مفرقاً في المعنى بين الاستخدامين، وقد شرح الزجاج وابن السراج والسيرافي كلامه دون الإشارة إلى عدم جواز ذلك، بل إن ابن السراج ذكر أن سيبويه معتمد في ذلك على استعمال العرب، ولم يعرض أبو علي في التعليقة لنصر سيبويه. انظر: الكتاب (٢١٧/١) والاصول (١٩١/١) وشرح السيرافي (١٩٢/٤) وتهذيب اللغة (٢٧٤/٢) وأدب الكاتب للصولي ١٨١، وعمدة الكتاب للنحاس ٩٧، والأزمعة والامكنة (٢٨٤/١) والمدخل للخصي ١١٠، والاصباح المنير (ربيع) والهمع (١٩٩/١) والحزانة (٤٣٣/٧).

(٥) على القول بافتراقه بشهر، ثلثة القيومي وجمعه على شهري ربيع وأشهر ربيع وشهور ربيع، وقال ابن قتيبة: وإن أفردت قلت أربعة وأربعة، وزاد الجواليقي: ربيع. هذا إذا كان المراد بالربيع الشهر، وإلا فبفترق بين هذين التسميتين المذكورين. انظر: الكتاب (٦٠٤/٣) وإصلاح للنطق ٢٦٤، وأدب الكاتب ١٠٦-١٠٧، والاصول (٢١٦/١) وعمدة الكتاب ١٠٠، وكتابتنا (١٥١-١) وتهذيب اللغة (٣٧٢/٢) والأزمعة وشرح أدب الكاتب للجواليقي ١٥٧، والاصباح واللسان والاصباح للنير (ربيع).

(٦) موافق لكلام الأخفش في: معانيه ٢٨٧، ٣٦٠، وفي (ثالث اثنين) قال: قد يجوز. وأما ما نقله المبرد في: المختضب (١٨١-١٨٠/٢) والانتصار ٢٣٩ عنه وعن المازني من ترك جوازه فالظاهر أنه فيما زاد على العشرة، وبعبارة ما حكاه أبو علي عن أبي الحسن الأخفش في: التعليقة (٦٢/٤) وابن سيده في: المختصر (١١٠/١٧).

(٧) منهم سيبويه في: الكتاب (٥٥٩/٣) وقال: "وقلما تريد العرب هذا وهو قياس"، والغراء في: معانيه

صير الثلاثة إلى الأربعة، وهذا كلامٌ يقلُّ في كلام العرب، إنما كلامُهم الكثير: ثالثُ ثلاثةٍ ورابعُ أربعةٍ، وفي كتاب الله نظيرُ لقولهم: ﴿ثَانِي اثْنَيْنِ﴾ (١).  
قال: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ (٢)،  
﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ (٣)، ويقولون على ذا القياس: ثالثُ اثنين.  
قال: ويقول العرب: مررتُ بالذي أحسنَ منك، وهذا يُشبه الغلط؛ لأنهم فتَحوا  
(أحسن) في موضع جرٍّ (٤).  
وأنشد (٥):

رُبُّهُ مَنْ انْضَجَتْ غَيْظًا صَدْرُهُ      قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَ (٦)  
وأنشد لكثير:

لَمَزَةُ مُوحِشًا طَلَّلَ قَدِيمُ      عَفَاءُ كُلِّ اسْتَحَمَ مُسْتَدِيمُ (٧)

= (٣١٧/١) والحليل فيما حكاه ابن السكيت في: اللفاظ ٤٣٦، وأبو حاتم في: المذكر والمؤنث ٦٠ وجعله قياساً، وذكره أبو علي في: التكملة ٧٠.

(١) سورة التوبة: (٤٠).

(٢) سورة المجادلة: (٧).

(٣) سورة الكهف: (٢٢).

(٤) يريد أنه صفة لموصول هو في: محل جر فتيحه في: ذلك، وقريب من ذلك مقالة الفراء والكسائي في قوله تعالى: ﴿ثَمَانًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ حيث أجازا توجبه نصب (أحسن) على أنه صفة للموصول، وردّه البصريون وهذه الزجاج خطأ فاحشاً، وعرض الأخفش لقراءة الفتح واقصر على القول بأنه فعل، وأبو علي يعقد في: الإغفال (٢٢٦/٢) مسألة ينقل فيها كلام الزجاج في رده قول الكوفيين، ولا يعلق أبو علي بشيء. انظر: معاني الفراء (٣٦٥/١) والأخفش (٢١٩/١) والزجاج (٣٠٥/٢) وإعراب النحاس (١٠٨/٢) وتفسير الطبري (٢٩٩/٥) والدر المصون (٢٢٧/٥) والمصادر المذكورة في معجم القراءات للذكي كثير الخطيب (٥٨٨/٢).

(٥) أنشده الأخفش بلا نسبة في: معانيه (٣٨/١).

(٦) من الرمل، وهو لسويد بن أبي كاهل الليشكري في: ديوانه ٢٧٩، والمفضليات ١٩٨، وشرحها للأنباري ٤٠٠، والشعر والشعراء ٤٢١، والخزانة (١١٥/٦) وشرح أبيات المغني (٢٢٤/٥). ويروى: رُبُّهُ انْضَجَتْ غَيْظًا قَلْبَ مَنْ. واستشهد الأخفش بالبيت على مجيء (مَنْ) بمنزلة رجل... فلو أنها نكرة بمنزلة (رجل) لم تقع عليه (رُبُّ) أي إنها نكرة موصوفة. وعلى الرواية الثانية لا شاهد فيها على ذلك.

(٧) من الوافر، وذكر الليخندقي في: الخزانة (٢٠١/٣) وشرح أبيات المغني (٢٢/٨) نسبته لكثير على هذه =

وقال أبو الحسن (١) أيضاً: تقول: يا هَنَاءُ أَقْبِلْ، ويا [هَتَانِيَه] (٢) أَقْبِلَا، ويا [هَنُونَاهُ] (٣) أَقْبِلُوا، وإن شئتَ قلت: يا هَنُ، ويا هَنَانِ أَقْبِلَا، ويا هَنُونُ أَقْبِلُوا. وإن أضفتَ إلى نفسك لم يكن فيه إلا شيء واحد.

المُنْكَرُ (٤) من ذا تحريكه الهاء، وإلا فالقياسُ مطَّردٌ كهاء التندبة والفيها.

وتقول: يا هَتَاءُ أَقْبِلِي، وهَتَانِيَه أَقْبِلَا، ويا هَنَاتُوهُ (٥) / ٨ ب أَقْبِلْنِ، وتقول للمرأة (٦): يا هَنْتُ أَقْبِلِي، ويا هَتَانِ أَقْبِلَا، ويا هَنَاتُ أَقْبِلْنِ، وتقول في الإضافة (٧):

= الرواية، وأما على رواية (لمية) فهو منسوب لذي الرمة ولم أجده في ديوانه، وهو لكثير في شرح ابن عميش (٦٤/٢)، وجاء بلا نسبة في: النمام ٩٢. وروايته المشهورة في المصادر:

لمزة موحشا طللٌ بلوح كانه خللٌ

وعليها فهو منسوب لكثير في: ديوانه ٥٠٦ مرقداً، والكتاب (١٢٣/٢) واللسان (وحش)، وجاء بلا نسبة في: معاني الفراء (١٦٧/١) وإعراب النحاس (٣١٢/٥) والخصائص (٤٩٤/٢) وفي أربع نسخ من نسخها جاء الشاهد بروايتنا هنا، وهو بلا نسبة في: سفر السعادة (٧١٥/٢). وأنشده أبو علي على الرواية الأخيرة بلا نسبة في: الشعر ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٨٥، ٥١٤، والشيرازيات ١٢٢، ١٥٣٨، والحبجة (٤٦٢/٦) والعضديات ٢٩٠، وكتابتنا (١٨٣-ب) والشاهد فيه تقدم الحال على صاحبها النكرة.

الاسم: الأسود، والمراد هنا السحاب، لأنه إذا كان ذا ماء يرى أسود. المستديم: السحاب المطر مطراً دائماً، وهي مطرة ألها ثلث النهار أو الليل. انظر الخزانة.

(١) حكى عنه في: الأصول (٣٤٨/١) وبعضه جاء في الصحاح واللسان (هنا). ويظهر أن أبا علي نقله عن ابن السراج، وليس من كتاب للأخفش، لأنه لم يميز ما لابن السراج مما للأخفش. وانظر في تصريف (هنا) منادى: الكتاب (١٩٦/٢، ١٩٨، ٢٤٨، ٤٢٤/٤) والمقتضب (٢٣٥/٤) وسر الصناعة (١٦٦/١، ٥٦٠/٢) والتصريف الملوكي ٢٩، وأما ابن الشجري (٣٢٨/٢) وهو أمشها، والصحاح وتكملة الصغاني (هنا) والحكم (٣٠٨/٤).

(٢) الأصل بفتح الياء وكذلك (هتانيه) الآتية، والتصويب من الأصول واللسان، وانظر الأصول (٣٧٥/١).

(٣) الأصل: هَنَانَه، وهو سهو وتصحيحه من الأصول واللسان.

(٤) من هنا إلى (والفيها) قول ابن السراج في: الأصول (٣٤٨/١). وفي الصحاح وعنه في اللسان بعد أن حكى الجوهري تصريفات (هنا) قال: "وحركة الهاء منكراً، ولكن هكذا روى الأخفش". وينص الفراء في: معانيه (٤٢٢/٢) على أن ضم هاء (هنا) أكثر من كسرها في كلام العرب.

(٥) الأصل: هَتَانُون، وهو تحريف صوابه من الأصول ومن قوله (هَنَات) بلا هاء. وانظر شرح ابن الشجري لهذا في: أماليه (٣٣٩/٢).

(٦) العبارة في الأصول: وتقول للمرأة بغير زيادة.

(٧) في: الأصول زيادة: إليك.

يا هَن (١) أَقْبِلْ، ويا هَنِّي أَقْبِلَا، ويا هَنِّي أَقْبِلُوا، وللمرأة في الإضافة: يا هَنَّتِ أَقْبِلِي، ويا هَنَّتِي أَقْبِلَا، وللجميع: يا هَنَّتِ أَقْبِلْنَ (٢) أَقْبِلْنَ.

وقال أبو إسحاق (٣): (يا هَنَّا) هو [قَعَال] (٤)، وأصله: هَن (٥)، فزيدَ هذا في النداء وبني هذا البناء.

فا: إن قال قائل في قولهم (يا هَنَّتاه) (٦): ما هذه التاء؟ فإنها لا تخلو من أحد أمرين: إما أن تكون بدلاً من اللام كالتي في (أخت) (٧) ونحوه، أو زيادةً.

فإن قلت: إنه زيادة، فهي لم تُزد هكذا، وإن قلت: إنه بدل من اللام، فما الهاء المثبتة بعد الالف في قولك: (يا هَنَّا)، وأنت قد ذهبتَ فيها إلى أنها لام بمنزلة قوله (٨): (سَنَة) في أن لامة يكون مرة هاء ومرة واواً؟ (٩).

فالقول في ذلك أن التاء في قولهم: (يا هَنَّتاه) زيادة ليست بدلاً [بدلالة] (١٠) قولهم: (هَنَّتَ كما تَرَى) في الدرَج (١١)، والهاء لأم أو بدل من اللام، فالتاء زيادة بدلالة

(١) كذا في: الأصل والاصول، وفي التصحاح واللسان: هني بالهات الباء.

(٢) ضبطت في الأصل بثنتين التاء، ولا وجه له مع الإضافة.

(٣) هذا أحد أقوال البصريين، وأبو علي يجوز في موضع أن تكون لامها واواً أو هاء ويفتصر على الأول في موضع آخر، وسبذكر الوجهين هنا، ورد الرضي في القول بزيادة الالف والهاء. انظر البغداديات ٥٠٤، والجلسات ٣٤٧، وأما ابن الشجري (٢/٢٣٨) وشرح شولاند الإيضاح ٥٣٦، وشرح الكافية (٣/٢٦٢) وشرح الشالبي (٢/٢٢٥) واللسان (هنا) والخزانة (٧/٢٥٦) وما سلف.

(٤) الأصل: تمال، وهو تحريف واضح.

(٥) كذا، والانصب: هنو، أو هنا. انظر أسالي ابن الشجري (٢/٢٣٨) وشرح ابن يعقوب (١٠/٤٤). واخشى أن تكون العبارة محرفة عن: يا هَنَّا هو [قَعَال]، وأصله هَن، فزيدَ [هاء] في النداء وبني هذا البناء. إلا أن هذا القول منسوب لغير أبي إسحاق.

(٦) الأصل: يا هَنَّا، بلا هاء وهو سهو؛ لأنه يذكرها ثمة بعد ذلك.

(٧) ذهب أبو علي في: الإغفال (١/٢٢٧، ٢٣٠) إلى أن التاء في أخت وهنت بدل من الواو، وقال في: التعليقة (٣/١٩٩) إن لام أخت وهنت حذفت وجعلت التاء فيهما للإلحاق.

(٨) يريد سيبويه في: الكتاب (٣/٣٦٠، ٤٥٢)

(٩) كذا قول أبي علي في لام (هَنَّا) في: البغداديات ٥٠٤-٥٠٥.

(١٠) تعديل يناسب السياق، والأصل: في قولهم.

(١١) كذا قال في: البصريات (٢/٧٩١) في تاء (هنت)، وأما في الوقف فتصبح هاء (هَنَّا). وسبذكر الوقف قريباً.

ما قلنا من (هنت) في الوصل، وجاز وقوعها وسطاً - وإن كانت زائدة غير بدل - كما [جاز] (١) وقوع ما كان بدلاً هذا للموقع؛ وذلك في (كلتا) (٢).

وجاز في الموضعين جميعاً لأنها / ١٩ ليست بعلامة تانيث (٣)، وهذا يقوي قول يونس (٤) في (أختي)، وهو دليل له قاطع على صحة قوله في النسب.

وإن شئت قلت: إن التاء في (باهنتاه) هي بدل من اللام، والهاء زيادة بعد الالف، وليس بلام (٥)، وجاءت زائدة كما جاءت في (أمه) (٦) و(أمهات).

ولمن قال: إنها زائدة وليست بدلاً من اللام أن يستدل على ذلك بموافقه (منأ) (٧)

(١) في الأصل: جاء.

(٢) هذا على قول سيبويه من أن (كلتا) على (فعل)، وثلاثها بدل من اللوا في (كلوا)، والجزمي يجعلها على (يفعل)، ورد أبو علي في: التعليقة (١٩٠/٣) والبصريات (٧٩٤/٢) قول الجزمي، واقتصر على قول سيبويه في: الإخفال (٢٢٧/١) واحتج له في التذكرة فيما حكاه عنه ابن يسمون في: المصباح ١٩٩. وانظر: الكتاب (٣٦٣/٣) والأصول (٧٨-٧٧/٣) وسر الصناعة (١٥١/١) وأما ابن الشجري (٢٨٧/٢) وتفصيل ابن بري في: شرح الشاهد ٨٢.

(٣) قال في: التعليقة (٣٠٢/٣): "فإنما تاء (أخت) فإنها للتانيث" ثم دلل على ذلك.

(٤) حكى سيبويه في: الكتاب (٣٦١/٣) قوله هذا في: النسب إلى (أخت)، في حين يذهب الخليل وسيبويه إلى أنه أخوي. وقد احتج أبو علي في: التعليقة (١٨٤/٣) لقول الخليل ولم يجر إلبات التاء، ورد قول يونس في: الإخفال (٢٢٨/١) ولكنه عاد فنصره في: البصريات (٧٩١/٢) وذكر القولين في التكملة ٦١-٦٠، والمضدات ١٧٤.

(٥) لعله يشير إلى مذهب أبي زيد والأخفش في أن الهاء لحقت ببيان الالف، وقد رد أبو علي وابن جني ذلك. انظر: المنصف (١٤٢/٣) وسر الصناعة (٥٦٢/٢) وأما ابن الشجري (٣٣٩/٢) وشرح الشافية (٢٢٥/٢).

(٦) قال ابن السراج في: الأصول (٣٣٦/٣) إن الأخفش حكى على جهة الشذوذ أن من العرب من يقول (أمه)، ويجهز ابن السراج أن تكون على (فعله) أو (فعلته)، وعلى الثانية تكون الهاء زائدة. وظاهر قول سيبويه في (٢٠٨/٢) زيادة الهاء في (أمهات). وانظر تعليق السيرافي في هامشه، وتفصيل في: سر الصناعة (٥٦٣/٢) وكذلك الجمهرة ١٣٠٨ والصاحح واللان (١م) و(أمه).

(٧) في الاستفهام (من) عن التذكرة تلحق (من) في الوقف علامات للتانيث والتثنية والجمع، وأجاز يونس أن تلحقها في الوصل أيضاً. انظر: الكتاب (٤٠٨-٤١١/٢) والمقتضب (٣٠٦/٢) والتعليقة (١١٤-١١٢/٢) والمسائل المنورة ١٣٣، والخصائص (١٣٠/٢) والخزانة (١٥٦/٦). وفي الأصل سكنت النون، إلا أن أبا علي حكى عن اللبردي في: التعليقة (١١٢/٢) أن النون محركة لأن تاء التانيث لا يكون ما قبلها إلا متحركاً.

في الوصل والوقف، فيقول: كما أنني قد وافقته في أنه يقال في الوصل: هتت كما ترى، فإذا وقف قال: هنة؛ كما بينا ذلك في (مئة) أنه مثلها أيضاً في أن الشاء ليس يبدل؛ كما أنها في (مئت) ليس يبدل، إنما هو زيادة.

ومما يقوي ذلك مما كانت الشاء فيه بدلاً مثل (أخت) و(بنت) لم تختلف الشاء فيه في الوصل والوقف فمخالفة هذه لها تدل على أنها ليست مثلها.

قال أبو العباس (١): اختلفوا في تصغير (باذنجانة)، فمنهم من يقول: بُذَيِّنْجَانَة مثل حُضَيْرَمُوت (٢)، ومنهم من يقول: بُذَيِّنْجَانَة، فيكسر النون التي بعد ياء التصغير ويجعل الألف والنون زائدين. قال: وحق الألف أن تحذف ها هنا دون النون الزائدة؛ لأن النون حرف / ٩ ب من حروف الصحة، وإنما تحذف النون من (حَبْنَطِي) (٣) وتترك الألف إذا أثر مؤثر (٤)؛ لأنها في موضع حرف متحرك ملحقه (سَفْرَجَل) (٥)، وها هنا ألف زائدة غير ملحقه ولا موضعها موضع متحرك.

كذا وجدت في كتابي عن أبي العباس.

وشرح ما قال أن من قال: بُذَيِّنْجَانَة مثل حُضَيْرَمُوت، فإنه من فعل هذا جعل (باذن) مضموماً إلى (جان) كما ضم (حضر) إلى (موت) وفتح، ومن قال هذا فحقه أن يقول قبل التصغير: باذِنْجَانَة، فيفتح النون لأن حق كل اسم بني مع اسم أن يفتح الأول إلا أن يكون لامه ياء؛ نحو: معديكرب (٦)، وكان حقه أن يقول: بُوَيَّذِنْجَانَة (٧)؛ لأن تصغير

(١) حكاها أبو علي في: الحلييات ٣٨١ من ابن السراج عن أبي العباس.

(٢) انظر في (حضير موت): الكتاب (٢/ ٢٦٧، ٣/ ٤٧٥) والمقتضب (٤/ ٢٠) والأمول (٣/ ٦٠).

(٣) الحينطي: الحينطي غيبلاً أو بطنية.

(٤) يجوز في تصغير (حينطي): حَبْنَطِي على حذف النون، وحَبْنِطِي على حذف الألف. انظر: الكتاب

(٣/ ٤٣٦) والمقتضب (٢/ ٢٤٥) والمسائل للشوكة ٢٨٩.

(٥) قال عن (حينطي) في المقتضب (٣/ ٢٣٨): "فالنون والألف زائدتان لتبلغ بهما بناء سفرجل" ومثله في:

(٤/ ٤) وانظر: المسائل للشوكة ٢٩٤.

(٦) قال في التكملة ٣١٥: "فأما معديكرب فمنهم من يفتح الآخر من كرب، ويجعل معدي مضافاً إليه إلا أنه

فتبعه لما لم يصرفه، ومنهم من يقول معديكرب مثل بعلبك، ومن أضاف لم يفتح الياء من معدي... جعلوا

الياء في: هذه المواضع مثل للف مثني."

(٧) رسمت في: الحلييات مفصولة: بويدن جقة.

(فَاعِل) : فَوَيْعِلْ، قال سيبويه (١) : إِنَّ تَحْقِيرَ مَا كَانَ مِنْ شَيْئَيْنِ كَتَحْقِيرِ الْمُضَافِ، وَقَالَ :  
إِنَّ مَا فِيهِ الْمَاءُ فَهُوَ مِثْلُ : حَرَابَ جِرْدَ (٢).  
(و) بِإِذْنِجَانَةٍ (٣) مِثْلُ : حَرَابَ جِرْدَ (٤).

### بَابُ مِنْ إِعْمَالِ الْفَعْلَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا (٥)

(أَعْلَمْنَا وَأَعْلَمُونَا إِيَّاهُمْ الزُّيْدِيُّنَ الْعَمْرِيُّنَ خَيْرَ النَّاسِ) (٥) افردت / ١١٠ (خير الناس) كما تقول : هم أفضل الناس، وقلت : إِيَّاهُمْ، فَجَمَعْتَ عَلَى الْمَعْنَى.

### مسألة

اقْبَلْ إِنَّ قَبِيلَ لَكَ الْحَقُّ وَالْبَاطِلُ (٦)؛ عَلَى إِعْمَالِ الثَّانِي. وَعَلَى إِعْمَالِ الْأَوَّلِ : اقْبَلْ إِنَّ قَبِيلَا (٧) لَكَ الْحَقُّ وَالْبَاطِلُ، فَقَدْ أَمَرْتَهُ أَنْ يَقْبِلَهُمَا مَعًا، وَهَذَا عَلَى الْفَحْازِ عَلَى حَدِّ الْإِسْتِرَادَةِ (٨)؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ تَأْمُرَهُ بِقَبُولِ الْبَاطِلِ كَمَا تَأْمُرُهُ بِقَبُولِ الْحَقِّ.

فَإِنْ أَمَرْتَهُ بِقَبُولِ الْحَقِّ قُلْتَ : اقْبَلْ إِنَّ قَبِيلَ لَكَ الْحَقُّ وَالْبَاطِلُ؛ يَرِيدُ : اقْبَلِ الْحَقُّ إِنَّ قَبِيلَ

(١) الكتاب (٤/ ٤٤٣)، وأوله : إِيَّاهُ. وفيه النقل التالي إلا أنه بالمعنى.

(٢) كذا رسمها في الأصل مفصولة، وكذلك وجدتها في : الكتاب (٣/ ٢٥٨، ٤٤٣) والأصول (٢/ ١٠٣)،

(٣/ ٤٩) ومخطوط التعليق (٣/ ٢٨٧) ولكن محققها غيَّرها، ومعجم ما استعجم (٢/ ٥٤٩) واللسان

(درب) و(جرّد). وانظرها موصولة في : المقتضب (٢/ ٢٦٢) ونكلمة أبي علي ٦٣، ومعجم البلدان

(٢/ ٤٤٧). ولأبي علي في التعليق كلام طويل في شرح عبارة سيبويه.

(٣) في هامش الأصل : بِالْإِذْنِجَانَةِ كدو لهجرّد. ولعلها رواية نسخة أخرى.

(٤) من مسائل الخلاف بين البصريين، فالبصريون يختارون إعمال الثاني في حين يختار بعض الكوفيون إعمال

الأول، والقول عند أبي علي قول البصريين في : الإيضاح ١٠٨ والحجة (٥/ ١٧٨) والبصريات (١/ ٥٢٣).

والنظر : الكتاب (١/ ٧٣) والمقتضب (٤/ ٧٢) وشرح السيرافي (٣/ ٧٨-٩٨) والإنصاف (١/ ٨٢)

وشرح ابن عصفور (١/ ٦١٢) والتبيين ٢٥٢. والباب والمسألة بعده ينصبهما موجودان في : البصريات ٦٣١

وما بعدها.

(٥) جاء المثال بالإنفراد لا الجمع في : المقتضب (٢/ ١٢٤) وهو على إعمال الأول، ثم ذكر صورته عند إعمال

الآخر : أَعْلَمْتُ وَأَعْلَمْتِي زَيْدٌ عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ. وأقدمته من محقق البصريات.

(٦) جاء هذا المثال في : الأصول (٢/ ٧٩) وتعليقه عليه موجز وبعض كلام أبي علي موافق له.

(٧) البصريات : قبيل، والصواب قبلا، وسيكرره على الصواب قريباً.

(٨) الأصل : الاستزادة بالترائي، والتصويب من البصريات. وفسرها المحقق بالانقياد، ولا يبعد أنها بمعنى الطلب،

ففي النكلمة للنصغاني (رود) : استراد للكلال : طلبه، وانظر مثله في التزيين واللسان (رود).

لك والباطل. والأحسن أن تؤكد بـ (هو) (١). فإن أمرته [بقبول الباطل قلت: أقبل إن قيل لك والحق الباطل، فإنما أمرته] (٢) في المسألتين بقبول أحد الأمرين ولم تعرض للآخر بأمر به ولا نهى عنه.

فإن نهى عن الباطل قال: أقبل إن قيل لك الحق لا الباطل، فليس معنى هذا كمعنى الأول؛ ألا ترى أنه لا يكون دخول (لا) وخروجها واحداً؛ فكانه قال: أقبل الحق إن قيل لك لا الباطل؛ أي: لا تقبل الباطل.

ولو قلت: أقبل إن قيل لك الحق لا الباطل، لكنت تريد: أقبل الحق إن قيل لك هو لا الباطل؛ معناه: لا إن قيل لك الباطل.

ولو قلت: أقبل إن قيل / ١٠ ب لك الحق والباطل، لكنت أمراً بقبولهما جميعاً، وكان معنى هذا ومعنى (أقبل إن قيل لك الحق والباطل) واحداً. ألا ترى أن معنى (ضربت زيداً وعمراً) و(ضرب زيد وعمرو) واحد (٣).

ونقول: أقبل إن قيل لك الحق والباطل، على إضمار فعل؛ كالك قلت: واقبل الباطل، مثل: تقلدت سيفاً ورُمحاً (٤)، وهذا أجود لأن الذي أضمرت هو ما أظهرت؛ ألا ترى أنهم قالوا (٥): (مررت برجل إن زيد وإن عمرو) فاستجازوا إضمار الجار لما ذكر قبل، فهذا أجدر.

(١) أي: إن قيل لك هو والباطل.

(٢) سقط من الأصل فائسته من البصريات.

(٣) في أصل البصريات حاشية تضمنت قولاً لأبي علي أجاز فيه كون الباطل معطوفاً على المفعول المحذوف من قبل، ثم حكى عن الفراء إلزاماً للبصريين في (كله لم أصح)، وقد أثبتنا الحق في المتن.

(٤) يشير إلى الشاهد:

بأيت زوجك قد غدا متقلداً سيفاً ورُمحاً

وهو لعبدالله بن الزبير في: شعره ٣٢، وفيه مزيد تخريج. وأشده أبو علي بلا نسبة في: الشعر ٥٣٢، والشيرازيات ٥٨، والحجة (١/ ٣١١، ٤/ ٢٨٩) والخليات ٣٠١، والتعليقة (٤/ ٢٤٣) والإيضاح ٢١٧ شاهداً على حذف الثاني لدلالة الأول والتقدير: متقلداً سيفاً وحاملاً رُمحاً.

(٥) جاء القول في: الكتاب (١/ ٢٦٣-٢٦٤)، ويلفظ: (... إن صالح وإن طالح) في: الإغفال (١/ ٦٥).

وقد تناول بعض الناس<sup>(١)</sup>: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾  
﴿آيَاتِ﴾<sup>(٣)</sup> على هذا، قال<sup>(٤)</sup>: لأنه لا تعطف اسمين على عاملين مختلفين.

(١) في الشعر ٤٤ وصف أبو علي القائل بهذا (بعض المتقدمين من البصريين)، وجعله (قول الناس) في: البصريات ٥٢١، وبعض الناس في: العسكرية ١٦٤، وأخذ به في: الحجة (١٧٠/٦) مفصلاً له ومحتجاً في الآية الأولى ولكنه لم يذكره في كلامه على الثانية (١٢١/٣)، ولم أعتد إلى من يعنيه بعض الناس هنا، إلا أن ما سيأتي من المنع المطلق للعطف على العاملين هو قول سيبويه (٦٥/١) والمبرد في: المقضب (٢٩٩/١). والآخر أقرب لأنه عرّض للآية الأولى في: الكامل ٩٣١ وللثانية فيه ١٣٧٥، ١٠٠٢ فلم يحملهما على إخماد حرف الجر، ولعله قاله فيما لم يصلنا من كتبه.

ومحقق كتاب الشعر عزاً هذا القول إلى الأخفش، وفيه نظراً لأن الأخفش لم يذكر ذلك في كلامه في الآية الأولى في: معانيه (٢٤٣/١) وحمل الثانية على العطف على العاملين على ما جاء في: المقضب، بل إن أبا علي حكى قوله فيها في الحجة ولا أثر فيه من ذلك. بقي أن فرضي في: شرح الكافية (٣٤٧/٢) ذكر أن سيبويه والفراء يمتنعان مطلقاً العطف على العاملين ويضمران الجار في كل صورة تؤم ذلك، ولكن سيبويه لم يعرض للآية الأولى. وأخذ بما حكاه أبو علي في الآية الأولى ابن جني في: الخصائص (٢٨٦/١) وابن مكّي في: المشكل ٦١٢ واحتج به الأنباري في: الإنصاف ٤٦٧. وانظر في انتقاد هذا القول وغيره مما ليل في الآيتين: الكتاب (٦٥/١) الهامش (٣) ومجاز أبي عبيدة (١١٣/١) ومعاني الفراء (٢٥٢/١) والانشصار ٥٦، ومعاني الزجاج (٤٣٢/٤١٦/٢) والأصول (٦٩/٢، ٧٣) وإعراب النحاس (٤٣١/١)، (١٥٣/٢) وتفسير الطبري (٢٥٢/١١، ٥٦٨/٣) وعمل ابن خالويه (١٢٧/١) والإغفال (٦٥/١) والبحر المحيط (١٦٥/٣) والدر المنصور (٣٩٤/٢، ٥٥٤/٣).

(٢) سورة النساء: ١، وفي الأصل السين مشددة، ولم أجد من جمع بين القراءة بتشديد يدها وجر ميم (الأرحام)، أما ما جاء في: معجم القراءات (٥/٢) من أن أبا جعفر ويعقوب - وهما يقرآن بشد السين - لا يقرآن بنصب الميم فلم أعتد إليه في المصادر، ويشهد بذلك أنهما لم يذكرهما فيمن قرأ بجر الميم في المعجم نفسه. ولهذا ولما هو في البصريات أثبت القراءة بتخفيف السين، وهي قراءة حمزة من السبعة والنخعي وقتادة ومجاهد وغيرهم، وعليها كلام النحاة في جميع المصادر، وسيذكرها أبو علي ثانية في (٨٤-ب)، انظر: السبعة ٢٢٦، والميسر ١٧٥، والنشر (١٨٦/٢) والإتحاف ٢٣٦، وما سلف من المصادر.

(٣) سورة الجاثية: ٥، وتعلم الآيات المتعلقة بالكلام: ﴿إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون \* واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون. وقرأ بنصب (آيات) الثانية والثالثة حمزة والكسائي والمجدي والأعمش ويعقوب. انظر السبعة ٥٩٤، والميسر ٤٠٣، والنشر (٢٧٨/٢) والبحر (٤٣/٨).

(٤) تقدمت الإشارة إلى أن هذا قول للمبرد، وقد أخذ به أبو علي في: الحجة (٤٢٠/٢) وأشار في: التعليق (١٠٢/١) إلى إجازة الأخفش هذا العطف، وفي شرح السيرافي (٤١-٤٩) عرض شاف لمرأي المبرد والأخفش في العطف على عاملين ومناقشتها.

فإن قال : أقول : أقبل إن قيل لك الحق والباطل، على معنى : أقبل الباطل وإن قيل الحق؛ كما قال :

عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ (١)

فهذا ليس كذلك؛ لأن حذوهُ أن يقول : عَلَيْكَ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فالواو (لرحمة)، وقد قُدِّمَتْ (الرحمة) مع الواو، ولم يُفصَّل بينهما، وإذا قلت : أقبل الباطل وإن قيل لك الحق، فقد كانت الواو معطوفاً بها (الباطل)، ثم صارت تلي (إن) ففصلت بين (الباطل) والواو (٢) / ١١١ ولم تفصل بينها وبين (الرحمة) في البيت، فإذا لا يكون مثله. فأمّا قوله :

وَفِي الْحَسَبِ الزَّاكِي الْكَرِيمُ صَمِيمُهَا (٣)

فقد يجوز أن يُرْفَعَ (الصميم) بالابتداء لا على أن يُقدَّر الواو داخلة على (صميمها) لفصلت، هذا لا يجوز (٤)، لكن على قولك : منطلق زيد، ثم أدخلت العطف في الخبر.

(١) عجز بيت من الواو، صدره : إلا ما نخلت من ذات حرق

ونسب للأحوص فهو في ديوانه هامش من ٢٣٩، ولم يقطع محلقه بنسبه له، وجاء منسوباً له على شك في : الحلل ١٨٩، والخزانة (٢٨٦/١) وشرح أبيات المني (١٠٢/٦) وهو بلا نسبة في : الأصول (٣٢٦/١، ٢٢٦/٢) والمختصر (٣٨٨/٢) وشرح الحاشية للمرزوقي ٨٠٥، وأمالى ابن الشجري (٢٧٦/١) والمفاسد (٥٢٧/١)، وأنشده أبو علي في : البصريات ٦٣٦، ٦٨٥ والإغفال (٧٤/٢) شاهداً على تقدم المعطوف على المعطوف عليه، وتظهر في الحلل إجماع هذا التقدير للأخفش. وجاء الصدر مع عجز روايته : (برود الظل شاعركم السلام) في : مجالس ثعلب (١٩٨/١) واللسان (نسخ). وفي الأصل : عليك بالفتح، وهو خطأ فالخطاب للمؤنث.

(٢) يريد أن (الباطل) كان معطوفاً بالواو في المثال الأصل (أقبل إن قيل لك الحق والباطل) ثم تغير كما قال في (أقبل الباطل وإن قيل الحق).

(٣) عجز بيت من الطويل صدره : من الخفركت البيض لم تر شقوة

وأنشده أبو علي في : البغليقيات ١٤٥ تماماً متسوية لكثير، وجاء عجزه بلا نسبة في : البصريات ٦٣٨، ٧٧٥ إلا أن الرواية عند أبي علي محرفة العجز، وصواب روايته : وفي الحسب المحض الرقيق تجارها وقد بُرِئ (وفي الحسب المكنون صاف تجارها) وهو من قصيدة لكثير في : ديوانه ١٠٩، والأغاني (٢٨٣/١٥) وبلا نسبة في : الأغاني (٢١٨/٨)

(٤) يريد أنه لا يجوز أن يُحمَل على أن الأصل : وصميمها في الحسب الزاكي، ثم فصل بين الواو ومعطوفها.

وتقول: اقبل إن قيل لك الحق أو الباطل. ولا تقول: وإن قيلاً، وإن أعملت الأول؛ لأنك رخصت له في أحدهما، وهذا بمنزلة: زيد أو عمرو ضربتني، ولا تقول: ضرباني؛ كأنه قال: اقبل أحدهما إن قيل لك.

واعلم أن قولك: اقبل إن قيل لك الحق والباطل، وابقبل إن قيل لك الحق والباطل، معناه مختلف؛ لأنك إذا قلت: اخرج إن غضب، فالمعنى: لا تخرج حتى يغضب، وإذا قلت: أخرج وإن غضب، فالمعنى: اخرج على أية حال.

وتقول: عوداً (١) أن يشتمك زيد، إذا عملت الآخر، فإن أعملت الأول نصبت (زيداً) وأضمرته في الثاني.

وتقول: اعتد أن تقبل الحق والباطل، على الثاني، وعلى الأول: اعتد أن تقبلهما الحق والباطل، ومعناه: اعتد الحق / ١١ ب والباطل أن تقبلهما، وهذا فيه قبح؛ لأنه ليس تأمره أن يعتاد الحق والباطل، إنما تأمره أن يعتاد القبول، وهو جائز على المعنى؛ كأنه قال: اعتد الحق والباطل أن تقبل الحق الباطل.

[ع (٢): في الحاشية بعد (الباطل) خطأ خفي كالمشعث (٣)، فكاد يكون على الوجه الذي سقط هكذا: ورهما أو همتك أنه على وجه البذل. ضبط هكذا.

وبعد، فالبذل هنا يضعف وإن كان التفسير الذي تقدم أنفاً يقتضيه؛ ألا ترى أنه إذا قال: اعتد أن تقبلهما الحق والباطل، على تقدير: اقبل الحق والباطل أن تقبلهما؛ فإن أن تقبلهما (٤) بدل من (الحق والباطل)؛ كقولك: انتظر زيداً وعمراً أن يقدم، فإن يقدم (بدل منهما) أي: انتظر زيداً وعمراً قدومهما.

فالمسألة على هذا التفسير يوجب أن يكون (أن تقبلهما) بدلاً من (الحق والباطل)، وقد قدمت (أن) عليهما، ومحال تقديم البدل على المبدل منه كما لا يتقدم المؤكّد

(١) كذا، ولا يبعد أن تكون بالنال، أي: أعذه بالله من أن يشتمك. أو هو على معنى قبول الشتم كما سيذكر في المثال الآتي.

(٢) رمز لابن جني، ولم يرد تعليقه في البصريات.

(٣) من الشعث وهو التفرق والتغير. فنظر الأساس والقاموس (شعث).

(٤) الأصل: إن تقبلهما، وهو تصحيف فالكلام على ما في المثال.

على المؤكد، ولا الوصف على الموصوف على أنه وصف له<sup>(١)</sup>. وهذا واضح].  
وتقول: أرني فأريك [زيداً، إذا عملت]<sup>(٢)</sup> الثاني، ولو عملت الأول قلت: أرني فأريك / ١٢ زيداً، وتثنى على هذا وتجمع، وكذلك على الوجه الأول.  
ونقول: كنتُ وجئتُ مسرعاً، عمل<sup>(٣)</sup> أبو الحسن على أن هذا لا يجوز؛ لأن (كنتُ) تحتاج إلى الخبر، و(جئتُ) تحتاج إلى حال، وإن جعلت (مسرعاً) خبراً لـ (كنتُ) لم يكن لـ (جئتُ) حال، وإن جعلت (مسرعاً) حالاً لـ (جئتُ) لم يكن لـ (كنتُ) خبر.  
فا<sup>(٤)</sup>: فإن قلت: إن (جئتُ) قد تستغني عن الحال فاجعل (مسرعاً) خبراً لـ (كنتُ) فإن المسألة على هذا جائزة عندي، ويكون (جئتُ) التي هي خلاف (ذهبتُ).  
وإن جعلت (جئتُ) التي بمعنى (صبرتُ) - كما حكى<sup>(٥)</sup> في قوله: «ما جاءت حاجتك»<sup>(٦)</sup> أي: صارت - لم تجز المسألة كما قال أبو الحسن، وإلى هذا ذهب أبو الحسن عندي في المنع منه.

قال بعض البصريين<sup>(٧)</sup>: ما أضيف إلى ما ليس فيه ألف ولا ميم منزلة ما أضيف إلى ما هما فيه، فترفعه كما ترفع ذلك؛ وهو قولك: نعم أخو قوم زيد، قال:

(١) وكذا قال ابن جني في البذل في: الخصائص (٢/٣٨٤، ٣٨٧) وأشار إليه أبو علي في: الشعر (٢/٤١٣)، وقاله ابن جني في الصفة في: الخصائص (١/٢١٣، ٢/٢٨٧، ٣/٣٩٣) وانظر الأصول (٢/٢٢٥).

(٢) طمس في الأصل التمه من البصريات ٦٣٩.

(٣) في البصريات ٦٣٩: زعم.

(٤) في البصريات: قال أبو علي.

(٥) أي سبويه في: الكتاب (١/٥٠، ٥١، ٢/١٧٩، ٣/٢٤٨).

(٦) قال السبيري في شرح الكتاب (٢/٣٨٨): "وهو من أمثال العرب ... وإنما بقوله الرجل للرجل إذا اتاه في

معنى قوله: ما جاء بك. ويقال إن أول ما شهرت هذه الكلمة من قول الخوارج لابن عباس حين أتاهم

بمستدعي منهم الرجوع إلى الحق من قيل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام". ونقول في: معاني

الأخفش (١/٣٧) والأصول (٢/٣٥١) وإعراب النحاس (٢/٦٠) والخصائص (٢/١١٧) والخصص

(١٧/٧٦-٧٥) والإنصاف (١/٣٩٧) واللسان (جبا، قدم، كون) والغني (٤/٢١٨، ٥/٢٥) وذكره

أبو علي في: الشعر (٢/٤٦٨) والمسائل المنورة ٢٩٨، والثيرانزيات ٢٨٥، وأطال فيه الكلام في: التعليقة

(١/٨٩-٨٢). ويرى القول بتعصب (حاجتك) ورفعها.

(٧) في البصريات ٦٤٠ تقدمت الفقرة التالية على هذه الفقرة فجاءت بعد (البصريين). وذكر أبو علي في: =

فَنِعَمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا مِلاَحَ لَهُمْ      وَصَاحِبُ الرُّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَا (١)

فإن قلت: أعله يُنشَد بالنصب (صاحب قوم) (٢)، فلا يكون / ١٢ ب ذلك لأنك لا تعطف معرفة مرفوعة على نكرة منصوبة (٣).

وقال (٤): (رجلاً) من قولك: (نعم رجلاً زيد) منصوب على الحال، والاسم مضمراً في (نعم) لا يظهر، وتفسيره (زيد)، والضمير يلزمه التفسير إذا تقدم؛ فكانه إذا قال: نعم رجلاً زيد، فقد قال: نعم الرجل رجلاً زيد؛ كقولك: جاء راكباً زيداً.

الإيضاح ١٢٥ ما أورده هنا من إجازة بعضهم مجيء مرفوع (نعم) نكرة مضافة إلى نكرة، ونص القيسي في: إيضاح شواهد الإيضاح (١٢١/١) وابن سميون في: المصباح ٢٤٩ على أن أبا علي لم يُسمِ القائل، وأنه قول الأخفش. ووجدته معزواً إليه في: شرح شواهد الإيضاح ١٠١، والخزانة (٤١٧/٩) وذكر البغدادي أنه نُسب للكوفيين وابن السراج، غير أنني لم أجده في الأصول. ولم يجر سيبويه ذلك في (١٧٧/٢).

(١٧٨) وانظر في هامش الإيضاح مناقشة رأي الأخفش.

(١) من البسيط، وقد نُسب لكثير بن عبد الله بن العزقة، وعلى ضعف نُسب لحسان بن ثابت وأوس بن مفره. انظر: إيضاح الشواهد ١٢٠، وشرح شواهد الإيضاح والمقاصد النحوية (١٧/٤) والخزانة (٤١٩/٩)، وجاء في: إيضاح الشواهد (١١٩/١) أن ابن السراج في أبيات إصلاح المنطق نسيه لكثير هذا، ولم أجده في شرح أبيات الإصلاح لكثير إلا بيتاً آخر على نفس الوزن والروي، وقافيته (ورثاً). وفي ديوان حسان (٩٦/١) قصيدة على وزن الشاهد ورويه غير أنها تخلو عنه. واتشد أبو علي الشاهد في: البصريات والإيضاح ١٢٦ لما ذكره هنا من رأي الأخفش. وذكر في توجيه البيت أنه حسن حذف (أل) من المضاف إليه (قوم) ثبوت (أل) في المعطوف (وصاحب الركب) فهذا شريكان. ورد أبي علي بإنشاد (صاحب) بالنصب يجري مع هذا التوجيه.

(٢) أي على التمييز.

(٣) في البصريات ٦٤٢ تكملة: "وهو قولك (وصاحب الركب) وهذا ضريف". وزيادة أخرى في إيضاح شواهد الإيضاح ١٢١: "فإن قيل: لم لا يكون (وصاحب الركب) معطوفاً على المضمرة المرفوعة في (نعم)؟ فإن ذلك لا يجوز؛ لأنه مضمرة مفسرة لا سبيل إلى إظهاره ولا تأكيد؛ لأنه غير مستغن بنفسه، لافتقاره إلى التفسير، فكانه لم يتم بعد، والمعطف والتأكيد والبدل إنما يكون فيما تم. وإذا قُبِحَ المعطف عليها المضمرة المرفوعة دون تأكيد، فالواجب ألا يجوز هنا البتة لما بينته من حال مضمرة (نعم)".

(٤) سلفت الإشارة إلى تقدم هذه الفقرة في البصريات عن موضعها هنا، وهذا يدل على أنها من تنمة كلام الأخفش. ولكن الأخفش في: معانيه (١٤٤/١) جعل (رجلاً) تفسيراً لا حالاً وهو ما عليه الجمهور، ونقل السيوطي في الهج أن الكسائي يذهب إلى أن (زيد) فاعل و(رجلاً) حال. وقد عرض أبو علي لهذه المسألة في: الإغفال (٢٢٢/١) فلم يذكر قول الأخفش، وقريب منه ما في: الحلييات ٢٣٣-٢٣٥. وانظر: الكتاب (١٥٥/٣) والمقتضب (١٤١/٢) ومعاني الفرجاج (١٧٢/١).

وقال: لا تقول: نعم ما صنعت؛ لأنك لا تقول: نعم الذي صنعت. فإن قلت: أجعل (ما) نكرة فلا تحتاج إلى صلة، وأجعل (صنعت) صفتها، فذلك أيضاً غير جائز؛ لأنك لا تقول: نعم رجلاً ظريفاً، فلا يجيء له (نعم) بخبر (١). قال: ولو قلت: نعم البصري الرجل، ونعم البغدادي الثوب؛ ونعم الأصفهاني العسل، كان ضعيفاً؛ لأنك لم تُفد شيئاً. ولو قلت: نعم الفرس الدابة، لم يَجْز، ولو قلت: نعم قرساً الدابة التي كانت عندك، كان حسناً للاختصاص، إلا ترى أن الرجل يقع على (البصري) وغيره. فإذا اختصصت (البصري) فقد أفدت (٢).

### مسألة

علم الرجل المدخله السجن زيد أخوه غلامه الآخذ (٣)، كانه / ١١٣ كان قبل الإخبار: أدخل زيد السجن المدخل، فأكبر عن (المدخل) فلزمه أن تقول: المدخله السجن زيد المدخل، ثم قدم الخبر على المبتدأ ثم أدخل (علم)، فصار الذي كان خبر المبتدأ المفعول الأول، وما بعده من قولك: (المدخله السجن زيد) صفة له، ولما صار صفة لم يقتضي أن يكون فيه ذكر من الموصوف؛ كما أنه حيث كان خبراً للموصول لم يكن فيه ذكر له، وكما أن قولك: الفرسخان اليومان المسيراهما بزيد هما (٤)، ليس في (هما) ما يعود إلى الخبر عنه، وكما أنك إذا جعلت (الذي) خبراً عن (اليومين) من قولك: الفرسخان اليومان اللذان سيرا هما بزيد، لم يكن فيه ما يرجع إلى (اليومين)؛ إلا ترى أن (هما) إنما يعود على (الذين)، فإذا كان كذلك حملته على هذا.

(١) أي بغائده، وبعده في البصريات: فلو قلت: نعم شيئاً صنعت أمس، كان أمثل لأن (أمس) بصير ظرفاً للشيء الذي صنع.

(٢) في البصريات زيادة تدفع عن كلامه التناقض: في جميع هذه المسائل لو قدم ما أسفرك كان حسناً؛ لأنه كان يقع بذلك اختصاص، إلا ترى أن الرجل يقع على البصري وعلى الكوفي، فإذا اختصصت البصري فقد أفدت، إلا أنه يتبع لإقامة الصفة مقام للموصوف، فاما (نعم الدابة قرساً) فليس فيه إقامة صفة مقام موصوف فهو حسن. وهو آخر ما في البصريات من الباب.

(٣) جاءت المسألة في: المقتضب (٥٩/٤) وشرحها والتعليق عليها في: تفسير المسائل المشككة للفارسي ٣١١، ٣٢٤ وما بعدها، وانظر: المقتضب (١٩٣/٣) والاصول (٣٤٤/٢) وعقد أبو علي في: الإيضاح ١٠٠ بلباً للإخبار.

(٤) انظر المسألة وإعرابها في: المقتضب (١٠٨/٣) والاصول (٢٩٦/٢) وتفسير المسائل ٤١٢.

ولا يستقيم أن ترفع (المُدخِلَه) بـ (المُدخَل)؛ لأنك إن رفعتَه به بقي أحدُ اللامين لا يرجع إليه شيء؛ ألا ترى أنك إن رددتَ الهاءَ من (المُدخِلَه) على الأول لم يكن للثاني في الصلة ذكر، وإن جعلته للثاني لم يكن في الصلة للأول ذكر، فإذا كان كذلك لم تحمله على هذا ١٣/ب الوجه إذا ساغ الحمل على غيره.

فإن قلت: هل يجوز على:

لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ<sup>(١)</sup>

كانه لما قال: عَلِمَ المَدخَلُ، دلَّ على فاعلٍ فاضير فعلُ الفاعل؛ فكانه: عَلِمَ المَدخِلَه؛ كقوله: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا﴾ ﴿رِجَالٌ﴾<sup>(٢)</sup>، فإن ذلك غيرُ حسن؛ ألا ترى أنك تفصل بين المفعول الذي تعداه فعله إلى المفعول وبين مفعوله بجملة، وهما في المعنى المبتدأ والخبر، ولا يحسن في الكلام كما جاء:

[أبو أمه] حَيُّ أبوه يُقَارِبُ<sup>(٣)</sup>

(١) جزء من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحَصْرَمَةٍ وَمُخْتَبِطٌ عَمَّا تُطِيعُ الطُّوَلُحُ

وقائله مختلف فيه، فقد نسب لنهشل بن حريٍّ والحارث بن نهشل ولبيد والحارث بن ضرار والمهلهل وغيرهم. وذهب البغدادي إلى أن الصواب أنه نهشل، وذكر العسكري أن النحويين قبلوا الرواية، وصوابها: (لَيْبِكَ يَزِيدُ) بالبناء للمعلوم. انظر: شرح ديوان لبيد ٣٦١، وشرح نهشل - في شعراء مقلون - ٨٨، والكتاب (١/٢٨٨، ٣٦٦، ٣٩٨) والمختضب (٢/٢٨٢) ومجاز القرآن (١/٣٤٩) وشرح أبيات سيبويه (١/٢٠٥) وشرح ما يقع فيه التصحيف ٢٥٦ والخزفة (١/٣٠٢، ٣٠٥) وهو مشهور جداً. وذكره أبو علي في: الشعر (٢/٤٩٩) والتعليقة (١/١٨٤) والخجة (٣/٤١٤، ٥/٣٢٦، ٦/١٢٦) والإيضاح ١١٥ شاهداً على ارتفاع الاسم (ضارع) فاعلاً لفعل جاز حذفه لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: لَيْبِكَ يَزِيدُ، لَيْبِكَ ضَارِعٌ لِحَصْرَمَةٍ. وانشد عجزه في: الشعر (٢/٤٦٤) لأمير آخر.

(٢) سورة النور: (٣٦، ٣٧) وموضع نعلق الكلام من الآية قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْأَصْوَالِ﴾ رجالٌ ﴿قَرَأَ بِفَتْحٍ مَلِيٍّ فِي﴾ (يسبح) ابن عامر وعاصم برواية لم يكر وغيرهم. وقد قيّد البناء هذه القراءة بالوقف على (الأصوال). انظر: السبعة ٤٥٦، والميسوط ٢١٩، والإتحاف ٤١١، ومعجم الخطيب (٦/٢٧٤). وذكرها أبو علي في: الشعر والخجة والإيضاح بمثل كلامه هنا، أي على رفع (رجال) بفعل محذوف دلَّ عليه للذكور والتقدير: يسبحه رجال، وبه قال القراء في الآية في: معانيه (١/٢٥٧، ٢/٢٥٣، ٣/٢٢).

(٣) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

والمحنة<sup>(١)</sup> في حل هذه الإخبارات إلى ما كان عليه قبل الإخبار عنه هو أن يرفع ما به يكون الإخبار وينصح وتزيله، فإذا أزلت ذلك وجب أن يعود إلى ما كان عليه قبل الإخبار؛ لإزالة الصورة التي بها يكون الإخبار، فانت تجعل المظهر موضع المضمّر الذي أضمّرت له لما أردت الإخبار عن مظهره الذي هو واقع موقعه، ويسقط الخبر أيضاً بسقوط مرفعه<sup>(٢)</sup>.

فليجهر على هذه المحنة قوله<sup>(٣)</sup>: جعل الشارب الشارب ماءك لبنك شرايك، فإنه يجوز أن يكون شربه شارب فتخير عن الفاعل فتقول: الشارب الشارب، ثم تقدم الخبر / ١١٤ فتقول: الشارب الشارب، فتدخل (جعل) أو (ظن) ونحوه، فترفع (الشارب) بأنه صفة له؛ لأنه هو في المعنى؛ ويكون في (شرايك) أي صاحب شرايك [بيض نصف سطر]<sup>(٤)</sup>. شرب الشارب ماءك لبنك، فأخبرت عن التاء: الشارب الشارب لبنك ماءك، فصار الكلام إلى أنك المفعول الأول المسند الفعل إليه، وانتصب (الماء) لأنه مفعول ثان، وما مثله في الناس إلا مملوكاً أبو أمه حي أبوه يقاربه

وهو للفرزدق مدح به إبراهيم الهزومي خال هشام بن عبد الملك. وجاء مفرداً في: شرح ديوانه للمصاوي ١٠٨، والكتاب (٣٢/١) في حاشية للأخفش، وطبقات الفحول (٣٦٥/٢) والمعاني الكبير (٥٠٦/١) والكمال (٤٢/١) وشرح السيرافي (٢٢٤/٢) وغيرها كثير مما ورد في هوامشها. وأشدّه أبو علي في: الشعر ٢٦٧، والحجة (٤٠/٥) والبصريات (٥٤٦، ٤٤٠/١) شاهداً على الفصل بالأجنبي بين المبتدأ والخبر (أبو أمه أبوه) وعلى الفصل بالأجنبي بين الصفة والموصوف وهما (حي يقاربه) والتقدير: وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملوكاً أبو أمه أبوه. ولكنه هنا بصدد الأول لذلك أثبت الزيادة بين القوسين لتعلق الاستشهاد بها في الفصل بين المبتدأ والخبر، وقد جاء بالمعجز تاماً في البصريات والحجة.

(١) لأنها من مسائل عنوانها في المختضب (١/٢٠٦٠، ٤٠٦١/٤٠٩): مسائل طوّل يُسَخَّن بها المتعلمون.  
(٢) القول بدراية المبتدأ والخبر هو مذهب الكوفيين أو أحد مذهبيهما، وأما البصريون فيرون ارتفاع المبتدأ بالابتداء ثم يختلفون في دافع الخبر، وأبو علي يذكر الأول ويسكت عن الخبر في: الإيضاح ٧٣، وينسب في: الإغفال (٩٥/٢) الترافع للقراء. انظر المسألة في: مختصر تحوّلين سعدان ٥٦، وإيضاح الوقف ٩٨٢، والإنصاف ٤٤، والتبيين ٢٢٤، ٢٢٩، والتذيل والتكميل (٢٥٧-٢٧٠) وفي الموضع الأول من الأخيرين فضل تخريج.

(٣) المبرد في: المختضب (٦٩/٤) وانظر شرحها في: تفسير المسائل ٣٦٧، وذكر فيه أن بعضهم خطأ المبرد في هذه المسألة وقد رد الفارسي عنه ذلك.

(٤) كذا بخط الناسخ.

والاسم المنصوب الذي قبله في الصلة والذي بعدُ بَدَلُ [بيض أسطراً].

حاشية بخط فا أيضاً: عِلِمَ المَدْخَلُ المَدْخِلُ السَّجَنَ زَيْدٌ، يكون على أن ( المَدْخَل ) فيه ضمير، و( المَدْخِلُ ) صفة له، والهاء تعود إلى اللام الثاني، و( زَيْدٌ ) فاعِلُ ( المَدْخَل )؛ أي: الذي ادْخَلَهُ زَيْدٌ، وعلى هذا وَضَعَهُ س (١).

ووجه آخر: عِلِمَ المَدْخَلُ المَدْخِلُ السَّجَنَ زَيْدٌ، يَرْفَعُ ( المَدْخِلُ ) بِ( المَدْخَل )، والهاء تعود إلى اللام الأولى، والعائدُ إلى اللام الثانية ضميرٌ مرفوعٌ، و( زَيْدٌ ) على هذا يكون بدلاً من ( المَدْخَل ) وما بعده، أو من الضمير وما بعده، وإن شئت على: ضَرِبَ زَيْدٌ عمرو (٢).

## / ١٤ ب مسائل مكتوبة في آخر الجزء

### مسألة (٣)

لَمَّا وَجَبَتِ النُّونُ فِي الْوَاحِدِ؛ نَحْوُ: هُوَ يَضْرِبُنِي، ثَبَّتَتْ أَيْضاً فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، فَقَالُوا: هُمَا يَضْرِبَانِنِي، وَيَضْرِبُونَنِي، وَكَذَلِكَ لَمَّا ثَبَّتَتْ فِي الْغَائِبِ الْمُوْنُثِ ثَبَّتَتْ فِي الْحَاضِرِ أَيْضاً فَقَالُوا: أَنْتَ تَضْرِبَانِنِي، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَخَطَابِ الْوَاحِدَةِ مَا تَضْطَرُّ إِلَى اثْبَاتِهَا؛ إِلَّا تَرَى أَنَّهُمْ لَوْ قَالُوا: هُمَا يَضْرِبَانِنِي، وَهَمَّ يَضْرِبُونِنِي، وَأَنْتَ تَضْرِبَانِنِي، فَلَمْ يَأْتُوا بِهَا لَمْ يَنْكَسِرِ الْفِعْلُ؛ كَمَا كَانَ يَنْكَسِرُ لَوْ قَالُوا فِي الْوَاحِدِ: هُوَ يَضْرِبُونِنِي، لَكِنَّهُمْ حَمَلُوا ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَى الْوَاحِدِ.

وَلَمَّا جَاءَتْ أَيْضاً فِي الْوَاحِدِ بَعْدَ ضَمَةِ الْإِعْرَابِ وَعِلْمُ الرَّفْعِ (٤) جَاءَتْ فِي ( يَضْرِبَانِنِي ) و( يَضْرِبُونِنِي ) و( تَضْرِبَانِنِي ) بَعْدَ النُّونِ الَّتِي هِيَ عِلْمُ الرَّفْعِ، وَبِمَنْزِلَةِ ضَمَةِ الْإِعْرَابِ، وَانْضَافَ إِلَى ذَلِكَ شَيْءٌ آخَرٌ وَهُوَ أَنَّ هَذِهِ النُّونَ الَّتِي هِيَ عِلْمُ الرَّفْعِ - وَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَرْفَ

(١) أي أبو العباس المبرد. وانظر ما يأتي في (٤٢ ب) والاصول (٢/٣٤٤).

(٢) وارتفاع (عمرو) كارتفاع (ضارع) في الشاهد السابق و(رجال) في آية التور، أي يفعل محذوف دل عليه المذكور والتقدير: ضربه عمرو. وانظر: إعراب التحف (٢/٩٨، ٣/١٣٩، ٥/١٩٢).

(٣) له كلام في إثبات نون الوقاية وحذفها وعلّة جلبها في: الحجة (٣/٣٣٣، ٦/٩٩) والمسايل المنورة ١١١، والشعر (١/٢٠٥) والإغفال (٢/٢٩٣) وانظر الكتاب (٢/٣٦٩، ٣/٥١٩) وللقضب (١/٣٨٣، ٣٩٨).

(٤) الأصل: عِلْمُ الرَّفْعِ، وهو تحريف، وستأتي قريباً على الوجه الصحيح.

إعراب ولا جزءاً من الفعل - فإنها / ١١٥ قد تُشبه حرف الإعراب والجزء من الفعل؛ ألا ترى أنها تثبت في الرفع وتُحذف في الجزم، فأشبهت لذلك واو (يدعو) وياء (يرمي) وألف (تخشى)، وكل واحد من هذه يلزمه النون في نحو: هو يخشائي، ويرميني، وبغزوني. فلما أشبهت هذه الحروف من حيث ذكرنا، وكانت النون الزائدة في هذا الموضع لسلامة الفعل من الكسر قد توجد بعد هذه الحروف وجدت أيضاً بعد النون التي هي علم الرفع، وفي هذا أيضاً شاهدٌ لشبه الحرف بالحركة؛ ألا ترى أنها لما ثبتت بعد حركة الإعراب في: هو يضربني، ثبتت أيضاً بعد الحرف القائم مقام الحركة في: هما يضرباني، وهم يضربونني.

فإن قلت: فقد جاءت في الواحد بعد السكون نحو: لم يضربني، قيل: السكون في هذا الموضع جار مجرى الحركة؛ ألا ترى أنه في (لم يضربني) إعرابٌ كما أن الضمة إعرابٌ في (تضربني)، فهما في هذا متراسلان<sup>(١)</sup>. فأمّا الوقف في نحو: اضربني، فمشبّه بالجزم في (لم يضربني)؛ يدل على ذلك أنه شبه به أيضاً في حذف النون في التثنية والجمع وخطاب المؤنث؛ نحو: اضربا، واضربوا، / ١٥٥ ب واضربي.

### مسألة

يقولون<sup>(٢)</sup> في (فَعِيل) اسماً: أَفْعِلَة؛ نحو: قَفِيز<sup>(٣)</sup> وأَقْفِرَة، وجَرِيب<sup>(٤)</sup> وأَجْرِبَة، ورَغِيف وأَرْغِفَة.

وإذا صاروا فيه إلى الوصف لم يكسروه على (أَفْعِلَة)؛ نحو: ظَرِيف، وشَرِيف، وكَرِيم؛ لا يقولون: اظْطَرِفَة ولا اشرِفَة ولا اكْرِمَة. خصوا بـ (أَفْعِلَة) الاسم دون الوصف.

فإن كان (فَعِيل) وصفاً مضاعفاً كسروه على (أَفْعِلَة)؛ نحو: شَدِيد وأَشَدُّ، وشَحِيح

(١) أي متقاربان متجانسان، وانظر: الخصائص (١٢/٢)

(٢) جمع (فَعِيل) في: الكتاب (٦٠٤/٣، ٦٢٤) والمقتضب (٢٠٩/٢) والاصول (٤٤٩/٢) وإمالي ابن الشجري (٢٤٢/١).

(٣) القفيز مكبال، ويستخدم في: الملاحة أيضاً.

(٤) الجريب مكبال.

وأشحة، وحبيب وأحبة، وذليل وأذلة، وقليل وأقلة؛ وذلك أن (فَعِيلًا) من المضاعف ضارع الاسم، ووجه مضارعة إياه أن باب (فَعِيل) في الوصف أن يكون جارياً على (فَعْل)؛ نحو: ظُرفَ فهو ظُرِيف، وشُرفَ فهو شُرِيف، وكُرمَ فهو كَرِيم، وحَلَمَ فهو حَلِيم، ولذلك لم يعمل (فَعِيل) (١) نحو: عَلِيم ورَحِيم؛ لأنه خرج إلى باب ما فعله (فَعْل).

وبذلك على تمكن (فَعِيل) إذا جرى على (فَعْل) في الصفة استمرار الفرق فيه بين المذكر والمؤنث؛ نحو: ظُرِيف وظُرِيفة، وكَرِيم وكَرِيمة، فَجَرَى ذلك في استمراره مجرى: قائم وقائمة، ومُكْرِم ومُكْرِمة.

فإن لم يكن على (فَعْل) / ١١٦ لم يتمكن في الوصف؛ وذلك نحو: «رجُلٌ قَتِيلٌ وامرأةٌ قَتِيلَةٌ» ولا شُعْرٌ ذَهِينٌ ولَحِيَةٌ ذَهِينَةٌ (٢)، لم يُفَصِّل الصفة لما لم يجرها على (فَعْل)، فأشبهها بترك الفصل فيهما الأسماء.

فلما كان الأمر كذلك ثبت أن (فَعِيلًا) إذا لم يجر على (فَعْل) أشبه الأسماء، [وكان (٣) (فَعْل) لا يأتي في المضاعف وجاء (فَعِيل) فيه؛ نحو: شديد وشحيح، بعد عن شبه الصفة فلحق بالأسماء فكُسِر تكسيرها (فَعِيل)؛ شحيح وأشحة، وشديد وأشدة؛ كَرِيف وأرغفة، وفَفِيز وأَقْفِزة، فأعرف ذلك].

#### مسألة (٤)

قال ابن السكيت في قول امرئ القيس (٥):

(١) إعمال (فَعِيل) هو قول سبويه وقد حوّل في ذلك. انظر المسألة في: الكتاب (١/١١٠، ١٤٤-١١٥) والمقتضب (٢/١١٣) والانتصار ٦٨، والأصول (١/١٢٤) وشرح السيرافي (٣/٢١٤-٢١٦) وشرح ابن عصفور (١/٥٦١) ولم يخرى أبو علي في التعليل لكلام سبويه في موضعه، وعقد في: الإيضاح ١٧٧ باباً لإعمال الصفة المشبهة.

(٢) مذكر السجستاني ١٢٦، ٧٥، وإصلاح النطق ٣٤٣، والمحكم (٥/٢٩).

(٣) جاءت هذه الفقرة في الأصل في نهاية المسألة بعد التالية (مسألة يخادعون الله)، وهي متينة الصلة بالكلام هناك، فنقلتها إلى هنا لمناسبتها للسياق.

(٤) أخذ ابن جني في بابي (تدريج اللغة) و(الاستحسان) في: الخصائص (١/٣٥٦، ٣٥٢، ١٤٤) بكلام أبي علي في المسألة.

(٥) وجدته قاله في شرحه لديوان الخطبة ١١٩ في قوله:

أدار سُلَيْمى بِلِقْدُونِكَ فَاعْرِفْ أَقام على الأرواح والديم للوطف

## دِيمَةٌ مَطْلَاءٌ فِيهَا وَطْفٌ (١)

فقال : دامت السماءُ تديمُ دَيْمًا؛ إذا دامَ مَطَرُها.

أما ( تديم ) بالياء كما ترى فلا أشكُ فيه، بل أشكُ في ( دَيْمًا ) المصدر (٢)، إلا أن أكبر ظني وأغلبه أنه يقال : دَيْمًا كما ترى، فهذا يُقَوِّي قولَ الآخر مما أنشدَه أبو زيد :

إِنْ دَيْمُوا جَادَ وَإِنْ جَادُوا وَبَلَ (٣)

أنه ( فَعَلُوا ) وليس بـ ( فَعِلُوا )، وكأنه إنما صُرِفَ الفعلُ على هذا بالياء؛ لاستمرار ( دِيمَةٌ ) و ( دِيمٌ )، فصار كأنه من ذوات الياء (٤)، كما قال ابنُ مقبل :

(١) صدر بيت من الرمل تمامه :

طبق الأرض تحرى وتدرُ

وهو لأمرئ القيس في ديوانه ١٤٤، وطبقات الفحول (٩٤/١) والحيوان (١٣١/٦) وأدب الكاتب ٦٢٣ (العجيز) وديوان المعاني (٣/٢) وأما ابن الشجري (٦٠/١) والاقتضاب (٤٣٧/٣) وشرح الجواليقي ٣٤٩، واللسان (وطف) و (دوم) و (مطل) و (حري) وعجزه بلا نسبة في : المعاني الكبير (١/٥٥٨).

مطلأ : ذات مَطْلان وهو تتبع القطر. وفيها وطف أي استرخاء وهي أن يكون للسحابة شبه الهدب. تحرى من قولهم تحرى بالمكان أي تحككت فيه. تدر : ترسل ما فيها من الماء. (شرح ابن الشجري بمصرف). (٢) جاء في : اللسان (دوم) المصدر بالياء والوار (ديم) و (دوم)؛ وقال ابن السكيت : وقدوم لغة. وانظر شرح القصائد الطوال ٥٥٨.

(٣) من الرجز، وهو لجهم بن سبل في اللسان (سبل) و (دم) وبلا نسبة في : أدب الكاتب ٩٧، وشرح القصائد الطوال ٥٥٨، والخصائص (٣٥٦/١) وديوان الأدب (٤٣٨/٣) والمخصص (٦١٤/٩)، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٤٨٥، والاقتضاب (٨٤/٣) وشرح الجواليقي ١٥٢، ولم أجده في نوادر أبي زيد. وجاء اسم الشاعر في : معجم الشعراء المحضرين ٨٦ (سبل) بالشين محرفاً، وكذا بعض ما ورد في ترجمته، وصوابه في الموضع الأول من اللسان.

وبل : امطر مطراً شديداً. وفي المقصود بالبيت ولقد قيله (أنا الجواد ابن الجواد ابن سبل) خلاف فبعضهم يذهب إلى أن المقصود فرس من نسل سبل، في حين يرى بعضهم أن الشاعر يقصر بآهاته. والشاهد هنا على أن الياء بمنزلة الأصل لكثرة استعمال الفعل بالياء، مما جَوَزَ تضعيفها. وقد نقل لين الأنباري عن أبي زيد أن العنبري رواه : دُوموا، وكتب جاء في إعراب القرآن. وعليها لا شاهد فيه.

(٤) عبارة ابن جني أجلى فهو يقول : واستمرار القلب في العين للكسرة قبلها، ثم تجاوزوا ذلك لما كثر وشاع إلى أن قالوا : ديمت السماء ودومت....

مِنْ بَعْضِ مَا يَعْتَرِي قَلْبِي مِنَ الدُّكْرِ (١)

لَمَّا اطَّرد الاستعمالُ في (ادُّكَّر) و(ادُّكَّر) و(مُدُّكَّر) (٢) بالدال، أنس بها فقال:

الدُّكَّر

بالدال أيضاً.

يؤكدُ عندك / ١٦ ب كون الواو أصلاً في هذا قولهم كلهم: الدوام، ولم يُسمع من أحد: الدَيَّام بالياء.

### مسألة (٣)

وقال في قوله سبحانه: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ (٤): كانه لما خَطَرَ خاطرٌ من عند الله فنازعه صار بمنزلة مناظر له؛ الا ترى إلى قول الكميت:

يُؤَامِرُ نَفْسِيهِ كَذِي الهَجْمَةِ الْأَبْل (٥)

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

يا ليت لي سلوة تُشفي الفؤاد بها

وهو لعميم بن أبي بن مفضل في: ديوانه ٧٤، والعجز في: الخصال (٣٥٢/١) وسر الصناعة (١٨٨/١) والمنصف (١١٠/٣). وأشدُّه أبو علي في: الحجة (٤٣٧/٣) لما قاله هنا، وحكاها عنه ابن جني في سر الصناعة. ورواية الديوان (الذكر) بالذال، ولا شاهد فيها على ما أراد أبو علي.

(٢) انظر شواهد ما في الحجة.

(٣) ما قاله أبو علي هنا أحاده في: الحجة (٣١٨/١، ٣٨٢/٢) والشعر ١٩٧، وبعضه في: البهجة ٤٢٨، وللأخفش في: معانيه ١٩٨ قول موافق للكلام هنا إلا أنه في آية أخرى. وانظر الأقوال الأخرى في الآية في: مجاز القرآن (٣١/١) ومعاني الأخفش ٤٠، ومعاني الزجاج (٨٥/١) وشرح الفصائل الطوال ٤٢٦، وثلاث رسائل في إحصاء القرآن ١٠٠، وقد أجاز المرتضى في: أماليه (١٥٠/٢) في: الآية ستة أقوال، وعقد ابن جني في: الخصال (٤٧٥/٣) بلياً بعنوان (التجريد) ذكر أنه استقرى فيه ألفاظ أبي علي الذي كان غريباً به معنيًا. وأصل الباب لا يخرج عما ذكره أبو علي هنا وغيره، كما أن لفظ التجريد سيختصم به أبو علي المسألة. وانظر ما يأتي في (٩٧-١٠١، ١٠١-١٠٢، ١٠٢-١٠٣) وفهرس كتاب الشعر ٦٧٣، والمعتصم (١٠٥-١٠٦، ٢٨/٢) وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٦٦٤، والتنبيه والإيضاح (نفس) وإيضاح القزويني (٥١٣/١) والبيان للطبري ٢٨٨، ومعجم المصطلحات البلاغية (٤٠/٢).

(٤) جاءت الآية في سورتي البقرة: (٩) والنساء: (١٤٢)

(٥) عجز بيت من الطويل، وصدره:

تَذَكَّرُ مِنْ قَلْبِي وَمِنْ أَيْنَ شَرِيهِ

[ع: مثله قوله:

ولِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي<sup>(١)</sup>

ومثله:

قَالَتْ لَهُ النَّفْسُ: تَقَدَّمْ رَاشِدًا<sup>(٢)</sup>].

قال فَا: وهو من باب:

وَهَلْ تُطَبِّقُ وَدَاعًا<sup>(٣)</sup>

ونحوه من التجريد.

= وهو للكسيت بن زيد في: شعره (٣٩٦/١) وتخرجه ١٤٩٠، والحرر الوجه ١٤٩٩، والبحر (١٨٦/١) وأنشده أبو علي منسوباً له. في: الشعر (٣٢٠/١) والحجة (٣١٧/١) وبلا نسبة في الأخير (٣٨٣/٢)، (١٠٥/٥). والبيت في وصف حمار أراد الورود.

الهجمة من الإبل: أولها أربعمون إلى ما زادت أو ما بين السبعين إلى المائة. الإبل: من حذقي مصلحة الإبل والشاء. وقال أبو علي في الشعر: "قوله (بؤامر فلسيه) نفس تقول: اثبت موضع كذا، وأخرى تنهاه خوف الصائد، وشبهه. أي الحمار. بالراعي الخائف بالراعي". والشاهد فيه أنه "جعل ما يكون منه من ورود الماء أو ترك الورود والتمثيل بينهما بمنزلة النفس". واستشهد به في الشعر والموضع الأخير من الحجة لأمر آخر.

(١) من الوافر، وهو لعمران بن حطان في شعره في: شعر الخوارج ١٥٨، والكتاب (٣٧٥/٢) وشرح أبياته (١٣٤/١) وشرح ابن ميمش (١٢٠/٣) والخزانة (٣٤٠/٥) وبلا نسبة في: المقضب (٧٢/٣) والخصائص (٢٧/٣) وابن ميمش (١٠/٣) وأنشده أبو علي في الشعر (٤٩٤/٢) والعصديات ٦٧.

وقال ابن جني في الخصائص: "والعرب تُجِلُّ نفس الشيء من الشيء محل البعض من الكل، وما الثاني منه ليس بالأول، ولهذا حكوا عن أنفسهم مراجعتهم إياها وخطابها لهم". ولهذا استشهد بالبيت هنا، وأما أبو علي فاستشهاده في كتابه لأمر آخر.

(٢) من الرجز، وهو لأبي النجم في: ديوانه ٧٨، والخصائص (٢٣/١) وتفسير أرجوزة أبي نواس ٩٨، وأساس البلاغة (قول) واللسان (قول) ٥٧٢/١١ وبلا نسبة في: الخصائص (٢٧/٣). والرواية فيها جميعاً: الطير مكان النفس، ما عدا الأخير. وعلى رواية (الطير) فلا شاهد فيه لما سلف.

(٣) جزء بيت من البسيط، وتامه:

وَدَعَّ فَرِيرَةً إِنَّ الرُّكْبَ مُرْتَجِلٌ وَهَلْ تُطَبِّقُ وَدَاعًا ابْنُ الرُّجُلِ

وهو للأعشى في: ديوانه ٣٠٠، والكامل ٨٢٣-٨٢٤، وشرح القصائد للنحس (٦٨٥/٢) والخصائص (٤٤/١، ٤٧٦/٣) ومجمع البيان (٤٠٩/١) وشرح شراذه (٧٠/٢)، وأنشده أبو علي في: الشعر (١٩٦/١) والحجة (٣١٨/١، ٣٨٤/٢) والبغداديات ٤٢٨ والعصديات ٢٢٥ لا ذكره هنا.

## مسألة

من مشابهة الحرف الحركية عندي قول يونس (١) في النون الخفيفة إذا / ١١٧ الحقة  
ألف التثنية وجماعة النساء: اضرباً (٢)، واضربنا، ومعلوم من شرط الألف أن لا تكون  
إلا بعد فتحة، فلو لا أن الألف من (اضرباً) قد جرت مجرى الحركة لَمَا (٣) وقعت بعدها  
الألف الثانية فدل ذلك على أن الألف الأولى من (اضرباً) قد جرت مجرى الفتحة قبل  
ألف عصا ورخي ومعنى ونحوه.

وشيء آخر: وهو أن النون الخفيفة إنما تقلب في الوقف ألفاً إذا انفتح ما قبلها؛ نحو:  
﴿لَنَسْفَعًا﴾ (٤)،

والله فاعبد (٥)

وقد تراها هنا (٦) أبدلت لوقوع الألف قبلها كما تبدل لوقوع الفتحة نفسها قبلها،  
وهذا واضح، إلى هنا (٧).

(١) الكتاب (٥٢٧/٣) وانظر تعليق السهرافي ولزجاج في هامشه، ورد المبرد على يونس في: المقنضب  
(٢٤/٣)، وتعليق أبي عثمان الذي حكاه أبو علي في: التعليقة (٣٤/٤)، وجاء في هامش الإيضاح ٣٣٥  
عن إقناع السهرافي أن يونس والفراء يجوزان إدخال الخفيفة في التثنية وجمع المؤنث، وأن يونس إذا وقف  
مدّه مدة تدل على إبدالها من النون كانه للفتحة. كذلك انظر الإنصاف (٦٥٠/٢) وشرح الجمل لابن  
عصفور (٤٩٣/٢).

(٢) في أكثر المصادر بألف واحدة، وجاء في بعضها موافقاً لما في الأصل بالفتح، وهو أظهر لبيان المدة.

(٣) في الأصل: لَمَا بالتشديد. واللام جواب لا، و(ما) نافية.

(٤) سورة العلق: (١٥).

(٥) آخر بيت من الطويل، وهو بتمامه:

وذا النُصْبُ للنُصُوبِ لا تُشْكُكُهُ ولا تُعِدُّ الشَّيْطَانُ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا

وهو للأعشى في: ديوانه ١٢٦، والكتاب (٥١٠/٣) وشرح أبياته (١٦٩/٢) وسيرة ابن هشام

(٣٨٧/١) وصر الصناعة (٦٧٨/٢) وأمثلي ابن الشجري (١٦٥/٢، ٦٠٩) وشرح أبيات المغني

(١٦٤/٦)، وهو في كتاب سيبويه ملحق مع صدر بيت آخر: وإياك والبيت لا تقربتها. والشاهد قلب نون

التوكيد الخفيفة ألفاً في الوقف لانفتاح ما قبلها.

(٦) أي في (اضرباً) في قول يونس.

(٧) إشارة إلى آخر السائل التي تم في (١٤ ب) على أنها مكتوبة في آخر الجزء.

## مسألة (١)

مثل قوله :

وَهُمُ الْعَشِيرَةُ أَنْ يُبْطِئَ (١) حاسداً (٢)

قول المطرود بن كعب الخزاعي (٤) :

إِنَّ الْمَغِيرَاتِ وَأَبْنَاءَهَا      هُمْ خَيْرُ أَحْيَاءٍ وَأَمْوَاتٍ  
أَخْلَصَهُمْ عِرْقُ نَضَارٍ لَهُمْ      مِنْ لَوْمٍ مَنْ لَمْ يَمُنَّجَاةً (٥)

## مسألة (٦)

الناخبة :

(١) ما قاله أبو علي في : المسألة نحوه عند ابن قتيبة في : المعاني الكبير ٥٤٧ ، وابن الأباري في : شرح القصائد ٥٩٦ ، وحكى أبو علي عن القاسم في : البصريات ٧٣٥ ما ذكره هنا ، ثم ذهب إلى رأي آخر لم يورده هنا ، وانصرف عليه في : الشعر ( ٢ / ٣٨٦ ) .

(٢) في الأصل بُطِئَ ، ولم أجدها في شيء من المصادر على الرغم من تعدد الرواية فيها ، وقد أثبت ما جاء في البصريات والشعر وهو أنسب للترجيح المراد .

(٣) صدر بيت من الكامل وعجزه :

أو أن يميل مع العدو ليأمنها

وهو للشيد ختم به معلقته . جاء في : شرح ديوانه ٣٢١ ، وشرح القصائد الطوال ٥٩٦ ، وشرح القصائد للبحاس ( ١ / ٤٤٩ ) وشرح للملقات للتبريزي ٢٠٧ ، وقد تعددت روايات البيت . انظر اللسان ( بطل ) و ( ثبط ) و ( نط ) .

(٤) شاعر جاهلي جأ إلى عبد المطلب بن هاشم فحمده واحسن إليه فأكثر من مدح عبد المطلب وأهله . انظر : معجم الشعراء الجاهليين ٣٣٨ .

(٥) من السريع ، وهما لكعب في : سيرة ابن هشام ( ١ / ١٣٩ ) والمعاني الكبير ٥٤٧ ، وشرح القصائد الطوال ، وأنشدتهما أبو علي في : البصريات ٧٣٦ وثانيهما هناك منكسر ، وجاء الثاني قبل الأول في بعض المصادر مع اختلاف في الرواية في بعض الكلمات .

المغيرات : جاء في : الروض الأنف ( ١ / ٢٥٢ ) أنهم يتو المغيرة وهو عبد مناف .

ورجته المماثلة أن كعباً يريد في البيت الثاني أن يمدح به ارتفع بهم كرم محتد هم عن لوم اللاتمين ، وكذلك قول لبيد " معناه هم العشيرة التي لا يقدر حاسد أن يبطل الناس عنهم يسوء قول خبيهم " . انظر شرح القصائد لابن الأثير .

(٦) المسألة مع فضل تفصيل ذكرها أبو علي في : البصريات ٣٥٨ ، ٧٢٨ .

بعض الأود حديثاً غير مكذوب (١)

أي: الأشدّ وثأً؛ ويريد: الأودين، جماعة (٢).

١٧ / ب مسألة (٣)

قول ابن مقبل:

عجل ما هو عائلته (٤)

أي: شدّد عليه وأثقل، فهو كفولهم: «قائله الله» وه اخزاه الله (٥) إذا أصحبتك.

مسألة (٦)

وتدجى بعد فوز واعتدل (٧)

ليس من الظلمة، إنما هو من تطارق بعضه على بعض.

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

إني كاني لدى النعمان خبّره

وهو للتأنيف الذهباني في: ديوانه ٤٩، وتهذيب اللغة (٢٣٦/١٤) والجمهرة (٧٨/١) وبلا نسبة في: مجالس

لعلي ٥٤٠. وإنشده أبو علي في: البصريّات والمحليّات ١٧٥، ١٣٦، والعسكريّات ٢٢٣، وجاءت في اللسان

(ودد) حكاية ابن جني قول أبي علي هذا في البيت. ويروى البيت (الأود) بضم الواو وهي على القياس في الجمع.

(٢) يظهر من البصريّات ٣٥٩ أنه قول للقياس حكاه عنه أبو علي، وعلّق عليه في سائر المواضع بأنه تفسير المعنى

لاتقدير اللفظ، وتقدير اللفظ أن اللام للجنس فدلت على الجمع.

(٣) ما في المسألة ذكره ابن قتيبة في: المعاني الكبير ٥٨، ٨٣٦، وأعاد أبو علي في: البصريّات ٧٤١-٧٤٢،

وانظر المصادر في تخريج البيت.

(٤) بعض بيت من الطويل، هو بمثاقمه:

خدّى مثل خدّي الفاحشي ينوشني : بخبط يديه عجل ما هو عائلته

وهو لابن مقبل في: ديوانه ٢٥١، والمعاني وتهذيب (١٩٥/٣) والخصص (٢٠٦/١٢) والمحكم (٢٥٧/٢) واللسان

(عول). والبيت في وصف فارس، والأصل في عول: غلب، أي غلب ما هو خاليه، ثم صار إلى ما ذكر أبو علي.

(٥) انظر غريب ابن سلام (٢٤١/٥) والمعاني الكبير والاقتضاب (١٨٨/٣)

(٦) أعاد أبو علي المسألة في: البصريّات (٧٤٥/٢)

(٧) عجز بيت من الرمل وصدره:

واضيظ الليل إذا طال السرى

وهو للبيد في: شرح ديوانه ١٨٠، وتهذيب (١٢٣/٥) والمحكم (٣٦٩/٧) وبلا نسبة في: الخصص

(٣٧/٩) وفي: شرح الديوان ٣٨٢ فضل تخريج. وفرة الليل: ظلمته، وفرة العشاء بعده.

أَبَى مُذْ دَجَا الْإِسْلَامَ لَا يَتَحَنَّفُ<sup>(١)</sup>

أي : فشا وألبس كل شيء<sup>(٢)</sup>.

كان سألني<sup>(٣)</sup> سائل عن قول متمم بن نويرة :

فَمَا وَجَدَ أَظْلَارَ<sup>(٤)</sup>

ثم قال :

بِأَوْجَدَ مِنِّي<sup>(٥)</sup>

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره :

فَمَا شَبَّ عَمْرُو فَمَرَأَتُهُ فَاجِر

وهو في : السنط ٣٠٢ منسوب لكعبة أخت عمرو بن معد يكرب تقوله لأخيها عمرو. وجاء في : الغريب المصنف (٥٠٦/١) أن أهرلياً أنشده، وجاء بلا نسبة في : ديوان الخطيب شرح ابن السكيت ١٣٥، وتهذيب اللغة (١٦٢/١١) والتمام ١٩١، والهمكم (٣٦٩/٧) والمفصص (٣٧/٩) وفي هامش تهذيب الالفاظ ٤٢، واللسان (حذف)، وأنشده أبو علي في : البصريات ٧٤٦. وفي السنط أن الأخت هنا الذي غلب بياض شبه سواد شعره، وروى بالثناء عن الأخت وهي الجهالة. وأصل التحنّف : الميل والعدول، وسُمي المسلم حنيفاً لعدوله من دين إلى دين.

(٢) هذا قول الأصمعي رواه عنه أبو عبيد في الغريب. وفي المفصص واللسان (دجا) أن التدجّي سكون الليل، وقيل في دجا غير ذلك، انظر : المصادر السابقة والكامل ١٤٤٢.

(٣) جاء السؤال وجوابه في : البصريات ٧٢٩-٧٣٥ مع التفصيل في بعضه، وجاء في : المعتمدات ٢٢٣، ونقله ابن سيده في : المفصص (٦١/٤، ٧١/١٥).

(٤) بعض بيت من الطويل، وتمامه :

فَمَا وَجَدَ أَظْلَارَ ثَلَاثَ رَوَائِمَ رَأَيْنَ مَجْرَأً مِنْ حُورٍ وَمَصْرَعَا

وهو لمصم في : ديوانه ١١٦، والمفضليات ٢٧٠، ومحماني للفره (٢١٨/٣) والمراثي للبيهقي ٧٩-٨٠، وتهذيب الالفاظ ٦٣، والكامل ١٤٤٩، والتماري والمراثي ١٦-١٧، وفرحة الأديب ٧١، وشرح شواهد المغني (٥٦٦/٢). وأنشده أبو علي في البصريات والمعتمدات لما ذكره هنا، وذكره في : التكملة ١٣٧ شاهداً على معنى ظفر.

أظَار : جمع ظفر وهي الثوب تعطف على ولدها فتألفه. روائم : واحدها رؤوم، ومعنى ترواه تشبه، (الكامل).

(٥) وتمامه :

بِأَوْجَدَ مِنِّي يَوْمَ قَارَقَتْ مَالِكَا وَكَلَّمَ بِهِ النَّاعِي الرِّفِيعَ قَاسِمَا

وهو في المصادر المذكورة في الشاهد السابق سوى المعاني والتكملة. وقد أفاد ابن بري في : شواهد الإيضاح ٤٧٧ والبيهقي في : شرح أبيات المغني (١٤/٦) من تكوّل أبي علي للبيت.

فاجبت فيه في الوقت: إنه على «شعر شاعر» و«شغل شاغل»<sup>(١)</sup> لما أراد المبالغة في وصف الرَجْدَ جَعَلَهُ كَالْعَيْنِ<sup>(٢)</sup>؛ كما يجعلون العين كالمعنى في قولهم: «رَجُلٌ عَدْلٌ»<sup>(٣)</sup>.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ؛ أَي: فَمَا وَاجِدَاتُ وَجْدٍ أَظَارِ.  
وَلَا يَكُونُ عَلَى أَنْ يَجْعَلَ (وَجْدٌ) بِمَنْزِلَةِ (رَكْبٌ) وَ(سَفَرٌ)<sup>(٤)</sup>؛ لَعَلَّا يُضَيِّفُ الشَّيْءَ إِلَى نَفْسِهِ، وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ تَحْمِلَهُ عَلَى أَنَّهُ تَرَكَ الْمُضَافَ وَأَخْبَرَ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ<sup>(٥)</sup>؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عِنْدَنَا، وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ تَحْمِلَهُ عَلَى قَوْلِهِ:

وَلَا مُسْتَنَكِرٌ<sup>(٦)</sup> أَنْ تُعْقَرَ<sup>(٧)</sup>

/ ١١٨ لانه لا ضرورة لها هنا.

(١) شرحه أبو علي فقال في المحليات ١٩٧: كاتبه أخيراً أنه شعرٌ مستقلٌ بنفسه وغير مغنفر إلى شاعره، ولكن قوله في: الشعر ٢٣٨ يفضي إلى تقدير مضاف: صاحب شعر وصاحب شغل، ويتفق الوجهان في: قوله في: الشيرازيات ٢١٩: إن المراد المبالغة وكثرة العناية للشيء بجعل غير العين بمنزلة العين. وأول قوليه هو قول أبي العباس حكي في: الأصول (٨٤/٣) ونظر الكتاب (٢٨٥/٣).  
(٢) أي كالدات أو اللجة.

(٣) هذا أحد الوجوه التي يذكرها النحاة في مثل هذا، ويحملونه أيضاً على حذف المضاف، وعلى تأويل المصدر بالمشتق. انظر: الكتاب (٣٣٦-٣٣٧) والمقتضب (٣٠٤-٣٠٥/٤) والأصول (٣١/٢) وشرح السيرافي (١١٠/٥) والخصائص (٢٠٤-٢٠٧/٢) وسر الصناعة ٣٦١-٣٦٢، وفيه أثر كلام أبي علي واضح.

(٤) أي اسم جمع لواحدة، ونظر: الكتاب (٦٢٤/٣، ٦٢٤/٤) والأصول (٢١/٣).  
(٥) يلهم بما في البصريات ٧٣٦ أنه قول البخدايين، وقول الفراء في: معانيه (١٥٠/١) ومعاني الزجاج (٣١٤/١) وإعراب النحاس (٣١٨/١) وإعراب القرآن للنسوب إلى الزجاج (١٧٦/١) مبرح بإجازة الإخبار عن المضاف إليه وترك المضاف بلا خبر، ورد أبو علي ذلك في: الإغفال (٩٥/٢).

(٦) الأصل: مستنكراً بالفتح، والكلام على رواية الجرج، وسبق مثله في (١٣٦-ب) والتصويب من البصريات.  
(٧) عجز بيت من الطويل، وهو بتمامه:

فليس بمعروف لنا أن نردّها صحاحاً ولا مستنكراً أن تُعقَرَ

وهو للناطقة الجعدي في: ديوانه ٧٠، والكتاب (٦٤/١) وجمهرة أشعار العرب (٢٧٠/٢) والأصول (٧٠/٢) وشرح السيرافي (٤٥/٣) وشرح أبيات سيبويه (٢٧٧/١) والنكت (٢٩٥/١) وبلا نسبة في: المقتضب (١٩٩، ٢٠٠). واتشده أبو علي في: الشعر (٤٤/١) والبصريات ٧٣٢، ٨٦١، وسيأتي في (١٣٦-ب) إلا أن كلامه في الموضع الأول من البصريات أكثر تفصيلاً مما في كتابنا.

وَيَجُوزُ أَنْ تُقَدَّرَ حَذْفُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِذَا قُدِّرَتْ (الْوَجْدُ) مِثْلَ (سَقَرٍ) <sup>(١)</sup>؛ كَأَنَّهُ: وَمَا وَجَدَ وَجَدَ أَظَارَ <sup>(٢)</sup>.

يعقوب <sup>(٣)</sup>: لِلْبَيْدِ فِي الْعَبْرِ وَالْأَتَانِ:

حَتَّى تَهْجُرَ فِي الرِّوَا حَ وَهَاجَهُ طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومَ <sup>(٤)</sup>

أي: هَاجَ الْأَتَانُ لَطَلَبِ الْمَاءِ كَطَلَبِ الْمُعَقَّبِ؛ وَهُوَ الَّذِي يَطْلُبُ حَقَّهُ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ <sup>(٥)</sup>،  
(وَالْمَظْلُومُ) نَعَتْ (لِلْمُعَقَّبِ).

فَا: حَمَلَهُ عَلَى الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّ (الْمُعَقَّبَ) فَاعِلٌ.

= والبيت في وصف خيل. نَعَرًا: مِنْ عَقَرٍ أَيْ قَطَعَ قَوَائِمَ الْفَرَسِ أَوِ الْبَعِيرِ أَوْ إِحْدَاهَا لِيُنْخَرَّ. والشاهد فيه أَنَّ إجازة جر (مستنكر) على تأويل أَنَّ رَدَّ الْخَيْلِ بِمَنْزِلَةِ الْخَيْلِ، وَالْعَقَرُ يَعُودُ عَلَى الْخَيْلِ، فَيَكُونُ الْعَقَرُ مِنْ سَبَبِ الرَّدِّ، فَيَجُوزُ التَّائِيثُ فِي التَّضْمِيرِ لِلْعَائِدِ عَلَى الرَّدِّ لِأَنَّ الرَّدَّ اِكْتِسَابَ التَّائِيثِ لِمَا تَلَدُّمٌ، وَمَا سَاغَ ذَلِكَ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ، فِي حِينِ أَنَّ بَيْتَ مَدْمَمَ (بِالْوَجْدِ) لَا ضَرُورَةَ لَهُ. وَالْجُرْفِي بَيْتُ التَّائِيثِ عَمَّا رَدَّ الْمَبْرَدَ عَلَى سَبَبِهِ، وَأَجَازُوا فِيهِ التَّنْصِيبَ عَطْفًا عَلَى مَحَلِّ خَيْرِ لَيْسَ، وَالرُّفْعَ اسْتِثْنَاءً. انظر المصادر السابقة.

(١) في أنه اسم جمع.

(٢) العبارة في البصريات أوضح: "كأنه (ما وجد وجد أظار) كأنه قال: وما واجدات وجد أظار، لحذف المضاف إلى أظار، وإتمام أظاراً مقامه".

(٣) جاء كلام أبي علي بنصه في مسألة عقدها في: البصريات ٧٤٧، وبعض عبارته هناك أكثر تفصيلاً. وهو في: الخزانة (٢/٢١٤) ملخصاً عن القصيدة والبصرة.

(٤) من الكامل، وهو للبيد في: شرح ديوانه ١٢٨، ومما في الفراء (٢/٦٦) والغريب المصنف (٢/٧٣٤) والمختضب (٢/١٣) ومجمع البيان (٦/٥٧) وأما ابن الشجري (١/٣٤٧، ٢/٢٢٣) وشرح شواهد الإيضاح ١٣٤ وشرح ابن عيسى (٦/٦٦) والخزانة (٢/٢١١، ٨/١٣٦). وأنشد أهرقلي في: الشعر ٢٦٨، والبصريات والإيضاح ١٨٦، وسيكرر عجزه هنا في (١٨٦-ب).

ولبيد يصف حملاً وأتانه. تهجر: سار في الهاجرة وهي شدة الحر منتصف النهار. الرواح: من زوال الشمس إلى الليل. وهاجه: أثاره، ويروى (هاجها) أي الأتان، ولولا أن (هاجها) رواية جاءت في الأصل وبعض أصول كتب أبي علي وابن جني لرجحت (هاجها). وسائر اللفاظ في المتن.

وأهرقلي يحمل الشاهد على وجهين ذكرهما، ولكنه يقتصر على الأول منهما في الإيضاح والشعر. وانظر وجوهاً أخرى في الخزانة.

(٥) جاء هذا التفسير للمعقب في الشعر والإيضاح والخزانة معزواً إلى يعقوب، وللفراء في معانيه قول موافق له، وذكره الأزهري عن أبي الهيثم، وأما ابن الشجري فقد نسب هذا التفسير للأصمعي. وانظر التهذيب (١/٢٧٢) والتكملة واللسان (عقب).

ويقال (١): (المعقب) الماثل، يقال: عَقَبَنِي حَقِّي؛ أي: مَطَّلَنِي.

فـ (المظلوم) فاعل، وـ (المعقب) المفعول به.

على الوجه الأول (٢) لو قَدَّمَ (المظلوم) فجَعَلَهُ يَلِي (المعقب) لم يَجُزْ؛ كما أنه لو قَدَّمَ (كُلَّهُ) في قول ابن مقبل:

قَلَوْا أَنْ حَبِّي أَمْ ذِي الْوَدْعِ كُلَّهُ (٣)

لم يَجُزْ؛ لأنك لا تَصِفُ الموصولَ حتى يَتِمَّ بِصِلَتِهِ، وَصِلَتُهُ لم تَتِمَّ بعدُ؛ لأنَّ (حَقَّهُ) من تمامه.

وعلى القول الثاني يكون (الحق) من صلة (المعقب)؛ كأنه: طَلَبَ المظلوم الماثلَ حَقَّهُ، فتكون الهاء راجعة إلى (المظلوم)؛ أي: طَلَبَ المدين الماثلَ حَقَّهُ؛ أي: حقَّ المدين؛ ألا ترى أن الحق له لا للمستدين.

فإنَّ / ١٨ ب قلت: كيف جاز أن تكون الهاء كناية عن الفاعل وهو لم يَدْكُرْ بعدُ؟ قبل: هو مثَلُ: ضَرَبَ غَلَامَهُ زَيْدًا (٤)؛ ألا ترى أنه متَّصِلٌ بالمفعول.

وقد يَجُوزُ على هذا أن تقول (٥): حَقُّهُ؛ يَرِيدُ: الحقُّ الذي يجب عليه الخروجُ منه،

(١) هو في: التهذيب (٢٧٣/١) قول أبي سعيد الأصبغ، وفي اللسان غير منسوب.

(٢) نقل ابن يسمون في: المصباح ٣٣٤ هذا الوجه ناصباً على أنه من التذكرة.

(٣) صدر بيت من الطويل، وقد جاء في هامش الأصل تمامه بغير خط النسخ:

لَا هَلِكَ مَالٌ لَمْ تَسْمَعْ لِمَسَارِحُ

وهو لقصيم بن أبي بن مقبل في: ديوانه ٥٠، ومنتهى الطلب (٣٠٤/١) والإفصاح ١٣٨، وجاء في تصبده لكثير مرة في: ديوانه ٦٩، ومنتهى الطلب (١٧٥/٤) وجاء الصدر بلا نسبة في: الهمع (٤٨/٢) واستشهد به أبو علي في: البصريات والخيرانيات (٢٣٩/١) لما ذكره هنا من امتناع تقديم تأكيد المصدر أو صفة على معمول المصدر الذي يسميه أبو علي صلة المصدر، وانظر في: المقتضب (١٥٧/٤) وشرح ابن بعميش (٦٧/٦) وجه التسمية وعلّة امتناع التقديم. وفي بعض المصادر (كان) مكان (أن) ويرفع (كُلَّهُ).

الودع: يتسكن الدال وفتحها خرز يفضُّ جُوفَ يخرج من البحر، وهو الودع الصبي لأنه يُقْلَدُها. المال: الإبل. المسارح: حيث تسرح الإبل أي تروعى.

(٤) أي متقدِّم لفظاً لا رتبة. وانظر للمقتضب (١٠٦/٤) والأصول (٨٧/١، ٢٣٨/٢).

(٥) العبارة في: البصريات والمصباح ٣٣٤: "وقد يجوز على هذا أن تجعل الهاء للمستدين، فيحسن أن تجعلها له فيقول:"

فلما كان كذلك جاز أن تُضيفه إليه<sup>(١)</sup> كقوله: ﴿وَلْيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> فاضاف  
(الدين) إليهم لما كان واجبا عليهم الأخذ به والتدين، وإن لم يكونوا متدينين به.  
وعلى هذا ينسجه: ﴿كَذَلِكَ زَيْنًا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> أي: العمل الذي أمروا به  
ونادىوا إليه وشرع لهم<sup>(٤)</sup>.

فإذا جعلت الهاء راجعا إلى المفعول احتمل أمرين:

يجوز أن تكون راجعة إلى (المعقب) بأسره، ويجوز أن تكون راجعة إلى اللام<sup>(٥)</sup>؛  
أي: الذي عقب حقه، على قول أبي بكر<sup>(٦)</sup>. وعلى قول أبي عثمان<sup>(٧)</sup>: إلى الذي دل  
عليه اللام، فهذا هذا.  
القاسم<sup>(٨)</sup>:

(١) في نص التذكرة المنقول في المصباح زيادة: 'وعلى هذا قول لبيد:

فأقطع لبانة من تمر من وصله      وخمر وأصل خلة صرأها

يريد: لبانتك منه، وكذلك قول الله... والبيت جاء أيضا في البصريات ولكنه تأخر عن هذه الفقرة.

(٢) سورة الأنعام: (١٣٧) والضمير (هم) عائد لـ (كثير من المشركين). واللام الأولى في: (للبسوا) مسكنة  
في الأصل نصحيحاً. وقول أبي علي في الآية والآية التالية ذكره في: الحجة (٢/ ٣٠٩٥/ ٢٨٠) ثم في:  
الشهرازيات ٥٩٧ مع شواهد أخرى على أن الإضافة تكون لأدنى ملازمة بين المشايخين لا على وجه  
الاستحقاق والمثلث.

(٣) سورة الأنعام: (١٠٨). وما ذكره أبو علي في الآية هو ثاني قولين ذكرهما الزجاج في: معانيه (٢/ ٢٨١)  
إلا أن الأول منهما أجود عنده. وانظر: التعليفة (١/ ١٤٨) وشرح السيرافي (٤/ ١٨٦) ومجمع البيان  
(٤/ ١١٧).

(٤) جاءت هذه العبارة في هامش أصل البصريات وصدرت بها في المسائل القصيرة.

(٥) يريد (ال) الموصولة في: (المعقب).

(٦) يذهب المبرد في: المقتضب (٣/ ٨٩) وأبو بكر في: الأصول (٢/ ٢٧٠) إلى أن الضمير عائد إلى (ال)،  
واخذ أبو علي بهذا في: الشعر ٤٣١، ٤٣٦.

(٧) جاء في: البغداديات ٥٥٣، وشرح التسهيل (١/ ٢٠٠) أن الألف واللام عند الأذني للتعريف وليس بمعنى  
الذي، وأن الضمائر عائدة على موصولات محذوفة. وانظر تضعيف ابن مالك لقوله.

(٨) أعاد أبو علي في: البصريات ٧٥٣ النقل في هذا البيت والذي يليه. والقاسم هو أبو عبيد القاسم بن سلام،  
وقد ذكره أبو علي في مواضع من البصريات باسمه وكنيته. ولم أظفر في شيء من مصنفاته بالنقل عنه هنا،  
وله كتاب معاني الشعر، وهو مفقود. انظر: طبقات الشافعية (٢/ ١٥٨) وأمثال أبي عبيد ١٦ (المقدمة).

لَمْ تَنْتَقِ عَنْ تَفْضُلٍ (١)

أي : بعد تَفْضُلٍ لا تَنْتَقِ لعملٍ تَعْمَلُهُ .

القاسم عن الأصمعي (٢) ، للأعشى :

لَا تَهْنَأُ ذِكْرِي جُبَيْرَةَ (٣)

(١) بعض بيت من الطويل ، وقامه :

وَنُضْحِي فَنَبْتَ الْمَسْكُ فَوْقَ فَرَاشِهَا نَزُومُ النُّضْحِي لَمْ...

وهو لامرئ القيس في : ديوانه ١٧ ، وشرح القصائد السبع ٦٥ ، وشرح القصائد التسع (١١٩/١) وشرح الصلابة ٥٧٥ ، والانتصاب (٣٦٦/٣) وجاء بلا نسبة في : أدب الكاتب ٥١٣ . ووجدت الجزء الذي ذكره أبو علي جاء في أبيات لطفيل الغنوي في : ديوانه ٦٤ ، ولعمرو بن أبي ربيعة في : ديوانه ٣٢٨ وملتهى الطلب (٢٤٠/٤) ولكثير حمزة في : ديوانه ١٨١ . وما جاء هنا أنشد أبو علي في البصريات ، وأنشد في : الشيرازيات (٢٤٢/١) من البيت : نَزُومُ النُّضْحِي .

وجاء في شرح القصائد السبع أن فَنَبْتَ الْمَسْكُ : ما بُقْتُ منه ، والمعنى كأن فراشها فيه المسك من طيب جسدها لا أنه بُقْتُ الْمَسْكُ فيه . الانتطاق : الاكتزاز للعمل ، والانتطاق ثوب تشده المرأة على وسطها للعمل . التفضل : أيس أدنى ثيابها . ونقل ابن الأثير عن يعقوب ثوبا موافقا لما حكاه أبو علي عن القاسم .

والشاهد فيه مجيء (عن) بمعنى (بعد) . وفي شرح أبيات الغني (٢٩٣/٣) عن أبي حيان أنه مذهب كوفي تبعهم فيه القنبي . ووجدت الزجاج ذكره في : معانيه (٣٠٥/٥) ولم يرد ، واستحسنه النحاس في : شرح القصائد التسع . وانظر : معاني الفراء (٢٥١/٣) ومعاني الحروف للزجاجي ٨٠ ، والصاحبي ٢٣٣ ، والأزهية ٢٨٠ ، والصحاح (عن) وأسالي ابن الشجري (٢/٦١١ ، ١٩/٣) ووصف المياني ٣٦٧ ، والجني ٢٤٧ والدر المصون (٧٤٠/١٠)

(٢) حكى أبو علي هنا في : البصريات ٧٥٤ عن الأصمعي ولكن من طريق يعقوب ، وخرجه محققها من اللسان (هنا) .

(٣) بعض بيت من الخفيف ، وقامه :

... جبيرة أو من جاء منها بطائف الأهل

وهو للأعشى في : ديوانه ٢٨٣ والتهذيب (٣٧٦/٥ ، ٤٢٤/٦) والخصائص (١٧٤/٢) والمختضب (٢٩/٢) وجمهرة الأشعار (٣٢٢/١) وشرح ابن عيش (١٧/٣) والخزانة (١٨٥/٤ ، ٥١١/٩) وجاء بلا نسبة في : وصف المياني ١٧٠ ، والخزانة (١٨٢/٤ ، ١٩٠) . وأنشد أبو علي في : الشيرازيات ١٨٦ ، ٤٨٠ ، ٤٧٧ ، والبصريات ٦٠١ ، ٧٢٨ ، ٧٥٤ شاهداً على تقارض الباء ومن ، وعلى مجيء (هنا) خبراً في النفي وكما هي في الإيجاب ، وعلى ما ذكره هنا . وقد روي البيت : لَا تَهْنَأُ أَي كَلِمَةً وَاحِدَةً ، وعرض أبو علي لذلك في البصريات .

هنا : ظرف مكان لكنه هنا يجري مجرى الزمان مجازاً . جبيرة : اسم امرأة ، وجاءت في الأصل وبعض أصول المصادر الأخرى بفتح الجيم ، إلا أن الغالب ضمها وعليه أصلحت الأصل . الطائف : طيف الخيال .

قال (١): ليس جُبيرةٌ حيث ذهبتْ ، فإيا من منها، ليس هذا موضع ذكرها.

أم مَنْ جاءَ منها (٢)

استفهام؛ يقول: مَنْ ذا الذي [جاءَ بخيالها علينا]؟ (٣).

/ ١٢٩ فهي (٤) نَقَضُ الْعِلْمِ الْمُسْتَقَرِّ الثَّابِتِ.

فأما قولك: عَلِمْتُ زَيْدًا يَقُومُ، فليس الْفَرْضُ تَعَلُّقُ الْعِلْمِ بِالْقِيَامِ، وإنما مفعول (علمتْ): (زيدٌ)، و(يقوم) واقعٌ موقعَ الاسمِ الثاني الذي هو خيرُ الابتداء الذي تعملُ فيه (علمتْ)، فلمَّا لم يكن (يقوم) معمولاً (علمتْ) في الحقيقة، وإنما معموله في الحقيقة الاسمُ الذي هو عبارةٌ عن (زيد) ووَقَعَ هذا موقعه للذِّكْرِ العائد عليه منه، جاز ذلك.

وليس كذلك: علمتْ أن يقوم؛ لأنه (٥) معموله وتابعٌ له ومتعلِّقٌ به، فلم يجز هذا

(١) قول الأصمعي هذا في: التهذيب (٤٣٤/٦) وعنه في: اللسان (هنا). وانظر لهما تفسير الخليل، وفي الخزانة أقوال أخرى.

(٢) وروى: أو مَنْ.

(٣) إضافة من البصريات ٧٥٥، والتهذيب واللسان، وهو موضع حرم في الأصل لا أخرى مقدار ما ذهب منه، وقد نقلت الصفحات ما بين (١-٢٩) و(١٢٧-ب) إلى هذا الموضع لاتصال الكلام فيها ثم اتصاله في آخرها بأول (١٠-١٩)، ويبقى موضع الحرم الذي أشرت إليه مما يفسر عدم اتصال الكلام في أول الجزء الذي نقلته بما سبقه.

(٤) في: البصريات ٧٠٥-٧١١ مسألة في: كثير من مواضعها يكاد لفظها يوافق لفظ ما بقي من مسائلنا هنا، إلا أنها هناك أكثر تفصيلاً، لذا نقلت أولها هنا لسد بعض الحرم: قال أبو علي: "سأل سائلٌ فيما نُعْمَلُ به من أنْ (أنْ) الناصبة للفعل لا يجوز أن تكون معمولاً لـ (علمتْ) ونحوها من الأفعال التابعة المؤكدة لتناهي ذلك، وأن كل واحدٍ ليس يوافق الآخر؛ ألا ترى أن (علمتْ) تدل على تأكيد الشيء وثباته واستقراره، و(أنْ) لا تدل إلا على ما ليس بمستقر ولا ثابت. ألا ترى أنها إنما بلَّغنا أنْ تُدْخَلْ على الاستقبال مثل (لن) و(إذن) ودخلت على الماضي أيضاً من حيث اجتماع مع المستقبل للتقضي، وأنه ليس بثابت كالآتي.

فقال: إذا جاز أن يقع المستقبل في الخبر في قولك: علمتْ زيداً يقوم وسيقوم، والمعلومُ المستفاد إنما هو الخبر لا (زيد) فهلا جاز على هذا أيضاً أن تقول: علمتْ أن يقوم، فتوقعه على المستقبل في اللفظ إذ أوقعته عليه في المعنى في قولك: علمتْ زيداً سيقوم؟

قلنا: لا يجوز في (أنْ) وإن كنا قد أجزنا (علمتْ زيداً سيقوم) لأن مفعول (علمتْ) (زيدٌ) وليس هو شيئاً ينافي (علمتْ) كما ناقته (أنْ).

(٥) يقصد الحرف (أنْ).

لتنافيهما (١)؛ كما لم يجز أن يضاف إلى الفعل؛ لأن الغرض في الإضافة التخصيص، ووضع الفعل بخلاف التخصيص. ومن هنا لم يجز دخول لام التعريف عليه؛ لأن ذلك عكس ما أريد فيه؛ فلذلك إذا أدخلوا اللام نقلوا الفعل إلى اسم الفاعل. وكما لم يزيدوا الواو أولاً لعل تنقلب همزة فيزول الغرض؛ وكما لم يدغم الملحق وإن اجتمع المثلاث (٢).

ومن هنا لم يضاف الشيء إلى نفسه؛ لأنه غير الوجه الذي يقصد فيه (٣). ومن هنا لم يحذف سبويه (٤) الحركة في (وشوي) ونحوه.

وإذا لم يستعملوا: (ضربت أن تضرب)، ولا (تضرب أن تضرب) في موضع: ضربت ضرباً، وتضرب / ٢٩ ب ضرباً، وإن لم يكن هناك لفظتان تدفع إحداهما الأخرى، حيث لم يكن (أن ضربت) (٥) ثابتاً، والتوكيد يراد به تثبيت الشيء وتقريره؛ فالأ (٦) يجوز ذلك في (علمت أن يقوم) أخرى؛ لأنه ينضم إلى تدافع المعنى تدافع اللفظ (٧).

(١) عبارة البصريات اجلي: "وكل واحد كونه يدفع الآخر؛ لأن (علمت) تدل على الثبات والاستقرار، و(أن) تدل على خلاف ذلك. فلما كانت خلافه وهكس لم يجز أن تعمل فيها وتفتن بها؛ للدافع الذي بينهما كما لم...". وقد جاء بعض كلامه هذا في: الخجة (٢٤٦/٣ - ٢٥٠) والمتعلقة (٢٧٥/٢)، وعرض لي: العسكرية ٢٤٩-٢٤٧ لتعليل عدم إضافة الفعل أو الإضافة إليه (أفدت الأخير من محقق البصريات). وانظر الكتاب (١٦٥/٣).

(٢) علل لي: البصريات ٧٠٨ عدم زيادتها وعدم إدغام الملحق بانتفاض الفرض من الزيادة والإحالة. وانظر باب زيادة الواو في: التكملة ٢٣٦، والمحكمي من أبي علي في: المنصف (١١٢/١).

(٣) الوجه لي: الإضافة تخصيص للضاف على ما سلف.

(٤) الكتاب (٣٦٩/٣) ويرى الأخفش أن القياس تسكين العين. انظر الأصول (٨٠/٣) وبين أبو علي في: التعليقة (٢٠٤/٣) للتناقض لو حذفت حركة عين (شية) أي الشين، إذ إن الشين جرت متحركة قبل أن ترد الفاء عليها، فإن لم تفر الحركة مع رد الفاء في (وشوي) فكذلك لم ترد الفاء، إذ حذفت ما هو مسار للفاء وهو حركة العين قبل رد الفاء.

(٥) كذا في الأصل وأصل البصريات، ويريد: أن تضرب.

(٦) الفاء جواب (إذا لم يستعملوا).

(٧) بعده في البصريات حديث غير قصير بين أبي علي والقصري تلميذه في المسألة نفسها.

### مسألة (١)

﴿ وهذه الأنهار تجري من تحتي أفلا تبصرون ﴾ (٢) (أم) منقطعة من أجل المعنى؛ وذلك أن قوله: ﴿ أم أنا خير ﴾ (٣) بمنزلة قوله: أم تبصرون؛ لأنهم لو قالوا له: أنت خير، كانوا عنده بصراء، فلم يرد أن يعادل بين (أتبصرون) [و] (٤) (أم لا تبصرون)، لكنه أضرب عن الأول (٥) وقرر بقوله: ﴿ أم أنا خير ﴾ أنه خير؛ فكانه قال: بل أنا خير؛ لأنهم قد كانوا تابعوه على أنه خير، فلما كان فيه معنى التقرير: أنه خير، لم تكن (أم) المعادلة للهمزة، وبدل ذلك: ﴿ فاستخف قومه فأطاعوه ﴾ (٦).

### مسألة (٧)

(ما أدري أقام أم قعد) تجري (٨) بر (أم) دون (أو)؛ لأن هنا فعلاً معلوماً، وإذا كان كذلك كان من مواقع (أم) دون (أو)؛ ألا ترى أن (أم) تقع إذا كنت مدعياً أحد الفعلين.

(١) المسألة هي: البصريات ٧١١، غير أن ما جاء هنا هو جواب أبي علي سيقه هناك (إن قال قائل ...) وهو اعتراض مفترض ملخصه أنه لم لا قعد (أم) في الآية للمعادلة لا للانقطاع مع أن الجملة الاسمية (أم أنا خير) وقعت موقع الفعلية (أفلا تبصرون). ورد أبي علي أصله كلام سيبويه في: الكتاب (٣/ ١٧٣)، ونسبه في: المسائل المنتورة ١٩١ إلى الخليل مقتدياً بشيخه الزجاج في: المعاني (٤/ ٤١٥). و(أم) في الآية قيل فيها أيضاً إنها للمعادلة وقيل إنها زائدة. فنظر: معاني الأخفش (١/ ٣٣) ومعاني الفراء (٣/ ٣٤) ومعاني الزجاج وشرح السيراني (العلية ٣/ ٤١٨) والنصف (٢/ ١١٨) وأمثالي ابن السجري (٣/ ١١٠) ومجمع البيان (٩/ ٩١) وشرح الجمل لابن خروف (١/ ٢٣٠) وشرح الكافية (٤/ ٤١٦) والدر المصون (٩/ ٥٩٧) والمفني (١/ ٢٨٤، ٣٠٧، ١٩٥/ ٢) وشرح الأشعرني (٣/ ١٠٥) والمحرر (١١/ ٦٦).

(٢) سورة الزخرف: (٥١).

(٣) سورة الزخرف: (٥٢).

(٤) إضافة يفتنّيهما الفعل: يعادل. وهي لم ترد في أصل البصريات أيضاً.

(٥) أي قوله (أفلا تبصرون).

(٦) سورة الزخرف: (٥٤) ولم أجد من استدل بها على انقطاع (أم) كما فعل أبو علي.

(٧) المسألة بنصها في: البصريات ٧١٢، وأكثرها ورد في: العضديات ١٩٤، والتعليق (٢/ ٢٨٠) والمسائل المنتورة ١٩٦ وبعضه في: الشيرازيات ١٠٣. وكلامه هنا وإن كان أصله عند سيبويه (٢/ ١٧١) وهو في: المنتضب (٣/ ٢٨٦) إلا أن اللفظ هنا أقرب إلى كلام ابن السراج في: الأصول (٢/ ١١٤). وغير محقق البصريات النص فتغير مواضع (أم) بمواضع (أو) في: صدر المسألة مخالفاً الأصل، ولا يصح.

(٨) الأصل: تجري، وهو تصحيف.

فإذا أوقعت هنا (أو) قلت: أو / ١٣٠ قعد، فهذا في الحقيقة أحد الفعلين ثابت إلا أنه أجرى لفظ (أو)، فجعله وإن كان كائنًا بمنزلة ما لم يكن؛ فكانه قال: لا ادعي واحداً منهما؛ كما أنه إذا قال: أقام أو قعد، لا يكون مدعياً لوقوع واحدٍ منهما، فجرى مجرى قولك: تكلمت ولم تكلم<sup>(١)</sup>، لم تناقض في كلامك، ولكن لم تعتد بالكلام لقلته، أو لأنه لم يسد السد الذي أريد به.

فكذلك (أو) إذا أدخلته هنا مع أن أحد الفعلين كائن في الحقيقة أجرئته مجرى ما لم يكن، فصار بمنزلة (أو) في الاستفهام إذا قلت: أقام أو قعد؟ في أنك لا تدعي وقوع واحدٍ منهما، وليست بمنزلة (أو) في الخبر<sup>(٢)</sup>؛ لأن الشبه هنا إنما وقع في الاستفهام من حيث كان تسوية<sup>(٣)</sup>.

فإذا كان الشبه واقعاً في الاستفهام وقعت المماثلة به لا بالخبر.

فمن هنا قلنا: إنك كائنك لم تثبت واحداً من الفعلين لما أدخلت (أو) في: ما أدري أقام أو قعد؟ كما لم تثبت واحداً منهما في الاستفهام في قولك: أقام أو قعد؟ وليس هو كالخبر الذي بنيت فيه أحدهما من غير عينه<sup>(٤)</sup>.

/ ٣٠ ب ألا ترى أنك إذا قلت: قام زيد أو قعد، مُشِبَّت أحدهما، إلا أنك لا تدري أيهما هو.

وأما قوله: ما أدري أأذن أو أقام<sup>(٥)</sup> فالقياس فيه (أم)؛ لأن هنا فعلاً مُشِبَّتاً إلا أنه

(١) انظر الفصول في الكتاب (١٧٢/٣) والتعليقة (١٥٣/٢) وشرح اشعار الهذليين (٥٥٨/٢) والمقتصد ١٠٦٨، وفي أكثر المصادر السالفة في تخريج المسألة.

(٢) لأن (أو) في الخبر تفيد وقوع أحدهما، ولكن ذهب عنك أيهما. انظر: للمقتضب (٣٠١/٣) والتعليقة (٢٨٧/٢).

(٣) يريد أن (ما أدري أقام أو قعد) استوى في الاستفهام الجهل بالأمرين وعدم ادعائك وقوع أحدهما. وانظر شرح ذلك في: الأصول (٥٨/٢).

(٤) يريد: من غير تعيين أحدهما بعينه. وهي قريبة من عبارته في: الإيضاح ٢٩٨.

(٥) وجدت قريباً من هذه العبارة في حديث طويل ليعلى بن مرة يصف فيه صلاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في المظر، ومنه: ... فأذن رسول الله ﷺ وهو على راحلته وأقام أو أقام ... وهو غي: سنن الترمذي (٢٦٦/٢) وسنن الدارقطني (٣٨٠/١) وتاريخ بغداد (٢٨٠/١١)، وجاءت العبارة بلفظ «وأذن أو أقام» =

أجرى عليه (أو) لأنه لم يعتد به، فمترئته منزلة ما لا (١) تعلمه؛ كقولك: علمت ولم تعلم، وكقول الشاعر:

نجا سالمٌ والنفسُ منه [يشدقه] (٢) ولم ينجُ إلا جفنٌ سيفٍ وميزر (٣)

لهذا كان (أو) - ولم يُرد هذا المعنى - [فجاز] (٤) كما جاز: قد علمت أقام زيد، [فكما] (٥) جاز: علمت أقام زيد، كذلك يجوز: ما أدري أقام زيد أو قعد.

= في حديث زهير بن الصلت يذكر فيه غسل عمر بن الخطاب وحملاته، انظر: الموطأ (٧١/١) وتوهر الخوالك (٢٧/١). وجاء الحديث الأول خلواً من الشك في: مسند أحمد ١٢٦٩ برقم ١٧٧١٦. وأمّا العبارة بلفظها المذكور فقد جاءت على أنها من كلام العرب أو قريب من ذلك في: الأصول (٢١٥/٢) والشمع ٩٦، والشهبازيات ١٠٣، ٤٠٠، والمقصائص (١٧١/٢) وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٦٢٩ (أفاده من محقق الشعر) واللسان (لوم).

(١) أصل (لا) في الأصل: لم، ولم يرمج (لا) فلعلها رواية نسخة أخرى.

(٢) الأصل: نشدته، وهو تحريف صوته من المصادر المذكورة في: التخرج.

(٣) من الطويل، وهو لحديفة بن أنس الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ٥٥٨، والعقد الفريد (٢٣٠/٥) والجمهرة ١٣١٩، والمحكم (٣١٨/٧) والتهذيب والإيضاح (نفس) واللسان (جفن) و(نفس)؛ وجاء منسوباً لأبي خراش في: مجاز القرآن (٧٨/٢) والصاحبي ١٨٧، والصحاح (نفس) ونسبه ثانياً أبو عبيدة في: المجاز (٩/٢) إلى أبي جندب، ورواه ابن بري نسبته لأبي خراش، وذكر الصغاني في التكملة (نفس) أنه لم يجده في شعر أبي خراش، وقد راجعت شعره وشعر أبي جندب في شرح الأشعار فلم أجد البيت فيهما، وجاء المشاهد منسوباً للهذلي في: المحكم (٣٨٥/٧) وأساس البلاغة (جرش) ومجمع الأمثال (٤٣٧/٢)، وهو بلا نسبة في: المعاني الكبير ٩٧٢، ومجالي ثعلب ١٥٦، والأصول (٢٩١/١) ويستفاد مما في شرح الأشعار أن الشاهد ذكره سيبويه، ولم أجده في الكتاب، وأنشده أبو علي في: الحجة (٣/٣٢٢، ٤/٣٠٥، ٥/٤٣٢) شاهداً على مجيء (نجا) مجرداً، وأنشده في: البصريات ٧١ لما ذكره هنا من أن المقصود بقوله (نجا ولم ينج) أنه لم ينج نجاة تامة بل هو بمنزلة غير الناجي لعظم ما أصابه، ويُحتمل نصب (جفن) على الاستثناء المتقطع، أو على نزع الخافض والتقدير: إلا بجفن سيف.

سالم: هو ابن عامر الكنتاني، وخبره في: شرح الأشعار والعقد. النفس يشدقه: أي كادت تُخرج فبلغت شدقه.

(٤) الأصل: لجاز، والتصويب من البصريات. ووجه الشبه بين (ما أدري أو أقام) و(قد علمت أقام زيد) أنه كما أن المتكلم في الأخيرة يجهل أصل القيام فجوابه بنعم أو لا، كذلك قائل الأولى هو بمنزلة من لا يعلم بوقوع أي منهما.

(٥) الأصل: فلما، وهو تحريف صوابه من البصريات.

## مسألة (١)

لا يدلُّ ما جاء عنهم من نحو: يد ودم<sup>(٢)</sup>، على جواز ترخيم الثلاثي؛ لأنَّ المعتلَّ يجوز فيه ما لا يجوز في الصحيح، ألا ترى إلى نحو: ع كلاماً<sup>(٣)</sup>، واختصاصه بأبنية<sup>(٤)</sup>.  
فإن قيل: فقد أجزئتم (يا ثب)<sup>(٥)</sup>.

فإنما جاز هذا من حيث جاز (يد) و(دم)؛ لاعتلال (ثبة)<sup>(٦)</sup>، وإنما يمنع أن يُحذف الثالث إذا كان صحيحاً أو غير مشابه للمعتل؛ نحو: عضة<sup>(٧)</sup> وشفة / ١٣١ وجر<sup>(٨)</sup> وددة<sup>(٩)</sup> فيمن قال: ددن.

(١) المسألة في: البصريات ٢١٥ أكثر بسطاً، وأما في منع ترخيم الثلاثي الذي لم ينع بهاء فانظر الكتاب (٢٥٥/٢) ومعالي الاختص ٤٣٨، واللمع ٦٨، وشرح ابن محوش (٢٠/٢). وذكر أبو علي في: المسائل المنثورة ٢٢٤ عدم ترخيم ما هو على حرفين، ونقل عن الأصمعي القول بترخيمه على قبحه.  
(٢) انظر أمثلة أخرى في: أمالي ابن الشجري (٢٢٦/٢).  
(٣) يريد أنه يُحذف منه حتى يصير على حرف واحد، كما قال في البصريات، وانظر: التكملة ٢٢، والشعر ١١٣.

(٤) عقد أبو علي في: التكملة ٢٤٥-٢٧٢ بولها في: أبنية المعتل خاصة.  
(٥) ترخيم (ثبة) وهي المعصاة من الفرسان، وثبة الخوض وسطه. وقد أجاز سيبويه ترخيمها نكرة، ولم يُجز المازني والمبرد ذلك لكونها نكرة، لأنهما لا يجيزان ترخيم الثلاثي المختوم بهاء، وردَّ ابنُ ولاد على المبرد اعتراضه. انظر: الكتاب (٢٤١/٢) والمقضب (٢٠/٤)، والانتصار ١٥١، والتعليق (٣٨٤/١).  
وذُهب أبو علي في: الشعر (٥٥/١) إلى أن الهاء في (ثبة) عوض عن اللام المحذوفة، ورجَّح ذلك في: الشبrazيات ٣٧، والبيدليات ٥٣١ في (ثبة الخوض) على أنها من (ثاب)، وقطع به في: الإغفال (١١٢/١) وانظر: سر الصناعة ٦٠٢.

(٦) في البصريات: "وقد قدَّمتنا أن المعتل لا يمتنع أن يأتي على حرفين".  
(٧) العضة: الإنك والبهتان. وفي البصريات: "فإنما حذفت لاماتهن لأن الهاء كالفينة".  
(٨) أصله: حرج، وهو فرج المرأة. في البصريات: "لما كانت الحاء ثلثي الهاء أجريت مجراها، وقُلت ولم تكسر كثرة الهاء".

(٩) الدد: اللعب واللهو، وعُلِّل أبو علي حذف النون فيه بأنها توافق حروف العلة. انظر: الشعر ١١٢، والعسكرة ١٧٤، والبصريات. وانظر الحذف في الأمثلة السابقة في: الكتاب (٣٢٢/٣، ٣٥٩، ٤٥١) والمقضب (٢٤١/٢) والأصول (٤٤٧/٢، ٧٦/٣) وسر الصناعة ١٨٢، ٤١٤، ٥٦٧، وأمالي ابن الشجري، وموادها في الصحاح واللسان والخزنة (٤٩١/١١).

## مسألة (١)

لا يعادل (أم) من حروف الاستفهام غير الهمزة، فيكون معها بمنزلة: (أيهم) و(أيهما). ولم يَجْزْ ذلك في (هل) لأنَّ الألف قد تقع حيث تريد الإثبات والتقرير، ولا تريد التفتُّه والاستعلام؛ قال: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ (١)، ولا يكون ذلك في (هل) (٢).

فلما [كنت] (٣) في الاستفهام بالهمزة و(أم) مدعياً لأحد الشيئين أو الأشياء مُثَبِّتاً [له] (٤)، لم يَجْزْ أن يقع سوى الألف (٥)، ولم تقع (هل)؛ لأنَّ (هل) لا يُقَرَّرُ بها، إنما يُسْتَقْبَلُ بها الاستفهام؛ ألا تراك لا تقول: هل طرباً؟ كقولك:

أطرباً (٦)

وانت مقرر؛ فلذلك لم تُعادل (أم).

(١) المسألة في: البصريات ٧١٧ مع اختلاف في: مواضع من الفاظها، وجاء أكثر ما فيها في: المعضدات ١٩٦، والتعليقة - ينقل عن ابن السراج - (٢٨٤/٢). وكلام أبي علي مننوع من الكتاب (١٧٥-١٧٧) وراه في: المختضب (٢٨٩/٣) والأصول (٥٨/٢) وأمالى ابن الشجري (١٠٠/١) وشرح أبيات المغني (٥٤/١).

(٢) سورة الزمر: (٣٦).

(٣) أي لا تدخل على منفي فتفيد الإثبات. وانظر تفصيل ذلك في: الجنى ٣٤١-٣٤٢، والمغني (٩١/١) - ٩٣، ٤/٣٣٥-٣٣١.

(٤) الأصل: كُتِبَ، والمصواب من البصريات.

(٥) الأصل: لها، والضمير عائد لـ (أحد). والتصويب من البصريات.

(٦) يريد الهمزة.

(٧) بعض بيت من مشطور السريع تمامه:

أطرباً وانت قنْصُريُّ

وهو للمعجاج في: ديوانه (٤٨٠/١) والكتاب (٣٢٨/١) وهامش (١٧٦/٢) والبيان والنبين (٢٠٩/١) وشرح شواهد الإيضاح ٢٤٧، وشرح أبيات المغني (٥٤/١) والخزانة (٢٩٤/١١) وجاء بلا نسبة في: المختضب (٢٨٩، ٢٦٤، ٢٢٨/٣) وأمالى ابن الشجري (١٠٠/١)، وأنشده أبو علي في: المسائل المنثورة ص ٥ شاهداً على نصب المصدر النائب عن فعله في الاستفهام الإنكاري، وأنشده في: البصريات والتعليقة (٢٨٤/٢) والإيضاح ٣٠٠ كما فعل هنا شاهداً على أنَّ الهمزة للاستفهام الإنكاري. والقنْصُري: الممن.

فأما قوله: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾ (١) فليس بتقرير، وإنما هو استقبال استفهام (٢)، وقالة إبراهيم مخرجاً له مخرج الاستفهام والاسترشاد؛ ليكون ذلك داعياً لهم إلى النظر، وكان هذا أجود لهذا المعنى المراد؛ ألا ترى أنه لو قال: أيسمعونكم؟ لكان يجوز أن يُظن أنهم يسمعونهم، وأنه متابع / ٣١ ب لهم على ذلك، ومخرج الكلام التقرير (٣). فإذا خرج مخرج الاسترشاد لم يدل على الموافقة ولا على التقرير، وكان ذلك ادعى لهم إلى النظر في شأنها، وأنها لا تنفع ولا تضر (٤).

### مسألة (٥)

(ليت شعري أزيد عندك أم عمرو)، يجوز أن يكون الخبر محذوفاً أي: ثابت أو واقع، ويجوز أن يكون استغني بالاستفهام عن الخبر، وليس هذا بالسهل؛ لأنه ليس فيه ما يعود على (شعري).

ومما يقوي الأول أن خبر (ليت) قد أضيف؛ ألا ترى أنه قد قال:

يا ليت أيام الصبا رواجعاً (٦)

(١) سورة الشعراء: (٧٢)

(٢) هذا قول المبرد في (هل). انظر المختضب (١٨١/١) والتعليق (١٩٤/٢) وأما ابن السجري (٣٢٤/١) والسفني (٣٣٥/٣) وكذلك في مجيها في الاستفهام وغيره. انظر: الخصال (٢٦٤/٢) - أفدنه من محقق الأمالي - ووصف البني ٤٠٦، والجني ٣٤١، والدر المنون (١٠/٥٨٩-٥٩١).

(٣) نقل السيوطي في: الإنقاذ (٢١٣/٢) عن الكندي أن كثيراً من العلماء ذهب في الآية إلى أن (هل) بمعنى التقرير والتوبيخ، ونقل عن أبي علي رده مستحسن قولاً؛ لأن ذلك من قبيل الإنكار. والمحقق أن أبا علي لم يذهب إلى الإنكار فقط كما هو واضح من كلامه هنا وفي البصريات. وانظر: الحجة لابن خالويه ٢٩١، وأسرار التكرار ١٨٤.

(٤) في البصريات (٧٢٠/١) زيادة منها: "... ولو كان قال هذا على سبيل المريب لهم والإنكار فقط لا على ما قلنا لكان منفراً لهم عن النظر".

(٥) المسألة في: البصريات ٧٢٠، وبعضها في: التعليق (١٥٣/٢). والمسألة من كلام سيويه (٢٣٦/١) - أفدنه من محقق البصريات - وعرض لها السيرافي في: شرحه (٢٢٨/٤) بمثل كلام أبي علي ولم يشر إلى حذف الخبر من المعتاد. وأصل كلامهما لشيخهما الزجاج وكلامه في التعليق، وقد أوجب بعضهم حذف الخبر بعد (ليت شعري). انظر الفصل ٢٩، وشرح ابن عمير (١٠٥/١) والهمع (١٣٥-١٣٦).

(٦) من الرجز وهو للمعراج في: ملحق ديوانه (٣٠٦/٢) - ط السطلي - وطبقات الفحول ٧٨، ونسبه -

## مسألة (١)

الدلالة على أن الجُمْل لا تُقام مقام الفاعل أن الجُمْل نكرة؛ كما أن الأحوال والتمييز نكرة،  
وانها لا تُعرف أبداً؛ كما لا يُتعرّف الحال ولا التمييز أبداً، فكما لا يُجعلان فاعلين؛ لأن  
الفاعل يلزم إضماره، وإذا أُضْمِرَ تُعرف؛ كذلك الجُمْل؛ لأنها لا تُضْمَرُ إذ كانت لا تُتعرّف.

## مسألة

(لاضربه ذهباً أو مكث) (٢) هو حالٌ على المعنى، ليس أن الماضي في موضع نصب  
/ ١٣٢ لوقوعه موقع الحال؛ ولكن المعنى: اضربه [ذهباً أو ما كثاً] (٣)، وأصله: اضربه  
إن [ذهب] (٤)، ثم بدأ له بعد أن يضربه على كل حال (٥).

ابن يعيش في: شرح الفصل (١٠٤/١) لرؤية، وجاء بلا نسبة في: الكتاب (١٤٢/٢) والأصول  
(٢٤٨/١) والنعمان ١٦٨، والفصل ٣٠٢، وشرح الجمل لابن عصفور (٤٢٤/١) وشرح عمدة الحفاظ ٤٣٤،  
والجني ٤٩٢، والمفني (٥١١/٣) والهمع (١٣٤/١) والخزانة (٢٥٣/١٠) والصحاح واللسان والتاج  
(ليت)، وأنشده أبو علي في: التعليق (١٥٣/١) والبصريات ٣٦٩، ٧٢١، والمسائل المنشورة ٧٤ لما ذكره  
هنا من حذف الخبر ونصب راجعاً حالاً للمحذوف، والتقدير: أليت راجعاً أو لنا راجعاً. والكسائي  
يحمل النصب على إضمار كان، وأما الفراء وبعض أصحابه فيستشهدون به على جواز نصب الجزأين لليت،  
وقد حكى ابن سلام في الطبقات هذا عن بعض العرب، وجعله أبو حنيفة الدينوري لغة لبني تميم، إلا أن  
البصريين على أن ليت على أصلها وتوجيه النصب على ما ذكر أبو علي.

(١) المسألة في: البصريات ٧٢٢، وعبارتها أكثر بسطاً، ومنع أبو علي في: الشعر ٤٩٦، ٥٢١، والشعرانيات  
٤٩٧، والنجدة (١٥٦/٤) مجيء الجملة فاعلاً، وحمل ما ظاهره أنها فاعل على حذف (أن) المصدرية.  
وانظر: الخصائص (٤٣٧/٢) والمفني (٢٤٣/٥).

(٢) أصل المسألة في: الكتاب (١٨٥/٣)، وكلام أبي علي هنا جاء في: البصريات ٧٢٢، وسبقه فيها إشكال  
نصه: "فأ: قبل كيف جاز أن يقع الفعل في: قوله: (لاضربه ذهباً أو مكث) حالاً وهو ماضٍ، وإذا كان في  
موضع حال فهلا جاز أيضاً (لاضربه يقوم أو يقعد) لأن المضارع أدخل في الحال من الماضي؟" والكلام هنا  
مختصر عما في البصريات، وجاءت في: المنشورة ١٩٨، والتعليق (٢٨٩/٢) وسيعرض للمسألة ثانية في:  
(٦٠-ب) وحكى ابن هشام في: اعتراض الشرط ٤٦ إجازة أبي علي للحال في حديثه عن بُعد الشرط من  
الحال، وانظر: الخزانة (١٧٧/١١).

(٣) الأصل: ما كثاً أو ذاهباً، وهو عكس لثال للفسر، وهو في البصريات كما أثبت.

(٤) الأصل: مكث، وهو كسابقه.

(٥) ذهب ابن هشام في اعتراض الشرط على الشرط ص ٤٦ إلى أن مسألة أبي علي هذه يصح حملها على الحال  
المقدرة لا المقارنة؛ لأن الأولى لا يمتنع افتراضها بحرف الاستقبال بخلاف الأخرى.

وليس حكم الجزاء أن يقع إن وقع الشيء وخلافه، وإنما شرطه أن يقع بشيء ما؛ لا بالشيء وخلافه، فلما لم يكن الجزاء على هذا وقع موقع الحال؛ أي: أضربه على جميع الأحوال، فوقع الكلام موقع الحال من حيث كان المعنى يؤول إليه.

ووقع (ار) هنا على إرادة: أضربه إن فعل هذا أو هذا، أو إن فعل أحدهما، إلا أن ضربه وجب؛ لأنه لا يخلو من إحدى حالتي اللتين أضيفتا إليه، فإذا لم يخل من أحدهما فقد أوجب له الضرب بكونه على أحدهما كان ضربه واجباً لا محالة؛ فلهذا استحق الضرب، وإن كان يعني به أنه أخذ الأمرين.

وحسن أن يقال في هذا الكلام إنه حال؛ لأن الحال ضرب من الخبر؛ ألا ترى أنه (١) زيادة في الخبر، وأنه قد سد مسدً خبر الابتداء في: (ضربي زهداً قائماً)، والجزاء خبر أيضاً صحيح (٢)، إلا أن حرف الشرط حسن حذفه لأمرين:

لطول الكلام، ولأن معنى الجزاء قد زال؛ وإن كان مبني الكلام ومبتدؤه عليه؛ ألا ترى أنه وإن كان كذلك فإنه لم يجز فيه في موضع: ذهب يذهب ويمكث؛ / ٣٢ ب لأن الأصل كان الجزاء، فكما كان يقبح هذا في الجزاء من حيث لم يكن له جواب مجزوم، كذلك قبح هذا.

فإن قلت: فقد زال الآن معنى الجزاء.

فإن الأصل لما كان جزاءً وجب أن يكون الكلام على ما كان يحسن في الجزاء، وأنت لو قلت: (لاضربنك إن تأنني)، كان قبيحاً، فكذلك يقبح: (لاضربنك إن تأنني أو لا تأنني)، وهذا الكلام في هذا المعنى عندي أحسن مما جوزه الخليل (٣) من قوله: (لاضربنه [أذهب] (٤) أم مكث)؛ لأن هذا استفهام، والاستفهام ليس بخبر، فلا يحسن أن يقع

(١) يجوز في الحال التذكير والتثنية.

(٢) علله في البصريات بأنه محتمل الصدق والكذب وأنه يوصف به ويوصل به.

(٣) الكتاب (١٨٦/٣) والمقتضب (٣٠٠/٣) والنكت (٤٢٨/٢)، وما علق به أبو علي على قول الخليل هو

مجموع كلامه وكلام شيعه الزجاج في: التعليقة (٢٨٩/٢)، وعرض للمسألة في: المسائل المنشورة ١٩٩

(٤) الأصل: ذهب، والتصويب من الكتاب والمقتضب والبصريات، وأخشى أن سقوطها من أبي علي لأنه سقطت أيضاً في أصل التعليقة والنشورة.

في موضع يكون المراد به الحال؛ كما جاز ذلك في الجزاء؛ لاجتماع الجزاء والحال في جنس الخبر ومباينة الاستخبار للحال؛ ألا ترى أن المعنى: لا ضربتك على أي ذلك كنت. ومع ذلك أن (أم) و(أو) قد وقعا في موضع التسوية، والتسوية خبر ليس باستفهام، فلما كان المعنى هنا يُقارب ذلك وسويت بين الحالين في وجوب الضرب له، جاز أن ثَقَعَا هنا أيضاً، وإن يؤول الكلام إلى إرادة الحال وتقديرها؛ كما أول<sup>(١)</sup> في المسألة الأولى. وقوله<sup>(٢)</sup>:

وكان سِيَانُ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نَعْمًا      أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ<sup>(٣)</sup>

/ ٣٣ ! إنما جاز اتساعاً؛ وذلك أنهم لما رأوا (أو) يُجْمَعُ بِهَا مَا قَبْلُهَا وَمَا بَعْدَهَا كَمَا جُمِعَ بِالرَّاءِ. وإن كان المعنى مختلفاً - شَبَّهُوهُ بِهَا فَعَطَفُوا بِهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ كَمَا يُعْطَفُ بِالرَّاءِ.

وكذلك العلم بأن هذا الموضع يقتضي اثنين فصاعداً، ولا تُقْصَرُ فِيهِ عَلَى أَحَدِ الْأَسْمَاءِ<sup>(٤)</sup>.

(١) البصريات: آل، وهي أنسب لقوله قبل: يؤول.

(٢) في: البصريات ٧٢٦، وقبله بيت آخر جاء في مسافة منفصلة نصها مطابق لنصنا هنا.

(٣) من البسيط، وهو ملفق من بيتين لأبي ذؤيب الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ١٢٢، والخزانة (١٣٢/٥) زشرح أبيات المغني (٣٠/٢) ورواهما:

وَقَالَ مَا شَبَّهَهُمْ سِيَانُ سِرْكُمُ      أَوْ أَنْ تَقِيمُوا بِهِدَ وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ  
وَكُنَّ مِثْلِينَ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نَعْمًا      حَيْثُ اسْتَرَادَتْ مَوَاشِيَهُمْ وَتُسْرِحُ

والشاهد أنه برواية المتن في: شرح شواهد الإيضاح ٢٤٥، وبلا نسبة في: الخصائص (٣٤٩/١، ٤٦٧/٢) وأما ابن النجاشي (٩٣/١، ٧١/٢) وأنشد أبو علي في: الشعر ٣٢٣، ٥٢٤، والبصريات والهجعة (٢٦٦/١، ٣٦٧/٣، ٥٣/٤) والإيضاح ٢٩٦ شاهداً على ما ذكره هنا من استعمال (أو) بمعنى الواو، ما عدا الموضع الثاني في الهجعة فقد استشهد به على جمع ساحة على سوح. والشرح: الرعي، والنعم: المال الراعي، اغبرت: اسودت في العين أو كثر غبارها لعدم المطر، السوح: جمع ساحة. وهو يصف بقعة مجدبة استوى فيها الرعي وعدمه.

(٤) جاء بعده في: البصريات ٧٢٨ بيت الأعشى للتقدم في (١٨-ب) معلقاً عليه: "وقد يروى أم من جاء منها". ونبه البغدادي في الخزانة على أن ابن جني في الخصائص أخذ كلامه من أبي علي، إلا أن البغدادي ذكر أن النص من التذكرة القصصية، وهو لا يكاد يخرم لفظ كتابنا في شيء.

## [مسائل مكتوبة في آخر الجزء ليس من المتن] (١)

## مسألة

إن سأل سائل فقال: زعمتم (٢) أن الهمزة المفتوحة إذا أريد تخفيفها - وقبلها ضمة أو كسرة - خلصت مع الضمة واواً ومع الكسرة ياءً؛ وذلك نحو: جَوْن (٣) ومِقْر (٤)، واحتججتم في خلوصها واواً مرةً وياءً أخرى بأن ذلك إنما هو لأن تخفيفها تقرب لها من الساكن، وانتحاء بها نحو الحرف الذي منه حركتها وهي مفتوحة، فجرت مجرى الالف، والالف لا تصح وقبلها ضمة ولا كسرة، ومتى انضم ما قبلها قلبت واواً نحو: قُوتِل وضُورِب، أو انكسر قلبت ياءً نحو: ضِيرَاب وقِيَتَال. ثم مع هذا، فإنكم تقولون في تخفيف (سأل) و(قرأ)؛ سأل وقرأ، فتنتحون بها نحو الالف، وقد علمنا أن الالف لا تكون محركة. فهلاً كما جاز أن ٣٣/ ب تحرك مع جرهما مجرى الالف - وإن كانت الالف لا تحرك أبداً - جاز أيضاً أن تخفف الهمزة المفتوحة إذا انضم ما قبلها أو انكسر، فيجعل في نحو: (جَوْن) و(مِقْر) بينَ بينَ، وإن كانت قبلهما كسرة وضمة، والالف لا تصح وقبلها الضمة ولا الكسرة، كما جاز أن تحركها في نحو: (سأل) و(قرأ) إذا خففها وقربها من الالف، وإن كانت الالف لا تحرك أبداً. وما الفرق بين الموضعين؟

فالجواب: إنه قد ثبت أن تخفيف الهمزة هو تقرب لها من الساكن، وليست ساكنة في الحقيقة؛ إلا أن لها حكماً الساكن بدلالة أشياء منها:

الابتداء بالهمزة المخففة؛ وليس ذلك فيها إلا لضعف حركتها. وإذا كان ذلك كذلك لم يكن يُعتمد بحركة الهمزة في تخفيف نحو: (سأل)؛ لضعف تلك الحركة فيها،

(١) العبارة بخط الناصح بحجم العنوانات، وواضح أنها ليست من قول أبي علي.

(٢) جاء قلب الهمزة هذا في: الكتاب (٥٤٣/٣) والمقتضب (٢٩٣/١) والتمليقة (٤٣/٤) والشميرازيات

(٣٥/١) والتكملة ٣٨، وسر الصناعة ٥٧٣، ٧٢٨، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣٥٤

(٣) الجَوْن جمع جونة وهي سائلة مستديرة مغطاة أداماً يجعل فيها الطيب واللباب وتكون مع المعطارين. ونقل

ابن سيده أن الفارسي كان يستحسن ترك الهمز فيها لأنها حنلة من الجون الذي هو أسود. وعرض أبو علي

لتخفيفها في: الخليات ٥٦، والحجة (٣٠٦/٦). انظر التهذيب (٢٠٤/١١) والمحكم (٣٨٥، ٣٤١/٧)

(٤) الممر جمع مئرة وهي الذحل والعداوة، ورجل مئرة: مُقيد بين الناس. التهذيب (٢٩٩/١٥) والصحاح

واللسان (مار). وأشار أبو علي إلى تخفيفها في: الخليات ٣٧٨.

فاحتُملت تلك الحركة في الحرف الجاري مجرى الألف لِضَعْفِهَا.

وليست كذلك الضمة في جيم (جُون) ولا الكسرة في ميم (مِر)؛ لانهما حركتان قويتان مؤثرتان غير مغمورتين ولا مستضعفتين، فلم يَجُزْ مع قوتيهما وتَمَكُّنِهَما أن تُحتَقِرَا في نحو (جُون) و(مِر) فتوقع الهمزة بعدهما، وهي كما ترى / ١٣٤ مفتوحة قريبة بالفتحة من الألف بينَ بين؛ كما يقع كذلك بعد الصُّحة؛ نحو: (سَال)؛ لانهما قويتا فاعتدتا، فلم يقع بعدهما الحرف الجاري مجرى الألف كما لا يقع بعدها الألف، ولم يُحتَقَرِ احتقار حركة الهمزة المخففة؛ لِضَعْفِ تلك الحركة وشَبَهِ الحرف الذي هو مُحَرِّكُهَا بالساكِن؛ لامتناع الابتداء به وَضَعْفِ الصوتِ معه في حالِ نُطْقِهِ، وهذا فرق.

لِإِنْ قِيلَ: وكيف تُخَفَّفُ الهمزتان جميعاً في نحو قوله: ﴿السُّفَهَاءُ أَلَا﴾ (١)؟ أولاً تَرَكَ تجعل الأولى بينَ بين؛ لأنها بعد الألف وتقلب الثانية واواً لانفتاحها وانضمام ما قبلها، فنقول: ((السُّفَهَاوُلا))، فقد تَرَكَ اخلصت الهمزة المفتوحة واواً للضمة قبلها، وإن كانت تلك الضمة ضعيفة محتقرة لِضَعْفِ الهمزة التي هي فيها بتخفيفها.

لِإِنْ كُنْتَ قد قَلَبْتَ همزة (أَلَا) للضمة في همزة (السُّفَهَاءُ)، مع أن تلك الضمة ضعيفة للتخفيف في همزتها التي هي فيها، فهلاً امتنعت أيضاً من تحريك الهمزة في نحو: (سَال) إذا خَفَّفْتَهَا، وإن كانت حركتها ضعيفة من حيث كانت الألف لا تُحَرِّكُ أبداً، وهلاً لما احتملت الحركة في نحو همزة (سَال) / ٣٤ب إذا خَفَّفْتَ ولم تُجَرِّهَا مُجَرِّى الحركة القوية المعتدة فتسببها من هذه الهمزة؛ كما تمنعها من الألف المحضة لم تُقلب همزة إلا لضمة همزة (السُّفَهَاءُ) إذا أنت خَفَّفْتَ همزة (السُّفَهَاءُ)، وجعلت همزة (أَلَا) بعدها بينَ بين لِضَعْفِ همزة (السُّفَهَاءُ)، وقلت: لا اعتد هذه الضمة ضمة قوية مؤثرة بمنعها من وقوعها قبل الألف؛ لِضَعْفِ هذه الضمة، فلا يَمْتَنِعُ أن يقع بعدها حرفٌ مقربٌ من الألف؛ كما لم يَمْتَنِعُ أن أُحَرِّكُ الهمزة في نحو: (سَال) إذا خَفَّفَ

(١) سورة البقرة: (١٣). وتنفويهما جميعاً فعل أهل الحجاز، ولم أجد من نسبهما لقارئ إلا ما حكى في البحر من نسبهما إلى أبي عمرو، والمنقول عنه خلاف ذلك. انظر الكتاب (٥٤٨/٣) ومعاني الزجاج (٨٠/١) والتعليقة (٥٠/٤) وهامشه وتهذيب اللغة (٦٨٤/١٥) والإقناع (٢٨٣/١) وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣٦٨، ٩٠٨، والتنبيهات ١٩١، ومعجم د. الخطيب (٤٥/١).

فَقَرُبْتُ هَمْزَتَهُ مِنَ الْآلِفِ، وَتَتَرَكُ الْجَامِعَ بَيْنَ الْمَوْضِعَيْنِ ضَعْفَ الْحَرَكَةِ فِي الْحَرْفَيْنِ جَمِيعاً، وَلَوْ صَحَحْتَ لَاعْتَدْتُ. وَمَنْ جَعَلَكَ بَانَ تَجْعَلُ حَرَكَةَ هَمْزَةٍ تَخْفِيفٍ (سَال) غَيْرَ مَعْتَدَةٍ لَضَعْفِهَا أُولَى مِنْ أَنْ يَجْعَلَ غَيْرُكَ ضَمَّةً هَمْزَةٍ تَخْفِيفٍ (السَّفْهَاءُ) غَيْرَ مَعْتَدَةٍ لِتَقَعِ هَمْزَةُ (الَا) بَعْدَهَا بَيْنَ بَيْنٍ، كَمَا جَازَ لَكَ أَنْ تُحَرِّكَ هَمْزَةَ تَخْفِيفٍ (سَال)، وَإِنْ كَانَتْ الْآلِفُ لَا تُحَرِّكَ. وَمَا الْفَرْقُ؟

فَالْجَوَابُ: إِنَّ الضَّمَّةَ فِي هَمْزَةٍ تَخْفِيفٍ (السَّفْهَاءُ) - وَإِنْ كَانَتْ ضَعِيفَةً لَعَمْرِي كَمَا ذَكَرْتَ - فَإِنَّ الْهَمْزَةَ الَّتِي هَذِهِ الضَّمَّةُ فِيهَا قَدْ قَرَّبَتْهَا تَخْفِيفُهَا وَهِيَ مَضْمُومَةٌ مِنْ / ١٣٥ الْوَآءِ، فَصَارَ مَا انْضَمَّ إِلَى ضَمَّتِهَا الضَّعِيفَةِ مِنْ كَوْنِهَا فِي حِزْبٍ قَرِيبٍ مِنَ الْوَآءِ أَقْلُ أَحْوَالِهِ أَنْ يَكُونَ مُتَمِّمًا لَضَمَّتِهَا الضَّعِيفَةِ حَتَّى يَلْحَقَ بِالضَّمَّةِ الْقَوِيَّةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْوَآءَ أَقْوَى مِنَ الضَّمَّةِ.

فَإِذَا انْضَمَّ إِلَى تِلْكَ الضَّمَّةِ الضَّعِيفَةِ لِلتَّخْفِيفِ مَا تَحَرَّكَ بِهَا مِنَ الْهَمْزَةِ الْمَقَارِبَةِ لِلْوَآءِ، صَارَتْ تِلْكَ الضَّمَّةُ فِي الْإِعْتِدَادِ وَالتَّأْثِيرِ جَارِيَةً مَجْرَى الضَّمَّةِ الصَّرِيحَةِ الْوَاضِحَةِ فِي نَحْوِ: (جُون).

فَلِذَلِكَ قُلْتُ فِي تَخْفِيفِ هَمْزَتِي «السَّفْهَاءُ أَلَا»: «السَّفْهَاءُ وَلَا»، فَقَلْبْتُ هَمْزَةَ (الَا) وَآءًا لِلضَّمَّةِ قَبْلُهَا وَإِنْ كَانَتْ الضَّمَّةُ بِنَفْسِهَا ضَعِيفَةً، كَمَا قَلْبْتُهَا وَآءًا خَالِصَةً فِي (جُون) وَنَحْوِهِ مِمَّا ضَمَّتْهُ ضَمَّةٌ تَامَةٌ غَيْرُ مُتَقَصَّةٍ وَلَا مُضَعَّفَةٍ، لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ انْضِمَامِ كَوْنِ الْهَمْزَةِ الَّتِي حُرِّكَتْ بِهَا مَقَارِبَةً لِلْوَآءِ، وَالْوَآءُ أَقْوَى مِنَ الضَّمَّةِ، فَهَذَا فَرْقٌ وَاضِحٌ.

وَجَمِيعُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي هَذِهِ الْهَمْزَةِ الْمَضْمُومَةِ هُوَ جَوَابُ إِنْ سَأَلْنَا عَنْ الْهَمْزَةِ الْمَكْسُورَةِ إِذَا رَقَعَتْ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ مَفْتُوحَةٌ فَخَفَّفَتْهُمَا جَمِيعاً، وَكَانَتْ الْأُولَى بَيْنَ بَيْنٍ، فَأَخْلَعْتُ الشَّانِيَةَ بَاءً؛ وَذَلِكَ نَحْوُ تَخْفِيفِ هَمْزَتِي (مَرَرْتُ بِكَسَاءٍ أَخِيكَ) فَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِكَسَاءٍ أَخِيكَ، لَا فَرْقَ بَيْنَ الضَّمَّةِ / ٣٥ ب وَالْكَسْرِ فِي هَذَا، وَالْجَوَابُ وَاحِدٌ، وَهَذَا وَاضِحٌ.

إِلَى هَاهُنَا (١)

(١) أي: إلى هنا نهاية المسائل المكتوبة في آخر الجزء التي أشير إليها في (١٣٣).

[ع (١): سألته لم لا يكون بُدُّ للجزاء المجزوم من جواب مجزوم أو بالفاء؟ فقال: لأنَّ المجزوم أَضيقُّ من المجزوم، وانت إن لم تجيء به مجزوماً جئت به ماضياً في معنى المجزوم؛ لأنه لا بُدَّ من جواب، فينبغي لك أن تجيء به مثله؛ لأنَّ يَتَكَافَا الفعلان.

والفاء إنما وَقَعَتْ جواباً له؛ لأنها تَقَعُ على جملة تَسْتَغْنِي بنفسها؛ نحو: زيدٌ منطلقٌ، تَسْتَغْنِي بنفسه، فإذا دَخَلَتْ - يعني الفاء - فقلت: فزيدٌ منطلقٌ، عَلِمَ أنها جملة لا تَسْتَغْنِي بنفسها عما قبلها، وعَلِمَ أنه جوابٌ لشيء.

ع: فسألته: أيجوز (إنَّ ضَرَبْتَنِي فَضَرَبْتُكَ)؟ قال: لا، لأنَّ الفِعْلَ الماضي إنما وقع في معنى المستقبل في الموضع الذي لا تَحُلُّه الأسماءُ، والفاءُ يَقَعُ بعدها الأسماءُ، فلا يَقَعُ الماضي في معنى المستقبل، ولكن يَحُلُّ بعدها المضافُ؛ لأنه يَحُلُّ محلَّ الأسماء.

وقال (٢): (أما) لا يَقَعُ بعدها جملةٌ تَسْتَغْنِي بنفسها؛ [لأنَّ] (٣) الجملة جوابُ (أما)؛ نحو قولك: أما زيدٌ فسنطلقُ، فالفاءُ جوابٌ لـ (أما)، و(منطلق) خبر عن (زيد)، فلا يَجُوزُ (أما زيدٌ منطلقٌ فكذا وكذا)؛ لأنها وَقَعَتْ في الكلام كذا.

قال أبو عثمان: / ١٣٦ ونرى أنه يَدْخُلُ على سبويه في هذا شيءٌ يلزمه؛ لأنه يقول: مَنْ أَتَانِي فَأَتِيهِ، إِنَّ (أتاني) خبرٌ عن (مَنْ) (٤)، فيلزمه أن لا يُجِيزَ (أما مَنْ أَتَانِي فَأَتِيهِ) لأنَّ (مَنْ) و(أتاني) جملةٌ بمنزلة (زيدٌ منطلقٌ).

(١) أورده ابن جني هذا في: سر الصناعة ٢٥٢-٢٥٤، وأثر كلام أبي علي فيه واضح. وانظر: الكتاب (٦١/٣) والتعليق (١٧٨/٢) والإغفال (٢/٢٩٨، ٣٠٦، ٤٦١، ٥١٠) وسر الصناعة ٢٦٦  
(٢) ذكر أبو علي (أما) وفاءً في: الشعر ٦٢، والتعليق (١٨٧/٢) والبغداديات ٣٣٢ وحكي عنه في: الخصائص (٣١٣/١).

(٣) الأصل: ليس بين، والتصحيح بخط الناسخ في الهامش.

(٤) قد يُفهم أنه يريد (مَنْ) الموصولة ولكن كلام أبي علي بعبارة يرد ذلك، والقدماء قد يريدون بالخبر جواب الشرط (الجملة ٢/٢٤٧)، ولكن هذا ليس منه. ولم أجد عند سبويه ما يوافق هذا النقل عنه، ولعل أبا عثمان حين وجد سبويه (٣/٦٩) يقول: إِنَّ المضارع للتصل بالفاء بعد اسم الشرط إنما ارتفع لأنه مبني على مبتدأ، خلص إلى أن فعل الشرط هو خبر اسم الشرط عنده. وخبر اسم الشرط بما وقع فيه الاختلاف بين أن تكون جملة للشرط وحدها هي الخبر أو جملة الجواب أو هما معاً. انظر: الانتصار ١٧٨، والعسكريات ١٢٣، والتعليق (٢/١٩٢) وشرح الكافية للرضي (١/٢٣٤) والمغني (٤/٢٠٦).

فقال<sup>(١)</sup>: لا يلزمه هذا؛ لأنَّ (زيداً) يستغني بـ (منطلق)، و (مَنْ) لا يستغني بـ (أنا) عن (آتيه)؛ لأنه جواب له، فالفاء جواب لـ (أما)، و (آتيه) جواب لـ (أنا). لا يجوز (أما مَنْ يأتي فآتيه)؛ لأنَّ المجزوم لا يُدُّ له من جواب مجزوم أو بالفاء، فالفاء جواب لـ (أما)، ويبقى الجزاء بلا جواب مجزوم، وإنما أجازوا في الفعل الماضي في قولك: أما من آتاني فآتيه؛ لأنَّ الماضي يكون جوابه كل شيء؛ الجمل وغير ذلك؛ نحو: إن آتيتني زيداً منطلقاً؛ لأنك تقول: زيدٌ منطلقٌ إن آتيتني، فالفاء جواب لـ (أما)، و (آتيه) جواب لـ (أنا). والجيد<sup>(٢)</sup>: إن أعطيتني فأعطيك، وإن أكرمتني فزيدٌ منطلقٌ.]

فأ<sup>(٣)</sup>: ولا يجوز (إن آتيتني فآتلك) على أن تجزم الجواب وتدخل الفاء؛ لأنَّ الجازم والمجزوم لا يفصل بينهما بما ليس بأجنبي منهما، فإذا لم تفصل بغير الأجنبي، فالأجنبي أولى أن لا يفصل والفاء جوابٌ.

[ع: فيه عندي أنا شيء آخر مع هذا، وهو أن الفاء في جواب الشرط / ٣٦ ب جاءت نائبة عن الجزم، فلا يجوز أن تجزم ما بعدها لئلا تجمع بين العوض والمعووض منه، وأيضاً فإنَّ الفاء في جواب الشرط إنما دخلت ضرورة لما كان ما بعدها [ما]<sup>(٤)</sup> لا يمكن أن يكون جواباً له، فإذا كان هناك فعل مضارع أو ماضٍ لفظاً ومضارعٌ معنى لم يحتاج إليها؛ لأنَّ في ذلك نقضاً لبوضعهما، وهو زوال الضرورة الداعية، وهذا واضح.]

قال<sup>(٥)</sup>: وإنما لم يجز (ما مَنْ يأتي آتيه) في لغة أهل الحجاز؛ للعلّة التي بيّنت في (كان)<sup>(٦)</sup>.

(١) أي أبو علي.

(٢) ومثله في: الكتاب (٦٩/٣) ومعاني الأخفش ٦٨، ١٥٦.

(٣) بعضه في: المسائل المنورة ص ١٦٢.

(٤) الأصل: أما؛ والتصحيح بخط الفاسخ في الهامش.

(٥) أصل المسألة عند سيبويه (٧٥/٣) فلم يجز الجزم بعد (ما)، وخالفه الجرد فأجازه بعد التميمية دون الحجازية. وحكى أبو علي الخلاف في: التعليقة (١٨٢/٢) دون أن يرجع أحدهما، ونصر هنا قول سيبويه، وأبو عثمان يحتاج لسيبويه على الجرد في: مجالس العلماء ١١٢، وانظر للمقتضب (٦٠-٥٩/٢) والانتصار ١٧٧-١٨٢.

(٦) في: التعليقة (١٨٢/٢): "لأنَّ (إن) و (كان) يختصان بالدخول على الأسماء والعمل فيها، فلا مدخل لدخولهما في الأفعال وفيما يعمل فيها".

فأما في لغة تميم فإنما لم يَجْزْ لأنك إذا قلت: [ما] (١) مَنْ يَأْتِنِي آتِه، فإنما تُخبر عن فِعْلِكَ الذي أَخْبَرْتَ عنه، فكانك قلت: لا آتِي مَنْ يَأْتِنِي، فينبغي إذا أردت هذا المعنى أن يلي المنفي النفي؛ أي تقول: ما آتِي مَنْ آتَانِي، ولو فعلت ذلك أبطلت الجزاء؛ لأن المجزوم لا يُقدَّم على الجازم؛ كما أن المجزوم لا يُقدَّم على الجار.

وإذا جعلتها بمنزلة (الذي) فهي منصوبة بفعل مضمَر منفي؛ لأن يلي حرف النفي منفي يُفسِّره الفعل الظاهر؛ يعني أن (ما) في لغة بني تميم إذا وليها اسم وفعل، اختير في الاسم النصب؛ لأن الفعل أولى بها.

قال أبو عثمان: ولا يجوز (أما مَنْ يَأْتِنِي فَآتِه) (٢)، لأن المجزوم لا يُفرَّق بينه وبين الجزاء / ١٣٧ بشيء ليس هو من الجزاء في شيء، وهو الفاء التي هي جواب (أما). ولا يجوز (أما مَنْ يَأْتِنِي فَآتِه)، وقد ذكرت غلّة ذلك قبل.

قال: لا يجوز (زيدٌ منطلقٌ إن تَأْتِنِي)؛ لأنه لا بُدَّ للمجزوم من جوابٍ مثله أو الفاء. قال (٣): وإنما لم يَجْزْ (ما أنا ببخيل ولكن) (٤) مَنْ يُعْطِنِي أَعْطِه) بلا إضمار (أنا)، وجاز بإضمار (أنا) لأنك إذا قلت: ما أنا ببخيل، فانت تنفي عن نفسك حالاً، فإذا قلت: ولكن، فانت توجب لها أخرى، والتي توجب لها العطية، وهو الفعل الآخر؛ لأنه فعله، ولا تعرض للإخبار عن الفعل الأول؛ لأنه ليخبرك، فإنما تنفي عن نفسك حالاً وتوجب لها أخرى، فينبغي أن يلي الموجب الحرف الذي يوجبُه (٥)، ولو فعل ذلك لَبطل الجزاء للعلّة التي كتبتُ من ضيق الجازم وشبهه بالجار والمجزور (٦).

فلما لم يَجْزْ أن يُقدَّم الفعل الذي يوجبُه لهذه العلة، وكَي حرف الإيجاب (مَنْ)، وهو غير (أنا)، فلو لم يَضمَر كان إنما يُخبر عن (مَنْ) ويوجبُه له، فأَضمَرَ (أنا)

(١) إضافة بفتحة السين.

(٢) لا يظهر في الأصل إلا (فأ) من (فآتِه).

(٣) أصل المسألة من سيويه (٧٧/٣) ولم أجد أباعلي عرض لها في التعليقة.

(٤) في الأصل: ولكن بالتشديد، والتصويب من سيويه.

(٥) أي: ولكن أعط من يعطني.

(٦) تقدم قريباً وفي (٣٥-ب) في جوابه عن سؤال ع.

لأن يكون الخبر عنه لا عن (من)؛ إذ لم يَجْزْ له تقديم الفعل الذي يوجبُه فاضمر ذكره ليكون الخبر عنه، لا / ٣٧ ب عن غيره.

قال (١): (لكن) إذا خُفِّت دخلت في حروف العطف (ما مررت بزيد لكن عمرو) ولم تحتج أن تُضمِر الهاء (٢) كما تُضمِر في (لكن) الثقيلة إذا كان [ما] (٣) بعده (٤) خبراً، وفي (إن) إذا [خُفِّت] (٥).

قال أبو عثمان (٦): أقول: يا قاضي ويا جوار؛ لأن كل ما كان من بنات الياء فهو مصروف في الموضع الذي لا تنصرف فيه الأسماء، و(زيد) في باب النداء غير مصروف بمنزلة (عمر) في باب الجر، فأصرفه في النداء كما أصرفه في باب (عمر) وأشباهه.

قال: من قال (٧): إن (إن) هي العاملة في الجزاء وجوابه، يقال له: نظير الجزم في الأفعال الجر في الأسماء، والجار لا يتعدى إلى مجرورين بلا واو عطف.

(١) أقر هنا أن (لكن) المخففة حرف عطف في حين يحكي في: الشعر ٧٢، والمسائل المنثورة ١٥٤ عن يونس أنها مخففة لا تكون حرف عطف، ولا تروى بل يشرحه بأن مثل (ما جاءني زيد لكن عمرو) الاسم فيه مرتفع بل (لكن)، ويحمل في المنثورة قول سيبويه (٧٨/٢) على أنها لم تخرج عن معنى الاستدراك. وجاء في: الجني ٥٨٧ والمغني (٥٥٠/٢) وغيرهما أن المخففة عاطفة عند الفارسي بشرط عدم اقترانها بالواو، وانظر: السيرافي (٦٥/٦).

(٢) يريد ضمير الشأن.

(٣) إضافة ليصبح نصب (خبر).

(٤) كذا بالتذكير برغم أنه وصف (لكن) بالثاني فقل: الثقيلة. ووجهه أنه بمعنى الحرف.

(٥) الأصل: خُفِّت، وهو تحريف.

(٦) ذكر سيبويه في (١٨٤/٤) في نداء المنقوص قول الخليل الذي يشب باء المنقوص (يا قاضي) وقول يونس الذي يحذفها، ويرى سيبويه الأخير أقوى لما كان من كلامهم المحذوف في غير النداء كان في النداء أجدر لأن النداء موضع حذف كما يفعلون في الترخيم: يا حار ويا صاح. وكلامه قريب مما قال أبو عثمان، ولم يعرض أبو علي في التعليقة لشيء من هذا، ولا في المسألة التي عقدها للمنقوص في: الشبرلزبات ٩٧. وانظر: الأصول (٣٧٥/٢) وشرح الكافية للرضي (٣٥٠/١).

(٧) ذهب الخليل وسيبويه في: (٦٢/٢) إلى أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينتجزم الجواب بما قبله أي بالحرف والشرط، ووافقهم الليرد في: للمتضبط (٤٨/٢) إلا أنه قال في: (١٣٣/٢) الجواب ينتجزم بالجزاء. والمسألة خلافية بين المصريين، بل بين البصريين أنفسهم، والردود هنا هو رأي بعض البصريين، وقد أخذ أبو علي بقول سيبويه في كتابنا (٩٣-١، ١٢٠-١، ٢٥-ب، ١٨٠-ب). انظر: مجالس العلماء ٨٨، وشرح السيرافي =

فإن زعم زاعم: أن الجار يعمل في مجرورين؛ نحو الصفة والموصوف، قيل له: الموصوف يشتمل على كل صفاته، فإذا لم يُعرف وخيف الالتباس وُصِفَ ببعض ما اشتمل عليه، فالصفة من الموصوف، والجار إنما عمل في شيء واحد (١).

ولا يجوز ترخيم (مسلمين) ونحوه اسم رجل (٢)؛ لأنه إذا سُمِّيَ به فإنما هو حكاية / ١٣٨ لذلك العدد سُمِّيَ به شيء، والعدد لا يُرَخَّم لأنه ليس شيئاً بعينه، وإنما يُرَخَّم المعروف المقصود إليه بعينه (٣).

قال: لأن اللفظ الذي به كان عدداً موجوداً فيه وهو علم؛ فلذلك لم أرخمه لهذا إذا حكيت، وإذا غيرته فقلت: هذا مسلمين فاعلم، رخمته حينئذ فقلت: يا مسلم أقبل.

قال (٤): إذا قلت: غلام من أنت؟ فالمستفهم (من) دون (غلام)؛ وذلك أنك لو قلت: زيد، كنت قد أجبت من سالك، ولو قلت: غلام، لم يفهم عنك.

فكلما الجزاء إذا قلت: غلام من تضرب أضرب، إن (من) هو الجزاء وهو المحل معنى الجزاء في (الغلام)؛ كما أن الاستفهام هو المحل معناه في الغلام؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد.

قال أبو عثمان (٥): سألت مرة الأخفش عن (أي من تضرب أضرب): استفهم (أي) وأجازي (من)؟ فقال: لا يجوز؛ لأن (أي) في الاستفهام إنما يضاف إلى شيء. = (٨٨/١) والإنصاف (٦٠٢/٢) وشرح الجمل لابن عصفور (١٩٢/٢) وشرح ابن يعيش (٤١/٧-٤٢) والارتشاف (٥٥٧/٢).

(١) يعقود أبو علي في البصريات (٥١٣-٥١٩) مسألة لعلاقة الصفة بالموصوف ينتهي فيها إلى انفصال الصفة من الموصوف في المعنى وإن تبعته في الإعراب، وإنهما ليسا بجارين مجرى الشيء الواحد.

(٢) أشار سيبويه في: (٢٤٩/٢) إلى ما لا يجوز ترخيمه، ثم ذكر في (٢٥٦-٢٥٧) ترخيم مسلمين ومسلمون علماً ولم يشترط تخيره كما جاء هنا.

(٣) وكذا قال أبو علي في: العسكريةات ١٦٨ فيما لا يجوز ترخيمه واستثنى ما كان في واحده تاء التانيث.

(٤) مسألة الاستفهام وبعدها مسألة الجزاء عند سيبويه (٨٢/٤) وذكر أبو علي الأخيرة في: المنصورة ١٦٥، والتعليقة (١٩٣/٢) وانظر للمقتضب (٣٠١/٢) والأصول (١٦٥، ١٦٦/٢) والخصائص (٣٥٣/١) والمغني (٦٥٦/٥).

(٥) هذا مجلس ذكره الزجاجي في: مجالس العلماء ٨٦ عن أبي يعلى عن أبي عثمان. وأبو علي هذا يروي عنه أبو علي هنا عدة مرات.

معلوم هو بعضه، ويكون (أي) مخصوصاً، فإذا أضفته إلى (مَنْ) و(مَنْ) هو شائع كان البعض شائعاً، وليس ذا حد الاستفهام.

قال أبو عثمان: والحجة فيه عندي أن (أي) استفهم به وفيه معنى الجزاء، وكذا ٣٨/ ب كل حروف الاستفهام يستفهم بها وفيها معنى الجزاء، فلو أضفته على هذه الهيئة مستفهماً به - وفيه معنى الجزاء - كان محالاً؛ لأن (مَنْ) جزاء وفي (أي) معنى جزاء، فلا يجتمع حرفاً جزاء، فتصير (مَنْ) حينئذ خبراً ويكون ما بعده صلة، فيبطل الجزاء. فإن قيل: أثبت معنى الجزاء في (مَنْ) وأخلع معنى الجزاء من (أي)؛ لأن المضاف إليه يُحدث في المضاف معنى الجزاء؛ نحو: غلام مَنْ؛ (مَنْ) المحدث في (غلام) معنى الجزاء.

قلت: إذا خلعت منه معنى الجزاء خلعت منه معنى الاستفهام؛ لأنه كذا وقع مستفهماً به مجازي به، فيصير حينئذ خبراً، فيكون ما بعده صلة له (١).

فا (٢): الدليل على أن حروف الاستفهام فيها معنى الجزاء - كما قال - أن جوابها يُجزم كما يُجزم جواب حروف الجزاء، ويُمنع هذا أيضاً على الصفة التي قدّم، وهو ما ذكره من أن ما يضاف إلى حروف الجزاء إنما يضاف إذا كان يجوز وقوعه بعد فعل الشرط؛ نحو: غلام مَنْ يضرب ضرباً؛ ألا ترى أنه يجوز (مَنْ يضرب غلامه). ولو أضفت إليه استفهاماً لم يُجز؛ لأن ما بعد الاستفهام لا يعمل [فيما قبله] (٣).

فقال أبو عثمان (٤): ومالكه ١٣٩/ مرة أخرى عن (أي مَنْ ياتينا): أي يكون (أي) خبراً و(مَنْ) استفهاماً كما كان ذلك في قولك: (غلام مَنْ)؟ فقال: الجواب في هذا أن تقول: لما كان (أي) مفرداً غير مشقّل بنفسه، و(الغلام) مفرداً مستقلاً بنفسه كان (٥)

(١) ذكر في: التعليقة (١٩٢/٢) أن الفعل في: الاستفهام والجزاء غير صلة. وهذا آخر كلام أبي عثمان في المجالس في المسألة.

(٢) جاء بعض كلامه في: النشوة ١٦٤ ونظر التعليق السالف على (غلام من أنت).

(٣) مطبوس في الأصل، والزيادة مني.

(٤) أورده الزجاجي في: المجالس ٨٢ بعد الخبر السابق.

(٥) يعني: كان (أي) مضافاً...

مضافاً مثله مفرداً يحتاج في الإضافة إلى صلة مثل حاجته إلى الصلة في الأفراد، ولما كان (الغلام) مفرداً لا يحتاج إلى الصلة [لم يحتج في الإضافة إلى الصلة] (١).

أنشد:

إِنَّ الْكَسْرِيَّ وَأَبِيَّكَ يَعْشَمِلُ  
إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلَّمُ (٢)

قال أبو عثمان: [الموصل بـ (على)] (٣) إلى (من) (يجد)؛ أي: (يجد) هو الموصل إلى (من) (٤)، عذاه بحرف الإضافة (٥)، وهو من الأفعال التي لا تُعَدَّى بحرف إضافة إلا اضطراراً، قال: ﴿عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾ (٦) وإنما يريد: رَدَفَكُمْ، فعذاه بحرف جرٍّ كما تقول: ضربتُ، فتصوغه صياغة ما لا يتعدَّى، ثم بدأ لك أن تُعَدِّيه [فتقول: لزيد] (٧) فيكون معنى المجرور معنى المنصوب، فأضمر (عليه) ضميره؛ لأنه صلة (لـ من)، وإنما جاز إضمارها لذكره (على) أول الكلام؛ لأنه تفسير لما أضمره.

(١) نعمة للكلام من مجالس العلماء.

(٢) من الرجز، وهما لبعض الأعراب في: الكتاب (٨١/٣) ومجالس العلماء ٨٢، وبلا نسبة لي: الانصار ١٨٢، وأخبار الزجاجة ١٩١، والخصائص (٣٠٧/٢) والمختضب (٢٨١/١) والتمام ٢١٦، وأما ابن الشجري (٤٤٠/٢) وأعراب القرآن المنسوب ٣٢٩، ٤٤٠، والخزانة (١٥٦/١٠) وشرح أبيات المغني (٢١١/٣). وأنشده أبو علي في: الحجة (٢٥٢، ١٧١/٦) والتعليقة (١٩١/٢) والشيرازيات ١١١، ٥١٩، والبصريات ٥٩٢، والإغفال (٩٣/٢) والمسكرة ١٩٠-١٩٦. يمتثل: يعمل بنفسه.

وفي الخزانة في الشاهد سبعة أقوال منها أن الخليل وسيبويه يحملانه على حذف (عليه) بعد (يتكلم) وجاز ذلك لدلالة (على) الأولى عليها. وهذا ما كرره أبو علي في كتبه إلا البصريات إذ حكى عن الخليل القول بأنه على تقديم الجار. وقول أبي عثمان هنا تعضيد لرأي سيبويه كما يظهر في أخبار الزجاجة. وما نسبته أبو علي هنا إلى الرياشي جملة أيضاً للقراء أو للبغداديين في موطن آخر.

(٣) الأصل: الموصل على، وهو خلاف المراد، والتصويب من المجالس وأخبار الزجاجة.

(٤) أي إلى: من يتكلم. والعبارة في مجالس العلماء محرفة.

(٥) أي حرف الجر.

(٦) سورة النمل: (٧٢). وقد أجاز القراء في: معانيه (٣٠٠/٢) هذا الوجه في الآية، واقتصر عليه الاخفش في:

معانيه ٤٦٧، وحكاية اللبردي في: الكامل ٤٠٥، والمقتضب (٣٦/٢) وهو مرجوح عند الطبري (١١/١٠)

وانظر: التعليقة (٢٧٠/٢) والبسيط لابن أبي الربيع ٤٦٥، والبحر (٩٠/٧) وشرح أبيات المغني (٣٠٦/٤).

(٧) إضافة من المجالس يقتضيها السياق.

قال [الرياشي] (١): (وَجَدْتُ صَبْرَهُ بِمَنْزِلَةِ (عَلِمْتُ) كَأَنَّكَ قُلْتَ: ٣٩/ب إن لم يعلم يوماً على مَنْ يَتَكَلَّم).

قوله (٢): اضْمَرَّ (عليه)؛ يَعْنِي: اضْمَرَّ (إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلَّم عَلَيْهِ) يُضْمَرُ (عليه) بعد (يتكلم)، وادْخَلَ (على) الأول ولم يَحْتَجْ إِلَيْهِ؛ مثل قولك: ضربتُ لزيد، إذا أردت أن تقف على (ضربت) ثم يبدو لك فتعدي به حرف جر.

قال (٣): ﴿لَيْسَ جُنْتُهُ﴾ (٤) عندي في موضع نصب (٥)، وليس هو فاعلاً؛ لأنَّ الجُمْل لا تكون فواعل، ولكن لما قال: «بَدَأَ لَهُمْ» كان فيه معنى (رأوا)، فتكلموا (ليس جنته)؛ وكأنهم قالوا: رأوا. وأما احتجاجه (٦) بقوله: (بَدَأَ لَهُمْ أَهْلُهُمْ أَفْضَلُ) يجوز أن يكون هذا بمنزلة (الذي) فيكون فاعلاً.

(١) لم يظهر منها في الأصل إلا (ي)، والقول بنصبه في المجالس مروى للرياشي. وأبو علي نسبته إليه في العسكريات ١٩٦ وهو يذكر المازني هنا بكنيته (أبي عثمان)، فنسبة الزجاجي هذا القول في اخباره إلى المازني في النفس منها شيء وقد أخذ المهداوي في الخزانة عنه ذلك، ثم عاد في شرح أبيات المغني لنقل عن العسكريات نسبته إلى الرياشي ولم يشر إلى الأول.

(٢) هذا الشرح في مجالس العلماء قاله أبو علي محمد بن أبي زرعة الباهلي.

(٣) القائل أبو عثمان المازني، ومنه يظهر أن المبرد في اعتراضه على سيبويه في: الانتصار ١٨٧ انشع كلامه من المازني. وحكى أبو علي كلام أبي عثمان بمعنى: الخليات ٢٣٩-٢٤٠. وأخذ أبو علي بأن فاعل (بدأ لهم) مصدر مضمر لدلالة الفعل عليه في: التعلية (٢/٢١٦) والإغفال (١/٩٩) والشعر ٢٢، ٤٤٢، ٥٠٦، ٥١٢، ولكنه في: المضديات ١٢٩-١٣٠ قرن به وجهاً آخر هو أن يكون الفاعل مضمراً قد قُدِّمَ ذكر أمره قبل ذلك. وأما (ليس جنته) فذهب إلى أنه في موضع نصب لأن (بدأ لهم) بمعنى علموا شيئاً، فهو بموضع نصب بهذا الفعل الذي دلَّ عليه (بدأ) لما كان بمعنى: وهذه أولى الحكايتين من أبي عثمان هنا. ولم يميز هذين القولين في المضديات إلى أحد. وانظر: الانتصار ١٨٦، وإعراب النحاس (٢/٣٢٩، ٥/١٧٩) وأما ابن الشجري (٢/٣٧) وكشف الباقولي ٦٠٦، وفي هامش الأخير تحقيق عال.

(٤) سورة يوسف: (٣٥).

(٥) في محل نصب مفعول للفعل اللقدر (وأي).

(٦) أي سيبويه الذي يقول في (٣/١١٠): "وقال عز وجل: (ثم بدأ لهم من بعدما رأوا الآيات ليس جنته) لانه موضع ابتداء، ألا ترى أنك لو قلت: بدأ لهم أيهم أفضل، حسن كحسنه في علمت، كأنك قلت: ظهر لهم هذا أفضل أم هذا". ولم أجد في كلام سيبويه ما يشير إلى وقوع الجملة فاعلاً جوازاً أو منعاً، وما تمثله بهذا المثال إلا لانه يصدد اقتران الفعل بالنون بعد (علم) وما في معناه، ومناط اقترانه بالنون صلاحية موضعه ل(أي) الاستفهامية؛ وهذا ما صرح به الاخفش في: معانيه ٣٩٧، وانظر: الانتصار ١٨٧، ومقال (تعليقات على مواضع في مجالس ثعلب) في مجلة العلوم الإنسانية عدد ٨٢.

قال أبو عثمان أيضاً<sup>(١)</sup>: لما قال: «بَدَأَ لَهُمْ» عُلِمَ أَنَّهُ قَدْ بَدَأَ لَهُمْ بَدَؤَ وَأَمَرَ أَوْ رَأَى، فكان هو الفاعل مضمرًا فيه، و«لَيْسَ جُنْتُهُ» تَفْسِيرٌ لَذَلِكَ.

قال<sup>(٢)</sup>: إِنَّمَا أَلْزِمَتِ النُّونُ - يَعْنِي فِي الْقَسَمِ - الْفِعْلَ الَّذِي لَمْ يَقَعْ؛ لِأَنَّ النُّونَ فِيهِ نَظِيرُ التَّنْوِينِ فِي الْأَسْمَاءِ. قِيلَ: فَلِمَ لَمْ يَدْخُلِ التَّنْوِينُ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ - يَعْنِي فِي الْقَسَمِ - أَيْضًا وَهُوَ مُضَارِعٌ لِلْأَسْمَاءِ؟ فَقَالَ: لِأَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ إِلَى الْمَاضِي أَقْرَبُ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي [لَمْ] <sup>(٣)</sup> يَقَعْ؛ لِأَنَّهُ فِي حَالٍ وَقُوعِهِ قَدْ مَضَى بَعْضُهُ وَلَمْ يَمْضِ بَعْضُهُ، وَالَّذِي لَمْ يَقَعْ لَمْ يَمْضِ مِنْهُ شَيْءٌ، / ١٤٠ فَأَدْخَلْتُ عَلَيْهِ النُّونَ؛ كَمَا أَدْخَلْتُ التَّنْوِينَ فِي الْأَسْمَاءِ <sup>(٤)</sup>، وَالْمَاضِي لَمْ يَقْرُبْ مِنَ الْأَسْمَاءِ، فَلَمْ يُعْطَ النُّونَ الْبُتَّةَ، وَمُنِعَ مَا أَنْتَ فِيهِ لِقُرْبِهِ مِنْهُ.

قال<sup>(٥)</sup>: أُجِيزَ (وَاللهِ لَوَاللهِ لَا فَعَلَنْ) أَحَدُ الْقَسَمِينَ تَوْكِيدًا، وَاللَّامُ الَّتِي وَقَعَتْ عَلَى (لَوَاللهِ) لِلْقَسَمِ الْأَوَّلِ، وَاللَّامُ الَّتِي وَقَعَتْ عَلَى الْفِعْلِ لِلْقَسَمِ الثَّانِي.

قال: وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ اللَّامِ وَأَنْتَ تَرِيدُهَا؛ كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فِي الْمَنْفِي؛ لَعَلَّا يَلْتَبَسَ الْمَنْفِيُّ بِالْمَوْجِبِ. قُلْتُ <sup>(٦)</sup>: فَلِمَ لَا يَدْخُلُ النُّونُ عَلَى الْمَنْفِي وَهُوَ لَمْ يَقَعْ؟ فَقَالَ: لِأَنَّ النُّونَ تَوْكِيدٌ مُوجِبٌ لَا تَوْكِيدٌ مَنْفِيٌّ، فَيَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَوْكِّدَ الْمَنْفِيَّ بِمِثْلِهِ، وَتَوْكِّدَ الْمَوْجِبَ بِمِثْلِهِ، فَالْنُّونُ بظهِرِ اللَّامِ فِي التَّوْكِيدِ، وَلَوْ قُلْتَ: وَاللهِ لَا أَفْعَلُ لَا أَفْعَلُ، كَانَ (لَا أَفْعَلُ) الثَّانِي بِمَنْزِلَةِ النُّونِ فِي (لَا فَعَلَنْ) تَوْكِيدَ الْمَنْفِيٍّ؛ كَمَا وَكَّدَتِ النُّونُ الْمَوْجِبَ. وَأَنْشَدَنِي أَبُو عِثْمَانَ:

وَقَتِيلَ مَرَّةً أَثَارَتْ فِائَهُ      فَرِحْتُ وَإِنْ أَخَاهُمْ لَمْ يُثَارِ <sup>(٧)</sup>

(١) قوله أيضًا دليل على أن القول الأول لأبي عثمان، وهذا أيضًا مذكور فيما تقدم من التفريغ.

(٢) أي المازني، والكلام يتعلق بنص سيبويه في: (١٠٤/٣ - ١٠٥) وانظر المقتضب (٢/٣٣٤، ٣/١٨).

(٣) إضافة يتم بها الكلام.

(٤) في الأصل زيادة: لقربه من الماضي، وهي مقحمة تفسد الكلام.

(٥) عقد أبو علي مسألة في: الإغفال (١/٣٩٢) ذكر فيها دخول القسم على القسم إلا أنه لم يعرض لمسألة أبي عثمان هنا.

(٦) القائل أبو يعلى -.

(٧) من الكامل، وهو لعامر بن الطفيل في: ديوانه ١٥٧، والفضليات ٣٦٤، وشرحها للآتياري ٧١٣، والخزانة=

جاء بالنون وحذف اللام؛ لأن النون تدل عليه (١).

قال: إنما جاز ( أقسمتُ إلا فعلت ) (٢) لما دخله معنى ( أسألك أن تدع الإتيان إلا إذا ) دخله / ٤٠ ب معنى الاستثناء، فادخل ( إلا ) على المنفي، وإنما جاز أيضاً ( أقسمتُ عليك لما فعلت ) لما دخله معنى ( أطلب إليك لما )، فجاء بهذا يدل على ذلك.

وأما قوله (٣): أقسم [لِفَعْلَنْ] (٤)، فيقول المحلوف عليه: والله [لِفَعْلَنْ]، فلم يجرى (تفعّلن) ولا (أفعلن)، وجاء بقول يدل على قول الحالف والمحلوف عليه، كما قال:

(١٠/٦٧) وشرح أبيات المغني (٣/٨) إلا أن روايته هناك (لم يقصد) مكان (لم يثار) وهو من قصيدة دالية، وقال البغدادي (١٠/٦٩) في رواية (يثار): هو خطأ معنى وقافية، واغرب جامع شعر المسيب بن علس ١٤٦، ١٦٩ فجعله له في الأبيات المفردة وخرجه من مصادر لم أجد فيها هذه النسبة، وأنشد أبو علي البيت بروايته هنا في: الشعر ٥٣ والحجة (٦/٣٤٤) شاهداً على ما ذكره هنا من حذف اللام من المؤكدة بالنون، ونجد أثر رواية أبي علي هذه في بعض من تأخر عنه. انظر تعليق محقق الشعر.

وقد جاءت الرواية في بعض المصادر (فتيل) بنسبتها مرطوعة ومنصوبة ومجرورة؛ إلا أنها في الأصل منصوبة، وكذا هي في نسختي كتاب الشعر بنص محققه. وانظر توجيهها جميعاً في الخزانة. فرع: هذر. وجاءت برواية (فرع)، فتيل مرة: حنظلة بن الطفيل أخو الشاعر. انظر: شرح المفصليات، والخزانة.

(١) هذا التعليق على الشاهد نقله بنصه البغدادي في: الخزانة (١٠/٦٧) على أنه من قول أبي علي في التذكرة.

(٢) الجملة مُشْكَلَةٌ في وقوع الاستثناء بعد ( أقسم ) وهو غير دال على النفي، وكان ينبغي أن يأتي ( لتفعّلن )، ومُشْكَلَةٌ أيضاً في وقوع الفعل بعد ( إلا ). وقد حمل النحاة ( أقسم ) على ( نشدتك ) وفيه معنى الطلب الدال على النفي فجاز وقوع ( إلا ) بعده، وأما الفعل بعد ( إلا ) فهو بمعنى مصدره. وعرض أبو علي هنا لأول فقط. وأصل المسألة عند سيبويه (٣/١٠٥) وذكرها أبو علي مراراً تفصيلاً وإشارة في: الشيرازيات ٤٧-٤٩، ٨٦، ٢٥٦، والخليجات ٢٢٨، والبغداديات ٣٨١، الحجة (١/١٦٣، ٤/٣٨٦، ٦/٣٩٧) وسيلكها في: (٨٨-٩١) وانظر: أمالي ابن الشجري (٣/١٤٥) والمفصل ٧٧، وشرح ابن عيسى (٢/٩٤) والآخر من الشيرازيات.

(٣) أصل المسألة عند سيبويه (٣/١٠٦) من مسألة سأل عنها الخليل، وبعضها في: الأصول (٢/١٩٩-٢٠٠) وهي في ذكرك يميناً لغيرك. وللميراثي في: شرحه (١٠/١٤٥) بيان شاف ذكر فيها أنه يجوز في إخبارك عن اليمين حكاية لفظ اللفظ ويجوز الإخبار بالمعنى. وكلام أبي عثمان هنا على الآخر.

(٤) الأصل: لتفعّلن، والتي بعدها: لأفعلن، وتصحيحهما من الكتاب وشرح السيرافي ومن قوله بعد ذلك فلم يجرى بتفعّلن...

«بَعَيْنٍ لَا أَرَيْتُكَ»<sup>(١)</sup>، هو فعلٌ لك فجاء لفظه كأنه ينهى نفسه<sup>(٢)</sup> لما كان فيه من معنى (تَغَيَّبَ عَنِّي).

قلت لأبي [عثمان] <sup>(٣)</sup>: فلم لم يُدخلوا التنوين<sup>(٤)</sup> في الفعل الواقع<sup>(٥)</sup> في القسم؟ فقال: ليُفَرِّقَ بين اللام التي تدخل للابتداء ولام القسم.

قال سيبويه<sup>(٦)</sup>: ﴿وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ﴾<sup>(٧)</sup> (ما) بمنزلة (الذي)<sup>(٨)</sup>، ثم قُسِّرَ بتفسير الجزاء بأن اللام التي وَقَعَتْ على (ما) زائدة توكيداً، وإنما كان اللام في باب القسم توكيداً [إذا]<sup>(٩)</sup> جاز أن تطرحها، ويستغني الكلام عنها؛ نحو: واللّه لئن جئتني لأتيتك، فيجوز أن تقول: واللّه إن تاتيتني لأتيتك؛ لأن القسم يعتمد على آخر الكلام، والذي بينهما شرط، ولا يجوز أن تحذف اللام من قولك:

(١) مثل يضرّب في الحث على ترك البطء، أي يعمل كلتي نظر إليك، جاء برواية (ما أريتك) في: الكتاب (٥١٧/٣) والشعر والشعراء، ٦١١، والمقتضب (١٥/٣) ومجالس ثعلب ٥٥١، والإغفال (١٢٩/١)، ١٣٨ وجمهرة الأمثال (٢٦١/١) ومجتمّع الأمثال (١٧٥/١) والمستقصى (١١/٢) وشرح ابن عيسى (٥/٩) والنصائح واللسان (راي) والأساس (عين). وأخشي أن أبا عثمان أراد قولهم (لا أريتك هاهنا) لأن قوله بعد ذلك موافق لما ذكره في الآخر لا في المثل، لأنه ينهى نفسه والمعنى أنه يريد غيره. وانظر شرح الحماسة للمرزوقي ٥٢١، ٧٣٨.

(٢) وهو يريد مخاطب.

(٣) في الأصل: لأبي يعلى، وهو سهر سوابه مما في: الحجة (٦٦/٣) وأبو يعلى تلميذ لأبي عثمان وترجمته في (٤٣-١) وهو السائل هنا. وقد عقد أبو يعلى في: الإغفال (١٣٣-١٣٧) مسألة حكى فيها نص أبي عثمان، وقد أخذ بأكثره في: التعليقة (٢١٣/٢) كما فصل القول في: الحجة (٦٦/٣)، وانظر الأقوال في آية آل عمران في: معاني الأخفش (٢٢٥/١) والفراء (٢٢٥/١) والإغفال (٤٠٤/٢) وسر الصناعة ٣٩٩، وإعراب القرآن المنسوب ٥٦٦، ومجموع البيان (٤٠٣/٢) وشرح الكافية للرضي (١٥٦/٤) والدر (٢٨٣/٣).

(٤) يريد التنوين.

(٥) أي الماضي، وفي الأصل غير الواقع، وهو عكس المراد.

(٦) الكتاب (١٠٧/٣).

(٧) سورة آل عمران: من الآية (٨١).

(٨) ذكر في الحجة أن المراد أن (ما) اسم كما أن (الذي) اسم وليست بحرف، ولم يرد أنها موصولة.

(٩) الأصل: إذ، والتصويب من الإغفال والسياق لا يقبل غيره.

والله لزيدٌ ضربه؛ لأنَّ القَسَمَ ليس مما يَقَع على مثل: (زيد) و(عمرو) والذي / ١٤١ بمنزلهما، وإذا في (زيد) يجوز على يمين؛ كأنك قلت: والله لزيدٌ لا ضربه، وتكون اللامُ الثانية توكيداً تبع النون؛ ليفصل بين اللام التي تؤكد القَسَمَ وبين اللام<sup>(١)</sup> التي يعتمد عليها القسم وتكون يميناً مستأنفة، فإذا أردت التوكيد قلت: لا والله لزيدٌ لا ضربه.

ولو كانت بمنزلة (الذي) لكانت مبتدأة و(آتيتكم) صلة، وقد حذف منه ما يرجع إليه [والتقدير] <sup>(٢)</sup>: (آتيتكموه)، و﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾ <sup>(٣)</sup> خبر عنه، والهاء في (به) راجعة إلى (ما)، كانه قال: لتؤمنن بما آتيتكموه.

قال <sup>(٤)</sup>: والوجه عندي أن يكون للجزاء؛ لأنَّ الفعل الماضي إنما يكون في معنى المستقبل في الجزاء لا في غيره، والمعنى: أنه أخذَ ميثاقهم على أن ينصروه ويؤمنوا بما يأتيهم فيما يستقبل من كتاب وغيره.

والدليل على أن (آتيتكم) ثم (جاءكم) معناه مستقبل قوله: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾. فإذا كان جزاءً كانت الأولى توكيداً، وإذا لم تكن جزاءً كانت اللامُ للقسم، وقد قال سيوريه<sup>(٥)</sup>: ومثل هذه الآية: ﴿لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ <sup>(٦)</sup> فهذا جزاء؛ لأنه يقول له ولِمَنْ تبعه، وهذا الفعل الماضي في معنى المستقبل، / ٤١ ب ولامُ القسم الذي يعتمد عليه وقعت عليه، ولامُ القسم أبدأ. وإن كانت مؤخراً. فمعناها مقدمة، ويجوز أن تجعل إلى جنب القسم به<sup>(٧)</sup>. و﴿لَظَلُّوا﴾ <sup>(٨)</sup> لا يجوز إلا أن يلي القسم به؛ لأنَّ الفعل الماضي إنما يكون في معنى المستقبل وهو بعد الجزاء، فإذا تقدّمه

(١) أجاز ابن بري تكرار (بين) مع الظاهر رافداً على الحريري منه فذلك. انظر احتجاجه في: درة الغواص شرحها وحواشيها ٧٦٢.

(٢) إضافة يقتضيهما السياق.

(٣) سورة آل عمران: من (٨٦).

(٤) أي أبو عثمان.

(٥) الكتاب (٦٠٨/٣).

(٦) سورة الأعراف: (١٨).

(٧) آخر ما حكاه من كلام أبي عثمان في الإغفال.

(٨) سورة الروم: (٥١) وأول الآية: ﴿وَلَمَّا أَرْسَلْنَا رِجَالَنَا قِرَآءَةً مُّصَفَّرًا لِّظُلُومٍ﴾.

ذَهَبَ ذَلِكَ الْمَعْنَى مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَحْدَثَ هَذَا الْمَعْنَى فِيهِ بَعْدَهُ اتِّسَاعاً.

قُلْتُ لِأَبِي [عُثْمَانُ] (١): أَيْجُوزُ: وَاللَّهُ لَزَيْدٌ أَضْرِبُهُ؟ قَالَ: جَيِّدٌ.

فَأُ: يؤكد اعتراض أبي عثمان على سيبويه في الآية تشبيهه إياه بقوله: ﴿لَمَنْ نَبَعَكَ مِنْهُمْ لَا مِلَّانَ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ وهذه لا تتوجه إلا على الجزاء؛ ألا ترى أنه لا يستقيم أن تحمله على أنها صلة؛ لأنه لا راجع في الكلام يرجع إليه، فتشبيهه بهذه التي لا تحتمل إلا الجزاء يوجب عليه أن يكون ما شبهه به جزاءً.

وله أن يفصل بينهما؛ لأن (به) في (لتؤمنن به) يعود إلى الموصول؛ كما ذكره أبو عثمان، قال: (لَمَّا آتَيْتُكُمْ) خَرَجَ مَخْرَجَ المَجازاة، ومثل قولك: وَاللَّهِ إِنْ آتَيْتَنِي لَأَتِيَنَّكَ، اللام الأولى توكيد، والثانية للقسم، ولا يكون أن يكون الأولى للمقسم والثانية للتوكيد من قبل أن النون مع اللام أخيرة، فلم يَجُزْ / ١٤٢ أن يكون لام (لظلموا) إلا بجنب المقسم به لما فيه من معنى الجزاء، وقد فسرت لك.

قال أبو عثمان: إذا قلت: أَنَا نِي غَيْرُ زَيْدٍ (٢)، فمحال أن يكون (غير) في معنى (إلا)؛ لأنه لا يجوز (أَنَا نِي إِلَّا زَيْدٌ)، ولكن هو (غير) الذي يكون مثل (مثل) (٣).

وإذا قلت: أَنَا نِي الْقَوْمِ غَيْرُ زَيْدٍ (٤)، ف(غير) هو القوم الذين جاءوا، و(زيد) لم يأت، ووقع الإعراب عليه. لأن فيه معنى (إلا) - نحو وقوعه [على] (٥) الاسم الذي بعده (إلا)، ولم يصل إلى إعراب (زيد)؛ لأنه مضاف إليه.

وإذا قلت: مَا أَنَا نِي أَحَدٌ غَيْرُ (٦) زَيْدٍ، ف(غير) هو أَحَدُ [الذين] (٧) لم يأتوا،

(١) الأصل: بعني، وهو سهو كسبه.

(٢) أصل المسألة عند سيبويه (٣٤٣/٢) وأخذ أبو علي في: التعليقة (٧١/٢-٧٣) ببعض قول أبي عثمان هنا. وانظر: المقنضب (١٨٧/٤، ٤٢٢) والأصول (٢٨٥/١) والمنشورة ٥٨، والإيضاح المضدي ٢٢٨، والحجة (١٤٢/١-١٦٤) والتكت (٢٥٥/٢).

(٣) مثلها في الإعراب، وخلاتها في المعنى.

(٤) انظر: المقنضب (٤٢٢/٤) والحجة (١٦٠/١).

(٥) الأصل: بعد، ولا وجه له.

(٦) في الأصل لم تضبط، وفي الكتاب بالنصب والرفع. واقتصر في: التعليقة (٧٢/٢) على البدلية.

(٧) الأصل: الذي، ولا يستقيم مع قوله: لم يأتوا.

و(زيد) هو الآتي، ووقع الإعراب عليه (١) كما يقع على الاسم الذي بعد (إلا)؛ والعلة في الموجب والمنفي واحدة.

### الإضمار المخالف للمظهر

قال: تقول: اتشني امرأة لا [يكون] (٢) فلانة، المضمر مخالف لمظهره (٣)؛ كما أقول: أي القوم ضربته؟ قالها هي (أي) وليس معها من معنى الاستفهام ما مع (أي)، نكرة (٤) تدل على الجنس، ومضمرها ليس بخاص (٥) مثل: زيد وعمرو، وخبرها (٦) خاص يحظرها أن تكون لغيره؛ مثل / ٤٢ ب قولك: كان منطلق زيداً (٧)، (فـ منطلق) نكرة تدخل في حاله وكل (٨) ما كان مثله، و(زيد) يحظره أن يكون لغيره.

ويقال: ضربت رجلاً، فتقول: قد عرفت الرجل؛ يكون على وجهين: فوجه: أن يكون (الرجل) خاصاً، وإنما قلت لي: ضربت رجلاً، تعرض لي بشيء قد عرفت بغير ضربك له.

ويجوز أن يكون على قولك: ضربت رجلاً، فتقول: أرجو أن أعرف الرجل، فهذا

(١) أي على (غير).

(٢) الأصل: تكون، وهو مخالف لأصل المسألة، وانظر للمصادر المذكورة في الهامش التالي.

(٣) (لا يكون) في الاستثناء اسمها مضمر وجوباً تقديره (بعضهم) أو اسم فاعل من الفعل السابق له وهنا (الآتي)، وعلى الوجهين هو مذكر والاسم الظاهر مؤنث. وأصل المسألة في: الكتاب (٣٤٨/٢) وانظر: المختضب (٤/٤٢٨) والأصول (١/٢٨٧) والمقتصد (٢/٧١٥) وعرض أبو علي لبعض ما يتعلق بالمسألة في: الحلييات ٢٦٣، والمنشورة ٦٦ والإيضاح ٢٢٩.

(٤) يريد (امرأة).

(٥) ذهب السيرافي في: شرحه (٢/٣٧٧) وتلميذه ابن عصفور في: شرح الجمل (١/٤٠٤) والرضي في: شرح الكافية (٤/٢٠٧) إلى أن الضمير العائد إلى النكرة غير المختصة فائدته كالنكرة.

(٦) يريد بخبرها (فلانة) وعادة ما يكون علماً.

(٧) أجزاه سيبويه (١/٤٨) في الشعر وضعف الكلام. وانظر: المختضب (٤/٩٢) والأصول (١/٦٧) وشرح السيرافي (٢/٣٧٥-٣٨١) وإعراب التحاسن (٢/١٨٧) والإيضاح الحفصي ١٣٦، والمنشورة ٢٠٨، والمختضب (١/٢٧٩) وشرح الصغار (٢/٨٣٢) وقد اضطرب كلام الأخير فرد مقالة السيرافي أولاً ثم أخذ بها في آخر كلامه.

(٨) معطوف على فاعل (تدخل).

معرفة غير خاص<sup>(١)</sup> مثل المعرفة التي يُضمَر في (يكون<sup>(٢)</sup> فلانة).

قال أبو عثمان: سمعتُ أبا عَوْن الحرَمازي<sup>(٣)</sup> يقول:

هل هو إلا الذئبُ لاقي ذبيبا  
كسلاهما يطمع أن يُصيبا  
فبَل الصَّباح مأكلاً عجيبا

قال أبو عثمان<sup>(٤)</sup>: الألف لا تقع ملحقة إلا طرفاً، ولا تكون ملحقة حشواً، والواو إذا لم يكن ما قبلها معها فهما للمد.

قال أبو الحسن<sup>(٥)</sup>: (الضاربك) الكاف مجرورة، لا يجوز أن تكون متصوبةً مثل (زيد) إذا قلت: الضاربان زيداً؛ لأنك إنما تنصب بنية التنوين في (الضاربان)، والنون في [ضاربك]<sup>(٦)</sup> لا يجوز إظهارها كما جاز / ١٤٣ إظهارها في (زيد).

قال أبو عثمان: يَنكسر عليه قوله:

(١) لأن تعريفه لفظي لتقدم ذكره لا لأنه معروف في نفسه. انظر شرح الجمل لابن عصفور (١/٤٠٤) وشرح الكافية للرضي (٤/٢٠٧، ٣/٢٣٥).

(٢) الأصل: تكون، وأمرها كالسابقة.

(٣) هو الحسن بن علي الحرمازي، أصري راوية قدم البصرة ونزل بها، من طبقة المجرمي، وأخذ عن أبي هبدة وأبي زيد والأصمعي، كنيته في التراجم أبو علي، إلا أنه يذكر في بعض الأخبار بابي عون، وقد ذكر ابن سلام الكندي، وجرعه المسجستاني. انظر: طبقات الفحول ٧٨، ٩٨، ومراثي الزمخدي ١٨١، ولعلت للمسجستاني ١٣٠، والأغاني (٨/٣٥٤) والفهرست ٧٦، ومعجم الأدباء ٩٣١، ونور القبس ٢٠٨ والوافي بالوفيات (١٢/١٤٢).

(٤) بعض قوله في: المنصف (١/١١٨، ١٦٨) وقيس منه أبو علي في: الحجة (٢/٣٦٠) وانظر: سر الصناعة ٦٩١، ٥٨٨.

(٥) القول بأن الضبر في (الضاربك) و(الضاربك) محله الجر هو لسببويه إذ هو المختار عنده، ويبدو أن لأبي الحسن قولين أحدهما ما في معانيه (١/٩٠) وهو موافق لما جاء هنا، والآخر منقول عنه في بعض المصادر مفاده أنه يوجب نصب، وللمبرد رد على قوله الأخير. وأما أبو علي فقد عقد مسألة في: البصريات ٨٦١-٨٦٦ أجاز فيها الأمرين إلا أن الوجه عنده النصب. انظر: للكتاب (١/١٨٧) وهامشه (١/١٨٨) والانتصار ٨٥ وشرح السيرافي (١/٨٨).

(٦) الأصل: ضاربان، وهو خطأ لعدم ملائحته للمسياق.

وما كلُّ (١) مَنْ وَاقَى مِنْى أَنَا عَارِفٌ (٢)

ليس وَقَعَ على نية الهاء؟ وقد جاء بشيء في الكلام وهو التنوين (٣) لا يثبت مع الهاء، فأثبت التنوين ونوى الهاء، كذلك ينصب الكاف (٤) ويتوي التنوين، وكذلك: كُله لم أصنع (٥)

أطلق (١) وهو ينوي الهاء، والإطلاق لا يثبت مع الهاء لو أظهرها.

(١) الأصل بنشع اللام، وقد جاءت به الرواية إلا أنه مخالف لاحتجاج أبي عثمان بالشاهد.

(٢) عجز بيت من الطويل، ومصدره:

فقالا نعرفها التنازل من منى

وهو لمزاحم العقبلي في: شعره ص ١٠٥، والكتاب (١٤٦/١) وشرح أبياته (١٧١/١) وفرحة الأديب ٢٩، ١٦٢، والخزانة (٢٥٢/٦) وبلا نسبة في: الكتاب (٧٢/١) ومعاني الفراء (١٣٩/١، ٢٤٢) والخصائص (٣٧٨، ٣٥٦/٢) وانظر تخريجهم في: شعره ١٣٦، وذكره أبو علي في: التحليقة (١٠٧/١) على رفع (كل) ونصبه وتوجيه كل منهما، وأنشده في: الشعر ٢٨٣ كقوله هنا و (٩٦-ب) على وجه الرفع الذي حمّله سيبويه على أنّ (ما) حجازية و (كل) اسمها، وخبرها (أنا عارف) حذف منه الهاء والتقدير: عارفه، وهو أحسن الوجهين. والبيت مثل ضربته الشاعر فهو يشبه من أضاف بحيره بمكة فأرشدته رفقاه لأن ينشد ضالته في منى، لذلك كانت رواية الفرحة (فقالا) هي الأنسب.

(٣) أي (عارف)، وانظر الخصائص (٣٥٦/٣).

(٤) في (الضاربك).

(٥) بعض بيت من الرجز، وهو مع سابقه:

قد أصبحت أمّ الخيل تدعي عليّ ذنباً كُله لم أصنع

وهو لأبي النجم العجلي في: ديوانه ١٥٠، والكتاب (٨٥/١) ومجاز القرآن (٨٦/٢) وشرح السهرالهي (١١٦/٣) وشرح أبيات سيبويه (١٥٥/١) والمعتب (٢١١/١) والخزانة (٣٤٩/١) وشرح أبيات المصنعي (٢٤٠/٤) وبلا نسبة في: الكتاب (١٢٧، ١٣٧، ١٤٦) ومعاني الأخفش ٢٢٥، والفراء (١٤٠، ٢٤٢) والانتصار ٥٧، والخصائص (٢٩٣/١، ٦٢/٣) وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٤٣٤، وكشف المشكلات ٥٤٢، وروى الشاهد ينصب (كل) ورفعهما، فنصبه بفعل محذوف، ورفع على الابتداء والخبر الجملة بعده على تقدير ضمير محذوف أي (أصنعه). واختلفت النحاة في وجه الرفع بين جعله ضرورة شعرية وجوازه في الكلام، وكذلك أبو علي الذي أنشده في: الشعر ٥٠٤، والحجة (٢٦٧/٦) والبصريات ٦٣٤، والإغفال (٣١٤/٢، ٥٣٨)، فمنع في الأخير وجه الرفع على إرادة الهاء وحذفها في الكلام أو للتزليل وحصره في الضرورة، غير أنه احتج به في الحجة لقراءة ابن عامر (وكلٌّ ونَعَدَ الله الحسنى).

(٦) يريد: أصنعي، فإزاء الإطلاق لا تجتمع والهاء.

وقال أبو عثمان في باب ما يُردُّ فيه علامة الإضمار إلى أصله: فَمِمَّا رُدُّ إِلَى أَصْلِهِ (أَعْطَيْتُكُمْ) (١)، قال: كان الأصل أن يَجِيءَ بِمِيمٍ وَوَاوٍ فِي الْجَمْعِ كَمَا جَاءَ بِمِيمٍ وَالْفَاءُ فِي التَّثْنِيَةِ، فَاسْتَغْنَوْا عَنِ الْوَاوِ فِي الْجَمْعِ؛ لِأَنَّهُمْ أَمِنُوا اللَّبْسَ.

حدثني أبو يعلى (٢) قال: حدثنا أبو عثمان قال: حدثنا أبو زيد قال: سمعتُ أبا السَّمَالِ (٣) يَقْرَأُ: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا﴾ (٤).

وقال أبو عثمان في قوله (٥): "ما شأنُ عبدِ اللهِ هو خيرٌ منك؟" يعني: أن الفصل لا

(١) أعلاه في الأصل: كذا أي: كذا في الأصل، وذكر سيبويه أن الأكثر والأعرف (أعطيتكموه) وأن يونس زعم أنه يقول (أعطيتكمه). ونص أبو علي في الإغفال على أن الأخير كالتأني لا يُعمل عليه قياس ويسلم للمسماع، وعنده ابن جني شاذاً عند عامة أصحابهم. انظر الكتاب (٢٧٧/٢) والأصول (١٢٥/٢) والسيرافي (٩٩/٩) والإغفال (٢١٣/١) وسر الصناعة ١٠٣، والخصائص (١٩/٢).

(٢) أبو يعلى محمد بن أبي زهرة الباهلي، بصري من أصحاب المازني ومقدم في طبقاته، قُتل ٢٥٧، وله نكت على كتاب سيبويه، وله أخبار مع المازني. وكان أبو علي يراه أخذ من البرد ونقل عنه مراراً هنا وفي كتبه الأخرى، ولا يبعد أن يكون المنقول عنه هنا من نكته لتعلق النصوص بكلام سيبويه. وعبارة (حدثني أبو يعلى) مشكلة ولولا تكرارها كثيراً فيها لكانت لقطعت بأن فيها سقطاً ولعل أبا علي ينقل عن كتاب لأبي يعلى أو عن عصره فقد وجدت بعض ذلك بنصه في مجالس العلماء كما سأذكره في تخريج تلك النقول. انظر: فهرس الأعلام في أمالي الزجاجي وأخباره ومجالس العلماء، والمصون للعسكري ١٢٠، وأخبار المحويين ١٠٨، والحجة (٤٣/١، ٦٦/٣) والإنباه (١٩٠/٤) وبغية الوعاة (١٠٤/١).

(٣) السمال بلتح السين والميم المشددتين نصب بن هلال المدوي من القراء والحنابلة بالبصرة، معاصر لأبي عمرو ابن العلاء والكمثاني، له حروف شاذة في القراءات، وذكر القرطبي أنه لا يوثق بما يؤثر عنه. انظر: ميزان الاعتدال (٣٨/٧) والمقتنى للذهبي (٢٩٣/١) ولسان الليزان (٣٩٨/٦، ٨٦/٩) وغاية النهاية (٢٧/٢) وتفسير القرطبي (٣٥/١) وفهرس الأعلام للمختص.

(٤) سورة المزمل: (٢٠)، وقرا برفع (خير) و(أعظم) أبو السمال وابن السنيق وهي لغة تميم، ويكون على الابتداء و(خير) خبره، والجملة مفعول ثان. ولم يمرض أبو علي إلا لقراءة النصب في: الشعر ٢١٤. انظر في قراءتي النصب والرفع: الكتاب (٢٩٣/١) ونوادر أبي زيد ١٥٤، ومماني الأخفش ٤٨، ٥١٤، ومماني القراء (١١٣/٢) والمقتضب (١٠٥/٤) ومماني الزجاج (٢٤٤/٥) والقراءات الشاذة ١٦٤، والدر المصون (٥٣١/١٠) ومعجم د. الخطيب (١٥٢/١٠).

(٥) أي سيبويه (٣٩٥/٢)، وقد تدخل هنا كلامه وتعليق أبي عثمان. وسيبويه لا يجيز في هذه المسألة إلا الرفع، لأنه لا يعد (هو) ضمير فصل لا شرطه فيه أن لا يقع بين كلامين يستغني كل منهما عن الآخر بل يقع بين المشلزمين وليس الجال من ذلك، وحكى السيرافي أن الكمثاني من بين الكوفيين أجاز ذلك. انظر: المقتضب (١٠٦/٤) وشرح السيرافي (١٢٠/٩) وإعراب النحاس (٢٩٥/٢) والحجة (٢٧٦/٦) والمختص (٣٢٥/١).

يكون إلا بين كلامين لا يستغني الأول عن الآخر، و(ما شأنك) كلام مستغنى، و(هذا عبد الله) مثله، / ٤٣ ب وإنما مثله بقوله (١): إلا ترى أنك لا تقول: هو الظريف؛ لأن الفصل بين معرفتين، ولا تقع المعرفة بعد (ما شأنك)؛ لأن الذي يقع بعده حال (٢)؛ يريد في قوله: ما شأن عبد الله، لا تقول: ما شأن عبد الله هو الظريف.

قال (٣): إن كنت أتيتنا أمس أعطيناك درهماً، وهذا جزاء، وإنما الجزاء لما لم يقع، وهذا ماضٍ. قال (٤): جاز هذا لأن معناه: إن ثبت هذا عندي فعلت، فمعنى الكلام معنى ما لم يقع بعد، فلذلك جاز.

فا: س (٥) يتأول على الماضي الصحيح في قوله: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ﴾ (٦)، وهذا خلاف قول أبي عثمان، وأبو بكر (٧) يوافق أبا عثمان.

قال (٨): وإنما لم يفرقوا في (اضرباً) شئني بين المذكر والمؤنث، وفرقوا في الواحد والجمع؛ لأن الباء في (اضربي) تدل على فاعلة (٩)، والالف في (اضرباً) تدل على (١) هذا ليس نص كلام سيبويه بل بمعناه.

(٢) لي مثل: ما شئت فقلنا وانظر الكتاب (٦٠/٢).

(٣) سيبويه (٩٥-٩٤/٣) وآخر العبارة فيه (اليوم) مكان (درهما).

(٤) القائل أبو عثمان كما يظهر من تعليق أبي علي بعده.

(٥) لا يريد ب(س) سيبويه لأننا لا نجد آية المائدة في كتابه، وأبو علي نفسه في البصريات يحكي عن الخليل

وسيبويه أنهما ذهبا إلى ما ذهب إليه المازني من مجيء الماضي في الجزاء بمعنى ما لم يمحض، وهو ما تجده في

بعض كلام سيبويه. فالمراد بالرمز (س) هو أبو العباس المبرد الذي يذكر الزجاج وابن السراج عنه أن (كان)

في الجزاء تكون على معنى الماضي لقوتها ومنه آية المائدة، وحكى ذلك أبو علي في كتابه ورد عليه، ولم أجده

في المشضب أو غيره من آثار المبرد، ولا استبعد أن يكون الرمز محرفاً عن (س) وهو رمز المبرد في:

البصريات ٧٨. انظر الكتاب (١٦/١) والمقتضب (٤٩/٢) ومعاني الزجاج (٤٢/٣، ١٠٦) والاصول

(١٩١-١٩٠/٢) والانتصار ١٩٤، وإعراب النحاس (٥٢/٢) والإغفال (٣٢٩-٣٢١) والبصريات

(٤٤٤/١) والحجة (٢١٢/٣).

(٦) سورة المائدة: (١١٦).

(٧) في السالف من الأصول.

(٨) القائل أبو عثمان كما يشهد بذلك التخريج في الهامشين الآتين.

(٩) باء المؤنثة المخاطبة ضمير عند سيبويه، ولكنها عند الأخفش والمازني وكثير من النحويين حرف تانيث كتاء

التانيث، وأبو علي يأخذ بقول سيبويه وله في ذلك احتجاج طويل في: التعليقة (٤٠/١)، وانظر: الكتاب

(٢١٣/٤) وشرح السيراني (٩/٢) وشرح الرضي (٤١٥/٢) وشرح الصغار (٣٣٠/١) وما في هامشه.

فَاعِلَتَيْنِ. فلو جاءوا بالياء لتدل على التانيث كان قد جَمَعَ بين ما يدل على فاعلة وفاعلتين، فكان الأمر يدل على ثلاث؛ فلذلك امتنع الفرق.

قال أبو عثمان<sup>(١)</sup>: إذا قلت: أنتم تضربون، أليست الواو ضمير الفاعلين؟ قلت: أجل. قال: أفليست تدل على غائبين، / ١٤٤ والفاعلون مخاطبون، فكيف ذا؟ فقال: قياس هذا لو تكلم به أن تقول: أنتم تضربون، وعلّة أخرى أن الفعل إنما أعرب بنفسه لا بغيره، والواو من نفس الفعل، لولا ذلك لم يقع إعراب الفعل بعدها، فذا دليل أيضاً أنها ليست بفاعلة.

قال<sup>(٢)</sup>: قول سيبويه<sup>(٣)</sup>: "ثمانية مجارٍ خطأ؛ لأن منها ما لا إعراب فيه، فلا مجرى فيه، وإنما المجري في العرب، فلو كان في المبنى مجرى لكان في أوله مجرى؛ لأن أوله بمنزلة آخره؛ لأنهما جميعاً مبنيان؛ لأن أوائل الأسماء أبداً مبنية.

قال<sup>(٤)</sup>: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا، (فـ زيد) ليس بفاعل وإنما الفاعل اسم (لـ زيد)

(١) كلام أبي عثمان يوافق ما حكاه عنه السيرافي في: شرحه (١٠/٢) والرضي في شرحه من أن الألف والواو هنا حرفان يدلان على الفاعلين والفاعلين والفاعل مضمرة، في حين يرى سيبويه أنها ضميران فاعلان، وانظر فيه الرد على أبي عثمان.

(٢) القائل أبو عثمان، وقد رد عليه اعتراضه أبو سعيد السيرافي وابن جني والصفار، وما ذكر في ذلك أن المقصود بالمجاري أحوال أواخر الكلم وأحكامها وصورها، أو أن أواخر الكلم مواضع تنبئ بحدوث إطلاق لفظ المجاري عليها إطلاق بمعنى على كل. انظر شرح السيرافي (٦٤/١) والانتصار ٤٤، وشرح الصفار (٢٤٧/١) واللسان (جري) ١٤١/١٤.

(٣) الكتاب (١٣/١). ونصه: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجهر...".

(٤) في إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله لم أجده من ذكر مخالف في عد المضاف فاعلاً أو مفعولاً، لم إن بعضهم قد نص على أن المصدر لا يتحمل ضميراً بخلاف الصفة كاسم الفاعل التي يستقر فيها الضمير، ووافقهم في ذلك أبو علي في جل كتبه إلا أنه في عبارته في: التعليقة (١٣٨/١) يسمي المصدر مضافاً إلى فاعله ثم يقول إن الضمير في (ضربي زيداً) والظاهر في (ضرب زيداً عمراً) يقوم مقام الفاعل، فظاهر عبارته موافق لما حكاه عن أبي عثمان، إلا أن ذلك يمكن حمله على التسامح بالعبارة لأن سائر كتبه شهادة على موافقه النحاة. انظر: الكتاب (١٩١/١، ٣٥٩/٢) والمقتضب (٢٦٩/٢) والأصول (١٣٧/١) وشرح السيرافي (٤٦/٤، ٩٠) والبصريات ٣٤٤، والحجة (٤١٠/٣) والإيضاح ١٨٣ والشعر ٥٢٦، والمنشورة ١٠٨ وكتابتها في (٢٧-٢) والخصائص (٤٠٨/٢) وابن يعيش (٥٩/٦) وشرح الرضي (٢٢٤/٢، ٤٠٧/٣).

مضمراً (زيد) يدل عليه؛ لأن الفاعل لا يكون مجروراً، وكذا المفعول به فيه (١).

قال (٢): وإنما منع (ضارب) أن يضاف إلى فاعله لأنه لا يضاف إليه مضمراً، فكذا لا [يضيفه إليه] (٣) مظهراً، قلت (٤): فالمصدر فيه قد تضيفه إلى الفاعل. قال: لاني أضيف إليه مضمراً.

قال أبو عثمان: لا يلزم الخليل (٥) ما قال سيبويه في (لن) أن الفعل صلة فلا يعمل فيما قبله؛ كما لم يلزم (كان زيداً منطلقاً) / ٤٤ ب أن لا يكون كلاماً؛ لأنه لو كان كلاماً كما قال سيبويه (٦) لكان (زيداً منطلقاً) صلة (لأن)، فبقي الكاف لا موصول لها، ولكنها (٧) حرفان جعلتا كلمة واحدة، فكذلك (لن) بمنزلةهما.

(١) أي عند إضافة المصدر إلى المفعول به كقوله (عجبت من ضرب عمرو زيداً) فعمرو عنده ليس مفعولاً وإنما دليل على المفعول.

(٢) أبو عثمان وقد نقل عنه هذا ابن جني في: الخصائص (٢/ ٢٥٧)، والمسألة في بعض المصادر السالفة.

(٣) الأصل: يضيف مظهراً، والتصويب من الخصائص.

(٤) القائل أبو علي.

(٥) ذهب الخليل إلى أن (لن) أصلها (لا أن) فحذفوا لكثيرها في كلامهم فصارت كلمة واحدة، وعلق سيبويه بقوله: "ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أما زيداً فلن أضرب، لأن هذا اسم والفعل صلة فكأنه قال: أما زيداً فلا أضرب له" يريد أنه لا يجوز تقدم مفعول صلة (أن) وهو (زيد) على (أن). رحكى أبو علي قول الخليل في بعض كتبه فاحتج له ونجد له في: التعليقة شرحاً لرد سيبويه، ولم انظر بمصدر حكى قول أبي عثمان. انظر: الكتاب (٥/ ٣) ومعاني الاختص (١/ ١٢٨) والمختضب (٢/ ٨) والأصول (٢/ ١٤٧) وشرح السيرافي (٩/ ١٧٣) والإغفال (١/ ٣٣٥) والشيرازيات (١/ ١٨١) والشعر ٧٦، والتعليقة (٢/ ١٢٦-١٢٧) والخصائص (٣/ ١٥٣) وسر الصناعة (١/ ٣٠٥) والبنك (٢/ ٣٠٧) وشرح عيون كتاب سيبويه ١٨٠، وشرح للرضي (٤/ ٣٨) وشرح ابن يعيش (٧/ ١٥) وشرح المقدمة للطلوبين (٢/ ٤٧٧) والرصف ٢٨٥، والجني ٢٧٠، والأشياء والتظاير (١/ ٢١٢) والحزانة (٨/ ٤٤٢).

(٦) يذهب الخليل وسيبويه وأبو علي وجملة من النحاة إلى أن (كان) مركبة من كاف التشبيه و(أن)، ومراد أبي عثمان أن الحرف بعد التركيب يحدث له حكم ومعنى يبايران ما له قبل التركيب، وإلا لكانت كاف التشبيه في (كان) جازاً للمصدر وليست متعلقة بشيء. وانظر أثر كلام أبي عثمان في: سر الصناعة (١/ ٣٠٤-٣٠٦)، والكلام في (كان) في: الكتاب (٣/ ١٥١، ١٦٤، ٣٣٢) والبصريات ٥٥٦، والرصف ٢٠٩، والجني ٥٦٨.

(٧) أي (كان).

قال أبو عثمان: الدليل على أن اللام يُضمَر بعدها (أن) أنك تُظهره بعدها، فلو كانت عاملة لم يظهر بعدها عامل آخر (١).

والدليل على أن الواو والفاء (٢) يُضمَر بعدهما (أن) ولا تكونان ناصبتين أنك لا تدخل عليهما حروف العطف. و (حتى) (٣) إذا قدرتها جارة اضممرت بعدها (أن) ونصبته (٤) لأن تقع على شيء تجرّه؛ لأنها لا تلغى جارة، فإذا وقعت على الجمل وقع الفعل بعدها مرفوعاً (٥).

قلت (٦): أرايت شيئاً يعمل عملين وهيئته واحدة؟ فقال: (مد) تجر وتُرفع وهيئتها واحدة، و (كم) تجر وتُنصب ولفظها لفظ واحد.

قال: وكان ينبغي أن يكون نفي (سيفعل) على هيئة إيجابه لا يعمل فيه شيء؛ كما

(١) نصب الفعل بعد اللام (أن) مضمرة وجوباً أو جوازاً هو قول البصريين، والكوفيون والجرمي المضارع عندهم منصوب باللام. انظر: الكتاب (٦/٣-٧) ومعاني الاختش ٧٣، ١٢٧، والفراء (١/١١٣، ٢٢٠) ومختصر ابن سعدان ٥٢، والمقتضب (٦/٢) والكمال ٣٨٠، ولامات الزجاجي ٦٦، ٦٨، وشرح السيرافي (١٧٧/٩) والحجة (٣٠٧/٢) والإنصاف ٥٧٥، ٥٩٣، وشرح الرضي (٤/٥٣، ٧٨) والارشاد (٢/٣٩٧، ٤٠١) والمفني (٣/١٦١).

(٢) نصب المضارع بعدهما (أن) هو قول البصريين، والكوفيون ينصبونه بهما. وكرر أبو علي هذا في بعض كتبه. انظر: الكتاب (٣/٢٨، ٤١) ومعاني الاختش ٦٦، ٧٣، والمقتضب (١/٢٥، ١٦) والإيضاح المعصدي ٣٢١، والتنليقة (٢/١٥٨) والإنصاف ٥٥٧، وشرح الرضي (٤/٧٩) وشرح الجمل لابن عصفور (٢/١٤٨) والرصف ٣٨٠، والجني ٧٤.

(٣) وكذلك الخلاف في نصب الفعل بعد حتى كسابقه في الواو والفاء. انظر: الكتاب (٣/٥-٧) ومعاني الاختش ١٢٧، والفراء (١/١٣٢) والمقتضب (٢/٦٣٧) والإيضاح ٢٧٠، ٣٢٥، والتنليقة (٢/١٥٨) والإنصاف ٥٩٧، والرضي (٤/٥٣).

(٤) أي المضارع، ليقع المصدر المؤول في محل جر بحتى.

(٥) انظر تفصيل الرفع بعد حتى في: الإيضاح المعصدي ٣٢٦.

(٦) أبو علي يسأل المازني، وبعض النقل في: أمالي الزجاجي ١٤٥، ومجالس العلماء ٦٧. وقد تقدم كلام في (مد) وتخريج القول فيها (٧-ب) وسياتي في: (١٨٢-ب)، وسيعرض لـ (كم) في (١٣٤-ب) كما عقد لها باباً في: الإيضاح ٢٣٨، ومسائل في: اللشورة ٧٦-٨٣، وعرض لها في: الشمر ١٨١، والشيرازيات ٤٣٣، والحلييات ١٠٣، والبغداديات ٤٠١، ٥٢٦.

لم يعمل في موجبه فيجيء ( ما يفعل ) ، وجاء [ لن تفعل ]<sup>(١)</sup> على غير قياس<sup>(٢)</sup> .  
وقد قال قوم<sup>(٣)</sup> : إنَّ السين وسوف هما الرافعتان ؛ لأنك لا تدخل على الأفعال شيئاً  
من [ عواملها ]<sup>(٤)</sup> وهما فيه موجودتان .

قال أبو عثمان<sup>(٥)</sup> : يكسر عليهم أني لم / ١٤٥ أر عاملاً من عوامل الفعل تدخل عليه  
لام التوكيد<sup>(٦)</sup> ، وقد دخلت على السين ، قال عز وجل : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ ﴾<sup>(٧)</sup> .  
قال : ويعني سيبويه بقوله في كتابه<sup>(٨)</sup> : " ما كان ليفعل ، لم يذكروا إلا أحد الحرفين ،  
وكان نفيًا لما معه حرف<sup>(٩)</sup> " لم يعمل شيئاً ، أحد الحرفين اللام<sup>(١٠)</sup> ، لأنها لا تعمل في  
الفعل شيئاً ؛ كما لم تعمل السين في ( يفعل ) شيئاً ، وإنما تعمل ( أن ) مضمرة في  
قولك : ما كان ليفعل<sup>(١١)</sup> .

( ١ ) الأصل : أن تفعل ، ولا وجه له . وانظر : الكتاب ( ٢٢٠ ، ٢١٧ / ٤ ) والإيضاح ٣١٩ ، والمقصد ١٠٥٠ ،  
وشرحه في : البصريات ٤٤٦ ، وسبهر إليه في ( ٩٤ - ب ) .

( ٢ ) أعلى ( قياس ) في الأصل بخط الناسخ : القيا . ولعلها رواية نسخة أخرى .

( ٣ ) لم أجد قائلاً بذلك ، غير أن الكسائي وابن سعدان يقولان بأن المضارع يرتفع بالزوائد في أول أي حروف  
المضارعة . وسيعمل أبو علي في ( ٨٨ - ب ) وغيره عدم إعمال السين وسوف في المضارع بالهما كالجزم من  
الفعل وجزم المشي لا يعمل فيه . انظر مختصر ابن سعدان ٨٦ ، والسيرافي ( ١٧٢ / ٩ ) وإصرا ب النحاس  
( ١٧٣ / ١ ) والإنصاف ٥٥٠ ، والمفني ( ٣٤١ / ٢ ) وحاشية الأمير ( ١٢٢ / ١ ) .

( ٤ ) الأصل : عواملهما ، ولا وجه له .

( ٥ ) نقل ابن جني في : الخصائص ( ١٩٨ / ١ ) كلام أبي عثمان هذا مثلاً على الاستدلال بعدم النظر فيه ؛  
الاشباه ( ٣٩٠ / ١ ) .

( ٦ ) في رصف الثباني ٢٣٢ ذكر جواز دخول اللام على أن الناصبة للمضارع نحو : لأن تقوم خير لك ، وعلمه بأنها  
في موضع مبتدأ فعولت معاملة . ولم أجد هذا عند غيره .

( ٧ ) سورة الطحي : ( ٥ ) .

( ٨ ) الكتاب ( ٨ - ٧ / ٣ ) وشرحه السيرافي في : ( ١٧٧ / ٩ ) وأبو علي في : الشملقة ( ١٢٨ / ٢ ) . وهما  
مسالتان أولاهما وجوب إضمار ( أن ) بعد لام الجحد وهو قول البصريين يقابله إجازة الكوفيين ظهورها ،  
والأخرى ناصب المضارع بعد اللام وقد فرغنا منها قريباً .

( ٩ ) الأصل : صفة حرف ، ووجدت ( صفة ) مقحمة لا وجه لها ، ولم ترد في أي رواية من روايات نص سيبويه .

( ١٠ ) والآخر ( أن ) للمضرة .

( ١١ ) والصلة بين ( ما كان ليفعل ) والكلام قبله على ( سوف ) أنهم يرون ( ما كان ليفعل ) نفيًا لقوله ( كان  
سيفعل أو سوف يفعل ) على وجه أو نفيًا لقوله ( ما كان يريد أن يفعل ) على وجه آخر .

فأ: مما يشهد لسيبويه على أبي عثمان في اعتراضه عليه في (ما مررت بزيد وعمر) (١): ما رأيت زيدا وما رأيت عمرا، وكذلك: لا رجل في الدار (٢).

لا يلزم من قال (٣): أعجبني أن أضربك، أن يقول: أعجبني كي أضربك؛ فيمن أدخل اللام على (كي)؛ لأن (كي) إنما دخلت للمعلة؛ تقول: جئتك كي تفعل؛ أي: جئتك من أجل فعلك، والفاعل لا يجيء لمعلة.

قال أبو عثمان (٤): وإنما جاء تشية (أنا) على خلاف لفظه (٥)، وجاء تشية (أنت) على لفظه؛ لأن (أنت) له أخ؛ تقول: أنت وأنت، ثم تقول: أنتما؛ كما تقول: رجل ورجل، وتقول: رجلان، و(أنا) لا أخ له، لا تقول: أنا وأنا، فلما لم يكن له أخ يضم إليه وخالف / ٤٥ ب نظراءه جاء تشيته وجمعه على لفظه واحدة.

قال (٦): وإنما تنكبوا إظهار (أن) بعد (كدت) دون (عسيت) - وكان الكلام معناه

(١) عرض سيبويه في: الكتاب (١/٤٣٨، ٢/١٨٧) لعبارة (مررت بزيد وعمر) فقال إنك إذا أردت أن المرور وقع بهما معاً فنفيها: ما مررت بزيد وعمر، وإذا أردت مرورين في: حالين مختلفين، فنفيها: ما مررت بزيد وما مررت بعمر، ومثل له أبو علي بقوله (ما رأيت زيدا وما رأيت عمرا)، والمأزني يرى سيبويه مخطئاً في الثانية، فالنفي على قدر الإثبات، فتكرار العامل لا يكون إلا في حال تكرره في الإثبات، فالنفي الأخير لا يكون إلا لقوله: مررت بزيد ومررت بعمر. وقد رد على المأزني قوله بأن عدم تكرار العامل لا ينفي الاحتمال الثاني الذي قبله الجملة، واخذ المبرد بقول المأزني في (الرد على سيبويه) ولكنه لم يعرض له في المقطع، واقتصر أبو علي في: التعليق (١/٢٢٠) على إيراد اعتراض المأزني. انظر: الانصاف ١١٧، وشرح السيرافي (٦/٧٦) والفصول للقبدة ٦٣.

(٢) يحكي سيبويه (٢/٢٧٥) عن الخليل أن (لا رجل في: الدار) جواب لقولك: هل من عبد أو جارية؟ فكان أبا علي احتج بمجيء النفي عاماً لجميع النوع ولم يكرر العامل، أو أن نفي الواحد (رجل) جاء جواباً لاثنين، وهذا مخالف لما أوجبه المأزني من مطابقة النفي للإثبات.

(٣) أبو علي يرد اعتراضاً محتملاً على قول سيبويه في (٣/٦): من أدخل على (كي) اللام فإنها عنده بمنزلة أن، وتدخل عليها اللام كما تدخل على أن. ونص أبو علي في: الشعر ٥٠٧ على أن كي وصلتها لا تكون فاعلة، وعقد مسألة لكي في: البغداديات ١٩٥. وانظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في مجيء (كي) حرف جر في: شرح السيرافي (٩/١٧٦) وعنه في: الإنصاف ٥٧٠، وانظر شرح الكافية للرضي (٤/٤٨).

(٤) يطابق معنى شرح السيرافي (٩/٢٦) لعبارة سيبويه في: (٢/٣٥٠) وانظر شرح الكافية (٢/٤١٠).

(٥) أي: نحن.

(٦) الكلام شرح لبعض عبارة سيبويه في: (٣/١٥٨)، وجاء بعبارة مفصلة في: التعليق (٢/٢٦٩) -

(أَنْ) - (١) لَأَنَّ (كِدْتُ) وهذه الأحرف يَكُنُّ لما أنت فيه، والفعل بعد (أَنْ) لا يقع لما أنت فيه، إنما يقع مستقبلاً وماضياً.

قال: وإنما ذكر سيبويه (١) (هَلَّا تقولُ ذاك) في أَنَّ الاسم لا يقع بعدها؛ لأنَّ أصلها - وإنْ تَنَكَّبوا ذاً فيها - أَنَّ تقع الأسماء بعدها.

قال (٢): ولا يجوز (عسى زيدٌ منطلقاً).

قال (٤): إنَّ الحالمَ يَجُزُّ (واللهِ أَفْعَلُ) لأنه يلتبس الموجِبُ بالمنفي؛ لأنه يقال: والله أقومُ، يريد: لا أقومُ. قال الشاعر:

وَأَنْسَى نُسْبِيَّةَ الْجَاهِلِ الْمَغْرُورِ بِحَسَبِ أَنِّي نَسِيْتُ (٥)

يريد: لا أنسى.

- والمنشورة ٢٣٠-٢٣٢، وأشار له بإيجاز في: الإيضاح ١٢١، والشيرازيات ٦٢٠، والمسكرية ١٤٦، والحجة (٢٧٢/١) والنظر: أخبار الزجاجي ١٢٩.

(١) يريد أن معناه المقابلة، وكذا عبارة أبي علي في النشوة.

(٢) الكتاب (١/٢٦٨، ٢/٣٠٨، ٣/١٠، ٤/١١٥)، والنص فيما ذهب إليه سيبويه من اختصاص (هَلَّا) بالفعل ثم هي لا تعمل في اسم ولا فعل، وهذا مخالف لما ثبت عندهم من أنَّ الحرف إذا اختص عمل، والفعل هنا بقي مرفوعاً، وأبو علي في: التعليل (٢/١٣٠) يقول: "والم يخصص بالفعل في: واحد منهما (الاسم والفعل) من الحروف ثم يمنع وقوع الاسم والفعل جسيماً بعده، وإن عار مع أحد الضربين من الاسم والفعل بعده أكثر". ونقل محققها في الهامش عن الرماني أن الحرف غير العامل الأصل فيه أنه للاسم، فالأصل في عبارتي كتابنا والرماني مراد به أصل الوضع قبل أن يعرض له عارض يخبره. وأبو علي في بعض كتبه يقرر اختصاص (هَلَّا) بالفعل. انظر: شرح السيرافي (٥/٣٦) وللشيرازيات ٢٩٧، والمسكرية ١١١، والمنشورة ١٠٦، والرصف ٤٠٧، والجنى ٦١٣.

(٣) تقدّم التعليق على عسى قريباً، وهذا كالمثل (عسى للغيور أبوسا) الذي جاز للرخصة في الأمثال، والنظر: الإغفال (٢/٤١٣).

(٤) يعرض لعدم جواز تجرد جواب القسم للثبوت من اللام والنون، لتجرده في المنفي لأن الأخير يجوز حذف (لا) النافية منه فيلتبس النفي بالإثبات. وجاء ذلك في: الإيضاح ٢٧٧، والتعليل (٢/١٣٢) والشيرازيات ٩٥، والغلبات ٢٦٧، والشعر ٥٣ قريباً مما جاء هنا، والنظر: الكتاب (٣/١٠٥) وشرح السيرافي (١٠/١٤٥).

(٥) من المتقارب، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ١٠٢، والمقاصد النحوية (١/٣٩٩) وذكر ابن معيش (١/٣١) أنَّ القصيدة تُروى مطلقة مرفوعة ومقيدة ساكنة.

نُسبته ابنة عمه، والمتعر الذي لم تحكمه الأمور ولم يُجر بها. والشاهد ما ذكره أبو علي، واستشهد لذلك في بعض كتبه بيبتين آخرتين لأبي ذؤيب، فلعلمها سمة في لغته.

قال (١): (إذا) (٢) عندي حرف؛ والدليل على ذلك أنها لا تكون مبتدأة ولا مبنياً عليها (٣) ولا فاعلة ولا مفعولة، وإنما أُلغيت لأنها إنما تقع من أجل الشيء (٤)، وإنما تقع موقع التي يُستغنى عنها - والمستغنى عنها التي في قولك: اثنتي وأنتيك (٥) والتي لا يُستغنى عنها قولك: إن تات فلک درهم.

قال أبو عثمان: انشدني الأصمعي:

١٤٦ / لساء ما تحبكم يا جلاجل

الضرب نقد والطعام أجل (٦)

(١) أبو عثمان هنا يذهب إلى حرفية (إذن) ويحتاج بعدم وقوعها في شيء من الوظائف النحوية الأربع وأنها غير مختصة. ولأبي علي حديث في (إذن) في: الإيضاح ٣٢٠، والإغفال (١٠٠/٢)، والشعر ٧٠، والتعليل (١٣٢/٢) يكاد يخلو عما جاء هنا. والقول بحرفيتها مذهب الجمهور، في حين يذهب بعض الكوفيين إلى اسميتها على ما حكى المرادي في: الحنى ٣٦٣، وانظر احتجاج الرضي لذلك في: شرح الكافية (٣٩/٤) وانظر المغني (١٠٩/١).

(٢) كذا بالالف ومثله في كتاب الشعر، وقد وجدتها في مخطوط المتعصب كذلك في موضع واحد وسائر المواضع بالنون. وحكى ابن الدهان في: مخطوط شرح اللامع (١٦٨/٣) "أن البصريين يكتنبونها بالالف ويثقبون عليها بالالف، والكوفيون يكتنبونها بالنون وهي كذا في كتاب المبرد البصري". في حين أن النحاس في: إعرابه (١٦٣/١) ينقل عن الفراء عكس ذلك، وقول أبي علي في: الإغفال (١٦٠/٢) موافق لنقل ابن الدهان، وانظر مختصر النحر لابن سعدان ٨٣، والأصول (٢٥٥/٣) ومعاني الحروف المنسوبة للرماني ١١٧، وشرح السيرافي (١٩٣/٩) وسر الصناعة ٦٧٩، والرصف ٦٧، والهمع (٢٣٢/٢).

(٣) أبو عثمان ممن يحدج لاسمية الكلمة بوقوعها خبراً، وبذلك استدل في مجالس العلماء ٩٠ على اسمية (إذا).

(٤) يريد أن (إذن) حرف جزاء وجواب، ويغنى عملها إذا ما فقدت شيئاً من شروطها.

(٥) يريد بالتي يستغنى عنها القوا في (اثنتي وأنتيك)؛ لأنك تقول: اثنتي أنك، أو (أنتيك) على الاستغناء ولك أن توقع (إذن) موقعها فتقول: اثنتي إذن أنتيك، ويريد بالتي لا يستغنى عنها فاء جواب الشرط في (إن تات فلک درهم): فليس لك أن تقول: إن تات لك درهم، ولك أن توقع (إذا) موقعها فتقول: إن تات إذا لك درهم. انظر: معاني الفراء (٢٧٣/١) والأصول (١٤٨/٢) وشرح اللامع لابن برهان (٣٤٢/٢) وشرح الكافية (٤١/٤) والمغني (١١٢/١) والدر المصون (١٦٧/٢) والخزانة (٤٤٧/٨) والأمير (١٩/١).

(٦) من الرجز، وهما لعطفان بن أنثف أحد بني كعب بن عمرو في: تاريخ الطبري (٥١٨/٣)، والرواية فيه:

ليس ما حكمت يا جلاجل لنقد دين والطعام عاجل

وانت بالباب سمير أجل

وعليها يكون الثاني في الثن ملحقاً من يمين، و(الطعام) تحريف (الطعان)، وفي الطبري (سمير) تحريف

قال (١): (جئتُ بلا زادٍ) لا يجوز إضماره، لا يجوز (بلاه)؛ لأنَّ المضمرَّ المحرور لا يقع منفصلاً.

قال أبو عثمان (٢): لما خالفَ الجوابُ معنى المجاب خالفَ إعرابه في قولك: اثني فأتيتك؛ لأنه لا يأمر الغائب (٣) إلا بلام الأمر، فنصب.

وقال في قوله:

لكن كنتُ مقتولاً وبسلم عامر (٤)

أي: وعامرٌ يسلم.

صوابه (سين)، وجاءت الأبيات بلا نسبة غير مجتمعة في: العين (١٣٥/٦) والتهذيب (١٠٠/١١) واللسان (بجل)، وخطبان مخاطب قيس بن الهيثم السلمي الذي كان يعلق في عنق فرسه جلاجل وهي الأجراس الصغيرة، ومن أمره أنه كان يستأجر الرجال يقاتلون معه فتقاضاه رجل أجره فقال: أعطيكها لحداً. وانظر ترجمة خطبان في: معجم الشعراء المحضرين ٣٥٣.

(١) لا يسلم له احتجاجه إلا بأمرين: أن الباء عاملة فيما بعد (لا)، وأن الضمير المحرور لا يأتي منفصلاً. والاول يقيّد بإيراد ما رواه الأخطش عن بعض العرب من إعمال (لا) مع الجمل، والآخر لا يدخل فيه ما أجازه النحاة من مجمله منفصلاً في الضرورة. انظر: الكتاب (٣٠٢/٢)، وهامش الأخير، والمقتضب (١١١/٣) ومجالس ثعلب (١٣٣/١) والمنشورة ٨٦، والنسب ٣٣، وسر الصناعة ٦٨١، والإنصاف ١٦٦، وشرح الرضي (١٥٥/٢، ٤٠٩، ٤٠٩/٤، ٣٢٧) وشرح ابن يعيش (٨٥/٣) والأرشاف (١٦٥/٢) والخزانة (٢١١/١٠) وما بعدها.

(٢) سبويه يعلل امتناع المحرم فيما بعد اللقاء بما يقوله أبو عثمان، ولكنه لا يجعل ذلك علة للنصب بل الناصب هو (أن)، في حين أن تعليل أبي عثمان للنصب هنا وفي (١-٦٦) موافق للنصب بالصرف أو الخلاف عند الكوفيين، وهو أن تعطف بالفاء فعلا على آخر لا يشاكله ولا يصلح أن يدخل معه في المعنى فنصب المعطوف جواباً. وجنح أبو علي بين الأمرين في الإيضاح، ولابن جني تفصيل واف لما بين قول البصريين والكوفيين من اتفاق واختلاف. انظر: الكتاب (٣٥/٣) ومماتي الفراء (٢٧/١) والاصول (١٧٩/٢)، (١٨٩) وإعراب النحاس (٢١٩/١) وشرح السيرافي (٣٢/١٠) والإيضاح ٣٢٣ وهامشه ٣٢١، والتعليلة (١٥٤/٢) وسر الصناعة ٢٧٥، ودقائق التصريف ٣٧، والإنصاف ٥٥٥، ٥٥٧، والفصول المفيدة ٢١٨.

(٣) أمر الغائب لا بد فيه من اللام في حين أن المواجه قد يأتي باللام على قلة وليس بمشخص عند أبي علي، والأكثر فيه أن يستغنى عنه بفعل الأمر. انظر: المسائل المشورة ٢٢٤، وتصحيح الفصيح ٩٦، وإسفار النصيب ٤٠٩، وشرح الفصيح ٧٤، وأملني ابن الشجري (٥٢٢/٢) والإنصاف ٥٤٠، وابن يعيش (٧٠٩/٣٤).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصلته:

فلا يدعني قومي صريحاً حرة

وهو لورقاء بن زهير العيسى في: شرح أبيات سيبويه (١٤٣/٢) والكامل في: التاريخ ١٥٦، ولقيس بن

قال: والنصبُ في قوله (١): ائمني فأحدثك؛ لأنه لم يصل إلى جزئه إلا بلام، فنصب.  
قال: ويجوز:

وتقر عيني (٢)

أي: وعيني تقر، وكذا:

ويغضب منه (٣)

علي: صاحبي يغضب.

= زهير في: الكتاب (٤٦/٣) وتحصيل عين الذهب ٣٩٥، والفصول المفيدة ٢١٣، وبلا نسبة لي: معاني  
الفراء (٦٧/١) ودقائق التصريف ٤٧٠، وأما المرتضى (٤٨٠/١) ومجمع البيان (٤٣٣/٥) وشرح  
التسهيل (٢١٨/٣) والخزانة عرضاً (٣٥١/١١)، والمشعر خير أوردته ابن السيرافي وابن الأثير،  
والرواية عند الأول: ونسلم بالناء؛ والراد بعامر بنو عامر القبيلة. والشاهد عند سيبويه رفع المضارع بعد الواو  
على ما ذكر في المتن، وحلله السيرافي في: شرحه (٤٧/١٠) بأن "وأو الحال تطلب الأسماء المبتدأة،  
والنصب في يسلم أجود... لأن المعنى: لكن كنت مقتولاً مع سلامة عامر"، يريد أن الواو للمعية.  
(١) المسألة في: الكتاب (٣٦-٣٤/٣) والحجة (٢٠٦/٢) وسبل الكلام على مثلها (ائني فأحدثك)، وسبويه  
يجوز فيها الرفع على الابتداء، والنصب.

(٢) بعض بيت من الوافر، وقامه:

وليس عبادة وتقر عيني أحب إلي من ليس الشغوف

وهو ليسون بنت بحدل الكلبي في: سر الصنعة ٢٧٣، والمحتسب (٣٦٣/١) والاشباه والنظائر للخلاند بين  
(١٣٢/٢) والحناسة الشجرية (٥٧٣/٢) والحلل ٢٦١ وكشف المشكلات ٥٨٧، وإيضاح شواهد الإيضاح  
(٣٤٦/١) وشرح الجمل لابن خروف ٨٠٤، والمقاصد (٣٩٧/١) والخزانة (٥٠٥/٨) وحاشية  
بانت سعاد (٥٧٥/١) وانفرد ابن طيفور في: بلاغات النساء ١٧٤ بنسبته إلى امرأة من ولد طلبة بن قيس  
ابن حاصم تزوجها يزيد بن هبيرة، والبيت بلا نسبة في: الكتاب (٤٥/٣) والمقتضب (٢٦/٢) والأصول  
(١٥٠/٢) والصاحبي ١١٢، وإعراب النحاس (٢٧/٢) وأنشده أبو علي في: الإيضاح ٣٢١، والحجة  
(٣٦٢/٣). وجاء في: بعض المصادر: الكلبي، وصوابه الكلبي وانظر الاشتقاق ٥٥٧.

والشاهد عند سيبويه وغيره نصب (تقر) بأن مضمره ليصح عطفه على الاسم (ليس)، وليصح اجتماع  
ليس عبادة وأن تقر العين وخبرهما (أحب) ولتصر أبو علي في كتابه على هذا الوجه. وأما وجه الرفع -  
وجعله القيسي في إيضاح الشواهد رواية - على ما جاء في: المتن هنا فعلى الحال وقدره بالجملة الاسمية لأن  
وأو الحال تلزم الجملة الاسمية، والرفع تأويل آخر حكاه الخدادي عن اللخمي في الخزانة والحاشية.

(٣) جزء من بيت من الطويل، وقامه:

= وما أنا للشيء الذي ليس ناقص ويغضب منه صاحبي بقول

قال (١): وإنما جازك (٢) أهل المدينة الجار في قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ [أَوْ يُرْسِلُ رَسُولًا]﴾ (٣) على تقدير: لا يكلم الله البشر إلا وحياً أَوْ يُرْسِلُ رَسُولًا، أي: (٤) إلا في هذه الحال، فلو أوصلك وحياً - وهو مستثنى - ولكن وحياً (٥) من وراء حجاب، لم يكن معه (٦) (أو)؛ لأن (أو) تعطفه على (وحياً)،

= وهو لكعب بن سعد الفزاري: الكتاب (٤٦/٢) والأصمعيات ٧٦، وأما الفالي (٢٠٤/٢) والحماسة الشجرية (٤٧٣/١) والمنفصل ٢٤٩، وشرحه لابن يعش (٣٦/٧) وأما ابن الحاجب (٤٧/٢) والحراة (٥٧٠/٨) وجاء في: الحماسة البصرية ٨٨١ أنها لما لك بن حرم وتروى لكعب بن سعد الفزاري، وهو بلا نسبة في: الكامل ٨٨٢ بهامشه، والمقتضب (١٨/٢) والتعليق (١٦٢/٢) والمنشورة ١٤٩، والشعر ٤٢٦، والمنصف (٥٢/٣) ومحاضرات الأدباء (١١/٢).

والشاهد أجاز فيه سبويه النصب على ما في الشاهد السابق عطفاً على الشيء، والرفع - وهو الأجود عند النحاة - عطفاً على صلة (الذي)، وعلى ذلك كلام أبي علي في كتبه الثلاثة، ولكن حمل الرفع هنا على الحال كالميث السلمي لم أجده منقولا من أحد، وانظر اعتراض المبرد والرد عليه في: السيراني (٤٧/١٠) والحراة.

(١) حكى الباقولي في: الاستدراك ١٧٨، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٨٥٧ قول أبي علي في الآية الآية ناصباً على أنه في التذكيرة. والنص هنا أقرب لأن يكون تلخيصاً لبعض ما حكاه مع زيادة معنى لا نجد هناك، والمسألة في تفسير وجه الرفع في قراءة أهل المدينة (أو يرسل) بالرفع، بخلاف قراءة النصب التي يقدرون فيها (أن) ناصبة للفعل. والآية مما كثر الكلام فيها في المصادر، ولكن تكاد تخلو عما جاء هاهنا. انظر: الكتاب (٤٩/٣) والمقتضب (٣٤/٢) وشرح السيراني (٥٤/١٠) ومعاني الزجاج (٤٠٣/٤) والحجة (١٣٦/٦) والمنشورة ١٥١، وإعراب للقراءات لابن خالويه (٢٨٩/٢) وشرح عبون كتاب سبويه ١٨٥، وكشف المشكلات ٥٦٦، ٩٩٧، ١٢٠٤، وتبيان العكبري ١١٣٦، ومجمع البيان (٢٨٨/٥)، ٦٤/٩ وأما ابن الحاجب (١١٥/١) وشرح الرضي (٧٣/٤) والبحر (٥٠٤/٧) والدر المصون (٥٦٧/٩) والمفني (١٢٦/٦).

(٢) كذا، ولم أجد فيها إلى شيء، ولعله أراد: حركه. وانظر كلامه على الآية نفسها في: الحجة (١٣٣/٦) والمسائل المنشورة ص ١٥١.

(٣) سورة الشورى: ٥١، وفراً برفع (يرسل) نافع وابن عامر والزهري وشيبة ورواية عن ابن ذكوان، وذكر سبويه وغيره أنها قراءة أهل المدينة. انظر: الكتاب (٤٩/٣) والمقتضب (٣٤/٢) والسبعة ٥٨٢، والميسوط ٣٩٦، والمحرر ١٦٧٣، والإقناع ٧٥٨، والإتحاف ٤٩٣، والنشر (٢٧٥/٢) وتفسير القرطبي (٣٦/١٦).

(٤) إضافة بقتضيتها السياق اعتمدت فيها على نص سبويه.

(٥) كذا بالنصب على ما سبويه.

(٦) أي مع الجار (من).

فجعلوا (وحيًا) حالاً عاملاً فيه (يُكَلِّمُه) (١)، وعَطَفَ (أو من وراء) عليه (أو يُرْسِلُ)،  
ويَجْعَلُه حالاً (٢)؛ لأنَّ (أنَّ) لا تَقَعُ إلا على ماضٍ أو مستقبل، والحال لا تكون إلا ما  
أنتَ فيه.

/ ٤٦ ب قال: ويجوز نصبُ (وحي) على الاستثناء، ويَتَوَقَّعُ بعد (ولكن) معنى  
(كلام) لِوَصْلِهِ (من) (٣) ويكون في موضع استثناء.  
وقال (٤) في قوله:

حَرَاجِيحُ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةٌ (٥)

- (١) أبو علي يمنع في المنثورة والحجة أن يكون عاملاً (يُكَلِّمُه) للذكورة ويقدر عاملاً محذوفاً (يُكَلِّمُه) أو ما في  
معناه، وانظر في هوامش الكشف التعليق على ذلك.  
(٢) هذا أحد قولين في الرفع، والآخر على القطع والاستئناف.  
(٣) لأن ما قبل (إلا) إذا كان كلاماً تاماً لا يصل فيها بعدها، فيجب تقدير (يُكَلِّمُه) أو ما في معناه بـ (وحي) بها  
(من).  
(٤) نقل البغدادي في: الخزانة (٢٥٢/٩) وشرح الأبيات (١١٠/٢) هذه المسألة عن القسريات بنصها  
الذكور بهذا على أنها من كلام أبي علي، في حين أنَّ الكلام يرويه أبو علي عن أبي عثمان المازني  
كالنصوص السابقة لما يلي، وانظر في هامش التالي.  
(٥) صدر بيت من الطويل وقامه:

على الخسف أو نرمي بها بلداً فقرا

وهو لذي الرمة في: ديوانه ص ١٤١٩، وتخرجه فيه ٢٠٤٤، والكتاب (٤٨/٣) ومعاني الفراء (٢٨١/٣)  
وشرح السيرافي (٥٢/١٠) والجليات ٢٧٣، ٢٧٨، وللوشح ٢٣٧، والمجيب (٣٢٩/١) والجلي ٥٢١،  
والإنصاف ١٥٦، وشرح ابن يمين (١٠٦/٧) وشرح اللباب للفي (٥٧٣/٢) والخزانة (٢٥٠/٩)  
وشرح أبيات الفتي (١١٢/٢) وجاء بلا نسبة في: الخطاريات (١٠٣/٢) وأمثالي ابن السجري  
(٢٧٣/٢). والشاعر يصف نياتاً بأنها حراجيج وهو جمع حُرْجُوج وهي الناقة الضامرة، والخسف: الخجوع  
وهي أن تبث على غير علف.

والشاهد مما خُطِّي فيه ذو الرمة يدعى بلقي عمرو بن العلاء فالاصمعي فالجرمي وغيرهم، واختلف فيما يروى  
عن الاصمعي. والتكلم هنا لا يرى إلا زيادة (إلا) في: البيت وحكى ابن جني في الخطاريات وابن يمين  
هذا عن المازني، ولم يجد من نسيه إلى أبي علي إلا البغدادي معتمداً على نصنا. وأنشد أبو علي البيت في  
الجليات وأجاز فيه كون (تنفك) تامة، وعزا القول بالزيادة إلى الاصمعي و(مناخة) خبر (تنفك)، ثم  
أجاز جعل (على الخسف) خبراً و(مناخة) حالاً على التقديم والتأخير في الاستثناء. وانظر مناقشة ما قبل  
في الشاهد في شرح اللباب.

(إلا) ها هنا زائدة، لولا ذلك لم يَجْز هذا البيت (١)؛ لأن (تنفك) في معنى (تزال)، و(لا يزال) لا يُتكلّم به إلا منفياً عنه؛ مثل قولك: ما زلت قائماً، نفي زولان (٢) القيام.

قال (٣): فوافق الرفع النصب في وجه واحد؛ في الإشراك وحده؛ قال (٤): يريد في قوله (٥): لا تأكل السمك وتشرب اللبن.

بما يُجزم جوابه في الأمر والنهي وغيرهما قال الفرزدق:

ألا ليتنا كنّا بغيرين لا نردّ على حاضرٍ إلا نُشَلُّ ونُقذَفُ (٦)

قال أبو عمرو (٧): (حسبك) الضمة فيه ضمة بناء مثل ضمة (حيث)، وإضافته

(١) ضَعَف المرادي في الجنى القول بزيادة (إلا) وقرّر أنه غير معروف، وانظر التوجيهات الأخرى في المواضع السالفة.  
(٢) زولان من مصادر (زال يزال). وذكر أبو علي في: الخليات ٢٧١ تصرفات كثيرة للفعل ليس بينها هذا.  
(٣) المثال دائر في كتب النحو، ولم أجد بين المتقدمين من عرّض للرفع فيه وحمله على الحال، إلا أن السيراني في شاهد (ولاني مثله) أجاز في رواية الأسمعي يتسكن الياء أن الولو للحال، وأما أبو علي فعرّض في: الحجة (٢٩٣/٣) والتعليق (١٦١/٢) للرفع بعد هذه الواو مطلقاً وحمله على الاستئناف، ويجوز أن يكون مراده في بعض كلامه الحال على عادتهم في تقدير الحالية بالجملة الاسمية، واقتصر في الإيضاح ٣٢٣ على نصب (تشرب). وقد أجاز المكبري في اللباب والرضي وابن الناظم والغالي ما في المتن، واستبعده ابن هشام لدخول أو الحال على المضارع المشبّه. انظر: الكتاب (٤٦/٣) والمقتضب (٢٤/٢) والاصول (١٥٤/١) وإعراب النحاس (١٨٤/٢) وشرح السيراني (٤٥/١٠) والإغفال (٢٥٠/١) واللمع (٧٤)، والإنصاف ٥٥٦، ٦٧٦، واللباب (٤١، ٢٢/٢) وشرح الألفية لابن الناظم ٦٨٣، وشرح الرضي (٦٦/٤) وشرح ابن عيش (٦٥/٩) وشرح اللباب (٤٨٧/٢) والمغني (٥٠٣/٥).

(٤) أي أبو علي، وهذا يرجع أن السابق أبو عثمان.

(٥) أي سبويه في الموضع المذكور من الكتاب.

(٦) من الطويل، وهو للفرزدق في: ديوانه (٢٥/٢) والنقائض (٩/٢) وأشياء الخالدين (٨٤/٢) وجمهرة اشعار العرب ٨٧٨، وأملّي المزدوقي ٤٣٩، وخرّجه محقق الجمهرة من: منتهى الطلب (٢٥٤/٥) والعمدة ٧٦٩. الحاضر: الحي العظيم، مُشَلّ: تُطود، وتُقذَف أي بالحجارة. والشاهد فيه جزم (نرد) جواباً للتمني.

(٧) نقل أبو حيان والسيوطي عن أبي عمرو بن العلاء وأبي عمر الجرمي أكثر ما في هذا النص، والجمهور على خلاف ما ذهب إليه قر (حسبك) معرب عندهم مرفوع بالابتداء وخبره محذوف. ولم أجد في كتب أبي علي إلا قول العرب (حسبك يتم الناس) وخلا كلامه فما جاء هنا. انظر للكتاب (١٠٠/٢، ١٢٩) والمقتضب (٢٨٣/٤) والاصول (٣٦/٢) وشرح السيراني (١٢٣/١٠) والشيرازيات ٢٧٤، ٢٩٤، والمنشورة ١٥٦، والإغفال (٨٧/٢) والتذيل والتكميل (٢٨٦/٢) والارتشاف (٢٣/٢) والهمع (١٠٥/١).

كإضافة (عَلَيْكَ) (١). قال: وإنما حُكِمَتْ عليها بأنها مبنية دون أن تكون مُعَرَّبة؛ لأنها اسمُ الفعل (٢) مثل (رُوَيْدَ).

فا: الإضافة لا تَمْنَعُ البناء؛ كما لم تَمْنَعْهُ في (كَمْ رَجُلًا)، ولا يَمْنَعُ أيضاً كونها (٣) بمعنى جملة؛ كما [لم] (٤) يَمْنَعُ (عَلَيْكَ) و(حِذْرَكَ) و(دُونَكَ) و(وَرَاءَكَ) ونحو هذا بما وَقَعَ موقع الفعل.

فإن قلت: / ١٤٧ فإن الخبر قد يظهر في نحو قوله: ﴿فَإِنْ حَسِبْتَ اللَّهَ﴾ (٥)، و﴿حَسِبْتَ اللَّهَ﴾ (٦) [وقولك] (٧): حَسِبْتُ درهمان، ولو كان كما قال أبو [عمرو] (٨) لم تظهر هذه الأخبار (٩)، قيل: ظهور الخبر لا يَمْنَعُ مما قال؛ إذ قد جرى مجرى الأمر في مثل (حَسِبْتُ يَنْتَمِ النَّاسُ) (١٠) كما أن إعراب (رُوَيْدَ) في (ضَعَهُ وَضَعًا رُوَيْدًا) (١١) لم يَمْنَعْ فيه البناء، حيث بُنِيَ لوقوعه جملة وتسمية الفعل به، وكذلك (حَسِبْتُ).

(١) أي حرف خطاب وليس اسماً مضافاً إليه، وعليك هنا اسم فعل بمعنى الزم.

(٢) بمعنى اكتمل.

(٣) أي: ولا يَمْنَعُ البناء كونها بمعنى جملة.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) سورة الأنفال: (٦٢).

(٦) سورة الأنفال: (٦٤).

(٧) إضافة يقتضيها السياق.

(٨) الأصل: عمرو، والتصويب ليطابق الأول، على الرغم من أن القول الأول منسوب للاثنتين.

(٩) لأن اسم الفعل لا يحتاج إلى خبر، وجاء في: شرح الأشموني (٢٧٠/٣) أن مثل (إِنْ حَسِبْتَ اللَّهَ) يرد على من جعلها اسم فعل؛ لأن اسم الفعل لا تدخل عليه العوامل اللفظية. وانظر: شرح التصريح (٥٣/٢).

(١٠) جاء هذا القول في أكثر المصادر المذكورة في أول المسألة. وجعله أبو علي في الشيرازيات والمنثورة بمعنى فعل الأمر، ولكنه لفظاً مرتفعاً بالابتداء، وهو موافق لما احتج به هنا من سلوكك (حَسِبْتُ) سلوكاً بمعنى ولفظاً.

(١١) جاءت العبارة في: الكتاب (٢٤٤/١) والمقتضب (٢٧٨، ٢٠٦/٣) والأصول (١٣٠/٢) والليباب للمكبري (٤٥٨/١)، و(رُوَيْدَ) فيها صفة معربة، في حين إذا جاءت اسم فعل أمر فهي مبنية.

فإن قال (١): فإنَّ الضمَّ إنما يجيء في البناء في الغاية (٢)؛ نحو: حيثُ وجاء [تحت] (٣).  
وقال (٤): ليس معنى ﴿قُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا﴾ (٥) الجزاء؛ أي: إن قلتَ لهم فَعَلُوا؛ لأنه قد قال لهم ما لم يفعلوا، والمعنى: أنه قال: قلْ لِعِبَادِي افْعَلُوا؛ لأنه إذا قال: قُلْ، فقوله لم يقع بعد، فوقع (يفعلوا) في موضع (افْعَلُوا)، و(افْعَلُوا) غير متمكن في الأفعال، فلمَّا وقع المتمكن موقع غير المتمكن صار مثله؛ كما وقع (يا زيد) موقع (أنت) فبني (زيد) كما بُني (أنت)، فاستغني (زيد) عنه لما وقع موقعه، فكذلك استغني (يفعلوا) عن (افْعَلُوا)، ومثله: ﴿قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ (٦)، و«مُرَّةٌ يحفرها» (٧).

(١) لم يرد في الأصل جواب على هذا.

(٢) الغاية ما كان أصله أن يضاف فإذا انتطع عما يضاف إليه وسكنت عليه صار حدًّا يُنتهى إليه فسمي غاية، وأكثر الغايات ظروف، ومنها ما ليس ظرفاً مثل (حسب). انظر الكتاب (٢٨٧/٣) والمقتضب (١٧٤/٣) والأصول (١٤٣-١٤٤/٢) وسر الصناعة ٥٠٨، والفصل ١٦٨.

(٣) الأصل: نحن، ولا معنى له. وحكى سيبويه عن بعض العرب بناء (تحت) على الضم. الكتاب (٢٨٩/٣) والمقتضب (١٧٥/٣).

(٤) القول ببناء المضارع لوقوعه في موضع الأمر في مثل الآية حكاه أبو علي عن أبي عثمان المازني في العسكرية والحلييات والمنشورة، وقال السيرافي: لم يذكر ذلك سيبويه ولا متقدمو البصريين وذكره الفراء والزجاج حكاه عن المازني واحتمل السيرافي أنه أخذه عن الفراء. ولم أجد في معاني الزجاج إلا إجازة القول دون عزو، في حين ينقل النحاس بسنده عن المازني قولاً مغايراً لذلك، ويحكي ابن خروف في شرح الكتاب عن المبرد أن هذا القول في فرخ الجرسي، ومثله الشاطبي في: المقاصد (١١٣/١)، واحتج أبو علي بقول أبي عثمان في العسكرية لبناء العرب إذا وقع محل المبني وهما في (٦٩-ب)، غير أنه سيذكر في (١٩١-ب) ما يفسده، وتقل الجامع في كشف المشكلات قول أبي عثمان بلفظ يتقارب ما في المتن والمنشورة، وحكى في إعراب القرآن المنسوب أن أبا علي لا يرتضي قول أبي عثمان. وفي المسألة أقوال أخرى أنظرها ومناقشتها في: الكتاب (٩٩/٣) ومعاني الأخفش ٨٢، ٤٢٥، ومعاني الفراء (١٥٩/١، ٧٧/٢، ٤٥/٣) والمقتضب (٨١/٢) ومعاني الزجاج (١٦٢/٣) وإعراب النحاس (٣٧٠/٢) وشرح السيرافي (١٢٨/١٠) والإغفال (٦٤/١) والعسكرية ١١٦، والمنشورة ١٥٩، والحلييات ١٠٧، والشعر ٥٣، وكشف المشكلات ٧٢١، ١٢٢٨، وإعراب القرآن المنسوب ٨١٢، وشرح اللسع للكوفي ٤٥٠، وآمالي ابن الشجري (١٧٧/٢) وشرح الكتاب لابن خروف ١٨٤، ومجمع البيان (٢٤٣/١، ٨٩/٦، ١٣٢/٩) وأجمعها ما في: الدر المنون (١٠٥/٧) إلا أنه نسب قول المازني للفارسي وهو موافق لظاهر ما في المتن.

(٥) سورة الإسراء: (٥٣)

(٦) سورة إبراهيم: (٢١)، وجاء في الأصل: الذين آمنوا وعملوا الصالحات، وهو سهو.

(٧) الأصل: يحفرها، وهو تصحيف إذ القول من التراكيب التحوية المشهورة، وجاء في الكتاب والمقتضب والأصول (١٦٢/٢).

قال (١): لو أظهر (أن) هنا جاز نصبه على المفعول مثل / ٤٧ ب قوله (٢) فيما قال:  
﴿ حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها ﴾ (٣)، أضاف (إذا) - وهو حين - إلى (جاءوها)،  
و(فتحت أبوابها) معطوف، فليس في الظاهر خير (٤) مضمّر.  
فإذا قلت (٥): مخافة الشر، فيجوز أن يكون جرّاً؛ لأنهم يحذفون حرف الجر منه  
كثيراً؛ مثل:

(١) تقدير (أن) في مثل هذا الموضع لم أجده عن أبي عثمان ولكنه عما تكرر فيه حديث أبي علي، انظر  
الشعر ٤٠٢، ٥٢١، والحجة (٩٨/٦) والشيرازيات ٦٨، ٣٨١، ٥٦٣، والعسكرة ٢٠٢، وابن جني في: سر  
الصناعة ٢٨٥.

(٢) قال الخليل حين سأل سيبويه (١٠٣/٣) ابن جواب (إذا) في الآية: إن العرب قد تترك مثل هذا الظرف في  
كلامهم ليعلم المخاطب لأي شيء وضع هذا الكلام، وسيبويه يجوز في (مره يحفرها) الرفع على تقدير حذف  
(أن) من (مره أن يحفرها) والفعل عنده كتبه في محل اسم منصوب، وكذا الآية على تقدير حذف الجواب  
وظاهرها يخلو من ذلك، والمائل على الحذف في التوضيح واحد. وجاء في: الجنس ٣٧٢ أن الفارسي في  
الذكرة أجاز أن تكون (حتى) في الآية ابتدائية و(إذا) شرطية، وأن (حتى) جارة و(إذا) اسم خرج عن  
الظرفية مجرور بحتى فلا جواب لإذا. وبشرطية (إذا) يقول جمهور النحاة غير أنهم يختلفون في الجواب  
فيقرر أكثرهم حذفه، فيما يقول كثيرون بزيادة الواو في (وفتحت) أو في (ويقول لهم خزنتها) وما بعدها  
جواب (إذا)، والجمهور في الواو بين كونها عاطفة أو حالية. وأبو علي في سائر كتبه يأخذ بقول الجمهور في  
الآية وأمثالها. وانظر: الكتاب والمجاز (٣٧/١، ١٩٦/٢) ومعاني الاختش ١٣٢، ٤٩٧، ولعلت والعلت  
للسجستاني ٨٦، ونوئل المشكل ٢٥٣، والمقتضب (٧٨/٢) ومعاني الزجاج (٣٦٣/٤) والطبري  
(٣٣/١) وإعراب النحاس (٢٢/٤) ومعانيه (١٩٦/٦) وشرح السيرافي (١٣٦/١٠) وإعراب ابن  
خالويه (٢٥٨/٢) والمصاحبي ٤٠١، والشعر ٣٩١، والمنشور ١٦٩، والتعليق (١٥١/٢، ٢١١) والمقتضب  
(٣٠٨/٢) وسر الصناعة ٦٤٦، والكشاف (٤٢٧/١، ١٤٧/٤) وأملّي ابن الشجري (١٢٠/٢) وإعراب  
القرآن المنسوب للزجاج ٣٨، ٨٨٩ والمجمع (٤٦٢/٨) والانتصاب (٢١٧/٣) وشرح الرضي (١٩٣/٣)  
والدر المصنوع (٤٤٧/٩) والبرهان (١٩٠/٣) والمجمع (٢٠٦/١) والدراسات (١٩٦/١/١).

(٣) سورة الزمر: (٧٣) وفراً بتشديد (فتحت) ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب.  
السبعة ٥٦٤، والإفناع ٧٥١، والنشر (٢٧٢/٢) والإتحاف ٤٨٣، ولم تات إلا مشددة في الكتاب ومعاني  
الاختش ومخطوط المقتضب.

(٤) تسمية الجواب خيراً كثيراً عند المتقدمين، انظر: الحجة (٢٤٧/٢) والمواضع المذكورة من الكتاب والمعاني  
وما اتفق لفظه.

(٥) أجاز سيبويه في المصدر للقول للواقع مفعولاً له للنصب تبعاً للخليل والجر، وأما المصدر الصريح مثل  
(مخافة) فلم أجد من أجاز فيه غير النصب، بل إن أبا علي في الإغفال صرح بأنه لا يجوز فيه إلا النصب. ٥

## وبلدة بعيدة النياط (١)

وقال (٢): الفاء إنما تدخل في جواب المبتدأ؛ لأن ما بعد الفاء يجب بما قبلها، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَرْءَ الَّذِي تَغْتَرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ (٣) هو يلاقِيهم قَرُوا أو لم يَفَرُوا، فالفاء هاهنا زائدة.

وسأله (٤): لم لا يكون المضمر حالاً؟ فقال: لأن المضمر لا يفيد معنى لم يكن في المظهر، وإنما يُضمر بعدما يُذكر، والحال يفيد في الاسم والفعل معنى لم يكن فيهما؛ تقول: جاء زيد، ثم تقول: راكباً، فقد أعلمت أن مجيئه كان في حال ركوبه.

قال (٥): ويجوز إلفاء (علمت)؛ لأنها من حروف القلب؛ يريد الشك واليقين.

والكلام هنا لا يقبل إلا على قول الكوفيين يجوز الجر بالجار المحذوف، والبصريون - وأبو علي يصرح بقولهم - لا يجيزون ذلك إلا بعرض من المحذوف، فالأقرب أن أبا علي يحكي القول عن المازني، لاسيما أنه عرض لهذا المسألة في كتبه فلم يند عن مقالة البصريين. وانظر الكتاب (١٢٧/٣، ١٥٦، ١/٢٦٢، ٣٦٧، ٣٨٥، ٣٩٠) ومعاني الأخفش ١٧٩، ومعاني الفراء (١٧٢/٢) والاصول (١٠٦/١) والسيرافي (٣٠/٥) والإغفال (٨٢/٢) والبصريات ٢٢٣، والإيضاح ٢١٨، والنشورة ١٣، والشيرازيات ٢٤٤، والشعر ٥٢، والتعليق (٢٣٩/٢) والكشف ١٧٦، وأعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٠٦، والإنصاف ٣٩٣، وأملی ابن الشجري (١٢٨/٢).

(١) من الرجز، وهو للمعراج في: ديوانه (٣٨٠/١) ونسخه فيه (٣٩٨/٢) وزد العقد الفريد (٤٧٤/٥).

بعيدة النياط: طرفها بعيدة. والشاهد جر (بلدة) بالجار المحذوف، وهو موضع خلاف مذكور في الشعر والإنصاف.

(٢) ذكر أبو علي في الحجة أن أبا علي حكى عن المازني زيادة الفاء في الخبر في الآية المذكورة، وحكى زيادتها عن الأخفش والمازني في غير الحجة كما حكى منع سبويه ذلك إلا في حالات مذكورة، وكان يحتج بهذا. انظر: الكتاب (١٣٨/١، ١٠٢/٣) ومعاني الفراء (١٥٥/٣) والأخفش ١٣٢، والقنضب (١٩٥/٣) وشرح السيرافي (١٠/٤) والحجة (٤٣/١) والإيضاح ٩٦، والبغداديات ٣٠٩، والشعر ٢٨٠، ٢٩٤، ٣٢٦، والإغفال (٥٣٠/٢) والنشورة ١٢٠، وكتابتنا (١٠٤-١) وسر الصناعة ٢٦٠، والجنى ٧٠، والخفي (٤٢٧/٤).

(٣) سورة الجمعة: (٨)

(٤) أبو علي يسأل أبا عثمان للزني. وعرض أبو علي في: الإيضاح ٢٢١ لعدم وقوع الضمير حالاً وعلمه بخلاف ما جاء هنا.

(٥) كسابغه الثقات للمازني وسأله أبو علي. وذكر أبو علي في كتبه الإلفاء ولكنه علمه بما يختلف عما في كتابنا، وحكى في التعليقة عن الزجاج أن للشك واليقين بدخلان الجملة بدخول ظن وعلم ولم يقل كما جاء هنا إنهما محتملان في الجملة. انظر: الكتاب (١١٨، ٤٠/١) وشرح السيرافي (٢٣١/٣، ٣٦٦/٢) والإيضاح ١٦٧، والتعليق (٧٠/١) والإغفال (٤٤٥/٢) والبصريات ٨٧٥.

قلت: أفليس هو يقيناً؟ فقال: إنما مجيئه في الكلام لإخراج الشك من قلب المخبر، لو قلت: زيد منطلق، ظن من يخبره أنه يجوز أن يكون يقيناً أو شكاً؛ لأنك تقول: زيد منطلق ظننت، / ٤٨٨ فيشك بعد اليقين، وزيد منطلق علمت، فعلمت أن كلامه كله على اليقين، وأخرج هذا المعنى من قلبه.

قال (١): لأنك لا تحدث عملاً في قولك: ([لا] (٢) من ياتني آت) إلا نفي المعنى؛ أي لا يغير الجملة.

وقوله (٣): (هل إن تاتني آت) لا يجيزه؛ لأن (هل) لم يتسعوا فيها ما اتسعوا في الألف، فلا يجوز تقديم (آت)؛ لأنه مجزوم.

قال (٤): والقسم لا يلغى إذا كان مبتدأ، قال: لا يجوز أن تقول: والله لئن تاتني آت؛ لأن المقسم عليه (آت)، والقسم لا يقع على مثل (إن) في الجزاء؛ لأن (إن) تاتي شرطاً و(آت) المشروط عليه، ولا يقع على الشرط دون المشروط عليه.

قال (٥): لئن اتيتني لآتيتك، اللام الأولى أولى للقسم أم الثانية؟ فقال: الثانية للقسم، والأولى توكيد لها؛ والدليل على ذلك أنها تُحذف، والتي يعتمد عليها القسم لا تُحذف. فقلت (٦) له: أيتهما التي بمنزلة اللام التي تقع في (لزيد لا ضربه) (٧)؟ فقال: جميعاً توكيداً؛ إلا أن التي مع (زيد) لا تُحذف، وتُحذف التي مع (إن) (٨).

(١) سلكت في (٣٦-ب) موافقة سيبويه في امتناع وقوع الجزاء بعد ما، وهذا الكلام موافق لسيبويه في جواز الجزاء بعد لا. انظر: الكتاب (٧٦/٣) وشرح السيراني (٩٠/١٠) وقد فرق أبو علي بين (لا) و(ما) في الإغفال (١١٤/٢).

(٢) إضافة يقتضيها السياق.

(٣) موافق لمعنى قول سيبويه في (٨٢/٣) الذي أجاز وقوع الجزاء بعد همزة الاستفهام، ولم يجزه بعد غيرها من الاستفهام، وانظر التعليقة (١٩٤/٢) وشرح كتاب سيبويه لابن خروف ١٦٨.

(٤) موافق لمعنى قول سيبويه في: للكتاب (٨٤/٣) وانظر شرحه في: التعليقة (١٩٧/٢).

(٥) ومثله قول سيبويه في: الكتاب (١٠٧/٣، ١٥٠) ويريد بأنها للقسم أنها تجوز القسم، وهي التي يعتمد عليها القسم. وانظر شرح المسألة في: الإغفال (٤٠٦-٤٠٧) والبغداديات ٢٣٥، والتعليقة (١٧٩/٢) والشعر ٥٥.

(٦) المنكلم أبو علي والمحيب للآزني، وكذا فيما يلي.

(٧) يريد لام الابتداء وهي للتوكيد.

(٨) الأصل: إن بالتشديد، وهو خطأ لأنه يريد (لئن).

قال : تقول : والله لئن أتيتني لا آتيك ، اللام الأولى للتوكيد ، و ( لا آتيك ) للقسم . قلت :  
أفتؤكد / ٤٨ ب بموجب منفيًا ؟ قال : نعم ، لما كانا يكونان جميعاً للقسم أكد به .

قلت له : إذا قلت : والله إن أتيتني لا آتيك ، جواب الجزاء أين هو ؟ فقال : ( آتيك ) هو  
الجزاء ، و ( لا ) هو معتمد للقسم . قلت : أفتجدها مثل ( أما إن أتيتني فآتيك ) الفاء  
جواب لـ ( أما ) ، و ( آتيك ) جواب الجزاء ؟ فقال : لا ؛ لأن هذا (١) يجوز حذفه قبل القسم  
والقسم عليه ، ولا يجوز حذف ( لئن أتيتني ) ، وتلي الفاء ( أما ) لأنه لا يكون كلاماً إلا  
فيما قبله .

وسألني عن ( والله إن أتيتني فلا آتيك ) قال : لا يجوز لأنه لا يجوز تقديمه ومعه  
الفاء (٢) ، وإنما يكون معتمد القسم ما [ جاز ] (٣) أن يلي القسم .

وقال فيمن جعل ( أين ) اسماً (٤) : إنه يجوز ( أين متى تاتني فيه آتاك فيه ) ، وتجعل  
[ متى ] (٥) ظرفاً لـ ( تاتني ) . قلت : فكيف يجوز أن يتعدى إلى المصدر والظرف من  
المكان والزمان ، ولا يجوز أن أعديه إلى طرفين من الزمان ولا إلى طرفين من المكان بلا واو  
عطف ؟

قال : لأنه قد تعدى إلى غايته من الزمان ، فالذي يجيء بعد شيء معطوف ، ولا يجوز  
( متى أين ) و ( متى ) ظرف لـ ( أين ) ؛ لأن ظروف الزمان لا تتضمن الأماكن ؛ لأنها جئت  
/ ١٤٩ كالآدميين .

قال : ويجوز أن تشغل الفعل عن ( متى ) في المسألة الأولى ، فتقول : أين متى تاتني  
فيه آتاك فيه .

( ١ ) يريد ( إن أتيتني ) في ( والله إن أتيتني لا آتيك ) .

( ٢ ) لا يجوز تقديم ( فلا آتيك ) على الشرط ( إن أتيتني ) ليكون جواباً للقسم ، ويسميه كما سلف معتمد  
القسم .

( ٣ ) الأصل : كان ، وهو تحريف .

( ٤ ) أي ليست ظرفاً . وانظر : الكتاب ( ٣ / ٣٢٣ ) والإيضاح المعصدي ٢٠٤ .

( ٥ ) الأصل : أين ، وهذا يخالف ما بدأ به من جعلها اسماً ، ويخالف ما يلي من جعلها مصدرًا وجعل كيف  
ظرفاً .

وسألني فقال<sup>(١)</sup>: إذا قلت: (إِنْ تَاتَنِي أَحْسَنُ إِلَيْكَ أُعْطِكَ) هل يجوز أن يكون (أعطيك) عطف البيان لـ (أحسن إليك)؛ مثل قولك: (يا أيها الرجل زيد)؟ فقال: لا؛ لأن عطف البيان لا يحل محل الاسم الذي قبله، والصفة قد تحل محل موصوفها، والفعل ليس مما بوصف، ولا تجري عليه الأشياء مجرى عطف البيان؛ لأن العطف كانه صفة، ولكن يكون بدلاً؛ وذلك أن المبدل يجوز أن تقيمه مقام المبدل منه؛ نحو قولك: مررتُ بزيدٍ عمرو؛ تقول: مررتُ بعمرو.

وقال: إذا أوقعت بين المجزومين نصباً لا معنى فيها<sup>(٢)</sup> إلا على الجمع بين شيئين؛ نحو قولك: ائتني وتحدثنني أكرمك<sup>(٣)</sup>، المعنى: ليكن منك إتيانٌ وحديثٌ، والفاء على الحال أو على توهّم الاسم<sup>(٤)</sup>.  
وقال في قوله:

كأنك لم تذهب لاهلك نعمة      فيصبح ملقى بالفناء إهابها<sup>(٥)</sup>  
يجوز أن يكون أراد الصفة والحال.

قال أبو عثمان: لا يجوز (والله زيد لا ضرت)؛ لأنه لا يفرق بين القسم وما يعتمد عليه<sup>(٦)</sup> إلا بل [إن]<sup>(٧)</sup> / ٤٩ ب وحدها.

(١) المسألة وإن جاءت هنا بين المازني وصاحبه أبي يعلى غير أن أصلها بين الخليل وسيبويه في: الكتاب (٨٧/٣).  
(٢) أي في الواو؛ وسيأتي ذكر الفاء.  
(٣) ضبط (أكرم) في الأصل بالرفع، ولا وجه له لقوله بين مجزومين.  
(٤) أي على تقدير الفعل الأول مصدرًا كما قدره في المعنى. وقد عرض أبو علي لشيء من المسألة في: التعليقة (١٩٩/٢) وأصلها في: الكتاب (٨٨/٣) والسيراني شرحها في (١١٢/١٠).  
(٥) من الطويل، وهو لسويد بن الطويلة من بني دارم في: شرح أبيات سيبويه (١١٢/٢) ورجل من بني دارم في: الكتاب (٣٥/٣) وتحصيل عين الذهب ٣٩٠، ورد على النحاة ١١٧، والمقاصد الشافية (٦١، ٥٠/٦) وبلا نسبة في: الصاهل والشاحج ٢٩١، وذكر ابن السيراني والمزني في: أشعار النساء ٨٧ أبياتاً أخرى فيها الشاهد مفتوح الروي. والمعروف في الشاهد نصب الفعل بعد فاء الجواب لوقوعه بعد النفي، ولكنه هنا يحل على الصفة أو الحال، والأول لأنه جملة بعد نكرة (نعمة) وإذا علقت (لاهلك) بنعجة فقد خصصت فجاز أن تكون الجملة حالاً لها، وهذا يجوز بعد الفاء إذا كان المضارع مرفوعاً كما قال فيما سلف في (وتقر عيني)، ولم أجده إلا منصوباً في المخطوط والمصادر.

(٦) أي جوابه.

(٧) الأصل: أن، وهو تحريف.

قال أبو عثمان: زعم سيبويه (١) أنك إذا قلت: له صوت صوت حمار؛ ليس الصوت الأول، فمن ثم لم يجعله وصفاً ولا بدلاً، وأضمر له ما ينصبه إذا كان في الكلام الأول دليل على الفعل المضمر؛ وكأنه لما قال: له صوت، دل على أنه يصوت، فأضمر (يصوت) بعد قوله: له صوت؛ فكانه قال: له صوت يصوته صوت حمار، وكان (يصوته) على معنى (يظهره)؛ على مثال (صوت الحمار)؛ فكانه قال: يظهره إظهار صوت الحمار، ثم حذف (إظهار) استغناءً بعلم المخاطب أن صوت الرجل ليس صوت حمار، وهذا جواب لقولك: على أي هيئة يخرج صوته؟ فقال المجيب: على هذه الهيئة. وإن كان (صوت الحمار) مضافاً إلى نكرة جاز أن يكون حالاً؛ كأنه قال: يخرج منه؟ فيقول: في هذه الحال، ويحذف (إخراج) كما حذف من الأول، ويستدل بما أبقي على ما أراد. ومثل ذلك قول العرب: «نضحك لمع البرق» (٢)، (نضح) ينتصب على غير (نضحك)؛ كأنه قال: نلح لمع البرق، ولكنه حذف الفعل؛ لأن المصدر / ١٥٠ يقوم مقامه. فإن قلت: مررت به فإذا هو يصوت صوت الحمار، لم تجعل (صوت الحمار) ينتصب به (يصوت) هذا؛ لأن (يصوت) فعل الرجل، فلا يكون فعل الحمار مصدراً لفعل غيره، ولكنه أضمر فعلاً سوى الفعل الظاهر؛ كما فعل ذلك في قوله: «هو يضحك لمع البرق».

وإن شئت قلت: صوت صوت الحمار، فرفعته على وجهين:

(١) الكتاب (١/٣٥٥-٣٦٧) والنص شرح وتعليق على مسألة سيبويه.

(٢) لعله يشير إلى قول ذي الرمة:

تيسم لمع البرق من متوضح كلون الاقاعي شاف الرانها القطر

وهو في: ديوانه، ٥٨٠، والمجلد ١٣٨، والمذكورة في اللقائب الشعراء، ١٤٠، والخزانة (٨/٢٣٨) وتهذيب اللغة (١٦/٢) والمحكم (١/٢٦٦)، والمعبارة لم ترد عند سيبويه، وميحيكي عنه أبو علي في (٧٥-سب) قولاً فيها، وقد بحث سيبويه في موضوعها وهو نصب المصدر بفعل من لفظه مقدّر إن لم يكن الفعل المذكور من لفظ المصدر، وأخشى أن أبا علي اشتبه عليه الأمر؛ لأن هذا المثال أورده ابن السراج في: الأصول (٢/٢٩٨)، أو أن يكون مراده قول سيبويه في مثل هذا المثال. ونسب ابن السراج القول الثاني بما ذهب إليه المازني هنا إلى قوم لم يسمهم، وحكى السيرافي (٥/١٣١) عن المازني القولين المذكورين هنا وجعل أولهما مثل قول سيبويه. وانظر المختص (٢/٢٦٢، ٢٢٣) وتفسير المسائل، ١٥٠، وآمالى ابن الشجري (٢/٢٢١) والمجموع (١٠/١٥٧).

أحدهما: أن يكون بدلاً من الأول - وليس هذا بدل الغلط؛ كقولك: مررتُ برجلٍ حمارٍ؛ كأنك أردت: مررتُ بحمارٍ، فغلطتَ ولم تُرد هاهنا ذلك - لأنَّ في (١) الكلام معني (مثل)، والمثل هو الأول، فجاز أن يكون بدلاً لهذا المعنى.

والوجهُ الثاني: أن يكون قال: له صوتٌ، فقيل: أيُّ صوتٍ ذلك الصوت؟ فقال: هو صوتُ الحمار، فيُنزل المتكلم نفسه بمنزلة من سئل، وإنَّ لم يكن سئل؛ كما نقول: مررتُ برجلٍ زَيْدٌ، فتُنزل نفسك منزلة من قيل له: مَنْ هو؟ ومثله: ﴿النَّارُ﴾ (٢)؛ كأنه قال: هي النار. فعلى هذا يجري هذا الباب.

وإن شئتَ جعلته صفةً إذا كان نكرةً، فاجريته على الأولِ مثل: له صوتٌ صوتُ حمار، فجعلتَ (صوت حمار) وصفاً / ٥٠ ب للأول، وقد يجوز أن تُنصبه على الحال للنكرة؛ كما تقول: هذا رجلٌ راكباً.

فإذا كان معرفةً لم يكن حالاً ولا وصفاً؛ لأنَّ النكرة لا توصف بمعرفة، ولا بوصف السواد بالبياض، ولا البياض بالسواد؛ لأنهما جنسان مختلفان، فالمعرفة والنكرة كالأسود والأبيض (٣).

قال أبو عثمان: قال الفرزدق:

قد أدرك الله رب البيت عادته .      بالحسين (٤) وبالأمر الذي اتَّسرا  
عشرينَ حولاً ثمّ أذى في ضلّالته .      يخادعُ الناسَ بالبطير الذي شبرا  
مُستلباً دونه يسقى بشيئته .      كأنما (٥) ورث الأركانَ والحجر (٦)

(١) (لأنَّ في) سقط من المتن فالحقه الناسخ نفسه بالهامش.

(٢) سورة الحج: (٧٢) وتتمتها: ﴿قل أأنه يكم بشر من ذلكم النار وعدّها الله الذين كفروا ومن المصير﴾. وانظر هذا القول في: معاني الأخفش ٤٥٣، ومعاني الفراء (٢/ ٢٣٠) والمفصّل (٤/ ١٣٠، ٣٠٤) والأصول (١/ ٦٨).

(٣) هذا ردُّ علي ما حكاه سيبويه عن الخليل من إيجازته وصف النكرة بالمعرفة إذا أردت التشبيه، ولم يجره سبويه إلا في الضرورة. انظر الكتاب (١/ ٣٦١) والسيرافي (٥/ ١٣٥).

(٤) كذا في الأصل، وهو يكسر الوزن، ولم اعتد إلى إصلاحه، ويستقيم الوزن بقولنا: أبا الحسين.

(٥) الأصل: كما نما، وهو تحريف.

(٦) المستلهم: مَنْ ليس للآلة أي الدرع. الشية: من (وشي) الحُسن أو اللون الخالف لساير اللون من الفرس وغيره، ومن (شوى) فشاء، غير أنني لم أجدها مشددة الياء. ولم أظفر بالآيات في موضع آخر.

[بخط فاء: بِشِكَّتِه] (١).

قال (٢): حَدَّثَنَا أَبُو عَثْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَصْمَعِيُّ (٣) عَنْ مُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ (٤) قَالَ: رَأَيْتُ أَعْرَابِيًّا رَاكِبًا (٥) عَلَى بَعِيرِهِ وَأَبُوهُ يَمْشِي، فَقُلْتُ لَهُ: أَتَرْكَبُ وَأَبُوكَ يَمْشِي؟ فَقَالَ: إِنَّ أَبِي لَا يَأْتِيلُ.

أبو يعلى قال: أنشدنا أبو عثمان قال: أنشدني الأصمعي لقنادة بن [مُغْرِب] (٦) اليشكري (٧):

يَا أَيُّهَا الرَّاكِبُ السَّمَزَجِيُّ مَطْمِئِنِّه      بَلِّغْ قُتَيْبَةَ لَا يُكْذِبِي بِكَ السَّفَرُ  
اجْعَلْ لِكَيْزًا وَلَا تَخْلِطْ بِهِمْ أَحَدًا      سَفَالَةَ الرِّيحِ حَتَّى يُورِقَ الشَّجَرُ (٨)

/ ٥١ ألكيز يعني: عبد القيس.

وحَدَّثَنِي أَبُو يَعْلَى (٩) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَثْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عُبَيْدَةَ قَالَ: اجْتَمَعَ زَيْدُ الْأَعْجَمِ (١٠) وَقَنَادَةُ الْيَشْكُرِيُّ يَوْمَ عَهْدِ بَخْرَاسَانَ عِنْدَ وَالِيهَا، فَبَدَّرَهُ قَنَادَةُ فَقَالَ:

(١) الشكة: السلاح.

(٢) القائل هو أبو يعلى، وسيذكره في الجزء التالي. وقد تقدم إسقاط ذكره فيما سلف.

(٣) روى الخطابي الخبر عن الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء، لا عن المعتز. وفي آخره: 'لا يأتيل: أي لا يثبت على الإبل'. ورواه الأزهري وعنه ابن منظور موافقاً لروايته هنا وفيه أن الرجل من عمان. ومعنى يأتيل عند أبي عبيد لا يقسم على الإبل فيما يصلحها. انظر تهذيب اللغة (٢٨٨/١٥) وغريب الحديث للخطابي (٦٦١/١) والتهكم (٧٣/١٢) واللسان (أبل).

(٤) معتمر بن سليمان بن طرخان التيمي البصري الحافظ (١٠٦-١٨٧). انظر سير الأعلام ص ٣٨٩٧.

(٥) في الأصل تكرر (راكباً) سهواً.

(٦) الأصل: مغرب، وهو تحريف صوابه من المصادر الثالية.

(٧) قنادة بن مغرب اليشكري وقيل مغرب بتشديد الراء، وبالأخير يدا ابن قتيبة، وهو شاعر كان بهاجي زباداً الأعجم. انظر الشعر والشعراء ٤٣٠، والأخاني (٣٨٤/١٥، ٣٩٠) وشرح الحماسة للمرزوقي ١٥١٧، والمستقصى (٤٢٥/١).

(٨) من البسيط، وجاء البيت الثاني بلا نسبة في: جمهرة الأمثال (٣٨٩/١) ويعدده:

إِنَّ الرِّيحَ إِذَا مَرَّتْ بِقَسْوِهِمْ      لَمْ تَبْقَ فِيهِمْ قَسَاطِيظٌ وَلَا حَجَرٌ

ولكيز هو أحد قبيلي عبد القيس وربما تعم عبد القيس وهي ترمى بالقوس، وهذا ما أراد الشاعر. سفالة الريح: يقال علاوة الريح حيث تهب، وسفالتها ما كان بإزاء ذلك. قال الجاحظ: النخلة ربما لقحت من ذكر النخل إذا كانت تحت الريح، ولذا أشار الشاعر. انظر: الحيوان (٢٤٥/٧) والكامل ١٨٢، وجمهرة ابن حزم ٢٩٥، وشرح النهج (١٣٤/١٥) والمصاحح (سفل).

(٩) انظر التعليق على هذه العبارة في (٤٣-١).

(١٠) شاعر من بني عبد القيس نسباً أو ولاء، توفي ١٠٠ للهجرة. انظر: شعره ٢٥٥، ومعجم الشعراء المضمّن ١٦٩.

إِذَا تَعَشَّروا بَصَلًا وَخَلَا

وَجُوفِيًّا وَكُنْعِدًا قَدْ صَلَا

بِأَتُوا يَسْأَلُونَ الْقِسَاءَ مَلَا (١)

وحدَّثني أبو يعلى قال: قال أبو عثمان: أنشدني أعرابي:

نَمَدُ لَهُم بِالْمَاءِ مِنْ غَيْرِ هُونِهِمْ وَلَكِنْ إِذَا مَا ضَاقَ شَيْءٌ تَوَسَّعَا (٢)

وحدَّثني أبو يعلى قال: أنشدني أبو عثمان قال: أنشدني الأصمعي:

يَا أَيُّهَا الْمُحْتَمِلُ الضَّغِينَا

هَلْ أَنْ تَتُوبَ قَبْلَ أَنْ تَجِينَا (٣)

يريد: قدّم توبتك قبل موتك، فبني عليه غيره.

وأنشدني أبو يعلى قال: أنشدنا أبو عثمان لزياد الأعجم:

لَعَمْرُكَ إِنِّي وَأَبَا حُمَيْدٍ لِكَالْنَشْوَانِ وَالرَّجُلِ الْحَلِيمِ

أُرِيدُ حَبَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي وَأَعْلَمُ أَنَّهُ الرَّجُلُ اللَّعِيمُ

/ ٥١ ب وَجَدْنَا الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمُطَايَا كَمَا الْحَبِطَاتُ شَرُّهُنِي تَمِيم (٤)

(١) من الرجل، وهي لقادة في: الأشواق ٣٤٣، والبصائر والذخائر (١٩٢/٨) وبلا نسبة في: جبهة ابن دريد (١٠٨، ١٨٩، ١٠٤٣، والمغرب ٦٠، والصحاح واللسان والتاج (جوف) وأظن نسبة لزياد الأعجم زيادة من أحد التضاعف في: الكنز اللغوي (القلب والإبدال لابن السكيت) ٦، ولم يرد في: نشرة حسين شرف. الكنعان والجوفي ضربان من السمك، والجوفي مشدّد الباء خففت للضرورة، حبلى: انتن.

(٢) من الطويل، وهو لأبي المحاسن الأسدي في: الاقتضاب (٢٢١/٣) وبلا نسبة في: الحيوان (٥٧٩/٥) والبخلاء ٢٢٠، والمعاني الكبير ٣٩٩، ١٢٣٧، والفاضل ٤٠، وشرح الجواليقي ٢٢٩، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٦٩٣، والمسمط ٨٩٢، واللسان والتاج (مدد) وسعيد أبو علي ذكره في (٦٣-١) وقافيته هناك وفي المصادر: توسّع بالضم، وهو الصحيح لأن قبلة بيتاً مضموم الروي. الهون: الهوان. والمعنى: إذا كثرت الأضياف علينا وقُلّ اللبن شربناه بالماء لا لهوانهم علينا بل لقلة اللبن.

(٣) من الرجز، وقد جاء الأول منهما بلا نسبة مع بيتين آخرين في المحكم (٢٤٣/٥) واللسان (ضغن)، والأول مفرداً في التاج (ضغن). الضغون: جمع ضغينة أي الكره، أو حذف الباء للضرورة، أو أنهما لغتان بمعنى.

(٤) من الوافر، وهي لزياد في: شعره ١٦٩، والجنى الداني ٤٨١، وشرح شواهد المغني (٥٠١/١) والمقاصد النجوية (٣٤٦/٣) والخزائن (١٠/٢٢٥) وعن تذكرة أبي علي في: شرح أبيات الغني (٤/١٢٥) بسندنا هنا، وجاء الثالث بلا نسبة في: البيان والتبيين (٤/٣٧) والأزهية ٧٧، وأمالى ابن الشجري (٥٥١/٢) =

وحدثني أبو يعلى قال: حدثنا أبو عثمان قال: حدثنا الأصمعي<sup>(١)</sup> قال: سمعتُ حبيب بن شاذب الأسدي<sup>(٢)</sup> يقول لـ جعفر<sup>(٣)</sup>: اعزل عنا عاملك فلاناً. قال: ولم ذاك؟ قال: لأنه يُطيلُ النشوة، ويقضي بالعشوة، ويقبل الرشوة<sup>(٤)</sup>.  
قال أهلُ ذاك: النشوة: السكر.

يعقوب<sup>(٥)</sup>: مالك بن نويرة<sup>(٦)</sup> في يوم ضربة<sup>(٧)</sup> يهجو قيسَ بن عاصم<sup>(٨)</sup>:  
لحي الله أعلى تلعة حفشت به      وقلتا أقرت ماء قيس بن عاصم<sup>(٩)</sup>

وتذكروا النحاة ٣١٩١، ومعهم الأول في: أندر المصون (٢/ ١٨٢: ٢٣٣). الحياء: العطية، والمحيطات بكسر الهمزة بنو المحيط الحارث بن عمرو بن تميم. انظر الاشتقاق ٢٠٢ والمعارف ٧٦ والكامل ١١٦. ويروى البيت الأول: كما النشوان = لكالنشوان، وأشارت بعض المصادر إلى الروايتين، وروى بروي مضموم ومكسور، ولا تخلو الأبيات من إقواء بالروايتين، وأخشى أن تكون ساكنة الروي غير أنني لم أجد من ذكر ذلك. ونقل البغدادي عن أبي علي كلاماً في الثالث جعل فيه (ما) موصولة حذفت صدر صلتها، ولم أظفر بذلك في كتبه.  
(١) الخبر عن أعرابي في والي جاء في: البيان والتبيين (٢/ ١٠١) والحريب الحديث للخطابي (١/ ١٣٥) والبصائر والذخائر (٢/ ٦٥)، وانفراد القيرواني في: زهر الآداب ١٠٦٠ بجعله بين العمري وهارون الرشيد. والعشوة ركوب الأمر على غير بيان.

(٢) شاعر عباسي مدح جعفر بن سليمان الهاشمي. انظر: البيان والتبيين (٢/ ٢٨٩) وسير الأعلام ١٢٩٩  
(٣) جعفر بن سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس (ت ١٧٤)، من سادات العباسيين، ولي المدينة ومكة والبصرة، وصحبه الأصمعي زمناً في المدينة. انظر: معجم الأدباء ٢١٥٠، وسير الأعلام ١٢٩٩  
(٤) في هامش الأصل بخط الناسخ: قلت: يقال: عشوة وعشوة وعشوة. ويقال: رشوة ورشوة. وفي القاموس رشوة مثلثة أيضاً.

(٥) ابن السكيت، ولم أجد هذا النقل في ما بلغنا من كتبه.  
(٦) مالك بن نويرة من ثعلبة بن يربوع، فارس شاعر من شجعان العرب المشيل سنة ١٢ للهجرة. انظر: طبقات الفحول ٢٠٤، أسماء المتناولين ٢٤٤، والشعر والشعراء ٣٣٧، وفوات الوفيات (٣/ ٢٢٢)  
(٧) قرية لبني كلاب وقيل غير ذلك، فيها اجتمع بنو سعد والرياب وبنو حنظلة ثم اصطلمحوا وأبي مالك، وكان رئيس سعد والرياب قيس بن عاصم. انظر: العمدة ٩١٥، ومراصد الاطلاع ٨٦٨

(٨) قيس بن عاصم بن سنان المنقري التميمي، صحابي من حطباء العرب وفرسانها. انظر: الإصابة ١٠٩٧ وفيها مراجع أخرى.

(٩) من الطويل، وهو مالك بن نويرة في: المعاني الكبير ٥٠٧، وشرح شواهد الإيضاح ٤٨٥، ونسبه القيسي في: إيضاح الشواهد للفرزدق وهو ليس في: ديوانه، وهو بلانية في: الخصص (١٧/ ٦) والبلغة للأنباري ٧٨، وأنشده أبو علي في: البصريات ٥٢٢ وشرحه بما جاء هنا، وفي التكملة ١٢٨ شاهداً على تأنيث القلت، وهي في الأصل نكرة في الجبل تملك الماء، لحي الله: لمن.

أعلى تُلعة: صُلب أبيه، وقُلْتُأ: رَحِمُ أمه، وماء قيس: يعني الماء الذي خُلِقَ منه،  
والخَفَش: الدَّفْع.  
ذو الرُّمة:

كَأَنِّي نَارِعٌ يَثْنِيهِ عَنْ وَطَنِ صِرْعَانٍ رَائِحُهُ عَقْلٌ وَتَقْيِيدٌ (١)  
صِرْعَان: عُذْوَةٌ وَعَشِيَّةٌ، واحدهما: صِرْع، يقول: إذا راح عَقْلٌ، فإذا غداً قَيْدٌ لِيَرْغِي،  
فاكتفى بالمعنى لانه لما قال: (رائحه عَقْلٌ) عَلِمَ أَنَّ التَقْيِيدَ بِالْغَدَاةِ.  
يعقوب: للأخطل:

سَبَنْتِي يَظَلُّ الْكَلْبُ يَمْضَغُ ثُوبَهُ لَهُ فِي زُقَاقِ اللَّامِعَاتِ طَرِيقُ (٢)  
/ ١٥٢ السبَنْتِي: الجري، واللامعات: الفواجر، ويمضغ ثوبه: يريد دنسه (٣).  
فا: هو من الدَّنَسِ والنُّطْفِ (٤) عندي خلافُ قوله:  
ثِيَابُ بَنِي عَوْفٍ طَهَارَى نَقِيَّةٌ وَأَوَجُّهُهُمْ بَيْضُ [الْمَسَافِرِ] غُرَّانُ (٥)

(١) من البسيط، وهو الذي الرمة في: ديوانه ١٣٦٩، وإصلاح النطق ٣٩٥، والصحيح (صرع)، وفي  
الديوان ٢٠٢٤ فضل لخريج. وروي (رائحه) بالهاء والتاء والآخره بالنصب والرفع، وفي هاشم الديوان:  
العقل بالنهار يَمَكِّنُ الْإِبِلَ مِنَ الرِّعْيِ، والتقييد أوتق لعل تشرد. والشرح في مشننا هنا تجده في: الديوان  
وأضداد ابن الأنباري ٢٠٣

(٢) من الطويل، وهو للأخطل في: ديوانه ٣٤٥، والمعاني الكبير ٢٣٦، ٥٨٩، وشرح النهج لابن أبي الحديد  
(٤٢/٥) وبلا نسبة في: الحيوان (١/٢٨١). وفي الديوان: (معان) = (زقاق) وهما بمعنى، و(الفرواني)  
= (اللامعات).

(٣) شرحه السكري في الديوان: يريد أن الكلب يمضغ ثوبه، قد ألفه لكثرة إتيانه إليه. وفي المعاني: من أنسه  
به، يريد أنه يخالف إلى جاراته فيداري الكلاب بالشئ يطعمها به فهي آتية به. ولعله هو الدنس الذي  
ذكره يعقوب، ولم أظفر به في كتبه.

(٤) النطف هو الاتهام بريئة والتلطف بعب، القاموس (نطف).

(٥) من الطويل، وهو لامرئ القيس في: ديوانه ص ٨٢، وقوافي الأخفش ١٠٣، وغريب الحديث لأبي عبيد  
(٨٧/٢) وشرح المغضيات للأنباري ٤٣٦، والمعاني الكبير ٤٨١، ٤٨٥، ٥٩٣، والصناعين ٣٥٤، والعمدة  
٢٩٠، وتهذيب اللقمة (١٥/١٥٤). وفي الأصل: للمشافر، وهو تصحيف للمسافر، وفي بعض المصادر:  
عند المشاهد. ومسافر الوجه ما يظهر منه، وغرَّان: جمع أغر وهو الأبيض، طهارى: جمع طاهر على غير  
قياس والمراد هنا طهارى من العيب، ولهذا المعنى استشهد لموهلي بالبيت في: الحجة (٢/٣٢٧)

يعقوب : في قوله :

أبى لا أظن الضان منه نواجيا (١)

قال (٢) : هذا داء لا يكاد يُصيب الضان، وإنما هو للمعزى، فإذا أصاب الضان فما ظنك بالمعزى؟

روى يعقوب الأبيات الثلاثة عن الأثرم (٣) عن أبي زيد .

يعقوب :

فَجُلْنَا جَوْلَةً ثُمَّ ارْعَوَيْنَا فَأَمَكْنَا لِمَنْ شَاءَ الْجِلَادَا

بِضَرْبٍ يُلْقِحُ الضَّبْعَانُ مِنْهُ طُرُوقَتُهُ وَيَأْتِنِفُ السَّفَادَا (٤)

قال : قال الأصمعي : اخضب من القتل حتى كأنه في ربيع يُخْضِبُ فيه، ويأتنف سفاداً آخر.

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره :

اقول لكُنَّا نَوَقُلُ فَإِنَّهُ

وهو لعمرو بن أحمر في : شعره ١٧٢، وتهذيب اللغة (١٠/ ١١٩)، واللسان (أبي)، وبلا نسبة في : العين (٤١٨/ ٨) والهمز (مجلة المشرق) ٩١١، وجسهرية اللغة ١٠٩٠، والمهجع ١٣٦. وكُنَّا راعِي غنم لابن أحمر، توَقُل : صعد، وروي (توَقُل) و(تَدَكُل) = (تَوَقُل).

(٢) شرح ابن السكيت في : (حروف الممدود والمقصور) ١٠٢ الأبي بما يقرب من لفظه هنا، ولم يذكر البيت .

(٣) علي بن المقبرة أبو الحسن الأثرم (ت ٢٣٢) صاحب النحو والصرف واللفظ سمع أبا عبيدة والأصمعي وغيرهما وأخذ عنه ابن السكيت وغيره . انظر : الإنباه (٢/ ٣١٩) ومعجم الأدباء ١٩٧٠، والهيئة (٢/ ٢٠٩).

(٤) من الوافر، وهما لكعب بن زهير في : شرح ديوانه (من فائت الشارح السكري وهي في شرح الاحول) ص ٢٤٩، والثاني في : المعاني الكبير ٩٩١، والاول بلا نسبة في : الحيوان (٦/ ٤١٢) . واغرب الإربلي في : المذاكرة ٥٧ فنسب الأول ليجير بن زهير، ولعبد الشارق الجهني قصيدة جاء فيها صدر الاول عجزاً وهي في : شرح الحماسة للمرزوقي ٤٤٦، وأشياء الخالدين ١٥٣، ووجدت في : معجم البلدان (١/ ٥١٤) بيتاً من ثلاثة لفظاً بن البراء القيسي أكثره مطابق للبيت الثاني هنا، وهو :

بِضَرْبٍ يُلْقِحُ الضَّبْعَانُ مِنْهُ طُرُوقَتُهُ وَيَلْجِئُهُ الْارُومُ

وجاء في شرح الديوان : الضبعان : الذكر من الضباع . ويأتنف : يستأنف . وطروفته : أنشاء . وحكى في المعاني قول الأصمعي وغيره .

الأصمعي:

إِذَا مَا عَوَى مُسْتَقْبِلَ الرِّيحِ جَاوَيْتَ      مَسَامِعُهُ فَاهُ عَلَى الزَّادِ مُعَوِّلُ  
كَسُوبٌ لَهُ الْمَعْدُومُ مِنْ كَسْبٍ وَاحِدٍ      مُحَالِفُهُ الْإِقْتَارُ مَا يَتَمَوَّلُ (١)

يقول: تَرَدُّ الرِّيحُ الصَّوْتُ فَتَسْمَعُ لَذَلِكَ طَنِينًا. وقوله: (له المعدوم من كسب واحد) أي: ما لا يقدر عليه غيره بجده هو. / ٥٢ ب (من كسب واحد) أي: مما يكسبه واحد لم يعنه عليه أحد؛ أي: كسبه وحده، وقال أعرابي (١) في إنسان: دَعُوهُ فَإِنَّهُ أَكَلَكُمْ لِلْمَادُومِ، وَاكْسَبَكُمْ لِلْمَعْدُومِ، وَأَعْطَاكُمْ لِلْمَحْرُومِ.

الشُّدْنَا أَبُو بَكْرٍ (٣)؛ أَظَنَّهُ لِلْكُمَيْتِ:

كَسُوبًا إِذَا أَثَرَى مُفِيدًا... لِسَاعَتِهِ مَا يَسْتَفِيدُ وَيَكْسِبُ (٤)

أحمد (٥): شَهِدَ أَعْرَابِيَّانِ الصَّلَاةَ، فَلَمَّا رَكَعُوا جَعَلَا يَتَرَاوَعَانِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِسَاحِبِهِ: أَثَبْتُ فَإِنَّهَا الْقِرْطَبِيُّ، وَيُقَالُ: ضَرْبُهُ فَقَرْطَبُهُ (٦).

(١) من الطويل، وهذا لكعب بن زهير في: شرح ديوانه ٤٨، والمعاني الكبير ١٨٢، والثاني بلا نسبة في: دلائل السرفسطي (١/ ٣٣٣)، والتهذيب (٢/ ٢٥٠)، واللسان (كسب). وفي شرح الديوان والمعاني الرواية: كسوب إلى أن شب، وذكرنا روايتنا فيهما منسوبة إلى الأصمعي، وعبارة الأصمعي في شرح البيهقي هنا مختصرة عما هو هناك. والبيان في وصف ذئب.

(٢) جاء قول الأعرابي في المواضع السابقة وفي البيان والتبيين (١/ ٢٩٨). وفي شرح الديوان: أقمحت (ابن) قبل الأعرابي.

(٣) شيخه ابن السراج.

(٤) كذا وهو مختل وصوابه:

مُضِيًّا إِذَا أَثَرَى كَسُوبًا إِذَا عَدَا      لِسَاعَتِهِ مَا يَسْتَفِيدُ وَيَكْسِبُ

وهو من الطويل، وللكميت بن زيد من قطعة يصف فيها ذئبا جاء في: ديوانه (١/ ٧٧) ونسج ابن أحمم (٨/ ٢٧١) والمعاني الكبير ٢٠٥.

(٥) لعله يقصد ثعلباً أحمد بن يحيى. والمخير أورده ابن دريد (واسمه محمد) في: المصنف ١١٢١، ١٢٨٤.

(٦) في: هامش الأصل بخط الناصح: "ك: قرطبه: صرعه على قفاه. قال الراجز:

[فرحت] أمشي مشية السكران

[وزل] خفائي فقرطبياني

والقِرْطَبِيُّ بتشديد اللام: ضربٌ من اللعب. وهو منقول من الصحاح (قرطب)، ومنه أكملت ما ذهب به قطع التجليد.

قال ابن كيسان<sup>(١)</sup>: (زَيْتُون) : فَعَلُّونَ مِنَ الزَّيْتِ . قال : وقال قومٌ : فَيَعُولُ ، وليس من الزيت .

وقال<sup>(٢)</sup> : المقصور في الأسماء يكون من (قَصَرْتُهُ) : حَبَسْتُهُ ، ويكون من (قَصَرْتُهُ) : نَقَصْتُهُ . ولم يعرف قول أبي عثمان<sup>(٣)</sup> في الوقف في هذا وبابه .

قال<sup>(٤)</sup> : اِحْتِمَلُ التَّغْيِيرُ في قولهم : هذه عِشْرِيٌّ ، ولم يكن كاستناعهم من أن يجيء اسم في آخره واو قبلها ضمة لما يعرض من التغيير مع الإضافة<sup>(٥)</sup> ؛ لأن (عشرين) جمعٌ ، فهو على صَدَدٍ واحدةٍ<sup>(٦)</sup> ، فما فيه من الواو غير لازم<sup>(٧)</sup> ، وليس كذلك الواحد لو كانت في آخره واو مضمومة ما قبلها ؛ لأنه ليس قبل الواحد شيء يرد إليه .

ومع ذلك / ١٥٣ أنه ليس إذا احتمل شيء في موضع أن يُحتمَلَ غيره أيضاً ؛ ألا تراهم قالوا : (أَوْبَيْل) <sup>(٨)</sup> مع قولهم : [أَخَوِي] <sup>(٩)</sup> و(لَوِي) ، وجاء ذلك في الفعل نحو :

- (١) محمد بن أحمد أبو الحسن (ت ٣٢٠) نحوي أخذ عن المبرد وتعلب فخلط المذهبين ، كان أبو علي مشتغلاً بمذهبه ، وسبحكي في (٨٤-ب) عن الصغار أنه مات سنة ٢٩٩ . انظر : بقية الخطاطبات ٤٥ ، معجم الأسماء ٢٣٠٦ ، والبغية (١٨/١) . وزنة زيتون مما قالت سيبويه ، واختلفوا فيه على الوجهين المذكورين وأكثرهم على ما بدأ به ابن كيسان غير أن ابن جني تردّد في نسبة القول الآخر إليه أو إلى ابن دريد . انظر : الأصول (٢٢٥/٣) والخصائص (٢٠٦/٣) واللسان ١٤٦ ، والحلل ٢٦٢ ، والممتع ٩٠ ، والخزانة (٥٨/٨) . واللسان (جمعش) . وعرض أبو علي لزيتون في غير هذا في : الخليات ١٢٩ ، ٣٥٢ ، والشعر ١٥٩ .
- (٢) قول ابن كيسان أخذ به أبو علي في : مقابيس المقصور ٢ ، ونقل عن ابن خالويه [كذا] في مقصور ابن ولاد ص ٥ .
- (٣) الوقف بالفتح على آخر المقصور المصروف يراه بعض النحاة بدلاً من التنوين في النصب ومنقلباً عن اللام في الجر والرفع ، وأبو عثمان يرى هذه الألف بدلاً من التنوين في الأحوال الثلاث ، وحكاها عنه أبو علي في : المقابيس والتكملة ٢٦ ، وأخذ به في : التعليقة (١٢٢/٣) وانظر : سر الصناعة ٦٧٦ والخصائص (٢٩٨/٢) .
- (٤) لم أجد قول ابن كيسان وعرض أبو علي في : الشعر ١١٦ لحذف نون عشرين لإضافتها للهاء ، وانظر اللسان (عشر) والعدد في : اللغة لابن سيده (٥٤/١) .

(٥) أي النسب .

(٦) الصدد : الوجه ، ولم أجد أحداً مثله ، إلا أن يكون قد حمله على معنى الصورة أو الناحية .

(٧) أي في الرفع : عشرون .

(٨) تصغير واصل قلبت الفه واوا فاجتمعت واوا فاهزت اولاهما ، وذكره أبو علي في : المعكرات ١٢٣ ، وانظر : المغنضب (١٣٢/١) .

(٩) الأصل : أخووي بالحاء ، وهو تصحيف ، وهو منسوب إلى أخوي ، ولووي منسوب إلى لبة . انظر الكتاب (٣/٢٤٥ ، ٣٥٢ ، ٤٠٩) والأصول (٢/٦٥ ، ٣٧٠) والتكملة ٥٤ ، وسر الصناعة ٧٣٠ .

سَرَوْ وَيَسْرُو<sup>(١)</sup>؛ لِأَمْنِ الإِضَافَةِ فِيهِ، وَلِأَنَّهُ أَيْضاً لَيْسَ يَثْبُتَ عَلَى مِثَالِ وَاحِدٍ وَصُورَةٍ وَاحِدَةٍ؛ نَحْوُ: [عَبِيٍّ وَأَعْبِيَاءَ]<sup>(٢)</sup>، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْثَلَةِ<sup>(٣)</sup> يَقَعُ مَوْقِعَ الْآخَرِ وَالْأَسْمُ يَلْزَمُ مِثَالاً وَاحِداً.

وَمِثْلُ هَذَا امْتِنَاعُهُمْ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ بِ(أَنْ)<sup>(٤)</sup> الْمَفْتُوحَةِ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ اجْتِمَاعِ مِثْلَيْنِ<sup>(٥)</sup>، وَمِثْلُهُ امْتِنَاعُهُمْ مِنْ تَوَالِي إِعْلَالَيْنِ<sup>(٦)</sup>.

وَقَالَ ابْنُ كَيْسَانَ: (أَفْعَلٌ) الصِّفَةُ لَمْ تَدْخُلْ الْهَاءَ؛ لِأَنَّهُ ضَارَعَ الْفِعْلَ بِنَائِهِ وَمَعْنَاهُ<sup>(٧)</sup>، فَلَوْ دَخَلَتْ الْهَاءُ لَازَالَتْ عَنْهُ هَذِهِ الْمُضَارَعَةُ، فَعُدِلَ بِمُؤَنَّثِهِ إِلَى بِنَاءٍ آخَرَ<sup>(٨)</sup>، فَجُعِلَ تَانِيثُهُ بِالْهَمْزَةِ الَّتِي هِيَ أَخْتُ الْهَاءِ، وَجُعِلَ قَبْلَ الْهَمْزَةِ الْآلِفُ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ الْهَاءِ مَفْتُوحٌ<sup>(٩)</sup>.

فَإِنْ قِيلَ: هَلَّا قَالُوا: أَحْمَرَاءُ؟ قِيلَ: لَوْ قِيلَ لَكَانَتْ الْهَمْزَةُ وَالْهَاءُ فِيهِ سَوَاءً، [فَنَقُضُوا]<sup>(١٠)</sup> بِنَاءَ الْمَذْكُورِ لِقَلَّ تَدَهُّبُ الْمُضَارَعَةِ الَّتِي بِهَا أَشْبَهَ الْفِعْلُ، وَلَمْ تَكُنْ مَنْصَرَفَةً لِأَنَّهُا بُنِيَتْ عَلَى هَذَا التَّانِيثِ لِيُجْعَلَ بِإِزَاءِ (أَحْمَرٍ)، فَصَارَ هَذَا التَّانِيثُ الزَّمُّ مِنَ التَّانِيثِ الَّذِي بِالْهَاءِ.

(١) سَرَوَ الرَّجُلُ يَسْرُو: أَرْتَفَعَ مَاخُذٌ مِنْ سِرٍّ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ مَا أَرْتَفَعَ مِنْهُ وَعِلَا، الدِّسَانُ.

(٢) الْأَصْلُ: عَرِيٌّ وَأَعْرِيَاءُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ وَلَمْ أَجِدْ مِنْ ذِكْرِ أَعْرِيَاءَ، انْظُرِ الْكِتَابَ (٣/٣٩٧).

(٣) أَيِ الْأَفْعَالِ، وَوَرَدَتْ فِي: الْكِتَابِ (١/١٢).

(٤) الْأَصْلُ: أَنْ بِلَا تَشْدِيدٍ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٥) قَالَ السَّهْرَاوِيُّ فِي شَرْحِهِ (الْمَدِينَةُ ٣/٣٣٥-٣٣٦): أَنَّ "إِذَا تَقَدَّمتْ اِرْتَفَعَتْ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَكُلُّ مَبْعُودٍ لَيْسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ يَتِمُّ بِهَ يَجُوزُ دُخُولُ إِذْ الْمَكْسُورَةِ عَلَيْهِ وَأَنْ يَلِيَهَا فِي اللَّفْظِ، فَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ أَنْ زَيْداً مُنْطَلِقٌ... وَهَذَا لَا يَجُوزُ". وَهَذَا مِثَالَانِ فِي مَعْنَى التَّوَكِيدِ. فَجَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِالْمَكْسُورَةِ وَلَمْ يَجَزْ بِالْمَفْتُوحَةِ، وَهَذَا وَجْهٌ تَحْمِيلُ ابْنِ كَيْسَانَ بِهِمَا.

(٦) انْظُرِ أَمْثَلَةً لَذَلِكَ فِي: الْخَصَائِصِ (١/١٦٠، ٣٩٣، ٤٩٠/٢) وَسِرِّ الصَّنَاعَةِ ٤٦٤، وَالْإِنْصَافِ ٧٨٧، ٨٠٨.

(٧) انْظُرِ تَفْسِيرَ هَذَا الشَّيْءِ فِي: الْأَصُولِ (٧/٢) وَمِجَالِسِ الْعُلَمَاءِ ٣٧٢.

(٨) يَرِيدُ فَعْلَاءً.

(٩) أَيِ مَا قَبْلُهَا فِي الْمُؤَنَّثِ بِالْهَاءِ: كَرَاءَ (نَمْرَةٍ).

(١٠) الْأَصْلُ: فَنَقُضُوا بِالْفَاءِ وَأَعْلَاهَا صَحٌّ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ لِأَنَّهُ فِي الْفَقْرَةِ السَّابِقَةِ يَقُولُ: فَعُدُّلُوا بِمُؤَنَّثِهِ إِلَى بِنَاءٍ آخَرَ.

وقال: لم تكن الألف أصلاً في / ٥٣ ب اسم ولا فعل؛ لانه لا تكون إلا ساكنة، ولو حركتها لانقلبته همزة.

فإن قيل: ففي الأسماء نحو: بُرد، فهلاً جعلت الألف مكان هذا الساكن؟ قيل: هذا لا يلزمه السكون، الا تراك تقول: بُرود؟ وليست حروف المعاني كذلك، لانها لا تصرف تصرف الأسماء والأفعال.

فا (١): امتناعهم من ذلك لما كان يؤدي إليه تحريكه من القلب كامتناعهم من زيادة الواو أولاً، لما كان يؤدي إليه من القلب.

فإن قلت: فإن الباء والواو والهمزة منقلبات أيضاً، وقد وجدت أصولاً. قيل: ليس شيء من هذه يُقلب بالحركة نفسها حتى ينضم إلى الحركة شيء آخر، من ذلك: قال وباع وغزا ورعى، والألف تُقلبها الحركة وحدها.

### مسألة

من قال (٢): زيدا ضرباً، فنصب في الأمر لم يجز: زيدا رويداً؛ لأن (رويداً) في هذا الموضع لم ينصب من حيث نصب المصدر، وإنما نصب من حيث نصب (عليك زيدا). فكما لا يُقدم مع (عليك) لا يُقدم مع (رويداً)؛ يدل على ذلك أنه غير منون، ولو كان كـ (ضرباً) / ١٥٤ لقيل: رويداً، وأيضاً فإنه مُحَقَّر، وإعماله عمل الفعل مع التحقير لا يجوز، كما لا يجوز في اسم الفاعل.

(١) عقد أبو علي لذلك إلهاماً منمثلة في: الشكيلة ٢٤٥-٢٧٢.

(٢) إعمال المصدر النائب عن فعله في الأمر عقد له سبويه باباً في (١/١٨٩) وجاء (زيداً ضرباً) في: المنطوق (٤/١٥٧) وعنه في الأصول (١/١٣٩، ١٦٧) وفي شرح السيرافي (٤/٩٠) وعقد أبو علي فصلاً لذلك في: الإيضاح ١٨١. والساقطة هنا في منع تقديم معمول اسم الفعل عليه وهو رأي البصريين والضراء، ومنع أبو علي ذلك في: الإيضاح ١٩٢، والشعر ٢٢، ولم يذكره في سائر كتبه التي عرض فيها لأسماء الأفعال. انظر الكتاب (١/٢٥٢) ومعاني لفراء (١/٣٢٢، ٢٦٠) ومعاني الزجاج (٢/٣٦) واشتقاق الزجاجي ٢١٨، وشرح السيرافي (٥/٢٠) والتبصرة ٢٥٩، والإنصاف ٢٢٨، والتهيين ٣٧٣، وشرح الرضي (٢/٨٨) وشرح إبيات للفتي (٧/٢٧٥) والخزفة (٦/١٩٠). وكلام أبي علي في أسماء الأفعال في: الشعر ٤، والشيرازيات ٥٢٦، والإغفال (٢/٢١٧، ٤٧٧) والجليات ٩٧ والعسكريات ١١١، والعصديات ١٦٥، ١٦٧، ٢٧٨.

## مسألة

وليس كل النوى يُلقي المساكين<sup>(١)</sup>

يكون على وجهين:

يجوز أن يريد: لا يُطعمون، فيكون من قوله:

لا يُهتدى لمَناره<sup>(٢)</sup>ويجوز أن يكون يريد: أنهم يُلْقون بعضه لا جميعه، يَزِدُّون البعض لكَلْبِ الخرع<sup>(٣)</sup>،فإذا كان النوى عالي [مُعَرَّسهم]<sup>(٤)</sup> مع ازديادهم بعضه دَلَّ ذلك على كثرة إطعامنا إياهم.

(١) من البسيط، ومصدره:

فأصبحوا والنوى عالي مُعَرَّسهم

وهو حميد الأرقط في: الكتاب (١/٧٠، ١٤٧) وعبود الأخبار (٣/٢٤٣) وشرح أبياته (١/٢٤٢) وفرحة الأديب ٤٣، وأما ابن الشجري (٢/٤٩٧) وتخليص الشواهد ٢٤٦-٢٤٨، والمقاصد الشافية (٢/١٩١) والمقاصد النحوية (٢/٨٢) وبلا نسبة في: اللغضب (٤/١٠٠) وعزاه أبوحيان وغيره لحميد ابن ثور وجعله محقق ديوانه في: ما نسب إليه وليس له ٣١١ وانظر فيه ٣٦٠ وفي هوامش ما سلف فضل تخرجه. النوى: جمع نواة التمر. المعرَّس موضع نزول القوم آخر الليل للاستراحة، ويريد بعالي معرَّسهم أن النوى مرتفع هناك لكثرة ما أكلوه. والبيت في عجو قوم ضافهم، وحميد معدود في البخلاء. والبيت بحمله النحاة على جمل (كل) مفعول (يلقي) التي هي خبر (ليس) وضمير الشأن هو اسم (ليس)، ولهذا ذكره أبو علي في: الإغفال (٢/٣٣٤) والخطيبات ٢٥٧، والتعليق (١/١٠٤) وجعله في: الخطيبات ٢٦٣ على قول الكوفيين والأخفش في جواز أن يلي (ليس) مفعول خبرها (غير الجار والمجرور والظرف)، وخطأ ابن هشام ذلك. ورفَّع (كل) في الأصل سهو. والمعنى الأول الذي ذكره أبو علي للمعجز لا يصح إلا بنزعه من سبيله، والمعنى الثاني هو ما قرره الفندجاني في الفرحة.

(٢) كذا (لمناره) باللام ومثله في الحجة ومثاله بالباء في المصارع وهو بعض بيت من الطويل، وتامه:

على لا أحب لا يُهتدى لمناره إذا سافه القود النباطي جُرْجَرًا

وهو لامرئ القيس في: ديوانه ص ٦٦، والبرصان ٥١، والشعر والشعراء (١/١١٩) ومصنفي الزجاج (١/٣٥٧) والخصائص (٣/٢٢٤) والعمدة ٦٩٥، وأما ابن الشجري (١/٢٩٨) والخزانة (١٠/٢١٠) وتهذيب (١٣/٩٢)، وبلا نسبة في: الخطيبات ٤٩. اللاحب الطريق الواضح، سافه شمه، القود البعير الهرم، النباطي نسبة إلى التبط المجرجة صوت يردده البعير وإنما فعل ذلك لما شَمَّ الطريق فعرف صعرته، (الأمالي). والشاهد أنه لم يُرد أن له مناراً لا يُهتدى به ولكنه لا منار له، وهذا يسميه أهل المعاني نفي الشيء بإيجابه، ولهذا ذكره أبو علي هنا وفي الحجة (٢/٤٧) ولعله أخذه من الزجاج، وسيأتي عجزه في (١٩٧-١).

(٣) أي شدته.

(٤) الأجل: معرَّسهم بالشين، وهو تصحيف لم أجده في أي مصدر.

## مسألة

قولهم (١): (إِسْتَبْرَقَ) يدل على صحة قَطْعِ الهمزة إذا سُمِّيَ بمثال الأمر الذي هي فيه؛  
لأنه (٢) لا يكون إلا فعلاً منقولاً.

فإن قلت: فاجعل الهمزة زائدة والحرف خُصاسياً. قيل: لا يلزم هذا؛ لأن الهمزة لا  
تُلحق أوائل بنات الخمسة؛ كما لا تُلحق أوائل بنات الأربعة.

فإن قيل: احكم بزيادة السين. قيل: خطأ؛ لأن السين لا تُزاد إلا في (استفعل) و[أسطاع] (٣).  
فإن قيل: فاحكم بزيادة التاء، ففاسد لأن / ٥٤ ب التاء لا تُزاد خشواً.

فهذا كله يشهد بأنه فعل منقول، وانت ترى همزته مقطوعة، وصرف في التنزيل (٤) لتكثيره.

## مسألة

﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ (٥) (تَرَى) هنا من  
رؤية العين؛ لقوله: ﴿يُعْرِفُ الْمَجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ﴾ (٦)، سمعت في التفسير (٧) أنه زُرْقَةُ  
أعينهم وسوادُ وجوههم؛ فالزُرْقَةُ في قوله: ﴿وَنَحْشُرُ الْمَجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ (٨)،  
والسَّوَادُ في هذه الآية، وهذا عِرفَانٌ بمشاهدتهم على هذه الحال في المحشر، فكذلك

(١) كلام أبي علي مختصر من كلامه في: الخليات ٣٥٤-٣٥٧، وهو مأخوذ من كلام الزجاج في: (ما ينصرف  
وما لا ينصرف) ٢٥-٢٦، وانظر الكلام في (إستبرق) وقطع الهمزة في: الكتاب (٣/٤٣١، ٣١٢) وإعراب  
النحاس (٥/١٠٤) والمختصب (٢/٣٠٤)

(٢) أي إستبرق.

(٣) الأصل: أسطاع بالوصل، وللتصحيح من الكتاب (١/٢٥) والشيرازيات ١٦٨، ومر الصناعة ١٩٩

(٤) جاءت (إستبرق) في سور الكهف: (٣١)، والدخان: (٥٣)، والرحمن: (٥٤)، والإنسان: (٢١)

(٥) سورة الرعد: (٦٠)، وأصل للسالة في الآية عند سيبويه (١/١٥٥) وانظر معاني الزجاج (٤/٣٦٠)

وشرح السيرافي (٤/٤٩)، وما جاء هنا ككرر في: الخليات ٦٣-٦٤. و(رأى) بصرية عند ابن قتيبة، وقلبية

عند الفراء والطبري وأجاز الزمخشري الوجهين. انظر معاني الفراء (٢/٤٢٣) وتاويل المشكل ٤٩٩،

وتفسير الطبري (١١/٢١) والكشاف (٤/١٤٠) والدر المصون (٩/٤٣٨).

(٦) سورة الرحمن: (٤١).

(٧) هذا قول الحسن وقتادة في: الطبري (١١/٦٠٠) ومجاهد في: تفسيره (٢/٤٩٠) ومود بن محكم في:

تفسيره (١/٢٦٦).

(٨) سورة طه: (١٠٢).

( ترى ) من إدراك الحاسة في الآية، فالجمله على هذا في موضع حال .  
ويجوز أن يكون من ( رأيت ) بمعنى ( علمت )، فتكون الجملة في موضع المفعول الثاني .  
والاول أظهر عندي .

أبو محمد التوزي<sup>(١)</sup> قال : أخبرنا يحيى بن نجيم<sup>(٢)</sup> قال<sup>(٣)</sup> : سأل عمرو بن عبيد<sup>(٤)</sup> عيسى بن عمر : لم سميت عمراً؟ قال : العمر والعمر سواء، ولا يقال في اليمين إلا بالفتح، والعمر واحد عمور الأسنان<sup>(٥)</sup>، والعمر شنف الذهب<sup>(٦)</sup>، فلا يخلو الاسم من واحد من هذه .

قال أبو عثمان : سألت / ١٥٥ أبا عبيدة : هل يقول أحد من العرب : جديدة؟<sup>(٧)</sup>  
وسأله أبو عمر الجرمي، فقال : لا يقول أحد .

قال أبو عثمان : أنشدني أبو عمر الجرمي قال : سمعت يونس ينشد :

قد قرئوني بعجوز جحمرش<sup>(٨)</sup>

الآيات .

( ١ ) عبد الله بن محمد بن هارون التوزي من أكابر أئمة اللغة ( ت ٢٢٢ ) ، انظر : أخبار السيراني ٨٥ ، والمعجم ١٥٤٦ ، والبغية ( ٦١ / ٢ )

( ٢ ) يحيى بن نجيم بن معاوية بن زسعة أحد رواة أهل البصرة ، جلس إليه الجاحظ . انظر : البيان والنبين ( ١ / ٥٩ ، ٢٣ / ٤ ) والفهرست ٢٧٩

( ٣ ) أورده ابن جني الطبر في المبهج ٨٩ .

( ٤ ) أبو عثمان عمرو بن عبيد بن باب المتكلم شيخ المعتزلة في وقته ( ت ١٤٨ ) . انظر الوفيات ( ٤٦٠ / ٢ )

( ٥ ) عمور الأسنان : ما بينها من لحم .

( ٦ ) الشنف : مما قبل فيه أنه الفسط الذي يملأ في أعلى الأذن أو هما بمعنى .

( ٧ ) أصل المسألة عند سيبويه ( ٦٠ / ١ ) فلتثبت عنده لا يكاد يعرف لفته ، واختلفوا في جولة فمنهم من منع

( جديدة ) وجعلها مولدة ومنهم من أجازها . وسيعرض لها أبو علي ثانية في ( ١٧٦ - ١ ) و ( ١٩٠ - ب ) ،

وعند لها مسألة في : اليفديات ٥٨٥ ، وذكرها في : التعليقة ( ٩٧ / ١ ) والبصريات ٣٦٨ وكلامه فيها واحد

موافق لسيبويه . وانظر إصلاح النطق ٣٤٣ ، ومجالس العلماء ١٩٦ ، وشرح السيراني ( ٢٧ / ٣ ) وتصحيح

الفصح ٤٢٢ والمبهج ١٤٥ ، وشرح الرزوقي ١٢٥٩ ، والمعجم ( جدد ) و ( جدي ) .

( ٨ ) من الرجز ، وهو من أرجوزة نسب بعضها لرزام بن عقيل في التاج ( حرش ) وهي لاعرابي في : الحيوان

( ١٦١ / ٢ ) والبيت بلا نسبة في : المنصف ( ٥ / ٣ ) وسفر السعادة ( ١٩٨ / ١ ) والجمهرة ١٢٢٨ ، ١٣٣٤ ،

واللسان ( جذر ) . وفي بعضها : زوجوني ، ووكلوني = قرئوني . وجحمرش : عجوز كبيرة .

أبو عثمان (١): ثُمَّ وَثُمْتُ، وَرُبَّ وَرَيْتَ، وَلَا وَلَا تَ.

عن علي (٢) عن أبي عثمان قال: سمعتُ أبا عبيدة يقول: أنا مُد ثلاثون سنة ما أدري خَيْصاً أو خَيْصَةً (٣).

هُمُ الطَّرْفُ (٤)

الناحية (٥)، و(بَصَوِي ثَلَاث) (٦)، أي: ثلاث عَضَبَاتٍ، والوَاقِصُ: الرِّقَابُ (٧).

قال أبو عثمان: سألتُ أبا زيد عن (السُّنَّة) فقال (٨): تقول العربُ: السُّنَّةُ: النُّعَاسُ، والنُّومُ: الغَلَبَةُ.

(١) الشاء في هذه الأحرف عند أبي علي للتثنية وأجاز فيها التثنية والتثنية، ولعله نقل عن أبي عثمان هنا ليهذين الأمرين، وليس بمصدد ليقولها تاء أو قلبها هاء في الوقف لأن الشهاب في حاشيته ينقل عنه أن لا خلاف في الوقف عليها بالتاء. تنظر: الشعر: ٧١، البصريات: ٦٠٥، والحجة (٤٦/٥) والحلييات: ٣٤٣، وسر الصناعة: ٢٩٩، والإنصاف: ١٠٨، والمهمص (١٢٦/١) وحاشية الشهاب (١٩٦/٧) ومعجم الخطيب (٧٩/٨).

(٢) يعني شيخه علي بن سليمان الأخطي الصنوبر.

(٣) يريد بيت الأعشى:

لَعَمْرِي لئن أُنسي من الحلي شائصاً      لقد نال خيصةً من غيرة خائصا

وهو من الطويل، وجاء في: ديوانه ص ٢١١، والنسب: ٧٤٠، والعين (٢٨٦/٤)، والتهذيب (٤٧٦/٧) والحكم (١٥٠/٥) واللسان (خوص)، وفي غريب الحديث لابن قتيبة (٣٦٧/١) بسند، أن المازني سأل أبا عبيدة والأصمعي عن البيت فقالا: ما ندري. والخيص القليل من التوال، والخيص: العنول.

(٤) بعض بيت من الطويل، ونماه:

هُمُ الطَّرْفُ التَّاكُورُ العَدُوُّ وَأَنْتُمْ      بِقُصْوِي ثَلَاثٍ تَاكُلُونَ الرِّقَابَا

وهو للأعشى في: ديوانه ٢١٢، والأشتقاق: ١٥٣، والمناقب الكبير: ٥٦٥، والتهذيب (٣٢١/١٣) واللسان والتاج (طرف). وروي (الطرف) بفتحين وبضمين، وأثبت الأولى لأنها للمعنى الذي سيذكره، والألفاظ المشروحة بعده هي من البيت. التاكور: من النكاية، والطرف: الأشراف.

(٥) لم يذكر في المصادر هذا المعنى فيما قبل في بيت الأعشى، وإن كان هذا المعنى ثابتاً للطرف، ولا أدري كيف يكون في البيت.

(٦) رواية (بصوي) لم أجدها عند أحد، وينكسر بها البيت. وليست تحريف ناسخ؛ لأن البصوي جمع صَوَّة وهي ما ارتفع من الأرض، ومنه الهضبة.

(٧) الرِّقَابُ: شاة وقيد أي قُتِلَت بالحشب، وفي الاشتقاق: الرِّقَابَةُ الناقة التي تردت من جبل فاندقت عنقها والعرب تعبر بالكلها.

(٨) نوادر أبي زيد: ٤٨٨: "السَّنَاتُ جمع سنة وهي النعاس".

قال أبو عثمان: حدثني أبو عبيدة قال: حدثني يونس قال (١): سمعتُ أبا عمرو يقول: ما زدتُ في أشعار العرب شيئاً إلا:

وانكّرتني وما كان الذي نكّرت من الحوادث إلا الشيبَ والصلعاً (٢)

قال أبو عثمان: سمعتُ الأصمعي يقول في قول الأعشى:

فَتِلْكَ لَمْ تُتْرِكْ مِنْ خَلْقِهَا شَبْهاً إِلَّا الدُّوَابُّ وَالْأَغْلَافُ وَالزَّمْعُ (٣)

فأين القرنان؟

للجَمَاز (٤):

/ ٥٥ ب مَنْ كَانَ يَهْدِمُ مَا بَنَتْ أَبَاؤُهُ مِنْ صَالِحٍ فَلَنَا أَمِيرٌ يَبْتَنِي  
مَلِكٌ جِنَائَتُهُ عَلَى أَمْوَالِهِ وَعَلَى مَبْرَى أَمْوَالِهِ لَا يَجْتَنِي  
أبو عثمان (٥): جَيْزٌ يَجَازُ جَازاً: إِذَا غَصَّ.

### مسألة

يُجَوِّزُ فِي قَوْلِهِ (٦):

ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُودُ لَهُ (٧)

(١) الخبر عن أبي عمرو في: الأغاني (١٤٣/٣) ووفيات الأعيان (٤٦٨/٣) والناحل هو الأصمعي في: الأغاني (١٧٦/١٧) وحماد الراوية في: المقد (٢٩٥/٥).

(٢) من البسيط، وهو للأعشى في: ديوانه ٢٢٠، والأغاني (٢١٨/٨) والصناعتين ٨٣، والتعذيب (١٩١/١٠) والصحاح (نكر) ولأبي عمرو بن العلاء في: فوات الوفيات (٧٨/٢) ومصادر الهامش السالف، وحماد والأصمعي.

(٣) وهو في: ديوانه ٢٢٦. الدوابر جمع دابرة وهي مؤخر الحافر، والظلف للبفر كالحافر، والزمع جمع زمعة وهي حنة زائدة من وراء الظلف، والبيت في وصف ناقته بعدما شبهها بالهامة.

(٤) محمد بن عمرو بن حماد أبو عبد الله، شاعر مفلح مطبوع عباسي (ت ٢٥٥). انظر: معجم الشعراء العباسيين ١٠٠.

(٥) جيز من أمثلة سيويه (١٠٨/٤) وذكره أبو علي في: الحجة (٩٦/١، ٢٨٧، ٢٨٢/٢).

(٦) نقل البغدادي المسألة بلغظها في: الخزانة (٢٢١/٧)، وسيتكلم أبو علي ثانية عن (سيحان) في: (١٥٣-ب) وله نهر ثالث في التذكرة لم يضمه المخطوط ونقله البغدادي (٢٦٧/٦).

(٧) في هامش الأصل: نعود به، وهي رواية نسخة أخرى، وقد وقع مثله في مخطوط للمقتضب بخط السيرافي. وهذا بعض بيت من البسيط، ونحوه:

أن يكون نكرة فيحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون هو الذي كان يُضيفه في (سبحانه).

ويجوز أن يكون معرفة في الاصل، ثم [نُكِرَ] (١) كـ (زيد من الزيدتين).

قال (٢): ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى

كثيراً﴾ (٣) فهذا على حذف المضاف، أو يكون جعل الكلام أذى حيث كان الأذى يكون به.

[ع: هذا عندي أشبه الوجهين لقوله: (ولتسمعن)؛ لأن الأذى في الحقيقة لا

يُسمع (٤) وإنما يُصِل إلى النفس].

قال: جاز إفراد (سبحان) وإن لم يستعمل ذلك في الكلام فجاء ذلك في الشعر كما

استعمل العلم في قوله:

سُبحان من علقمة الفاخري (٥)

سبحان ثم سبحاناً نعوذ به وقبل سُبْحَ الجودي والجمد

وهو لورقة بن نوفل في: نسب قريش لمصعب ٢٠٨، والأغاني (١٢١/٣) والخزانة (٢٦٠/٣، ٢٢٥/٧)

وليزيد بن عمرو بن نفيل في: شرح أبيات سبويه (٢٥١/١) ولامية بن أبي الصلت في: حلة ديوانه ما

نسب له ولغيره ١٦١، وفي: الكتاب (٣٢٦/١) وأما ابن الشجري (١٠٧/٢، ٥٧٨) والحكم

(١٥٤/٣) وجاء بلا نسبة في: المقنطري (٢١٧/٣) ومجالس ثعلب ٢١٧، وشرح المفصل (٣٧/١،

١٢٠، ٣٦/٤) وأنشد أبو علي في: البصريات ٤١١ لما ذكره هنا من حمل تنوين سبحان على الضرورة أو

تكثيره بعد العلمية، وهما عند السيرافي أيضاً (٩٦/٥). والجودي والجمد جيلان.

(١) الاصل: نكرة، والتصحيح من الخزانة.

(٢) لولا كلمة (قال) بعد التعليق على الآية لقلت إن مجيئها هنا والتعليق عليها مقحمان في غير موضعهما،

واظن أبا علي يرد قول الزجاج الذي ذهب في: معانيه (٤٩٦/١) إلى أنه يقال: أذى أذى إذا سمع ما

يسوءه، فحمل أبو علي الآية على الحذف أو المجاز. ولم أجد في المعاجم ما حكاه الزجاج غير أن الصاغاني

في النكحلة أثبت معنى الاستماع لأذى بالبدال. انظر: المهر ٣٨٩، وعنه ما في: البحر (١١٢/٣).

(٣) سورة آل عمران: (١٨٦)

(٤) في تفسير غريب القرآن للرازي ٥٣٠: الأذى ما يُسمع أو يُرى من مكروه.

(٥) عجز بيت من السريع، وصدره:

أقول لما جاعني فخره

وهو للأعشى في: ديوانه ١٥٥، والكتاب (٣٢٤/١) والخزانة (٣٦٨/٣، ٢٢٩/٧) وبلا نسبة في: معاني

الاخفش ٦٤، والمقنطري (٢١٨/٣) ومجالس ثعلب ٢١٦، وأنشد أبو علي في: الحجة (١٥١/٢)

والبصريات ٤١٠ لما ذكره هنا من أن (سبحان) علمٌ ممنوع من الصرف فجاز إفراده أي عدم إضافته.

## مسألة

في قول الخليل في قول النابغة:

فلا زال قبر بين بصرى وجاسم

فثبت<sup>(١)</sup>

١٥٦ /

قال: قال الخليل: لو نصب لكان جائزاً، ولكننا قبلناه مرفوعاً. كيف كان يكون  
النصب والكلام الذي قبله بمعنى الإيجاب<sup>(٢)</sup>، وإن كان اللفظ منفياً مثل: ليس زيد  
قائماً، ونحوه مما يكون موجباً<sup>(٣)</sup>؟

أجاز أن يكون (الزوزي) الذي أنشده الفراء<sup>(٤)</sup> (كـ عـ شـ طـ) و(عـ مـ رـ د)<sup>(٥)</sup>، وأجاز

(١) البيتان من الطويل، وتمامهما على رواية الديوان:

سقى الفيت قبراً بين بصرى وجاسم      بقيت من الوسمي قطر وروابل  
وبست حموداً وعوفاً منوراً      سائعه من خير ما قال قائل

وهما للنابغة في: ديوانه ١٢١، والكتاب (٣/٣٦) والمقتضب (٢/١٩) وشرح أبيات سيبويه (٢/٥٦)  
والحسان بن ثابت في: الزيادات من ديوانه (١/٥٠٦) نقلاً عن الأغاني برواية (بين بشى وجلق) = (بين  
بصرى وجاسم)، (وأبت) = (فثبت). والبيتان في ديوان النابغة بينهما ثالث.

بصرى وجاسم موضعان بالشام، الرسمي أول المطر، والروابل أشده، والحمودان والعوف تبتان طبيان، وسباق ما  
حكاه سيبويه عن الخليل يجعل إجازة النصب متعلقة ببيت جميل التالي لكلام الخليل لا يثبت النابغة، ولم  
يمرض السوراني في: شرحه (١٠/٤٠) إلا الرفع؛ غير أن البرد وغيره على ما فهمه أبو علي هنا.

(٢) في التعليقة (٢/١٥٤): الصمدية في النصب بعد الفاء أن يكون ما قبلها غير واجب، وفي الأصول

(٢/١٨٢) حد النصب في الواجب قبيحاً. ومعنى الواجب الخير الملبث، وانظر ما يأتي في (١٦٥-ب).

(٣) أي (لا زال) منفي لفظاً ولكنه مثبت في المعنى فلا يصح ترتيب النصب عليه.

(٤) في هامش الأصل بخط الناسخ: قلت: يقال: رجل زوزى وزوزى للمتحدثين المشكاس. أنشد ابن دريد:

وزوجها زوزك زوزى

وهو نص من الصحاح (زوز)؛ إلا أن الليث فيه (زوزى) مكان (زوزى). وهو لمنظور الدهيري في:

التهذيب (٨/٢٣٠) والتنبيه والإيضاح (زوز) واللسان (زنك) و(زوز) والناج (زوز) و(ضبط) وأنشده

بلا نسبة ابن السكيت في: الألفاظ ١٦٧، وابن دريد في: الجمهرة ١١٢٦، ١٢١٦، وجاء في: تصحيح

التصحيح ٣٥٥-٣٥٦، ولم أجد من رواه عن الفراء، وانظر تفصيل الاختلاف في روايته في: اللسان

(زنك). وأنشده أبو علي في: التعليقة (٤/٢٧٢) وذكر (زوزيت) عرضاً في: الحلييات ٣٢٧،

والمقاييس ٥١. والزوزنك: القصير القديم. وحمل (زوزى) على (فعل) أخذ به ابن جني في: الخصائص

(٣/٢٢١) وانظر أثر كلام أبي علي في: النصف (٢/١٨٠-١٨٢)، وذكر ابن سيده في: المحصن

(١٦/٨) أن (زوزى) لغة في: (زوزى).

(٥) كلاهما بمعنى الطويل.

أن يكون من باب ( غَوغَاء ) فيمن لم يصرف (١)، إن كان جاء في الكلام ( فَعَلَى )  
للإلحاق أو للتأنيث. قال: وليس يحضرني شيء منه الساعة (٢).

### مسألة

قال: ( زَوْنَزَك ) (٣) من باب ( دَدَن ) و ( كَوَكَب )، وجاز فيه توالي الزيادةين؛ كما  
جاء: [ قَنُور ] (٤)، وَسَنُور (٥) ونحو ذلك؛ [ مِثْل (إِوزَة) مِنْ (آءَة) ] (٦)، وإن قلت على  
حد [ آذَر ] (٧).

في نسخة أول باب ( أو ) (٨): تقول: أيهم تضرب أو تقتل، تُعْمِل أحدهما وتُضْمِر  
( أي ) ثانية للآخر، وَمَنْ يَأْتِيكَ أَوْ يُحَدِّثُكَ.

(١) ذكر سيبويه أن غوغاء منهم من يصرفها فهي مذكرة فاءها وحينها مكررة ومنهم من يجمعها لأنها فعلاء، وذكر  
أبو علي القولين في: المنتورة ٢٠٣، وسبق لها مسألة في كتابنا (٢٠٣-ب) وانظر: الكتاب (٢١٥/٣)،  
(١٢١، ٣٩٤/٤) والمقتضب (٢٦٧/٢) والأصول (٤٦/٣) والشيرازيات ٣٥١، والبغداديات ٤٧٨.

(٢) ذكر سيبويه من ذلك حَبَرَكِي وِجَلَعِي. انظر: الكتاب (٢٩٥/٤، ٣١٤).

(٣) وردت في الرجز المذكور في هامش سلف قريماً، وكلام أبي علي حكى في: اللسان (ذلك) وأثره في:  
المنصف والخصائص، ويريد أن الفاء والميم ليسا من موضع واحد، فزنة (زونزي) لمؤتمل، ولقال في  
المقاييس ٥٣: ألفها منقلبة عن الواو.

(٤) الأصل بالفاء، وهو تصحيف، والقنور الشديد الضخم الرأس. وهو من أمثلة سيبويه (٢٦٠/٢)،  
(٢٦٧/٤).

(٥) أي جملة السلاح أو الدروع منه.

(٦) الآء شجر، وقد وقعت فيها الهزة فاء ولأما، وفي الخصائص (٩١/٢) يساوي ابن جني بن (آء) (أو)  
(أويت)، وصيغة (أويت) على زنة (إوزة) من مسائل التدريب المشهورة عند الصرفيين، وفيها بعدد  
الإعلال. انظر المنصف (٢٧١/٢) والمقتضب (٣١٥/١) والأصول (٣٨٩/٣) وسر الصناعة ٦٥٨،  
وهوامشها. و (آذر) جمع دار وقع فيها القلب بين الميم والفاء، انظر: للشيخ ٢٠٥، والمصباح المنير (دور،  
شيء، صرح).

(٧) موضع العبارة في الأصل بعد (يحدثك)، ولا معنى لها هناك، وهي هنا تتسق مع توالي الإعلال أو التغيير  
في الكلمة.

(٨) في الكتاب (١٧٥/٣) وليس فيه عبارة (وتضمير أي ثانية للآخر)، وفي التعليقة (٢٨٣/٢) وشرح  
السيرافي (١-٣١٥/٢) النص يخلو من (تعمل... للآخر). وشرح أبو علي في: المنتورة ٢٠٠ معنى (أو)  
في المسألة، وذكرها في: البصريات ٨٩٢.

أبو يعلى (١) عن أبي عثمان: قال أبو يعلى: حدثنا أبو عثمان أن مروان (٢) سأل أبا الحسن الأخفش عن قول الله سبحانه: ﴿فَإِنْ كَانَتْ أَثْنَتَيْنِ﴾ (٣): أليس خبر (كان) يُفيد معنى لم يكن في / ٥٦ ب اسمها؟ قال: بلى. قال: فأخبرني عن (كانتا) أليس قد أفاد معنى ما أراد؟ فلم يحتاج إلى الخبر؟

فقال: إنما أراد: فَإِنْ كَانَ مَنْ تَرَكَ اثْنَتَيْنِ، ثم أضمر (مَنْ) على معناها. قال: فبإضمار (مَنْ) على معناها أفاد معنى ما أراد.

قال أبو عثمان: أقول أنا: أفاد في الخبر ما لم يُفد في الاسم؛ وذلك أنه لما قال: (كانتا) كان يجوز أن يكون الخبر (صغيرتين) أو (كبيرتين)، فلما قال: (الثلثين) اشتمل على الصغير والكبير فأفاد معنى.

وقال أبو عثمان: وسأله أيضاً عن قوله: (أزيداً ضربته؟) الست إنما تختار النصب في الاسم إذا كان المستفهم عنه فعلاً؟ فقال: بلى. قلت: فانت إذا قلت: (أزيداً ضربته أم عمرو؟) فالفعل قد استقر عندك أنه قد كان، وإنما يُستفهم عن غيره؛ عمن وقع به الضرب، والاختيار الرفع. فقال: القياس عندي هو.

قال أبو عثمان: وهو القياس عندي أيضاً، ولكن النحويين (٤) اجتمعوا على نصب هذا لما كان الحرف الذي هو في الأصل [بالفعل] (٥) أولى.

(١) جاء الخبر بالإسناد نفسه في: مجالس العلماء ٧٦، وكذلك الخبر الذي يليه من ٧٧، واللفظ يكاد يطابق لفظه هنا، وجاء في: درة الفوائد ١٥٥، وانظر فيه تعليق للشهاب وتعليق ابن بري عليها ٧١٧، وابن الحاجب والزرکشي في: البرهان (٢٦٩/٢) كلام نفسي في المسألة. وانظر الكلام في الآية في: المفتتد ٤٦١، وكشف المشكلات ٣٣٣، والشبان للعكبري (٢٠٥/١) والبسيط من ٩٦٣، والبحر (٤٢٣/٣) واللسان (ثني). وقد أخذ أبو علي في: الإيضاح ١٥٦ بعبارة للزني.

(٢) هو مروان بن سعيد بن حبيب الأهلي أحد أصحاب الخليل المتقدمين في النحو. ذكر في: أخبار النحويين للسيرافي ٣٤، ومجالس العلماء ٢٤٤، ومعجم الشعراء للمرزباني ٢٨٧، ومعجم الأدياء ٢٦٩٨، والبنية (٢٨٤/٢). (٣) سورة النساء: (١٧٦).

(٤) النصب هو المختار ووجه الكلام عند سيويه (١٠١/١) والمقتضب (٧٦/٢) ٢٩٩ والاصول (٢٥٢/٢) وانظر شرح السيرافي (٩١/١) وأمل في الشجري (٨٠/٢) وشرح ابن يعيش (٣٤/٢).

(٥) إضافة من مجالس العلماء من ٧٧.

قال أبو عثمان: إنما أُجْرِيَ الاسمُ مجرى الفعل وارتفع به ما بعده وسدَّ ما بعده مسدَّ الخبر إذا كان الأولُ هو الآخر وجاز ابتداءؤه؛ نحو قولك: أقاتم أخواك؟ / ١٥٧ يجوز: أقاتم أخواك (١)؟

قال: وإذا قلت: حسبك درهمان (٢)، لا أجيز أن أرفع (الدريهمين) بـ (حسب)، وإن كان معنى (حسب): يكفي؛ لأنَّ (حسب) مصدرٌ ولا يكون هو (الدريهمين)، وإنما جعل ابتداءً وخبراً على السعة.

قال أبو يعلى: إنما قُبِحَ هذا لأنَّ (حسب) مصدرٌ، وهو اسمٌ للفعل، ولا يجوز تشبيهه. قال أبو عثمان (٣): ولا أجيز: [إنَّ] (٤) جالساً أخواك؛ لأنَّ (الأخوين) يرتفعان بـ (جالس) ولا يَسُدَّان مسدَّ فاعلٍ (٥)؛ لأنَّ فاعلَ (إنَّ) (٦) لا يكون فاعلٌ غيره. وأجيز: كان جالساً أخواك، و (كان) هي ترفع وتنصب (٧).

قلت: فإين خبرها؟ قال: إنما يجيء الخبر لأفيد به، فإذا فهم ما أريد لم أجى به، ولم أُخرج (كان) من أن تكون رافعة؛ لأنني قد جئت لها بفاعل.

قال أبو عثمان (٨): إنما أدخل الواو على ما يكون حالاً إذا ذكر [ما بعد] (٩) الواو التي

(١) أجازوه على لغة اكلوني البرافيت.

(٢) انظر مواضعها في تخريج (حسب) في (٤٦-ب).

(٣) المسألة (إنَّ جالساً أخواك) مجزئ فيها الاغتش ما منعه الفارسي، وأبو علي يحكي القولين في: الحجة (٢/ ٢٠٠) وكتابتها (٧٣-١، ١٠٧-١) وانظر: الأصول (١/ ٢٥٥).

(٤) الأصل: إنَّ، وهو بصدد الكلام عن (إنَّ).

(٥) يريد المرفوع بعد (إنَّ)، وفي أصول ابن السراج (٨١/ ١) سُمي المرفوع بحروف مشبهة بالفعل بالمشبه بالفاعل.

(٦) في الأصل (أَنَّ)، والكلام على (إنَّ).

(٧) يساري الخليل وسيبويه وابن السراج بين كان وإنَّ في أنهما يحصلان عملين: النصب والرفع في معموليهما، وحكاها عنهم أبو علي في التعليقة، وسأخذ به في (١٠٩-١). انظر: الكتاب (٢/ ١٣١، ١٤٨) والأصول (١/ ٢٣٠) والتعليقة (١/ ٢٨٤) والإنصاف ١٧٦.

(٨) بعض ما في كلام أبي عثمان هنا حكاها ابن جني عن أبي علي في: سر الصناعة ٦٤٥، وتقدير واو الحال بإذ أصله عند سيبويه (١/ ٩٠) وانظر: المختضب (٣/ ٢٦٢، ٤/ ١٢٥) والمغني (٤/ ٢٧٨).

(٩) زيادة بفتضيتها السياق، والمعنى: إذا كان ما بعد الواو...

للحال وللموقت كلاماً بلا واو؛ نحو: مررتُ بزيدٍ وعمرو منطلقاً؛ لأنه يكون كلاماً أن تقول: عمرو منطلقاً، ولا تقول: مررتُ بزيدٍ ويقوم؛ لأنه لا يكون كلاماً أن تقول: يقوم.

قلتُ: فلمُ فُعل هذا بالواو؟ قال: لأنه جعل فيه معنى (إذ)، و(إذ) لا يضاف إلا / ٥٧ ب إلى جملة؛ لأنه وقتٌ وظرفٌ من الزمان، والجُمل يكون فيها ما يدل على الفعل، وإنما يضاف إلى ما هو من جنسه.

قال أبو عثمان<sup>(١)</sup>: إنما امتنعتُ (كيف) من أن يُجازي بها؛ لأن الأفعال المضارعة والماضية تقع بعدها<sup>(٢)</sup>؛ تقول: كيف صنعتَ أمسِ صنعتَ اليومَ مثله، والجزاء إنما يكون: إنْ تفعلْ أفعِلْ، لشيءٍ لم يقع، ووقع الماضي بعد الجزاء اتساعاً، ومعناه غير واقع. وخُجة أخرى أن الفعل لا يَنْجزمُ إلا في الموضع الذي لا تقع فيه الأسماء، والأسماءُ تقع بعد (كيف).

فأ: هذا الثاني ليس بمستقيم؛ لأن (أنى) و(أين) و(متى) كذلك وقد جُوزي بها، وتدخل على الأول أيضاً؛ لأنك تقول: أين قمتَ أمسِ؟

قال أبو عثمان<sup>(٣)</sup>: وقال الأخفش: في الجزاء المنجزم الفعل الأول بحرف الجزاء ما كان، والمنجزم الثاني بالفعل الأول؛ كما تقول: زيدٌ منطلقٌ، تُرفع (زيداً) بالابتداء، وتُرفع (منطلقٌ) بـ (زيد).

قال أبو عثمان: لا أقولُ ذاء، ولكن أقول: إنما انجزم الفعلان في الجزاء لامتناع وقوع

(١) سيعقد أبو علي في (١٣٤-١) مسألة مفصلة لرد المجازاة بكيف، وحكى في: البصريات ٣٤٦ عن الجرمي الجزاء بكيفاً، ونقل في: التعليقة (١٧٤/٢) عن للبرد حلة منهم الجزاء بها، والمجازاة بها قول الكوفيين ربه البصريون. انظر: الكتاب (٦٠/٣) ومختصر ابن سعدان ٨٥، والأصول (١٩٧/٢) وشرح السهرافي (٧٢/١٠) والخلل في الإصلاح ٢٧٤، والإنصاف ٦٤٣.

(٢) في الأصل علامة إلحاق وكتب التلخيص (لا) في الهامش، ولكن العبارة لا تستقيم بزيادة (لا) هنا ولم أجد من يمنع الماضي بعدها.

(٣) هذا مجلس بين المازني والأخفش مروي عن أبي يعلى في: مجالس العلماء ٨٨. ولعامل في الشرط وجوابه محل خلاف بين النحاة، انظر: المقتضب (٤٨/٢) وشرح السيرافي (٨٨/١، ٧٦/١٠) والإنصاف ٦٠٢، وشرح الجمل لابن عصفور (١٩٢/٢) وشرح الرضي (٩١/٤) والارتشاف (٥٥٧/٢).

الاسماء فيه؛ لأن الفعل لا حظ له في الإعراب، وإنما حفظه السكون، فأعرب الفعل لما حل محل الاسم، فإذا امتنع الاسم من / ١٥٨ ذلك المحل رجع إلى أصله.

فال (١): يلزم فيما بعد (لم) و(لن) أن يكون غير معرب.

قال (٢): والنحويون يقولون: إنما يعمل في الجزاء ما عمل الجزاء فيه؛ نحو: أباً تضرب أضرب. قلت (٣): لم لا يكون الجواب هو العامل في (أي)؟ فقال: لا يكون لجهيء الفعل الأول معنى؛ لأنه إنما يقع الأول بسبب الآخر. فقلت له: فقول النحويين: (لا يعمل في الجزاء إلا ما عمل هو فيه) لم ذلك؟ قال: لأنه يكون خبراً له إذا قلت: أي تضربه أضرب (٤)، فيعمل فيه كما يعمل (زيد) في (منطلق). قلت: ف(منطلق) لم يعمل في (زيد)، و(تضرب) يعمل في (أي)؟ فقال: إنما عمل لأن له معنى إذا عمل، ولو عمل (منطلق) في (زيد) لم يكن له معنى.

قال أبو عثمان: (أتذكر إذ تقول ذاك؟) لما مضى، فكيف أضافها (٥) إلى مستقبل؟ فقال: لأنه حكى ما مضى. قال: فلما جعلوا للماضي ما يدل عليه جعلوا (إذا) للمستقبل، وإن أضافوه إلى الماضي فهو في معنى المستقبل.

وقال الاخفش (٦): بينما امشي فإذا زيد منطلق، [يجوز] (٧) أن يكون مفاجأة، ويجوز أن يكون وقتاً (٨)، كانه قال: فوقت انطلاق زيد موجوداً.

قال أبو عثمان: فليس هاهنا شيء إلا أن / ٥٨ ب يقال له: أرايت إذا؟ أتصرف هذا التصرف اسماً؟ يعني أنه لا يتصرف هذا التصرف؛ أي: لا يضمراً لها خبراً لأن قولك:

(١) يوافق رد السيرافي لقول المازني، والسيرافي يشك في صدور هذا القول عن المازني مع علمه.

(٢) أبو عثمان؛ كما هو مثبت في المجالس.

(٣) أبو يعلى راوي الخبر.

(٤) في المجالس: أي تضرب تضرب.

(٥) يرمد: أضاف (إذ).

(٦) انظر الأقوال في (إنما) بعد بينما في: الخزائن (٧/ ٥٤)، وحكى المرادي في: الجنى ٢٧٦ عن الأصمعي أنها غير فصيحة.

(٧) زيادة يقتضيها السياق، وهي في المجالس.

(٨) يعني ظرفاً.

فإذا زيد منطلق، [إذا مضافة إلى (زيد منطلق)] (١) وليس قبلها شيء يعمل فيها فتكون ظرفاً [له] (٢). قال: فليس لها وجه إلا أن تكون مبتدأة ويضمير لها خبراً على قول الأخفش.

قال أبو عثمان: يكون هنا حرفاً للمفاجأة، ولا تكون وقتاً.

وقال أبو عثمان: يكون (إذا) اسماً والدليل على ذلك: لأنها تُبنى على الابتداء في قولك: القتال إذا ياتيك زيد، [وكان القتال إذا أتاك أخوك] (٣)، ولا تقول: يعجبني إذا كان ذاك، ولا يعجبني إذا يكون ذاك؛ لأنهما لم يتصرفا في الأسماء أن يكونا فاعلين ولا مبتدئين (٤).

قال (٥): قلت لأبي عثمان: لم لا يجازى به (حيث) ولا به (إذا) إلا أن يضم إليهما (ما)؟ قال: لأنهما وقتان محدودتان، والجزاء إنما يكون مبهماً، فإذا ضُمَّت إليهما ما حُرِّجاً به من أن تكونا وقتين فجاز الجزاء بهما.

وقال أبو عثمان: إنما جاز (إن لم تأتني آتيتك) فاقعوا (لم) بعد الحروف؛ لأنهم اوقعوا بعدها الفعل الماضي، وإن كان معناه معنى مالم يقع وإن كان لفظه لفظ ما وقع، فكذا وقع نفيه كما / ١٥٩ وقع هو، وجاء نفيه على غير قياس؛ لأنك تقول: ضربت، فتنفي فتقول: لم اضرب، فيجىء نفيه مضارعاً وكان يجب أن يكون مثله، ويجىء نفي المضارع مثله مضارعاً.

قال: ولا يجوز على قول سيبويه (٦) (إن تأتني آتيتك وتؤرني أؤرك) لأنه لا يعطف بواو على عاملين؛ لأنه يزعم أن (إن) جَزَمَتْ (تأتي) وجَزَمَ (إن تأتني) (آتيتك)، وعلى

(١) سقط من الأصل وأثبتته من المجالس.

(٢) زيادة من المجالس.

(٣) زيادة من المجالس.

(٤) هنا آخر النص في: المجالس ٩٠.

(٥) القائل أبو يعنى حسبما يقتضيه ما سبق. وانظر تعليل سيبويه لذلك في: الكتاب (٢/ ٥٨١، ٥٨٢، ٣٢١، ٤/ ٢٢١)، وشرحه السيرافي (٧٠/ ١٠) بمعنى قول اللازني.

(٦) المعطف على عاملين بمنعه سيبويه وبجيزه الأخفش، انظر التعليق عليه في (١٠-ب). وقول سيبويه في عامل الشرط وجوابه في: الكتاب (٤/ ٦٢) وقد اختلفوا في فهمه، وذكرنا قريباً مقلته.

قول أبي عثمان يجوز؛ لأنه [ليس] (١) هنا عامل سوى امتناع وقوع الأسماء في هذه المواضع.

قال: وإنما جاز الجواب بالفاء ولم يجوز بالواو؛ لأن الفاء تعلق شيئاً بشيء، والواو وثم يعطفان، وليس من أجلهما وقع الشيء كالفاء، وإنما ارتفع الفعل بعدها (٢) لأن الأسماء تقع بعدها.

وقال أبو عثمان: الفاء في الجزاء يقع الكلام بعدها على معنيين:

أما أحدهما فيقع لما لم يكن؛ نحو قولك: إن تاتني فانا آتيك؛ أي: آتيك فيما يستقبل إن آتيتني.

والآخر يقع لما كان؛ ويعني به ما لم يكن، فدخل فيها هذا المعنى لكثرة اتساع الفاء في المعاني؛ نحو قولك: إن تحرمني فالله حي لا يموت، فالمعنى: إن تحرمني فلعني الله، وإن تاتني فزيد عندي، ف(زيد) قد ثبتت / ٥٩ ب عندية، والمعنى: إن تاتني تصادقه؛ أي: الكون قد كان والعندية قد ثبتت، فالمعنى غير واقع على ما ذكرته.

وأما قول الخليل (٣): لا يجوز إدخال الفاء على قوله: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (٤) لأن (إذا) هنا جعلت جواباً بمنزلة الفاء، ووقع بعدها ما يقع بعد الفاء، فصارت (إذا) كأنها الفاء، فلا يجوز إدخال الفاء على الفاء، وجعل فيها بعض ما في الفاء يقع بعدها ما لم يكن [لأن] (٥) كما يقع بعد الفاء ما لم يكن؛ لأن قوله: ﴿إِنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ﴾ هي لم تُصِيبهم بعد؛ فالمعنى: إن تُصِيبهم يقنطوا، ولا يجوز أن يقع بعد (إذا) ما قد كان ويعني

(١) زيادة يقتضيهما السياق، يدل عليها ما مر قريباً من قول أبي عثمان في جزم الشرط وجوابه.

(٢) أي بعد الفاء.

(٣) الكتاب (٦٤/٣) بمعناه.

(٤) سورة الروم: (٣٦)، وقرا بكسر التون أبو عمرو والكاشي وعقوب وخلف وغيرهم، ووجدتها بالكسر في

مخطوط المقتضب (٥٥/٢). انظر المبسوط ٢٦٠، والسيح ٣٦٧، ومعجم القراءات (١٥٩/٧، ٥٦٧/١)

وذكر أبو علي في الحجة (٤٧/٥) أنها أكثر، وتكلم في الآية على غير ما جاء هنا في: التعليفة (١٧٨/٢)

والإغفال (٥١٢/٢)، وذكرها في: الإيضاح ٣٣٠ على قول الخليل.

(٥) الأصل: لأن، وهو تصحيف بقصد الكلام.

به ما لم يقع؛ لأنها فرع في الجواب والفاء أصل، فلا يجعل لها كل ما للأصل [ومنه] (١)  
ما قد كان كما يكون في الفاء؛ يعني قوله: فزيدٌ عندي.

فا (٢): ينبغي كل ما للقاء من كون ما كان بعدها بمنزلة ما لم يكن؛ نحو قولك: إن  
تأبني فزيدٌ عندي؛ أي: تُصادفه.

قال أبو عثمان (٣): إنما تُضيف إلى حرف الجزء أو حرف الإضافة (٤) إلى حرف الجزء  
أو حرف الاستفهام كل حرف يجوز لك أن تؤخره، فتجعل الجواب واقعاً عليه إن كان  
جزاءً، والخبر / ١٦٠ إن كان استفهاماً؛ كقولك: غلامٌ من تُضرب؟ لأنك لو قلت: من  
تضربُ غلامه، كان كلاماً، ولا يجوز: أي من تضرب؟ لأنك لو قلت: من تضربُ أمه؟  
لم يكن كلاماً، فعلى هذا يجري هذا الباب.

قال (٥): (قُبلة) و(بَعْدَة) لا يجوز أن تجمي، بالهاء لتبين الحركة إلا فيما لا يتمكّن  
البئة، و(قُبْل) و(بَعْد) يتمكّنان.

قال: تقول: هذا امرؤٌ، فإذا عرفتَه قلت: هذا المرءُ، فتغير البناء؛ لأن لام المعرفة ساكنة  
وميم (امرؤ) ساكنة، فلو لم تحرك الميم اجتمع ساكنان، فلما تحركت الميم لاجتماع  
ساكتين تغير البناء.

قال (٦): لا يكون جواب الاستفهام جملة (٧)؛ لأن جوابه يُستغنى عنه؛ فلذلك  
جاؤوا به منصوباً على جهة العطف على تَوْهُم أن (أن) في كلام الأول.

(١) زيادة بها لتسقيم العبارة.

(٢) وكذا قال في الإغفال.

(٣) أصل المسألة باب عقده سيويه (٧٩/٣) وتقدم في (١-٢٨) بعض كلام المازني وانتظر تخريجه هناك.

(٤) يريد حرف الجر، وعبارته فيه تقديم وتأخير وحذف، وتقدرها: إنما تُضيف إلى حرف الجزء كل حرف يجوز  
لك أن تؤخره، وتضيف إلى حرف الجزء أو حرف الاستفهام كل حرف إضافة يجوز لك أن تؤخره.

(٥) أجاز سيويه هاء السكت في: الحرف اللبني وقبله ساكن، والمازني يستثنى هنا (قيل) و(بعد) لما أثبتته  
النحاة لهما من التمكن وعدمه في حالين مختلفين. انظر الكتاب (٢٨٦/٣، ١٦٢/٤) والقنضب  
(١٧٤/٣) وما ينصرف ١١٧، والتعليقة (١٠٠/٣).

(٦) كلام أبي عثمان هنا في جواب الاستفهام يكاد يطابق كلامه في (١-٦٦) ولكن أيا علي لم يعلق عليها هناك.

(٧) يريد هنا الجواب بالفاء والواو ونصب الفعل بعدهما.

فا: أي: فليس مثل الجزء الذي يكون جوابه جملة، فإذا استغني عن الجواب البتة جاز أن يكون مفرداً.

قال: وإنما نصبت جواب الاستفهام بالفاء ووقع في الجزء؛ لأن الفاء ينصب الفعل بعدها إذا كان مخالفاً<sup>(١)</sup> للفعل الذي قبله؛ نحو قولك في الاستفهام: أيهم يأتيني آت، فالفعل الأول مستفهم عنه، / ٦٠ ب والآخر مخبر عنه، والجزء ليس الفعل الذي بعد الفاء مخالفاً للفعل قبله؛ لأنهما جميعاً خبران، وإنما دخلت الفاء في خبر الجزء؛ لأنها تقع على جملة تستغني بنفسها، فإذا أدخلت على الجملة علم أنها جواب لما قبلها، وأنها غير مستغنية بنفسها.

ولا يقع جواب الجزء بالواو ولا يثم؛ لأن الفاء تعلق شيئاً بشيء، وثم والواو إنما تعطيفان وليس من أجلهما يقع الشيء كالفاء.

قال أبو عثمان<sup>(٢)</sup>: سأل مروان الأخفش: أتجيز (لاضربته يذهب أو يمكث) على حد قوله: (لاضربته ذهب أو مكث)؟ فقال: لا؛ لأن معناه: إن ذهب وإن مكث، فلو أظهرت (إن) مع (يذهب) لكان مجزوماً، والفعل إذا انجزم لم يتقدم جوابه، ولو أظهرت (إن) مع (ذهب) لجاز تقديم الجواب؛ لأنه غير مجزوم.

[ع<sup>(٣)</sup>: قوله: الفعل إذا انجزم لم يأت قبله ما يكون دالاً على جوابه وبدلاً منه؛ نحو: أنت ظالم إن فعل؛ هذا لا يجوز لأن تقديره: إن تفعل تظلم، وصار قوله: (أنت ظالم) بدلاً منه ودليلاً عليه، ولكن يجوز: (أنت ظالم إن فعلت)؛ لأنك لم تجزم الشرط فيجب جزؤه بجواب أو الفاء. / ١٦١ فاما حتى جواب الجزء فإنه لا يتقدم أبداً المجزوم الفعل أو لم ينجزم؛ وجماع هذا أن يقال: إن فعل الشرط إذا انجزم لم يحسن أن يكون جوابه إلا مجزوماً أو بالفاء، فاعرفه.]

(١) تقدم في (٤٦-١) التعليق على تعليقه النصيب بالمخالفة.

(٢) حكى أبو علي مسألة الأخفش وجوابه في المنشورة ١٩٩، وقد تقدم في (٣١-ب) ما يتعلق بها وانظر الشرح هناك.

(٣) حكايته قول الأخفش بلفظ أطول مما جاء في المتن يدل على اختصار لفظه في المسألة، وفي المنشورة ما يؤيد ذلك.

قال أبو عثمان (١): لا يجوز عندي ما قال الخليل في قوله: (لاضربنه اذهب أم مكث)، وفي (كل حق له أعلمناه أم جهلناه)، لا يجوز عندي دخول ألف الاستفهام ولا (أم)؛ لانهما إنما تدخلان على معنى (أيهما)، و(أي) استفهام، و(أي) بعد (لاضربنه) معناها جزاء، والألف و(أم) لا تدخلان لمعنى الجزاء.

وقوله: (سواء علي اذهب أم مكث) وقع الاستفهام؛ لانه إنما تستفهم عن أحد أمرين، وليست تسوي عليك أحد أمرين وإنما تسوي عليك أمرين.

و(لا أبالي اذهب أم مكث) وقع الاستفهام بعد (ما أبالي) (٢) على معنى الاستفهام؛ لأن المعنى: لا أبالي أحد هذين كان.

وأما قول سيبويه (٣): يجوز أن يكون صفة وحالاً في قوله: (كل حق هو لها دخل فيها أو خرج منها)، فإنه يعني: (دخل أو خرج) يجوز أن يكون صفة لـ (حق) لانه نكرة، والأفعال تكون صفات للنكرة. ويجوز أن يكون (خرج ومكث) (٤) حالاً.

وأما / ٦١ ب قولها:

أَقِطاً أَوْ تَمَراً

أَمْ مُشَمِلاً مَقْشَراً (٥)

(١) قول الخليل في: الكتاب (١٨٦/٣، ١٨٧) والعبارة للثانية لم يحكمها سيبويه عن الخليل ولكنه أجازها على قول الخليل في الأولى. وقد حكى أبو علي في: المنثور ١٩٩ قول الخليل ورد إشكال أبي عثمان عليه ولم يسمه، ولكنه يحكي في: التعليقة (٢٨٩/٢) عن الزجاج تضيف (أم) هنا ولا يرد قوله بل بطريقه.

(٢) كذا، والكلام على لا أبالي.

(٣) الكتاب الموضع السابق، ولفظه ولفظ المقشرب (٣٠٢/٣) وشرح الكتاب لابن خروف ٢٧٩: داخل وخارج = دخل وخرج.

(٤) كذا ولعله يريد: خرج ودخل.

(٥) من الرجز المنهوك، وهو لصفية بنت عبد المطلب في: الكتاب (١٨١/٣) والمنمق ٣٣٢، والمقشرب (٣٠٣/٣) والكامل ١٠٩٦، وجمهرة ابن دريد ٧٠٨، وشرح أبيات سيبويه (١٣٥/٢) وتحصيل عين الذهب ٤٤٥، وأما ابن الشجري (١١١/٣) وشرح الكتاب لابن خروف ٢٧٣، ورواية مشتمل وردت عند ابن دريد وابن خروف وفيهما (زقرا) بالزاي، وغيرهما برواية قرشياً صقراً، ورجح الأعلام وابن خروف أنها أرادت السجع لا للرجز ويرويان فيه: أم قرشياً صقراً هزيراً، ونص المحرري في: الصاهل والشاحج ٤٣١ على أنها رواية سيبويه وأن بعض الناس غيرها رغبة في: إصلاح الوزن. والابيات في رجل صارع ابنها الزبير.

فإنما قالت: (أو) ولم تقل: (أم) لأنها لم تُرد أي هذين كان، ولكن أرادت: أأحد هذين هو أم أسد؟

### من النداء المضاف

وأما قوله (١): والدليل على أنك إنما تريد بالإضافة الأول في (أبو عمري) أنه لا يجوز أن يقول: أبو النضر، ولا ثلاثة الأتوابك، يعني أنك إنما أدخلت الألف واللام للأول مثل (مائة درهم) أدخلت الألف واللام في (الدهرم) لـ (المائة)؛ لأنه لم يمكن تعريفهما وإضافتهما، فاضفت (النضر) لأنه كانه ليس فيه ألف ولا م، فهذا دليل أنه يمنع في الأول أن تُضيفه وفيه الألف واللام، فكذا الآخر يمنع أن يضاف وفيه ألف ولا م.

قال: كأن قوماً قالوا: (أبو النضر)، يُجيزه لأن الألف واللام للأول؛ فلا يُريد بهما الآخر، فقليل لهم: الألف واللام وإن أريد بهما الأول فحالهما في هذا المضاف كحالهما في الأول.

قال (٢): / ١٦٢ لا يجوز أن يكون (كرسي) و(قُسمري) (٣): فُعُولاً؛ لأنه لو كان كذلك كانت الياء لاماً وكانت أصلاً، ولا تكون الياء والواو في بنات الأربعة إلا زائدة، إلا أن تكون مكررة فتكون أصلاً، ولكن هي (فُعَلِي)، لا تكون الياء والواو رابعة أصلاً إلا مضافة (٤).

فصرعه التزوير. والمشمعل: الجاد في أمره الماضي فيه، والأقط: شيء يتخذ من الخبيض الغنمي. وعلى رواية الجمهرة بالواو مكان أو لا شاهد فيه. وانظر: المضديات ١٩٥.

(١) سيهويه في: الكتاب (٢٢٥/٢) والكلام عما إذا أضفت إلى ياء المتكلم مضافاً وانظر: إعراب النحاس (٧٠/٥).

(٢) في: البغداديات ١٢٨ (قُسمري) فُعَلِيَّة، وأشار بكلام غير صريح في: البصرييات ٨١١ والإغفال (٤٩٩/٢) والتعليقة (٣٣٤/٣) أن ياء (كرسي) للنسب. وانظر: المقضب (٢٣٤/٣) والأصول (٣٤٢/٣).

(٣) القُسمري ضرب من الحمام أو الأبيض منه.

(٤) أي للنسب.

## من النداء الموصول المنكور

قال: أقول (١): يا رجلٌ خيرٌ منك؛ لأنَّ أحسنَ أحوالِ (منك) أنْ تنزل منزلةَ (الوجه) وأنت تقول: يا زيدُ الحسنُ الوجهُ.

قال (٢): ويجوز عندي (زيدٌ هو يقولُ ذاك)، و(هو) فصلٌ، ولا أجيز (زيدٌ هو قال ذاك)؛ لأنني أجيزُ الفصلَ بين الأسماء والأفعال، ولا يجوز في الماضي ويجوز في المستقبل؛ وذلك لأنَّ سببوه (٣) قد قال: إني لأمرُّ بالرجلِ خيرَ منك، وبالرجلِ يُكرمني، وهما صفةٌ على توهْم الألف واللام فكذا في الفصل اتوهم الألف واللام في الفعل (٤)، ويكون بمنزلة الغاية بين المعرفتين؛ كما أقول: كان زيدٌ هو خيراً منك، على توهْم الألف واللام في (خير منك). ولا يجوز (كان زيدٌ / ٦٢ ب هو منطلقاً) لأنني أقدر على الألف واللام؛ وإنما يجوز هذا فيما لا يُقدَّر فيه على الألف واللام، وعلى ذا يجوز (يا رجلٌ تقولُ ذاك)، ولا يجوز (يا زيدٌ تقولُ ذاك) على توهْم الألف واللام؛ لأنه إنما يتوهم الألف واللام اللتان تكونان للجنس، والموصوف معرفة الجنس.

قال: إنما أقولُ: يضرِبانه، ولا أقول: ضاربانه؛ لأنه ليس في الفعل علامة للرفع غير النون فلم يجر حذفها؛ لأنه يبقى بلا علامة، وفي (ضاربان) الألف علامة رفع، فإذا حذفت النون بقيت العلامة على حالها.

فا (٥): لما كانت علامة الضمير على حرفٍ لا ينفصل تعاقباً؛ كما تعاقب علامة الندبة والتنوين.

(١) المسألة في المنادى المرفع بالنداء ووصفه بالنكرة. وجاء في: المقتضب (٢٢٦/٤) أن (الوجه) في (الحسن الوجه) تريد به بيان الموضع الذي بلغت في التمت (الحسن)، وهذا ما أراد أبو علي من مقابلة (منك) بـ (الوجه)، وهو مأخوذ من المقتضب (٢٢٦/٤).

(٢) ذكر أبو علي في: الشعر ٢١٥ أن الفصل لا يقع إلا بين معرفتين أو ما يقرب من المعرفة كخير منك، وأشار في: التعليل (١٢٩/١) إلى وقوع الفعل صفة للنكرة.

(٣) وقوع (خير) راسخاً لها صفة لال هو قول الخليل حكاه سيبويه في: الكتاب (١٣/٢)، وأما مجيء الفعل صفة لال فلم يذكر منه سيبويه في: (١/١٢٨-١٣١) إلا المضارع كما قال أبو علي، ولكنه في (٥٤/٢) مثل بالماضي ولم يمنعه.

(٤) مقدراً اسم الفاعل منه.

(٥) فصله في: البصريات ٣٢٦.

وقال أبو يعلى (١): لم يَجُزْ (هما ضاربانك غداً) لأنَّ النون زيادةٌ والكاف زيادةٌ غير منفصلة، فلم يَجتمع على الاسم زيادتان.

وحدَّثني أبو يعلى - رحمه الله - قال: حدَّثني أبو عثمان قال (٢): حدَّثني الأصمعيُّ قال: قال أعرابيٌّ لأعرابيٍّ: ما فعلت أمك؟ قال: ماتت؛ رحمه الله! فوالله إنَّ كانت مِنهاء اللحم مِمِّذاق المرق.

المِنهاء اللحم: التي تَطْبُخُ / ١٦٣ اللحم وتُطعمه الأضياف وهو غير نضيج؛ يعني: أنها كانت تُعْجَلُ باللحم للضيَّفان. مِمِّذاق: تَمَذُّقُه أي تخلطه بالماء ليمسهم.

وحدَّثني أبو يعلى قال: قال أبو عثمان: أنشدني أعرابيٌّ:

تَمَذُّ لَهم بالماء مِن غيرِ هَوْنِهِم      ولكنَّ إذا ما ضاقَ شيءٌ يُوَسِّعُ (٣)

قال أبو عثمان: أزيدُ عندك أم لا؟ عَطَفَ بِ(أم) جملةً أم غيرَ جملة؟ فإن قيل: جملة، قيل: (لا) ليس بجملة، وإن قيل: تدل على جملة هي بدلٌ منها، قيل: فإظهار ما تدل عليه. فإن قال: أم ليس هو عندك؟ قيل: لم يَذْكُرْ (ليس) فكيف عَنَى (٤) بها؟ فإن قلت: أقول: أم لا هو عندي؟ قيل: (لا) إذا وقعت بعدها معرفةٌ كُثِّرَتْ، قال: فالجبة في هذه مثلُ قوله (٥): (لا سَوَاءً) ، وإنما يريد: لا هما سواء، فلو أظهر (هما) لكرُرَ (لا)، فلمَّا صارت (لا) بدلاً بقي في (سواء). يقول (٦): لو قلت: لا هما سواء، لكرُرَتْ فقلت: ولا هما غيرُ سواء، فلمَّا خَرَجَتْهُمَا (٧) بما اضمر لم يكرُر.

(١) انظر في: الحماص (٣٥٥/٢) تعليلاً آخر.

(٢) رواد باختلاف في بعض اللفاظ المبرد عن اللزني عن أبي زيد في: الفاضل ٤٠

(٣) سلف التعليل عليه في (١-٥١).

(٤) عني بالقول كذا: إرادته وقصده.

(٥) الكتاب (٣٠٢/٢) وانظر: الأصول (٢٩٥/١) وذكرها أبو علي في: التعليل (٤١/٢) والجبة

(١/٢٧٠) والمنشورة ١٠٠، فوجب فيها حذف المبتدأ لأن (لا) تعاقبه. قال السيرافي في شرحه (٢/٩٦-

١): "إنما يتكلم به للتكلم عند ادعاء مدَّعٍ لاثنتين جرى ذكرهما إن أحدهما مثل الآخر أي هما سواء، فيقول المنكر لمن قال: لا سواء".

(٦) شرح من أبي عثمان لكلام سيبويه، على الرغم من أنه لم ينقله باللفاظ، ولكن سلف مثله.

(٧) خزله قطعه أو حذفه.

فقلت لأبي عمر<sup>(١)</sup>: و[هما]<sup>(٢)</sup> لا يكرّر، فكذا ما هو بدّل منه.  
وكذا<sup>(٣)</sup> (لا) التي بعد (أم) لما وقعت تدلّ على الجملة لم تحتج إلى تكريرها؛ لأنه  
أدخل فيها / ٦٣ ب ما ليس لها.  
قال<sup>(٤)</sup>: يقول لو قلت: لا هما سواء، لكرّرت فقلت: ولا هما غير سواء، فلما خزلتهما  
وجعلت (لا) بدلاً من (هما) لم تحتج أن تكرّر؛ كما أنك إذا قلت: هما سواء، لم  
تكرّر. وقوله: (أدخل فيها ما ليس لها)؛ يقول: إن (لا) لا تدلّ على الجملة، إنما تقع نافية  
لما بعدها، فلما وقعت ليس بعدها كلام فاستغني بها عما بعدها جعل لها ما ليس لها.  
فا: ويقال أيضاً<sup>(٥)</sup>: إنها لا تخلو أن تكون المعادلة أو المنقطعة، فإن كانت المعادلة  
فهي إما أن تعدل اسماً باسم، أو فعلاً بفعل، فإن كانت المنقطعة فالمنقطعة لا يكون  
بعدها إلا جملة؛ ألا ترى أنهم يقدّرون في قولهم: «أم شاء»<sup>(٦)</sup>: بل أهى شاء؟ وليست  
(لا) بمفرد ولا جملة.

حدثني أبو يعلى قال: أنشدني أبو عثمان عن أبي زيد:

يا دهر أَمْ كَانَ مِشْيِي رَقِصًا

بَلْ قَدْ تَكُونُ مِشْيِي قَوْصًا<sup>(٧)</sup>

(١) الجرمي، وأبو عثمان عصره، فلعل أبا يعلى اخذ منه. وقد يكون تحريفاً صوابه: لأبي عثمان، فلم يرد ذكر  
أبي عمر.

(٢) الأصل: ولم لا يكرّر، ولم اتبين له معنى.

(٣) قول أبي عثمان، وسيلق عليه أبو يعلى.

(٤) شرح من أبي يعلى.

(٥) أخذه من قول سيبويه في أم في (أعندك زيد أم لا) في: الكتاب (١٧٤/٣) وحكى ابن جني عن أبي علي  
في: الخطرات ١٢٦ أنه انتهى إلى أن (أم) هنا منقطعة، ومعظم كلامه هناك مأخوذ من كلام أبي عثمان.

(٦) في: الكتاب (١٧٩/٣) ومعاني الأخفش ٣٣، ١٦٠، والأصول (٢١٣/٢) وشرح أبو علي (أم) المنقطعة  
في قولهم (إنها لإبل أم شاء) في: الإيضاح ٢٩٩: «كانه رأى اشخاصاً فسبّح إلى نفسه برؤيتها أنها إبل»  
فاخبر على ذلك ثم شك فقال: أم شاء، فصار سؤاله بأم مضرباً عما كان أخبر عنه ومستغفاً السؤال عنه  
فكانه في التمثيل: بل أهى شاء. وذكره أيضاً في: التعليقة (٢٨٢/٢) والفتوة ١٩٠.

(٧) من الرجز، وهما لأعرابي سمعه أبو زيد، انظر معاني الأخفش ٣٢، والمقتضب (٢٩٧/٣) والمنصف  
(١١٨/٣) وأما ابن الشجري (١١٠/٣) وعدة الحفاظ ٦٥٦، والخزانة (٦٦/١١) واللسان (أم). =

(أم) زائدة، وإنما أراد: ما كان مشيبي.

وانشدني أبو يعلى قال: انشدني أبو عثمان قال: انشدني أبو زيد عن أعرابي:

تَسْأَلُنِي مَا وَجَعَ بظَهْرِيَّةٍ ١٦٤ /

جَذَبُ الدَّلَاءِ واختلاف الأَرَشِيَّةِ

قال أبو عثمان يوماً وقد سُئِلَ: اليس كلُّ مفعولٍ لم يُسمَّ فاعله تُقيمه مقام فاعله؟ قال: بلى، قيل: فما بال (كان) لا تكون كذلك؟ لا تقول فيها: كَيْنَ أخوك، وكَيْنَ مُنْطَلِقٌ<sup>(١)</sup>. فقال: إنما (كان) تدخل على الابتداء وخبره لتخير أن ذلك فيما مضى، فإذا قال: كَيْنَ مُنْطَلِقٌ، صار هذا الكلام خبراً لا ابتداءً له.

وسأله<sup>(٢)</sup> عن (أي) و(متى) في الاستفهام لم لا يُوصَلان؟ فقال: لأنَّ الاستفهام إذا وُصِلَ صار خبراً، والجزاء إذا وُصِلَ صار خاصاً، وإنما يقعان شائعين بمعنى الاستفهام.

قال<sup>(٣)</sup>: وسأله: (إن تائبني أنا كريم) لم لا يجوز؟ فقال: لأنَّ الفعل هنا يقع مجزوماً، فلو وقع هنا الاسم وقع هنا مرفوعاً لأنه إنما يرتفع هو لِمَوْقَعِ الاسم. قال: وليس في القرآن مجزومٌ وجوابه جملة<sup>(٤)</sup>، ولكن جائز في الشعر، وليس في القرآن جزءٌ بفعلٍ ماضٍ وجوابه مجزومٌ إلا قوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾<sup>(٥)</sup>، [وقال]<sup>(٦)</sup>

والرقص: ضرب من الحبب شبه بالنفزان من النشاط، القوقص: نقارِب الخطوط، وأبو زيد يحصله على زيادة (أم) ويكاد يُرد عند غيره، وأبو علي يميزه في توجيه شامد في: الشعر ٨٣.

(١) إجازة الفراء، انظر الأصول (٨١/١) وشرح الرضي (٢١٧/١) والهمع (١٦٤/١).

(٢) السائل أبو يعلى، والكلام شرح لقول سيبويه (٥٩/٣): "الفعل ليس في: الجزاء بصلته لما قبله كما أنه في حروف الاستفهام ليس صلة لما قبله"، وشرحه أبو علي في: التعلية (١٧٣/٢) بمفهوم تمام المعنى في: هذين وعدم تمامه في: للوصول.

(٣) المسألة شرح لما منعه الخليل في: للكتاب (٦٤/٣). وما يذكره الملازمي هنا في تعليل ارتفاع الاسم سلفت حكايته عنه في (٥٧-ب، ٥٩-١)، وأخذ به أبو علي في: التعلية (١٧١/٢).

(٤) أي بلاقاء.

(٥) سورة هود: (١٥) وتام موضع الحاجة منها: ﴿وَزَيَّنَّا نُوحًا إِذْ هَمَّ أَعْمَالُهُمْ فِيهَا﴾. ومثلها ما في سورة

الشورى: (٢٠) وانظر: دراسات لأسلوب القرآن (٢١٤/٣).

(٦) الأصل: فقال، وهو تحريف.

أبو الحسن (١): إنما جاز أن يكون جوابه مجزوماً / ٦٤ ب من أجل (يريد)؛ لأنه خبر  
لـ (كان) وهو فعل مستقبل مثل جوابه، وتلك الأبيات (٢) في الجزاء كأنها على إضمار  
الفاء.

قال (٣): لا يجوز (علمي يزيد كان ذا مال) على أن يكون خبراً (٤) وبينهما  
(كان) (٥)؛ لأنك إنما أضمرت في (كان) (علمي) بلا (زيد)، فلا يفرق بينه وبين من  
هو له بشيء ليس له فيه ضمير.

قال أبو علي (٦): أي: لا يفرق بين (زيد) وحال به شيء ليس فيه ضمير.

(١) لم يرد هذا المعنى في كلامه في الآية في: المعاني ٢٦٧، في حين يشبهه كلام الفراء في: معانيه (٥/٢)،  
٢٦٧، ولأبي علي مسألة عقدها في: الإغفال (٣٩٢/٢) في رد قول المبرد في (كان) في الآية ولم يذكر  
قول الأخفش. وانظر: الكتاب (٦٨/٣) والمقتضب (٥٨/٢) والسيرافي (٧٩/١٠).

(٢) يرد الشواهد التي ذكرها سيبويه (٦٥/٣-٧٠):

من يعمل الحسنات الله يشكرها	والشر بالشر عند الله مثلاً
بني تعمل لا تفكروا الفتن شرها	بني تعمل من ينكح العنز ظالم
إن أنا خليل يوم مسألة	يقول لا غالب مالي ولا حريم
يا أفسر بن حابس يا أفسر	إنك إن أفسر أخوك أفسر
هذا سراقعة للفران مدرسه	والمرء عند الرضا إن يلقها ذهب
وأني متى أشرف على الجلب لذي	به أنت من بين الجوانب ناظر
لعلت تحمل فوق طوقك إنها	مطبعة من ياتها لا يفسرها

فحمل أكثرها على التقديم والتأخير وبمعناها على حذف الفاء، في حين يحملها غيره كلها على حذف  
الفاء، وانحصر أبو علي على رأي سيبويه في ما ذكر منها. وانظر: المقتضب (٦٩/٢) والانتصار ١٧٢،  
والأصول (٤٦١/٣) وشرح السيرافي (٢٧٤/٣) والتعليق (١٨٥، ١٨٦، ١٨٠/٢) والجليات ٢٤١،  
والشعر ٤٧، ٥٠٦، والنفاديات ٤٥٤، والإغفال (٥١٢/٢).

(٣) الكلام لأبي عثمان، وأخذ أبو علي المسألة في: الإيضاح ٩٣ ومنعها لغير السبب المذكور هنا. وانظر الأقوال  
في: هامشه والتذييل (٣١١-٣١٣) والجمع (١٠٦/١).

(٤) يريد بالخبر الحال كما سيظهر قريباً، وهو استعمال يقع عند القدماء، انظر: الكتاب (٢٩/٢، ٥٠، ٨١).  
(٥) كان هنا تامة، وتكون ناقصة في غير توجيه أبي عثمان. وانظر: المقتضب ٦٨١، ٢٩٦، واللباب  
(١٤٥/١).

(٦) وشرحها أبو حيان في التذييل (٣١٢/٣) بعبارة مفصلة غير أنه حكاهما بالمعنى وتسيها لأبي علي.

قال: ويجوز (علمي يزيد كان اليوم) لأن العلم هنا مضمّر في (كان)، وهو مضمّر في (اليوم) (١)، فلم يفرّق بينهما بشيء.

قال أبو علي: قال: إذا قلت: (علمي يزيد كان ذا مال)، ف(ذا مال) هو (زيد)، فالمضمّر في (كان) هو العلم، والأحوال تسدّ مسدّ الأخبار في المصادر، ف(ذا مال) ليس هو العلم ولا فيه ضميره، وإنما هو حال (زيد) سدّ مسدّ الخبر. وإذا قلت: (علمي يزيد كان اليوم) فالمضمّر في (اليوم) هو العلم؛ لأنه ظرف له كما أنه مضمّر في (كان).

قال (٢): (ضربي زيدا قائماً) ابتداء لا خبر له؛ لأنك إنما تحتاج إلى الخبر لأن يفيد معنى، فإذا أفدت المعنى استغنيت عن الخبر. فقلت / ١٦٥ له: (قائم) يتضمّن (ضربي). فقال: وكيف يتضمّنه وهو لا يكون ظرفاً له؟ لأن (قائم) هو أنت، و(ضربي) مصدر.

قال أبو عثمان: وإنما وقع الماضي بعد الجزاء يراد به المستقبل؛ تقول: إن ضربتني ضربتاك، معناه: إن تضربني أضربك، ولا يجوز (ضربتاك إن تضربني) لأن الفعل الماضي يدخل فيه معنى المضارع مؤخراً، فإذا قدّم صار لفظه ماضياً ومعناه ماضياً، والجزاء لا يكون كذا.

وسأله (٣): لم يمنع الاستفهام أن يعمل ما بعده فيما قبله؟ نحو: أزيداً ضربت؟ فقال: لأن الاستفهام لا يستغني بما قبله، إنما يستغني بما بعده، ولو عمل الفعل بعد حرف الاستفهام فيما قبله لاستغنى في الأسماء بما قبله؛ نحو: زيداً منطلقاً؟ قلت: فلم لا يعمل فيه ما قبله؟ فقال: لأنه إذا منع غيره كان لنفسه أشدّ منعاً.

(١) استخدم كلمة (مضمّر) للمشكلة والمعنى أن (اليوم) ظرف يتضمن (المعلم)، وانظر الإيضاح ٩٤ وما يأتي من شرح أبي علي.

(٢) عرض أبو علي لسأله (ضربي زيدا قائماً) في: الإيضاح ٢٢٢، والبصريّات ٧٢٤ ببعض قول المازني. وانظر الأقوال فيها في: اللهج (١٠٥/١).

(٣) منع إعمال ما بعد الاستفهام والشرط فيما قبله ذكره سيبويه في: الكتاب (١٢٧/١-١٢٦) وفيه أكثر الاستدلال الذي جاء هنا. وحكى أبو علي في: الشعر ٢٤٧ أن اللحن في الشرط قول البصريين، ومن البغداديين من يعجزه. وانظر السيراني (٢٥٤/٢).

قوله: (يَمْنَعُ غَيْرَهُ) يعني: ضربتَ زَيْدًا؛ يقول: لَمَّا مَنَعَ حَرْفُ الاسْتِفْهَامِ غَيْرَهُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ الْفِعْلُ صَارَ لِنَفْسِهِ أَشَدَّ مَنَعًا.

قلت: فَلِمَ لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَ الْجَزَاءِ فِيمَا قَبْلَهُ؟ قَالَ: لَأَنَّكَ لَا تَقْدِرُ أَنْ تُقَدِّمَ مَا عَمِلَ / ٦٥ ب فِيهِ الْجَزَاءُ عَلَى الْجَزَاءِ، فَكَذَلِكَ لَا يُقَدِّمُ الْمَفْعُولُ الَّذِي عَمِلَ فِيهِ الْعَامِلُ؛ لِأَنَّ الْمَجْزُومَ لَا يُقَدِّمُ عَلَى الْجَازِمِ كَمَا لَا يُقَدِّمُ الْمَجْزُورُ عَلَى الْجَارِ؛ لِأَنَّ الْمَجْزُورَ دَاخِلٌ فِي الْجَارِ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ دَاخِلٍ فِي الْمَتُونِ؛ وَكَذَلِكَ مَا عَمِلَ فِيهِ الْجَزَاءُ؛ أَي: لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: زَيْدًا إِنْ تَضْرِبُ. قلت: فَلِمَ لَا يَعْمَلُ فِي الْجَزَاءِ مَا قَبْلَهُ؟ يَعْنِي فِي قَوْلِكَ: (تَضْرِبُ مَنْ)؟ فَاعْمَلْ بِعِلَّةِ الاسْتِفْهَامِ وَقَالَ: إِذَا مَنَعَ غَيْرَهُ كَانَ امْتِنَاعٌ لِنَفْسِهِ.

وَاخْبَرَنِي (١) عَنْ الدِّمَاذِيِّ (٢) أَنَّهُ كَانَ يُجِيزُ (كَانَ مَنْ يَأْتِنِي آتُهُ) (٣)، وَاحْتِجُّ بِقَوْلِ سَيِّبَوِيهِ (٤): (يَمْنَعُ تَمَرُّزُ أَمْرٍ)، فَكَسَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَبُو عُثْمَانَ وَقَالَ: إِذَا قُلْتَ: كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا، أَزَالَتْ (كَانَ) عَمَلَ الْإِبْتِدَاءِ وَأَحْدَثَتْ لِنَفْسِهَا عَمَلًا، فَازَالَتْ عَنْ (مُنْطَلِقٍ) عَمَلَ (زَيْدٍ) وَأَحْدَثَتْ لِنَفْسِهَا عَمَلًا، فَيَنْبَغِي أَنْ تُزِيلَ عَنْ (آتِهِ) عَمَلَ (مَنْ) وَتُحْدِثَ عَمَلًا؛ كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فِي (مُنْطَلِقٍ)، فَتَقُولُ: [آتِيهِ] (٥)، فَإِذَا قُلْتَ ذَلِكَ بَطَلَ حِينَهُ الْجَزَاءُ.

يَقُولُ: لَمَّا بَطَلَ عَمَلُ الْإِبْتِدَاءِ عَنْ (زَيْدٍ) فَرَفَعَتْهُ أَبْطَلْتَ عَمَلَ (زَيْدٍ) عَنْ (مُنْطَلِقٍ)

(١) أَبُو بَعْلَى.

(٢) دِمَازُ الْعَبْدِيِّ: وَقَفَّعَ بَنُ سُلَيْمَةَ بْنِ مُسْلَمٍ، كَاتِبُ أَبِي عُبَيْدَةَ وَمُصَاحِبُهُ الْمُتَنَصِّصُ بِهِ، وَلَهُ ابْنَاتٌ يَذْكُرُ فِيهَا أَنَّهُ اتَّعَبَ الْهَازِنِي بِطُولِ الْمَسَائِلِ. انْظُرْ أَخْبَارَ النَّحْوِيِّينَ لِلْسَّيْرَتَانِي ٧١، ٧٧ وَفُورُ الْقَبْسِ ٢٢٣، وَمَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ ١٣٠٧، وَالْإِنْبَاءُ (٥/٢).

(٣) الْمَسْأَلَةُ فِي: الْكِتَابِ (٧١/٣) عَلَى إِسْمَالِ الْجَزَاءِ وَرَفْعِ الْفَعْلَيْنِ وَعَلَّلَهُ بِمَا لَحِثَ بِهِ أَبُو عُثْمَانَ، وَكَذَلِكَ فَعَلَ أَبُو عَلِيٍّ فِي: التَّعْلِيقَةِ (١٨١/٢) وَالْمَشْهُورَةِ ١٦٣، غَيْرَ أَنَّهُ فِي الْآخِرِ أَجَازَ الْجَزْمَ عَلَى لُغَةِ قَوْمٍ يُحْسِنُونَ (مَنْ) وَيُضْمِرُونَ اسْمَ كَانَ، وَفِي الْحِزَانَةِ (٤٠٩/٥) أَنَّ الْمَبْرَدَ حَكِيَ عَنْ الزِّيَادِيِّ بِجَوْلِ الْجَزْمِ بَعْدَ (إِنْ) مَعَ عَدَمِ إِضْمَارِ اسْمِهَا وَرَدَّ الْمَبْرَدَ، فِي حِينَ حَكِيَ أَبُو عَلِيٍّ فِي: التَّعْلِيقَةِ (١٨٤/٢) مَنَعَ الزِّيَادِيُّ ذَلِكَ بَعْدَ (كَانَ) وَ(إِنْ)، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ تَحْرِيفِ (الدِّمَاذِيِّ) عَنْ (الزِّيَادِيِّ).

(٤) الْكِتَابُ (٨١/٣) وَأَمَّا رِبْطُ هَذَا بِدُخُولِ (كَانَ) عَلَى الشَّرْطِ فَهُوَ عِنْدَ سَيِّبَوِيهِ (٨٠/٣) وَبِمَعْكَسِهِ قَالَ دِمَازُ فَاجَازَ مَا مَنَعَهُ سَيِّبَوِيهِ. وَانْظُرْ لِلثَّالِ فِي: الْمُقْتَضِبِ (١٧٢/٣) وَالْأَصُولِ (١٦١/٢) وَابْتِغَاءِ ادِّبَاتِ ٤٦٦، وَالْمَشْهُورَةِ ١٦٥، وَالشَّيْرَازِيَّاتِ ٢٤٩، وَالتَّعْلِيقَةِ (١٩٢/٢) وَالْمَسْكُورِيَّةَ ١٩١، وَالْخَصَائِصَ (٣٥٣، ٢٨٧/١).

(٥) الْأَصْلُ: أَنَّهُ لَا تَصِحُّ مَعَ مَعْنَى الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهُ يَمْرِدُ إِظْهَارُ اثْرِ إِطْلَالِ عَمَلِ (مَنْ) الْجَازِمَةِ.

فنصبته، وكذا إذا أدخلتها على الجزاء أبطلت / ١٦٦ عمل ابتداء عن (من)، فكذا يبطل عمل (من) عن (آته).

قال (١): لا يكون جواب الاستفهام جملة؛ لأن جواب الاستفهام يستغنى عنه؛ فلذلك جاء جوابه بالفاء منصوباً على جهة العطف على توهم (أن) في الفعل الأول، ونُصِبَ أيضاً لأنه مخالف (٢) لاوّه؛ لانتك إذا قلت: أيهم يأتيني آته، فالفعل الأول مستخبر عنه والآخر مخبر عنه، فكل ما خالف جوابه الذي هو جواب له نُصِبَ بالفاء.

وقلت لأبي عثمان: ليس لا يُحدث عامل عملاً في معمول وعامله الذي كان قبله موجوداً؟ فقال: أجل. فقلت: (زيد) عمل في (منطلق) في قولك: (زيد منطلق)، ودخلت (كان) فازالت ذلك العمل و(زيد) موجود.

حدثنا إسماعيل (٣) قال: أنشدنا أبو العباس:

هبت تلوم ويشت ساعة اللاحي      ألا انتظرت بهذا اللوم إصباحي (٤)

أنشدني أبو علي (٥) عن أبي العباس:

وقاللة لي ليس للموت مدقع      فقلت ولا [للهم] للموت مدقع (٦)

(١) كلام أبي عثمان يكاد يطلق كلامه في (٦٠-١) وقد حلق أبو علي هناك على موضع منه.

(٢) سلف التعليق على تحليل للنصب بالخالفة في (٤٦-١).

(٣) هو أبو علي إسماعيل بن محمد الصفار (٢٤٩-٢٤١) محدث بغداد وعلامة في النحو واللغة، وعُرف بصحبته لأبي العباس المبرد، وسيكرر ذكره. انظر تاريخ بغداد (٢٠٢/٦) ومعجم الأدباء ٧٣٢، وطبقات المحدثين للذهبي ١١١، وكشف الظنون (١/٥٨٦).

(٤) من البسيط، وهو من قصيدة اختلغوا قديماً في نسبها بين أوس بن حجر وعبيد بن الأبرص، والبيت لي: ديوان أوس ١٤، وفي ديوان عبيد ٣٤، ولأوس في: منتهى الطلب (٢/٢١٩) ولعبيد في: مختارات ابن الشجري ٣٧٤، وأنشده أبو العباس غير ممزوع في: الكامل ٨٠٠، وانظر تخريج الخلاف في الشاعر في الديوانين، ورواية المصادر (ليست) = (هست).

(٥) كنية إسماعيل الصفار.

(٦) من الطويل، وهو من قصيدة لأبي تمام يرثي بها إبراهيم الشامي وهو في: ديوانه بشرح التبريزي (٢/٢٢٣) وشرح ديوانه للأعلم (٢/٣٢٤) وروايته:

وقلت عزاء ليس للموت مدقع      فقلت ولا للحزن للموت مدقع

ويختلف عند الأعلام: إذ مات = للموت، وفي الأصل: للنعم، وهو تحريف لا معنى له، وما أثبتته أقرب لرواية المصادر.

وانشدني عن ابن كيسان :

/ ٦٦ ب وكن أنت ترعى سر نقيبك إني رأيت أقل الناس للسر حاملاً (١)

وانشدني قال : انشدنا أبو العباس :

أضرب بجسمي سر السنين      وخلص قراع يدي الأكحل  
وقد كنت أشهد وقع الحروب      ويحترق في كفي المنصل (٢)

وحدثني من حفظه قال (٣) : حدثنا عباس بن عبد الله [الترقي] (٤) قال : حدثنا جبارة بن مغلس قال : حدثني المعلي بن هلال عن لمث عن مجاهد قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « يا أهل العلم والقرآن لا تأخذوا للعلم والقرآن ثمناً فيسبكم الدنيا » (٥) إلى الجنة .

وحدثني أن أبا العباس (٦) كان يدفع أن يكون حسناً جباناً قال : والدليل على ذلك أنه هاجى قيس بن الخطيم وهجاه (٧) فلم يغيره بالجبن .

(١) من الطويل، وهو طارئة بن بدر البغدادي في شعره في : شعراء أمويون (٣٦٣/٢) وفيه : واعلم بان أقل الناس للناس = إني ..

(٢) من المشارب، وهما لحسان بن ثابت في ديوانه (زيادات من مخطوط ط) (٤٣٢/١) وفي الفاضل ١٣، والأنوار للشمشاطي ٣٩، والأول معروف وصوابه : يدي الأكحل، والابيات في الديوان مضمومة الروي، الأكحل : جرق في الذراع إذا قطع لا يرق الدم، وفي الأغاني (١٦٦/٤) كان أكحل حسناً قد قطع فلم يكن بضرب يده .

(٣) روى الخطيب البغدادي في : الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٣٥٦/١) هذا الاثر بالسناد الذي ذكره أبو علي هنا وجاء في : كنز العمال (٣٣٦/٢) .

(٤) الأصل : البرقي، وهو تحريف وجاء على الصواب في المصدر السابق . وهو أبو محمد أو أبو الفضل عباس بن عبد الله الواسطي الباكستاني (ت ٢٦٧) . انظر التفات لابن حبان (٥١٣/٨) وتذكرة الحفاظ للفيهراني (٥٦٦/٢) وتهذيب الكمال (٢١٦/١٤) وتهذيب التهذيب (١٠٥/٥) .

(٥) الأصل : الزناة . والتصحيح من جامع الخطيب البغدادي . والدنة من دنا يدنو ودني يدني أي : قرب، ومعنى قرب هنا قلت قيمته . انظر للفريرين (٦٥٥/٢) واللسان (دنا) ٢٧٤/١٤

(٦) حكاه أبو العباس عن الأصمعي في : الفاضل ١٢، وانظر في أمر جينه : الشعر والشعراء ٣٠٥، والأغاني (١٦٥/٤) ونكت الهميان ١٣٤ .

(٧) منه ما في : ديوان حسنان (٣٠٩، ٢٥/١)، وروى ابن خلدون في : الزهرة ٦٢٥ عن قيس تعييره بالجبن .

وأخبرني عن أبي العباس (١) أنه قال في قوله: ﴿لَوْلَا أَنْ تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِنْ رَبِّهِ لُنُبَذَ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ﴾ (٢)، وفي موضع آخر: ﴿فَنُبَذْنَاهُ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ سَقِيمٌ﴾ (٣): فنُبَذَهُ سَقِيمًا غير نُبَذَهُ مَذْمُومًا؛ لم يُفعل به نُبَذَ في حال ذم، فليس ذلك بمندفع (٤).  
أنشد أبو حاتم:

/ ١٦٧ أَرِيدَ مَيِّتٌ كَمَدَ الْخَبَارَى لِأَنْ وَصَلَتْ لَطِيفَةٌ أَوْ تُلَمُّ (٥)

في عطف (تُلَمُّ) على (أَنْ وَصَلَتْ) نظرًا ووجهه أنه عطف الجملة من المبتدأ والخبر على التي من الفعل والفاعل؛ تقديره: أو هي تُلَمُّ؛ وحسن ذلك لأن هذه الجملة لم تُلْ (أَنْ) إنما وليت (أو)، وقد يجوز في المعطوف أيضاً ما لا يجوز في المعطوف عليه. ويجوز أيضاً أن يكون أراد: أو أَنْ تُلَمُّ، فلما حذف (أَنْ) رَفَعَ؛ كقوله:  
أحضر الوغى (٦)  
وفيه نظر.

(١) لم أجده في شيء من كتبه، غير أن هذا المعنى جاء عند تلميذه النحاس في: إعراب القرآن (٤١٠/٣) وفي تفسير السمعاني (٤١٦/٤) وتفسير الرازي (٢٧٠/٢٨).

(٢) سورة القلم: (٤٩).

(٣) سورة الصافات: (١٤٥).

(٤) بهامش الأصل بغير خط للناسخ: "رايت هذا الإشكال وجوابه في: شرح المرزوقي على البردة وقد سبقه كثير من السلف". وتعله يرهق بالمرزوقي أباعبدالله محمد بن أحمد التلمساني المعروف بحفيد ابن مرزوق (ت ٧٨١ أو ٨٤٢) وله شرحان على البردة. ويحتج أن يكون المرزوقي شارح الحماسة المتوفى ٤٢١ وصاحب البردة ت ٦٩٦. كشف الظنون (١٥٤/١) وإيضاح المكنون (١٩١/٢، ٢٢٩).

(٥) من الواحر، وهو لأبي الأسود الدؤلي في: ديوانه ١٦١، وفيه برواية ابن جني ص ٣٠٥، والمعاني الكبير ٢٩٢، والأغاني (٣٣٠/١٣) والفسر (٣١٥/١، ١٠٤٦) وبلا نسبة في: جمهرة الأمثال (١٢٦/٣) وفي ديوانه ٢١٤ فضل تخريج. والرواية في المصادر ماعدا للفسر (إذا) = (لأن)، ورواية (تلم) معروفة، وفي أكثر المصادر (لم) بالميم وهو اسم رجل يذكر في: قصة أبيات أبي الأسود، ولطيفة مولاة لأبي الأسود كانت تحنو على زيد. قال ابن قتيبة في المعاني: "يقال في مثل (مات فلان كمد الخباري) والخباري إذا تحمرت وألقت ريشها مع إغناء الطير ريشه أبطاً نبات ريشها فإذا طار الطير ورامت هي الطيران فلم تقدر ماتت كمداً".

(٦) قطعة من بيت من الطويل، ونظمه:

= ألا أيها الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد الذات هل انت مخلدي

ونظير القول الأول قوله: ﴿هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ الآية ﴿فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾ (١).  
أنشد أبو بكر للمستنبي بن علس:

كَأَنَّ بَرِيقَتَهَا لِلْمِزَاجِ مِنْ ثَلَجٍ تَسْتِيمُ شَبِيتَ عُقَارًا (٢)

وحكى أن قائلًا (٣) قال: أراد: كَانَ بَرِيقَتَهَا عُقَارًا شَبِيتَ بِالْمِزَاجِ مِنْ ثَلَجٍ تَسْلِيمٍ.  
فا: فيه نظراً وذلك أن قوله: (شبيت) لا يخلو من أن يكون خبراً أو صفة، وكلاهما لا يجوز تقديمه، فإذا لم يجر - هذا - وكان في حكمك بنصب (عقاراً) أنه (كان) لا بد من أحد هذين - ثبت أن انتصاب (عقاراً) ليس بـ (كان) ولكن بحال. فاما إعمال (كان) فإنك تعلمه في اسم محذوف قبل / ٦٧ ب (للميزاج)، وحسن الحذف للظرف (٤) وطول الكلام به؛ مثل: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ (٥) ونحوها مما في التنزيل (٦)؛ كأنه = وهو لطرفة بن العبد في: ديوانه ٣١، والكتاب (٩٩/٣) والخزانة (١٣١/١) وهو شاهد دوار في المصادر، واستشهد به أبو علي في: الشعر ١٠١، ٥٢٢، والشيرازيات ٦٨، ٣٨١، ٥٦٣، والتعليق (٢٠٥/٢) والحجة (٩٩/٦) والمنصورة ١٦٠، والمعسكرات ٢٠٢، على أوجه منها ما ذكره هنا من حذف (أن) وهي مرادة، ويروي الشاهد بالنصب والرفع على تفصيل.

(١) سورة الروم: (٢٨) وتام المذكور منها: ﴿هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾. وفي الأصل: فيما ملكت، وهو تحريف. وذكر الشاطبي في: الإفادات ١٢٠ هذا القول عن التذكرة وحكى ابن جني عن أبي علي نصاً في الآية أرجح أن يكون من التذكرة قال فيه: 'فلو قع الجملة المركبة من المبدأ والخبر موقع الفعل المنصوب بأن، والفعل إذا انتصب انصرف القول به، والرأي فيه إلى مذهب المصدر...'. والنظر الآية وشاهد أخرى على وقوع الاسم موقع الفعلية عن ابن جني وغيره في: شرح الجمع لابن برهان ٣٤٧، ٤٠٨، والتهان للعسكري ١٠٤، وللقاصد الشافعي (٣٨٠/٢) والخزانة (٥٣٦/٨، ٣٢٩/١٠).

(٢) من المختار، وهو للمستنبي بن علس في: زاد المسير لابن الجوزي (٢٠٦/٨) وفي شعره ١٠٩ نصيدة بنفس الروي والبحر، وسعيد أبو علي ذكره في (١-٧١) على جواز زيادة البناء فيه. والميزاج أحد النوعين المترجمين، والمقار الحمر.

(٣) مما في زاد المسير يظهر أن ابن قتيبة قاله ولكن لم أجده في شيء من كتبه.

(٤) يعني (بريقتها) وتسمية الجار ظرفاً بما ألفه النحلة.

(٥) سورة النساء: (١٥٩) وتامها: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾. وتقدمها: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَحَدٌ، قَالَ ذَلِكَ﴾. والشيرازيات ٤٣٤، والبصريات ٧٨٩، ٨٣٩، والتعليق (٩١/١) والحجة

(٦) (٢٥١/٦) وسباني في: (١١٦-ب) وانظر الكتاب (٣٤٥/٢) ومعاني الاختش ٢٥٩

(٦) مما جاء في المواضع السابقة محمولا على الحذف قوله تعالى: ﴿مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾ =

قال: كان يريقتها خمرًا للمزاج شيب عقرًا؛ فإن ذلك لا يمتنع في الحال أن يجيء على التأكيد، ألا ترى أنه قد جاء:

إذا كان يوم ذو كواكب أشنعاً<sup>(١)</sup>

على الحال، فلا يمتنع أن يجيء الحال مؤكدة، وهي في البيت<sup>(٢)</sup> أحسن لأن فيه ضرباً من إبانة المحذوف [فأنهم]<sup>(٣)</sup>.

فا: حدثني أبو علي<sup>(٤)</sup> قال: كان أبو العيناء<sup>(٥)</sup> يحضر مجلس أبي العباس محمد بن يزيد

= [النساء/ ٤٦] بتقدير: قوم بحرفون، وقوله: ﴿وإن منكم إلا وادعها﴾ [مزم/ ٧١] بتقدير: منكم أحد إلا، وكذا قوله: ﴿وما منا إلا له مقام معلوم﴾ [المصافات/ ١٦٤] وانظر الباب الذي عقده الباقولي لذلك في: إعراب القرآن المنسوب ٢٨٦.

(١) عجز بيت من الطويل، وجاء عند جرير وصدره:

سوارس لا يدعون بال مجاشع

وعند عمرو بن شاس الأسدي وصدره:

بني أسد هل تعلمون بلاءنا

وجاء المعجز في بيت لقيس الماعذي بقافية (أشهب) = (أشنع)، وبقافية (أشهب) و(أظلم) في مفضليتي الحصن بن حمام، وقال النحاس: العرب تقول لليوم الشديد عظم، وإذا عظمت قالت: يوم ذو كواكب، أشنع: الذي شهر شره. وروى سيبويه في: بيت عمرو النصب (يوماً ذا) والرفع (ذو كواكب أشنعاً) وتقدير الأول: كان اليوم يوماً، ويُحتمل الرفع على (كان) النامة و(أشنعاً) حال. وأنشد أبو علي الشاهد في: الشعر ٢٣٢، والتعليل (٧٩/١) والبغداديات ٥٤٥، والشيرازيات ١٠١، ١٠٧، والحجة (٤٨/١)، ١٥٢/٣، ٢٥٦/٥، ٤٣٩/٢، ٤٤١) فاكشفي بالمعجز ولم يذكر الصدر (لا في الأخير من الشيرازيات والموضعين الأخيرين من الحجة برواية (قدى لبني ذمل بن شيبان ناقتي) وهو تلفيق لبني مقاس وعمرو، ولم يلحظه الباقولي في استدراكه على الحجة، وأبو علي في كتبه ذكر النصب والرفع في البيت ولكن أكثر كلامه على ما ذكره هنا من حمل الرفع على الحال للؤكد و(كان) نامة. وانظر ديوان جرير (التذهيل) ٩٠٨، وشعر عمرو بن شاس ٢٩، والمفضليات ٦٥، ٣١٧، والكتاب (٤٧/١) والقشضب (٩٦/٤) وشرح السيرافي (٣٦٩/٢) وشرح أبيات سيبويه (١٨٣/١) وإعراب النحاس (٣٤٢/١) ومعانيه (٤٣٩/٢).

(٢) بيت المسبب والإبانة تحققت بمقار.

(٣) الأصل: فأنتم، وهو تحريف..

(٤) تقدم فربما أنه إسماعيل الصفار.

(٥) محمد بن القاسم بن خلاد المعروف بابي العيناء (١٩١-٢٨٢) صاحب النوادر والشعر والأدب عُرف بسرعة الجواب والذكاء. انظر: تاريخ ابن بغداد (٣١٧٩) ووفيات الأعيان (٣٤٣/٤).

قال : فقال له أبو العباس يوماً : كم سنوك ؟ فقال أبو العينية : ميتٌ وثمانون . قال : فقال لأبي العباس : كم سنوك ؟ قال : أربعمِ وستون .

قال : وحدثنا أبو العينية قال (١) : حضرنا مجلس أبي عاصم النبيل (٢) فسمع كلاماً في المجلس فقال : مهتيم (٣) ؟ فقيل له : ابن يحيى بن أكرم (٤) يُكَلِّمُ حَدَّثاً ، فقال أبو عاصم : إن يسرق فقد سرقَ أبٌ له من قبل .

أنشدنا (٥) أبو العباس للشماخ :

/ ١٦٨ : فقرأت مُبرةً كأنَّ ضلوعها من الماسخيات القيسي الموتر (٦)

أبدل (القيسي الموتر) من (الضلع) على التشبيه، والتقدير : كأنَّ القيسي منها أو لها ، لأنك لما أبدلت فلم يُمكن في [الأبدل] (٧) تقدير إضافة التي في المبدل لمكان لام التعريف في الأبدل قدرته على الانفصال ، فيكون التقدير : كأنَّ القيسي الموتر منها أو لها من الماسخيات ؛ والمعنى : كأنَّ ضلوعها من الماسخيات ، إذ القيسي هي الضلع ، فكانه قال : كأنَّ ضلوعها الماسخيات ؛ أي : القيسي الماسخيات .

(١) أورد خير أبي العينية هذا الخطيب في : تاريخ بغداد (١٤/ ٢٩٧) رحمه في : وفيات الأعيان (٦/ ١٥٣) .

(٢) هو أبو عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني محدث البصرة (ت ٢٨٧) . انظر : تاريخ دمشق (٢٤/ ٣٥٩) والسير ٢٠٤٣ .

(٣) كلمة يُستلهم بها معناها ما حالك وما شئت ؟

(٤) يحيى بن أكرم بن محمد الأسدي التميمي قاضي فضاء المأمون (ت ٢٤٢) ، انظر ترجمته وما نسب إليه مما نشر إليه القصة في : تاريخ بغداد (١٤/ ١٩١) ووفيات الأعيان (٦/ ١٤٧) .

(٥) القائل إسماعيل الصغار .

(٦) من الطويل ، وهو للشماخ في : ديوانه ١٣٣ ، والكامل ٩٣٤ ، والمنايع ٢٢٣ ، والسطح ٥٨٧ ، والتبعية والإيضاح (مسح) ، وجاء في : قصيدة للنبغة الجعدي في : ديوانه ٨٩ وسباق القصيدة لا يحضده ، والرواية في الديوانين وبعض المصادر : تغل ضلوعها ، وأشار محقق ديوان الشماخ إلى روايتنا هنا ، واعتدل أن تكون ملفقة من عجز بيت للشماخ ومدر بيت لزرد أخي الشماخ في ديوانه ٥٤ :

فقرأت مُبرةً كأنَّ ضلوعها سقلف شيزى عاج متهن عاظم

وعلى رواية ديوان الشماخ لا حاجة لتوجيهي أبي علي ، ولا يخفى ما في أولهما . والمبرلة : الناقة التي جعلت لها بُرة أي حلقة في أنفها ، للماسخة رجل من بني نصر بن الأزد وقيل لقب أمهم وإليهم تنسب القيسي الماسخية ، الموتر : من وتر القوس أي شد وترها . وسأني جزء من البيت في (٧٣-ب) .

(٧) الأصل : المبدل ، وهو تحريف .

وَيَجُوزُ أَنْ يَحْمِلَهُ عَلَى (أَعْنِي)؛ كَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: كَانَ ضُلُوعُهَا مِنَ الْمَاسْخِيَّاتِ، بَيَّنَّ (١)  
فَقَالَ: أَعْنِي الْقِيسِي، وَهَذَا لَيْسَ بِالْحَسَنِ؛ لِأَنَّ (الْمَاسْخِيَّاتِ) هِيَ (الْقِيسِي) حَتَّى كَانَكَ  
إِذَا ذَكَرْتَ الْمَاسْخِي فَقَدْ ذَكَرْتَ الْقِيسِي؛ كَمَا أَنَّكَ إِذَا ذَكَرْتَ الْمَهْرِيَّةَ (٢) فَقَدْ ذَكَرْتَ الْإِبِلَ،  
فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ضَعُفَ هَذَا عَلَى وَجْهِ التَّهْيِينِ.

[ع: لَيْسَ يَضْعُفُ عِنْدِي؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ قَوْمٍ مَاسْخِيَّةً مُؤَثَّرَةً؛ فَإِنَّمَا غَرَضُهُ التَّوْتِيرُ  
لِانْحِنَاءِ ضُلُوعِهَا، وَرَدُّ ذِكْرِ (الْقِيسِي) لَمَّا كَانَتْ الْمَاسْخِيَّةُ صِفَةً لَهَا. ]  
حَسُنَ:

/ ٦٨ ب إِنَّ شَرْخَ الشَّيَابِ وَالشُّعْرَ الْأَمْدَ حَوْذَ مَا لَمْ يُعَاصْ كَانَ جُنُونًا (٣)  
مَا الرَّاجِعُ إِلَى الْأَسْمِينَ فِي (إِنْ) وَمَا فِيهِ؟ أَمْ مَصْدَرٌ أَمْ غَيْرُهُ؟ وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ  
(مَا) لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ وَقْتًا (٤) أَوْ جَزَاءً، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلْوَقْتِ لَامَرَيْنِ:  
أَحَدُهُمَا أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: إِنَّ الْقِتَالَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَزَيْدًا، لَمْ يَجْزِ لِأَنَّكَ لَمْ تَأْتِ بِمَا يَكُونُ  
خَبْرًا عَنْ (زَيْدٍ)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُشْرِكَ (الْقِتَالَ) فِي خَبْرِهِ (٥).  
وَالْآخَرُ أَنَّكَ لَوْ جَعَلْتَ (مَا لَمْ يُعَاصْ) خَبْرًا (لِلشَّرْخِ) لَبَقِيَ (كَانَ جُنُونًا) غَيْرَ مُتَعَلِّقٍ  
بِشَيْءٍ.

فَإِنَّمَا تَحْمِلُهُ عَلَى أَنْ (مَا) لِلْجَزَاءِ، وَالْفِعْلُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ. وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ:

(١) الدَّبِينُ هُنَا بِمَعْنَى النَّسَبِ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ، وَلَهُ فِي غَيْرِ هَذَا لِلْوَضُوعِ مَعْنَى يَتَكَرَّرُ فِي كَلَامِهِ كَشَهْرًا، الظَّر

(١٩٢-١).

(٢) إِبِلٌ تُنْسَبُ إِلَى مَهْرَةٍ بَنِ حَبِيدَانَ وَهِيَ حَيٌّ مِنْ قَضَاعَةٍ.

(٣) مِنَ الْخَفِيفِ، وَهُوَ الْحَسَنُ بَنِ ثَابِتٍ فِي: دِيَوَانِهِ (٢٣٦/١) وَمِجَازِ الْقُرْآنِ (٢٥٨/١، ١٦١) وَالْكَثَرُ اللَّغْوِيُّ

(ابْنُ السَّكَيْتِ) ٩١، وَغَرِيبُ الْحَدِيثِ لِابْنِ سَلَامٍ (٢٩٢/٢) وَالْكَامِلُ ١١٠١٧، وَنُورُ الْقَيْسِ ١٩٢، وَأَمَالِيُّ ابْنِ

الشَّجَرِيِّ (٤٤/٢) وَالتَّبْيَانُ لِلْفَارُوسِيِّ (٢١١/٥)، وَتَرَدَّدَ الْجَاهِظُ فِي: الْحَيَوَانِ (١٠٨/٣) بَيْنَ حَسَنٍ وَابْنِهِ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَضَعَهُ جَامِعُ الدِّيَوَانِ، وَجَاءَ بِهَا نَسِيبَةً فِي: تَأْوِيلِ الشُّكْلِ ٢٨٨، وَالْمَجَازَاتِ النَّبَوِيَّةِ ١٤٢، وَشَرْحِ

الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ (٢٤٧/١، ٤٥٣)، وَاتَّشَدَّ أَبُو عَلِيٍّ فِي: الشُّعْرَا ٣١ لَمَّا خَتَمَ بِهِ هُنَا مِنْ عِلَّةِ إِفْرَادِ

الضَّمِيرِ. يُعَاصُ: يَتَغَلَّبُ، وَشَرْخُ الشَّيَابِ عَنُفُونُهُ، وَنَظَرُ فِي الْمَجَازَاتِ وَجْهَ الشَّيْبَةِ بِالْجُنُونِ.

(٤) أَيُّ ظَرْفِيَّةٍ.

(٥) لَامْتِنَاعُ الْإِخْبَارِ بِالزَّمَانِ عَنِ الْجَيَّةِ.

فما تَكُ يا ابنَ عبدِ الله فينا (١)

وأفرد الضمير في (يُعاص) لأنَّ كلَّ واحدٍ بمنزلة الآخر، ألا ترى أنَّ شرح الشباب بمنزلة أسوداد الشعر، فصار بمنزلة قوله: ﴿والذين يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا﴾ (٢) و﴿تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا اتَّفُسُوا إِلَيْهَا﴾ (٣) ونحو هذا (٤).

أبو بكر لاوس بن حجر:

لقد عَلِمْتَ أَسَدُ أَنَّنَا لَهُمْ يَوْمَ نَصْرٍ لِنَعْمَ النَّصْرُ (٥)

فا: لم يكسِر (أن).

### مسألة

أوس:

١٦٩ / تَرَدَّدَ فِيهِ ضَوْؤُهَا وَشُعَاعُهَا - فَأَخْصِنُ وَازْبِنُ لَامِرِي أَنْ تُسَرِّبَا (٦)

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فلا ظُلماً نخاف ولا انقاراً

وهو للفردق في: ديوانه (١٩٣/١) ومجالس العلماء ١١٤٦، وشرح أبيات المغني (٢٣٧/٥) وبلا نسبة في: شرح السهيل (٦٩/٤) والمغني (٤١/٤) وشرح شواهد المغني ٧١٥، وأنشده أبو علي في: البغداديات ٣٩١ مروباً عن المازني. والشاهد هنا في امتناع حمل (ما) على الظرفية كما متناهاها في بيت حسان وتقديره عندهم: أي كون قصير أو طويل تكن فينا فلا نخاف، ولفظ المازني: كم كنت فينا...، وأفرد ابن مالك في إجازة الظرفية فيها، ورد عليه ذلك. وابن عبد الله هو المراح أمير البصرة.

(٢) سورة التوبة: (٣٤)

(٣) سورة الجمعة: (١١)

(٤) انظر في إفراد الضمير مع الاثنين والجمع في الأتيق وغيرهما في المواضع المذكورة من مجاز القرآن وتأويل المشكل ونور القبس ومعاني الأخفش ٨٨، ومعاني الفراء (٢٨٦/١) وليس في: كلام العرب ١٢٥

(٥) من المتقارب، وهو لأوس في: ديوانه ٢٩، وتهذيب اللغة ٦٣٨، واللسان (رغغ). والمجز فيها جميعاً: (لهم نُصْرٌ ولنعم النصر) = (لهم يوم...) وعليها فلا إشكال في فتح (أن). وانظر الإنفال (٤٣٦-٤٣٨).

(٦) من الطويل، وهو لأوس في: ديوانه ٨٤، وشرح ديوان زهير ٢٠١، والأشبه والنظائر للمخالفين (٤٥/٢) والأنوار للشحاشاطي ٣٤، ومنتهى الطلب (٢٤٢/٢) والتهذيب (١٣٥/٢) وتكملة الصاغاني واللسان والتاج (عزل). وفي الأصل: أزبن، والتصحيح من المصائر. قال الأزهرى: يصف درعاً إذا نظرت إليها وجدتها صافية براقاً كأن شعاع الشمس وقع عليها، و(فيه) يعني في الدرع فذكر اللفظ والغلب التثنية، والشرح والتكملة: فيها. وأنشد أبو علي البيت في: الشعر ٤٣٨ على ما انتهى إليه هنا من إضمار الفاعل وعدم حذفه، ولكنه إذ منع الحذف هنا في غير الشاهد سكنت هناك عن رد المحكي عن الكسائي والأخفش في إجازة الحذف.

فا: يُنظر (١) هل أراد (به) (٢) فحذف أو أضمر في الفعل؟ لا يخلو من ذين اللذين قسّمنا، فالحذف لا يجوز لأن الفاعل لا يُحذف، ولكن أضمر الفاعل في الفعل؛ لأن الذكر قد جرى وحذف الباء مثل: كفى الله وكفى بالله.

## مسألة

أوس أيضاً:

أبا دليجة من توصي بأرملة: أم من لاشعت ذي هذمين طملاًل (٣)

(ام) هنا لا تكون إلا منقطعة، ولا تكون معادلة لأن تلك قد استغفرقتها (من) الأولى (٤).

أوس أيضاً:

هجاؤك إلا أن ما كان قد مضى علي كاثواب الحرام المهينم (٥)

(كان) هنا تامة، ويجوز أن تكون الناقصة، والخبر ل(أن) محذوف تقديره: إلا أن ما مضى فائت أو غير مردود؛ والمعنى: لا أعود إلى هجاؤك.  
أوس:

وتلويهم معشراً (٦)

(١) الأصل: يُنظر بالبناء للمعلوم، وإراما تصحيحاً.

(٢) يعني: فأحصن به، فحذف...

(٣) من البسيط، وهو لاوس في: ديوانه ١٠٣، والبيان والنبين (١/ ١٨٠) والتمازي للسيرة ٤١، ومنتهى الطلب

(٢/ ٢٢٣) ونخرجه في: الديوان ١٦٩، أبو دليجة هو المرثي بالقصيدة فضالة بن كلفة الأسدي وخبره في:

التمازي ٢٨، هذمين: ثوبان خلقان، الطملاًل: الفقير.

(٤) قال أبو علي في: الإيضاح ٢٩٩ عن المنقطعة إنها تدل على الاستفهام كالهجرة وعلى الإضراب مثل (بل)

فترجموا ام هذه ببل والهجرة التي للاستفهام لاشتمال (ام) على معنيين.

(٥) من الطويل، وهو لاوس في: ديوانه ١٢١، والمعاني الكبير ٤٨٤، ١١٧٧، ومنتهى الطلب (٢/ ٢٦٣)

والجمهرة ١١٧١، واللسان (كون)، وأنشد أبو علي في: الحجة (٢/ ٤٣٩) شاهداً على (كان) التامة فقط

في: حين اجاز الناقصة هنا، وسيأتي في (٧٥-١). والمهينم من الهينة وهي الكلام الخفي أو القراءة غير

البيّنة، والمعنى في المعنى: "هجاؤك حرام علي مثل الثياب على رجل أحرم فهو يسبح ويقرا".

(٦) بعض بيت من البسيط، ونماه على رواية المصادر:

ويلسهم معشراً جماً بيوتهم من الرماح وفي المعروف تنكير

هذا عندي لم يجعل الدعاء على لفظ الخير؛ كما جاء: ﴿لَا تُضَارُ وَالِدَةُ﴾<sup>(١)</sup> و﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، ولكن بناه لوقوعه موقع الدعاء المبني كل [فداء] <sup>(٣)</sup> / ٦٩ ب لك، وكبناء المنادى<sup>(٤)</sup>، وكبناء ﴿يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾<sup>(٥)</sup> في قول أبي عثمان<sup>(٦)</sup>.  
أوس:

تَسَاقَطُ الْمَشْيُ أَفْنَانًا إِذَا [عَصَبَتْ] إِذَا احْتَتَّ عَلَى رُكْبَانِهَا الْخُورُ<sup>(٧)</sup>

مثل (ضرب غلامه زيد)، وقلب المعنى: إِذَا احْتَتَّ الرُّكْبَانُ عَلَى الْخُورِ.

= وهو لاوس في: ديوانه ٤٤٤، وإصلاح المنطق ٣٣٩، والالفاظ ٤٣٩، والتمام ١٧، وشرح أبيات الإصلاح ٥٤٢، وتهذيب الالفاظ ٥٩٣، والصحاح واللسان (جسم)، وأتشد أبو علي في: الشعر ٣٠٢ بروايته هنا ولم أجدها في المصادر، ولست تحريف ناسخ لتعلق كلامه بها في الكتابين، فويل مبني على الكسر لأن المراد منه الدعاء، و(بهم) خير أو تبين والخبر محذوف. وقال ابن السمراني إن الشاعر يهجو برأ وهي حي من إهاد ويريد أنهم ليسوا بأصحاب حرب ولا اتخاذ سلاح والمعروف عندهم منكر عند الناس.

(١) سورة البقرة: (٢٣٣) وقرا بالرفع ابن كثير وأبو عمرو وأبان عن عاصم وفشبة عن الكسائي ومقبوب وغيرهم. انظر السبعة ١٨٣، والمبسوط ١٤٦، ومعجم د. الخطيب. وحمل أبو علي في: الحجة (٣٣٣/٢) قراءة الرفع على أن الأمر (يريد النهي) جاء بلفظ الخير، وانظر معاني الألف ١٨٨، ٢٠٥، والفراء (١/١٥٠)، ٢٠٥ والمختص (١/١٤٩) والخصائص (٢/٣٠٢) واجمعها أمالي ابن الشجري (١/٣٩٢).

(٢) جاءت في غير موضع من القرآن منها: سورة الأنعام: (٥٤) والأعراف: (٤٦) وسلام في معنى الدعاء، انظر الأصول (١/٣٩٥).

(٣) الأصل: فداء، وهو تحريف صوليه من الشعر والكتاب (٣/٣٠٢) وجاءت محرفة أيضاً في: العسكريةات ١١٦. و(فداء) بالكسر عند أبي علي بُنيث لوقوعها موقع الأمر، والتنوين للتكثير، وهو من قول الخليل في الكتاب.

(٤) قال في الإيضاح ٢٤٦: بُني لوقوعه موقع حروف الخطاب ككاف ذلك وتاء أنت، والحروف مبينة.

(٥) سورة إبراهيم: (٣١)

(٦) تقدمت حكاية قوله والتعليق عليه في (٤٧-١) وسذكره ثلاثة في (١٩١-ب).

(٧) من البسيط، وهو لاوس في: ديوانه ٤١، والحماسة البصرية ١٤٩٠، ومتنهي الطلب (٢/٢٣١) وبلا نسبة المعجز في: التهذيب (٣/٤٤٤) واللسان والناج (لح). وفي الديوان (الكور) مكان (الخور) وهو سهل؛ بدلالة شرحه في الهامش ولأنه لم يرد في أي من المصادر المذكورة، بل إن مختار الدين محقق الحماسة ترك أصله معتمداً على الديوان. والخور: جمع خورة وهي التي تكون سهلة المعطف لينة كثيرة الجري، الحت: لزمت مكانها فلم تهرج، تساقط المشي أفناناً: تأتي به مختلطاً على ضرب مختلف، وعصبت: جذت في السير، وفي الأصل: غضبت، ولم تات صحيحة إلا في متنهاي الطلب، والشاعر يصف ناقته. وأبو علي يحمل البيت على معنيين ثانيهما لا يستقيم إلا بجعل (الح) بمعنى أقبل عليه لا يفتقر عنه، لا بالمعنى الأول.

أوس:

على دبر الشهر الحرام بأرضنا وما حولها جذب سنون تلمع<sup>(١)</sup>قد روي عن عمر: لا يُقطع في عام السنة<sup>(٢)</sup>.وقياس قول أوس هذا أن يكون صفة فيكون مما يستعمل مرة صفة وأخرى مضافاً إليه  
كـ سَهم غَرَب<sup>(٣)</sup>.

ذو الرمة:

ولكن الكرام لهم ثنائي فلا أخزى إذا ما قيل قال<sup>(٤)</sup>الأجود أن يكون (قالا) اسماً<sup>(٥)</sup>؛ أي: فلا أخزى إذا قيل ثنائي قالاً، ويجوز أن

(١) من الطويل ولم أجده في ديوانه، وهو له في: المجمع (٢٧٢/٩) والمحرو (١٧٥٨)، والبحر (١٢٨/٨) وبلا  
نسبة في: الأرملة للمرزوقي (٢٦٧/١) وشرح المفصل لابن يمين (٤٥/٢) وأنشد أبو علي في: الحجة  
(٢/٣٧٠: ٢١٤/٦) شاهداً في الأولى على أن معنى السنة المجدب، وفي الأخرى على استعمال (دبر)  
ظرفاً، وما بقي من كلامه هنا يشير إلى أنه عرض للأمرين. ويروي (فارضنا) و(لأرضنا)، وتلمع: قال  
أبو علي: معناه لا خصب فيها ولا نبات كقولهم: السنة الشهباء، وذكر مرادفاتهما في: البصريات ٣٩٢.

(٢) جاء في: مصنف عبد الرزاق (٢٤٢/١٠): قال عمر: لا يُقطع في عذق ولا عام السنة، وجاء فيه وفي  
غريب الحديث للخطابي (١٢٠/٢): في حديث عمر أن رجلاً جاءه في ناقة فحيرت فقال له عمر: هل  
لك في نائفتين عشرا من مرتعتين سميتين بنائفتين؟ لا لا قطع في عام السنة، وذكره أبو علي في: الحجة  
بلفظ المصنف، وانظر الفائق (١٠/٢) (ربخ) ومبسوط السرخسي (١٤٠/٩).

(٣) جاءت هذه العبارة في غير حديث وأثر، ومن ذلك الحديث: أم حارثة بن سراقة أنت الذي قتلت: فقالت: يا  
أبي الله ألا تحمدني من حارثة؟ وكان قتل يوم بدر أصابه سهم غرب... وهو في: البحاري (١٣٩/٢)  
والترمذي (٣٠٦/٥)، وجاء أيضاً مسند أحمد ص ٥٠ برقم ١٤٦ حديث: الشهداء ثلاثة... ورجل مؤمن  
جيد الإيمان نفي العدو فكأنما يضرب جلده بشوك الطلح أتاه سهم غرب فقتله، وجاء في أثر لأبي عبيدة  
وعمر بن الخطاب في: مسند أحمد ص ٦٦ برقم ٢٢٣. وذكر ابن السكيت في: الإصحاح ١٧٣ أنه يقال  
أصابه سهم غرب إذا لم يعلم من وماء به. وانظر الأقوال في تحريك راء (غرب) وتسكينها، ثم في إضافة  
(سهم) وعدم إضافته في: غريب أبي عبيد (٢٨٠/٥) وأدب الكاتب ٤٢٢ وتهذيب اللغة (١١١/٨)  
والغريبين ١٣٦٢، والنهاية (٣٥٠/٣). وأجاز أبو علي في: العضديات ١٤٣ الوصف والإضافة فيها كقوله هنا.

(٤) من الواخر، وهو لذي الرمة في: ديوانه ١٥٣٥، وقلر أبو علي نائب الفاعل ضميراً أو مصدرأ متصديداً، ولم  
أتبين سبب إغفال وجه الحكاية وهو ما يفهم من قول الشارح أبي نصر ويعضده البيت السابق له.

(٥) الأصل: اسم، ويريد بالاسم أن (القال) مصدر أو اسم مصدر للفعل قيل.

يكون فعلاً؛ أي: فلا أخزى إذا قيل هذا الثناء وهذا المديح، وليس بالمتجّه لأنّ الجمل لا تقوم مقام الفاعل (١)، ولكن يكون على تقدير: إذا قيل قولهم قال.

سألنا سائل عن قراءة في [حرف] (٢) ذكر السجستاني (٣) أنه لا يعرف وجهه / ١٧٠ وهي قوله: ﴿وعلى الذين يطيقونه﴾ (٤) وهو يريد: يطيقونه.

فقلنا: إنه (يتفعلونه) مثل ما حكاه (٥) من (تحيّزت إلى فئة) في القلب، فأما البناء فمثل (بيطر) (٦) ثم ألحق التاء (تبيطر)، و(فيعل) متعدّ، قالوا: بيطر الدابة (٧)، و(فيعل) ملحق بـ (دحرج)، و(تفيعل) ملحق بـ (تدحرج)، فإذا حصل اللفظ الذي في الآية مطاوعاً وقد عداه فليس بسهل؛ على أنه قد يتعدى بعض المطاوع؛ منه (تفعلت) (٨) قد كثّر ذلك فيه، ومنه (تفاعلت):

(١) يريد نائب الفاعل وحكمهما في هذا واحد، ووافق متعه هنا ما قاله مفصلاً في: البهديات ٣٦٨، والنظر: شرح الرضي (٢١٦/١).

(٢) الأصل: حروف، وهو تحريف.

(٣) أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٥٥) إمام في علوم القرآن واللغة والشعر، من كتبه (القراءات) ولم يصلنا. انظر: البنية (٦٠٦/١) ومقدمة تفسر غريب ما في كتاب سيبويه ٣١.

(٤) سورة البقرة: (١٨٤) وقرا بها ابن عباس بخلاف وعكرمة ومجاهد. انظر القراءات الشاذة لابن خالويه ١١، والبحر (٤١/٢) ومعجم د. الخطيب (٢٥١/١)، وابن جني في المحاسب (١١٨/١) بأخذ بكلا التوجيهين - بلا عزو - وأولهما هو الظاهر عنده، وليس للمكبري في عرضهما في إعراب القراءات الشواذ (٢٣٢/١).

(٥) سيبويه (٣٦٧/٤) في باب (ما ثقل فيه الواو ياء إذا كانت مشركة...) ذكر أن (تحيّزت): تفعلت من حرّزت، وقال أبو علي في: التعليق (٥٨/٥): "الدليل على ذلك ظهور الياء مشددة؛ وإنما ظهرت في التضعيف، لأن ياء (تفيعل) وقعت ساكنة قبل الواو التي هي عين فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فيها"، ونفى أن يكون (التحيز) على تفعل أصلاً، وعليه فيطيقونه من (يطيقونه) وانظر النصف (٢٢/٢) والدر (٢٧٣/٢) واللسان (طوق).

(٦) أي مزيد البناء ثانية، وهو ملحق بدحرج. انظر الكتاب (٢٨٦/١) والمقشّط (٥٧/١، ٢١٩) وسر الصناعة ٧٦٧.

(٧) أي عاجتها.

(٨) ذكر سيبويه (٦٩-٧٢): تنطى وتنقذ وتهيب وتنقم وغيرها وكذلك في: الحجة (١٩٨/٥)، وذكر في: التعليق (١٤٢/٤) والمضديت ١٣٥ مطاوعته (لقل).

## تَخَاطَّاتِ النَّبْلِ أَحْشَاءَهُ (١)

وَيَجُوزُ عَلَى وَجْهِ آخِرِ (٢) أَقْرَبَ مِنْ هَذَا، وَهُوَ أَنَّ شَهْرَ رَمَضَانَ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فَكُنِيَ عَنْهُ عَلَى الْإِتْسَاعِ؛ أَيِ: يَطِيقُونَ صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ، ثُمَّ حَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ.

أَنْشَدَ أَبُو بَكْرٍ لِلْمَرَارِ (٣):

إِذَا نَهَلْتُ بِسُفْرَتِهَا وَعَلْتُ ذَنْبًا مِثْلَ لَوْنِ الزُّعْفَرَانِ (٤)

وَقَالَ: لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ ذِكْرٌ فَاسْتَقَوْا بِالسُّفْرَةِ.

فَا: (ذَنْبًا) مَنْصُوبٌ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ (نَهَلْتُ) وَ(عَلْتُ)؛ أَيِ: اسْتَقْتُ ذَنْبًا. فَإِنْ قُلْتُ: فَلَيْمَ لَا تُنْصِبُهُ بِ(عَلْتُ)؟ فَإِنَّ (عَلْتُ) لَا يَتَعَدَّى كَمَا لَا / ٧٠ ب يَتَعَدَّى (نَهَلْتُ)؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى (فَعِلْتُ) وَمُضَارِعُهَا (يَفْعَلُ)، وَمَنْ ثَمَّ قَالُوا فِي الْمَصْدَرَيْنِ: النَّهْلُ وَالْعَلُّ؛ كَالظُّلْمِ وَالْعَطَشِ، وَمَا كَانَ مِنَ الْمُضَاعَفِ مُتَعَدِّيًا فَمُضَارِعُهُ عَلَى (يَفْعَلُ).

(١) صدر بيت من المتقارب، وعجزه:

وَأَخْرَجَ يَوْمِي فَلَمْ يَنْجَلِ

وهو لأوفى بن مطر الخزني في: أمثال الضبي ٦٨، والديباج ٣٩، ومجاز القرآن (٥/٢) وذيل الأمالي للمفاتي ٩١، والسطح ٤٦٥، والصحاح واللسان (خطا) و(خلل)، وبلا نسبة في: شرح الفصائل الطوال لابن الأنباري ٥٣٧. ورؤي في بعضها (تخطأت) مكان (تخاطات)، وهما بمعنى: أخطأت. وللشعر خبر في: الأمثال والديباج والذيل. وأنشد أبو علي الشاهد في: الحجة (٤/٣٠٢، ٥/٩٧، ١٩٩) والشيرازيات ٥١١، والمعتمدات ١٣٦ شاعداً في بعضها لما هو فيه هنا من تعدّي (تفاعَل) وهو مطاوع (فاعَل) فأجرها مجرى واحد، واستشهد به في التواضع الأخرى لدلالة المطاوع (تفاعَل) على وجود (فاعَل) وإن لم يُسمع، وهذا يمس ما حاوله أبو علي في القراءة.

(٢) غير (يتفحئون) السالف، ويريد معنى الشكف أي تكون على زنة (يَتَفَحُّونَ)، فاقترض المعنى لتقدير مضاف.

(٣) المرار بن سعيد بن حبيب الفقهسي الأسدي، من شعراء الدولة الأموية. انظر معجم الشعراء المحضرين والأمويين ٤٤.

(٤) لم أجده في شعره في: شعراء أمويون القسم الثاني، وفيه أبيات على البحر والروي لنفسهما ص ٤٨٤، وهو للمرار في: الاستدراك ٢١، وأنشده أبو علي معزواً للمرار الفقهسي في: الحجة (٣/٣٤٦) على تقدير مضاف محذوف (ماء ذنوب) ولم يمرض لما ذكره هنا من تقدير العامل. والسفرة طعام المسافر ثم أطلق على وعائه من الأديم وهو للرد هنا، والذنوب اللطو الللأى ماء، فتنهل الشرية الأولى والعلل الشرية الثانية.

فأما قولهم: يَعْلَهُ، فليس من العَلَل في شيء<sup>(١)</sup>، وهو مضارعُ (عَلَّه بالخِئَاءِ يَعْلَهُ)<sup>(٢)</sup>؛  
أنشد أبو الحسن الأخفش عن الأصمعي:

كَانَ بِالْبِرِّثَا الْمَعْلُولِ<sup>(٣)</sup>

[ع: إنما يجب أن يكون المتعدي على (يَفْعَلُ) في المضاعف إذا كان الماضي (فَعَلَ)،  
فأما (فَعِلَ) في المضاعف فيكون [يَفْعَلُ]<sup>(٤)</sup> قالوا: شَمِئَتْهُ اشمُهُ، وعضِضَتْهُ اعضِضُهُ،  
وسَفِيفَتْهُ اسْفِيفُهُ<sup>(٥)</sup>، ورَبِئَتْهُ ارْبُهُ؛ قال:

كَانَ لَنَا وَهُوَ قَلْبُ تَرْبِيَةٍ<sup>(٦)</sup>

ومثل هذا البيت<sup>(٧)</sup> قولُ ذي الرُّمَّة:

لَذُو غَبْرَةٍ كُلًّا تَفِيضُ وَتَخْتُقُ<sup>(٨)</sup>

(١) جاء في: [اصلاح المنطق ٢١٥، وادب الكاتب ٤٧٩، والتاج (علل) انّ (يَعْلُ) بالكسر والضم من علل الشراب.  
(٢) اخذه أبو علي من الكامل ١٢٧٩، غير أن المبرد عرّض للفعل نفسه في ٤٧٩ في سياق شرحه لعلل الشراب  
فأجاز الوجهين. وعَلَّه بالخِئَاءِ ثم أجد له شرحاً يخص معنى الفعل أو يخرج من معناه في الشرب؛ وفي  
اللسان: صَبَغَ يَعْلُول: عَلَّ مرة بعد أخرى.

(٣) من الرجز، وهو لدكين بن رجاء في: التنبية والإيضاح واللسان (برنا) ونسبه ابن منظور في: اللسان  
(رجز) لدكين ثم قال: وقيل إنها لمنظور بن حبة. وهو لابي محمد الفقعسي في (ما تبقى من أراجيزه)  
ص ٨٠، وأشار جامعه إلى الخلاف في نسبه، وبلا نسبة في: الجهرة ١١٠٦، ١٢٤٠، والصحاح (برنا)،  
والبرنا: الخياء، وذكر الصغاني في التكملة فتح الباء وحسبها.

(٤) زيادة يقتضيهما السياق.

(٥) سئل الدواء أو غيره تناوله يلينا غير معجون.

(٦) من الرجز، وهو لدكين بن رجاء في: أضياد الأصمعي ٥٢، وادب الكاتب ٣٧٥، وأضياد أبي الطيب ٣٠٧،  
والانضباب (٢٢٧/٣) وتكملة الصغاني (زغب) واللسان (فلو)، وبلا نسبة في: الجهرة ٩٧١،  
والتهذيب (٥٣/٨) وأنشده أبو علي في: الشوزيات ٤٣، شاهداً في الإبدال بين رب وربي. وفي الأصل:  
تَرْبِيَةٍ، وهو تحريف لا يناسب استشهاد ابن جني به ولم يرد في مصدر، وذكر أبو الطيب أنه يروى (تَرْبِيَةٍ)  
من (رَبِيَّتْ)، والفلو للهر، ورَبِي: ربي.

(٧) أي مثل بيت المرار السلف.

(٨) عجز بيت من الطويل، ومصدره:

لعمرك إني يوم جرّاء ملك

في أن انتصاب (كُلُّ) بما دلَّ عليه (تَفِيضٌ وَتَخْنُقُ) . والبيت أحسن من قول ذي الرمة؛ لأنَّ العامل إذا كان معنًى يُحْكَمُ للمعمول فيه أن يكونَ بعده لا قبله (١)، ولا يكون هذا الفعلُ المقدَّرُ الذي نصبَ (ذُنُوباً) جواباً لـ (إذا) كما كان (شلاً) في قوله:

/ ١٧١ حتى إذا أسلكوهم في فتائدةٍ شلاً كما تطرد الجمالة الشرادة (٢)

منتصباً بجواب (حتى إذا)، بل الناصب لـ (ذُنُوب) هو ما دلَّ عليه قوله: (نهلت وعلت) حتى أنك إذا ذكرتهما فكانك قد ذكرته، فإذا كان كذلك كان الناصب لـ (زيد) في (ازيداً ضربته) [ضربت الذي دلَّ عليه ضربته] (٣). أولاً ترى أن المراد ليس هو (إذا نهلت وعلت استقت)؛ لأنها لا تنهل ولا تعل حتى تستقي، فإذا كان كذلك احتاجت (إذا) إلى جواب. فلمنظر في البيت الذي يليه من بعده أو قبله في ديوانه إن شاء الله.

— وهو لدى الرمة في: ديوانه ٤٦٠، والمنازل والديار ٣١٨، وللقاصد النحوية (١/ ٥٧٨) واللسان والتاج (ملك). وجرعاء مالك رمية من الرمل سهلة. وقدّر شارح الديوان أبو نصر المعنى: لنوعه عبرة تفيض وتخلق أي تفعل ذلك كلاً، وهو ما قاله أبو علي.

(١) ومنع في: الشعر ٦١ إعمال المعنى متقدماً وأطلق في: ٢٤٤ جواز إعماله في المفعول فلم ينفذه، وانظر المنع في: الخصائص (١/ ١٠٥) والاستدراك ٥٦٣ وعاشه.

(٢) من البسيط، وهو لعبد مناف بن ربيع الجعري الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ٦٧٥، وسجّاز القرآن (١/ ٣٧، ٣٣١، ١٩٢/ ٢) وإعراب النحاس (٥/ ٥١) وتفسير الطبري (١١/ ٣٤) وشرح شواهد الإيضاح ٤٣١، وإيضاح الشواهد ٦٢٩، والخزانة (٧/ ٤٢) ونسب إلى ابن أحمر في: ذيل ديوانه ١٧٩ وصحح محققه نسبه للهذلي، وبلا نسبة في: معاني الاخفش ١١٤، وفي شرح الأشعار ١٤٥ فطبل تخريج، وأنشده أبو علي في: الشيرازيات ٥٣، والتعليقة (٢/ ١٥١) والإغفال (٢/ ١١٠) والحجة (٥/ ٩٣) والعصديات ١١٠، والتكملة ١٢٣، في غير وجه ففي الأخيرين على أن (جمالة) جمع، وفي الحجة لتحديدية (سلك)، وأظنه محرفاً، وفي الثلاثة الأول جاء شاهداً على ما ذكره هنا من أن (شلاً) ناب عن فعله (شلوهم) الذي هو جواب (إذا)، وهو قول جماعة وتعليقه البغدادي في الخزائن، وانظر في المصادر وجهين آخرين في جوابها. والشاعر يصف قوماً هُزموا فجعلهم كالشرود وهي جمع الشريد أي المشرود، فتائدة اسم طريق ضيقة، شلاً: طرداً، الجمالة: أصحاب الجمال، وفي الأصل: فتائدة، وهو تصحيف.

(٣) زيادة بقتضيتها السياق، ولعلها سقطت سيق نظر، وقد تقدم التعليق على هذا المثال في (٥٦-ب).

## مسألة

قال: (اليرثا) (١) الباء فيه زائدة، وقسم ذلك وافسد كل ما هو غير هذا؛ كما يجب في مثله.

قال (٢): والياء فيه مفتوحة؛ لأنه شبهها بفاء (فرزدق).

ويجوز أن تكون الباء زائدة في قوله:

كان يريقتها (٣)

كما أنشدته أبو زيد (٤):

قلبت يائه في جوف عكم (٥)

فيكون على هذا (شيبت عماراً) خبراً آخر مثل (خلو حامض) (٦)؛ ويكون: كان يريقتها شيبت / ٧١ ب عماراً للمزاج؛ أي: لأجل المزاج.

(١) المختصر ابن جني كلام أبي علي، ويظهر من كلام ابن جني في: الشمام ٢٢٢، والمفصائل (٢٢١/٣) واللسان والنتاج (رنا) و(برنا) أن الباء زائدة عنده، وانظر ابن الفطاح ١٥٦، والكلمة من بيت ذكون في المسألة السالفة.

(٢) ذكر اللغويون الفتح والضم في الباء، والمختصر الفراء على الضم. انظر: المختصر للنحلي ٢٨٢، وتهذيب اللغة (٢٢٦/١٥) والفتحة والإيضاح والمصاب واللسان والقاموس والنتاج (رنا) و(برنا).

(٣) تقدم التعليق عليه في (٦٧-١).

(٤) في النوادر ٢١١.

(٥) عجم بيت من الوافر، وصدره:

ندمت على لسان فاتمي

وهو للحطيئة في: ديوانه ١٩٧، والنوادر والمذكر والمؤث لابن الأنباري (٣٩١، ٣٨٨/١) والخزانة (١٤٢/٤) وبلا نسبة في: تلخيص البيان للرخسي ١٩٦، وبلغة الأنباري ٨١ وبها مشها مزيد تخريج، ومصباح ابن مسعود ١٢١١، والمحكم (١٧٢/١). وأنشدته أبو علي في: الشعر ٢٤١، والحجة (١٧٥/٢)، (٧٣/١) والجليات ٢٦٠، والشكيلة ١٤٤ شاهداً على تذكر اللسان بمعنى الكلام واللغة، وشاهداً لما جاء هنا من زيادة للباء، وإجاز في إعراب ما بعدها وجهين في الحجة وفي المسألة التي يحقدها له قريباً. ويرى (بيانه) = (بانه)، اللسان: الكلام، العكم: النمط (الكساء) تدخّر فيه المرأة متاعها ومجازاً باطن الجنب، وقال أبو علي: أراد لفته كان مطوياً لا ينشر.

(٦) ذكرها أبو علي في تعدد الخبر في: المنشورة ٣٢، والشعر ٢٣٩، ٢٤٣، والبصريات ٨٤١، والبغداديات ١٤٦، والحجة (١٩٨/١) وسيفدكرها في (١٠٩، ١٠٩، ١٠٩، ١٠٩) ويبدو أن رأيه في العبارة لم يكن واضحاً.

## مسألة

(إذا دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ حر<sup>(١)</sup>)، لا يخلو (يومئذ) من أن يكون متعلقاً بـ (حر) أو بـ (لي) فلا يكون متعلقاً بـ (حر)؛ لأنه لو كان متعلقاً بـ (حر) لوجب أن يعتق ما كان في ملكه يوم حلف، ولا يدخل ما اشتراه بعد؛ لأنه لا شيء في الكلام يوجب دخوله فيه.

فإذا لم يتعلق بـ (حر) تعلق بقوله (لي)؛ كأنك قلت: كل مملوك ثبت لي يومئذ أو رقب لي يومئذ، فإذا كان كذلك دخل ما كان في ملكه يوم حلف وما اشتراه بعد؛ ألا ترى أن ما اشتراه بعد فهو رقيق له يومئذ، فإذا كان كذلك عتق بهذا الكلام، وهذا هو الأظهر، وإن كان الوجه الآخر يجوز، ألا ترى أن حكم الممول أن يملى العامل، و(لي) هو العامل وقد وليه (يومئذ) الذي هو معموله.

هذا هو الأشبه الظاهر، وإن كان الاتساع في العربية يجوز غير ذلك، ومن ثم قال أبو حنيفة في قوله: (أنت طالق اليوم غداً)<sup>(٢)</sup>؛ إنه يؤخذ بأول الوقتين الذي يتفوه به؛ لأنه الذي يملى / ١٧٢ العامل يقتضيه، والآخر لقول لأن العامل لا يقتضيه، والأول هو الأظهر أن يؤخذ من حيث ولي ما عمل فيه؛ فافهم.

أوس:

إذا ما رائني تنفض الزف باستها وإن نظرت في سائر الناس ثرعد<sup>(٣)</sup>

قال: يقول: ثوعدني وتجتري علي فإذا نظرت إلى غيري كان هذا حالها.

أو واحداً على ما يحكيه الباقولي من ابن جني. ونظر: الكتاب (٨٣/٢) والأصول (١٥١/١، ١٥٥) وأعراب النحاس (٢٨٩/١، ٢٩٤/٢) وكشف المشكلات ٦٩٤.

(١) يعرض الأحناف لهذه المسألة في باب العتق ووجدت السرخسي وابن نجيم يأخذان بالوجه الأول فيعلقان الظرف بالملك، في حين يذهب المحسكفي إلى الوجه الآخر فيعلقه بالحرمة فيعتق ما كان قبل الدخول أو بعده، انظر المبسوط (٨١/٧) والبيهر الرائق (٢٥/٤) والدر المختار (٧٣٨/٣).

(٢) جاء في: بدائع الصنائع (١٣٤/٣) وعليه الأحناف، وفي المسألة أقوال أخرى. فنظر المبسوط (١١٥/٦) والمجموع (٣٠٢/١٧).

(٣) من الطويل، وليس في ديوانه غير آله قصيدة على الطويل والقافية حال مكسورة والبيت يقبل ذلك. الزف: ريش كالثوب.

فا: هذا مما يقال عند الوعيد والتهديد كالمثل، فهو عندي كقوله:

أَحُولِي تَنْقُضُ اسْتُكْ مَذْرُوبِيهَا (١)

النايعة:

سَابِلُغُ عَذْرًا أَوْ تَجَاحًا مِنْ أَمْرِي إِلَى رَبِّهِ رَبُّ الْبَرِيَّةِ رَاكِعٌ (٢)

قال: (رب البرية) يعني الممدوح؛ تقديره: رب البرية راكم إلى ربه، فقدم ما اتصل بخبر المبتدأ على المبتدأ، فهذا يدل على جواز تقديم خبر المبتدأ عليه. ومثله:

كَلَّا يَوْمَئِذٍ هَوَالَةٌ (٣)

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

لَتَقْتُلَنِي فَمَا لَنَا عَمَارًا

وهو لعنرة في: ديوانه ٢٣٤، وتخرجه ٣٤٧، وزد غريب الحديث للحري (١/٢٥٨) والصحاح (ذرا)،  
وانشده أبو علي في: الشعر ١١٨ شاعداً على ما بُني على التثنية. الذروان: فرعا اللينين وليل العظمان،  
ويقال: جاء ينفض مذروبه إذا جاء باغياً يتهدد.

(٢) من الطويل، وهو للنايعة في: ديوانه ٢٣٧ من رواية ابن السكيت لشعره، والخماسة البصرية ١٠١، ومعاهد  
النحوي (١/٣٣١) وفي: الحزاة (٢/٤١٤) والاساس والتاج (ركع) وجاء المعجز بلا نسبة في:  
التهذيب (١/٣١٢) واللسان (ركع)، والرواية فيها جميعاً: (سابلغ) = (سابلغ)، والعرب في الجاهلية  
تقول للمعنيف: راكم، ويريد النايعة نفسه، ورب البرية: ممدوحه النعمان بن النذر. ولا حاجة في رواية  
المصادر إلى توجيه أبي علي إذ للفاعل (راكم) و(رب) مجرورة، وأبو علي في هذا الشاهد والذي يلزم به يحتاج  
على الكوفيين المانعين تقدم الخبر على المبتدأ، وتظهر: الإنصاف ٦٥ والتبيين ٢٤٥، والمصادر النحوية المذكورة  
في تخرجه البينون.

(٣) بعض بيت من الوافر، ونغمه:

وَصَلُّ أَرَوِي : ظَنُونُ أَنْ مَطْرَحُ الظَّنُونِ

وهو للشماخ في: ديوانه ٣١٩، وتخرجه في: الديوان ٣٤٦، وزده أسالي القطامي (٢/٣٠) والمهاسب  
(١/٣٢١) والمسطح ٦٦٣، والبسيط ٥٧٨، والكافي في الإقصاص ٤٧٨، وشرح شواهد الإيضاح ٢٩،  
وإيضاح الشواهد ٩٠، ومصباح ابن يسمون ١٨٩، وانشده أبو علي في: الإغفال (١/٧٩) والمقاييس ٧٦،  
والحليبات ٢٥٦، والإيضاح ٩٥، شاعداً في: الأول على إضافة (كلا) للظاهر، وفي المقاييس ٧٦ لوزن  
(أروي)، وفي الأخيرين وكتابتنا جاء شاعداً على جواز تقدم الخبر على المبتدأ، فكلا طرف متعلق بالخبر  
(ظنون) تقدم على المبتدأ (وصل) فجواز تقدم الخبر أولى إذا جاز تقدم معموله، وفي شروح الشواهد  
والبسيط اعتراض عليه وجوابه.

النافعة:

فلا عَمَرَ<sup>(١)</sup> الذي أَقْنِي عليه وما رَقَعَ الْحَجِيجَ إِلَى إِلَالٍ  
لَمَّا<sup>(٢)</sup> أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَأَنْتَصِبِحَنِي فكيفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلٌّ مَالِي<sup>(٣)</sup>  
/ ٧٢ ب (ما) (٤) نُصِبَ عَطْفًا عَلَى (عَمَرَ)، و(لا) (٥) نَفِيٌّ لِكَلَامٍ؛ كَقَوْلِكَ: اللَّهُ  
لَزِيدٌ مُنْطَلِقٌ<sup>(٦)</sup>، وَالتَّنْوِينُ مُحذُوفٌ لِلإِضَافَةِ<sup>(٧)</sup>، أَوْ يَكُونُ أَضَافَ (عَمَرَ) إِلَى (الذي)  
كَمَا تَقُولُ: لِعَمْرِكَ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا لَمْ تَدْخُلْ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ سَقَطَ الْفِعْلُ<sup>(٨)</sup> عَلَيْهِ؛ مِثْلُ: اللَّهُ  
لَا فَعَلَنُ. وَالْجَوَابُ: لَمَّا<sup>(٩)</sup>.

## مسألة

أبو زيد:

تَدِمْتُ عَلَى لِسَانٍ كَانَ مِنِّي قَلَمْتُ بِأَنَّهُ فِي جَوْفِ عَجَمٍ<sup>(١٠)</sup>

(١) الأصل: عَمَرُوا، وَلَا وَجْهَ لِإثبات الراو، والنصحح من الديوان.  
(٢) الأصل: لَمَّا بِكسر اللام وصورتها من الديوان.  
(٣) من الواو، وهما للنافعة في: ديوانه ١٥١، والرواظة ١٩٠، ٣٢٣، وسر الصناعة ٣٧٧، ٣٩٥، وتذكرا أبي  
حيان ٢٢٥، وشرح أبيات المغني (٥٦/٨) والأساس (نصح) وبلا نسبة في: الأصول (٤٢٥/١) وأنشد  
الثاني أبو علي في: الشيرازيات ٥٦٥ والتعليقة (٢٤٦/٤) والبغداديات ٢٨١، والحلبيات ٢٦٨ شاهدًا على  
تشبيه (ما) الموصولة بالنافعة في جواز اتصال النافعة بلام جواب القسم، ولم تعرض لهذا هنا. في (ما رَقَعَ  
الحجيج) يجوز (ما) الموصولة والمعنى الإبل أو مصدرية أي فعل الحجيج، وروى (الحجيج) و(عمر) بالرفع  
أيضًا، إلال جبل يعرف، انتصحه: قبل نصحه.

(٤) يريد (ما رقع)، ونقل البغدادي هذا النص في شرح أبيات المغني (٥٧/٨)  
(٥) شرح الأبيات: و(لا) في (فلا) نفي لكلام، والرمخشري في الأساس يقول بزيادة لا.  
(٦) يريد أن تأكيد القسم المنفي بمثله وهو (لا)، كما أن تأكيد المثبت بمثله وهي اللام، وقد حكاه عن المازني  
في (٤٠-١). وحذف أبو علي حرف الجر من المثال ليجيء القسم به منصوبًا كالشاهد. وانظر في: الكتاب  
(٢/٤٩٧) المثال وتفسير النصيب فيه.

(٧) أي المضاف المقدر: عمر الله، أو إذا قسم بممدوحه. والبغدادي حذف (والتنوين محذوف للإضافة) على  
غالب عاداته في العبارات التي يرى فيها غموضًا عند أبي علي. انظر: مقدمة محقق الشعر ٨٩

(٨) يعني فعل القسم، وصرح به أبو علي في: التعليقة (٧/٤)  
(٩) شرح الأبيات: لما أغفلت. وهنا انتهى نقل البغدادي.  
(١٠) نقدم في (٧١-١) التعليق عليه. والقول بزيادة الباء جاء في تعليق أبي حاتم في: النوادر ٢١٢، وكلام أبي  
علي في المواضع السابقة وفي الإيضاح ٧٦.

وَجَهْ (١) زيادة الباء في اسم (ليت) شَبَهَ (ليت) لِنَصْبِهَا وَرَفْعِهَا بِالْفِعْلِ، وَالْفِعْلُ يَصِلُ تَارَةً بِنَفْسِهِ وَآخَرَى بِالْبَاءِ؛ قَالَ: ﴿أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾ (٢)، ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾ (٣).

وَمِثْلُهُ (٤) فِي أَنَّهُ لَمَّا أَشَبَهَ الْفِعْلَ عُدِّي تَعْدِيَّتَهُ؛ تَارَةً بِنَفْسِهِ وَآخَرَى بِحَرْفِ الْجَرِّ: يَا زَيْدُ وَهِيَ لَزِيدٍ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلْ يَكُونُ عَلَى إِضْمَارِ اسْمِ (ليت) كَقَوْلِهِ:

أَلَا لَيْتَ إِنِّي يَوْمَ تَدْنُو مِنِّي شَمِيتُ الَّذِي مَا بَيْنَ عَيْنَيْكَ وَالْقَمِ (٥)

فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَسْتَقِيمُ لَعَلَّأُ يَبْتَدِئُ (أَنْ) مَفْتُوحَةً.

وَسَدُّ الظَّرْفِ فِي خَيْرِ (أَنْ) مَسَدُّ خَيْرِ (ليت)؛ كَمَا سَدُّ فِي قَوْلِكَ: (عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ) مَسَدُّ الْمَفْعُولِ الثَّانِي.

وَجَوَّازُ حَذْفِ الْخَيْرِ فِي (ليت) / ١٧٣ و(إِنْ) وَبَابِهِ بِوَفْعِ الْجَمَلِ أَخْبَاراً لَهَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ فِي إِجَازَتِهِ (إِنْ قَائِماً الزَّيْدَانِ) (٦)، أَلَا تَرَى أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ جُمْلَةً وَلَا يُحَذَفُ؟ وَقَدْ تَقَدَّمَ (٧) أَنَّ الْاِثْنَيْنِ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يُقْتَصَرَ بِخَيْرِ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَالْآخَرِ وَسَادُّ مَسَدُّهُ.

(١) مِنْ هُنَا إِلَى (أَخْبَاراً لَهَا) نَقْلُهُ الْبَغْدَادِيُّ فِي: الْخَزَائِنِ (٤/ ١٤٢).

(٢) سُورَةُ الْعَلَقِ: (١٤).

(٣) سُورَةُ النُّورِ: (٢٥) وَكُنَّا نَقُولُهُ فِي الْاِثْنَيْنِ فِي الْحِجَةِ (٣/ ٢١٧، ٥/ ٤٠٠).

(٤) ذَكَرَ مُشَابَهَةَ (يَا) لِلْفِعْلِ بِتَحْوِيلِهِ هُنَا فِي: الشُّعْرِ ٦٧، وَالشُّرَازِمَاتِ ٤٧٤، وَالْعُسْكَرِيَّةِ ١١١.

(٥) مِنَ الطُّوِيلِ، وَهُوَ لِعَصْرِ بْنِ أَبِي رِيْعَةَ فِي: دِيَوَانِهِ ٣٨٨، وَالْمَقْدُ الْفَرِيدِ (٢/ ٧١) وَتَارِيخِ ابْنِ عَسَاكِرِ

(٤٥/ ٩٨) وَالْمُسْتَظَرَفِ (١/ ٢١٥)، وَيَلَا نَسِيبَةَ فِي: الْخَزَائِنِ (٤/ ١٥٢) نَقْلًا عَنْ كِتَابِنَا هُنَا، وَأَنشَدَهُ

أَبُو عَلِيٍّ فِي: الْخَلَعِيَّاتِ ٢٦ لَمَّا ذَكَرَهُ هُنَا وَهُوَ أَنَّ اسْمَ (ليت) ضَمِيرُ الشَّانِ الْمَحذُوفِ. وَفِي الْأَصْلِ رُحْبَرُهُ (أَنْ)، وَهُوَ تَصْحِيفٌ بِأَلِفٍ الْيَاقِ.

(٦) عَلَى أَنَّ (قَائِماً) اسْمُ إِنْ وَ(الزَّيْدَانِ) فَاعِلٌ سَدُّ سَدِّ الْخَيْرِ. ذَكَرَهُ ابْنُ السَّرَاجِ عَنِ الْبَصْرِيِّينَ وَعَنِ الْأَخْفَشِ

فِي: الْأَصُولِ (١/ ٢٢٢، ٢٥٥-٢٥٦) وَلَمْ يَحْتَمِمْ، وَحَكَاهُ أَبُو عَلِيٍّ عَنِ الْأَخْفَشِ بِدَلِيلِهِ فِي: الْحِجَةِ

(٢/ ٢٠٠) وَسَيَحِيدُهُ فِي (٢٠٧-١). وَلِنَنْظُرْ: شَرْحُ الرُّضِيِّ (١/ ٢٢٦) وَالْهَمْعُ (١/ ١٣٦).

(٧) جَاءَ شَيْءٌ مِنْهُ فِي (٦٨-١).

قال أبو العباس في المدخل (١): الهمزة لا صورة لها في الخط.

### مسألة

قياس قول أصحابنا أن لا يجوز (يزيد) (ضربته)، ألا ترى أنهم يقولون (٢) في (زيداً ضربته) أنه منصوب بفعل (ضربته) تفسيره، وما وصل باللام كالواصل بنفسه. فإن قلت: فاضمر فعلاً يصل باللام ويكون هذا الظاهر تفسيراً له؛ كـ (زيداً ضربته). فإن الواصل باللام لا يُفسر بالواصل بغير اللام، ألا ترى أنك لا تقول: (يزيداً لقيته) وانت تضمر (مررت)؛ فكذلك:

للقرآن يدرسه (٤)

والهاء للدرس لدلالة (يدرس) عليه. ومثله:

وتخاله على مقنه سباً جديداً بمانيلاً (٥)

(١) المدخل من مصنفات المبرد المفقودة، ومنه نص في: التذييل لأبي حبان (٣٠/٥) رسالة في الأزهر. ورُتب المبرد على هذا القول إخراج الهمزة من الحروف التي لها صورة مستغرة، وحكى ابن جني هذا القول عنه ورده بكلام مفصل في: سر الصناعة ٤١-٤٣، وحكى النحاس في: عمدة الكتاب ١٩١ هذا القول عن ابن كيسان، وانظر: شرح الشافية للرضي (٣١٩/٣) والجمع (١٢٤/٢).

(٢) الأصل: لزيد، وهو تعريف يخالف الكلام بعده.

(٣) الكتاب (٨١/١) وهو قوله في: الإيضاح ٧٥

(٤) من بيت من البسيط، وهو ثاماً:

هذا سراقاً للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا إن يلقها ذهباً

وهو بلا نسبة في: الكتاب (٦٧/٣) والأصول (١٩٣/٢) وشرح السيرافي (٧٨/١٠) والشماس ٦٩، والرصف ٢٤٧، ٣١٥، وتحصيل عين الذهب ٤٠٦، وأملني بين الشجري (٩١/٢) والإعراب المنسوب ٩٠، والبحر (٦١١/١) وشرح أبيات المفتي (٣١٥/٤) والخزانة (٢/٢) وأنشده أبو علي في: التعليقة (١٨١/٢) والحجة (٢٤١/٢، ٣٧٥، ٣٥٢/٣) شاهداً في التعليقة على حذف جواب الشرط، وفي الحجة جاء للمذكور هنا من أن الهاء في (يدرسه) للمصدر وليس مفعولاً لامتناع إعمال الفعل في الظاهر والمضمر معاً، وهذا للتوجيه أشهر أنه لأبي علي وقد شتمه أبو العلاء في: رسالة الغفران ٢٥٥، ولكنني وجدت السيرافي قال به مما يدل على اتهمنا مسبقاًن إليه.

(٥) قطعة بيت من الطويل، وثامه:

فجال على وحشيه وتخله

وهو لسُحيم عبد بني الحسحاس في: ديوانه ٣٠، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ١٨٧، وأملني المروزي ٣

ولو قال قائل في (هذا سُرَاقَةُ للقرآن) فجعل اللام حالاً (١) [ثم قطع وبيض (٢)].  
 / ٧٣ ب [ع: هذا وجهٌ كنتُ أنا قديماً رأيته، وجوازُه أن تكون اللام حالاً منه،  
 (و يدرُسُه) حالٌ من (القرآن)، ولم يُحتج فيه إلى إظهار الضمير؛ لأنه فعلٌ لا اسمٌ فاعِلٌ،  
 ويُجوز فيه أيضاً وجوهٌ غيرُ هذا].  
 الأعشى:

وأقررتُ عيني من الغانيا  
 تِ إمّا نكاحاً وإمّا أزنَ  
 من كُلِّ بيضاء (٣)

لا يخلو (من) في قوله: (من كل بيضاء) من أن تكون متعلقةً بـ (الغانيات)، أو بما  
 بعدها من المصدر والفعل، فإذا لم يَجُزْ واحدٌ من الثلاث ثبت أنه بدلٌ من قوله: (من  
 الغانيات)، وبمثلُه:

إنّا وجدنا بني جِلانَ (٤)

- ٣٩٧، وللعبدي في: شرح ابن عميش (١٢٤/١) وبلا نسبة لي: المجمع (١١٦/٧) وشرح أبيات المغني  
 (٣١٦/٤) وهما عن الحجة، والشاعر يصف ثوراً وحشيّة، يساره، السَّبْ: ثوب أبيض. والشيد أبو علي  
 البيت في: الحجة (٣٧٥/٢، ٣٥٢/٣) شاعراً للمذكور في الشاهد السلف والتقدير: ونحال خيلاً،  
 وامتنع عودُ الهاء على الثور لأنه يترتب عليه رفعُ (سِبَا) بالأبدال، ورأى الجواليقي الهاء تعود على البيضاء  
 المنضمّة للعلم به.

(١) في العبارة تسامحٌ ويعني متعلقاً بحال.

(٢) لم يكمله أبو علي وأتمّه ابن جني، وفي شرح الأبيات نعرٌ عن تذكرة القصصية ضمّ وجهاً ثالثاً خلا منه  
 المخطوط.

(٣) من المتقارب، ونظام الثاني:

مذكورة لها بشر ناصح كاللبن

وهما للأعشى في: دهرانه ٤١٩-٤٢٠، والكامل ٦٥٥، والاول في: طبقات الفحول ٤٢، وفعلت وانفعلت  
 للمجسماني ٩٨، ورسالة الغفران ٢١٨، والجمهرة ١٣١، والرواية في الأولين: ومن كل بالواو، ولا وجه فيها  
 لتوجيه أبي علي فهي معطوفة على الغانيات. وأما على رواية الأصل فالبيت مخروم وهو جائز في المتقارب.  
 أزن: إمّا من أزنه أي ظنّ به واتهمه والأمر مع الغانيات إذا لم يكن نكاحاً أوجب الظنّ بصاحبه واتهامه، وإمّا  
 أن يكون من الفعل أزنّي من الزنا فحذف.

(٤) من البسيط، ونظامه:

كلهم كساعد الغيب لا طول ولا عظم

الشعاع:

فَقَرَّبْتُ مِيرَاةً (١)

أجاز (٢) أبو يوسف (٣) الاجتهاد من النبي عليه السلام في الأحكام، وأجاز أيضاً أن يقع منه الخطأ فيها، واستدل على ذلك بخبر شيء؛ منه قوله: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ (٤).

فا: هذه منقولة (٥) من (رايت)؛ أي: اعتقدت، والراي لا يكون من حاسة البصر، ولا من التعدية إلى مفعولين؛ لفساد الأولى في المعنى وعدم المفعول الثالث في الثانية، وهي من الراي لا من / ١٧٤ الرؤية، إلا تراهم يقولون: إن رايت كذا فعلت، ورايتك لي كذا، فيوقعون إحداهما موقع الأخرى.  
حسان:

وَذَلِكَ أَنَّ الْفَكْمَ قَلِيلٌ لِوَاحِدِنَا أَجَلَ أَيْضاً وَمِينَا (٦)

= وهو بلا نسبة في: معاني الاخفش ٢١١، ٣١١، والحيوان (١١٢/٦) وجاء بقالية (بصير) غير منسوب في: اتفاق المباني واختراق المعاني ٢١١، والخزانة (١١٢/٦) واللسان (جلل) وانشده بهذه القافية أبو علي في: الحليبات ٣١ على وصف أيدي الضباب بالصقر، وفي: الحجة (١٤٩/١، ٣٧٢/٦) لما ذكره هنا من اختلاف صورتي البديل والمبدل منه، وموضع الشاهد (لاطول) ولم يرد في المتن. جلان اختلفت المصادر في كسر الجيم وفتحها وفي الأصل بالكسر وهو حي من العرب يذكر في عنزة وغيرها. انظر: الاشتقاق ٣٩٨، والمؤلف ١٣، والأغانى (٢٢٩/٢٢) وجبهة ابن حزم ٢٩٤.

(١) تقدم تأماً والتعليق عليه في (٦٨-١) واحد وجهه هناك البديلية.

(٢) حكى أبو علي هذا عن أبي يوسف في: الحليبات واحتج له مفصلاً، والخلاف في المسألة وأدلة المختلفين في: الأحكام للأعمدي (١٦٥/٤) وألف سؤال للكوراني (٢٤٤/٢) وانظر شرح اللع لابن برهان ١١١، وشرح النهج لابن أبي الحديد (٢١٤/١٠) والفصول للجصاص (٢٨٢/٣) وأحكام ابن حزم (٦٩٨/٥).

(٣) أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، صاحب أبي حنيفة وأول من دعي بقاضي القضاة (١١٣-١٨٢) انظر: وفيات الأعيان (٣٧٨/٦) وهامشه.

(٤) سورة النساء: (١٠٥) وحملها مفسرون على (عرق). انظر تأويل للشكل ٤٩٩، وكشف المشكلات ٣٢١ وهامشه والدر المنون (١٨٧/٤).

(٥) بهمة النقل أي التعدية.

(٦) من الوافر، وهو لحسان في: ديوانه (٢٤٣/١) وشرح السيرافي (١٦٩/٤) وقافيته فيهما على الصواب بالضم (رمين)، وجاء محرفاً في: الشعر ١٤٤، وفي كتبتا (٧٥-٢٥) والهمع (١٥٦/٢). وكلام أبي علي =

قيل : أراد : مئين ؛ أي : ومئين أيضاً قليل لواحدنا .

[ع (١) : أي : والفاء ومئيناً] .

كقوله :

إلا قَالَبْنَا (٢) شهرين أو نصف ثالث (٣)

أي : أو شهرين ونصف ثالث .

هذا (٤) على غير التخفيف القياسي ، لكن على البدل على حذف (أخطيت) (٥) ، فلما سكنت الياء حذفها لسكونها وسكون عِلْمِ الجمع (٦) .

قال أبو الحسن (٧) : يدلُّك على أنَّ أَلِفَ (آدم) ونحوه على حذف القلب ، ليس على

هنا مختصر عما في الشعر ، والبيت شاهد على حذف الهمزة ضرورة ، ونوجيهه أنه اسكن الهمزة ثم قلبها ياء ساكنة فاجتمعت ياءان حذفت أولاهما ، وأجاز أبو علي رفع (مين) .

(١) هذا منقطع من كلام أبي علي في الشعر ، ونصه : "للتقدير : أجل أيضاً وإن الفاء ومئين قليل لواحدنا ، لحذف الألف الآخر لجري ذكره" . ثم ذكر البيت التالي .

(٢) الأصل : فالباء ، وهو تصحيف صوابه من المصادر المذكورة في التخریج .

(٣) صدر بيت من الطويل ، وحججه :

إلى ذاكما ما غيبتني غيبا

وهو لعمر بن أحمر في : ديوانه ١٧١ ، ومعاني الأخفش ٣٥ ، وأما أبي ابن الشعري (٣ / ٧٥) وبلا نسبة في :

المختضب (٢ / ٢٢٧) والخصائص (٢ / ٤٦٢) والمصاحبي ١٧٢ ، وأنشده أبو علي في : الحمزة (٤ / ١٠٠)

على أنَّ معنى غيبة ما غُيب عنك ، وفي الشعر ١٤٤ ، على ما جاء هنا من حذف (شهرين) الآخر لتقديم

ذكرها ، وفي ص ٣٢٥ على معنى أو .

(٤) يعني حذف الهمزة من (مئين) .

(٥) إبدال الهمزة ياء بغير حلة بمنعه سبويه والمبرد في غير الضرورة ، وحكاها أبو علي عن أبي زيد في خبر له مع

سبويه ، وقد ذكر ابن قتيبة (أخطيت) في : ما يهمز ولا يهمز خطأ بعضهم ذلك . انظر المختضب

(١ / ٣٠٢) والحمزة (٢ / ٩٦) ومسر الصناعة ٧٩١ ، والخصائص (٣ / ١٥٤) والتكملة ١١٠ ، وشرح القصائد

للنحاس ٣٤١ ، ودقائق التصريف ٥٢٩ ، وشواهد الشافية ١١ ، والمصاحح (خطا) .

(٦) أي ياء الجمع .

(٧) أصل آدم (أدم) فاجتمعت همزتان أولاهما مفتوحة قلبت الآخرة الفاء . وذكره الأخفش في : معانيه ٤٥ ،

وسبويه (٣ / ٥٥٢) ولم يجد من ذكر التخفيف في (آدم) إلا السيرافي في : شرحه (العلمية ١ / ٢٨٨)

ولم يرد به بين بين ، غير أنَّ المبرد يحكي عن قوم من النحويين أنهم يجيزون قلب الهمزة وحذفها للاستئصال -

التخفيف - وإن كان اللفظان واحداً<sup>(١)</sup> - قولهم: (جاء)<sup>(٢)</sup> فتقلب اللام البتة، ولا تخففها فتجعلها بين بين.

فا: إن قلت: كيف يصح استدلاله على قول الخليل<sup>(٣)</sup> في (جاء)<sup>(٤)</sup>؟ [بيض].

الثانية<sup>(٥)</sup> المقلوبة هنا على قوله في ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾<sup>(٥)</sup> لا ينبغي أن يكون بين بين، ولكن ينبغي أن يُقلب ياء فتقول: جائي، ولو سُمع شيء من هذا القبيل لوجب أن يكون على الضرورة إن كان في شعر؛ / ٧٤ ب نحو:

لا بَارَكَ اللهُ في الغَوَانِي<sup>(٦)</sup>

= ومن غير حلة ومنهم أبو زيد، وما حكاه نجده في كلام الكوفيين. انظر المقتضب (٣٠٢/١) وشرح القصائد الطوال ٢٧٩، وعرض أبو علي لمسألة (آدم) في: التكملة ٢٨، والحجة (١٧١/٤) والتعليق (٥٢/٤) والبغداديات ٨٩، والإخفال (٦٢/١، ٢٤١/٢) والحليات ١٠، ٣٣٤ بما لا يخرج عن ذلك.

(١) أي ما يكون على التخفيف وعلى القلب، وكذا قال أبو علي في: البغداديات ٧٩ ونظر استدلاله في: الحجة (١٧٣/٤، ٢٨٦/١).

(٢) (جاء) فاعل من (جئت) وهو على قول سيبويه (جائي) اجتمعت فيه همزتان فازدادتا ثقلًا فقلبت الأخرى ياءً لأن ما قبلها مكسور، وهو قلب لازم في: كل حالات الإعراب، وهو ما قاله الأخفش في: معانيه ٤٥ وحُرِّفت (جاء) فيه إثر تعليق الاستاذ شاكراً. انظر الكتاب (٣٧٦/٤، ٥٥٢/٣).

(٣) الخليل يخالف سيبويه في (جاء) لأنه يذهب إلى أن اللام فيه قلبت في موضع العين، وهو أليس عند أبي علي. انظر الكتاب (٣٧٧/٤) والتكملة ٢٦٤، والممتع ٣٢٧.

(٤) أي الهمزة الثانية في (جاء).

(٥) سورة الأنعام: (٥) وتكررت في مواضع كثيرة من القرآن. ويخالف الأخفش فيها سيبويه، فمذهب قلب الهمزة المنصومة ياء إذا سُبقت بكسرة في الفعل، وقوله في: معانيه ٤٩ (ورسمه بالهمزة تحريف)، والمقتضب (٢٩٤/١) والخصائص (١٤٤/٣) وشرح الفصل (١١٢/٩) وفصله ليعلي في: الحجة (٣٥٤/١).

(٦) صدر بيت من المنسرح، وقامه:

هل يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهْنٌ مُطْلَبٌ

وهو لعبيد الله بن فريس الرقيات في: ديوانه ٣، والكتاب (٣١٤/٣) والمقتضب (٣٥٤/٣، ٢٨٠/٤) والكامل ١٤٠٩، والأصول (٤٤٢/٣) وشرح السيرافي (١١٧/٢) وشرح لميزات سيبويه (١٤/٢) والمنصف (٨١/٢) وفرحة الأديب ١٢٩، وشرح أبيات المغني (٢٨٧/٤) وبلا نسبة في: الخصائص (٢٦٣/١) وانشده ليعلي في: الحجة (٣٧٧/٤) والتعليق (٥٦/١) شاهداً على تحريك ياء (الغواني) بالكسر ضرورة وهو ما جاء هنا وسيأتي في (١٢٥-١). والبيت روي بلفظ (فهل) و(أما) مكان (هل) وفيهما الياء ساكنة فلا ضرورة فيها.

ولم يَجُزْ أن يكون على التخفيف مثل ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾؛ لأن هذا التخفيف بمنزلة التحقيق في هذا الضرب، فكما لا يكون بينَ بينَ على قولٍ غيره؛ كذلك لا يكونُ عنده على وجه التخفيف، إلا أن يكون على قولٍ من جمَع بين همزَين<sup>(١)</sup>، فإنه قد حُكي عن أبي الحسن أنه سَمِعَ «اغْفِرْ لِي خَطَايَايَ»<sup>(٢)</sup>، فعلى هذا يجوز تخفيفُ (جائِي) على حَدِّ «يَسْتَهْزِئُونَ» على قوله، وذلك رديء.

### مسألة

من الدليل على أن (يَفْعَل) موضوعٌ للحال - كما كان يقولُه<sup>(٣)</sup> - أن لفظَ الحال مع اللام<sup>(٤)</sup> لم يدخله شيء من الزوائد، والمستقبلُ مع اللام الأخرى<sup>(٥)</sup> دخلته إحدى التوئين في أكثر الأمر، فالحاقُ العلامة هنا في باب الدلالة على أن الأول الذي لا زيادة فيه هو الأصل؛ كإلحاق العلامة في (ضاربة)، وعلى هذا الحقوا السين وسوف للمستقبل دون الحال، فدل ذلك على أن الأصل الذي لا زيادة فيه للأصل الذي هو الحال.

(١) جاء ذلك في قراءة (أئمة) عند ابن عامر وعاصم وحيدة والكسائي. انظر الكتاب (٤/١٤٣) والسبعة ٣١٢ واليسر ٢٢٥، والخصائص (٣/١٤٥) ومعجم الخطيب (٣/٣٥١) وضعتها أبو علي في: الحجة (٤/١٧٥).

(٢) حكاه في: معاني ٥٦٦، وذكر أنه قليل وأنه في لغة قيس، وحُكي عنه في: الأصول (٣/٣٨٢) وعنه وعن أبي زيد في: الخصائص (٣/١٤٥) وعن الأخير في: المفصل ٣٥١، وفيه أن الفاتل أبو السمع وابن عمه رقاد. وفي الأصل: خطابي، وهو يخالف السابق والمصادر.

(٣) لعله يريد ابن السراج فقد حكي للرمازي عنه ذلك في: شرح الكتاب (١/١٢٩) وكلامه في: الأصول (١/٣٩) لا يرد، وسكنى السيموطي عن أبي علي ذلك أيضاً وأدلتها على ذلك هي المذكورة هنا، وقد تردد قول أبي علي في كُتبه ففي المسكوتة ٩٩ يقرر أن الأصل للمحاضر، ثم في ص ١٠٢ والنملية (١/١٧) والإيضاح ٥٣ يذهب إلى أنها تقع على الاثنين ثم تخص وقتاً بعينه بالسين وغيرها، ويمكننا الجمع بين القولين، وللنحاة في المسألة أقوال أخرى. انظر: إيضاح الزجاجي ٨٧، وشرح السيرافي (١/٥٨) وشرح الصغار (١/٢٢٨، ٢٣٨) والمقصد ٨٤، والهمع (١/٧).

(٤) لام الابتداء.

(٥) اللام الواقعة في جواب القسم.

## مسألة

عَلَيْهَا الْخَيْعَلُ الْفُضْلُ (١) ١٧٥ /

أَرَى أَنَّ ( الْفُضْلُ ) صِفَةٌ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْمَوْضِعِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ ( الْهَلُوكَ ) فَاعِلَةٌ فِي الْمَعْنَى ، فَحُمِلَ الْمَصْفَةُ عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَلَسْتُ أَحْفَظُ عَنْ أَصْحَابِنَا أَنَّهُمْ حَكَّوْا هَذَا النَّحْوَ فِي مَوْضِعٍ ، وَقَدْ مَرَّبِي شَيْءٌ آخَرَ غَيْرَ هَذَا مِنْ هَذَا النَّحْوِ (٢) .

## مسألة

يَسْتَقِيمُ أَنْ تَجْعَلَ ( عَلِيٌّ ) فِي قَوْلِهِ :

هَجَاؤُكَ إِلَّا أَنْ مَا كَانَ قَدْ مَضَى . عَلِيٌّ كَأَثَابِ الْحَرَامِ الْمُهَيَّمِ (٣)

مَنْعَلَقَةٌ بِقَوْلِهِ : ( كَأَثَابِ ) عَلَى قَوْلِهِ : أَكُلْتُ يَوْمَ لَيْلٍ ثَوْبًا (٤) ، فَيَجْرِي مَجْرَى قَوْلِكَ : هَذَا بِشَابِهِ الْأَثَابِ فِي الدَّارِ .

( ١ ) بعض بيت من البسيط ، وقامه :

السَّالِكُ الثُّغْرَةَ الْهَيْظَانَ كَالْفُضْلِ مِثْلِي الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْعَلُ الْفُضْلُ

وهو للمتنخل الهذلي في : شرح أشعار الهذليين ١٢٨١ ، وللمبرصان ٢٢٢ ، والشعر الشعراء ٦٦١ ، والمعاني الكبير ٥٤٣ ، والأغاني ( ١٠٤ / ٢٤ ) ، والنسيب ٨٧ ، ١٥٣ ، والمخصص ( ١٦٩ / ٢ ) وسر الصناعة ٩١١ ، وأمالى ابن الأثير ( ٢٢٠ / ٢ ) والحامسة البصرية ٦٩٧ ، وتذكرة النحاة ٣٤٦ ، والخزانة ( ١١ / ٥ ) ، وبلا نسبة في : المخصص ( ٣٦ / ٤ ) وصمد الحافظ ٧٠١ ، وأنشد أبو علي في : الشعر ٤٣٤ وفلب في وجه إعراب الفاظه ولم يعرض لقائلته هنا . الثغرة : موضع الخافة ، الكالي : الحافظ ، الخيعل : ثوب يخاط أحد جانبيه ويترك الآخر ، الهلوك : المرأة المنسوبة للتكسرة ، الفضل : ثوب تنفضل به المرأة في بيتها وتبذل به تكف به ثيابها أو هو المرأة عليها قميص ورداء بلا إزار . واختلافهم في البيت لأن الفضل هي المرأة فوجه بعضهم رفع ( الفضل ) على الجوار ، أو أنه نعت ( الخيعل ) ، وأبو علي ومن تابعه يحملونه على الشعبية على الخيل إذ الموصوف فاعل في المعنى . ولو حُمل ( الفضل ) على أنه الثوب كما أثبت بعض اللغويين لم نحتاج إلى التأويل .

( ٢ ) قول لبدي : طَلَبَ الْمُغَيَّبَ حَقَّهُ الْمَطْلُومُ ، وتقدم في ( ١٨ - ١ ) ، وحكى ابن سيده في المخصص كلامه على نحو أم .

( ٣ ) ملف ذكره في ( ٦٩ - ١ ) على كان التامة والناقصة .

( ٤ ) في : الكتاب ( ١١٧ / ١ ) والأصول ( ٢٤٧ / ١ ) وشرح السيرافي ( ٢٢٧ / ٣ ) والخليجات ١٨٠ ، ١٩٠ ، والبغداديات ٥٥٥ ، والمنشورة ١٥٨ ، والعصديات ٢٥٩ ، والإغفال ( ٢٥٧ ، ٢٠٩ / ٢ ) والحجة ( ٢٢١ / ٦ ) والبصريات ٩٠٢ ، والشيرازيات ٦١٨ ، والكشف ٤٥٤ ، ٥٨٦ ، ٦٦٦ ، وتبيان الطوسي ( ٣٨٥ / ٥ ) والمغني ( ٧٠٧ / ٦ ) ، وفيه يُحمل الظرف ( كل ) على ما في ( لك ) من معنى الفعل ، وهو المراد هنا ، واستشهد به أبو علي في بعض كتبه وفي ( ١٣٩ - ب ) على تقدم الظرف على المعاني التي تعمل فيه .

ولا تجعله متصلاً بالمصدر<sup>(١)</sup> فتكون قد فصلت بينهما بالاستثناء إن جعلت الاستثناء بمنزلة العطف وليس مثله، وإن كان يُشبهه. فإذا كان كذلك لم يمتنع أن تفصل به بينهما؛ لأنه بمنزلة مفعول في الصلة<sup>(٢)</sup>، ألا ترى أنك لو قلت: الذي قامت إلا الإماء نساؤه زيد، جاز.

### مسألة

في بيت حسان هذا - يعني: ومينا<sup>(٣)</sup> - فُحش من موضع آخر، وهو أنا لا نعرف اسماً مجموعاً بالواو والنون على حرف واحد. ألا تراهم لما أرادوا / ٧٥ ب جمع ( ذو ) عدلوه إلى لفظ آخر وهو قولهم:

الذوينا<sup>(٤)</sup>

وكذلك لما نُتوه قالوا: ذوا وذوي<sup>(٥)</sup>، ولم يقولوا: ذان ولا ذين ولا ذون، فهذا مما يُقبح هذا أيضاً<sup>(٦)</sup>، ووجهه أنه شبه الساكن [ غير المنفصل ]<sup>(٧)</sup> بالساكن المنفصل؛

(١) أي ( مجازك ).

(٢) المسننى عنده منصوب بالجملة قبل ( إلا ) وليس بتقدير ( استثنى ). انظر الإغفال ( ١ / ٣٣٧ ) والبيد ادبيات ٥٩٣، والبصريات ٧٠٢، وكنزنا ( ١٣١ - ب، ١٤٥ - ب، ١٧٤ - ب ) والمسألة خلافة انظر: الكتاب ( ٢ / ٣١٠ ) والكامل ٦١٣، والمحاضرات ( ١ / ٢٧٨ ) والإنصاف ٦١٠، وشرح الجمل لابن عصفور ( ٢ / ٢٥٢ ) والجني ٥١٦.

(٣) تقدم ذكره كاملاً والتعليق عليه في ( ٧٤ - أ )، ( ومين ) أصلها ( مين ) حذفت همزتها ضرورة.

(٤) آخر بيت من الوافر، وقامه:

فلا اعني بذلك أسفليكم ولكني أريد به الذوينا

وهو للكعبيت بن زيد في: ديوانه ( ١ / ٤٠٨ ) وتخرجه ( ٢ / ٤٩٥ ) وجاء في: الكتاب ( ٢ / ٣٨٢ ) وشرح أبياته ( ٢ / ١٥٨ ) وما ينصرف ١١٤، والحزانة ( ١ / ١٤٩ ) وأنشده أبو علي في: الشعر ١٥٤، ١٦٥، والجليات ١٥٥ شاعراً على كسر الواو المفتوحة في ( ذو ) إتباعاً للجمع، وهو المراد هنا أيضاً، ولأبي علي في البيت وجوه آخر ذكرها في الشعر. والشاعر يهجو أهل اليمن فيقول إنما أريد ملوككم كذي يزن وذو جعدن لا من درنهم.

(٥) دليله على أن الواو مفتوحة، وهو من الكتاب ( ٢ / ٢٦٢ - ٢٦٣ ) وانظر في التعليقة ( ٢ / ٧٥ ) تعليقه لضم الواو في الواحد.

(٦) أي يقبح ما في بيت الكعبيت.

(٧) زيادة يقتضيها السياق، ولعل مقولها من نقل للنظر.

نحو: ذو المأل (١).

وقالوا في تشنية (ذا) (٢): ذان، فلما أريد الجمع عدل إلى لفظ آخر فقالوا: ألي، فعُدُّوْهُمْ هذا يُقْبَحُ بيتَ حَسَّان، وتَشْنِيْهُمْ (ذا): ذان، يُقَوِّيه لبقاء الاسم في التشنية على حرف واحد، وهذا الضرب من الجمع من قياس التشنية، إلا أنَّ هذا مبهمٌ وليس (مائة) مثله، وقد يخالف المبهم المخصوص في أشياء كثيرة.

### مسألة

قوله:

مَشْيَ الْهَلُوكِ (٣)

يَدُلُّ على صحة قول سيبويه (٤): إِنَّ (تَبَسَّمتْ وَمِيضَ الْبَرْقِ) منصوبٌ بفعلٍ آخر، إلا ترى أنه لا يجوز أن يكون (المشي) هنا منتصباً بالسُّلُوكِ (٥) للفصل بين الصلة والموصول؟ فلا بد إذن من فعلٍ آخر، وإذا صح هنا صح في كل موضع.

### مسألة

قال: وما يَدُلُّ على قُبْحِ:

وَمِيْنَا (٦)

أنه لو وُضِعَ موضعَ الرفع / ٧٦ لَزِمَ أَنْ يَضُمَ فاءُ الْفِعْلِ مِنْ (مِقة)، فتصح الواو (٧)

(١) عبارته أوضح في: الشعر ١٦٦-١٦٧: تكون العين منه (أي من القنوين) أتبع اللام كما أتبع الفاء العين، ألا ترى أنك تقول: ذو مال، فتصح الفاء العين... وكذلك تُتْبِعُ للعين التي هي واو الحركة (أي الكسرة) التي كانت تحب للياء التي حذفَتْها في (ذوين)°. ومعنى (غير المنفصل) في اللان الساكنان في الكلمة (الذوين)، والمنفصل الساكنان من كلمتين نحو (ذو المأل).

(٢) أي اسم الإشارة.

(٣) من بيت المتنخل الهذلي الذي سلف ذكره في (١-٧٤).

(٤) جاء العبارة في (٤٩-ب) بلفظ (تضحك لمح البرق) وذكرت أن سيبويه تكلم في موضوعها ولم يذكرها. وانظر تخريجها.

(٥) أي من (السالك) في الشاهد.

(٦) من بيت لحسان تقدّم في (١-٧٤).

(٧) انظر الحقائق (١٠٨/٢، ٢٩٨، ١٣٨/٣) وإسالي ابن الشجري (٢٠٤/٢، ٢٧٧).

فَتَجْعَلُ الْكَلِمَةَ مِنْ بَابِ (قُوكَ وَفِيكَ)، وَلَيْسَتْ كَذَلِكَ لِقَوْلِهِ:

إِذَا الْمَثُونُ أُمِرَتْ فَوْقَهُ حَمَلًا (١)

### مسألة

من خطأ أبي بكر (٢): أي رجل ضربت وامرأة؟ لك في (امرأة) ثلاثة أوجه: إن شئت ردَدْتُهَا على (أي) في نصبه ورفع، وإن شئت ردَدْتُهَا على ما بعد (أي).

ومن خطأ فإ: حدَّثني أبو علي الحسن بن محمد بن عثمان (٣) بالبصرة سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة قال: حدَّثنا ابن ناجية (٤) قال: حدَّثنا أبو بكر بن أبي شَيْبَةَ (٥) قال: حدَّثنا ابن أبي فديك (٦) قال: حدَّثني إسماعيل بن إبراهيم بن [عقبة] (٧) عن عمه

(١) عجز بيت من البسيط، ومصدره:

ضخم نعلن أشناق الذنات به

وهو للأخطل في: شعره ١٢١، وغريب الحديث لابن سلام (١/٢٧٢) والمعاني الكبير ١٠٠٧، والشعر والشعراء ٤٨٩، وأخمداد ابن الأنباري ٣٠٦، والسميط ٣٩٤، والغائق (١/١٤) ومنتهى الطلب (٦/١٧٢) وتهذيب اللغة (٨/٣٢٧) والصحاح (شقي) واللسان (مرر وشقي). حمل: كفل، وذكر السكري في شعره أن الأشناق ما دون الدية أو ما يزيد، الرجل عمداً على المائة في الدية ليوصف بالوفاء. والشاهد في أن ميم (مفون) لا تكون مضمومة، في حين حكى في اللسان (ماي) عن بعضهم قولهم بالضم.

(٢) أي ابن السراج ولم أجده في الأصول ولا الوجز.

(٣) الحسن بن محمد بن عثمان أبو علي الفسوي نزيل البصرة، ثقة نبيل. أنساب السمعاني (٤/٣٨٥) وتاريخ الإسلام (٢٥/٢٠٢)

(٤) عبد الله بن محمد بن ناجية أبو محمد البصري، ثقة ثبت (ت ٢٠١). انظر: تاريخ بغداد (١٠/١٠٤).

(٥) عبد الله بن محمد بن إبراهيم أبو بكر الميسي، مشفق حافظ صنّف المسند والأحكام (ت ٢٢٥). انظر: تاريخ بغداد (١٠/٦٦)

(٦) محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك أبو إسماعيل المدني، الإمام للثقة الحديث (ت ٢٠٠). سير الأعلام ٣٣٤٨

(٧) الأصل: عقبة، وهو تحريف لأن ابن علي إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم (١١٠-١٩٢) ليس ابن أخي موسى بن عقبة، فللإيراد هنا إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة بن أبي عيش وهو مدني ثقة أخرج عنه البخاري وغيره، وقد فرق بينهما سليمان الباجي في: التمهيد والتجريح (١/٢٣٩) ونص علي أنه ابن أخي موسى. وانظر: الجرح والتمديد لابن أبي حاتم (٢/١٥٣) وتاريخ بغداد (٦/٢٢٩)

موسى بن عُقبة<sup>(١)</sup> عن هشام بن عروة<sup>(٢)</sup> عن أبيه<sup>(٣)</sup> عن عائشة عن الحسن بن علي<sup>\*</sup> قال<sup>(٤)</sup>: «عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقُولَ إِذَا فَرَعْتُ مِنْ قِرَاءَتِي فِي الْوُتْرِ وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الرُّكُوعُ: اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ<sup>(٥)</sup>، وَبَارِكْ لِي فِيمَا آتَيْتَ<sup>(٦)</sup>، وَفِي سِرِّ مَا قَضَيْتَ، إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، إِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ».

/ ٧٦ ب سئل علي<sup>(٧)</sup>: مَنْ أَشْعَرُ الشُّعْرَاءِ؟ فقال: «أَشْعَرُ الشُّعْرَاءِ جِبَادُهَا، كُلُّ يَجْرِي إِلَى غَايَتِهِ، وَلَكِنْ أَمْرًا الْقَيْسَ مَدَّ لَهُمْ عِنَانَ الْخَضِرِ<sup>(٨)</sup>، وَادْرَكَهُمْ بِعِقَالِ<sup>(٩)</sup> الْفَوْتِ».

ويخطُ فا: أَنْشَدَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ:

إِنَّ الشُّرَيْبَ لِلشُّرَيْبِ هَبْنُ  
إِنْ الْأَذَاةَ لَيْسَ مِنْهَا لَيْبُنُ<sup>(١٠)</sup>

(١) موسى بن عُقبة بن أبي عبيد الله بن محمد الأسدي، قال فيه الذهبي: الإمام الشافعي الكبير (ت ١٤١). سير الأعلام ٣٩٨٥

(٢) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام أبو المنذر القرشي (١٤٦-١١٠) انظر ما نقله الذهبي في: السير ١٠٨٦ من أقوال العلماء فيه.

(٣) عروة بن الزبير (٢٣-٩٣) انظر سير الأعلام ٢٦٧٦

(٤) جاء الحديث بغير إسناد هنا في: سنن الترمذي (٣٢٨/٢) وأبي داود (٦٣/٢) وابن ماجه ٢٦٩ والنسائي (٣٤/٥) والمستدرك (٢٩٨/٤) والخلاف للطوسي (٥٣٩/١)، وبإسناده هنا بدءاً بـ «يُنْصَرِّفُ» في: المعجم الأوسط (١٧٠/٤)، وبإسناد آخر في: ذيل تاريخ بغداد (١٦٢/٤) وبدءاً بـ «يُنْصَرِّفُ» في: المعجم الكبير لابن حجر (٢٤٨/١) الذي جمع طرق الحديث ونقلها.

(٥) في المصادر زيادة: وَعَافَنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ وَتَوَلَّيْتُ فِيمَنْ تَوَلَّيْتُ.

(٦) لم يجد في: المصادر إلا (أعطيت).

(٧) جاء هذا الخبر بالفاظ مختلفة في: الأغاني (٣٧٦/١٦) ونهج البلاغة ص ٧٩١، والعمدة لابن رشيق (١١١/١) وشرح النهج (١٥٤/٢٠) والنهاية لابن الأثير (٩٨/٣).

(٨) الخضر: ارتفاع الغرس في: عدوه.

(٩) العقال: حبل تعقل أي تربط به الدابة، ومجاز العبارة أن أمر القيس سن للشعراء سن الشعر فعضوا فيه ثم ادركهم بتقديم زمانه فلم يكونوا ليعبقوه.

(١٠) الشريب هو من يشارك، والأداة المكروه للسير.

وقفنا (١) ببغداد في الجانب الغربي في مسجد المنصور بابن درستويه (٢)، فسأله أبو علي الترجمان عن الفاعل: لِمَ صار مرفوعاً؟ والمفعول لِمَ صار منصوباً؟ فقال: الفاعل أقوى من المفعول، فاختر له أقوى الحركات؛ لأن الضمة من الواو، والفتحة من الألف، والواو أقوى فجعلت للأقوى، والأضعف للأضعف (٣).

فقال له الترجمان: الواو أخف من الألف. فقال: ليس كذلك، ألا ترى أنا نقول: أو، ونقول: آ، فترى (أو) أطول من (آ). فقال أبو علي: لأنك تقول: أو، وتقول: آ. فقال: هو يسرق (أو). قال: كما تسرق أنت (آ). قال: فنقيم إنساناً عند الأسطوانة ويقول: أو وآ، ونحكمه.

وهذا آخر / ١٧٧ ما عندي.

قال فاف في أول هذه الحكاية: هذا خط أبي محمد بن معروف (٤)، ذكر لي أن أبا محمد يقول هذا الكلام.

[ع: غرض فاف عندي في هذا أن يرى ضعف ابن درستويه.]

بخط فاف: قال في الأصول (٥): أجاز البغداديون: ما جاءني إلا أبوك أحد.

(١) في هامش هذا السطر كتب الناسخ الرمز: من، واخشي أن تكون محرفة عن مه، وهو رمز لها مثل الأصل أي كان النص في هامشه. معجم الرموز ٢١٢، وسيتكرر في (١٦٧-١٨٧، ١-٢).

(٢) عبد الله بن جعفر بن درستويه أبو محمد النحوي، قرأ على المبرد وصحبه، عاصر أبا علي (ت ٣٤٧) وذكر غير وجه في ضبط (درستويه) وأثبت ما في الأصل. معجم الأدباء ١٥١١.

(٣) بهامش الأصل بغير خط الناسخ: يعلم في هذه الحكاية حصة في (كنا) أسرار ما أودع الله تعالى في جملة العرب من الاستعداد إلى أنسب اللفاظ لكل معنى من المعاني التي لا يد من خطورها لقلب البشر. فسبحان الله العليم الحكيم.

(٤) أبو محمد هبيل الله بن أحمد بن معروف، قاضي القضاة ببغداد (٣٠٦-٣٨١) وذكر الحموي أنه امتداذ السيرافي (٢٨٠-٣٦٨) في النحو، ولا أدري ما صحته. انظر معجم الأدباء ٨٧٨، وتاريخ بغداد (١٠/٣٦٥).

(٥) الأصول (١/٣٠٣) وأجازها سيبويه في: الكتاب (٢/٣٣٧) على التبدلية ونقلها عن يونس عن بعض العرب الموثوق بهم، وحكى أبو علي في: التعليقة (٢/٦٩) منعه عن المبرد وبعض كلامه مأخوذ منه، ثم يحكي في: المشرقة ٦٣ عن الجرمي أن المروي عن العرب غير معروف عنده، ويلي نص لا حد تلامذة أبي علي ينقل فيه عن شيخه إثبات كلام سيبويه على نحو قلب المذكور هنا، وهو عجيب. والفراء في: معانيه (١/١٦٧) لا يجيز إلا التنصب في مثله.

فا: والذي يمنع من إجازة ذلك عندي أن (أحداً) لا يخلو من أن تكون التي بمعنى (واحد) أو التي للعموم والكثرة، فلا يجوز أن تكون التي بمعنى (واحد)؛ لأنك متى أبدلت منه لم يكن فيه فائدة، ألا ترى أن أباه واحد ولا يُظن أنه اثنان. ولا يجوز أن تكون الأخرى؛ لأن حكم البدل أن يكون أخص من المبدل منه في هذا النحو؛ لتقع الفائدة. فإن قلت: إن (أحد) التقديم، فلا يجوز لأن (الأب) في هذا الكلام يدل بما تقديره أن يكون قبله، والبدل لا يكون قبل المبدل منه.

### مسألة

قال (١): أجاز الكسائي: (جاءني القوم إلا حاشي زيد)، ولم يجزه غيره. / ٧٧ ب فـ (٢): لهذا الذي أجاز الكسائي عندي وجه؛ وهو أن (حاشي) لما كان حرفاً استثناءً وحرف جر صار بدخول (إلا) عليه حرف جر وخلص له، وأشبه ذلك قولهم: (ما ضربت زيدا ولا عمراً) في أن الواو لما دخلت خلصت (لا) للنفي، ولو لم تدخل لكانت عاطفة نافية (٣)، فكذلك (حاشي). وما يكون من الحروف للاستثناء فقد يكون لغير الاستثناء، ألا ترى أن (ليس) و(لا يكون) قد استعملتا (٤) صفات (٥) في قولهم: اتشني المرأة لا [يكون] فلانة (٦).

(١) ابن السراج في: الأصول (٣٠٣/١) وانظر: الهمع (٢٣٣/١).

(٢) ترجيحه قائم على ما حكاه ابن السراج (٢٨٩/١) أن البغداديين يجيزون النصب والجر بحاشا، وإلا فإن أباهلي في: التعليقة (٧٦/٢) والإيضاح ٢٣٠ ينال سيويه (٣٤٩/٢) في أن (حاشا) حرف جر. وانظر: مختصر ابن سمدان ٧٩

(٣) ذكروا أنها في مثل هذا لتوكيد النفي، وكلام الزجاجي قريب من قوله. انظر معاني الأخفش ٥٠٨، والأصول (٤٠٠/١) وحروف المعاني للزجاجي ٣١، والبغداديات ٢٢٠، والأزهية ١٥١، والجنى ١٦١، ٢٠٦، ولباب المعكبري (٤٢٦/١) والرصف ٢٧٣

(٤) كذا، وكان ينبغي أن تكون: استعملتا.

(٥) إجازة مجبتهما صفتين قول الخليل واختيار الجرني وحكاية أبو علي في: الخليات ٢٦٣، وانظر الكتاب (٣٤٨/٢) والمقتضب (٤٢٨/٤) والأصول (٢٨٧/١).

(٦) الأصل: تكرن، وسبق تصحيحه وتخريجها في (٤٢-٤١).

## مسألة

قال (١): رَوَا فِي:

وَلَا سِيَمًا (٢)

الوجه الثلاثة.

فأ (٣): والنصبُ عندي ليس بالسهل، وَوَجْهُهُ أَنْ تَجْعَلَ (ما) بمنزلة (شيء)،  
وتنصب (يوماً) عن تمام الاسم بالإضافة.

## مسألة

قوله:

وَقُوفًا بِهَا صَحِيحِي عَلَيَّ مُطِيبُهُمْ (٤)

يكون العاملُ فيه أحدَ شيئين:

(١) ابن السراج في: الأصول (٣٠٥/١) وفات البيت محققه ومبانع فهارسه معاً.

(٢) بعض بيت من الطويل، ونحوه:

الْأَرْبُ يَوْمَ لَكَ مِنْهُنَّ مَصْلَحٌ وَلَا سِيَمًا يَوْمَ بَدَارَةِ جُلُجُلٍ

وهو لامرئ القيس في: ديوانه ١٠، وشرح القصائد الطوال ٣٢، وشرح القصائد للنحاس ١٠٩،  
والصاحبي ٢٣١، ورسالة الفخران ٣١٧، وشرح ابن يمين (٨٦/٢) وشرح الكافية (١٣٥/٢) والمغني  
(٣٥٣/٢، ١٠٦/٤) والخزانة (٤١١/٣) وشرح أبيات المغني (٢١٦/٣) وأنشده أبو علي في:  
البلداديات ٣١٧ على جر (لا سيما يوم) ورقعه فقط، والنحاة في النصب بين الظرفية والتمييز.

(٣) نصب (يوم) عنده على التمييز كما مرّح به في غير هذا الموضع، غير أن قوله (تمام الاسم) دالٌّ عليه هنا،  
وتمام الاسم عنده مصطلح أخذه من سيبويه (١٧١/٢) وهو يتحقق عند أبي علي بالإضافة كالشاهد  
وبالنون (كعشرين) وبغيرهما، والاسم بعد التمام منصوب، والبيت عنده كقولهم: على النمرة مثلها رُبْدًا.  
انظر: التعليقة (٣١٥/١، ٣١٦، ٣٩/٢) والإيضاح ٢٣٣، والجمع (٢١٥/١) وشرح التسهيل (٣١٩/٢)  
وشرح الرضي (٥٦، ٥٩/٢) والمغني (١٠٦/٤).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

يَقُولُونَ لَا تَهْلِكُ أَسَى وَتَجَلُّ

وهو لامرئ القيس في: ديوانه ٩، ومسائل نافع ٥٤، ١٧٤، وطبقات الفحول ٥٩، والشعر والشعراء ١٢٩،  
واشباه الخالدين (١٩/١) والصناعتين ٢٢٩، وإعجاز الياقلائي ١٦٢، وشرح ديوان امرئ القيس  
للنحاس ١٣، والسمط ٩٤٣، والبحر (٤٤/٤) والخزانة (٢١٢/٣)، وجاء البيت بمقابلة (وتجلد) في:  
معلقة طرفة بديوانه ٦، وجاء الصدر في: شعر عمرو بن الأهم ٩٧ وعجزه (يقولون لا نجمل ولست بجهال)، =

إِذَا (نَبِكَ) (١) فيكون الراجع إلى ذي الحال منها ذكر المتكلم في (صحيبي)؛ لأنك تجعله واحداً يرجع على المعنى مثل: / ١٧٨ ﴿رَبُّ ارْجِعُونِ﴾ (٢) في الحمل على المعنى، وإن كان في نظم اللفظ عكسه؛ لأن المفرد في الآية متقدم، والمتقدم في البيت جمع، و(صحيبي) مرتفع بالمصدر.

وإِذَا [قِفَا] (٣)، فإن نصبتَه بِ(قِفَا) كان مَصْدَرًا أراد الإضافة إليه، ولا يكون منصِباً بِ(قِفَا)؛ لأنه فعلٌ لِلصَّحْبِ، فكانه: قِفَا وَقِفَاً مِثْلَ وَقُوفٍ، ثم حَذَفَ الموصوفَ وأقام الصفة مقامها، ثم حَذَفَ الصفة وأقام الذي أُضيفَتْ إليه مقامها، وكان ذلك حسناً من حيث كان المضاف إليه نكرة.

### مسألة

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطُّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي (٤)

لا تخلو الياء من ثلاثة أوجه: إمّا تانيثاً، وإمّا إطلاقاً، وإمّا لاماً على قوله:

أَلَمْ يَأْتِيكَ (٥)

فالتانيث لا يجوز؛ لأنه لا مؤنث هناك، والإطلاق أوجه من الثالث.

= فالبيت من أمثلة المسرفة الشعرية في معظم المصادر السالفة، وأجاز بعض المذكوّرين قولي أبي علي بالحالية والمصدرية وعكّل الأعلام والنحلي جواز الحال وحكى الأخير عن ابن السراج تقدير كان وحسن أبوحيان نيابة المصدر (وقوفاً) عن الفعل في الخبر.

(١) يريد مطلع القصيدة:

قِفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسِقَطِ اللَّوْنِ بَيْنَ الدُّخُولِ فَعَمَلٍ

(٢) سورة المؤمنون: (٩٩) وحكى ابن الشجري في: أماليه (١١٤/٣) حمل أبي علي الآية وغيرها على جمع فعل الواحد، وانظر معاني الفراء (٤٢/٣) وتاويل المشكل ٢٩٣

(٣) الأصل: وقوفاً، وهو سهر لأنه معمول لا عامل، وحتى يصح المطف على العامل الأول (نبك).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بصبيح وما الإصباح منك يلمتل

وهو لامرئ القيس في: ديوانه ١٨٨، وإعجاز الباقلائي ١٨١، والسمط ٢١٩، والخزانة (٢٨٧/٢، ٢٣٦/٣)

والصباح (شلى) ويلا نسبة في: سر الصناعة ٧٧٤، وشرح الخماسة للمرزوقي ١٧٧٠، وغيرها كثير. انجلي:

انكشف. وحمل ابن جني والجهوري والمرزوقي الياء على إطلاق الروي وأجاز المرزوقي أن تكون لام الفعل.

(٥) من بيت من الرجز، وتعلمه:

ألم يأتيك والانباء تنمي بما لاقت ليون بيتي زياد

## مسألة

وليس قُوَادِي عَن هَوَاك بِمُنْسَلِي (١)

هو مُتَفَعِّل من (سلوت) أو (سَلَيْتُ)، وإن لم يكن (سلوت) منعدياً، ووجهه أن (منسلي) مطاوعٌ كما / ٧٨ ب أن (سلوت) كالمطاوع؛ فكانه وضع مطاوعاً موضع مطاوع لاجتماعيهما في المعنى، ومثله:

حتى إذا اشتال سهيل في السحر (٢)

الا ترى أن (شال) كالمطاوع لقولك: أشلته فشال، هذا وجه.

وهو لقيس بن زهير العبسي في: نادر أبي زيد ٥٢٣، والأغاني (١٧/ ١٩٨) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٢٣) والحلّل ٤١١، والحزاة (٨/ ٣٦٤) وشرح أبيات المغني (٢/ ٣٥٣) وبلا نسبة في: الكتاب (٣/ ٢١٦) والأصول (٣/ ٤٤٣) وهو دثر في كتب النحو، وأنشده أبو علي في: الشعر ٢٠٤، والتعليق (١/ ٥٥) والحجة (١/ ٩٣، ٣٢٥، ٢/ ٩٩، ٤/ ٢٨٥، ٣٧٧) والإغفال (٢/ ٢٨٩، ٢٩٠) والخليبات ٨٥، والمضديات ٣٣، والمسكرة ٢٦٢ شاهداً على إثبات الياء في المجرى للضرورة ووجهه أنه أنزل الياء منزلة الصحيح فأصيرت بالحركة المقدرة، وحكى في الإغفال عن المازني أن الرواية (جاءت محرفة): **الَا هَلْ أَتَاكَ**، وفي الأغاني: **أَلَمْ يَلْفِكَ**، وعليهما لا شاهد في البيت، وذكره في: الشعر ٤٤٠ شاهداً على القرآن الفاعل بالياء. نسي: يريد تشتهر وتسير بين الناس، فليكون: من الإبل ذات اللبن والمراد جماعتها لا الفرد، بنو زياد: الكلمة من بني عبس وهم أخوة أرملة والمراد هنا التبرع لتعلق القصة به.

(١) عجز بيت من الطويل، وصدوره:

تسلّت غمايات لرجال عن الصبا

وهو لامرئ القيس في: ديوانه ١٨، والأغاني (٩/ ٧٠) وشرح القصائد الطوال ٧٣، وشرح القصائد للنحاس ١٥٧، وشرح الديوان له ٣٠، وجمهرة الأشعار (١/ ٢٦١) وعمدة الحفاظ ٤٥٩، وأنشده أبو علي في: المضديات ٢٢ شاهداً على مطاوعة (انفعل) وحكاها عن قوم لم يُسَمِّهم، وبه قال النحاس. ورؤي: (بمسل) و(بمنجل)، تسلت: ذهبت، غمايات: جمع غمابة ويريد بها الجهل، الصبا: الغم.

(٢) من الرجز، وهو لأبي محمد الفقهسي الأسدي في: (ما تبقى من تراجمه) ٢٩، واللسان والنجاش (لوب) و(نجر) وللمحلّي (وفي نسخة للأسدي وهو الصواب) في: كنز الحفاظ ٤٦٤، وبلا نسبة في: المنصف (١/ ٧٥) والنحاش (محرفاً) ٢٤٥، والأزمة للمرزوقي (٢/ ١٧٤، ٣٢٣، ٣٨١) والبحر (١/ ١٩٥) والممتع ١٣١، وأنشده أبو علي في: اللغائيس ٤٦، والخليبات ٣٧، شاهداً على مجيء (انفعل) مطاوعاً لفعل لازم مثل (شال) وهو قليل والأصل فيه أن يكون مطاوع المتعدي، وهو ما حكاه ابن جني في كتابه عن أبي علي، وجاء للشاهد أيضاً في: المضديات ٢٢ لما ذكره هنا في المطاوعة وتناوب (انفعل) و(انفعل) فيها. ورؤي: (ولاح فلعين) و(حتى إذا شال) = (حتى إذا اشتال) ولا شاهد فيها. سهيل: الكوكب، اشتال: ارتفع، والراجز يتعت إيلاً في آخر الصيف وأول البرد.

ويجوز أن يكون (يُنْسَل) مطاوع (سَلَّته) ثم خَفَّفَ للمقافية ك:  
سُرَّ وضرَّ (١)

ثم أطلق للمقافية؛ نحو:

كَلْكَل (٢)

ويجوز أن يكون (يُنْسَل) أيضاً، ثم أبدل اللام الثانية ياءً على حدِّ (تَقَضَّيْتُ) (٣).  
ويجوز أن يكون من: نَسَلَ هو، وأنسلته أنا، من نَسَلَ الوبر؛ أي: سَقَطَ، فيكون  
(مُفْعَلًا) (٤) منه، و(نَسَلَ) من قوله:

فَسَلِّي لِجَابِي مِنْ ثِيَابِكَ تَنَسَّلِي (٥)

من ذا، وهو (تَفْعَل) منه.

(١) بعض بيت من الرمل، ونحوه:

ففداه لبني ليسر علي ما أصاب الناس من سر وضر

وهو لطرفة في: ديوانه ٧٢، والمقتضب (١٣٨/٢) والمختضب (٣٤٢/١) وأمالى ابن الشجري (٢٦٤/٢)،  
٤١٩ والخزانة (٣٧٨/٩) وبلا نسبة في: المختضب (٢٣٠/٢) وشرح شواهد الإيضاح ٥٤٢، وتفسير  
الرازي (١٨٢/٣) وأنشده أبو علي في: الشمر ١٤١، والمضدات ١٣٣، والإغفال (١٦٧/٢) والتكملة ٤  
على تخفيف المشدّد (ضرّ) للمقافية كما هو هنا، وضبطت الراء في غالب المصادر بشدة وسكون كما في  
أصلنا وهو لا يناسب قولهم إنها مخففة، فالصواب الاقتصاد على السكون، بنو فليس قوم الشاعر، سر: السراء.

(٢) آخر بيت من الرجز، وهو بنحوه:

كأن منهارها على الكلكل

وهو لمنصور بن مرثد في لاميته (مجلة مجمع القاهرة مج ٢٩) ص ٢١٠، وشرح شواهد الإيضاح ٢٦٨، وسفر  
السعاد ٧٢٤، وبلا نسبة في: الكتاب (٢٩/١) والنبات ٢٤٨، وقوافي الاخفش ٩٠، والمعاني الكبير ٢١٨،  
ومجالس ثعلب ٥٣٩، والمقتضب (١٦٩/٣) والأمول (٤٥٢/٣) والمختضب (١٤٨/١٠٢/١) ورسر  
الصناعة ١٦٢، والمعدة ١٣٠، والخزانة (١٢٧/٦) وذكره أبو علي في: البغداديات ٤٢٧، والتعليق  
(١١٤/٢) للشدّيد في المقافية كزيادة الياء فيها للإطلاق، وهو المراد هنا.

(٣) من الانقضاخ والعرب تبدل من اللثامي ياءً في الفاظ من المشدّد ولا يطرّد عند سيبويه، ونسب إلى حميم  
وفيس. انظر الكتاب (٤١٧/٤، ٤٢٤) والمقتضب (٣٤٢، ٦٢/١) والكامل ٩٤٢، واللهجات في:  
الكتاب ٢٢٩، وذكره أبو علي في: الخليليات ٣٤٥، والإغفال (٦٦، ٦٢/١) والمسكرية ١٦٩، وانظر  
(نكبي) في كتابنا (١٩٥-١).

(٤) يريد منل في أول السلسلة.

(٥) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وإن نك قد ساءتلك مني خليقة

## مسألة

الهاء في (يَعْمَلَة) (١) تُخْرِجُ الاسمَ مِنْ شَبِّهِ الفعلِ؛ كالهَاءِ فِي (زَنَادِقَة) فِي إِخْرَاجِهَا الاسمَ مِنْ شَبِّهِ الْجَمْعِ (٢).

فإن قلت: فهلاً لم يَصْرَفَ (يَعْمَلَة) إِذَا جُمِعَتْهُ عَلَى (يَعْمَل) كـ (شَعِيرَة) و (شَعِير)؛ لزوال الهاء؟ قيل: إنَّ الهاءَ - وَإِنْ كَانَتْ قَدْ سَقَطَتْ - فَقَدْ عَاقَبَهَا مَعْنَى آخِرٌ يَخْتَصُّ بِالاسْمِ، وَهُوَ سَقُوطُ الهاءِ لِلْجَمْعِ، فَصَارَ كـ (تَمْرَة) و (تَمَر)، وَهَذَا عَمَّا يَخُصُّ الاسمَ.

## مسألة

قال: إنَّ قال / ١٧٩ قَائِلٌ: لِمَ لَا يَكُونُ الْمَحْذُوفُ فِي التَّقْدِيرِ مُؤَخَّرًا؛ كَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا كَائِنًا، فَلَا يَسْقُطُ بِذَلِكَ حُكْمُ مَا تَعَلَّقَ بِهِ الظَّرْفُ؟ (٣) قيل: يَقْبَحُ هَذَا لِلْفَصْلِ كَمَا قُبِحَ (كَانَتْ زَيْدًا الْحُمَّى تَأْخُذُ) (٤).

= وهو لامرئ القيس في: ديوانه ١٣، والمعاني الكبير ٤٨٢، والأغاني (٧٠ / ٩) وشرح القصائد الطوال ٤٦، وشرح القصائد للنحاس ١٢٥، وجمهرة الأشعار (١٠٢ / ١) والبحر (٣٦٣ / ٨) وذكر أبو علي الشاهد منه في: التعليقة (٢٣٢ / ٤) لما ذكره هنا أن الهاء للإطلاق من المجزوم (تَنَسَّلَ) وكذا في (منسلي) فكلاهما من تَنَسَّلَ أي بان وسقط، والشرح بين حمل معنى الثياب على الجواز أي القطعي امرئ من امرئ تهبني، أو أن معنى الثياب عند العرب القلب، وأكثرهم على أن الهاء إطلاق لا ياء التانيث فلم يثبتوها في الرسم.

(١) المعجمة: الناقة النجيبة المعتملة للطبيعة.

(٢) شرحه في: العسكرية ٢٤٢-٢٤٣ والتعليقة (٥٥ / ٣) بأن الهاء في: مثل (زنادقة) جعلته موافقاً لبناء الواحد كالكراهية وحزبية. وأصله في: الكتاب (٢٢٨ / ٣) وانظر للمقتضب (٣٢٧ / ٢).

(٣) أبو علي في العسكرية ١٠٥ يحكي عن ابن السراج أن الظرف في مثل (في الدار زيد) قسم برأسه ليس من الاسم ولا من المفعول، واحتجَّ به بدخول (إن)، فلو كان هذا المحذوف اسماً (أي مستقراً أو كائناً) مراداً مقدراً ما كان الناسخ لينخطئه فيعمل في الظاهر (زيد)، والسألة هنا تصلح أن تكون نعمة لهذا الاحتجاج. وأبو علي في كتبه غالباً يقدِّر المحذوف فعلاً، وقد يقدِّره اسماً، وهو عنده أصل مرفوض قام الظرف مقامه. انظر: الإغفال (١ / ٣٣٠) والشيرازيات ٣٤١ والمنشورة ٣٠ وكتابتها (١٥٩).

(٤) شرح في: التعليقة (١٠٥ / ١) وجه منها: "لأنك فصلت بين كان واسمها بمفعولٍ معمولٍ لها، وهو (زيد) الذي هو مفعولٌ (تأخذ) الذي هو مفعولٌ (كان)"، ثم ذكر تصحيح للسألة على تقدير ضمير الحديث أو القصة اسماً لكان. وانظر: الكتاب (٧٠ / ١) والمقتضب (١٥٦، ٩٩ / ٤) والأصول (٣٩٣ / ٢) والشعر ٢٤٠، ٢٧٠، ٢٧٤، والإيضاح ١٤٣.

فإن قيل: فقد قال:

فإن يحبها أخاك مصاب القلب<sup>(١)</sup>

قد قيل: قد روى البغداديون<sup>(٢)</sup> هذا: مصاب القلب؛ فذا يدلك على استكراههم الرفع لما فيه من الفصل، فعدلوا عنه إلى النصب.

ويجوز أن تقول: إن الظرف قد فصل به في أماكن، فيجوز أن يكون هذا مثلاً.

### مسألة

من خطأ أبي بكر<sup>(٣)</sup>: قد يكون علّة الشيء الواحد أشياء كثيرة، فمضى سقط بعضها لم تكن علّة، ويمكن أيضاً عكس هذا أن تكون علّة واحدة لأشياء كثيرة.

ذكر أبو بكر هذا عقيب قول البغداديين<sup>(٤)</sup>: إذا ابتدأت الاسم ثم أوقعت على راجع ذكره فعلاً ينصبه وليس قبل المبتدأ كلام رفعت به عما عاد عليه من ذكره، فقلت: عبد الله ضربته، وعبد الله مررت به. قال: / ٧٩ ب فلا يسقط هذا قولك<sup>(٥)</sup>: إن زيدا ضربته، لانه قد تقدم عليه شيء فزال مجموع تلك الأوصاف التي كان جميعها علّة.  
[ع: هذا معنى لفظ أبي بكر].

### مسألة

عاد إلى خطأ فإ.

(١) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

فلا تلحنني فيها فإن يحبها أخاك مصاب القلب جم بلائله

وهو بلا نسبة في: الكتاب (١٣٣/٢) والأصول (٢٠٥/١) والخزانة (٤٥٥/٨) وشرح إنبات المغني (١٩٥/٨) وأنشده أبو علي في: الشعر ص ٢٤٠، ٢٧٠، والخمعة (٤١١/٣، ١٦/٤، ٣١٩) والخطيبات ٢٥٨، شاهداً على جواز الفصل به بين إن وأسمها بالظرف المتعلق بخبرها اتساعاً بالظرف دون غيره، وهو ما أجاز به في آخر كلامه، والرفع رواية سيويه. وسيد كر للشاهد ثلثية في (١٣١-١).

(٢) ذكرها ابن السراج في الأصول وأبو علي في الخطيبات وتوجيهها على الحال.

(٣) أي ابن السراج، ولم أجده في الأصول وللوجز.

(٤) انظر معاني الفراء (٤٦٧/١) ومختصر ابن سعلان ٤٩، ٥٨، والإنصاف ٤٩، ونزهة الألباء ١١٦، والإنباء (٨٣/٢) الهامش.

(٥) تعليقه مأخوذ من: سيويه (١٤٧-١٤٨).

يؤكد قول من قال (١): إِنَّ المبتدأ يرفع خبره وخذّه قولهم: بِحَسْبِكَ زَيْدٌ (٢)، وهل من رجلٍ قائمٌ (٣)؟

ويوجب عليه أن يكون خبر (إِنَّ) مرتفعاً بالمبتدأ (٤)، وكذا يوجب علينا (٥) (بحسبك زيد) أن يكون خبر (إِنَّ) مرتفعاً بالابتداء إلا أن تفرق.

[ع: من الفرق بينهما عندي أن الباء لما لم تستمر في كل مبتدأ لم تُعَدَّ، وكأنها ليست هناك، وإذا لم يكن هناك فكانه قال: حسبك زيد، ألا ترى أنك لا تقيس الباء في كل موضع؟ لا تقول: يا أخيك جعفر، وأنت تريد: أخوك جعفر، ولا تقول: بعبد الله منطلق، وأنت تريد: عبد الله منطلق.

وليس كذلك (إِنَّ)، ألا ترى أطرادها في نحو: إِنَّ زَيْدًا أَخوك، وإِنَّ جَعْفَرًا قائمٌ، وإِنَّ أَخاك مُحَمَّدٌ، فلَمَّا اطَّردت (إِنَّ) ولم يَضِقْ موضعها، ولم يُقْتَصَرْ بها على موضع واحد - كما وقع / ١٨٠ - الاقتصار بالباء على (حسبك) أو على ما لا بال به معها - اعتُدت (إِنَّ) وزال بها عمل اسمها فيما بعده الرفع على حد ما كان يعملُه وهو مبتدأ، فصار العمل في خبر (إِنَّ)؛ ل(إِنَّ) نفسها. وهذا فرق واضح.]

(١) الاختلاف في رافع الخبر مسألة مشهورة، لم أجد لها علي قرار فيها شيئاً في باب الخبر في: الإيضاح ٨٢، غير أنه يذكر فيه ١٣٥، ١٥٠ أن الخبر يرتفع بكونه خبر الابتداء أي بنفسه، والقبول برفع الخبر بالابتداء هو لمسيبويه (١/ ٢٣٦، ٢/ ١٢٧) وأجازه الأخفش في: معانيه ٩، وانظر مختصر ابن سعدان ٥٦، وإيضاح المؤلف ٩٨٢، وأعراب ثلاثين سورة ١٦٠، ونزهة الألباء ١١٦، والإنصاف ٤٤، والنسب ٢٢٤، والتذيل والتكميل (٣/ ٢٥٧) وهوامش الأخيرين.

(٢) لأنهم يعربون (حسبك) مبتدأ والباء زائدة. انظر: الكتاب (١/ ٢٦٧، ٢/ ٢٩٣) والإغفال (١/ ٣٥٩) والمعكربة ١٢٨، والمصالح (٢/ ٢٨٤) وسر الصناعة ١٣٧.

(٣) وارتفاع الصفة (قائم) يشهد بارتفاع موصفه محلاً. انظر: الكتاب (٢/ ٢٧٥) والاصول (١/ ٣٧٩، ٢/ ٦٣).

(٤) هو هنا بشكل على ما اخذته في: الإيضاح ١٥٠ من أن ارتفاع خبرها بها، وحكاها في: التعليقة (١/ ٢٨٤) عن ابن السراج، وهو في: الأصول (١/ ٢٣٠)، وسرد ابن جني الإشكال.

(٥) في الأصل هنا (أن يكون) زائدة فحذفتها.

أجاز س في مق<sup>(١)</sup>: يا ثلاثة وثلاثون<sup>(٢)</sup>، وبا طلحة وزيدا؛ إذا سميت بواحدة من  
الطلع<sup>(٣)</sup>، وأجاز: جاءني قام زيد<sup>(٤)</sup>.

[وبغير خط أبي علي]: كتبت من خط أبي العباس: حدثنا أبو خالد يزيد بن محمد  
ابن المهلب<sup>(٥)</sup> قال<sup>(٦)</sup>: حدثني إسحاق الموصلي<sup>(٧)</sup> قال: قال الأحمر<sup>(٨)</sup> يوماً  
لأصحابه: أنقولون: حمراء وصفراء؟ قالوا: لا، قال: بلى؛ قد قال الشاعر:

دهماء في الخيل من طفل متم

يزيد:

دهماء تنفي الخيل عن طفل متم<sup>(٩)</sup>

وحدثني أبو خالد عن إسحاق بن إبراهيم<sup>(١٠)</sup> السموصلي قال: أنشد

(١) المراد هنا (س) هو أبو العباس المبرد، و(مق) اختصار المقتضب، والأمور الثلاثة التي حكى جوازها  
اجتمعت عند المبرد في موضع واحد من: المقتضب (٤/ ٢٢٤-٢٢٦) ونقل ابن السراج اثنين منها فقط  
متفرقين في: الأصول (١/ ٣٤٤، ٣٦٨) وخلا منهما كتاب سيبويه، والمسائل في التسمية.  
(٢) عند التسمية بـ (ثلاثة وثلاثين) لم يجر المبرد نصب الأول ورفع الثاني، وأجاز نصب الأول والثاني معاً وهو  
قول سيبويه (٢/ ٢٢٨)، أو ضم الأول ورفع الثاني ونصبه معرباً بال وشبهه بقولهم: ياربند والحارث  
والحارث.

(٣) الطلح شجر عظيم.

(٤) إذا سميت رجلاً (قام زيد).

(٥) يزيد بن محمد بن المهلب، أديب شاعر بصري نادم المتوكل. تاريخ بغداد (١٤/ ٣٤٨).

(٦) الطبر في: شرح ما يقع فيه التصحيف ٢٢٠، وأن الأحمر القاء على الأمين فردّه عليه الكسائي، ومثله في:  
تصحيف التصحيف ١٦٦، ورواه في ٢٦٤ عن إسحاق عن الأحمر.

(٧) إسحاق بن إبراهيم بن ماهان أبو محمد الموصلي (١٥٠- ٢٣٥)، نديم الخلفاء والمتفرد بالثناء مع علمه باللغة  
وغيرها. تاريخ بغداد (٦/ ٣٣٨) واللوفيات (١/ ٢٠٢).

(٨) علي بن الحسن أو ابن المبارك المعروف بالأحمر (ت ١٩٤)، شيخ العربية وصاحب الكسائي. تاريخ بغداد  
(١٢/ ١٠٤) والبيان (٢/ ١٥٨).

(٩) الرجز في: صفة صحاب، وهو بلا نسبة في: اليرمان ٤٠، والخزانة (١/ ١٦٥) وشرح التصحيف وتصحيح  
التصحيف، وفي أكثرها: بلقاء، ولدهماء مؤنث الأدهم وهو ما أسود من الخيل، والبلقاء ما اختلط سوادها  
ببياضها، تنقي تطرد، والطفل هنا الهر، المتم هو الذي يولد لتنام مدته.

(١٠) زيادة يتم بها الكلام.

أبو المنذر العروضي<sup>(١)</sup> يوماً:

كم عمة لك يا جرير وخالة

قد دعاء قد جلبت علي عشاري<sup>(٢)</sup>

فقيل له<sup>(٣)</sup>: قد جلبت علي عشاري

فقال: وهذا أيضاً وجيه.

وقال لي ثعلب<sup>(٤)</sup>: همزة بين بين<sup>(٥)</sup> لا ساكنة ولا متحركة.

/ ٨٠ ب وقال الكسائي<sup>(٦)</sup>: إنما الزموا (أمس) الكسرة؛ لأنهم كانوا يقولون في

الفعل: أمس بخير، فشبهوا هذا بذلك.

وحدثني<sup>(٧)</sup> جماعة منهم أبو عكرمة الضبي<sup>(٨)</sup> قال: قال ابن قادم<sup>(٩)</sup> يوماً لأصحابه

(١) هو علي بن عقيل بن زياد النمزي من العلماء الرواة للعلم. نور القبس ٢٣٠، وريح الأبرار (٢/٥٨٤).

(٢) من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه (١/٣٦١) والكتاب (٢/٧٢) والاصول (١/٣١٨) والجلل ١٧٩،

والخرابة (٦/٤٣٩) وبلا نسبة في: معاني الفراء (١/١٦٩) والمقنضب (٣/٥٨)، وروايته: (قد جلبت

علي عشاري). وأما إنشاد العروضي هنا فقد جاء في: سر الصناعة ٣٣٠، والخرابة (٦/٤٤٤) أن اللحياني

أنشده وسمعه إسحاق فانكره عليه فقال اللحياني: وهذه أيضاً رواية. وأنشده أبو علي بالرواية المشهورة في:

المنثور ٧٩، والتعليق (١/٣٠٤) في وجهي النصب والرفع في (عمة). الفداء من الفذاع وهو اعوجاج

الرسغ من اليد أو اعوجاج القدم عن الساق، يريد بالأول كثرة الحلب والثاني كثرة السير بالإبل.

(٣) في: الخروابة (٦/٤٤٥): فقيل له: الرواية قد...

(٤) همزة بين بين عند البصريين متحركة، وساكنة عند الكوفيين، وثعلب خالفهما، وقوله في: مجالس

العلماء ١٢٣، وإعراب النحاس (٤/٢٣٤) وانظر الكتاب (٣/٥٤١) والخصائص (١/٩٢) وسر

الصناعة ٤٨، والإنصاف ٧٢٦.

(٥) كذا بالفصح على المشهور، وحكى السيوطي في: التمعن (١/٢١٢) عن ابن جني تخطئه وصوابها عنده

بالإضافة.

(٦) جاء في: مجالس العلماء ١٢٦، وإعراب النحاس (٣/٢٣٢) واللسان (أمس)، ولم يمرض أبو علي في

كلامه في بناء (أمس) لقول الكسائي في: المضديات ٢٤٤، والجليات ١٠٣، والتعليق (٣/٩٥)

والبصريات ٥٠٦، ٩١٠، والشيرازيات ٢١٠، وكتابتنا (٩٠-ب).

(٧) لعل المتكلم غير أبي علي كاهن خالد، أو أن المذكور في وفاة الضبي غير صحيح.

(٨) عامر بن عمران بن زياد الضبي أبو عكرمة، نحوي لقوي أخيلزي روى عن ابن الأعرابي وغيره (ت ٢٥٠).

الأشياء للخالد بن (٢/١٤٤) وتاريخ بغداد (١٣/٢٤٠) ومعجم الأدباء ١٤٧٩، والبيان (٢/٢٤).

(٩) محمد بن عبد الله بن قادم النحوي أبو جعفر، من أعيان أصحاب الفراء (ت ٢٥١). معجم الأدباء ٢٥١٤،

والبيان (١/١٤٠).

وهم مجتمعون: أرز ورز ورز<sup>(١)</sup>؛ كما قال الشاعر:

قَرِيبٌ يَا صَاحِرَ رَنْزَةٍ      وَاجْعَلِ الْجُودَابَ وَزَةً  
وَاصْغَفِ الْقَيْنَاتِ صَفًا      لَيْسَ فِي الْقَيْنَاتِ كَزَةً<sup>(٢)</sup>  
وكتبوا هذا عنه.

ويزعم أهل بغداد<sup>(٣)</sup> أن قولهم: (عشرين) بكسر العين ولم يفتحوها؛ كما قال: ثلاثين وأربعين من ثلاثة وأربعة وعشرة مفتوحة؛ لأنها في الأصل ثنية<sup>(٤)</sup>، فكسروا عينها ككسرة همزة (اثنتين)، وفتحوا الأول<sup>(٥)</sup> لأنه ثلث العقود وثريبعها وتخميسها، فجري على الثلاثة والأربعة ونحوها.

فا: أخبرني أبو العباس الهوفاني أنه وجد المکتوب في هاتين الورقتين بخط أبي العباس محمد بن يزيد من كتب أبي عبد الله بن مقلة<sup>(٦)</sup>. وهذا خط الهوفاني.

(١) جاء في: (أرز) ست لغات، ووصفت (رز) بالرخاء وهي لغة عبد القيس. انظر إصلاح المنطق ١٣٢، وأدب الكاتب ٥٧٥، وشرح الفصح للحمي ١٨٤، ووفيات الأعيان (٥/٣٨٢) واللسان (رز).

(٢) في هامش الأصل بخط النسخ: صوابه: [قربن يا صاحِرَ وَزَةً] واجعل الجوداب رَنْزَةً وما بين المقوفين مقطوع من الأصل بالتجليد، وهو أنسب بما في المتن فالأول والثاني من الأربعة بلا نسبة في: إصلاح المنطق ١٣٢ على رواية الهامش عن ابن قادم ولفظ الأول: يا حليلي كُلِّي لَوْزَةً

وفي اللسان (جذب): الجوداب طعام يُمنع بسكر وأرز ولحم، كزوة: متقبضة أو قبضة، وزه هو قول بعض العرب في (إوزة).

(٣) حكى المبرد هذا عن قوم لم يسموهم في: المقتضب (٢/١٦٤) وفي إعراب القرآن (٢/١٩٦) فهم النخاس أنه قول سيبويه (٢/٢٠٦) وفيه بعد، وجاء في: مجالس العلماء ٢٥ أنه قول محمد بن منصور وهو ابن الخطيب المتوفى ٣٢٠ (معجم الأعيان ٢٣٠٩). وانظر الأقوال في تحليل الكسر في: الذكر لابن الأنباري (٢/٢٣٩) وشرح السيرافي (٤/١٦٠) وصر الصناعة ٦٢٦.

(٤) يريدون أن عشرين ثنية عشرة.

(٥) في ثلاثين وأربعين..

(٦) هو الحسن بن علي بن الحسن أبو عبد الله (٢٧٨-٣٣٨)، أخو للوزير أبي علي بن مقلة صاحب الخط المنسوب، وأبو عبد الله كتب من أخيه في قلم الدفاتر والنسخ. انظر: معجم الأدباء ٩٣٣

## مسألة

/ ١٨١ حدثني أبو علي ابن عثمان<sup>(١)</sup> بالبصرة سنة سبع وثلاثين قال: حدثنا يعقوب<sup>(٢)</sup> قال: سمعت الأصمعي يقول: قال زائدة<sup>(٣)</sup>: قيل لي بالشام: هل لك أن تنظر إلي العجب؟ قال: فذهبت فإذا سبعة في نسق؛ جذاً وميعةً من وكده ووكده، وإذا الجذ السابع أشب من ابن الابن السابع، فسالت عن أمرهم، فقيل لي: كان للجذ السابع امرأة موافقة، وللابن السابع امرأة سليطة.

## مسألة

يدل على أن للصفة بعد الموصوف نحواً من العمل<sup>(٤)</sup>؛ كما أن الابتداء عامل، وكما أن خبره كذلك، وكما أن الفاعل كذلك؛ يدل عليه قولك: قام زيد الظريف، (الظريف) لا يرتفع به (قام) لاستيفائه فاعله، ولا إشراك هناك، ولا يرتفع أيضاً بهما جميعاً، لأنهما جملة والجملة لا يرتفع بها ما بعدها.

فإذا لم يَسَّعْ هذان ثبت أنه ارتفع بكونه صفة، وإلى هذا - عندي - ذهب أبو الحسن فيما رأيته له في الاوسط<sup>(٥)</sup>.

ويؤكد ذلك أيضاً قولهم: يا زيد الطويل، (زيد) منصوب<sup>(٦)</sup>، و(الطويل) مرتفع رفعاً صحيحاً<sup>(٧)</sup> يدل عليه قوله:

يا أيها الجاهل ذو التنزي<sup>(٨)</sup>

(١) أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي الحافظ (٢٩٤-٣٥٣). انظر: تذكرة الحفاظ

للقيسراني (٩٣٧/٣) وسير الاعلام ١٨١٣

(٢) أي ابن السكيت.

(٣) أبو الصلت زائدة بن قدامة الشافعي الحافظ (مت ١٦١). انظر: تذكرة الحفاظ للقيسراني (٢١٥/١) والسير ١٧٠٤.

(٤) هذا قوله في: الحجة (٤٠/١) ولكنه في: البصريات ٧٨٠ قرر أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف متابعاً للمبرد في: المقتضب (١٤٥/٤) وانظر شرح السيراني (١٤٥/٦).

(٥) كتاب مفقود لأبي الحسن الأخفش، وحكي أبو علي عن أبي الحسن قوله هذا في: الحجة (٤٠/١).

(٦) محلاً لأنه منادى.

(٧) حكى في: شرح الرضي (٣٦٥/١) عن الأخفش أن بعضهم يجعل المنادى ونعتة مبنيين على الضم.

(٨) من الرجز، وهو لرؤية في: ديوانه ٦٣، وشرح لبيات سيبويه (٢٩٨/١) وشرح ابن يعرب (١٢٨/٦) =

/ ٨١ ب فارتفاع (الطويل) رفعاً صحيحاً، ومخالفته في ذلك لموصوفه دلالة على أن للصفة نحواً في الأعمال.

وهذا الموضع في الصفة شيء اختص به النداء، ولا أعلم له نظيراً في كلامهم، واحسب أنه إنما جاء ذلك ليكون فيه دلالة على أن العامل في الصفة غير العامل في الموصوف؛ ومنه: ألا رجل ظريفاً لك<sup>(١)</sup>، فتنصب الصفة.

وقال أبو عثمان<sup>(٢)</sup>: أقول: يا زيد الطويل ذو الجمّة، أرفع (ذا الجمّة) لأنه صفة (للطويل)، و(الطويل) رفع صحيح. قال أبو العباس: والنحويون<sup>(٣)</sup> جميعاً على ذلك. قال أبو عثمان<sup>(٤)</sup>: وأجيز: يا زيد الطويل وذو الجمّة. قال أبو العباس: والنحويون جميعاً على خلافه ينصبون (ذا الجمّة).

فا: إن عطيف (ذو الجمّة) على المنادى فلا نظر في نصبه؛ كقولك: يا زيد وأخا عمرو، فليس هذا إذن موضع الخلاف بين أبي عثمان والنحويين، وإنما الخلاف في عطيف الصفة على الصفة، والواو في العطيف تقوم مقام [العامل]<sup>(٥)</sup>، ولا ينكر ارتفاعه؛ لأنه معطوف على مرفوع رفعاً صحيحاً، وقد بينا أن لجرىان الصفة نحواً من الأعمال، والواو تشريك الثاني / ١٨٢ في إعراب الأول، وكما جاز أن يوصف بالمضاف مرفوعاً في قوله:

يا أيها الجاهل ذو التنزي

كذلك يجوز أن يعطف عليه به. هذا وجه قول أبي عثمان عندي.

١- والمقاصد النحوية (٢١٩/٤) والحكم (٣١٨/٥) واللسان (غنف) وبلا نسبة في: الكتاب (١٩٢/٢) والمقتضب (٢١٨/٤) والأصول (٣٣٧/١) وأما ابن الشجري (٣٦٩/٢، ٤٥/٣) وجمهرة اللغة (٨٢٥)، وأنشده أبو علي في: البصريّات ٦٨١ على رفع الصفة رفعاً صحيحاً أي ليس على التقدير لأن النداء لم يعمل فيه، وأجاز المبرد النصب بدلاً من (أي)، ونظر الأول من ابن الشجري. التنزي: الإسراع إلى الشر.

(١) المقتضب (٣٨٢/٤) والأصول (٣٩٧/١) ونظر الكتاب (٣٠٧، ١٤٩/٢) وعامل للموصوف تركيبه مع (لا) وعامل الصفة التمني، ونظر: العسكرية ٢٤٥

(٢) الأصول (٣٧٢/١)

(٣) الكتاب (١٩٣/٢) والمقتضب (٢١٩/٤) والكمال ٥٧٦، وإعراب النحل (٢٠٤/٥) والتعليق (٣٣٩/٢).

(٤) الأصول (٣٧٢/١) وقوله فيه إنه لا يرى إلا الرفع.

(٥) الأصل: الفاعل، وهو تحريف كما سيظهر صوابه.

وَيُقَوِّي ذَلِكَ أَنَّ الْعُطْفَ (١) قَدْ جَازَتْ فِيهِ أَشْيَاءُ لَمْ تَجُزْ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ؛ نَحْوُ:  
رُبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ (٢).

وَوَجْهُ قَوْلِ النَحْوِيِّينَ أَنَّ الْوَاوَ تَقُومُ مَقَامَ الْعَامِلِ فِي سَائِرِ الْمَوَاضِعِ، فَكَذَلِكَ فِي الصِّفَةِ.  
أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ:

### وَشُعْتُ مَرَضِيْعٍ (٣)

فَقَدْ أَشْرَكَ (شُعْتًا) فِي (عُطْلٍ) فِقَامَ مَقَامِهِ حَتَّى صَارَ كَأَنَّهُ حَالٌّ فِي مُحَلِّهِ، فَكَمَا أَنَّهُ  
لَوْ حُلَّتِ الصِّفَةُ الْمُضَافَةُ مُحَلُّ الْمَفْرُودَةِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَصَبًا؛ كَذَلِكَ إِذَا اتَّبَعَهَا إِيَّاهَا بِالْوَاوِ،  
فَكَذَلِكَ يُنْصَبُ إِذَا اتَّبَعَ بِالْوَاوِ لِقِيَامِهَا مَقَامَ الْعَامِلِ، وَإِنْ لَمْ يُنْصَبْ أَتْبَعَ صِفَةً.  
وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: لَوْ قُلْتُ: يَا أَبُهَا الْجَاهِلُ ذَا التَّنْزِي، لَجَازَ فِي الْقِيَاسِ إِلَّا  
أَنَّ الْعَرَبَ لَا تُشْكِلُهُ بِهِ (٤).

(١) أي المعطوف.

(٢) الكتاب (٥٦، ٥٤/٢) والمقتضب (١١٣، ١٦٤/١) والأصول (١٣٥/١، ٣٢٢، ٣٩/٢، ٢٩٨، ٣٠٨)  
والشعر ٥٣٢، والحلي ٢٤٦، والمنثور ١٧٥، والخمائص (٤٠٩/٢) والمعاني: وأخ له.

(٣) من بيت من المقارب، وهو بتمامه:

وَبَاوِي إِلَى نِسْوَةِ عُطْلٍ      وَشُعْتُ مَرَضِيْعٍ مِثْلَ السَّعْلِي

وهو لامية بن أبي عائد الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ٥٠٧، والكتاب (٣٤٤/١، ٦٦/٢) والمعاني  
الكبير ٨٧١، وشرح أبيات سيبويه (٢٢٥/١) والخميص (١٣٠/١٦) والمقاصد النحوية (٦٣/٤) والخرابة  
(٣٧٦/٢، ٤٠/٥) وللهمذلي في: الكشف (٣٤٤/١) وكشف المشكلات ٨٦٨، والبحر (٤٢١/٢)،  
(٤١٢/٣) وبلا نسبة في: معاني الفراء (١٠٨/١) وتفسير الرازي (٦٢٠/٧) وإسالي ابن الحاجب  
(٦٧/٢) والرصف ٤١٦، وأنشد أبو علي في: البصرييات ٢٥٠ على تصريف (أوى) وفي الإهسال  
(٤٩/٢) على عطف الصفات بالواو كقوله هنا. والبيت يصف حاتئاً له نسوة عُطْلٍ من الخلي أي فقيرات،  
وَشُعْتُ جمع شعطاء وهي التي لَا تُسْرَحُ شعرها وَلَا تَدَهَنُ وَلَا تُغَسَّلُ، المراضيع جمع مريض، السعالي:  
الخيال مفردة سَعْلَاء، والتصيد تروى مقيدة ومطابقة، ولا شاهد في البيت على رواية شرح الأشعار وبعض  
المصادر:

له نسوة عطلات الصدو      رِعُوجٍ مَرَضِيْعٍ مِثْلَ السَّعْلِي

(٤) أجاز المبرد في: المقتضب (٢١٨/٤) ورواه ابن الشجري في: أماليه (٤٥/٣) بالنصب.

## مسألة

أوس:

كَانَ كُحَيْلًا أَوْ غَنِيَّةً كَالْبَحْرِ عَلَى رَجْعِ ذِقْرَاهَا مِنَ اللَّيْتِ وَكَفٍّ (١)  
(مِنْ) حَالٍّ مِنْ (الذَّقْرَى)، والعاملُ في الحالِ معنى المصدرِ المضافِ إليها.  
/ ٨٢ ب مسألة (٢)

قال أمية:

وقد عَلِمْنَا لَوْ أَنَّ الْعِلْمَ يَنْقَعُ أَنَّ سَوْفَ يُلْحَقُ أَخْرَانَا بِأُولَانَا (٣)  
هذا البيتُ يدفعُ أنْ يَكُونَ مع (الأولى) (الآخِرَةُ) لا غيراً لأنْ هذا جاهليٌّ، وقد  
استعمل كما ترى.

ولو لم يرد لكان القياسُ يُجيزه، وليس كلُّ ما لا يردُّ به الاستعمالُ لا يجوزُ في  
القياس، وإنْ كان قد قال: ﴿ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى ﴾ (٤)، قيل (٥): إنْ (الأولى) قوله:  
﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي ﴾ (٦) وَالْآخِرَى (٧): ﴿ أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى ﴾ (٨)، وكقوله:

(١) من الطبري، وهو لاوس بن حجر في: ديوانه ٦٧، ومنتهى الطلب (٢٥٢/٢) والكامل ١١٠٧، والدين (٢٥٣/١)  
والمسابيس (١٤٨/٤)، وانشده أبو علي في: البصريات ٣١٠ على ما ذكره هنا أن (من اللَّيْتِ) من صلة  
(الذَّقْرَى) لا من (واكف)، وانظر قول المبرد. والبيت في وصف الناقة، والكحيل: الفطران، الغنية: اخلاط يُطلى  
بها الإبل من الحرب، كالحج: لعله من الكُبح وهو مصلٌ أسود، ولا يكون من كتبح الدابة أي جذب لهاها لتقبل،  
رجع: اسفل، الذقري: العظيم الشاخص خلف الأذن، اللَّيْتِ: صفحة العنق، واكف: من وكف أي فطر. والرواية  
في جميع المصادر: كَانَ كُحَيْلًا مُعْقَدًا أَوْ غَنِيَّةً، وفي الأصل تحريف: غنية مطبخ، صححته بما يحفظ الرسم.

(٢) حديثه في هذه المسألة في تقابل (أول) و(آخر) ومؤنثهما مكرر بشواهد في: الشيرازيات ٢٧  
(٣) من الجسبط، وهو لامية بن أبي الصلت في: ديوانه ١٣٥، والأغاني (١٢٩/٤) وأما لي ابن الشجري  
(١٤٣/١، ٤٥٧/٢، ١٥٦/٣) والخزانة (٢٤٥/١) وانشده أبو علي في: الشعر ٤٢٢، والشيرازيات ٢٧  
على استعمال (أولى) مع (أخرى) كقوله هنا.

(٤) سورة النازعات: (٢٥)

(٥) حكى عن ابن عباس ومجاهد والضحاك وعلي بن إبراهيم وغيرهم. انظر تفسير مقاتل (٤٤٧/٢) ومجاهد  
(٧٢٧/٢) والقيسي (٤٠٣/٢) والطبري (٤٢٤/١٢) والبيان (٢٥٦/١٠) والكشاف (٦٩٦/٤)

(٦) سورة القصص: (٢٨)

(٧) كذا في الأصل والشيرازيات، والانتساب: الآخرة، غير أنه في الشيرازيات قال (إحدهما) مكان (الأولى).

(٨) سورة النازعات: (٢٤)

﴿لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ﴾<sup>(١)</sup>، قالوا<sup>(٢)</sup>: (الآخِرَةُ) قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ﴾<sup>(٣)</sup>، و(الاولى) قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾<sup>(٤)</sup>.

وأيضاً فإن (الآخر) يُستعمل مع (أحدهما)؛ يقال: قال أحدهما كذا وقال الآخر كذا، وقالت إحداهما وقالت الأخرى.

فإذا كان هذا سائفاً جاز أن يقال مع (الأول): (الآخر)، ألا ترى أن (الأول) هو أحد الأشياء التي هو أول لها، فإذا كان كذلك فكأنه إذا قال: الأول، فقد قال: أحدهما، فيقول معه: الآخر؛ كما تقول مع (أحدهما)؛ كما قال:

وصلّى على جاريتها الآخر<sup>(٥)</sup>

/ ١٨٣ حيث نزل أن بنتها جارة أخرى.

وليس (الآخر) مع (الأول) كـ (اكتعين) الذي لا يُستعمل إلا بعد (اجمعين)، ولا كـ (أبصعين) الذي لا يُستعمل إلا بعد (اكتعن)، على أن أبا الحسن قد أنشد فيما حكى عنه:

وسائرة بادٍ إلى الشمسِ اكنع<sup>(٦)</sup>

(١) سورة القصص: (٧٠).

(٢) حكاية السمعاني في: تفسيره (٣١٥/١) والرازي (٩/٢٥).

(٣) سورة لوط: (٣٤).

(٤) سورة الأعراف: (٤٣).

(٥) عجز بيت من البسيط، وهو بشامه:

صلّى على عزة الرحمن وابنتها ليلي وصلّى على جاريتها الآخر

وهو للمراعي النهمري في: ديوانه ١٠١، والخماسة البصرية ١٢٦٦، ومنتهى الطلب (٥٣/٦) ولتفثال في:

ديوانه ٥٣، والأهلي (١٨٩/٢٤) وجمع البغدادي النسيئين في: الخزنة (١١٠/٩، ١١٢) وشرح أبيات

المغني (٣٧٠/٢، ٣٧٢) وبلا نسية في: المقشّص (٢٤٤/٣) وقصص صبح النصيب ٧٠، والبحر

(٤٠/٢)، وأنشد أبو علي في: الشعر ٢١٠، والشيرازيات ٢٨ للمبين هنا وهو أنه عدّ ابنتها جارة فماغ

استخدام (آخر)، وسينشده في (١-٩٢).

(٦) عجز بيت من الطويل، ومصدره:

تري للثور فيها مدخل القل راسه

وهو بلا نسية في: الكتاب (١٨١/١) ومعاني الفراء (٨٠/٢) وتاويل للشكل ١٩٤، والاصول (٤٦٤/٣) =

أَنشَدَنِي أَبُو عَلِيٍّ إِسْمَاعِيلُ قَالَ : أَنشَدْنَا أَبُو الْعَبَّاسِ :

يَفْعَلُ النَّاسُ إِذَا مَا وَعَدُوا وَإِذَا مَا فَعَلَ الْفَضْلُ وَعَدُ (١)

وَأَنشَدَ :

رَأَيْتُ بِحَيِّى أَدَامَ اللَّهُ نِعَمَتَهُ .....

يَنْسَى الَّذِي كَانَ مِنْ مَعْرُوفِهِ أَبَدًا إِلَى الرُّجَالِ وَلَا يَنْسَى الَّذِي يَعِدُ (٢)

وَأَخْبَرَنَا عَنْهُ قَالَ : أَنشَدْنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيُّ (٣) الْمُنْسُوبُ إِلَى الثَّوْرِيِّ لَزِيَادٍ الْأَعْجَمِ فِي عَمْرِ بْنِ عَبِيدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ (٤) :

وَمَا زِلْتُ أَدْعُو اللَّهَ فِي السَّرِّ أَنْ أَرَى أُمُورَ مَعَدٍّ فِي يَدَيْكَ نِظَامُهَا

فَلَمَّا أَتَانِي مَا أَحْبَبْتُ تَبَاهَشَرْتُ بَنَاتِي وَقُلْنَ الْعَامُ لَا شَكَّ عَامُهَا

فَأُثْنِي وَأَرْضَى أَنْتَ فِيهَا لِبْنِ مَعْمَرٍ كَمَكَّةَ لَمْ تَقْطُنْ سِوَاهَا حَمَامُهَا (٥)

= وإعراب النحاس (٣٧٣/٢) وشرح السيرافي (٢١٦/٢) وإمالي المرتضى (٢١٦/١) وشرح اللمع لابن برهان ٢٢٧، وتصحيح التصحيح ٣٠٣، والهمع (١٢٣/٢)، وأنشده أبو علي في: الحجة (٣٢٢/٤) وهنا في (١٤٠-١) على القلب وأن المراد: مدخل رأسه في الظل، ولم تذكر رواية الأخصى المذكورة في المتن إلا في شرح اللمع والهمع، وعزاها السيوطي إلى الكوفيين وابن كيسان، وإفراد (اكتع) شاذ عند ابن برهان. وقال الأعلام في: التمهيد ١٤٦: "وصف هاجرة فد ألجأت الثوران إلى كُنُسها فترى للثور مدخلا لرأسه في ظل كُنُسها لما يجد من شدة الحر، وسأله بارز للشعر".

(١) من الرمل، وهو لإسحاق الموصلي في: الأغاني (٤٦/٢٠) بقوله في الفضل بن الربيع وزير الرشيد، ترجمته بالوليات (٣٧/٤).

(٢) من البسيط، وتتمة الأول:

يَأْتِي مِنَ الْجُودِ مَا لَمْ يَأْتِهِ أَحَدٌ

وهما لأبي قابوس الجبيري النصراني في: الموزنة للأمدي (٢٢٥/٣) ومعجم الرزباني ٣٢، وزهر الآداب (٣٧٤/٢) وروفيات الأعيان (٢٢٥/٦) ويلا نسبة في: الفحصة (١٥٦/٢) والتذكرة الفخرية ٢٨٢، والشاعر محمد بن يحيى البرمكي.

(٣) عبد الله بن محمد بن هارون الثوزي أبو محمد، من أكابر أهل اللغة بصري، قرشي بالولاء، (ت ٢٣٨) الفهرست ٩٠، وأخبار السيرافي ٨٥، ومعجم الأدباء ١٥٤٦، والباقية (٦١/٢)، وجاء في بعض المصادر أنه قيل له الثوزي لنزوله في أصحاب الثوزي بالبصرة، والثوزي غير واحد، ولعل المراد محمد بن الصلت البصري الثوزي أبو علي، من شيوخ البخاري (ت ٢٢٨)، وثوز بلد بقراس، معجم البلدان (٥٨/٢).

(٤) عمر بن عبید الله بن معمر القرشي التيمي، والي البصرة ثم فارس لابن الزبير (ت ٨٢)، تمجيد المنفعة ٢٩٩

(٥) من الطويل، لزياد الأعجم في: ديوانه ١٦٥، والأغاني (٢٨٦/١٥) وفيه: (لم يطرب لأرض) = (لم يقطن سواها).

قال أبو العباس<sup>(١)</sup>: سمعت أم الهيثم<sup>(٢)</sup> تقول في مثل من الأمثال: «لا يرضى شأنه إلا بجزرة»؛ يقول: لا يرضى لمن يشنؤه / ٨٣ ب إلا بذهاب الخير كله عنه، وذلك أن الجزرة: الاصطلام، من فاقولهم: سيف جراز؛ إذا كان لا يبقى من الضريبة شيئاً، والأرض الجزر وجمعها: أجزاز: التي لا تثبت؛ كأنها تأكل نباتها، والرجل الجزور: الذي لا يبقى من الزاد شيئاً. وحدثنا<sup>(٣)</sup> أبو العباس<sup>(٤)</sup> قال: حدثنا أبو محمد عن الهلالي<sup>(٥)</sup>: قال: طاف علي بن عبد الله<sup>(٦)</sup> بالبيت، وقد قرع الناس طولاً، فقالت عجوز: من هذا؟ فقيل لها: علي بن عبد الله بن العباس، فقالت: إن الناس ليؤذنون<sup>(٧)</sup>، رأيت العباس يطوف بهذا البيت وكأنه فسطاط أبيض.

قال أبو محمد<sup>(٨)</sup>: وقال القحذمي<sup>(٩)</sup>: قال عبد الملك لعلي بن عبد الله: أما اسمك

(١) حكى المبرد في: الفاضل ٢٢ المثل وشرحه عن أم الهيثم، ونقله العسكري في: جمهرة الأمثال (١١٨/٢)، وهو في: مجمع الأمثال (١٥٣/٣) والمستقصى (٢٥٤/٢)، وأساس البلاغة واللسان (جزء)، ولفظه فيها جمعاً: لا يرضى شأنه إلا بجزرة، وكذا أعد الأصل مصحفاً لولا أن الشرح يرافقه، وهو مفهر عما في الفاضل.  
(٢) أم الهيثم الكلابية اعرابية من فصحيات العرب، روى عنها أبو حاتم والمبرد وغيرهما. انظر الكامل ٩، ٢٥، ١٠٢٣، والسمط ٦٩١.

(٣) القائل أبو علي إسماعيل الصغار.

(٤) ذكر المبرد الخبر بطريق التوزي. واكتفى هنا بكتيبته. في: الكامل ١٢٤، وهو في: الفائق (١١٦/٣) وخريب الحديث لابن الأثير (١٤٤/٣) واللسان (طول).

(٥) محمد بن حرب بن قبيصة الهلالي، وكلي شرطة البصرة والمدينة لعمفر بن سليمان النوفلي ١٢٤، ذكره المبرد مراراً في الكامل والشماع.

(٦) علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، سيد شريف بلخ، جد السفاح والمنصور (١٠-١٢٣)، الوفيات (٢٧٤/٣).

(٧) كذا ضبط في الأصل، وهو كذلك في بعض نسخ الكامل.

(٨) جاء في الكامل ٧٥٦ أن علي بن أبي طالب عليه السلام هو الذي سمى علي بن عبد الله بن العباس وكناه بابي الحسن، وأن معاوية اعترض على ابن عباس وخيره بين الاسم والكنية فاختر تغيير الكنية إلى أبي محمد. وجاء في: المقرئ ٥٠٦ أن المعروف أن علياً هذا ولد في ليلة قتل علي بن أبي طالب، وعليه فلا يصح ما رواه المبرد في: الكامل، وجاء الخبر بصورته هنا في: حلية الأولياء (٢٠٧/٣) والمنظوم (١٨١/٧)، وأورد صاحب الدولة العباسية (من علماء القرن الثالث) ص ١٣٤ ووفيات الأعيان (٢٧٤/٣) الخبرين معاً.  
(٩) أبو عبد الرحمن الوليد بن هشام القحذمي البصري، ثقة توفي ٢٢٢. لسان الميزان (٣٩٣/٣).

فلست ألوئك عليه؛ لأنه لم يكن إليك، ولكن لا أقارئك على كُنيتك أبا الحسن، فغيرها  
وكناه أبا محمد، وكلُّ مَنْ اسمه عليٌّ من وكده إلى اليوم يُكنى أبا محمد.  
أخبرنا أبو عثمان المازنيُّ قال: أخبره الأصمعيُّ قال: قلت لأعرابي: أنشدني مثل هذا  
البيت:

لا شيء مما ترى إلا بشاشته      يبقى الإله ويؤدي المال والوكد<sup>(١)</sup>  
قال: فأنشدني:

184 /      ذريني أبع إن الطريف يزيدني      به أكلة جدثاته بلفائيا  
قال: ومثله:

فأما حبها عرضاً وأما      بشاشة كل علق مستفاد<sup>(٢)</sup>

قال أبو العباس: وحدثت - أحسبه عن الأصمعي، وأحسب القاضي<sup>(٣)</sup> حدثنيه عن  
نصر بن علي الجهمضي<sup>(٤)</sup> - قال<sup>(٥)</sup>: خرج عمر بن الخطاب على أصحابه يوماً في رداء  
بقطري<sup>(٦)</sup>، فرموه بأبصارهم، فقال:

لا شيء مما ترى إلا بشاشته      يبقى الإله ويؤدي المال والولد

(١) من البسيط، وهو لورقة بن نوفل في: نسب قريش لمصعب ٢٠٨، والأشائي (١٢١/٣) والروض الأنف  
(٣٣٠/١) والحزنة (٣٦٠/٣) وجاء في: صلة ديوان أمية (عما نسب إليه وإلى غيره) ١٦١، ولم يذكر فيه  
مصدر عزاء لأمية.

(٢) من الوافر، وهو للمتلمس في: ديوانه ١٧١، وبلا نسبة في: جمهرة اللغة (٤٩٨/٣) والتهذيب  
(١٥٦/١) واللسان (عرض)، وعرضاً: بدنة فلم يطلبه، الملقى: النقيض من كل شيء.

(٣) القاضي إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل أبو إسحاق الأزدي البصري عالم فقيه وهو قاضي بغداد صاحب  
المجرد وروى عنه (١٩٩-٢٨٢). معجم الأدباء ٦٤٧.

(٤) أبو عمرو علي بن نصر الجهمضي التحوي، صاحب الخليل بن أحمد (ت ١٨٧). معجم الأدباء ١٩٨٢،  
والبغية (٢٦١/٢).

(٥) روى البيهقي الخبر بسند آخر في: شعب الإيمان (٣٦٦/٧) ولفظه: "خرج عمر بن الخطاب ذات يوم وعليه  
حلة فطن، فنظر الناس إليه فقال...". وجاء في: النصارى والذخائر (١٠/٩) والعمدة ٩٦، وتمثل عمر  
بالبيت في خبر آخر جاء في طيقات ابن سعد (٢٦٦/٢) وتاريخ الطبري (٥٧٦/٢).

(٦) في القاموس: اللقطرية: الثياب البيض الواسعة.

وحدثني (١) أبو عثمان المازني قال: حدثني الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال: قال عمرو بن معدى كرب لبني سليم (٢): «يا بني سليم، قد جاؤناكم فاحمدناكم، وقاتلناكم فما أجبتناكم، وسألناكم فما أبخلناكم». يقول: لم تُصادفكم بخلاء ولا جُبْنَا. وسأل يعقبة عن قول الأعشى:

أثوى وقصر ليلة ليزوداً فمضى وأخلف من قتيلة موعداً (٣)

يقول: صادقه خلفاً.

فا: سمعت من أبي علي (٤) ما كان عنده من نوادر ابن الأعرابي عن ثعلب. وسالت أبا علي عن / ٨٤ ب موت ابن كيسان فأخبرني أنه مات سنة تسع وتسعين ومائتين. حدثنا أبو علي أنه سمع ابن كيسان يقول في قوله:

بالليل زال زوالها (٥)

أن المعنى: زال الخيال زوالها.

(١) القائل أبو العباس المبرد.

(٢) قوله على اختلاف في بعض النسخ جاء في: إصلاح المنطق ٢٥٠، وأدب الكاتب ٤٤٧، وغريب الحديث لابن قسبة (١/ ١٠٨) وغريب الخطابي (١/ ٧١٦) وأما القائل (١/ ١١٤) والمعد (٦/ ٥٢) وشرح الشافعية للرضي (١/ ٩١) وتفسير القرطبي (١٠/ ٢٥٥).

(٣) من الكامل، وهو للأعشى في: ديوانه ١٣٨، ومجاز القرآن (٢/ ١٠٧) والمعاني الكبير ٥٦١، وأدب الكاتب ٤٤٧، وأضداد ابن الأنباري ٢٣٤، وبني الطيب ١٧١، والأغاني (٩/ ٢٣٧) والسمط ١٥٦، والبحر (٦/ ٢٥٦) وأنشده في: الحجة (٥/ ٤٣٩) على ثوى وأثوى. وفي الأصل: فبقة، وهو تحريف، أثوى بمعنى ثوى أي أقام، نصر: تخلف، وأكثر المصادر اللغوية ذكرت الشاهد على المذكور هنا.

(٤) يعني أبا علي إسماعيل الصغار، وكذا ما يليه.

(٥) من الكامل، وثمناه:

هذا النهار بدأ لها من همها ما بالها بالليل زال زوالها

وهو للأعشى في: ديوانه ٢٣٣ من قصيدة رويها لام مفتوحة، وفعلت وأفعلت للسجستاني ١٦٣، وأضداد ابن الأنباري ٢٧٦، والتنبيه على التصحيف ١٠٨، والنصف (٢/ ٢١) وأزمة المرزوقي (٢/ ٣١٣) والخزائن (٤/ ٣٤١) والصحاح واللسان (زيل) وبلا نسبة في: معاني الأخفش ٥٤، والعين (٧/ ٣٨٤) وأنشده أبو علي في: الشعر ٢٢٥ على نصب النهار ورقعه، ثم فيه ٥٤٥، ٥٤٨، والشيرازيات ١٧٤، والبصريات ٥٨٣، والحليبات ٢٧٤ على الأقوال مفصلة في (زال زوالها) بالضم إقراءً وبالفصح، وقول ابن كيسان هنا عزاه في بعض المراجع للمازني والمبرد، وهو على أن (زال) بمعنى (أزال).

وحدثنا أن يحيى بن معين<sup>(١)</sup> شرب عند عباس الدوري<sup>(٢)</sup> ثمانية أرطال نبيذ.  
حدثني أبو علي قال: سمعت أبا العباس يقول<sup>(٣)</sup>: لو صليت خلف إمام فقراً: ﴿وما أنتم بمفترخي﴾<sup>(٤)</sup> و﴿تساءلون به والأرحام﴾<sup>(٥)</sup> لاخذت نعلي وانصرفت.  
سمعت كتاب الاشتقاق<sup>(٦)</sup> ثلاثة أجزاء من أجزاء أبي علي إسماعيل.  
حدثني أبو علي قال: سمعت بمكة منذ ثلاث وسبعون سنة رجلاً يقول: كمالك ابن يعفر<sup>(٧)</sup>.

قال: أسيد بن حضير<sup>(٨)</sup> وعبد بن بشر<sup>(٩)</sup> في الانصار كابي بكر وعمر في المهاجرين.  
قالت امرأة أبي لهب لما نزلت ﴿تبت﴾<sup>(١٠)</sup>: هجاني وإني لشاعرة لأهجوته.

(١) قال الذهبي في السير ٤٢٠٢: الإمام الحافظ المجهز شيخ الحديث، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد ابن بسطام، (١٥٨-٢٣٣)، وحكى عنه في ٤٢٠٧ قوله: "تحريم النبيذ صحيح، ولكن ألق ولا أحرمه، قد شربته قوم صالحون بأحاديث صحاح، وحرّمه قوم صالحون بأحاديث صحاح".

(٢) في سير الذهبي ٢١٢٩: الإمام الحافظ الثقة الناقد أبو الفضل عباس بن محمد بن حاتم بن واقد الدوري ثم البغدادي... لازم يحيى بن معين وتخرج به، (١٨٥-٢٧١)، وفي: تاريخ بغداد (١٤٥/١٢) ذكر لشانه مع النبيذ ثم تركه له.

(٣) خير المبرد في: درة الفواص وشرحها ٢٦٣، وعن كتابنا في: تفسير القرطبي (٤/٥).

(٤) سورة إبراهيم: (٢٢) وقرا بكسر الهمزة والاعمش ويحيى بن وثاب، وجسهر الدجاة على تضعيفها وردّها، غير أن أبا علي في: الحجة (٣٠/٥) احتج لها مساعداً وقياساً وردّ تلحينها. وانظر معاني الفراء (٧٥/٢) وتاويل المشكل ٦٢، ومعاني اللزجاج (١٥٩/٣) واللمعة ٣٦٢، ٣٦٤، والمبسوط ٢٥٦، وتاريخ بغداد (٣٢٣/٨) والبحر (٤٠٨/٥) والخزفة (٣٩٥/٤).

(٥) سورة النساء: (١) وجر (الأرحام) قرلة حمزة وغيره، فرغت من تحريجها والتعليق عليها في (١٠-ب).

(٦) اشتقاق ابن دريد، وذكره في: البصريات ٢٨٣، وانظر وصف مخطوط الاشتقاق في مقدمة محققه ٣٧.

(٧) أبو الجراح الأسود بن يعفر بن عبد الأسود النهشلي الدلمي، شاعر متقدم جاهلي. المؤلف ١٦، ومقدمة ديوانه ٣-١٤.

(٨) أبو يحيى أسيد بن حضير بن ميمك من بني عبد الأشهل، صحابي واحد بقياء ليلة العقبة (ت ٢٠)، السير ١١٣٧.

(٩) أبو الربيع عباد بن بشر بن وقش من بني عبد الأشهل، صحابي يدري قتل يوم البعثة سنة ١٢، السير ٢١١٣.

(١٠) سورة المد: (١).

مُذَمِّمًا عَصَانَا

وَأَمْرَهُ أَبِينَا (١)

حدثني أبو علي قال: قال لي محمد بن الجهم (٢): والله ما كان سلمة (٣) يحضر معنا الإملاء، وإنما كان يأخذ كتابي فينظر فيه ويكتب منه.

قال (٤): أنشدنا أبو العباس:

/ ١٨٥ عدو صديق داخل في عداوتي وإني لمن ود الصديق صديق (٥)

[ع: كان بخط فا (ودود) فغيره بخطه أيضاً فجعله (صديق)].

حدثنا أبو علي قال: حدثنا عباس بن محمد (٦) قال: حدثنا محمد بن مصعب (٧)

قال: حدثنا الأوزاعي وسفيان الثوري وحماد بن سلمة (٨) وصخر بن جويرية (٩)

(١) الرجز لام جميل بنت حرب زوجة أبي لهب جاء في قصة في: سيرة ابن هشام (١/٣٥٥-٣٥٦) وتفسير مقاتل (٣/٥٣٣) والمستدرک للحاكم (٢/٣٩٢) وتفسير القرطبي (١٠/١١٧٥/٢٠١٦٠)، وفيه: "كانت قرين تسمى رسول الله ﷺ مذمماً، يسبون، وكان يقول: الا نعبهون لما عرفت الله عنى من اذى قرين، يسبون ويهجون مذمماً، وأنا محمد".

(٢) محمد بن الجهم به هارون السعدي أبو عبد الله الكاتب، صاحب الفراء وراوي تصانيفه (ت ٢٧٧). المعجم ٢٤٧٨، والمحدثون ٢٥٣.

(٣) سلمة بن عاصم أبو محمد النحوي، أخذ عن الفراء وروى كتبه. وحكى القفطي عن ابن الأنباري: "سلمة كان عالماً، وكان لا يحضر مجلس الفراء يوم الإملاء، ويأخذ المجلس ممن يحضر ويشدها، فيجد فيها السهو، فيناظر عليها الفراء فيرجع عنه". انظر المعجم ١٣٨٥، ٢٨٥٦، والمراتب ١٤٩، والإنباء (٢/٥٦).

(٤) أبو علي الصغار، ولبن عبد البر في: بهجة المجالس أنشده بسنده عن الصغار عن المبرد، الذي سجله مراراً هنا بأبي العباس.

(٥) من الطويل، وهو نعلي بن أبي طالب عليه السلام في: ديوانه ٩٢، وفي نشرته الإيرانية ١٩٨، والعقد الفريد (٢/٢٩٢) وهو ثاني اثنين لهما خبر جاء في: العقد، وبلا نسبة في: الصديق والصدقة، وروى بالروايتين المذكورين وهي في الديوان والعقد (ودود).

(٦) الدوري وتسلمت ترجمته قريباً.

(٧) محمد بن مصعب بن صدقة القرطبي أبو عبد الله، حدث عن الأوزاعي وغيره وضعف، (ت ٢٠٨). تاريخ بغداد (٣/٢٧٦).

(٨) حماد بن سلمة بن دينار أبو سلمة البصري النحوي المحدث، (ت ١٦٧). السير ١٥٥٥.

(٩) صخر بن جويرية أبو نافع التميمي البصري المحدث، ت سنة بضع وستين ومائة. السير ٢٠٢٢.

وسليمان بن أبي داود والليث بن سعد عن أبي الزبير (١) عن جابر قال (٢): «حَكَمَ عُمَرُ فِي الضَّبْعِ كَيْشًا»؛ يَعْنِي إِذَا قَتَلَهُ الْمُحَرَّمُ.

حدثنا أبو علي (٣) قال: حدثنا الحسن بن علي بن عفان (٤) قال: حدثنا [عبيد الله] (٥) بن موسى (٦) عن حريث (٧) عن واصل الأحمد (٨) عن شقيق (٩) عن عبد الله ابن مسعود قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُدَ وَالْحُطْبَةَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، [وَالْحُطْبَةُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ]» (١٠)، ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ

- (١) محمد بن مسلم بن قُدْرَس أبو الزبير القرشي الأسدي المكي الحافظ، (ت ١٢٨)، السير ٣٦٩٨.  
 (٢) روي مرفوعاً عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وموقوفاً عن عمرو وعلي وابن عباس بلفظه هنا وبلفظ قريب. انظر للموطأ ٣٤١ وسنن ابن ماجه (١٠٣٠/٢) ومصنف عبد الرزاق (٤٠٣/٤) وصحيح ابن خزيمة (١٨٢/٤) وسنن البيهقي (١٨٤/٥، ٣١٩/٩) وتعليق ابن حجر في: تلخيص الحبير (٢٧٨/٢).  
 (٣) هو الصفار، وجاء الحديث بسنده ولفظه في: المعجم الكبير - ولم يتمه - (٤٥/١٠) وسنن البيهقي (١٤٦/٧) وانظر تعليق ابن حجر في: تلخيص التحرير (١٥٢/٣).  
 (٤) الحسن بن علي بن عفان أبو محمد العامري الكوفي المحدث الثقة (ت ٢٧٠)، السير ١٤٣٦، وتقريب التهذيب (١٦٢/١).  
 (٥) الأصل: عبد الله، وهو لا يصح لأن عبد الله بن موسى اثنان: السلامي والهاشمي وكلاهما توفي ٣٧٤، وبعد رواية الحسن عنهما، ثم إنه فيمن روى الحسن عنه لم يذكر عبد الله بن موسى بل المذكور عبيد الله. انظر: تهذيب الكمال لمصري (٢٥٧/٦) وسنن الميزان (٢٤/٥-٢٥). ثم وجدت الإسناد على الصواب في سنن البيهقي.  
 (٦) عبيد الله بن موسى أبو محمد المكي الكوفي الحافظ الثابت (بعد ١٢٠-٢١٣). تذكرة الحفاظ للقبسزاني (٣٥٣/١).  
 (٧) حريث بن أبي مطر وقيل لسم لبيه عمرو الفزاري الكوفي، روي عن الشعبي وضعفه أهل الجرح والتعديل. الجرح والتعديل للرازي (٢٦٤/٣) ونصب الراية (٥٦٣/١).  
 (٨) واصل بن حيان الأحمد الأسدي الكوفي، (ت ١٢٠). الجرح والتعديل (٢٩/٩) وإكمال ابن ماكولا (٣٠/١).  
 (٩) شقيق بن سلمة أبو وائل الأسدي شيخ الكوفة، (ت ٨٢). تاريخ بغداد (٢٦٨/٩) والسير ١٩٩٢.  
 (١٠) سقط من الأصل وانحلت من سنن البيهقي.

والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً ﴿١﴾، ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً، / ٨٥ ب يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً﴾ ﴿٢﴾.

حدثنا إسماعيل: قال أبو العباس: القَوُوب: الرغيبُ الشرب (٣)، وأنشد:

يا رب إن كنت لزيد رباً  
فابعث له من حوثٍ شبت ركباً  
أكلأ نلقاماً وشرباً قأباً (٤)

قال أبو العباس (٥): يقال: قَرَضْتُ له قَرْضاً؛ أي: قطعت له قطعاً، ويقال: القُرْضَةُ من هذا اللَّثْم الذي يكون في المواضع إلى الماء (٦).

وقال أبو العباس (٧): ما كان من العذاب يقال: أمطِر، وما كان من المطر من الرحمة يقال: مُطِر.

يقال للعين: منام؛ لأنه يُنام بها، من ذلك قول الله: ﴿إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً﴾ (٨)، يُروى عن الحسن (٩) أنه قال: لم يرهم في النوم، وإنما أراد العين التي يُنام بها.

خادعتُ فلاناً (١٠): إذا كنت تُخادعه، وخدعته: إذا ظفرت به.

(١) سورة النساء: (١).

(٢) سورة الأحزاب: (٧٠-٧١).

(٣) في اللسان (قأب): القووب: كثير الشرب.

(٤) حوث لغة في حيث، اللقَم: كبير اللقَم لو عظيمه، اللسان (لقم).

(٥) قال في الكامل ٢٥٧: "كل حُرْ قَرْض، والقُرْضَةُ منطوق إلى النهر".

(٦) يريد المشرقة التي يستقي منها.

(٧) أصله من أبي عبيدة في: المجاز (١/٢٤٥).

(٨) سورة الانفال: (٤٣).

(٩) حكاه عنه الزجاج في: معانيه (٤١٩/٢) والنجاش في: معانيه (١٦٠/٣) والطبري (٢٥٨/٦) والطوسي

في: النبيان (١٢٨/٥) واستبعدوه غير أن الزجاج رآه حسناً وأن كثيراً من أهل النحو يذهبون إليه.

(١٠) أصله من معاني الأخفش ٤٠، وحكاه أبو علي عن العرب في: الحجة (٣١٤/١).

قال أبو العباس: قال أبو عبيدة<sup>(١)</sup>: حرّكت: بسطت، قال: يقال يا جارية، ادرئي  
الرسادة أي: أبسطيها، والأصمعي يقول: ادرئي: ادفعي، قال أبو العباس: / ١٨٦ وهو  
الصواب، ولم يدفع قول أبي عبيدة.  
قال: أنشدنا ابن كيسان:

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم أبخل وأنت صديق<sup>(٢)</sup>

### مسألة

﴿كَلَّا إِنَّهَا لَنُظَى، نَزَاعَةٌ لِّلشَّوَى﴾<sup>(٣)</sup> قيل<sup>(٤)</sup>: إن ما كان غير المقتل يقال له: شوى  
فكانه على هذا قريب من قوله: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾<sup>(٥)</sup>.  
قال أبو العباس<sup>(٦)</sup>: يقال لخرقة يُلَفُّ فيها القِداح: رِبَابَةٌ وَرَبَّةٌ وَرَبَّةٌ، ويُجَمَع: رَبَابًا  
مثل: بُرْمَةٌ<sup>(٧)</sup> وبرام، وَلِقْحَةٌ وَلِقَاحٌ<sup>(٨)</sup>، وهو اجتماع الشيء والتفافه.

(١) حكى المبرد عن أبي عبيدة أحد معنيين اتبعهما للفعل (درا) فهو بمعنى بسط في: المجاز (١/٢٤٨) ومعنى  
دفع فيه (١/١٠٨، ٣٢٩) وهو ما ذكره الأصمعي، واقتصر اللسان (درا) على الأول في (ادرئي الرسادة).  
(٢) من الطويل، وهو بلا نسبة في: معاني الفراء (٢/٩٠)، والفسر (١/٨٦٩، ٢/٦٣٧) والمنصف  
(٣/١٢٨) والأزهية ٦٢، والمدخل للخمسي ٣٩٩، والرصف ١١٥، والبحر (٣/٣٨٩) والجنى ٢١٨، والخزانة  
(٥/٤٠٩، ١٠/٤٠٧) والتاج (حرر) وأنشده أبو علي في: الشبرازيات ٧٤، والحجة (٢/١٧٣) والإحفال  
(١/٦٧) على أن البغداديين أنشدوه على إصمال (إن) المحففة في الضمير وهو المبح عنده من أعمالها في  
الظاهر، وقد أغرب محققا الحجة فنسب البيت إلى يزيد بن المنصور بلا عزو إلى مصدر، ومالي ديوانه بيت  
آخر، وفي بعض المصادر: طلاقك = فراقك، ويوم الرخاء: يوم عقد النكاح، وصديق مما يسري فيه التذكير  
والثاني، وانظر اللسان (صدق).

(٣) سورة المعارج: (١٥-١٦) و(نزاعة) بالرفع قراءة السبعة ما عدا حفصاً عن عاصم، وذكر توجيههما أبو علي  
في: الحجة (٦/٣١٩) والشعر ٢٥١، وانظر الكتاب (٢/٨٣) ومعاني الأخفش ٥٤٩، والزجاج (٥/٢٢١)  
والسبعة ٦٥١، ومعجم الخطيب (١٠/٨٣).

(٤) الفراء في: معانيه (٣/١٨٥) ذكر للشوى معاني هذا أحدها.

(٥) سورة فاطر: (٣٦).

(٦) لم أظفر به في: شيء من كتبه، والمعنى في: التهذيب (١٥/١٨٠) والصحاح والتاج (ربيه)، غير أنني لم  
أجد هم يجمعون الصور الثلاث لهذا المعنى، بل يذكرون الريانة فقط.

(٧) قدر من الحجر.

(٨) ذكر ابن مسعود في: الصباح (٢/١٦١) أن إبا علي حكى في التذكرة: لقحة ولقائح. واللقحة الواحدة من  
الإبل أو ذات اللبن منها أو التي تنجت إلى شهرين.

وقال (١): يقال: رجلٌ عربيٌّ؛ إذا كان نَسَبُهُ ذلك، وأعرابيٌّ؛ إذا كان بالبادية كان له هذا النسبُ أو لم يكن، ورجُلٌ عَجَمِيٌّ؛ إذا كان نَسَبُهُ ذلك، وأعجميٌّ؛ إذا كان في لسانه عَجْمَةٌ، قال: ﴿أَعَجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ (٢).

أنشدنا أبو العباس لدعبل في صالح بن علي (٣):

قُلْ لِلْأَمِيرِ أَمِيرِ آلِ مُحَمَّدٍ	قَوْلَ أَمْرِي حَذِيبٌ عَلَيْكَ مُحَامِي
إِيَّاكَ أَنْ [تُفْتَر] عَنْكَ صَنِيعَةٌ	فِي صَالِحِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَجَّامِ
لَيْسَ الصَّنَائِعُ عِنْدَهُ بِصَنَائِعِ	لَكُنَّ هُنَّ طَوَائِلُ الْإِسْلَامِ
أَضْرِبْ بِهِ نَحْرَ الْعَدُوِّ فَإِنَّهُ	جَيْشٌ مِنَ الطَّاعُونَ وَالْبُرْسَامِ (٤)

قال أبو علي: أنشدنا أبو الحسن الأخفش (٥) قال: أنشدني أبو محمد عبد الله بن جُوَان (٦) صاحبُ الزِّيَادِي (٧) لرجُلٍ من أهل البصرة (٨):

(١) رَوَاهُ الْجَوَالِقِيُّ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ فِي: شرح أدب الكاتب ١١٨، وأكثر الكلام في: معجم أبي عبيدة (٢/ ٩١، ٣٦٨/ ١) وفي أدب الكاتب ٣٩، وغريب القرآن للسجستاني ٧٢، ودرة الغواص ٥٥١، ونبيهان الطوسي (٨/ ٦٣) والدر المنصور (٨/ ٥٥٥) وأتكر ابن السيد في: الاقتضاب (٢/ ٢٧) للفرق بين العجمي والأعجمي، وشرح أبو علي المفضلين مفصلاً في: الحجة (٦/ ١١٩-١٢٢).

(٢) سورة فصلت: (٤٤).

(٣) صالح بن علي بن عطية الأضجم أو الأفجم أبو محمد، من مشايخ الشيعة ويُضَعَف. البهان والتبيين (١/ ٨٤) والأغاني (١٠/ ٩٥) ومعجم رجال الحديث (١٠/ ٨٦).

(٤) من الكامل، وهي لدعبل في: ديوانه ٢٨٣، وخرَّبَها مُحَقِّقُهُ مِنَ الْحَبِيبِ (٣/ ١٨١) والأغاني (٢٠/ ١٥٧). وفي بعض الألفاظ اختلاف، وفي الأصل والأغاني: (تَفْتَر) مكان (تُفْتَر)، ولم أر لها وجهاً، وفي الأساس: أغتر أتاه على فِرة، طَوَائِلُ جمع طائفة أي عداوة، البرسام داء يَهْدَى فيه. ودعبل يخاطب بالآبيات المعتصم.

(٥) الأخفش الأصغر علي بن سليمان، وهو شيخ أبي علي (ت ٣١٥). البقية (٢/ ١٦٧).

(٦) في السمع ٦١٠: جَوَان اسم فارسي معناه صغير السن، وذكر ابن جَوَان هذا في: أمالي الفلّاحي في موهبتهم (١/ ١٣٠، ٢٢٦).

(٧) إبراهيم بن سفيان الزياتي، نحوي لغوي راوية أخذ عن سيبويه والأصمعي وأبي عبيدة ونظرائهم (ت ٢٤٩). المعجم ٦٧.

(٨) من المتقارب، وجاءت في: أمالي الفلّاحي ١/ ٢٧٦ بطريقتين فُتِسبت في أحدهما لأبي العتاهية وفي الآخر لم تنسب لأحد، وهي هناك تزيد بثلاثة أبيات.

أخ طالما مَرَرْتُ ذِكْرَهُ  
وقد كنتُ أَعْدُو إِلَى قَصْرِهِ  
وكنْتُ أَرَانِي غَنِيًّا بِهِ  
وكنْتُ إِذَا جِئْتُ فِي حَاجَةٍ  
فَتَى لَمْ يَمَلْ النَّدَى مِاعَةً  
تُظِلُّ نَهَارَكَ فِي خَيْرِهِ  
فَصَارَ عَلَيَّ إِلَى رَبِّهِ  
أَتَيْتُهُ الْمُنْبَةَ مُغْتَالَةً  
فَلَمْ تُغْنِ أَجْنَادُهُ حَوْلَهُ  
وَأَصْبَحَ يُهْدِي إِلَى مَنْزِلِ  
/ ١٨٧ تَغْلُقُ بِالتُّرْبِ أَبْوَابَهُ  
أَشَدَّ الْجَمَاعَةِ وَجَدًّا بِهِ  
فَلَسْتُ أَشِيعُهُ غَازِيًّا  
وَتُطْرِبُهُ أَيَّامُنَا الْبَاقِيَا  
فَلَا يَتَعَدَّنْ أَخِي ثَاوِيًّا  
فَقَدْ صِرْتُ أَشْجَى لَدَى ذِكْرِهِ  
فَقَدْ صِرْتُ أَعْدُو إِلَى قَبْرِهِ  
عَنِ النَّاسِ لَوْ مُدَّ فِي عُثْرِهِ  
فَأَمْرِي بِجُوزٍ عَلَى أَمْرِهِ  
عَلَى يُسْرِهِ كَانَ أَوْ عُثْرِهِ  
وَتَأْمَنُ لِمَلِكٍ مِنْ شَرِّهِ  
وَكَانَ عَلَيَّ قَسْنَى دَهْرِهِ  
رُوبَدَا تَخْلُلُ مِنْ سِتْرِهِ  
وَلَا الْمَزْمَعُونَ إِلَى نَصْرِهِ  
عَمْسِيْقُ تُنْزِقُ فِي حَفْرِهِ  
إِلَى يَوْمٍ يُوْذَنُ فِي حَشْرِهِ  
أَجْدُ الْجَمَاعَةِ فِي طَمْرِهِ  
أَمِيرًا يَسِيرُ إِلَى ثَغْرِهِ  
تُ لَدِينَا إِذَا نَحْنُ لَمْ نُطْرِهِ  
وَكُلُّ سَيَمَظِي عَلَى إِلْرِهِ (١)

حدَّثني أبو علي (٢) قال: في بعض الأحاديث في قوله: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ﴾ (٣)  
قال: لا يُدْعَى بِالرَّجُلِ فَيُخَفِّقُ قَلْبُهُ فَتَعْرِفُهُ الْمَلَائِكَةُ بِذَلِكَ.

حدَّثنا أبو علي [ع: يَرْفَعُهُ إِلَى عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ (٤)] قال (٥): لَا تُؤْفَى رَجُلٌ مِنْ

(١) في هامش الأصل كتب النسخ الرقم ١٦، يريد عدد الأبيات وهو سهو لأنها خمسة عشر ولكنه كتب  
المطر السابق لها بقياس البيت فدخل في عدّها.

(٢) أي الصفار.

(٣) سورة المدثر: (٨) وذكر إعرابها في: الحجة (٢٣/١) وهو من معاني الزجاج (٥/٢٤٥)، ولم أجد  
الحديث، وفي تفسير القرطبي (١٩/٤٦) أن العرب يقولون: نُقِرَ بِاسْمِ الرَّجُلِ إِذَا دَعَاهُ مَخْتَصًّا لَهُ بِدَعَائِهِ.

(٤) عمران بن حصين بن عبيد أبو نعيم الحزامي، صحابي (ت ٥٢) - المير ٢٩٣٥

(٥) جاء بلفظ مختلف عن لفظه هنا عن عمران بن حصين في: مسلم (٢/١٢٨٨) والترمذي (٣/٦٤٥)  
ومسند أحمد ص ١٤٦٢، وسنن البيهقي (١٠/٢٨٥).

الانصار فترك سنة أعبد ليس له غيرهم، فاعتقهم جميعاً عند موته، فرفع ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه، فجزأهم ثلاثة أجزاء حتى أقرع بينهم فاعتق الثلث وأرق الثلثين.

قال ابن سيرين<sup>(١)</sup>: لو لم يبلغني هذا عن النبي صلى الله عليه لكان رأيي.

حدثنا<sup>(٢)</sup> محمد بن عيسى العطار<sup>(٣)</sup> قال: حدثنا كثير بن هشام<sup>(٤)</sup> قال: حدثنا

عيسى بن إبراهيم<sup>(٥)</sup> عن الحكم بن عبد الله<sup>(٦)</sup> عن الزهري عن سالم عن أبيه قال<sup>(٧)</sup>:

مر عمر بن الخطاب على قوم يرمون / ٨٧ ب رشفاً، فقال: بعس ما رميتم، فقالوا: يا أمير المؤمنين إنا قوم متعلمون، فقال: والله لذنبكم في لحنكم أشد علي من ذنبكم في رميكم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «رجم الله رجلاً أصلح من لسانه».

عروة عن عائشة قالت<sup>(٨)</sup>: «يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة».

منصور<sup>(٩)</sup> عن حبيب<sup>(١٠)</sup>: «أن رسول الله ﷺ أطلق فولي عائته بيده».

(١) جاء قوله في المذكور من مسند أحمد والبيهقي.

(٢) القائل أبو علي إسماعيل الصنار كما جاء في بعض المصادر التالية.

(٣) محمد بن عيسى بن أبي موسى أبو جعفر الأهوازي العطار (ت ٢٦٨). انظر تاريخ بغداد (٢/ ٣٩٧).

(٤) كثير بن هشام أبو سهل الكلبي الرقي (ت ٢٠٧). انظر تاريخ بغداد (١٢/ ٤٨٢).

(٥) عيسى بن إبراهيم بن طهمان الهاشمي، حكى الذهبي في: اللسان (٨/ ١٩٤) أنه متروك الحديث.

(٦) الحكم بن عبد الله بن مسلمة أبو مطيع البجلي (ت ١٩٩). تاريخ بغداد (٨/ ٢٢٣).

(٧) جاء بالإسناد نفسه في: ضعفاء العقيلي (٣/ ٣٩٥) والكامل في: ضعفاء الرجال لابن عدي (٥/ ٢٥٠).

وأمالي الطوسي ٣٩٨، وشعب الإيمان للبيهقي (٢/ ٢٥٧) (لم يستند البيهقي)، والجامع لأخبار الراوي

للخطيب البغدادي (٢/ ٢٤) وميزان الاعتدال (٥/ ٣٧٣)، وجاء بإسناد آخر في: إنباح الرقب ٢٢، وقد

جاء في أكثرها تضعيف عيسى بن إبراهيم والحكم بن عبد الله. وقرشق بالكسر الوجه من الرمي فإذا رموا

بجميع سهامهم في جهة فللوا: رمينا رشفاً.

(٨) حديث نبوي جاء عن السيدة عائشة في: البخاري (٣/ ٢٤٧) ومسلم (٢/ ١٠٦٨) وسنن ابن ماجه

(١/ ٦٢٣) ومسند الإمام أحمد ١٨١٦. ورواه الترمذي (٣/ ٤٥٦) عن علي عليه السلام ثم قال: وفي

الباب عن عائشة ولبن عباس...

(٩) منصور بن المعتمر أبو عتاب السلمي الكوفي (ت ١٣٣). السير ٣٩٥٨.

(١٠) ورد بهذا الإسناد في: مصنف عبد الرزاق (١/ ٢٩٢) ومفصلاً في: سنن البيهقي (١/ ١٥٢)، ومن

حبيب عن ثم سلمة في: سنن ابن ماجه (٢/ ١٢٣٥) وذكره السيوطي في: الجامع الصغير ٩٢ ونص على أنه

مرسل، وحبيب هو ابن أبي ثابت أبو يحيى الأسدي الكاهلي الكوفي (ت ١١٩)، واسم أبي ثابت قيس بن

دينار، السير ١٣٦٤. أطلق: نطخ بالنورة وغيرها، انظر: فتح القدير للستاي (٥/ ١٣٤).

## مسألة

قال سيبويه (١) في رجلٍ سَمِيَتْهُ بِ(زيدٍ أخوك) و(الأخ) خبرٌ: إنَّ ذلك لا يجوز إضافته إلى ياء المتكلم، لا تقول: زيدٌ أخوكي.

وإنما لم يَجُزْ ذلك؛ لأنَّ ياءَ الإضافة إنما تدخل على الاسم الذي يعمل فيه العوامل التي تعمل في الاسم الذي تدخل عليه، وليس هذا الاسمُ بمعمولِ العوامل التي تعمل في الاسم. ألا ترى أنَّ المعمولَ في هذا الموضع كأنه الاسمُ الذي هذه الجملة في موضعه، ولا تعمل فيه العوامل التي تدخل على هذا الاسم.

وبذلك على أنه كأنه هنا اسمٌ مرادٌ أنك إذا سَمِيتَ بجملةٍ في أولِ جزأيه (٢) حرفُ التعريف؛ نحو: / ١٨٨ الرجلُ أخوك، لقلت: يا الرجلُ أخوك. ولو سَمِيتَ به الذي هو أخوك) لم تدخل عليه ياءٌ، وأيضاً فإنَّ هذه الياء تُعرَّف ما يضاف إليها كُله لا بعضه، ولو أضفت إليها لم يُتعرَّف بذلك الاسمُ الأول، ولا يستقيم تعريفُ بعضه دون بعض.

وليس هذا تعريفُ هذا الاسم الذي هو جملةٌ على ما كان عليه قبلَ النُّقل؛ كما تقول ذلك في (العباس) (٣)؛ لأنك إنَّ جعلته كذلك فكانك لم تنقله. ألا ترى أنه ينبغي أن يكون نكرةٌ من حيث كان جملةً، وإذا نقلت وَجَبَ أن يُتعرَّف بالنُّقل، ولكن ينبغي أن يكون بمنزلة (زيد) و(أسد).

ويجوز أيضاً أن تجعله على قولٍ من قال: حارث وعباس؛ لأنَّ هذا بمنزلة (زيد)، ولستُ أعتبر فيه ما كان فيه من الصفة قبلُ، وعلى هذا يكون:

## الأحواص (٤)

(١) الكتاب (٣/ ٣٢٨) وهو بالمعنى، وعرض أبو علي في: التعليقة (٣/ ١٣٥) للتصغير في المسألة دون الإضافة إلى الياء.

(٢) يريد أولَ جزأي الاسم.

(٣) يقول في (٢٣-١): الحارث والعباس أقرأ بعد العَلَمية من الألف واللام على ما كانا عليه وهما وصفان لا علمان، وسيكرر كلامه في العباس باللام ويدونها بعبارة أوضح في (١٥٤-١).

(٤) من بيت من الطويل، وقامه:

أتاني وعيدُ الخوص من آل جعفر قُبَا عَيْدَ عمرو لو نَهَيْتُ الأحواصا

وهو للأعشى في: ديوانه ٢١١، وإصلاح المنطق ٤٠١، وشرح أبياته ٦٠٨، والاشتقاق ٢٩٦، والمبهم ٩٩،

في بيت الأعرشي، ويكون على النسب (١).

وقد أجازوا (٢) أن يُنسب إلى هذه الجملة فتقول: تَأْبِطِي، وفيه بعض الإشكال (٣)؛ وذلك أنك إما أن تحذف أو لا. فإن حذفت بطلت الحكاية، وإن لم تحذف لم يجز أن تنسب إلى الجملة؛ كما لا يجوز أن تحقرها ولا أن تثنيها ولا تجمعها. ووجه الجواز أن النسب باب قد غلبت عليه / ٨٨ ب الحذوف والتغييرات.

#### مسألة (٤)

(نشدتُك الله إلا فعلت) كلامٌ محمولٌ على المعنى؛ لأن معناه: ما أطلبُ إلا فعلك، ودلت (إلا) على النفي؛ كما دلَّ انفصالُ الضمير في قوله:

أنا أو مثلي (٥)

على إرادة حرف النفي.

وديون المعالي (١٧٢/١) ونبيان الطوسي (١٠١/٤) والخزانة (١٨٨/١) وشرح شواهد الشالوية ١٤٤، وأنشده أبو علي في: الحلييات ٢٨٥، والإغفال (٥٠٦/٢) والمحجة (٣٤٠/٣) شاهدًا على أن (الأحوص) جمع أحوص على الأسمية أو النسب، وهو قوله هنا: وسبحكي ابن جني عنه القول بالأسمية في الشاهد ثانية في (١-٢٣).

(١) في: الإغفال وحنه في المحكم (٣٦٦/٣): "ويكون على النسب مثل الأحوص والمهالبة كانه جعل كل واحد أحوص". ويريد أحوصي فحذفت ياء النسب في الجمع كما قال في: المنشورة ٢٦٢، وفي المحكم: (حوصيًا)، وفرب منه ما سيأتي في: (١-٢٣).

(٢) أجاز: سيويه في: الكتاب (٣٢٨/٣) وابن السراج في: الأصول (٧٠/٣) وانظر المختص (٣٨/١).

(٣) لم يذكر في: التعلية (١٣٦/٣) إشكالاً فذهب إلى حذف المفعول والضمير ليقوم مقام الاسم المنسوب إليه، وفي المنشورة ٢٧٢ قل الجواز بطله هنا، وانظر: الشيرازيات ٥٣٤.

(٤) تقدم بعض ما في المسألة فيما حكاه عن اللزني في (١-٤٠) في (أقست إلا فعلت) والتعليل عليه هناك، ومعرض في (١-٩١).

(٥) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

أنا الضامن الراعي عليهم وإنما يطلع عن أحسابهم أنا أو مثلي

وهو للفرزدق في: ديوانه (١٥٢/٢) ومنتهى الطلب (٣١٠/٥) والمختص (١٩٥/٢) وشرح أبيات المغني (٢٤٨/٥) وبلا نسبة في: معاني الزجاج (٢٤٣/١) وأنشده أبو علي في: الشعر ١٩٩، والشيرازيات ٤٨، ٢٥٣، ٣٩٨، والمحجة (١٦٣/١) والحلييات ٢٢٨، وحمله على النفي بتقدير: ما يدافع إلا أنا، وعليه قوله في كتابنا.

وجاز وقوع (إلا) على الماضي<sup>(١)</sup> لدلالة الفعل على مصدره، ومثله:

عَمَرْتُكَ اللَّهُ إِلَّا مَا ذَكَرْتُ لَنَا<sup>(٢)</sup>

وجرت (اقسمت) إلا فعلت مجرى (نشدتك الله إلا فعلت)، لما كانت (اقسمت) في معناها حملت عليها.

### مسألة

ارتفع الفعل بعد (قد) و(السين) <sup>(٣)</sup> - وإن لم تقع هناك موقع الاسم - لأن (قد) و(السين) و(سوف) جرت مجرى جزء من الفعل. فإن قلت: ف(لم) و(لن) جرت كذلك.

فلأن (لم) و(لن) عاملان، ومرتبة العامل أن يكون قبل المفعول، وإذا كان قبله لم يجز أن يجري مجرى جزء منه، وأيضاً فإن (السين) و(قد) تجري مجرى حرف المضارعة، إذ كانت غير عاملة، وليس كذلك (لم) و(لن)؛ ولذلك دخلت عليه اللام في نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾<sup>(٤)</sup>.

فأما امتناع دخول النون مع (سوف) و(قد) فلأن هذه النون في اللغة الجودي<sup>(٥)</sup> إنما

(١) في المثال: نشدتك الله إلا فعلت.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

هل كنت جارتنا أيام في سلم

ومر للأحوص في: ديوانه ٢٥٢، وشرح أبيات سيويه (٢٩١/١) وأمثالي ابن الشجري (١٠٩/٢) والخزانة (١٢/٢) وبلا نسبة في: الكتاب (٣٢٣/١) والمقتضب (٣٢٩/٢) والكمال ١٤٤٥، وأغرب صاحب دقائق النصرف ٤٦٤ نسبته إلى ابن أحمر، وأنشده أبو علي في: الشيرازيات ٥٤، ٨٥ على أن (عمرتك) مصدر مستعمل بحذف حرف الزيادة وقياسه (تعميرك) بشهادة البيت، وأنشده في ٢٥٦ على أن (عمرتك) بمعنى سالتك، وجاء هنا على الأول.

(٣) حكى في (٤٤-ب) عن قوم ارتفاع المضارع بعد السين وسوف بهما واعتراض المازني عليهما، وذكر في: البغداديات ٢٩٥ اقتراح رفع المضارع بوقوعه موقع الاسم.

(٤) سورة الضحى: (٥)

(٥) يشير إلى ما ذكره سيويه (١٠٩/٣) أن للقرن بالنون الدال على المستقبل أكثر على السنتهم من التجرد منها، وفي آخر مالتنا فضل تخريج، وأكثر كلامه هنا في: البغداديات ١٠٣-١٠٧.

تأتي لتخليص فعل الحال من الآتي<sup>(١)</sup>؛ نحو قوله: ﴿وَإِنْ / ١٨٩ رَبِّكَ لَيَحْكُمُ﴾<sup>(٢)</sup>، فلما جاءت السين استغني بدلالتها على الاستقبال عن النون؛ ولذلك لم يَخْتَجْ إلى النون في قوله: ﴿لِلَّهِ تَخْشَرُونَ﴾<sup>(٣)</sup>؛ لأن هذه اللام لو كانت للابتداء لم تدخل على الجار والمجرور، فعلم بذلك أنها الداخلة على الفعل الآتي؛ لأن [لام] <sup>(٤)</sup>الابتداء لا تدخل في موضع من مواضعها على فضلة<sup>(٥)</sup>.

فأما (إن زيدا لطعامك) <sup>(٦)</sup>أكل فلم تدخل في الحقيقة على الفضلة<sup>(٧)</sup>، فاستغني<sup>(٨)</sup> عن النون مع حرف الجر؛ كما استغني بالسين.

و(سوف) و(قد) كالسين؛ قال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ﴾<sup>(٩)</sup>. فإن قلت: إن اللام في (لقد) ليست لام ابتداء كالتي في (ليحكم)، فهلا دخلت إحدى النونين مع (لقد)؟ قيل: لم تدخل كما لم تدخل مع السين من حيث كان حرفاً مثله غير عامل، وإن كانت (قد) مخالفة للسين في أنها لا تدخل على الاستقبال شُبّهت (قد) بهما لما كانت غير عاملة مثلهما.

وكان ذلك الوجه إذ قد قالوا: إن زيدا ليفعل<sup>(١٠)</sup>، ولما يقع فعل.

(١) يريد المستقبل.

(٢) سورة النحل: (١٢٤) وقد أكثر أبو علي من ذكرها في كتبه وأكثر كلامه فيها على أنها لتعين الحال كقوله هنا: ولكن كلامه في: الإغفال (١٣٣/١) قد يُفهم أنه جعلها للمستقبل. انظر: الإغفال (٣٦٤/١) والتعليق (٢١٦/٢) والحجة (٣٨٩/٢، ٩٧/٦).

(٣) سورة آل عمران: (١٥٨) وهي جواب قسم مَبْقَى: ﴿وَلَقَدْ مَنَّمْنَا﴾.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) وكذا قوله في: البتديات ١٨٢.

(٦) الأصل: لطعامك، ضبطت على أنها حرف جر. ونظر تخريج العبارة في الهامش التالي.

(٧) نعمة الكلام في: المسكوية ٢٥٤: ﴿وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا حَيْثُ كَانَتْ مَتَقَدِّمَةً لِلْخَيْرِ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ بِهَا الدَّخُولُ عَلَيْهِ كَمَا كَانَ التَّقْدِيرُ بِهِ التَّقْدِيمُ... فدخلت على الفضلة حيث كان الخبر بعدها. وانظر: الأصول

(٢٣١/١) وسر الصناعة ٣٧٥، والفصل ٢٩٥، وشرح القرضي (٣٥٩/٤) وشرح ابن عقيل (٣٧٠/١).

(٨) في آية آل عمران السابقة.

(٩) سورة النحل: (١٠٣).

(١٠) الكتاب (١٠٩/٣) والمقتضب (٢/٢) والأصول (٢٤٢/١) والإغفال (١٣٤/١) والتعليق

(٢١٥/٢) وسر الصناعة ٣٨٨.

## مسألة

(افعل منك) إذا دخلته اللام حذفت (من)، فلما كان كذلك / ٨٩ ب كانت  
جموعه كذلك؛ فلذلك لم يقولوا: نسوة صغر، ولا قوم أصغر<sup>(١)</sup>.

فلما عدلت (آخر)<sup>(٢)</sup> كان في عدلها إيذان بأصلين:

أحدهما: أنه لما جرى صفة على النكرة - مع أن سائر أخواتها في باب (فعل)  
(و) (افعل) لم يجر إلا على المعارف - علم بإجراء (آخر) على النكرة أن الألف واللام في  
هذا القبيل - وإن كان غير مفارق في جميعه - زائدة<sup>(٣)</sup> بمنزلة ما في سائر الاسماء  
والصفات، وعلى حدها.

والآخر: أنه لما عدل (آخر) فلم يصرف دل ترك الصرف أن هذا القبيل حكمه أن  
يُستعمل بالألف واللام، وأن (آخر) - وإن استعملت بغيرهما وجريا على النكرة - فالأصل  
الذي عليه سائر الجنس محافظ عليه فيها فلم يصرف، دل ترك الصرف على أن هذا القبيل  
حكمه أن يُستعمل باللام، فصار كـ (عمر) مع (عامر)، وإن لم يكن مثله في الحقيقة.

الا ترى أنك في (عمر) تريد (عامراً)، ولست تريد في (آخر) (الآخر)؛ لأنك لو  
أردت فيه اللام لوجب أن لا يجري صفة على النكرة، ولكانت معرفة، وإنما أريد فيه أن  
يُعلم أن جميع ما يُستعمل في هذا القبيل من اللام مراد هنا مراعى، فهو مراد الأصلي  
مرفوض الاستعمال، ونظائره كثيرة.

/ ١٩٠ فالأصل الذي عدل عنه (آخر) غير مستعمل من حيث كان جارياً على  
النكرة، فمن حيث كان غير مصروف علم أنه معدول عن الأصل المرفوض، وانضم إلى  
العدل كونه صفة، وليس العدل في (آخر) كالعدل في (سحر)<sup>(٤)</sup>؛ لأن (سحر) إذا

(١) أي لا يقال إلا بال.

(٢) جاء هذا المطلب في: الحجة (٨١/٦) بعبارة أجلى، وأصله من: الكتاب (٢٢٤/٣) وشرحه في:  
المقتضب (٢٤٤/٣، ٢٧٦، ٣٥٤/٤) وما يتصرف ٥٤، وسيكرر أكثره (٩٢-١).

(٣) كذا، والأنسب: زائدتان، ومثلها (حدها) في آخر العبارة.

(٤) تكلم أبو علي في سحر في: الشيرازيات ٣٤٦، والمضديات ٥٥، والتعليقة (٩٥/٣) والعسكرة ١١٥،  
والإغفال (٦٠/١) بما هو دون كلامه هنا.

أردت به سحر يومك وتريد به السحر فعُدلته عن مستعمل الكلام (١) أردت به ما أردت بالسحر؛ فمن ثم لم ينصرف (سحر) في سحر يومك للعدل والتعريف، فليس العدل في (آخر) كالعدل في (سحر).

وإن شئت وقفت بينهما فقلت (٢): إن سحر يومك في أنه لم يستعمل فيه الألف واللام مبطل (آخر) في أنه لم يعدل عن (الآخر)، وإنما عدل عن أصل هذا النوع، لا عن هذا الشخص وهذه اللفظة، فـ (سحر) الذي هو سحر يومك في أنه عدل عن أصل الكلمة لا عن سحر يومك - بمنزلة (آخر) في أنه عدل عن أصل ما يجب للنوع دون (آخر) نفسها.

فسحر اليوم بمنزلة (آخر) في أنه عدل عن أصل ما يجب للجملة الاسم غير مختص بموضع، ولم يعدل عن سحر اليوم؛ لأن سحر اليوم لم تدخل فيه الألف واللام في الاستعمال؛ كما أن (آخر) عدل عما يجب للنوع بأسره دون شخص / ٩٠ ب (آخر)، فجنس (أفعل) كشخص (السحر) في أن العدل واقع عنهما دون سحر اليوم ودون نفس (آخر).

فأما (أمس) (٣) فلم يعدل بل ضمن معنى الحرف؛ كما تضمن معناه (٤) (خمسة عشر)، والذي عدله عنه هو الذي لم ينصرفه، فجعله بمنزلة (السحر) في أن جعله معدولاً عن (الأمس)، وليس (الأمس) في هذا كـ (السحر) في العدل؛ لأن (أمس) في أمس يومك قد دخله لام المعرفة، ولا يستعمل إلا ظرفاً غير مصروف. وأما (سحر) فلما لفظت بـ (سحر) وأنت تريد (السحر).

فا: لو قال قائل (٥) في (آخر): إنه معدول عن (آخرات)؛ كأنه أريد به الجمع، فعُدل (آخر) عن هذا الجمع [ببعض].

(١) في الأصل كتب النسخ أعلاه: هـ في، يريد أنه في نسخة أخرى: مشتمله في الكلام، وهو أبين.

(٢) انصرف على هذا الوجه فيما قسره عدل (سحر) في: الشعر ٤٢

(٣) في: العضديات ٢٤٤، والشعر ٤٨ حكى عن العرب ضربين في أمس: البناء على الكسر والمنع من الصرف للعدل، وهما هنا، وقد ماخوذ عن الكتاب (٢٨٣/٢) وذكر أبو علي بناءها في: الشبrazيات ٢١٠، والحليات ١٠٣، والتعليق (٩٥/٣) والبصريات ٥٠٦، ٩١٠، والإغفال (٦٠/١) ما يقصر عن كلامه هنا، وانظر ما سلف في (٨٠-١١٥-١).

(٤) أي معنى الحرف، وهو في الأول حرف التعريف وفي الآخر المطف. انظر الحليات ١٠٣

(٥) حكاها السيرطي في: الهمع (٢٦/١) عن قوم لم يسمهم وهو مردود.

## مسألة

قال البغداديون أو من قال منهم<sup>(١)</sup> في (مثنى) ونحوه: إنه معرفة، مع أنهم رأوه جارياً على النكرة<sup>(٢)</sup> في التنزيل: ﴿أُولَئِكَ أَجْنَحُ مَثْنَى﴾<sup>(٣)</sup>.  
وموضع الشبهة أنه لا يتعرف بدخول لام التعريف عليه، فلمّا رأوها لا تدخل عليه قدّروا [بيض].

## مسألة (٤)

/ ١٩١ ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾<sup>(٥)</sup>؛ أي: لعلها، و(ما) صلة<sup>(٦)</sup>.  
وقرئ: ﴿لَمَّا﴾<sup>(٧)</sup>، وقال الفراء عن الكسائي<sup>(٨)</sup> إنه قال: لا أعرف جهة التشكيل.  
وقال الفراء<sup>(٩)</sup>: معناه: لمن ما<sup>(١٠)</sup>، فقلبت النون ميماً فاجتمعت له  
(١) يقول الفراء في: معانيه (١/٢٥٤-٢٥٥): كل من مثنى وامثالها لا يصرف لانه معدول، وهو لا يضاف فكان فيه الالف واللام، وامتنع من الالف واللام لأن فيه تاويل الإضافة... فوجه الكلام ألا تجرى (أي لا تُصرف) وإن تجعل معرفة لأنها معدولة. وبه يصلح موضع للتبيين الآتي، وانظر الهج (١/٢٧)  
(٢) أي صلة للنكرة، واخذه أبو علي من الزجاج في: معانيه (٢/٩) في اعتراضه على الفراء.  
(٣) سورة طاهر: (١).  
(٤) أكثر ما في المسألة في: معاني الزجاج (٣/٨١) وهي اقرب ما تكون لما في: البغداديات ٣٨١، وعنهما في: الإعراب المنسوب ٧٥٦  
(٥) سورة الطارق: (١) وقرأ (لما) بالتحفيف ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي، وقرأها مشددة عاصم وابن عامر وحمزة. السبعة ٦٧٨  
(٦) قول سيبويه في: الكتاب (٢/١٣٩، ١٠٩/٣، ١٥٢) واخذه أبو علي في: الحجة (٦/٣٩٧) والبغداديات ١٧٥، والإخفال (٢/٤٣٢) والتمليحة (٢/٢٧٤).  
(٧) الأصل: لمن ما، وهو سهو.  
(٨) معاني الفراء (٢/٢٩، ٣٧٧) وحكي في: الحجة (٤/٣٨٨، ١٤٩/٦، ٣٩٧) والبغداديات والدر (٦/٤٠٩).  
(٩) معانيه (٢/٢٩) ولم يذكر في آية الزخرف في (٣/٢٥٤) هذا التفسير.

(١٠) الأصل: لمن بكسر الميم في جميع مواضعها عليانها حرف جرّ، ومثله وقع في معاني الفراء غير أن كلام الفراء لا يشير إلى الكسر أو الفتح واستشهد بآيات لطلاق الإدغام لا للنص على أنها الجارة، وقد اختلفوا في ضبطه مما جعل المتأخرين يجعلون القول على وجهين أحدهما بالكسر وينسبونه للفراء، الآخر بالفتح غير منسوب، وقد أخذ بقوله غير معزولين جني في: المحتسب (١/١٦٤) في قراءة شاذة ويؤمن أنها الجارة =

[ثلاث] (١) ميمات، فحذفت [واحدة] (٢).

ويُفسد هذا عندي لقوله: ﴿وإنَّ كُلَّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (٣) قد فُرى مُشددًا. ألا ترى أنه لا يكون (إنَّ كُلَّ ذَلِكَ لَمَنْ هو متاعُ الحياة الدنيا) (٤)؛ لأنَّ الزُخرف (٥) لا يكون مَنْ هو متاع الحياة الدنيا، هذا محالٌ فاسدُ المعنى (٦).

وأنكر أبو إسحاق (٧) هذا من جهة أنَّ (مَنْ) على حرفين فلا يُحذف منه. وقال المازني (٨)؛ الأصل (لَمَّا) فثقل. وهذا أيضًا فاسد؛ لأنَّ هذا الضرب من الحروف يُخفف ولا يُثقل كـ (أَنْ) و (إِنَّ) و (رُبُّ) ونحو ذلك.

وقال سيبويه (٩)؛ سألت الخليل عن قوله: تَشَدُّتْكَ اللَّهُ لَمَّا فَعَلْتَ، فقال: هو بمنزلة (إِلَّا)؛ كانه: إِلَّا فَعَلْتَ.

- وتولف العكبري فخير بين الفتح والكسر في: التبيان ٧١٦، ولكني أثبت الفتح لأنَّ الزجاج صرح بأنَّ (مَنْ) اسم وكلام أبي علي في البيضايات والحجة والسباق هنا شاهدٌ باسميتها، وهما أولئ في تلقي كلام الفراء ونقله ممن تلاهم. انظر تفسير البغوي ٦٣٢، والمترطبي (٧٠/٩) وأما ابن الحاجب (٦٦/١) والبحر (٢٦٧/٥) والدر (٤٠١/٦) والمغني (٤٨٣/٣).

(١) يظهر أنها سقطت سهواً فهي في معاني الفراء ولان (ميمات) في الأصل مجرورة.

(٢) من المعاني.

(٣) سورة الزخرف: (٣٥) قرأ (لَمَّا) بالتشديد عاصم وحمره وابن عامر برواية ابن ذكوان، والباقيون بالتخفيف. السبعة ٥٨٦.

(٤) على أنَّ (ما) في تقدير الفراء زائدة، وهو صريح في: الإعراب المنسوب ٧٥٨.

(٥) أول الآية: ﴿وَزُخْرُفًا وَإِنَّ كُلَّ ذَلِكَ﴾، وفي الأصل: هو متاع، في التوضيحين و (هو) مقحم وخلت منه عبارة الإعراب المنسوب.

(٦) لأنَّ الزخرف منصوب بفعل مذكور أو مقدَّر (جَعَلَ). انظر: تفسير الطبري (١٨٦/١١) والكشف ١٢٠٩.

(٧) الزجاج في: معانيه (٨١/٣) والبيضايات ٣٩١، وشرحه أبو علي في: البيضايات ٣٨٦، والحجة (٣٨٧/٤).

(٨) معاني الزجاج والبيضايات ٣٨٨، ومجمع البيان (٣٧٨/٥) واخذ أبو علي نقضه من الزجاج. وفي الأصل: لَمَّا، بالتشديد وهو تصحيف، يدل عليه ضبط الزجاج له باللفظ.

(٩) الكتاب (١٠٥/٣) غير أنَّ أبا علي غيره فالسؤال عن (أقسمت إِلَّا فعلت) فشبهه الخليل بتشددت. وانظر التعليق في (٤٠-١).

وقال قطرب<sup>(١)</sup>: حكاها لنا الثقة؛ يعني كون (لما) بمعنى (إلا).

ورأيت<sup>(٢)</sup> فيه أن تكون (لم) النافية دخلت عليها (ما) فهيأتها للدخول على ما كان يمنع دخولها عليه قبل لحاق (ما) لها، ونظيره: ﴿إِنَّمَا أَنْذَرُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾<sup>(٣)</sup>، و: لعلما أنت حال<sup>(٤)</sup>.

فكانه في التقدير: / ٩١ ب إن كل نفس لما عليها حافظ؛ أي: ليس كل نفس ليس عليها حافظ<sup>(٥)</sup>، فقبل: ما كل نفس ليس عليها حافظ، ف(إن) على هذا التقدير تكون النافية الجاثية بمعنى (ما).

ونظير الآية على تأويلنا هذا قوله تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾<sup>(٦)</sup>. وهو مطابق لقراءة من خفف فقال: ﴿لَمَّا عَلَيْهَا﴾؛ لأن المعنى: كل نفس

(١) لم يُسم في أصل البغداديات وُسِّي في هامشه وفي المنقول عنها في: الإعراب المنسوب ٧٥٦، ويقول أخذ أبو علي في: الحجة (١١٩/٦) وحكاها عن الأخفش الذي وجدته يحكيه في: معانيه ٥١٤ بصورة الرعم، ويذكر الطبري (١٢١/٧) أن هامة أهل العبرية لا يجوزونه إلا في القسم ثم يأخذ به في آية الزخرف ولا قسم فيها، وكذلك الفراء يحصره في (٢٩/٢) في القسم ثم يجعله في (٢٥١/٣) لغة في هذيل لا تقع إلا مع (إن).

(٢) ذكره في: البغداديات ٣٨٨

(٣) سورة الأنبياء: (٤٥)

(٤) آخر بيت من الطويل، وتمامه:

تحلل وعالج ذات نفسك وانظرن أبا جمل لعلما أنت حال

وهو لسويد بن كراع العُكَلِي في شمره (شمره مقلون) ٧١ نقلا عن بعض ما ياتي، وفي: الكتاب (١٣٨/٢) والأصول (٢٣٣/١) والأزهية ٨٩، واسم أبي الشجري (٥٦٠/٢) وشرح المفصل لابن يعيش (٥٨، ٥٤/٨) والمفضل للسخاوي ١٤٧، ١٥٠، والمقاصد الشافية (٢٦٠/٢) وهو مع بيت ثان لدجاجة بن عبد القيس في: شرح نبيات سيويه (٦/٢) وفرحة الأدهب ١٢٤، ومجموع البيلدان (١٠٧/٥) (محرراً إلى دجاجة) وفي هامش ابن الشجري تحقيق اسمه وترجمته، والشاهد بلا نسبة في: الصاهل، ٤٤، والخزانة (٢٧٣/١٠) وانشده أبو علي في: البغداديات ٢٨٧، ٢٨٩، والشيرازيات ١٤٩٧، ٥٠٦. شاهداً على كفا (لعل) بما رويتهما للدخول على ما لا تدخل عليه. تحلل: أي من يبتك أنك تغزونا، ذات نفسك: نفسك.

(٥) في البغداديات ٣٨٩ هنا عبارة توضح المراد: "نفاً نقول من قال: كل نفس ليس عليها حافظ، فقبل: ما كل نفس ليس عليها حافظ، أي كل نفس عليها حافظ".

(٦) سورة ق: (١٨).

عليها حافظ، إلا أنه أكد بـ (إن) ودخلت اللام لتفصيلها من النافية، والتخفيف أسهل ماخذاً وأقرب متناولاً.

والآي (١): ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾، ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ (٢).

وقوله: ﴿إِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ فكانه قيل: [كل ذلك ليس متاع الحياة الدنيا، فنفي ذلك بأن قيل: ليس كل ذلك ليس متاع الحياة الدنيا، وإذا نفى أنه كله ليس متاع الحياة الدنيا فكانه قيل] (٣): كله متاع الحياة الدنيا؛ أي: ليس في شيء من ذلك [للكافر] (٤) شيء يُقرَّب به إلى الله وإلى الآخرة، إنما هو متاع الدنيا والعاجلة. ومثله: ﴿زَيْنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ (٥)، وقال: ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ﴾ (٦) إلى قوله: ﴿وَالْحَرِثُ﴾.

وقوله: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ بعد قوله: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ (٧) إلى: ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾؛ فكانه قيل: كل ما جميع (٨) لدينا مُحضَرُونَ، على ما كانوا ينكروونه من أمر البعث، فليل لهم: ما كل شيء لَمَّا (٩) جميع لدينا مُحضَرُونَ؟ / ١٩٢ نفياً لقولهم: كلهم ليس يُجمعون عند الله ولا يُنشرون (١٠).

(١) معطوف على قوله ونظيره.

(٢) سورة يس: (٣٢)

(٣) سقط لانتقال النظر، وتماه من البغداديات ٢٩٠

(٤) من البغداديات ليكون مرجعاً للضمير في (يقربه).

(٥) سورة البقرة: (٢١٢) وضبطت في: الاصل (الحياة) بالفتح، وهو سهو؛ لأن قراءة (زين) بالبناء للمجهول

لم يأت معها نصب (الحياة). انظر معجم القراءات للخطيب (٢٩٠/١)

(٦) سورة آل عمران: (١٤) وتضمنها: ((من النساء والبين والفناطير المقتطعة من الذهب والفضة والحلبي المسرمة والانعام والحريث ذلك متاع الحياة الدنيا)).

(٧) سورة يس: (٣١) وتضمنها: ((قبلهم من القرون انهم إليهم لا يرجعون)).

(٨) الاصل: كل ما جميع، على إضافة (كل) إلى (جميع) ولا يصح إلا بزيادة (ما) وهذا ينقض معنى النفي الذي يقتضيه الكلام.

(٩) البغداديات: ما.

(١٠) الاصل: فلا ينشرون، وهو تحريف صوابه من السياق والبغداديات.

## تَمَامُ مَسْأَلَةِ (أَخْرَ) (١)

المانع لـ (أَخْرَ) مِنَ الصَّرْفِ الوصفُ والعدلُ، وَلَا يَكُونُ الْجَمْعُ مؤثراً فِي ذَلِكَ؛ إِلَّا تَرَى أَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا (حُرُوفًا) أَوْ (كَلَامًا) لَصَرَفْتَهُ لِمَوَاقِفَتِهِ لَامِثْلَةِ الْآحَادِ.

فَإِنْ قُلْتَ (٢): هِيَ (٣) مَعْدُولَةٌ عَنِ الْآلِفِ وَاللَّامِ، وَهِيَ صِفَةٌ لِنَكْرَةٍ، وَهَلَّا كَانَ مَعْرِفَةُ لَعَدْلِهِ عَنِ اللَّامِ؛ كَمَا كَانَ (أَمْسَ) مَعْرِفَةً فِيمَنْ لَمْ يَنْصَرَفْ (٤) لِذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ (٥) لَمْ يَكُنْ مَعْرِفَةً؛ لِأَنَّ الْمَعْدُولَ هَذَا (٦) عَنْهُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِيهِ اللَّامُ وَإِنْ قُدِّرَ الْعَدْلُ عَنْهُ، فَلَمَّا لَمْ تُسْتَعْمَلْ فِيهِ اللَّامُ لَمْ يَكُنْ مَعْرِفَةً.

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

## وَصَلَّى عَلَى جَارَاتِهَا الْأَخْرَ (٧)

فَإِنَّ هَذَا التَّعْرِيفَ إِنَّمَا حَصَلَ فِيهِ بَعْدَ أَنْ جَرَى مَعْدُولًا غَيْرَ مَنْصَرَفٍ، وَلَا يُنْكَرُ أَنْ تَكُونَ الْكَلِمَةُ الْوَاحِدَةُ وَالْحَرْفُ الْوَاحِدُ يُعْتَدُّ بِهِ مِنْ وَجْهِ وَلَا يُعْتَدُّ بِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ مِنْ ذَلِكَ: (لَا أَبَا لَكَ) (٨)، فَكَذَلِكَ دَخُولُ اللَّامِ فِي (أَخْرَ) كَانَهَا مُقَدَّرَةً لِمَكَانِ الْعَدْلِ عَنْهُ حَتَّى صَارَ لَا يَنْصَرَفُ (أَخْرَ)، وَغَيْرُ مُقَدَّرَةٍ مِنْ حَيْثُ جَرَى صِفَةً عَلَى النَكْرَةِ.

(١) الْأَصْلُ: أَخْرَ، وَلَا يَصِحُّ لِأَنَّ الْكَلَامَ عَلَى (أَخْرَ) وَالشَّيْءُ تَقَدَّمَ كَلَامُهُ فِيهَا (٨٩-ب) وَانْظُرْ هُنَاكَ التَّعْلِيلَ عَلَى مَطَالِبِهَا.

(٢) الْكَلَامُ مَرْجُوعٌ إِلَى حَدِّ الْإِبْهَامِ، وَجَلَّاهُ فِي: الْحِجَّةِ (٦/٨١) وَهُوَ فِي تَفْسِيرِ عَدَمِ مَرَاعَاةِ أَصْلِ (أَخْرَ) الْمَعْدُولَةِ عَنْ مَعْرِفَةٍ عَمَّا جَرَزَ أَنْ تَقَعَ صِفَةٌ لِنَكْرَةٍ. وَأَبُو عَلِيٍّ يَضَرُّعُ عَنْ (أَخْرَ) بِالْثَّانِيَةِ وَالْثَّلَاثَةِ.

(٣) الْأَصْلُ: لَوْ هِيَ، وَذُو مَقْحَمَةٍ لَا وَجْهَ لَهَا.

(٤) تَقَدَّمَ لَخْرِيجِ الْقَوْلَيْنِ فِيهَا فِي (٩٠-ب).

(٥) جَوَابُ (إِنْ قُلْتَ).

(٦) أَيْ (أَخْرَ).

(٧) فَرِغْتَ مِنْهُ فِي (٨٣-أ) وَضُمُّ رَاءِ (الْأَخْرَ) فِي الْأَصْلِ سَهْوٌ.

(٨) الْكِتَابُ (٢/٢٠٦، ٢٧٦، ٢٩٠) وَالْمَقْتَضِبُ (١/٢٧٣) وَالْأَصُولُ (١/٣٨٨) وَالْمَنْشُورَةُ ٩٠، وَالتَّعْلِيلَةُ

(٢/٢٧، ٣١) وَالشَّيْرَازِيَّاتُ ١٧٢، وَالْبَصْرِيَّاتُ ٥٣٦، وَالْإِغْفَالُ (٢/١٤) وَالْحَزَنَةُ (٢/١٦٢) وَبَيَانُ شَافٍ

فِي: التَّنْذِيلِ (٥/٢٥٤-٢٥٩) وَحُكْمِي عَنْ أَبِي عَلِيٍّ قَوْلَ مَفْصُلٍ فِي: الْخَصَائِصِ (١/٣٤٣) وَقَالَ فِي:

الْإِيضَاحِ ٢٥٨: "فَالْأَبُ مَنْصُوبٌ بِالْآلِفِ وَاللَّامِ مَقْحَمَةٌ غَيْرُ مُعْتَدَّةٍ بِهَا مِنْ جِهَةِ إِثْبَاتِ الْآلِفِ فِي الْآبِ، وَمِنْ جِهَةِ

نَهْيَةِ الْأَسْمِ لِعَمَلِ لَا فِيهِ مُعْتَدَّةٌ بِهَا".

والعدل في (أخر) في أنه مُقدَّر / ٩٢ ب عن الألف واللام، ودُخِلَهما في الاسم المعدول عنه سائغٌ يُشَبِّهُ العدلَ في (سَحَر) إذا أردتَ سَحَر يومك؛ ألا ترى أنه لم يُستعمل فيه الألف واللام وإن كنا نقول إنه معدولٌ عنهما، فكذلك (آخر).

وليس العدلُ في (أمس) في قول من لم يصرف كذلك؛ ألا ترى أن (أمس) في [قول] (١) من لم يصرف عدله عن حرف التعريف صحيح؛ لأنه قد استعمل فيه.

وقول آخر أن تقول إنه عدلٌ عما جرى عليه جنسُ هذا الضرب من الصفة؛ لأن حكم هذا الضرب أن يكون فيه حرف التعريف، فعُدل هذا عما عليه نظائره.

وهذا لا يجيء على ما قال في العدل؛ لأن لفظ المعدول عن غير لفظ معدول عنه. والوجه الأول يدخل عليه أن (٢) ما يُقدَّره [بعض]

[ع: ذكر فامع كلامه هذا في (آخر) ما قاله أبو العباس (٣) في موضعين في باب (آخر)].

### مسألة

كل ما صح أن يكون صلةً للموصول أو صفةً للموصوف فهو خبر (٤) محتملٌ للصدق والكذب.

قال: ومتى انضم الخبر إلى الخبر (٥) / ٩٣ عنه [استقلت] (٦) الجملة وتم الكلام إلا في الشرط وجوابه والقسم وجوابه؛ ولذلك عمل الشرط مع الحرف في الجزاء لنقصانه (٧) فاشبه الحرف.

(١) زيادة بفتحها السياق.

(٢) الأصل: إن، ولا وجه له.

(٣) المقطع (٣/ ٢٤٤، ٣٧٦) وعنوان البابين يختلف عما ذكره ابن جني، وذكر المبرد (آخر) في موضع ثالث (٤/ ٣٥٦).

(٤) يريد بالخبر ما كان مقابلاً للإنشاء، والكلام عنه هنا، وقوله هذا في: الإيضاح ٩٧، ٢٨٧.

(٥) يريد المسند إلى المسند إليه.

(٦) الأصل: استقلت، ولا معنى لها، وسيقرر قريباً استقلال الخبر، وكذلك قال في: الإغفال (١/ ٣٩٣) والإيضاح ٩٨، والبصريات ٧٢٤، ٦٩٢ والعسكرية ١٢٢، ١٢٥: ما عدا الشرط والقسم اللذين هما من الخبر ولكنهما لا يستقلان إلا بالجزئين.

(٧) هذا قول الخليل وسيبويه (٢/ ٦٢) في أن الحرف والشرط جزأاً معاً الجزاء، وانظر ما سلف في (٣٢-ب) والتعليق عليه.

هو (١) مستقلٌ أبداً لا ما رآه أبو عمر (٢) من [استقباحه] (٣) (ظننتُ) أو (علمتُ) حتى تُعدَّ به إلى المفعولين.

وقد قال الفرزدقُ أو غيره:

وإنني لكرامٍ نظيرةٌ قبلَ التي : لعلِّي وإن شطتُ نواها ازورها (٤)

هذا (٥) على غير الظاهر وتأويله الحكاية؛ كانه قال: التي أقول فيها هذا القول، وإضمار القول شائعٌ كثير، والحكاية مستعملةٌ إذا كان عليها دليل، والدلالة هنا قائمةٌ وهي أن الصلة إيضاحٌ، وما عدا الخبر لا يوضح (٦).

ومن الحكاية:

سمعتُ الناسُ ينتجعون غيثاً (٧)

(١) الأسلوب الخبري.

(٢) حكاة عنه وعن أبي الحسن في: الحلقات ٧٢، والحجة (١٠٢/٣) واحتج له، وسبحكبه عنه ثانية في (١٢٦-١) وحكى عنه في: البصريات ٩١٩ جواز حذف أحد المفعولين في التلذذ، وفي: الشيرازيات ٥٦٨ مسألة لحذف المفعول به ذكر فيها حذف للمفعولين، وانظر قول أبي الحسن في: معانيه ٢٤٢ وإجازة ابن السراج الاختصار على الفاعل في: التعليفة (٧٢/١) وخرجه محققه من الأصول (١٨١/١) وانظر: البغداديات ٥٨٤، والمقاصد الشافية (٤٩٢/٢).

(٣) الأصل: استفتاحه، وهو تصحيف وسيدكره في (١٢٦-١) بلفظ بفتح.

(٤) من الطويل، وهو للفرزدق في: ديوانه (١٠٦/٢) وليباب المكبري (١١٨/٢) والخزانة (٤٤٤/٥).

(٥) (١٤٣/٦) وشرح أبيات المني (١٩١/٦) وبلا نسبة في: التهج (٨٥/١) وأنشده أبو علي هنا وفي الشعر، ٤٠ على أن جملة (لعلِّي) الإنشائية ليست صلة وإنما هي محكمة لقول مقدّر، وآخر البيت كما قال

البغداددي مغير عن أصله والرواية الصحيحة في الديوان:

لعلَّ وإن شطتُ عليّ أنا لها

من قصيدة لامية، شطتُ: بحدت، شئتُ: صعبت.

(٥) حكى البغداددي هذا التخريج بتضمة عن التذكرة الفصرية.

(٦) كذا قوله عن الصلة في: النشرة ١٤٣

(٧) صدر بيت من الرافر، وعجزه:

فقلتُ لصبيدحٍ انتجعي بلالا

وهو لذي الرمة في: ديوانه ١٥٣٥، ونوادر أبي زيد من إضافات الاخفش ٢٠٩، والمقتضب (١٠/٤) والكامل

٥٦٨، وسر الصناعة ٢٣٢، والكشاف (٢٣/١) وروايات الأعيان (١١/٣) والخزانة (١٦٨/٩) والعين-

وانشدني أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان:

ما زلتُ أمسحي بيثهم وأختبطُ  
حتى إذا كاد الظلام يختلطُ  
جاؤوا بمذقٍ هل رأيت الذئبَ قطَّ (١)

ومثله في لون اللين المخلوط قول الآخر:

عريض (١) أريض بات يبرح حوله ويات يسقينا متون (٢) الأرانب (٤)

فأما الظرف في الصلة فواقع موقع الفعل، وقد اتسعوا في الظرف ايضاً / ٩٣ ب حتى أقاموه (٥) برأسه كالجملةين الآخرين؛ يدل على ذلك قولهم: إن في الدار زيدا (٦)؛ ومن

(١/ ٢٢٣) والصحاح واللسان والتاج (صح)، وقبيل برواية رفع (الناس) يحمل على حكاية ما بعد (سمع)، ويروى بالنصب. انتجع فلاناً: طلب خيره، صيدح: ناقة ذي الرمة، بلال هو ممدوحه بلال ابن أبي بردة.

(١) من الرجز، وقيل إنها للمعاج، وهي مع ثلاثة آخر في: ملحون ديوانه (٢/ ٣٠٤) وتخرجه في (٢/ ٤٦٨) منه البيان والنسب (٢/ ٢٨١) والكمال ١٠٥٤، والخزانة (١/ ٥٩) وزد عليه: المعاني الكبير ٢٠٤، ٣٩٩، وأضداد أبي الطيب ٣٢٢، والمختص (٢/ ١٦٥) وشرح الحماسة للمرزوقي ٢١٤، والأزمنة له (١/ ٣١) والعمدة ٥١٤، وكشف المشكلات ٨٥٩، ٩٠٠، والأيام بلا نسبة فيها كلها ما عدا الخزانة بقول مضعف. والشاهد على مجيء الاستفهام صفة، وأورده أبو علي هنا في سياق الحمل على الحكاية فيقدر: يقال فيه هل...، وعليه أكثرهم، ولكن ابن جني حمله على المعنى أي يشبه الذئب. اختبط: أسال المعروف بلا وسيلة ولا قرابة؛ المذق اللين الخفيف كثير الماء.

(٢) الأصل: عريض بالغين، ولا وجه له فضلاً عن إجماع المصادر على اللين المهمل، وهو من أمثلة الإتياع المذكورة في أمالي القاضي (٢/ ٢٠٩) والمختص (١٤/ ٢٩) وانظر مصادر تخريج البيت.

(٣) أثبت الناسخ أعلاها رواية أخرى: بطون، ولم يرنج (متون). وقد وجدت رواية (بطون) في المصادر.

(٤) من الطويل؛ ولم أعثر على فائله. وهو بلا نسبة في: أضداد أبي الطيب ٣٢٢، وجمهرة اللغة ٧١٧، ١٢٥٤، واللسان والتاج (معر) و(أرض) و(عرض) وفيها جميعاً: الثعالب = الأرانب. عريض: جذّي صغير، أريض إتياع أو مسمين، يبرح: يتنوء، والشاعر بهجو رجلاً ضافه وله جذّي يتنوء حوله فلم يذبحه له وسقاهم مذيقاً كلون بطون الثعالب لكثرة الماء فيه.

(٥) هذا مذهب لابن المراج حكاة عنه في: العسكرية ١٠٥ واستحسنه، وأشار إليه في: البصريات ٢١٦.

(٦) شرح وجه الدلالة في العسكرية بأن المقدّر فيها إن كان فعلاً لم يجوز دخول (إن) عليه، وإن كان اسماً لم يجوز أن تنخطاه (إن) لتعمل في اسمها، فوجب أن يكون قسماً غير هذين.

ثُمَّ جَعَلَهُ أَبُو الْحَسَنِ (١) رَافِعاً لِلظَّاهِرِ فِي نَحْوِ: فِي الدَّارِ زَيْدٌ؛ كَمَا يَرْفَعُ الْفَعْلُ.  
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَقْدِيرُ (الَّذِي كَزَيْدٍ عَمْرُو) (٢): الَّذِي هُوَ كَزَيْدٍ عَمْرُو؛ لِأَنَّ هَذَا  
لَوْ ظَهَرَ لَكَانَ كَقَوْلِكَ: (الَّذِي هُوَ قَامَ زَيْدٌ) فِي أَنَّهُ لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَيْهِ فِي تَنْمِيمِ الصَّلَةِ.  
وَالظَّرْفُ (٣) - وَإِنْ كَانَ قَدْ أُجْرِيَ مُجْرَى الْفَعْلِ هَاهُنَا - فَإِنَّهُ لَمْ يُجْرَ أَيْضاً مُجْرَاهُ فِي  
قَوْلِهِمْ: خَلَّفَكَ زَيْدٌ قَائِماً؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ (قَائِماً) عَلَى الظَّرْفِ لَضَعْفِهِ،  
فَكُلُّهُمْ يَقُولُ: ضَاحِكاً جِئْتُ، وَرَاكِباً ذَهَبْتُ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ سَبَّحَانَهُ: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ (٤) فَلَا يَكُونُ إِلَّا  
عَلَى تَقْدِيرِ (هُوَ)؛ أَلَا تَرَى أَنَّ قِيَاسَ سَبَّوِيهِ أَنْ يَكُونَ فِي الظَّرْفِ ضَمِيرُ (إِلَه)، وَعَلَى  
قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّهُ لَا ضَمِيرَ فِيهِ لِرَقْعِهِ (إِلَه)، فَتُغْفَرُ الصَّلَةُ لِذَلِكَ مِنْ ضَمِيرِ  
الْمَوْصُولِ، وَحَسَنَ الْحَذَفُ لَطُولُ الْكَلَامِ؛ كَمَا اسْتَحْسَنَ الْخَلِيلُ (٥) (مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ  
شَيْئاً) لِلطُّولِ.

فَأَمَّا (يَعْم) وَ(يَفْس) (٦) - وَإِنْ كَانَا جَمْعَتَيْنِ - فَإِنَّهُمَا لَا يُوصَلُ وَلَا يُوصَفُ بِهِمَا؛ أَلَا  
تَرَى فَأَعْلِيَهُمَا لَا يَكُونَانِ إِلَّا اسْمَي جِنْسٍ أَوْ / ١٩٤ مَضْمَرَيْنِ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ، فَلَا  
يَعُودُ مِنْهُمَا ضَمِيرٌ عَلَى الْمَوْصُولِ وَلَا الْمَوْصُوفِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعُودُ مِنْهُمَا ضَمِيرٌ مُخْتَصٌّ، فَلَوْ

(١) يَخَالِفُ الْأَخْفَشُ سَبَّوِيهِ فِي رَافِعِ الْمُبْدَأِ الْمَتَاخِرِ مِنَ الْحَبْرِ الظَّرْفِ، وَسَبَّوِيهِ يَرْفَعُهُ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ  
الْخِلَافَ وَاجْتَنَبَ الْقَوْلَ الْأَخْفَشُ وَغَيَّبَ بِهِ. لِنَظَرِ: الْإِغْفَالِ (١/٣٦٨، ٢/٤٥٥) وَالْمُسْكِرَةِ ١٠٨، وَالشَّعْرِ  
٢٦٥ وَالْبَغْدَادِيَّاتِ ٣٦١، وَالشِّيرَازِيَّاتِ ٣٤١، وَشَرْحِ السَّيْرَانِي (٦/١٧٥) وَالْأَسْتَدْرَاكَ ٦٢، وَالْكَشْفَ ١١٣،  
وَالشَّيْبَانَ ٢٣٣ وَخِلَافَ الْأَخْفَشِ ٥٤، وَهُوَ أَمَشَاهَا.

(٢) يَمْنَعُ حَمْلَ الظَّرْفِ فِي الصَّلَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ وَهُوَ قَوْلُهُ فِي: التَّمْلِيْقَةِ (١/٢٦٩) لِأَنَّ الظَّرْفَ يُؤَوَّلُ إِلَى  
الْفِعْلَةِ فَمَعْنَاهُ: اسْتَفْرَ. وَانْظُرِ الْبَغْدَادِيَّاتِ ٣٩٩، وَالشِّيرَازِيَّاتِ ١٠٧.

(٣) مَنَعَ تَقْدِيمَ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهِ الظَّرْفِ أَسْلَهُ فِي: الْكِتَابِ (٢/١٢٤) وَمِثْلُهُ فِي: الْإِيضَاحِ ٢٢٠، وَالشَّعْرِ ٢٢٣،  
٢٣٩، ٢٤٤، ٢٩٢، وَالْإِغْفَالِ (١/٣٣٢) وَالْبَغْدَادِيَّاتِ ٢٨٦.

(٤) سُورَةُ الزُّمَرِ: (٨٤) وَأَبُو عَلِيٍّ فَصَّلَ فِيهَا الْقَوْلَ فِي: الْإِغْفَالِ (٢/٢٠٨) بِمَا يُوَلِّقُ كَلَامَهُ هُنَا وَأَحَالَ عَلَى  
الْأَوَّلِ فِي: الشِّيرَازِيَّاتِ ٦١١.

(٥) الْكِتَابِ (٢/١٠٨).

(٦) عَقَدَ نَهْمَا يَأْتِي فِي: الْإِيضَاحِ ١٢٢ وَافَقَ فِيهِ مَا ذَكَرَهُ هُنَا، كَمَا جَاءَ بَعْضُهُ فِي: الشِّيرَازِيَّاتِ ٤٨٧،  
وَالْبَغْدَادِيَّاتِ ٢٠٩، ٢٥١، وَالْإِغْفَالِ (١/٣٦١، ٢/١٠٧).

قلت : مررتُ برجلٍ نَعِمَ الرجلُ، أو نَعِمَ رجلاً، لم يَسْتَقِم.

فإن قلت : مررتُ برجلٍ هو نَعِمَ رجلاً، جاز، وكذلك إن قَدَرْتَ (هو) ولم تُظهره.

ويُبدل على أنَّ (نَعِمَ) فعلٌ (١) مجيئه على أمثلة الأفعال الماضية، ودخولُ تاءِ التانيثِ

عليه في قولهم : نَعِمْتَ المرأةُ، وقولُ ذي الرمة :

نَعِمْتَ زورقُ البلدِ (٢)

ومَن زَعَمَ (٣) أنه اسمٌ لدخولِ حرفِ الجرِّ عليه في قوله (٤) :

أَلَسْتُ بِنَعِمَ الجارِ يُؤَلِّفُ بَيْتَهُ أَخاً قَلَةً (٥) أو مُعَدِّمَ المالِ مُضَرِّمًا (٦)

فلا حُجَّةُ فيه؛ لأنه يُقدَّرُ فيه الحكايةُ، ويلزمُه على هذا أن يكون (نام) اسماً لقوله :

والله ما زِيدَ بِنَامٍ صاحِبُهُ

ولا مُخَالِطُ اللَّيْلِ جانِبُهُ (٧)

(١) مسألة خلافية مشهورة بين البصريين القائلين بفعليتها والكوفيين الداهيين إلى اسميتها، انظر : مختصر النحر لابن سعدان ٧٧ وهامشه.

(٢) بعض بيت من البسيط، وهو بتمامه :

أر حُرَّةٌ عَيْطَلٌ تُهْجَأُ مُجْفَرَةً دَعَالِمُ الزُّورِ نَعِمْتَ زورقُ البلدِ

وهو لذي الرمة في : ديوانه ١٧٤، ومعاني الفراء (٢٦٨/١) وشرح المفصل (١٣٦/٧) والخزانة (٤٢٢/٩) والصحاح والنسبان والتاج (زري) و(نعم). الحرة : الكريمة ويريد الناقة، العيطل : الطويلة العنق، تهجاء : الضخمة الثَّجَج وهو ما بين الكاهل إلى الظهر، المجفرة : المظيعة الحنب الواسعة الجوف، الدعالم : القوائم، الزورق : السفينة.

(٣) في مصادر تخريج البيت التالي نُسب هذا القول إلى الفراء، وكلامه في : المعاني (٢٦٧، ٥٦/١، ١٤١/٢) غير صريح بذلك، وأقر به ما في الموضوع الأخير وفيه نظر. وانظر مجالس العلماء ٥٩.

(٤) في نص التذكرة الذي نقله البغدادي في : الخزانة (٣٩١/٩) جاء البيت منسوباً لحسان.

(٥) الأصل : ثلة، وتصويبها من أمالي ابن الشجري والإنصاف وابن يمين.

(٦) من الطويل، وهو لحسان في : ديوانه (٣٥/١) وأمالي ابن الشجري (٤٠٥/٢) ومنتهى الطلب (٢٧٦/٦) والإنصاف ٩٧، وتفسير الرازي (١٨٢/٣) وشرح ابن يمين (١٢٧/٧) ورواية العجز في الديوان :

كذي العُرف ذامالٍ كثير ومُعَدِّمًا

(٧) من الرجز، وهما للقتاني في : شرح أبيات سيبويه (٢٧١/٢) وبلا نسبة في : الكامل ٤٩٧، والتمام ٢٠٨،

والخصائص (٣٦٨/٢) والحلل ٢١٤، وأمالي ابن الشجري والبحر (١٩٧/٦) وابن يمين (٦٢/٣)

ومقاصد المعني (٣/٤) واللان (نوم) والخزانة (٣٩٠/٩)، وأشد الأول أبو علي في : البصريات ٩٠٨ =

وكذلك فعل التعجب لا يوصل ولا يوصف به لإبهامه، فلا يُقيد تخصيصاً؛ إلا ترى أنه يُظن بالممدوح كل ضرب من الحسن في قولك: ما أحسن زيدا، فذلك نقض<sup>(١)</sup> غرض الصلة والصفة. / ٩٤ ب فإن خصصت ذلك<sup>(٢)</sup> فقلت: مررت برجل أحسن من زيد، جاز لِمَا لحق (أفعل) من التخصيص.

ومما لا يكون صلة: (لكن) وما يتصل بها؛ لأنها لا تقع إلا بعد كلامٍ لتركه إلى آخر، فلا تصفُ بها ولا تصل؛ لئلا ينقض الغرض فيها.

فأما (كان) فيجوز أن يوصف بها ويوصل؛ لأنها خبرٌ وفيها معنى التشبيه.

فهذه جملة من القول على الصلة والصفة.

فأما قولهم<sup>(٣)</sup>: ألا ماء<sup>(٤)</sup> بارداً، فإن أصل هذا في النفي<sup>(٥)</sup> أن يكون جواباً لمن قال: هل من ماء؟ فكما أن هذا الكلام يُحذف معه خبرُ المبتدأ ويعمل في المبتدأ فيه عاملٌ، كذلك كان جوابه على حده؛ ألا تراهم لم يتلقوا به (لن) القسم؛ كما لم يتلقوه بما هو جوابه هو السين<sup>(٦)</sup>، وجُذِف الخبرُ فيه كما حُذِف فيما هو جوابه كثيراً<sup>(٧)</sup>؛ وكما

= على أن دخول الباء على الفعل يُحمل على حذف الموصوف وقبام الصلة مقامه بتقدير: برجل نام، ولله وجه آخر لم يذكره هو أن (نام صاحبه) حُكِمَ، ورُقِّعَ بعضهم. والليان: بالفتح اللين، وبالكسر الملاينة.

(١) الأصل: نقص، وأصلها واسطها علامة إعمال الصاد، وهو تصحيف.

(٢) انقل من فعل التعجب إلى اسم التفضيل لأنها عنده مجرى واحد وكلاهما (أفعل). انظر: الإيضاح ١٣٣

(٣) المسألة في مجيء (ألا) تقييداً فيوجب الخليل وسيبويه نصب بعدها، ويجوز أبو عثمان المازني الرفع، وتابعه

المبرد في الانتصار، وأبو علي هنا يمنع الرفع وقد حكى قول المازني وبعض حجة ولم يرد في: التعليقة

(٤٣/٢)؛ وأخذ بعض كلامه هنا من المقضب كما فعل شيخه في الأصول. وانظر الكتاب (١٤٢/٢)،

(٣٠٧) وحاش ٣٠٩، والمقضب (٣٨٢/٤) والأصول (٣٩٧/١) والانتصار ١٥٨

(٤) الأصل بالتثنية، وهو سهو، ومثله في: الكتاب (٣٠٧/٢) لقول سيبويه: وتسقط النون والثنية في

النمى كما سقطا في الخبر.

(٥) أي قبل دخول همزة الاستفهام، وحكى هذا عن أبي بكر في: التعليقة (٢٩٢/١) وأصله قول الخليل في:

الكتاب (٢٧٥/٢).

(٦) يريد أن (لن) لم تقع جواباً للقسم كما أن السين - و(لن) جوابها - لم تقع جواباً للقسم أيضاً. وانظر

التعليق في (٤٤-ب).

(٧) ذكر في: الإيضاح ٢٥٤ الحذف بعد (لا) ومثله بالتهليل.

حذف من غير هذا الموضع من النفي؛ نحو: ﴿مَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾<sup>(١)</sup> ونحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup> ألا ترى أنَّ خبره محذوف.

وجاء الخبر بلفظ الاستفهام؛ كقوله: ﴿الَيْسَ لِلَّهِ بِكَافٍ عَبْدَةٌ﴾<sup>(٣)</sup>، فكذلك: (الاماء لك) إذا تمنيت، وإنما أصل التمني (ليت)، ودخول هذا المعنى في الاستفهام / ١٩٥ اتساع؛ كما أنَّ دخول الاستفهام في الخبر كذلك.

فإذا جاء الخبر بعد (الا) في التمني لم ترفع، ولم يَجُزْ كما كان يجوز قبل دخول الهمزة للتمني؛ قالوا: وإنما لم يَجُزْ ذلك لزوال معنى الابتداء، والخبر إنما كان يرتفع قبل دخول التمني هنا إذ كان خبراً لشيء في موضع مبتدأ، فلا مبتدأ إذن فيرفع الخبر، بل صار في موضع المفعول بالفعل المراد المضمَر، وصار ما كان يرتفع - لأنه خبر المبتدأ - ينصب هنا؛ لأنه وصف لما كان يكون خبراً عنه، فجري مجرى: (اللهم غلاماً)<sup>(٤)</sup>؛ أي: هب لي غلاماً البتة.

وعلى قول أبي عثمان<sup>(٥)</sup>: (الاماء بارد)، بالرفع على أنه خبر. ويجوز على قياس قوله أن يرتفع (بارد) لأنه صفة (لاماء)<sup>(٦)</sup>، ويضم الخبر. ويجوز نصب (بارد) على قوله أيضاً على أنه صفة والخبر مضمَر.

فإن قلت: هل يجوز على قياس سيبويه ومن عداها عثمان: (الاماء بارد)، بلا تنوين؟ فإن ذلك لا يمتنع على قياس قولهم؛ ألا ترى أنهم أقرؤا (لا) على بنائها وعملها في الاسم على حد ما كان عليه قبل دخول / ٩٥ ب هذا المعنى فيه، فيقول: (الاماء بارد) إلا أنك لا ت ضمير لها خبراً؛ كما اضمرت لها في قول أبي عثمان؛ لأن (لا) مع معمولها الآن بمنزلة اللفظة الواحدة وفي موضع المفعول، والمفعول لا يقتضي خبراً.

(١) سورة المائدة: (٧٣)

(٢) سورة الصافات: (٣٥) وجاءت أيضاً في سورة محمد ص: (١٩)

(٣) سورة الزمر: (٣٦) والاستفهام فيها تقرير عند أبي علي في: التعليلة (٢٠٤/٢) والبصريات ٧١٨، والجليات ٢٦٦

(٤) الكتاب (٣٠٩/٢) والمقتضب (٣٨٣/٤) والاصول (٣٩٧/١) وشرح الرضي (١٧٢/٢).

(٥) المواضع السابقة.

(٦) الأصل: لما، والتصويب من: الخزانة (٤٣/٤) الذي جاء فيها نص أبي علي مع شيء من الاختصار.

فإن قلت: إن أصل هذا الابتداء والخبر، فهلاً أضمرت الخبر؛ كما أن (ظننت) لما عملت في الأول عملتها في الثاني؟ قيل: الفرق بينهما أن (لا) قد تجربها مع ما عملت فيه معجري الاسم المفرد؛ نحو قولهم: (جئت بلا مال) و(غضبت من لا شيء) (١)؛ [فلا] (٢) تُضمير له خيراً كما لا تُضمير لـ (خمسة عشر) ونحوه، كذلك لا يلزمك إضمار الخبر في هذه المسألة.

ومثله قوله:

حُتَّ قُلُوصِي حِينَ لَا حِينَ مَحَنٌ (٣)

أضاف (حين) إليها كما تُضيفه إلى المفرد؛ نحو: ﴿حِينَ النَّاسِ﴾ (٤)، وحين قدوم الحاج (٥).

وقد يحتمل هذا عندي أن يكون أضافه إلى جملة الخبر محذوف؛ كما يُضاف أسماء الزمان إلى الجمل؛ وذلك لأن (حُتَّ) ماضٍ، فر (حين) بمعنى (إذ)، وهي بما يُضاف إلى المبتدأ والخبر.

(١) هما في: الكتاب (٣٠٢/٢) والمقتضب (٣٥٨/٤) والاصول (٣٨٠/١) وسر الصناعة ٦٨١ وشرح الرضي (٣٣/٤، ١٠٩) وكتب أبي علي المذكورة في الشاهد الأتي.

(٢) الأصل: فكما لا، وهو مكرر سهواً.

(٣) من الرجز، وهو منسوب للمعاج في: الكتاب (٣٠٤/٢) عن إحدى نسخته، ونص المحقق على عدم نسبته في أكثر النسخ، والخشي أن تكون النسبة وقعت سهواً من بعض النساخ أو غيرهم لأن للمعاج بيتاً في ديوانه (٢٨٨/١) يشبهه وهو:

حُتَّ قُلُوصِي أَمْسِي بِالْأَرْدَنِ

وبما يتروى ذلك أن الشاهد لم يرد منسوباً في: مصدر آخر ولا في شراح شواهد سيبويه، وهو في: المقتضب (٣٥٨/٤) والاصول (٣٨٠/١) وأملئ ابن الشجري (٣٦٤/١) وشرح الجمل لابن عصفور (٢٧٨/١) والحزانة (٤٢/٤) وأنشد أبو علي في: الحجة (١٦٦/١، ١٦٧، ١٦٨/٢) والإغفال (١١٧/٢) والمنشورة ١٠٢، والبصريات ٩٠٦ على أن (لا) واسمها بمنزلة اسم واحد يدخل عليه حرف الجر، وأجاز فيه النصب بإعمالها والجر بالإضافة وهو قوله هنا، وله فيه كلام طويل في الحجة والبصريات.

(٤) سورة البقرة: (١٧٧) وحذف الواو معروف عند القدماء.

(٥) الكتاب (٢٢٢/١) والمقتضب (١٩٧/٣) والاصول (١٩٣/١) والشعر ٢٩٣، ٢٦٥، ٢٦٩، ١٥٥، والشبrazيات ٥٠١، والإغفال (٢١٤/٢) والبغداديات ٢٧٧، والمنشورة ١، والحجة (٦٥/٢) وهي فيها جميعاً على حذف المضاف اسم الزمان ولكنه صرح به هنا وفي الحجة.

فأما قوله :

حين لا حين (١)

فالثاني غير / ١٩٦ الأول؛ لأن (الحين) يقع على الجزء اليسير من الزمان (٢)، قال :

تُطْلَقُ حِينًا وَحِينًا تُرَاجِعُ (٣)

فأضاف (الحين) الأول إلى الآخر، و(لا) زائدة، ولا تكون غير زائدة لما في ذلك من النقص.

وقالوا (٤) في قوله سبحانه: ﴿تَوْتِي أَكْلَهَا كُلُّ حِينٍ﴾ (٥): سنة أشهر، فيكون على

(١) بعض بيت من البسيط، ونحوه:

ما بال جهلك بعد الحلم والحين وقد علاك مشيب حين لا حين

وهو لجرير في: ديوانه ٥٢٧، والكتاب (٣٠٥/٢)، وشرح أبياته (١٠٠/٢)، والخرائفة (٤٥/٤)، وبلا نسبة في: الجار (٢١٢/١). وأنشده أبو علي في: الحجة (١٦٤/١)، والبصريات ٩٠٦، والمنشورة ١٠٢، والعمليقة (٤١٥/٢)، والشبrazيات ٤٨١ على زيادة (لا) وإضافة (حين) إلى (حين)، وهو قول سيبويه ومقاتله هنا. ومعنى البيت أن الشيب لم يجعل في غير وقته بل جاء حين حدوثه.

(٢) في الخرائفة (٤٣/٤): يقع على الكبير واليسير من الزمان، وفي هامشها أنها في الشنقيطية بلفظها هنا، والأول ذكره أبو علي في الحجة والإيضاح، وأعاد البغدادي في (٤٠٠/٦) حكاية النص عن العلامة فساقه بلفظه هنا.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

تنافرها الراقون من سوء سمها

وهو للنايفه الذهباني في: ديوانه ٣٤، والمغني الكبير ٦٦٣، والكمال ١٠٣٥، ومغني النحاس (٥٢٩/٣) وتبيان الطوسي (٢٩٢/٦) والتنبيه والإيضاح (٢١٢/٢) وشرح شواهد الإيضاح ١٥٢ وإيضاح شواهد الإيضاح (٢١١/١) وشرح أبيات المغني (١٦٥/٢، ١٩٩/٧) والخرائفة (٤٠٦/٢) وبلا نسبة في: البحر (٤١١/٥) وأنشده أبو علي في: الإيضاح ٢٠٣، والحجة (١٦٥/١) على أن الحين يقع على الزمان القليل والكثير، تنافر: انذر بعضهم بعضاً، الراقي هنا: الحاروي الذي يمسك الحيات، تطلقه أي الملسوع يخف المذ تارة ويشتد تارة. وفي الأصل: تطلقه وتراجع بالتون، وهو تصحيف، وروي الشاهد: طورا وطورا، وعصراً وعصراً = حيناً وحيناً.

(٤) ابن عباس وقتادة والحسن وغيرهم. انظر: تفسير مجاهد ٣٣٢، ومقاتل (١٨٩/٢) والطبري (٤٤١/٧) والتميمان (٢٩١/٦).

(٥) سورة إبراهيم: (٢٥) وقرا يتسكن الكفاف تافع وابن كثير وأبو عمرو، والآية في الحجة (٣٩١/٢) بضم الكفاف. انظر: السبعة ١٩٠، ومعجم الخطيب (٤٨٢/٤).

هذا (حين حين) من إضافة البعض إلى الكل؛ نحو: حَلَقَة فِضَّة، وعِيد السَّنَةِ، وسَبَّت الأسبوع، فلا يكون إضافة الشيء إلى نفسه.  
ومثله قول الفرزدق:

ولولا يومٌ يومٌ ما أردنا جزاءك والقروض لها جزاء<sup>(١)</sup>

ف(يوم) الأول وضَحَّ النهار، والثاني البرهة؛ كالتي في قوله: ﴿وَمَنْ يُؤْتِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبْرَهُ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَالْآخِرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>، وأنشد أبو عمر<sup>(٤)</sup>:  
حيذا العرصات يوماً في ليالٍ مقبرات<sup>(٥)</sup>  
فقال: يوماً في ليالٍ، أراد المدة دون المعاقب لليل.

﴿وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنْ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾<sup>(٧)</sup>.

(١) من الطويل، وهو للفرزدق في: الكتاب (٢٠٣/٣) وعنه في: ديوانه للمصاوي ٩، والخرانة (٣٩٩/٦) وأنشده أبو علي في: الحجة (١/١٦٦، ٢/٦٦) والعصديقات ٢٥٩ شاهداً على الإضافة عند التكرار أو على إضافة البعض إلى الكل كقوله هنا. وحكى ثعلب في: مجالسه ٥٢٣ أن (يوم يوم) توكيد.

(٢) سورة الأنفال: (١٦).

(٣) سورة الأنفال: (١٩).

(٤) في نقل الخرانة (٤/١٣، ٦/١٠١) عن التذكرة: أبو عمرو، ومن عجب أن محقق الإغفال خالف نسخته إلى ما في الخرانة.

(٥) من مجزوء الرمل، وهو بلا نسبة في: شرح السيرافي (١/٢١٢) والشمس ٢١٦ وشرح الصغار (١/٢٩٢) وأزمنة المرزوقي (١/١٥٧) والمحكم (٦/٢٤٧) واللسان (قمر) ونقلنا عن التذكرة في: الخرانة (٤/٤٤، ٦/٤٠١) وأنشده أبو علي في: الإغفال (١/٢٨٢) على أن المراد باليوم الزمان مطلقاً لا تقسيم الليل. وروايت في: السيرافي والإغفال والأزمنة والمحكم (مجزوء الكامل):

ها حيذا العرصات يَوْمَ ما في ليالٍ مقبرات

(٦) سورة الطلاق: (٤) الآية يحملها أبو وعلي على حذف الخبر لدلالة ما تقدم عليه وتقدمه: واللأئي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر. انظر: الإيضاح ٨٩، والإغفال (١/٣٥٢، ٣٧٦) والشعر ٢٧٦، ٢٧٧.

(٧) سورة الأحزاب: (٤٣) في الآية وجهان: عطف الملائكة على فاعل يصلي، والآخر وهو المراد هنا أن الملائكة مهندا خبره محذوف، ويشكل عليه أن الخبر لا يحذف إذا اختلفت دلالاته عن المذكور. انظر: الدرر المصون (٩/١٢٩).

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ<sup>(١)</sup>

كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي بَرِيئاً<sup>(٢)</sup>

فَأِنِّي وَقَيَّاراً بِهَا لَغَرِيبٌ<sup>(٣)</sup>

﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾<sup>(٤)</sup>، وقال / ٩٦ ب الاصمعي في قوله:

(١) قطعة من بيت من المنسرح، وقام مجزؤه:

... والرأي مختلف

وهو لعمر بن امرئ القيس الخزرجي في: مجاز القرآن (٣٩/١) وجمهرة الأشعار (١٧٦/١) وشرح أبيات سيبويه (٢٩٣/١) وتنبية ابن بري (١٨٢/٢) والخزانة (٢٥٦/٤) ونسب لقيس بن الخطيم في: المنسوب إليه من ديوانه ٢٣٩، والكتاب (٧٥/١) وكشف المشكلات ٣٧، ونسب لمزار الأسدي في: معاني الفراء (٣٦٣/٢) وبلا نسبة فيه (١/٤٣٤، ٤٤٥، ٧٧/٣) والمقتضب (١١٢/٣، ٧٣/٤) وصحح البغدادي النسبة الأولى ورد ما سواها. والشاهد دائر في: مصنفات النحر وغيرها، وأنشده أبو علي في: الحجة (١٩٣/١) لما دل عليه سياقنا وهو حذف خبر (نحن) لدلالة (راض) عليه، وتقدير المحذوف: نحن راضون. رسماني ثانية في (١٧٦-١).

(٢) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

رسماني باسم كنت منه ووالدي برئاً ومن أجل الطوي رَمَانِي

وهو لابن أحمر في: ديوانه ١٨٧، والكتاب (٧٥/١) ومعجم البلدان (٣٩٠/١) والثنبيان (٢٠٣/١) وذكر ابن السيراني في: شرح أبيات سيبويه (٢٧٩/١) أنه منسوب له في الكتاب ورواه الرواة للأرق القراعسي ومثله في: الفيلسوف (جول)، وهو بلا نسبة في: البحر (١٩٤/٤، ١٣٠/٥، ٧٨/٦، ٣٩٦، ١٢٣/٨) وشرح أبيات المغني (٩/٦)، وأنشده أبو علي في: الحجة (٨٧/٣) على أن الرمي له مجاز، في حين جاء هنا في سياق الخبر المحذوف لدلالة المذكور عليه، وأجاز أبو حيان حمله على خبر الحذف لبري (فعل) بصح الإخبار به عن المفرد والثني والجمع. والطوي: البئر وله قصة ذكرها ابن السيراني يبدو منها أن امر الطوي حقيقة لا تميل كما ذهب البغدادي.

(٣) عجز بيت من الطويل، ومصدره:

وَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ

وهو لضابط بن الحارث البَرْجَمِي في: الأصمعيات ١٨٤ والنوادر ١٨٢ والكتاب (٧٥/١) والشعر والشعراء ٣٥١ والكامل ٤١٦ والخزانة (٣٣٥/١٠) وأنشده أبو علي في: التعليقة (٢٩٨/١) برفع (قيار) على أنه معطوف على محل إن ولسمها وخبر (قيار) محذوف، وأما رواية النصب للمذكورة هنا فهي الأجود عندهم والخبر فيها أيضاً محذوف.

(٤) سورة التوبة: (٣) وقرا بكسر الهمزة الحسن والأعرج ويحيى وعيسى وكل من هارون وخالد عن أبي عمرو، ويذكر اللباقولي قراءة الحسن هذه ثم ينص على أن سيبويه لم يبين كلامه على قراءة العامة أي فتح الهمزة، في =

## وهي أَدْمَاءُ سَارُهَا (١)

المعنى: وسائرُها آدمٌ، فَحَذَفَ الْخَيْرَ لِتَقْدُمَ ذِكْرَ (أدماء).

وقال غيره: أَنتَ (سارها) لَمَّا كَانَ مِضَاقاً إِلَى الْمُؤَنَّثِ فَقَالَ: أدماء، وهذا قول أبي

الحسن، وقد قلنا فيه ما كتبناه في بعض هذه الأجزاء (٢).

أبو عبيد (٣): الرأهن: المقيم.

غيره (٤): أَرَهَنَ لَهُمُ الشَّرَّ: أَدَامَهُ، وَأَنْشَدَ:

مِنْ بَعْدِ إِرْهَانِ بِصَمَاءِ الْغَبْرِ (٥)

حين نجد الآية جاءت في نشرة هارون بفتح الهمزة في (٢٣٨/١) وبكسرها في (١٤٤/٢) واخشى أن يكون الأول سهواً للكلام واحد، فقد عدَّ السورافي في شرحه (العلمية ٤٧٣/٢) استشهاده سبباً في النحاة بالآية مكسورة الهمزة وحملاً لأنها في القرآن مفتوحة، وقد وجدت الهمزة مكسورة في مخطوطة المقتضب النحوية ولكنها جاءت محرفة في المطبوع (٣٧١/٤)، وتوجه الآية على حذف خبر (رسوله) لدلالة ما تقدم عليه. انظر: مختصر ابن خالويه ٥١ والإعراب للمسيوب ٩٣٨ والبحر (٨/٥) والإتحاف ٣٠١ ومعجم الخطيب (٣٤٢/٣).

(١) من الطويل، وهو بتمامه:

وغير ماء للرد فاعاً فلونه كَلَوْنِ الثَّوْرِ وهي أدماء سارها

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شعره في: شرح أشعار الهذليين ٧٢، ونواحر أبي زيد ١٩٨، والمذكر والمؤنث لأبي حاتم ١٩٥، والمعاني الكبير ٧٢٢، والمقتضب (٢٤١/١) ومعجم البلدان (١٥٤/٤) والعيون (٢١٠/٢)، (٢٩٣/٣) وانظر تحريجه في: شرح الأشعار ١٣٦٨ وأنشد أبو علي في: التعليفة (٣١٤/٣) على أن (سار) من سائر، المرد: المدرك من نمر الأراك، الثَّوْر: الكحل الذي يُحْسَنُ بِهِ المجلد المفرج بالإبرة لتبقى علامته، أدماء: بيضاء.

(٢) ليس في المخطوط.

(٣) لم أجده في غريب الحديث ولا الغريب للمصنف الذي عقد فيه باباً للمشيء الدائم للثابت ٧٥٨، ولم أجده من ذكره عنه من المعاجم، واخشى أن للكلمة وقعت لأبي علي محرفة ففي التهذيب (١٤٥/١): قال أبو عبيد: العاهن الحاضر، وفسره الجوهري بأنه الحاضر المقيم.

(٤) ابن قتيبة في: المعاني الكبير ٨٥٩، ونسبه أبو علي في: الحجة (٤٤٥/٢) إلى بعض أصحاب الأصمعي.

(٥) من الرجز، وهو للمعجاج في: ديوانه (٩٣/١) والمعتلي الكبير وبلا نسبة في: التهذيب (١٢٣/٨) والاساس واللسان والتاج (غير) وأنشد أبو علي في الحجة لما نقله هنا وهو أن معنى إرهان إدامة. صماء الغبر: دامية تبقى، والغبر البقاء، والراجز يصف لهما نجا من داهية شديدة كاد يقع لهما.

الأصمعي:

عَرَّدُ التَّرَاقِي حَشَوْرِي الحَشَوْرَه (١)

الأصمعي:

صَحَوْتُ مِنْ سُكْرِي وَمِنْ صَبَابَةٍ  
أَنْوَرُ لِلْفِيَامِ آهٍ آهٍ (٢)

الفرزدق:

وَأَنْتَ أَمْرٌ لَا نَائِلُ الْيَوْمِ مَانِعٌ مِنْ الْمَالِ شَيْعاً فِي غَدٍ أَنْتَ وَاهِبُهُ (٣)  
تقديره: لا نائل اليوم شيئاً من المال تمنعه في غدٍ، [فالهاء] في مانعه [مرادة] (١) كما  
أراد في قوله:

وَمَا كُلُّ مَنْ وَاقَى مِنِّي أَنَا عَارِفٌ (٥)

فَصَلَ بقوله: (مانع) بين (نائل) ومعموله الذي هو (شيئاً من المال)، وهو أجنبي منه،  
وفصل أيضاً بين (مانع) وبين (في غد) بما هو أجنبي منهما، والمعنى: أنت أمرٌ لا ينال اليوم  
شيئاً من المال [و] (٦) تمنعه غداً أي: لا يدخر ولا يخزن، ولكن يجود [به ويهبه] (٧).

(١) من الرجز، وهو رواية:

عرد التراقي حشوراً معقرباً

للحجاج في: الملحقات المستقلة بديوانه (٢٦٥/٢) والمين (٢٩٧/٢) والتهذيب (١٩٨/٢) واللسان  
والنجا (عقرب، وعرد، وربع) ولرؤية في: المين (٣١/٢) وليس في ديوانه، وجاء بلا نسبة في: غريب  
الحديث للحري (٦٩٧/٢) والقائيس (عرد). المراد: المصطب، الحشور والمغرب: الملتزم المجتمع الخلل،  
والبيت في وصف حمار وحش.(٢) من الرجز، والثاني جاء بلا نسبة في أرجوزة في اللسان والنجا (دعك). صبابه: يريد الصبابة وهو ماء  
يخرج عقب الولادة أو يكون على رأس الولد، وهو هنا مجاز.(٣) من الطويل، للفرزدق في: ديوانه (٥٤/١) من قصيدة يمدح بها عبيد الله بن أبي بكر، وأنشد أبو علي  
في: الشعر ٢٨٢ في كلام طويل في توجيهه، وما جاء هنا أوله فقط.

(٤) الأصل: قال في مانعه كما أراد في قوله، والإصلاح من الشعر.

(٥) عجز بيت من الطويل فرغت من التعليق عليه في (٤٣-١).

(٦) إضافة من الشعر.

(٧) الأصل: بديهته، وهو تحريف أصلحته من الشعر ٢٨٣.

أبو العباس: / ١٩٧ سمعت ابن كامل القاضي (١) يقول: سمعت عبد الله بن أحمد ابن حنبل يقرأ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ (٢).  
الأصمعي:

مَظَارَةٌ مِنْ هَنَّةٍ وَهَنَّةٍ (٣)

المرار الفقعي:

بِمُعْجِزٍ غَرَضٍ تُسَائِلُ دِمْنَةً أَقَوْتُ فِي عَرَصَاتِهَا رَقْمٌ (٤)  
أي: بمعبرٍ مُعْجِزٍ وَغَرَضٍ مِنْ شِدَّةِ السَّيْرِ.  
وقال:

خَزَرْتُ بِمَعْنِي وَالْمَطِيُّ حَوَامِسٌ بِنَازِيَةِ حَوْكٍ الرِّدَاءِ هَجُومٌ (٥)

النازية: الرابية، شبه الناقة بالرابية، وحوك الرداء لانهم قد تطلّسوا (٦) بارديتهم، وهجمها الحر: أسقطها.

الباء الاولى ظرف، والثانية في موضع المفعول به؛ كقولك: مررت بشوبي يزيد، وضربت بسوطي زيدا، ونزلت على شغلر علي زيدا. فإن شئت جعلت الباء زائدة؛

(١) أحمد بن كامل بن خلف أبو بكر القاضي (٢٦٠-٣٥٠) من العلماء بالاحكام وعلوم القرآن والنحو وغيرها. انظر تاريخ بغداد (٤/ ٣٥٧) ومعجم الادباء، ٤٢٠

(٢) سورة العلق: (١) ولم أجد لهذه القراءة اثرًا.

(٣) لم أجده، هنة بتشديد النون ونظيفها كناية عن الشيء لا تذكره باسمه.

(٤) الكامل، ولم أجده في شعر المرار وكذلك لم أجد أحد عشر بيتاً سيئتها ابو علي، للمعرج: من صُرِّج الناقة أي حبسها، وأما المعرج فلم أجد فعله مضارعاً، الفرض: الفلق الضجر، المرصعة: البقعة الواسعة لا بناء فيها، الرقم: الكتابة ولعله يريد مطلق الاثر على التشبيه بالكتابة.

(٥) من الطويل، وليس في شعر المرار، حزر: قدّر، الحوامس إما من الحمساء أي الشديدة وإما من اللون لانهم يقولون للكعبة الحمساء لان حجرها ابيض إلى السواد وهو الانسب لما يأتي من قول أبي علي، النازية: اكمة ترتفع عما حولها، الحوك: نبت في تعيينه اقوال انظرها في: الجمهرة ٦٦٥، ولا يبعد أن يكون (حوك الرداء هجوم) نعت للمطي، على أن يكون الروي مضموماً وهو يناسب ما يأتي من الابيات الآتية للمرار، وعليه تكون (نازية) على معناها لا المجاز الذي ذكره ابو علي.

(٦) من الطلثة وهي القبرة إلى السواد.

كانك قلت: حزرت نازية. وإن شئت كما تقول: حزرت بمكان نازية<sup>(١)</sup>؛ كما تقول: لتلقين به الأسد<sup>(٢)</sup>.

وقال:

وقد شن ماء القوم حرق سعى به : ويوم بدأ ما يستجِن وخيم<sup>(٣)</sup>  
ويروى: وجيم<sup>(٤)</sup>؛ أي: حار، شن: نقص<sup>(٥)</sup>.

بقية أيام يقين وأحسنت : بهن أمام الشعريين نجوم<sup>(٦)</sup>  
/ ٩٧ ب إذا طلعت شمس النهار فإنها : تحل بأعلى منزل وتقيم<sup>(٧)</sup>

يريد: أن الشمس تحل وسط السماء ولا تزول؛ لطول الأيام.

فا: العامل في (إذا) مضمر يدل عليه (فإنها تحل)؛ مثل: ﴿إنكم لفي خلق جديد﴾<sup>(٨)</sup>.

(١) الأصل: بمكان نازية بالإضافة، وهو لا يناسب ما مثل به بعد، وانظر التعليق التالي.

(٢) يريد أبو علي التجريد، والمباراة في: الكامل ٨٠، والشعر ٤٨٤، والمصائص (٤٧٧/٢) والإعراب المنسوب ٦٦٤، والاختصاص (٢٩٧/٢) واللسان (ورق) واعترض ابن الأثير في: المثل السائر (١٣٢/٢) على أبي علي في هذه مثل هذا من التجريد، لأنه تشبيه مضمر الإحالة، ورد عليه ابن أبي الحديد في: الفلك الدائر ٣١٩. وقد سلف التعليق على مسألة التجريد في (١٦-ب).

(٣) من الطويل، وليس في شعره، الحرق: الفتى الطريف الكريم الحلق، يستجِن: يستتر.

(٤) الأصل: وخيم وأحلاه علامة إسهال الماء، وهو تصحيف صوته من المعجم.

(٥) في المعجم شن الماء: فرقه، ولم نجد نقص، ونقص هنا متعد.

(٦) أحسنت: الهبت، الشعريان: كوكبان خيران أحدهما القيور والآخر النسياء.

(٧) البهت للمرار في: الانواء لابن قسيبة ١٠٧، وأزمنة المرزوقي (٢٠٣/١) وفيهما: يريد أن الشمس في منتهى صعودها في القبط فإذا طلعت حلت بأول منزلها وإذا انتصفت قامت على قمة الرأس.

(٨) سورة سبأ: (٧) وأولها: ﴿وقال الذين كفروا هل نملك على رجل يتيقكم إذا مرقمكم إنكم لفي خلق جديد﴾، وعقد أبو علي مسألة مفصلة للآية في: البغداديات ٢١٢ انتهى فيها إلى أن (إذا) منصوبة بفعل مضمر والتقدير: يتيقكم إذا مرقمكم كل محرق ومعتقم، ودل على (معتقم) قوله (إنكم لفي خلق جديد)، وأشار إليه في: البغداديات ٣٤٧، والإغفال (٢٧٧/١، ١٢٢/٢، ١٢٥، ٤٦٩) والشيرازيات ٦١٦، والحجة (٣١/١، ٣٤٣/٤، ٣١١/٦) والمعضديات ١٠٧.

فا: الشَّنُّ القِريَّةُ مِنْ هَذَا. وَط (١) فِي الشَّنِّ الَّذِي هُوَ الصَّبُّ (٢)، وَالشَّنُّ: الْغَارَةُ.  
وَقَالَ:

وَقَالَ ابْنُ طَمَاحِيَّةٍ كَانَ قَبْلَهَا لِأُخْرَى وَهُنَّ الْمُنْجِبَاتُ الْكَرَائِمُ (٣)  
طَمَاحِيَّةٌ: امْرَأَةٌ، وَهِيَ أُمُّ الْمَرَارِ، وَهِيَ رَزَّةُ بِنْتِ مَرْوَانَ بْنِ قَيْسِ بْنِ مَنقَذِ بْنِ الطَّمَّاحِ (٤).  
وَقَوْلُهُ: (كَانَ قَبْلَهَا لِأُخْرَى) يَعْنِي جَدَّتَهُ أُمَّ أَبِيهِ، وَهِيَ نُؤَيْرَةُ بِنْتُ حَبِيبِ بْنِ مَنقَذِ بْنِ  
الطَّمَّاحِ.  
وَقَالَ:

كَانَ رُؤُوسَ خَرَابِيْهَا لُحْيِي تَتَرَّتْ بِخَشَلِ الْجِرَامِ (٥)  
تَتَرَّتْ: يَرِيدُ تَتَرَّرَتْ (٦)؛ كَمَا تَقُولُ: تَقَطَّضْتُ، تَرِيدُ: تَقَطَّضْتُ، وَالْخَشَلُ: نُؤَى  
الْمَقْلِ (٧)؛ أَيْ كَانَ رَأْسَ الْخِرْبَاءِ نَوَاقٍ مُقْلَةً.  
وَقَالَ:

وَتَسْجَعُ لِلْأَبْرَادِ حَتَّى كَانَهَا حَدِيثُهُ رُزْمٌ قَدْ أَصِيبَ حَمِيمُهَا (٨)  
أَي: تُصَوِّرُ بِالْأَبْرَادِ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ.  
وَحُمْتُ لَهُ عَيْنُ الْقَلْبِ وَأَجْرِيَتْ لَهُ رَيْدَةٌ يُخَيِّي الْمَيَاءَ نَسِيمُهَا (٩)

(١) كَتَبَ النَّاسِخُ (وَط) بِحَرْفِ كَبِيرٍ كَعَادَتِهِ مَعَ الرَّمُوزِ، وَهُوَ رَمَزٌ يَعْنِي أَنَّ النَّصَّ حَاشِيَةٌ أَوْ نُسْخَةٌ أُخْرَى. انْظُرْ  
مَعْجَمَ الرَّمُوزِ فِي: مَجَلَّةِ تَرَاثُنَا ٢ السَّنَةِ ٢ ربيع ١٤٠٧ هـ ص ١٩١.

(٢) مَصْدَرٌ صَبٌّ يُصَبُّ.

(٣) مِنَ الطَّوِيلِ، وَلَمْ أَجِدْهُ.

(٤) جَاءَ فِي الْأَغَانِي (٣١٧/١٠): أُمُّ الْمَرَارِ بِنْتُ مَرْوَانَ بْنِ مَنقَذِ.

(٥) مِنَ الْمُتَفَارِقِ، الْجِرَامُ بِالْكَسْرِ: صَرْمٌ لِلنَّخِيلِ وَهَذَا صَرْمُ الدُّومِ، أَوْ هُوَ جَمْعُ جَرِيمٍ وَهُوَ عَظِيمُ الْجَرِيمِ أَيْ الْجَسَدِ،  
وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ.

(٦) تَحَرَّكَتْ أَوْ انْقَطَعَتْ.

(٧) الْمَقْلُ: ثَمَرُ شَجَرِ الدُّومِ.

(٨) مِنَ الطَّوِيلِ، حَدِيثَةٌ: قَرِيبَةٌ عَهْدٍ بِالْمَصِيَةِ.

(٩) لِلْمَرَارِ فِي: تَبْيَانِ الطُّوسِيِّ (٢٧٤/٤) وَمَجْمَعِ الْبَيَّانِ (٢٧٤/٤) وَزَادَ الْمَسِيرُ (١٤٧/٣) وَبَلَا نَسِيَةِ فِي:

الْبَحْرِ (٣٢٠/٤) وَاللِّسَانِ (رِيد)، وَأَنشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي: الْحَجَّةِ (٢/٤، ٣٦/٥، ٣٤٥/٥) وَرَوَايَةٌ=

٩٨ / ١ أي: ریحٌ إذا هبَّت جاءت بالمطر.

وعَفْرَاءُ أَمَسَتْ بالسُّعُودِ واستقرَّت بنا ليلةٌ حتَّى استمادت نُجومُها

عفراء هنا: ليلةٌ مقمرةٌ شديدةُ الضياء، وأصلُها الظُّبْيَةُ، واستمادت: اشتدت وأقامت في أمكنتها<sup>(١)</sup>.

وقال:

إذا انقرفَ الحَضَابُ غدت علينا      لِمَن يُوْثِي عصاهما اليومَ واقِي  
كَانَ جَمِيرَ قُصْبَتِهَا إذا ما      حَمِينَا، والوَقَايَةُ كالخِنَاقِ  
زُبَانِي عَقْرَبٍ لَمْ تُعْطِ مِلْماً      وأَعْيَتْ أَنْ تُجِيبَ رُقَى لِرَاقِي<sup>(٢)</sup>

انقرف: انقشَر، والجَمِيرُ: ما أجمرتُه من شِعْرها<sup>(٣)</sup>، وكالْخِنَاقِ: تَطْرَحُ الوَقَايَةُ<sup>(٤)</sup> المرأةُ على مناكبها تُوقِي ثيابها من الشعر، فيقول: تَصْخَبُ حتَّى تَنْتَفِخَ أوداجُها من الغضب، فتَصِيرُ وقايتها كالْخِنَاقِ؛ فكأنه زُبَانِي عَقْرَبٍ وهو قَرْنَاهَا<sup>(٥)</sup>.

فا: هذا كما أنشدناه أبو بكر<sup>(٦)</sup>:

— الصدر طيها جميعاً:

وهبَّت له ریحُ الجنوبِ وأخْبِيَتْ

وهي مأخوذة عن الحجة، واستشهد بها لوصف الريح بأنها تُحبأ وتموت، ولا شاهد فيه بروايتنا التي سيكررها في (١١١-ب) ولكن بلفظ (واحييت). حُتَّت: سُخِيت، ريذة: ریح ليلة الهبوب.

(١) لم أجد لأسماء إلا معنى وَرَمَ وَذَقَبَ، وأنا سمع فلم يذكرُوا فيه هذا، وأقرب ما جاء في معانيه أنه بمعنى قام قليلاً، انظر: ما اتفق لفظه للبيدي ٦٩، وأخمداد أبي الطيب ٢٣٩، وابن الأنباري ٤٣ واللسان التاج (سمد).

(٢) من الوافر، ودخل منها شعر المرار، والثاني بلا نسبة في: المحكم (١٥٧/٣) واللسان والتاج (جمر، حمس) وروايتها: بالخِنَاقِ، وأخبر للمرمر في: التهذيب (٢٥٨/٣) والأساس (زين) واللسان والتاج (عبا).

(٣) جمعته وضميرته فلم ترسله.

(٤) في: الحن النبيدي ٣٠ وتصحيح التصحيح ٣٥٧ لأن الوقاية خرقة تكون على رأس المرأة تُوقِي الخمار بها عن الدهن.

(٥) حكى هذا المعنى في الأساس (زين) عن الأصمعي، وعبارة أبي علي تشبه عبارة القتيبي في: أدب الكاتب ١٩٩ التي علق عليها ابن السيد في: الاقتضاب (١٠٥/١): وكان الواجب أن يقول: زباني العقرب قرنها أو يقول: زبانيا العقرب قرناها.

(٦) لا يبعد أن يكون ابن جريد الذي أنشده بلا نسبة في: الجمهرة ١٢١٠ وفيه أن البرائل الريش المنتفش في عنق الديك والحباري عند القتال، والحرب ذكر الحباري.

صَحَابَةُ تَنْفُسُ سَاعَاتِ الْغَضَبِ

بُرَائِلَيْنِ مِنْ حُمَارِي وَخَرَبِ

وَتَحْتَرِشُ الضُّبَابُ بِرَافِعِيهَا      وَقَدْ أَخَذَتْ بِأَطْرَافِ الرَّفَاقِ (١)

يقول: العقربُ من حُبَشَا تُخَاتِلُ الضَّبَّ؛ وذلك أَنَّ الضَّبَّ يَأْكُلُ العقاربَ، وقوله:

(بأطراف الرفاق) أي: تَنْظُرُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا؛ / ٩٨ ب كأنها قد قَطَعَتْ الطَّرِيقَ عَلَيْهَا؛ أي على الضُّبَابِ، وهذا مَثَلٌ.

وقال:

إِذَا نَهَلْتُ بِسُفْرَتِهَا وَعَلَّتْ      ذَنْبًا مِثْلَ لَوْنِ الزُّعْفَرَانِ (٢)

قد تكون (ذنوباً) منتصبَةً بما دَلَّ عليه قولها: (نهلت وعَلَّتْ)؛ لأنَّ هذا يَدُلُّ على (استَقَّتْ)؛ أي: لم يَكُنْ معهم دَلُّو فاستَقُّوا بالسُّفْرَةِ.

فَلَا يَسْتَحْمِدُونَ النَّاسَ شَيْئاً      وَلَكِنْ ضَرَبَ مُجْتَمِعَ الشُّفَانِ (٣)

أي: لَا يَأْسِرُونَ أَحَدًا بِمُرِيدُونَ ثَوَابَهُ. وَشِفَانٌ وَشُورُونَ جَمْعُ شَانَ الرَّاسِ (٤).

أبو إسحاق عن الاحول (٥) للبيد:

كَعَمْرِي لَعِنَ كَانَ الْمُبَشِّرُ صَادِقًا      لَقَدْ رُزِّقْتُ فِي سَالِفِ الدَّهْرِ جَعْفَرُ

إِذَا كَانَ أَمَّا كُلُّ شَيْءٍ [سَالَتْهُ]      فَيُعْطِي وَأَمَّا كُلُّ ذَنْبٍ فَيُغْفَرُ (٦)

(١) تحترش لخنائل ونخادع، الرافع: موضع الوسخ من الإبط والفخذ، ويمكنني بهما هنا عن زبائني العقرب.

(٢) سلف التعليل عليه في (٢٠-١).

(٣) من الوافر، وهو للبراز في: شعره ٤٨٥، والاستدراك ٣٠-٣١، والمحكم (٨/ ٣٩٤) واللسان (وسط) والنشده

أبو علي في الحجة على استحصال شؤون مع مجتمتع، وذكر الباقر في الاستدراك أَنَّ أبا علي في الحجة رواه

بلفظ الشؤون مكان الشفان وخطأ هذه الرواية، والظاهر أَنَّ الحجة مُحَصَّحَتٌ فيما يمدُّ إلى الشفان، ويُقَوَّى

نقل الباقر في ابن سيده في المحكم رواه عن الفارسي بلفظ الشؤون، وعنه في اللسان وشعره.

(٤) وهي غلام في الجبهة أو متواصل قبائل الرأس إلى العين، المحكم (٨/ ٦٤).

(٥) محمد بن الحسن بن ديثار أبو العباس الاحول، من طبقة الميرد وتعلبه، جمع شعر ١٢٠ شاعراً. البغية

(٨١/ ١).

(٦) من الطويل، وهما للبيد في: شرح ديوانه ١٦٧، وتخريجهما فيه ٣٧٩، وانشدهما أبو علي في: العسكرية

٢١٠ في كلامه في الضرورات ولم يُبَيَّنْ، غير أَنَّ المحقق حملهما على الفصل بين (أما) وغالها بجملته تامة=

## مسألة

لا يخلو (كُفَاء) في ﴿كُفُوءاً أَحَدٌ﴾<sup>(١)</sup> من أن يكون فيه لُفْتَان، أو يكون المُسَكَّنُ مخففاً من المتحرك.

فإن كانا لُفْتَيْن جاز فيه أربعة أضرب<sup>(٢)</sup>: الإسكان والتحقيق، والتحرريك والتحقيق، وتخفيفهما.

فمن قال: كُفُوءٌ مثل: عُنُق، فتخفيفه: ﴿كُفُوءاً﴾<sup>(٣)</sup> كـ (جُون) <sup>(٤)</sup>. وقياس من قال: الكُفَاءة والسمرة<sup>(٥)</sup> أن يقول: هـ كُفَاءاً أَحَدٌ، فيكون لفظها كلفظ / ١٩٩ من خَفَفَ على القياس الكثير<sup>(٦)</sup>؛ لأنه يقلبها ألفاً، فيصير كـ (عصا) و (رَحَى)، وليست الحركة في ألفاء التي هي عينٌ على قوله هذا هي حركة الهمزة كالتي في قوله: ﴿الْحَبَّ فِي السَّمَاوَاتِ﴾<sup>(٧)</sup>. فإن وقفت على هذا قلت: هذا كُفَاء، ومن قال: ﴿الْحَبَّ فِي السَّمَاوَاتِ﴾ فإن وقفت على هذا قلت: هذا كُفْ.

= غير دعائية وهو ما لم يجره النحاة. وكُتِبَ ناسخنا في هامش البَيْتِ الثاني في الأصل: فنى، وهي رواية الديوان مكان (إذا) التي انفرد بها الأصل، ويروى أيضاً (أخالي)، وفي غير كتابنا: كان الظاهر، وفي الأصل: يناله، وهو تحريف صوابه من جميع المصادر، والبيتان في رثاء أريد من قبس أخيه لأمه ويريد بجعفر ثوبه؛ لأنه من بني جعفر بن كلاب بن ربيعة. وانظر: الاغتني (٣٦١/١٥).

(١) سورة الإخلاص: (٤) وفرا بها حمزة ورواية أبو عمرو ونافع وغيرهم. انظر السبعة ٧٠١، ومعجم الخطيب (٦٤٠/١٠) وعرض لها في: الحجة (٦٠١/٦، ٦٠١/٦، ٦٠١/٦) بما يوافق كلامه هنا.

(٢) هي: كُفَاءٌ وَكُفُوءٌ وَكُفُوءٌ وَكُفُوءٌ.

(٣) قراءة حفص عن عاصم، ويريد بالتخفيف هنا الهمزة لا التسكين.

(٤) من جُون، وسلف التعليق عليها في (١-٣٣)

(٥) الأصل: الكُفَاءة والمرأة وكُفُوءاً، وكلها تصحيفات لا تناسب الكلام، واللفظان من أمثلة سبويه (٥٤٥/٣)

وذكر أن التخفيف في مثلها قليل، وذكرهما أبو علي في: التعليق (٤٤/٤).

(٦) ذكر في: الحجة (٣٩٣/١) أن القياس مستمر في أن الهمزة عند تخفيفها تُلفى حركتها على الساكن قبلها.

(٧) سورة النسل: (٢٥) وفرا بالتخفيف وفتح الباء عيسى وأبي. الكتاب (٥٤٥/٣) ومختصر القراءات ١٠٩،

وأعراب القراءات الشاذة (٢٣٧/٢) والبحر (٦٧/٧). والأصل: الحبء، وهو تحريف صوابه من كلام أبي

علي في الآية في: الإغفال (٣٧٨/٢) والحجة (٣٩٣/١، ٤٥٢/٢، ٤٢١/٥) وما تقدم والتكملة ٣٤،

والحليبات ٤٣.

فإن قلت: فهل يجوز فيمن قال: «كُفُواً أَحَدٌ» إذا خَفَّفَ العين (١) - كما تقول في (عُنُق): عُنُق - أن تقول: كُفُواً؛ كما كان يقول إذا حرك العين فيقلبها واواً؛ كما كان يقلبها مع ضمة العين؟

فالتقول في ذلك جائز علي قول من قال: لَقَضُوا الرَّجُلَ (٢)، فكما لم يَرُدَّ الياء هنا وثبتت الواو؛ لأن الحركة في تقدير الثبات؛ كذلك ثبتت الواو في (كُفُواً)؛ لأن الحركة في نية الثبات، ولم نعلم أحداً ردَّ الياء في (لَقَضُوا الرَّجُلَ)، وثبت جواز هذا الوجه لنية الحركة، وأنها معذوفة بمنزلة ثبوتها مُثَبِّتَةٌ أَنْ مَنْ قَالَ: (حُمِرَ) جمع (حِمَار) لم يَقُلْ: رُشِي (٣)؛ لأن الحركة في تقدير الثبات عنده، فكانهم ذهبوا إلى أن القلب يلزمهم كما يلزم من ثقل، ومن ثم قلوا كلهم في الحرف الذي شدَّ: ثَنِيٌّ وَثْنٌ (٤)، ولم يقل من قال: حُمِرَ: ثَنِيٌّ (٥).

وقياس / ٩٩ ب من قال: (رُتَا) (٦) فلم يَحْتَدُ بالهمزة وعامل اللفظ أن يقول: هذا كُفٌ فَيُخَفِّفُهَا (٧) كما خَفَّفَهَا مَنْ قَالَ: كُفَّةٌ (كِرْقُل)، وهذا لا ينبغي أن يُقاس لما ذكرناه من رفضهم لبَابِ (رُشِي)، فكانت الحركة في النية.

(١) يريد بالتخفيف هنا تسكين عين الكلمة.

(٢) قَضَوْا جُلِبَتْ الواو فُضِمَ ما قبلها فلما سَكَت الضاد بقيت الواو لأن الضمة مرادة منوبة. وجاء المثال في: الكتاب (٣/ ٢٨٧، ٤/ ٣٨٦) والاصول (٢/ ٣٠٩٣، ٣٦٠، ٢٥٧) والمنثور (١٨١٤، والبغداديات ٩٢، والتعليق (٥/ ١١، ٥٩، ٨٨) والإغفال (١/ ٢٨٧، ٢/ ٣٤١) والحجة (٢/ ١٠٦).

(٣) في جمع رشاء وهو الخيل، بل جُمِعَتْ على أرشية. وشرح غيرته في: الحجة (٢/ ١٠٦).  
(٤) وهو البعير إذا طعن في السادسة، وذكره سيويه (٢/ ٦٣٥) على نحو لفظة في ما كُسِرَ على فُعْل تشبيهاً له بالأسماء.

(٥) قال سيويه (٤/ ٤٢١): "ومن ذلك ثَنِيٌّ فالزموها بالتخفيف". وذكر أبو علي في: التعليق (٥/ ١٤٥) أنه انصهر على التخفيف.

(٦) في تخفيف رؤيا، وحكاة عن بعضهم سيويه (٤/ ٤٠٤، ٣٦٨) فقال: فجعلها بمنزلة الواو التي ليست تبدل من شيء، وحكاة أبو علي في: الحليات ٥٥ ففسره بكلام طويل وبعضه في: التعليق (٥/ ١٢٤) والإغفال (١/ ٨٧) والشعر ٣٢٢، والبغداديات ٩٢، وذكر في: الحجة (٤/ ٣٣٩) رواية كسر الراء، واللغة الفاشية عنده وروا عند التخفيف فلا يقلب الواو ولا يدغمها. وانظر معجم الخطيب (٤/ ٢٧٠).

(٧) أي يسكن عين الكلمة.

فإن قلت: فهل يجوز أن تُقلب واو إذا سَكَنَ ما قبلها على قياس ما حَكَاهُ (١) من قولهم: سَوَّةٌ وَأَوَّتَتْ (٢)؟ فإن ذلك لا يجوز في (كُفَاء) في الوجهين جميعاً، ولا في (الخباء) ونحوه؛ لأن هذا إنما هو فيما كان قبل همزته واو ساكنة تشبيهاً منهم للواو المفتوح ما قبلها بالمضموم ما قبلها في (أبو أيوب)، فلما شَبَّهوا (أبو أيوب) لسكون واوه وانضمام ما قبلها بواو (مَقْرُوءة) في قولهم: مَقْرُوءَةٌ (٣)؛ كذلك شَبَّهوا (أرأنت) بـ (أبو أيوب) وإن اختلفت الحركتان قبلهما، ومثل (أبو أيوب)؛ دَوِيَّةٌ، فهذا كقولهم: ثَوْبَكَرٌ، [و] (٤) كقولهم: عُرْدَاوُد، وشَبَّهوا ما ليس حركة ما قبله منه بما حركة ما قبله منه.

وقال أبو عبيدة (٥): نقول: كُفُوٌ وكُفَاءٌ وكِفَاءٌ واحد. فظاهر هذا أن (كُفَاءً) مخفَّف (كُفُوٌ)، ويجوز أن يكونا لغتين.

### مسألة

١٠٠ / ١ (إهليلجة) (٦) همزتها زائدة، والكلمة ثلاثية والعين مكررة، ولم نجد شيئاً من ذوات الأربعة كُثِّرَتْ لامه الأولى، ليس في كلامهم نحو: جَعْفَرٌ.  
[ع: يجب أن يريد أبو علي أنه لم يُكْرَرْ اللام الأولى من ذوات الأربعة عن غير ادغام، فإما مع الادغام فقد جاء كثيراً؛ نحو: عَدْبَس (٧) وعَظْمَش (٨).  
أبو بكر عن ثعلب لذي الرمة:

(١) سبويه في الكتاب (٥٥٦/٣) وانظر الأصول (٤٠٦/٢) وإعراب النحاس (١٧/٢).

(٢) يريد: سَوَّةٌ وأرأنت.

(٣) الكتاب (٥٤٧/٣) والمقتضب (٢٩٧/١) والأصول (٣٩٩/٢).

(٤) يفتضيهما السياق.

(٥) في الجاز (٣١٦/٢): "كفوءاً وكفياً وكِفَاءً واحد"، وكنا حكاة في: الحجة (٤٦٣/٦) ثم حكى عن غيره كُفُوٌ كُفَاءً.

(٦) ثمر يتدارى به، واختلف في: كسر اللام الثانية وفتحها. انظر الصحاح والناج (هـج).

(٧) يعمر عدْبَس: ضخم. تفسير غريب سبويه ٢٣٧.

(٨) رَجُلٌ عَظْمَش: قليل البصر.

وَأَخْتَيْنِ عَوَّجَاوَيْنِ يَجْرِي عَلَيْهِمَا      عَصَاةُ [عَيْذَانِ] (١) عَقِيدٌ وَمَائِعُ  
 كَسِيْنِ عُرْيَانَيْنِ ضَافٍ عَلَيْهِمَا      قَمِيصَاهُمَا ضَيْقٌ جَدِيدٌ وَوَاسِعٌ (٢)  
 فَا: (عقيد ومائع) يرتفع كل واحد منهما بالابتداء وخبره؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن  
 يكونا جميعاً صفةً؛ لتنافي ذلك، وكذلك (ضيق وواسع).  
 فأمّا (ضاف) ففي موضع جرٍّ؛ لأنه صفةٌ (للاختين)، ويرتفع (القَمِيصَانِ) بهما،  
 ويعود الذكّرُ منهما إلى الموصوف، و(عليه) (٣) من صيغة (ضاف)، قال أبو ذؤيب:  
 تَضَفُّو عَلَيْهَا قَصَارُهَا (٤)  
 والجملة المحذوفة الخبر في البيت الأول صفةٌ (للعصاة)، وهي في البيت الثاني في  
 موضع نصبٍ على الحال من (قميصاهما).  
 أبو بكر عن الأصمعي:

وَاحْتَمَلَ الْيَتَمُ فَرِيخَ التَّمْرَةِ (٥)

- (١) الأصل: عَيْذَانِ، والتصويب من الديوان.  
 (٢) من الطويل، وفي الهامش كتب الناسخ: كداسا في: شعر ذي الرمة بعد البحث. والكاف تعني: كذا في:  
 الأصل. وقد أثبت محقق ديوان ذي الرمة في هامش الديوان ١٢٩٨ هذين البيتين مع ثلاثة أخرى ونص على  
 انفراد إحدى مخطوطات الديوان بإيرادها وأشير فيها إلى أنها من رواية ابن الأعرابي، وأذاً لها رياش عزها إلى  
 حسان بن ثابت. ولم أجدها في ديوان حسان.  
 وبداية الأول هناك: وطلسان عوجاوان. وفيه أن معنى (عَيْذَانِ): طُطْرَانِ، وكسوين: بإحلاسهما، وعريانين:  
 يعني الرقاب والقوائم.  
 (٣) كذا، والذي في البيت: عليهما.  
 (٤) بعض بيت من الطويل، وتماه:

مَوْشَعَةٌ بِالطَّرْتَيْنِ دَنَا لَهَا      جَنَى أَيْكَةٍ تَضَفُّو عَلَيْهَا قَصَارُهَا

وهو لأبي ذؤيب في: شرح أشعار الهذليين ٧١ وظهر به ١٣٦٧، وانشده أبو علي في: الحجة (٥٢/٥)،  
 (١٥/٦) على لفظ أَيْكَةٍ وعلى إضافة جنى إليها، وهنا على تعدية (تضفُّو) بمعنى. وقال الفتيبي في: المعالي  
 الكبير ٧٢١: الطرنان طريقتان في ظهر الظبية، الأيكة: الشجر اللثف، تضفُّو: تسرع وتفضِّل فإذا ضفا  
 القصار فكيف بالطوال؟.

(٥) من الرجز، وجاء بلا نسبة في: الجمهرة ١١٦٦، والمخصص (١٦٥/٨) وفيه أن التَّمْرَةَ أصغر ما يكون من  
 الطير يجرس الزهر كالنحل، وانشده أبو علي في: الحجة (٢٤٦/٥) على أن احتمله وحمله بمعنى قوي  
 عليه، وشرح البيت بأنه استقل بنفسه واحتمل طلب قوته وفارقه ما كان عليه من اليتيم، وسكره مع ثان  
 في (١٣٨).

وفسره بأنه استقل وأطاق وقوي. / ١٠٠ ب وهذا فما يقوي ما يقوله أبو الحسن أن ما يروى: «إذا كان الماء قلتن لم يحمل خبثاً» (١)؛ أي: لم يقو لقلته؛ لأن (حمل) و(احتمل) بمعنى؛ لقوله:

واحتمل اليتم فريخ التمره

وحكى سيويه (٢) أن (افتعل) قد يراد به ما يراد به (فعل)، واحسبه قال (٣): من ذلك: شوى واشتوى.

وانشد أيضاً اظن عن ثعلب (٤):

أما والله غير قلبي ليلي      ولكن ياله ياساً مبينا  
لقد جعلت منازل دمتها      وأخرى لم تدمن يستويننا (٥)

(١) في مسند الإمام أحمد ٤٠١: بسنده "عن ابن عمر قال سمعت النبي ﷺ يسأل عن الماء يكون بارض الفلاة وما يتوبه من الدواب والسباع؟ فقال النبي ﷺ: إذا كان الماء قلتن لم يحمل الخبث". ومثله في: الترمذي (٩٧/١) وسنن أبي داود (٢٦/١) وأورده أبو علي في: المحبة (٢٤٦/٥) بلفظ (قلتن أو خمس قلل)، وسيدكرة ثالثة هنا في (١٣٨-١). وفي الترمذي: القلة هي الجرار والقلة هي التي يستقى فيها. والمعنى الذي حكاه أبو علي عن أبي الحسن رده السيوطي في: شرح سنن النسائي (٤٧/١) وذهب إلى أن معنى (لم يحمل): يدفعه عن نفسه ولا يقبله، وأن تفسيره في الرواية الأخرى: لم ينجسه شيء.

(٢) الكتاب (٧٤/٤).

(٣) ظاهر كلامه في (٧٤-٧٣، ٦٥/٤) في (اشوى) قد مر ذلك لكنه أراد كما فهم ذلك المبرد في: المختضب (١٠٢/٢) وابن السراج في: الأصول (١٢٦/٢) والسيوطي في: شرحه (العلمية ٤/١١٥، ٤٥٢) ريمى إليه ما في: العمليقة (١٣٩/٤) وغاب ذلك عن ثعلب وابن درستويه في تخطئة العامة في ذلك. انظر تصحيح الفصح ٥١٦.

(٤) جاء في اللسان أن النشد يعقوب أي ابن السكيت.

(٥) من الوافر، وهما بلا نسبة في: الزهرة ٤٥٧ رواية الثاني فيه:

لقد جعلت دولوين الفواني      سوى ديوان حبيك بمحينا

وهو بلا نسبة في: اللسان والتاج (دمل) برواية:

وقد جعلت منازل آل ليلي      وأخرى لم تدمل يستويننا

ولجنون ليلي في: ديوانه ٢٢٠ هذان البيتان:

أما والله غير قلبي وبغض      أسرو لم أزل جزعاً حزينا

لقد جعلت دواوين الفواني      سوى ديوان ليلي بمحينا

أي: صيرت من الخوف لا أقف على دارها كما كنت أفعل.

فا: فأمّا قوله: (غير قلى) فيجوز فيه الرفع والنصب، فالرفع على أن تجعل المبتدأ محذوفاً، واللام الداخلة لام الابتداء المتلصقة بالمقسم محذوفة، ونظيره: (لاها الله ذا) (١)؛ كأنه لو أظهر كان: لتركي ليلي غير قلى، أو: أمري غير قلى.

والنصب على: والله لأعرضت أو لصددت غير قلى؛ أي: غير ذي قلى ولكن بالياء، فحذف الجملة المقسم عليها؛ لأن في الكلام دلالة عليها؛ ولأن المنتصب عنها إذا ذكر دل على الجملة، وهذا قليل في استعمالهم فيما علمناه، إلا أنه على هذا يتجه.

فأمّا قوله: (يا له ياساً مبيناً) فلا تكون فيه الهاء كالتي في (رئة رجلاً) (٢)؛ / ١١٠١ لأن الرجل في (رئة رجلاً) ونحوه لا يوصف؛ ولأنهم قد قالوا:

فيا لك من ليل كان نجومه (٣)

فكما أن الكاف للمخاطب كذلك تكون الهاء للغائب، ولا تكون مما أضمر على شريطة

= والثاني برواية الزهرة وديوان المبتون جاء في الورقة ٧٥ منسوبة لخارجة بن الخنجر، دمنها من الدمنة وهي أثر الدار وما سود بالرماد وغيره، فكان المعنى: أثرت فيها بالإقامة، كذا قال المرزوقي في: شرح الحماسة ١٣٢٩

(١) القول في: الكتاب (٣/ ١٩٩، ٥٠٣) والمقتضب (٢/ ٣٢١) والاصول (١/ ٢٩٥) والإغفال (١/ ٣٩٥) والجلبيات ٧٨، والمسكرة ١٣٠، والتعليقة (٤/ ٦) وسر الصناعة ١٣٣، وورد في بعض الأحاديث عبارة (لاها الله إذن) فخطأ بعض النسخة هذه الرواية ورأوا أن صوابها (ذا) مكان (إذن). انظر الأموال فيها في: عقود الزبرجد (٢/ ٣٨٨). ومعنى الميلة: والله فاء، وما اخذ به أبو علي هنا وفي الإغفال والمسكرة هو قول الخليل الذي يرى (ذا) من جواب القسم وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره الأمر، والأخفش يجعل (ذا) من جملة القسم. انظر شرح السيرافي (العلية ٤/ ٢٤٠) والخصص (١٣/ ١١٣).

(٢) الكتاب (٢/ ١٧٦-١٧٨) والمقتضب (٣/ ٦٧) والاصول (١/ ٤١٩، ٢/ ٢٩٩) والإغفال (٢/ ٣٣٣) والجلبيات ٢٣٣، ٢٤٤، والبصريات ٦٩٤، والخصائص (٢/ ٢٠) وسر الصناعة ٣١٤، والهاء فيه إضمار ليل الذكر على شريطة تفسيرها بالنكرة بعدها.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بكل مغلر القتل شدت بيدل

وهو لامرئ القيس من معلقته في: ديوانه ١٩، والكامل ٩٩٢، وشرح القصائد الطوال ٧٩، والخزانة (٣/ ٢٥٤) وشرح أبيات المني (٤/ ٣٠١) وغيرها. والشاهد على أن اللام للاستغانة اتصلت بالكاف فتقبل أن تكون للمستغاث له وبه، وعرض لها في: الإيضاح ٢٥٠.

التفسير، فالهاء في (يا له) للياس؛ أي: تعال فإنه من [أيامك] (١)؛ أي: إذ كنت لا أقدر عليها فالياس يُربح منها، فاللام على هذا للاستغاثة؛ لأنه مدعو وليس بمدعو إليه. ولو اظهرت الاسم فقلت: يا للياس، لفتحت اللام معه؛ ألا تراك لا تدعو شيئاً من أجل الياس، وإنما تدعو الياس نفسه.

فإنما (ياساً مُبيناً) فعال من المنادي؛ كما تقول: يا زيد رجلاً صالحاً.

فإن قلت: فكيف وجه دخول (من) في قوله: (من ليل) [بيض] (٢) أبو بكر لنصيب:

وقالوا عهدناه وفي كل ليلة يحل به من طالب العرف راكب (٣)

يَحْتَمِلُ (طالب العرف) أن يكون (طالبي) فحذف ياء الجميع لالتقاء الساكنين، فيكون (الراكب) واحداً من الجملة؛ كما تقول: يحل به من الطلاب ناس.

والآخر أن يكون (الراكب) هو (الطالب)؛ كما تقول: تلقى من زيد الأسد (٤)، و:

يأبى للظلمة منه النوقل الزفر (٥)

(١) من عبارات سيبويه في: الكتاب (٢/٢١٧).

(٢) لم يكمل كلامه، وانظر الحزنة في وجه (من) في البيت.

(٣) من الطويل، وهو لنصيب في ديوانه ٩٠ برواية:

فقالوا تركناه وفي كل ليلة يطيف به من طالبي العرف راكب

ونخرجه ١٦٢-١٦٤، ورواية (طالب) التي يدور عليها الكلام هي رواية الأفاني (١/٣٤٨)، وانشده أبو علي

في: الشعر ٣٤٨ عن شيخه ابن السراج الذي ذكره هنا بكنيته، وكلامه في الكتليون واحد مع اختصاره هنا.

(٤) يريد التجريد، وقد مرت العبارة في (٩٧-١) بلفظ (تلقين به الأسد)، وانظر التمليق هناك و(١٦-ب)

(٥) عجز بيت من البسيط، وعبدوه:

أخو رغب يحط بها ويسألها

وهو لأعشى باهلة في: الأصمعيات ٩٠، والغريب المصنف ٧١٢، والكامل ٨٠، والحزنة (١/١٩٠) وبلا

نسبة في: أضداد ابن الأنباري ٢٥٢، والإعراب المنسوب ٦٦٦، وانشده أبو علي في: الشعر ٤٨٤ والشيرازيات

٢٨٦، والبهرجات ٢٤٨ على أن للعتي: يأبى الظلمة لأنه نوقل زفر، فهو يريد به بعينه لا أحداً آخر وهذا

التجريد، وأول من وجدته ذكر هذا في البيت المبرد في الكامل. أخو الرغائب: أي يعطي ما يرغب فيه

الرجال ويحرصون عليه، النوقل: الذي يدفع الضيم وهو من التنقل، الزفر: للمستقل بالانقال القوي عليها،

من: الحزنة والاشتقاق ٥٣

١٠١/ ب ويكون (طالب العرف) اسم الجنس؛ كقوله:

أو تُصْبِحِي فِي الظَّاعِنِ الْمُؤَلِّي (١)

وكقولك: نِعَمَ الرَّجُلُ، وَنِعَمَ غُلَامُ الرَّجُلِ.

ويكون أفرد (الراكب) حيث كان الأول في المعنى، وإن كان المراد به الكثرة؛ لأن الأول على لفظ الواحد، فإذا حُمِلَ على هذا كان أفخم في باب المدح.

ولو جاز القياس على (الجميل) و(الباقِر) (٢) فجعل (راكب) على ذلك كان وجهاً،

ولو جعلته (٣) صفة لـ (قَبِيل) و(فريق) كان وجهاً. قال: ﴿سَامِرًا تَهْجُرُونَ﴾ (٤)، وقال: ﴿وَقَطَعْنَا دَابِرَ الَّذِينَ كَذَبُوا﴾ (٥).

أنشد عن الأصمعي:

فَاعْجَلْ بِفَرَسٍ مِثْلٍ دَلْوِ طَارِقٍ

تُبْدِلُ لِلْجَمْرَانِ وَالْأَصَادِقِ (٦)

(١) الرجل لمنظور بن مرثد من أرووزته التي جمعها د. رمضان عبد التواب في مجلة مجمع القاهرة ج ٢٩ ص ٢١ وتطريجه ٢٢١، ومنه: الخزانة (١٢٥/٦)، وهو بلا نسبة في: الأصول (٤٥٢/٣) والتمام ١٣٧، والمبهيج ٨٧، وأنشده أبو علي في: البصريات ٣٥٩، ٧٣٩، والشعر ٤٨٤، والشهرازيات ٣٠٢، والحجة (١٥١/١) والخلبيات ١٧٥، والمضديات ٢٣٧، والمسكرية ٢٢٢ على أفراد اللفظ وهو جمع في المعنى لأن ال جنسية في (الظاعن والمؤلي) فالمعنى: الظاعنون المؤلين، وقد حكى هنا في المسكرية عن المازني.

(٢) هما من أمثلة سبويه (٢٦٠/١) على اسم الجمع، وذكرهما أبو علي في: الحجة (٣٥٦/٦) والشهرازيات ٣٥١، والتكملة ١٠٨، والبغداديات ٤٧٥، والجميل: اسم جمع لقطع الجمال برعائها، والبالر: اسم جمع للبقر. (٣) يعني لو جعلت (راكب).

(٤) سورة المؤمنون: (٦٧) يحمل الآية على أن (سامراً) اسم فاعل يراد به الكثرة، كما صرح في: الشعر ٤٨٢، والبغداديات ٤٧٦، والشهرازيات ١٢٥، والحجة والتكملة، وفيها أقوال آخر. انظر: الطبري (٢٣٠/٩) وبيان المعكبري ٩٥٨.

(٥) سورة الأعراف: (٧٢)، وكتب الناسخ أعلى (كذبوا) صبح، وفي هامش الأصل: كذ ظلموا صبح، لعله يريد أن ما في المتن صحيح وفي الثانية أنه كذا في الأصل و(ظلموا) أيضاً صحيح. والحق أن ما في المتن صحيح لا شيء فيه، وما في الهامش غير صحيح لأن (ظلموا) جاءت في الآية (٤٥) من سورة الانعام ولفظها: 'فَقَطَعَ دَابِرَ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا'، وهي التي ذكرها في: الشعر ٤٨٥ بعد آية المؤمنون على أن (الدابر) فاعل يراد به الكثرة. والدابر الأصل أو آخر القوم الذي يلبرهم. البحر (١٣٤/٤).

(٦) من الرجز، وهما لعمارة بن طارق الضبي في أراجيزه (أراجيز للقلين للقس ٢) ص ٤٣٠-٤٣١، واللسان =

الاصداق : جمع اصداقاء؛ مثل : قاصصاء وقواصع<sup>(١)</sup>؛ حذفت العلامة كما حذفت  
الناء في ( ارناب )<sup>(٢)</sup>، وكـ ( اسقية واساق )<sup>(٣)</sup>، ومنه قول اوس :  
ما فيهم نازع يروي افارقهم<sup>(٤)</sup>  
يريد جمع ( فريق ) .

وفي الوجهين اللذين اجزنا يكون ( لقد جعلت منازل )<sup>(٥)</sup> على يمين أخرى .  
فإن قلت : فهل يجوز ان اجعل قوله : ( لقد جعلت ) متعلقاً بهذا القسم الظاهر ؟ فإن  
ذلك يستقيم ؛ لأن في قولك : ( أما والله ) دلالة على ( اخلف ) فيحمل ( غير قلبي ) على  
الحال ؛ أي : غير ذي / ١٠٢ قلبي ، وينتصب الحال عما دل عليه الخلف من معنى  
الفعل ؛ كما جاز ان يحتمل المصدر عليه في قوله :

وإني قسماً إليك مع الصدود لا ميل<sup>(٦)</sup>

= والتاج ( صدق ) ، والأول مع أبيات آخر لعجالة في اللسان والتاج ( فرق ) ، وجاء في : التنبيه والإيضاح  
( ٥٣ / ٢ ) واللسان والتاج ( مسد ) أنه نسب لعجالة وعقبة الهجيمي وهو بلا نسبة في : النوادر ٣٩١ ، وفي  
المنصف ( ٥١ / ٣ ) نقلاً عن أبي علي .

( ١ ) القاصصاء جمع للبربع . وفسر سيبويه ( ٦١٨ / ٣ ) جمعه على فواعل بأنه شبه بفاعلة لانهما ينتهيان بعلامة  
الثانيث ، فجعل ابو علي اصداقاء مثلها لختصها بعلامة الثانيث . ومثل ابو علي بقاصصاء للأمر نفسه في :  
الشهرارزيات ٥٣٨ ، وعنه في : المصباح ١٤٥٤

( ٢ ) في جمع ارنبة وهي طرف الأنف .

( ٣ ) من أمثله في باب جمع الجمع في : الشكفة ١٧٥

( ٤ ) من البسط ، وهو بتمامه :

ما فيهم نازع يروي افارقه      بذي رشاء يولوي دلوء اللجف

ولم أجده في ديوان اوس وفيه ص ٧٥ أبيات على القوزن والروي نفسيهما ، والشاهد بلا نسبة في : الفائق  
( ٢٤ / ٣ ) والتاج ( فرق ) . النازع من نزع الدلو أي استقى بهاء اللجف : الحفر في في اصل كناس الوحش ، أو  
الناحية من الحوض يأكله الماء فيصبح كاللجف .

( ٥ ) في بيتي المجنون أو خارجة السالفين قريباً .

( ٦ ) بعض بيت من الكامل ، وهو بتمامه :

إني لا منحك الصدود وإني      قسماً إليك مع الصدود لا ميل

وهو للاحوص في : ديوانه ٢٠٩ ، والكتاب ( ٢٨٠ / ١ ) ومجاز القرآن ( ١٦٢ / ٢ ) والزاهر ( ١٢٣ / ١ )

والخزانة ( ٤٤ / ٢ ) وبلا نسبة في : المختضب ( ٢٣٣ ، ٢٦٧ ) ومعاني النحاس ( ٢١٨ / ٤ ) وغير ذلك

وتعطف قوله: (ولكن) على ما في معنى (غير) من النفي، وتجعل (لقد جعلت) متعلقاً بهذا القسم الظاهر.

### مسألة (١)

لما صار جمع (ذؤابة) إلى (ذائب) (٢) بكثرة الأمثال، ولم يكن إلى تغيير اللف التفسير سبيل لأنها علامة، ولا إلى تغيير الهمزة الآخرة؛ لأنها لا تُغَيَّرُ إِلَّا فِيمَا اعْتَلَّتْ لَامُهُ نحو: مطايا وهراوى، وجب إبدال الأولى ولم تبدل ياء لقربها من الألف، فأبعدت إلى الواو. فإن قلت: فقد قالوا: مطايا، فإنما ذاك لتفريق بين ما ظهرت الواو في واحدٍ نحو: إداوة وهراوة، وبين ما لم يظهر نحو: مطية وسرية.

### مسألة

مما يدل على أن (نعم) و(بئس) لا يعملان إلا في اسم عام (٣) ولا يُسندان إلى مخصص استحسان الجميع نحو: نعم المرأة هند، مع امتناعهم من (قام هند) (٤)، فجري ذلك مجرى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ (٥)، وجاء نساء (٦).

فلذلك / ٢، ١ أب أسندت (نعم) إلى (هند) من غير تأنيث.

= كثير، وأنشده أبو علي في: المعشديات ١٨١ على أن (أميل) بمعنى مائل، وهنا على أن (نسماً) مصدر منصوب بالتسم للفهوم من مجموع الكلام بتقدير: اقم نسماً.

(١) أشار سيهويه (٤٦١/٣) إلى ما في ذوائب، وذكرها أبو علي في: التعليقة (٣١٣/٣) والمجليات ٥١-٥٤، والبغداديات ٢٢٨، وهنا في (١٠٩-ب)، وكلامه هنا هو أتم ما قاله فيها، وبعضه من: الأصول (٣/٢٤٠)، وانظر: شرح الشافية للرضي (٢١٣/١) والمصاحح (ذاب).

(٢) يريد أن ذائب أصل الجمع ذوائب.

(٣) أي اسم جنس كما صرح في (٩٣-ب، ١٠١-ب).

(٤) حكى سيهويه عن بعض العرب: قال فلانة، وحمله النحاة على أنه ساقه مساق الرديء، وأجاز الفراء وابن سعدان الكوفي: قام جاريتك، فنظر الكتاب (٣٨/٢) ومعاني الفراء (٣٦٢/١) ومختصر ابن سعدان ٤٤، وقول أبي علي في: التكملة ٨٦، والمنشورة ١٤٣، موافق لما ذكر هنا وما يأتي في (١٥٥-ب).

(٥) سورة يوسف: (٣٠) وفي التكملة ٨٩: "فأما فعل الجمع إذا تقدم للفاعل فقد يذكر ويؤنث لأن تأنيث الجمع ليس بحقيقة"، ومثله في: الحجة (٢/٣٠٥، ٣/٣٢١، ٥/١٥).

(٦) بعض بيت من الطويل، وتامه:

## مسألة

يَدُلُّ عَلَى تَمَكُّنِ الظَّرْفِ فِي الصَّلَةِ وَقُوَّةِ شَبْهِهِ بِالْفِعْلِ اسْتِقْلَالُ الصَّلَةِ بِهِ (١)، ثُمَّ حُمِلَت الصِّفَةُ فِي ذَلِكَ عَلَيْهِ لِكُونِهِمَا مَخْصُصَتَيْنِ (٢).  
فَإِنْ قُلْتَ: فَقَدْ يَجْرِي مَجْرَى الْفِعْلِ فِي غَيْرِ الصَّلَةِ. فَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ عَدَا الصَّلَةَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يُلْفَى فِيهِ، وَهُوَ فِي الصَّلَةِ لَا يُلْفَى، فَصَارَ لِذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ.  
وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَقُولَ: إِنَّهُ يُؤَكِّدُ مَا فِيهِ كَمَا يُؤَكِّدُ مَا فِي الْفِعْلِ؛ لِأَنَّكَ قَدْ تُؤَكِّدُ مَا فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، وَإِنْ لَمْ تَسْتَقِلْ بِهِ الصَّلَةُ.

## مسألة

لَمْ يَقُولُوا: مَرَرْتُ بِهِمَا أَجْمَعَيْنِ (٣)؛ كَمَا قَالُوا: كِلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ تَعْرِيفَ (أَجْمَعِ) كَتَعْرِيفِ الْأَعْلَامِ؛ يَدُلُّ عَلَيْهِ: (مَرَرْتُ بِهِ أَجْمَعِ) فَلَمْ يَصْرِفْ وَهُوَ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ.  
وَلَيْسَتْ (جَمْعَاءُ) كَ(حَمْرَاءُ)، إِنَّمَا هِيَ كَ(صَحْرَاءُ)، فَإِذَا أُجْرِيَ مُجْرَى الْعَلَمِ لَمْ يُشْنِ لِعَلَّا يَتَنَكَّرُ. فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلَا تُنِّي كَمَا تُنِّي (زَيْدٌ) وَتُعْرِفُ بِاللَّامِ كَ(الزَيْدَيْنِ)؟ فَلَا نَهَ لَيْسَ عَلَمًا مُحَضًّا؛ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْضِعٍ عَلَى شَيْءٍ / ١١٠٣ بِحَبْنِهِ، وَأَنَّهُ يُوصَفُ بِهِ الْمَضْمَرُ؛ كَمَا يُوصَفُ بِهِ الْمَظْهَرُ الْعَلَمُ وَغَيْرُهُ مِنْ ضُرُوبِ الْمَعَارِفِ، وَهُوَ فِي إِجْرَائِكَ إِتْيَاهُ عَلَى الْمَضْمَرِ عَلَى حَدِّ مُجْرَاهُ عَلَى الْمَظْهَرِ؛ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ تَجْعَلَهُ بَدَلًا مِنْ الْهَاءِ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ فِي تَقْدِيرِ تَكْرِيرِ الْعَامِلِ مَعَهُ، وَالْعَامِلُ مَعَ هَذَا لَا يَسْرُغُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا تَابِعًا، فَلَمَّا خَالَفَ الْعَلَمُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَكَانَتِ التَّنْيَةُ فِي الْعَلَمِ تُوجِبُ خُرُوجَهُ إِلَى ضَرْبٍ وَاحِدٍ مِنَ الْأَعْلَامِ، وَهُوَ مَا تُعْرِفُ [بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ] (٤). لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ كَمَا يَجُوزُ فِي

وجاء نساء الحبي من غير امرأة زلفياً كما زفت إلى العطن البقر

وهو للأفوه الأودي في: ديوانه ٧٠، امرأة: الأمر، الزفيف: السرعة، العطن: مبرك الإبل.

(١) هذا أحد وجوه ذكرها في: الشبه بينهما في: الإغفال (١/ ٣٣٠) والشعر ٩١

(٢) في الأصل بضبط اسم المفعول والصواب لاسم الفاعل، والانتساب مخصصين بالتذكير لأنه يريد الظرف

والصفة. وانظر شبه الصفة بالصلة في: الشعر ٤١٨

(٣) في الأصل بضبط الجمع وصوابه التثنية لأن للكلام فيها.

(٤) يقتضيها السياق وأظنها سقطت لانتقال النظر من اللام إلى لم.

العلم لمخالفته له في الواحد؛ ولأنه لو ثني اختص بضرب واحد من التعريف، ولم يكن في واحد كذلك، فكانت تكون تثنيته مخالفة لواحد.

فإن قلت: فإن تثنية العلم مخالفة لواحد أيضاً؛ ألا ترى أن تعريف (جعفر) ليس من تعريف (الجعفرين) في شيء، ولم يُكره ذلك ولم يُرفض، فهلاً لم يُرفض ذلك أيضاً في (أجمع) وإن كان يؤدي إلى الخلاف؟

قيل: إن المعارف قد تنتقل من ضرب إلى ضرب آخر؛ ألا ترى أن المظهر قد تضمّر، فينتقل تعريف الإظهار إلى تعريف الإضمار، وهو ضرب آخر، و(أجمع) لم يكن على ضرب واحد من التعريف في حال إفراده؛ ألا ترى أنه يجري على المظهر والمضمّر والعلم والمبهم، فلو تثنيته لنقلته وهو يصلح لضروب / ١٠٣ ب من التعريف كثيرة إلى ضرب واحد منه، فكان يكون بذلك مخالفاً لسائر المعارف؛ لأنها إنما تنتقل من ضرب إلى ضرب، وليس فيها ما يصلح لضروب فينتقل إلى ضرب، فلما كانت التثنية فيه تؤدي إلى ما لا يظهر له في أصول كلامهم رُفِضَ.

فإن قلت: فهلاً لم يجر جمعُه كما لم يجر تثنيته؛ لأن هذا الجمع على حدّ المفرد؛ كما أن التثنية كذلك؟ قيل: الجمع أشبه من الواحد بالتثنية، فكأنه لم يُكره الجمع فيه كما كُرِهت التثنية إذا كان على حدّ الواحد؛ ألا ترى أنه قد تصاغ أسماء كثيرة للجموع كما تصاغ الآحاد، وأن الجموع المكسرة كلها كالأحاد، وأن هنا جموعاً كثيرة مكسرة لا واحد لها؛ مثل: إهابيل<sup>(١)</sup> وعباديد<sup>(٢)</sup>.

وعُدكوا في أشياء كثيرة عن التثنية إلى جمع من لفظ آخر؛ نحو: ذو مال وأولو مال، وذا و[ذان]<sup>(٣)</sup> وألاء، وامراتان وثلاث نسوة، وقالوا: اللذان، فاعثربوا، ثم قالوا: الذين، فعادوا إلى البناء كالواحد.

(١) إهابيل: جماعة في تفرقة أو جماعات متتابعة، وما اتخذ به أبو علي هو قول الاخفش في: معانيه ٢٩٦،

٥٨٢، وبعضهم أثبت لها مفرداً. انظر الأقوال في: إعراب النحاس (٥/ ٢٩١) وسر الصناعة ٦٠٩

(٢) الفِرَق من الناس والحيل الذاهبون في كل وجه، وأجازوا فيه مفعلاً ذكراين جني في: سر الصناعة ٧٥٤ أن العرب لم تنطق به.

(٣) رسمها في الأصل: ذلة.

وكان أبو بكر يقول: لهذا جعل الواو للجميع في الرفع ولم يجعل للتثنية؛ لأن الجمع بالواحد أشبه.

فإن قلت: فقد قالوا: مذرّوان<sup>(١)</sup> وثنايين<sup>(٢)</sup> وكلا؛ كالجموع نحو: كُـلُ / ١١٠٤ وفريق، في أنه صيغ للتثنية كما صيغ غيره للجمع. فإن ذلك يقلّ بالإضافة إلى ما جاء في الجمع، ومن ثم ذهب البغداديون<sup>(٣)</sup>. فيما أرى - إلى أن (كلا) لفظ تثنية؛ وإن لم يكن ذلك صواباً عندنا.

### مسألة

لما كانت الصفة كأنها جزء من الموصوف جاز إذا تضمنت الصفة معنى الجزاء أن يجاب بالفاء في قوله سبحانه: ﴿قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾<sup>(١)</sup>. وعلى هذا إجازة محمد<sup>(٥)</sup> (المرأة التي أتزوجها فهي طالق)؛ جعله بمنزلة الجزاء، ولم يجر ذلك في (هذه المرأة)<sup>(٦)</sup>.

(١) المذرّوان طرفا الآلية، وهما بما لم ينفرد به واحد. وهو وثنايين من أمثلة سيبويه (٣٩٢/٣) على ذلك.  
(٢) على حكاية قول العرب: حقلت المصور يثنائين، أي شددت يديه جميعاً بحبل أو بطرفي حبل. وذكره أبو علي في: البصريات ٨١٢، والشعر ١١٩، والحلبيات ٣٤١.  
(٣) حكى هذا القول أبو علي في: الشعر ١١٣، والشعر ١٢٦ ولم يجره لاحد وكذلك فعل ابن الأنباري في المذكر والمؤنث (٢٧٥/٢) فصرّ أن الجوهري في الصحاح (كلي) نسبته للفراء وجاء منسوباً له أولئكوفين في: الإنصاف ٤٣٩، وشرح الكافية للرهبي (٩٣/١) وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٠٤، والمقاصد الشافية (١٦٤/١) ونفسر القرطبي (٢٦١/١٠) والمحرّان (١٤٣/١) وجاء في: معاني الفراء (١٤٢/٢) (١٨٤) بعض ذلك، وقد ردّ أبو علي هذا القول مفصلاً في الشعر والشيرازيات، واقتصر في: الإغفال (٧٨/١) والبغداديات ٥١٩، والبصريات ٧٨٧ على قول البصريين بأن (كلا) مفرد للفظاً مثني معنى، وحكى ابن جني في: سر الصناعة ١٥٢ عنهم الإجماع على ذلك.

(٤) سورة الجمعة: (٨) ولأبي علي في الآية قول آخر، انظر ما سلف في (٤٧-ب) والتعليق عليه.  
(٥) محمد بن الحسن الشيباني الحنفي صاحب أبي يوسف صاحب أبي حنيفة (١٢٥-١٨٩) وفيات الأعيان (٤/١٨٤). وانظر هذا القول عند الاختلاف في: البحر الرائق (٧/٣) وحاشية رد المحتار (٣٧٨/٢) وأصول السرخسي (٣٢٢/٢) وذكره أبو علي في: الحجة (٤٧/١).  
(٦) أي: هذه المرأة التي أتزوجها فهي طالق. وجواز الأولى فسره في: الحجة بأن الجزاء يوجب التشياع والإيهام واستغراق الجميع، ومنه نعلم أن اللع في الأخيرة لما في اسم الإشارة من تعيين لا يتسق مع الجزاء.

ومن ثم أجاز يونس<sup>(١)</sup> التذبة في الصفة، ويشهد عليه للخليل أن الصفة في النداء خاصة ليست كالموصوف. ألا ترى أنها لا تُبنى مع المفرد إذا جرت صفة عليه. وكذلك عندي أن صفة الفاعل والمبتدأ وتحويه ضرب من الارتفاع زائد على الخمسة التي حصرها الشيخ<sup>(٢)</sup>.

حدثنا أبو الحسين<sup>(٣)</sup> قال: حدثنا الفضل بن حباب<sup>(٤)</sup> قال: حدثني أبو عثمان المازني قال: حدثني الأخفش قال: لما مات سيويه دخلنا منزله وفتشنا كتبه، فما رأيت / ١٠٤ ب شعراً إلا منسوباً إلى قائله، حتى رأيت كتاباً مكتوباً على ظهره: قلت:

سأشكركم عمراً إن تراخت ميني  
أباهدي لم تمنن وإن هي جلت  
أخاً غير محبوب الغنى عن صديقه  
ولا مظهر الشكوى إذا النعل زلت  
رأى خلّة<sup>(٥)</sup> من حيث يخفى مكانها  
فكانت قذى عيني حتى تجلّت<sup>(٦)</sup>

(١) الكتاب (٢٢٦/٢) وخطاه الخليل الذي يمنع تلبة الصفة، وحكى البرد تخطئه من جميع النحويين، وناقشه أبو علي فيما حكاه عن يونس. انظر الاقتضب (٢٧٥/٤) والاصول (٣٥٨/١) والبصريات ٦٨٠، والمنشورة ٢١٥، وكتبتنا (١-٢١) والإنصاف ٣٦٤، والارتشاف (١٤٤/٣).

(٢) يزيد شيخه ابن السراج الذي جعل الأسماء المرتفعة خمسة أصناف بينها في: الاصول (٥٨/١) والموجز ٢٩ والفرد أبو علي الصفة من بين التواضع لأنه يأخذ بما حكاه في: الحجة (٤٠/١) من قول الأخفش إن الصفة لا يعمل فيها عامل الموصوف بل هي تابع لإعرابه لأنها نعت، لذا كانت الصفة ضرباً سادساً في المرفوعات عند أبي علي.

(٣) لم أجد فيمن يروي عن أبي خليفة من يُكنى بهذا إلا محمد بن محمد بن بكر الهذلي كما جاء في: أمالي الطوسي ٣٩٩ ومواضع أخرى منه، ووجدته ذكر بلا كنية في: تذكرة الذهبي ١١١٩، وشرح مايقع فيه التصحيف ٣٨٩، وفي شيوخ رباح بن علي بن موسى في: تاريخ بغداد (٤٢٩/٨)، وذكر ابنه أبو عمرو محمد في: السير ٩١٣ في ترجمة أخي أبي الحسين وهو أبو روق أحمد اللثوني بعد ٣٢٢، وهو أشهر من أبي الحسين، وأندت من الاصول النحوية والصرفية (٤٨/١) أن أحمد من شيوخ أبي علي في: الحجة (٢٠٥/٤، ٦٤/٢).

(٤) الفضل بن الحباب الجمحي البصري أبو خليفة المحدث الأديب البخاري (٢٠٦-٣٠٥). المعجم ٢١٧٤، والسير ٣٠٢٩.

(٥) بهامش الأصل: غ خلتي. أي أنها رواية نسخة أخرى.

(٦) من الطويل، وهي مشهورة في كتب الادب واختلف في قائلها فنسبت إلى أبي الأسود وعبد الله بن الزبير وإبراهيم الصولي وغيرهم. انظر ديوان عبد الله بن الزبير ١٤١، وسمط اللآلي ١٦٦.

أَنشَدَنِي :

نَقُولُ وَقَدْ تَرُّ الْوَضِيفَ وَسَاقَهَا أَلَسْتُ تَرَى أَنَّ قَدْ أَتَيْتَ بِمُؤَيَّدٍ (١)

قال ابنُ دُرَيْدٍ (٢) : رواه : تَرُّ الْوَضِيفَ ، وَغَيْرُهُ : تَرُّ الْوَضِيفُ ، وَأَتَرَرْتُهُ أَنَا .

أَنشَدَ أَبُو زَيْد :

أَصْبَحَ مِنْ أَسْمَاءٍ قَيْسٌ كَقَابِضٍ عَلَى الْمَاءِ لَا يَدْرِي بِمَا هُوَ قَابِضٌ (٣)

وَلَمْ يَقُلْ : مَا هُوَ قَابِضٌ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ ذِكْرُ حَرْفِ الْجَرِّ ، وَهَذَا يُوَكِّدُ إِجَازَةَ سَبِيحِيَّةِ (٤) :

( عَلَى مَنْ تَمَرَّرُ أَمْرًا ) . وَإِنْ شَعْتَ قُلْتَ : أَرَادَ ( قَابِضُهُ ) فَحَذَفَ ، وَالْأَوَّلُ كَأَنَّهُ أَشْبَهُ .

### مسألة

[ ع : قال أبو علي في ( المَرِيّ ) (٥) : نَاقَةٌ مَرِيٌّ ، هُوَ ( فَعِيلٌ ) ، وَامْتَنَعَ مِنْ أَنْ يَكُونَ /

١١٠٥ ( فَعُولًا ) الْبَيْتُ ، فَقِيلَ لَهُ : إِنَّ أَبَا عِثْمَانَ (٦) أَجَازَ فِي الْمَرَاةِ الْبَغِيَّ أَنْ تَكُونَ ( فَعِيلًا )

وَأَنْ تَكُونَ ( فَعُولًا ) ، فَأَقَامَ عَلَى الْامْتِنَاعِ مِنْ إِجَازَةِ ذَلِكَ فِيهَا .

(١) من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في: ديوانه ٤٥، والمصنف (٢٦٩/١) وانظر غنبل تخريج في: الديوان ص ٢٠٥، ٢١٥. وجاء في بعض المصادر: بمؤيد بكسر الباء. وأنشده أبو علي في: المضديات ٢٢٢ على أنهم سموا الداهية مؤيد. وشرح الأعلام البيت فقال: مر: عُنْ وَتَدْرُ لَمَّا طَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ. الوضيف: ما بين الرسغ والسال، وفي اليدين: ما بين الرسغ والذراع. وهو يصف ناقة عقرها.

(٢) الجمهرة ٧٨، ٢٣٤ وذكر رواية الرفع وهي رواية أبي عمرو والأصمعي على ما في شرح أشعار الهذليين ٥٥١ واللسان (تكرر).

(٣) من الطويل، وهو فقيس بن جروة الطائي في: نوادر أبي زيد ٢٦٦، والمستقصى (٢٠٨/٢) وبلا نسبة في: المحصن (٣/٣١، ١٦/٨) والمجموع (٣٧٩/٩) والبحر (٤٤٢/٤) ورياض السالكين (٣٣٩/٧) وأنشده أبو علي في: الحلييات ١٤٨ على جملة الاعتراض وفي الإغفال (٤٠٨/١) على تعيين لام جواب القسم، وفي الحجة (٢٦٠/١) على التعمدية بالحرف وبدونه وهو الوجه الثاني هنا، وأنشده فيها (٢٥٦/٦) على الوجه الأول هنا من حذف الجار لدلالة الجار المتقدم عليه.

(٤) الكتاب (٨٠/٣) وسلف في (٦٥-ب)

(٥) المَرِيّ من امثلة سيبويه ذكرها في (٦٣٧/٣) في سياق كلامه في قول فشرحها بأنها التي يَمْرِيها الرجل يستدرها للحلب، وذكرها في: (٦٤٨/٣) في كلامه في فَعِيل.

(٦) لم أجدهم رَوَوْا عنه إلا فَعُولًا وَمتَّعَ فَعِيلَ وَرَوَى ياقوت عن الأخفش أنه فَعِيلٌ، وأكثرهم على الأول. انظر:

عمدة الكتاب للنحاس ٥٣، وطبقات الزبيدي ٨٩، ودرة الغوامض ٤٢٥، ومعجم الأدباء ٧٦١، ١٢٧٥، وجوامع

وقلت<sup>(١)</sup> له أنا أيضاً: وكذلك قالوا<sup>(٢)</sup> في قول العجاج:

بَكَيْتُ وَالْمُحْتَرَنُ الْبَكِي<sup>(٣)</sup>

إنه يجوز أن يكون (البكي): فعولاً وفعللاً جميعاً، فلم يُجب البيته إلى ذلك.

وكنيت أنا قديماً قبل هذا المجلس بأشهر قد امتنعت عليه أيضاً من ذلك، واحتججتُ بأنه لا يُنتى (فَعُول) بما لامه باء؛ لئلا يصير إلى مثال (فَعِيل)، فلا يُعلم أيّ المثالين هو؟ وأوردتُ عليه في ذلك ما يشهد بصحة هذا وهو أنهم قالوا: (شَرِبْتُ مَشْوًاً)<sup>(٤)</sup>، وهو (فَعُول) من المشي، وهو أمورٌ بالمعروف فهو عن النكر<sup>(٥)</sup>، وهو (فَعُول) من النهي، فتَجَشَّمُوا إبدالَ الباءِ وأوَّجَلِباً للعادة مخافة أن يصير لفظُ (فَعُول) إلى (فَعِيل)، فلا يُعلم أيّ المثالين هو المقصود.

فلا أدري أقام على هذا لأنني أنا بدأتُ بالنظر فيه أم لأنه هو أيضاً يرى منه<sup>(٦)</sup> ويُعتقد فيه ما رأيته أنا واعتقدته، وعلى أنني وقت ما عرضته عليه رأياً لي تتبَّعه في الوقتِ تتبَّعَ البادئ به المستأنف للنظر فيه.

= الطبرسي (٤٤٧/٢) ونبهان المكي ٨٩٦، والسنن ٣٤٩، والبحر (١٧١/٦) والتخميمي ٢٥٣، ونفسه البيضاوي والشهاب (١٥٠/٦).

(١) في الهامش بخط النسخ: ع، أي أن القائل هو ابن جني.

(٢) انظر نبهان المكي ٨٦٧ وتهذيب اللغة (٢٥٦/١٢) ومجمع البحرين (بكي).

(٣) من مشطور السريع، وهو للعجاج في: ديوانه (٤٨٠/١) ونظيره (٤٠٧/٢) وفي الخزائن (٢٩٤/١١) المحتزن: مفتعل من الحزن، البكي: الكثير البكاء. يَكَيْت بالضم في الأصل، وفي الديوان بالفتح لأنه يخاطب نفسه.

(٤) المشو دواء يُسهل، والقول في: إصلاح المنطق ٣٣٥، وسر الصناعة ٥٨٩، والعين (٢٩٤/٦) واللسان (حسا) و(معا).

(٥) جاء في: إصلاح المنطق ٢٢٣، ٣٣٥، وسر الصناعة والبصائر (٢٤١/٤) وشرح الشافية (١٤٢/٣، ٢١٤) والصالح (نهي).

(٦) كذا، ولم أجده في المعجم.

## مسألة

/ ١٠٥ ب سألني بعضهم عن قول الله سبحانه: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ (١)، وهو يريد التأييد، ونحن نعلم أن السماوات والأرض لا تبقى أبداً.

والجواب أن الغرض هنا التأييد لا محالة، وإنما جاز هذا من قبل أنه شاع وأطرد في اللغة استعمال هذا ونحوه في موضع الأبد بلا غاية؛ ألا تراهم يقولون: «لا أكلمك ما طار طائر» (٢)؛ وهم يريدون: أبد الدهر وإن لم يطر طائر فيما بعد، و«لا أكلمك سن الحسل» (٣)؛ وإن لم يبق في الدنيا حسل يسقط له سن أو تثبت، و«لا أكلمك ما بل بحر صوفة» (٤)؛ وإن لم يبق في الدنيا بحر ولا صوفة أصلاً، وأمثاله كثيرة.

فلما شاع هذا ونحوه عنهم واستعمل استعمال الأبد البتة إلى غير غاية، وكان القوم إنما حوَّطُوا بِلُغَتِهِمُ التي يتعاطون بينهم ويعتادونها في محاورتهم جاز أن يقال: «ما دامت السماوات والأرض»؛ وهو يريد: أبد الأبد (٥) البتة.

ووجدت في الشعر أيضاً نحوه من هذا، وهو قول الشاعر:

أحبُّ ربِّها ما حَيَّتْ أبداً      ولا أحبُّ غيرَ ربِّها أحداً

ف«أبداً» بذلك من (ما حَيَّتْ)، وإن حُملَ هذا على حقيقة الظاهر فسد؛ وذلك أنه لا يُبدل الأكثر من الأقل، إنما العرفُ إبدال الشيء من الشيء، / ١١٠٦ والثاني هو الأول أو

(١) سورة هود: (١٠٧، ١٠٨) وجواب أبي علي أحد وجوه مذكورة في توجيهها. انظر معاني الفراء (٢٨/٢) وتاويل المشكل ٧٦، وأمالى المرتضى (٩٠/٢) ومجمع البيان (٢٢١/٥).

(٢) المثل في: المفتضب (٩١/٤) وإعراب الفراءات لابن خالويه (٤٣١/٢) والشمس ١٦٢، وأمالى ابن السجري (٢٨٥/١) ولم أجده في كتب الأمثال.

(٣) في: المستقصى (٢٤٤/٢) ومجمع الليناني (١٧٥/٣) والصحاح والمقاييس واللسان والقاموس والناج (حسل)، والحسل فرخ الضب حين يخرج من بيضته والضب يُعرف بطول العمر، وسنّه لا تسقط حتى يموت.

(٤) في: البيان والتبيين (٧/٣) والحيوان (٤٧٠/٤) وإصلاح المنطق ٣٩٢، والمستقصى (٢٤٦/٢) ومجمع الميداني (١٨٣/٣) واللسان (صوف) والمقاييس (يلل) وجاء المثل في إعراب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع نعيم بن مسعود وحسين بن فضالة الأسدي وبنو ضمرة بن بكر فيما رواه ابن سعد في: الطبقات (١/٢٧٤-٢٧٥). والصوفة واحدة صُوف البحر وهو شيء على شكل الصوف الحيواني.

(٥) أبد الأبد: أبداً، وانظر غريب الحديث لابن قتيبة (٨٠/٢) واللسان (أبد).

بعضه، فأنما أن يكون الثاني أكثر من الأول ففاسد؛ لأنه ضد التخصيص المفيد، ونحن نعلم أن مدة حياة الإنسان إنما هي واحد من هذه الأعمار، ولا يكون عمر أحد امتداداً هذا الدهر، هذا محال.

فإذا جاز أن يوقع ما هو عبارة عن مائة سنة أو نحوها على الدهر والأبد للعرف وجاري العادة كان إيقاع مدة بقاء السماوات والأرض على امتداده وطوله وتراخيه على الدهر المؤبد أسوأ، وهذا واضح.

وأصل ذلك أن العرب توقع لفظ الكل على البعض، ولفظ البعض على الكل، وذلك معروف، فهذا مما وضع فيه لفظ الكل على البعض، والكثير على القليل لضرب من المبالغة والتعظيم، فاعرفه.

ساعده بن العجلان الهذلي (١):

فمالك إذ مررت على حنين كظيماً مثل ما زقر اللهيد (٢)

(مثل) صفة مصدر محذوف منصوب بفعل دل عليه (كظيماً) أي: ترقير زفيراً مثل ما زقر اللهيد، ويجوز أن يكون (مثل) حالاً أي: ذا مثل ما زقر اللهيد. ولهذه الحمل: أي ضغطة فأنفضح لحمه ولم ينشق جلده، وحنين: ماء قريب من مكة (٣).

#### ١٠٦ ب مسألة

(هذا خلو حامض) (٤) لا يكون في كل واحد من الصفتين ضمير (٥)؛ لأنه ليس

(١) أحد بني خثيم بن عمرو بن سعد بن ذئيل، شاعر مخضرم. انظر: معجم الشعراء المخضرمين ١٧٨

(٢) من الوافر، وهو لساعدة بن العجلان في: شرح أشعار الهذليين ٣٣٤، وفيه: اللهيد الذي يضغطه الحمل فينفضح لحمه ولا ينشق جلده حتى ينشك في ذلك فؤاده، كظيم: ساكت على حزن، زقر: تنفس، حنين: ماء قريب من مكة، يقول: مالك وردت به زقاراً مثقلاً. والشاعر يخاطب رجلاً من أعدائه نجا وحده من القتل.

(٣) أخذته واضح من السكري شارح الأشعار، وسقطه على الحال هو ما ذهب إليه السكري حيث قال: "يقول: مالك وردت به زقاراً مثقلاً".

(٤) انظر التعليق عليه (١-٧١) وسيكرر أبو علي أكثر المسألة بلفظ آخر في (١-١٨٧) وهي كذلك بعبارة مبسطة في: الحجة (١-١٩٨/٢٠٣) وبعضه في: المنشورة ٣٢

(٥) أخذ بهذا القول في توجيه شاهد في: الشعر ٢٣٩، وحكى الباقولي في الإعراب المنسوب ١٧١ هذا القول عن ابن جني.

أحدهما خبراً على انفراده، ولا يرفعُ المبتدأ خبرين؛ لانه مُشَبَّهٌ بالفاعل، ولا يكونُ أحدهما تابعاً بديلاً من الآخر؛ لأنَّ الأولَ مُرادٌ كما أنَّ الثاني كذلك، ولا صفةٌ أيضاً لأنَّ (الحل) ليس بـ (حامض)، وإنما يُخْبِرُ عن الأول (١) أنه قد جَمَعَ الطَّعْمَيْنِ، ولا مَدْخُلٌ لشيءٍ من باقي التوابع هنا؛ فثبت إشكالُ المسألة.

ولا يكونُ (حامض) خبرٌ مبتدأً محذوفٍ وانت تريد هذا المعنى؛ لأنَّ الكلامَ يصيرُ جملتين، وإنما المرادُ أنه قد جَمَعَ الطَّعْمَيْنِ وهو جملةٌ واحدة.

فإن قلت: أجعلُ موضعَ الاسمَيْنِ رفعاً لوقوعِهما موقعَ الواحدِ المرفوعِ؛ كالجملةِ إذا وقعتْ موقعَ المفرد، فبعددُ لأنَّ هذا - وإن أشبهَ الجملةَ من حيث كان اسمين - فليس كالجملة؛ ألا تراك لو سُمِّيتْ بـ (عاقلةٍ لبيبةٍ) (٢) لا عرَّيت، والجملُ لا [تُعَرَّبُ] (٣).

وما تقول في هذا أنَّ الجملةَ إذا جاز وقوعُها موقعَ المفردِ كان وقوعُ هذا موقعه أجوز، والجملةُ لا تقعُ فاعلةً، وقد وقعتْ خبراً عن المبتدأ، فهذا أجدرُ بالجواز.

وأشدُّ من هذا وقوعُ الجملةِ خبراً لـ (أن)، وقبَّحه ظهورُ النصبِ (٤) / ١١، ٧ لأنَّ الناصِبَ لا بُدَّ له من مرفوع. وأجاز أبو الحسن (٥) (إنَّ قائماً أخواك)، ولم يُجزِهُ أبو عثمان (٦). وإذا جاز أنَّ تقعَ الجملةُ خبراً لـ (أنَّ) فوقعُ الفاعلِ - أعني (أخواك) - نائباً عن الخبرِ أسوَّغ، وأبو بكرٍ مع أبي عثمان في هذا. وقد أجمعوا على أنَّ الفاعلَ مَدَّ مَسَدُ الخبرِ في (اقائم أخواك) (٧)، فكذلك يَسَدُ مَسَدُ خبرِ (إنَّ) في (إنَّ قائماً أخواك)، فهذا أشبهٌ لانه مفرد، والجملةُ لا تكونُ فاعلةً.

ولا يكونُ أيضاً ضميراً المبتدأ في (حلَّو حامض) جميعاً؛ لأنَّ عَمَلَ اسمي فاعلٍ في

(١) يعني المبتدأ.

(٢) الكتاب (٣٢٩/٣) والمقنضب (١٢/٤) والاصول (١٠٥/٢)

(٣) من الأصل: نُصِبَ، وكتب الناسخ بالهامش: ك والجمل لا تُعَرَّبُ صح، أي كذا في الأصل والصحيحُ والجمل....

(٤) أي في اسم إنَّ.

(٥) سبق التعليق عليه وتخرجه في (١-٧٣).

(٦) ذكره أبو علي في (١-٥٧) فانظر تخرجه.

فاعل واحد لا يجوز، ولا يعمل عاملان في معمول واحد. فإذا فسَدَ هذان (١) ثبت أنه لا ضميرَ فيهما ولا في واحدٍ منهما؛ لأنه ليس وحده خبراً. وإذا جاء في الصفات ما لا ضميرَ فيه؛ نحو: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدَيْنِ (٢)، ومررتُ برجلَيْنِ مسلمٍ وكافرٍ (٣)، فهذا أولى؛ لأنَّ خيرَ المبتدأ لا يلزم أن يكون فيه ضميرٌ؛ نحو: زيدٌ أبوك.

### مسألة

(مَدِينٍ): مَفْعَلٌ (٤)، وَصَحَّ لِلْعَلَمِيَّةِ، وليس بِ(فَعِيلٍ)؛ لأنه مفتوحُ الأول. وذكرَ أبو إسحاق (٥) أنَّ (ضَهْيًا) (٦): فَعِيلٌ، وهو خطأ، وكانَ يجبُ أن تُخرِجه في المسائل (٧).  
(و) (مَرْمٍ) كـ (مَدِينٍ).

(١) الأول أن يكون في كل واحد ضمير والآخر أن يكون فيهما ضمير واحد، وفي الحجة احتمالان آخران نقضهما.  
(٢) في الحجة: "لا ترى أنه لا عائد في: لفظ هذه الصفة إلى الموصوف وإنما يرجع إليه الذَّكْرُ في المعنى كأنك قلت: لا قاعدٍ أبواه". وفي الأصول (٣٠٧/٢): ليس في قاعدَيْنِ ضمير يرجع إلى رجلٍ، وهو قول المازني ومن يرضى بقوله. ونظير كتبتنا (١٣٥-١٨٧-ب) وشرح السيرافي (٦٨/٦) والمحرزاني (٨٧/٥).  
(٣) الكتاب (١/٢، ٤٣١/١) والمقتضب (٤/٢٩٠).

(٤) قال في المقاييس إن الياء في مدين ومريم أصلان، وأجاز غيره أن تكون على فَعِيلٍ، ومقالة أبي علي في مريم هي للمبرد. انظر: المقتضب (١/٢٤٦) والخصائص (٣/٣٥) وشرح الكافية (٣/٢٦٣) وشرح الشافية (٢/٣٩١).

(٥) بدأ الزجاج في: معانيه (٢/٤٤٣) بأن ضهياً فعلاً ثم أجاز أنها فَعِيلٌ واحتج لها، والأول أي زيادة الهمزة قول سيبويه وعليه الجمهور وبه أخذ أبو علي في: المقاييس ٦١، والتعليل (٤/٢٩٨) والحجة (٤/١٨٩) التي حكى فيها قول أبي إسحاق ولم يُسَمِّه ورده منصلاً، وانظر للكتاب (٤/٢٤٨، ٣٢٥) والأصول (٣/١٨٧، ١٩٠) والنصف (١/١١٠) والخصائص (٣/١٤٧) والمجهر ٢٢٤، وسر الصناعة ١٠٨، والحكم (٤/٢٦٦) والتهذيب (٦/٣٦٠) وتحقيق د. اللغوي بهامش الاستدراك ٣٩٣ الذي انتهى فيه إلى صحة قول الزجاج دون قول سيبويه ومن تابعه.

(٦) هي التي لا تحبض ولا يثبت لها ثديان وهي شجر. تفسير غريب سيبويه ٤٠.

(٧) يريد كتابه الإغفال الذي ذكره بعنوان المسائل المصلحة وتتبع فيه كتاب شيخه أبي إسحاق معاني القرآن، وخلا الإغفال من هذه السلسلة غير أنه استدركه في الحجة، ثم سلخها الباقولي وجعلها في الاستدراك. انظر الحلييات ٢٦٢، ٣٧٧، ومقدمة الإغفال (١/٢٧) والاستدراك ٣٩٢.

## مسألة

/ ١٠٧ ب قول النبي عليه السلام: «إِنَّكُمْ لَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ» (١)، حَذَفَ الْمَفْعُولَ الثَّانِي لَطُولِ الْكَلَامِ وَإِفَادَتِهِ التَّأَكُّيدَ (٢)؛ أَي: يَعْلَمُونَهُ مُتَيَقِّنًا غَيْرَ ذِي شُبْهَةٍ، وَإِنْ يَكُونُ هَذَا الْكَلَامُ أَغْنَى عَنْهُ وَنَابَ عَنْهُ (٣).

## مسألة

«ذِكَاةُ الْجَنِينِ ذِكَاةُ أُمِّهِ» (٤)، حُكِيَ لَنَا عَمَّنْ لَا أَسْكُنُ إِلَى رِوَايَتِهِ أَنَّهُ قَدْ رُوي: «ذِكَاةُ (٥) الْجَنِينِ ذِكَاةُ أُمِّهِ» بِالنَّصْبِ. فَإِنْ صَحَّ فَهُوَ عَلَى مَا يَقُولُهُ أَصْحَابُنَا لَا غَيْرُ.

(١) جاء في صحيح البخاري في موضعين (١٠٥/١، ١٩٢/٣) ومسلم (٤٣٩/١) ورُوي (تضامون) بضم التاء وفتحها مع تشديد الميم، ورُوي أيضاً كروايته هنا بضم التاء وتخفيف الميم، وجاء في: إصلاح غلط المحدثين للخطابي ٦٦، وفتح الباري (٤٢٧/١٣) أن رواية التشديد بمعنى لا تلتصمون لرؤيته من جهة، وأما الثانية فالمعنى انكم لا تُظلمون فيه برؤية بعضكم دون بعض فإنكم ترونه في جهاتكم كلها. والحديث لشمس الدين بامر الرؤية موضع خلاف بين العلماء. وذكر أبو علي الحديث في: المحلقات ٦٤ وحمله بعبارته مبسوطة على وجهين أحدهما المذكور هنا والآخر على حذف المضاف أي: ترون علم ربكم، وحكى المزيدي عنه الأول في الأزمعة (٩٩/١).

(٢) أي ترى قلبه بمعنى تعلم، وحذف مفعولها الثاني لطول الكلام بقوله (كما ترون القمر) الذي هو تأكيد وتشديد للتبيين.

(٣) في الهامش بخط الناسخ: هذا رأي للمعتزلة. انظر فضل الاعتزال ١٥٨، والرسالة السعدية للعلامة الحلبي ٣٩، والمجازات النبوية ٤٥.

(٤) جاء حديثاً في: الترمذي (٦٠/٤) وأبي داود (١١٥/٢) والإمام أحمد ٨٠٢، وذكر ابن حجر في: تلخيص التحرير (١٥٧/٤) أنه رُوي عن بعض الصحابة موقوفاً، وجاء في: شرح الزرقاني (١١١/٣) أنه رُوي بالنصب على الظرفية ثم نقل عن الخطابي وغيره أن رواية الرفع هي المصروفة، ثم قال: «ومن بعيد التباين قول أبي حنيفة: المعنى على التشبيه أي مثل ذكاتها أو كذكاتها، فيكون المراد المحي لحرمته الميت عنده. ووجه بعمده ما فيه من التقدير المستغنى عنه؛ لأن التقدير: أن يُذكر ذكاته مثل ذكاة أمه، ففيه حذف الموصول وبعض الصلة وهو (أن) والفعل بعدها، وهو لا يجوز وفيه تكثير الإضمار... فرواية بالنصب إما على الظرفية كما مر أو على التوسع نحو: (واختار موسى قومه)؛ أي: ذكاته في ذكاة أمه. وكل منهما أولى لقلة الإضمار». وذكر أن أبا حنيفة قد انفرد بهذا القول عن صاحبيه وغيره من العلماء، وهذا يُغضى إلى أن قول أبي علي (أصلها) لا يخلو من توسع. وانظر عون المعبود (١٨/٨) ونحفة الأحوذ (٤١/٥) والنهاية في الغريب (١٦٤/٢) وشرح اللمع للياقوتي ٢٩٠.

(٥) الأصل: ذكاة بالنصب، ولا وجه له فالكلام على نصب (ذكاة) الثانية لا هذه، وعليه ما في المصادر المذكورة.

والمصدر مضاف إلى المفعول، والفاعل محذوف كقوله: ﴿مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ (١)،  
 و(ذكاة) الثاني منتصب بالمصدر الأول؛ لأنه لا يجوز أن يكون انتصابه لأنه خبر أو في  
 موضع الخبر؛ فتقديره: أن يُذَكِّي الجنين ذكاةً مثل ذكاة أمه مشروع أو ماخوذ عليكم أو  
 نحو ذلك؛ كقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ﴾ (٢)؛ أي: كتابة ككتابتها على  
 الذين من قبلكم.

وحذف خبر المبتدأ كما حذف المفعول الثاني في قوله: (تَرَوْنَ / ١١٠٨ رُبُّكُمْ) (٣)؛  
 ألا ترى أن ما ذكر من قوله: (ذكاة أمه) تسديدٌ لخبر المبتدأ وذكر لما يدل عليه؛ كقوله:  
 (كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته)، فلما طال الكلام واغنى غناء الخبر  
 وسد مسدده لم يحتاج إلى الخبر؛ ومن رأى أن المفعول الثاني هناك مضمّر مراد (٤) كان  
 خبر المبتدأ مراداً عنده هنا.

### مسألة

يقبُح وصف القديم سبحانه بـ (علامة)؛ لقبُح لفظ التانيث (٥)، قال سبحانه: ﴿إِنْ  
 يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاءٌ﴾ (٦)؛ يريد اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى.  
 ومن تانيث اللفظ:

وما ذكر فإن يكبر فأنثى (٧)

(١) سورة لعلت: (٤٩) وكثر استشهاد أبي علي بها على إضافة المصدر إلى المفعول وحذف الفاعل من اللفظ  
 على تقدير: لا يسلم الإنسان من دعائه الخير. انظر الشعر ٣١١، ٥٩١، والبغداديات ٣٥٧، ٥٩١، والبصريات  
 ٧٥١، والجليات ٢٩٦، والإيضاح ١٨٤، والشيرازيات ٨٩، ٢٥١، والإغفال (٢/ ٢٠٥) والحجة (١/ ٢٥)،  
 ٢٢٣، ٢١١/٣) والخبراء، والبصريون يعمدون حذف الفاعل وهذا من القليل الذي يجوزون فيه ذلك.

(٢) سورة البقرة: (١٨٣) وحملها على هذا في: الإيضاح ١٩٤.

(٣) من الحديث الذي ذكره في المسألة السابقة.

(٤) بيان هذا في الحديث ذكره في: الجليات ٦٥، وانظر شرح النعم للباقولي ٢٩٠-٢٩١.

(٥) في: تفسير الرازي (١٢/ ١٢٤) أن للنعم مجمع عليه، وحكى السري الرفاء في: الحب (٤/ ١٢) هذا المعنى  
 عن ابن جني سماعاً.

(٦) سورة النساء: (١١٧) واستشهد بها في: الحجة (٢/ ٥٥) على تثنيث كلمة المشركين لفظاً.

(٧) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

شديد الأزم ليس يذي ضروري

=

وقول العجاج:

وَكُلُّ أُنْثَى حَمَلَتْ أَحْجَاراً<sup>(١)</sup>

وانشد أبو بكر:

إِنِّي رَأَيْتُ بَنِي سَلَمَى يَمْتَرِلَةً      مِثْلَ الْقُرَادِ عَلَى حَالِيهِ فِي النَّاسِ<sup>(٢)</sup>  
أي: هو ما دام صغيراً قراداً، فإذا كبر صار حكمة.

والهاء<sup>(٣)</sup> لا محالة للتانيث؛ لأنك لو سميت به (علامة) لم تصرف معرفة.

### مسألة

حكى الكسائي<sup>(٤)</sup>: نَعَمْ الرَّجُلُ يَقُومُ وَعِنْدَكَ، وقال: معناه: رجُلٌ يَقُومُ وَرَجُلٌ عِنْدَكَ،

= وهو بلا نسبة في: شرح المفضليات للأنباري، ٣٦٠، والمعاني الكبير ٦٣٢، والتمام ٨٥، والسمط ١٧٥، والتبعية والإيضاح (٢٨٤/٢) وشرح شواهد الإيضاح ٤٤٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٦٠، والمخصص (١٠٢/١٦) والصحاح واللسان (خبر). وجاء آخره في بعض المصادر (لي له خبر) وخطأها ابن بري في التبعية، وفي الأصل: يكثر بفتح العين، وصوابه بضمها لأنه يأتي ككرم بمعنى عظم، وكفرج بمعنى طعن في: السن، والأول هو المراد. وانشد أبو علي البيهقي في: التكملة ١٢٧، والبصريات ٣٨١ على التانيث اللفظي لما تلحقه العلامة في آخره وذكر أنه لفر، وإن الشاعر يريد القُرَادَ لأنه إذا كان صغيراً سُمِّيَ قُرَاداً فإذا كبر كان حكمة. والقُرَادُ ذئبية.

(١) الرجز للعجاج في: ديوانه (١١٧/٢) والمذكر للسجستاني ١٧٨، والمعاني الكبير ١١٠٣، والمذكر لابن الأنباري (٥٦٧/١) والمخصص (١٠٣/١٦، ١٧/٧) والمحكم (٢/٣، ٣٥٩/٢) واللسان والتاج (انث) و(حذ) و(حجر) وبلا نسبة في: أزمة المروزي (١/١٣٢)، وفي المحكم واللسان (الأخير) معنى آخر أظنه سهواً وتصويبه ما في: المخصص. وانشد أبو علي في: الحجة (٢/٥٥) على تانيث لفظ المنجنيق لسمائها الراجز أنثى.

(٢) من البسيط، وهو بلا نسبة في: السمط ١٧٥، وشرح شواهد الإيضاح ٤٤٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٦١ والمخصص (١٠٣/١٦)، وانشد أبو علي في: التكملة ١٢٧ لما ذكره هنا.

(٣) في علامة.

(٤) عن الأصول (١/١١٨) غير أن محققه حُرف ما في الأصل، وحكاها أبو علي في: البصريات ٨٣٨ وناقشه مفصلاً ومنه ما جاء هنا، وقول الكسائي في: مجالس ثعلب ٦٢، ومجالس العلماء ٥٩، ومعجم الأدباء ٥١٧، والإعراب المنسوب ٣٠٥ عن البصريات، والمسألة على حذف المخصوص المرفوع وإقامة صفته مقامه سواء أكانت الصفة فعلاً كيقوم أم ظرفاً كعندك. وثعلب في مجالس العلماء يحكي جوازها عند الجميع على اختلاف في التوجيه.

كان جائزاً. وإن حذف المنصوب المفسر / ١٠٨ ب لم يَجُزْ (١)؛ لأنه للبيان وليس في صِفَتِهِ مِنَ الْبَيَانِ مَا فِيهِ؛ لَأَنَّ (يقوم وعندك) لا يَخْتَصُّانِ بِرَجُلٍ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْمَذْكُورِينَ، وَإِنَّمَا حَذَفَ الْمَرْفُوعَ وَأَقَامَ صِفَتَهُ مَقَامَهُ؛ لَأَنَّهُ إِذَا جاز حذفه البتة نحو: ﴿نَعَمْ الْعَبْدُ﴾ (٢) كان حذفه مع إقامة صِفَتِهِ مَقَامَهُ أَجْدَرًا، والمنصوب إنما ذُكِرَ لِلْبَيَانِ، فلا يليق به الحذف. أو لا [تراك] (٣) لو قلت: نَعَمْ قَامَ، أو نَعَمْ عِنْدَكَ؛ وأنت تريد: (رجلاً قام) لم يَجُزْ؛ لِإِشْكَالِ حَالِ الْمَحذُوفِ.

وَأَمَّا حَذْفُ الْمُخْصُوصِ (٤) الْمَرْفُوعِ فَكَثِيرٌ، مِنْهُ: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ﴾ (٥)، ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ (٦)، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

قال بعضهم (٧) في حديث روي عن النبي عليه السلام: «أَنَّهُ أَمَرَ بَعْضَ أَصْحَابِهِ أَنْ يَسْتَشِيرَ لِفَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامَ سِوَارَ عَاجٍ» (٨): الْعَاجُ: الذَّبْلُ (٩)، وَلَا يَكُونُ مَا (١٠)

(١) وهذا المنع للنكسائي أيضاً ومثله في الأصول: نعم رجلاً قام ويقوم. وخرجه محققه من شرح ابن معيش (١٣٤/٧) وانظر تعليق الباقر في الإعراب المنسوب.

(٢) سورة ص: (٤٤، ٣٠) واستشهد به أبو علي لحذف المخصوص لتقدم ذكره في: الشعر ٣٨١، والبغداديات ٢٠٣، ٢٥٣، والبصريات ٨٤٧، والإيضاح ١٢٨، والشيرازيات ٤٨٨، والإفعال (١/٣٥٨، ١/١٠٨).

(٣) الأصل: يزال، ولا معنى له.

(٤) ليس مراده المخصوص بعد نعم وليس فقط، بل كل ما خصص بصفة أو غيرها من المخصصات، وانظر مواضع كلامه على هذا الحذف في التعليق على الآية (١٥٩) من النساء في (٦٧-ب)

(٥) سورة الروم: (٢٤) أي على حذف الموصوف والتقدير: آية يريكموها البرق. وبه قال في: الشعر ٣٠٧، والبصريات ٢٤٧، والبغداديات ٢٤٥، ٣٩٦، وفيها ٥٦٨ أجاز وجهين آخرين.

(٦) سورة مريم: (٧١) والتقدير: وإن منكم أحد إلا، وهو قوله في: التعليق (١/٩١) والبصريات ٧٨٩، ٨٤١.

(٧) جاء في غريب ابن الجوزي (٢/١٣٣): «وقال الأصمعي: المراد بالعاج هاهنا الذبل». وحكى الهروي في: الغريبين ١٣٤٠ هذا عن ابن قتيبة ولم أجده في غريب الحديث.

(٨) جاء في: مسند الإمام أحمد ١٦٥٤، وسنن أبي داود ٧٨٢٢، والتاريخ الكبير للبخاري (٤/٣٦) والمعجم الكبير (١٠٣/٢) والنهاية (٢٤٥/٣) ولفظه: (يا ثوبان اشتر لقاطمة قلادة من عَصَبٍ وسوارين من عَاجٍ)، وجاء بلفظ: (اشتر لقاطمة سواراً من عَاجٍ) في: الغريبين وغريب ابن الجوزي والتهذيب (٣/٤٩) والمدخل إلى تفرج اللسان ٢٨٣.

(٩) الذبل: جلد السلحفاة البحرية أو البرية يتخذ منه الأسورة والأمشاط. وانظر: تنبيهات ابن حمزة ١٥٤.

(١٠) الأصل: إلا ماء، وإلا زائدة لا يصح المعنى بها؛ لأن المراد أنها ليست من الأنياب التي هي في حكم الميتة.

يُخَرِّطُ مِنَ الْإِنْيَابِ؛ لَأَنَّهُ مَيْتَةٌ.

وَيَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ هَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

تَرَى الْعَيْسَ الْحَوْلِيَّ جَوْنًا يَكْوَعُهَا لَهَا مَسَكٌ<sup>(١)</sup> مِنْ غَيْرِ عَاجٍ وَلَا ذَيْلٍ<sup>(٢)</sup>  
فَالْعَاجُ غَيْرُ الذَّيْلِ.

الطبري<sup>(٣)</sup> عن الأعمش قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «إِنَّ الدُّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَخِيرِينَ﴾<sup>(٤)</sup>».

وَرَوَى عَنْ الْحَسَنِ<sup>(٥)</sup> فِي قَوْلِهِ: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾: / ١١٠٩ (اعْمَلُوا وَأَبْشِرُوا فَإِنَّهُ حَقٌّ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَسْتَجِيبَ لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ).

عند القائل، فهي نجسة عنده. فكيف بامر الرسول ﷺ بشرائها؟ وقد وجدت الأزهرى يقول في: التهذيب (٤٩/٣): «وَلَمْ يُرَدِّ بِالْعَاجِ مَا يُخَرِّطُ مِنَ إِنْيَابِ الْفِيلَةِ؛ لِأَنَّ إِنْيَابَهَا مَيْتَةٌ». والاحناف يرون طهارة العاج، وانظر الخلاف في معنى العاج وطهارته في: مبسوط السرخسي (٢٠٤/١) فتح الباري (٣٤٣/١) والبحر الرائق (١٨١/١).

(١) أشار الناسخ في الهامش إلى أنه كلما في الأصل وفي نسخة: مسكاً. وهي رواية الديوان.

(٢) من الطويل، وهو لحرير من نصيدة في: تذييل ديوانه ٩٥١، وحرير الحديث لأبي عبيد (٢٧٩/٢) والمعاني الكبير ٥٧٠ والكامل ٨٧٤، ومنتهى الطلب (١١/٥) والتهذيب (٤٣٣/١٤) والصحاح والمقاييس واللسان (عوج، مسك) وبلا نسبة في: الاشتقاق ٤٥، ٢٧٥. العيس: فسر أبو عبيد بجفاف أهوال الإبل وأبقارها على أخذها من كثرة الضخم. وأما المسك فهي جمع مسكة وهي المسورة أو المخلط من القرون والعاج، الحولي: مر عليه حول، الجون: المراد هنا الأسود. وحرير يهجو أم البعيث الشاعر.

(٣) أبو جعفر المفسر روى الحديث بطرق أكثرها عن الأعمش في: تفسيره (١٦٧/٢، ٧٣/١١) وبلا سند في: (٤٦٢/٧)، وهو في: مسند الإمام أحمد ١٣٣٧، ١٣٤٠، وسنن الترمذي (٣٤٩/٥) وأبي داود ٢٧٧، والنسائي (٤٥٠/٦) وابن ماجه ١٢٥٨.

(٤) سررة غافر: (٦٠) وتتمتها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾.

(٥) رواه عن الحسن البصري الطبري في: تفسيره (١٦٧/٢) والطبراني في: كتاب الدعاء ٢٤٤، وهو في: الكشف (١٧٥/٤) والبحر (٤٥٢/٧)، وكلمة (روى) في الأصل لم تُضبط فجعلتها للمعلوم لرواية الطبري بقول الحسن بعد الحديث.

## مسألة

## حِلَّةُ الْغُورِ (١)

متعلق بما في (كان) من المعنى؛ كما يتعلق به الحال، ولا يجوز أن يكون (حِلَّةُ الْغُورِ) و(مُنْخَلٌ) جميعاً خبرين كـ(حَلَوٌ حَامِضٌ) (٢)؛ لأنَّ معنى الشعر إنما هو على تشبيهه بالمنخل، لا على استقرارها في ذلك المكان.

ولا يمتنع أن يكون (حِلَّةُ الْغُورِ) [حالاً] (٣) من (مُنْخَلٌ)؛ كأنك أردت: مُنْخَلٌ في حِلَّةِ الْغُورِ، فيكون بمنزلة: (فيها قائماً رجُلٌ) (٤)، ويكون العامل فيه أيضاً (كان)؛ لأنه كما انتصب الحال من اسمها كذلك تنصبه عن خبرها؛ لأنها تعمل فيهما جميعاً (٥)، فيكون الحال في ذلك كالحال من الفاعل والمفعول.

والشدة البغداديون (٦):

## حَلَّتِ الْغُورُ

فيكون (حَلَّتِ الْغُورُ) في موضع نصب على الحال مثل: في الدار قائماً رجُلٌ؛ لأنه صفة لـ (مُنْخَلٌ) في المعنى.

(١) يشير إلى بيت من الطويل، وهو بتمامه:

سرى بعدما غار الثريا بعدما كان الثريا حِلَّةُ الْغُورِ مُنْخَلٌ

وهو لبشر بن عمرو بن مرقد في التاج (حل)، وبلا عزو في: الكتاب (٤٠٥/١) والأصول (١٩٨/١) وشرح السهرافي (٢٧/٦) ونحصيل الأعلام ٢٣٠، والأزمنة للسرذوقي (٢١٦/١) والمقاييس (حل)، والشدة أبو علي في: الشعر ٣٤٧، والبصريات ٥٠١ لما ذكره هنا من توجيهات، وفي الحجة (١٣٦٨/٤) ٣٥٩/٥ على سري الثلاثي. قال الأعلام: وصفت طارقاً في الليل بعد أن خارت الثريا أول الليل وذلك في استقبال زمن القبط، وشبه الثريا في اجتماعها واستدارة نجومها بالمنخل.

(٢) انظر التعليق عليها في (١-٧١، ١٠٦-١٠٧ج)

(٣) الأصل: حِلَّةُ الْغُورِ حَالٌ، ولا معنى لهذا الضبط.

(٤) في أن الصفة إذا تقدمت على موصوفها نصبت حالاً لعدم جواز تقدم الصفة على الموصوف. انظر: الكتاب

(٢/٣٣٥، ١٢٤١، ٨٨، ٥٨/٢) والمقتضب (١٩١/٤) والأصول (٢١٥/١) والخصائص (٢١٤/١) وذكره

أبو علي وما يجوز فيه ويمتنع في: الإيضاح ٢٢٠، والإغفال (٣٣٣/١) والبخاريات ٢٨٥

(٥) حكى عمل الناسخ في محموله معاً عن سيويه وابن السراج في: التعليق. انظر التعليق السالف على تول

المازني فيه (١-٥٧).

(٦) ذكر في البصريات أن القطريلي حكى هذه الرواية عن ثعلب، وردّها هناك بالمقالة نفسها.

فإن قلت: إنه ماضي. فإنه يكون على إرادة (قد)، ويكون أيضاً على إضمار اسم؛ كما قال أبو الحسن (١) في قوله: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ (٢)؛ أي: قوماً حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ.

### مسألة

/ ١٠٩ ب قال أبو بكر (٣): لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لم يختلف؛ كما لم تختلف أسماء الفاعلين.

فا: ففي اختلافهما واتفاق أسماء الفاعلين دلالة على أنها بمنزلة الأسماء الأول (٤) التي تختلف أبنيتها.

أنشدني أبو علي إسماعيل الصفار (٥) قال: أنشدنا أبو العباس لابن أبي الشيبه (٦) يهجو البحتري:

فَقُلْتُ مَا أَكُلُّ؟ قَالَ الَّذِي	بَقِيتُ مِنْ لَحْمِ الدَّرَارِيجِ
فَقَامَ يَحْسُرُ مَرْقاً بَارِداً	كَأَنَّهُ مَاءُ الصُّهَارِيجِ
كَأَنَّمَا تَنُورُهُ غَادَةٌ	ذَاتُ حُلِيِّ وَدَمَالِيجِ (٧)

(١) لم يذكره في المعاني، وذكر أبو علي أن الاخفش ذكره في المسائل الكبرى، وهو على حذف التوضيف وإقامة الموصوف مقامه، واختاره أبو علي واستجاده، ويروون عن الاخفش حمل الآية على الخلل، وسبأ كلامه في: معانيه ٢٦٣ يقبل ذلك. انظر: المختضب (٤/ ١٢٣) والاصول (١/ ٢٥٤) والبهجة ٢٤٥ (محرف)، ٣٩٧، والشيرازيات ١٥٣-١٥٤، والشعر ٥٦، ٣٤٨، والإيضاح ٢٨٧، وتفسير المسائل المشككة ٣٩٨، والإنصاف ٢٥٣.

(٢) سورة النساء: (٩٠).

(٣) الاصول (٣/ ٨٥) وهو بعض ما احتج به البصريون على الكوفيين في المسألة. انظر: شرح السيراني (١/ ٥٥) والإنصاف ٢٣٨.

(٤) وكذا قال في: الإخفال (١/ ٢٨٢).

(٥) تقدمت ترجمته في (١-٦٦).

(٦) عبد الله بن محمد بن عبد الله، وهو ابن الشاعر أبي الشيبه الخزاعي، عاش في الشطر الثاني من ق ٢ وأوائل ق ٣. معجم الشعراء العباسيين ٢٧٧.

(٧) من السريح، ولم أجدها، والدَّرَارِيج جمع الدَّرَاج وهو ضرب من الطير يخرج في مشيه، والصهاريج جمع صِهْرَيج وهي كالحياض يجتمع فيها الماء، والدَمَالِيج واحد دُمْلُج ودُمْلُوج وهو المَعْقَد من الحلي، ويريد أن تنوره يلعب لحسنه ونظافته وهذا مما يُذم به المرء للمخل.

قيل إن بعضهم قرأ: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً﴾<sup>(١)</sup>. يَضَعُفُ امْرُؤٌ بَدَلَ الْيَاءِ  
المنقلبة عن واو (الضوء) بهمزة.

وقال<sup>(٢)</sup>: هذا موضع يُهْرَبُ فيه من اجتماع الهمزتين؛ نحو: ذَوَائِبُ، فلا يجوز أن  
يُهْمَزَ ما فيه مَصِيرٌ إِلَى ما هُرِبَ منه، وإنما هو على الْقَلْبِ، فوزنه: فِلاَعاً. ولا يَقْبَحُ  
(ضِيَاءُ) وإن قُبِحَ (ذَائِبُ)<sup>(٣)</sup>؛ لأن هذا واحدٌ و(ذَوَائِبُ) جمع، ف(ضِيَاءُ) به رِثَاءُ  
النَّاسِ<sup>(٤)</sup> أَشْبَهَ منه بِ(ذَوَائِبُ)<sup>(٥)</sup> لِثِقَلِ الْجَمْعِ.

حمزة إذا وَقَفَ فِي ﴿تَرَأَى الْجَمْعَانِ﴾<sup>(٦)</sup> قال: (تَرَا)<sup>(٧)</sup>.

وهذا غلطٌ بَيْنٌ؛ لأنه حَذَفَ الْعَيْنَ وَاللَّامَ، وليس هنا ما يُرْجَبُ شيئاً / ١١١٠ من ذلك.

(١) سورة يونس: (٥) رواها ابن مجاهد عن قنبل عن ابن كثير وعدّها غلطاً، وذكر أبو علي لها توجيهاً يوافق  
كلامه هنا لجعل تقديره جمعاً أسوِغَ من تقديره مصدرًا ولكنه لم يَرُدَّ القراءة أو يَضَعُفْها، وذكر ابن جني  
أنها ضعيفة إعراباً، انظر السبعة ٣٢٣، والحجة (٢٥٨/٤) والمختضب (٣٣/١) وإعراب ابن خالويه  
(٢٦١/١) والدر المنثور (١٥١/٦) ومعجم الخطيب (١٩٦/٢).

(٢) سبكي في (١١٢-ب) عن أبي الحسن التبرقي بين المفرد والجمع في هذه المسألة ما يقوي أن القائل هنا  
أبو الحسن الأحمشي.

(٣) فرغت من التعليق عليها في المسألة التي عقدها في (١١٢-ب).

(٤) جاءت في سورتي البقرة: (٢٦٤) والنساء: (٢٨) والأنفال: (٤٧) والأخيرة هي المذكورة في تكراره  
الكلام (١١٢-ب) والمحليات ٥٩.

(٥) الأصل: لرائب، وهو سهو.

(٦) سورة الشعراء (٦١).

(٧) الأصل: تَرَا، والقراءة في الإمالة، وحكى أبو علي عن ابن مجاهد قراءة حمزة في الوقف بعبارة تعالف ما في  
السبعة المطبوعة ٤٧٢، فقال: "وكان حمزة يقف (تَرَأَى) بمدة بعد الراء وبكسر الراء"، وشرحها أبو علي  
في: الحجة (٣٦١-٣٦٠/٥) فقال: "فقله: (بمد مدة بعد الراء) يمل على أنه يقول: تَرَأَى فُبُشِتَ بعد  
الراء مَدَّة، وهذه المدة ينبغي أن تكون ألف تفاعل، والهمزة هي عين الفعل، والألف المنقلبة عن اللام على  
هذا معذوفة وحذفها لا يستقيم". ونقل أبو علي في: الحجة (٣٦٣/٥) عن بعض البغداديين احتجاجاً  
لقراءة حمزة ثم رده وشرح المدة بأنها "ينبغي أن تكون للفاء وهمزة، أما الألف فآلف تفاعل، وأما ما بعد  
الألف فهو الهمزة التي هي عين الفعل إما بين بين وإما مخففة". وهذا يبين أنه رجع عن بعض كلامه هنا وإن  
ظل على تخطئة القراءة. ونقلوا هذه القراءة عن خلف أيضاً، انظر ما يجوز فيها وما يمتنع في: الاستكمال  
لابن غلبون ٥٠٢، والنشر (٥٠/٢) والإتحاف ٤٢١ ومعجم الخطيب (٤٢٣/٦).

قيل إن بعضهم قرأ: ﴿وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقُهُ﴾<sup>(١)</sup>، وهذا يجيء على:

سبباً<sup>(٢)</sup>

و:

كَلَكَلًا<sup>(٣)</sup>

فلا ينبغي أن يُقرأ به، على أن أبا زيد قد أنشد:

قالت سُلَيْمَى اشتر لنا دَقِيقًا<sup>(٤)</sup>

(١) سورة النور: (٥٢)، ولم يقرأ بها من السبعة إلا حفص عن عاصم، وفي الأصل: يُشْفِقُ، وهو مخالط لثروجهه هنا وفي المواضع الكثيرة التي عرض فيها للآية في: الحجة (١/١٦٦، ٤٠٨، ٧٩/٢، ٤٤٩/٤، ٣١٦/٦) والتكملة ٨. وفي الآية قرايات ثلاث أخر جعل أبو علي في: الحجة (٥/٣٢٨) بعضها أبين من بعض وسكت عن هذه، ولكنه احتج لها ولم يردعها. وانظر: السبعة ٤٥٨، والمبسوط ٣٢٠، والإتحاف ٤١٣، والدر المصون (٨/٤٢٨-٤٣١). وسعرض أبو علي لها ثانية في (١١٢-١).

(٢) من رجز تمام:

ترك ما أبقى الذبي سبباً

وهو لرؤية في: ملحقات ديوانه ١٦٩، وإيضاح الشواهد ٣٦٧، ولرؤية بن صبيح أو صبيح في: مصباح ابن يسمون ٦٢٣، وشرح شواهد الإيضاح ٢٦٥، وسفر السجاد ٤٦٤، وذكرهما البغدادي في: شرح شواهد الشافعية ٢٥٦ ولم يرجع، وجاء في: فرحة الأديب ٢٠٧ أنه لا يُعرف لائله ورد عزوه لرؤية، وهو بلا نسبة في: الكتاب (١/٢٩، ٤/١٦٩) والمقتضب (٣/١٦٩) والأصول (١/٣٧٢) وشرح أبيات سيبويه (٢/٢٤٩) والشدة أبو علي في: الحجة (١/١٦٧، ٤/٣٢٧) والبغداديات ٤٢٧ على أن الشاعر وقف فشد آخر الكلمة ثم وصل بلفظ الإطلاق، وأنشده في: التعليقات (٢/١١٤) والحجة (١/٦٥، ٤١٠، ٤١/٥، ٣١/٦، ٣١٦) والجليات ٣٥٨، والإحفال (٢/٣٢١) والمسكرة ١٨٥ على إجراء الحرف في الموصل مجراه في الوقف، فأخر الكلمة بوقف عليه مشدداً ولكن الشاعر شد في الموصل، وحمله في بعض كلامه على الضرورة كسبويه، ولم يقيد بذلك في مواضع أخر كالبرد. ولا يخفى رجوعه في الحجة في توجب الآية عما منعه هنا، الذبي: أصغر الجراء والسبب: لفظة.

(٣) إشارة إلى الرجز:

كأن مثواها على الكَلَكَلْ

وهو لمنظور بن مرثد وسبق التعليق عليه وتخريجه في (٧٨ ب).

(٤) من الرجز، وهو للعداقر أو للعداقرى الكندي في: التواتر ١٧٠، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٨، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/٣٥٥) وشرح شواهد الشافعية ٢٢٤-٢٢٧، وقد نقل البغدادي في الأخير عن ضالة الأديب أن البيت لسكين بن نصر عدي الجيلة. وهو بلا نسبة في: شرح السيرافي (٢/١٧٤) والخصائص =

وَيَجُوزُ (١) أَنْ يَكُونَ جَعَلَ (تَقَّهَ) مِثْلَ (فَخَذَ)؛ كَمَا جَعَلَ (طَلَّقَ) مِنْ (انْطَلَقَ) (٢) كَذَلِكَ.  
وَقِيلَ إِنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ: ﴿يَا بُنَيَّ إِنَّهَا﴾ (٣)، وَهَذَا أَيْضاً رَدِيءٌ، وَهُوَ عَلَى (سَبَسَا)،  
جَعَلَ الْوَصْلَ بِمَنْزِلَةِ الْوَقْفِ.

وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ: ﴿فَذَانِيكَ بُرْهَانَانِ﴾ (٤)، فِيهِ قَوْلَانِ:

إِنْ شِئْتَ: أَشْبَعَ الْكُسْرَةَ كَرَمَسَاجِيدَ (٥).

وَإِنْ شِئْتَ: أَبْدَلَ الثَّانِيَةَ [بَاءً] (٦) فَانْكَسَرَتْ الْأُولَى؛ كَقَوْلِهِمْ: لَا وَرَبِّكَ لَا  
أَفْعَلُ (٧)، حَكَاهَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى، وَزَعَمَ أَنَّهَا عُمَانِيَّةٌ.

(٢/٣٤٢) وَالْمَنْصَفَ (٢/٢٣٧) وَالْبَحْرَ (٦/٤٣٠)، وَفِي أَكْثَرِ الْمَصَادِرِ: سَوِيحًا مَكَانَ دَقِيقًا، وَانْظُرْ فِيهِ  
الْمَصْبَاحَ ٦٠٨. وَاتَّشَدَّ أَبُو عَلِيٍّ فِي: لُحْجَةِ (١/١٦٧-٤١٠، ٢/٢٧٨، ٦/٣١٦) وَالْإِفْطَالِ (٢/٣٢٣)  
وَالْتَكْمِلَةِ ٨ فَاجَازَ فِيهِ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ أَوَّلُهَا حَمَلُ التَّنْكِينِ عَلَى أَنَّهُ أُجْرِيَ الْمَنْفَصِلُ مَجْرَى التَّنْصِلِ فَسَكَّنَ كَمَا  
يَسْكُنُونَ عَيْنَ (كَتَفَ) وَالثَّانِي عَلَى إِجْرَاءِ الْوَصْلِ مَجْرَى الْوَقْفِ كَسَبَسَا فَسَكَّنَ كَالْوَقْفِ عَلَيْهِ، وَآخِرُهَا  
عَلَى التَّخْفِيفِ كَرَمَسَاجِيدَ (لَمْ يَكْ)، وَأَوَّلُهَا الْأُولَى عِنْدَهُ فِي الْحُجَّةِ.

(١) اللَّفْظُ بِكَادٍ يَطْلُقُ عِبَارَتَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي عَقَّدَهَا لِلْقِرَاءَةِ نَفْسَهَا فِي (١١٢-١).

(٢) أَيُّ سَكَّنَ الْخَافَ فِي (تَقَّهَ) كَمَا فَعَلُوا فِي (طَلَّقَ) مِنْ (انْطَلَقَ) فَقَالَ فِي التَّكْمِلَةِ: "لَمَّا كَانَ طَلَّقَ مِنْ انْطَلَقَ  
مِثْلَ كَتَفَ [وَهِيَ هُنَا مِثْلُ فَخَذَ] اسْكُنَ اللَّامُ لِتَلْقَى هِيَ عَيْنٌ كَمَا اسْكُنَ التَّاءُ مِنْ كَتَفَ، فَالتَّقَى مَا كُنَّا اللَّامَ  
وَالْخَافَ لِحَرَكَةِ الْخَافِ بِالْفَتْحِ". وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ بِمَا حَكَاهُ سَبِيحِيَّةٌ. وَانْظُرِ الْكِتَابَ (١/٢٦٦، ١/١١٣-١١٥)  
وَالْعَمَلِيَّةَ (٢/١٦) وَالْحُجَّةَ (١/١٠٩) وَالتَّكْمِلَةَ ٧.

(٣) سُورَةُ الْقَمَانِ: (١٦)، وَفِي الْأَصْلِ: بُنِيَ بِالتَّشْدِيدِ وَالْكَسْرِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ لَا يَتَسَّقُ مَعَ الدُّوْجِيَّةِ التَّالِيَةِ، وَمَا  
أَثْبَنَاهُ هُوَ مَا جَاءَ فِي: الْحُجَّةِ (٤/٣٣٧-٤٠٤، ٥/٤٥٤) مُوَافِقاً لِكَلَامِهِ هُنَا، وَاحْتِجَّ لَهَا هُنَاكَ وَرَأَى غَيْرَهَا  
فِي الْقِرَاءَةِ أَحْسَنَ وَلَمْ يَرُدَّهَا. وَجَاءَ فِي: السَّجْعَةِ ٥١٢، وَالْمَبْسُوطِ ٣٥٢ أَنَّ ابْنَ كَثِيرٍ قَرَأَ (يَا بُنَيَّ) فِي غَيْرِ هَذِهِ  
الْآيَةِ سَاكِنَةً الْبَاءَ وَلَمْ يَرِدْ عَنْهُ هُنَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ، غَيْرَ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ فِي: الْحُجَّةِ (٤/٣٣٧) نَسَبَهَا لِابْنِ كَثِيرٍ،  
وَعَدُّ الْبَاقُولِيِّ فِي: الْأَسْتِذْرَاقِ ٢٥٨ ذَلِكَ سَهْواً مِنْ أَبِي عَلِيٍّ؛ لِأَنَّ ابْنَ كَثِيرٍ لَمْ يُخَفِّفْ الْبَاءَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مِنْ  
لِقَامَانِ الْبِنَاءِ، وَلَمْ أَجِدِ الْقِرَاءَةَ مَعْرُوزَةً لِأَحَدٍ، وَانْظُرْ حُجَّةَ ابْنِ خَالَوَيْهِ ٢٨٤، وَمَعْجَمَ الْخَطِيبِ (٧/١٩٣).

(٤) سُورَةُ الْقَصَصِ: (٣٢) رَوَاهَا شَيْبَلٌ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ مَسْرُودٍ وَصَيْصِي وَأَبُو نُوَيْلٍ وَهَرَمَزٌ، وَهِيَ لُغَةٌ  
هَذِيلٌ وَقِيلَ بِلِ تَمِيمٍ. انْظُرِ السَّجْعَةَ ٤٩٣، وَالْبَحْرَ (٧/١١٢) وَاحْتِجَّ لَهَا أَبُو عَلِيٍّ فِي: الْحُجَّةِ (٥/٤٢٠)  
بِمَقَالَتِهِ هُنَا.

(٥) حَكَاهَا سَبِيحِيَّةٌ (١/٢٨) فِي بَابِ مَا يَحْتَمِلُ الشَّعْرَ

(٦) مِنَ الْحُجَّةِ وَيَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٧) جَاءَتْ فِي: الْحُجَّةِ وَالْبَصْرِيَّاتِ ٣٦٦، وَالشِّيرَازِيَّاتِ ٤٢٨، وَالْعُكْرِيَّةِ ١٦٩، وَالْعَصَامِ ٢١٨، وَسِرِّ  
الصَّنَاعَةِ ٢٤٤، وَالْفَصْلِ ٣٦٤، وَشَرْحِ الشَّافِيَّةِ (٣/٢١٠) وَاللِّسَانِ وَالْقَلَمُوسَ (رَبِّ)، وَالْمَعْنَى: لَا وَرَبِّكَ.

قال أبو العباس<sup>(١)</sup>: لَيْلَةٌ غُمِّي: التي لَا يُرَى فِيهَا الْهَلَالُ، وَأَنْشَدَ رَجْزاً أَنْشَدَهُ أَبُو

زَيْد:

وَلَيْلَةٌ مُشْتَبِهَةٌ أَهْوَالُهَا

لَيْلَةٌ غُمِّي طَامِسٌ هِلَالُهَا<sup>(٢)</sup>

فأ: هذا مِثْلُ (صلاة الأولى) و(مسجد الجامع)<sup>(٣)</sup>.

فأ: عن ابن حبيب<sup>(٤)</sup>:

وَإِنْ خَلْتُ أَنْ الْمُنْتَائِي عَنْكَ وَاصِعٌ<sup>(٥)</sup>

تَكُونُ (إِنْ) جِزَاءً وَتَكُونُ نَفِيًّا.

### مسألة

الإضافة في (مائة درهم) بمعنى اللام، ولا تكون بمعنى (من)؛ ألا ترى أن المعدود الذي هو / ١١٠ ب الدرهم ليس بمعدود فتكون المائة بعضه؛ كما أن (الحديد) في قولك: (خلقة حديد)<sup>(٦)</sup> جنس، و(الحلقة) بعض له.

(١) وجدت الكلام بمعناه لابن السكيت في: إصلاح المنطق ٢٨٦، ولم أجده لأبي العباس.

(٢) من الرجز، والثاني بلا نسبة في: إصلاح المنطق والمقدور للذهبي ١٢٨، وشرح شواهد الإصلاح ٤٩٣، ومفردات الرافعي ٦١٣، والصاحح واللسان (غسي) والمخصص (١٥٧/١٥) وأساس البلاغة (ضم). ولم أجدهما في نوادر أبي زيد.

(٣) شرحهما في: الإيضاح ٢٨٢-٢٨٣ فجعلتهما من إضافة الاسم إلى الصفة، والاعل فبهما: الصلاة الأولى والمسجد الجامع؛ فمن أضاف أراد: صلاة الساعة الأولى من زوال الشمس، ومسجد الوقت الجامع أو اليوم الجامع؛ يريد أنهما صفتان اتبعتا مقام موصوفيهما الموقوفين. وهو مأخوذ من المبرد فيما جاء في: الأصول (٨/٢) والنظر كتابنا (١-١٧١) وإعراب النحلي (٣٤٧/٢) وسر الصناعة ٣٥.

(٤) محمد بن حبيب أبو جعفر وحبيب أمه، وهو من العلماء الثقات باللغة والشعر والأخبار (ت ٢٤٥). معجم الأعيان ٢٤٨١.

(٥) عجز بيت من الطويل، وصلته:

فإنك كالليل الذي هو مدركي

وهو للمناجزة الذهباني في: ديوانه ٣٨، وطبقات الفحول ٨٧، والكمال ٩٢٣، وإعراب النحلي (٢٤١/٥) وأنشده أبو علي في: العنديات ٦٨، والشعر ٨٠ مجيزاً فيه النفي والشرط وزجج للنفي ولم يتر القول لابن حبيب.

(٦) الإيضاح ٢٨٠، والبصريات ٨٩٥.

فإذا لم يكن المعدود جنساً للعدد وكان غيره لم يكن بعضاً له، وإذا لم يكن بعضاً له لم يكن بمعنى (من)، وإذا لم يكن بمعنى (من) كان بمعنى اللام، وإذا كان بمعنى اللام كان تأويله أن هذه (المائة) لهذا الجنس؛ كما تقول: هذا العدد لهذا المعدود على معنى الإضافة إليه من غير أن يكون بعضاً له.

فأما (ثلاثمائة درهم) فينبغي أن يكون إضافة (ثلاث) إلى (مائة) على معنى (من)؛ ألا ترى أن (مائة) بمعنى (مئتين)، فـ (الثلاث) من المئتين وهي مئتان؛ كما أن (الحلقة) من الحديد وهي حديد. وإضافة (مائة) إلى (درهم) في (ثلاثمائة درهم) بمنزلة إضافة (المائة) إلى (درهم) في (مائة درهم) في أنه بمعنى اللام؛ ألا ترى أن العدد ليس من المعدود، وأنت أردت أن هذا العدد لهذا الجنس دون هذا الجنس الآخر الذي ليس بدراهم.

### مسألة

الأحسن عندي (١) في قوله: ﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ (٢)، أن يكون الاسم (أن) مع صليته؛ بدلالة أنه يشبه المضمر من حيث لم يستجيزوا وصفه؛ كما لم / ١١١ يستجيزوا وصف المضمر (٣).

### مسألة

حكى أن بعضهم قرأ: ﴿يَخْلُقُونَ إِنْكَاءً﴾ (٤)، وهذا في المعنى ليس ببعيد؛ يدل عليه قوله: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ﴾ (٥).

(١) هو اختيار النحاة في مثل الآية وعليه قراءة البصرة، وأجازوا عكسه أي نصب المصدر خبراً للناسخ. انظر: الكتاب (٥٠/١) ومجملي الاختص ٢٣٥، ٤٢٧، والفراء (٣٧٢/١) والمقتضب (٤٠٧/٤) ومجملي الزجاج (٤٦٢/٤) وشرح السيرافي (٢٨٣/٢) والبصريات ٧١٠، ومجمع الخطيب (٤٦٨/٨).  
(٢) سورة الجاثية: (٢٥).

(٣) الكتاب (٧٦، ١١/٢) والمقتضب (٢٨٤، ٢٨١/١) والاصول (٣١/٢) وقيد المنع بالأسماء الظاهرة في: الإيضاح ٢٨٩.

(٤) سورة العنكبوت: (١٧) وقرأ بها ابن السميع وأبو المتوكل، وقراءة العامة: "وَيَخْلُقُونَ إِنْكَاءً". انظر: زاد المسير (١٢٦/٦) ومجمع الخطيب (٩٤/٧).

(٥) سورة ص: (٧) وانظر الحجة (٣٦٥/٥).

أخبرني أبو علي إسماعيل قال : قال أبو العباس : حدثنا الزبدي قال : نظر الفرزدق إلى قوم يتناظرون في المعاني فوضع لهم هذا البيت :

إذا هي شالت فالقوائم تحتها وإن لم تشل يوماً علتها القوائم<sup>(١)</sup>

يعني السيوف .

أخبرني أبو علي قال : حدثني أبو الحسن ■ خفش قال : حدثني أبو عبد الله بن الحرون قال : قيل لمصعب بن عيسى البصري<sup>(٢)</sup> : ما بالك كثرت عند البرامكة، وقد كان معهم من هو أجل منك قدراً وأعظم خطراً؟ فقال : إني لما وردت عليهم قبضت منهم وبسطتهم وجمعتهم وفرقتهم، وعلمت أن ليس للثناء ما للطراء<sup>(٣)</sup>، فقررتني منهم بعدي منهم، وأدنايتي منهم تأييتي عنهم، وقد كان يقال : ازهد الناس في عالم جيرانه<sup>(٤)</sup>، وكنت كثير الالتواء، شحيحاً على الإملاء<sup>(٥)</sup>.

أنشد أبو علي إسماعيل :

١١١/ب أسد على أعدائه ما إن يهون ولا يلين  
فإذا تمكن منهم ألفوه أحلم ما يكون<sup>(٦)</sup>

(١) من الطويل، وهو للفرزدق في إصلاح المنطق ١٧، والاضداد لأبي حاتم ٩٤، وابن الأنباري ٢٥٩، ولهذه اللغة (٤٣٤/١١) واللسان (شيم). والرواية فيها جميعاً: شيمت ولم تشم مكان شالت ولم تشل. ورواية أبي علي أدخل في الإلغاز، لأن الشول للناقصة، ولا يقال لها: (شام)، فينصرف الذهن في روايتنا لقوالم البداية لا للسيوف، ومعنى البيت أن قائم السيوف يكون فوقه إذا الحمدته، وتحت إذا سللته.

(٢) جاء في: عيون الأخبار (١٢٨/٢) والمقد (٣١٦/٢) أن المسؤول عطاء بن مصعب، وفي: زهر الآداب ٤٣ أنه الصلت بن عطاء.

(٣) الطراء جمع طارئ وهو القادم من بلد بعيد فجأة، الثناء جمع تثنى وهو المقيم أو المولود بالبلد.

(٤) ذكر السيوطي في: (كتاب التحدث بنعمة الله) ١٦١ أنه حديث نبوي برواية (ازهد الناس في العالم أهله وجيرانه) أخرجه أبو نعيم في: الحلية وابن عدي في: الكامل ووجدته في: الأخير (٣٦٨/٦)، والجامع الصغير (١٤٧/١) وشرحه في: فيض القدير (٦١٦/١) وذكره ابن الجوزي في: الموضوعات (٢٣٧/١) والكلمة محكمة عن غير واحد في: جامع بيان العلم ٦١٨، والطبوريات برقم ٢٦٢، وجاء مثلاً في: مجمع الميداني (٩١/٢) ورهم في مضربه فقال: يضرب في السقطة تحصل من العاقل الحازم.

(٥) في المصادر الأخرى: بالاملاء، وكلاهما صحيح. جاء في التاج (شحيح) أن الظاهر لهما سواء.

(٦) من الكامل، وهما في: تور القيس ٣٠٠ لمحمد بن كنانة الأسدي المتوفى ٢٠٧، وبلا نسية في: عيون الأخبار (٢٩٤/١).

حدثني أبو علي قال: أصبت بخط أبي العباس أحمد بن يحيى كتاباً دفعه إلي أبو عبد الله الحسن بن مقله<sup>(١)</sup>، فقرأت فيه:

وأبو يزيد قائم كالمؤتممة<sup>(٢)</sup>

قال: هي التي تقوم في المأم<sup>(٣)</sup>، وأبو يزيد: سهيل بن عمرو<sup>(٤)</sup>. قال: وأنشدناه أبو العباس محمد بن يزيد<sup>(٥)</sup>: كالمؤتممة.

### مقالة

بدل على حسن القراءة: ﴿وهو الذي يرسل الريح نشرًا﴾<sup>(٦)</sup> إن (النشر) قد استعمل للأحياء<sup>(٧)</sup>؛ كما استعمل<sup>(٨)</sup> في قوله: ﴿كيف تنشرها﴾<sup>(٩)</sup>، ونحو: ﴿ثم إذا شاء

(١) سلفت ترجمته في (٨٠-ب).

(٢) من الرجز، وهو لأبي الرعاس في: شرح أشعار الهذليين (٧٨٧/٢) ولرايش أحد بني صالح من هذيل في: جمهرة ابن دويد ٢٢٤، ولرايش في اللسان والتاج (خندم)، وجاء في: سيرة ابن هشام (٤٠٨/٤) أنه لحسان بن عيسى البكري ويروي للرعاش. وانظر الاختلاف في رسم (رعاس) وفضل تخرجه للبيت في: شرح الأشعار (١٤٦٤/٣). وجاء في: الروض الأنف (١٦٥/٤): "وأبو يزيد بقلب الهمزة من (أبو) اللسان ساكنة... وإنما قياسها عند النحويين أن تكون بين بين".

(٣) لم أجده، وقال السكري في شرح الأشعار: المؤتممة: أم القيس، وحكاها ابن جني في: النمام ١٠٩، لم حكى تخطئة السيرافي له وأن الصواب أن يقال: لها أولاد ينامي، ثم احتج للأول. وانظر الروض الأنف، والصحاح (يتم).

(٤) سهيل بن عمرو بن عبد شمس، كان خطيب قريش ثم أسلم يوم فتح مكة وقيل مات في طاعون عمواس. السير ١٩٥٣

(٥) أنشد في: الكامل ٧٦٧ أكثر الرجز وليس فيه الشاهد.

(٦) سورة الأعراف: (٥٧) وقرا نشرًا بفتح النون وسكون الشين حمزة والكسائي وخلف وغيرهم. السبعة ٢٨٣، والمبسوط ٢٠٩، ومعجم الخطيب (٧٨/٣). والمسألة موافقة لتفصيله في: الحجة (٢/٣٧٩، ١/٣٥٠، ٣٤٥/٥).

(٧) الأصل: للأحياء، وهو تحريف.

(٨) الأصل: كما استعمل البيت، وهو انتقال نظر من العبارة للاحقة.

(٩) سورة البقرة: (٢٥٩) وقراها بالراء وضم النون نافع ولين كثير وأبو عمرو ويعقوب وغيرهم. السبعة ١٨٩، والمبسوط ١٥١، ومعجم الخطيب (١/٣٧٢) وفيه ذكر لين عامر فبين قرا بها بل قرا بغيرها، وفي الأصل (نشرها) بالفتح وهو تصحيف صوابه من الحجة (٢/٣٨٠).

أَنْشَرَهُ (١)؛ كَمَا اسْتَعْمَلَ الْبَعْثُ لَهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ يَعْتَنَّاكُمْ مِّنْ بَعْدِ مَوْتِكُمْ﴾ (٢)،  
 وَقَوْلِهِ: ﴿فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثِ﴾ (٣)، وَقَوْلِهِ: ﴿لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾ (٤)، وَقَدْ قَالَ  
 الْمَرَار:

وَحُمِّتْ لَهُ عَيْنُ الْقَلِيبِ وَأُخِيَّتْ لَهُ رَيْدَةُ يُحْيِي الْمَيَّاهَ تَسِيمُهَا (٥)

و(بُشْرًا) (٦) حَسَنٌ أَيْضًا لِقَوْلِهِ: ﴿الرِّيَّاحُ مَبْشُرَاتُ﴾ (٧).

النَّحِيرُ بْنُ تَوَلَّبِ (٨):

وَلَوْ أَنَّ مِنْ حَتْفِهِ نَاجِيًا لَكَانَ هُوَ الصَّدْعُ الْأَعْصَمَا (٩)

١١٢/١ الخبَرُ مَحْذُوفٌ؛ أَي: فِي الْوُجُودِ أَوْ فِي الْعَالَمِ، وَمِثْلُهُ:

إِنْ مَخْلًا وَإِنْ مَرْتَحَلًا (١٠)

(١) سورة عبس: (٢٢)

(٢) سورة البقرة: (٥٦)

(٣) سورة الروم: (٥٦)

(٤) سورة النحل: (٣٨)

(٥) فرغت منه في (٩٧-ب)

(٦) في آية الأعراف السابقة، وهي قراءة حاصم وفيها (الرياح) جمعاً. و(بشر) عند أبي علي جمع بشير فهي  
 تبشر بالمطر والرحمة بدليل آية الروم. انظر للمصادر السابقة.

(٧) سورة الروم: (٤٦)

(٨) النمر بن تولب بن زهير القسلي، شاعر مخضرم وصحابي، والأكثر على كسر الميم وبعضهم على تسكينها.  
 انظر: معجم الشعراء المخضرمين ٥٠١، واشتقاق لحن دريد ١٨٤، ومقدمة شعره ٢٩٩

(٩) من المتقارب، وهو للنمر في: شعره (شعراء أسلاميون) ٢٨٠، ومعجم البكري ١٤٧، ومنتهى الطلب  
 (٢٨٨/١) والخزانة (١٠٧/١١) وشرح أبيات المغني (٢٨٥/١) وانشده أبو علي في: الغليات ٢٥٩ على  
 الفصل بالظرف بين أن واسمها. الصدع: الوعل بين الجسم والضئيل، والمصنعة بياض في يده.

(١٠) صدر بيت من المنسرح، وعجزه:

وإذ في السفر إذ مضى مهلاً

وهو للأعشى في: ديوانه ٣٢٥، والكتاب (١٤١/٢) والمقتضب (١٣٠/٤) وما اتفق لفظه للمسير ٣١٥،  
 والاصول (٢٤٧/١) والخصائص (٣٧٥/٢) والخزانة (٤٧٩/١٠) وشرح أبيات المغني (١٦١/٢)  
 وغيرها كثير، وانشده أبو علي في: البغداديات ٤٢٠، والشعر ٤٩٥، والتعليقة (٢٩٢/١) والإغفال  
 (٤١١/٢) شاهداً على المذكور هنا وهو حذف خبر إن والتقدير: في العالم. المحل: الإقامة، السفر: جمع  
 سافر وهو المسافر، المهل: التزودة أو السيق، والمراد أنهم لا يرجعون بعد الموت.

أخبرنا أبو علي إسماعيل قال: قال أبو العباس (١): الابتهاال: الاجتهاد، يقال: فلان يبتهل في الدعاء، فإذا عني به الدعاء واللحن فإنما معناه الاجتهاد فيما قصد له، ولو قال قائل: فلان يبتهل إلى الله في طلب الشهادة أو في طلب الرزق، لكان ذاك جيداً. وقولهم: (ما له بهلة الله)، و(عليه بهلة الله) (٢)، فهو يقول على ما جرى من الكلام وعلى نيته؛ أي: عليه ما يدعى به مبالغاً فيه.

وأخبرنا عن أبي العباس (٣): يقال: سار فلان في حذفار الأرض، ويقال: سار بحذفار الأرض؛ إذا سار في ناحية منها، وحذافير الأرض: نواحيها.

### مسألة

قد يجيء قول من قال: ﴿وَيَتَّقِهِ﴾ (٤) على (لم أبله) (٥)؛ كانه لما حذف الياء للجزم وبقيت الكسرة فجزم حذفها للجزم كما حذف الحركة من (لم أبال)، فاسكن ثم حذف الألف لالتقاء الساكنين، وأصل هذا كله (لم يك) (٦).

(١) لم أجده في شيء من كتبه، ولم أجده من وافقه في هذا المعنى أو حكاه، بل يذكرون أنه الاجتهاد في الدعاء، ولا يطلقونه فيما عداه، ولم يلها أبو العباس أخذ معنى الصيغة (افتعل)، وسيكرر أبو علي الحكاية والتي تليها عن أبي العباس في (١٨٠-ب، ١٨١-أ).

(٢) جاءت الكلمتان في: خلق الإنسان للأصمعي ٢٠١، ومجاز القرآن (٩٦/١) وغريب الحديث لأبي عبيد (٢٦١-٢٦٢/٥) والفاظ ابن السكيت ١٧٠، ومعاني الزجاج (٤٢٣/١) وتفسير الطبري (٢٩٦/٣) واللسان (بهل)، ونص غلام ثعلب في: الياقوتية ١٨٩ على أن (بهلة) بضم الباء وفتحها معاً، وجاء في: غريب ابن فنيبة (٢٥٣/١) والغريبين ٢٢٨، والنهاية (١٦٧/١) واللسان: "ومن حديث أبي بكر: من ولي من أمور الناس شيئاً فلم يعلمهم كتاب الله فعليه بهلة الله". وعليه فالقول الثاني من الأثر.

(٣) حكى عنه في اللسان والناج (حذفر) عن تذكرة أبي علي.

(٤) سورة النور: (٥٢) وقرئت من التعليق عليها في (١١٠-أ) وبعض ما جله هنا ذكره هناك.

(٥) حكاهما الخليل عن العرب، وشرحها أبو علي مفصلاً في: التكملة ٨ والعسكرة ٢٧٨، ٢٨٠ بما يوافق قوله هنا وعرض لها في: البغداديات ٤٣٦، والشعر ٢٠١، والبصريات ٢٥١، والحجة (٦٧/١) وهنا ثانية (٢٠٥-أ)، والهاء في الأصل وجميع كتبه ما عدا البغداديات مسكنة وهو خطأ صوابه الكسر بنصه في التكملة والبغداديات وبقيط الكتاب، ومعناها: ما ياليت. انظر للكتاب (٤٠٥/٤) والمقتضب (١٦٦/٣).

(٦) حمل سبويه حذف التو على الاستخفاف لكثرة في الكلام، فكثرت جعلته أصلاً في هذا الحذف عند أبي علي. انظر الكتاب (١/٢٠٢٩٤/٢، ٢٠٢٥٦/٣، ٥٠٦/٤، ١٨٤/٤، ٣٩٩) والمقتضب (١٦٧/٣) والتعليقة (١١٧/٥) والتبصريات ١٨١، والإغفال (٢١٨/٢).

وَيَجُوزُ (١) أَنْ يَكُونَ أَجْرَى (تَقَه) مُجْرَى (فَخَذَ) كَمَا قَالَ: (انْطَلَقَ) فِي (انْطَلَقَ)،  
أَسَكَّنَ اللَّامَ لِذَلِكَ ثُمَّ فَتَحَ الْقَافَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ.

### / ١١٢ ب مسألة

مِمَّا يُقْوَى قَوْلَ الْخَلِيلِ وَسِيبُوه (٢) فِي إِجْرَاءِ الْوَاحِدِ مُجْرَى الْجَمْعِ فِي نَحْوِ [بَيْضَ]  
وَجُودُكَ نَحْوُ: مَذَاكِيرَ (٣) وَعَبَادِيدَ (٤)، مِمَّا لَا وَاحِدَ لَهُ.

وَهَذَا أَيْضاً يُقْبَحُ ﴿ضِيَاءٌ﴾ (٥) عَلَى قَوْلِهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا لَا يُفَرِّقَانِ بَيْنَ الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ،  
وَقَدْ قَالُوا: (ذَوَائِبَ) (٦) فَايْدُكُوا، فَكَذَلِكَ يُقْبَحُ ﴿ضِيَاءٌ﴾، وَهُوَ عَلَى قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ (٧)  
سَائِغٌ لِفَرْقِهِ بَيْنَهُمَا، وَيُقْوَى قَوْلُ أَبِي الْحَسَنِ قَوْلُهُ سَبْحَانَهُ: ﴿بَطَرًا وَرِثَاءَ النَّاسِ﴾ (٨).

### مسألة

إِذَا جَازَ أَنْ يَكُونَ جُزْءٌ وَاحِدٌ مِنَ السُّوَادِ يُنَافِي عَشْرَةَ أَجْزَاءٍ مِنَ الْبَيَاضِ كَذَلِكَ يَجُوزُ  
أَنْ يَكُونَ فَنَاءٌ جِسْمٍ وَاحِدٍ فَنَاءً لِسَائِرِهَا.

### مسألة

الْقَدِيمُ سَبْحَانَهُ مُرِيدٌ بِإِرَادَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُرِيداً لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُرِيداً

(١) سَلَفَتْ الْإِشَارَةُ إِلَى تَكَرُّرِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ وَالتَّمْلِيكِ عَلَيْهَا فِي (١١٠-١).

(٢) الْكِتَابُ (١/٢٠٩-٢١٠/٢٨) وَبَيَّضَ أَبُو عَلِيٍّ حَتَّى مَوْضِعِ الشَّاهِدِ، وَشَوَاهِدُهُ كَثِيرَةٌ مِنْهَا الْآيَةُ (٤) مِنْ  
النِّسَاءِ: "فَإِنْ طَلَبْتُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا أَوْ أَنْفُسًا"، وَبِهَا اسْتَشْهَدَ أَبُو عَلِيٍّ فِي الْإِبْطَاحِ، وَذَكَرَ كَثِيراً فِي  
كُتُبِهِ وَلَوْ أَنَّ الْفَرْدَ مَوْضِعَ الْجَمْعِ وَذَهَبَ فِي: الْحُجَّةِ (١٣/٦) إِلَى أَنَّهُ لَا يَكَادُ يَجِيءُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ، وَهَذَا قَوْلُ  
الْمُبَرِّدِ فِي حِينَ أَنْ سِيبُوه لَمْ يَقْبِضْهُ بِالشَّعْرِ. انْظُرْ مَعَانِي الْأَخْفَشِ ٢٤٩، وَالْقَتَضِيبِ (١٦٩/٢) وَالشَّعْرِ  
فَهَارِسَهُ ١٦٩-١٧٠، وَالشَّيْرَازِيَّاتِ ١٧٦، وَالْإِغْفَالَ (١/٢٥٣) وَالْحُجَّةَ (٤/٨١/٥١٣) وَالْإِبْطَاحَ ٢٢٤،  
وَالْتَحْلِيْقَةَ (١/١٤٧).

(٣) أَيِ الذِّكْرِ، وَهُوَ مِنْ أَمْثَلَةِ سِيبُوه (٢/٣٠٢٨٢/٤، ٢٣/٤) وَمَعَانِي الْأَخْفَشِ ٢٩٦

(٤) تَقْدِيمٌ فِي (١٠٣-ب).

(٥) سُورَةُ يُونُسَ: (٥) وَهِيَ قُرْآنِيَّةٌ مَرَّتْ فِي (١٠٩-ب).

(٦) عَقْدَ مَسْأَلَةٍ لَهَا فِي (١٠٢-١).

(٧) فِي (١٠٩-ب) ذَكَرَ جَوْلُزَهَا فِي الْفَرْدِ وَتَمَعَهَا فِي: الْجَمْعِ مِمَّا يُوَافِقُ قَوْلَ أَبِي الْحَسَنِ.

(٨) سُورَةُ الْإِنْفَالِ: (٤٧) وَفِي الْخَلِيلِيَّاتِ ٥١ رِثَاءٌ فَعَلَّ مِنْ رَأَيْتَ قُلَيْبَ الْبَاءِ هَمْزَةً لَتَطْرُقَهَا بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ، فَهِيَ

لنفسه لو جَبَّ أن يكون مُريداً لجميع المرادات؛ كما أنه لما كان عالماً لنفسه وجَبَّ أن يكون عالماً لجميع المعلومات، وقد ثَبَتَ أنَّ هنا أشياء لا يجوز أن تكون مُرادة له سبحانه، فقد وجَبَّ إذن أن يكون مُريداً بإرادة.

وتلك الإرادة لا تخلو من أن تكون في / ١١٣ محل أو في غير محل، فالقديم ليس بمحلٍّ للأشياء ولا تكون فيه.

ولا يجوز أن تكون حالة في مَوَاتٍ ولا حيوان؛ فلا يجوز أن تكون حالة في الموات؛ وذلك أن الإرادة محتاجة إلى الحياة وإلى بنية مخصوصة؛ فلذلك لا تحلُّ في البدن ولا في الرجل، وإن كانتا حيتين؛ [لأنها] (١) محتاجة إلى محلٍّ مخصوص وهو القلب.

ولا يجوز أيضاً أن تكون في الحيوان؛ لأنها لو حلَّتْه لكان مُريداً بها كما أن العلم إذا حلَّ كان هو العالم به، ولا يكون علماً للقديم، فلكذلك لو حلَّتْه الإرادة لكان هو المرید بها لا القديم؛ فقد ثَبَتَ إذن أن إرادة القديم في لا محل.

والدليل على أنها موجودة [ببعض].

[ع: إلزام على ما مضى: إذا قلت: "إنه لو كان مُريداً لنفسه لو جَبَّ أن يكون مُريداً لجميع المرادات؛ كما أنه لما كان عالماً لنفسه وجَبَّ أن يكون عالماً لجميع المعلومات"، يدخل عليه أن يقال: فقد نجدُّ قادراً لنفسه ومع هذا فلا يصِفونه بأنه قادرٌ على جميع المقدورات، فلكذلك: ما أنكرت أن يكون مُريداً لنفسه وإن لم يرد جميع المرادات؟ ومن جعلك بتشبيه الإرادة بالعلم أسدً من غيرك / ١١٣ ب بتشبيه الإرادة بالقدرة؟ الجواب] أنشدني أبو علي إسماعيل قال: أنشدنا لابن أبي عيينة (٢):

وعندي من البلوى ضروبٌ كأنما إليّ البلايا من معادنها تُجبي  
ولو أن دنيا للنصارى تعرّضتْ إذن لادّعوها (٣) دون أصنامهم ربّاً

(١) الأصل: لأنهما، وهو سهو. وفي هامش الأصل بخط النسخ: ظ، أي ظاهر. انظر: معجم الرموز والإشارات ١٩٢.

(٢) هو محمد بن أبي عيينة اللخمي، شاعر عباسي من ولد للهلب بن أبي صفرة، توفي ما بين (٢٢٠-٢٣٠). انظر: معجم الشعراء العباسيين ص ٣٥٣.

(٣) بهامش الأصل بخط النسخ: لدّعوها، ولم يرمج ما في المتن، وكنتها رواية أخرى.

ولو غُمِسَتْ في البحر والبحر مالحٌ      لا أصبح ماء البحر من طيبها عذباً  
تطليبٌ دنياننا إذا ما تنفستُ      كأن فتيت المسك في دورنا نهبا  
وأحببتُها حباً يقر بعينها      وحبِّي إذا أحببت لا يشبه الحب (١)

فا: ابن دريد في الجمهرة (٢): لا يقال: سمك مالح، ولا يلتفت إلى قوله:

يطعمها المالح والطرية (٣)

#### مسألة (٤)

قال: قوله (٥) في (ذا) اسم رجل: ذاء، في إعلاله العين واللام غير خارج عن الأصول؛ لأن نظيره (شاء) و(ماء). وإذا كان قد قال (٦) في اسم رجل (لا) من اللات والعزى (٧): لاء، مع أنه علم والأعلام في غالب الأمر منقولة من الاجتناس، وهي أبعد من شبه الحروف وأقرب إلى المتكينة، و(اللات) و(ذا) جميعاً من باب واحد في أنهما

(١) من الطويل، وجاء في: الأغاني (٨١/٢٠) بعض أبيات القصيدة ولم يذكر من أبياتنا هنا إلا البيت الأخير، ونسب الرابع لأبي عبيدة في: الوساطة ٣٧٦، وذكره ابن بري في التنبية والإيضاح (ملح) منسوباً لابن أبي ربيعة ثم قال إنه وجد في شعر ابن أبي عبيدة، غير أن أوله: ولو تفلت، وجاء (ريقها) مكان (طيبها)، ولم أجد البيت في: ديوان ابن أبي ربيعة، وجاء الثاني والثالث مع آخرين بلا نسبة في: حماسة الظرفاء (٢٦/٢) وذكر الأصفهاني أن ابن أبي عبيدة كان يمشي فاطمة بنت عمر بن حفص ويكني عنها بديها.

(٢) الجمهرة ٥٦٨، وهو قول ابن السكيت وابن قتيبة، وحكى ابن جني أن ابن الأعرابي أجاز له وأعترف ثعلب بصحته، وإن كان (ملح) هو الأصح، واحتج ابن السيد وابن بري لصحته بهذا شواهد. انظر: إصلاح المنطق ٢٨٨، وفعلت وأفعلت للسجستاني ١٠٥، وأدب الكاتب ١٠٤، والتهذيب (١٢٤/٢) وشرح أدب الكاتب للجراني ٢٤٣، والاختصاص (٢٢٣/٢) والعمد (٢٤٣/٣) والتنبية والإيضاح واللسان (ملح).

(٣) من الرجز، وهو ثعذافر القُتيبي في: إصلاح المنطق ٢٨٨، وشرح شواهد ص ٤٩٨، والصاهل والشاحج ٤٧، والتهذيب (٩٩/٥) والمصمى (١٣٦/٩) والمصادر في التعليل السابق، وسماه السجستاني أبا عذافر الكندي، ولعله تصواب، ورد للثعوث الشاعر لأن الرجز محدث لا يؤخذ بلغته.

(٤) كلامه موافق لما تفرق من قوله في: التعليل (٧٩-٧٥/٣، ٢٠١) والإغفال (٥٣٦-٥٣٥/٢) والبصريات ٨٢٦، ٨٢٥، والشعر ١٥٤، ١٦٥، والحليات ١٥٦، والنصف (١٢٢/٢)

(٥) أي سيبويه في الكتاب (٢٨٠/٣) وانظر: المختضب (٣٧٠/١، ٤٣/٤) وما يتصرفه ١٠٩، والأصول (٢/١١٠، ٣٢٦/٣) وفي الإغفال معروف.

(٦) الكتاب (٣٦٨/٣).

(٧) سورة النجم: (١٩).

لا / ١١٤ يُعَرَّفُ لهما أصل، ولا استعملاً تامين، وإن كنت قد اشتققته بالاستدلال من باب (كُوَيْت) (١)، ولكن ليس المستدل عليه كما يُرتبُه السماع لفظاً.

وكذلك [ذا] (٢) لم تسمعه تاماً، وإن كنا قد استدللنا عليه بـ (ذَّيَا) (٣)، ولا يدل قولهم: ذان، وسقوط الألف على زيادتها في (ذا) كما لم يدل سقوط اللام في (ذوات) (٤) مع علمنا بها في ﴿ذَوَاتَا أَفْتَانٍ﴾ (٥) على كونها زائدة.

### مسألة

إن سميته بل [عم] (٦) الذي تُريد به الاستفهام فرجة حكايته شبهة بالجملة من حيث كان عاملاً ومعمولاً فيه، ووجه إعرابه أن (عن) مثل (يد). ولا يكون في (بم) و(لم) غير الحكاية؛ لأن الأول (٧) ليس على وزن الاسماء؛ كما كان (عن) على وزن (يد).

ومددت في (عن ماء) - وإن كان الاسم الأول دون الآخر - من قبل أنهم اجتمعوا على تعريف (شمس) من (عبد شمس)؛ لأنه كائنه هو المسمى به من حيث كان الاسم مضافاً إليه، فعُرِّفَت (شمس) بالنقل، وإن كان المسمى به في الحقيقة إنما هو (عبد) وزال عنه تعريف اللام في (الشمس) من حيث كان مضافاً / ١١٤ ب إليه ما هو علم، وكذلك مددت (ما) كائنها الاسم المسمى به.

حدثني أبو علي إسماعيل المصنف قال: كان أبو بكر شديد الاختصاص بأبي العباس (٨) في الإغفال؛ لأنهم كانوا يكونون على اللهتهم ويعطفون عبادة لها وتقرباً إليها، وبذلك: لوى قلب وعطف عليه.

(٢) الأصل: إذا؛ هو تحريف يظهر بالسياق.

(٣) تصغير (ذا) وبيان في: التعليقة (٣٤٦/٣) وانظر الكتاب (٤٨٧/٣) والمقتضب (٢٨٦/٢) والإغفال (٣١٧/٢، ٦٨/١).

(٤) في البصريات: ذوات واحدة فولة.

(٥) سورة الرحمن: (٤٨) ونجد المبرد أول من استشهد بالآية في هذا. انظر المقتضب (١٧٢/١، ٣٦٩).

(٦) أصل المسألة عند سيبويه (٣٣٤/٣) الذي أجاز في التسمية بعم حكايته وإعرابه اسماً على تفصيل، وأشار أبو علي في: التعليقة (١٥٠/٢) إلى إعرابه ومده، وانظر السيرافي (العلمية ٨٧/٤). وفي الأصل: بعم، وهو تحريف يخالف أصل المسألة الميتة على الاستفهام.

(٧) يقصد الباء في بم واللام في لم.

(٨) في معناه كلام لاين حوسنويه في أبي بكر ابن السراج في: الفهرست ٩٨، وانظر: نور القيس ٣٤٢.

يعني شيخنا<sup>(١)</sup> رحمه الله، وسأله سائل: هل رأيت ابن شقير<sup>(٢)</sup> عند أبي العباس؟ فقال: ما رأيته عنده، ولكن كنت أراه عند ابن كيسان.

### مسألة

يَدُلُّ عَلَى أَنَّ (رَجُلًا) وَنَحْوَهُ مِنَ الْمُفْسَّرِ يَنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الْأَسْمِ<sup>(٣)</sup> قَوْلُكَ: إِنَّ عَشْرِينَ رَجُلًا أَنْتُمْ، وَإِنَّ عَشْرِينَ رَجُلًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ عَشْرَةٍ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي هَذَا الْكَلَامِ مَا يَنْصَبُ (رَجُلًا) غَيْرَ (عَشْرِينَ).

### مسألة

إِنَّ سُمِّيَتْ رَجُلًا بِ(أَعْضَضَ)<sup>(٤)</sup> وَنَحْوِهِ قَطَعَتْ الْأَلْفَ وَأَدْغَمَتْ<sup>(٥)</sup> لِحَرَكَةِ الْإِعْرَابِ، وَلَمْ يَجْرِ مَجْرَى حَرَكَةِ التَّفَاءِ السَّاكِنِينَ نَحْوُ: (أَرَدَدَ الْبَابِ)؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّ حَرَكَةَ الْإِعْرَابِ لَازِمَةٌ لِلْأَسْمِ الْمُعْرَبِ؛ أَلَا تَرَاهُمْ يَقْلِبُونَ لَامَاتِ الْفِعْلِ لَهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَسْمُ مَعْمُولًا فِيهِ وَلَا مَعَهُ عَامِلٌ؛ فَلَوْلَا أَنَّهَا عَنْدهُمْ فِي تَقْدِيرِ الثَّبَاتِ الْبَيِّنَةِ لَمْ تُقْلَبِ اللَّامَاتُ.

حدَّثَنَا / ١١١٥ أبو علي قال: أملى علينا أبو العباس محمد بن يزيد قال: وَكَتَبَ إِلَيَّ إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي<sup>(٦)</sup>:

(١) أبو العباس هو المبرد، ويريد أبو علي بشيخنا شيخه أبا بكر.

(٢) أحمد بن الحسن أو الحسن بن العباس أبو بكر النحوي (ت ٣١٧)، ومسنده ابن مسعر والزبيدي والقفطي في أحد مواضعه الثلاثة محمدًا، ولم أجد من مَرَّحَ بأخذه عن المبرد إلا الزبيدي وابن مسعر جعلاه في: طبقة أصحاب المبرد. انظر تاريخ بغداد (٨٩/٤) وطبقات الزبيدي ١١٦، وتاريخ ابن مسعر ٤٨، ومعجم الأدباء ٢٣٢، والإنباء (١٥١/٣، ٦٩/١) واللبية (٣٠٢/١).

(٣) انظر التعليق على (تمام الاسم) في (٧٧-ب)، وعرض أبو علي لعشرين وعملها في: البصريات ٧٠٣، والإغفال (١٥٤/١).

(٤) الأصل: أعضض، والتصويب من الكتاب (٢١٩/٣) لأنها من مسائله، وقول أبي علي موافق لقوله، وتصحيح بعد التسمية: إعَضَّ. وانظر ما ينصرف ١٥٢، والتعليق (١٣٢/٣).

(٥) هذه طريقة البصريين في رسم الأَدْعَامِ، ووجدتها في مخطوط المختص باللسان سنة ٣٤٧. انظر: ابن يعيش (١٢١/١٠).

(٦) سلفت ترجمته في (٨٤-١).

لقد رأيتُ عَجَباً مِذْ أَمَسَا

عَجائزاً مِثْلَ الْأَقَاعِي خَمَسَا (١)

(أمس) هي المجازية القصيدة (٢).

قال :

مَنَعَ الرِّقَادَ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ      وَطُلُوعُهَا مِنْ حَيْثُ لَا تُمَسِّي

وَطُلُوعُهَا بِيضَاءَ صَافِيَةٍ      وَتَغَيُّبُ فِي صَفَرَاءَ كَالْوَرَسِ

الْيَوْمَ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ      وَمَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمَسِ (٣)

زَعَمَ الْأَصْمَعِيُّ أَنَّ هَذَا مِنْ أَوَّلِ مَا قِيلَ .

فإنما بنو تميم فإذا كان (أمس) ظروفاً يترو كما يفعل غيرهم، وإذا كان اسماً غريباً واعتلوا بأنه خرج عن موضع البناء، ولم يصرّفوه لأنه إنما نُقِلَ عن اسم يلزمه البناء، فكان

(١) من الرجز، وهو في : ملحقات ديوان المعاج (٢/ ٢٩٦) ورجع محققه أنه من المنحول، وهو للمعاج في : جمل الخليل ٢٠٢، وحكى البغدادي في : الخزائن (٧/ ١٥٣) النسبة وضخفها، وهو بلا نسبة في : الكتاب (٣/ ٢٨٤) والنوادر ٢٥٧، وما ينصرف ١٢٤، وإعراب النحاس (٣/ ٢٣٢) وغيرها كثير، وأنشده أبو علي في : المعتمدات ٢٤٦ على إعراب أمس إعراب المتنوع من الصرف وجرها بمذ .

(٢) انظر التعليق على (أمس) عند أبي علي في (٨٠-ب، ٩٠-ب) والتنبيه والإيضاح (أمس) .

(٣) في هامش الأصل بخط الناسخ : قلت : الذي ذكره : منع البناء، وهو الانسب والأليق بالمعنى وهي الرواية . والبيت الثاني : ومتببها صفراء كالورس، وهذه الأبيات مولدة، وشعر المولدين لا يُستدل به في الشعر، والأولى أن يُستدل بقول أمية في عبد الله بن جعدان :

رَأَيْتُكَ أَكْرَمَ الثَّقَلَيْنِ طَرّاً      وَأَنْتَ الْيَوْمَ خَلَّاهُ مِنْكَ أَمَسِ

وَأَنْتَ تَزِيدُ فَوْقَ الضَّخْفِ ضَخْفاً      كَذَلِكَ تَكُونُ [مُأَدَّة] عَبْدَ شَمْسِ

ولم أجد هذين البيتين في ديوان أمية، في حين أنهما نسباً لزيد الأعجم في : ديوانه ١٣١، والتنبيه والإيضاح (أمس)، ولا عشي بتي ربيعة بن ذهل في : المؤلف للأمدى ١٤، ولا عشي تغلب في : الرحشيات ٢٦٢ . وأما الأبيات الثلاثة في المتن فهي من الكامل، وفي ثمار القلوب ٢٧٤ أنها لأسقف نجران وهو قس بن ساعدة، والأسقف في : البيان والتبيين (٢/ ٣٤٣) والحجوان (٣/ ٨٨) والسمط ٤٨٦، والعقد الفريد (٢/ ١٨٣) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٧٢) والتنبيه والإيضاح (أمس)، وتبع بن القرن في : المعارف ٦٣٠، وتبع الثاني أو الثالث في : معجم الرزباني ٢٢٢، وبعض ملوك اليمن في : الصناعتين ٢٠١، ولم أجد من نسب لمولّد .

ذلك مما أخرجَه عن تمكُّن الأسماء، فقالوا: «ذَهَبَ أَمْسٌ بما فيه»<sup>(١)</sup>، لما احتيجَ إليه في الجُرُ في قولهم كان بمنزلة سائر الأسماء التي لا تنصرف، فأوقعَ عليها (مُد) التي هي حرفٌ يعمل في الأزمنة عملَ (من) في سائر الأسماء، فقال: مُدْ أَمْسٌ، ولحقته الألف للإطلاق.

قال (٢): «وانشَدنا أبو العباس:

إذا مخارمُ أحناءٍ عَرَضْنَ لَهُ      لم يَنْبُ عنها وخافَ الجورَ فاعْتَبَا (٣)

١١٥ / ب قال أصحابُ المعاني: لم يَنْبُ عنها ولم يَخَفَ الجورَ فِعْتَبَا، وقال أبو العباس في ذلك: إذا مخارمُ أحناءٍ عَرَضْنَ لَهُ لم يَنْبُ عنها مخافةً منها وخافَ الجورَ فاعْتَبَا فَرَجَعَ.

وقال أبو العباس في المثل: «إنما يُعَاتَبُ الأديمُ ذو البَشْرة»<sup>(٤)</sup>: الأدمة: مما يلي الجلدَ من اللحم، وإنما قال: يُعَاتَبُ الأديمُ ذو البَشْرة؛ أراد: لِقُوته، فإذا رُدُّ إلى الدِّبَاغِ صَلَحَ، وكذلك يُعَاتَبُ مَنْ فِيهِ قُضْلٌ، فإذا عَوِيَتْ رَجَعَ، وذو البَشْرة: ذو اللحم.

وانشَد:

هَذَا كُمْ تَهْدُمُ الرُّكَايَا      وَضُمَّتِ الرُّجَا فُهَوَتْ بِذَمٍّ (٥)

يقول (٦): كالذي حَفَرُ بَحْرًا وهو حينَ حَفَرَهَا لم يُقَدِّرْ أَنَّهَا تَقَعُ عَلَى قَسَادٍ، فلَمَّا انْ

(١) الأصل: أَمْسٌ، والكسر لا يناسب السياق. والقول في: الكتاب (٢٨٣/٣) والنوادر ٢٥٧، والتهذيب (أمس).

(٢) أبو علي الصغار.

(٣) من البسيط، وهو للحطيفة في: ديوانه ٩، واللسان (عنب) وتخرجه في: الديوان ٣٤١، ومعها الصحاح واللسان والناج (عنب). والبيت في وصف مجتاز للقفر، وجاء في الديوان: مخارم: جمع مخرم وهو منقطع أنف الجبل. أحناء: حروف الجبل. عرضن له: أي بهذا الطريق. لم يَنْبُ عنها: لم يرتفع الطريق عنها ولكنه علاها. يعتب: يرجع. وما حكاه أبو علي عن أصحاب المعاني هو قول ابن السكيت واحد قول السكيتي، وما ذكره أبو العباس هو قول أبي عمرو وابن الأعرابي. وانظر الأقوال في الديوان.

(٤) جمهرة الأمثال (٦٩/١) ومجمع الليناني (٦٧/١) والمستقصى (٤٢٠/١) والبسيط ٩٥٢، ٦٠٥.

(٥) من الوافر، وهو للحطيفة في: ديوانه ١٩٧، والنوادر ٢١١ (وفيهِ يدم تصحيف)، والخزانة (١٤٣/٤). في الديوان: الركايا: الآبار، الواحد: ركي. لرجا: جوف البحر من داخل.

(٦) نقل البغدادي في: الخزانة (١٤٦/٤) هذا النص عن تذكرة علي أنه قول أبي علي في حين أنه في سياق الحكاية عن أبي العباس.

حفرها وَقَعَ على فساد، فَبَنَّاها على ذلك وتهدم ما بَنَى، وكان قبل ذلك يَأْمَلُ التمامَ لِمَا يريد، فَمَثَلُ هذا لِمَا أَنَّ مُدِحَ مُدِحٍ على رجاءِ تمامٍ للمدح، فَاخْلَفَ فهُوَ يَذَمُّ. أنشدنا أبو العباس الحميد:

عَفَتْ مِثْلَ مَا يَعْقِرُ الطَّلِيحُ وَإِنَّمَا بِهَا كِبَرِيَاءُ الصَّعْبِ وَهِيَ رَكُوبٌ<sup>(١)</sup>  
وَصَفَّ الدَّارُ؛ يَقُولُ: كَثُرَ عَلَيْهَا الْعُشْبُ كَمَا كَثُرَ عَلَى النَّاقَةِ / ١١١٦ اللحم، وركوب: ضعيفة بعد ليس لها منخ.

### مسألة

مَنْ قَالَ<sup>(٢)</sup> فِي التَّسْمِيَةِ بِيَاءِ (ضَرَبَ): رَبٌّ، قَالَ: قَدْ اسْتَمَرَّ حَذْفُ الْفَاءِ فِي (عِدَّةٍ) وَبَابِهَا، وَقَدْ احْتَجَّتْ إِلَى الرَّدِّ فَاحْذَفْ الْفَاءَ.  
وَمَنْ قَالَ<sup>(٣)</sup>: ضَبٌّ، قَالَ: هَذَا الْحَذْفُ إِنَّمَا هُوَ فِي الْفَاءِ الْمُعْتَلَةِ، فَأَمَّا الصَّحِيحُ فَلَا؛ لِأَنَّ الْمُعْتَلَّ قِسْمٌ قَائِمٌ بِرَأْسِهِ، فَاحْذِفِ الْعَيْنَ، وَقَدْ حُذِفَتِ الْعَيْنُ الصَّحِيحَةُ فِي (سَه) <sup>(٤)</sup>.

### مسألة

قَالَ إِبْرَاهِيمُ<sup>(٥)</sup> فِي قَوْلِهِ: ﴿فَبِمَا نَفْسِهِمْ مِيشَاتِهِمْ وَكُفْرِهِمْ بآيَاتِ اللَّهِ﴾<sup>(٦)</sup>: قَوْلُهُ: ﴿فَبِمَا نَفْسِهِمْ مِيشَاتِهِمْ هَادُوا﴾<sup>(٧)</sup> بَدَلٌ مِنْهُ.

(١) من الطويل، وهو الحميد بن قور في: ديوانه ١١، وتخرجه ٢١٦، وزد عليه تفسير الثعلبي (٢٨٨/٩) محرراً كتفسير القرطبي. وفسر ابن قتيبة في: الغريب (٨/٢) عفت بكثرة الوبر لا اللحم، وركوب: يذلول لا ضعيفة. وطلح الناقة إذا تميت تعباً شديداً من السفر.

(٢) هذا أول قول المازني في المسألة ثم قال بخبره. انظر الخلاف في المسألة في: الكتاب (٢٢٣/٢) والمتنضب (١٧٠/١) وما ينصرف ١٥٤، والانتصار ٢٠٦، وشرح السيرافي (العلمية ٨١/٤) ولم يمرض أبو علي في: التعليقة (١٣٣/٣) إلا لقول سيبويه، وكلامه هنا أقرب ما يكون إلى ما في المتنضب، وسيمقد في (٢٤-١) مسألة لتضعيف قول سيبويه.

(٣) قول الأخفش، وانظر المواضع السالفة.

(٤) السه هو الاست، وظهرت عينه في الجمع (استاء).

(٥) الزجاج في: معاني القرآن (١٢٧/٢) وإعراب النحاس (٥٠٤/١)، وأبو علي يكتفي شمله بآي إسحاق بخلاف فعله هنا، وخلت كتب أبي علي من هذا المتنقب، وحكي في: البحر (٤٠٤/٣) قول الزجاج عنه وعن أبي بكر والزمخشري وغيرهما، وعَلَّلَ العكيري في: التبيان ٤٠٤ إعادة الفاء في اليدل بطول الفصل.

(٦) سورة النساء: (١٥٥).

(٧) سورة النساء: (١٦٠) ونماها: ﴿فَبِمَا نَفْسِهِمْ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾.

وهذا عندي فاسد؛ لأنَّ البدل لا يكون بتوسط حرف العطف (١). فإن قلت: فيم يتعلق قوله: ﴿فِيمَا تَقْضِيهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾؟ فالقول عندي أنه محذوف؛ كأنه: لعناهم (٢)؛ كما قال في موضع آخر: ﴿فِيمَا تَقْضِيهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعْنَاهُمْ﴾ (٣). فاما قوله: ﴿فَيُظْلَمُونَ﴾ فمتعلق بـ ﴿حَرَمْنَا﴾ (٤).

وحسن الحذف فيما ذكرنا لطول الكلام والدلالة على المحذوف.

### مسألة

﴿وَالَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَقِيَ شَكٌّ مِنْهُ﴾ (٥) اليهود بأسرها تدعي قتله، لا تختلف ١١٦/ب في ذلك، وإنما الاختلاف بين اليهود وفرقة من النصارى يقولون أنه لم يُقتل، فالاختلاف في قتله بين اليهود وهذه الفرقة من النصارى دون اليهود وحدهم، فأخبر الله سبحانه أنهم في شك من ذلك ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ (٦)؛ أي: إنما توهموا ذلك للشبهة منه الذي ألقى على الرجل الطالب له المقتول على أنه هو المسيح. وقول أبي عبيدة (٧): ﴿مَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ كقولك: قتلته علماً؛ أي: تدلُّ لي لما علمته، ومنه: قتلته الحمر بالمزاج.

وعلى أنهم لا يقولون: قتلته يقيناً، إنما يقولون: قتلته علماً، فكما لا يؤنس بان يقال: قتلته معرفة (٨)؛ كذلك يكون اليقين. وإن ثبت عنهم: (قتلته يقيناً) كما يقال: (قتلته علماً) سقط هذا الذي اعترضنا به.

(١) كذا أيضاً في: الحجة (٣/٣١٢) وانظر أثره في الباقولي في: الكشف ٨٩١

(٢) قال به ابن الأنباري في: الإيضاح ٦٠٨، والطبري في: تفسيره (٤/٣٥٠).

(٣) سورة المائدة: (١٣).

(٤) سورة النساء: (١٦٠).

(٥) سورة النساء: (١٥٧) والمسألة اعترض على قول الزجاج في: معانيه (٢/١٢٨): "الذين اختلفوا في قتله شاكون، لأن بعضهم زعم أنه إله، وبعضهم ذكر أنه قُتل، وهم في ذلك شاكون".

(٦) سورة النساء: (١٥٧).

(٧) لم يجد له إلا ما رواه أبو عبيد عنه أن معنى (قُتِلَ) ذُلٌّ، جاء ذا في: التهذيب (٩/٥٥) وسقط من أمثال أبي عبيد ٢٠٥، وما جاء هنا هو قول الفراء وابن قتيبة. انظر معاني الفراء (١/٢٩٤) وتاويل المشكل ١٥٢، ومعاني النحاس (٢/٢٣٤) وتفسير الطبري (٤/٣٥٥) وتبيان الطوسي (٣/٢٨٥) وزاد المسير (٢/٢١٩) والصحيح (قتل).

(٨) في تفسير الطبري (٦/٢٨٦): "وحكي: اتخذته معرفة بمعنى: قتلته معرفة".

## مسألة

﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ (١) لا يدل قوله: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ (٢) على أنه مات؛ لأن الواو لا توجب الترتيب.

## مسألة

﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ (٣) عند الإجماع وزوال التكليف لذلك.

والضمير الذي في (موته) يرجع إلى (أحد) المضمر؛ ألا ترى أن معناه: وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به قبل موته.

## ١/١١٧ مسألة

﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ (٤) لأن الذين كانوا بعده أرسلوا إلى أمم وكثرة، ومن كان قبله قد كان يرسل إلى العدد القليل: الاثنين والثلاثة.

## مسألة

﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ﴾ (٥) قوله: (رسول الله) من وصف الله سبحانه له لا من قولهم.

(١) سورة النساء: (١٥٨)

(٢) سورة آل عمران: (٥٥) والثوقي حمله المفسرون على معنيين: الموت والقبض بلا موت، وبدأ الفراء والزجاج بالأول على تقدير التقديم والتأخير والمعنى: أتى رافعك ومطهرك ومتوفيك، وأبو علي هنا لا يرى الحاجة إلى ذلك لما ذكر. انظر: معاني الفراء (٢١٩/١) ومعاني الزجاج (٤٢٠/١) والوسيط للواحد (٤٣/٢).

(٣) سورة النساء: (١٥٩) ويريد أن يعلمه عند الموت لا ينقعه لزوال التكليف. وانظر الأقوال في الآية في: معاني الزجاج (١٢٩/٢) والقطري (٢٥٦/٤) والشيخان (٣٨٦/٣)، وتقدم تقديره (أحد) في الآية والتعليق عليه في (٦٧-ج).

(٤) سورة النساء: (١٦٣) وذكروا قبل نوح من الأنبياء: شيثاً وإدريس عليهما السلام. انظر: عمدة القاري (١٦/١).

(٥) سورة النساء: (١٥٧) أجاز المفسرون أن يكون (رسول الله) قولهم على وجه الاستهزاء أو أن الله وضع الذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح أو هو مدح من الله له. انظر تفسير مقاتل (٢٦٩/١) والكشاف (٥٨٧/١) والمجمع (٢٧١/٣) والبحر (٤٠٥/٣).

## مسألة

﴿رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ﴾ (١) قال الجاحظ عن أبي بكر الأصم (٢): إنه كان يقول: كان كلمة فقلّبتها إنساناً. وذهب الجاحظ إلى أنه قد بُشِّرَ بالمسيح في كُتُبٍ سالفَةٍ، فلَمَّا بُعِث قال: كَلِمَتُهُ؛ أي: التي تقدّمت الإشارةُ بها، ومِثْلُ ﴿كَلِمَتُهُ﴾: قَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (٣)؛ أي: فهو كَلِمَتُهُ.

فا (٤): فكان التقدير: هو من كلمته؛ أي خُلِقَ بها، ثم قال علي التوسع: هو كلمته، فجَعَلَهُ إِيَّاهَا فِي اللفظ... (٥) تارةً، وأخرى على التشبيه، قال: ﴿فِي آذَانِهِمْ وَقُرْ﴾ (٦)، وقال: / ١١٧ ب ﴿كَانَ فِي أذُنَيْهِ وَقُرْ﴾ (٧)، وقولهم: (أنت شرب الإبل) (٨). وذهب أبو الحسن (٩) في قوله سبحانه: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَجٍ﴾ (١٠) إلى أنه خُلِقَ لَمَّا قَالَ: كُنْ فكان.

ويكون قوله: ﴿كَلِمَتُهُ﴾ كما يقول: هذا لسان القوم؛ لأنه يُبَيِّنُ كلامه، فقليل: كَلِمَتُهُ على هذا.

- (١) سورة النساء: (١٢١) ونحوها: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ﴾.  
 (٢) عبد الرحمن بن كيسان أبو بكر الأصم المعتزلي مفسر وفقيه (ت ٢٠٠)، الفهرست ٢٩٨، ولسان الميزان (١٢١/٥).  
 (٣) سورة آل عمران: (٥٩).  
 (٤) كقوله في: الحجة (٢٤/٢).  
 (٥) ذهبت الأرضة بما قدره كلمة.  
 (٦) سورة فصلت: (٤٤)، وفي الأصل يولو في أولها وهي لم تات كذلك إلا بنصب (وقر) في الانعام والإسراء والكهف؛ لذلك حذف الواو لأنها مقحمة.  
 (٧) سورة لقمان: (٧).  
 (٨) حكاية سيبريه بلفظ (ما أنت إلا شرب الإبل)، ونصب (شرب) على تقدير: شرب شرباً مثل شرب الإبل، لحذف لعلم السامع. وخط في الأصل بضم اللباء، وتصويبه من المصادر: الكتاب (١/٣٢٦) والمقتضب (٢٣١/٣) والشعر ٥٤٦، ٥٤٩، ٥٤٦، والخليات ٢٧٥.  
 (٩) معاني الاختصار ٤٤٨، ورده الظهري لأن هذا يعم كل ما خلق الله فلم يخص الإنسان بالذكر؟ وانظر تفسيره (٢٧/٩) وأمثالي المرتضى (١/٤٦٥).  
 (١٠) سورة الأنبياء: (٣٧).

## مسألة

﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾<sup>(١)</sup> حكي عن أبي العباس أنه قال: أنزله وعلمه فيه؛ كما تقول: مرّ بشيابه<sup>(٢)</sup>، والوجه: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ أي: ليس هذا المنزل بمُتَخَرِّصٍ وكَذِبٍ<sup>(٣)</sup> كما ادّعاه الرادون الدافعون.

## مسألة

قيل<sup>(٤)</sup> في الأطفال وقت إغراق قوم نوح: إن النساء عُقِمْنَ فلم يلدن، ويجوز أن يكنّ ولدن إلا أنهم اخترموا<sup>(٥)</sup> بالموت وعرضهم<sup>(٦)</sup> من ذلك؛ كما يشمل العذاب من يُبعث إليه ومن لم يُبعث إليه.

## مسألة

النبي صلى الله عليه أفضل الأنبياء، والأنبياء أفضل الناس، فهو أفضل البشر، وذلك متلقى من دين المسلمين وإجماعهم.  
وقال ١١٨/ محمد بن عمر<sup>(٧)</sup>: أقف في تفضيله على آدم؛ لأن الخبر: «أنا سيد

(١) سورة النساء: (١٦٦) وقول الجرد أخذ به الزجاج والنحاس وغيرهما، ونص ابن عطية على أنه قول المعتزلة، وأخذ به أبو علي في: الحجة (١٦٠/٢) فقال: معنى الآية: أنزله وفيه علمه، والعلم هو المعلوم. انظر معاني الزجاج (١٣٤/٢) ومعاني للنحاس (٢٤١/٢) والكشاف (٥٩٢/١) والمحرر ٥٠٠، والمجمع (٢٨٤/٣) والبحر (٤١٥/٣).

(٢) قدرها ابن جني: وثباه عليه، وأبوحيان: ملثباً بها. انظر الخصائص (٣١٤/٢) والسر ١٣٤، والبحر (١٤٢/٥).

(٣) الأصل: فكذب، ولا معنى له.

(٤) ذكر القول بالمقام عن الربيع وعطاء وقتادة وغيرهم. انظر للكشاف (٦٢١/٤)، والمجمع (١٥٣/١٠) والبحر (٣٣٨/٨).

(٥) في هامش الأصل بخط النسخ: كذا الضمير في (اخترموا) يرجع إلى الأولاد.

(٦) العرض عن الألف مسألة خلافية في: علم الكلام، قال بها المعتزلة والإمامية وخالفهم الأشاعرة. انظر نهج الحق ١٣٧، وشرح المقاصد (١٦٤/٢).

(٧) محمد بن عمر الصيمري أبو عبد الله شيخ المعتزلة وصاحب المصنفات (ت ٣١٥). سير الأعلام ٣٦١٢.

ولقد آدم<sup>(١)</sup>، وإذا كان كذلك فضَّلته على ولده وتوقَّفت في آدم نفسه<sup>(٢)</sup>.

### مسألة

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾<sup>(٣)</sup> للمعنى: أكل الميتة، إلا أن ذلك حُذِفَ للدلالة عليه.  
 ﴿وَالْدَّمُ﴾<sup>(٤)</sup> هو المسفوح منه لقوله في موضع آخر: ﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾<sup>(٥)</sup>؛ قدَّم  
 البراغيث على هذا كما ذهب إليه أبو حنيفة<sup>(٦)</sup> ليس بمسفوح فهو طاهر، ودَمُ السمك  
 ذهب فيه إلى أنه لما جاز أكله بلا تذكية مع كَوْنِ الدم فيه دلٌّ ذلك على أنه ليس بنَجَسٍ،  
 والطَّحَال والكبد لقوله: «أُجِلَّتْ لِي دَمَانٌ وَمَيْتَانِ»<sup>(٧)</sup>.  
 ﴿وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾<sup>(٨)</sup> يَنْبَغُهُ الشَّحْمُ وَالْعَظْمُ ونحو ذلك؛ لأنه إذا قلنا: اشتريت لحماً،  
 لم يقع من ذلك في العرف على شيء مما ذكرنا دون غيره.  
 ﴿وَمَا أَهْلُ لَيْبِ اللَّهِ بِهِ﴾<sup>(٩)</sup>، النصراني إذا سَمِعَ يقول على ذبيحته: (باسم المسيح)  
 اختلف<sup>(١٠)</sup> في إجازة أكل ذبيحته، فقائل بإجازة ذلك، وقائل بالمنع من ذلك. فإذا لم  
 يُسَمَّ فلا اختلاف في إجازة ذلك.

(١) من حديث طويل جاء على اختلاف في طوله وبعض الفقه في: صحيح مسلم (١٧٨٢/٤) والترمذي  
 (٢٨٨/٥) وابن ماجه (١٤٤٠/٢) والإمام أحمد ٢٣٦-٢٣٧، وفي بعض رواياته: "أنا سيد ولد آدم يوم القيامة،  
 ويدي لواء الحمد ولا فخر، وما من نبي يومئذ آدم فمن سواه (وفي رواية: فمن دونه) إلا نمت لوائي...".  
 (٢) في الهامش بخط النسخ: "ك: بل هو الفضل من آدم أيضاً لقوله عليه السلام: آدم ومن دونه نمت لوائي يوم  
 القيامة".

(٣) سورة المائدة: (٣)

(٤) سورة المائدة: (٣)

(٥) سورة الأنعام: (١٤٥)

(٦) المبسوط للسرخسي (٨٦/١) وفتح العزيز للرافعي (٥٦/٤).

(٧) جاء الحديث في: مسند الإمام أحمد ٤٤٥، ومسن ابن ماجه ١١٠٢ بلفظ: «أُجِلَّتْ لَكُمْ مَيْتَانِ وَدَمَانِ، نَامَتَا  
 الْمَيْتَانِ فَاَلْحُوتُ وَالْكَبِدُ، وَأَمَّا الدَّمَانُ فَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ»، وفي المسند (لنا) مكان (لكم).

(٨) سورة المائدة: (٣)

(٩) جاءت في سورتي: المائدة (٣) والنحل (١٥).

(١٠) الاختلاف في غير الاختلاف، فأبو حنيفة وصاحبا أبو يوسف ومحمد منعوا أكلها، وأجازها عطاء ومكحول  
 والحسن والأوزاعي وغيرهم. انظر أحكام الجصاص (١٥٣/١) وتكملة البحر الرائق ٤٠٩، والبحر المحيطة  
 (٦٦٣/١).

إن قيل: كيف ذكرت هذه الأشياء والميتة تعم ذلك كله؟ فإنما قيل هذا وفصل؛  
 ١٨٨/ب لأن الميتة قد تكون مما يموت حتف أنفه، وهذه الأشياء محرمة كتحریمها، فإن  
 خالفناها في الموت حتف الأنف - وكان ذلك مما يفعلونه وينفق (١) عندهم - فأعلموا  
 تحريمه على هذا التفصيل.

﴿وما أكل السبع إلا ما ذكيتُمْ﴾ (٢) تقدير هذا: وما أكل بعضه السبع. وإدراك  
 الذكاة (٣) هو أن يفري أوداجه فيشخب الدم ويتحرك حركة استطاعة لا على طريق  
 الاختلاج (٤) كما يختلج اللحم، فإذا (٥) أخرج السبع الحشوة أو صبره بحال يكون  
 الأغلب أكل السبع وعمله لم تلحقه الذكاة.

﴿وما ذبح على النصب﴾ (٦) كانوا يذبحون على الأصنام أو الأوثان فيسبيلون الدم  
 عليها، والصنم: ما كان ذا صورة، والوثن يقع على ذي الصورة وعلى الحجر غير ذي الصورة.  
 والاستقسام بالأزلام على ضربين:

أحدهما: استقسامهم في قمار الجزور والميسر.

والآخر: ما كانوا يستعملونه في القيداح التي عليها (أمرني ربي) و(نهاني ربي) (٧).  
 ﴿ذلكم فسق﴾ (٨) إشارة إلى جميع ما تقدم، وإن كل واحد من ذلك في عينه فسق.  
 ﴿اليوم يحس الذين كفروا من دينكم﴾ (٩) معناه - والله أعلم -: من توهين دينكم أو  
 تضعيف دينكم.

(١) أي يروج.

(٢) سورة المائدة: (٣)

(٣) شرحه مأخوذ من معاني الزجاج (٢/١٤٥) وعنه في: التهذيب (١٠/٣٧٣)

(٤) الاضطراب والتحرك.

(٥) من هنا إلى (الذكاة) جاء في: الأصل بعد (ذي الصورة) فرددته إلى هنا لصلقه بهذا الجزء من الآية واتصاله  
 بالسياق.

(٦) سورة المائدة: (٣)

(٧) انظر: معاني الفراء (١/٣٠١) ومعاني الزجاج (٢/١٤٦) وتفسير الطبري (٤/٤١٥)

(٨) سورة المائدة: (٣)

(٩) سورة المائدة: (٣)

﴿فَلَا / ١١١٩ تَخْشَوْهُمْ﴾<sup>(١)</sup> لَانْهُمْ رَفَعُوا الْأَطْعَامَ وَحَسَمُوا الرِّجَاءَ مِنْ أَنْ يَغْلِبُواكُمْ.

﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> لَانَّ الْإِسْلَامَ ضَرَبَ بِجِرَائِهِ<sup>(٣)</sup>.

### مسألة

النَّمْرُ :

فَكَيْفَ تَرَى طُولَ السَّلَامَةِ يَفْعَلُ<sup>(٤)</sup>

إِنْ جَعَلْتَ (كَيْفَ) مُسْتَقْرَأً رَفَعْتَ (طُولَ)، وَالْفِعْتَ (تَرَى) لَوْقُوعَهَا بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَيَكُونُ (يَفْعَلُ) عَلَى هَذَا فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ حَالًا، وَالْعَامِلُ فِيهَا (كَيْفَ).  
وإن جعلت (كَيْفَ) حَالًا جعلت (يَفْعَلُ) خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ (طُولُ السَّلَامَةِ)، وَلَمْ يَجْزُ الْغَاءُ (تَرَى) حِينَئِذٍ لَانْهَا مُبْتَدَأٌ بِهَا، وَإِذَا لَبِثَتْ بِهَا لَمْ تُلْغَ. [بَيَض]

### مسألة

(ضَيُونُ)<sup>(٥)</sup> لَا يَكُونُ (فَيَعْلَا)<sup>(٦)</sup> لَانَّهُ كَانَ يَلْزَمُ كَسْرُ الْعَيْنِ لَاعْتِلَالِهَا كَر (سَيِّدُ)<sup>(٧)</sup>.

(١) سورة المائدة: (٣)

(٢) سورة المائدة: (٣)

(٣) مجاز عن استقراره وتمكنه، وانظر الأسس (جرون).

(٤) من الطويل، وصدره:

يُرْوُ الْفَتَى طُولَ السَّلَامَةِ وَالْفَتَى

وهو للدمر بن تولب في: شعره (شعره إسلاميون) ٣٦٩، ونخريجه مفصلاً فيه ٤١٦، ولم أجد أحداً رفع (طُولَ).

(٥) وهو القَطُّ الذَّكَرُ، وهذه سببويه لما جاء على الأصل، وقال أبو علي في: النمليفة (١٣٣/٢): القياس قلبُ الواو ياء وإدغام اللبء بهن. وانظر الكتاب (٤١٣٢٠/٣) (٤٣٠، ٣٦٩/٤٣٠) والمقشضب (٣٠٧/١) والأصول (٣٤٧، ٢٩٠/٣) والحجة (٢٤٣/٢) والنصف (٢٠٠/١).

(٦) بعكس حكاية الشاطبي في: المقاصد (٤٦٢/٨): وحكم الفارسي عليه - أي ضيُون - في التذكرة أنه فيعمل لا فعول، فالواو عنده أصلية؛ لأن ياب ضيقم أكثر من ياب جهور، ولأمر آخر وهو أن الألف إذا كانت ثانية في نحو باب ودار ولم يُعرف أصلها فالحكم يأتيها من الواو، ففي هذه القاعدة أن كون الواو عيناً أكثر من كون الباء عيناً، فكذلك ضيُون تُجعل فيه الواو عيناً دون الباء. وانظر للمتع ٣٢٥، واللسان (ضون).

(٧) مباتي التعليق على مسألة (سَيِّدُ) في (٢٠٤-ب).

ولا نقول أحمله عليه على الشذوذ كما صَحَّتْ (١) عينه على الشذوذ؛ لأن ذلك ليس بقياس.

### مسألة

إذا قال: هذا يوم [قام] (٢) زيد، وزمن الحجاج أمير، الاسم مضاف إلى نفس الفعل وليس بمضاف إلى شيء من (٣) هذه الجملة في موضعه؛ لأنه لو كان / ١١٩ ب كذلك لكان المضاف معلقاً، وهذا لا يجوز كما لا يجوز تقييد حرف الجر معلقاً في نحو قولك: أشهد بذلك (٤). وإذا كان كذلك علمت أن المضاف إنما أُضيف إلى نفس الفعل ونفس الجملة.

ويؤكد ذلك بناؤك المضاف إذا أضفته إلى مبني؛ نحو:  
على حين عاتبت (٥)

فاكتسأوه منه [البناء] (٦) دلالة على إضافته إليه نفسه، فهذا كاكْتِسَاءِهِ (٧) منه التعريف والتذكير. وإذا ثبت بذلك إضافته إلى الفعل نفسه صح بذلك أيضاً إضافته إلى نفس الجملة من المبتدأ والخبر؛ لأنها بمنزلة الفعل لأن الفعل يلزمه الفاعل، فيكون المبتدأ والخبر بمنزلة.

(١) كتب أهلها الرمز: ك، أي كذا في الأصل.

(٢) الأصل: قائم، والسياق وتنظيره يعانث بمنعائه.

(٣) أعلاها في الأصل علامة التمييز (ض).

(٤) لأن اللام تجمع الجار من جر (ذلك) على قول أبي علي. انظر: للكتاب (١١٧/٣) والمقنطرب (٢٤٤/٢) والتعليقة (٢٦١/٢) والبصريات ٦٨٧، ومحقق الأخير هذه من الشعر وما أشبه ولا خرجه.

(٥) من الطويل، وقامه:

على حين عاتبت الشيب على الصبا قلت الما أصنع والشيب وترع

وهو للنايفة في: ديوانه ٣٢، والكتاب (٢٣٠/٢) والكامل ٢٤٠، والصناعيين ٤٥٣، والخزانة ١٤٠، وبلا نسبة في: الأصول (٢٧٦/١) وسر الصناعة ٥٠٦، والمنصف (٥٨/١) وأشد أبو علي في: الحجة (٣/٢٨٤، ٤/٣٥٠، ٦/٢١٧) والتعليقة (٦٠/٢) واليخاندريات ٣٣٧، والشيرازيات ٥٦٣، ٥٥٦، شاهداً على بناء (حين) لإضافته إلى مبني.

(٦) إضافة بقتضيتها السياق، واستعمل أبو علي مادة (اكتسى) في كل اللواضع السالفة في هذا البحث.

(٧) الأصل: كاكْتِسَاءِهِ بالياء، والتصويب من السياق وكلامه في كتبه الأخرى.

ويؤكد ذلك أنك إذا أضفته إلى فعلٍ مُعَرَّبٍ (١) أعربته؛ ألا ترى أن مَنْ قال: (على حين عاتبت) لم يقل: على حين تُعَاتِبُ؛ فدلَّ ذلك على أن الإضافة إلى نفس الفعل، فجري مجرى قوله: ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ﴾ (٢).

## مسألة

الأزيب: الغريب (٣)، قال:

وما كنتُ قُلًّا قبلَ ذلكَ أزيبًا (٤)

لا يكون إلا (أفعل) (٥) لأنَّ أوله مفتوح، فلا يكون (فعلًا) لأنَّ ذلك لم يأت.

## مسألة ١/١٢٠

الحُكْمُ بزيادةِ الياءِ في (حوَلًا) (٦) لقربها من الطرفِ أشبه من زيادةِ الواو، ولأنَّ سببويه (٧) قال: إذا كانت الزيادة قبل حرفٍ الثاني لم يُحذف معه غيره، وذكر هذا الحرف. وهذا نادر؛ لأنَّ ما كانت فيه هذه الياءُ زائدة في هذا الموضع لا يكون أوله إلا مكسوراً؛ نحو: درُحاية (٨)، وعَلِباء (٩).

(١) ضبط (معرب) في الأصل بتشديد الراء، ولا وجه له.

(٢) سورة المارج: (١١)، ولما افتتح سيم (يوم) الكسائي ونافع وأبو جعفر. السبعة ٣٣٦، والمبسوط ٢٤٠، ومعجم الخطيب (٨٠/١٠) واحتج لها أبو علي في: الحجة (٢٤٩/٤)

(٣) لم أجده في المعجم، ولم يذكره في شرح البيه إلا ابن منظور في اللسان (زيب)، وأكثرهم على أنه الدهي.

(٤) عجز بيت من الطويل، ومصدره:

فأرضه أن أعطوه مِنِّي ظِلًّا

وهو للأعشى في: ديوانه ٦٠، وغريب ابن سلام (١٠٧/٥) واللماني الكبير ٥٣١، وتفسير الطبري

(٦٦/٨) والتهذيب (٢٨٨/٨) والصحاح واللسان (زيب)، وأنشده أبو علي ثاماً في: العُصَدَات ١٠

على أنَّ قُلَّ الشيء بلفظه، وكرر قوله في معنى الأزيب.

(٥) جاء في الفاج (زيب) أنَّ بعض الأئمة جعلها فعلاً ثم حكى عن شيخه تضعيفه.

(٦) قرية بنواحي النهروان، ويحكى ما قوت في: معجم البلدان (٣٢٢/٢) أنَّ القمري سأل أبا علي عن وزنها

فانتهى إلى أنه ليس بعربي ولو أنه عربي واشكل فيه التزائد من الحرفين فالآخر هو للتزائد، وعلمه ببعض ما ذكره

هنا، وله كلام طويل في: التعليقة (٢٩٠/٣)

(٧) الكتاب (٢٦١/٣، ٤٤٣، ٢٥١/٣) وانظر الأصول (٦٦/٣)

(٨) الرجل الدر حاية: القصير السمين الطين، وفي الأصل: در حاية بالياء وهو تصحيف. وهو في المذكور من سبويه.

(٩) العلباء: عَصَبُ العُنُق. وهو في: الكتاب (٢١٤/٣، ٢٥٧/٤) وغيرهما.

## مسألة

لا يخلو المفعول به في انتصابه من أن يكون منتصباً بالفعل أو بالفاعل أو بهما (١).  
فلا ينتصب بالفاعل؛ لأنه كان يلزم أن ينتصب بالابتداء، إذ كان كالفاعل في الإعراب والمعنى.

ولا يجوز أن ينتصب بهما؛ لأنه كان يلزم أن لا يجوز الفصل به بينهما؛ لأنه لا يجوز الفصل بين العامل والمفعول (٢)؛ كما أن الجزاء لما كان عاملاً فيه الشرط وحرفه (٣) لم يَجُزْ أن يفصل بالجزاء بينهما.

فإن قيل: عامل الفعل أضعف من عامل الاسم فلذلك لم يَجُزْ أن يفصل بين حرف الشرط والشرط [بالجزاء] (٤)، وجاز الفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول لقوة عامل الاسم. / ١٢٠ ب قيل: لو كان الناصب به هو هما كما قال الخصم لكان العامل فيه معنى (٥) لا فعلاً؛ لأنه مجموعهما لا الفعل وحده، ولم يتصرف فلا يكون إذن فرق بين حرف الشرط ومجموع الفعل والفاعل.

## مسألة

قال سيبويه (٦): وقد قال قوم: قُبْ؛ يعني في (قُبْ) الذي يُحكى به صوت السيف ووقعها، قال: فَشَدُّدُوا الباء لما ضموا وغيروا.  
والوجه في هذا أنهم لما غيروا (٧) أول الصوت بالضممة - وكان حُكْمُهَا الفتح -

(١) المسألة خلافية قال القراء فيها بأن الناصب للفعل والفاعل والبصريون على ما احتج له أبو علي. النظر الإنصاف ٧٨، والتبيين ٢٦٣، وشرح الرضي (١/ ٣٣٥)

(٢) كثر هذا المنع في كتبه: البصريات ٣١١، ٨٤٥، والإفغال (٢/ ٣٨) والعسكرة ٢٠٩

(٣) قول الخليل وسيبويه، وانظر التعليل في (٢٧-ب)

(٤) الأصل: والجزاء، وهو تحريف.

(٥) ذكر في الشمر ٦٤ أن المعنى لا يعمل في المفعول به.

(٦) الكتاب (٣/ ٣٢٣) والحكاية بالمعنى، وذكر أبو علي (قُبْ) مثلاً على الأصوات في: الشمر ٣٢، والخطبات ٣٢٧

(٧) كتب الناسخ أعلى (غيروا): كصح، أي إنه كفا في الأصل وهو صحيح.

استجازوا أن يزيدوا حرفاً، وصار تغيير الحرف بالحركة موصيلاً إلى ذلك فجري مجرى  
(حنفي) (١).

### مسألة

(لأه) وزنه (فعل) (٢). فإن قلت: فقد قالوا: لهنّ أبوك، فهلاّ ذلك ذلك على  
سكون العين قبل القلب؟ قيل: هذا لا يلزم؛ لأنه كأنه صيغة أخرى وبناء آخر؛ إلا ترى  
أنهم قالوا: فوق، ثم قلبوا فقالوا: فقا، وفي بعض النسخ مما قرئ علينا:  
ونبلي وفقاها كـ عراقيب قطاً طحل (٣)  
وقالوا: فسي، فاجتمعوا على هذا فيه.

وبني (لهنّ) لتشتمه معنى حرف التعريف (٤)، وفُتح لأن الفتحة تُستخف مع الياء.

(١) الأولى أن يقول بعكس حنفي؛ لأن في النسب إلى حنيفة تُحذف الياء وتُفتح عين الكلمة لزيادة ياء النسب وكسر ما قبلها وحذف الياء، فالزيادة والتغيير على الحذف بصريح عبارته في: النعلبة (٣/١٥٥)، أو لعله يريد أنه جرى مجرى (حنفي) في أن التغيير يدعو إلى التغيير.  
وعقد أبو علي مثل حنيفة ياءاً في: النكسلة ٥٦، وانظر الكتاب (٣/٣٢٩) والاصول (٣/٧٢) والسيرافي (العلمية ١/٩٧)

(٢) هذه شعبة من مسألة لفظ الجلالة التي طال فيها كلام أبي علي في كتبه، وما ذكره هنا هو ما ينضوي إليه قول سيبويه (٣/٤٩٨) وأخذ به أبو علي في: الإفعال (١/٥٣) والبصريات ٩٠٩، والمثعلبة (١/٢٧٨) والشعر ١٥، والشيرازيات ٥٢٣، ونقض الهاذور فيما حكاه البغدادي في: الخزنة (١٠/٣٨٢)

(٣) من الهزج، وهو للفند الزماني في: المعاني الكبير ١٠٦٣، وديوان المصاني (٢/٦٠) ومنتهى الطلب (٩/٣٩) ونسب لأمرئ القيس بن عابس في: أخبار الصحويين للسيرافي ٢٩، وتاريخ ابن عساكر (٩/٢٥١) وله أو للفند الزماني في اللسان والنتاج (عرقب) و(دفس) و(فوق)، وبلا نسبة في: الشعر والشعراء ٨٥، والصحاح (عرقب) والمقاييس (فقا) واتشده أبو علي في: البصريات ٩١٠، والإفعال (١/٦٠) على مجي المقلوب على غير زنة للمقلوب عنه. الفقا جمع الفُوق وهو موضع الوثر من السهم، وعرقب الغطا ساقها وشبه الحسرة التي في فوق النبل بعراقيب القطا، الطحل جمع أطحل وطحلاء وهو لون كالرماد.

(٤) انظر رد ابن خالويه على قوله هذا ثم نقض أبي علي للمرد في: الخزنة (٢/٢٤٦) وايضاً في: الحجة (٥/١٢٦) وما تقدم من كتبه.

## ١٢١/أ مسألة

لم يَجُزْ حذفُ إحدى الياءَيْنِ مِنْ (حَيَّة) (١) فِي الإِضَافَةِ [إِلَيْهَا] (٢)؛ لِأَنَّ يَبْنِي  
الاسْمَ عَلَى حَرْفَيْنِ الثَّانِي حَرْفُ لَيْنٍ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَلْيَكُنْ مِثْلَ (شَاة) (٣)، قِيلَ: الْفَرْقُ بَيْنَ تَاءِ التَّانِيثِ وَيَاءِ الإِضَافَةِ يَظْهَرُ لَكَ  
فِي (نِهَايَةٍ)، إِذَا قُلْتَ فِي الإِضَافَةِ إِلَيْهَا: (نِهَائي) بِالْهَمْزِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ تَاءَ التَّانِيثِ بِمَنْزِلَةِ  
اسْمٍ ضُمِّ إِلَيْهِ اسْمٌ قَبْلَهُ؛ وَبِذَلِكَ عَلَى ذَلِكَ عِزَّةٌ مَا جَاءَ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَلَى حَرْفَيْنِ الثَّانِي  
حَرْفُ لَيْنٍ مُضَافًا، وَعِزَّةٌ مَا بُنِيَ عَلَى يَاءٍ فِي الإِضَافَةِ؛ كَمَا بُنِيَ (عَرْقُوتَةٌ) (٤) وَبَابُهَا عَلَى  
التَّانِيثِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ جَاءَ نَحْوُ: كَرْسِيٌّ.  
وَإِنْ كَانَتْ قَدْ حُرِّكَتِ الْعَيْنُ فِي نَحْوِ:

رَمْلِيَّةٌ (٥)

لِزِمَ تَحْرِيكُهَا فِي (حَيَوِيٍّ).

وَفِي لَفْظِ الْكِتَابِ بَعْضُ الْإِشْكَالِ فِي آخِرِ الْفَصْلِ (٦)، وَهُوَ مَتَخَرِّجٌ عَلَى تَقْدِيرِنَا  
هَذَا.

(١) مَنْسُوبٌ حَيْثُ مَسْأَلَةٌ ذَكَرَ فِيهَا سَبِيحِيَّةُ (٣/٣٤٥) قَوْلَيْنِ: حَيَوِيٍّ لِلخَلِيلِ، وَحَيٍّ لِأَبِي عَمْرٍو، وَاقْتَصَرَ  
أَبُو عَلِيٍّ عَلَى الْأَوَّلِ فِي: التَّكْمِلَةِ ٥٧، وَالْحِجَّةِ (٤/١٣٤) وَالتَّعْلِيقَةِ (٥/١٢٠) وَالْمُسْتَدْرَكَاتِ ٢٣،  
وَذَكَرَهُمَا فِي: الْبَصَرِيَّاتِ ٨١٤، وَالتَّعْلِيقَةِ (٣/١٦٦) مَخْتَارًا الْأَوَّلَ.

(٢) الْأَصْلُ: إِلَيْهَا، وَهُوَ تَحْرِيْفٌ.

(٣) أَيْ عِنْدَ حَذْفِ إِحْدَى يَاءِي حَيَّة، وَمَنْسُوبٌ شَاةٌ عِنْدَ سَبِيحِيَّةِ (٣/٣٦٧، ٤٦٠): شَاهِيٌّ.

(٤) خَشْبَةٌ مَعْتَرِضَةٌ عَلَى الدُّلْوِ، وَمَنْسُوبَةٌ: حَرْفِيٌّ عِنْدَ سَبِيحِيَّةِ (٣/٣٤٨، ٣٤٠).

(٥) مِنَ الطُّوَيْلِ، وَغَمَامَةٍ.

كُتِبَتْ كِتَازٌ لِحُصْنِهَا رَمْلِيَّةٌ عَلَى مِثْلِهَا تُفَعِّلِي الْهُمُومَ لِلطُّوَارِقِ

وَهُوَ لُغْبَيْسٌ مِنْ شَيْخَانٍ فِي: النُّوَادِرِ ٢١٠، وَأَنْشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي: الْبَصَرِيَّاتِ ٨١٥، وَالْمُسْتَدْرَكَاتِ ٢١٧ عَلَى  
تَحْرِيكِ الْعَيْنِ فِي النَّسَبِ إِلَى الرَّمْلِ، وَاحْتَمَلَ أَبُو حَاتِمٍ فِي: النُّوَادِرِ أَنَّهَا مَنْسُوبَةٌ إِلَى الرَّمْلِ مِنَ السَّيْرِ، وَهُوَ ضَرْبٌ  
مِنْ ضَرْبِهِ، وَعَلَيْهِ لَا شَاكِدَ فِيهِ لِأَبِي عَلِيٍّ، غَيْرَ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ احْتَجَّ بِأَنَّهُ مِنَ الرَّمْلِ يَرِيدُ بِهِ الصَّلَابَةَ وَأَنَّهُ لَيْسَ  
بِرُخْوٍ، وَانْظُرِ التَّكْمِلَةَ ٥٧. وَالْجَيْتُ يَصِفُ نَاقَةً، كُتِبَتْ: لَوْنُهَا إِلَى الْخُمْرَةِ، كِتَازٌ: مَكْتَنَزَةٌ.

(٦) يَرِيدُ قَوْلَ سَبِيحِيَّةِ (٣/٣٤٥): "وَحُرِّكَتِ الْيَاءُ لِأَنَّهُ لَا تَكُونُ الْوَلُوْ ثَابِتَةً وَقِيلَ يَاءٌ سَاكِنَةً". وَانْظُرْ شَرْحَهُ فِي:  
التَّعْلِيقَةِ (٣/١٦٣).

واستجازوا المحذوف في (تَحْوِي) <sup>(١)</sup>، وإن لم يستجيزوه في (حِيَّة)؛ لأنها كثرت بالزيادة فاستجازوا ذلك إذ استجازوا (فُوك) و(دُو مال) <sup>(٢)</sup>، فشُبِّهَتْ (تَحْيَّة) بـ (حَنِيْفَة) <sup>(٣)</sup>.

### مسألة

لَمَّا كَانَ مَوْضِعُ الْجَارِّ مَعَ الْمَجْرُورِ نَصْبًا <sup>(٤)</sup>، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمَا كَالْجُزْءِ / ١٢١ ب الواحد، فَبِتَقْدِيرِ ذَلِكَ لَمْ يَجْزُ تَعْلِيْقُ حَرْفِ الْجَرِّ <sup>(٥)</sup>، وَكَذَلِكَ قُبِحَ الْمُضَافُ مِنَ الْأَسْمَاءِ كَقُبْحِ (أَشْهَدُ بِذَلِكَ) <sup>(٦)</sup>، وَهُوَ فِي الْحَرْفِ أَفْحَشُ. وَقُبِحَ أَيْضًا فِي الْأَسْمَاءِ <sup>(٧)</sup>؛ لِأَنَّ فِيهَا مَعْنَى اللَّامِ وَمَعْنَى (مِنْ)، وَلِأَنَّهَا عَامِلَةٌ عَمَلُ حُرُوفِ الْجَرِّ. وَحَسُنَ شَيْعًا قَوْلُهُ:

جَادَتْ بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ <sup>(٨)</sup>

عَلَى شُدُوذِهِ كَوْنُ الذِّكْرِ عَائِدًا عَنِ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ، فَجَرَى الْمَحذُوفُ مِنَ اللَّفْظِ مَجْرَى الْمُثَبَّتِ فِيهِ.

- 
- (١) وَضَحَ النَّاسِخُ (تَحْوِي) بِكَتَابَةِ (ت) وَ(صَح) أَحْلَاهَا. وَهِيَ مَتَسَرِّبٌ (تَحْيَّة) عِنْدَ الْحَلِيلِ لِيَمَّا حَكَاهُ سِيبَوَيْهِ (٣٤٦/٣) وَذَكَرَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي: التَّكْمِلَةِ ٥٧، وَشَرَحَهُ فِي: التَّعْلِيقَةِ (١٦٥/٣)
- (٢) أَيِ اسْتَجَازُوا الْأَسْمَاءَ عَلَى حَرْفَيْنِ أَحَدَهُمَا حَرْفٌ لَيْزٌ لِأَنَّهُمَا مُضَافَانِ فَكَثُرَا بِالْإِضَافَةِ.
- (٣) فِي: حَذَفَ اللَّيَاءَ مِنْ مَنْصُوبِهَا، وَانْظُرِ التَّعْلِيْقَ عَلَيْهَا فِي (١٢٠-ب)
- (٤) قَوْلُ الْحَلِيلِ وَسِيبَوَيْهِ (٩٤، ٩٦/١) وَأَبُو عَلِيٍّ قَرَّرَ ذَلِكَ فِي: الشِّيرَازِيَّاتِ ٣٢٠، وَالْمَنْشُورَةِ ٣٩٤، وَالتَّعْلِيقَةِ (٨/٤، ١٢٦/١)
- (٥) وَمَنْعَهُ فِي: الْبَغْدَادِيَّاتِ ٥٦٧
- (٦) سَلَفَ التَّعْلِيْقِ عَلَيْهِ فِي (١١٩-ب)
- (٧) أَيِ تَعْلِيْقِ الْمُضَافِ مِنَ الْأَسْمَاءِ.
- (٨) مِنَ الرَّجْزِ، وَهُوَ يَلَا تَسْيَةَ فِي: الْمُقْتَضَبِ (١٣٧/٢) وَمِجَالِسِ ثَعْلَبٍ ٤٤٥، وَالْأَصُولِ (١٧٨/٢) وَالْمُحَصَّلِصِ (٣٩٦/٢) وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ (٤٠٦/٢) وَالْخَزَنَةِ (٦٤/٥) وَأَنشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي: الْبَغْدَادِيَّاتِ ٣٩٨، ٢٤٦ عَلَى إِقَامَةِ الصِّفَةِ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ عَلَى تَقْدِيرِ: رَجُلٌ كَانَ، وَذَكَرَهُ فِيهَا ٥٦٨ عَلَى تَعْلِيْقِ الْمُضَافِ فِي الشَّعْرِ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ أَقْوَى مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ قَوْلِهِ هُنَا، وَفِي الشَّاهِدِ اقْوَالُ أُخْرَى انْظُرْهَا فِي: الْخَزَنَةِ وَاللِّسَانِ (مَنْ).

فأما حذف نون التثنية من قوله: (بكفي) فلأن النون قد تُحذف مع غير الإضافة، قال:

إِنْ عَمِيَ اللَّذَّا (١)

وكما قال من قال:

خَطَايَا (٢)

وكما قال أبو بكر:

مِنْهُ الْقَدَمَا (٣)

(١) بعض بيت من الكامل، وقامه:

أبني كُليبُ إِنْ عَمِيَ اللَّذَّا قَتَلَ الْمَلُوكَ وَفُكِّكَ الْأَغْلَا

وهو للأخطل في: شعره ٨٦، والكتاب (١٨٦/١) والنقائص ٧٣، والمقتضب (١٤٦/٤) والاشتقاق ٣٣٨، وبلا نسبة في: ما ينصرف ١١٢، وسر الصناعة ٥٣٦، وأما ابن الشجري (٥٥/٢) والحزانة (٧/٦) وغيرها كثير، وأنشده أبو علي في: الشعر ١٢٥، والشيرازيات ٣٧٥، والمضديات ٢١٨، والعسكرة ٢٨١، والحجة (١٥١، ١٢٥/١) وجملة كلامه فيها أنه حذف النون لطول الاسم بالصلة للضرورة، وقوله قول البصريين، والكوفيين والزجاج يروونه لغة.

(٢) من المتقارب، وقامه:

لَهَا مَتْنَتَانِ خَطَايَا كَمَا أَكَبُّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّصِيرُ

وهو لامرئ القيس في: ديوانه ١٦٤، والحل لأبي عبيدة ٢٧٧، والحيوان (٢٧٢/١) والمعاني الكبير ١٤٥، ومجالس العلماء ١٠٩، وسر الصناعة ٤٨٤، والحل ٢٨٥، وشرح شواهد الشافعية (١٥٦/٤) وشرح أبيات المضي (٢١٣/٤) والمين (٢٩٧/٤) والصحيح (خطي) وذكر أبو عبيدة أن الأبيات قد تُروى لربيع بن جشم النخعي، وأنشده أبو علي في: الحجة (٢٢٠/١) على أن أكب مطروح كب، وأنشده فيها (١٢٤/١) والبغداديات ٤٣٦، ٤٤٣، والعسكرة ٢٨٠ وأجاز فيه قولن أولهما أن التقدير: خَطَايَا فَرْدُ الْأَلْفِ وهي لام الفعل لتحرك ناء التثنية ضرورة، والآخر حذف النون للضرورة أيضاً، والأول أوجه عنده ولم يُغفله إلا هنا، ونسب ابن جني الأول للكسائي والآخر للمفرد، وحكي عن المفرد: والبيت في وصف فرس، خطايتان: مكنتان، ويشيهما بصلابة ساعد النمر إذا اعتمد على يده.

(٣) من الرجز، وقامه:

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعَوَانَ وَالشَّجَاعَ لِلشَّجَعَمَا

واختلف في فائله فنسب إلى ابن جنيّة والمساور العيسي وأبي حيان الفقمسي والعجاج، وهو في: الكتاب (٢٨٧/١) ومعاني الفراء (١١/٣) والمقتضب (٢٨٣/٢) والأصول (٤٧٢/٣) والخصائص (٤٣٢/٢) والمبهم ١٥٤، وسر الصناعة ٤٨٣، والحل ٢٨٤، والحزانة (٤٣٦/١١) وأنشده أبو علي في: الشعر ٥٠٠ على -

وحذف حرف الجر أحسن من تعليقه وحذف ما يقتضي دخوله عليه (١)؛ ألا تراك إذا حذفت الحرف ظهر له عمل ولفظ يدل عليه، وإذا حذفت المجرور لم يظهر ما يدل عليه، فمن ثم جاء في كلامهم: (الله) (٢)، ولم يجرى حرف الجر معلقاً في موضع.

## مسألة

قول جرير للأخطل:

باتت ثعائقه وبات فراشها خلق العباءة بالبقاء قتيل (٣)

يدل على أن الفراش هو الزوج، ومن جهة النظر أن خلاف الفراش من ١١٢٢ كان ذا رجم من المرأة مُحَرَّم (٤) يقال لهم: التَّضَدُّ، فيقال: مَنْ تَضَدُّ هذه المرأة؟ فيقال: عمها أو أخوها. حكى ذلك أبو نحره أحمد بن يحيى (٥).

وذلك أراد الأعشى في قوله:

وقومك إن يضمنوا جارة فكأنوا بموضع أنضادها (٦)

قول سيبويه يتقدير فعل وفاعل محذوفين والفعل نصب المفعول، وأما المبيات فمرفوعة بسالم والقدا ما مفعولة، واقتصر عليه أبو بكر في: الأصول والقراء في: معانيه وفي الأخير الضبط مخالف للكلام، وأنشده أبو علي في: التعليل (٤ / ١٢٥) على الخروج عن الكثرة ويُحْمِل على الندرة أو يؤول، وفي المعسكرة ٢٨١ حكى عن أبي بكر المذكور هنا أي ينصب المبيات والقدا فاعل سالم حذفت نونه وأجازه أبو علي، لم يحكا في: الحجة (١ / ١٢٥) غير منسوب وضعفه لأن حذف النون إنما جاء في الموصولة. وقد عزا ابن جني قول أبي بكر إلى أئبنداهين (الكوفيين) في كتبه الثلاثة.

(١) أي جر الاسم المجرور.

(٢) حكاه سيبويه في: (٣ / ٤٩٨) عن العرب؛ ذلك لأنهم يسمون حرف الجر في القسم فحذف لكثرة استعماله وتلفظاً، وذكره أبو علي في: الشيرازيات ٩٠، ٩٣، والإخفال (١ / ٥٢٠) والشعر ٤٣، ٤٩، والإيضاح ٢٧٧.

(٣) من الكامل، وهو لجرير في ديوانه ١٠٢، ومقاييس اللغة (قرش).

(٤) كتب الناسخ بالهامش: "خ: فارجم محرم من..." والياقي مقطوع بالتجديد، ولعل تمامه: المرأة، وهي من نسخة أخرى.

(٥) لم أجده عنه، وفي التهذيب (١٢ / ٤) والمعاني الكبير ١١٢٢ أن الأصمعي قال: التَضَدُّ الأسمم والأخوال.

(٦) من المشفارب، وهو للأعشى في: ديوانه ١٢٠، والمعاني الكبير ١١٢١، والكامل ٨٨٧، واللسان والشاح (نضد)، والديوان: يَكُونُوا.

فالتَّضَدُّ خلاف الافتراش، فالفراش كالكتان<sup>(١)</sup> والهجان، والتَّضَدُّ كالْبَطْل والحسن، وإن كان قد غلب حتى صار بمنزلة العبد ونحو ذلك.

يُنْظَرُ<sup>(٢)</sup> في قوله: ﴿الَمْ تَر إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أَلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿الَمْ تَر إِلَى الْمَلَأِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿الَمْ تَر إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدُّ الظِّلَّ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿الَمْ تَر كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿الَمْ تَر إِلَى الَّذِينَ يَدَّعُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿الَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾<sup>(٩)</sup>، ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ تَتَفَبَّأُ﴾<sup>(١٠)</sup>، ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(١١)</sup>.  
أبو بكر للفلمس الأزدي<sup>(١٢)</sup>:

نَهَانِي أَمْرٌ عَنْ لَذَّتِي أَنْ أُنَالَهَا فَقُلْتُ دَعِ التَّفْنِيدَ فِي الشَّرْبِ لِلْخَمْرِ  
١٢٢ / ب فَلَسْتُ عَلَى مَا كَانَ مِنِّي بِرَاكِبٍ حَرَامًا سِوَاهَا مَا حَيَّيْتُ يَدَ الدَّهْرِ<sup>(١٣)</sup>

(١) الكتان وقاء كل شيء وبستره، وأبو علي يريد بالتنشبه زنة الكلمة.

(٢) لم يذكر شيئاً هنا في الآيات، غير أنه بحث الفعل (رأى) بالتفصيل في: الحليات ٦٣، والفعل (نظر) في: الحجة (٢٦٩/٦).

(٣) سورة البقرة: (٢٤٣)

(٤) سورة البقرة: (٢٤٦)

(٥) سورة الفرقان: (٤٥)

(٦) سورة الفيل: (١)

(٧) سورة إبراهيم: (٢٨)

(٨) سورة نوح: (١٥)

(٩) سورة الفاشية: (١٧)

(١٠) سورة النحل: (٤٨) وقرأ (تنفياً) بالشاء أبو عمرو وعيسى ويعقوب وغيرهم، السبعة ٣٧٤، والمبسوط ٢٦٤، ومعجم الخطيب (٤/٦٣٨)

(١١) سورة سبأ: (٩) وفي الأصل: أولم، وهو تخريف.

(١٢) لم أجد إلا الفلمس الكتاني وهو عدي بن عامر بن ثعلبة من كنانة بن خزاعة، جاهلي قديم، وقيل إنه حذيفة بن عدي بن ققيم بن عدي المذكور. انظر: معجم الرقيباتي ٨٢، وجمهرة ابن حزم ٤٩٤، ومعجم الشعراء الجاهليين ٢٩٧

(١٣) من الطويل، والأول مع ثلاثة أخرى للفلمس في: قطب السرور للرقيق القيرواني ٥٥٩، وفيه: (التفنيذ) - (التفنيذ).

(يَدُ الدهر) منصوبٌ بـ (حَيِّيتُ)، ولا يكون منصوباً بـ (راكب)؛ لأنه قد نُصِبَ (ما حييت)، ولا يكون لفعلٍ ظرفاً زمانٍ كما لا يكون له حالان (١)، ولا مفعولٌ بهما. ولا يكون بدلاً من (ما حييت)؛ لأنك لا تُبدلُ الأعم من الأخص.

فإن قلت: فقد تقول: الدهر والأبد (٢)، وأنت تريد بعض ذلك، وكذلك: (جئتُك شهر رمضان) (٣).

فإن ذلك أيضاً لا يجوز؛ لأنه وإن كان كذلك فالمراد به التكثير.

[ع: هذا عندي أنا جائزٌ غيرٌ مُتَكَرِّرٍ؛ وذلك أن قوله أيضاً: (ما حييت) المراد به الكثرة، فإذا كان المراد بكل واحدٍ منهما الكثرة وشاع عنهم وضع البعض موضع الكل كان هذا أيضاً جائزاً، وقد شاع أيضاً عنهم وأطرد في استعمالهم: «لا أكلمك ما حييت» (٤)، و«لا أكلمك ما طار طائر» (٥)، و«ما بَلَ بحرٌ صَوْفَةً» ونحو ذلك، والمراد بكل واحدٍ من ذلك هو المراد بصاحبه، وإن كنا قد نعلم أن مدة طيران الطائر وبَل البحر الصوف أطول وأشدَّ امتداداً من أطول أعمار ابن آدم، وهذا واضح.

ومن جهة النظر أيضاً أنه معلوم / ١١٢٣ أن الإنسان لا يحلف أنه لا يفعلُ فعلاً بعد موته، وإنما المعتاد المألوف في هذا أن يحلف الإنسان على ترك الشيء مدة حياته أو بعض ذلك. فإما أن يحلف الآن لا يكلم زيدا يوم القيامة وما بين ذلك من أيام الدنيا وما وراء ذلك في جنة أو نار فليس ذلك مما يُعْرَف ولا يُتَعَاظَى، ومع هذا فلا يحلف أنه لا يرتكب سوى ذلك في قبره وفي وقت ارتفاع التكليف عنه، وعليه قول الهذلي:

فوالله لا أنسى قتيلاً رُوِّثتهُ بِجَانِبِ قُوسَى ما مَثَبْتُ عَلَى الْأَرْضِ (٦)

(١) تعدد الحال مما اختلف فيه النحاة، والمجسور على إجازته. انظر: للفتش (١٦٩/١) والمجسب

(٢/٣٠٧) واختيارات أبي حبان ٨٣

(٢) هذا مختصر عن عبارة سيبويه: سير عليه الدهر والليل والنهار والأبد، وانظرها ثانية والتعليق عليها في (١٧٣-ب).

(٣) الكتاب (٢١٧/١) والاصول (١٩١/١، ٢٩٢/٢).

(٤) أطرد استعمالهم لما حييت، ونظر بعضه في: دواوين الأعشى ٢٥٣، وجريح ٢٠٥، ٦٤٧، والاختل ١٩٧

(٥) هذا المثل والذي يلية سلف التعليق عليهما في (١٠٥-ب)

(٦) من الطويل، وهو لأبي خراش الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ١٢٣٠، وتخرجه ١٥٠٨، وأشدّه ابن جني =

وقول الآخر:

أُحِبُّ مَلَمَى مَا حَيَّيْتُ أَبَدًا (١)

ولا يجوز أن يحلف على أنه يُحْيِيهَا وهو واقفٌ بين يدي الله للحساب، ولا وهو في قبره رمةٌ سحيقٌ، وهذا محصولُ الحال وعليه مدارُ المعنى.]

[فا] (٢) أبو بكر قال: أَتَشَدَّنِي الزُّيَادِي:

حَرَسْتُ فَأَحْيَيْتُ نَبْتَ كُلِّ أُرُومَةٍ فَرَعَتُهُ فَالْمَشْكُورُ وَالْمُسْتَشْكِرُ (٣)

### مسألة

(أُرْجَان) (٤) لا يكون (فَعْلَان)؛ لأنه مثالٌ لم يأت في أصول النكرات، فهو (أَفْعْلَان) فإؤه وعينه من موضع واحد كـ (أَوَّل)، على أنه / ١٢٣ ب قد قال أبو عثمان (٥) أو غيره في (أَمَّا) التي يلزمها الجوابُ بالفاء: إنها (فَعْلَى) (٦) وليست بـ (أَفْعَل)؛ لئلا تكون الفاء والعين من موضع واحد، وذلك لأنه انصرف به إلى مثالٍ موجود وهو (فَعْلَى)، و(فَعْلَان) ليس موجوداً فينصرف بـ (أُرْجَان) إليه. ولك أن تحمله أيضاً على (فَعْلَان) وتثاقس بـ (بَقْم) (٧) وغيره من أبنية العجم نحو: آجَرٌ وبغداد في اللغتين (٨).

في: الخصائص (٧٢/١) والمختضب (٢٠٩/٢) وقال في إهراب الحماسة فيما جاء في: الخزانة (٣٩٦/٥):  
 " (ما) مع الفعل في: تقدير مصدر وحذف اسم الزمان معه؛ كقوله قال: مددٌ مشبي على الأرض".

(١) ذكره أبو علي في (١٠٥-ب) بلفظ (رَبَا)، ولم أجد الشاهد في أي موضع آخر.

(٢) الأصل: قال، ولا معنى لها، و(فا) تبين انتهاء تمليق (ع)

(٣) من الكامل، ولم أشر عليه.

(٤) مدينة كسيرة في كنورة فارس، مرصداً الاطلاع ٥٢، ومصمم البلدان (١١٢/١)، ولأبي علي في: الحلييات ٣٦٤ كلام فيها انتهى فيه إلى خلاف قوله هنا، فلم يُجزأ (فَعْلَان)، وحكاها عنه ياقوت.

(٥) نسبة له بلا تردد في: الحلييات، واحتج له في: البصرييات ٨٨١

(٦) كذا في أصلنا وأصل الحلييات والبصرييات، وغيرها محقق الحلييات إلى (فَعْلَا) تبعاً لمعجم البلدان، والأصول الثلاثة أولى.

(٧) بقم ذكره سيوريه (٢٢٩/٣): صبيغ أحمر، وهو فارسي معرب، المعرب ٣٥

(٨) أي بغداد وبغداد. وانظر: أدب الكاتب ٤٣١، واللسان (بغداد).

(تكريت) (١): فَعْلِيلٌ، وَلَا تُزَادُ النَّاءُ هُنَا إِلَّا بِقِيَّتِ .

مَذْهَبًا سَبِيوِيَّةً وَأَبِي الْعَبَّاسِ فِي:

أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ (٢)

مِثْلُ مَذْهَبِ النُّحَوِيِّ فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

أَلَمْ تَرْنِي عَاهَدْتُ رَبِّي ...

..... لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ ... (٣)

(١) بلدة بين بغداد والموصل على دجلة، وهي كذا في الأصل بكسر التاء وعليه يصح قوله بأنها فعليل لأنهم نصوا على فُعْلِيلَ بفتح الفاء، ولكن أهل اللغة لم يذكروا (تكريت) إلا بالفتح وصرح بعضهم بأن الكسر عامي. ورد بعضهم أصالة لئاء فيها فزعتها عندهم (تفعيل). انظر الكتاب (٤/٢٦٨، ٢٩٣، ٤٠٧) واستدراك الزبيدي ١١٨، ومعجم البلدان (٢/٢٨) والضحاح (سرجن) والعياب (سرجن) والمصباح المبرور والتاج (كرت، رعب).

(٢) من البسيط وعجزه:

والحُبُّ يَأْكُلُهُ فِي: الْفَرِيَّةِ السُّوسُ

وهو للمتلهم في: ديوانه ٩٥، وتخريج ٧٣-٧٥، والكتاب (١/٢٨) والانتصار ٤٨، والأصول (١/١٧٩) وشرح اللمع للباقولي ٤١٩، وأملئ ابن الشجري (١/١٣٤) وتغليص الشواهد ٥٠٧، وشرح أبيات المغني (٢/٢٥٩) وأنشده أبو علي في: التعليقة (١/٦٤) فذكر قول سبويه الذي ينصب (حب) على فرع الحافض، وقول المبرد الذي ينصب على الاشتغال بتقدير: أليت لا أطعم حب العراق، ولم يرجع أحدهما، وأنشده في: البصريات ٩١٤ لما ذكره هنا واختار قول سبويه بكلام مفصل، ونسب قول المبرد في: الشجرية وشرح الأبيات إلى الجرمي والمازني، وفي الأصل (أليت) بالضم، والصواب بالفتح وانظر تحقيقه في الديوان، والفريّة هنا الشام.

(٣) من الطويل، وتماهما:

أَلَمْ تَرْنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي

أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ

وَلَمْ تَرْنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي

أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ

وهما للفرزدق في: ديوانه (٢/٢١٢) والكتاب (١/٣٤٦) والكمال (١/١٥٥) والمقتضب (٣/٢٦٩)، (٤/٣١٣) وشرح أبيات سبويه (١/٢٣٩) والحماسة البصرية ٨١٣، وشرح ابن يعين (٢/٥٩) وشرح أبيات المغني (٦/٢٤١) وأنشده أبو علي في: التعليقة (١/١٩٨) فذكر قول عيسى بن عمر الذي يذهب إلى عدم ذكر المقسم عليه في: الشاهد وأن (لا أشتم وخارجاً) حالان وبه أخذ الفراء في: معانيه (٣/٢٠٨)، وأنشده أبو علي في: البصريات ٩١٥، ٩١٧، والحجة (٣/٦٢) على قول سبويه وأكثر النحاة ومروان (لا أشتم) جواب المقسم، و(على حلقة) متعلق بعاهدت، كما تعلق (على حب العراق) بأليت.

فسيبويه في بيت المتلمس لم يجعل (آليت) قَسَمًا، وإنما (آليت) يتعدى إلى (حَبّ العراق) بحذف الحرف فيوصل الفعل، وهو أبين.

وفي قول أبي العباس بعض البُعْد؛ لأنه يلزمه أن ينصب (حَبّ العراق) بفعل مضمَر يُفسره المقسم عليه، ولا تعلم قَسَمًا جاء تفسيراً لشيء مضمَر، فإذا كان تأويله يؤدي إلى ما لا نظير له وجب أن يكون مَطْرَحاً.

### مسألة

سميته زيدا وسميته يزيد<sup>(١)</sup>.

عرفت عرفان منزل<sup>(٢)</sup>

والعرف والعرف<sup>(٣)</sup> / ١٢٤ / والأعراف،

حتى إذا صار ذا أعراف<sup>(٤)</sup>

والعرف: الرائحة الطيبة.

في السالف، كما اتشده في: الشعر ٣٦٩، والبصريات ٧٧٣، والحجة (١١٧/٢) فاجاز وضع (خارجاً) بزنة فاعل موضع المصدر.

(١) من مسائل سيبويه (٣٨/١) وجعل دخول الباء فيه على حد دخولها في (عرف)، وللنحاة في: تعدية الفعل بنفسه ثلثة وبالباء أخرى كلام في تغير المعنى وعدمه.

انظر: شرح السيرافي (٣٠٣/٢) وأدب الكاتب ٥٢٣، والاقطشاب (٢٠٨/٢) والبسيط ٤٢٢، واللسان (سمي).

(٢) لم أجد القطعة في بيت، وأقرب ما وجدته هو بيت الاخطل:

أُنكِرُ للدار أم عرفان منزلة لم يبق غير مُناخ القدر والحمم

وهو في: ديوانه ١٦٣، وأظن أبا علي أراد التقدير في تفسير نصب (عرفان منزلة) فذكر الفعل المذول (عرفت)، وانظر الكتاب (٨/٤).

(٣) جمع عريف، وفعل اسماء مما يجمع على قتل.

(٤) من الرجز، وهو للعجاج في: ديوانه (١٦٩/١) وأخبار النحويين للسيرافي ٩٢، والسمط ٧٨٨، والخزانة

(٤٢/٢) وبلا نسبة في: العين (٧٦/٧)، وروايتها كلها: أض مكلان صار، وهما بمعنى. وفي السمط: أض ذا أعراف: هذا مثل يقول: صار مثل البرقوت.

## مسألة

قولهم: (ظننتُ ذاك) (١) لا يخلو (ذاك) من أن يكون إشارة إلى المصدر أو إلى المفعول الأول أو الثاني أو إلى معنى الجملة؛ كما يقول أبو عثمان (٢)، فلا يكون للأول لزوم الثاني، ولا إلى الثاني للزوم الأول.

ولا يجوز أن يكون إشارة إلى معنى الجملة؛ لأنه لو كان إشارة إليها وماداً مسدداً لوجب أن يفيد ما يفيد فيقال: ذاك؛ كما يقال: زيد أخوك، وليس كذلك (ظننتُ أن زيداً منطلقاً) في الاختصار على مفعول واحد؛ لأن (أن زيداً منطلقاً) سد مسد المفعولين لتأديته معناه، وليس (ذاك) كذاك، ووقعه في قوله سبحانه: ﴿عَوَّانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ (٣) موقع الأسمين لا يوجب وقوعه موقع الجمل؛ لأن ذينك الأسمين ليسا بمبتدأ وخبر إنما هما الفروض والبيكار (٤)، فجري مجرى قولك: بين القوم وبين الجماعة، فوقع (ذلك) هنا موقع الاسم كما وقع في قولهم: حبذا زيد، وفي قوله:

وكل ذلك (٥)

وليس (بين) من مواضع الجمل.

(١) الكتاب (٤٠/١) والأصول (١٨١/١) وما أخذ به أبو علي هنا وفي التكملة ١٦٩، والإغفال (٢٦٢/١) هو قول سيبويه، وله في الأخير بحث طويل.

(٢) وهو موافق لقول الفراء والزجاج، انظر: معاني الفراء (٤٥/١) والزجاج (١٥٠/١) وهامش التكملة وشرح الرضي (١٥٣/٤) والتذيل (٢٠/٦) وشرح أبيات الفني (٣٥٤/٧).

(٣) سورة البقرة: (٦٨).

(٤) كذا قوله في الآية في: البغداديات ٢٠٢، والإغفال (٢٥٧/١). والفروض مصدر فرضت البقرة أي طمنت في السن.

(٥) بعض بيت من الرمل، وهو يشمله:

إن للخير وللشر مدى وكل ذلك وجه وقيل

وهو لعبد الله بن الزبير في: ديوانه ٤١، وتخرجه فيه مفصل، والبغداد في: شرح الأبيات (٢٥٢/٤) تعليق نفيس. وأتشد أبو علي في: الشيرازيات ٤٥١، والبغداديات ٢٠٢، والتعليق (٢٥٣/٢) والإغفال (٢٦٠، ٢٥٧/١) على أن (ذلك) مفرد يراد به التثنية، وفي البصريات ٥٧٢ اكتفى بإنشاده. الوجه: ما يتوجه إليه الإنسان من عمل وغيره، والقبيل: المحجة الواضحة.

ويشهد أيضاً على أبي عثمان أنه قد قال / ١٢٤ ب في الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين: إنه إذا تعدى إلى الثاني لزم أن يُعَدَّى إلى الثالث، ولو كان (ذاك) كالجمله لجاز عنده: (أعلّمتُ زيداً ذاك) فيقع موقع الجملة، وفي امتناع ذلك دلالة على أنه لا يجوز أن يسد (ذاك) مسدّ الجملة.

وجازت الإشارة إلى المصدر - وإن لم يجر له ذكر - لدلالة فعله عليه؛ كما جاز إضماره لدلالة فعله عليه.  
حكى الفراء:

قد كنتُ خراجاً ولوجاً صيرفاً لم يلتحصني حصن بيض الحاصي (١)

### مسألة

يقول الفراء (٢) في المفعول الثاني من (ظننتُ) وخبر كان: إنه ينتصب على الحال. ويُفسدُ هذا وقوعه معرفة مضمراً وبالالف واللام، والحال لا يجوز فيه شيءٌ من ذلك. ويقول أيضاً (٣): إن الظن وبابه أصله الحكاية. فكان على هذا من أولى الناس بأن يقول إن المفعول الثاني ليس بحال؛ لأن الحكاية حُكْمُها أن تكون في الجُمْلِ والكلام التام (٤).

(١) من الكامل، وهو لامية بن أبي عائذ الهذلي في: شرح اشعار الهذليين، ٤٩١، ونخرجه ١٤٣٤، والكتاب (٢٩٨/٣) والألفاظ ٦٣، وشرح أبيات الإصحاح ١٠٤، وبلا نسبة في: ما ينصرف ١٣٨. وفي الأصل: تلتحصني بالناء، وأصلحتها من الفراء، وأشار الناصح في الهامش إلى رواية نسخة أخرى: لحاص، وهي رواية المصادر غير أن أكثرها بلا ياء وبعضها بياء (لحاصي)، وأما رواية الفراء فهي في: معانيه (٣٩٦/٢) ولسرها: "يريد الجائض فقلب كما قال: عاقير يريد عائق". التحصن في كذا: نسب فيه، ولحاص (فعل) منه ويريد: لم تلتحصني لحاص، حيض بيض: ضيق لا مخرج منه، التصريف: التصرف في الأمور الخشال، البولج: الذي يُلج في الأمور مجترئاً، يصف نفسه بالاعتبال والتصرف.

(٢) لم أجد في معانيه إلا موافقة البصريين وكذا قول ابن سمدان في: مختصره ٦٤، وما في السنن حكى عن الفراء في: النذيل (١١٦/٤) وعن الكوفيين في: الإنصاف ٨٢١، وتبيين العكبري ٢٩٥، والارتشاف (٧٢/٢).

(٣) أقرب ما وجدته قوله في: اللعاني (٤٤/٢): لأن الظن والعلم في معنى القول واليمين.

(٤) عن التذكرة نقله الشاطبي في: المقاصد (٤٥٣-٤٥٤) ثم شرحه: "يريد: والحال إنما تأتي بعد تمام الكلام، فيلزمه بدعوى الحال في المفعول الثاني هنا أن يكون الظن واقعاً في أصله على المفرد لا على الحكاية. وهذا تناقض ظاهر". وقصر الحكاية على الكلام التام هو قول سيبويه في: الكتاب (١٢٢/١)

## مسألة

لو قيس ( ذو مال ) على ( أدل ) (١) لَلَزِمَ كَسْرُ [الذال] (٢) وَقَلْبُ الواو ياءً، فكان لا يَنْفَصِلُ / ١١٢٥ الجُرْمُ مِنَ الرِّفْعِ، وَقَدْ قُصِّلَ بَيْنَهُمَا فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ عَلَى حَدِّهَا وَعَلَامَاتِ الضَّمِيرِ فَكَذَلِكَ يُفَصَّلُ بَيْنَهُمَا هُنَا، وَلَزِمَ الْقَلْبُ فِي ( أدل ) وَ( قَلْنَس ) (٣) وَلَمْ يَلْزَمْ فِي ( أخوك ) وَ( ذو مال )؛ لَأَنَّ الْوَاوَ هُنَا غَيْرُ لَازِمَةٍ، فَجَرَى مَجْرَى ( ضَوء ) (٤) وَبَابِهِ، وَالْأَوَّلُ لَازِمٌ فَوَجَبَ قَلْبُهُ.

[ع: إن قيل: قد سوي بين المجرور والمرفوع في نحو: القاضي وبابه، قيل: قد يقع الفرق بينهما في بعض الأحوال؛ وذلك نحو قوله:  
مُصْنَعِي الْخَدِّ أَصْلَمُ (٥)

و:

لا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغُرَانِي هَلْ (٦)

ولو قيل: ( ذي مال ) في الرفع والمجرور كما اختلف في حال من سعة أو ضرورة.]

- (١) أدل جمعٌ ذكر على أفعل ( أدلوا ) والواو في مثلها تُقلب ياء ويكسر الضموم، وزنة ( ذو ) تُقل، فتكون معها متحركة كادَّكرو. وانظر الكتاب ( ٣٨٣ / ٤ ) والمنصف ( ١١٧ / ٢ ) والتعليق ( ٧٦ / ٤، ٧٥ / ٣ )  
(٢) الأصل: الذال منقوطة من أسفل، وهو تصحيف لأن الكلام في ( ذو ).  
(٣) جمع قلنسوة، وأصله: قلنسوة، فجرى فيها ما جرى في أدل. انظر الكتاب والمنصف والمقتضب ( ٣٢٤ / ١ ) والبصريات ٦٥٨  
(٤) عند تخفيف مجزئتها تقول: ضو، فالتخفيف عارض غير لازم فيثبت الواو مع تحرك مع قبلها، وعقد ابن جني باباً لإجراء اللازم مجرى خبر اللازم نقل فيه عن أبي علي قولاً يوافق ما أقره هنا وفي الحجة ( ٣٩٩ / ٤ ) والحلييات ٥٥، والشيرازيات ٣٦٨. انظر الأصول ( ٩٣ / ٢ ) والخصائص ( ٩٤ / ٣ )  
(٥) بعض بيت من الطويل، ومثله:

نراه وقد فات للمرأة كانه  امام الكلاب مصغي...

- وهو لأبي خراش الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ١٢١٩، والمعاني الكبير ٧٣، وبلا نسية في: نظرة الإغريض ٢٦١، وانشده ابن جني في: المنصف ( ٨١ / ٢ ) عن أبي عثمان وفي الخصائص ( ٨١ / ٢ ) بروايته هنا برفع مصغي، ونص السكري في الشرح على نصبه على الحال وعليه لا شاهد فيه. البيت في صفة ظبي، أصفي: أمال، وهو مصغ من شدة العذو، الأصلم مقطوع الأذن فشبهه به من شدة صرره أذنه.  
(٦) عجزه: هل يصبحن إلا لهن مُطْلَبٌ، وسلف التعليق عليه في ( ٧٤ - ب )

وقولهم<sup>(١)</sup>: (ذوات) يدل على فساد قول الكوفيين: إن (ذا) حرف واحد بدلالة قولهم: ذان. وليس في (ذان) دلالة على أن أصل (ذا) حرف واحد؛ كما لم يكن في (ذوات) دلالة على أن الكلمة ليست ثلاثية؛ ألا ترى قوله: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿ذَوَاتِي أَكْكُلُ خِمَاطٍ﴾<sup>(٣)</sup>. وكذلك لا يدل (الذان) على زيادة الياء في (الذي)<sup>(٤)</sup>، وإنما حذفت لالتقاء الساكنين، والحذف في (ذان) و(الذان) أجوز؛ إذ جاز في (ذوات) وهو مُتمكّن.

### مسألة

١٢٥/ ب قولهم: (ذاة)<sup>(٥)</sup> يدل على فساد قول من يقول بالمعرب من مكانين<sup>(٦)</sup>؛ ألا ترى أن الألف في (ذات) إنما هي في موضع حركة بناء، وقد تبع ما قبلها من الحركة هذه الحركة التي هي الفتحة، ف(ذات) ك(شاة)<sup>(٧)</sup>.  
[ج: أبين من هذا قولهم: هذه امرأة، فتبعت فتحة الراء فتحة الهمزة، وهي بناء لا محالة].

(١) تقدم بعض كلامه في المسألة في (١١٤-١).

وقول الكوفيين: الذال وحدها هي اسم الإشارة يعارضه قول البصريين إن الألف من تمام الاسم.

انظر: إعراب الزجاج (٦٨/١) والنحاس (١٧٨/١) والإنصاف ٦٦٩، وتبيان العكبري ١٤، وشرح الرضي (٤٧٣/٢).

(٢) سورة الرحمن: (٤٨)

(٣) سورة نبا: (١٦)

(٤) وقول الكوفيين في: الذي إن الموصول الذال والياء زائدة وهي أملية عند البصريين. انظر الإنصاف والتدليل (١٨/٣)

(٥) هي ذات وإنما صارت الهاء تاء للإضافة ووصلها بغيرها.

انظر: معاني الاختش ٥٨، والأصول (٣٧٥/١)

(٦) هو قول الكوفيين قد (أخوك) مثلاً معرب من مكانين الواو وضمة الحاء، وقد رد البصريون ذلك. انظر

المقنضب (١٥٣/٢) وتصحيح الفصح ٢٦٢، والشعر ١٦٧، والمعضديات ٢٢٧، والحجة (١١٦/١)

والفهرست ١٠٦، وأمالى لمن للشجري (٢٤٣/٢) والإنصاف ١٧، وسفر السعادة ٥٢٩-٥٤٥

(٧) في أن أصل التاء هاء. الكتاب (٣٦٧/٣، ٤٦٠)

## مسألة

المؤقّدان<sup>(١)</sup>

ضد ( المرأة ) لاختلاف موضعَي الحركتَيْن من التقديم والتأخير، ونحوه: مقلات ومصباح<sup>(٢)</sup> للمجاورة.

وإذا كان هذا من مذهبهم<sup>(٣)</sup> فانظر أين موقع الحركة من الحرف المتحرك بها؟

## مسألة

قال<sup>(٤)</sup>: اعلم الله هذا زيدا قائماً العلم اليقين إعلاماً، ( العلم اليقين ) على فعل آخر دل عليه هذا لئلا يعمل فعل واحد في مصدرين؛ فكانه قال: علم ذاك العلم اليقين، وليس كذلك: ادخل الله عمراً المدخل الكريم إدخالاً<sup>(٥)</sup>؛ لأن ( المدخل ) و ( الإدخال ) واحد في المعنى، فجاز إبداله منه كما تبدل النكرة من المعرفة.

قال في هذا الباب<sup>(٦)</sup>: سرقت عبد الله الثوب الليلة، لا تجعله ظرفاً، ولكن / ١٢٦ تجعله مفعولاً.

(١) من بيت من الوافر، ونحوه:

حب المؤقّدان إليّ موسى - وجعده إذ أضاعهما الوكود

وهو الجبر في ديوانه ٢٨٨، والخصائص ( ١٧٧/٢، ١٤٨، ١٥١ ) والمختضب ( ١/٤٧ ) وشرح أبيات المغني ( ٨/٧٦ ) وشرح شواهد الشافعية ٤٢٩، ويلا نسبة في: النصف ( ١/٢٠٣١١، ٢٠٣ ) وسر الصناعة ٧٩، والتمام ١١٠، وأنشده أبو علي في: الشيرازيات ٣١، والحجة ( ١/٢٢٩، ٣/١٢٥، ٥/٣٩٢، ٦/٦٩، ٢٠٥، ٤١٦ ) على أنهم استجازوا غلب الوافر الساكنة همزة إذا انضم ما قبلها وعليه كان ينشد أبو حية النميري البيت مضموزاً في ( المؤقّدان ) و ( موسى )، غير أن أبا علي في الشيرازيات ذكر أنه ليس شائعاً بالسماع ولا قوياً بالقياس، ورواية الديوان: المؤقّدان، ولم ير البغدادي لها وجهاً لأن ( وكّد ) لازم.

(٢) أجاز سيبويه ( ٤/١٣٠-١٣١ ) فيهما الإمالة والفتح وفسر الأول بأن الكسرة السابقة للحرف المستعطي ( الصاد والظاف ) كانتا فيه لسكونه، وسبب عدم الإمالة بأن الفتحة التي بعده كانتا فيه لسكونه أيضاً. وشرحها مفصلاً في: التعليقة ( ٤/١٨٦ ) والحجة والسر.

(٣) مذهب الكوفيّين في العرب من مكاتبين للذكور في المسألة السابقة.

(٤) سيبويه ( ١/٤١ ) بلفظ: علمت زيدا، وجاءت في: الأصول ( ١/١٨٨ ) وأجاز أبو علي في: التعليقة ( ١/٧٣ ) ما منه هنا وسمي البدل هناك تكراراً.

(٥) الكتاب ( ١/٤١ )

(٦) المذكور من الكتاب وعبارته: ولكن كما تقول: يا سارق الليلة زيدا الثوب، وشرحه أبو علي في التعليقة بمقالته هنا.

إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: إِذَا جَعَلَ (الليلة) مفعولاً فهل يجوز أَنْ يُعَدِّي الفعلَ إِلَى (الليلة) على أَنه ظرف؟

فالجواب: أَنه لَا يجوز أَنْ يُعَدِّي إِلَى (الليلة) على أَنه ظرفٌ مِنَ الزمانِ لِقِلَّةِ الفائدة؛ وذلك أَنه إِذَا عَدَّى الفعلَ إِلَيْهِ على أَنه ظرفٌ لم يُفِدْ إِلَّا مَا أَفادَهُ الَّذِي عُدِّيَ الفعلُ إِلَيْهِ على أَنه مفعول، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ قُبِحَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَقِلَّةِ الْفَائِدَةِ، وَلَكِنْ إِنْ عُدِّيَ الفعلُ إِلَى ظرفٍ آخَرَ مِنَ الزمانِ جاز، وَيَصِيرُ كَأَنَّهُ عُدِّيَ نَحْوُ: (أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ) إِلَى ظرفٍ مِنَ الزمانِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ الْمُتَوَسِّعَ فِيهِ مُشَبَّهٌ بِ(أَعْلَمْتُ)، فَيَقُولُ عَلَى هَذَا: سَرَقْتُ عَبْدَ اللَّهِ الثَّوْبَ اللَّيْلَةَ الْعَامَ شَهْرَ كَذَا؛ كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ شَهْرَ كَذَا. فَإِنْ جَعَلْتَ (الليلة) ظرفاً لم يَسْتَقِمَّ تَعْدِيَّتُهُ إِلَى ظرفٍ آخَرَ (١)؛ كَمَا لَا يُعَدِّي الفعلُ إِلَى مَصْدَرَيْنِ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا.

وما حكاه أبو عمر (٢) مِنْ أَنَّ (ظَنَنْتُ) وَبَابَهُ يَنْبُحُ أَنْ يُقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى الْفَاعِلِ وَحْدَهُ وَأَنْ لَا يُعَدِّيهِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ، فِيهِ بَعْضُ التَّقْوِيَةِ لِقَوْلِ سِيبَوِيهٍ (٣)؛ إِنَّهُ لَا يُقْتَصَرُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ / ١٢٦ ب يَنْبُحُ الْاِقْتِصَارُ فِي النِّقْلِ بِالْهَمْزَةِ؛ كَمَا كَانَ يَنْبُحُ الْاِقْتِصَارُ قَبْلَ النِّقْلِ.

إِلَّا أَنَّ سِيبَوِيهَ قَدْ أَجَازَ هَذَا الَّذِي اسْتَقْبَحَهُ أَبُو عُمَرَ فِي قَوْلِهِ (٤)؛ (ظَنَنْتُ ذَلِكَ) إِذَا عَدَّاهُ إِلَى الْمَصْدَرِ، وَقَدْ وَجَدْتُ فِي الشُّعْرِ مَا يَشْهَدُ عَلَى أَبِي عُمَرَ لِلْكُمَيْتِ قَوْلُهُ:

بَايَ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيَّ وَتَحْسِبُ (٥)

(١) منع العمل في ظرفي زمان في: الحجة (٢٦٣/٣)

(٢) فرقت من تخرجه والتعليق عليه في (١-٩٣)

(٣) الكتاب (٤١/١) وعبارته: وَلَا يجوز أَنْ يُقْتَصَرَ عَلَى مَفْعُولٍ مِنْهُمْ وَاحِدٌ دُونَ الثَّلَاثَةِ.

(٤) الكتاب (٤٠/١) وعلقت عليها في المسألة التي عُدَّتْ لَهَا فِي (١-١٢٤)

(٥) مِنَ الطُّوَيْلِ، وَهُوَ الْكُمَيْتُ بْنُ زَيْدٍ فِي: شعره (١٨٤/٢) وشرح الهاشميات ٤٩، والمختص (١٨٣/١)

وشرح المروزقي ٦٩٢، وأزمنتته (١٠٠/١) والبحر (٥٦٠/١، ١٤٣/٣، ٤٥٧/٧) والمقاصد (٤١٣/٢)

(١١٢/٣) والحزاة (١٣٨/٩) وأنشده أبو علي في: الخطبات ٧٢، والحجة (١٠٥/٣، ١٥٢/٥) على

حذف المفعولين، وفي الحجة (٢٠/٥) والشيرازيات ٥٦٩، على أَنَّهُ أَعْمَلَ الْفِعْلَ الْأَوَّلَ وَلَمْ يَعْمَلِ الثَّانِي.

إلا أنَّ لابي عمر أن يقول: إنما حسن هذا شيئاً؛ لأنه قد عدَّى قبله (تَرَى) فاستغني  
عن تعديته هو كقوله سبحانه: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ﴾ (١) وما روي من قوله  
صلى الله عليه: «لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ» (٢).

### مسألة (٣)

مما يدلُّ على أنَّ النُّظَرَ إدارة العين نحو المبصر قوله: ﴿وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا  
يُبْصِرُونَ﴾ (٤)، وقولُ ذي الرِّمة:

ناظرٌ (٥)

وقولُ الآخر:

على أنني في كُلِّ سِيرٍ أسيره      وفي نظري من نحو أرضك أضورُ (٦)  
وقولُ المحدث كشافاً للمعنى:  
ما سرتُ ميلاً... البيت (٧).

(١) سورة الأحزاب: (٣٥) وهو قول سيبويه (٧٤/١) في الآية، وأخذ به أبو علي في: الحجة (٢٨٦/٣، ٢٠/٥).  
(٢) جاء في: سنن ابن ماجه ٨٨٨، وأبي داود ٥١٨٨، ومسنند الإمام أحمد ١١٧، ١١٦، وانظر في: الأم (٣٤٠/٧)  
وميسوط السرخسي (١٣٥/٢٦) وعمدة القاري (١٦١/٢) شرحه واحتجاج الحنفية به في حكم قتل  
المسلم بالذمي، وذكر أبو علي الحديث وقول أبي يوسف فيه في: الحجة (٢/١) والشبرايات ٥٦٩، ويقدر  
المحذوف: ولا ذو عهد في عهده بكافر، فمحذوف لتقدم ذكره.

(٣) المسألة مبسوطه بشواهدا في: الخليات ٦٦-٦٧ والحجة (٢٦٩/٦)

(٤) سورة الأعراف: (١٩٨) وانظر الاحتجاج بالآية في الرؤية والاعتراض عليه في: تبيان العلومي (٦١/٥)  
والبحر (٤٤٤/٤)

(٥) من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

وأني متى أشرف على المجتب الذي      به أمت من بين الجوانب ناظرٌ

وهو لذي الرمة في: ديوانه ١٠١٤، والكشاش (٦٨/٣) والأصول (٤٦١/٣) وشرح أبيات سيبويه  
(٨٠/٢) وحقائق الثاويل ٢٥٣، والخزلة (٥٤/٩) وبلا نسبة في: المقتضب (٧١/٢) وأشده أبو علي  
في: الحجة (٢٦٩/٦) والخليات ٦٦، ٦٧، على ما ذكره هنا.

(٦) من الطويل، وهو لذي الرمة في: ديوانه ٦١٧، وتخرجه ١٩٨١، وأشده أبو علي الخليات ٦٧ لما ذكره، وفي  
الحجة (٣٨٩/٢) على أن أضور بمعنى لأتل العتق.

(٧) بداية بيت من البسيط، وهو بتمامه:

ما سرتُ ميلاً ولا جلوزتُ مرحلةً      إلا وذكرك يمتني دتياً عتقي

## مسألة

١٢٧/١ بُرْدًا يُمَنَّةٌ خَلْقَانِ (١)

يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِعَلَمٍ (٢)؛ لِأَنَّ الْأَعْلَامَ لَا تُحَرِّفُ؛ إِلَّا قَرِئَ أَنَّ مِنْ مُنِّي بِ(عَمْرٍو) لَا يَجُوزُ فِيهِ (عُمَرُ) وَإِنْ جَازَ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ، وَكَذَلِكَ (زَيْدُ) وَ(زِيَادَةُ)، فَكَذَلِكَ (الْيَمَنُ) لَوْ كَانَ عَلَمًا لَمَا جَازَ فِيهِ (يُمَنَّةٌ).

## مسألة

إِذَا سُمِّيَتْ رَجُلًا بِ(شَاةٍ) (٣) لَمْ تُجْمَعْ بِالْوَاوِ لِأَجْلِ التَّاءِ، وَلَا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ لِأَنَّهُ لَمْ

= وهو إبراهيم بن الأغلب (ت ١٩٦) في: الحلة السيرة (١/٩٤) ومحمد بن عبد الملك الزيات (ت ٢٣٣) في: منتحل الثعالب (٢٤٨)، وبلا نسبة في: حقائق التأويل ٢٥٤، ومحاضرات الأدباء (٢/٧٣) والنسبة أبو علي في: الحجة (٢٧٠) والخليجات ٦٧ على أَنَّ النُّظَرَ الْمَذْكُورَ فِي بَيْتِي ذِي الرِّمَةِ لَيْسَ الرُّؤْيَا بَلْ مَعْنَاهُ التَّلَفُّتُ إِلَى الْجِهَةِ الْمَقْصُودَةِ كَمَا وَضَّحَهُ الشَّاعِرُ الْمُحَدِّثُ فِي هَذَا الْبَيْتِ.

(١) لُطْعَةُ بَيْتٍ مِنَ الطُّوَيْلِ، وَهُوَ بِتَمَامِهِ:

وَبَاتَ بِفَيْتَا سَاقَطَ الطُّلُّ وَالنَّدَى مِنْ اللَّيْلِ بُرْدًا يُمَنَّةٌ فَطِرَانِ

وهو الخمسة البلوئية في: الخليجات الصالح (١/٣٩١) وأما في الثعالب (٢/٨٣) ولأبن الدمينية في: صلة ديوانه ٢١١، وبلا نسبة في: الكامل ١٦٢، وفيه جلاء قبل الشاهد ثلاثة أبيات لعبد الرحمن بن الحكم ثم بيتان غير منسوبين ثم أبيات فيها الشاهد وكلها على الروي والبحر أنفسهما، فانتظمت هذه الأبيات مع غيرها في: تاريخ دمشق (٣٤/٣١٨) في خبر واحد مستند منسوبة لعبد الرحمن، وهو لعروة بن حزام من نولته في: أمالي الثعالب (٣/١٥٨) والخزانة (٣/٣٥٠) برواية:

أَغْرَكُمَا مِنِّي فَمِيسٌ لَبِستَ جَدِيدٌ وَبُرْدًا يُمَنَّةٌ زُهَيْرَانِ

وعلى المصادر السالفة تكون رواية أبي علي محرفة، وفي ديوان المخبون ٢١١ بيت يقرب من روايته:

عَلَى دَمْنَتِي دَارِ اللَّيْلِ كَانَهَا إِذْ أَرَانِ مِنْ بُرْدٍ لَهَا خَلْقَانِ

والبيت البُرْدَةُ مِنَ بَرُودِ الْيَمَنِ.

(٢) يَرِيدُ أَنَّ (الْيَمَنَ) لَيْسَ عَلَمًا وَذَكَرَ فِي: الإغفال (٢/١٨٨) أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ جَعَلَهَا اسْمًا لِلْجِهَةِ أَيْ ظَرْفًا، وَعَكَّسَهُ فِي: الحجة (٣/٥٣)، وَفِي اللِّسَانِ (يَمَنُ): الْيَمِينَ مَا كَانَ مِنَ يَمِينِ الْقَبِيلَةِ مِنْ بِلَادِ الْغُورِ، وَقَدْ خَصَّصُوا بِهِ مَوْضِعًا وَغَلَّبُوهُ عَلَيْهِ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْيَمِينَ جَنْسِيٌّ غَيْرُ عِلْمِيٍّ أَنَّهُمْ قَالُوا: الْيَمَنَةُ. وَالْكَلَامُ فِي الْمَسْأَلَةِ لَهُ تَعَلُّقٌ بِقَوْلِهِمْ: ذَهَبَ الشَّامُ وَالْيَمَنُ. وَيَنْظُرُ الرَّدُّ عَلَى عَدَمِ تَحْرِيفِ الْأَعْلَامِ فِي: شرح الصفا ٦٥٨، وشرح ابن عصفور (١/٣٣١).

(٣) جَوَازُ جَمْعِ شَيْءٍ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ وَعَدَمُ جَوَازِهِ فِي: شَاةٌ عِنْدَ التَّسْمِيَةِ بِهِمَا هُوَ قَوْلُ سَيِّبِيهِ (٣/١٠٠) وَذَكَرَهُ

أَبُو عَلِيٍّ فِي: التَّلَاقِ (٣/٢٤١) وَالشُّعْرُ ١٤٦، وَابْتِدَائِيَّاتُ ١٥٤، ٥٠٤.

يُجَمَّع بهما وهو نكرة، فكذلك بعد النقل؛ لأنه لا فرق بين الموضعين، وأيضاً فإنه لا يجوز الإضافة إليه لاختلاله.

وجازت في (شِية) الألفُ والهاء؛ لأنه لما حُذفت الفاءُ وأُلقيت حركتها على العين كانت الفاءُ لذلك في حُكْم الثابتة، لا سيما والفاءُ قوية، فهي أقوى من (ضوء) (١)، وليس في (شاة) شيءٌ من هذا.

فقليل: هلاً لما أضفت إلى (شِية) (٢) لم تُرد الفاء؛ لأن حركتها نائمة عنها؟ والجواب: أنه لا بُدَّ في الإضافة من فتح الشين فتذهب حركة الفاء التي كانت نائمة عنها، ولو جاز أن يُقَرَّ حركة الفاء المحذوفة لجاز أن تُصَرَّف إليها من غير ردِّ الفاء؛ كما جاز أن تُجمع بالهاء. ولم يَجُزْ (شِية) قياساً على (صِيعِي) (٣)، لأجل ثقل كسرة الياء، على أن كسرة صادٍ / ١٢٧ ب (صِيعِي) إنما هي في تقدير الفتحة ولكن لمكان الحرف الخلفي (٤).

سبيلُ المفسر أن يكون من جملة غير جملة المفسر (٥)، فلذلك لا يكون:

كَانَ أَمْلَكَ (٦)

(١) عند تخفيف همزة ضوء لا تنقلب الواو على الهمزة من تحرك ما قبلها، انظر ما سلف في (١٢٥-١).

(٢) قال سيبويه (٣/ ٣٦٩) في الإضافة (النسب) إلى شِية: وشِوي، وأشار إليه أبو علي في: الخليليات ٥٥، والبصريات ٨١٤.

(٣) نسبة إلى الصُّعِي وهو غويك بن قُفيل بن عمرو بن كلاب، كان سيداً يُطعم بعكاظ، احرقته صاعقة تُسمى الصُّعِي، وحكى سيبويه في منسوبة وجوهاً منها المذكور وهو أضعفها عنده، وشرحه أبو علي بحبارة أوضح في: الخليليات ٥١، والإغفال (١/ ١٩١) والبصريات ٧٦٦، وانظر الكتاب (٣/ ٢٤٢) وجمهرة ابن حزم ٢٨٦.

(٤) انظر رد ابن درستويه في: تصحيح الفصح ٢٧٣-٢٧٤ لتعليق الجواز بالحرف الخلفي.

(٥) المفسر هو المخذوف والمفسر (بوزن الفاعل) هو الدال على المذوف، وتكلم فيه في: الإغفال (٢/ ٥٦-٦٠) والخليليات ٢٤٨.

(٦) من الوافر، وهو بنسائه:

فإنك لا تبالي بعد حولي أظني كان أمك أم حمار

وهو لخداش بن زهير في: شعره ص ٦٦، والكتاب (١/ ٤٨) والمقتضب (٤/ ٩٤) ونحصيل عين الذهب ٧٢، ونخليص الشواهد ٢٧٢، ولشروان بن قزارة في: حماسة الليثي (٢/ ١٥٠) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٧٠) وفرحة الأديب ٥٢، وعزي لها في: الخزنة (٧/ ١٧٧، ٢٩٦) ولزارة بن قزوان في: اشتقاق =

في موضع خبر (كان) المضمر الرافعة لـ (ظبي)؛ ألا ترى إلى قوله: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ (١)، و﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ (٢). وإضمار هذا الخبر وإرادته بمنزلة إضمار الفعل في نحو: أزيد قام؟ (٣) ألا ترى أن الفعل المضمر الرفع لـ (زيد) يدل على حدث فيما مضى. والخبر في (كان) بمنزلة الحدث الذي يدل عليه الفعل، فوجب إضماره ليفسره به (كان) للظهرة مع خبره (٤)؛ ألا ترى أن الخبر في هذا بمنزلة الحذف في سائر الأفعال، وأنت إذا أزييت بقولك: (قام زيد) كان بمنزلة (كان زيداً ذاهباً). فاما (أزيداً ظننته ذاهباً) (٥) فإن المفعول الثاني محذوف لدلالة المفعول الأول عليه، فقد يستقيم على هذا التأويل أن يكون خبر (كان) في:

أظبي كان أمك

محذوفاً من وجهين: أحدهما هذا الذي ذكرنا من الاكتفاء، والآخر: أن الخبر إذا حذف كان بإزاء الحدث الذي يدل عليه الفعل المفسر في قولك: أزيد قام؟ ولا يجوز أن يكون قولك: أزيداً ظننته منطلقاً (٦) / ١١٩ (ظننته منطلقاً) في موضع المفعول الثاني؛ كما لم يجوز في:

كان أمك

ابن دريد ٢٩٥، وأغرب أبو علي نفسه إلى جرير في: للثورة ٢١٠، ورأى حسن رفع (ظبي) بكان المحذولة لأن المقصد ألا يُعرف من أي الجنسين كان أبوه والنتيجة إذا تعلق بها المقصد وجب رفعها، وذكر البغدادي توجيهات أخرى وقال الغندجاني إن الرواية مغيرة لقبها واستشهد النحاة بالمغيرة. وفي الأصل الموم بالضم والفتح.

(١) سورة المائدة: (٩) ونماها: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾، وفي البغداديات ٢٤٨ والمخليات ٢٤٨ والبصريات ٧٧٣، ٥٤٩، والإغفال (٢/ ٢٥٠، ٥٦) والحجة (٢/ ٦٠، ٣/ ٤٣، ٣١١، ٣٩٧/ ٥، ٦/ ٤٠، ٦٥) أن (لهم مغفرة وأجر) تفسير للوعد، وكذا في: التالية (للدكر مثل) تفسير للوصية، وأخذ أبو علي من الأخفش في: معانيه ٢٤٨، وانظر التمام ١١٢

(٢) سورة النساء: (١١) ونماها: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾.

(٣) انظر الكتاب (١/ ٩٩-١٠١) وصرح أبو علي في: التعليق (١/ ١٢٧) بأن الاسم مرفوع بفعل مضمر.

(٤) كتب الناسخ أعلى الكلمات: (كان والظهرة وخبره) كصح، أي كذا بالأصل وهو موضع شك وخلاف لكنه صحيح.

(٥) انظر الأصول (٢/ ٢٤٢) والخصائص (٢/ ٣٧٦) واللغني (٥/ ١٢٧) وأثر أبي علي ظاهر في الأخيرين.

(٦) هنا يبدأ موضع اضطراب في ترتيب صفحات الأصل وقد أصلحته بنقل (١-١٩) وما بعدها إلى هنا.

أن يكون خير (كان)؛ لأن المفسر لا يكون إلا منفصلاً من المفسر.

[ع<sup>(١)</sup>]: يدخل على هذا قولهم: ﴿هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(٢)</sup>؛ ألا ترى أن المفسر من جملة المفسر؛ لأن الجميع عقد واحد. ]

### مسألة<sup>(٣)</sup>

قوله:

تَسَفَّهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ<sup>(٤)</sup>

أحسن من قوله:

طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ<sup>(٥)</sup>

(١) اعتراض ابن جني يوافق كلام أبي علي في: عدة مواضع من كتبه في الآية وضمير الشأن، مما يدل على أن اشتراطه الفصل هنا رجع عنه فيما بعد بل إنه يصرح في: الإغفال (٢/٢٢٤-٢٣٥) بشرط اتصال المفسر بجملة المفسر. وانظر التعليقة (١/٩٠) والشهراريات ٥٢٤، والحجة (٤/٢٣٥، ٥٤٢٣٨، ١٤٧/٦، ٤٥٨) والجليات ٢٤٧

(٢) سورة الإخلاص: (١)

(٣) نقل البغدادي في: الخزانة (٤/٢١٠) المسألة عن التذكرة القصيرة.

(٤) من الطويل، وهو بعمامة:

مَشِينٌ كَمَا اجْتَرَتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ

وهو لذي الرمة في: ديوانه ٧٥٤، والكتاب (١/٥٢) والكمال ٦٦٩، والأصول (٢/٧٢) وشرح أبيات سيبويه (١/١٨٠) وبلا نسبة في: المقتضب (٤/١٩٧) والمغريب (١/٢٣٧) ويستشهدون به على تأنيث الفعل لاكتساب الفاعل المذكور تانيثاً من المضاف إليه، وكذا ذكره أبو علي في: التعليقة (٤/٦٩) ومنع وقوع مثله في القرآن، وحمله هنا على أن المضاف هو المضاف إليه في المعنى، ويحمل على غير ذلك. وفي الديوان ذكرت رواية: مرضى الرياح، ولا شاهد فيها. تسفّهت: حركت، النواسم: من تسمت الرياح أي تنفست وهو أول هبوبها، وهو يصف نساء برقة المشي.

(٥) من الرجز، وتماه:

طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَفْضِي

وهو للأغلب المجلي في: شعره (شعره أمويون ٤/١٥٩) والمعصرون والوصايا ١٠٨، وشرح أبيات سيبويه (١/٣٣٧) والمقاصد التحوية (٣/٣٥٩) والخزانة (٤/٢١٠) والمعجاج في: ملحقات ديوانه ٣٠٠، والكتاب (١/٥٣) ومجاز القرآن (١/٩٩) وتحصيل عين الذهب ٧٧، وبلا نسبة في: المقتضب (٤/١٩٩) وهو شاهد على التانيث كلسبق. وقول أبي علي يكاد يكون رداً على المبرد في قوله: الطول غير منفكة الليالي منه.

لأنَّ (الرياح) لا تكون ريحاً إلا بمرورها ومُدافعة الهواء بعضه بعضاً، فحسُن أن تُجعل هي هو، وليس (طول الليالي) كذلك؛ لأنَّ الليل قد يكون ليلاً وإن لم يكن طويلاً.  
[ع (١)]: ليس غرضُ الشاعر أن الليالي الطوال دون القصار أسرعَت في نقضه، وإنما يريد تكرار الزمان لياليه وأيامه طالت الليالي أو قصُرت، والزمان لا ينفك من التكرار؛ كما لا ينفك الريحُ من الهبوب والمُرور، وهذا لازم.]

## مسألة

قوله:

ألا كُنتَ شعري هل تروذن ناقتي بحزم الرقائش في مثال هوامل (٢)  
يبدل على أنه إذا قال: جاءني زيد في جماعة، فقد أتته أيضاً الجماعة.

## ١٩ / ب مسألة (٣)

لك به أب (٤)؛ أي: بمكانه، فقولك: (بمكانه) في موضع ظرف، والعامل فيه (لك)، وكذلك: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْمُحَلَّةِ﴾ (٥) (فيها) ظرف والعامل فيه (لهم)، ويجوز على قول الشاعر:

أقادت بنو مروان قيساً دماءنا وفي الله إن لم يعدلوا حكم عدل (٦)

(١) اهتبل البغدادي هذا التعليق لنفسه.

(٢) من الطويل وجاء بلا نسبة في: الدلائل للسرقسطي ٩٠٢ ومعجم ما استعجم ٦٦٢، ومعجم البلدان (٢/ ٢٥٣) واللسان (ملا). نرو: من رباد الإبل وهو اختلافها في الرعى مقبلة ومدبرة، الحزم: الدليظ من الأرض المرتفع والحزوم كثيرة عند العرب منها حزم الرقائش، المثالي: جمع متل ومثلية وهي الناقة التي يتلوها ولدها أي يتبعها، الهوامل: المتروكة بلا راع نهاراً.

(٣) نقل الباقولي في: إعراب القرآن للنسوب (٢/ ٦٦٥) هذه المسألة عن أبي علي.

(٤) مسألة في الكتاب (١/ ٣٩٠) وقال: «فلنك به أب أو فيه أب»، وإنما يريد بقوله: فيه أب مجرى الأب على سعة الكلام. وانظر الخصائص (٢/ ٤٧٧) وأبو علي يريد أنها من التجريد الذي عرض له في (٩٧-١).

(٥) سورة فصلت: (٢٨) وحملها على التجريد جاء في: معاني الفراء (٣/ ١٧) والزمجاج (٤/ ٣٨٥) والنعاس (١/ ٢٦٤) والبصريات ٢٤٨.

(٦) من الطويل، وهو لأبي الخطار الكلبي في: الوحشيات ٤٢، والحماسة الشجرية (١/ ٩) وكامل ابن الأثير ٧٣٦، وجذوة اللقيس ٢٠١، ونسب لبشر بن صفوان الكلبي في: حملة البحري ١١١، والحماسة=

أن يكون (فيها) من قوله: ﴿لهم فيها دار الخلد﴾ مستقراً و(لهم) لغو؛ ألا ترى أن قوله:

وفي الله إن لم يعدلوا حكم عدل

لا يكون إلا مستقراً. فإذا صح هذا من (١) هنا وجب جواز كونه في غير هذا مستقراً أيضاً، وفي الآية أيضاً.

وكما تجعل هذا بمنزلة الظرف كذلك تجعل الجار مع المجرور في موضع المفعول من قوله:

بعد ما مر مصعب بأشعث (٢)

فهذه (٣) أحكام اللفظ والمعنى على ما أخبرتك.

البصرية (١/٢٦١) وبلا نسبة في: المحتسب (١/٤٢) والإعراب المنسوب ٦٦٥، واللسان (حكم)، وأبو الخطار هو الحسام بن ضرار أمير الأندلس في أيام هشام بن عبد الملك، وكان بنو أمية قبل أن يولوه عزلوا وألبأ آخر من ليس تمكن من دماء كلب. والشاهد على أن الله هو الحكم العدل، وهذا تجريد.

(١) في الإعراب: هاهنا

(٢) بعض بيت من الطويل، وقامه:

بنزوة ليس بعد ما مر مصعب بأشعث لا يغلى ولا هو يُفعل

وهو للأخطل في: ديوانه ٢٧١، ونقائض جرير والاختل ١٠٤، والمعاني الكبير ٥١٠، ٩١٨، وغريب الحديث (١/٦٤) والمحتسب (١/٤١) والجمع (٦/٤٥٧) والسمط ٤٥، ومنتهى الطلب (٦/٢٤٨) والمقاصد النحوية (٤/١٩٧) وبلا نسبة في: الخصائص (٢/٤٧٧) وأنشده أبو علي في: الشعر ٣٧٥، ٤٨٦، والبصريات ٦٠٢ على أن الأشعث هو مصعب وعده تجريد، وبين د. الطنطاخي في تعليقه بهامش الشعر أن ابن قتيبة في المعاني أقدم من وجده يحمل البيت على التجريد ثم تابعه اللاحقون، غير أنه وجد السكري وأبا تمام على غير ذلك فالله هو الجحاف بن حكيم السلمي والأشعث هو الناهي بن زياد بن ظبيان الذي قتله مصعب بن الزبير، وسياق القصيدة والتي ثلثها في الديوان يحضد قولهما. ويروى (يُفعل) = (يفعل)، ويُفعل من الإكمال والهمزة للإزالة.

(٣) في الإعراب المنسوب زيادة خلا منها الأصل: "ومصعب نفسه هو الأشعث. وقالوا: في هذا الدرهم خلف من هذا الدرهم، أي: هذا الدرهم خلف، وكذلك (لهم فيها دار الخلد) أي لهم النار دار الخلد، وقال:

أخو رغائب يعطينها ويسألها يابى للطلامة منه التوفل للزفر

فأخو رغائب هو التوفل للزفر، فقال: منه التوفل وهو هو". وهذا يناسب عبارة المتن: "هذه أحكام اللفظ..." وما بعده في الإعراب نقل عن الخصائص.

حدثنا أبو علي إسماعيل قال: حدثنا العباس بن محمد الدوري قال: حدثنا يعقوب<sup>(١)</sup> قال حدثنا أبي<sup>(٢)</sup> عن صالح<sup>(٣)</sup> عن ابن شهاب أن سالماً أخبره أن ابن عمر قال: إن رسول الله صلى الله عليه قال: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا فَمَالَهُ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ، وَمَنْ بَاعَ تَخْلًا بَعْدَ تَابِيرِهِ فَتَمَرَّتْهَا لِلَّذِي بَاعَهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ»<sup>(٤)</sup>.  
المسألة (٥)

ما كان من المؤنث ثلاثياً لا علامة فيه فهو بمنزلة ما العلامة فيه ثابتة؛ ألا تراك تقول: دارٌ ودويرةٌ، فتأتي بالهاء كما تقول: يدٌ ويديّةٌ، فيرد الياء، وعلى ذلك عوضوا الواو والنون في (أرضون)<sup>(٦)</sup> من العلامة التي كانت تجب في الواحدة.  
فالتذكير إذا قبله<sup>(٧)</sup> للزوم العلامة زائدة في اللفظ؛ كما أن سائر ذوات الزوائد يجب أن يكون بعد الأصل الذي لا زيادة فيه.

فأما (عقرب) و(عناق)<sup>(٨)</sup> ونحو ذلك فالحرف الرابع متراخ<sup>(٩)</sup>، وطول الكلام به عائب علم التانيث وشابه الزيادة؛ ألا ترى أنها لا تخلو من حرف من الحروف المذكرة، وقد يعاقب الحرف الحرف - وإن لم يكن بمعناه - كمعاقبة التنوين علم الندة، ويؤكد ذلك قولهم: سُمِّيَ، لما كان الحرف الرابع غير معتد به جاءت الهاء.

(١) يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن عبد الرحمن بن عوف أبو يوسف الزهري العمري المدني (ت ٢٠٨)، السير ٤٢٣٩

(٢) أبو إسحاق إبراهيم (١٠٨-١٨٣) السير ٦٦١

(٣) صالح بن كيسان أبو محمد الغفاري المدني التابعي (ت بعد ١٤٠)، السير ١٢٠١٦ وابن شهاب هو الزهري.

(٤) جاء بهذا اللفظ ولفظ قريب في: صحيح البخاري (٢٤/٢) ومسلم (١١٧٣/٣) ومسنّد أحمد (٤٨٤)،

رسن النسائي (١٨٩/٣) وهو في: الموطأ (٤٨٥/٢) موقوف عن عمر بن الخطاب، وعن علي بن أبي

طالب في: مصنف ابن أبي شيبة (١٠/٦)

(٥) المسألة ضمت أكثر كلامه في شرح عبارة سيبويه في: النمليفة (٣٤٨-٣٤٩) وانظر الكتاب

(٣/٣٤٩، ٤٩٥، ٥٩٩) والأصول (٤٤٧، ٤١٤/٢) والشعر (١٣٩، ١٤٠)، والتعليفة (٨٧/٤) وسعيد

أكثر معناها في (١٧٤-١)

(٦) تعليل أرضون بنا أصله من سيبويه (٣/٣٩٤، ٤٩٥، ٥٩٩) وانظر الأصول (٤٤٧، ٤١٤/٢)

(٧) أي قبل التانيث.

(٨) الأنثى من ولد المعز.

(٩) الأصل: متراخية. وفي هامشه: متراخ، ويجوزها: صبحك، أي كذا بالأصل.

## مسألة

٢٠ / ب ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَّا﴾ (١) لا يخلو من أن يكون الدعاء الذي يُفعل للاستجابة والرغبة إلى الله في الخير، أو الدعاء الذي هو الاعتزاء.

فالذي يدل على جواز كونه من هذا القسم قوله: ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (٢)، ﴿وَادْعُوا مَنْ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (٣).

ويقال في هذا الوجه الثاني: يدعو ويدعي (٤). أنشدنا محمد بن الحسن (٥):

فَوَارِسُ تَدْعِي يَا آلَ أَوْدٍ      وَقَدْ ذَهَبَ الصَّرِيحُ إِلَى مَثَابِ (٦)

## مسألة

لا يجوز تقديم الصلة على الموصول (٧)، وإن جاز نحو: قسبي (٨) و[أيتق] (٩)، من قبل أن في التحقير والتكسير دلالة على موضع القلب، ألا ترى إلى قول أبي عثمان (١٠)

(١) سورة النساء: (١١٧)

(٢) سورة البقرة: (٢٣) حملها والآية التالية في: الحجة (٤/ ٢٨٩) على معنى الانتصار وهو قريب من الاعتزاء.

(٣) سورة يونس: (٣٨) وهود: (١٣)

(٤) المحكم (٢/ ٢٣٤) واللسان (دعا).

(٥) يعني ابن دريد والبهت ليس في الجمهرة، ولكنه قال في ١٠٥٩: وقد فسرنا الدعاء وما يجري مجراه في كتاب القرآن.

(٦) من الوافر ولم أشر عليه، ولكن للأقوى الأودي قصيدة حماسية في: ديوانه ٥٧ على الوافر وبالروى نفسه. المثاب: مجتمع الناس بعد تفريقهم.

(٧) وكذا قوله في: الشعر ٤١٢ ولكنه لا يريد بالموصول الاسم الموصول فقط بل كل ما له معنى التعلق كالحرف المصدرى وصلته.

(٨) أصلها قورس فكروها الواوين والضمين فقلبا المين لما آخرت إلى موضع اللام، ومثل بها أبو علي للقلب في: البغداديات ٣٩٣، والشيرازيات ٥٤٤، والتعليق (٥/ ٨٥) وسيذكرها هنا (٢٠٦-ب) وأصله في: الكتاب (٤/ ٤١٣٨٠/ ٤٦٧)

(٩) الأصل: شفو، وهو تحريف أصلحته من: الكتاب (٣/ ٤٦٦-٤٦٧) والتعليق (٣/ ٣١٩) فابتدأ أصلها أثوق فابدلوا الياء مكان الواو وقلبا وتصغيرها: أيتق.

(١٠) المشهور أن أبا عمر الجرمي هو صاحب الخلاف في المسألة لأنه يذهب إلى أن الأصل (اطمان) فقلبت، في حين أن الأصل عند حيويه طامن، ولكن وجدت أبا عثمان يزن (اطمان) باعتلال وهذا يوافق قول الجرمي. انظر: الكتاب (٣/ ٤٦٧، ٤/ ٣٨١) والنصف (١/ ٨٩) والخصائص (٢/ ٧٦) والمتع ٣٩٢، واللسان (طمن).

في (طَائِنَ). وليس كذلك الموصول مع الصلة؛ لانهما لا يُكسَران ولا يُحَقَّران، وهما مجتمعان في موضع.

### مسألة

قول سيبويه (١): وإنما الدهر مُضَيُّ الليل والنهار. فالدهر والزمان واحدٌ، وإنما يرسمُ الزمان حركاتُ الفلك؛ فكانَ المعنى: وإنما الدهر مُضَيُّ راسمِ الليل والنهار؛ أي: تَقْضِي راسمِ الليل والنهار، ورأسُهما / ١٢١ حركاتُ الفلك التي تَنقُضي وتَمضي.

### مسألة

مما لزمته الصفة (٢): يا أيها الرَّجُلُ، والجماءُ الفقير (٣)، و(مَنْ) المنكورة (٤) وصفةٌ مجرور (رُبَّ).

والتفجعُ قد يَقَعُ على صفائه كما يَقَعُ على ذاته (٥)، فذا يُقَوِّي قولَ يونس (٦). ويُقال له: لا يَجِبُ أن تُجْري صفةُ المندوبِ مجراه؛ كما لم تُجْري صفةُ المناذِ غير المندوبِ مجرى المناذِ؛ وذلك: يا زيدُ الظريف (٧)، فَيُعْرِبُ الصفةُ ولا يعرِبُ الموصوفُ، وكذلك إذا رفعتها فهي مُعْرَبَةٌ والمناذِ غير مُعْرَبٍ، فتشبيهُ صفةِ المندوبِ بصفةِ المناذِ لجمعِ النداء لهما واشتمالِهِ عليهما أولى من تشبيهه به: (جاء زيدُ بن عمرو) و(لا رَجُلَ ظريفَ لك).

(١) الكتاب (٣٧/١) ونقله المبرد في: المقضب (١٧٦/٣) بلفظ الزمان، وأبو العلاء في: رسالة الغفران ٤٢٦، وأغار الصغار في: شرحه ٦٧١ على شرح أبي علي.

(٢) ذكر سيبويه هذه الحالات في باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في: المعرفة (١٠٥-١٠٨) وشرح بعضها في: التعليق (٢٦٨/١).

(٣) يقال: جاءوا الجماءُ الفقير أي جاءوا بجماعتهم الشريف والوضيع ولم يختلف أحد. اللسان (غير).

(٤) مثل لها سيبويه بقولهم: مررتُ بِمَنْ صالح.

(٥) جواز ندبة الصفة هو قول الكوفيين والبصريين بمنع ذلك. انظر الكتاب (٢٢٥/٢) والمقضب (٢٧٥، ٢٦٨/٤) والأصول (٣٥٧/١) والإنصاف ٣٦٤، والارتشاف (١٤٤/٣).

(٦) يلحق يونس الصفة الف لندبة فيقول: وازيد الظريفاء. انظر الكتاب (٢٢٦/٢) والتعليق السالف في (١٠٤-٢).

(٧) في الأصل مرفوعة، ولا يتناسب السياق.

فيقول يونس: الندبة تلحق المضاف إليه؛ نحو: وأمير المؤمنين، ووا من حفر بحر زمزم<sup>(١)</sup>، والمضاف إليه كالأجنبي من المضاف بالإضافة<sup>(٢)</sup> إلى الصفة؛ ألا ترى أنه غيره وأنه لا يجري عليه من إعراب المنادى شيء، فلا يُنكر لحاقها الصفة إذ كانت قد لحقت ما لا يتصل بالاول اتصال الصفة به، ولا يلزم على هذا ترخيم الصفة؛ لأن / ٢١ ب الندبة موضع تشبيه<sup>(٣)</sup> وتابين، والترخيم ليس كذلك؛ ألا ترى أن من العلماء<sup>(٤)</sup> من يقول: إن صفة المرخم لا تجوز، ولم نعلم أحداً قال ذلك في الندبة.

وقول سيبويه<sup>(٥)</sup>: لو جاز ذلك لجاز أن يقول: وأزید أنت الفارس البطلاء؛ يريد: أن الصفة في النداء غير جارٍ على النداء بدلالة أنها في كلا قسميها معرفة، فلو جاز أن تلحقها علامة الندبة - مع أنها ليست بمندوبة - لجاز أن يلحق في: أنت الفارس البطلاء؛ لاجتماع خبر المبتدأ مع صفة المنادى في أنه ليس بمندوب.

وليونس أن يعارض هذا بالحاقهم علم الندبة في المضاف إليه مع أنه ليس بمدعو؛ كما قلنا.

قال سيبويه<sup>(٦)</sup>: ولا تُشبه الصفة المضاف إليه؛ لأن المضاف إليه بمنزلة التثوين. وأورد أشياء<sup>(٧)</sup> أرى بها ارتباط المضاف بالمضاف إليه.

(١) جاء القولان في: الكتاب (٢٢٦/٢) والقطب (٢٧٥/٤) والاصول (٣٥٨/١) واللمع ٦٩

(٢) أي بالمقارنة بالصفة.

(٣) أعلاها في: الأصل: صح. والتشبيه: الشاء على الرجل في حياته، وأبو علي جعلها على مطلق الشاء لأن الندبة للميت.

(٤) عكس الرضي ذلك عن القراء وابن السراج ولم أجده في الأصول، انظر شرح الكافية (٣٩٩/١) والخزانة (٢٢٣/٢).

(٥) الكتاب (٢٢٥/٢) وحكاه أبو علي في: البصريات ٦٨١ عن الخليل وهو الأقرب لسباق الكتاب.

(٦) الكتاب (٢٢٦/٢) وهو بالمعنى.

(٧) مما أورده أن ألف للندبة تقع على المضاف إليه ولا تقع على المضاف، والموصوف تقع عليه ألف الندبة لا على الموصوف.

## مسألة

قوله:

أَحْوَى مِنَ الْعُوجِ وَقَاحُ الْحَافِرِ (١)

يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعُ (أَعْوَجِي) وَأَنْتَ تَرِيدُ بِهِ: أَعْوَج؛ كَأَحْمَرٍ وَأَحْمَرِي بِمَعْنَى،  
فَتُحذفُ الياءُ فِي التَّكْسِيرِ، إِذِ الْمَعْنَى فِي إِثْبَاتِ الْيَاءِ مَعْنَى الْحذفِ، فَكَمَا تَجْمَعُهُ  
وَالْيَاءُ غَيْرُ مُثَبَّنَةٍ فِيهِ عَلَى (فُعْل) كَذَلِكَ تَجْمَعُهُ وَالْيَاءُ فِيهِ؛ لِاسْتَوَائِهِمَا فِي الْمَعْنَى.

٢٢/١ وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: كَمَا جَازَ أَنْ تُحذفَ الْيَاءُ فِي جَمْعِ السَّلَامَةِ فِي قَوْلِهِمْ:  
النُّمَيْرُونَ (٢) وَنَحْوَهُ؛ كَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ تُحذفَ فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ أَوَّلَى  
أَنْ يُحذفَ فِيهِ؛ إِذْ جَمْعُ التَّصْحِيحِ الَّذِي الْيَاءُ فِيهِ لِمَعْنَى قَدْ اسْتَجِيرَ حذْفُهُ؛ فَإِذَا اسْتَجِيرَ  
حذفُ الَّذِي لِمَعْنَى، كَانَ حذفُ الَّذِي لَا لِمَعْنَى أَجْزَأَ، وَمِثْلُ الْأَوَّلِ: فَارِسِيٌّ وَفُرس.

[ع: قول أبي علي: (إِنَّ أَعْوَجَ وَأَعْوَجِي كَأَحْمَرٍ وَأَحْمَرِي، وَإِنَّ الْيَاءَ فِيهِ لَا يُفِيدَانِ  
مَعْنَى النُّسْبِ؛ كَمَا لَا يُفِيدَانِ فِي أَحْمَرٍ وَأَحْمَرِي) لَا يُعْجِبُنِي وَلَا أَرَاهُ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ  
(أَعْوَجَ وَأَعْوَجِي) وَ(أَحْمَرٍ وَأَحْمَرِي) أَنَّ فَائِدَةَ (أَحْمَرٍ وَأَحْمَرِي) وَاحِدَةٌ، وَأَمَّا (أَعْوَجَ)  
فَهُوَ مذكَّرٌ (عَوْجَاءُ)، وَهُمَا صِفَتَانِ تُفِيدَانِ الْعُوجَ؛ كَمَا أَنَّ (أَعْوَجَ وَهُوَ جَاءُ) صِفَتَانِ  
تُفِيدَانِ الْهُوَجَ؛ وَكَمَا أَنَّ (أَخْرَجَ وَخَرَجَاءُ) صِفَتَانِ تُفِيدَانِ الْخَرْجَ (٣).

وَلَيْسَ كَذَلِكَ (أَعْوَجِي) إِذَا وُصفَ بِهِ الْفُرسُ، إِنَّمَا يُرَادُ أَنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَى أَحَدِ الْفَحْلَيْنِ  
الْمَشْهُورَيْنِ لِلْعَرَبِ، وَلَا يُرَادُ بِالْفُرسِ إِذَا قِيلَ فِيهِ: إِنَّهُ أَعْوَجِي: أَنَّهُ هُوَ فِي نَفْسِهِ أَعْوَجُ

(١) الرجز بلا نسبة لي: خيل الأصمعي ٥٠، والمخصص (١٠٢/١، ٢١٢/١٣) والمحكم (٢٠٣/٢) واللسان  
والنَّجَاح (عرج، حفص) وانتدبه أبو علي في: الإغفال (٥٠٦/٢) والجليات ٢٨٦، والحجة (٣٤٠/٣) على  
أَنَّ الشَّرْحَ تَكْسِيرٌ عَلَى (فُعْل) لَأَعْوَجَ صِفَةٌ لَا غَلَسًا، وَصَرَّحَ فِي: الْأَخِيرَ بِلَاءَ الْيَاءِ فِي: أَعْوَجِي لِلنُّسْبِ وَهُوَ مَا  
طَالِبُهُ بِهِ ابْنُ جَنِّي فِي: اعْتِرَاضِهِ هُنَا. وَأَعْوَجَ اثْنَانِ مِنْ أَشْهُرِ خَيْلِ الْعَرَبِ وَنَظَرُ سَبَبِ تَسْمِيَّتِهِمَا وَصَاحِبُهُمَا  
فِي: نَسَبِ الْخَيْلِ ٣١، وَخَيْلِ أَبِي عُبَيْدَةَ ١٧٨، وَأَسْمَاءُ خَيْلِ الْعَرَبِ ٣٥، أَحْوَى: اسْوَدَّ إِلَى خَضْرَاءٍ أَوْ أَحْمَرَ إِلَى  
سَوَادٍ، وَقَاحُ الْحَافِرِ: شَدِيدُهُ صَلْبُهُ.

(٢) النُّمَيْرُ هُوَ ابْنُ عَلَمٍ مِنْ صَعْمَعَةَ أَبُو قَبِيلَةٍ، وَحَكِي سَبْيُوِيَّةٍ فِي (٤١٠/٣) هَذَا الْجَمْعُ لِمَنْسُوبِهِ نُمَيْرِي.

(٣) الْخَرْجُ: لَوْنَانِ سَوَادٍ وَبَيَاضٍ وَمِنْهُ كَبَشٌ أَخْرَجَ.

الخلق؛ ألا تراه يُنسب إلى (أعوج) جدّه، وإن كان هذا المنسوب صحيحاً سورياً، وإرادتهم النسب في هذا أشهر من أن يورد / ٢٢ ب احتجاجاً عليها، فـ (أعوج) في شهرته كـ (الوجيه) و (الغراب) و (لاحق) و (سبل) <sup>(١)</sup> وغير ذلك من فحول العرب المشهورة؛ ألا ترى إلى قول طفيل:

بنات الغراب والوجيه ولاحق وأعوج تنمي نسبة المتنسب <sup>(٢)</sup>

فقله إذن:

أخوى من العوج وقاح الخافر

لا ينبغي أن يقال فيه: إنه أراد به عوج خلقه؛ لأن هذا مما لا تُمدح الخيل ولا تُنعت به، إنما تُنعت بضده من سبابة الخلق واستوائه، وتشابه القَد واعتداله، بذلك وردت أشعار القدماء والمولدين.

ألا ترى إلى قول بعض عجز العرب لابن أقيصر <sup>(٣)</sup> وقد أخذ رأيها في شري <sup>(٤)</sup> فرس، فقالت له: أقبل بها، فاقبل، ثم قالت له: أدبر بها، فادبر، فقالت له: أرددّها، فقال لها: ولم يا غمّة؟ فقالت: والله ما اهتزت مقبلّة ولا تعابت مدبرة. فاین هذا الوصف من العوج والعزل <sup>(٥)</sup> ونحو ذلك؟ قال ابن أقيصر: وصدقت، وكانت فيها جساءة <sup>(٦)</sup>. فهذا كله يشهد بأن قوله:

أخوى من العوج

إنما يريد به أنه أعوجي لا أعوج الخلق، وإذا كان كذلك فالياء فيه مفيدة للنسب،

(١) انظر: أسماء خيل العرب ٢٥١، ١٨٤، ٢١٥، ١٢٣

(٢) من الطويل، وهو للطفيل من عوف الغنوي في: ديوانه ٢٤، ونسب الخيل ٣٤، وأسماء خيل العرب ٣٦، والمعين (٢/ ١٨٥) والمقاييس واللسان والتاج (عوج)، وينت تليغ لمنسوب في البيت السابق.

(٣) رجل بصير بالخيل من بني أسد بن خزيمه. انظر: أمالي اللقالي (٢/ ٢٥١) والبصائر (٦/ ٦٩) واللسان والتاج (قصر)

(٤) يقال شراء وشري، انظر: المقصور للقلالي ٢٨٨

(٥) ميلان الذئب عن الثير عادة لا خلقه، وهو عيب.

(٦) أي يبس وصلابة.

وليست مثلها في (أحمري) و(أشقرى). وأما (أعوج) الفحل المعروف فلم يتقدم عند العرب بعُوج خلقه، إنما تقدم بعنقه / ١٢٣ وسبقه، إلا أنه اتفق مع هذا أنه كان في خلقه أعوجاج فنبز به، أو سمّوه (أعوج) تعويذاً له بذلك واستدفاعاً للعين عنه، وأياً ما كان فالعُوج عندهم صفة من صفات الذم لا المدح.

ولأبي علي قول آخر (١) بقوله في (العُوج): أنه تكسير للعلم على مذهب الصفة، بنحو بذلك نحو: الحارث والعباس، في أنهما أقرأ بعد العلمية من الألف واللام على ما كانا عليه وهما وصفان لا علمان، فكأنه سمى كل قرين من أولاد (أعوج): أعوج؛ كقول الآخر:

قدني من نصير الحُبَيْبِينَ قدي (٢)

كانه سمى كل واحد من أصحاب أبي حُبَيْب حُبَيْباً؛ كقولهم: الأشاعشة، فكذلك كسر (أعوج): عُوجاً؛ كتكسیر الصفة نحو: أحمر وحُمْر، وكقول الأعشى:

أتاني وعيدُ الحُوصِ من آلِ جعفرٍ      فيا عبدَ عمرو لو نهيتَ الأحوصاً (٣)

ف(الأحوص) على الاسم، و(الحُوص) على الصفة.

وإن أراد أن كل واحد من وكبد (أعوج): أعوجي؛ كما أن كل واحد من (الأشاعشة) و(المهالبة): أشعشي ومهلبي، فهو ما قلناه أول من أن الباء فيه للنسب الخالص، وليست مثلها في (أحمري) و(بابه).

(١) انظر: التعليق على الرجز.

(٢) من الرجز، وهو لحسيد الأرقط حَسْبما انتهى إليه محقق شعر أبي نخيلة في: تعليقه المنقح ص ٢٦٤-٢٧٢، وهو ينسب لغيره في بعض المصادر، والبيت في: الكتاب (٣٧١/٢) ونوادير أبي زيد ٥٢٧، ومجاز القرآن (١٧٣/٢) والخزانة (٣٧١/٥) وغير ذلك كثير، وأنشده أبو علي في: الإغفال (٣٨٣/٢) والحجة (٣٤٣/٥، ١٦١، ١٦٦، ٩٩/٦) والشيرازيات ٢١٥، ٧٣، على حذف نون الوقاية من قدي وقيدته في: الإغفال بالضرورة، وأنشده في: الشعر ١٥٥، والحجة (٦٢/٦) على أن إنشاده بالجمع (الحُبَيْبِينَ) يُحْمَل على جمع المنسوب إلى أبي حُبَيْب بإسقاط الباء (الحُبَيْبِينَ) فالمراد هو وشيعته، وإنشاده على التنثية مراد به أبو حُبَيْب وأخوه، وأنشده ابن جني في: المحتسب (٢٢٣/٢) على أن المراد أبو حُبَيْب وأصحابه على ما قدره في المتن، وهو لا يقدر بقاء النسب كما في علي. قدني: حسبي، أبو حُبَيْب: كنية لعبد الله بن الزبير، وفي الأصل: قدني، والنون في القافية سهر.

(٣) فرغت من التعليق عليه في (١-٨٨)

## ٢٣ / ب مسألة

لم يُحتشم من اجتماع لفظ المنسوب والمجرور في نحو (١): الزيدَينِ والزيدَينِ والهنداتِ وكافِ (رأيتك) و(مررت بك) وبابِ (مررت بأحمد) و(رأيت أحمد)؛ لما كان معناه واحداً في الفضلة، ويليهما الرفع فلم يَجِ لفظه كلفظ شيءٍ منهما؛ يدل على ذلك قولهم: حمراء وأحمر، ثم كسروهما معاً على (حمر) لما خَرَجَا جميعاً إلى معنى واحد وهو التانيث، تقول: هي الرجال؛ كما تقول: هي النساء، فيُخرج (٢) القَبِيلان في التكسير إلى التانيث، فصار كأنه لم يقع التباس في الحقيقة.

فإن قلت: فقد قالوا: (كفى بالله) (٣)، و(ما جاءني من أحد) (٤)، فاشتراك المرفوع مع المجرور، قيل: هذا قليل لا حكم له، وأيضاً فما يدل على اللفظ من الموضع كذلك يدل في التثنية والجمع.

فإن قلت: فهلاً لم يستجز ذلك في الواحد؟ قيل: يلزمك على هذا أن تُنكر الأسماء والكَلِم التي الفاظها خلاف مواضعها، وهذا يشنع لكثرة ذلك في كلامهم.

## مسألة

قول أبي الحسن: (الأفعال أدلة [المصادر] (٥)، وليست الأدلة بالشيء الذي يدل عليه) / ١٢٤ معناه: أنها أدلة على المصادر من حيث كانت مشتقة منها، والإضافة لا تقع على ما يدل على الأسماء، إنما تقع على الأسماء أنفسها المدلول عليها؛ ألا ترى أن هذه الأدلة قد تقع بالأحوال (٦) التي تدل على غيرها، فلا تجري تلك الأحوال مجرى المدلول عليها؛ كأن تراه متوجهاً فتقول: مكة؛ أي: تريد أن تقصد مكة، ثم لا تجري الحال في

(١) عرض لهذا في الشمر ١٥٤ بمبارة أوجز.

(٢) الأصل: فتخرج، ولا يستقيم هذا مع رفع (القَبِيلان).

(٣) جاءت في القرآن أكثر من خمس عشرة مرة، ولكن (قلوا) رجحت جعلها من أقوالهم. وهي في: الكتاب

(١/٣٨، ٤١١، ٩٢)

(٤) ذكرهما مع غيرهما في: البغداديات ١٧٢ وجعل الرفع لموضع الجر والمجرور، وليس للاسم وحده.

(٥) زيادة يَنْضِيها السياق ودل عليها ضبط (أدلة) بالضمه بلا تنوين فسقوطها سهو.

(٦) يريد: المقام ودلالة الحال.

هذا مجرى الفعل الذي دلت عليه في تصرفه وأحكامه اللفظية، كذلك لا يجري الفعل مجرى ما دل عليه من المصدر في جميع أحكام اللفظ، فيجوز الإضافة إليه.

ومثله قول الله سبحانه: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أُولَىٰ بِهِمَا﴾ (١) فالضمير إنما وقع على ما دل عليه اللفظ، ليس على نفس اللفظ؛ ألا ترى أنه لما جرى لفظ (الغني) و(الفقير) وقعت الدلالة من اللفظ عليهما، فكما أن هذه الدلالة لا تجري مجرى المدلول عليه في هذا الموضع، كذلك لا يجري الفعل مجرى المصدر المدلول عليه، ولو جرت الدلالة مجرى المدلول عليه، لأفردت الضمير في (به) (٢) ولم تُشَنَّ.

### مسألة

يُضَعَّفُ قولُ سيبويه (٣) - في تسميته بالباء من (اضرب) : إِبْ - أن حركات ٢٤ ب الإعراب في تقدير الثبات في المعرب؛ بدلالة انقلاب الواو والياء في نحو: عصا ورعى، ولولا تقدير الحركة لصححت كما صححت في (لو) و(أي).

فإذا كان كذلك لم يَسُغْ دخول همزة الوصل على الباء من (اضرب) إذا سُمِّيَ بها؛ للحركة. وإذا امتنع ذلك وجب (زب) أو (ضَبْ)، و(ضَبْ) (٤) أمثلُ لأنه قد حذفت العينُ صحيحة في نحو: سِهْ ومُدْ، فأما الفاءُ فإنما تُحذف من المعتل.

فأما (عِمْ صباحاً) فمن جعله من (انعم صباحاً) (٥) فلمُشابهة النونِ حرفِ اللين، وهو أفحشُ من (لَمْ يَكْ) (٦)؛ لأنَّ الفاءَ بعيدٌ من الاعتلال.

(١) سورة النساء: (١٣٥) ويُحتمل تشبيه (بهما) على وجوه أحدها وهو المراد هنا أنه ذكر اثنين فحتمل على معنى المذكور وكأنَّ أو للإباحة التي يجوز الجمع فيها، وإليه أشار في: الشعر ٢١٣، وانظر: معاني الألف ٢١٣، وكشف الباقولي ٢٩٦، وشرحه للمع ٥٧٨.

(٢) أي في الآية (بهما) لجهات على الأفراد.

(٣) الكتاب (٣/٣٢٣) وسبق للتعليق على هذا في (١١٦-١).

(٤) ضَعَفَهُ في الموضع السابق.

(٥) ذكر ابن السيد أن يونس رَوَاهُ عن أبي العلاء بن عمرو. انظر: الحلال ٣٩٤، والاقتضاب (٣/٣٨٤) والخزانة (٧٢/١).

(٦) في: العسكرية ١٧٨، والحجة (٤٥٥/٦) علَّل حذف النون بمشابهتها لحروف اللين التي تحذف في: معتل اللام المجزوم، وهو شاذ عند سيبويه (٤/١٨٤).

فأما تشبيهه سيبويه له بقولهم: (مَنْبُ لَكَ) (١) فلا يكون؛ لأن الهمزة المخففة في تقدير الثبات لثبات حركتها.

فأما (ألي) (٢) في التذكّر فإن اللام في تقدير السكون؛ لأن حركتها لا لتقاء الساكنين؛ كما أن قوله:

فَأَغْنِ وَازْدَدِي (٣)

لهما، فسأغ ثبات الهمزة في (ألي) لما كانت اللام كالساكنة؛ كما سأغ نحو: أَرُدُّ الباب، وكما سأغ: (الْحَمْرُ) (٤)، وليس (إب) كذلك؛ لتعكُّن حركة الإعراب.

فإن قلت: إن حركات الإعراب أيضاً لا تجب لنفس الكلمة، ولا هي لازمة لاختلافها، وأما (عصا) فلم تُقلب للحركة، بل / ١٢٥ لم يخالف آخر المتمكنة آخر غيرها نحو: لو وكى، ألا ترى أنك تُميل آخر (رَحَى)، وأبو عثمان (٥) يقول: إنها بدلٌ من التنوين في الأحوال الثلاث، فيلزمها الإمالة، وإن كانت إمالة الألف التي هي بدلٌ من

(١) رسمها بحسب النطق، ورسمها في: الكتاب (٣٧٤/٣) وما ينصرف ١٥٥، والتعليفة (١٣٣/٣)؛ مَنْ أَبْ لَكَ، وفي هامش الأصل بخط النسخ: كدني مَنْ أَبْ لَكَ. ولم يردّه أبو علي في: التعليفة وحكى الزجاج اعراضهم على سيبويه.

(٢) أَل في: مثل (الرجل) بقولها المتكلم ثم يذكّر. انظر: الكتاب (٢٢٥/٣) وتخرج (الحمز) لمرباً.

(٣) جزء بيت من الطويل، ونجاءه:

مَنْى ثَانِنَا نَصْبَحُكَ كَمَا رَوِيَّةٌ وَإِنْ كُنْتَ عَنْهَا غَالِباً فَأَغْنِ وَازْدَدِي

وهو لطيفة في: ديوانه ٢٩، والكتاب (٢١٥/٤) والمقتضب (٤٨/٢) والأصول (٣٩٢/٦) وشرح أبيات

سيبويه (٢٢٣/٢) وتحصيل عين الذهب ٥٦٩، والحزنة (٤٧٢/٩) والمون (١٢٥/٢، ١٥٠/٤) وأنشده

أبو علي في: الحجة (٢٠٦/١، ٤٠٨/٦) على كسر الروي لوميله بالياء التي لحقت للقفية، وهذا خلاف

قوله هنا إلا أن يكون الكسر أعقب الفتح. أصبحك: أسقيك مَبْرُوحاً وهي شرب الخدعة، غانياً: مستغنياً،

أغن وازدد: استغن بما عندك وازدد غنى.

(٤) أي في تخفيف الأحمر، وفسر ثبات ألف الوصل بأن اللام وإن تحركت فهي في: نية السكون، انظر:

التعليفة (١٧١/٥) والتكملة ٣٥، والبغداديات ١٨٩، والبيصريات ٢١٦، والإغفال (٨٧/١) والحجة

(١٢٨/١، ٢٤٠/٦) والشيرازيات ٢٩، ونسب التخفيف لأهل الحجاز في: اللهجات في كتاب

سيبويه ٣٢٥، وانظر: الكتاب (١٥٤٥/٣، ١٤٤١/٤)

(٥) حكاه عنه أبو علي بلا ترجيح في: اللقيس ٢٠، وأخذ في: التعليفة (١٢٢/٣) بأن الألف مبدلة من

التنوين في: النصب فقط، وانظر: شرح اللامع لابن برهان ١٧، والتبيين للعكيري ١٨٦

التنوين في نحو: يداً وزيداً<sup>(١)</sup>، في بعض اللغات لئلاً يَختلف الاسم، فكذلك قُلِبَتْ لئلاً يَختلف، لا لأن الأصل تقدير ثبات الحركة، فإذا كان كذلك لم يمتنع أن تُبَيَّنَتْ في (إب) كما تُبَيَّنَتْ في (الحَمَر) و(إلي)؛ لأنها مثلهن في الدخول على الاسم. فهو<sup>(٢)</sup> قول، ولا يلزم عليه (إسَل)<sup>(٣)</sup>؛ لأنه فعل، ولكن على ما دَخَلَ فيما هو بمنزلة الاسم وهو لام المعرفة.

فأما قول حسان:

أَجَلْ أَيْضاً وَمِينَا<sup>(٤)</sup>

فهو أمثل من هذا؛ لأنه مثل: ذو مال.

#### مسألة (٥)

إن قلت: هل يجوز على صرف ما لا ينصرف. لأنه رد إلى أصله. [أن لا يُعَرَّبَ]<sup>(٦)</sup> المضارع لأنه في الأصل غير مستحق للإعراب؟ واستدللت على ذلك بقوله:  
فاليوم أشرب<sup>(٧)</sup>

(١) انظر: الكتاب (١٢٢/٤) والعميقة (١٧٧/٤) والتكملة ٢٢٤

(٢) جواب إن قلت في أول الفقرة.

(٣) أجازوه الأخطى والكوفيون، وردّه أبو عشان والمبرد، ونسبه ابن خالويه لعبد القيس. انظر: المنتخب (٣٨٩/١) وما ذكره الكوفيون من الإدغام ١٤٦، والمجعة (١٢٨/١) والبصريات ٢١٦، وليس ٣٤، والألفات ٣٢، وثبيان المكبري ١٧٠، والبحر (١٣٥/٢)

(٤) بعض بيت من الوافر، ونحوه:

وذلك أن الفكّم قليل لوأحدنا أجل أيضاً ومينا

وتقدم التعليق عليه في (١٣٧٤).

(٥) نقل الشاطبي في: المقاصد (٦٩٨/٥) المسألة بعبارة أسبق فأكراً أن سؤال الفارسي على أصل البصريين في عدم جواز منع المصروف. وقال إن السؤال الذي ختم به المسألة ولم يُجب عنه أبو علي يظهر بأدنى نظر، ولكنه هو أيضاً لم يجب عنه.

(٦) في متن الأصل: أن لا إعراب المضارع، والتصحيح بهامشه بخط الناسخ مسبوفاً برمز صحيح وكذا في الأصل، وعبارة المقاصد: ألا يُعَرَّبَ المضارع، وهي أقرب لما في المتن.

(٧) بعض بيت من السريع، ونحوه:

فاليوم أشرب غير مستحقب إثمًا من الله ولا وأغل

وبقول جرير:

ولا تعرفكم العرب<sup>(١)</sup>

قيل: أما الآيات فلا دليل فيها؛ لأنه أجراه / ٢٥ ب في الوصل مجراه في الوقف،  
وبقي لعمري النظر: هل يجوز أن لا يُعَرَّب؟  
وأما ترك صرف ما ينصرف فخطأ ظاهر<sup>(٢)</sup>؛ لأنه ليس برَدٍّ إلى أصل.

## مسألة

لا يَمْنَع ظهورُ الياء في النصب من (جَواري) من تنوينها في الرفع والجر<sup>(٣)</sup> وإن كانت الياء ظاهرة في النصب؛ لأنَّ هذا الباب مُراعَى به اللفظُ؛ نحو: دَلَّذِل<sup>(٤)</sup> وبابه.

وهو لا مرئ القيس في: ديوانه ١٢٢، والكتاب (٢٠٤/٤) والنوادر ١٨٧، وغريب الحديث للفتحي (٢٦/١) والبحر (٣٠١/٧، ٢١٧/٥) والخزانة (٣٠١/٧، ٢١٧/٥) وبلا نسبة في: معاني الزجاج (١٣٦/١) والإعراب المنسوب ٨٣٨، ٨٤٢، وفي إيضاح الشواهد ٢٥٢ فضل تخريج، وأنشده أبو علي في: الحجة (١١٧/١)، ٤١٠، ٢/٨٠، ٢٣٣/٣، ٣٢/٦) والتكملة على جواز تسكين حركة الإعراب حملاً لها على حركة البناء في مثل (عُضْد) وهو قول سيبويه، ولم أجد ما ذكره هنا. ويروى البيت: فاشرب، واسقي ولا شاهد لهما. المستحقب المكتسب، الواغل: الداخل على القوم يشربون ولم يُدْع.

(١) بعض بيت من التيسيط، ونحوه:

سيروا بني العم فالأهواز منزلكم ونهر تيرى فلا تعرفكم العرب

وهو لجرير في: ديوانه ٤٤١، والمبيان والنبين (٨٣/٣) والخصائص (٧٥/١) والسميط ٥٢٧، ومعجم ما استعجم ٣٢٩، والخزانة (٤٤٠/٤) وبلا نسبة في: الإعراب المنسوب ٨٤٢، والبحر (٣٦٦/١) وأنشده أبو علي في: الحجة (٢/٨٠، ٢٣٢/٦، ٢٩٦، ٣٢٢/٦) لما في: الشاهد السابق. ويروى: فلم تعرفكم، ولما تدرىكم، ولا شاهد فيها. بنو العم: أصلهم كالمندفوع يقال إنهم غزوا في بني قيس بالبصرة وغزوا مع المسلمين فحمدوا وقيل لهم: إن لم تكونوا من العرب فأنتم الإخوان وبنو العم فلقبوا بذلك (الناج عجم). تيرى نهر بالأهواز.

(٢) مسألة خلافية أجازها الكوفيون ومنعها البصريون، والأنباري جعل أبا علي ممن يعجزها، وقوله هنا وفي البغداديات ٤٠٩، ٤٥٠ بخلاف ذلك. انظر الإنصاف ٤٩٣، وللقاصد الشافية (٦٩٤/٥)

(٣) وكذا قال في الإيضاح ٣١٣

(٤) الأصل: بتسكين اللام، والتصحيح من الكتاب (٢٢٨/٣) والذلل أسافل القصص الطويل، والمخذوف من (ذلل) مختلف فيه بين الألف والياء، وسيذكرها أبو علي ثانية في ١٢٨ ب، ويحكي عنه الشاطبي في: المقاصد (٢٩٦/٨) نصاً من التذكرة يقول فيه: "قولهم ذلل حمله سيبويه على أنه جمع حذفت منه الألف، وغيره يحمله على أنه ذلل ويترك ما ذهب إليه سيبويه من حذف الألف، ومن حجته في ذلك أنه"

## مسألة

لَمَّا (١) بَعْدَ الشَّرْطِ مِنْ أَحْكَامِ الْجُمْلِ بِاعْتِرَاضِهِ بَيْنَ (أَمَّا) وَمَا بَعْدَهَا فِي قَوْلِهِ سَبْحَانَهُ : ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ، فَسَلَامٌ﴾ (٢) - وَأَنْتَ لَا تَعْتَرِضُ بَيْنَهُمَا بِالْجُمْلَةِ - أَشْبَهَ الْمَفْرَدَاتِ، فَجَازَ لِذَلِكَ أَنْ يَعْمَلَ فِي الْجَوَابِ فَيَجْزِمَهُ .

## مسألة

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَنُ (٣)

فِي (مَا) نَظَرٌ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُصَدِّراً، كَانَهُ : مِثْلُ الْإِثْقَاءِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ (الَّذِي) ؛ كَقَوْلِهِ :

فَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ يَفْلُجُ دِمَاؤُهُمْ (٤)

= يقول : إن [الألف] لمعنى وحرف المعنى لا يحذف . واخذ بقول سيبويه في : الإغفال (١/١٥٥، ٢/٣٨، ٥٠٧).

(١) في (٣٧-ب، ٩٢-١) اخذ بقول سيبويه إن الجزاء مجزوم بالحرف والشرط، ورد غير ذلك، والمسألة تعليل لذلك.

(٢) سورة الواقعة : (٩١، ٩٠) وذكر في : الحجة (٣/١٠٤) أن الشرط فيها لم يجر مجرى الجملة فجاز الفصل به . وفي الشعر ٦٤، والتعليلة (٢/١٨٥) والصلبيات ٧٨ تابع سيبويه في : أن الفاء جواب أما لا إن . وانظر الكتاب (٣/٧٩) والمقتضب (٢/٧٠) وكتابتنا (١٢٩-ب، ١٧٢-أ، ١٨٠-ب)

(٣) من مشطور السريع، وهو الحظام للريح الجماشفي في : أراجيز الفلج ٦٢٢، والكتاب (١/٣٢) وشرح أبياته (١/٢٢٠) وشرح شواهد الإيضاح ٦١٢، وإيضاح الشواهد ٨٨٣، والخزانة (٢/٢٧٤) وبلا نسبة في : معاني الألف ٣٣٠، والمقتضب (٢/٣٥٠، ٤/١٤٠، ٣٥٠) والأصول (١/٤٣٨) ومعاني النحاس (٦/٢٩٧) والعمين (٨/٢٤٥) وأنشد أبو علي في : التعليلة (٢/٨٩) والبغداديات ٣٩٨، والبصريات ٥٣٨، والمنشورة ١١٣ على اسمية الكاف لأنها مجرورة، وفي : الإغفال (١/١٠٩) والنكسلة ٢١٥ على سجيء (يؤتفن) على الأصل أو أنها بزنة (يُفعلون). صاليات : الأثافي صليت بالنار، يؤتفن : يُجمعان أثافي.

(٤) صدر بيت من الطويل، عجزه :

هَمْ لِلْقَوْمِ كُلِّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ

وهو للأشهب بن ربيعة في : شعره (شعراء أمويون ٤) ٢٣٢، والكتاب (١/١٨٧) ومجاز القرآن (٢/١٩٠) والبيان والشيخين (٤/٥٥) والمقتضب (٤/١٤٦) والمقاصد النحوية (١/٤٨٢) والخزانة (٦/٢٥) وذكر البغدادي أن لتمام في : كتابه مختار أشعار القبائل رواه الحرث بن محفّض، وتخرجه في : =

فإن قلت : هل تكون كافة؟ [بيض] (١).

قال الحسن بن زياد (٢) : في سجدة التلاوة لا يُكَبَّرُ إذا انحطَّ لها، / ١٢٦ ويُكَبَّرُ إذا رَفَعَ رأسه منها.

نافع (٣) عن ابن عمر: إنَّ أولَ مَنْ جَمَعَ النَّاسَ على الصَّلَاةِ في شهرِ رمضانَ عُمرُ بنُ الخطاب، جَمَعَهُمْ على أبي بن كعب.

أبو بكر: لجرير:

كُنَّا الكَثِيبَ تَهَيْكْتَ أعطافه فالريحُ تجيرُ مَنتهُ وتهيلُ (٤)

فا: المعنى: وتهيله، فلم يُعَدِ الثاني؛ كقوله: ﴿والحافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ﴾ (٥).

شعر الأشهب، وأنشده أبو علي في: البصريات ٧٣٩ على حذف النون، وفي الحمزة (١/ ١٥١) وهنا على أنه المفرد وأراد الكثرة، وفي الشيرازيات ٣٧٥ ذكر الوجهين، وانتظر رد الأول في: التذييل (١/ ٢٨٣)، وروى في البيان إن الألى، ولا شاهد فيها، حانت: لم يؤخذ لهم يدية ولا فصاح، خليج: بلد أو واد.

(١) البغدادي نقل المسألة في: الخزانة (٢/ ٢٧٦) وشرح الأبيات (٤/ ١٤١) عن التذكرة القصرية مجردة من الوجه الأخير الناقص. ويقتضي كلام أبي علي أن لا تكون كافة، فالكاف التي دخلت عليها (ما) اسمٌ عنده، وقد حصر في: البغداديات ٢٩٢ دخول الكافة في: الظروف من الأسماء والكاف بمعنى مثل ليست ظرفاً.

(٢) أبو علي الحسن بن زياد اللؤلؤي، فقيه العراق وصاحب أبي حنيفة (ت ٦٠٤). انظر الفهرست ٣٤٦، وتاريخ بغداد (٧/ ٣٩٤) وضملاء العقيلي (١/ ٢٢٧) وسير الأعلام ١٤٠٣، ولسان الميزان (٢/ ٢٠٨). وفي حاشية ابن عابد بن (٢/ ١١٤) أنه روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف التكبير للرفع لا للوضع وروي عنهما خلاف ذلك، ويظهر مما فيه وفي البحر الرائق (٢/ ٢٢٣) أن جمهور الأحناف على التكبير للانحطاط والرفع.

(٣) أورده ابن أبي شيبة في مصنفه في باب الأوائل (٨/ ٣٣٥) بسنده عن نافع عن ابن عمر. وانظر لخير جمعهم على قارئ في: البخاري (١/ ٣٤٢) والوطا ١١٨.

(٤) من الكامل، وهو لجرير في: ديوانه ٩١، والكامل ٦٤٨، والأغاني (٨/ ٧٦) والمسمط ٦٤٧، والخزانة (٥/ ١٣) وأنشده أبو علي في: الشيرازيات ٥٦٨، ٥٦٠، والحمزة (٢/ ٣٩٤) والجليات ٧٤، على حذف مفعول الفعل الثاني اكتفاءً بتعدية الأول، وفي الديوان: تميل مكان تهيل. لنفا من الرمل قطعة تنقاد محدودة، هال عليه التراب فتهيل: صبه فانصب.

(٥) سورة الأحزاب: (٣٥) وهو قول سيهويه، وسلف التعاليق في (١٢٦-ب).

## مسألة

يَجُوزُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ قَوْلُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: ﴿رَبُّنَا أَرَنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ نَجْعَلُهُمَا﴾ (١) أَنْ يَكُونَ (الذي) بمعنى الجنس (٢)؛ كـ (الذي) في قوله: ﴿والذي جاءَ بالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ (٣)، ﴿والذي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أَفْ لَكُمْ﴾ (٤)، و﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ (٥)، ثنَّى عَلَى ذَلِكَ لِاخْتِلَافِ الْجَنْسَيْنِ؛ وَنَحْوُهُ: نَعَمْ الرَّجُلَانِ (٦)، وَيُؤَكِّدُ هَذَا قَوْلُهُ:

لَا صَبَحَ الْقَوْمُ أَوْبَادًا وَلَمْ يَجِدُوا عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الْهَيْجَا جَمَالَيْنِ (٧)

## مسألة

قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿قَالَ اعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (٨) الْمَخَاطَبُ بِهَذَا نَفْسُهُ، وَلَمْ

(١) سورة فصلت: (٢٩)

(٢) عَلَى الرَّفْعِ مِنْ كَثْرَةِ وَرُودِ آيَاتِ الْمَسْأَلَةِ فِي كِتَابِ أَبِي عَلِيٍّ غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يُصْرَحْ بِأَنَّ (الذي) جَنْسِيَّةٌ وَأَقْرَبُ مَا قَالَهُ أَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى الْمَعْنَى وَالكثرة، ثُمَّ فُرِّقَ فِي الْإِغْفَالِ وَالْحِجَّةِ بَيْنَ الْمُعْنَيْنِ، وَأَوَّلُ مَنْ وَجَدَتْهُ صُرْحُ بِأَنَّهَا لِلْجَنْسِ الْمَبْرُودِ. نَظَرُ: مَجَازُ الْقُرْآنِ (١٩٠/٢) وَمَعْنَاهُ الْإِغْفَالُ ٥١٨، وَالْفَرَاءُ (١٠٥٧/١) وَالْمَقْطُوبُ (١٤١/٢) وَالنَّحَاسُ (١٢/٤) وَالطَّبِيرُ (٥/١١) وَالْإِغْفَالُ (٣٤٩، ١٥٤، ١٥٩/١) وَالْبَصْرِيَّاتُ ٧٣٩، وَالشِّيرَازِيَّاتُ ١٨٤، ٣٥٧، وَالْحَلَبِيَّاتُ ٦٨، وَالْحِجَّةُ (١٥٠/١) وَالْحَضْرِيَّاتُ ٢٠٤

(٣) سورة الزمر: (٣٣)

(٤) سورة الأحقاف: (١٧)، وَقَرَأَ (أف) بِالْكَسْرِ وَبِلا تَنْوِينِ أَبُو عَمْرٍو وَحُمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ وَعَاصِمٌ بِرَوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ وَخَلْفٌ، السَّبْعَةُ ٥٩٧، وَالْمَجْمَعُ (١٩٣/٨)

(٥) سورة البقرة: (١٧)

(٦) الْمُقْتَضِبُ (١٤١/٢) وَبَعْضُ كِتَابِ أَبِي عَلِيٍّ السَّالِفَةِ.

(٧) مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ لِعَمْرٍو مِنَ الْعَدَاءِ الْكَلْبِيِّ (صَوَابُهُ عَمْرٍو بْنُ عُرْوَةَ بْنِ الْعَدَاءِ فِي مِنْ أَسْمَاءِ عَمْرٍو ٩٩) فِي: غَرِيبِ الْحَدِيثِ لِأَبْنِ سَلَامٍ (١٠٦/٤) وَالْمُفَاتِي (٣٨٨/٢) وَشَرْحِ شَوَاهِدِ الْإِبْطَاحِ ٥٦٠، وَالْإِبْطَاحِ الشَّوَاهِدِ ٨٢٨، وَالْحَزَانَةِ (٥٤٤/٧) وَبِلا نَسْبَةٍ فِي: مَجَالِسِ ثَعْلَبٍ ١٤٢، وَالْأَطْنَانِي (١٦٢/٢٠) وَالْمُخَصَّمُ (١٠٥/١٧) وَأَنشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي: الشُّعْرِ ١٢١، ١٣٥، ١٥٠، وَالْإِغْفَالُ (١٨١/٢) وَالتَّكْمِلَةُ ١٧٦، عَلَى تَثْنِيَةِ الْجَمْعِ كَأَنَّهُ أَرَادَ جَمَالًا لِهَذِهِ الْفِرْقَةِ وَجَمَالًا لِهَذِهِ الْوِبَادِ: وَلَحْدَهُ وَيَدٌ وَهُوَ الْفَقْرُ وَالْبُؤْسُ، وَالشُّعْرُ فِي: عَمْرٍو عَامِلٌ مُعَاوِيَةٌ عَلَى صِدَقَاتٍ كَلَبَ اعْتَدَى عَلَيْهِمْ، وَالشَّاعِرُ يَقُولُ لَوْ بَقِيَ عَمْرٍو عَامِلِينَ لَا صَبَحَ هَذَا حَالَهُمْ.

(٨) سُورَةُ الْبَقَرَةِ (٢٥٩)، وَقَرَأَ (اعْلَمْ) بِالْأَمْرِ حُمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ وَيَعْقُوبُ وَغَيْرُهُمْ، السَّبْعَةُ ١٨٩، وَمَجْمَعُ الْخَطِيبِ (٣٧٤/١). وَحَمَلُ الْآيَةِ عَلَى التَّجْرِيدِ هُوَ قَوْلُ الْإِخْفَشِ فِي: مَعَانِيهِ ١٩٨، وَآخِذَ بِهِ أَبُو عَلِيٍّ فِي: الشُّعْرِ ١٩٦، وَالْمَقْدَادِيَّاتُ ٤٢٩، وَالْحِجَّةُ (٣٨٢/٢) وَانْظُرِ التَّعْلِيقَ عَلَى التَّجْرِيدِ فِي (١٦-ب).

يَقُل: لَا عِلْمَ (١)؛ وَحَسُنَ هَذَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ خَاصَّةً / ٢٦ ب لَأَنَّ مَا يَعْتَرِي النَّاطِرَ [٤١] (٢) يَعْتَرِضُ عَلَيْهِ فِي نَظَرِهِ يَنْزِلُ مَنَزَلَةُ الْمُقَاوِمِ وَالْمُنَاطِرِ، فَيُقَالُ عَلَى ذَلِكَ: اَعْلَمَ؛ كَمَا يُقَالُ ذَلِكَ لِلْمُفَاوِضِ فِي الْأَمْرِ، وَكَانَ هَذَا حَسَنًا إِذْ جَاءَ:

وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ (٣)

حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الصُّفَّارُ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ شَرِيكَ الْبَزَّازِ (٤) قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ (٥) قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ (٦) عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُ قَالَ (٧): لَا بِأَسْ بِإِصْلَاحِ التَّحْرِيفِ وَاللَّحْنِ وَالخَطَأِ فِي الْحَدِيثِ.

حَدَّثَنَا الشَّيْخُ (٨) عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَرِيشِ الرَّقِّيِّ (٩) قَالَ: أَرْسَلَنِي الْكَسَائِيُّ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ أَسْأَلُهُ عَنِ الْجَوَابِ فِي هَذِهِ الْأَبْيَاتِ:

(١) الْأَصْلُ: لَا عِلْمَ، وَالْكَلَامُ عَلَى أَنَّهُ تَرَكَ أَمْرَ نَفْسِهِ بِهَذِهِ الصِّيغَةِ إِلَى صِيغَةِ الْأَمْرِ، وَنَصَبَ الْمُنَاطِرَ بِخُرْجِهِ مِنَ الْأَمْرِ، فَالْفَتْحَةُ تَصْحِيفٌ.

(٢) الْأَصْلُ: فَمَا، وَلَا مَعْنَى لَهُ.

(٣) صَدْرُهُ: وَدُعُ هُرَيْرَةٍ إِنْ الرُّكْبَ مَرْتَجِلٌ

وَطَرَعَتْ مِنْهُ فِي (١٦-ب)

(٤) أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَغْدَادِيُّ الْبَزَّازُ، مَحْدُثٌ (ت ٢٨٥). سِيرُ الْأَعْلَامِ ٢٦١١

(٥) هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ بْنُ نُصَيْرٍ أَبُو الْوَلِيدِ السُّكُمِيُّ، عَالِمٌ أَهْلُ الشَّامِ (١٥٣-٢٤٥). السِّير ٤٠٩٠

(٦) أَبُو الْعَبَّاسِ الدِّمَشْقِيُّ، عَالِمٌ أَهْلُ الشَّامِ (١١٩-١٩٥). السِّير ٤١٣٣

(٧) جَاءَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ فِي: الْمُخْتَصَرِ لِلرَّاهِزِيِّ ٥٢٤، وَجَامِعِ بَيَانَ الْعِلْمِ ١٤٦، وَسِيرِ الْأَعْلَامِ ٢٢٠٤، وَلَمْ يَرِدْ فِيهِ التَّحْرِيفُ.

(٨) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ بِخَطِّ النَّاسِخِ: يَعْنِي أَبَا الْحَسَنِ الْكَرْخِيَّ، وَهُوَ ثَابِتٌ فِي نَقْلِ الْبَغْدَادِيِّ. وَجَاءَ الْخَبَرُ فِي: مَجَالِسِ الْعُلَمَاءِ ٣٣٨ وَلَكِنْ السُّبُلُ هُنَاكَ هَارُونَ الرَّشِيدَ وَالْمُسَوِّدُ أَبُو يُوسُفَ الَّذِي أَعْيَنَهُ الْمَسَالَةَ فَلَجَأَ إِلَى الْكَسَائِيِّ الَّذِي أَجَابَ بِجَوَابِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ هُنَا، وَجَمَعَ الْبَغْدَادِيُّ الرَّوَاهِيَّينَ لِلْخَبَرِ فِي: الْحِزَانَةِ (٤٣١/٣) وَشَرَحَ أَبْيَاتَ الْغَنِيِّ (٢٢٦/١) وَكَثُرَ ذِكْرُهُ مُخْتَصَرًا فِي الْكُتُبِ الْفَقْهِيَّةِ كَمَا جَمَعَ النَّوَوِيُّ (١٠٢/١٧) وَمَبْسُوطُ السَّرْحَسِيِّ (٧٧/٦) وَالْبَحْرُ الرَّائِقُ (٤٥٣/٣) وَالْذَرُ الْخَطَّارُ (٢٩٠/٣) وَابْتِغَاءُ فِي: تَارِيخُ بَغْدَادٍ (٤٦٣/١١) وَجَاءَ لِلشَّعْرِ فِي: الْبَصَائِرِ (١٢٩/٥). وَانْظُرْ فِي: شَرْحِ الْأَبْيَاتِ وَشَرْحِ اللَّصَحِ لِلْبَاقُولِيِّ ٤٦١ تَعْلِيقُ النَّحَاةِ عَلَى تَوْجِيهِ أَبِي عَلِيٍّ فِي الْأَبْيَاتِ وَقَوْلِهِمْ فِيهِ.

(٩) فِي: ثَغَاتِ ابْنِ حَبَّانٍ (٢٦٩/٩): "يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ بْنِ قَبِيٍّ الْحَرِيشِيُّ مَوْلَى الْبِكَاءِ مِنْ أَهْلِ الْجَزِيرَةِ يَرُوي عَنْ أَهْلِهَا، وَرُوي عَنْهُ الْجَزِيرِيُّونَ". وَمَا يُرْجَحُ أَنَّهُ هُوَ وَصَفُهُ بِالرَّقِّيِّ، وَالرَّقَّةُ مَدِينَةٌ مِنْ بِلَادِ الْجَزِيرَةِ، انْظُرْ: مُرَاصِدُ

الْإِطْلَاعِ ٢٢٦

إِنْ تَرَفَّقِي يَا هِنْدُ فَالْرَفَقُ أَيْمَنُ      وَإِنْ تَخَرَّقِي يَا هِنْدُ فَالْخَرَقُ أَشَامُ  
فَأَنْتِ طَلَّاقٌ وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ      ثَلَاثٌ وَمَنْ يَجْنِي اعْتَقُ وَأَظْلَمُ  
فَبَيْنِي بِهَا إِنْ كُنْتِ غَيْرَ رَفِيقَةٍ      فَمَا لَأَمْرِي بَعْدَ الثَّلَاثِ مُقَدَّمُ

قال: فَأَتَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ بِالْأَبْيَاتِ، فَقَالَ: إِنْ نَصَبَ (الثلاث) فهي ثلاثُ تطليقات، وَإِنْ رَفَعَ (الثلاث) فهي واحدة؛ كأنه أراد أن يُخَيِّرَ أَنْ عَزِيمَةُ الطَّلَاقِ ثلاث.

قال: فَرَجَعْتُ إِلَى الْكَسَائِيِّ / ١٢٧ فَأَخْبَرْتُهُ بِقَوْلِ مُحَمَّدٍ، فَتَعَجَّبَ مِنْ فُطْنَتِهِ.

فا: إِذَا نَصَبَ (ثلاثاً) جعله تفسيراً (للطلاق) الذي ذكَّره، والتفسيرُ بعد وقوعه على معنى (الثلاث)، وَإِذَا رَفَعَ فَيُنَمَّا اسْتَأْنَفَ الْإِخْبَارَ بَأَنَّ (عَزِيمَةَ الطَّلَاقِ) هكذا، وَلَمْ يَكُنْ عَلَى جِهَةِ التَّفْسِيرِ.

وَإِذَا نَصَبَ (ثلاثاً) جاز أن يكون (ثلاثاً) مِنْ صِلَةٍ (طَلَّاقٍ) الْأُولَى تَفْسِيرًا لَهُ، فَيُقَعِّعُ ثَلَاثٌ، وَيَكُونُ (الطَّلَاقُ عَزِيمَةً) اعْتِرَاضًا؛ لِأَنَّ فِيهِ تَشْدِيدًا لِلْمَوْصُولِ، قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا﴾ (١).  
وقوله (٢):

فَأَنْتِ طَلَّاقٌ وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ      ثَلَاثٌ

لا يخلو إِذَا نَصَبْتَ (ثلاثاً) أَنْ تَكُونَ مُتَعَلِّقَةً بِ(طَلَّاقٍ) أَوْ غَيْرِهِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (ثلاث) مُتَعَلِّقًا بِ(طَلَّاقٍ)؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مُتَعَلِّقًا بِهِ لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ (طَلَّاقٍ) الْأَوَّلِ أَوِ الثَّانِي، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِ(طَلَّاقٍ) الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ (الطَّلَاقَ) مُصَدَّرٌ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ شَيْءٌ بَعْدَ الْعَطْفِ عَلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَنْصَبَ (ثلاث) بِ(طَلَّاقٍ)

(١) سورة يونس: (٢٧) وثمناها: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَّا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ خَاصِمٍ﴾ واستشهد بها أبو علي في: الحجة (٣/٤٠٣٩٥، ١٤/١٤، ٦/١٣٦) والشهور ازيمات ٦١٥، ٦٢٢، والخليات ١٤٣، على جواز الاعتراض بين الصلة والموصول، لأن (ترهقهم) معطوف على الصلة (كسبوا) وفصل بينهما بجملة (جزاء سيئة يمثليها)، وسيكررها قريباً في (١٢٨-مب) معيَّراً فيها أوجهاً أخرى لا يستقيم معها حملها على الاعتراض. وانظر تضعيف قوله في: تبيان العكبري ٦٧٢، والبحر (٤/٢٩٤) والمغني (٥/٧٤).

(٢) من هنا نقله البغدادي في: الخزانة (٣/٤٣٣) وشرح أبيات المغني (١/٣٣٣).

الثاني؛ لأنه قد أخبر عنه للفصل.

فإذا بطل الوجهان جميعاً ثبت أنه متعلقٌ بغيره، فيَجوز أن يكون متعلقاً به (عزيمة)؛ أي: أعزمُ ثلاثاً، ولم يحتجْ إلى ذكرِ الفاعل؛ لأنَّ ما تقدّم من قوله: (فانت طلاق) قد دلَّ / ٢٧ ب على الفاعل؛ ألا ترى أن معناه: أنتِ ذاتُ طلاق؛ أي: ذاتُ طلاقِي، أي: قد طلقْتُك، فلا فصلَ بين (أنتِ ذاتُ طلاقِي) وبين (قد طلقْتُك)، لما أضفت المصدر إلى الفاعل استغنيت عن إظهار المفعول؛ لجرّ ذكره في الكلام فحذفته؛ كما استغنيت عن ذكر المفعول في قوله: ﴿والحافظين فروجهم والحافظات﴾ (١).

فلم يحتجْ إلى ذكرِ الفاعل في (عزيمة)؛ إذ كان مصدراً كـ (النذير) و (النكير)، وكما لم يحتجْ إليه في قوله: ﴿أو إطعام في يوم ذي مسغبة، يتيماً﴾ (٢) لتقدّم ذكره، وكقوله (٣): ﴿ما لا يملك لهم رزقاً من السماوات والأرض شيئاً﴾ (٤)، وكقوله: ﴿يسؤال نعتجت﴾ (٥)، و ﴿لا يسألم الإنسان من دعاء الخير﴾ (٦)، فكذلك لم يحتجْ إلى ذكرِ الفاعل في (عزيمة)، فصار كأنه قال: أنتِ طلاقٌ والطلاقُ عزمتي ثلاثاً؛ أي: أعزمُ ثلاثاً، فيكون (ثلاثاً) المنصوب متعلقاً به (عزيمة)، أو يكون تعلّقه به على جهة الظرف؛ كأنه: أعزمُ ثلاثَ مرارٍ أو ثلاثَ تطليقات.

فإذا كان كذلك وقع ثلاثُ تطليقات؛ لتعلّق (الثلاث) بما ذكرناه، ولا يجوز أن يكون أقل من ذلك؛ لتعلّقه به (العزيمة).

والأشبهُ فيمن نصبَ (ثلاث) / ١٢٨ أن يكون (الطلاق) الثاني المعروف باللام يُراد به

(١) سورة الأحزاب: (٣٥) وسلف التعليق عليها في (١٢٦-ب)

(٢) سورة البلد: (١٤، ١٥) واستشهد بها على إجمال المصدر وحذف فاعله في: الإغفال (٢/ ٢٠٥)

والإيضاح ١٨٢، والحجة (٦/ ٥١) وهو قول سيبويه (١/ ١٨٩) والأخفش في: معانيه ٥٧٩

(٣) حذف البغدادية هذه الآية وللتين بعدها.

(٤) سورة النحل: (٧٣) واستشهد بها لذلك في: التعليقة (١/ ٤) والإيضاح ١٨١، والحجة (٦/ ٥١) وحكاها

الأخفش عن (بعضهم) في: المعاني ٤١٨

(٥) سورة ص: (٢٤) ولذلك استشهد به في: الحجة (١/ ٢٢٣، ٢٢٨، ٢١١، ٢٤٤، ٢٦٤، ٢٦٥/ ٥٢)

والشيرازيات ٢٥١، ٧٠، والإغفال (١/ ٢٩٥).

(٦) سورة فصلت: (٤٩) وانظر التعليق عليها في (١٠٧-ب)

الطلاق المنكور الذي تقدم ذكره؛ أي: ذلك الطلاق عزمته أو عزمته عليه ثلاثاً، فإذا كان كذلك لم ينتج إلا إلى الإيقاع للثلاث.  
وأما إذا رقع فقال:

### والطلاق عزيمة ثلاث

امكن أن يكون المراد: الطلاق عزيمة ثلاث<sup>(١)</sup>؛ أي: جنس الطلاق ذو عزيمة ثلاث، وامكن أن يكون: طلاق ذو عزيمة ثلاث.  
فإذا امكن أن يكون المراد به طلاقه خاصة، وامكن أن يكون غير طلاقه ولكن جنس الطلاق، ولم يوقع به شيئاً حتى يتيقن ذلك بإقرار من المطلق أنه أراد ذلك.  
فأما إذا لم يقتصر إلى هذا اللفظ الذي يحتمل الطلاق الخاص والطلاق العام شيء يدل به أنه يريد به طلاقه خاصة، لم يوقعه.

والأشبه في قولهم: واحدة واثنان وثلاث<sup>(٢)</sup> في الطلاق، وإيصالهم إياه بهن أن يكون مبرراً، فينتصب على أنه ظرف من الزمان؛ يقسوي ذلك قوله: ﴿الطلاق مرتان﴾<sup>(٣)</sup>؛ والمعنى: الطلاق في مرتين، إلا أنه اتسع فيه فأقيم مقام الخبر كما أقيم ظرف الزمان مقام الفاعل في قولهم<sup>(٤)</sup>: سير عليه / ٢٨ ب طوران<sup>(٥)</sup>، وسير عليه مرتان وشهران، فكذلك قوله: ﴿الطلاق مرتان﴾.

وإذا كان كذلك كان قولهم: أنت طالق واحدة؛ كأنك قلت: أنت طالق مرة، وأنت طالق ثنتين؛ أي: مرتين، وكذلك: ثلاثاً، فيكون ذلك ظرفاً من الزمان.

(١) من أمكن إلهنا مكرر في: الأصل وأعله (ح) لعله يريد أنه يحذف.

(٢) كذا بالرفع في الأصل والخزفة وشرح الأبيات، ولكن كلامه على مجريها بالنصب كما سطره فيما يأتي من كلامه.

(٣) سورة البقرة (٢٢٩) وأخذ به الباقولي في: الكشف ١٦٥، ولم يحمله الزجاج في: معانيه (٢٠٧/١) على الاتساع.

(٤) انظر القولين الآتين في: الكتاب (٢٣٠/١) والمقتضب (٥١/٤) والأصول (٧٩/١).

(٥) هنا موضع اضطراب في صفحات الأصل، فاقص الكلام بعد إعادة الترتيب وأثبت للصفحة رقماً وكانت بلا رقم.

ويجوز فيمن نصّب (ثلاثاً) في البيت أن لا يجعله على (عزيمة)، ولكن يحمله على فعل مضمّر؛ كأنه لما لم يجز أن يحمله على (طلاق) الأول ولا على (طلاق) الثاني - وكان المعنى والمراد أن يكون (الثلاث) محمولاً على (الطلاق) - أضمر (طلّقت) ودلّ عليه ما تقدّم من ذكر الطلاق، فكانه قال: طلقثك ثلاثاً؛ كقوله: ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾ (١) للفصل.

فأما حمل (الثلاث) على التفسير في قولهم: أنت طالق ثلاثاً، فليس ذلك من مواضع التفسير؛ إلا ترى أن التفسير جميع ما كان منتصباً منه فقد نصّ النحويون (٢) على جواز إدخال (من) فيه وأن منه ما يردّه إلى الجمع ومنه ما يُقرّره على الواحد؛ كقولهم: عشرون من الدراهم، ولله ذرة من رجل، ولا يجوز ذلك في هذا؛ إلا ترى أنه لا يستقيم: أنت طالق من واحد، ولا من العدد ولا ما أشبه ذلك (٣). / ١١٢٨ فإذا كان كذلك لم يكن تفسيراً.

وايضاً فإن التفسير لا يجوز أن يكون مُعرفاً - والتعريف في هذا غير ممتنع - يقول: أنت طالق الثلاث، وأنت طالق الثنتين أو التطلّيقتين. فإذا كان كذلك كان ظرفاً، والظرف يكون تارة معرفة، ونكرة تارة. وقد تقول: أنت طالق من ثلاث ما شئت، فيكون (ما شئت) معرفة، كأنك قلت: الذي شئت (٤)، فيكون معرفة، ولو كان تفسيراً لم تقع المعرفة في هذا الموضع.

ولا يجوز أن ينتصب على أنه حال؛ لأنه لو كان حالاً لم يجز أن يقع خبراً للابتداء في

(١) سورة طه: (١٠) وتماها: ﴿إِذْ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لَأَقْتُلَنَّ اللَّهُ اأكبرُ منْ مُّثَنِّكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾ وحملها أبو علي في: الشعر ٤٠٥، والنثورة ٢٢١، والحجة (٢٢٦/٥) على تعلّق الظرف بالمعنى بالفت الأول، ولكن لوقوع الفصل بينهما ينبغي إضمار مفت آخر دلّ عليه الأول والتقدير: مثنكم إذ تدعون، وفي الدر (٤٦١/٩) أنه مذهب كوفي - وانظر: الخصائص (٢٥٦/٣).

(٢) الكتاب (١٧٤، ١٧٢/٢) والمقتضب (٦٦، ٣٢/٣) والأصول (٣١٥، ٣٠٨/١) والمثالان التاليان في بعضها.

(٣) في الهامش الأسفل من الصفحة جاء بغير خط النسخ: "الصفحة التي تقابل هذه للصفحة هي الورقة الثامنة والعشرون بعد المائة، وقد تأخرت من المجلد". وهو كما قال، وانظر المقدمة.

(٤) في الأصل: شئت بالضم، ولا يصح مع كسر الأول.

قوله: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾<sup>(١)</sup> كما لا يكون الحال خيراً للمبتدأ. ولو قلت: قمتُ خلفك، فنصبت (خلفك) على تقدير الحال؛ أي: قمتُ ثابتاً فيه، لم يجز الإخبار عنه؛ لأنَّ الحال لا يكون خيراً مبتدأ.

فإن قلت: يكون قوله: (والطلاق عزيمة) اعتراضاً بين الصلة والموصول، وتحمل (ثلاثاً) على الطلاق الأول. قيل: لا يجوز أن تحمله على الاعتراض؛ كما أن قوله: ﴿وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَنًا﴾<sup>(٢)</sup> في قولنا اعتراض؛ ألا ترى أن ذلك اعتراض بين الخبر والخبر عنه، وكذلك قوله: ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> اعتراض / ١٢٨ ب بين المفعول الذي هو ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ﴾ [وفعله]<sup>(٤)</sup>، ولا يُعترض بين (الطلاق) و(ثلاث) لأنه لا مثل له يُشبه به<sup>(٥)</sup>.

فأما قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ عَاصِمٌ﴾<sup>(٦)</sup> فقوله: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا﴾ اعتراض، ﴿وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ عطف على ﴿كَسَبُوا﴾، فلم يُلزم أن يكون ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا﴾ اعتراضاً، لكن يكون على وجوه:

(١) سورة البقرة (٢٢٩)

(٢) سورة الحديد: (١٨) وفي الأصل (أقرضوا) بالكسر وهو خلط لأن الآية جاءت كذلك في: سورة المزمل (٢٠) غير أنها لا اعتراض فيها، وتمام آية الحديد: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ الْمَنَّاتِ وَالْقَرْضَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَنًا﴾ يضاهف لهم ولهم أجر كريم. وعقد لها في: الحليات ١٤٦ مسألة أجاز فيها خبر وجه وأرجحها عنده حملها على الاعتراض الذي أخذ به في: الحجة (٢٧٥/٦) في قراءة حفص المذكورة، وحكى الباقر عنده في: الإعراب المنسوب ٦٨١ الاضطراب في: الآية وإنَّ له قولاً في الإغفال لكنني لم أجد فيه شيئاً.

(٣) سورة آل عمران: (٧٣) وتمامها: ﴿وَلَا تَزِمُوا إِلَّا لِمَنْ نَبِّحْ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾. وحمله في: الشعر ١٠٤، والشيرازيات ١٨٧، والإغفال (٣٧/٢) والحجة (٥٢/٣)، ٣٩٥، ٣١٦/٤ على الاعتراض والتقدير: وَلَا تَزِمُوا ■ يُوْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ إِلَّا لِمَنْ نَبِّحْ دِينَكُمْ، وقال في الإغفال: الأكثر على ذلك. وانظر: الطبري (٣١٢/٣) ومعاني النحاس (٤٢١/١).

(٤) زيادة يفتضحها السياق أخذتها من الحجة (٥٢/٣) وخلت منها الخزانة وشرح الأبيات.

(٥) آخر النص الذي نقله البيهقي.

(٦) سورة يونس: (٢٧) وتقدم التعليق عليها قريباً في (٢٧-ب) ولم يذكر ما أجازته في: المعسكية ١٢٩ من قول الأخفش بزيادة الباء، وانظر الأقوال الأخرى في: الإعراب المنسوب ٦٦٩، وهامش الكشف ٥٣٥، والدر (١٨٤-١٨٦).

أحدها: أن يكون قوله: ﴿جزاء سيئة بمثلها﴾ دلٌّ على (يُجازون سيئةً بمثلها)، وإذا كان كذلك كان خيراً، ولم يكن اعتراضاً. ويمكن أن يكون المصدر في تقدير فعلٍ مبنيٍّ للمفعول؛ كأنه: يُجازون سيئةً، فذكر المصدر في موضع الفعل؛ كما نقول إذا جرى ذكر زيد: عجبت من إعطاء درهم؛ أي: من أن أعطي درهماً، فيُضيف المصدر إلى المفعول ويحذف المفعول المسند إليه<sup>(١)</sup> الفعل الذي المصدر في موضعه؛ كما تحذف الفاعل مع المصدر الذي هو في موضع الفعل المبني للفاعل؛ نحو قوله: ﴿لا يَسَامُ الإنسانُ من دُعَاءِ الخِيرِ﴾<sup>(٢)</sup> و﴿بِسْأَلِ نَعْمَتِكَ﴾<sup>(٣)</sup>، ونظير هذا ما حكاه<sup>(٤)</sup> من قولهم: «عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض» إذا جعلت (الناس) مفعولين، وأنشد أحمد بن يحيى ١٢٩/ عن أبي الحسن:

أبى القلبُ إلا حبُّها عامريةً لها كنيةٌ عمروٌ وليس لها عمرو<sup>(٥)</sup>  
فا: كأنه قال: تُكنى عمراً.

ويجوز أن لا تجعل (جزاء) في تقدير الفعل فتريد (لهم)<sup>(٦)</sup> وتحذف، فيكون التقدير: والذين كسبوا السيئات لهم جزاء سيئةٍ بمثل السيئة، فيكون كقوله: ﴿قَعِيدَةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾<sup>(٧)</sup>؛ أي: فعليه عدةٌ من أيامٍ أُخر، وقوله: ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النِّعَمِ﴾<sup>(٨)</sup>

(١) يريد: يحذف نائب الفاعل.

(٢) سورة فصلت: (٤٩) وسلف التعليق عليها في (١٠٧-ب).

(٣) سورة ص: (٢٤) وانظر التعليق عليها في (٢٧-ب).

(٤) سيبويه في: الكتاب (١٥٤/١) وحكى في: التعليقة (١٣٤/١) شرحها عن ابن السراج بما يوافق قوله هنا.

(٥) من الطويل، وهو للمجنون في: ديوانه ١٠٢، والأغاني (٥٦/٢)، وجاء في قصيدة لأبي صخر الهذلي في:

أما لي القالي (١٤٩/١) وشار الفلوب ٨٥٣، والمخرقة (٢٤٣/٣) وشرح أبيات المغني (٣٤٠/١) وحلّت

القصيدة نفسها من الشاهد في: شرح أشعار الهذليين ٩٥٦، ونص أبو الفرج في: الأغاني (١٢٤/٢٤) بعد

أن أورد أبياتاً من قصيدة أبي صخر على أن هذا البيت ليس منها، وقال في الموضع الأول إن كنية ليلى أم

عمرو، والشاهد على نية المصدر (كنية) عن فعله للبيتي للمجهول. وجاء صدر الشاهد في بيت لسنجاع

ابن ركاخ السلي في: فرحة الأديب ٩٥.

(٦) خبراً للمصدر جزاء.

(٧) سورة البقرة: (١٨٤، ١٨٥).

(٨) سورة المائدة: (٩٥) وانظر شرح تقدير أبي علي في: الإعراب المنسوب ٧١٥.

أي: عليه، ﴿وَمَنْ لَمْ يَجِدْ قَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾<sup>(١)</sup>، وتكون الباء على هذا التقدير متعلقة بمحذوف<sup>(٢)</sup> كانه: جزء سيئة ثابت يمثلها؛ كقولك: غلام لك في الدار. فإذا احتملت هذه الوجوه لم يستقم لك أن تحمله على الاعتراض. فأمّا<sup>(٣)</sup>:

ذاك الذي وأبيك تعرف مالك<sup>(٤)</sup>

فضرورة ولا يقاس عليه، ولو لم يكن ضرورة لوجب أن لا يقاس عليه غيره؛ لأن القسم قد يدخل في مواضع لا [يدخل فيها]<sup>(٥)</sup> غيره؛ نحو: إذن والله أكرمك، فدل ذلك على أنه ليس بجار عندهم مجرى الجمل، فلا يجوز من حيث جاز الفصل بالقسم أن يفصل بغيره من الجمل، وأيضاً فإن القسم مثل الشرط<sup>(٦)</sup> في احتياج كل واحد من الجملتين إلى الأخرى بعدها، فجري نحواً من ١٢٩ ب قوله: ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ﴾<sup>(٧)</sup> فجري لذلك مجرى المفرد بل مجرى ما يجتنب للتوكيد؛ نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾<sup>(٨)</sup>، فلا يجوز على هذا أن يفصل بين الصلة

(١) جاءت في سورة البقرة: (١٩٦) والمائدة: (٨٩) واستشهد بهما في: الحجة (٣٤٢/٢) على إحصاء خبر المصدر.  
(٢) يكون صفة لجزاء.

(٣) نقل البغدادي في: شرح أبيات الغني (٢١٢/٦) هذا الفصل من التذكرة القصيرة، ولكنه جعل تعليق ابن جني الآتي من تنمة كلام أبي علي مسبوقةً بمنقلة.

(٤) صدر بيت من الكامل، وعجزه: والحق يدمغ ترهات الباطل.

وهو المبرر في: ديوانه ٥٨٠، وشرح أبيات الغني (٢١٢/٦) وبلا نسية في: الخصائص (٣٣٨/١) والبحر (٥٧٥/١) والإعراب المنسوب ٦٨٦، وأنشده أبو علي شاهداً على الفصل بالقسم بين الموصول وصلته في: التعليفة (٢٦٠/٢) والإغفال (٣٢/٢) والجليات ١٤٤، والحجة (٢٩٢/٣)، وفي الأصل: وأبيك بالفتح وصوابه بالكسر لأن الخطاب لطيبة قبيلة المهجو، ومالك: بنو مالك بن حنظلة، والمعنى: الذي نعرفه مالك. وانظر شرحه في: شرح الأبيات للبغدادي الذي قال إن البيت وقع في كتب النحر محرفاً.

(٥) الأصل: لا يدخلها فيه، وهو سهو.

(٦) عرض للمشبه بينهما في: الإيضاح ٢٧٦، والصریات ٦٩٢، وسيذكره في (١٨٠-ب)

(٧) الواقعة (٩١، ٩٠)، وفي (٢٥-ب) استشهد بها على شبه الشرط بالمقررات لا اعتراضه بين أمّا وما بعدها ولا يعترض بينهما بالجمل.

(٨) سورة آل عمران: (١٥٩) ولقتصر فيها سيويه (٧٦/٣) على الزيادة بلا ذكر للتوكيد وكذا أبو علي في: -

والموصول بالجملة على هذا قياساً (١).

[ع: قد فصلوا بين الصلة والموصول (٢) بالنداء في قوله:

فَلَا حَشَانُكَ مَشَقَّصًا أَوْسًا أَوْيسُ مِنَ الْهَيْالَةِ (٣)

والجواب عنه: أن النداء ضرب من التنبيه، فشأبة المنادي (ها) التي يُنبه بها في (مررت بهذا) (٤) ونحوه، وقد تراها [مُعْطَرِضَةً] (٥) بين الجار والمجرور غير معتد بها، فحمل النداء في ترك الاعتداد به فصلاً مجرى (ها) هذه؛ فاعرفه.]

### مسألة

قال أبو بكر (٦) في (أفعل الناس) نحو: أشرف الناس وأفضل القوم: إن هذه الإضافة

= الحجة (٦/٢١٧، ٣٢٨، ٣٤٣، ٣٩٧) والتعليل (١/٢٤١، ٢٦٦) والبغداديات (٢٩١، ٣٤٤، ٥٦٢، والمبرد في: المختضب (١/١٨٦) أول من نجده يذكر التوكيد فيها.

(١) في شرح أبيات المغني زيادة: قياساً على القسم. ثم جاء ما بعده على أنه من تسمية كلام أبي علي، ولم يختلف إلا في الشاهد.

(٢) أي بين المصدر ومفعله.

(٣) من الكامل، وهو لأسماء بن خارجة في: التنبيه والإيضاح (حشا) واللسان (حشا، أوس، أبل، هبل) وللكميت في: ملحون ديوانه مما اختلف فيه (٢/٣٤) عن الحيوان (١/١٩٨) وأزمنة المرزوقي (١/٢٥٩) وهو بلا نسبة في مصادر كثيرة منها نوادر أبي مسحل (١/٦٧) واشتقاق الأسماء للرجاجي ٢٣٤، والسمط ٤٣٧، والاستدراك ٢٨٧ وخبرها في الهوامش، وأنشده أبو علي في: الحلييات ١٤٤ والحجة (٣/٢٩٢) على الفصل بالنداء بين المصدر ومفعله (من)، وفي: الحجة (١/١٤٥) رد قول بعض البغداديين وحمل نصب (أوساً) على فعله أوس الذي يدل عليه (احشاً)، وجميع الأسر ابن جني في كلامه في الشاهد في: الخصائص (٢/٧٤). حشاك: أصاب حشاه بالسهم، المشقص: سهم عريض المنصل، أوساً: جوضاً، أويس: من أسماء الذئب أي يا أويس، الهبالة: اسم ناقة الشاعر أو هي الغنمة، والشاعر يصف ذئبا طمع في ناقة. وفي الأصل: أوس بالضم، وهو خطأ لم يرد في: أي مصدر. ومن المصحب أنه فيما نقله البغدادى عن القصرية وقع مكان هذا البيت قول الفرزدق: نكن مثل من يا ذئب يصطحبان

(٤) كذا قال في المثال في: سر الصناعة ٣٤٣

(٥) في الأصل: معرضة، والتصويب من شرح الأبيات.

(٦) الأصول (٢/٦) والموجز ٦٦، وذكر أبو علي اشتراط إضافة أفعل إلى ما هو بعضه في: الإغفال (٢/٣٦١)

والحلييات ٢٠٦، والحجة (١/٢٧) ونظر الخصائص (٣/٣٢٦) وشرح للسمع للباقولي ٥٢٦، وشرح الرضي

(٢/٢٤٧) ونقل البغدادى المسألة بنصها في: الخزانة (٤/٢٣٣) عن التذكرة القصرية غير أنه جعل تعليق

ابن جني من كلام أبي علي ولم يذكر فيه التبيين.

في تقدير الانفصال؛ لأن ما يُضيفه من هذا القبيل ينبغي أن يكون بعض ما يُضاف إليه بدلالة امتناع (زيد أفضل الحمر)، فيجب أن يُقدر الانفصال وإلا لم يَجْزُ ثلاً يُضيف الشيء إلى نفسه.

فإن قلت: فإن ما يُقدر فيه الانفصال نجد فيه معنى الفعل؛ نحو: ضارب / ١١٣٠ زيد، وليس في (أفعل) معنى الفعل.

قيل: هذا وإن قصر عن (فاعل) فإن فيه معنى الفعل لتَنْصِبِ الظرف في بيت أوس: أَحْوَجَ سَاعَةً (١)

ووصله تارة بالحرف وأخرى بنفسه؛ نحو: ﴿اعْلَمُ بِمَنْ﴾ (٢) و﴿اعْلَمُ مَنْ﴾ (٣)، وهذا مما يختص بالفعل، فليس كـ (غلام) ونحوه (٤).

فإن قلت: إذا قدر في الانفصال اقتضت به على النكرة كـ (ضارب زيد)، وقد قال: ﴿فَتَبَارَكَ لِلَّهِ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ (٥)، فالقول في ذلك [بيض].  
[ع: الجواب عندي: نعم؛ وذلك قوله:

مِلْكٌ أَضْلَعُ الْبَرَّةَ مَا يُؤْ (م) جَدُّ فَوْهَا لِمَا لَدَيْهِ الْبَلَاءُ (٦)

(١) قطعة من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

فَلَمَّا وَجَدْنَا الْمَرَضَ أَحْوَجَ سَاعَةً إِلَى الْقَصُونِ مِنْ رَيْطِ تِمَانٍ مُسْتَهْمٍ

وهو لأوس بن حجر في: ديواته ١٢١، والمصباح ٨٥٦، وشرح شواهد الإيضاح ٣٥٢، وإيضاح الشواهد ٥٢٩، والخزانة (٢٦٥/٨) وأنشده أبو علي شاهداً على نصب أفعل للظرف في: الشبرازيات ٢٣، والحجة (٢٥/١) والجليات ١٧٩، ١٨١، والمضديات ١٥، والتكملة ٩٧. ساعة أي ساعة الخطيب، ريط: جمع ربطة وهي الثوب الرقيق اللين، ومستم: مخطط كالسهم، من إيضاح الشواهد.

(٢) جاءت في مواضع أولها في سورة النحل: (١٢٥) وذكرها للأمر نفسه في: الجليات ١٨١، وانظر البصرات ٥٤٢، والمسكوبة ١٩٥، والخمر ٥٤٥.

(٣) في ثلاثة مواضع أولها سورة الأنعام: (١١٧) وهي كذلك في: الجليات، غير أنه في: الحجة (٢٦/١) والإغفال (٣٦٢/٢) منع أن يكون (مَنْ) معمول (تعلم) وحمله على مضمحل عليه أعلم، ثم وجدت الباقر في: الاستدراك ٥٥٨ تتبع المسألة وفصل القول فيها.

(٤) كلامه على بيت أوس إلى هنا نقله بحته الباقر في: الاستدراك ٥٦٣ ناعياً على أنها من التذكرة.

(٥) سورة المؤمنون: (١٤)

(٦) من الخفيف، وهو للحلوت بن حلزة في: شرح القصائد الطوال ٤٧٦، وشرح القصائد للنحاس ٥٧٨، ومنتهى =

وأما قوله: ﴿أحسنُ الخالقين﴾ فيكون مقطوعاً أي: هو أحسنُ الخالقين<sup>(١)</sup>؛ لأنه موضعُ ثناء.

أنشد أبو بكر عن أبي العباس<sup>(٢)</sup> في العطف على عاملين:

أوصيتُ من برةٍ قلباً حُسرًا

بالكَلْبِ خَيْرًا والخِمْصَةِ شَرًّا<sup>(٣)</sup>

وهذا قد يكون على غير ذلك، بل على أنه حذف الحرف وكأنه قد لفظ به لجري ذكره<sup>(٤)</sup>، نحو: يَمْنُ يَمْرُ أَمْرُ<sup>(٥)</sup>.

### مسألة

وضَّعه<sup>(٦)</sup> (ليس) في موضع (ما) لا يمتنع؛ لأن أهل الصنائع قد يفرضون أشياء / ١٣٠ ب ويضعون أشياء موضع غيرها مما يرهدون تعليمه وتبيانه، فإذا كان ذلك كذلك وجاز ذلك في الشيقين غير المتشابهين لغرضي التعليم، فهو في (ما) و(ليس) أجدر؛ لأن كل واحد منهما قد أجرى مجرى صاحبه؛ ألا ترى إلى قوله:

- العطف (١١٤/٢) والخزانة (٣٣٣/٤) وفي عامش الأصل بغير خط النسخ: صوابه: لما لديه كفاء، وهي رواية المصادر ولم أجدها في المتن. والمعنى أنه ملك ليس في البرية أحد يضطلع من الأمور مثل ما يضطلع.

(١) أو بدل، وانظر تبيان المكبري ٩٥١، والبحر (٣٦٩/٦)

(٢) الكامل ١٠٠٢، ٩٩٨

(٣) من الرجز، وهما لأبي النجم في: ديوانه ١٨٤، وفيه تخريجه وزد عليه مجمع البيان (١٢٧/٩)

والحزر ١٦٩٧، ومسط المصالي (٣٣٠/٣) والوافي بالوفيات (٤٥/٢٤) والخزانة (٣٥٦/٢) ونُسب

للحطبة خطأ في: البحر (١٣٨/٧)، وأنشده أبو علي في: المحجة (١٧٢/٦) والمسكبة ١٦٣ على

العطف على العاملين وإجاز فيه تقدير جار يكون في حكم المذكور لدلالة ما تقدم عليه فيخرج من العطف

على عاملين، وبرة ابنة الرأب، وفي الأصل: بالحصار تحريف الحصة.

(٤) ضبط في الأصل: لجري ذكره، ولا وجه له.

(٥) انظر تخريجه في (٦٥-ب)

(٦) مبيوه في: الكتاب (١٤٧/١): "وقد زعم بعضهم أن ليس تُجعل كفاء، وذلك قليل لا يكاد يُعرف".

وحكاه عنه في: الهمداديات ٣٨٢، والشيرازيات ٢٦١، والشعر ١١٧، وانظر عليه في: الحلبيات ٢١٠ مسألة

استغرقت ستين صفحة، وسيكره في: كتابنا (١٣٠-ب) وانظر الأصول (١/٢٠٩٠) وإعراب

النحاس (١٥٥/٤) وشرح السيرافي (٢٨/٤)

وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ (١)

وقولهم: «ليس الطيب إلا المسك» (٢).

### مسألة

حسان:

حَصَانُ رَزَانٌ مَا تُزَنُّ بِرَبِيعَةٍ وَتُصْبِحُ غَرَّتِي مِنْ لُحُومِ الْغَوَافِلِ (٣)

تحسن عندي أن يقول: (غَرَّتِي مِنَ اللَّحُومِ) لما كان قد أُجِرِيَ على نقيضه الأكل؛ وذلك قوله: ﴿أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ (٤).

فهذا مما عرفت أنك أنهم يُجَرُّون الشيءَ مُجَرَّى نَقِيضِهِ، وقد كثر جداً نحو: رَبُّكُمْ وَقَلَمًا وَكَثُرَمَا، وَلَا تَكُونُ (مَا) فَاعِلَةً لِأَجْلِ النَّونِ فِي (قُلْ مَا يَفْعَلُونَ) (٥)، وهذه النونُ

(١) بعض بيت من البسيط، وهو بتمامه:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم فرسٌ وإذ ما مثلهم بشرٌ

وهو للفرزدق في: ديوانه (١٨٥/١) والكتاب (٦٠/١) والمقتضب (١٩١/٤) والانتصار ٥٤، وشرح أبيات سيبويه (٢٣٤/١) والخزانة (١٢٤/٤) وشرح أبيات المغني (١٥٨/٢) والبيت روي بالرفع والنصب في: (مثلهم) وأنشده أبو علي في: العمليقة (٩٩-٩٤/١) والبغداديات ٢٨٥ فذكر فيه خلافهم في رواية النصب فحمله سيبويه على تقديم خبر ما المحجالية، والمازني والبرد على الحال وعامله (فيهم) مفسر، فرد قول المازني، واحتج بقول سيبويه في: البغداديات ٥٩٦، واكتفى بذكر قول المازني ولم يرد في: المشورة ١٨٣، والتحليقات ١٩٤، والإغفال (٤٦١/٢). وفي الأصل ضبط بالرفع والصواب النصب ليصح قوله: إِنَّ (مَا) جَرَتْ مجرى ليس في جواز تقدم خبرها، وهو كما ترى قول سيبويه.

(٢) حكاه سيبويه وأبو عمرو بن العلاء والرفع لتسيم. فنظر المصادر في أول المسألة ومجالس العلماء ١، والشيرازيات ٤٨، والحجة (٤٦٢/٦) والبحر المحيط (٥١/٨) والخزانة (٤٤٢/٧).

(٣) من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في: ديوانه (٢٣٤، ٢٩٢/١) وصحيح مسلم ١٩٣٤، وإعراب النحاس (٤٤٥/١) وشرح أبيات الإصلاحي ٥٠٠، وتبيان الطوسي (٤١٦/٧) والإنصاف ٧٥٩، وبلا نسبة في: إصلاح المنطق ٢٨٩، ونظر تخريج الديوان، وأنشده أبو علي في الحجة للمذكور في المتن. الرزان: الرزينة في مجلسها، ما تُزَنُّ: ما تُثَنَّمُ بشيء، وتليت جاء في مدح السيدة عائشة، وفي رثاء حسان لابنته فغير أن الصدر في الأخير: حصاناً رزان الرجل يشيع جلها. وكتب للناسخ في هامش الأصل: لا تُزَنُّ، صح. مشيراً إلى رواية أخرى وردت في بعض المصادر.

(٤) سورة الحجرات: (١٢)

(٥) ذكرها بمثل مقالته هنا في: البغداديات ٣٠٠-٣٠١، والشيرازيات ٢٦٠، ٢٦١، والإغفال (٤١١/٢) ورُسمت هناك (قلمًا)، ونظر أثر كلامه في: الخصائص (٣٩١/٢).

إنما تأتي مع ( ما ) إذا كانت زائدة لشبهها باللام<sup>(١)</sup>، فهذا يدل على حُلُو ( كثر ) من قوله : ( كثر ما يقولن )<sup>(٢)</sup> من فاعلٍ لخلوها من ( قل ما ) .

ونقبض ( الأكل ) : الأزم ، إلا أن ( القَرث ) لما كان عن ( الأزم ) جرى مجراه ، وهذا كقول أبي بكر<sup>(٣)</sup> : إنهم يُجثرون / ١١٣١ المسبب مجرى السبب .

### مسألة

( ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك )<sup>(٤)</sup> : ( فيها ) متعلقة بـ ( كان ) إذا نصبت ( خيراً منك ) ، ومتعلقة بمحذوفٍ إذا كانت مستقرّاً ، ويجوز أن تنصبها بـ ( خيراً منك ) ، وإن تقدّم عليه لشبهه بالفعل ، ولا يكون ( ساعة ) من :

أحوج ساعة<sup>(٥)</sup>

متعلقاً بغير ( أحوج ) ؛ لعلّ يفصل بين الموصول وصلته<sup>(٦)</sup> ، وليس الفصل بـ ( فيها ) إذا علّقناها بـ ( خير منك ) بين [ كان ]<sup>(٧)</sup> واسمها بقبيح ؛ لأنّ أبا الحسن قد انشّد في المسائل الصغير<sup>(٨)</sup> :

فإنّ بحبها أخاك مصاب القلب<sup>(٩)</sup>

(١) أي لام جواب القسم .

(٢) الكتاب ( ٥١٨ / ٣ ) .

(٣) لم أجده في الأصول والموجز .

(٤) المثال في الكتاب ( ٥٥ / ١ ) وسببه بغير تقديم ( فيها ) وتأخيرها إذا لم تكن مستقرّاً وبخيار الداخير ، وأبو علي يتبعه في : المنشورة ٢١٠ ، وبين العلة في : التعليقة ( ٩١ / ١ ) غير أنه هنا لا يختار ، وانظر : شرح ابن عيش ( ١١٤ / ٧ )

(٥) قطعة من بيت تقدم التعليق عليه في ( ١٣٠ - ١ ) وحكي قوله هذا بالمعنى في : الصباح ٨٥٧ ، وإيضاح الشواهد ٥٢٩ ممزوّجاً إلى التذكرة .

(٦) يريد بالموصول ( أحوج ) وقال ابن يسعون في الصباح : يعني بالصلة ( إلى الصون ) والفصل بـ ( ساعة ) إذا قلنا بنصبها بوجدنا .

(٧) الأصل : ليس ، وهو سهو .

(٨) كتاب المسائل الصغير مفقود .

(٩) قطعة من بيت تقدم التعليق عليه في ( ٧٩ - ١ )

ورواه الكوفيون: مصاب القلب، وأظنهم هربوا من الفصل فنصبوا مخافة أن يجري مجرى: «كانت زيدا الحمي تأخذ»<sup>(١)</sup>. وأتى أبو الحسن بمسائل هناك يفصل فيها بالظرف المتعلق بالخبر.

### مسألة

﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> أي: من مال كل واحد منهم، فهو من قوله: ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾<sup>(٣)</sup>. فإذا كان كذلك دل أن ما دون النصاب / ١٣١ ب بين الشريكين لا يجب فيه شيء بظاهر قوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾.

### مسألة

نظير قوله:

ونار<sup>(٤)</sup>

في حذفه المضاف لذكره قوله: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾<sup>(٥)</sup>؛

(١) فرغت من التعليق عليه في (٧٩-١)

(٢) سورة التوبة: (١٠٣)

(٣) سورة النور: (٤) قال الاخفش في معانيه ٢٤٥: التقدير: اجلدوا كل واحد منهم، وبه أخذ أبو علي في: الشعر ٢١١، والشيرازيات ٤٣٥، والحجة (٢/٢٧٣)

(٤) يشير إلى البيت:

أكل امرئ تحسب لمرأى ونار فوئد بلليل نارا

وهو من المتقارب لأبي دؤاد في: شعره ٣٩٣، والكتاب (١/٦٦) والاصمعيات ١٩١، وشرح أبيات المغني (٥/١٩٠) ونسب مفرداً لعمدي بن زيد في: ملحق ديوانه ١٩٩ نقلاً عن الكامل ٣٧٦، ١٠٠٢، وعنده البغدادي سهواً من أبي الصبلي، وأنشده أبو علي على أن (كل) المحذوفة بمنزلة المثبتة لتقدم ذكرها وذلك في: النكحلة ٥١، والحلييات ٧٩، والبهريات ٥٢١، والشيرازيات ٢٣٥، والشعر ٤٤، ٤٣٩، ٥٢٦، والحجة (٢/٤٢٠، ٣/٢٧٤، ٦/١١١، ١٧١) وهو قول سيبويه الذي يمنع حمله على العطف على عاملين.

(٥) سورة غافر: (٣٥) قال في: الشعر ٥٢٦ إن الاخفش تأولها على الاستغناء عن تكرير كل لتقدم ذكرها، ولم أجد في: معانيه ٥٠٠، وأخذ به أبو علي هنا وفي: الشيرازيات ٢٢٩، والحجة (٦/١١١) وعبارته مفصلة فيهما، وانظر تعليق محقق كشف المشكلات ١١٧٨، وفي الأصل: قلب بالتثنية، وهو خطأ تصويبه من كتبه الأخرى.

لأن معناه: على كل قلب كل متكبر؛ لقوله: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾<sup>(١)</sup>، وقال: ﴿وَنُطْبِعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وليس المعنى أنه يطبع على جميعه دون بعضه بدلالة الآي الأخر.

والعطف على عاملين لا يجوز<sup>(٣)</sup>؛ لأن الحرف قد قام مقام عامل واحد. فإن قلت: ما أنكرت أن يكون قولك: (قام زيد وعمرو)، (عمرو) لم يرتفع فيه بالواو بل (قام) مقدرة؛ كأنك قلت: قام عمرو؛ لأن الحرف لا يرتفع؟

قيل: إنما وضعت العرب هذه الحروف مواضع الجمل والأفعال اختصاراً؛ نحو: استثنى واستفهم<sup>(٤)</sup>، فكما تُرْفَضُ هذه الجمل هنا فكذلك تُرْفَضُ أيضاً الأفعال، وإذا قلت: قام زيد وقام عمرو، فليس (قام) هذه الظاهرة هي (قام) تلك المقدرة التي أُقيم مقامها الحرف؛ كما أنه إذا قال: أنفي، لم يكن (أنفي) الذي قام (ما) مقامه، / ١١٣٢ ولو كانت تلك لجاز أن يوصل بها المعرفة ويوصف بها النكرة، فكنت تقول: الذي قام أخوه زيد، ونحو ذلك.

وبدل على أنه إذا قال: (قام زيد وعمرو) أنه مُرتَفَعُ (قام) هذه الظاهرة قولك: (أقام زيد أم عمرو) استفهاماً منقطعاً؛ كما أنك لو قلت: (أقام زيد أم قعد عمرو) لكان استفهاماً منقطعاً، وكان لا سبيل إلى الاستفهام غير المنقطع في هذا الفعل. وكون هذا<sup>(٥)</sup> عند النحويين والعرب استفهاماً متصلاً دلالة<sup>(٦)</sup> على أنه لا حُكْمَ لذلك الفعل المهدوف؛ فهذا يشهد بأنه مُرتَفَعُ بالفعل الأول.

وأيضاً فلو ارتفع الثاني<sup>(٧)</sup> بفعلٍ مقدّرٍ لَوَقَعَ الاختلاف في الصفة في نحو قولك:

(١) سورة الروم: (٥٩) وفي الأصل: يؤمنون وهو تحريف.

(٢) سورة الأعراف: (١٠٠) وفي الأصل: يطبع، وهو تحريف.

(٣) سلف التعليق عليه في (١٠-١١ب، ٥٩-١).

(٤) في: الإغفال (٢٩١/١) حكى أبو علي هذا المعنى من شيخه ابن السراج.

(٥) يريد (أقام زيد أم عمرو) وأم متصلة، وما قبله جاء به على نحو الإشكال. وانظر شرح الرضي (٤٠٢/٤).

(٦) الأصل: دلالة بالفتح وهو سهو لانه يجعل للبدا (كون) بلا خبر.

(٧) في الأصل: الفعل الثاني، (والفعل) مقحم لا وجه له.

(قام زيد وعمرو) كما يقع في قولك: قام زيد وقعد عمرو العاقلان<sup>(١)</sup>. فإن لم يكن في هذه المسألة ونحوها خلاف بل كان ارتفاع الصفة في نحو هذا على الإتيان دلالة على أنه ليس يرتفع بفعل آخر، وأيضاً فكان يجب إذا قال: (إن زيدا وعمراً قاتمان) أن يكون قد أعمل (إن) مضمرّة، و(إن) لم تعمل مضمرّة في موضع.

فإذا كان الحرف قد أقيم مقام العامل لم يجز العطف على عاملين؛ لأنه يكون الحرف / ١٣٢ ب رافعاً وجاراً من وجهين مختلفين في حال واحدة، وهذا فاحش الخطأ. ولو جاز ذلك في العطف لجاز أيضاً قبل العطف، وكان قبل العطف أجوزاً لأن الحرف قائم مقام العامل، فلا يجوز أن يكون فيما يُقام مقام الأول ما لا يكون في الأصل، فإن لم يجز أن يكون عامل رافعاً جاراً ولا جاراً ناصباً [فهذا]<sup>(٢)</sup> دلالة على أنه لا يجوز العطف على عاملين، ولو جاز العطف على عاملين لجاز على عشرين وأكثر. أنشد الجاحظ لأم قروة الغطفانية:

ما ماء مزن أي ماء تقول تَحْدَرُ مِنْ غُرْ طَوَالِ الذَّوَالِبِ<sup>(٣)</sup>

ينبغي أن يكون (تقول) بمعنى: تظن، و(أي) نصب<sup>(٤)</sup> أحد مفعولي (ظننت)، واعتبر بهذه الجملة بين المبتدأ والخبر لما فيها من التشديد، وبعده: بإطيب من كذا<sup>(٥)</sup>.

(١) نعت معمولين لعاملين مختلفين يمنع فيه الإتيان فرفع النعت خبراً محذوف أو ينصب بفعل محذوف، ولشر أبو علي منع الإتيان باختلاف العاملين فإذا جرى على أحدهما لم يجر على الآخر. انظر: الكتاب (٢/ ٦٠) والعلية (١/ ٢٥٨) وشرح التسهيل (٣/ ٣١٧).

(٢) زيادة يقتضيها (إن لم يجز) في أول الجملة.

(٣) من الطويل وأوله خرم، وروي في المصادر بالواو والفاء. وهو لام قروة في: الحيوان (٣/ ٥٤، ١٩٢/ ٥) وخرجه محققه متسوماً لعاتكة المربة من زهر الأدلب (١/ ٢٢٨) وهو لزيتب بنت قروة في: الزهرة ١٢١، ولام قروة في: ربيع الأبرار (١/ ٢٢٢)، ولعاتكة في: تاريخ دمشق (٤٥/ ٩٥) ولم أجد فيها نصب (أي). غر طوال الذوالب: يريد سحبا طوال الأطراف.

(٤) كذا، والمعروف في مثله نصبه حالا.

(٥) يشير إلى بيت بلي الشاهد بيتين هو:

بإطيب من يقصر الطرف دونه      ثقي الله واستحياء بعض العواقب

## مسألة

خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خَيَاشِيمَ وَقَا (١)

الْأَلِفُ عَيْنُ الْفَعْلِ (٢) وَلَيْسَتْ بَدَلًا مِنَ التَّنْوِينِ فَيَقْبَحُ؛ كَمَا ظَنُّ مَنْ ظَنُّ، وَلَا يَمْتَنِعُ  
هَذَا أَيْضًا عَلَى قَوْلِ أَبِي عُثْمَانَ (٣)؛ لِأَنَّ مَنْ قَالَ:

وَأَخَذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصَمَ (٤)

لَا تَلْحَقُ الْأَلِفُ الَّتِي هِيَ بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ (٥)، فَإِذَا قَعَلَ هَذَا فِي الصَّحِيحِ فَعَلَهُ فِي  
الْمَعْتَلِّ.

(١) من الرجز، وهو للمعجاج في: ديوانه (٢٢٥/٢) وإصلاح النطق ٨٤، وشرح أبياته ١٩٩، والمقتضب (٣٧٥/١) والمقاصد (١٥٢/١) والخزانة (٤٠٩/٣) والعين (٤٠٨/٨) والمختصر (١٤٠/١٤، ٩٦/١٤) وبلا نسية في: أمالي المرزوقي ١٤١، وأنشده أبو علي في: الشعر ١١٠، والشهريزيات ١٨، ١٦٣، ٦٠٧، والبغداديات ١٥٦-١٦٢، ٣٨٥، والإغفال (٣١٦/٢) والعسكري ١٦٩-١٨٠، والبصريات ٨٩٦ والعصديات ٢٢٨، فأجاز فيه قول الأخفش بحذف المضاف إليه والتقدير: وهاها، كما أجاز فيه إجراء النصب مجرى الرفع والجر في عدم إبدال التنوين ألفاً وعليه تكون اللفظة هي المنقلبة عن العين وليست للتنوين وهو ما بدأ به هنا، وعليه فلا يرى مانعاً من تنوين القافية، ومعه اليرد الذي حكى أبو علي رآه في أكثر كتبه وأشار إليه هنا بعبارة (ظن من ظن)، ولكنه أخذ بقوله في الأخيرين، وسيكرره هنا في: موضعين. والمعجاج يصف حمراً خالطت ريق سلمى ونفسها فطابها.

(٢) أي عين الكلمة، وأصلها: فوه ووزنها: فَعَلٌ، فالألف ولوية الأصل، وهذا قول ابن كيسان في: التذيل (١٨٥/١) وسيكرره

(٣) حكى عنه في (٢٥-١) أن الألف بدل للتنوين في الأحوال الثلاث، وانظر التخريج.

(٤) عجز بيت من التلقيب، وصدره:

إلى المرء قيسٍ أطولُ لُسرَى

وهو للأعشى في: ديوانه ٤٠٣، وسيرة ابن هشام (٣٦٣/٣) وتفسير الطبري (٣٧٤/٣) والمبهم ١٧٣، والخزانة (٤٠٦/٤) وبلا نسية في: التمام ١٤١، والمختصر (٩٩/٢) وأنشده أبو علي في: الشعر ١١١، والخبليات ٥٤، والعسكري ٢٠٠، والحجة (١٤١/١، ٢١٣/٤) والمصديات ٢٢٩ على أن ترك إبدال الألف من التنوين لغة عن العرب حكاهما الأخفش وغيره، ووصفها في: الحجة بعدم الاتساع لأن سببوه لم يحكما، وظاهر عبارته في: المصديات أنها في: البيت ضرورة. وسيكرر الشاهد ثانية في (١٧٨-ب) و (١٨٥-ب)

(٥) عبارة الشعر أوضح: لم يُبدل من التنوين الألف في النصب.

قال أبو عمر (١): اسمُ الزرافة بالفارسية: **أَشْتَرُكَا** و**بَلَنْك** (٢)، قال: (بَلَنْك): الضَّبُع؛ / ١٣٣ لأن الضَّبَاعَ عُرْجٌ، وكذلك الأُنثى والذَّكَر يكونُ به **خُمَاع** (٣).  
 فإ: **فَر** (بَلَنْك) تفسيره على هذا بالفارسية: به **خَمَع** (٤)، قال (٥): والفُرسُ تُسمي الأشياءَ بالاشتقاق، **أَشْتَرَمَرَك**.  
 [ع: يعني النعامة. و(أَشْتَر): **جَمَلٌ**، و(مُرَك): طائر (٨)]. كما قالوا: **تُرَش** مشيرين (٧).

### مسألة

(ليس الطيبُ إلا المسك) (٨) **حَمَلَهُ** سيبويه على (ما) حيث كان الخبر مرفوعاً، ولم يستقيم أن **تُجَمَلَ** في (ليس) (٩) ضميرُ القصة لموضع (إلا).  
 وقد يجوز عندي أن يكون محمولاً على المعنى لما كان معناه: ليس الطيبُ إلا المسك. ويجوز أيضاً أن تكون (إلا) في غير موضعها ويكون في (ليس) ضمير (١٠)؛

(١) نص قول أبي عمر وتعليق أبي علي يكاد يكون مأخوذاً من الحيوان (١٤٣/١) لولا أن أبا عمر مثولي ٢٢٥، ومما في مقدمة الحيوان (٢٦/١) يظهر أن الملاحظ ألفه بعد ذلك التاريخ، فالأولى أن ما فيه الهاء من أبي عمر الجرمي.

(٢) في الفارسية المعاصرة حذف (بَلَنْك)، وكاف (كاو) فارسية. الظر المعجم الذهبي ٧٠

(٣) **خَمَعُ** الضَّبُع: كان به عرجاً، والخمَاع اسم ذلك الفعل.

(٤) كتب الناسخ بالهامش: "كذا المعروف أن (بَلَنْك) اسم النمر، واسم الضَّبُع (كفتار) بإجماع الفُرس". وفي المعجم الذهبي ١٧١ أن بَلَنْك بالياء والكاف الفارسيين: فهد ونمر وضع وزرافة وكل شيء ملون.

(٥) أبو عمر، والمبارة بنصها في: الحيوان.

(٦) بهامش الأصل بغير خط النسخ: "اسم الطير إما هو (مرغ)". ووجدت إبدال اللين كافاً قد وقع في: الحيوان (٢٤٣: ١٢٠/١)

(٧) عبارة: "وكما قالوا: **تُرَش** شيرين" لم يُفصل بينها وبين كلام ابن جني بدائرة أو فراغ، ولكن يُحتمل أن تكون من متن الكتاب وليس من تعليقه؛ فتكون بعد المثال الأول: **أَشْتَرَمَرَك**، ويُقَوَّى أنها من نسخة كلام أبي عمر أن أبا علي في (١٨٧-ب) سمن على ذكر أبي عمر لها وإن معناها: حامض حلو.

(٨) سبق التعليق عليه وتخريج قول سيبويه في المسألة في (١٣٠-ب)

(٩) الأصل: ما، وهو تحريف ساء.

(١٠) في: الخليات ٢٢٨: "كانه: ليس إلا الطيبُ المسك، أي: ليس إلا الطيبُ المسك".

كانه : ليس شيء إلا زيد منطلق، وكقوله : ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ (١)، وبيت الأعشى  
كانه : وما اغتره إلا الشيب (٢)، وإن نحن إلا نظن ظناً.  
أبو ذؤيب :

تَهَالُ الْعُقَابُ أَنْ تَمُرَّ بِرَيْدِهِ      وَتَرْمِي دُرُوءَ دُونَهُ بِالْأَجَادِلِ (٣)  
هذا يدل على أنه أخرج عن الصفة إلى الاسم.

## مسألة

قوله :

لَعَنُ نَبَضَتْ كَفِّي وَإِنِّي لَنَابِضٌ (٤)

(١) سورة الجاثية : (٣٢) وهو لاقى قوله في الآية في : الحليات ٢٢٩، ٢٧٩، ومنع تقدير (إلا) في موضعها لقلة  
الفائدة، وحكي في : البحر (٥١ / ٩٨) المنع عن المبرد، وانظر في : الخزنة (٣٤٨ / ٣) تضعيف التوجيه .  
(٢) هذا توجيه لبهت من المتقارب تمامه :

أصل له الشيب أثقاله وما اغتره الشيب إلا اغتراراً

وهو للأعشى في : ديوانه ١٧٢، والحلل ٩٥، وشرح أبيات المضي (٢٠٩ / ٥) والخزنة (٣٤٨ / ٣) وأنشده  
أبو علي للأمر نفسه في : الحليات ٢٢٩، ٢٧٩، وقد فهم بعض من قرأ الأصل أن لها علي الخطأ في الرواية  
فكتب بهامشه : «صوابه : وما اغتره الشيب إلا اغتراراً» . ورواية الديوان : اغتره بالعين المهملة، وهي بمعنى  
اعترض لمعرفه بلا سؤال، وبالمعجمة بمعنى أثار على نجرة أي غفلة .

(٣) من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في : شرح أشعار الهذليين ١٤٢، والمعاني الكبير ٦٢٠، والجيم  
(٤١ / ٢) وفي شرح الأشعار ١٣٨٠ فصل تخريج، وأنشد عجزه أبو علي في : المحجة (٢٦٢ / ٤) عليه معنى  
دروء، وهو هنا على قول سيبويه (٢٠٠ / ٣) في مجيء (أجدل) اسماً في أكثر الكلام وهو المختار عنده  
ليصرفه . يقول السكري : تهال : تُلَزِمُ الْهَوْلَ، للرید : ما نشأ من الجبل، الدروء : ما شَخَصَ من الجبل كالورم  
يخرج لي : نحر البحر، الأجدل : الصقور واحدة أجدل، يقول إذا طارت الصقور إلى هذه الدروء عجزت أن  
تنالها فتسقط، فتجعل سقوطها ومياً من الجبل لها .

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدوره :

فإن أباه مقسم يمينه

وهو لقيس بن جريرة الطائي في : نوادر أبي زيد ٢٦٧، وشرح شواهد الإيضاح ٥٧٥، وإيضاح شواهد  
الإيضاح ٨٤٩، وبلا نسبة في : المحقق (١٦ / ٨) وأنشده في : الإغفال (٤٠٨ / ١) على ذكر اللام الموطنة  
مع لام جراب القسم، وأنشده في : الحليات ١٤٨ على الاعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه، كقوله هنا .  
النبط : جر وتو القوس ثم يرسله من غير شيء ليرن .

فيه اعتراض لقوله:

ثُمَّ رَأَيْتِي (١)

١٣٣/ب وحذف مضاف؛ أي: وإن كفي لنا بضة.

### مسألة

[ع (٢): ألقى علينا أبو علي:

وإلا النعام وحفانة وطغيا مع اللهن الناشط (٣)

فقلت له: (طغيا) هذه صفة بمنزلة (خزياً) و(صدنيا) (٤)، ولا تكون اسماً؛ لأنه كان يلزم فيها الواو كـ (فتوى) و(شروى) (٥)، فقال: ليست صفة؛ لأنه اسم للبقرة الصغيرة، وإنما هي اسم شذ عن الواو فخرج على أصله بالياء، وليس يمتنع عندي أنا أن يكون في

(١) مطلع بيت بني السلق، وهو بتمامه:

ثُمَّ رَأَيْتِي لَا كَوْنُ ذَبِيحَةٍ  
وقد كثرت بين الأعم المضائض

وهو في المصادر السابقة، وأنشده أبو علي أيضاً في التكملة على استعمال ذبيحة بالهم يذبح. وقد رويت (الأعم) بنسخ العين بمعنى الأكثر وبضربها بمعنى الأعمام، كما أجاز ابن بري في لام (لاكون) الفتح والكسر وكلام أبي علي هنا على الفتح جواباً للقسم، وروى: ثم رماني، وهما واحد في الاستشهاد. والمضائض جمع مضيض وهو حرقه الجرح والله.

(٢) جعل البغدادي في حاشية على شرح قصيدة بانت سعاد (٤١٢/٢) القائل هو جامع التذكرة أبو الطيب القصري، ولكن ابن سيده في: المخصص (١٨٣/١٥، ٣٧/٨) ذكر أن ابن جني روى البيت وقول الأصمعي فيه، وانظر المقدمة.

(٣) من المشقارب، وهو لأسامة بن الحارث الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ١٢٩٠، ونسخه ١٥١٩، والحلل ٣٧٥، وشرح شواهد الإيضاح ٣٥٤، وإيضاح الشواهد ٥٣٢، وحاشية البغدادي، ونسب لنابض شرا في: الجهم (٢٠٣/١) وأنشده أبو علي في: الشكيلة ٩٨ على اختلاف الأصمعي وثلعب في: طغيا. الحفان: فراخ النعام واحده حفانة، طغيا: الصغير من البقر، اللهن الأبيض منه، الناشط الذي يخرج من موضع إلى آخر لا يستقر، والأبيات السابقة للشاهد في وصف طريق شديد الحر، و(إلا) هي إن الشرطية و(لا)، وفعل الشرط وجوابه محذوران والتقدير: وإلا تصبح جنادبه كان الذي يصبح من شدة الحر النعام وحفانها.

(٤) من خزى أي ذل، وصدي أي عطش، ومثل بهما سيبويه (٣٨٩، ٢٦٤/٤) على الصفات التي لا تقلب ياؤها وأوا في فعل.

(٥) الشروى: المثل، وهي مع فتوى من أمثلة سيبويه لفعل التي تقلب ياؤها وأوا إذا كانت أسماء وذكرها أيضاً فيما لا يتصرف. الكتاب (٣/٤٢١٠/٤٢٤١/٣٨٩)

الأصل صفة نُقِلَ كـ (أَجْدَل) <sup>(١)</sup> وبابه من نحو: عَيْدٌ وصاحب.

قلت له: ويؤكد عندك أيضاً معنى الوصفية فيه أنه قرّنه بـ (الناشط)، فبقي من معنى (نشط).

قال <sup>(٢)</sup>: ورواه أحمد بن يحيى: (طغيا) بالفتح، وروي <sup>(٣)</sup> عن الأصمعي: (وطغيا) بالضم.

مجيء (الفتيا) <sup>(٤)</sup> و(الفتوى) مجيء ذوات الباء؛ نحو: البقوى والبقياء، والثنوى والثنيا <sup>(٥)</sup>، يدلُّ على أن (الفتيا) من ذوات الباء.

### مسألة

يجوز أن يكون (من) في قوله: (شُمِعتُ من داري الريحان من الطريق) <sup>(٦)</sup> / ١١٣٤ و(رايتُ من منزلي البرق من السحاب) (من) الثانية متعلقة بمعنى الريحان والبرق؛ لراحة الريحان واعتماد البرق؛ ففي هذا دلالة على الفعل <sup>(٧)</sup>. رجعت <sup>(٨)</sup>.

### مسألة

رَقَضُوا الجزاء بـ (كيف) <sup>(٩)</sup> مع أن معناه غير دافع له؛ كما لم يستعملوا الماضي من (يَدَع) ولا المصدر وإن كان القياس لا يمنع منه.

(١) انظر التعليق عليه في بيت أبي ذؤيب في (١-١٣٣) وسيأتي له في (١-١٤٤) كلام في الصلة المنقولة كعبد وصاحب.

(٢) روايتنا ضم (طغيا) وفتحها في التكملة وأكثر المصادر السلفية.

(٣) عبارة: "طغيا بالفتح وروزي" كتبها الناسخ بهامش الأصل.

(٤) قوله هنا شبه بمقالته في: المنصف (١٥٨/٢)

(٥) الثنيا والثنوى: من الجزور الرأس والقوائم وكل ما استثنيت.

(٦) المثال والذي يليه من أصول ابن السراج (٤١٢/١) والمذكور هو قوله فيهما وحكاها أبو علي في: التعليقة (٢٤٨/٤)

(٧) عبارة ابن السراج: "وإنما جاز هذا لأن للمفعول حصة من الفعل كما للمفاعل".

(٨) لعله من أبي علي يقيد أنه رجع عن هذا القول، أو أن للسائلة من ابن جني، ثم رجع إلى نص أبي علي.

(٩) حكى في (٥٧-ب) تحليل متع الجزاء بها وهو قول البصريين، وانظر التعليق على ذلك.

ومثله في أن<sup>(١)</sup> لم يجاز به (كم) و(أيان)؛ ألا ترى أن (أيان) ك(متى) و(كم) في استفهام بمنزلة (كيف) و(أين). ولو جُوزي به (كيف) لكان جائزاً والمعنى عليه، وعلى هذا يدل كلام سيبويه<sup>(٢)</sup>.

ولو جُوزي به لم يكن الجزاء مؤدياً إلى تخصيص فيها، ألا ترى أن لفظه لفظ الإبهام. وإذا كان اللفظ لفظ الإبهام لم يصرف فيه تخصيص، وإن قصد قصد إلى التخصيص، ألا ترى أن المعنى الموجب فيه للإبهام وتضمنه معنى الحرف قائم فيه في جميع أحواله. فلو جاز ارتفاع ذلك عنه لجاز أن يزول بناؤها عنها، وكما أن (رجلاً) لفظه لفظ الإبهام والتشكيك. وإن قصد به قصد إلى التخصيص ولفظ واحد بعينه. لم يصرف مخصصاً، فكذلك (كيف). وإن جاز أن يصير مخصصاً؛ نحو: (رجل) بالقصد لجاز أن يوصف بالمعرفة للقصد به المعرفة، وهذا ١٣٤/ب بين الفساد، ولا يكون كذلك إلا أن يجعل لقباً لواحد بعينه.

وإذا لم يصح الجزاء موضع (كيف) من قولنا: (كيف نخرج أخرج) لا يكون العامل فيه الفعل الأول؛ لأنه إن كان الأول بقي الثاني منقطعاً منه، وليس المراد كذلك، إنما المعنى: على أي حال خرجت أخرج، فهو لذلك متعلق بالفعل الثاني، فلا يجوز إذن [أن]<sup>(٣)</sup> يعمل فيه الأول. فإذا كان كذلك كان متصلاً به على جهة الصفة، وإذا كان على الصفة لم يجز أن يكون (كيف) استفهاماً في هذا الموضع؛ لأن المستفهم به من هذا القهيل لا يوصف.

فإن قلت: فإن لفظه لفظ الاستفهام، فلا بأس بذلك؛ ألا ترى أن من الأسماء ما لفظه لفظ الاستفهام ومعناه الخبر؛ كقولك: ما أبالي أقام أم قعد<sup>(٤)</sup>، ونظير هذا قولهم: «ما

(١) الأصل: إن بكسر الهمزة، وهو تصحيف وصوابه من المقاصد الشافية (١٠٩/٦) والمعنى: ومثله في عدم المجازاة به...

(٢) الكتاب (٦٠/٣) يحكي قول الخليل: «وليس من حروف الجزاء ومخرجها على الجزاء؛ لأن معناها على أي حال تكن أكن».

(٣) يقتضيها السياق.

(٤) الكتاب (١٨٠-١٨٦) والثورة ١٩٩، والتعليق (٢٧٩/٢) وسر الصناعة ١١٨

تدوم لي أدوم لك<sup>(١)</sup> في أن (ما تدوم) معمولُ الفعل الثاني؛ وإن اختلفا في أن الفعل هنا صلة، ومع (كيف) [غير]<sup>(٢)</sup> صلة.

ونظيره أيضاً (كم) لم يمنع استعمالهم إياها استفهاماً من أن استعمالها خيراً. ومثله أيضاً (أي) في نحو: (مررتُ برجلٍ أي رجلٍ)<sup>(٣)</sup> في أنه استعمال غير استفهام، وكذلك قوله:

والدهرُ أيّما حال<sup>(٤)</sup>

فإن / ١٣٥ قلت: إن (كم) في الخبر - وإن كان معناه الخبر - فإن لفظه لفظ الاستفهام. فإن كلا التقديرين [المقدّرَيْن]<sup>(٥)</sup> في (كم) غير ممتنع من (كيف).

فإن قيل: إن (كيف) قد جرى مجرى الظروف وتضمن الضمير، وعمل في الحال والظرف فعمل عمل الفعل، فهلاً امتنع من الصفة كما لا يوصف الظرف إذا صار صلة للموصول، وكما لا يوصف اسم الفاعل ويعمل؟

قيل: وصفه على المعنى؛ ألا ترى أن معنى (كيف تخرجُ أخرج): على أي حال تخرجها أخرج، فتجري الفعل صفة، فكذلك إذا وضعت (كيف) هذا الموضع حملت الصفة على الموضع؛ كقولنا: مررتُ بزيدٍ القاتم أبواه لا القاعدَيْن<sup>(٦)</sup>؛ ألا ترى إلى خلو

(١) الكتاب (١٠٢/٣) والجنى الدقي ٩٦، والبحر (١٣٠/١) والاشي (١٥٣/٣)

(٢) زيادة يتم بها الكلام، وسيبويه يقرر أن للفعل صلة لما.

(٣) (أي) نعت للمكرة. الكتاب (١٢٢/١) والمقضب (٢٩٤/٤) والاصول (٢٨/٢) والخصائص (٢٧٢/٣، ١٨٦، ١٨١/٢)

(٤) قطعة بيت من البسيط، وهو بتمامه:

حتى كان لم يكن إلا تذكرة والدهر أيّما حال دهارير

وهو لحريث بن جبلة المذري في: المصرون ٥٢، وشرح ثبوت سيبويه (٣٣٤/١) وخطاه الفندجاني ونسبه إلى جبلة بن الحويرث المذري في: المفرحة ٨٦، وهو بلا نسبة في: الكتاب (٢٤٩/١) ومجالس نعلب ٢٢١، والخصائص (١٨١، ١٧٣/٢) والقالبي (١٨٢/٢) والسمط ٨٠ وفي هامشه الاختلاف في: نسبه وهو في: شرح الصفار (٢٠٧/١) معجم الادباء ١٥٨٢، وانشده أبو علي في: الحجة (٢٢١/١) على إخراج (أي) من الاستفهام ونصبها على الظرفية بتقدير: الدهر دهارير كل حال، وهو قول سيبويه. ومعنى البيت: الإنسان قصير العمر وما مضى من عمره إذا مات كأنه لم يوجد.

(٥) الأصل: المقدّر، وهو سهو.

(٦) سبق التعليق عليه وتخرجه في: (١-١٠٧)

هذه الصفة من ضمير الموصوف. فكذلك ذلك يجري صفةً على (كيف) لفظاً ويكون صفةً لما ذكرناه معني.

فإن قلت: هلاً جعلت الفعل بعد (كيف) صلةً له (كـ ما)، قيل: هو (كم) أشبه لا اشتراكهما في الإبهام، وأن (كم) لم يوصل قط كما وصّلت (ما)؛ على أن الموصولات لا تأتي بهذه الإشاعة؛ ألا ترى أن (من) لذوي العلم و(ما) يكون من الأجناس. و(كيف) لا تخص حالاً دون حال، ولا واحداً دون جمع، فهو (كم) لذلك أشبه.

الكميت:

١٣٥/ب وكان الأباطح مثل الإرين وشبه بالحفوة المنقل (١)

أي: شبه لبسة المنقل بالحفوة، وأكثر ما يجيء من هذا النحو (٢) ما كان حذفه من جهة لابه، وهذا محذوف الفاء.

### مسألة

﴿وجعلوا بينه وبين الجنة نسبا﴾ (٣) (الجنة) هنا الملائكة لا غيرها؛ وذلك لما كانوا يذعنون من أنهم بنات، قال سبحانه: ﴿أصطفى البنات على البنين﴾ (٤)، ﴿وإذا بشر أحدهم بما ضرب للرحمن مثلاً﴾ (٥).

و(المجنون) مأخوذ من العين دون الحذف (كـ مرؤوس)، ونحو ذلك.

(١) من المتقارب، وهو للكميت في: شعره (٣٤٤/١) ونحوه (٤٦١/١) وزد عليه العين (١٦٣/٥) وغريب أبي عبيد (٨٢/٥) وفي الأخير: الإرين: واحدتها إرة وهي الحفرة بوقد فيها النار للخبزة أو غيرها، وإنما وصف شدة الحر بمعنى أنه يصيب صاحب الحف ما يصيب الخافي من الرمضاء، الأبطح: المسيل ليه دقال الحصى، المنقل: الحنف. ونظر تفسيراً آخر في التاج (نقل)، وقد ورد في المنقل رواية ضم الميم والفتح، وهي في الأصل في الموضعين: النمل، وهو تحريف صوته من المصادر.

(٢) يراد (إرة) مفرد إرين في البيت، وأبو علي يذهب في: الشعر ١٧٢ إلى أنه محذوف الفاء كعدة، وفي الكلمة أقوال أخرى أنظرها في: الخصائص (٣٠٧/٢، ٩١/٢) والتاج (أرى).

(٣) سورة الصافات: (١٥٨) وأخذ أبو علي فيها بقول الفراء وجماعة من المفسرين. انظر معاني الفراء (٣٩٤/٢) ومعاني النحاس (٦٥/٦) ولطبري (٥٣٥/١٠).

(٤) سورة الصافات: (١٥٣).

(٥) سورة الزخرف: (١٧).

(الشهادة) قد تقع على الخبر الذي يجري مجرى الاعتقادات، وما لا يُقام عند الحكماء؛ يدلُّ على ذلك قوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلثَّائِكَةِ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَّا شَاهِدُوا خَلْقَهُمْ سَنُكْتُبُ شَهَادَتَهُمْ﴾ (١)، ويُسمى هذا القول منهم شهادة كما ترى.

سأل سائل فقال: هل يجوز: (هذا زيدٌ يوم الجمعة)؟ وذلك لا يجوز. وإن كان معناه: أشيرُ يوم الجمعة. وذلك أن هذا المعنى المَعْمَلُ عَمَلَ الفعل لم يعمل إلا فيما كان متعلقاً بـ (زيد)؛ كقولنا: هذا زيدٌ قائماً، فاعملْوه في (قائم) وهو متعلق بـ (زيد) ١١٣٦/ لأنَّ تعلقه به لا يفيد.

وليس القياس أن تعمل معاني الفعل؛ لأنَّ القياس كان أن يعمل الفعل نفسه لا معناه؛ ألا تراهم رفضوا نحو: لله دَرُه (٢)، فإذا كان كذلك لم يعمل إلا فيما اعْمَلْوه فيه، ولم يُقَسَّ عليه غيره.

مثل التعجب في أن لفظه يدل على معنى لا يدل عليه غير ذلك اللفظ قولهم: ما تاتيني فتحدثنني (٣) أي: لا يكون إتيانٌ فحديثٌ، فلو قلت: ما يكون إتيانٌ فحديثٌ، لم يدل على ما يدل عليه (ما تاتيني فتحدثنني)، فكذلك التعجب لو قلت بَدَل (ما أحسن زيدا) (٤): شيءٌ أحسن زيدا، أو ما يقوم مقامه، لم يجز ذلك.

(١) سورة الزخرف: (١٩) وقرأ (سكتب شهادتهم) بالنون ابن عباس وزيد وأبو جعفر وغيرهم. معاني الزجاج (٤/ ١٠٧) ومعجم الخطيب (٨/ ٣٦١) وفي: الحجة (٦/ ١٤٦) حمل أبو علي الآية على معنى الحضور، وهو أحد ضربين ذكرهما للشهادة.

(٢) الكتاب (١/ ١٩٤) وذكر أبو علي في: الشمر ٢٤٩، والجليات ١٩٣، والإخفال (١/ ٤٠) والحجة (٤/ ٢١٥، ٣٩٨) والشيرازيات ٢٢٤ أن سيبويه ذهب إلى أن المصدر (فر) بكثرة الاستعمال أزيل عنه معنى الفعل فلم يعمل عمله وصار بمنزلة الاسم.

(٣) ذكره في: الإيضاح ٣٢٢، وهو في: الكتاب (٣/ ٢٨) والمقتضب (٢/ ١٥١، ١٣) والأصول (٢/ ١٥٣) وسر الصناعة ٢٧٢.

(٤) ذكره في: الإيضاح ١٣١، والتعليقة (١/ ١٠٩) وقرَّر في: الجليات ١٨٩ الفرق بين المثال بعده، وسبقه إلى ذلك المبرد في المحكي عنه في: مجالس العلماء ١٦٦، والتقدير المذكور هنا حكاه سيبويه (١/ ٧٢) عن الخليل ونص على أنه تمثيل ولم يتكلم به.

## مسألة

لا يكون اللام في (سقياً لك) (١) صفة (لـ سقياً)؛ لأنه قد قام مقام الفعل؛ كما لا توصف الظروف إذا وقعت مواقع الأفعال في الصلوات، وكما لا يوصف اسم الفاعل إذا أعمل، ولا يصغر أيضاً، و(رويد زيداً) (٢) نادر.

## مسألة

قُرئ علي في بعض النسخ بخط ابن الكوفي (٣) عن أبي عثمان أنه قال: ١٣٦/ أعمال الفعل الأول من الفعلين أجود من أعمال الآخر (٤)؛ لأنه أشد احتواءً لما يراد من المعنى.

ولم يحك ذلك عنه أبو العباس (٥) فيما علمت، ولا سمعته من أصحابنا، واحسبه قد نص على ذلك في كتاب الإخبار (٦).

قال:

ولم أرَ مثلها نظراً وجيداً ولا أمّ الغزالي ولا الغزالي (٧)

(١) في: الشعر ٢١ والمنشورة ١١٥ والشبازيات ٢٩١ والتعليقة (١٩٦/١) ذكر أبو علي نهاية سقياً من فعله وإن اللام للتبيين، وهو في: الكتاب (٣٩٤، ٣١٨، ٣١١/١) والمقتضب (٢٦٧/٣) والاصول (٢٥٢/٤).

(٢) المثال في: الكتاب (٢٤٣، ٢٤١/١) والمقتضب (٢٧٧، ٢٠٨/٣) والاصول (١٣٠/١) وذكر أبو علي رويد اسم فعل في: الإيضاح ١٨٩، والمضديت ٢٧٩، والمسكية ١١١.

(٣) علي بن محمد بن عبيد الأسدي من أسد قريش، المعروف بابن الكوفي، صاحب ثعلب وصاحب الخط المعروف بالصحة وإثقان الضبط (٢٥٤-٣٤٨). مجمع الأدباء ١٨٦٦.

(٤) أعمال الأول من المتنازعين قول الكوفيين، ولم أجد من ضم إليهم للزني. انظر: المقتضب (٧٢/٤) وشرح السهرافي (٧٨/٣) والإنصاف ٨٢، والشبازيات ٢٥٢.

(٥) الأرجح أن يكون المبرد لأنه أشهر من ينقل آراء شيخه أبي عثمان ولعله يريد ثعلباً لأنه طريق ابن الكوفي إلى أبي عثمان.

(٦) مفقود، وذكره أبو علي في: البصريات ٤٨٦، أقدمته من نحو للزني ١٤.

(٧) من الوافر، وهو لذي الرمة في: ديوانه ١٥٢٢ والكامل ٩٥٠، وقال الأصمعي في اللوحوش ٥٣: الغزال: الصغير.

## مسألة

إِنْ قِيلَ: إِذَا قُلْتُمْ فِي قَوْلِهِ:

أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَاخٌ<sup>(١)</sup>

إنه لما تم بالإضافة نصب<sup>(٢)</sup>، وكانت الإضافة في نحو هذا إما من باب (أفضل القوم) أو من باب (الحسن الوجه)<sup>(٣)</sup>، ولم يكن (أبيضهم) من باب (أفضل القوم)؛ لأن القوم ليسوا ببيضاً، ولا من باب (الحسن الوجه)؛ لأن القوم ليسوا فاعلين في المعنى للبياض كفعل الوجه للحسن، وكيف للقول في ذلك؟

فالجواب: أنه جاءت الإضافة هنا لفظاً مجيء ما ينتصب ما بعده من الإضافة؛ كما أن قوله:

وَلَا مُسْتَنَكِرٌ أَنْ تُعْقَرَ<sup>(٤)</sup>

في موضع (عقرها)، فاجزى (العقر) حيث كان مضافاً إلى مؤنث مجزى ما يكون مؤنثاً (كـ ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ)<sup>(٥)</sup> وَ﴿تَلْتَفِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) بعض بيت من البسيط، وقامه:

إِنْ قُلْتَ نَصْرٌ فَنَصْرٌ كَانَ شَرْفِي قَدْماً وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَاخٌ

وللصدر روايات أخرى، وهو لطفة بن المهد في: صلة ديوانه ١٤٧، والحلل ١٣٦، والخزاة (٢٣٩/٨) وبلا نسبة في: معاني الفراء (١٢٨/٢) والإنصاف ١٤٩، وتبيين المكبري ٢٩٢، وتبيان الطوسي (٥٠٥/٦) ونقل البغدادي عن الكلبي أنه شمر متحول، وانظر تخريج الديوان ٢٣٤، وأنشد أبو علي في: المضديات ١٦٥، والبيت في الخلاف في جواز التفضيل من البياض والسواد، فيحمله البصريون على أنه ليس تفضيلاً متبوعاً بمن وإنما هو صفة بمعنى مبيضهم، والإشكال هنا قائم على هذا التوجيه، في حين أن أباهلي في المضديات أجاز حمله على الفعل التفضيل بتقدير حذف الزائد من فعله، وانظر: الأصول (١٠٣/١)

(٢) أي انتصب تميزاً، وانظر معنى التمام في التعليل السالف في (٧٧-ب)

(٣) أي صفة مشبهة باسم الفاعل وليست أفعل تفضيل.

(٤) لم رغبت منه في (١٧-ب) وانظر فيه تصويب ما في الأصل: مستنكراً بالنصب.

(٥) قول للمرب جاز فيه التأكيد لإضافة الفاعل إلى مؤنث هو بعضه. انظر: الكتاب (٥١/١) والكامل ٦٦٨،

والأصول (٤٧٧/٣) والجليات ١٨٩

(٦) سررة يوسف: (١٠) وقرأ بالثناء الحسن ومجاهد وقتادة وسليم عن حمزة وغيرهم. الكتاب (٥١/١)

ومعاني الزجاج (٩٤/٢) والتكملة ٧٣، ومعجم الخطيب (١٨٨/٤)

/ ١١٣٧ قال قُطْرُب: خَلَقْتُ الشَّيْءَ: قَدَرْتُهُ (١)، وَحَكَّى ذَلِكَ رَوَايَةً عَنْهُمْ، وَاسْتَشْهَدَ بِبَيْتِ زُهَيْر (٢).

قال أبو العباس: فقال بعض مَنْ أَنْكَرَ هَذَا: لَا يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ (٣). فَمِنْ الْخَطَأِ فِي ذَلِكَ الظَّاهِرُ رَدُّ السَّمَاعِ وَالرَّوَايَةُ بِالْإِسْتِدْلَالِ، وَأَيْضًا فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ﴾ لَا يَدُلُّ أَنَّ (خَلَقَ) غَيْرُ (قَدَر) لِقَوْلِهِ: ﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَرْتُ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَرْتُ﴾ (٤) وَلَمْ يَوْجِبِ تَكْرِيرُهُ أَنْ يَكُونَ (قَدَر) الْأَوَّلُ غَيْرَ الْآخَرِ، فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ لَا يَمْنَعُ قَوْلُهُ (قَدَرَهُ) أَنْ يَكُونَ (خَلَقَ) بِمَعْنَاهُ، وَحَسُنَ التَّكْرِيرُ هُنَا لِأَنَّ الثَّنَوِيَّةَ (٥) وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُمْ قَدْ قَالُوا فِي الْحَيَةِ وَالْعَقْرَبِ وَنَحْوِهِمَا وَالْخَلْقِ الْمُسْتَبْشَعَةِ: إِنَّهَا مِنْ خَلْقٍ أَهْرَمَزَ وَالظُّلْمَةِ، فَكُرِّرَ ذَلِكَ لِفَلَا يَذْهَبُ ظَنُّهُ إِلَى مِثْلِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الثَّنَوِيَّةُ وَنَحْوُهُمْ.

وقال سبحانه: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿تُشُورًا﴾ (٦)، أَلَا تَرَى أَنَّ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا﴾ دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُمْ يُخْلَقُونَ حَتَّى لَوْ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ لَعُرِفَ مِنْ فَحْوَى الْكَلَامِ،

(١) لَمْ أَجِدْهُ عَنْ قُطْرُبَ، غَيْرَ أَنَّهُ جَاءَ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ وَابْنِ عَبِيدٍ وَالْمُحَافِظِ وَالْمُبَرِّدِ وَابْنِ قُتَيْبَةَ وَغَيْرِهِمْ. انْظُرْ مَا تَقَدَّمَ وَغَرِيبَ أَبِي عُبَيْدٍ (٢٤٠/٥) وَالْبَيَانِ وَالتَّبْيِينِ (٣٠٩/٢) وَالْخَبَرِ (٣٨٢/٣) وَالْكَامِلِ ١١٠، ٩، وَاسْتِشْقَائِي النَّزْجَاجِي ١٦٦، وَشَرَحَ أَبْيَاتَ سَبِيحِيَّةِ (٢٢٧/٢) وَرَوَوْا عَنِ الْحَجَّاجِ اسْتِعْمَالَهُ بِهَذَا الْمَعْنَى.

(٢) مَرِيدُ قَوْلِ زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ:

لَأَنْتَ تَفْعِي مَا خَلَقْتَ وَبِعْدَ خَلْقِ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْعِي

وَهُوَ فِي: شَرْحِ دِيوَانِهِ ٩٦، وَالْكَتَابِ (١٨٥/٤) وَأَضْدَادُ الْأَصْمَعِيِّ ٥٥، وَالْمَعَانِي الْكَبِيرِ ٣٢٦، ٥٣٩، وَتَاوِيلِ الْمَشْكَلِ ٥٠٧، وَأَضْدَادُ أَبِي الطَّيِّبِ ٣٥٢، وَالْمَثَلُثُ لِأَبْنِ السَّيِّدِ (١/٤٩٢، ٥١٢) وَغَيْرُهَا كَثِيرٌ، وَأَنْشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ كَثِيرًا وَمِنْهُ الشُّبْرَاذِيَّاتُ ١٧٢، وَالْحُجَّةُ (١/٤٠٥، ٨٣/٢) وَالْبَغْدَادِيَّاتُ ٥٠٦، وَالْإِغْفَالُ (٣٥٩/٢) وَالشُّكْلَةُ ٢٣ وَكُلُّهَا لِمَقَالَةِ سَبِيحِيَّةِ بِجَوَازِ الْخَطِّ فِي (لَا يَفْعِي) بِإِنْشَادِهِ مُوَفَّقًا.

(٣) سُورَةُ الْفُرْقَانِ: (٢)

(٤) سُورَةُ الْمُدَّثِّرِ: (١٩-٢٠)

(٥) فَرَفَّةٌ تَقُولُ بِأَنَّيْنِيَّةَ الْإِلَهِ وَمَنْهُمْ الْمُجُوسُ الْقَاتِلُونَ بِأَنَّهُ يَزْدَانُ هُوَ فَاعِلُ الْخَيْرِ وَاهْرَمَنْ فَاعِلُ الشَّرِّ. كَشَافُ الْأَصْطِلَاحَاتِ ١٧٩

(٦) سُورَةُ الْفُرْقَانِ: (٣) وَتَمَامُهَا: ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا تُشُورًا﴾. وَفِي الْأَصْلِ مُحَرَّفَةٌ: وَلَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْفُسَهُمْ نَفْعًا.

وإذا قيل: ﴿وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ عَلِمَ أَنَّهُمْ لَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا / ١٣٧ ب على حد ما بُمِيتَ القديم، ولا حياة ولا نشوراً على وجه، فحَسُنَ تَكَرُّارُ ذَلِكَ لاعتقادهم في تلك الآلهة أنها بمنزلة مَنْ يَفْعَلُ هذه الأشياء؛ لِيُخْرِجَ ذَلِكَ مِنْ اعتقادهم.

فأما قولهم: اخْتَلَقْتُ الشَّيْءَ، واختصاصُ الافتعالِ مِنْ (خَلَقَ) بالكذب فليس بمانع أن يَكُونَ (خَلَقَ) بمعنى: قَدَّرَ<sup>(١)</sup>، وقد تَخْتَصُّ بعضُ المَثَلِ بمعنى فلا يخالف ذلك أصل ما كان لها، وأيضاً فإنَّ معنى (اخْتَلَقْتُ الشَّيْءَ): قَدَّرْتُهُ على خلاف الحق وما هو عليه، فالتقديرُ إذن موجودٌ فيه، واستغني بالاختلاقِ لِمَ يُذَكَّرُ معه التقدير؛ كما يقولون: (هذا شِعْرٌ مَصْنُوعٌ) إذا قيل فنَحَلَهُ [إنساناً]<sup>(٢)</sup> لم يَقُلْهُ، فاخْتَصَّ هذا بأن قيل له: مصنوع، وإن كان الآخرُ المنسوبُ إلى قائله أيضاً مصنوعاً، وَيُقَوَّى ذلك قولُ الله سبحانه: ﴿قُلِّلَ الْخَرَّاصُونَ﴾<sup>(٣)</sup>؛ و(الخرَّاص) في المعنى: التقدير والخرز، فمعناه هنا أنه قَدَّرَ الحديثَ على مُرادِهِ، كذلك (اخْتَلَقَ).

ومثله (تَمَنَّيْتُ الشَّيْءَ) إنما هو قَدَّرْتُهُ، وقيل لابن دَابَّ<sup>(٤)</sup> في خبرٍ رواه: أهذا شيءٌ رويته أم تمنَّيته؟ ف(الخلقُ) و(الخرَّاص) و(التمني) في استعماله في الكذب متقاربة المعنى.

وقالوا: (قُلْتُ قولاً)، وقالوا: (تَقُولُ كذا)، فاخْتَصَّ (تَقُولُ) ما كان غيرَ حقٍّ ولم يُخْرِجْهُ / ١٣٨ ذلك من أن يكون من معنى القول، فكذلك لا يُخْرِجُ (الاختلاق) لاختصاصه بالكذب من معنى (خَلَقَ) أي: قَدَّرَ.

وقد قال سيوييه<sup>(٥)</sup>: شَوَيْتُ: اَنْضَجْتُ، واشَوَيْتُ: اتَّخَذْتُ شِوَاءً، وَحَبَّشْتُهُ بمنزلة:

(١) في هامش الأصل بخط النسخ: ك: خَلَقَ واخْلَقَ بمعنى واحد في القرآن؛ قال: ((إن هذا إلا اختلاق))، وقال: ((وَيُخْلَقُونَ إِنْ كُنَّا)). وهما من سورتي ص: (٧) والمنكوت: (١٧)

(٢) الأصل: إنسان بالرفع.

(٣) سورة الذاريات: (١٠)

(٤) عيسى بن يزيد بن دَابَّ اللوثي الراوية النسب، وكان يُضَعِّفُ في روايته (ت ١٧١). معجم الأدباء ٢١٤١،

وخبره في: أمالي الزجاجي ٦٩، وأخباره ص ١٩، وتهذيب (١٥ / ٥٣٤) واللسان (متي) ونسب الخبر إلى

عبد الرحمن بن دَابَّ في: تكملة الصاغاني وعنه في: التاج (دَاب)

(٥) الكتاب (٤ / ٧٣-٧٤)

ضَبَطْتُهُ، وَاحْتَبَسْتُهُ: اتَّخَذْتُهُ حَبِيسًا.

فقد يكون (اِخْتَلَقْتُ): اتَّخَذْتُهُ مَقْدَرًا عَلَى جِهَةِ الْكَذِبِ، وَاخْتَصَرْتُ بِهِذَا كَمَا اخْتَصَرْتُ (مَصْنُوعٌ) بِالْإِنْتِحَالِ.

فأ: فَأَمَّا (اِحْتَمَلْتُ) وَ(حَمَلْتُ) فَالْمَعْنَى فِيهِ وَاحِدٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ يُرِيدُ بِ(اِحْتَمَلْتُ): اتَّخَذْتُهُ حِمْلًا، وَقَدْ أَنْشَدَ الْأَصْمَغِي:

وَاحْتَمَلَ الْيَتَمَ قُرَيْخُ الثَّمَرَةَ  
وَنَشَرَ الْيُسْرُوعُ بُرْدِي حَبْرَةً<sup>(١)</sup>

فَقَوْلُهُ - إِذَا -: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلْ خَبَشًا»<sup>(٢)</sup>؛ أَي: ضَعُفَ فَلَمْ يَضْطَلِعْ بِحِمْلِهِ.

### مسألة

قوله: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكْ شَيْئًا﴾<sup>(٣)</sup> أَي: شَيْئًا مُعْتَدًّا بِهِ، فَحَذَفَ الصَّلَةَ وَإِنْ كَانَتْ لِمَا يَأْتِي لِلإِبْضَاحِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُرِيدُ النَفْيَ الْبَيْتَةَ، وَإِنَّمَا أَرَادَ نَفْيَ الْإِعْتِدَادِ بِهِ؛ أَلَا تَرَكَ تَقُولَ لِمَا لَا تُرْتَضَى: لَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ، وَقَدْ قَالَ سَيَبَوِيه<sup>(٤)</sup>: إِنَّكَ وَلَا شَيْئًا سَوَاءٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ نَفْيَ الْمَعْدُومِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ سَوَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُخَاطَبِ الْمَوْجُودِ، وَإِنَّمَا اسْتَوَى ١٣٨/ب فِي تَرْكِ الْإِعْتِدَادِ بِهِمَا، وَكَذَلِكَ (مَا أَنْتَ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ)<sup>(٥)</sup>.

(١) مِنَ الرَّجُلِ، وَتَقْدِمُ لِلتَّعْلِيقِ عَلَى الْأَوَّلِ فِي (١٠٠-ب) وَالثَّلَاثِي بِإِلَاءِ نِسْبَةِ إِيضًا مَعَ آخَرَيْنِ فِي: الْمُحْصَصِ (١٢١/٨) وَالْحِجَّةِ (١١٦/٥)، وَالْيُسْرُوعُ دَوِيَّةٌ مَلُونَةٌ يُقَالُ إِنَّهُ يَسْلُخُ فَيَصِيرُ فَرَّاشَةً، وَإِلَيْهِ رَمَى الرَّاجِلُ وَبَرْدَاهُ أَي: جَنَاحَاهُ.

(٢) سَلَفُ التَّعْلِيقِ عَلَى الْحَدِيثِ فِي (١٠٠-ب) وَقَوْلُهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَاحِدٌ.

(٣) سُورَةُ مَرْيَمَ: (٩) وَذَكَرَ ابْنُ الْمُثَنَّى فِي هَامِشِ الْكَشَافِ (٧/٣) أَنَّ الْمُعْتَرِضَ يَرَوْنِ الْمَعْدُومَ الْمُمْكِنَ شَيْئًا، وَعَلَيْهِ يَكُونُ أَبُو عَلِيٍّ هُنَا قَدَّرَ الصِّفَةَ لِلتَّصْحِيحِ هَذَا الْحُكْمِيَّ عَنْهُمْ، وَكَرَّرَهُ فِي: الْحِجَّةِ (١٧٧/٤)، وَوُجِدَتْ الزَّجَاجُ فِي: مَعَانِيهِ (٣٢١/٣) وَالتَّحْلِصِ فِي: مَعَانِيهِ (٣١٣/٤) قَدَّرَا صِفَةَ (مَوْجُودٍ) لَشَيْءٍ فِي الْآيَةِ. وَانْظُرْ مَا حَكَاهُ التَّفْتَازَانِيُّ فِي: شَرْحِ الْمَقَاصِدِ (٨٥/١) عَنْ بَعْضِ الْمُعْتَرِضِ.

(٤) الْكِتَابُ (٣٠٣/٢).

(٥) الْكِتَابُ (٣١٦/٢٢) وَالْمُقْتَضَبُ (٤٢١/٤) وَالْأَصُولُ (٢٩٧/١) وَشَرَحَهَا أَبُو عَلِيٍّ فِي: التَّعْلِيقَةِ (٥٠/٢) وَالنُّشُورَةِ ٥٩.

## مسألة

إِنْ قُلْتَ فِي قَوْلِ أَبِي عُمَرَ (١): (مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا): مَا يُنْكَرُ مِنْ جَوَازِ ذَلِكَ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ لِمَا حَكَاهُ أَبُو عُثْمَانَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ مِنْ قَوْلِهِمْ: (مَا خَيْرَ اللَّيْنِ لِلْمَرِيضِ) (٢) فَلَمْ تَدْخُلِ الْهَمْزَةُ هُنَا، فَكَذَلِكَ لَا يَدْخُلُهَا فِي (كَانَ) فِي الْمَسْأَلَةِ؟

فَبَل: جَازَ (خَيْرَ) هُنَا كَمَا جَازَ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا: هَذَا خَيْرٌ مِنْهُ، وَهَذَا شَرٌّ مِنْهُ؛ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فِي (خَيْرٍ مِنْكَ) (افْعَلْ) أَنَّ مَعْنَاهُ مَوْجُودٌ فِيهِ (٣).

فَإِنْ قِيلَ: هَلَّا لَمْ تُصَرِّفْ لَمَّا أَرَدْتَ الْهَمْزَةَ فَتَرَكْتَ الصَّرْفَ، وَالصَّرْفُ لِلْفِظِ؟ أَلَا تَرَاهُمْ صَرَّفُوا (زُهَيْرًا) وَ(سُوَيْدًا) لِزَوَالِ لَفْظِ (أَزْهَرَ) وَ(أَسْوَدَ)، وَمِثْلُهُ (ذَلِيلٌ) (٤). فَكَذَلِكَ (مَا خَيْرَ اللَّيْنِ لِلْمَرِيضِ) حُذِفَ مِنْهُ الْهَمْزَةُ؛ كَمَا حُذِفَتْ مِنْ (خَيْرٍ مِنْكَ) لِاجْتِمَاعِهِمَا فِي الْمَعْنَى، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (كَانَ) فَلَا يَجِبُ حَمْلُهُ عَلَيْهِ.

وَإِضًا فَإِنَّ (افْعَلْ) لَمْ يُبَيَّنْ مِنْ كَانَ الزَّمَانِيَّةُ؛ فَيَجِبُ أَنْ يُرْفَضَ فِيهِ إِضًا فِعْلُ التَّعَجُّبِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَجْرِي مَجْرَى صَاحِبِهِ بِدَلَالَةِ (مَا خَيْرَ اللَّيْنِ) حَمْلًا عَلَى (هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ).  
يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي (خَيْرٍ) (افْعَلْ) قَوْلُهُمْ: (الْآخِرُ)؛ وَذَلِكَ / ١١٣٩ فِي شَعْرِ جَرِيرٍ (٥).

(١) فِي: الْبَهْدَادِيَّاتِ ١٦٧ حَكَى عَنْ قَاتِلٍ مِنْ مُتَقَدِّمِي أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ أَنَّ فِي (كَانَ) ضَمِيرًا لِمَا وَ(أَحْسَنَ زَيْدًا) خَبْرَهُ، فَتُرْتَّبُ أَبُو عَلِيٍّ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّ (كَانَ) فِعْلٌ تَعَجُّبٌ وَيَتَّبَعِي أَنْ تَكُونَ عَلَى (افْعَلْ)؛ ثُمَّ يَرُدُّ أَبُو عَلِيٍّ بِبَعْضِ مَا جَاءَ هُنَا مُخْتَارًا عَلَيْهِ قَوْلُ ابْنِ الْقَرَّاجِ.

(٢) كَلِمَةُ قَالِهَا أَهْرَابِي خَلْفَ الْأَحْمَرِ فَسَمَّيَاهَا أَبُو زَيْدٍ وَمَعْنَاهَا التَّعَجُّبُ، وَحَكَاهَا أَبُو عَلِيٍّ فِي: الْمَعْضَدَاتِ ٢٦٥، وَانْظُرِ التَّهْذِيبَ (٥٥٣/٧) وَاللَّسَانَ وَالشَّاحَ (خَيْرَ).

(٣) عَقْدٌ فِي: الْمَعْضَدَاتِ ٢٦٤ مَسْأَلَةٌ لِحَذْفِ هَمْزَةِ خَيْرٍ وَشَرٍّ جَاءَ فِيهَا بِبَعْضِ مَا وَرَدَ هُنَا، وَسَيُكْرَرُ فِي (١١٦) - ب، ١٧٠ - ب.

(٤) الْأَصْلُ: ذَلِيلٌ، وَصَوْتُهُ مِنَ الْمَصَادِرِ الْمَذْكُورَةِ فِي التَّعْلِيقِ عَلَيْهِ فِي (٢٥ - ب).

(٥) لَمْ أَجِدْ فِي شَعْرِ جَرِيرٍ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَلَكِنْ لِلْكُمَيْتِ بَيْتٌ فِيهِ هَذَا اللَّفْظُ وَهُوَ:

يَا ابْنَ الْعَقَاتِلِ لِلْعَقَا (م) ثُلُ وَالْمُحَاجَّةِ الْآخِرُ

وَهُوَ فِي: الْأَغَانِي (١٤/١٧) وَشَعْرُهُ مُحَرَّفًا (١٨٩/١) وَانْظُرْ أَبْيَاتَ أُخْرَى فِي: الْبَيَانِ وَالتَّبْيِينِ (٦٥/١)

وَتَارِيخِ دِمَشْقَ (٢٧٧/٩)، وَالْحُمَامَةِ الْغُرَبِيَّةِ (٧٢٤/١) وَمُنْتَهَى الطَّلَبِ لِابْنِ مَيْمُونٍ (٨٥/٩). وَسَيُكْرَرُ

أَبُو عَلِيٍّ ذَكَرَ اللَّفْظَ مَنْسُوبًا لِجَرِيرٍ فِي (١٤٦ - ب) وَ(١٧٠ - ب).

وفي قولهم: (ما خير اللين للمريض) (١) ضرب من الإشكال؛ وهو اعتلال عينه (٢) مع فتحه ونصب المعرفة بعده، فيجب أن يكون فعلاً، وإذا كان فعلاً لم يخل أن يكون (فعل) أو (افعل). فلو كان (افعل) لصححت عينه؛ نحو: أطولك منه وأبشع منه، ولو كان (فعل) لقلب البتة الفاء. واحسبه لم يقلب لأن الفعل هنا تصح عينه؛ نحو: ما أطولك، فلو صححت هنا لجاءت مخالفة للكُل؛ لأن (فعل) مما عينه معتلة لا تصح، فجاء به على لفظ (هو خير منك) لاجتماعهما في المعنى، وكما اجتماعهما في حذف الهمزة.

ولا يكون المراد بـ (ما خير اللين) (فعل) كـ (صيد البعير) (٣) وكـ (ليس)؛ لأنه قد عُدِّي إلى (اللين)، و (فعل) في أكثر الأمر لا يتعدى. ولو كان (فعل) ثم أريدت تعديته لجاء منفولاً إلى (فعل) كـ (شتر وشترته) (٤)، وهذا الإشكال إنما هو في (ما خير اللين).

فأما (ما شر اللين للمبطون) (٥) فمدغم كـ (شد) و (مد). ولو قلت: إن (خير) أجري مجرى نقيضه (شر) لكان قولاً؛ أي في إسكان عينه. ولا ينبغي أن يكون (شر) في (ما شر اللين للمبطون) بمنزلة (خير) في سكون العين؛ لأن المعنى الذي ذكرناه في (خير) أنه لو صحح خرج من أن يكون / ١٣٩ ب له نظير في كلامهم غير موجود؛ ألا ترى أن (فعل) من هذا الباب مدغم؛ نحو: ردّ ومدّ.

فإن قال قائل: اجعله بمنزلة نظيره (خير)، لم يستقم لأن ذلك المعنى غير موجود فيه.

(١) أعلى (للمريض) علامة التمريض، ولم أجد لها وجهاً إذ العبارة تكررت فيما سبق ولا جديد فيها هنا.

(٢) كتب الناسخ أعلى (اعتلال عينه)؛ كصح.، أي كذا بالأصل وهو صحيح.

(٣) أصيب بداء في رأسه فيسموه ولا يقدر معه أن يلوي عتقه. اللسان

(٤) الشتر الانقطاع، وفي العين انقلاب الجفن وانشقاقه، والقملان من أمثلة سيويوه (٥٧/٤) في اللازم وتعديته.

(٥) تنمة مارواه أبو زيد، وهو في: العضديات.

## مسألة

ذو الرمة:

تُعَالِيهِ فِي الْأَدْحِي بَيْضاً بِقَفْرَةٍ كَنَجْمِ الثُّرَيَّا لَاحَ بَيْنَ السَّحَابِ (١)

أي: تُعَالِيهِ فِي لَحَاقِ الْأَدْحِي، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الظَّرْفُ حَالاً مِنَ الشُّكْرِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقاً بِقَوْلِهِ: بِقَفْرَةٍ، وَجَازَ تَقْدِيمُهُ عَلَى (أَكُلُ يَوْمَ لَكَ ثَوْبٌ) (٢)، وَيَكُونُ الْمَعْنَى: إِلَى بَيْضِ، فَلَمَّا حَذَفَ حَرْفَ الْجَرِّ وَصَلَ الْفِعْلُ.

## مسألة

قال سيبويه (٣): (هُوَ كَائِنُ أَخِيكَ) عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ: هُوَ ضَارِبُ زَيْدٍ غَدًا، قَالَ: وَهُوَ قَوْلُ الْخَلِيلِ.

مَوْضِعُ الْإِشْكَالِ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ لَا يُضَافُ إِلَى الْفَاعِلِ؛ كَمَا يُضَافُ الْمَصْدَرُ إِلَيْهِ، وَ(الْأَخ) هُوَ (الْكَائِنُ)، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَ مَنْزِلَةُ الْإِجْنَبِيِّ إِذْ نُسِبَ نُسْبُهُ كَذَلِكَ أُضِيفَ إِلَيْهِ كَمَا يُضَافُ إِلَى الْإِجْنَبِيِّ.

وَقَالَ فِي آخِرِ الْبَابِ (٤): فَالْناصبُ يَكُونُ مَبْدُوءاً بِهِ، أَوْ نَحْوَ هَذَا. وَالْناصبُ يَنْبَغِي عِنْدِي أَنْ يَرِيدَ بِهِ / ١١٤٠ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ الَّذِي هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى، وَكَذَا قَوْلُ أَصْحَابِنَا: إِنَّ الْاِخْتِيَارَ تَقْدِيمُ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ قُدِّمَ فِي نَحْوِ:

مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ (٥)

الثَّانِي لَمَّا كَانَ يَقَعُ مِنَ الْفِعْلِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ.

(١) مِنَ الطَّرِيقِ، وَهُوَ الَّذِي الرِّمَةُ فِي: دِيَوَانِهِ ٢١٩، وَفِي تَضْرِيحِهِ الْأَنْوَاءِ لَا يَنْفَتِحُ مِنَ ١٨، وَالْإِزْمَةُ وَالْإِسْكَنَةُ

(١٨٥/١)، تُعَالِيهِ: مِنَ الْمَعَالَاةِ أَيْ السَّرْعَةِ وَالْمُسَابَقَةِ، الْأَدْحِي: مَوْضِعُ بَيْضِ النَّمَامَةِ، وَهُوَ يَصِفُ ظُلُمًا

رَأْيَاهُ، وَشَبَّهَ الْبَيْضَ فِي بَيَاضِهِ بِنَجْمِ الثُّرَيَّا. وَفِي الْأَصْلِ تَعَالِيهِ بِالْمَعْجَمَةِ، وَهُوَ تَصْغِيرُ لَا يَنْأَسِبُهُ الشَّرْحُ.

(٢) يَرِيدُ: عَلَى قِيَاسِ هَذَا الْمَثَلِ الَّذِي تَقْدُمُ فِيهِ الظَّرْفُ عَلَى عَامِلِهِ، وَانْظُرِ التَّعْلِيلَ فِي (٧٥-١).

(٣) الْكِتَابُ (١٦٦/١).

(٤) هُوَ فِي آخِرِ الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ (١٨١/١) وَتَوْجِيهِ أَبِي عَلِيٍّ مُطَابِقٌ لِتَوْجِيهِ السِّيَرَا فِي: شَرْحِهِ (٧٨/١)

فِي الْإِشْكَالِ نَفْسُهُ.

(٥) جُزْءٌ مِنْ بَيْتٍ تَقْدُمُ فِي (٨٣-١)، وَرَوَاتُهُ هُنَاكَ تَامَةً:

نَرَى لِلشُّورِ مَدْخَلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وَسَاقَهُ يَدًا إِلَى الشَّمْسِ اكْتَنَعَ

ولعل هشاماً<sup>(١)</sup> في قوله: إِنَّ النَّاصِبَ لِلْمَفْعُولِ الْفَاعِلُ دُونَ الْفِعْلِ، تَعَلَّقَ بِهَذَا الْمَوْضِعِ  
أَوْ تَأَوَّلَهُ، وَلَيْسَ يَنْبَغِي ذَلِكَ لِأَنَّ مَذْهَبَهُ<sup>(٢)</sup> عِنْدَنَا عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ.  
أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ الْمِيمُونِي<sup>(٣)</sup> قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ<sup>(٤)</sup>: أَتُرَوِّي كِتَابَ ابْنِ  
قَتَيْبَةَ؟ فَقَالَ: لَا وَمَا رَوَيْتُهُ، قَالَ: ثُمَّ رَأَيْتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِأَشْهُرٍ يَرَوِيهِ عَنْهُ.  
حَسَّان:

فَلَا تَذْكُرُوا كَعِباً إِذَا مَا نَسَبْتُمْ وَهَلْ مِنْ أَدِيمٍ لَيْسَ فِيهِ أَكَارِعُهُ<sup>(٥)</sup>

قَالَ سَيَبَوِيهِ<sup>(٦)</sup>: أَزِيدُ أَلَسْتُ مِثْلَهُ؟ وَهَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ. قَالَ<sup>(٧)</sup>: وَتَقُولُ: مَا أَحْسَنَ عَبْدَ اللَّهِ  
وَزَيْدٌ قَدْ رَأَيْتُهُ، فَلَمْ يُجِزْ فِي (زَيْدٍ) النَّاصِبَ عَلَى الْحَمَلِ عَلَى (أَحْسَنَ) كَمَا يُجِيزُ<sup>(٨)</sup>  
(١) قوله مع الأقوال الأخرى في هذه المسألة الأخلاقية في: الإنصاف ٧٨، ورسائل ابن السيد ١٦٢، والتهيين ٢٦٣،  
وشرح الرضي (٣٣٥/١) والمقاصد الشافية (١٣١/٣).  
(٢) أي مذهب سيبويه.

(٣) أحمد بن علي أبو بكر الميموني البرزندي النحوي الشافعي من المعتزلة النحويين. معجم الأدباء ٣٦٩  
(٤) في الهامش بخط النسخ: كذا: يعني قداسة الكاتب، والمقصود بالتعليق هو الرجل السائل، إذ لا يمكن أن  
يسمي المسؤول عبد الله ثم يجعله قداسة ولو اتفقا لي الأب، وقداسة هو ابن جعفر بن قداسة الكاتب أبو الفرج  
أحمد البلغاء والفلاسفة الفضلاء أدرك ثعلباً والمبرد وابن قتيبة، انظر الفهرست ٢٠٩، ومعجم الأدباء ٢٢٣٥،  
وعبد الله بن جعفر هو ابن درستويه الذي تقدمت ترجمته في (٧٦-ب)، وذكر الخطيب في: تاريخ بغداد  
(٤٢٨/٩) أنه روي أنه حدث بما لم يسمع وأنهم ضعموه غير أنه رد ذلك ووثق ابن درستويه، ومروك في  
(٧٦-ب) قول ابن جني أن غرضي مني علي في الرواية عن ابن درستويه إرادة ضمه، ولعل كتاب ابن قتيبة  
المقصود هنا هو الأشربة الذي يرويه ابن درستويه عن مؤلفه علي ما جاء في سنده ص ٢٥.

(٥) من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في: ديوانه (١٣١/١) ومشتدرك الحاكم (٣٨٧/٤) والأكارغ: فوالم  
الدابة، وكعب هم بنو كعب بن الخزرج الملقب بظفر، والبيت في هجاء طعنة بن أبيرق الظفري، فأراد  
حسان أن يمنع من الفخر بالانتساب إلى كعب بأنه لا يخلو أديم من أكارغ وهي مما يُستردل، ويروى:  
نُصِبْتُمْ، وله وجه.

(٦) الكتاب (١٠٢/١) وقد أنكر بعض النحويين عليه تقديم خير ليس عليها، وانظر الرد في: شرح السيرافي  
(١٦٥/٣)

(٧) الكتاب (٩٦/١) ولفظه: قد رأيتناه.

(٨) الكتاب (٩١/١) ولفظ المثال: عمرو قتيبة وزيد كنلمته، وأبو علي في: التعليل (١٢٣/١)  
والعضديات ٧٨ يذكر الرقع والنصب وربما اختار النصب، وانظر اعتراض الأخفش والزيادي ورد أبي علي  
في: البصريات ٢١١، والمسألة في: شرح السيرافي (١٣٠/٣) وقول الأخفش والمبرد في: الانتصار ٥٩

- إذا قال: زيدٌ ضربته وعمروٌ أكرمته - النصب<sup>(١)</sup> مستحسناً له لتشاكل الجملتين.  
 فيقال: هلاً استجاز النصب على العطف على (أحسن) وجعل (أحسن) بمنزلة  
 (ضربته)؛ كما جعل (لست) بمنزلة (ضربت) في قولك: أزيداً لست مثله؟ كما  
 تقول: أزيداً ضربت / ١٤٠ ب أخاه؟<sup>(٢)</sup> والجواب في ذلك<sup>(٣)</sup>: [بيض].  
 قال يعقوب<sup>(٤)</sup> في كتابه في التثنية نحو: العُمَريين والقَمَريين يقول: ابتعثها بذئنين؛  
 يقول: بعضُها بئمن وبعضُها بئمن آخر.

## مسألة

بلغني أن أبا الحسن علي بن سليمان قال في قول الشاعر:  
 زجرت بها ليلة كلِّها<sup>(٥)</sup>

إن (كلِّها) محمولٌ على موضع (بها)؛ لأنه في موضع نصب؛ وأنه ليس كما يقول  
 البغداديون: إنه تأكيدٌ لـ (ليلة) النكرة.  
 ومثلُ هذا عند البغداديين قوله:

عَدَّاني أن أزورك أن بهمي  
 عَجَّايَا كلِّها إلا قليلاً<sup>(٦)</sup>

(١) النظر الإيضاح ٧٦

(٢) الكتاب (١٠٢/١) ونظمه: أزيداً لقيت أخاه ؟

(٣) في: التعليقة (١٢٥/١) علَّلَ لرفع بئرب فعل التعجب من الأسماء. وانظر جواب السوراني في: شرحه  
 (١٤٤/٣).(٤) إصلاح المنطق ٣٩٩، والملفظ محرفٌ في المطبوع: ابتعثت الخدم اليدين، ولابن السكيت كتاب في المثني  
 مفقود، وسعيد أبو علي النص في (١٥٢ ب) مستياً الكتاب (في المثني).

(٥) صدر بيت من الشغراب، وحجزه:

فجئت به مؤيداً خنقياً

وهو لشيم بن خويلد الفزاري في: البيان والتبيين (١٨١/١) والحيوان (٨٢/٣) واللسان (خنق) وبلا  
 نسبة في: غريب ابن سلام (٣٣٦/٤) وجمهرة الأمثال (١٦٤/١) ومجمع الأمثال (١٠٩/١)  
 والإنصاف ٤٥٣، والمخصص (٨٩/٢) والجمهرة ١٢١٩، ٦٨٦، ١٢١٩، والتهذيب (١٢٢/٧) والصحاح  
 (خنق)، وزجر: وألذ، ويقال للناحية: مؤيد وخنق، والمعنى على الهزة بالمخاطب: ولدت الراي ليلة كلِّها  
 فجئت بداهية. وفي الأصل: زجرت باللهمة وهو تحريف، ويروى: مؤدنا = مؤيداً وهو ناقص الخلق. والبيت  
 من شواهد الكوفيين على جواز تركيد النكرة تركيداً معنوياً وبمنعه البصريون.

(٦) من الوافر، وذكر البكري في: السمع (٣٤٢/١) أنه رثاء منسوباً لأرطاة بن سهية المري، وخلاصه شعره في -

## مسألة

من قال (١) في تحقير (حُبَارَى) حُبَيْرَة، فقد أساء، وذلك أنه لا يخلو من أن يكون تحقيراً للاسم وفيه التاء أو لا تاء فيه؛ فبين أن (حُبَارَى) لا تاء فيه، فلا تثبت في التحقير من حيث لم تكن في التكبير، وإذا لم تكن فيها وحذفت الألف بقي الباقي (عَنَاق)، و(عَنَاق) لا تلحقه التاء في تحقيره.

ووجه قول أبي عمرو (٢) أنه لما حذفت الألف عوض منها التاء، ولم تُحذف / ١١٤١ لحركتها.

## مسألة

قولهم: (ذَان) (٣) و(تَان) يدلُّ على أن حرف التثنية لا يجري مجرى ثاء التانيث؛ إذ الكلمة مبنية عليه؛ فلماذا قلت في (دجاجة) (٤) علماً؛ دُجِجَة، وأجريت التاء مجرى (ذَرَابَ جَرْد) (٥) في الانفصال، وقلت في (ظُرَيْفَان) و(ظُرَيْقُون) عُلَمَيْن: ظُرَيْفَان وظُرَيْقُون (٦).

المورد، والبيت بلا نسبة في: أمالي الثاني (١١٤/١) والأنوار للشمسناطي ٢٥٠، وعمدة الحفاظ ٥٦٦، والصحاح (عجي) والجمهرة ١٠٤٣، والمفاهيس (٢٤٣/٤) واللسان (بهم، عجي، عدا) وحكى في الثاني أن لعلباً ذكره في نوادره أي أماليه ولم أجده في المطبع، وأنشده أبو علي في: الحجة (٢٠٧/٢) لجمع عجي على عجايها، ونسبه للتمر في: البغداديات ٤٤٩ حيث عقد له مسألة رد فيها احتجاج الكوفيين (ولم يُسمهم) به لجواز تأكيد التكررة معنوياً. عدائي: عاقني، البهم: صغار العز، عجايها: في البغداديات؛ قال أبو زيد: العجي فصيل وهو الذي ماتت أمه فصاحبه يرضعه ويقوم عليه، وفي المفصل (١٣٨/٧) عن أبي علي أن الشاعر استعاره للغنم.

(١) هو قول أبي عمرو بن العلاء حكاه عنه سيويه (٤٨٢، ٤٣٧/٢) وعلمه بما سيذكره أبو علي هنا وذكره في: البصريات ٢٩٦، وأخذ أبو علي في: مسألة تصغير (حبارى) بقولي سيويه حُبَيْرٌ وحُبَيْرَى في: التكملة ٢٠، والتعليق (٢٧٦/٢) وانظر شرح الكافية للرضي (٣٢٩/٢) وشرحه للشافعية (٢٤٤/١).

(٢) الأصل: عمر، وهو تحريف يظهر من التخريج السابق.

(٣) سبق له الكلام في (ذَان) والتعليق عليه في (٧٥-١١٣-ب، ١٢٥-١).

(٤) كذا قوله في ما ختم بتاء التثنية في: التكملة ٢٠، وهو من سيويه (٤٤٣، ٢٢٠/٢).

(٥) أي بتصغير ذراب فقط كتصغير المضاف، وسلف التعليق عليها في (٩-ب).

(٦) الأصل: ظُرَيْفَان وظُرَيْقُون بالتشديد، وهو تصحيف لأن التشديد إنما يقع فيهما غير علمين، أما إذا كانا علمين فيُخَفَّفَان كما نص أبو علي في: التعليق (٢٨٦/٢) في: شرحه المفصل لكلام سيويه (٤٤٢/٢)، وبالتخفيف يظهر الفرق بين تاء التثنية وحرف التثنية.

فإن قلت: فإن ألف التثنية مرادة<sup>(١)</sup>، فإنها على قولنا: ليست تثنية ذلك الواحد؛ على أنها لو كانت مرادة لما امتنع الاسم من أن يكون على حرف واحد. فأمّا (شاة) و(شبة) فعلى حرفين، وهذا كـ(قوك) و(ذو مال)، فكما أن المضاف إليه منفصل، فكذلك التاء في (شاة) و(شبة) في تقدير الانفصال، فقد بان أن التثنية أشد اتصالاً.

[ع: يؤنس بذلك أيضاً: (مذروان) وه عقلتة بينائين<sup>(٢)</sup> و:

مقتوبنا<sup>(٣)</sup>

وه خطوات<sup>(٤)</sup>، واستمر له نحو: سدرات، وبضده<sup>(٥)</sup>: ترقوة<sup>(٦)</sup> وقمعدوة وبأيهما.]

(١) في ذان وثنان.

(٢) انظر ما سلف في (١٠٣-ب) وعرض لهما ابن جني في: سر الصناعة ٧٠٩، والمنصف (١٣٣/٢).

(٣) آخر بيت من الوافر، وهو بتمامه:

تهذذنا وأوحشنا وهدأ متى كُنّا لأمك مقتوبنا

وهو لعمر بن كلفوم في: ديوانه ٦٣، ونوادير أبي زيد ٥٠٢، والمخزنية (٢٩٩/٧) وشرح شواهد الإيضاح ٢٩٢ والإيضاح المشواهد ٤٠٩، وأنشده أبو علي في: الشعر ١٥٢، والبغداديات ٥٧٥، والبصريات ٦٩٠، والمعضديات ١٠٣، والتكملة ٤٤ فتكلم في (مقتوبين) مفصلاً وموجزاً على اختلاف فيما بينها فاجاز فيها ثلاثة أوجه ذكرها سيبويه (٤١٠/٣) مختصرة وشرحها في: الخليات ٣٤١ والتعليق (٢٥٠/٣) وكذلك فعل ابن جني في (مقتوبين) في: سر الصناعة ٧٠٩، والمنصف (١٣٣/٢) والخصائص (٣٠٥/٢) والوجه المراد هنا أن (مقتوبين) بُنيت على الجمع من أول أمرها ولم يُنطق لها بواحد كما أن ثنائين ومذروين صيغا على حد التثنية اعتداء.

(٤) جاءت في غير موضع في القرآن وأولها سورة البقرة: (١٦٨) وقال ابن جني في: المنتجب (٥٨/١): ألا ترى أن الألف والشاء بُنِيَ الكلمة عليهما وليسنا في: حكم المنفصل؟ بذلك على ذلك صحة الواو في خطوات وكسوات، ولو كانت الألف والتاء في ذلك في حكم المنفصل لوجب إعلال الواو لأنها لام وقبلها ضمة، فعليه قلت: خطوات لأنه مبني على التثنية. وأشار إليه في: الخصائص (١٨٦/٣) وهو مأخوذ من كلام أبي علي في: المسجعة (٢٦٦/٢) والتعليق (١٢٧/٤) والتكملة ١٥٦ وانظر الكتاب (٢٩٢/٤)، (٤١٠-٤١١) وسر الصناعة ٦١٦.

(٥) أي ما يدل علي اتصال تاء التثنية بالكلمة لأنها بُنيت أول أمرها على تاء التثنية فاحتملوا لها تصحيح الواو في مثل ترقوة، وقاله أبو علي في: البصريات ٨٧٠، والخليات ٣٤١، وأصله في: الكتاب (٢٩٢/٤)، (٣٨٥، ٤١٠) وشرحه ابن جني في: السر ٦١٦.

(٦) مُقدم الحلق في أعلى الصدر، والقمعدوة: الهتة الناشزة فوق القفا وأعلى القذال خلف الأذنين.

## مسألة

من الدلالة على أن الضمير في اسم الفاعل لا يُعَدُّ به إضافة اسم الفاعل، ولو اعتد بما فيه لم يجز؛ كما لا تُضَيَّفُ للفعل وفيه الضمير؛ وهذا يدل / ١٤١ ب على ضعف جعل الفعل المفسر تفسيراً لفعل آخر في نحو: أزيد أخوه تضربه؟<sup>(١)</sup>؛ ألا ترى أن من قال: أزيداً ضربته<sup>(٢)</sup>، قال هنا: أخاه تضربه، على نصب (الأخ) بمضمر؛ فكأنه قال: أزيداً تضرب أخاه تضربه؟ فإذا أظهر لزمه أن ينصب (زيداً) كما ينصبه إذا قال: أزيداً تضرب أخاه؛ كأنه قال: أتضرب زيداً تضرب أخاه، فيلزمه أن يجعل الذي نصب (الأخ) المضمر تفسيراً للمضمر الذي نصب (زيداً)، فإذا فعل ذلك جعل هذا المضمر تفسيراً للمضمر الأول، ولا ينبغي أن يكون كذلك؛ لأن هذا الفعل لم يستعمل مظهراً، وإذا كان كذلك لم يكن له من التصرف ما لغيره من الأفعال المظهرة، فكما لا يُعطَف عليه كذلك ينبغي أن لا يُجعل مفسراً.

وهذا عندي وجه قول أبي بكر؛ لأنه كان يقول: إنه يكره أن يفسر المضمر بمضمر. وقد أجازوه أبو الحسن<sup>(٣)</sup> واحتج لإجازته في الكتاب.

## مسألة

اعلوا (معيشة)<sup>(٤)</sup> لشبهها وزناً بالفعل، فلما كسروا - فزال شبه الفعل لفظاً ومعنى؛ لأن التكسير مما لا يلحق الفعل - صححوا فقالوا: معايش، فهذا يوحش من إعمال قوله:

(١) من مسائل سيويه (١٠٥/١).

(٢) تقدم التعليق عليه في (١-٧٣).

(٣) هامش الكتاب (١٠٥/١) وشرح السيرافي (١٧٨/٢-١٨١) وفيه قول أبي بكر غير منسوب لأحد، وانظر شرح عبون كتاب سيويه ٧٤، والتأويل (٣٥٤/٦).

(٤) جمع معيشة على معايش ومنع معاش قول البصريين أخذ به أبو علي في كتبه إلا الحجة التي حمل فيها الهمز على التروم. انظر الحجة (٧/٣) والإغفال (٢٣٤/٢) والتعليقة (٢٩/٥) والتكملة ٢٥٨، والحليات ٥٢، والرفد أدبيات ٢٤٧، والبصريات ٦٥٥، والمسألة في: الكتاب (٢٥٥/٤) ومصادرها في: هامش معجم الخطيب (٨/٣).

## قَوَاطِنُ مَكَّةَ (١)

ونحوه شيئاً.

وكذلك أيضاً لم يُعْمِلُوا / ١١٤٢ اسم الفاعل مصغراً لبعده بذلك عن الفعل؛ إلا أن (قَوَاعِلَ) أَجْرِي مجرّى (فاعِلين) و(فاعِلات) فأعْمِلَ كما أَعْمِلُنَ.

فإن قيل: هلا أعملته مع التحقير وحملت على المعنى كما فعلت في التفسير؟ فساقط لأنك إن أعملته لم يخل أن تُعْمِلَهُ لفظاً أو معنى؛ فاللفظ قد زال، والمعنى يمنع أيضاً لأنه كالوصف فيه، فكما لا يُعْمِلُهُ موصوفاً كذلك لا تُعْمِلُهُ مُحَقَّرًا.

وإعمال (فَعَالٍ) (٢) أشبه من (قَوَاعِلَ)؛ لأنه لا تكسب فيه، وضارع بتكثيره باب (مُفْعَلٍ).

## مسألة

إذا نُزِلَتْ (إذا) منزلة المجازاة في قولك: (زيدٌ إذا أتاني أضربُ) قال سيبويه (٣): لم يُعْمِلَهُ في (زيد) كما أنه إذا كان جزؤه لم يُعْمِلَهُ في (زيد). واعترض أبو إسحاق وأبو بكر في هذا الموضع فزعموا أن ذلك لا يجوز؛ لأنه يصير الزمان فيه خبراً عن الجثة.

فإن قيل: هلا جاز هذا كما جاز مع الشرط والجزاء؛ نحو: زيدٌ إن أتاني أضربُ. فإن (إذا) في هذا الموضع لا ينزل منزلة الجزاء؛ لأنه ظرف، وليس (إن) كذلك، ولا بُدُّ له من عامل فيه، وذلك الفعل لا يخلو أن يكون الشرط أو / ١١٤٢ ب الجزاء أو فعلاً ثالثاً، فلا

(١) بعض بيت من المرجز، وهو بتمامه:

قَوَاطِنُ مَكَّةَ مِنْ وَرَى الْحِمِي

وقد بُرِيَ: (أوالفا)، وهو للمعجاج في: ديوانه (١/ ٤٥٣) والكتاب (١/ ١١٠، ٢٦) وما ينصرف ٦٩،

والأصول (٣/ ٤٥٨) والمختص (١/ ٧٨) وبلا نسبة في: سر الصناعة ٧٢١، والمعين (٨/ ٢٣٩) وأنشده

أبو علي في: المعسكرات ١٦٧ على توجيه الم حذف في (الحمي) وهو يريد الحمام، وإعمال اسم الفاعل

المحسوس (أوالفا) هو قول سيبويه، وانظر تعليل أبي علي لإعمال اسم الفاعل في: الإيضاح ١٧١

(٢) بعكس قول سيبويه الذي جعل فواعل الأصل وفَعَالاً بمنزلة.

(٣) الكتاب (١/ ١٣٥) وحكى أبو علي في المسألة في: البغداديات ٤٥٥-٤٥٧ وقرر أن (إذا) لا عامل فيه

حاكياً ذلك عن أبي بكر وأبي إسحاق في اعتراضهما على سيبويه، وانظر توجيه السيراني في: شرحه

(٣/ ٢٨١)، في الأصل: أضرب بالجزم، وهو خطأ.

يَنْصِبُهُ الْاَوَّلُ لَانَهُ مَضَافٌ اِلَيْهِ، وَلَا الثَّانِي لَانَهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ التَّقْدِيمُ؛ وَلَانَهُ كَانَ يَعْمَلُ اَيْضاً فِي الْاسْمِ الْمَرْفُوعِ فَيَنْصِبُهُ.

وَإِنَّمَا وَضَعَ (١) الْمَسْأَلَةَ عَلَى رَفْعِ (زَيْدٍ)، وَسَوَّى اَيْضاً بَيْنَ أَنْ يَجْعَلَ الْفِعْلَ الَّذِي هُوَ جَوَابٌ بِضَمِيرٍ وَبَيْنَ أَنْ لَا يَشْغَلَهُ بِضَمِيرٍ، وَإِنْ كَانَ الْاَحْسَنُ أَنْ لَا يُشْغَلَ، وَسَوَّى بَيْنَ أَنْ لَا يَعْمَلَ فِي (زَيْدٍ) كَمَا لَا يَعْمَلُ فِي (إِذَا)، فَكَمَا لَا يَعْمَلُ فِي (زَيْدٍ) كَذَلِكَ لَا يَعْمَلُ فِي (إِذَا) إِذَا كَانَ غَيْرَ مُشْتَغَلٍ بِالضَّمِيرِ، فَلَا بُدَّ إِذَا مِنْ عَامِلٍ فِي (إِذَا) فَلْيَكُنِ الْخَدُوثُ وَالْكُونُ وَنَحْوُ ذَلِكَ؛ كَقَوْلِنَا: الْقِتَالُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ (٢). فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ كَانَ التَّقْدِيرُ: زَيْدٌ ثَابِتٌ إِذَا جَاءَنِي أَضْرَبُ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ، فَيَصِيرُ ظَرْفُ الزَّمَانِ خَبِيراً عَنِ الْجُمْلَةِ. فَهَذِهِ أَوْجُهُ طَعْنُهُمَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عِنْدِي.

### المسألة

يَجُوزُ (زَيْدٌ لَنْ أَضْرِبَ) وَ(زَيْدٌ لَمْ أَضْرِبَ) (٣)، وَلَا يَجُوزُ (زَيْدٌ إِنْ أَضْرِبَ أَضْرِبَ) (٤).

وَجَازَ فِي (لَنْ) وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ بَعْدَ (لَنْ) لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهَا؛ كَمَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَ (إِنْ) لِلْجُزْأَيْنِ؛ لِأَنَّ (لَنْ) نَفْيٌ (سَافِعِلٌ)، فَكَمَا جَازَ (زَيْدٌ سَافِعِلٌ) جَازَ اَيْضاً (زَيْدٌ لَنْ أَضْرِبَ)، وَجَازَ (زَيْدٌ سَافِعِلٌ) / ١١٤٣ لِأَنَّ السَّيْنَ وَسُوفَ بِمَنْزِلَةِ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ؛ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ (٥) فَجَرَى هَذَا مَجْرَى (لَتَفْعَلَنَّ)، وَمِنْ ثَمَّ ارْتَفَعَ الْمَضَارِعُ بَعْدَهُ لَانَهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ لَمْ يَقَعِ الْمَضَارِعُ مَوْقِعَ الْاسْمِ مِنْ حَيْثُ لَا يَقَعُ الْاسْمُ بَعْدَ (سُوفَ). وَلَيْسَ الْأَمْرُ هَكَذَا، لَكِنَّ السَّيْنَ مَعَ الْمَثَالِ وَقَعَ مَوْقِعَ الْاسْمِ؛ فَلِذَلِكَ ارْتَفَعَ.

(١) أي سبويه.

(٢) كذلك قلت: القتال مستقر يوم الجمعة، والمثال في: الكتاب (١/ ٤١٨) وللقنطرب (٤/ ١٣٣، ١٧٢، ٣٢٩) والاصول (٤/ ١٣٣، ١٧٢، ٣٢٩) والمعكبرية ٨٦ والتعليقة (١/ ٢١٥).

(٣) الكتاب (١/ ١٣٥) والاصول (٢/ ١٤٧) وسر الصناعة ٣٠٦ وبعض قوله هنا موجز في: التعليقة (١/ ١٣٢).

(٤) الكتاب (١/ ١٣٦) وللقنطرب (٢/ ٦٨) والاصول (٢/ ٢٣٦) والسيرافي (٣/ ٢٨٥).

(٥) سورة الضحى: (٥)، ومثالية لسوف يلام لتفعل هو قول المازني في (٤٤-سب) ونظر (٨٩-أ).

والنفي يجري مجرى الإيجاب كما جرى مجراه في أن لم يتلق القسم (لن)؛ إذ لم يتلق بالسين، وصار بمنزلة (لم) من حيث كان نفياً (لَفَعَلَ)؛ كما كان (لن) كذلك، وإن شئت قلت: أجرى (لم) مجرى (فَعَلَ)، فكما تقول: زهداً ضربت، كذلك تقول: زهداً لم أضرب.

و(زهداً لا أضرب) أبعد في الجواز من (زهداً لن أضرب)؛ ألا ترى أن (لا) نفي ما أوجب بالقسم<sup>(١)</sup>، وليس (لن) تنفي ما أوجب بالقسم كما كان (لا) كذلك.

و(زهداً لا أضرب)<sup>(٢)</sup> منصوص على امتناعه من الجواز، فجوابه ونفيه ينبغي أن يكون على قياسه، فإن وجد شيء من هذا منتصباً لم يكسر هذا القياس، بل يكون على قوله: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾<sup>(٣)</sup>.

و(زهداً ما أضرب) أمثل من (زهداً لا أضرب) / ١٤٢ ب لأنه نفي فعل الحال<sup>(٤)</sup>، وفعل الحال لا يدخل عليه اللام التي تختص بالفعل<sup>(٥)</sup>؛ نحو: لا فعلن، فكما يعمل فعل الحال فيما قبله كذلك يعمل ما هو نفيه.

### مسألة

من اختصاص فعل الحال بشبه الاسم<sup>(٦)</sup> أن عوامل الفعل لا تدخله<sup>(٧)</sup> مع كون

(١) الكتاب (١١٧/٣)؛ وإذا قال: ليفعلن فنفه لا يفعل....

(٢) انظر: البحر (٢/٥٠٣٤، ١٧٨/٦، ٢٧٥) والخروقة (١٢٨/٧)

(٣) سورة الفرقان: (٢٢)، في: الحجة (٤٦/٤)؛ فقوله (يوم يرون الملائكة) متعلق بما دل عليه هذا الكلام

من قوله: يحزنون، ولا يتعلق بشيء مما بعد (لا) من قوله (لا بشرى يومئذ للمجرمين). وعليه قوله في:

الشعر ٢٥٣، ٣٠٥، ٤٠٣، ٥٢٢، والبغداديات ٣٤٧، والشيرازيات ٤٧٦، والحلبيات ١٩٥، ٢٨١، والإغفال

(١/٢٧٧) والعسكرة ٢١١، والحجة (١/٢٩، ٣٤، ٤/٣٠٣، ٣٤٣، ٦/١٥٧) وأصله في: معاني الفراء

(٢/٢٦٦) ومعاني الزجاج (٤/٦٣) وفيه تحريف، وانظر إعراب النحاس (٢/١٥٦).

(٤) قال الشاطبي في: المقاصد (٢/١٦٦) إن إجماعاً في إجازته التقدم على (ما) نعا نحو الكوفيين.

(٥) انظر تعريفه بين اللام التي تدخل والتي لا تدخل في: البغداديات ١٠٦، والتعليق (٢/٢١٥).

(٦) انظر في: العسكرة ٢٥١، والبغداديات ١٠٣ المسألة التي عقدها لشرح المشابهة بينهما.

(٧) قال ابن أبي الربيع في: الكافي ١٠٤ في شرحه كلام أبي علي: النواصب والجوازم كلها ما عدا لم ولما لا

تدخل على فعل الحال إلا أن يكون مستقبلاً. وقال أبو علي في: الإيضاح ٣٢٠: النواصب لا يعملن في:

فعل الحال.

معرباً، فدخلته لامُ الابتداء لذلك، ولم تدخل المستقبل (١) لتعريبه من التشبيه الذي ذكرنا بدخول عوامل الأفعال عليه.

### مسألة

لم يبن الماضي على الضم (٢)؛ لأن فعل الحال لا يكون إلا مرفوعاً لتشبيه الاسم، فصار الضم أقعد في الفعل في شبه الاسم، وليس النصب كذلك؛ لأنه آخر الجزم في بعدهما عن فعل الحال المشابه للاسم، فعُدل عن الضم في الماضي إلى النصب لذلك.

### مسألة

إضافة اسم الفاعل إلى الحال لم تعلمه جاء في شيء، فلا نراه جائزاً؛ يؤكد هذا أن الحال كالظرف، فكما أن الظرف لا يُضاف إليه وهو على ظرفيته، كذلك لا يُضاف إلى الحال. فإن قيل: هلاً أضفت / ١١٤٤ إلى الحال؛ كما أضفت إلى الظرف حين أخرجته من الظرفية لفظاً والمعنى قائم؛ لأن إخراجك الظرف من الظرفية لفظاً لا يفارق به معنى الظرف، وأنت لو أضفت اسم الفاعل إلى الحال التيسر ذلك بالمفعول به، ولا يمتنع إضافة اسم الفاعل إلى ظروف المكان قياساً على ظروف الزمان. ولو قيل: إنه أجدر بذلك من الزمان من حيث أشبه الاسم الذي حقيقة الإضافة أن تكون إليه لكان قولاً. ولا نخاف كبساً في ذلك كما خففته في الحال؛ لأن الظروف معلومة بميزة مما هو غير ظروف؛ ألا ترى أن الظروف منها ما كان مبهماً، وهذه حال منه معلومة بعد الإضافة علمها قبل الإضافة.

### مسألة

قولك: ( هذا رجلٌ ظريفٌ كاتبٌ ) الضمير في ( كاتب ) يعود على الموصوف لا على الصفة؛ وذلك أن الصفة على ضروبين: أحدهما: ما هو باقٍ على كونه وصفاً. والآخر: منقولٌ نحو: عبدٌ وصاحبٌ.

(١) يريد صيغة ( يفعل ) إذا خلصت للمستقبل.

(٢) كذا يقول أبو علي في: الإيضاح ٦٦، فهو لا يبنى عنده إلا على الفتح.

وإذا ذكر الموصوف مع الصفة لم يَجُزْ أن يكون في قسم (عَبْد) ونحوه، فتُضْمَنُ الثانية الضمير كما يتضمّنه الأول لكون الموصوف معه.

/ ١٤٤ ب فامّا (عَبْد) ونحوه فينبغي أن يخلو من ضمير الموصوف؛ لأنه لم يُذكر معه فصارت هي بمنزلة الموصوف، فاشبه ما كان من الأفعال فجعل اسماً نحو: يزيد، وعلي هذا كُسِرَ نكسیر الاسماء؛ نحو: الأباطيح والأجارح، وعَبْد وعبيد مثل: كَلْب وكَلِيب<sup>(١)</sup>.

والباب الآخر على كونه صفة، فلا بُدّ فيه من ضمير.

والذي كان يقوله أبو بكر في هذا أن الصفة الثانية كلّها صفة للمجموع، وينبغي أن يُريد به المعنى؛ أي أن الموصوف مع الصفة الأولى قد اختصّ فصارت الصفة الثانية كأنها صفة للمجموع في باب التخصيص لا في باب الضمير؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن تُتضمّن الصفة الثانية الضمير من ضمير الموصوف وضمير الصفة، ولا ضمير موصوفاً بالصفة الثانية.

ابن دريد:

والليل من جند الهوى لكته عون عليه لغفلة الرقباء<sup>(٢)</sup>

### مسألة

بما يدل على سوغ حذف المضاف إذا لم يليس قولهم: (اجتمعت أهل اليمامة)<sup>(٣)</sup>، لتركّ الاعتماد به (الأهل) يشهد بما قلنا؛ ألا ترى إلى التائب / ١١٤٥ في (اجتمعت) لما كثر (اجتمعت اليمامة)<sup>(٤)</sup> فأعادوا (الأهل) لم يحفلوا به أنساً بحذفه، فقدروا فيه إذ عاد الإقحام<sup>(٥)</sup>.

(١) الكليب جماعة الكلاب.

(٢) من الكامل ولم أجده، ولابن دريد في: أمالي للقلبي (٢٢٧/١) بيتان على الروي والبحر أنفسهما.

(٣) أصل المسألة في: الكتاب (٥٢/١) وكررها أبو علي في: الحجة (٣٩٠/٤) وأخذها عنه ابن جني في: الخصائص (٣٠٩/١).

(٤) أي كثر اسمها.

(٥) أعلى (إذ) و(الإقحام) كتب النسخ: صح.

وكذلك قولُ الفقهاء في الكناية الرجعية (أنت واحدة) (١): إنما الأصل: ذاتُ تطلُّيقَةٍ واحدة، فحُذِفَ المضافُ وترك استعماله كما ترك استعمالُ (أهل) فيما ذكرنا، ثم أُقيمت الصفةُ مقامَ الموصوفِ لكثرة في الكلام، فعُلِمَ أنه ليس الغرضُ الإخبارُ عن المرأة بأنها واحدة ليست ثنتين ولا أكثر من ذلك، فأوقعوا بهذا الكلامِ واحدة رجعية دون البائنة؛ إذ ليس لدخولِ البيئونة مدخلٌ إلى هذا اللفظ ولا مَسَاحٌ.

### مسألة

الكَوْنُ (٢) المشتقُّ منه (كان) المجردة من الحدث مصدرٌ عبارة عن الحدث، وليس لذلك المثال مصدرٌ، وينبغي أن لا تتعدى (كان) المجردة من الحدث إلى المصدر في القياس؛ لأنَّ الفعل إنما يتعدى إلى ما فيه دلالةٌ عليه، ولا دلالةٌ في هذه الأمثلة المجردة على الأحداث؛ فلذلك لا تجد شيئاً منه في كلامهم مُعَدًى إلى مصدر.

ولو وجدَ شيءٌ من ذلك لم يعترض على ما قلنا؛ لأنه يجوز أن ينتصب بالمثال الآخر / ١٤٥ ب الدالُّ على الحدث؛ لدلالة هذا المجرد من الحدث عليه من حيث اجتماعهما في لفظة واحدة؛ ولأنَّ دلالةً على الحدث من طريق اجتماعهما في اللفظ لا يكون القص من دلالة الحال عليه.

وبدل على أن أصلَ هذه المجردة من الحدث أن تدل على الحدث أنا لا نعلم شيئاً منها إلا وقد استعمل دالاً على الحدث.

وقد جاء تعدُّيها إلى المفعول معه؛ قال:

فألبتُ لا أنفكُ أحدٌ وقصيدة تكون وإياها بها مثلاً بَعْدِي (٣)

(١) انظر اختلافهم في العبارة في: مبسوط السرخسي (٧٥/٦) وبدائع الكاشاني (١٠٥/٣) وما حكاه أبو علي قول للأحناف.

(٢) ذكر في: البصريات ٩١٢ إشكال عدم دلالة كان على الحدث مع اشتقاقها من الكون الدال عليه وردُّه ببعض ما جاء هنا؛ كما غرض لكان الناقصة وللتامة في: البغداديات ١١٣، والبصريات ٢٣٢ والعسكريات ٩٦.

(٣) من الطويل، وهو لامي ذؤيب الهللي في: شرح أشعار الهذليين ٢١٩، وتخريجهم ١٣٩٦، وزيادة عليه:

الحلل ٣٦٧، وشرح شواهد الإيضاح ١٨٠، وإيضاح الشواهد ٢٤١، والمقاصد للنحوية (٢٩٥/١) والخزانة

(٥١٦/٨) وأنشد أبو علي في: الإيضاح ٢١٦ شاهداً على المفعول معه. أحدو: أصنع، والمشرع خير في

المصادر، وله روايات أخرى.

وهذا لا يُنكر لاستعانة بتوسط الحرف، فيتعدي بذلك ما لولا هو لم يتعد من المعاني؛ نحو: القوم إخوتك إلا زيدا، وأنت تعني أخوة النسب، فإذا جاء هذا فما في البيت استوع. والنصب لما ذكرنا لا للأفعال التي تدل هذه الحروف عليها نحو: استثنى (١)؛ ألا ترى أن (أنقي) و(استفهم) ونحو ذلك لا يعمل، وإن كان معنى (هل) و(ما) عليهما، ولو أُعْمِلَ شيء من ذلك لانتقض الغرض في الاختصار.

وعمل (كان) وأخواتها في المفعول له لا يسهل من جهة المعنى؛ ألا ترى أنك لو قلت: كان زيدٌ عندك إكراماً لك، على أن تنصب (إكراماً) بـ (كان) لكان معناه أن الزمان كان للإكرام، وتقتضي الزمان لا يكون لذلك، فإن جاء شيء من ذلك / ١١٤٦ فعلى غير هذا الظاهر.

وعملها في الحال والظرفين أسهل؛ لأن المعاني تعمل في هذه الثلاثة، وقد جاء ظرف الزمان عاملاً في مثله؛ قال (٢): [بيض].

فأما قولهم: (كون زيد قائماً حسناً) فكلامٌ محمولٌ على المعنى؛ لأن معناه: أن يكون زيد قائماً حسناً، فعمل على هذا المعنى؛ ليس أن الكون نفسه دل على زمنٍ وخرج من أن يكون دلالة على الحدث.

### مسألة

فأضحى ولو كانت خرامان دونه رآها مكان السوق أو هي أقرباً (٣)

(هي) لا تدخل فصلاً في قول أصحابنا (٤) قبل نكرة، فإذا كان (أقرب) بمنزلة

(١) سبق التعليق على نصب المستثنى عنده في (١٧٥).

(٢) تقدم له كلام في عمل الظرف في (١٩-ب) وانظر: الإفعال (١/٢٣٢٩/٤٥٥) وحكاية قوله في:

الخصائص (٢/٣٨٣) وإجازة الخليل في: الكتاب (١٣٥).

(٣) من الطويل، وهو لعبد الله بن الزبير في: ديوانه ٥٥ وتخريجه فيه، وزد عليه: الأوائل ٥١٣، وشرح النهج

(٤/١٨٢) وانشده أبو علي في: الشعر ٢١٥ وأجاز في (هي) الفصل والتوكيد والابتداء مشروطاً في الأخير

أن يكون (أقرب) ظرفاً ولم يحتج في هذه الوجوه إلى العطف على عاملين كقوله هنا؛ لأنه هناك قدر (رأها)

محذوفاً، فكلامه هناك ناسخ لما منعه هنا. وانظر الأقوال في شرح البيت في: الكامل ٥٠٢، والخزانة (٧/٥٢).

(٤) الكتاب (٢/٣٩٢، ٣٩٦) والتعليقة (٢/٩٩-١٠٤)، في الشعر قدرها: أقرب من، فقرئت من المعرفة

فجاز الفصل.

( قريب ) لم يكن ( هي ) فصلاً، وإذا لم يكن فصلاً كان ( أو ) عطفاً على عاملين (١).  
محمد بن حازم:

بَيْنَا الْفَتَى فِي شَرِّ أَحْوَالِهِ      خَيَّاطُ خُلُقَانٍ عَلَى الطَّرْقِ  
صَارَ أَمِيرًا لَتَرَى عِبْرَةً      وَقُدْرَةَ لِلَّهِ فِي الْخَلْقِ (٢)

قال صعصعة بن صوحان: «الناسُ أصنافٌ: صنفٌ شعراء، وصنفٌ خطباء، وصنفٌ علماء، وصنفٌ تجار، ورجلٌ جرحته بين ذلك تُكدر الماء وتُغلي السَّعْر» (٣).  
سعيد بن حميد (٤):

/ ١٤٦ ب أَمِنْتُ الدَّهْرَ فَبِكَ وَرُبَّ خَوْفٍ      طَوِيلٍ كَانَ أَوَّلُهُ أَمَانُ  
سَلَبْتُكَ غَادِرًا وَسَلَبْتَ مِنِّي      وَفِيًّا لَا يَخْفِسُ بِهِ امْتِحَانُ  
فَلَا تَرَأْنِي الْمَفْجُوعُ وَحْدِي      كَيْلَانَا قَدْ أَخْضَرَّ بِهِ الزَّمَانُ (٥)

#### مسألة

حكى عن الأصمعي (٦) أنه قال: مُهْرَقَانِ: (مُفْعَلَانِ) مِن (أَرَأَقَ)، وهذا فاسدٌ.

#### مسألة

(أخاير) الذي في شعر جرير في أول هذه الأجزاء (٧) لا يدل على أن (خيراً) من

(١) هنا آخر ما نقله البغدادي من المسألة في: الخزانة (٤٧/٧) عن القصرية، وسبق في (١٠-ب، ٥٩-أ) التعليق على العطف على عاملين.

(٢) من السريع، ونيسا في ديوان محمد بن حازم، وهذا مع ثالث لجميهران للموسى في: عقلاء المجانين ١٩٦، وضبط (خياط) في الأصل بالنصب، والخلقان جمع لخلق وهو البالي. وجميهران شاعر عباسي، انظر: معجم الشعراء العباسيين ٥٤٤.

(٣) الكلمة في: أمالي القالي (٢٥٧/١) ومحاضرات الراغب (٣٧٦/١) وثبتت لحالد بن صفوان في: العقد (٢٧٧/٢) والرجعة شرار الناس ورجالهم.

(٤) سعيد بن حميد بن سعيد قبوعثمان، كاتب شاعر (ت ٢٦٠). معجم الشعراء العباسيين ٢٠٧.

(٥) من الزائر، وهي لسعيد بن حميد في: المشترك على صناع الدوليين (٢٧٧/٢) عن مخطوط الانس للآبي.

(٦) القول غير منسوب في: التهذيب (٣٩٧/٥) وأزمنة الرزوقي (٦/٢) وتكملة الصاغاني واللسان والناج (هرق)، والأكثر على أن اللفظ معرب عن الفارسية، وهو علم على البحر.

(٧) تقدم التعليق على إشارته هذه في (١-١٣٩).

فلان) وزنه (أفعل)؛ لأن المجموع قد يُزاد فيها، وقد تجيء مخالفة للآحاد كـ (حرّة وإحرون) (١) و(باطل وأباطيل). وقولهم: (خيرة) للمؤنث يدل على أنه ليس بـ (أفعل)، قال الجميع (٢):

وأمكم خيرة النساء على ما [خان] منها الدحاق والأثم (٣)

قال: (ما) هنا مصدر.

قال مالك بن خالد [الختاعي] (٤) وهو [خناعة] بن سعد بن هذيل:

في رأس شاهقة أنبوبها خصر دون السماء له في الجو قرناس (٥)

(أنبوبها): طريقتها، و(قرناس): أنف يخرج من الجبل، (دون السماء): يكون / ١١٤٧ ظرفاً لـ (له)، والمعنى: أنه طويل، ويكون متعلقاً بـ (خصر) أي: بارد دون السماء. ويجوز أن يكون (خصر) و(دون السماء) جميعاً خبراً للمبتدأ: كـ (حلو حامض)، فإذا كان كذلك كان متعلقاً بمحذوف، وموضع الظرف على هذا كموضعه في قولك: زيدٌ خلقك.

وفيها:

(١) الحرّة أرض ذات حجارة سود.

(٢) الجميع هو منقذ بن الطماح من فرسان بني أسد المحدثين، قُتل يوم جبلة. معجم الشعراء الجاهليون ٨٢، وشرح الفضليات للأنباري ٤٦، والقيرزي (١/١٠٦).

(٣) من المنسرح، وهو للجميع في: الفضليات ٤٣، وشرح الأنباري ٤٨، والقيرزي (١/١١٠) وبلا نسبة في: شرح الحماسة للمرزوقي ١٧٠٨، والمقاييس (٢/٣٣٢) وأنشده أبو علي في: المضاميات ٢٦٦ وسيكره في (١٧٠-ب) على أن (خيرة) ليست أفعل من كذا، والشاعر يهجو بني عامر بأنهم يسدون فرج أمهم بثوب مخالفة الدحاق وهو خروج رحم الأنثى بعد الولادة فلا تنجو حتى تموت، والأثم: جعل المسكون واحداً، خان: نقص، وفي الأصل: حاز، وهو تحريف لا معنى له ولم أجده في المصادر.

(٤) في الأصل: الخزاعي ومثله التالي، وهو تحريف صوابه من شرح الأشعر، ومالك شاعر جاهلي. معجم الشعراء الجاهليين ٣١٥.

(٥) من البسيط، وهو لمالك بن خالد الختاعي الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ٤٤٠ من قصيدة نسبها في: ٢٢٧ لأبي ذؤيب ثم أكد نسبتها لمالك في الوضعين، وانظر تخريجها فيه ١٣٩٩. وشرح الالفاظ في المتن مأخوذ من شرح السكري.

يُدْنِي الحَشِيفَ عَلَيْهَا كَي يُوَارِيهَا وَنَفْسَهُ وَهُوَ لِلْأَطْمَارِ لَبَّاسٌ  
فَنَارٌ مِنْ مَرْقَبٍ عَجَلَانٍ مُقْتَحِمًا وَرَابَهُ رَيْبَةٌ مِنْهُ وَإِيْجَاسٌ (١)

قالوا (٢): يَقُولُ: كَأَنَّهُ يَرْقُبُ الْقَانَصَ يَتَبَصَّرُهُ، وَرَابَتُهُ مِنَ الْقَانَصِ رَيْبَةٌ، مُقْتَحِمًا مَاضِيًا  
قَدْ اقْتَحَمَ.

فَا: أَضْمَرَ (الثَّوْرَ) - وَلَمْ يَجْرَ لَهُ ذِكْرٌ (٣) - أَوْ الْعَمَرَ لِدَلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ.

### مسألة

(اهْتَرَزْتُ رُدَيْنِيَّةً) (٤) إِنْ كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ دَعَا ذَاكَ إِلَى حَذْفِ الْفَاعِلِ، وَذَا لَا يَجُوزُ،  
فَيَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ فِيهِ ضَمِيرٌ، وَارْتَفَعَتِ الصِّفَةُ بِأَنَّهَا فَاعِلٌ لَا بِأَنَّهَا صِفَةٌ لِفَاعِلٍ؛ وَيُقَوَّى  
أَنَّ الْمَوْصُوفَ هُنَا غَيْرُ مُرَادٍ دَخُولُ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهِ فِي نَحْوِ: مَرَرْتُ بِضَارِبٍ وَبِرُدَيْنِيَّةٍ.  
وَفِي قِيَاسِ قَوْلِ الْكَسَايَ (٥) أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ ضَمِيرٌ؛ لِأَنَّهُ يُجِيزُ أَنْ يَحذفَ  
الْفَاعِلُ، / ١٤٧ ب وَإِذَا كَانَ مَحذُوفًا كَانَ مُرَادًا هُنَا، وَإِذَا كَانَ مُرَادًا لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَكُونَ فِي  
(رُدَيْنِيَّةٍ) ضَمِيرُهُ، فَتَرْتَفِعُ هَذِهِ الصِّفَةُ عِنْدَهُ بِأَنَّهَا صِفَةُ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّ الْمَحذُوفَ عِنْدَهُ مَرْتَفِعٌ  
بِأَنَّهُ فَاعِلٌ، كَمَا أَنَّ الْمُبْتَدَأَ إِذَا حُذِفَ كَانَ مَرْتَفِعًا بِالْإِبْتِدَاءِ.

(١) مِنَ الْبَسِيطِ، وَهِيَ لِلْمَالِكِ مِنَ الْقَصِيدَةِ نَفْسُهَا فِي: شَرَحَ الْأَشْعَارَ ٤٤١. الْحَشِيفُ: ثَوْبٌ خَلَقَ، وَمِثْلُهُ الطُّمَرُ  
مُفْرَدُ الْأَطْمَارِ، يَدْنِيهِ عَلَى الْقَوْسِ مَخَافَةَ النَّدَى، الْمَرْقَبُ: مَا حَلَا مِنَ الْأَرْضِ يَحُلُو عَلَيْهِ الْحَارِسُ، إِيْجَاسٌ:  
حَسٌّ.

(٢) الشَّرْحُ مِنَ الْمُسْكِرِ مَا عَدَا: مُقْتَحِمًا ...

(٣) بَلْ جَرَى لَهُ ذِكْرٌ فِي الْبَيْتِ الرَّابِعِ فِي قَوْلِهِ: لَنْ يُعْجِزَ الْأَيَّامُ قُوَّ خَدَمٍ ...، وَالْبَيْتَانِ تَرْتِيبُهُمَا ٨، ٩.

(٤) رُدَيْنَةُ اسْمُ امْرَأَةٍ وَالرَّمَاحُ الرَّدَيْنِيَّةُ مَنْسُوبَةٌ إِلَيْهَا، وَلَعَلَّ الْعِبَارَةَ مِنْ أَقْوَالِ الْعَرَبِ، وَتُسَمَّى بِنِ أَبِي بِنِ مَقْبَلٍ فِي:  
دِهَوَانِهِ ٢٣٢:

لَرَّ كَاهْتَرَا زِرْدَيْنِيَّةً تَدْلُوهُ أَيْدِي النَّجَّارِ فَرَادُوا مَسَّهُ لِينَا

وَفِي الْأَصْلِ: رَدَيْنِيَّةٌ بِالنَّصَبِ وَهُوَ يَخْلُفُ الْكَلَامَ بَعْدَهُ. وَانْظُرْ كَلَامَهُ فِي (١٤٤-ب) مِنْ الصِّفَاتِ الَّتِي  
يَمْتَنِعُ فِيهَا الْإِضْمَارُ.

(٥) أَجَازَ الْكَسَايُ حَذْفَ الْفَاعِلِ فِي مَوَاضِعَ خَالَفَ فِيهَا الْبَصَرِيُّونَ، وَحَكَّى أَبُو عَلِيٍّ الْحَذْفَ أَيْضًا عَنْ الْأَخْفَشِ.  
انْظُرْ كِتَابَنَا (١-٦٩) وَالْبَصَرِيَّاتِ ٥٢٧، ٥٣٨، وَالشُّعْرَ ٤٨٣، وَشَرَحَ الرُّضِّي (١/٤٠٢٠٥/١٢٩) وَالْبَحْرَ  
(٣٠٧/٢)

حدثنا أبو عمرو السَّمَاك (١) بإسناد له عن وَهْب بن مَتَب قال: «سُمِّيَت الرِّيحُ العَقِيمُ؛ لأنها تَلْقَحَت بالمذاب وتَعْقِمَت عن الرحمة كَتَعَقَّمَ الرَّجُلُ عن الولد إذا كان عَقِيمًا لا يُؤكِّد له» (٢).

وحدثني أبو عمرو السَّمَاك قال: يُروى عن الحسن «أنَّ إيليسَ كان من الجرامقة» (٣). قال: وعندي هذا الخبر بإسناد ليس يحضرني الآن.

حكى لي أبو الطَّيِّب بن شهاب (٤) قال: قيل [لِصَبَّاح] (٥): إنَّكَ لَتَحْفَظُ أو جِدُّ الحَفْظ، فقال: وكيف لا أفعل ذلك وأنا أشربُ نَبِيذَ الزَّيْبِ والعَسَل.

### مسألة

﴿وَلَيْنَ مُتَمَّ أَوْ قُبِلْتُمْ إِلَى اللَّهِ تُخْشَرُونَ﴾ (٦) لم تَدْخُلِ النونُ هنا؛ لأنها إنما تَدْخُلُ لتفصيل هذه اللامِ من لامِ الابتداء، ولا حاجة هنا إلى الفصل لارتفاع اللبس؛ لأنَّ الداخلة عليها اللامُ هنا فضلة، ولأمِ الابتداء لا تَدْخُلُ / ١٤٨ الفُضَلات، وكذلك لم تَدْخُلِ في ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾ (٧) لأنَّ (سوف) تدل على أنها ليست بلامِ ابتداء، فالموضعان سواء.

(١) كذا، والمعروف أنه ابن السَّمَاك، فهو أبو عمرو عثمان بن أحمد بن عبد الله بن يزيد البغدادي الدقاق ابن السَّمَاك المحدث مسند العراقي (ت ٣٤٤). سير الأعلام ٢٦١٨

(٢) جاء في خبر طويل عن وهب بن مَتَب في: حقل الصدوق (١/ ٣٣) ومعاني الأخبار لـ ٤٨٨، وقصص الأنبياء للراوندي ٩٢.

(٣) الجرامقة جبل من الناس قُسرَ بانباط الشام ويقوم بالموصل أصلهم من المعجم. اللسان (جرمق).

(٤) إبراهيم بن محمد بن شهاب أبو الطَّيِّب المطار من متكلمي المعتزلة (ت ٣٥٦). القهرست ٣٠٥، وتاريخ بغداد (١٦٧/ ٦).

(٥) الأصل: مصباح، ولم أجده، والأرجح أنه صباح بن خاقان الخطري الذي يصفه عصره الجاحظ بأنه ذو علم وبيان ومعرفة وشدة عارضة وكثرة رواية. انظر: البيان والتميز (١/ ٣٥٦) والحيوان (٤/ ٣٠٦).

(٦) سورة آل عمران: (١٥٨) وكلامه تكرر لما جاء في (٨٨-ب).

(٧) سورة الضحى: (٥) وفي الأصل: وسوف تعلمون، وهو تحريف لا وجود له إلا في قراءة للآية (٦٦) من سورة المنكرات انفراد يذكرها ابن عطية في: المحرر ١٤٦٩ بلفظ (فلسوف) بالقاء وعنه في: البحر (٧/ ١٥٥)، ولم أجدها في كتب أبي علي ولم ترد هنا بصورة القراءة، في حين أن آية الضحى سلفت في كتابنا (٤٥-١، ٨٨-ب، ١٤٣-١) في دخول اللام على السين وسوف كقوله هنا.

## مسألة

حكى سيبويه (١): (ثُماني حجج حججتهن بيت الله)، فحمل الضمير فيه على أنه على الاتساع، ومُنْتَصِبٌ انتصاب المفعول به، وإنما يعمل ذلك لأن الكلام قد انتصب فيه اسم آخر على المصدر، فلا ينتصب مصدران.

فإذا كان كذلك كان ما قاله أيضاً من قوله (٢): (أعلم الله زيدا عمراً خيراً الناس العلم اليقين إعلماً) - يدل على أن (العلم اليقين) ينتصب بفعل آخر.

وعلى هذا إن جاء في كلامهم شيء فيه مستثنى من حمل على أنه المفعول به الذي يتعدى إليه الفعل بتوسط حرف وينصب الآخر على الاستثناء؛ كما فعل ذلك في (ثُماني حجج حججتهن بيت الله).

الاخلط:

في أي شيء أقل الله خيرهم لا إن لهم ذمة فينا ولا ثور (٣)

أنشد أبو عمرو الشيباني في كتاب الجيم.

وقال أبو عمرو أيضاً: (الأراسة): الزراعون، وهي شامية، والواحد: إريس، قال:

١٤٨/ب إذا فارقنكم عبدٌ ودٌ فإنكم أراسة ترعون دين الأعاجم (٤)

أنشدني إبراهيم (٥) قال: أنشدنا أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي:

(١) الكتاب (١/١٧٨)

(٢) الكتاب (١/٤١) ولكن العبارة هنا مطلق من عبارتين فيه: أعلم الله زيدا عمراً أبا فلان، وأعلمت هذا

زيداً قائماً العلم اليقين إعلماً، وما في المتن لا يخرج عن الأخيرة نحوياً. وكقوله هنا قال في: الإيضاح ٢٠٢،

وفي التعليقة (١/٧٣) نصب (العلم اليقين) مصدراً و(إعلماً) تكرر المصدر، ولم يشترط الفعل الآخر،

ولم تعرض له في: الشيرازيات ٣٢١، والسيرافي (١/٢٣٢) على مقالته في التعليقة.

(٣) من البسيط، وهو للاخلط في: ديوانه ٤٤٤، والجيم (١/١٠٩) وفي الديوان: الثور: جمع ثور وثار، في

الأصل: ثور بالنون، وهو تصحيف صولبه من الجيم والديوان، وفيهما: ما إن.

(٤) من الطويل، وهو لرجل من كلب في: معجم البكري ٢١، وبلا نسبة في: الجيم (١/٦٣) والصحيح

(أرس) وعمدة القاري (١/٨٦)، ومن عجب أن ابن يري في التنبيه يقول أهل الجوهري (أرس).

والصادر: فليتنكم = فليتنكم، والبكري: ريف = دين.

(٥) إبراهيم بن محمد بن عرفة أبو عبد الله الملقب بنقطويه (ت ٣٢٣). معجم الأدباء ١١٤، وفي أمثال

الرامهرمزي ٩ جاء الإسناد: أنشدنا ابن عرفة.

لَحَى اللَّهُ بَيْتاً ضَمَنِي بَعْدَ هَجْعَةٍ      إِلَيْهِ دَجُوجِي مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمٌ  
رَفَعْتُ إِلَى شَيْخٍ لَهُمْ بِفَنَائِهِمْ      هُوَ لِلْعَبِيرِ إِلَّا أَنَّهُ يَتَكَلَّمُ (١)  
فَجَاءَ بِبَرْقَانِ الدَّبِيِّ فِي إِنَائِهِ      وَلَمْ يَكُ فِي بَرْقٍ (٢) الدَّبِيُّ لِي مَطْعَمٌ  
فَقُلْتُ لَهُ بَاعِدْ إِنْسَاكَ وَاعْتَزِلْ      فَمَا ذَاكَ هَذَا لَا أَنَا لَكَ مُسْلِمٌ (٣)

قال أبو عمرو (٤) في قوله: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسٍ فَجِدْدُهُ﴾ (٥): المعنى: فخلق قديماً؛ أي: فعلية قديمة، وهذا صحيح، مثله: ﴿وَأَرْحَبُنَا إِلَى مُوسَى إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ﴾ (٦) أي: فضرِبْ فانْبَجَسَتْ، ومثله مما يُحذف للدلالة عليه كثير.

### مسألة

القولُ عندي في قوله: ﴿وَمَا لَنَا أَنْ لَا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (٧) فيمن لم يجعلها زائدة أن يكون في موضع جر بإضمار الحرف؛ لأنها إن كانت نصباً كانت كـ (خلقك) ظرفاً، و(أن) مع صليتها لم تستعمل ظرفاً من زمان ولا مكان.

(١) رواية صدره في الميون والعقد: فاهصرت شيئاً فاعداً بفعله.

(٢) في السابقين: ولم يك برفان، ولم اجد للبرق معنى سوى الضباب جمع الضب، وأما البرقان بالضم فهو المجراد المتلون.

(٣) من الطويل، وجاء في: ميون الأخبار (٢١١/٣) والمقد الفريد (٢٠٠/٦) أن رجلاً نزل به خيل فقدم إليه جرأداً فعافه، وأمر برفعه، وقال الأبيات، والثاني بلا نسبة في: أمثال الحديث والمصاحبي ٣٣٤ شاهد على أن العرب تقول للرجل المذموم: هو حمار، وهو الضير، وفي الميون: للمنز محرفاً.

(٤) هي مقالة جملة من العلماء، وأخذ بها أبو علي في بعض كتبه. انظر غريب لين سلام (١٢٧/٢) وغريب ابن قديبة (٣٧/١) وتفسير مقاتل (١٠٤/١) والطبري (٢٣٧/٢) والحجة (١١٥/٢، ٣٩٢، ٤٩/٥، ٤٥٩) والإغفال (٣٨٠/١).

(٥) سورة البقرة: (١٩٦).

(٦) سورة الأعراف: (١٦٠) وسقط من الأصل: إذ استسقاء قومه.

(٧) سورة البقرة: (٢٤٦) وعقد أبو علي لها مسألة في: الإغفال (٩٨/١) ذكر فيها وجوهاً منها المذكور هنا وأصله قول للفراء فعذله، وأخذ به ثانياً في: الحجة (١٣٧/١)، والقول بزيادة (أن) للأخفش. وانظر: معاني الأخفش ١٩٤، والقراء (١٣٧/١).

فأما ﴿ما دُمْتُ فِيهِمْ﴾<sup>(١)</sup> فإنها ظرفُ زمان، وعلى ضربٍ من التوسُّع، وليست ظرفاً من المكان فلا يجوز أن يكون حرفُ الجر / ١١٤٩ مراداً فيه وهو مع ذلك ظرفٌ؛ لأنَّ هذا أمرٌ قد رُفِضَ ولم يستعملوه، وإن جعلته حالاً - على أنه لو ظهر حرفُ الجر لكان يكون في موضع الحال مع الموصول بصلته - كان أيضاً ممتنعاً؛ لأنَّ الحال ينبغي أن يكون نكرة، وإن يكون ذا الحال<sup>(٢)</sup>. وليس ذلك - وإن كان مصدراً - بمنزلة (العراك)<sup>(٣)</sup> و[عوده]<sup>(٤)</sup> ونحوه. ألا ترى أنه لا يُستعمل في الموضع الذي يُستعمل فيه [بيض].

أبو بكر للطبرمات:

يُطْفَنُ بِحُوزِي السَّرَاتِعِ لَمْ يُرْعَ بِرَادِيهِ مِنْ قَرَعِ الْقِسِيِّ الْكُنَائِنِ<sup>(٥)</sup>

#### مسألة (٦)

ليس اعتراضٌ مَنْ اعْتَرَضَ فِي قَوْلِهِ:

(١) سورة المائدة: (١١٧) ذكر أبو علي في: البغداديات ٢٧٧، والشهرانيات ٥٠١، والإشغال (١/ ١٢٠)، (٢/ ٢١٤) أنَّ (ما) والفعل في: موضع الظرف الزماني والتقدير: وقت دواهي ثم حُذِفَ (الوقت)، وهذا معنى التوسُّع الذي ذكره هنا.

(٢) لعل العبارة: وقد يكون ذا الحال، أي قد يكون للنكرة صاحب الحال، وهو قوله في: التعليق (١/ ٢٧٥) كسبويه (٢/ ١١٢).

(٣) من قولهم: أرسلها العراك، قال في: الإيضاح ٢٢١، والمنثورة ١٦٦، والإشغال (٢/ ١٩١) هذه الألفاظ دالة على الفعل الذي هو الحال في الحقيقة بتقدير: أرسلها نعتك، فوقعت موضعه. وانظر: سبويه (١/ ٢٣١)، (٣٧٧) والمقتضب (٣/ ٢٣٧) والأصول (٢/ ٢٩٨).

(٤) الأصل: قُدِّلَ، ولا معنى له، ومن أقوالهم: رَجَعَ عودَه على يَدِهِ. والمنصوريين من الإيضاح والمصادر السالفة.

(٥) من الطويل، وهو للطبرمات في: ديوانه ٤٨٦، والمعاني الكبير - ٧٢، وعمدة الخلفاء ٤٩٢، والمقاصد الذهبية (٣/ ٤٦٢) والبحر (٤/ ٢٣٢) وبلا نسبة في: الخصائص (٢/ ٤٠٨) والإنصاف ٤٢٩، وأنشده أبو علي في: المحجة (٣/ ١٢٣، ٤١٣) على الفصل بين المصدر المضاف والمضاف إليه، ويقدرونه: من قرع الكنائن القسي. والشاعر يصف ظبياً يتبع الحوزي وهو الوعل الفحل الذي لم يُقَرَّع من قرع الكنائن للقسي، أي لم يُخَفَّ الصياد.

(٦) نقل البخداي في: الخزانة (٤/ ٣٧١) المسألة إلى قوله (للدلالة عليه) عن التذكرة للقصرية لم يسقط منها إلا بيت الغرزدق.

## إِلَّا عِلَالَةً أَوْ بُدَاهَةً قَارِحَ (١)

بأن المضاف إليه محذوف بدافع أن يكون بمنزلة ما شبهه به من قوله:

لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا (٢)

لأنه قد ولي المضاف غير المضاف إليه، وإذا وليه غيره في اللفظ فقد وقع الفصل به بينهما؛ كما وقع الفصل بينهما في اللفظ في قوله: (لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ)، وإذا كان كذلك فقد ساواه في التبحر للفصل الموقع بينهما، وزاد عليه فيه أن المضاف هنا محذوف، وفي (لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ) مذكور، فلا يخلو الأمر من أن / ١٤٩ ب يكون أراد المضاف إليه فحذفه لدلالة الثاني عليه، أو أراد إضافته إلى المذكور في اللفظ وفصل بينهما بالمعطوف. وكيف كانت القصة فالفصل حاصل بين المضاف والمضاف إليه.

واعترض من اعترض بأن قال: لو كان على تقدير الإضافة إلى (قارح) الظاهر لكان:

(١) بعض بيت من مجزوء الكامل، تنسب:

... تهذ الجوزة

وهو للأعشى في: ديوانه ٢٠٢، والكتاب (١٧٩/١) والانتصار ٨٣، وشرح أبيات سيبويه (٢٠٧/١) والمقاصد النحوية (٤٥٣/٣) والخزانة (١٧٩/١) وبلا نسبة في: معالي الغراء (٣٢١/٢) والمقتضب (٢٢٧/٤). والبيت بحمله سيبويه على إتمام (بداهة) بين المضاف والمضاف إليه واعترض المبرد. وهو من يشهر إليه أبو علي. فحمله على حذف المضاف إليه من الأول لدلالته في الثاني، وحكي عن الغراء مثله. انظر القولين ومناقشتهما في: الانتصار وشرح الأبيات وشرح السيرافي (٧٥/٤) والمذكر والمؤث لابن الأنباري (١٩٠/٢). لبداهة: أول جري الفرس، علالة: جريه بمد جري، قارح: من ذي الحافر بمنزلة البازل من الإبل وهو ما قرحت أي سقطت أمانته في السنة الخامسة، تهذ: مرتفع، الجوزة: بدا البحر ورجلاه ورفيقته، وهي عمالة الجزار.

(٢) عجز بيت من السريع، وعذره:

لما رأت سائيدما استعيرت

وهو لعمرو بن قميئة في: ديوانه ١٨٢، والكتاب (١٧٨/١) وشرح أبياته (٣٢٨/١) والخزانة (٣٧٤/٤) وبلا نسبة في: المقتضب (٢٢٧/٤) ومجالس تعليل ١٢٥ والأصول (٢٢٧/٢) والانتصار ٨٣، وأنشده أبو علي في: الشيرازيات ٢٢٤ والحجة (٢١٦/٤) والإغفال (٢٧٧/١) على تعليق (اليوم) بمعنى الفعل في: (لله)، وأورده في: التعليقة (١٦٦/١) والحجة (٣٩٤/٤) واليغذاديات ٥٦٢ شاهداً على الفصل بالظرف بين المضاف والمضاف إليه الظاهر في: الشعر. سائيدما: نهر يقرب أرزن يرمينية وقبل غير ذلك في: مراصد الاطلاع ٦٨١، استعير: جرت دمته.

(إلا علالة أو بُداهته قارج)، لا يلزم لأنه يجوز أن يكون: (إلا علالة قارج أو بُداهة قارج) فيظهر للمضاف إليه موضع الإضمار؛ مثل:  
ولا مُنْسِيٌّ مَعْنٍ (١)

فتمحذفه من اللفظ ولا تذكره؛ كما جاز عند من خالف سيبويه أن يذكر (علالة) وهو يريد الإضافة، فيحذف المضاف.

وله أن يقول: إن تقديري الحذف أسوْعُ، ولاني أحتذفه بعد أن قد جرى ذكره، وحذف ما جرى ذكره أسوْعُ لتقدم الدلالة عليه.

أبو بكر عن أحمد بن يحيى أن الأصمعي قال في قول الشاعر:

إلى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت كليب نصاهرة (٢)

المعنى فيه التقديم؛ كانه: أبوه ما أمه من محارب.

قال سيبويه (٣): تقول: عجبت من ضرب اليوم زهداً، ولا يكون على هذا:

لله در اليوم من لامها

(١) من الطويل، وهو بتمامه:

لصرك ما من بترك حق ولا منسى من ولا متبر

وهو للفرزدق في: ديوانه (٣١٠/١) والكتاب (٦٣/١) وشرح أبياته (٢٤٩/١) وذيل الفالي ٧٣، والبحر (٤٣٣/١) والخزانة (٣٦٢/١) والنشده لبوعلي في: الحجة (٦٦/٣) مغرأ إلى (ولا منسى أبو زيد) ليهن منع سيبويه تكرار الظاهر بلفظ آخر كالكنية وجواز ذلك عند أبي الحسن؛ في حين أن أصل الشاهد على جواز التكرار باللفظ نفسه في الشعر فوضع الظاهر موضع الضمير، وانظر تعليق أبي الحسن في: الإعراب المنسوب ٩١٣، وتعليل حكم سيبويه في: شرح السيرافي (٣٥/٣). ومعن هو رجل في البادية يبيع بالنسيئة بضرب به للتل في شدة التقاضي.

(٢) من الطويل، وهو للفرزدق في: ديوانه (٢٥٠/١) برواية (أبوها) وطبقات الفحول ٣٦٧، والصناعيين ١٦٦، والخصائص (٣٩٦/٢) والمقاصد النحوية (٥٥٥/١) وشرح أبيات اللغتي (٣٤/٣) وبلا نسبة في: رصف المبانى ١٨، والنشده لبوعلي في: الشعر ١٠٩ على تقديم الخبر المعلقة على المبتدأ، ولا شاهد في رواية (أبوها)، والشاعر يخاطب الوليد بن عبد الملك.

(٣) الكتاب (١٩٣/١) ونظر ما تقدم من تخريج (لله دره) في (١٣٦-١)، وفي الخزانة (٣٧٤/٣) نقله البغدادي مع نص أبي عثمان الآتي عن التذكرة القصيرة.

فيضيف (درأ) إلى (اليوم)؛ لأن (درأ) بمنزلة قولهم: (لله بلادك) (١)، / ١٥٠  
فليست تجري مجرى المصدر ولا تعمل عمل الفعل.

قال أبو عثمان (٢): فلو أضفت (درأ) إلى (اليوم) لَبَقِيَ قولك (مَنْ لَامَهَا) لا موضع له؛ لأنه ليس كـ (الضرب) فيكون الثاني في موضع نصب بالمصدر، فيكون بمنزلة (عجبت من إعطاء زيد درهماً)، فإذا بقي لا موضع له لم تجز الإضافة في (در)، وإذا لم تجز الإضافة في (در) إلى (اليوم) جعلته فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه، وجعلته متصلاً باللام ومعمولاً له، ولا يكون معمولاً لـ (لامها)؛ لأن ما في الصلة لا يعمل فيما قبله.

حكى لي أن أحمد بن علي الشطوي (٣) سأل أبا سعيد البرذعي (٤) في العصور: لم زعمت أنه لا يحل حتى يذهب منه الثلثان ويبقى منه الثلث دون أن يكون يذهب منه أقل من ذلك؟

فقال أبو سعيد: لو كان يحل بجزء يسير ينقص منه لكان إذا وُضع في الشمس يحل؛ وذلك أنه معلوم أن الشمس تأخذ منه شيئاً.

فقال أحمد: إذا أخذت الشمس منه شيئاً لم يحل؛ وذلك أن الشمس لا تأخذ منه

(١) في: شرح شراهد الكشاف ٤٧٦: لله بلادك تعجب من بلاده وأنه خرج منها فاضل مثله، وتقال عادة فيما يعظمونه أن ينسبوه إليه تعالى لا لغيره. وفي الأساس (ثوب): لله بلاده تريد نفسه. ومراد سبويه أن درأ خرجت من مصدريتها وصارت كبلاد.

(٢) أخذ أبو علي بقوله في بعض كتبه كما تبين في تخريج البيت.

(٣) أحمد بن علي بن محمد أبو الحسن أو الحسن الشطوي أحد متكلمي المعتزلة، ت ٢٩٧. تاريخ بغداد (٤/ ٢٠٨) ولسان الميزان (١/ ٥٥٧)

(٤) في الهامش بخط الناسخ: "كن البرذعي الفقيه استاذ أبي [الحسن] الكرخي، قُتل في طريق مكة [باجاً] لي جملة من قُتل من الحجاج [وذلك في زمن المكتفي عند ظاهور] الخوارج وكانت سنة كثيرة القتل [والهلاك، وخرج المكتفي فلاقاهم وظفربهم فاهلكهم]. وجاء في: الفهرست ٣٥١ وطبقات الفقهاء (١/ ١٤٧) وشذرات الذهب (١/ ٢٧٥) أنه أبو سعيد أحمد بن الحسن (أو الحسين) البرذعي شيخ حنفية بغداد قُتل بمكة سنة ٣١٧، وعنها اكملت ما بين الأقواس. وذكر الخطيب في: تاريخ بغداد (٧/ ٣٨٥) الحسن بن علي أبا سعيد البرذعي، قُتل له غيره أو محرف.

شيئاً حتى يغلي، وإذا غلى صار خمرًا، وإذا صار خمرًا فاخذت الشمس منه شيئاً لم يحل؛ كما انه إذا صار خمرًا ثم طبخ لم يحل بالطبخ.

فقال / ١٥٠ ب أبو سعيد: الذي يُعول عليه في هذا قول عمر<sup>(١)</sup>، وهذا حده أو نحو هذا. فقال له: تُقايستني حتى إذا بلغنا موضعاً تدعُ القياس وتحتج بقول عمر، وقولك وقول عمر عندي واحد؟ فهلا قلت ذلك من أول الامر؟

### مسألة

قال سيبويه: ﴿الحج أشهر معلومات﴾<sup>(٢)</sup> إن شئت كان على: أشهر الحج أشهر معلومات، وإن شئت: الحج حج أشهر معلومات، ولا يكون على «شعر شاعر» و«رجل عدل»<sup>(٣)</sup> إذا جعلته هو هو؛ لأن الرجل فاعل في المعنى و(الأشهر) لسن فاعلات في المعنى، فهذا إنما يجوز في ما كان فاعلاً في المعنى، ولا يجوز فيما هو مفعول؛ وإن كثر الفعل في (الأشهر).

ومن هذا قوله: «الحمر من هاتين، وأشار إلى التمر والعنب»<sup>(٤)</sup>، وإنما المعنى: من أحدهما وهو العنب، وعلى هذا: ﴿يُخْرِجُ مِنْهُمَا التُّرُوتُ وَالْمَرْجَانُ﴾<sup>(٥)</sup>.

فإن قلت: فهل يستقيم على هذا أن يكون ما قاله سيبويه<sup>(٦)</sup> من قوله: (سير عليه

(١) جاء في: صحيح البخاري (٣/٣٢١): «قام عمر على المنبر فقال: أما بعد، نزل تحريم الخمر وهي من خمسة: العنب والتمر والمسل والحنطة والشعير، والخمر ما خمر العقل».

(٢) سورة البقرة: (١٩٧) وأجاز في: الحجة (١/٢٢٣، ٢٧٨) ما منعه هنا وحمله على الاتساع واحتج له.

(٣) سلف التعليق على هذين في (١٧-ب).

(٤) لم أجد هذا الحديث بهذا اللفظ، وهو بلفظ: «الحمر من هاتين الشجرتين: النخلة والعنب» جاء في: مسلم (٣/١٥٧٣) والترمذي (٤/٢٦٣) وأبي داود، ٩٦، وابن ماجه (٢/١١٢١)، وانظر الأقوال في: شرحه في: فتح الباري (١٠/٣٥).

(٥) سورة الرحمن: (٢٢) وقرا بضم الياء وفتح الراء نافع وأبو عمرو، انظر للسيمة ٦١٩، ومعجم الخطيب (٩/٢٥٦) ويريد أبو علي أن الآية على حذف المضاف بتقدير: من أحدهما، وأجاز في: الحجة (٢/٤٣١١، ١١/١١٢، ٦/٢٤٧) وانظر معاني القرآن (٢/١٥٤-١٨، ٣/١١٥) والتأويل ٢٧٨، ومعاني الزجاج (٥/١٠٠).

(٦) النقل بالمعنى وهو في: الكتاب (١/٢١٧-٢١٨).

شهرًا ربيع)؛ وأنت تريد أن السير في أحدهما؟ فإن ذلك لا ينبغي؛ لأن ذلك للتكثير، وإذا كان للتكثير لم يجز أن يريد أحدهما.

وبدل على أنه على التكثير أنه بالتثنية / ١١٥١ قد زال عنه تعريف الواحد الذي كان يجري مجرى العلم، وإذا زال ذلك التعريف عنه خرج من أن يكون في جواب (متى)، وصار في جواب (كم)، وإذا صار في جواب (كم) لم يجز أن يكون العمل في أحد ذلك دون الآخر.

بدلك على ذلك أنك لو قلت: كم سير عليه؟ فقال: يومان، لم يجز أن يكون العمل في أحدهما، وكذلك لو قال: كم سير عليه؟ فقال: المحرم، لم يكن في جواب (متى) في قول أبي بكر (١) وما كان يقوله من أن ذلك مذهب سيبويه، فتوكل: (شهر ربيع) وإن كان في التثنية معرفة كما أنه في الأفراد معرفة بدلالة قوله:

به أبليت شهرَي ربيع كليهما (٢)

فإن التعريفين مختلفان؛ كما أن تعريف (زيد) و(الزيدان) مختلفان، فتعريف (شهر ربيع) من باب: عبد الملك وزيد مناء، وتعريف (شهرَي ربيع) من باب: غلامي زيد، وإذا كان كذلك كان حقه أن يكون في جواب (كم)، وإذا كان في جواب (كم) وجب أن يكون العمل فيهما جميعاً.

وأما ما كان يقوله أبو بكر من أن مذهب سيبويه أن (المحرم) ونحوه إذا لم يضاف إليه (الشهر) كان في جواب (كم)، وإذا / ١١٥١ ب أضفت إليه (الشهر) كان في جواب (متى)، فكان يستدل على ذلك بظاهر قول سيبويه، ويقول: إن حجت في ذلك.

(١) الأصول (١/ ١٩١) وانظر كلام أبي علي في جواب متى وكم في: الإيضاح ٢٠٥

(٢) صدر بيت من الطويل، وحجوه:

فقد ملأ فيها نسؤها واقتلرها

وهو لابي ذؤيب الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ٧٢، وتخرجه ١٣٦٧، وانشده أبو علي في: الشعر ٣٧٠ لبيان أن الجزء شهران، وذكره في: الإغفال (١/ ١١٣) شاهداً على معنى قيل، وهو أن تجزأ أي تكسفي بالترطب عن الماء، وبها: أي بالأيكة، ملأ: مآج وذهب وجاء، نسؤها: يدهسها، الاقترار: يقال تفررت الإبل إذا أكلت بوزر الصحراء فعقدت عليها الشحم فخرت لئولها فيتجسد على اقتخاذها، وهي من علامة الصمن.

استعمالهم إياه على هذا.

ولعمري إن ظاهر قول سيبويه كما ذكر، وكان أبو إسحاق (١) يخالفه في ذلك.  
ويدل على أن الإضافة إذا وقعت في (الشهر) كان أولى بجواب (متى) منه إذا لم  
يقع فيه الإضافة؛ لأن الإضافة بابه (٢) التخصيص، وما كان في جواب (متى) كان  
مخصصاً، فإذا كان كذلك كان اللفظ الموضوع عندهم للتخصيص أولى من اللفظ  
الموضوع لغير التخصيص.

فإن قلت: فإن هذه الأسماء إذا لم تُضَفَ ففي بعضها الالف واللام وهما أيضاً  
للتخصيص، قيل: الإضافة بالتخصيص أولى من اللام؛ لأن وضعها والقصد فيها له،  
وليست اللام كذلك؛ ألا ترى أنه قد جاء فيه: (إني لأمر بالرجل مثلك) (٣) فيراد به  
الشياع وغير المعين، وفيها أيضاً:

باعد أم العمر من أسيرها (٤)

وقلما تجد ذلك في هذا الضرب من الإضافة، وإذا كان كذلك فدلالة القياس أيضاً  
بعضد هذا الذي كان يذهب إليه.

فأما ما لم يكن فيه لام المعرفة من هذه الشهور؛ نحو: رجب وصفر، / ١١٥٢ فإنه إذا  
لم يكن الشهر مضافاً إليه كان في حكم الشياع؛ وإن كان قد جرى معرفة معيناً؛ ألا ترى  
أن ذلك قد جرى في نحو: زيد وعمرو؛ يدل على ذلك قوله:

(١) قول الزجاج في: شرح السيرافي (١٩٣/٤)

(٢) الاصل: بابه، وهو تصحيف لا يقبل مع تثبت (الإضافة)، والبلبة في الحدود: الغاية، أو بمعنى الوجه،  
ويقرب ما بالي.

(٣) (مثل) لا تشرف بالإضافة وقعت صفة لما فيه ال، والمبارة في: الكتاب (١٣/٢) والفتضب (٤١١/٤)  
ومعاني الزجاج (٥٣/١) وشرح أبو علي في: الإغفال (٢٨٩/١) المسألة ومذهبي سيبويه والتحليل  
والأخفش في (ال) مقولاً مذهب الأخير وهو زيادتها في الرجل، وتظهر التعليقة (٦٢-٦٣) والحجة  
(٢١٦/٦) والمعضديات ٢٠٦، وشرح الرضي (٢٣٩/٣)

(٤) من الرجز، وهو لأبي النجم في: ديوانه ١١٩، وتخرجه فيه وأزيد شرح السيرافي (١٣/٧، ٥٧/٦)  
والانتصار ١٣٢، وأما ابن الشجري (٥٨٠/٢) وشرح أبيات الغني (٣٠٢/١) وأنته أبو علي في:  
الجليات ٢٨٨، والإغفال (٢٩٢/١) والحجة (٧٦/٦، ٣٤٧/٣) على زيادة ال ضرورة.

عَلَّا زِيدُنَا يَوْمَ التَّقَا رَأْسَ زَيْدٍ كُمْ (١)

فَعَلِمْتُ بِالْإِضَافَةِ أَنَّهُ قَدْ أَخْرَجَهُ مِنْ حُكْمِ الْعَلَمِ، وَأَدْخَلَهُ فِي حُكْمِ الشَّيَاعِ.

### مسألة

حُكِيَ أَنَّ الْأَعْمَشَ (٢) قَالَ لِأَبِي يُوسُفَ: لِمَ لَمْ يَقُلْ صَاحِبُكَ: إِنَّ بَيْعَ الْأُمَّةِ طَلَاقُهَا، وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ؟ فَقَالَ لَهُ: لِمَا رَوَيْتَ أَنَّ بَرِيرَةَ لَمَّا اشْتَرَاهَا خُيِّرَتْ (٣)، وَلَوْ كَانَ بَيْعُهَا طَلَاقُهَا لَكَانَ الطَّلَاقُ قَدْ وَقَعَ بِالْبَيْعِ، فَلَمْ يَكُنْ لِلتَّخْيِيرِ مَعْنَى، فَقَالَ: أَنْتُمْ الْأَطْبَاءُ وَنَحْنُ الصَّيَادُنَةُ (٤).

### مسألة

﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ (٥)، ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ (٦). فَسَنَ رَقَعَ

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بَلَيْضٌ مَشْحُودٌ الْفِرَاقُ يَمَانُ

وهو لطائي في: الكامل ١٠٧١، وأشياء الخالدين (٨٧/١) وزهر الآداب ١١٠٣، والمقاصد النحوية (٣٧١/٣) والحزاة (١٩٦/٢) وشرح أبيات اللغني (٣٠٨/١) وبلا نسبة في: سر الصناعة ٤٥٢، ٤٥٦، وأرملة المزدوني (٢٣٣/١) والمفصل ١٢، وأنشده أبو علي في: الخطبات ٢٩٨، والبصريات ٤١٤ على تنكير زيد وتعريفه بالإضافة وهو قوله هنا، وفي الكامل ذكر الاختش أن رواية (يوم النقا) لغير المبرد، وروي: يوم الحمى ويوم الوخى، والشاعر يذكر طلياً اسمه زيد لعل أصدياً اسمه زيد أيضاً.

(٢) جاء الخبر في: الانتقال لابن عبد البر ١٤٧ ومسند أبي حنيفة ٢٢ على أنه بين الأعمش وأبي حماد الكوفي، وجاءت عبارة (أنتم الأطباء...) في خبر آخر بين الأعمش وأبي حنيفة أو بينه وبين أبي يوسف في: السابقين وجامع بيان العلم ٥٤٦-٥٤٧، وبدائع الصنائع (٣٣٧/٧) وربع الأبرار (١٩٩/٣). وعبد الله هو ابن مسعود وقوله في: مصنف ابن أبي شيبة (٦٤/٤) وتفسير الطبري (٥/٤).

(٣) روى ابن ماجه في: (٦٧٠/١) مسنده عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أنها أعتقت بريرة فخيرها رسول الله ﷺ وكان لها زوج حر. وجاء عن الأعمش بلفظ آخر في: سنن أبي داود ص ٤١٦، والترمذي (٤٦١/٣). وحديث بريرة مشهور في: الصحاح كالبخاري (٨١-٨٢/٢) إلا أنني ذكرت ما جاء في: مسنده ذكر الأعمش.

(٤) في العين (١٧٩/٧): الصيدلاني لغة عشت، والجميع الصيدلة والتون اعم. ولم أجده بالتون عند غيره، والخبر في المصادر باللام.

(٥) سورة المرسلات: (٣٥) الكلام على إضافة الزمن الحال منقول عن جواز إضافة الزمان الماضي إلى الفعلية والاسمية في حين تنحصر إضافة المستقبل إلى الفعلية، وأصله في: كتاب سيبويه (١١٩/٢) وأخذ به أبو علي في: التعليق (٢٣٠/٢) وزاد في: المشورة ١٧٢ جواز إضافة (إذ) إلى الماضي والحال المحكية.

(٦) سورة المائدة: (١١٩) ولم يعرض في: الحجة (٢٨٣/٣) لمقلته هنا.

(اليوم) في الموضعين فهو فعلُ الحال، ويجوز أيضاً إضافته إلى المبتدأ والخبر؛ لأنه للحال وليس للمستقبل. ولو كان للآتي لزمّت إضافته إلى الفعل والفاعل (كـ إذا)؛ ألا ترى أن الذي يضاف إلى الزمن (١) الآتي بمعنى (إذا) كان في موضعه، إذاً لجاز في الشعر أن / ١٥٢ بـ يجازى به، وأن يجازى به وهو للحال محال، فإذا كان محالاً لم يمتنع إضافته إلى المبتدأ والخبر. كما ذكرنا - لخروجه عن معنى (إذا)، وامتناع المجازاة به في الضرورة لو كان (إذا).

### مسألة

الدليل على أن (القلقال) (٢) و(الزلال) ونحو ذلك من مضاعف الرباعي ليس من الثلاثة وإنما هو جنس على حدة؛ مجيئه مفتوحاً واستمرار ذلك فيه، فاختصاص هذا البناء في هذا القبيل وامتناعه من غيره دلالة على أنه صنف برأيه؛ كما أن اختصاص (كَيْنُولَة) (٣) ونحوه بالثلاثة المعتلة دلالة على أنه قبيل منفصل من الصحيح. ولو كان من الثلاثة كان كـ (السرهاف) (٤) ونحوه، ولم يختص بهذا البناء. قال يعقوب في كتابه في المشتى؛ نحو (العمرين)؛ ابتعثها بدئتين؛ يقول؛ بعضها بئمن وبعضها بئمن آخر (٥).

(١) أعلاه في الأصل بخط الناسخ: كـ صح، أي كذا في الأصل وهو صحيح.

(٢) القلقال من قلقلت الشيء أي حركته، والأصل فيه كسر أوله وجرز فتحه، وأصل المسألة في: الكتاب (٤/ ٢٩٥، ٨٥) وذكر أبو علي مقالته هنا في: الشكيلة ٢٢٠، وذكر الوجهين في: التعليقة (٤/ ١٤٤). وفي الأصل ضبطت القلقال والزلال بالفتح وصوبته من المصدرين وعلى الأصل فيهما، وإن كان أبو علي صرح في: الشعر ١٧٧ أن الفتح أكثر من الكسر.

(٣) زنة كينونة واختصاصها مسألة خلافية بين الفريقين. انظر: المقتضب (٢/ ١٢٤) وإعراب النحاس (٣/ ٣٦٤) ومجالس العلماء ٣٠٩ وللنصف (٢/ ١٢) ودقائق التصريف ٢٦٣، وذكرها أبو علي في: الشكيلة ٢٦٣، والبغداديات ٣٩٤.

(٤) سرهفت الصبي: أحسنت غذائه ونعمته.

(٥) في الهامش بخط الناسخ: كـ مكرر ولم أجده في كتابه. وهو مكرر كما قال، تقدم في (١٢٠-ب).

## مسألة

لو قال قائل في (لدى) (١) و(لذن): إن أحد الحرفين بدل من الآخر؛ لأن النون كهذه الحروف، ويقوي ذلك قولهم: دذ ودذا / ١٥٣ ودذن (٢)، وتعاقب النون وحرف العلة، واستعملتا أيضاً محذوفين، لكان وجهاً.

## مسألة

في إحدى النسخ (٣) في تحقير اسم رجل: يُرَي (٤)، وفي الأخرى: يُرَي (٥). فوجه الأول أنه على قول من قال (٦) في (يَضَع): يُؤَضِّع، وفي (هَار) (٧): هُوَيْر. ومن قال في (أخوى) (٨): أَيْ، لم يقل هنا إلا: يُرَي؛ لأن الهمزة تخفيفاً قياسي، فهو كالمفروق بها، فلم يجتمع لذلك ثلاث باعات. فأمّا النسخة الأخرى (يُرَي) فعلى (يَضَع) لم يردده من حيث لم يحتاج إليه ولما صح مثال التحقير، ومثاله من التحقير (قُفِّل) ومن التصريف (يُفِيل)، ولم يُصَرَّف للزيادة.

## مسألة

اعتزَمَ (٩) أن (آوى): أفعَل من (أويت).

(١) لدى أصلها راو عند سيبويه (٣/ ٣٨٨)

(٢) معناها كلها: الثعب والمهمل.

(٣) من كتاب سيبويه والمسألة في: (٣/ ٤٥٦-٤٥٧) وهي في نصيهر (يُرَي)، وأول المحكي هنا قول أبي عمرو الآخر قول سيبويه. انظر المسألة في: الأصول (٣/ ٥٦) والانتصار ٢٢٦، والسيرافي (العلمية ٤/ ١٩٧) والخصائص (٣/ ٧٣-٧٥) وشرح ابن عميش (٥/ ١٢١)

(٤) في الأصل يري عريت من الهمز، وقُفِّل الناسخ ذا أحبنا.

(٥) الأصل منون الآخر، وهذا لا يصح مع قوله في آخر المسألة: لم يُصَرَّف.

(٦) اختيار المازني. انظر المصادر السالفة.

(٧) هار أصله هائر يقال: رجلٌ هائر وهار أي ضيف، وفي الأصل: هار، وهو تحريف.

(٨) يريد حذف لام الكلمة لاجتماع ثلاث باعات، وانظر الأقوال في: الكتاب (٣/ ١٧١) وشرحه أبو علي في: التعليقة (٣/ ٣٢٧)

(٩) حكى أبو علي في: الشيرازيات ١ أن سيبويه حمل (آوى) على أنه أفعَل، ورد في: البصريات ٨١٦ أن تكون (فعلَى)، والحق أن سيبويه في: (٢/ ٩٧) عذرها معرفة غير معروفة وليس صفة، ثم ذكر في:

(٢/ ٩٩) أن كل ابن أفعَل نكرة إذا كان أفعَل ليس اسم شيء، فهل فهم أبو علي من الكلامين ما حكاه عن

سيبويه؟ ووجدت ابن السراج في: الأصول (١/ ١٥٦) نص على أنه معرفة على وزن أفعَل.

## مسألة

(يَوْمٌ) مِنْ (ذَاتِ يَوْمٍ) <sup>(١)</sup> [يُخْتَارُ فِيهِ] <sup>(٢)</sup> أَنَّهُ عَقِيبُ اللَّيْلَةِ وَوَضَحَ النَّهَارَ دُونَ الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْبُرْهَةِ، وَ(ذَاتِ) صِفَةٌ مُحذُوفَةٌ لِلْمُوصُوفِ؛ أَي: مَرَّةً ذَاتَ يَوْمٍ، وَ(مَرَّةً ذَاتَ زَمَانٍ) لَا يُفِيدُ كَمَا لَا يُفِيدُ (مَرَّةً فِي زَمَانٍ)، وَإِذَا كَانَ وَضَحَ النَّهَارِ خَصَّصَ فَاغَادَ.

## ١٥٣/ مسألة

قال سبحانه: ﴿يَغُوثٌ وَيَعُوقُ وَنَسْرٌ﴾ <sup>(٣)</sup> فهو عَلَمٌ، وَقَدْ قَالَ الشَّاعِرُ:  
وَبِالنَّسْرِ عِنْدَمَا <sup>(٤)</sup>

يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عُرِفَ بِشَيْئَيْنِ <sup>(٥)</sup>: أَحَدُهُمَا بِاللَّامِ، وَالْآخَرُ بِغَيْرِهَا؛ كـ(فَيْئَةُ وَالْفَيْئَةُ) <sup>(٦)</sup> وَ(إِلَاهَةُ وَالْإِلَاهَةُ) <sup>(٧)</sup> فَاعْتَقِبَ عَلَيْهِ تَعْرِيفَانِ، وَلَيْسَ هَذَا كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ فِي قَوْلِهِ:  
سُبْحَانَ مَنْ عُلِقَتْهُ الْفَاخِرُ <sup>(٨)</sup>

(١) أصل المسألة في: سيبويه (٢٢٦/١): سبى عليه ذات يوم، و(ذات يوم) لا تخرج عنده عن الظرفية. ومراد أبي علي أنه لا يخرج عن الإيهام، وانظر للثوري ١٨٨-١٩٠، والإيضاح ٢٠٤، وشرح السوراني (٢٠٥/٤)  
(٢) زيادة يفتضيهما السياق، وفي الإغفال (٢٨١/١): اليوم أصله لما هو عقيب الليلة ثم يتسع فيستعمل لغير ذلك من الزمان. وانظر الحجة (٣٣/١)  
(٣) سورة نوح: (٢٣) وأكثر حديثه في المسألة جاء في: الحجة (٣٤٦/٣) والخليات ٢٨٧، والإغفال (١٢/١).  
(٤) قطعة من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

أما ودمام ماقرات تطلها على قنة المزى وبالنسر عندما

وهو لعمر بن عبد الجبن التنوخي أو الجرمي في: تاريخ الطبري (٣٦٦/١) ومعجم الرزباني ١٨، والحماسة البصرية (٢٥٦/١) والحزنة (١٩٩/٧) وأغرب يفتوت فسبه للأخطل في: معجم البلدان (٢٨٤/٥)  
وهو بلا نسبة في: سر الصناعة ٣٦٠، وأمثلي لبن الشجري (٢٣٥/١) والصحاح (لمع، نبل) وغيرها كثير، والشدة أبو علي في: الخليات ٢٨٧، والحجة (٣٤٦/٣) والإغفال (٤٦/١) فأجاز فيه تعاقب التعريفين العلمية وال التي دخلت بعد زوال الأولى، وأجاز زيادة ال، وسيدكر أبو علي البيت تماماً مع اثنين معه في (١٥٥-١). دماء ماقرات: يقال: ملأ الدم على الأرض إذا تردد، قنة المزى: أعلاها، العندم: صبح أحمر.

(٥) فوق (بشيئين) بخط النسخ: كصبح، أي كفا بالأصل وهو صحيح.

(٦) رواها أبو علي في كتبه الأخرى عن أبي زيد الذي شرحها في: التواحر ٤٠٣: لقبتة الفينة وفي الفينة وفينة إذا لقبتة بعد أيام.

(٧) معناها في: الإغفال (٤١/١): الشمس. وانظر سر الصناعة ٣٥٩، ٢٨٥.

(٨) فرغت منه في (٥٥-سب) ولم أجد فيه قولاً خاصاً لأبي بكر، وذكر أبو علي في: البصريات ٤١٠ أقوالاً للفراء، وتعلب.

لأن هذا قد صار معرفة بعد أن كان نكرة، وصار (سبحان) علماً لهذا المعنى؛ كما أن (خُضارة) اسمٌ للبحر كالعلم.

ولا كما (١) قال سيبويه (٢) من أن بعضهم يقول: هذا ابنُ عرسٍ مُقبلٌ، ولا على حدٍّ: ﴿هذا بعلبي شيخ﴾ (٣)؛ لأن هذا إنما دخله ضربٌ واحد من التعريف. ويجوز أن تكون اللام في (النسر) زائدة. فأمّا:

### بنات الأوبر (٤)

فيجوز أن يكون جنسُ (أوبر) نكرة كقوله: هذا ابنُ عرسٍ مُقبلٌ، ويجوز أن يكون (أوبر) استعملَ مُعرفاً باللام تارةً وبغيرها أخرى، فيَعْتَوِرُهُ تعريفان مختلفان، ويجوز أن تكون اللام زائدة، وأن تجعله من باب (قينة) أشبه لعلَّ يُحكَم بالزيادة.

ومن (٥) قال في (الحارث) و(العباس): حارث / ١١٥٤ وعباس، لم يقل إذا سُمِّي

(١) معطوف على قوله المتقدم: وليس هذا كما ذهب إليه أبو بكر...

(٢) الكتاب (٩٧/٢) وانظر الأصول (١٥٦/١) وسر الصناعة ٣٦٦

(٣) سورة هود: (٧٢) وقرا بالرفع ابن مسعود وأبي والأعمش وغيرهم، الكتاب (١٠٦، ٨٢/٢) ومعجم الخطيب (١٠٥/٤). وأبو علي ذكر القراءة في: الشيرازيات ٤٨٦، والحنج (٣١٩/٦) ولم يقل فيها إلا أنها مثل (هذا زيدٌ متعلقٌ)، وأجاز فيه سيبويه (٩٧/٢) وجهين أن يكون خبراً محذوفاً أو كملوا حامض، وزاد تالوه وجوهاً أخرى. انظر: المحتسب (٣٢٤/١) والدر المصون (٣٥٧/٦).

(٤) بعض بيت من الكامل، وهو بتمامه:

ولقد جنيتك أكمزاً وعساقلاً ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

وهو بلا نسبة في: المقضب (٤٩/٤) ومجالس ثعلب ٥٥٦، والانتصار ١٣٢، والاشتقاق ١٠٢، وسر الصناعة ٣٦٦ وشرح أبيات الغني (٣١٠/١) وحاشية البغدادي على شرح باتت معاد (٥٦٧/٢) وأنشد أبو علي في: الحلييات ٢٨٨ فإجاز فيه زيادة ال وهو قول الأصمعي، وتعالقبتَ تعريفين العلمية وال، وأجاز أيضاً كون ال للنسب وأوبر نكرة وهو قول للمبرد، واكتفى في: الحجة (٣٤٨/٣) بالأولين، وفي الإغفال (٢٩٢/١) والحجة (٧٥/٦) لم يذكر إلا الزيادة. جنيتك: جنيت لك، أكمز: جمع كمء، العساقل: ضربٌ من الكمامة، بنات أوبر: شر الكمامة.

(٥) نقل الشاطبي في: المقاصد (٥٧٥/١) هذا النص من التذكرة مسبوقة بما لم يرد هنا وهو: "إن اللام هنا ليس على حد قولك: العباس وعباس، لأن من أدخل اللام جعله الشيء بعينه، ومن لم يدخل جعل الاسم علماً بمنزلة زيد وأسد".

باسم نكرة<sup>(١)</sup> غير صفة بالحق لا التعريف؛ ألا تراهم لم يقولوا في اسم رجل<sup>(٢)</sup> :  
الثور ولا اليربوع ولا نحوه. فاما (الفضل) فللوصف بالمصدر؛ لأنهم جعلوه الشيء  
بعينه.

أنشد أحمد بن يحيى:

فأي امرئ في الحرب أنت وأية إذا الحرب أبدت عن نواجذها العصل<sup>(٣)</sup>  
القول في هذا الضمير عندي أنه لا يريد به واحدا بعينه؛ ألا ترى أن حكيم (أي) أن  
يكون بعضاً من كل، فهو كقولهم: هو أحسن الفتيان وأجملهم<sup>(٤)</sup>.

### مسألة

قولهم: (سواء) من قوله:

فمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء<sup>(٥)</sup>

(١) في الأصل بالفتح، ولا وجه له، وفي المقاصد: باسم جنس.

(٢) بعده في: المقاصد: اسمه ثور أو يربوع أو أسد: الثور ولا اليربوع ولا الأسد. قال: فإن قلت: فقد قالوا  
الفضل في رجل اسمه فضل، فلما ذلك لأنه على حد الصفة كأنهم جعلوه عبارة عن الخارث بعينه من  
حيث جاز وحسن أن يقصد بذلك، كما حسن أن يقصد بالخارث والعباس قال: فدخلت اللام هنا، كما  
دخلت في الخارث والصديق. وما بعده ليس من كلام أبي علي بل من الشارح.

(٣) من الطويل، ومجزه ورد في ثلاثة أبيات، الأول لحام اللطفي في: ديوانه ص ١٤٨، ومصدره:

ولي مع بذل المال والباس صولة

والثاني لأبن ميادة في: ديوانه ص ٢١٦، ومصدره:

صفاً صفة عبد للدي ونعمة

والثالث للفرزدق في: ديوانه (١٤٦/٢) روايته:

ولا لامرئ أني المظلم بيمة رأى الحرب أبدت عن نواجذها العصل

والعصل: جمع أعصل نائب أعصل: مخرج شديد.

(٤) جاء في: الكشف (٨٠/١) وحكى أبوحيان أن أبا علي علل أفراد الضمير فيه بأنهم يقولون تارة: هو  
أحسن فتى، وتارة: هو أحسن الفتيان، فتوهموا ذلك في: الجمع، وفيه توجيهات أخرى، انظر شرح  
الصيرافي (٩٧/٢) والتنزيل (١٥١/٢-١٥٥)

(٥) من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في: ديوانه (١٨/١) ومعاني الفراء (٣١٥/٢) وصحيح مسلم ١٩٣٨،  
والمقتضب (١٣٤/٢) والأصول (١٧٧/٢) والطبري (١٣١/١٠) والكشاف (٤٤٩/٣) وشرح أبيات  
المغني (٣٠٥/٧) الذي حكى نص كتابنا نقلاً عن التذكرة القصرية، وتقدير من نكرة أصله للمبرد.

يُمنع أن يكون (ويعدُّه وينصره) في الصلّة؛ لأنّ (سواء) لا يقع على الواحد،  
 (من) إذا نكرة و(يهجو) صفة لها، وحذفت بعد وأقيم الفعل بعدها نائباً عنها؛  
 كقوله:

جاءت بكفّي كلّ من أرمى البشّر (١)

عمر بن أبي ربيعة:

وشريت فاستشري وإن كان قد صَحَا فؤادٌ بامثالِ الدُمى كان مولعاً (٢)

وله:

الجم بزيّن إنّ البين قد أفدا قُل الثوّاء لئن كان الرّحيل غداً (٣)

### ١٥٤ ب مسألة

إذ الناس إذ ذاك من عزّ بزا (٤)

لا يتعلق (إذ) الثانية بمحذوف بعد (الناس)؛ لأنّ ظرف الزمان لا يتضمّن الجثة، ولا

(١) من الرجز، وتقدم التعليق عليه في (١٢١-ب)

(٢) من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في: ديوانه ٢٢٧، وأمثالي الغالي (٤٩/٢) وزهر الآداب ٣٠٠، ومنتهى  
 الطلب (٢٤٨/٤) وأكثرها برواية: واشريت، بامثال المها كان موزعاً، وموزع ومولع واحد. شري: أخرى.  
 وفي الأصل: شريت بالضم، وفؤاداً بالنصب، وهذا تحريف.

(٣) من البسيط، وهو لعمر بن أبي ربيعة في: ديوانه ١٠٩، والأغني (١٠٩/١) وشرح التسهيل (٢١٨/٣)  
 وشرح أبيات المغني (٣٧٢/٤) وبلا نسية في: المغني (٢٧٨/٣)، وهورهونه شاهداً على زيادة اللام في  
 (لئن) ومنع كونها موطئة لأن ذلك يقتضي حذف جوازين للقسم والشرط وهو إجماع. أفدا: قرب، الثوّاء:  
 الإقامة.

(٤) مجربيت من المتقارب، وصدره:

كلّ لم يكونوا حتى يتقى

وهو للخنساء في: ديوانها ٢٧٤، والكامل ٩٧٢، ١٤٢٤، والفاضل ٤٧، ومعلتي الزجاج (١٠/٣، ١٦١/٢)  
 والزهرة ٨١٨، وأمثالي ابن الشجري (٣٧٦، ٣٦٨/١) والحسامية البصرية ٦٤٦، والمغني (٣٨/٢) وشرح  
 أبيات (١٨٥/٤) وأنشده أبو علي في: الشعر ٢٤٧ فأجاز فيها خلاف ما قاله هنا فحمل (من) على  
 الموصولية وعلّق (إذ) بيز، وعلى قول البيهقيين في إعمال الشرط فيما تقدمه علّق (إذ) بيز أيضاً، و(ذاك)  
 مبتدأ محذوف التقير، ويبدو أنّ ابن الشجري وابن هشام لم يعلموا على قوله هنا إذا اكتفيا بما اجتزاه في  
 الشعر. من عزّ بزا: مثل قديم أي من غلب سلب.

بما بعد ( مَنْ عَزَّ بَزًّا )؛ لأنَّ الشرط لا يعمل فيما قبله (١)، وإذا كان كذلك كان متعلقاً بما يدل عليه قوله: ( مَنْ عَزَّ بَزًّا )؛ كانه: إذ الناس إذ ذاك يتغالَّبون ونحوه.

ولا يجوز أن يكون بدلاً من (إذ) الأولى؛ لأنَّ الجملة المضافة إليها (إذ) الأولى لم تنم. فإن قلت: فأضمير (لنَّاس) خبراً؛ كانه: مُغالَّبون، وأبدلها من الأولى وأضمير لذلك خبراً أيضاً، كان غير ممتنع. فإن قلت: هل لا يجوز أن أعلقها بشيء قبل قوله: (إذ الناس)؟ فإنه [بيض].

أنشد ابن حبيب الجري:

ولمّا أن نعى الناعي عُميراً      حسبت سماءهم همّت بليل  
وكاد النجم يطلع في قتار      وخاف الدُّلُّ من يمن سهيل (٢)

[ع: يجب عندي أن يكون على حذف المضاف؛ كانه: حسبت سماء نهارهم، وإلا فسد المعنى].

أنشد الفضل بن محمد اليزيدي (٣) عن ابن الأعرابي:

١/١٥٥      أما ودماء لا تزال كأنها      على قنّة العزى وبالنسر عندما  
وما سبّح الرهبان في كل بيعة      أبيل الأيبلين المسيح بن مريمّا  
لقد هز مني عامر يوم لعلع      حساماً إذا ما عضّ بالهام صمّمّا (٤)

(١) ذكر في الشعر أنه لا يجوز عندهم، ويميزه بغداديون، وانظر التعليق السابق على المسالين في (١٤٢-١٥١).

(٢) من الوافر، وهما في: الأغاني (١٢/١٩٩) من أبيات لزمر بن الخازم في: خبر ذكر أبو الفرج أن أكثر لفظه لابن حبيب، وعمير هو ابن الحباب، ولم أجدهما في: ديوان جرير، ورواية الأغاني: حسبت بالضم، ذهبت = همّت، وكان = كاد، وفيه روي الثاني مضموم على الإقواء.

(٣) الفضل بن محمد اليزيدي أبو العباس أحد الرواة للعلماء والنحاة (ت ٢٧٨). معجم الأدباء ٢١٧٨.

(٤) من الطويل، وهي لعمرو بن عبد الجن وقد تقدم التعليق على الأول منها في (١٥٣-ب) وتخرجها ثم. البيعة: متعبّد النصراني، أبيل الأيبلين: راهب الرهبان وكثفوا يسمون به عيسى بن مريم عليه السلام، لعلع جبل كائن به وقعة، صمّم: مضى.

## مسألة

إِضْرِبَ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا (١)

ليس على الوصل ولا على الوقف؛ فهو كقوله:

وما له من مجدٍ تليدٍ (٢)

## مسألة

لا يجوز (٣) أن يكون (أَهْتُونَ) - تحقير (أبناء) - (أفعال) فانصرف عنه إلى (أفعل) (٤)؛ كما قالوا في (صبيّة) و(غلمة): أصوَّبِيَّة، وفي الحديث: «كان يُلطِّعُ» (٥) أَغْلِيْمَةً بني عبد المطلب (٦).

(١) صدر بيت من المنسرح، وصححه:

ضربك بالشرط قوتس القرم

وهو لطرفة في: صلة ديوانه ١٦٥، وانظر تخريجه ٢٤١، وشرح أبيات الغني (٣٥٨/٧) وفي نوادر أبي زيد ١٦٥ عن أبي حاتم أنه مصنوع لطرفة، وحكى ذلك أبو علي في: البلدان ٤٣٧، وأنشده في: العسكرية ١٩٦ فشرح ما أوجزه هنا مقررًا حذف النون على إرادة النون الخفيفة في (اضرب).

(٢) بعض بيت من الطويل، وهو بنماه:

وما له من مجد تليد وما له من الريح فضل لا الجنوب ولا الصبا

وهو للأعشى في: ديوانه ٦١، والكتاب (٣٠/١) وشرح أبياته (٢١٩/١) وبلا نسبة في: المختضب (٢٦٦، ٣٨/١) والأصول (١٦٠/٣) وأنشده أبو علي في: الشعر ٢٢٧، والحجة (٢٥٥/٢) برواية (وما عنده) شامداً على حذف المضاف، وأنشده في: الحجة (٢٠٥/١) على أن الأصل في الهاء الحركة وحذف حرف المد الزائد معه، وفي (٦٢/٤) قصر الحذف على الضرورة، وهو قول مسبو به، وانظر مناسية الشعر في: فرحة الأديب ٤١.

(٣) كلامه موجز عما في: الشعر ١٣٦، وما معه فيهما حكاية في: البصريات ٢٧٥ عن أبي العباس وردّه، وأخذ به وفسره مفصلاً في: التملیفة (٣٠٥/٣). وانظر في: الخزانة (٢٣/٨) أثر كلامه في المنقول من كلام ابن جني من إعراب الحماسة.

(٤) قال به الأنباري شارح المفضليات ٦٣٢، أفدته من معق الشعر.

(٥) الأصل: يُلطِّع بالمعجمة، وصوابه بالمهملّة. والتصويب من المصادر في الهامش التالي.

(٦) الأرجح أنه حكى معنى الحديث، لأنني لم أجد هنا اللفظ. وأكثر المصادر على هذا اللفظ أو ما قاربه: «عن ابن عباس قال: قدّمنا رسول الله ﷺ ليلة المزدلفة أغلیمة بني عبد المطلب على حُمُرَات، فجعل يقطع أفخاذنا ويقول: أَتَيْتَنِي لَا تَرْمُوا الْحُمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ». وللطبع: الضرب بالكف ليس بالشديد. انظر مستند الإمام أحمد ٢٠٣، وسنن أبي داود ٣٦٢، وابن ماجه (١٠٠٧/٢) والبيهقي (١٣١/٥) والنهاية (٢٥٠/٤).

فـ (أَفْعَلَة) كـ (أَفْعَل) مِنْ (أَفْعَال) (١)، وإلى هذا ذهب الفراء (٢).

وإنما لم يَجُزْ لأنَّ (أَفْعَل) لم يأتِ مجموعاً بالواو والنون، وإذا لم يَجِئْ لم يُجْعَلْ (أَبِينُون) المتنازع فيه أصلاً؛ كما لم يَجُزْ أن يُجْعَلْ مقصوراً مِنْ (أَفْعَال)؛ إذ لم توجد (أَفْعَال) مقصورة، فثبتَ إذاً أنه اسمٌ صيغٌ في التحقير؛ كـ (عُشَيْشِيَّة) و (أُنَيْسِيَّان) (٣) ونحو ذلك، فلذلك حَكَمَ سيوريه (٤) على أنه (أَفْعَل) كـ (أَعْمَى).

فأما قوله:

١٥٥/ب تَرَكْتُ أَبِينِيكَ إِلَى غَيْرِ رَاعٍ (٥)

فالياء فيه الياءُ التي هي علامةُ الجرِّ، ولَمْ يَلَمْ الفعل ساقطةٌ لالتقاء الساكنين.

### مسألة

قولهم: أناسي (٦)، ولم يُقَلْ: أناسين كـ (سَرَّاحِينَ) يدل على أن الألف والنون (٧) كالألف والنون في (سَكْرَان). وإذا كانوا قد قالوا في (أَسَارِيع) (٨): إنه على وزن الملحق، فغيرُ الملحق أجدرُ أن لا يجوز أن تثبت الياء والنون في تكسيره على حدِّ (١) عبارة الشعر أوضح: "والفعلة من فعلة كالفعل من أفعال في أن كل واحد جمع أدنى العدد، وجاء التكسير على أحدهما ووقع التحقير على الآخر، وإلى هذا ذهب...".

(٢) حكاه ابن جني فيما نقله البغدادي في: الخزانة (٣٣/٨) عن إعراب الحماصة، واستحسنه أبو العلاء في: رسالة الملائكة ١٤٥، وانظر اللسان (بني).

(٣) تصغير عشية وإنسان على غير القياس.

(٤) الكتاب (٤٨٦/٣) وأشار إليه في (٤٥٦/٣) وانظر الأقول في أبينون في: الخزانة (٣٠/٨).

(٥) عجز بيت من السريع، وصدره:

مَنْ يَكُ لَا سَاءَ فَقَدْ سَأَنِي

وهو للسفاح بن بكير البربري في: الفضليات ٣٢٢، وشرحها ٦٣٢، وبكير بن معدان البربري في: تمازي المبرد ٨٤٥، ورجل من يربوع في: التهذيب (٤٩٢/١٥) وبلا نسبة في: ضرب لبني عبيد (١٤٢/٣) والفائق (٤٤٣/٢) والخزانة (٣٤/٨) وأنشد أبو علي في: الشعر ١٣٦ فمقد عليه الباب.

(٦) قيل: جمع إنسان أو إنسي، ولا يبعد أن يكون كلامه رداً على أحد القولين اللذين أجازهما الفراء والزجاج.

انظر معاني الاختص ٤٥٩، والفراء (٢٦٩/٢) والزجاج (٧١/٤) وإعراب النحاس (١٦٣/٣).

(٧) في (إنسان).

(٨) دودٌ بيضٌ حمرُ الرُّؤوس تكون في الرمل. وفي مجالس ثعلب ١٠٥: أسلوع ويسارع الهمزة مكان الباء. ولم أجد ما حكاه أبو علي.

(سراحين)، فهذا يدل على قبح (الكراوين) (١)، وأنه جاء بضرورة القافية.  
فإذا صحَّ ضعفه قوي أن لا يجوز إلا (كُريَّان) (٢)، ولا تقول: كُريَّين، من أجل ما جاء  
من قوله:

حَتَفُ الْحَبَارِيَّاتِ وَالْكَرَاوِينِ (٣)

إلا أن يثبت ذلك في غير هذا الموضع.

#### مسألة (٤)

(جاء الهنداتُ) حَسَنٌ، و(جاء هندٌ) (٥) قبيحٌ؛ وذلك أن الواحد يجب في القياس  
أن يكون في مؤنثه العلامة؛ ليفصله من المذكَّر، وليس كذلك الجمع، وقد تكون الالفُ  
والتاء في المذكَّر؛ نحو: دُرَّهَمَاتٍ، وإنما يُراد تانيثُ الجماعة لا الواحد.  
ولا يجوز / ١١٥٦ عندي (جاءت الزَّيْدُون) (٦) تُريد الجماعة؛ لأن هذا الضَّرْبَ لم  
يجئ في تانيثٍ كما جاء (دُرَّهَمَاتٍ) فيما ذكرته لك، ولا يكون ذلك إلا على حَدِّ  
واحدةٍ المذكَّر وتثنيته.

(١) في: المصباح ١٤١٣، وشرح شواهد الإيضاح ٥٩٥ نصي في: الكراوين عن تذكرة أبي علي خلا منه كشابا  
وهو موافق لمعنى كلامه هنا مع طول. والكراوان لم يذكر مسبوقة (٦١٧/٣) في جمعه الكراوين، وعده  
في: (٢٥٩/٤) قَعْلَان، لذا يرى أبو علي في تصغيره ثبات الالف والنون.  
(٢) أي تصغيره.

(٣) من السريع، وهو لا يذهب دليم أو دلم المبعثمي في: دلائل المرقسطي ٥٠٦، والمصباح ١٤٦٢ وأفادت  
الأول منه، واللسان والنتاج (كرا)، ولرجل من عبد شمس في: شرح شواهد الإيضاح ص ٥٩٤ - وفي هامش  
أصله المخطوط نسخة لدلم - وهو بلا نسبة في: النصف (٧٢/٣) وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٦٩، والمصباح  
(كرا) والمحكم (٢٣٨/٣) والمخصى (١٥٦/٨، ١١٥/١٤) واللسان والنتاج (حبر)، وحكى أبو علي في:  
الشكيلة ٢٠٢ إنشاده عن بعض اللخندانيين وأجاز عليه التصغير على كُريَّين وعدم تبيين الواو، بخلاف منعه  
هنا. والراجح يصف صقراً.

(٤) المسألة في: المقاصد الشافية (٥٨٦-٥٨٧) بمباراة أطول، وهي منقولة من التذكرة.

(٥) سلف التعليق عليه في (١٠٢-١)

(٦) جاء في: المقاصد الشافية (٥٨٤/٢) والتذييل (٢٠٠/٦) والدر للصون (٤٩٩/٢) أن الملح مع جمع المذكَّر  
السالم قول البصريين والجواز قول الكوفيين، وتجد فيها رداً لبعض ما استشهد به هنا من جنبي الذي أطلق الجواز  
أيضاً في: اللمع ١٧، وإن كان ليقولي في: شرح اللمع ٣٢٤ جعل مراده خاصاً لا يعم (قامت للزبدون).

فأما (سنون) فالخرفان فيه ليسا على مذهبهما في (الزيدون)؛ ألا ترى أنه قد يثغير بعض حركاته، وليس شيء من هذا في (الزيدون) ونحوه.

[ع: قد جاء نحو: (جاءت الزيدون) عندي مجيئاً كثيراً؛ منه قول الشاعر النابغة:

قالت بنو عامر خالوا بني أسد<sup>(١)</sup>

وقول الآخر:

فما شُفيت أبي ولا شُفيت<sup>(٢)</sup>

وهو كثير].

### مسألة

أنشدنا<sup>(٣)</sup> أبو العباس في الكامل:

إذا ما قلت أيهم لاي تشابهت المناكب والرؤوس<sup>(٤)</sup>

ينبغي أن يكون (أي) كناية عن العلم؛ كانه قال: أيهم لفلان؟ فأجيب بأمرهم ومن

(١) الأصل: خالي بنو، وهو تحريف صوابه جاء في: الهامش بغير خط الناصح. وهو صادر بيت من الجسطة، وعجزه:

يا يؤس للجهل ضرراً لا نولم

وهو للتأنيب في: ديوانه ٨٢، والكتاب (٢٧٨/٢) والبحر (٣٩٠/٧، ٣٢٥/١) والخزانة (١١٤/٢) وأنشده أبو علي في: البصريات ٥٥٩ على ثعلب الجار بمحذوف صفة منصوبة؛ وأنشده ابن جني في: السر ٣٣٢ والمصائص (١٠٨/٣) على زيادة اللام الجارة للشوكية في: (للجهل)، وانظر في التذييل والمقاصد رد الاستشهاد بالبيت لجواز التناهي مع المذكر سالم. خالوا: تاركوا وفارقوا، وانظر في: الديوان المناسبة.

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:

وقد زينت بها الآباء قبلي

وهو لقصي بن كلاب في: المصهرة ١٣٠٦، وبلا نسبة في: الجمل المنسوب خطأ للخليل ٢٤٢، وشرح المفصل (٣٧/٣) وأنشده أبو علي في: الشعر ١١٦، والشيرازيات ٣٣١، والعضديات ٦٤ على أن (أبي) جمع بدلثة لحاق التاء في شُفيت، ومثله ابن جني في: المصائص (٣٤٧/١). شُفيت: سُفيت قاله ابن دريد، وجاء في المصائص والشرح: شُفيت.

(٣) ذكره الكامل يعني أنه لا يريد الإشارة في السماع؛ لأنه لم يدرك أبا العباس المبرد.

(٤) من الوافر، وهو لاعرابي بهجو قوماً من طيء، وذكره المبرد مع بيتين آخرين في: الكامل ٢٢٥، وهو بلا نسبة في: البرصان والمرجان ٣٨٠، وعيون الأخبار (٢/٢) وشرح الحاشية للمزوقي ٧٢٧، وفصل المقال ١٩٧

الذي يُشبههم؛ أي: لم تر للرؤساء على من دونهم مزية؛ كقول الآخر:  
وإنك لو رأيت عبداً تيمر وتيمماً قلت أيهم العبيد<sup>(١)</sup>  
وكقوله:

سواسية كاسنان الخمار<sup>(٢)</sup>

وكقوله:

١٥٦/ب لهم مجلس صهب السبال اذلة سواسية أحرارها وعبيد<sup>(٣)</sup>  
ونظير كون (أي) هنا كناية عن علم قول الآخر:  
واسماء ما اسماء ليلة أدلجت إلي وأصحابي بأي وأينما<sup>(٤)</sup>

(١) من الواو، وهو لجرير في: ديوانه ٣٣٢، وعيون الأخبار (١٩٦/٢) والزهرة ٦٣٦، والصور ٢٠، والعمدة ٨٥١، ومنتهى الطلب (١٧٢/٥) وهو منسوب أيضاً للاختل في: ذيل ديوانه ٥٢٥، والأخاني (٢٩٨/٨) ويروى: وإنك لرفقت.

(٢) قطعة من بيت نسبته الجواليقي في: شرح أدب الكاتب ١٥٦ للفرزدق وهذه صدرأ، وهذه البكري في: فصل المقال ١٩٦ عجزاً، ولم يذكر له نسبه، ولي اللسان (سوا) جملة عجزاً وصدره: شباههم وشبههم سواء وهو ملفق؛ لأن هذا الصدر صواب عجزه:

فهم في اللوم أسنان الخمار

وهو مع ثاب له لرجل من ركد كليب بن أسد بن كليب في: طبقات ابن سعد (٣٥٠/١) وتأريخ دمشق (٣٩٨/٣) وأول تحريجه (فهم في اللوم أسنان الخمار) وقع في: البيان والشيون (١٩/٢) وجمهرة الأمثال (٥٢٣/١) وثمار القلوب ٥٥٦، ثم تم في اللسان، وما ذكره أبو علي مثل يريدون به للتساوي في الشر؛ وهو في: أمثال أبي عبيد ١٣٢، وعيون الأخبار (٢/٢) وجمهرة الأمثال (٥٢٢/١) والمجمع (١٠٠/٢) والمستقصى (١٢٣/٢) ولم أجد هذه القطعة في ديوان الفرزدق، ولكنها شبه بيتاً من الطويل:

سواسر كاسنان الخمار فلا ترى لذي شبيه منهم على ناشئ فضلاً

وهو منسوب لابن أحمر وغيره، انظر ديوانه ١٣٢، وديوان كثير ١٤٢، والحيوان (١٠٧/٦) والبرصان ٣٧٩ وثمار القلوب؛ وسواس وسواسية واحد.

(٣) من الطويل، وهو لذي الرمة في: ديوانه ١٢٣٥، وتحريجه ٢٠٣، وبلا نسبة في: المحكم (١٩٢/٨) ونسب صدره خطأ لجرير في: تفسير القرطبي (٨٦/٢٠) وأنشده أبو علي في: الإغفال (٥٠٧/٢) على استخدام سواسية من سواسوة، صهب السبال: أي عجم وليسوا يعرب.

(٤) من الطويل، وهو لأحمد بن ثور في: ديوانه ٢٧٨ الحقه للتحقق بالقصيدة من المضديات، وألفقه الميجني -

كنى (أي) عن بلدة فلذلك لم يصرف.

فإن قلت: هل يجوز أن يكون تقديره (١): أيهم لاي يسود، فيضمير هذا الفعل للدلالة عليه؟ [بيض].

### مسائل مكتوبة في آخر المجلدة:

#### مسألة

قال أبو عمر في مختصره: كنت وعمراً حديثاً للناس. وقال أبو الحسن: تقول: كنت وزيداً كالأخوين (٢)، قال: ولا يجوز (كنت وزيداً قائمين) (٣) على الخبر، أو كلاماً هذا محصوره.

وجواز ما قال أبو عمر أن (الحديث) لما فيه من الإشاعة والعموم (٤) صكح أن يكون خبراً هنا؛ إلا ثراك تقول: كان زيداً حديثاً للناس، وكان أخواك حديثاً لهم، وأصبح أخوتك حديثاً عنهم؛ فلما صكح لشيأه للواحد فما فوقه صكح أيضاً في المسألة التي هي: كنت وعمراً حديثاً للناس.

وإنما لم يجز (كنت وزيداً أخوين) (٥) لأنه ليس معك اسمان / ١١٥٧ لـ (كنت) ليكون لهما خبران، وإنما معك اسم واحد وهو الشاء في (كنت)، فأما المنصوب بعده فليس اسماً لـ (كنت) معطوفاً على الأول، وإنما هو أحد المفعولات، ولا محالة أنهن فضلات، فلا يجوز أن تُخبر عن الفضلة؛ كما تُخبر عن صاحب الحديث.

بهاش ص ٧، وهو له في: الحماسة البصرية ١١١١، والمحكم (١٨٨/١٢) وبلا نسبة في: الخصائص (١/١٣١، ٢/١٨٤، ١٨٤) والمحكم (٢٤٤/١٢) وأنشد أبو علي في: الشيرازيات ٥٥٧، والمضديات ١٧٥، والبصريات ٥٩٤، ٦٣١، والحجة (٦١٩/٦) على عدم صرف (أي) لأنها كتابة عن علم مؤنث فجرى عليها حكمه، وبناء (أي) على الفتح لأنها ضمت إليها (ما).

(١) أي في بيت أبي العباس أول المسألة.

(٢) من كلام العرب جاء في: جمل الزجاجي ٣١٧، والمقاصد الشافية (٣٢١/٣)

(٣) جاء في: شرح الرضي (٥٢٥/١) والهمج (٢٢٢/١) أنهم أجازوا عدم مطابقة الخبر بعد المفعول معه لما قبله، وأوجب ابن كيسان مطابقتها لما قبله، وهو قول الأخفش وأبي علي هنا.

(٤) أعلى (الإشاعة) و(العموم) رمز (م) وأعلاهما علامة تخريج، وفي الهاش: "ص: من العموم والشياع".

(٥) يريد المثال للتقدم: كنت وزيداً قائمين

فلما قلت: ( كالأخوين ) اجتمع لك فيه أمران لا بُدَّ من كل واحدٍ منهما: أحدهما أن الكاف ليس في لفظها علمُ التثنية، والآخر أن مفادها مفادُ التثنية، فلما سلب اللفظ وصحَّ المعنى جاز.

ولو قلت: كنتُ وزيداً أخوين، لصححت - لعمري - المعنى، وأفسدت - لا محالة - اللفظ، فلهذا عدلُ إلى الكاف لسلامة اللفظ بها والمعنى جميعاً، وهذه حال قولك: ( حديثاً للناس )؛ لأنَّ ( الحديث ) لما فيه من الشيع والعموم يصلح للواحد وما فوقه، كما أن الكاف كذلك؛ ألا تراك تقول: زيدٌ كعمرو، والزيدان كالعَمَرَيْن، والزيدون كالعَمَرَيْن. وهذا واضح.

وتقول على هذا: كانت البقرة وعجلها إقبالاً وإدباراً، قياساً على قولها:

فإنما هي إقبالٌ وإدبارٌ<sup>(١)</sup>

ألا تراك تقول: البقرتان إقبالٌ وإدبارٌ، والبقر إقبالٌ وإدبارٌ، فلما شاع في الواحد فما فوقه جاز أن تقول: / ١٥٧ ب كانت البقرة وعجلها إقبالاً وإدباراً، وتقول على هذا: كان فرعونُ ووزيره طاغوتاً؛ من حيث كان ( الطاغوت ) في الأصل مصدراً؛ ألا ترى إلى وقوعه على الجماعة في قول الله تعالى: ﴿أولياؤهم الطاغوتُ﴾<sup>(٢)</sup>، وعليه تقول: كانت الناقة وفصيلها أكلاً وشرباً، ولا تقول: أكَلَيْن ولا شاربَيْن.

فإن رفعتَ فقلت: كانت الناقة وفصيلها أكَلَيْن وشارِبَيْن، صححت المسألة كما لو قلت: كنتُ وزيدٌ أخوين، إذا رفعتَ ( زيداً ) على ضَعْفٍ رفعة؛ إلا أن تُوكِّده، غير أنك إن رفعتَه على ما فيه تثبتَ فقلت: أخوين.

(١) عجز بيت من البسيط، ومصدره:

ترتُّع ما رنمتُ حتى إذا أدكرتُ

ر هو للسخساء في: ديوانها ٢٨٢، والكتاب ( ١/ ٢٢٧ ) ومعاني الأخفش ١٠٣، والمقتضب ( ٤/ ٣٠٥،

٢٣٠/ ٣ ) والكمال ٣٧٤، والتعاري ١٠٠، وشرح أبيات سيبويه ( ١/ ٢٩٤ ) والنصف ( ١/ ١٩٧ ) والخزانة

( ١/ ٤١١ ) وانشده أبو علي في: التعليقة ( ٢/ ٢٤٤ ) والحجة ( ١/ ٢٤٤، ٢/ ٢٧٢ ) والبغداديات ٢٠٥، ٢٠٧،

واخذ به بقول سيبويه بأنَّ جعلَ البقرة إقبالاً وإدباراً على المحاز لكثرة ذلك منها، وقيل فيه غير ذلك.

(٢) سورة البقرة: ( ٢٥٧ ) وتظهر احتجاجة لهذا في: التكملة ١٤٤، والشيرازيات ٢٠٣

وتقول: ترك زيد وأخاه عبيرة للمُعْتَبِر؛ لأنَّ (العبرة) مصدر والمصادر لشيءاتها تقع للواحد فما فرقته.

ولو قلت: ترك زيد وأخوه عبيرتين، جازت التثنية والإفراد. أمَّا التثنية فعلى أن تضع التعبير هنا نوعاً لا جنساً، وأمَّا الإفراد فعلى إرادة مذهب الجنسية والعموم.

وتقول: جاء البرد والطيَّالسة جميعاً، إن جعلت (جميعاً) مصدراً فلا سؤال لهما تقدُّم، وإن جعلته اسماً على صفة قوله:

عهدي بها الحَيُّ الجمع وفيهم قيل التَّفَرُّقُ مَيَّسِرٌ وَنِدَامٌ (١)

١١٥٨/ ففيه النظر، وقياسه عندي الجواز وإن لم يكن مصدراً، وذلك أن (٢) (جميعاً) ليس هنا خبراً فيمتنع جوازه، وإنما هو حال والحال قد يُحْمَلُ على المعنى دون اللفظ؛ ألا ترى أنك تقول: (مررتُ بزيدٍ مع عمرو قائمين) (٣)، وإن كنت لا تُجيز (مررتُ بزيدٍ مع عمرو القائمين) على الصفة، وإنما ساغ ذاك في الحال من حيث كانت ثاني مؤكدة دخولها كخروجها؛ ألا ترى قوله:

كفى بالنَّاتِي من أسماءٍ كافي (٤)

(١) من الكامل، وهو للبيد في: ديوانه ٢٨٨، والكتاب (١٩٠/١) وشرح أبياته (١٦٢/١) واللسان (حضر) وبلا نسبة في: تذكرة النحاة ٦٥٠، والشاهد في نصب الجميع صفة بمعنى المجتمع للفعول عهدي. (ندام) في الأصل بفتح التون وكسرهما.

(٢) تكررت (أن) في الأصل.

(٣) انظر: الكتاب (٨١، ٥٧/٢) والمقتضب (٣١٦/٤) والأصول (٤١/٢) وشرحه في: التعليل (٢٥٦/١).

(٤) صدر بيت من التوافر، وعجوه:

وليس ليها ما عشت شافي

وهو لبشر بن أبي خازم في: ديوانه ١٦٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢٩٤، ٩٧٠، ٣٢٠، ١٠٠٠، ومختارات ابن الشجري ٢٧٩، والحزانة (٤٠٢/٤) وبلا نسبة في: الكامل ٩١٠، والمقتضب (٢٢/٤) والنصف (١١٥/٢) والخصائص (٢٧٠/٢) والمصاحبي ١٢، والخليل ٣٤٩، وأنشده أبو علي في: الشعر ١١٠، والعسكري ١٤٩ على تسكين الياء في النصب فعلة مرة ضرورة ومرة أخرى لغة، وأنشده في: الحجة (٥٦/٥، ٤٤٠/٢) والشعر ٢٣١، والشرازيات ٥١٦، والبخداديات ٥٤٦ على الحال للمؤكدة كتقوله هنا.

وقوله: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾<sup>(١)</sup>، و:

أَنَا ابْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا لَهَا نَسَبِي<sup>(٢)</sup>

وإنما جاز ذلك فيها؛ لأنها زيادة في الخبر، والزيادة تحتل من الاتساع ما لا يحتمله ما لا بُدَّ منه.

فإن قلت: فقد جاءت الصفة زائدة مؤكدة كـ (أَمْسِ الدَّيْرَ وَالْمَدْيَنَ)<sup>(٣)</sup>، وكقوله عز اسمه: ﴿وَمِنَّا الثَّالِثَةُ الْآخَرَى﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله: ﴿فَإِذَا تُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾<sup>(٥)</sup>. قيل: هذا الموضع إنما أتى الصفة من قبل الحال، إذ كانت شبيهة بها ومنقولة عنها إليها؛ ألا تراك تقول: مررتُ برجلٍ واقفٍ، فإذا عرَفْتَهُ قلت: مررتُ بالرجل واقفًا. فمن أجل ذلك وغيره من الشبه بينهما ما جاء من زيادة الصفة، ولولا ذلك لما كان مبنياها إلا على الفائدة، وأن لا يكون / ١٥٨ ب أحد الزيادة<sup>(٦)</sup>.

(١) سورة البقرة: (٩١) واستشهد بها على الحال المؤكدة وغير المتقلة في: البصريات ١٩٠٣، ٦٦٣، والبيداديات ٥٤٥، والتعليقة (٨٠/١) والإيضاح ٢٢٢، والحجة (٥٦/٥) وجعلها في: الإغفال (٣٤٦/١) على إعمال معنى الفعل في الحال.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وهل بدارة يا للناس من علم

وهو لسالم بن داره في: الكتاب (٧٩/٢) وشرح أبياته (٤٤٧/١) وفرحة الأديب ١٨٨، ومؤلف الأمدي ١٦٧، والخزائن (٢٣٦/٣) وبلا نسبة في: أمالي ابن الشعري (٢٢/٣) وغيرها وأنشده أبو علي في: التعليقة (٨١/١) والحجة (٥٦/٥) والبيداديات ٥٤٦، والبصريات ٩٠٤، ٦٦٣، على الحال المؤكدة، وظاهر كلام السمراني (١٦٦/٦) حملته على المصدر، ويحكي عن الزجاج غير ذلك. ودارة أمه وليل جدّه، والرواية المشهورة: بها نسبي، وجاءت برواية للثلاث عند ابن السيرافي ولم يشكر عليه الأسود، وفي اللسان (دبر) عن ابن سيده أن ابن جني رواها كفاء، وقال: لها معنى النسبة، وأشار محقق الخصال (٦٢/٣) إلى أن (لها) في نسختين، ولم أجدها في شيء من كتب أبي علي.

(٣) ذكر قولهم هذا على أنه من الصفة المؤكدة في: الحجة (٦، ٣٢٨/١، ١٧٥/٣، ٣٣٩) وانظر الخصال (٢/٢، ٢٦٩/٣، ١٠٧) وشرح الحماسة للمرزوقي ٩٧٦، وكشف اللباقولي ١٢٩١.

(٤) سورة النجم: (٢٠)

(٥) سورة الحاقة: (١٣) واستشهد أبو علي بالآيتين للصفة المؤكدة في: الشيرازيات ٥١٨، والشعر ٥٢٨، والحجة.

(٦) أي أحد ضروب الزيادة، والزيادة بمعنى الفضلة.

وبعد، فكلُّ ما جاز أن يقع خبراً عن الواحد فما فوقه بلفظ واحد فجائز أن يكون خبراً عن المرفوع مع المفعول معه، وما لم يقع إلا للواحد فلا يجوز أن تُثنَّيه على أن تجعله خبراً عنهما لما قدّمنا.

والمسائل من هذا الطرز (١) كثيرة متصلة، فامض فيها عليه تُصيب بإذن الله.

### مسألة

قولُ الله سبحانه: ﴿قَوِّلْ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ (٢) فيه دلالة على شِدَّةِ اتصالِ الصفة بالموصوف، ووجه ذلك أن استحقاقهم الويل لم يكن لأنهم مُصَلِّون، وإنما استحقَّ تسهؤهم عن الصلاة؛ ألا تراه كيف كان الاعتمادُ على صلة الصفة لا على نفس الموصوف، وكيف يجوز أن يستحقَّ الويل عن الصلاة وهو مُستحقٌّ عن تركها والتسهو عنها؟

ومع هذا فإنه لا يجوز قياساً عليه (أحقُّ الناس بمالِ أبيه ابنه البَرُّ به) (٣) من قبل أن حُكِمَ الجزء الذي هو خبرُ المبتدأ أن يكون مفيداً؛ لأنه هو الجزء المستفاد من الجملة، و(ابنه) لا يُفيد في هذه المسألة إجماعاً فلم يُغنِ عنه مجيء الصفة بـ(البَرِّ) بعده / ١١٥٩، وليس كذلك المجرور؛ ألا تراك إذا قلت: نَزَلَ أبوك على جعفر، فالجزء المستفاد (٤) من الجملة المعقود عليه الخبرُ إنما هو الفعل، وإنما المجرورُ فضلةٌ فيه منها بُدِّ، ولا غنى بالفاعل عن الفعل. فكذلك قوله عزَّ اسمه: ﴿قَوِّلْ لِلْمُصَلِّينَ﴾، وذلك أن اللام هنا متعلِّقة بما هو الخبر في الأصل هو اسمُ الفاعل (٥)؛ كأنه قال: ويلٌ ثابتٌ لهم، ثم لما حُذِفَ اسمُ الفاعل أُقيمَ الظرفُ مقامه نائباً عنه، والمفاد في الحقيقة إنما هو الكون والاستقرار، فاعرف ذلك.

(١) أي الهيئة والشكل.

(٢) سورة الماعون: (٥، ٤) وأخذ بقوله ابن جني في: الخصائص (٣٢٨/٣) والياقوتي في: الكشف ١٤٨٥.

(٣) ذكرها ابن جني في: الخصائص (٣٢٩/٣) مجردة من (البَرِّ) ثم قال: صحتها: ... أبوه أبرهم به.

(٤) بالهامش بخط الناسخ: المفاد، صح. وسترده في المتن كذلك قريباً.

(٥) وقدره فعلاً في: الإغفال (١/٢٣١) والشيرازيات ٣٤١.

قال الاخفش (١) في الاسمين اللذين يُجعلان اسماً: الأول مفتوح، والثاني بمنزلة ما لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، ولو سُميت رجلاً بـ (خمسة عشر).

قلت: هذا خمسة عشر قد جاء، وهذا خمسة عشر آخر، ومررت بخمسة عشر مُقبلاً، ومثل ذلك: حضر موت وبلا لا باد (٢)، تقول: هذا بلا لا باد، وهذا بعليك ورامهرمز (٣).

قال: ومثل ذلك: معتد ينار (٤) ومعد يكرب، إلا أن (معد يكرب) (٥) أسكنت فيه الياء لثقلها. ومن العرب من يضيف هذا كله إلى آخره فيجره، إلا أن يكون اعجمياً فلا ينصرف؛ نحو: هذا بلال لباد، وهذا رامهرمز في لغة من أضاف.

وقال (٦): ١٥٩/ب اعلم أنه لا يصلح أن تجعل مثل: مدائن محاريب، ولا مثل: مساجد محاريب، ولا مثل: جلال سلاسل اسماً واحداً مثل: حضر موت؛ لأنه لم يَجِ شيء من هذه الأبنية اسماً منها (٧) اسماً واحداً.

فإن قلت: فإن جاء فكيف ينبغي أن يكون في القياس؟ فإنه ينبغي أن يكون مصروفاً

(١) المقطوب (٤/٣٠) والاصول (٢/٩٧) وحكي سببوه الإضافة عن العرب وعدوها رديئة، واجازها الكوفيون في الشعر، وردّها أبو علي في: المحليات ٣١٦. انظر الكتاب (٣/٢٩٢) ومعاني الفراء (٢/٢٤٢، ٣٤١) ومذكر ابن الأنباري (٢/٢٢٧) والتعليق (٣/١١١) والإنصاف ٣٠٩، وشرح جمل ابن عصفور (٢/٣٣) والارتشاف (١/٣٦٩).

(٢) رسمها أول مرة: بلال لباد، ثم رسمها بعد ذلك كما اختارها. وهو موضع في البصرة، انظر معجم البلدان (٢/٤٣٤).

(٣) ضبط في الأصل بكسر الميم الثانية، والمذكور في المصادر ضمها، انظر لبيب ابن الأثير (٢/١٠).

(٤) كذا رسمها، وفي الأصول: مائة دينار.

(٥) ذكر مجبريه فيه (٣/٢٩٦) ثلاثة أقوال على الإضافة غير مصروف ومصروفاً وعلى جمعه اسماً واحداً، وكذلك أبو علي في: الإيضاح ٣١٥.

(٦) الأصول (٢/٩٧) وقد يفهم من سياق الأصول أنه من كلام أبي بكر ولكن يشهد بأنه لأبي الحسن أن محقق الأصول خرج بعض الكلام من المختضب (٣/٢٤٥) منسوباً لأبي الحسن، وسيختم أبو علي المسألة بأنها من الأوسط.

(٧) في الأصول: لسان يكون منهما اسماً واحداً، وعبارة الأصل هي الصحيحة، لأن (لسان) بدل من (شيء) و(لسان) حال.

في النكرة؛ لأنك قد حوّلته إلى باب يتصرف في النكرة وخرّج من حدّ البناء<sup>(١)</sup>؛ لأنك إنما كنت تركت صرفه؛ لأنه على مثال لا يجيء في الواحد مثله، وأنت الآن لا بمنعك البناء<sup>(٢)</sup>.

ألا ترى أنك حين أدخلت في الجمع الهاء صرفته في النكرة؛ نحو: صياقلة وجحاجة، لما دخل في غير باب<sup>(٣)</sup>.

فإن قلت: ما بالي إذا سميت رجلاً (مساجد) لم أصرفه في النكرة؟ قلت: لأنه على بناء يمنعه من الصرف، ولم يزل ذلك البناء<sup>(٤)</sup> حيث سميت به<sup>(٥)</sup>. وإذا سميت به (مساجد محاريب) وجعلته اسماً واحداً فقد صغته صياغة غير الذي كان وبنيته بناء آخر، وكذلك لو جاء اسم على (واحدة حمراء)؛ أي تجعل (واحدة) مع (حمراء) اسماً، و(واحدة بشرى) أو (رجل بيضاء) وأنت تريد أن تجعله اسماً واحداً مثل: حضرموت، انصرف في النكرة؛ لأن الألف ليست للتانيث في هذه الحال؛ إلا / ١١٦٠ ترى أنك لو رخصته حذف الألف الأخيرة من الاسم الآخر، ولم تكن تحذف الهاء، وينبغي في القياس إن ثبته أن تهمل فتقول: واحدة حمراءان، ورجل بيضاءان؛ لأن الألف ليست للتانيث في هذه الحال.

من الأوسط<sup>(٦)</sup>.

(١) في الأصول: البناء الذي لا يتصرف.

(٢) الأصل: للبناء، وهو تحريف صوابه من الأصول.

(٣) عبارته في: المنثورة ٢٧٧: فإن هذه الهاء لما صارت في آخره الحقته بينة للواحد وذلك أنهم قالوا: حمار

عزابية. وهو من كلام سيويه (٢٢٨/٣)

(٤) الأصول: ولم يزل لذلك البناء حيث...

(٥) في: المنثورة ٢٧٦ علل للمنع بانه معرفة وواحد ليس في كلامهم اسم على زنته، ورد الاعتلال بانه جمع لا نظير له.

(٦) من كتاب أبي الحسن: كتاب المسائل الأوسط، وانتقل في الأصول أطول.

## هذا باب

## النون كيف صارت من مخرجين (١)

وذلك أن النون الخفيفة نحو: منك وعنك، ليس لها مخرج من الفم، إنما هي من الخياشيم، ونون (عن خالد) من الفم. فكيف صارت هذه التي من الخياشيم نوناً وليس موضعها بواحد؟

وذلك أن الصورتين اشتبهتا (٢)؛ كما أنك قد تضرب بالشيء فيجيء له صوت، ثم تضرب بغيره فيجيء له صوت كصوته، فلا تذكر أن يشبه الصوت من موضعه صوتاً من غير موضعه، لم يجيء في الحروف شيء هكذا غير النون.

وإنما صارت النون مدغمّة في بعض حروف الفم، وهي خفيفة مخرجها من غير الفم؛ لأن صوتها كصوت التي من الفم. / ١٦٠ ب والنون التي من الفم إلى جنب الرء واللام؛ لذلك ادغمّت النون في اللام والواو والياء وبقيت غنة.

فإن قلت: أليس صيرت النون لما ادغمتها حرفاً غير النون، والغنة لا تكون إلا في النون؟

فإن تلك الغنة هم منك بالنون كما تهم بالحركة حين تقف فتقول: هذا عامر، فيعرف السامع أنك تريد الرقع لما يرى من تهويك لذلك، وكذلك ما يرى من هذه الغنة، ومثل ذلك ما يبقى من الإطباق إذا ادغمّت الطاء والظاء والصاد والضاد في حرف ليس بمطابق فيبقى الإطباق؛ وذلك لأنك هممت بالحرف المطابق ثم لم تجيء به.

وقال: إن قلت: ما بال الحروف التي من مخرج واحد تكون مختلفة؛ تكون الطاء والدال والتاء من مخرج واحد وهي مختلفة؟

فالذي يخالف بينها وهي من مخرج واحد الإطباق والهمس والجهر والرخاوة والشدة. وقال: الرخاوة ما جرى فيها الصوت واسترخت عليك إذا مددتها؛ نحو: السين والزاي

(١) أثبت لها أربع أحوال من مخرجين الفم والخياشيم في: التكملة ٢٧٨، وثلاث أحوال في: التعليقة

(١٨٤/٥) وانظر سيبويه (٤/٤٣٣-٤٣٣).

(٢) كذا بالتذكير وهو مما يجب فيه التأنيث.

والفاء والثاء، والشديدة ما لم يَجْر فيه الصوت؛ نحو: الدال والثاء، ونحو: الميم والنون؛  
إلا أن [للنون] (١) / ١١٦١ وللميم صوتاً ولكنه لا يخرج من موضع لفظك بهما، فليس  
الصوت لهما، فلا تحسب أنهما رخوان، هما شديدان.

فإذا أردت أن تعرف شدة الحرف من رخاوته فضعه موضعه ثم اعتمد عليه، فإن جرى  
فيه الصوت وخرج الصوت من موضعه فهو حرف رخو، وإن لم يجر له الصوت فليس هو  
رخواً، هو شديد.

وقال: المطبقة إذا تكلمت بها أطبقت وسط لسانك إلى ما حاذاه من الحنك، فحسرت  
الصوت.

هنا وهناك [و] هاهنا وثم، وهل يجوز أن يقال: هاهناك؟

قيل: لا، ذاك، وهذا، وهناك، وقالوا: هنا وهناك وهاهنا، فالقياس أن يقال:  
هاهناك؛ كما قيل: هناك، إلا أننا نسأل: هاهناك (هاهناك) مسموعاً كما علمنا:  
وقلنا له هاذاك فاستغنى بالقري (٢)

وقد يجوز في (٣) القياس ما لا يجيء في الاستعمال؛ ألا ترى أنه لم يجيء (وذّر) وإن  
كان قد جاء (يذر) (٤).

### مسألة

(افعل منك) (٥) صفة معناها إذا قلت: (مررت برجل أفضل منك) / ١٦١ ب أنه

(١) الأصل: النون، وهو لا يستقيم مع قوله بعد ذلك: صوتاً.

(٢) من الطويل، وقامه:

وقلنا له هاذاك فاستغنى بالقري . وفي ذي الادلوى عندنا لك مشرب

وهو للكميت بن زيد في: ديوانه (٧٧/١) والعماني الكبير ٢٠٥، وفتوح ابن اعلم (٢٧١/٨) والنسبة  
ابو علي في: الشعر ٢٧٩ فاجاز في إعراب هذا الرقع على الابتلاء والاشتغال والنصب على الاشتغال وغيره،  
ولم ترد (هناك) في غير رواية أبي علي، والبيت في وصف ذئب لقيه في السفر قاطعه وسقاء، وذو  
الادوى: الماء لأنه يوضع في الأداة وجمعها ادواي.

(٣) كتب الناسخ أهلها: كصح، أي كذا في الأصل وهو صحيح، وفي الهامش لعله بخط آخر: كذا وجدّت.

(٤) عقد في: المضديات ٨٠ مسألة لتعليل ذلك، وانظر البصريات ٤٠١، ٨٤٨.

(٥) بعض ما جاء هنا قاله في: الشيرازيات ٢٠، والمضديات ١٤، والتكملة ٩٦.

يزيد فضله عليك، فالواحد والاثنان والجميع والمؤنث في ذلك سواء في اللفظ؛ كما كنت تقول: مررتُ برجلين يزيدُ فضلُهما عليك، وبرجالٍ يزيدُ فضلُهم، فلا تُشني المصدرَ ولا تجمععه، وإن شئتَ ثنيتَ وجمعتَ.

فلما كان المعنى هذا وكانت الصفة غير تامة لم يَجُزْ أن يُشني ولا يُجمع إلا بعد التمام، وإنما تمامُها (مِنكَ)؛ لأنك إذا قلت: زيدٌ أفضلُ منك وأطولُ منك، فإنما أنت سببُ ابتداء فضله وطوله<sup>(١)</sup>، فهو لم ينفرد بفضله ولا طولٍ، إنما له هذه الصفة بالإضافة إليك، ومن قبلك اكتسبَ هذه الصفة؛ فكانك إذا قلت: زيدٌ أطولُ منك، قلت: زيدٌ يطولُ منك؛ لأنك أنت سببُ طولِهِ، فلو قلت: يطولُ منك، لاحتملَ هذا المعنى وغيره، فجعل (أفعل منك) لهذا المعنى لا يتعداه.

فإذا أدخلتَ الألف واللام فقلت: الأطولُ والأفضلُ، صار (أفعل) اسماً؛ لأنه إنما يكون صفةً إذا كان معه (مِنكَ)، وإذا كان معه (مِنكَ) فلا يكون إلا نكرة، واستغني عن (مِنكَ) لما دخلتَ الألف واللام؛ لأنه قد عُرِفَ بالإشارة إليه بهما، فيقال / ١١٦٢ حينئذ: الأفضلُ والفضليُّ، وإنما قال سيبويه<sup>(٢)</sup>: إن (الأفضل) و(الفضلي) أسماء؛ لأن الألف واللام لم تدخل على (أفعل) صفةً ولا على (فعلِي)، لا يقال: امرأةٌ فضليُّ، إنما يقولون إذا أرادوا ذلك: أفضلُ من كذا.

ولو كان مثل (أنثى) و(خُنثى) اللتين تُنكرُهما وتُعرفُهما، وأصلُهما مستعملٌ بغير (مِنكَ)، لا يقال: امرأةٌ ولا شاةٌ أنثى من كذا؛ فلهذا صلح أن يقول: أنثى والأنثى، وخُنثى والخُنثى، ولا يصلح أن يقول في (الفضلي): فضلي.

وأصل الصفات أنه لا يكون شيءٌ بوصف به المذكرُ إلا وُصِفَ به المؤنثُ بعلامة تأنيث، فيقول: ضاربٌ وضاربةٌ، هذا فيما كان جارياً على الفعل. وأمّا ما لم يجرِ على الفعل فللمذكرُ بناءٌ وللمؤنثِ بناءٌ فيه علامةُ التأنيث؛ نحو: أحمرٌ وحمراءُ، والأحمر والحمراء.

(١) (مِن) في (أفعل منك) معناها ابتداء المقابلة هو قول اللبرد خالف فيه سيبويه. انظر: للكتاب (٢٢٥/٤)

والمقتضب (١٨٢/١) والانتصار ٢٥٦.

(٢) الكتاب (٢٤/٢، ٦٤٤/٣)

وأصل الصفات للنكرات؛ لأن المعارف الرصيف بها عارض فيها؛ إذ كان حق المعرفة أن تُغني معرفته عن صفته، ولكن ربما عارض كس فاحتيج إلى الفرق. فإذا كانت صفة لا تنفرد بالموصوف لم يَجْز أن تؤنث نحو: أفعل منك، فإن جاءت (افعل) يراد بها (فَعِيل) أو (فاعِل) جاز؛ فقلت: / ١٦٢ ب مررتُ برجلين أكبرين وأفضلين<sup>(١)</sup>، وأدخلت الألف واللام، وتصرّفت تصرّف غيرها.

النشدنا محمد بن العباس<sup>(٢)</sup> رحمه الله عن ابن حبيب للفرزدق:

قَعِيدُكُمَا اللَّهُ الَّذِي أَنْتَمَا لَهُ أَلَمْ تَسْمَعَا بِالْبَيْضَتَيْنِ الْمَنَادِيَا<sup>(٣)</sup>

قال ابن حبيب<sup>(٤)</sup>: (قعيدكما) قَسَمَ كانه قال: بعبادتكما الله الذي أنتما له عبدان من المقاعدة، وأنشد:

قَعِيدُكَ أَنْ لَا تُسْمِعَنِي مَلَأَةً وَلَا تُنَكِّبِي قُرْحَ الْفَوَادِ فَيَجْعَلَا<sup>(٥)</sup>

(١) مثاله في التثنية وهو ينحدر عن جواز التثنية، ولعله أراد مطلق التصرف.

(٢) محمد بن العباس بن محمد أبو عبد الله الهزدي النحوي (ت ٣١٠). وفيات الأعيان (٤/ ٣٢٧).

(٣) من الطويل، وهو للفرزدق في: ديوانه (٢/ ٣٦٠) والكامل ١١٧ من طرد الأخفش، والعقد الفرید

(٢٣٤/ ٣) ومنتهى المطالب (٥/ ٣١٤) وأمكنة لزمن مشري ٣٦، والهمكم (١/ ٩٧) ولُصِبَ الجهر في:

التهديب (١٦/ ٨٦) والأساس (قعد) وفي الأول عن ابن حبيب، وأنشده أبو علي في: الشيرازيات ٥٧ على

أن (قعيد) ليس بقسم، وأنشده فيه ٨٨ على مجيء (قعيد) بمعنى قَعْدُكَ وقَدْرُ معناه: حَقْلُكَ اللَّهُ

كحفظك إياه نَفْسُكَ، وهي مثل: نشدتك الله في أنها استعطاف وتقرّب للمخاطب، وبما قيل في

البیضتين أنه ما حول البرية من البحرين.

(٤) جاء في: مرآتي الهزدي ٧٩ في: شرح البيت التالي بلفظ: قعيدك بمعنى يشترك إلى الله، والهزدي يروي

قصيداً متمم مشروحة عن ابن حبيب، وحمل قعيد وقعد على القسم موضع اختلاف. انظره قائل

التصريف ٤٦٣ واللسان (قعد) وما ذكر في التخریج التالي.

(٥) من الطويل، وهو قسم بن نويرة في: ديوانه ١١٥، والمفضليات ٢٦٩، والكامل ١١٨، ١٤٤٠، والخزانة

(١٩/ ٢) وبلا نسبة في: اللقضب (٢/ ٣٢٩) وغيرها كثير، وأنشده أبو علي في: الشيرازيات على ما

سلف، ويروي: قَعْدُكَ، وقَعْرُكَ وبها جاء في الموضع الثاني من الكامل وفي أصله المخطوط إشارة إلى زوايتها

وانها رواية أبي علي، وأيقيت (أن لا) برسم الأصل.

يجمع: يوجع.

## مسألة

(فاعِلٌ) (١) نحو: ضارب وقائم، يكون لما مضى ولما أنت فيه ولما تستقبل؛ إلا أنه إنما يعمل منه ما كان في معنى الحاضر والمستقبل؛ كما أعرب من الأفعال ما كان في هذا المعنى.

فإذا قلت: الدار أنت نازل فيها، فإن أردت الاستقبال والحال جاز النصب فقلت: الدار أنت نازل فيها، وإن أردت الماضي رفعت فقلت: الدار أنت نازل فيها، كأنك قلت: أنت رجل فيها.

وكذلك: أريداً أنت مشقر له ثوباً، وإن أردت الماضي قلت: أريد أنت مشقري ثوباً / ١١٦٣ له.

والكوفيون يقولون: إذا أردت (ب) فاعِلٍ الماضي قلت: أنا لك ضارباً لتكون اللام عقيب الإضافة؛ كما تقول: أنا لك غلاماً.

فإن قلت: أريداً أنت اشتريت له ثوباً، أو الدار أنت نزلت فيها، نصبت. فإذا قلت: هذا رجل قائم فيها، فجائز أن يكون للآزمنة الثلاثة، وكذلك إذا قلت: مررت برجل قائم فيها ونازل فيها. وإذا أردت الماضي فإن تذكر (كان) [كان] (٢) أوضح؛ فنقول: مررت برجل كان قائماً فيها، وكذلك إذا أردت الاستقبال أن تذكر ما يدل عليه أولى؛ لأن كل موصوف إنما يوصف بحاله التي هو فيها، كذا حقه متى وقع شيء سوى هذا قدر له تاويل يعود إلى هذا.

## مسألة

لم صارت ألف الوصل (٣) تدخل على الماضي ولا تدخل على المستقبل المعرب؟ (٤).

(١) عقد لعمله باباً في: الإيضاح ١٧٠ جاء فيه أكثر كلامه هنا. وانظر: الكتاب (١/ ١٦٤-١٧٥) والمقتضب (٤/ ١٤٨).

(٢) زيادة يقتضيهما السياق.

(٣) لها باب في: التكملة ١٦ ضم أكثر مقالاته هنا، وكذلك في: البغداديات ١٩٩، وانظر الكتاب (٤/ ١٤١).

(٤) بعدها في الأصل: إلا أن يكون مرفوعاً نحو فعل الأمر، وهي عبارة مقحمة لم أجد وجهاً لإثباتها.

والجوابُ في ذلك أنهم إنما أدخلوها على المبنيات من الأفعال دون المعربات؛ لأنَّ المعربات مضارعةٌ للأسماء، وليس بابُها الدخولُ على الأسماء، وإنما / ١٦٣ ب بابُها الدخولُ على الأفعال، فلما لم يكن من شأنهم إدخالها على الأسماء امتنعوا أيضاً من إدخالها على ما صارَ عنها.

ومع ذلك أنَّ حُرُوفَ المضارعة متحركةٌ فقد أغنت عن ألفِ الوصل، وإنما كان يعرض الأذغامُ متى دَخَلَتْ ناءٌ على ناءِ المضارعة؛ نحو: تَفْعَلْ، لو جاز الأذغامُ لكانَ (اتَّفَعْلَ)، ولكن امتنع الأذغامُ لما ذكرناه (١).

### مسألة

لَمْ قَدَّرَ النحويون (٢) وزنَ (جَعْفَر) وما زاد على الثلاثة بتكرير اللام فقالوا: وَزَنَ (جعفر): فَعْلَل، ولم يقولوا: فَعْلَفَ أو فَعْلَع؛ إذ كانوا إنما جعلوا الفاء والعين واللام سبباً للأصول، فلم كانت اللام أولى بالتكرير؟

قد كان بعضُ أصحابنا سألني عن هذه المسألة فاثبتتها في موضع آخر (٣).

### مسألة (٤)

قال سيبويه (٥): (لا تَدُنْ مِنَ الْأَسَدِ بِأَكْلِكَ) (٦) قبيحٌ إن جَزَمْتَ، وليس وجهُ كلامِ الناس؛ لأنك لا تريد أن تجعل تَباعُده من الأسد سبباً لأكله، فإن رَفَعْتَ فَالْكَلَامُ حَسَنٌ (٧)، وإن

(١) في: التكملة ٢٧٤ ذكر أبو علي أنَّ همزة الوصل تُجْتَلِبُ لسكون ما سَكَنَ بالأذغام مثل (أَطِير)، ولا تُلْحَقُ هذه الهمزة المضارعة نحو تَفْعَلْ كُروْن، لا تدغم لثاء فتقول: أَذْكَروْن، والآخره محرفة صوابها: أَذْكَروْن، والكلام من سيبويه (٤٧٦/٤) وانظر التعليقة (٢٠٦/٥) والنصف (٧٤/١).

(٢) الكتاب (٣٢٨/٣) والنصف (٢٤/١) والمقتضب (٣/٤) وللغراء والكسائي قول يخالف هذا القول عرضه السيرافي في شرحه (العلمية ٢١٩/٥) وعقد أبو علي مسألة في: البغداديات ٥٦٩ شرح فيها تساؤله هنا، وعرض لبعضه في: التعليقة (٦/٥، ٩٥/٤).

(٣) البغداديات.

(٤) المسألة نقلها كاملة من أصول ابن السراج (١٨٠-١٨٤) ولم يذكر ذلك.

(٥) الكتاب (٩٧/٣) وآخر نصه: أدخلت الفاء.

(٦) الكتاب والأصول والمقتضب (١٣٢، ٨١/٢) والإغفال (٣٦٨/١).

(٧) في الكتاب زيادة خلا منها الأصول وكتابتها: "كانت قلت: لا تَدُنْ مِنْهُ فَإِنَّهُ بِأَكْلِكَ". وهذا يدل على نقله من الأصول.

أدخلت الفاء فحسن؛ وذلك قولك: ( لا تدن منه فياكلك )، وليس كل موضع / ١١٦٤  
تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء؛ ألا ترى أنه يقول: ما أتيتنا فتحدثنا، والجزاء هاهنا  
معال، وإنما قبح الجزم في هذا لأنه لا يجيء فيه للمعنى الذي يجيء إذا أدخلت الفاء.  
مما يسأل عنه في هذا أن يقال: لم حسن مع الفاء النصب وقبح في الجزم. أما الذي  
أراده سيبويه بـ ( حسن ) فإنه مستعمل، وبـ ( قبح ) أنه غير مستعمل<sup>(١)</sup>. ولم يفصل  
بينهما بشيء؟

والجواب في ذلك أن الفرق بين المنصوب والمجزوم أنك إذا جزمت إنما تقدر مع حرف  
الجزاء مثل ذلك الفعل الذي ظهر، إن كان أمراً قدرت فعلاً موجباً، وإن كان نهياً قدرت  
فعلاً منفيماً؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ( قم أعطيك ) فالتأويل: إن تقم أعطيك، وإذا قلت:  
( لا تقم أعطيك ) فالتأويل: إن لا تقم أعطيك، فالإيجاب نظير الأمر، والنفي نظير النهي؛  
لأن النهي نفي، فهذا في الجزاء على بابه<sup>(٢)</sup> لم ينقل فيه فعل إلى اسم، ولا استبدل فيه  
بفعل على اسم ثم عطف عليه.

وإذا قال: ( ما تأتيني فتحدثني )<sup>(٣)</sup> فما بعد الفاء في تقدير اسم قد عطف على اسم  
قد دل عليه ( تأتيني )؛ لأن الأفعال تدل على مصادرها. وكذلك إذا قال: / ١١٦٤ ب ( لا  
تفعل فاضربك )<sup>(٤)</sup> فالتأويل على ما قال سيبويه<sup>(٥)</sup> أن المنصوب معطوف على اسم؛  
كأنه قال: ليس إتيان فحدث، ولا يكن فعل فضرب، وهذا تمثيل. وقد فسر هذا وقواه،  
وذلك على أن الثاني المنصوب من الجملة الأولى<sup>(٦)</sup> وإن كانت الأولى سبباً له<sup>(٧)</sup>.

(١) شرح القبيح والحسن لم يرد في الأصول وذكر في: المقاصد ( ٦٠٥ / ١ ) أن الفارسي استدل على أنهما  
بمعنى المنع وعدمه في التذكرة، فجعلت الشرح اعتراضاً وما بعده من تنمية الاستفهام كما جاء في الأصول.  
والنظر في المقاصد المحكي عن ابن مالك من أن القبح عند سيبويه لا يعني المنع.

(٢) الأصول: فإنه بدل بابه. وهيارتنا أنسب.

(٣) سبق تخريجها في ( ١٣٦ - ١٣٧ )

(٤) معاني الاختصار ٧٣، والمقتضب ( ١٩ / ٢ ) على اختلاف بينهما في الحكم.

(٥) الكتاب ( ٢٨ / ٣ ) .

(٦) أي جملة ( تأتينا ) وسماها كذلك في: المنثورة ١٦١

(٧) في الأصول: مسألة بدل سبباً له، وهو تحريف.

قال (١): اعلم أن ما ينتصب على باب الفاء قد ينتصب على غير معنى واحد، وكل ذلك على إضمار (إن)، إلا أن المعاني مختلفة؛ كما أن (يَعْلَمُ الله) يرتفع كما يرتفع (يَذْهَبُ زيد)، و(عَلِمَ الله) ينتصب كما ينتصب (ذَهَبَ زيد) وفيهما معنى اليمين.

قال (٢): فالنصب هنا كأنك قلت: لم يكن إتياناً فإن تحدثت، والمعنى على غير ذلك كما أن معنى (عَلِمَ الله لأفعلن) غير معنى (رَزَقَ الله)، ف(إن تحدثت) في اللفظ مرفوعة (٣)؛ لأن المعنى: لم يكن إتياناً فيكون حديثاً.

فقله: (مرفوعة) يدل على أن الفاء عاطفة عطفت اسماً على اسم، والكلام جملة واحدة، ومن شأن العرب إذا أزلت للكلام عن أصله إلى شيء آخر غيروا لفظه، أو حذفوا منه شيئاً، أو ألزموه موضعاً واحداً ولم يصرفوه وجعلوه كالمثل؛ ليكون ذلك دليلاً لهم على أنهم خالفوا به أصل الكلام، فقد دللنا / ١١٦٥ سبويه على أن النفي والنهي إنما وقعاً على المصدرين اللذين دل عليهما الفعلان، ويقوي أن الفاء للعطف إذا نصبت ما بعدها الواو (٤)، وأن قصبتها قصتها في النصب وهما للعطف.

فإن قال قائل: فلم جاء بفعل بعد الفاء وهم يريدون الاسم؟ قيل: لأن الظاهر الذي عطف عليه فعل، فكان الأحسن أن يعطف فعل على فعل ويُفسر اللفظ، فيكون المعنى (٥) دليلاً على المصدرين؛ ألا تراهم في النفي لما قالوا: (لا أبأ لك) (٦) فارادوا الإضافة إلى المعرفة أفحموا اللام ليُشبه النكرة.

والمعطوف بالفاء وغيرها (٧) على ما قبله يجوز أن يكون ما قبله سبباً له، ويجوز أن لا يكون سبباً له، هذا إذا كان لفظه كلفظه؛ نحو قولك: يقوم زيد فيضرب، ويقوم زيد

(١) سبويه في: الكتاب (٣/ ٣٠)

(٢) المسابك نفسه.

(٣) في الكتاب والاصول: مرفوعة بـيكن.

(٤) الواو فاعل (يقوي) والمصدر بعدها معطوف عليها.

(٥) في الاصول: فيكون ذلك التفسير دليلاً.

(٦) انظر تخرجهما السلف في (٩٢-٩١)

(٧) الاصول: بالفاء والواو وغيرها.

ويضرب، وزيدٌ يقومُ فيصعدُ عمرو، فيجوز أن يكون (القيام) سبباً للضرب، ويجوز أن لا يكون؛ إلا أن الغاء معناها إتياع الثاني للأول بلا مهلة.

فإذا أرادوا أن يجعلوا الفعل الأول سبباً للثاني جاءوا به في الجزاء أو ما ضارَعَ الجزاء. وجميع هذه المواضع يصلح فيها الغاء بالمعنى الذي فيها من الإتياع؛ ألا ترى أن الشاعر إذا اضطر فعطف على الفعل / ١٦٥ ب الواجب الذي على غير شرطٍ بالغاء، وكان الأول سبباً للثاني نصّب؛ كما قال:

سأترك منزلي لبني قمير      والحق بالحجاز فاستريحاً (١)

جعل لحاقه بالحجاز سبباً لاستراحته، فتقدمه لما نصّب كأنه قال: يكون لحاق فاستراحة. وقد جاء مثله في الشعر أبيات لقوم فصحاء (٢) إلا أنه قبّح النصّب في العطف على الواجب (٣) الذي على غير شرط (٤)؛ لأنه قد جعل لهذا المعنى آلات، وكان حقّ الكلام أن يقول لو كان في غير شعر: والحق بالحجاز فإذا لحقت استرحت، أو وإن الحق استرح.

ومع ذلك فإن الإيجاب على غير شرط أصل الكلام وإزالة اللفظ عن جهته في الفروع أحسن منها في الأصول؛ لأنها أدل على المعاني؛ ألا ترى أنهم جازوا بحروف الاستفهام والاستفهام، ولم يجازوا بالإخبار والأفعال المستفهم عنها، فقالوا: أين بيتك أترك (٥)؛ لأن قوله: (أين بيتك) ترهّد به: أعلمني.

(١) من الوافر، وهو للمصمصة بن حبيّاه في: شعره (شعراء إسلاميون قسم ٢) ص ٨٢، وشرح شواهد الإيضاح ٢٥١، وإيضاح الشواهد ٣٨٢، والمقاصد (٤/ ٣٩٠) وشرح أبيات المغني (١/ ٤٩٧) والخزانة (٨/ ٥٢٤) وبلا نسبة في: الكتاب (٣/ ٣٩) ومعاني الأخفش ٧٣، والمقتضب (٢/ ٢٦) والنشده أبو علي في: التعليقة (٢/ ٢٠٦، ٢٥٧) والبغداديات ٣٤٢، والبصريات ٨٥٥، والإحفال (٢/ ١٣١) والإيضاح ٣٢٢، والحجة (٦/ ١٣١، ٢٦٨) والمثورة ١٤٦ لما ذكره هنا من النصّب في العطف على الواجب وصرح بكونه ضرورة في بعض المواضع، وذكر في المثورة أن النصّب من طريقة واحدة في الإيجاب وغيره وسماه قياساً غير مستعمل. ويروى لاستريحاً ولا شاهد فيها.

(٢) ذكر ميبويه أبياتاً للأعشى وغيره في: الكتاب (٣/ ٣٨-٤٠).

(٣) عرف الواجب في: الإيضاح ٣٢١، والواجب الخیر المثبت دون المنفي.

(٤) الأصول: غير شعره وهو تحريف يشهد له ما بعده، وبعبارة سقط وتحريف في الأصول.

(٥) الكتاب (٣/ ٩٤) والمقتضب (٢/ ١٣٣).

والعطف بالفاء مضارع للجزاء؛ لأن الأول سببٌ للثاني، وهو مخالفٌ له من قبل أن عقده عقدُ جملةٍ واحدة، ألا ترى أنهم مثّلوا (ما تأتينا / ١١٦٦ فتحدّثنا) في بعض وجوهها بـ (ما تأتينا محدّثاً) (١).

فإذا قلت: (لا تعصر فتدخل النار) فالتهني هو التهني، فهو بمنزلة قولك: (ما تعصي فتدخل النار)، فقد نفيت العصيان الذي يتبعه دخول النار، وكذلك قد نهيت عنه، فالتهني قد اشتمل على الجميع إلا أن فيه من المعنى في النصب ما ذكرنا.

فإذا قلت: (ثم فأعطيك) فالمعنى: ليكن منك قيامٌ بوجوب عطيتي، وكذلك: (أفعد فتستريح)؛ أي: ليكن منك قعودٌ يتبعه راحة، ويقرب معناه من الجزاء إذا قلت: (ثم أعطك)؛ أي: إن تقوم أعطك.

وإذا دخلت الفاء في جواب الجزاء فهي غير عاطفة، وهي في غير الجزاء عاطفة؛ إلا أنها يخصّها (٢) أنها تتبع ما بعدها ما قبلها في كل موضع.

وقال الشاعر في جواب الأمر - وإنما سمّيته جواباً تشبيهاً بالجزاء (٣) :-

يا ناقَ سيري عنقاً فسيحاً

إلى سليمان فتستريحاً (٤)

فقد جعلَ سيرَ ناقته سبباً لإراحته؛ فكانه قال: ليكن منك سيرٌ بوجوبٍ راحتنا، وهذا مضارعٌ لقوله: إن تسيري تستريح.

(١) انظر تخريجها المذكور في (١-١٣٦).

(٢) في الأصول: إلا أن معناها الذاتي يخصها، تفارقه إنها تتبع.... وهي مضطربة، وقد سقط قبلها: وهي في غير الجزاء عاطفة.

(٣) تأخرت في الأصول عن بيت أبي النجم التالي، ونعشها: ولذلك سمي النحويون ما عطف بالفاء ونصب جواباً تشبيهاً...

(٤) من الرجز، وهما لأبي النجم المعجلي في: ديوانه ٦٠، والكتاب (٣٥/٢) والمقاصد النحوية (٣٨٧/٤)

والهيمع (١٠/٢) وبلا تسمية في: معاني الفراء (١/٢٤٧٨، ٧٩) والقشضب (١٣/٢) والطبري

(٦٠٢/٦) ونبيل الطوسي (٣٠٦/٦) وشرح المفصل (٢٦/٧) والبحر (٤٤٦/٧) والصحاح (عنق).

ناق: مرخم ناقة، العنق: سير سريع للإبل، الفصح: من الفصح وهو مباحة الخطو.

وكذلك إذا قال: (ادن من الأسد ياكلك)، فهو مضارع / ١٦٦ ب لقوله: (ادن من الأسد فياكلك)؛ لأن معنى ذاك: إن تدن من الأسد ياكلك، ومعنى هذا: ليكن منك دنو من الأسد يوجب أكلك أو يتبعه أكلك، إلا أن هذا مما لا يؤمر به؛ لأن من شأن الناس النهي عن مثل ذا لا الأمر به، فإن أردت ذاك جاز.

فإذا قلت: (لا تدن من الأسد ياكلك) لم يجز؛ لأن المعنى: إن لا تدن من الأسد ياكلك، وهذا محال<sup>(١)</sup>. فإذا قلت: (لا تدن من الأسد فياكلك) جاز؛ لأن النهي مشتمل في المعنى على الجميع؛ كانه قال: لا يكن<sup>(٢)</sup> منك دنو من الأسد يوجب أكلك أو يتبعه أكلك، وكذا [إذا]<sup>(٣)</sup> قال: (ما تدنو من الأسد فياكلك) هو مثل (لا تدن)<sup>(٤)</sup> لا فرق بينهما، وفي الجزاء قد جعل نفى الدنو موجبا للاكل<sup>(٥)</sup>.

(١) بعده في الأصول: لأن الجعد لا يوجب الأكل.

(٢) الأصل: تكن، وهو في الأصول على التصويب.

(٣) إضافة يقتضيها السياق.

(٤) الأصل: لا تدنو، والتصويب من الأصول وهو المناسب للسياق. وحُبط (فياكلك) بالجزم في الأصل وهو خطأ.

(٥) آخر ما نقله أبو علي من أصول ابن السراج.

## مسائل في آخر الجزء

## مسألة

[ع: قال (١) - في قولهم في جمع (عَنَاق) (٢): عُنُوق -: إنما جاز ذلك من قِبَلِ أنَّ الحرف الرابع لما تجاوز الثلاثة شابه تاء التانيث؛ ولذلك لم يُصَرَّف نحو: سعاد وزينب؛ لَشَبَّهِمَا بِ(مُلْحَة) و(حَمْزَة)، فلَمَّا كان ١١٦٧/ كذلك كُسِّرَت (عَنَاق) على (عُنُوق) كما كُسِّرُوا ما فيه تاء التانيث من الثلاثي على (فُعُول)؛ نحو: بَذَرَة وبُدُور، ومِائَة (٣) ومُؤُون؛ إلا تراهم جَمَعُوا (أَرْض) على (أَرْضُون) فكانت الواو والنون فيه عوضاً عما كان يجب فيه من تاء التانيث، فَجَرَى ذلك مَجْرَى ما عُوضَ مِنْ لَامِهِ؛ نحو: سَنَة وسِنُون، ومِائَة ومِئُون. وهو كما ذُكِرَ.

## مسألة (٤)

إنْ بُنِيَتْ (٥) مِثْلَ (اسْتَحْتَفَر) (٦) مِنْ (صَبَّر) أَوْ (قَتَلَ) ونحو ذلك مما لَامَهُ راء أو لَامٌ ففيها نظر. أمّا على قولِ عامة النحويين فإنَّ ذلك لا يَجُوز؛ وذلك أنك لا تَخْلُو إنْ أَنْتَ بُنِيَتْ ذلك مِنْ أَحَدِ امْرَئَيْنِ: إمّا أن تُظْهَرَ نُونُ (افْعَلَل) أو تَدْغِمَهَا، فإنْ أَظْهَرْتَهَا لَزِمَكَ أنْ تَقُولَ: اصْبَبَّرَ واقتَلَل، وذلك لا يَجُوز لإظهارك النون ساكنة قبل الراء واللام، وقد قال صاحبُ الكتاب (٧): إنه ليس في الكلام مِثْلُ: قَتِرَ وعِنَل، فإظهارك ما لا تُظْهَرُ العربُ قاطبةً مثله خطأ.

(١) أبو علي، ومعناه في: التكملة ١٩٧، والإيضاح ٣٠٦، وعَرَضَ لعناق في: التعليق (٣/٣٤٦) والإغفال (٢/٢٦٧) والمسكوية ٢٣٧، وأصله في: المقشعب (٣/٣٥٠) والأصول (٢/٨٤) وأخذ به ابن جني في: سر الصناعة ٦١٥.

(٢) عَنَاق: الأنثى من أولاد المعز.

(٣) المائة: السُرَّة أو ما حوَّلَهَا. ومِثْلُهَا ابن جني لجمع قَعْلَة على فُعُول في: الخصائص (٢/١١٤).

(٤) في هامشها بخط الناسخ: من، وسلف التعليق عليه في (٧٦-ب).

(٥) عَقَدَ في: الخصائص (٣/٩٨) بآلة ليبي علة جواز التشيل لاسحتفر وأمثالها وعلم جواز البناء.

(٦) من معانيه: مضى مسرعاً.

(٧) الكتاب (٤/٤٥٦) وذكره ابن جني في: الخصائص (٣/٩٨).

وإن أنت أدغمت لزيمك أن تقول: اصْبِرْزْ واقتُلْ، فيلتبس ذلك بمثال (اطمأن) على قولهم من ١٦٧/ ب (صَبَرَ) و(قَتَلَ)؛ ألا ترى أنهم يقولون في مثال (اطمأن) من (ضَرَبَ) (١)؛ اضْرِبْ، ومن (خَرَجَ)؛ اِخْرَجْ. فإذا كان الأمر في هذا لا يُخلِك من إظهار ما العرب على اجتناب إظهاره لثقله أو التباس مثال بمثال جرى في الامتناع مجرى بنائك من (ضَرَبَ) و(عَلِمَ)؛ نحو: عَنَسَل (٢) وعَنَس (٣)؛ ألا ترى أنك لو أظهرت للزيمك أن تقول: ضَرَبَ وعَنَسَ، فتظهر ما إظهاره معيِّف معيب.

ولو أدغمت للزيمك أن تقول: ضَرَبَ وعَلِمَ، فيلتبس (فَعَلَ) ب(فَعْلَ)، وكذلك لا تبني من نحو: ضَرَبَ وقَتَلَ (افْعَلْ) نحو: اسْحَنَفَرْ واخْرَجْ (٤) واخْرَنْطَمَ (٥).

فهذا قياس قول النحويين إلا أبا الحسن فإنه يجوز عندي على قياس مذهبه أن تبني مثل (اخرنجم) و(اسحنفر) من (صَبَرَ) و(قَتَلَ) ونحوهما مما لا مراء أو لام، فتدغم النون في الراء واللام، فتقول: اصْبِرْزْ واقتُلْ، ولا تخاف لبساً على رايه ومذهبه؛ ألا ترى أن أبا عثمان المازني حكى أنه كان يقول في نحو: (اطمأن) من (ضَرَبَ)؛ اضْرِبْ، فيدغم اللام الوسطى في الآخرة.

فإذا كان الأمر في هذا على هذا لم يلتبس (اصْبِرْزْ) و(اقتُلْ) بمثال (اطمأن) منهما؛ لأن قياسه فيهما أن تقول: اصْبِرْزْ واقتُلْ، ١٦٨/ فبدغم الأول ويحرك الثاني والثالث معاً خلافاً على رايه في (اضْرِبْ) إذا أراد مثال (اطمأن) منه؛ وذلك أنه إنما فعل ذلك إذا أراد مثال (اطمأن) لما كان هناك ثلاث لامات، وفي (اصْبِرْزْ) و(اقتُلْ) إنما معه لaman بإزاء الفاء والراء من (اسحنفر).

(١) قولهم وقول أبي الحسن الأثني جماعاً في تصريف المازني في: النصف (٢٦٣/٢) والاصول (٣٦٧/٣) والمصالح (٤٤١/٢) واللسان (جذب) وشرح الشافعية للرضي (٣٠٤/٣، ٢٩٨/٣) وقد صوبهما ابن جني في المصالح.

(٢) العنسل: الناقة السريعة وهو وعنيس من أمثلة سيبويه (٢٦٩، ٢٣٦/٤) وذكرهما ابن جني في: السر ٣٢٤.

(٣) العنيس: الأسد.

(٤) أراد الأمر ثم رجع عنه.

(٥) اخرنطم: رفع أنفه، واستكبر، وغضب.

فأما الأول من (اصبرر) و(اقتل) فيهما هي نونٌ أدغمت في الراء واللام، فصارت في اللفظ ثلاثة أحرفٍ من جنسٍ واحد، وهي على الحقيقة نونٌ بعدها حرفان من لفظٍ واحد: راءان ولامان، وأدغمت النونُ فيهما لعمّا لم يُخَفَ لیس؛ كما أدغمت في (اجرّمز) (١) و(اخرّمس) (٢)؛ ألا ترى أن أصلهما (اجرّمز) و(اخرّمس)، فجاز الإدغام لما لم يُخَفَ لیس. ألا ترى أنه ليس في بنات الأربعة أصلٌ على مثال (اخرّمس) (٣) و(اطمان) فيلتبس به (اجرّمز) و(اخرّمس).

وكذلك القولُ عندي إن [بنيت] (٤) مثال (اسحنفر) مما لامه نونٌ نحو: حزنٌ وعَلَنٌ؛ لأنه كان يلزمك على قولِ كافة النحويين أن لا يجوز؛ لأنك تُصير فيه إلى أن تقول: احزننٌ واعلننٌ فيلتبس عندهم بمثال (افعلل) نحو: اطمانٌ من حزنٌ وعَلَنٌ؛ لأنهم يقولون فيه أيضاً: احزننٌ واعلننٌ؛ كما يقولون فيه من ٦٨ ب (ضرب)؛ اضربنٌ؛ ولكنه يجوز على قياس قول أبي الحسن، فيقول فيه: احزننٌ واعلننٌ، فلا يلتبس بغيره.

فإن قلت: هبّك قلت على قول أبي الحسن في (اصبرر) و(اقتل)؛ إن الحرف الأول في أول الحروف إنما هو نونٌ وما بعده راء أو لام، فجاز لي أن أرى أصله ولا ألزم فيه ما ألزمته في (اضرب)؛ فاقول: (اصبرر) و(اقتل) لاختلاف الحروف، وليست في (اضرب) مختلفة في الأصل.

أفلا تعلم أن الحروف الثلاثة في (احزنن) و(اعلنن) متفقة ليس فيها حرفٌ قلبٌ إلى حرف. فهلاً قلت فيها: احزننٌ واعلننٌ، على قياس أبي الحسن في (اضرب)؟ قيل: هذه الأحرف - وإن لم يكن فيها بدلٌ وكانت نوناتٍ كلّها - فإننا نعلم أن النون الأولى من (احزنن) هي النون الزائدة في (افعلل)؛ نحو: اسحنفرٌ واحينجر (٥) واخرنظمٌ واخرنجم، وليس كذلك (اضرب)؛ لأنه ليس فيها حرفٌ يُعتدُّ زائداً اعتداداً بحروف

(١) اجرّمز: انقبض

(٢) ذلٌ وخضع

(٣) وجدتُها في المعاجم وغيرها بالتخفيف دون التشديد ومعناه جذبه بالهجن وهي العصا المعوجة.

(٤) الأصل: بُنيت وهو تصحيف.

(٥) انتفخ غضباً.

الزيادة، إنما فيها تكريرٌ أصلي؛ كباء (خِذَب) (١) وقاف (حُزْق) (٢) و [طاء] (٣) (هَقِط) (٤).

وإنما فَعَلَ أبو الحسن في (اضْرَيْب) ما فَعَلَ لما كانت حروفه كلها لامات، وليس الأولى منها بنون زائدة / ١٦٩٩ كنون (جَحَنْقَل) (٥) و (شَرَيْبِث) (٦)، ولكن لو قال (٧) أبو الحسن مثال (اطمان) من (صبر) و (قتل) و (علن) لَوَجَبَ على قوله في (اضْرَيْب) أن يقول: اصْبِرْزْ واقتلْ و [اعلنْ] (٨).

فإن قلت: فإذا كان أبو الحسن عندك وعلى ما علّلت به مذهبه في شرحك (٩) تصريف أبي عثمان إنما عدّل عن قول كافة النحويين: (اضْرَيْب) إلى قوله الذي هو (اضْرَيْب) لما كبره في قول النحويين من اجتماع حرفين متحركين متواليين مع ما اجتمع من استكراه ثلاث لامات متفقات إلى أن قال: هو اضْرَيْب، فأسكن اللام الوسطى وأدغمها في الأخرى فراراً من توالي مثليين متحركين مع اجتماع ثلاثة أمثال هناك (١٠)، وفصلت هناك بما فصلت به بين العينات في نحو: رَدَدَ وَقُلْ (١١)، وبين اللامات على قوله حتى صار إلى (اضْرَيْب)، فهلاً وَجَبَ أيضاً عندك على قياس مذهبه أن تُهْرَبَ إذا بنيت مثل (اسحفر) من (صبر) و (قتل) و (علن) من (اصبرز) و (اقتل) و (اعلن) لاجتماع أحرفٍ من لفظٍ واحد وتوالي اثنين منها متحركين إلى أن تقول: اصبرز واقتل واعلن؛

(١) الشيع والعظيم والجمل الشديد الصلب.

(٢) من معانيه القصير والضيق.

(٣) الأصل: طاء، وهو تحريف.

(٤) في المعاجم والبطلوسي في: القوط ٣٤٦ نص على تسكين الطاء، ووزّده في رجز مشدداً ربما للروي، وهو رَجَزٌ للفرس إذا استمجلوه.

(٥) الغليظ الشفة.

(٦) الغليظ الكفين والرجلين والأسد.

(٧) الأصل: ولكن قالوا قال، وهو تحريف صوته بدلالة اللام في جواب لو.

(٨) الأصل: اعلن، وهو تحريف.

(٩) تخريجه في أول المسألة.

(١٠) اعلما علامة التمريض.

(١١) قلّ وقُلْ بمعنى.

كما هَرَبَ مِنْ (اضْرَبَ) إِلَى (اضْرَبَ) لما ذَكَرْتَ مِنْ اجتماع الأمثال / ١٦٩ ب وتوالي اثنين منها متحركين؟

فالجواب: أَنَّ الحرف الأول مِنَ الأمثال فِي قوله (اصْبِرْ) وَ(اقْتُلْ) وَ(اعْلُنْ) قد تقدم القولُ على أَنه حرفٌ من حروف الزيادة بمنزلة واو (كُوثر) وياء (صَيَّرَفَ)، وليس كذلك (اضْرَبَ)؛ لأنه لا زائد هناك.

وإذا كان الأول زائداً جاز مِنْ احتماله ما لا يجوز مع الأصل أو تكرير الأصل، يدل على ذلك عندك ويشهد بصحته لك اجتماع النحويين فِي جواب مَنْ قال لهم: ما مثَلُ (حَبْنَطَى) وَ(شَرَنْبَث) وَ(عَرْنَد) (١) مِنَ الفعل؟ على أن يقولوا: فَعَنْلَى وَفَعَنْلِلْ وَفَعَنْلْ، فَيَتَكَلَّفُونَ إظهارَ النون ساكنةً قبلَ اللام لما كانت زائدةً، ولو كانت أصلاً لم يَجُزْ لأنه ليس فِي كلامهم نحو: قَنِرْ وعَنْلْ.

والفرق بين (فَعَنْلِلْ) وبين استناعيهم مِنْ (ضَنْرَبَ) وَ(عَنْلَمْ) أن هذا (٢) تمثيلٌ للصيغة، وَ(ضَنْرَبَ) وَ(عَنْلَمْ) جارٍ عندهم مجرى أصولِ كلامهم. وقد أوضحتُ هذا فِي كتابي فِي شرح التصريف، فاطلُبْه هناك.]

(١) الصُّلْب.

(٢) أي فعنل، وانظر التعليق على التمثيل والبناء فِي أول المسألة، والنصف (١/٤٤)

آخر المجلدة وهو آخر الجزء العشرين / ١٧٠ من أجزاء أبي علي،  
[أول الحادي والعشرين]

أبو عبد الرحمن العَطَوِي<sup>(١)</sup>:

أَجَارَتْنَا دُعَاءً عَنْ قَرِيبٍ	فَلَا تَلْقِيهِ بِالْوَجْهِ الْقَطُوبِ
وَلَا تَسْعَجُنِي أَنْ هَامَ كَهْلٌ	عَلَى ظَبْيٍ يُطَالِعُهُ رَبِيبٌ
وَلَا عَجَبٌ وَلَا أَمْرٌ بَدِيعٌ	جَنَابَاتُ الْعَيُونِ عَلَى الْقُلُوبِ
لَعَلُّ عَدَاكَ إِنْ أَخْنَى زَمَانٌ	عَلَى بَغْلِكُلِّ وَبَنَاتٍ ذِيبٌ
وَأَنِّي حَيْثُمَا وَجَّهْتُ رَحْلِي	خَطَطْتُ بِهِ عَلَى وَادٍ جَدِيبِ
فَقَدْ صَدَقْتُكَ نَفْسُكَ غَيْرَ أَنِّي	مِنَ الْعَلَمَاءِ فِي كَنَفٍ رَحِيبِ
أَرْقُعُ عَيْشَتِي وَأَصُونُ وَجْهِي	وَيُقْنَعُنِي مُحَادَّةُ الْأَدِيبِ
وَكَمْ فَتَالُوا تَمَنُّ فَنَقَلْتُ كَأْسُ	يَطُوفُ بِهَا تُضَيَّبٌ فِي كَثِيبِ
وَلَدَمَا نَ تَعَاظِنِي حَدِيثاً	كَلَحَظَ الْوَعْدَ أَوْ غَضَّ الرَقِيبِ
وَكَيْسَ أَعْجَرَ وَخُمُولُ ذِكْرِي	عَلَى ذَا فَاغْلَمَنَ أَرْبُ الْأَرْبِ <sup>(٢)</sup>

مسألة

قال سيهويه<sup>(٣)</sup>: إِذَا حَقَّرْتَ (خَيْراً مِنْكَ) وَ(شِئْراً مِنْكَ) حَقَّرْتَ عَلَى اللَّفْظِ وَلَمْ تَأْتِ  
بِالْهَمْزَةِ.

فا: وهذا لأنَّ اللفظ كذلك / ١٧٠ ب وبناء التحقير قد تَمَّ، وإذا كانوا يقولون<sup>(٤)</sup> في

(١) محمد بن عبد الرحمن بن عطية أبو عبد الرحمن العطوي شاعر بصري معنولي، انظر: الفهرست ٣١٥،  
والوفيات (٢٦/٦)

(٢) من الوافر، وفي شعر العطوي (مجلة المورد مجلد ١ عدد ١) الأبيات الثالث والثامن والتاسع ص ٧٥،  
وخرجها عن الأغاني (١٢٥/٢٣) والتشبيهات ٣٦٧، ونهاية الأرب (١٠١/٤) والمختار من شعر بشار ١٤٥،  
ومحاضرات الرأغب (١١٧/٣) ووجدت الثامن والتاسع في: الوافي (١٢٨/٦) والأعجر: محتلى البطن،  
الإرب: العقل أو الدهاء، ورواية التاسع في المصادر: تعاظني - تعاظيني، كَلَحَظَ الْحَبَّ = كَلَحَظَ الْوَعْدَ.

(٣) الكتاب (٤٥٧/٣) وتصغيرهما عنده: خَيْرٌ مِنْكَ وَشَرٌّ مِنْكَ. وانظر: الأصول (٥٧/٣)

(٤) انظر تخريج الأقوال في تصغير هار ويضع في (١٥٣-١)

( هار ) : هَوَيْرٌ، وفي ( يَضَع ) : يَضَعُ، ونحو ذلك فلا يَرُدُّونَ الأصول، فإن لا يَرُدُّ الزائدُ أولى .

فإن قلت : هَلَا رَدَدْتَ ذلك ؛ لأنَّ المعنى على إرادة الهمزة ؟ قيل : هذه المعاني إنما تُقاس لِنَتَبَتِ بها الأصول لا لِتُجْتَلَبَ بها الروائدُ .

فإن قلت : فقد قال جريرٌ في بعض أبياته :

الْأَخَايِرُ (١)

فهذا يدل على أنه هو الأصل، فكما كُسِرَ عليه فَهَلَا حُقِرَ عليه ؟ ويُستدل بذلك على أنَّ الهمزة مرادة في الواحد .

فلا يجوز أن تكون الهمزة مرادة في الواحد ؛ لأنهم قد أنشؤهُ وهو صفةٌ بالناء، قال :

وَأَمْكُمُ خَيْرَةُ النِّسَاءِ عَلَى (٢)

وهذا يمنع أن تكون الهمزة مرادة فيه ؛ لأنَّ ما فيه الهمزة من هذا من الصفات لا تَدْخُلُهُ الناء ؛ إلا تُرَاك لا تقول : أَحْمِرَةٌ ؟ فإن قلت : فالهمزة إنما [ تُرَادُ ] (٣) في الواحد المذكور قبل اجتلاب الناء فإذا اجْتَلِبَتْ لم [ تُرَدُ ]، فإن ذلك فاسد ؛ لأنَّ الناء إنما تَدْخُلُ فيما يؤنَّثُ بها على حدٍّ ما كان قبل دخولها لا يُغَيَّرُ لدخولها النظم الذي كان قبله، وليس كالعلامتين الأخيرين .

نَبَتَ أَنَّ [ الهمزة ] (٤) غيرُ مرادة في ( خير منك ) و( شرُّ منك ) .

فإنما ( الأخايِر ) فإن هذه / ١١٧١ الهمزة إنما جاءت كما تجيء في التفسير الروائد لم تكن في الواحد ؛ نحو : باطل وأباطيل، وعروض وأعارضي ونحو ذلك .  
أَشَدُّ الْأَصْمَعِيِّ :

(١) سلف ذكره في (١٣٩-١) و(١٤٦-ب)

(٢) صدر بيت للجميع تقدّم تأناً في (١٤٦-ب)

(٣) الأصل : تَزَادَ بِالزَّايِ ومثله ( تَزَد ) الآتية، وهو تصحيف يشهد به تكرار ( مراد ) وتصريفها في السياق .

(٤) الأصل : الناء، وهو سهو فللکلام عن إرادة الهمزة .

وأبي الذي ترك الملوك وجمعهم بصهاب هامة كامس الدابر<sup>(١)</sup>

وقال:

هبت غزالة قلبه بفوارس تركت فوارسه<sup>(٢)</sup> كامس الدابر<sup>(٣)</sup>

إن كان (الدابر) صفة لم يحسن<sup>(٤)</sup>؛ لأن حكم الصفة أن تكون زائدة على الموصوف، وليس في (الدابر) معنى أكثر من معنى (أمس)، فإذا كان كذلك حملته على: أمس الزمان الدابر والحين الدابر، ثم أقمت الصفة مقام الموصوف مثل (صلاة الأولى)<sup>(٥)</sup>، فإذا كان كذلك لم يكن في مجيء هذا متصلاً بـ (أمس) ما يجوز تصغيره<sup>(٦)</sup>.

و(غذ)<sup>(٧)</sup> أيضاً لا يحقر؛ لأنه يجري مجرى (أمس) من حيث كان خلافه.

وفي غالب قلني أن الأصمعي قال: يقال: ذهب فلان كما ذهب أمس الدابر<sup>(٨)</sup>، ثم أنشد:

وأبي الذي ترك الملوك وجمعهم .....

فإذا كان كذلك فظاهر (الدابر) أنه صفة.

فإن قلت: فكيف وجه ذلك؟ فقد يجوز / ١٧١ ب أن يكون حملة على المعنى لما

(١) من الكامل، وقال فيه البكري في السط ٨٣٥: منسوب إلى رجل من بني مرة، وأظنه أحد بني حرملة، وهو بلا نسبة لي: الخصائص (٢٦٩/٢) والحكم (٤/١٠٤، ١٥١/٣٤) والخصص (١٤/٣٤) وأنشده أبو علي في: الحجة (١٧٥/٦) على الصفة للزكاة، وفي (٣٣٩/٦) على مجيء أدبر وذبر بمعنى رلى وانفضى، وصهاب قرية بفارس.

(٢) أعلى (لوارسه) بخط الناسخ: ك صح، أي كذا في الأصل وهو صحيح.

(٣) من الكامل، وهو لعمري بن حطان في شعره في: شعر الخوارج ١٦٦، وتخرجه فيه ومعه المتوارين ٧٣، وثار يخ خليفة بن خياط ٢١١، والخصائص (٢٦٩/٢) وغزالة امرأة من الخوارج دخلت بأصحابها الكوفة فالتزم الخجاج قصره وتحصن به. وروي البيت: ذمرت، وصدعت هبت، الغابر الدابر.

(٤) لا يجهزها صفة هنا إلا على تأويل (أمس) بوقت، وقد أجاز في (١٥٨-٤) أن تكون صفة مؤكدة.

(٥) سبق التعليق عليه في (١١٠-١).

(٦) منع سيبويه (٤٧٩/٣) تصغيره لعدم تمكنه، ووافق أبو علي في: التعليقة (٣٤١/٣).

(٧) منع سيبويه تصغيره كامس، وانتظر احتجاج السيرافي (العلمية ٤/٢٦٩) لذلك، ولم ير أبو علي في التعليقة مانعاً من تصغيره.

(٨) التهذيب (١٤/١١٣).

كان (أمس) وقتاً، وقد جاء:

بِرَجَزٍ مُسَحَنَفٍ الرَّوِّي  
مُسْتَوِيَاتٍ كَنَوَى الْبَرْنِي<sup>(١)</sup>

فقال: (مستويات) أراد الأبيات، وجاز أن يصف أبيات الرجز بالاستواء، وإن كانت مستوية في الزنة فحسن ذلك للزحاف المحكى أن يجيء فيه؛ ولأن الاستواء أيضاً يمكن أن لا يراد به الوزن، لكن استواء المعنى وجودته؛ ألا ترى أنهم قد يصفون الأبيات بعكس ذلك فيقولون: «شعر فلان كالدرّ نظّم مع أبعاد الطباء»، وقد حكى عن بعضهم ذلك في شعر ذي الرمة<sup>(٢)</sup>؛ فلهذا حسن أن يوصف به الأبيات.

وأما (الثلاثاء) و(الأربعاء) فلا يحقر أيضاً<sup>(٣)</sup>؛ لأن وضعه وضع الأعلام، وهو وإن كانت فيه ألف ولا م فيه كـ (أسامة)، والاختلاف الواقع في أشخاص هذه الأيام لا يخرجها من أن يكون كـ (أسامة)؛ كما أن اختلاف أشخاص الأسد لا يمنع أن يكون (أسامة) يجري عليه على حد ما تجري الأعلام على المسميات، فكذلك (الثلاثاء) و(الأربعاء).

### مألة

١١٧٢/ (قاضي)<sup>(٤)</sup> لم تحذف الياء لالتقاء الساكنين لكن لأنها رابعة؛ ألا ترى [بيض].

(١) من الرجز، وهما أبي الجهمي في: شرح اشعار الهذليين ٦٧٦، والخزانة (٢٩/٧) والمحكم (٣٦٩/٧) واللسان (جود، بذر) وبلا نسبة في: المقتضب (٨١/٢) وما اتفق لفظه للمبرد ٥١، وسر الصناعة ٦٤٨، والانتصاب (٢٧٤/٣). مسحفر: لا تكثف فيه ولا توقف، البرني: تمر جيد.

(٢) حكى عن أبي عمرو بن العلاء: شعر ذي الرمة نقط عروم تضج عن قليل، وأبعاد طباء لها ششم في أول شحمها تعود إلى أرواح البصر، وروي قريب منه عن جرير والفرزدق، والمعنى بخلاف سراد أبي علي فهم يرددون أن حسنه لا يبقى طويلاً. انظر: طبقات الفحول ٥٥١، والأغاني (١٨/١٤) والموشح ٢٢٥-٢٢٧، وجمهرة الأشعار (٢٢٢/١) والخزانة (١٢٠/١).

(٣) منع سيبويه (٤٨٠/٣) تصغيرهما، وكان أباعلي يرد على مخالفه في إجازة ذلك كالكوفي والملازني والمبرد. انظر المسألة في: المقتضب (٢٧٥/٢) والانتصار ٢٢٩، وشرح السيرافي (العلمية ٤/٢٢٠).

(٤) حذف الياء من (قاضي) منسوباً على سيبويه (٣٤٠/٣) بالقاء الساكنين، وانتصر أبو علي على ذكر الحذف ولم يحمله في: التكملة ٥٥، والخلقيات ٣٣٧، والتعليقة (١٥٨/٣) والعصديات ٦، ولا يبعد أن قوله هنا من عنوان الباب عند سيبويه: باب الإضافة إلى كل اسم كان على أربعة أحرف فصاعداً إذا كان آخره ياء ما قبلها حرف مكسور.

## مسألة

إنما يقول النحويون (١): إنَّ التقدير بالاسماء الواقعة بعد (أما) (٢) أن تلي الفاء؛ يريدون هذا مما كان مقدماً من الجملة الداخلة فيها الفاء التي هي جواب (أما).  
فأما ما لم يكن من الجملة التي دخل عليها الفاء فإنَّ هذا التقدير فيه غير سائغ؛ ألا تراهم قد قالوا: (أما يوم الجمعة فإني ذاهب) (٣)، فاقعوا بعد (أما) ما لا يستقيم أن يلي الفاء؛ لأنه ليس من الجملة التي تدخل عليها الفاء، وإنما عمل فيه ما في (أما) من معنى الفعل.

فكما فصلوا بهذا ولم يجز أن يلي الفاء حيث لم يكن من الجملة التي دخل عليها الفاء، كذلك قوله: ﴿إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ (٤) لا يلزم أن يلي الفاء؛ لأنها ليست من الجملة التي هي جزاء؛ كما لم يكن ما انتصب بمعنى (أما) من الجملة التي هي جزاء (أما)، فلا يلزم من هذا أن يصير تقديره: مهما يكن من شيء فإن كان من أصحاب اليمين سلام لك، فيبقى الشرط بغير فاء في جوابه في حال السعة.

## مسألة

١٧٢ ب إنما لم يجز إضافة (اثني عشر) ولا الإضافة إليه (٥) من حيث كانت (عشر) في موضع النون، فكان يجب من هذا وقوع الإعراب في وسط الاسم؛ ألا تراهم لما أضافوا (زيدان) و(قنسرون) (٦) حذفوا علامة الإعراب؛ لئلا تقع حشواً.

(١) الكتاب (٢٣٥/١) والمقتضب (٦٨/٢) ومطاني النحاس (٤٥٧/١) أما عبد الله فستطلق تقديره: مهما يكن من شيء، فعبد الله منطلق. وكلام أبي علي جاء أكثره في: الشعر ٦٣، وانظر التعليق السالف على أما وآية الواقعة في (٢٥-ب)

(٢) لم تظهر الهزرة في الأصل في أكثر مواضع ذكرها في هذه المسألة.

(٣) الكتاب (١٣٧/٣) والمقتضب (٣٥٤/٢) والاصول (٢٧٤/١) والشعر ٦٤

(٤) سورة الواقعة: (٩٠) وتام ما به الفائدة: "وأما إن كان من أصحاب اليمين فسلام لك من أصحاب اليمين". وسلف التعليق عليها في (٢٥-ب)

(٥) منع سيبويه (٣٧٥/٢) الإضافة فيها، وشرح أبو علي قوله في مسألة مفصلة عقدها لاثني عشر في: الحليات ٣٢٢، فجعل الإضافة بمعنى التخصيص كغلام رجل، والإضافة إليها بمعنى النسب، وفي شرح الأخير سقطت (٧).

(٦) فنقول: قنسري، وزمدي، انظر الاصول (٦٨/٣)

وَفَتَحُوا الرَاءَ مِنْ (اثني عشر) (١) كَمَا فَتَحُوهَا مَعَ سَائِرِ أَخَوَاتِهَا مِنْ حَيْثُ كَانَتْ دَلَالَتُهُ عَلَى الْعَدَدِ كَدَلَالَةِ أَخَوَاتِهِ، وَحَسُنَ ذَلِكَ حَيْثُ كَانَ الْأَسْمُ الثَّانِي لَيْسَ لَهُ مِنَ الْإِتِّصَالِ بِالْأَسْمِ الْأَوَّلِ مَا لِيَأْيِ الْإِضَافَةِ بِالْأَسْمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمْ يُكْسَرْ الْأَسْمُ عَلَيْهَا كَمَا كُسِرَ عَلَيْهِمَا فِي نَحْوِ: حَوَلِيَّ وَحَوَالِي (٢)، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي التَّاءِ (٣).

وَحَسُنَ ذَلِكَ أَيْضاً أَنَّ الْإِعْرَابَ لَيْسَ عَلَى حَدِّ الْإِعْرَابِ فِي الْآحَادِ الَّتِي هِيَ الْأَصُولُ، وَإِنَّمَا هُوَ انْقِلَابُ الْحَرْفِ (٤)، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي نَحْوِ: هَذِي وَعَصِي (٥)، وَهِيَ حُرُوفُ إِعْرَابٍ قَدْ انْقَلَبَتْ.

وَمَعَ أَنَّهُمْ قَدْ جَعَلُوهُ (١) بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، فَقَدْ قَالُوا: خَمْسَةُ عَشَرَ، فَجَعَلُوا حَرْفَ الثَّانِي فِي الْأَسْمِ الْأَوَّلِ، وَهِيَ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي آخِرِ الْأَسْمِ، وَهَذَا كُلُّهُ فِي تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ، وَلِأَنَّ وَقْعَ الْهَاءِ فِي الْأَسْمِ الْآخِرِ قَدْ صَارَ فِيهِ تَفْرِيقٌ بَيْنَ مَعْنِيَيْنِ.

(١) علل الفتح بغير وجه في: الحليبات ٣١٩-٣٢١

(٢) قال سيبويه (٢٣٢/٣): حَوَالِي كُسِرَ عَلَيْهِ حَوَلِيَّ وَلَيْتَ يَاءُ لَحِقَتْ حَوَالِي.

ومثله في: البصريات ٣٣٣. وفي تفسير غريب الأبيات ٣٣٣: الحوالي: ذو الحيلة، وفي السمراني (العلمية ٢/٤٩٨): لعليّ الحيلة.

(٣) يعني تاء الثانیث، وفي الإغفال (١١٩/٢): الثانی من خمسة عشر بمنزلة الهاء. فمراده هنا أن الهاء لا يُكسر عليها بل تستقط.

(٤) يرى أبو علي ياء (اثني) حرف إعراب فيأخذ في المغرب بالحروف بقول سيبويه ومثله في: البصريات ٨٩٥، والحليبات ٣١٩، وانظر الكشاف (١٧/١) والمقتضب (١٥١/٢) والانتصار ٤٥، وإيضاح الزجاجي ١٣٠،

١٤١، والسمراني (٢١٥/١) وسر الصناعة ٦٩٦

(٥) أي هذاي وعصاي، ولغة هذيل وغيرهم قلبُ الألف ياء في المقصور المضاف إلى ياء المتكلم، وقرئ بها في

البقرة (٥) وطه (١٢٣) وذكرها سيبويه (٤١٤/٣) وأبو علي في: التكملة ٤٨، والشجرات ٧٨،

والعسكرية ١٦٠، والحجة (٨٦/١) وهي معرفة في: التحليقة (٢٥٦/٣)، وكسر القاصد في أصلنا تحريف.

وانظر الفهجات في: الكتاب ٢٦٤

(٦) أي جمعوا للعدد من أخوات اثني عشر كخمس عشرة بمنزلة...

## ١٧٣/ مسألة

( هذا ضَرْبٌ زَيْدًا )<sup>(١)</sup> أَقْبَحُ مِنْ ( هذا ضاربٌ ظريفٌ زَيْدًا )<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ التحقير هو في نفس الكلمة، والصفة قد لا يتبعُ الموصوف. فإن قيل: هَلَّا لم يخرج بالتحقير من شبه الفعل كما لم يخرج ( ما أَفْجَلُهُ )<sup>(٣)</sup> ونحوه من شبهه؟

قيل: لأنَّ المحقَّر من الأفعال لا مناسبة بين الأسماء المَعْمَلَةِ عَمَلَ الفعل وبَيْتِهِ؛ ألا ترى أنَّ ما كان من أسماء الفاعلين للمُضِيِّ لم تَعْمَلْ<sup>(٤)</sup>، وهذه الأفعال التي حُقِّرَتْ هي الماضية [بَيْض].

## مسألة

سأل سائل: أَيُّما أَفْضَلُ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو؟

والقول فيه: إِنَّ ( ما ) يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ ( رَجُلٌ )؛ كانه قال: أَيُّ رَجُلٍ أَفْضَلُ؟ ولكن لا يجوز بـ ( أو ) بل بـ ( ام )<sup>(٥)</sup>؛ لأنه يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ ( أَيُّ )، فيجب أن يكون على حَدِّهِ، فكما أَنَّ ( أَيُّ ) على معنى الهمزة و ( ام )، كذلك يَنْبَغِي إِذَا أَبْدَلْتَ مِنْهُ. ألا ترى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو، فلم تُدْخِلْ حرفَ الاستفهام لم يَسْتَقِم؛ لأنَّكَ

(١) الكتاب (٤٨٠/٣) والأصول (٦٦/٣) وشرح الصنع للبقولي ٧٨٢، وابن يعيش (١٣٩/٥) وشرح الرطبي للشافعية (٢٨٩/١) وحكى أبو علي ذلك في: الحجة (٤٤٥/٤، ٢٢٤/٥) والشيرازيات ٢٨٧، والتعليقة (٣٤١/٣) متأماً سببويه على المنع لأن التصغير في: تخصبمه كالمصفة، فساوى بينهما ولم يفارن كفعله هنا.

(٢) الكتاب (٢٩/٢) ولغظه: هذا ضاربٌ عاقلٌ أباه، وافدته من محقق الشيرازيات، وله في: التعليقة (٢٣١/١) فضلٌ تعليلٌ للصنع، وقال في الحجة: جاء شيء منه في الشعر، وفي المصباح ٢٢١ حكاية الجواز عنه، وانظر التعليق على بيت يشر في (٢٠٠-١).

(٣) تصغير التمجيب وتوجيهه بما لا يخرج من الفعلية في: الكتاب (٤٧٨/٣)، والمقتضب (١٨/١) وأمالى ابن الشجري (٣٨٢/٢) وانظر التكملة ٢٥٦، والفتوة ٢٤٠.

(٤) شرحه في الباب الذي عقده لعمل اسم الفاعل في: الإيضاح ١٧١، وانظر التعليق على ( هذا ملرٌ بزهة اسم ) في (١٧٤-ب).

(٥) في البصريات ٨٩٢ لم يُجزَّأ مَكَانٌ أَوْ فِي ( أيهم يضربٌ أَوْ يقتل زَيْدًا ) لأن معنى أم قد استغرقتها أي، وفي المنشورة ٢٠٠ محرف. وانظر ما سبق عن أم في (٦١-١) والمضديت ١٩٤.

كنت تُخرجُ البَدَلَ مِنْ حُكْمِ المَبْدَلِ منه .

وعلى هذا تقول - وهو قولُ أبي عمر أيضاً -: كم رجلاً أذاك؟ اثلاثة / ١٧٣ ب أم أربعة؟ فتبدل ( اثلاثة أم أربعة ) من ( كم )، وتعطف عليه بـ ( أم ) دون ( أو ) (١).

فإن قلت: أقول: زيدٌ أو عمرو، واجعله بدلاً من ( أفضل ) . كان فاسداً؛ لأنه يصير إلى: ( أيهما أحدهما؟ ) وهذا لا يجوز؛ لأنه لا فائدة فيه؛ لأن الخبر لم [يزد] (٢) على الأول، إلا ترى أن ( أيهما ) هو ( أحدهما ) .

ولو أبدلت من الضمير في ( أفضل ) - فقلت: أقول: أيهما أفضل؟ أزيدٌ أو عمرو؟ فأبدل ( زيداً ) من الضمير - لكان المعنى يصير: أيهما أفضل؛ أحدهما؟ وهذا [بيض].

### مسألة

قالوا: ليلةٌ ليلاءٌ (٣)، وأنشد ابن الأعرابي بيتاً فيه ( لَيَالٍ ) (٤)، فهذا على أنه قلبُ ( لِيَالٍ )، ويجوز أن يكون ( لِيَالٍ ) (٥) جمعُ ( ليلاء )، وكسرُ لانه مثلُ صحراء ونحوه، إلا ترى أنه ليس له ( أفعل )، فليس كـ ( حمراء ) تانيث ( أحمر ) .

فإن قلت: فقد جاء:

( ١ ) في الكتاب ( ١٦٨ / ٢ ) باو غير مسبوقة بالهمزة وشرحها في: التعليقة ( ٣١٠ / ١ ) وأوجب الرفع في مثل جملتنا في: المنصورة ٨٣ .

( ٢ ) الأصل: يرد وأعلى الراء علامة الإعمال، وهو تصحيف .

( ٣ ) مجالس ثعلب ٧٩، واشعقاق ابن دريد ٤١، والميهج ٢١٧، والمين ( ٢٦٣ / ٨ ) وهي شديدة الظلمة ويقال لليلة الثلاثين: الليلاء .

( ٤ ) يشير إلى البيت:

جمعتك والبدر ابن عاتشة الذي أضاعت به مسخنة كلت الليل

وهو من الطويل، وهو للكُميت في: ديوانه ( ٣٧٧ / ١ ) وأزمة المرزوقي ( ١٥٦ / ١ ) والنسان والناج ( ليل )،

وقال المرزوقي: أنشده للكسائي وتوجيهه على أنه أراد الليالي فقلب وقدم الياء علماً وليت الألف مُمزت .

مسحكنكك: بكسر الكاف وفتحها شديد السواد، وابن عاتشة: لعله يريد سعيد بن خالد بن أسيد

وجده لا يبه عاتشة بنت خلف الخزاعية أخت طلحة لطلحات، انظر: الشعر والشعراء ٥٧٨

( ٥ ) لِيَالٍ جمع على حد مفرد لم يستعمل عند سيبويه ( ٢٧٥ / ٢ ) وتابعه أبو علي في: الشكلمة ١٧٤،

والتعليقة ( ٨٦ / ٣ )

## والليلُ مُخْتَلِفُ الْعَلَائِقِ الْإِلْ (١)

فإنَّ (الليل) صفةٌ (للليل)، وليس (الليل) على حَدِّ ليلةٍ ولا هو مُذَكَّرٌ؛ ألا تراهم استعملوا (الليل) في معنى التكثير وأجرؤه مجرى الدهر والأبد في قولهم: (سير عليه الليل والدهر والأبد) (٢)، فتعلم بذلك أنَّ (الليل) / ١٧٤ ليس على حَدِّ الليلة.

فإذا كان كذلك لم يكن (الليل) من (ليلاء) بمنزلة (أحمر) من (حمراء)، وإذا كان قد جاء (أجمع) و(جمعاء) مجيء الاسمين - مع أنَّ (جمعاء) مؤنث (أجمع)، ولم يمنعهما من ذلك أنَّ يجريا مجرى الاسمين، ولا يجريا مجرى الصفتين - فإنَّ لا يجري (الليل) مع (ليلاء) هذا المجرى لاختلاف معنييهما وأنَّ إحداهما ليست على الأخرى أجدر وأولى.

## مسألة (٣)

لحققت الهاء في (دَوْبَرَة) و(قُدَيْمَة) (٤) ونحوهما من قبل أن التحقير قد يُردُّ فيه الشيء إلى أصله في ردِّ الحذف، وقد جرت هذه الناء مجرى الأصل؛ نحو: بُرَى وبُرَة (٥)، وسِنُون، ومِسُون، فكما تُردُّ اللام في (هَتَي) و(دُمَي) (٦) كذلك تُردُّ في (دَوْبَرَة) ونحوها.

(١) لم أجده هذه الرواية، ولكن للفردق بيت روايته:

قالت وخائره بَكَرٌ عليهم والليلُ مختلطُ الغياطلِ اللَّيْلُ

وهو من الكامل، وهو له في: ديوانه لنصاوي ٧٢٤، والنقائض (١٥٣/١) ومنتهى الطلب (٣٣٢/٥)

وأزمنة المرزوقي (١٥٤/١) واللسان والتاج (غياطل) و(ليل)، والغياطل: ظلمة الليل، الأليل: التام.

(٢) الكتاب (٢١٧-٢١٦/١) والأصول (١٩١/١) والجليات ١٧٤، والحجة (٣١/٢) ومختصراً في كتابنا

(١٢٢-ب)، وفي الأصل: الليل والدهر والأبد، والنصحیح عما تقدم، وذكرها في: السبازيات ٣٠٦،

والإخفال (١٦١/١) بالرفع للتقليل وهو خلاف معناه هنا.

(٣) تقدم أكثر ما فيها في المسألة التي عقدها في (١-٢٠)

(٤) تصغير دار وقدم، وذكر الثانية في: الحجة (١٩٩/٤) والتكملة ١٩٧ في تصغير المؤنث الذي لم تثبت

علامة التأنيث في مكبَّره فتلحق في التصغير.

(٥) البُرَة الخللخال وحلقة في لثف البعير جمعها بُرَى، وهما من أمثلة سيبويه (٥٩٩/٣) وذكرهما في:

التكملة ١٦٣، وشرح وجوه جمعها في: التعليقة (٨٦/٤) فقال: جمعت على فعل لأنها فعلة.

(٦) تصغير من دَم، والثانية ذكرها فيما حذف لأمه ولم يعرض منه شيء في: التكملة ١٩٩

وأما الحرف الرابع في (عقرب) فصارِعَ بطول الكلمة به حرفَ التانيث، فلم يدخله تانيثٌ.

وقد سَوَّوا بين الأصل والزائد<sup>(١)</sup> في أماكن منها: حَذَقَهُمْ نحو: لم يَرَمْ، ولم يَخْشَ، ولم يَدْعُ؛ كما حَذَقُوا للجزم الحركاتِ الزوائد. ومنها: مُرَامِي (كـ حَبَارِي)، والرابع شابه الزائد؛ ألا ترى أنه لا يخلو من حرفٍ من حروفِ الدلالة؛ ولذلك مثلُ التحويلات نحو: جَعَفَرُ بِ (فَعَّلَ) <sup>(٢)</sup> ١٧٤ ب فكَرُّوا لاماً زائدة.

### مسألة

جَازَ (أصحابي إخوتك إلا زيداً)<sup>(٣)</sup>؛ لأنك تُجَرِّدُ من هذه الجملة معنى الفعل فتعملُ في المستثنى بحرف الاستثناء<sup>(٤)</sup>؛ لأنَّ ما لا يعمل بنفسه قد يعمل إذا أُعِينَ بالحرف؛ نحو: قامَ القومُ إلا زيداً<sup>(٥)</sup>، واستوى الماءُ والخشبُ<sup>(٦)</sup>، وهذا ما رُويَ بزيدٍ أمسي<sup>(٧)</sup>.

### مسألة

جَازَ أَنْ يُقْتَصَرَ في (استوى الماءُ والخشبُ) على فاعلٍ واحدٍ حملاً على المعنى لما كان معناه: تَسَاوَيَا؛ كما اقتصر على الفاعل من خَبَرِ المبتدأ في قولهم: (أقائمٌ زيدٌ)<sup>(٨)</sup> لما كان معناه: أيقومُ زيدٌ؟ وكقولهم: (حَسْبُكَ يَشَمُ الناسُ)<sup>(٩)</sup>.

(١) أي إنهم سَوَّوا بين رابع عقرب وهو أصل وهاء التانيث وهي زائدة فكأنما بمنزلة واحدة في التصغير.

(٢) انظر المسألة التي عقدها لُزْنة جعفر في (١٦٣-ب)

(٣) ذكره في (١٤٥-ب) وفي معاني الأخفش ٢٦٥: كلُّهم أصحابك إلا زيداً.

(٤) تقدمت الإشارة إلى أنَّ المستثنى منصوب بالجملة عنده في (٧٥-أ)

(٥) معاني الأخفش ٦٤، والمقتضب (٣٨٩/٤) والأصول (٢٨١/١) والإيضاح ٢٢٥، والبصريات ٧٠٢

(٦) الكتاب (٢٩٨/١) ومعاني الأخفش ٣٦٨، والأصول (٢١٠/١) والإيضاح ٢١٥، والبصريات ٢٣٠، وسر

الصناعة ١٢٦، ٦٣٩، وشرح الرضي (٥٢٠/١) وفيه: والخشبُ مقياس يُعرف به قدر ارتفاع الماء وقت

زيادته.

(٧) انظر محل المجرور في مثله في: المنشورة ١٦٥، والإيضاح ١٠٨، وذكر أبو علي فيه ١٧١-١٧٢ الخلاف في

إعمال اسم الفاعل الماضي واختار فيه وفي الشيرازيات ١٢٥، والحجة (٤٤٥/٤) والبصريات ٩١٣، وكتابتنا

(١٧٣-أ) عدم إعماله وحمل ما خلف على الحكاية.

(٨) المعكزية ١٣٣، والشيرازيات ٤٠٥، والإغفال (٢٦٣/١) والإيضاح ٧٩، والبصريات ٦٢١

(٩) تم الكلام عليها في (٤٧-أ)

## مسألة

الظرف<sup>(١)</sup> مع المفعول به كالمفعول به مع الفاعل في إقامته مقام الفاعل دونه .

## مسألة

بني (الآن)<sup>(٢)</sup> لأنه مُشارٌّ به إلى وقتٍ حاضِرٍ، وليس معه حرفٌ إشارة، فلمَّا تَضَمَّنْهُ بُنِيَ.

فإن قيل: فهلا كانت اللام فيه مثلها في (مررت بهذا / ١١٧٥ الرجل) و(يا أيها الرجل) فعُرف باللام مع الإشارة؟

قيل: لا يجوز أن يكون (الآن) متعرِّفاً باللام على جهة الإشارة هنا؛ لأنَّ التعريف الحادث بالإشارة في هذا القبيل لا يكون حتى يجري صفةً على مُبْهَمٍ، فلمَّا كان كذلك وَجِبَ أن يَتَضَمَّنَ معنى الحرف فُنيًا، وليس (الآن) كذلك؛ لأنه لم يَجْرِ صفةً على مُبْهَمٍ؛ فلذلك ضُمِّنَ<sup>(٣)</sup> معنى الحرف فُنيًا.

فإذا أضيف أعرب؛ لأنه قد زال عنه تعريفُ الإشارة وحصل تعريفه من قبل الإضافة؛ كما عراب (أمس)<sup>(٤)</sup> إذا أضفته ليزوال التعريف [باللام]<sup>(٥)</sup> المرادة عنه، وصار بمنزلة سائر الشكرات؛ فكأنك أضفتَ أمسا من الأموس.

(١) شرح هذا المعنى في: البصريات ٢٢٩، والعبارة تومئ إلى اشتراط البصريين عدم وجود المفعول لينوب الظرف عن الفاعل في حين يخالفهم الكوفيون، وأبو علي يأخذ بقول البصريين في: المحجة (٥ / ٢٦٠) والإيضاح ١١٤، وانظر المسألة مفصلة في: التذيل (٦ / ٢٤٢)

(٢) لا يخرج في كلامه عما قال في مسألة الآن في: الإغفال (١ / ٢٧٩) غير أنَّ الضمَّن هناك حرف التعريف ولم يذكر الإشارة المذكورة هنا بل جاءت فيما تعقَّبه من كلام الزجاج، وهما واحد لقوله في: الخليات ٢٣٠ في ثالث أنواع ال: أن تكون تعريفًا للإشارة إلى حاضر. ومسألة بناء الآن موضع اختلاف تجده في: امالي ابن الشجري (٢ / ٥٩٦) والإنصاف ٥٢٠.

(٣) الاصل: ضَمِّنَ، ومعناه كفله فلا وجه له.

(٤) مرَّ كلامه في: (أمس) وبنائها والتعليق عليه في (٨٠-ب، ٩٠-ب)

(٥) الاصل: اللام بدون الياء.

## مسألة

(هذان) <sup>(١)</sup> اسم صيغ للتثنية؛ لأنه لا يمكن تنكيره، فليس كل (زيدان) و(رجلان).  
فإن قلت: ما أنكرت أن يكون التثنية إنما توجب تنكير ما يمكن تنكيره، والمشار به لا  
يمكن تنكيره؟

قيل: كيف تصرقت الحال؟ هل كان الاسم يمكن تنكيره أو لا يمكن تنكيره متى لُني  
فشورك في اسمه صار نكرة؟ ومن هنا قال الخليل / ١٧٥ ب في قوله:

يا هندُ هندٌ بين خلبٍ وكبدٍ <sup>(٢)</sup>

إن (هنداً) هنا نكرة.

ولو جاز لقائل أن يقول: إن التنكير فيما لا يتنكر لا يحدث بالتثنية، لجاز لآخر أن يقول:  
إنه لا يحدث فيه بالإضافة، فيجوز إضافة المبهم إذ لا فصل بين الإضافة والتثنية في أن كل  
واحد منهما يوجب تنكيراً، وفي امتناع إضافة المبهمة دليل على امتناع التثنية فيها،  
واجتماع الناس <sup>(٣)</sup> على أن الكاف في (هذان) ونحوه لا موضع لها، وثبوت النون في  
(ذائك) دليل على أنها لا تضاف، بل التثنية أشدّ ذهباً في التنكير من الإضافة؛ وذلك أنه  
قد يجوز أن يكون واحداً لا ثاني له، فيُنزل في الإضافة منزلاً واحداً من أمة، والتثنية قد حصل  
بها الزيادة على الواحد، ودخول اللام للتعريف كالنكرة البتة في نحو: الزيدان والعمران.

ولا يدل الانقلاب <sup>(٤)</sup> في (هذان) و(هذين) على أنه تثنية لقولهم: كلاهما  
وكليهما وأخوك وأخاك وأخيك، وكقولهم <sup>(٥)</sup>: متين؟ فإذا وصلت قلت: من يا فتى؟

(١) الكلام في أن (هذان) مرئجل وليس تثنية ذا، ورجحه أبو علي في: البصريات ٨٥٢، وحكي عنه في: سر  
الصناعة ٤٦٦، وشرح القافلي للمع ٦١٠، وكان ابن برهان في: شرح اللع ٣٠٧ يرد قول أبي علي في التفسير  
أنّ ذان تثنية ذا.

(٢) من الرجز، وهو بلا نسيبة في: الكتاب (٢٣٩/٢) والشمام ٧٦، وتحصيل عين الذهب ٣١٣، والمحكم  
(١٢٨/٥) والخلب حجلب القلب وقيل غير ذلك، وقول الخليل في الكتاب: أراد انت بين خلب وكبد  
فجعلها نكرة. يريد للتثنية.

(٣) الكتاب (٢٤٥/١) ومعاني الأخفش ٢٩٩، والقراء (١٤٩/١) والمقتضب (٢٧٨/٤)

(٤) انظر التعليق على تسميته إعراب التثنية انقلاباً في (١٧٢-ب)

(٥) الكتاب (٤٠٨-٤٠٩) في الحكاية إذا قال: رايت رجلين فتقول: متين؟ فإن وصل قال: من يا فتى  
للواحد والاثنين والجميع. وقره أبو علي في: المشورة ١٣٣، والتعليق (١١٢/٢)

## مسألة

قياسُ قولِ سيبويه (١) في (فيها) في قوله:

فَلَا لَفَوْ وَلَا تَأْتِيَمَ فِيهَا (٢)

أن يكون خيراً / ١١٧٦ عن الاسمين، وهو في موضع رفع؛ كما أنك إذا قلت: لا رجلٌ  
و[لا غلامٌ] (٣) فيها، كان (فيها) خيراً عنهما؛ ألا ترى أن (لا) مع (رجل) في موضع  
اسم مرفوع على قول سيبويه (٤)، وخبره مرفوعٌ كما يرتفع خبر (لا رجلٌ ظريفٌ في  
الدار) (٥).

(١) الكتاب (٢٨٦/٢) وللکلام تعلقٌ بكلامه في الاشتراك في الخبر بعد (إن) في: (١٤٤/٢) ولا يعني أن  
البيت من شواهد سيبويه.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وَلَا حَيْنٌ وَلَا لَيْهَا مُلِيمٌ

والمشهور في كتب النحو والمعاجم أن عجزه:

وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُفِيمٌ

وهو عجز بيت آخر، فأكثر النحاة بذكره مطلقاً، وهو لامية بن أبي الصلت في: ديوانه ١٢٢، وفي هامشه  
فضل تخريج وزد عليه معاني الفراء (١٢١/١) وهو أقدم من وجدناه عنده مطلقاً، وشرح اللصح لابن  
برهان ٩٥، والباقولي ٣٩٢، والإعراب المنسوب ١٧٤، واللباب ٢٣٤، والتذيل (٢٩٦، ٢٣٦/٥) وشرح  
شواهد التحفة للبغدادي ١٤٩، والحكم (١٦٨/١١، ٣١٣/٤) وأنشده أبو علي في: الحجة (١٩٢/١)  
على نحو يظن كلامه في كتابنا ثم أنشده في: (٢٢٧/٦، ٣٥٨/٢) كما قال الباقولي في الشرح: كأنه  
يلحوي قول أبي الحسن، بل وجدته لم يقبل خبره في الأخير.

تأنيث: من لولئك للرجل الميت، أي لا شيء فيه ثم يقال له ذلك، التحين: الهلاك، المليم: من الأم إذا فعل ما  
يستحق به العلوم.

(٣) الأصل: لا رجلٌ وغلامٌ، والتعليل المحكي عن سيبويه يمهده بوجوب فتح الأول، فيصح عطف المرفوع على  
المبتدأ (لا واسمها) كما يصح القياس على باب إن، وانظر تصحيح ذلك وتوضيحه في: التذيل  
(٢٣٥-٢٣٦) وإضافة (لا) من الحجة (١٩٣/١)

(٤) الكتاب (٢٧٤/٢)

(٥) الأصل: رجلٌ بالرفع، وأجاز أبو علي في الصفة الفتح والنصب والرفع. انظر: الكتاب (٢٨٨/٢) والمقتضب  
(٣٦٧/٤) والإيضاح ٢٥٤، والمنشورة ٩١، واليسريات ٥١٦، والإغفال (١٥٤، ١٥١/١) والحجة (٤١/١)،  
(١٨١/٤).

وقياس قول أبي الحسن<sup>(١)</sup> أن لا يكون (فيها) خيراً عندهما جميعاً؛ لأن خبريهما مختلفان. ألا ترى أن خبر (لا تأثيم) يرتفع عند أبي الحسن به (لا) دون كونه خبراً المبتدأ، وخبر (لغو) يرتفع بالابتداء، فلا تجمع بين خبريهما؛ لأنه لا يعمل في اسم واحد عاملان مختلفان، فليكن واحد منهما خيراً؛ إذن قدل خبر الثاني على خبر الأول؛ كقوله:

نحن بما عندنا وانت بما عندك راض<sup>(٢)</sup>

ويجوز أن يكون (فيها) خيراً عن الأول، وتُحذف خبر (لا تأثيم) وبَدَل عليه خبر الأول.

### مسألة

في نسخة قال أبو عثمان: قال الزبائدي مرة<sup>(٣)</sup>: مُنِعَت النكرة التنوين في باب النفي كما مُنِعَت المعارف التنوين في النداء، ولا يزعم أنهما جعلاً اسماً واحداً. قال<sup>(٤)</sup>: والكسر عليه أنه يكون ووصفه<sup>(٥)</sup> كالشيء الواحد يُحكى عن العرب لا أنه بمنزلة اسم واحد.

فا: ١٢٦/ب ينبغي أنه لم يُجز هذا فيه؛ ألا ترى أن الصفة في النداء ليست مع المنادى كالشيء الواحد، ولم يثن معه، وقد بُني مع المنفي على [الفتح]<sup>(٦)</sup>، فلولا أن

(١) معانيه ٢٤، والثبوت ٨٦، والحجة (٢٩٠/٢) وهو مذكور في أكثر مصادر تخريج الشاهد، ورفع الخبر بلا حكاية السيراني (الملمية ١٦/٣) عن المبرد.

(٢) قطعة من بيت من المسرح، وثمنه:

..... والرأي مختلف

وسلف الشملق عليه في (٩٦-١) وأنشده لبرعلي في: الحجة (١٩٣/١) لما ذكر هنا، وتقدير المحذوف: نحن راضون.

(٣) مقارنة النكرة في باب لا بالمعرفة في النداء ورد عند سيبويه (٢٨٨/٢) غير أنه يجعله بمنزلة خمسة عشر، وهذا ما لا يفعله الزبائدي.

(٤) أي أبو عثمان.

(٥) كذا بلا تأكيد للمستتر المرفوع.

(٦) الأصل: القُبْح، وهو تصحيف.

( لا ) تعمل ذلك في المفرد لم يَجْز أن تعمله في الموصوف، فلما صار الصفة مع الموصوف كالشيء الواحد بمنزلة ( خمسة عشر ) .

قال (١) : إن ( لا ) مبني مع ( رجل ) كما كان ( لا رجل ظريف ) كذلك . ولا مصروف ( لظريف ) (٢) إلا إلى البناء مع ( لا ) دون شبه النداء؛ لأن النداء لا يكون مع الصفة كالشيء الواحد .

قيل لأبي عثمان : أفرأيت شيئاً مُعملاً في شيء يكون وما بعده بمنزلة شيء واحد ؟ قال : نعم ، ( أردت أن أضربك ) كأنك قلت : ضربه .

قال (٣) : وإنما شبه به ( خمسة عشر ) لأنه جواب شقين جُعلا شيئاً واحداً؛ لأن المضاف والمضاف إليه (٤) كالشيء الواحد، فجعل الجواب شقين بمنزلة شيء واحد؛ كما كان الذي هو جوابه بمنزلة شيء واحد .

### مسألة

قال الاخفش : يلزم سيبويه أن يصف (٥) ( لا رجل أجمع ) كما يصف ( خمسة عشر أجمع ) ، وهو قد شبه بهما في أنهما اسمان جُعلا اسماً واحداً .

قال أبو عثمان : لا يلزمه ذلك؛ لأن ( خمسة عشر ) اسم لشيء له معنى إذا وُصف ، / ١١٧٧ و ( لا رجل ) ليس باسم لشيء إذا وُصف كان له معنى .

(١) سيبويه ( ٢٨٩ / ٢ ) بالمعنى .

(٢) هذا من كلام أبي علي ، غير أن الكلام يظل مشكلاً لأنه يقرر أن لا واسمها وصفتها صارت شيئاً واحداً وأبو علي منع ذلك في : التعليل ( ٢٥ / ٢ ) وخرج منه في : الإغفال ( ١٥١ / ١ ) بأن الاسم وصفتها هما المبتدآن ثم دخلت لا عليهما كما دخلت في المفرد فلم تثن معهما ، وأظن المازني ذهب لذلك في نصه التالي ، لكن أبا علي ينص هنا على أنها كالشيء الواحد .

(٣) الكلام في شرح تشييه سيبويه ( ٢٧٦ / ٢ ) ( لا رجل ) بخمسة عشر ثم تقريره قول الخليل إن ( لا رجل ) جواب ( هل من رجل ؟ ) الذي منع فيه الفصل بين من وما عملت فيه .

(٤) أي الجار والمجرور في ( من رجل ) .

(٥) يريد بالصفة هنا التوكيد ، واستعمله سيبويه كذلك في : الكتاب ( ٣٥١ / ٢ ، ٣٨٥ ) ولم أجد فيه ( خمسة عشر أجمع )

## مسألة

فأ<sup>(١)</sup>: من الحروف العاملة المجعولة مع ما عملت فيه بمنزلة شيء واحد: (كذا) و(كأي) و(حبذا) في قول التحويين، وكذلك (كان) وبه شبه أبو الحسن (حبذا).

## مسألة

قال أبو عثمان<sup>(٢)</sup>: لم يَجِئ في باب النفي مثل (لا أباك)<sup>(٣)</sup> مضافاً بغير لام إلا هذا وحده، وأنشد:

لا أباك تُخَوِّفيني<sup>(٤)</sup>

و:

لا أباك يُخَلِّدُ<sup>(٥)</sup>

(١) الخليل عدّ الكاف مع ما بعدها في كان وكذا وكأي بمنزلة كلمة واحدة وحبذا كذلك، وأبو علي تابعه في الكاف في: البغداديات ٤٠١، ٣٣٥، وفصل في المضادات ٦٠ مفرقاً بين كاف كان وغيرها، وحكى قول الخليل عن النحلة في: البصريات ٨٤٧، والشيرازيات ٦٨٩، ورد ألتهم في: البغداديات ٢٠٦، والشعر ٩٧، وانظر: الكتاب (٢/٣٤١، ١٥١/١٦٤) والمقتضب (٢/١٤٨) وسر الصناعة ٣٠٣، وشرح النسيب (٣/٨٣).

(٢) الشاهدان التاليان في الكامل مرويان عن المازني، وفي هامش الإيضاح نص لأبي علي من التذكرة في توجيه عمل لا في لا أباك وخلا منه أصلنا.

(٣) انظر ما بهذا اللفظ وغيره في: التذييل (٥/٢٥٣، ٢٥٩) وتخريجها بلفظ (لا أباك) والتعليق عليها في (١-٩٢).

(٤) جزء من بيت من الواقف، وهو بتمامه:

أبالوث الذي لا بدّ أني ملائ لا أباك تخوفيني

وهو لأبي حية النسيبي في: شعره ١٧٧، ومجاز القرآن (١/٣٥٢) وشرح شواهد الإيضاح ٢١١، والخزانة (٤/٩٦) ولعنتره أو لأبي حية في: إيضاح للشواهد ٢٨٠، ولم أجده في ديوان عنتره، وبلا نسبة في معاني الأضغش ٢٥٥، والكامل ٦٧٠، ١١٤٠ والمقتضب (٤/٢٧٥) والأصول (١/٣٩٠) وأنشد أبو علي في: الإيضاح ٢٦٠، والتعليق (٢/٣٠) على جواز حذف اللام المقصمة للضرورة وفي: البصريات ٥٣٦ على إعمال لا في المعرفة للضرورة، وفي المحجة (٣/٢٣٤، ٥، ٤٦٦/١٠٠) على حذف نون تخوفيني للضرورة.

(٥) قطعة من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

فقد مات شماغ ومات مَزْرَد وأي كريم لا أباك يُخَلِّدُ

وهو لمسكين الدارمي في: ديوانه ٣١، والكتاب (٢/٢٧٩) وفرحة الأديب ١٣٧، والخزانة (٤/٩٢) وبلا نسبة في: الكامل ٦٧٠، ١١٤٠، والمقتضب (٤/٢٧٥) والأصول (١/٣٩٠) وجاء في الكتاب والفرحة برواية: لا أباك يُمتنع، وفي الديوان ٥٠ أيضاً في عينية: وأي عزيز لا أباك يُمتنع، ولا شاهد فيها.

## مسألة

من قال في (ملحفة جديد) (١): إنه (قَعِيل) بمعنى مفعولٍ فلذلك لم يدخله الهاء، فهو غلط؛ وذلك أنه مأخوذ من (الجِدَّة) التي هي خلافُ (الخُلُوقَة) (٢)، ولا معنى للقطع في هذا، قال:

يا لَهْفَ نَفْسِي كان جِدَّةً خالِدٍ (٣)

ولو كان كذلك لم تدخله التاء؛ وقد حكى سيبويه (٤) (جديدة). وهذا من الشاذ عن الاستعمال، وإن لم يكن شاذاً عن القياس؛ لأن القياس كان أن تدخله التاء؛ كـ (ظرففة) و (شريفة) إلا في أحرف؛ ١٧٧ ب نحو: سُدَيْس (٥) وخَرِيق (٦) وكتيبة خَصِيف (٧).

## مسألة

يا صاحِ يا ذا الضَّامِرِ العَنَسِ الرَّحْلِي والاقْتَابِ والجَلْسِ (٨)

(١) معاني الاخفش (٤٣٨/٢) وفُرِغَتْ من التعليق على جديد في (١٥٥-١)، وما حكاه أبو علي وردّه قال به ابن السكيت في: (الإصلاح ٣٤٣)، وابن الأنباري في: المذكر (٢٢/١) وابن درستويه في: التصحيح ٤٢٢؛ والسهرافى في: شرحه (٢٧/٣)  
(٢) من خَلَقَ الثوبُ مثقثةً اللام أي يَلِي.  
(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

وبياضُ وجهك للشرابِ الأعقرِ

وهو لأبي كعب الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ١٠٨١ وتخرجه ١٤٨٨، وزده أهداد ابن الأنباري ١٣٥، والجلّيس الصالح (٢٣٣/٣) وحقائق التناول ٣٥٧، وتبيان القلوسى (٣٥/١) والمستقصى (٦٧/١) وقوله (وبياض وجهك) مما يستشهدون به على الاكتفات فمراده: وبياض وجهه لأنه يتحدث عن خالد.

(٤) الكتاب (٦٠/١)

(٥) شاة سدّيس: أتت عليها السنة السادسة، وفي السن قبل البازل.

(٦) ربيع خريق: باردة شديدة هبابة.

(٧) ذات لونين لون الحديد وغيره.

(٨) من الكامل، وقد اختلف في تعيينه فهو خُزَزِين لُوْذَان في: الكتاب (١٩٠/٢) وللقصّل ١٠، وأمالى ابن الشجري (٨١/٣) والخزاة (٢٠١/٢) وهو لخالد بن المهاجر في: الأغاني (١٠٣/١٠-١٦١/١٠) (١٩٩، ١١٠) ونص أبو الفرج على أنه رآه في شعر خالد، والشاهد بلا نسبة في: مجالس ثعلب ٢٧٥، ٤٤٥، والمقتضب (٢٢٣/٤) والأصول (٣٣٩/١) ومجالس العلماء ١١١، وأنشده أبو علي في: الشعر ٣٤٦ فبدأ بالوجه =

عَطْفَ (الرَّحْل) عَلَى (العَنَس) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْمَعْنَى عَلَى ذَلِكَ؛ كَمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي  
الصُّفَّة؛ قَالَ:

كَأَنَّ غَزَلَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ (١)

وَكَمَا جَاءَ:

مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا (٢)

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَمَلُهُ عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (يَا ذَا الضَّامِرِ الْعَنَس) وَ(يَا صَاحِبِ  
الْعَنَسِ الضَّامِرَةَ) وَاحِدٌ.

الثاني هنا ورجحه على آخر يتقدّر فيه (الصاحب) المضمّر لدلالة يا صاحب عليه، والنشده في: البصريّات ٤٢٤  
في حكاية عن مجالس ثعلب أنّ سيبويه سئل عن وجه الرفع في روايته مع جر (الرحل) ففّر من الجواب،  
وابو علي اعتمد على نقل شيخه والأقرب هو ما نقله الزجاجي مستنداً في مجالس العلماء من أنّ الخليل بن  
الأصمعي وأبي عمرو بن العلاء اللذان فُرّوما أحرار جواباً، وأول الوجهين هنا قال به السهرافي في شرحه  
المخطوط (٢/٣٧-ب) في رده على الكوفيّين في إنكارهم على سيبويه روايته الرفع في الضامر، وهم يروونه  
بالجر على أنّ (ذا) بمعنى صاحب، في حين يحصله البصريّون على أنه اسم إشارة، وقدّ السيرافي هذا الوجه  
بأنّ يحصل الثاني على ما يليق به ولا يخرج عن مقصد الأول فيقدّر الضامر بالمتغيّر أي: المتغيّر العنَس  
والرحل، وفي الأصل ضبط الضامر بالجر تحريفاً. الضامر: المهضم البطن، العنَس: الناقة الصليّة، الرحل:  
مركب للبعير أو ما يستصحبه من الأثاث، الاقتاب: جمع قتب وهو الإكاف الصغير على قدر سنام البعير،  
وُدرى: الاقتاد وهو خشب الرحل، الخلس: كساء على ظهر البعير تحت البرذعة.

(١) من الرجز، وهو للمعراج في: ديوانه (٢٤٣/١) وتخرجه (٢٨٨/٢) وزيادة عليه لخريب ابن قتيبة  
(٢٧٢/١) وشرح أبيات سيبويه (٤٣٧/١) والخصائص (٢٢٤/٣) والاقتضاب (٣٦٧/٣) وشرح  
الكتاب لأبن خروف ٣٢٤، وشرح شواهد ألفي ٤٣٤، وشرح أبياته (٢٩٧/٣) والعم (٢٦٦/٨)  
والتهذيب (٢٠٦/١٥) و(غزل) رواية بعض نسخ سيبويه وبعض المصادر، وفي الديوان ومصادر أخرى  
(نُسج)، المرمل: المنسوج. والأصل: المرمل بكسر الميم الثانية وهو صحيح في نفسه غير أنّ الشاهد فيه على  
الفتح في جميع المصادر لأنه يحصل على الجر بالجوار ولكن الكسر لا شاهد فيه على ذلك فمعناه يصلح أن  
يكون نعتاً للعنكبوت.

(٢) عجز بيت من مجزوء الكامل، ومصدره:

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ عَلَا

وسلفت الإشارة إليه وتخرجه في (١٠-ب) غير أنّ أبا علي حمله في كتيبه على حذف الثاني لدلالة الأول  
بتقدير: وحاملاً رُمحاً.

ومثل هذا في باب إضمار اسم الفاعل للدلالة عليه قوله:

من بين مُتَضَجٍّ صَفِيفٍ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ (١)

أي: أو مقدرٌ قديرٌ، فجاز إضماره لتقدم ذكر اسم الفاعل قبله، واشتراكهما في (بين). ونحوه:

ونارٌ تَوْقَدُ (٢)

وقوله: ﴿عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ﴾ (٣) إِلَّا أَنْ هَذِينَ أَحْسَنَ.

### مسألة

لا تكون الواو في (أخوك) ونحوه إعراباً (٤)؛ لئلا يبقى الاسم على حرفين أحدهما حرف لين أو على حرف واحد؛ نحو: ذو مال، وفوزيد.

فإن قلت: فهو مضاف فقد أمن فيه الإجحاف به. قيل: يجب أن يكون في الإضافة / ١١٧٨ على حال الأفراد، وأيضاً فإن (ذو) لا يضاف إلا إلى المظهر، وهذا يدعو إلى فصله لانقطاع النفس وغيره من الفصل بينهما؛ كالظرف والحال ونحو ذلك، فيفرد على حرف، ومن ثم جاز عطف الظاهر المجرور على الظاهر المجرور، ولم يَجْزُ عطف الظاهر على

(١) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

وخلَّ طهاة اللحم من بين متضجٍ - صفيفٍ شواءٍ أو قديرٍ متعجلٍ

وهو لامرئ القيس في: ديوانه ٢٢، ومعاني الفراء (١/ ٣٤٦) وشرح الطوال ٩٧، وشرح الفصائل للنحاس

(١/ ١٨٣) وشرح عبدة الحفاظ ٩٢٨، والمقاصد (٤/ ١٤٦) وشرح أبيات الغني (٧/ ١٣) والخزانة

(٣/ ٢٣٥) وأنشده أبو علي في: البصريات ٧٢٥ على مجيء أو بمعنى الواو، وفي الشمر ٣٤٥ فحمله على

حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وهو قوله هنا ووجدت النحاس قال به. الصفيف: مرقق، قدير:

مطبوخ بالقدور، وجمله معجلاً لأنهم يستحسنون تعجيل طبخ الصيد.

(٢) قطعة من بيت من المتقارب، وهو بتمامه:

أكلت امرئ غصين لمرأٍ - ونارٍ تَوْقَدُ بالليل ناراً

وسبقت الإشارة إليه وتخريجه في (١٣١-ب) وأبو علي يقدر فيه (كل) محذوفة.

(٣) سورة غافر: (٣٥) وسبق التعليق عليها في (١٣١-ب)

(٤) سلف التعليق على المعرب بالحروف وقول أبي علي فيه بانتقال الحرف في (١٧٢-ب) وانظر

العضديات ٦٦، ٢٢٦

المضمر المجزوء (١).

فإذا كان كذلك فالواو هي اللام، وإذا لم يوال في كلامهم بين إعلالين فالأ يوالى فيه بين حذفين أجدر، ولو كانت الواو في (فوك) إعراباً لكنت قد حذفت العين واللام. فإن قلت: فقد قال بعض النحويين (٢) في (مُ الله) (٣): إنه (أُمن الله). فالحذف (٤) هنا إما هو فاء ولام ولم يتوالها. وأما قول ابن مقبل:

وإني لأستحيي وفي الحق مُستحي (٥)

فإن ذلك شاذ في القياس، ولا يبعد أيضاً أن يكون شاذاً عن الاستعمال؛ ألا ترى أن الذي في القرآن: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ (٦)، على أن (مُستحي) ليس يتوالى فيه حذفان؛ لأن ما حذف لا لتقاء الساكنين في حكم الشبث؛ كما أن ما يُحذف للجزم كذلك، وإيضاً فإن حركة العين مُلقاة على الفاء؛ فكانها موجودة؛ ألا ترى أنه قد جاز: (مَنْبُ لُك؟) (٧) لما كانت الحركة باقية.

(١) المنع قول البصريين وبجيزه الكوفيون، وهذه أبو علي فبيهاً في: البصريات ٨٧٤، والحجة (٣/ ١٢١) والنظر التعليق على آية النساء في: (١٠-ب)

(٢) المبرد في: التفتيش (٢/ ٣٣٠) وحكاها أبو علي منسوبة إلى المبرد في: البصائر ١٦١، وغفل في: العسكريات ١٧٤، والشعر ١١٢، ووجهه بما قاله هنا، ووجهه على قول ابن السراج في الأخير وعكس الأمر في الأولين، وانظر: البصريات ٨٩٧

(٣) المهم في الأصل بالضم والكسر معاً، وانظر سر الصناعة ١١٧، ٣٠٨

(٤) رد أبي علي على الإشكال.

(٥) صدر بيت من الطويل، وبجيزه:

إذا جاء باقي العرف أن أتعذرا

وهو لابن مقبل في: ديوانه ١١١، والتعذيب (٤/ ٣٤٦) واللسان (سمح) وبلا نسية في: التمام ٧٠، ١٤٣،

وغريب الحربي (١/ ٧٧٢) وأتشد أبو علي في: الشعر ٣٦٧ على حذفه المضاف بتقدير: في ترك الحق.

رزوي: (مُسَمَّحٌ) = (مستحي)، ولا شاهد فيها. وانظر توجيه مستحي في: شرح الشافية للرضي

(٣/ ١١٩) وأصل للسالة في: الكتاب (٤/ ٣٩٧) والنصف (٢/ ٦٠٤) والتكملة ٢٧١

(٦) سورة البقرة: (٢٦)

(٧) أي: مَنْ أَبْ لُك، وسبق ذكره وتخريجُه في (٢٤-ب)

فأما / ١٧٨ ب قوله:

خَيَاشِيمَ وَقَا<sup>(١)</sup>

فمردود، وقيل<sup>(٢)</sup>: إنه لحن. ووجه الشبهة أنه فصله على حَدِّ إضافته لما كان المضاف إلى المظهر في تقدير الانفصال ففصله على ذلك للضرورة، ولم يلتفت إلى بقاء الاسم على حرف واحد إن كان لُغته: رأيت رجلاً<sup>(٣)</sup>.

وإن كان على قوله:

وَأَخَذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمٌ<sup>(٤)</sup>

فإنه بقى الاسم على حرفين أحدهما حرف لين، وليس هذا في كلامهم.  
شاعر:

وَأَلْقَيْنَا هَجِينَ بَنِي سُلَيْمٍ      يُفَدِّي الْمُهْرَ مِنْ حُبِّ الْإِيَابِ  
فَلَوْلَا اللَّهُ وَالْمُهْرُ الْمَفْدَى      لَأَمِتَ وَأَنْتَ غَرِبَالُ الْإِهَابِ<sup>(٥)</sup>

(١) قطعة من رجز، وهو بنماه:

خالط من سلمى خياشيم وقا

وهو للمعراج سبق في (١٣٢-ب)

(٢) حكى المبرد في: المتنضب (٣٧٥/١) تلحينه ورقه، وتظهر رأي أبي علي في ذلك في التعليق المشار إليه.

(٣) أي ثبت الفاء في النصب بخلاف من يسوي بين الرفع والجر والنصب في عدم إبدال التثنية الفاء كما في البيت التالي.

(٤) عجز بيت من التنفارب، ومصدره:

إلى المراء قيسٍ أطيلُ السرى

وقد تقدم في (١٣٢-ب)

(٥) من الواهر، وهما من أبيات تُسبِتُ لندرين حسان في: الأغاني (٢٩/٢٤) وبعضها في: معجم المرزبان، ٢٧٠، والمقاصد (١٤٠/٣) وتُسبِتُ أيضاً لعميرة بن طرامة الكلبي في: الوحيات ٨، والأغاني (٢٠٦/١٩) وحُرِّفَتْ إلى عترة الكلبي في: محاضرات الراغب (٢٠١/٢) وجاء البيتان معاً أو أحدهما بلا نسبة في: أشباه الخالدين (٢١٦/٢) وديوان المعاني (٢٤٩/٢) والخصائص (١١٩/٣، ٢٢٣/٢) والممتع ٥٨، والمحكم (٥٩/٦) واتشد الثنائي أبو علي في: الحجة (٢٠٠/٤) والشيرازيات ١٢٧، والمقاييس ٣٢ على الوصف بغير المشتق "فجعله غربالاً لكثرة الخروق فيه من آثار الطعن"، ووجدت الأغاني رواة مرة: منخرق. المفدَّى: قال العيني: شكر المهر الذي يقال له في جريه وسبقه: جعلت فداك، وقال محمود شاعر: عمير بن الحباب هو هجين بني سليم.

يقول على هذا: مررتُ برجلٍ غريبٍ الإهاب؛ كما تقول: مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجه، وهذا كما حكاه (١) من قولهم: (مررتُ بقاعٍ عرقجٍ كُله) و(برجلٍ خَزْ صَفْته)، وقد أجاز أبو عثمان فيما حكى عنه غيرُ أبي العباس: (مررتُ برجلٍ حَجَرِ الرأس). ولا يجوز مع هذا تانيثُ هذه الأشياء، فلا تقول: (غريباله الإهاب) حملاً على (حسنه الوجه)؛ لأنها ليست صفاتٍ على الحقيقة، وإنما هي موضوعٌ موضعٍ غيرها؛ يدل على ذلك ما أنشده أبو عثمان:

مُتَبَرِّةُ العُرْقُوبِ إِنْشَفَى المِرْقَى (٢)

١/١٧٩ فلم يؤنث (إشفي)، ويؤكد عندك أن هذه الأشياء لم تتمكن في الوصف أن (إشفي): إِفْعَل (٣)، وقد قال (٤): إِنَّ (إِفْعَل) لا يأتي في الصفة. فإ: من كتاب ابن مقسم (٥):

اسْمَعْ حَدِيثاً كَمَا يَوْمًا تُحَدِّثُهُ عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إِذَا مَا سَأَلْتُ سَأَلَا (٦)

(١) سبويه في: الكتاب (٢/٢٤، ٢٣) وانظر الشيرازيات ٦١٨، والإيضاح ٨٢، والتمام ٢٢٥، والخصائص وشرح الكافية للرضي (١/٢٥٥، ٢/٢٩٧، ٣/٢٦٠) والبحر (٧/٢٦٠) والمغني (٦/٦٤٠) وقد منع المبرد حمل مثله على النعت، انظر المقنضب (٣/٢٥٩) والسيرافي (٦/١٠٠)

(٢) من الرجز، وهو بلا نسبة في: الخصائص (٢/٢٢٣، ٣/١٩٨) والمنع ٥٨، والحكم (٨/٧٣، ١١/٩٠) وأنشده أبو علي عن أبي عثمان في: الحجة (٥/٢٠٠) والشيرازيات ١٢٧، والمقاييس ٣٢، والإشفي: المُلقَّب: الشعر: الحش الذي تُلَقَّح به النحلة، فمراده أن عرقوبها ومرفقها كهذين في الحدة، وفي الأصل: مُبَرِّة: صرَّتها من المصادر.

(٣) الأصل: اَفْعَل، والنصوب من الكتاب (٤/٣٤٥) والحليات ٣٦٤، ٣٧٥.

(٤) سبويه وعبارته: ولا نعلمه جاء صفة.

(٥) محمد بن الحسن بن يعقوب أبي بكر العطار المقرئ (٢٦٥-٣٥٤) من أعرف الناس بالفراءات ونحو الكوفيين وله كتب، وهو راوي مجلس ثعلب، والنص منها ١٢٧-١٢٨ بتقديم وتأخير. وانظر ترجمته في: معجم الأدباء ٢٥٠٣ وهاشيه.

(٦) من البسيط، وهو لعدي بن زيد في: ديوانه ١٥٨، وفيه تخريجه، وزد عليه شرح السيرافي (٢/٢٦٧-ب) وشرح أبيات المغني (٤/١١٩) والتهذيب (١٠/٤١٢) وقال السيرافي اجمع الرواة على رفعه إلا المفضل، ورجح عليه رواية الفريقين.

فا (١): رفع، وقال: زعم أصحابنا أن (كما) تنصب (٢)، فإذا حيل بينها (٣) رفعت.  
وقال: (كما) تكون تشبيهاً، وتكون جزاءً، فالجزاء: كما قمت قمت (٤)، والنشبية:  
قمت كما قمت، وتكون بمعنى (كيما) و(كَيْلا). وأنشد:

يُقَلِّبُ عَيْنِيهِ كَمَا لَا اخَافُهُ      تَشَاوَسَ قَلِيلاً إِنَّهُ مَن تَأْمَلُ (٥)

فا: ينبغي أن تكون (لا) زيادة.

[ع: الرواية في هذا: كما لا أخافه، فتنصبه بـ (أن) مضمرة (٦)].

﴿فَرَادَى﴾ (٧) واحده: فَرْدٌ (٨) وفريد وفرد وفردان وفَرَادَى، وفَرَادٌ لا يُجْرَى، وأنشد  
عن الفراء:

تَرَى الثُّغَرَاتِ الزُّرْقَى تَحْتَ لَبَانِهِ فَرَادَ وَمَنْثَى اصْعَقَتْهَا صَوَاهِلُهُ (٩)

(١) ما بعده من المجالس فلم أر وجهاً لها.

(٢) التنصب بكما قول الكوفيين ولا يميزه البصريون، فنظر للسالة في: مختصر ابن سعدان ٥٢، وشرح السيرافي  
(٢/٢٦٧-١) وتحصيل عين الذهب ٤٢٤، وشرح الكافية (٤/٥١) والإنصاف ٥٨٥ وأكثر كلامه من  
السيرافي، والارتشاف (٢/٣٩٥) والخزانة (٨/٥٠١)

(٣) في المجالس: بينهما، وهو لم يذكر أمين، فالأنصب ما في الأصل لأن التقدير: حيل بينها وبين الفعل.

(٤) المجالس: كما قمت قعدت، وهما واحد، وفي المجالس سقط.

(٥) من الطويل، وهو لأوس بن حجر في: ديوانه ٩٨، وتخرجه فيه ١٦٧، وزد عليه شرح السيرافي (٢/٢٦٨-  
١) والتذكرة الحمدونية (٥/٢٢٩)، وربييع الأبرار (٣/٦٢) وشرح أبيات المظني (٤/١٢٠) وأساس  
البلاغة (شوس)، ورواية الديوان والأساس:

رأيت بُرْداً يزدريني بعينه      تأمل رويداً إني من تأمل

ولا شاهد فيها، ورواية أبي علي محرفة عما في: المجالس والسيرافي والإنصاف وتعليقه يمنع كونها تحريف  
ناسخ، وروايتهم رواية ابن جني الآتية، وحكى عنهم السيرافي أن اللام تأكيد لكما وراه تكلفاً شديداً،  
و(أخافه) في الأصل مرفوعة وهو تحريف يسقط به الاستشهاد، وفي مؤلف الأمدي ٩٦ بيت يشبه لميرز  
الغفلي. تشاوس: أن ينظر إليه بمؤخر عينه ويميل وجهه في العين التي ينظر بها.

(٦) التنصب بعد اللام بأن على رأي البصريين، والسيرافي الأولى عنده والأظهر: لكيما يخلفه.

(٧) سورة الأنعام: (٩٤)

(٨) الأصل: فرد بالتسكين، والتصحيح من المجالس وفي القاموس: لا يجوز فَرْد.

(٩) من الطويل، وهو لابن مقبل في: ديوانه ١٨٦، وتخرجه بهامشه، وزيادة تفسير الطبري (٣/٥٧٩) وتبيان  
الطوسي (٣/٦-١) وشرح شواهد الإيضاح ٥٢٩، وإيضاح الشواهد ٧٩٢، وأنشده أبو علي في: التكملة

قال أبو العباس<sup>(١)</sup>: قال إسحاق الموصلي: دخلتُ على الأصمعي أعوده، وإذا قَمَطَرٌ<sup>(٢)</sup>، فقلت: هذا علمك كله؟ فقال: إن هذا من حق لكثير.  
/ ١٧٩ ب (أنت أخانا أول ضارب)<sup>(٣)</sup> ياباه الفراء ويُجيزه الكسائي، و(آخر ضارب) وما أشبهه يُجيزه الكسائي.

## مسألة

قال رؤية:

أليس يوم سُمِّيَ الخروجُ  
أعظم يوم رجّة رجوجا<sup>(٤)</sup>  
أراد: سُمِّيَ يوم الخروج لقوله: ﴿ذَلِكَ يَوْمُ الْخُرُوجِ﴾<sup>(٥)</sup>.

## مسألة

﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾<sup>(١)</sup> حُذِفَ المرفوع؛ وإن كان ارتفاعه ارتفاع الفاعل، والفاعل لا يُحذف، ولم يُضمَر في (لات) لأنها حرف، وليست كـ (ليس)؛ وذلك أن أصل هذا إنما هو الابتداء والخبر، ولا يُشبه هذا ما يرتفع به (كان)؛ لأنها فعلٌ متصرف، فبقي على الحال معنى الابتداء لما لم يزل معنى الابتداء.

= ١٦٠ على أن التغيرات ضرب من الذهاب يدخل ألف البداية، لئانه صدره، أصحقتها؛ فلتنها، الصواهل؛ سهله.

(١) ثعلب، والخبر في: مجالسه ١٢٩

(٢) في تصحيح التصحيح ٤٢٩: القمطر: سقط يمان فيها الكتب.

(٣) من مجالس ثعلب ١٤١، وسقط منها: وآخر ضارب... والمسألة في: إعمال ما بعد المضارع فيما قبله

والبصريون على منعه إلا في: غير فاجازه جمهورهم حملاً على لا. انظر البغدادي ٢١٢، والإغفال

(١/٢٧٥) وتبيان المكبري ١٠٣٨، وشرح التسهيل (٢/٢٣٩) الذي اقتضته من محقق المثنى (١/٦٣٠)

والبحر (١/١٥٠) وشرح الرضي (٢/٢١١) وشرح آيات اللغوي (٨/٤٢)

(٤) من الرجز، وليس لرؤية بل هما للعجاج في: ديوانه (٢/٩) ومجاز القرآن (٢/٢٢٣) ومعاني الزجاج

(٥/٥٠) وتهذيب اللغة (٧/٤٩) والمحكم (٥/٣).

(٥) سورة ق: (٤٢) وهذا منتزع من قول أبي عبيدة في الآية.

(٦) سورة ص: (٣) وأصل كلامه من سيبويه (١/٥٧) وجاء بعضه في: التعليقة (١/٦٣) والحلييات ٢٦٣،

والمنتورة ١٠٦.

فإن قلت: فالنفي قد غير المعنى. قيل: النفي لا معتبر به في هذا الباب، وإنما يتغير المعنى بأن يدخل معنى فعل، والنفي لا يحدث معه هذا؛ ألا ترى أنه لا ينتصب عنه، وهذا شاذ نادر لا تعلم له نظيراً.

### مسألة

١١٨٠ / (مه) في الشرط<sup>(١)</sup> إذا لم تكن هاؤها بدلاً من الألف فإنها حرف بمنزلة (إن)، وليست (مه) التي معناها: أكفف؛ لأن الجمل لا تجزم الأفعال، وهي إذا جعلت المسمى بها الفعل جملة<sup>(٢)</sup>.

فإن قلت: ينجزم بعدها كما ينجزم بعد (أكفف) في قولك: (أكفف آتلك)، فمستنع لأنه لم يكن على هذا للجملة الثانية التي هي الجزء معنى، ولا كانت تتعلق بشيء؛ لأنك لو قلت: (أكفف آتلك تضحك) لم يجر لأنه لم يكن له (تضحك) شيء ينجزمه، ولا يجوز أن يكون بدلاً من الأول.

ولا يجوز في (زُرني آتلك) أن يكون الجزم في الثاني بالجملة الأولى لما ذكرنا من أن الجمل لا تعمل في الفاظ الأفعال ولا الفعل، وإنما العامل فيه الشرط المحذوف؛ كأنه (زُرني إن تُزُرني أزورك)، فاستغني عن ذكره لكون ما ظهر بدلاً منه لما كان غير واجب؛ كما أن الشرط المحذوف كذلك، فتترك استعمال إظهاره؛ كما ترك استعمال الفعل المضمر في (أزيداً ضربته)<sup>(٣)</sup>، وخبر المبتدأ بعد (لولا)<sup>(٤)</sup>، و(أن) مع الفاء.

(١) يريد به لي مهما التي يرى الخليل أصلها ما ما قلبت ألفها هاء، وأجاز سيبويه أن تكون هاء اتصلت بها، ولم يحدد معنى هاء، وحكى الزجاج عن قوم لم يُسمَّهم أنه بمعنى أكفف واختار قول الخليل، في حين ينسب السيرافي معنى أكفف للزجاج، وقد حكى أبو علي مذهب الخليل وفسره ولم يرد كما حكى إجازة سيبويه القول الآخر غير معزوز وردة ببعض مقالاته هنا وغيرها. انظر الكتاب (٥٩/٣) وتأويل المشكل ٥٣٢، والمقتضب (٤٧/٢) ومعاني الزجاج (٣٦٩/٢) وشرح القصائد الطوال ٤٥، والسيرافي (٧٢/١٠) والمضديات ٤٥، والتعليقة (١٧٤/٢) والبغداديات ٣١٣، وشرح الجمل لابن عصفور (١٩٦/٢).

(٢) أي إذا كانت اسم فعل بمعنى أكفف فهي جملة.

(٣) تقدم اختيار النصب فيه وتخرجه في (٥٦-ب).

(٤) شرحه في: الإيضاح ٩٤، وشرح حذف أن بعد الفاء فيه ٣٢١.

يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ امْتِنَاعُهُمْ مِنْ إِجَازَةِ ( لَا تَدُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ )<sup>(١)</sup>، فلو كان العامل هذا الظاهر لم تَمْتَنِعْ هذه المسألة، فثبت أنه / ١٨٠ ب جواب شرط محذوف؛ ولذلك يُحذف القسم كثيراً في نحو: ﴿وَلَيْتَنِي أَرْسَلْنَا رِجْعاً﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَلَيْتَنِي زَالَتَا إِنْ أَمْسَكْتَهُمَا مِنْ أَحَدٍ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَلَيْتَنِي أَتَيْتَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ﴾<sup>(٤)</sup> مع أنه لم يُذكر معه شيءٌ مشابه له في الكلام، وإنما دلت عليه الحروف.

والقسمُ مثلُ الشرط<sup>(٥)</sup>، فالواجب - إذا ذكر مع الجزء ما يكونُ مشابهاً للشرط في أنه غير موجب وأنه جملة - أن لا يُذكر معه، وإن يتعاقبا في اللفظ.

فإنما الجازم للجواب فحرف الشرط والفعل جميعاً<sup>(٦)</sup>، ولا يكون الحرف وحده؛ لأن حرفاً واحداً لا يجزم فعلين، ولا يكون الفعل؛ لأن الفعل لا يعمل في الفعل، ويكون هذا في عوامل الأفعال نظير الابتداء في عوامل الاسماء؛ كما كانت (إذن)<sup>(٧)</sup> في عواملها نظيرة (ظننت) في عواملها.

فإن قلت: فهلاً جزمَ الفعل الأول<sup>(٨)</sup> لمشابهته هذا المفرد بدلالة قوله: ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ، فَسَلَامٌ لَكَ﴾<sup>(٩)</sup> ألا ترى أن الفصل بين [أما و] <sup>(١٠)</sup> جوابها لا يكون بالجملة، فأشبه الحرف باختقاره إلى ما بعده افتقار هذه الآلات إلى ما بعدها.

(١) سبق تطريحها في مسائلها في (١٦٣ ب)

(٢) سورة الروم: (٥١) من شواهد سيبويه (١٠٨/٣) على القسم وذكرها أبو علي في: التعليقة (٢١٣/٢)

(٣) سورة طه: (٤١)

(٤) سورة البقرة: (١٤٥) لابي علي فيها كلام مفصل في: الإغفال (٣٩٧/١) وانظر الكتاب (١٠٩/٣) والبغداديات ٢٣٥

(٥) عرض للشبه في (١٢٩-١) وانظر التعليق عليه.

(٦) سلفت الإشارة في (٣٧ ب) إلى أنه قول الخليل وسيبويه أخذ به أبو علي، وسيذكره ابن جني في (٢٠١).

(٧) تشبيه إهمال إذن بإلغاء الفعل اللغوي هو تفسير الخليل حكاه سيبويه (١٤/٣)

(٨) جزمَ بالفعل الأول حكاه عن الأخفش في (٥٧ ب)

(٩) سورة الواقعة: (٩٠-٩١) وانظر (٢٥ ب، ١٢٩ ب)

(١٠) الأصل: إثبات، وهو تحريف لا معنى له.

أبو علي إسماعيل بن محمد الصفار قال: قال أبو العباس<sup>(١)</sup>: أصلُ (الابتهاال) الاجتهادُ؛ يقال: فلانٌ يَبْتَهِلُ في الدعاء، فإذا / ١٨١ عني به الدعاء واللحنُ فإنما معناه الاجتهادُ فيما قُصِدَ له. ولو قال قاتلُ: (فلانٌ يَبْتَهِلُ إلى الله في طلبِ الشهادة أو طلبِ الرزق) لكان ذلك جيداً، وقولهم: (ما له؟ بهله الله) و(عليه بهلة الله)<sup>(٢)</sup> فهو مقولٌ على ما جرى في الكلام وعلى نيته؛ أي: عليه ما يُدعى به مبالغاً فيه.

وقال أبو العباس: سار في حِذْقارٍ من الأرض؛ إذا سار في ناحيةٍ منها، وحذافيرُ الأرض: نواحيها.

قال أبو عمر<sup>(٣)</sup>: إنْ نَدَبْتَ (مَنْ يَغْزُو) و(مَنْ يَرْمِي) قلت: وَاَمِنْ يَغْزُوهُ، وَاَمِنْ يَرْمِيهِ، ولم يَجْزُ أَنْ تقول: وَاَمِنْ يَغْزَاهُ فَيَلْتَبِسُ بِبَابِ (يَخْشَى).

إنْ قيل: هلاً فتحت فقلت: وَاَمِنْ يَرْمِيَاهُ، وَاَمِنْ يَغْزُوَاهُ، فحُرِّكَتْ؛ فالفتحُ لالتقاء الساكنين.

قيل: هذه اللاماتُ لا تُحَرِّكُ لالتقائهما، لكن تُحذفُ له؛ ألا تراك تقول: هو يَغْزُ القومَ، وهو يَرْمِي القومَ، ولو حُرِّكَتِ الياءُ والواوُ لالتقاء الساكنين ففتحت فقلت: وَاَمِنْ يَغْزُوَاهُ، وَاَمِنْ يَرْمِيَاهُ، لَقَلْبَتِ الألفُ في (يَخْشَى) ياءٌ إذا قلت: وَاَمِنْ [يَخْشِيَاهُ]<sup>(٤)</sup>، فَنَدَبْتَ، أو: هو يَخْشِي القومَ<sup>(٥)</sup>.

وأيضاً فإنَّ الياءَ والواوَ في موضعِ إعرابٍ، وإذا كانا في موضعِ إعرابٍ لم يَجْزُ تحريكُهما بحركةِ البناءِ، تقول: اذهب اذهب، / ١٨١ ب واذهب اليومَ، ﴿عَذَابٌ أُرْكَضُ﴾<sup>(٦)</sup>، فلا يَجُوزُ أَنْ تُجْمَعَ بين الإعرابِ وبين ما هو للبناء.

(١) حكاه أبو علي بنصه في: (١١٢-١) وكذلك قول أبي العباس التالي.

(٢) مرغت من التملين عليهما في (١١٢-ب)

(٣) أخذ أبو علي بقوله ولم يعزه في: المنشورة ٢١٦، وهو قِيَامُ قول سيبويه (٢٢٦/٢) وانظر الانتصار ١٤٧

(٤) الأصل: يخشاه، وهو تحريف يخلف السياق.

(٥) الأصل: يخشي، وهو يخلف السياق.

(٦) سورة ص: (٤١-٤٢) وحذف الواو ورد بكثرة عند القدماء. وأكثر كلام أبي علي في: المجة (١/٦٥)،

١٣٠، ٢٧٤) والإغفال (١/٨٤) على ضم الياء المنوثة لالتقاء الساكنين فهي ليست حركة بناء ولا إعراب، ورسمها: عذابين، وأجاز في: التكملة ١٠ الضم والكسر، وأصله من سيبويه (٤/١٥٣)

فأما تخفيفه: هُوَ يَغْزُو بَاكَ، وَيَرْمِي خَاكَ (١)، فَتَحْرُكُهُمَا وَاللَّامُ مُعْرِبَةٌ؛ فَلَأَنَّ تَقْدِيرَ حَرَكَةِ  
الهِمزة أَنْ تَكُونَ فِي الْهِمزة بِدَلَالَةٍ: مَنْ بَ لَكَ (٢)؟ وَضَوْ (٣)، وَلَيْسَ فِي التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ  
حَرْفٌ تَكُونُ الْحَرَكَةُ فِي التَّقْدِيرِ لَهُ.

فَإِذَا لَمْ يَجُزْ تَحْرِيكُهُمَا بِالْفَتْحِ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَجَبَ حَذْفُهُمَا كَحَذْفِ الْوَاوِ فِي  
قَوْلِكَ: وَظَهَرَهُوْهُ، وَوَانْقِطَاعَ ظَهَرِيَّهِ (٤)، فَكَذَلِكَ تَحذفُ هُمَا وَتَقْلِبُ الْآلِفَ عَلَى مَا  
قَبْلَهَا وَآوًا وَيَاءً؛ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بِبَابِ (يَخْشَى).

## مسألة

قديم:

إِذَا جَارَةٌ شَلَّتْ بِسَعْدِ بْنِ مَالِكٍ لَهَا إِسْلٌ شَلَّتْ لَهَا إِهْلَانٌ (٥)  
تَأْبَطُ شَرًّا:

وَقَالُوا لَهَا لَا تُنْكِحِيهِ فَإِنَّهُ لِأَوَّلِ نَصْلٍ أَنْ يُلَاقِي مَجْمَعًا (٦)  
أَي: يُقْتَلُ أَوَّلُ مَا يُلَاقِي حَرْبًا؛ لِأَنَّهُ يَتَعَرَّضُ لِلْمَوْتِ.  
فَا: قَدْ يَكُونُ قَوْلُهُ: (أَنْ يُلَاقِي) مَفْعُولًا لَهُ؛ أَيْ: لَا تُنْكِحِيهِ كَرَاهَةً أَنْ يُلَاقِي مَجْمَعًا  
فَإِنَّهُ لِأَوَّلِ نَصْلٍ.

(١) أَي يَنْزِلُ أَبَاكَ وَيَرْمِي أَخَاكَ.

(٢) يَرِيدُ: مَنْ أَبَ لَكَ؟ وَسَلَفَ تَحْرِيجُهَا فِي (٢٤-سب) بِرَسْمٍ: حَقَبَ لَكَ.

(٣) مَخْلُفَةٌ ضَرْبٌ، وَانْظُرِ لِلتَّمْلِيكِ عَلَيْهَا فِي (١٢٥-١).

(٤) انْظُرِ الْكِتَابَ (٢٢٤/٢) وَبِشَرْحِهِ أَبُو عَلِيٍّ مَفْصَلًا فِي: التَّمْلِيكِ (١/٣٦٣) بِأَنَّ هَاءَ الْغَالِبِ تُلْحَقُهَا وَآوُ فِي  
الْوَصْلِ فَتَجْمَعُ فِي التَّدْبِيَةِ بِالْآلِفِ التَّدْبِيَةُ وَهِيَ سَاكِنَانِ فَتُحذفُ لِلْوَاوِ.(٥) مِنَ الطُّوَيْلِ، وَهُوَ لِمَسَارٍ بْنِ هَنْدٍ بْنِ قَيْسٍ فِي: الْحِمَاسَةِ ٥٤٦، وَشَرْحُهَا لِلْمَرْزُوقِيِّ ١١٦٢، وَالْخَبْرَانَةُ  
(٥٣٢/٧) وَالتَّاجُ (إِبِل)، وَالشُّلُّ قَطْرَةٌ. وَيُرْوَى: بِهَا مَكَانٌ لَهَا الثَّانِيَةُ الَّتِي حَمَلَهَا الْمَرْزُوقِيُّ عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ،  
وَلَعَلَّ هَذَا رَجْعٌ ذَكَرَهَا هُنَا. وَمَسَاوِيرُ شَاعِرٍ مَخْضُومٍ يُقَالُ إِنَّهُ وَكَلَّ قَبْلَ خَمْسِينَ سَنَةً مِنَ الْإِسْلَامِ، وَانْظُرِ تَرْجُمَتَهُ  
فِي: مَعْجَمِ الشُّعْرَاءِ الْمُخْتَصَرِّينَ ٤٥٢.(٦) مِنَ الطُّوَيْلِ، وَهُوَ لَتَأْبَطُ شَرًّا فِي: دِيْوَانِهِ ١١٢، وَفِي هَامِشِهِ تَحْرِيجُهُ، وَزِدَ عَلَيْهِ اخْتِيارُ الزَّجَّاجِيِّ ١٣٨،  
وَمُفْرَدَاتُ الرَّاغِبِ ١٢٩، وَالْبَحْرُ (٢٢٢/٥) وَالتَّاجُ (بَطَل) وَاتَّشَدَّ أَبُو عَلِيٍّ بِقَافِيَةِ مَصْرَعًا فِي: الشُّعْر ٤١٣.  
عَلَى جَوَازِ الْبَدَلِيَةِ وَالْمَفْعُولِيَةِ. وَالْبَيْتُ مَطْلَعُ قَصِيدَةٍ قَالَهَا فِي امْرَأَةٍ خَطَبَتْهَا فَوَعَدَتْهُ بِالنَّاكِحَةِ فَلَمَّا جَاءَهَا  
اخْتَلَفَتْ الْوَعْدَ وَتَعَلَّتْ بِمَا حَكَاهُ فِي الْبَيْتِ، وَالشَّرْحُ يَعْدُهُ يَكَادُ يَطَائِقُ مَارِوَاهُ الزَّجَّاجِيُّ عَنْ تَعَلُّبِ أَوْ  
الْأَحْوَلِ، وَالْجَمْعُ جَمَاعَةُ الْمُقَاتِلِينَ.

فإن قلت: فهل يجوز أن يكون (أن يلاقي / ١١٨٢ مجمعا) بدلاً؟<sup>(١)</sup> [بيض].  
قال أبو عمر: وإن نديت (أذرعاً) قلت: وأذرعاً، فحركات التاء بالفتح، وإن كانت هذه التاء لا تحرك بالفتح.  
قال أبو عمر<sup>(٢)</sup> في (جُمَيْر) و(عَلَيْق) <sup>(٣)</sup> و(سِنُور): منهم من يحذف الياء والواو للترخيم، ولم يحك سيبويه هذا؛ وجهه اجتماع هذا مع (مَنْصُور)<sup>(٤)</sup> بالزيادة والسكون، فلما اشتبهتا من الوجهين حذفنا معاً؛ يدل على ذلك أن من حذفهما لا يحذف نحو: هَبِيخ<sup>(٥)</sup> وقَنُور<sup>(٦)</sup>؛ لتحرك الحرف الأخير<sup>(٧)</sup>.

## مسألة

يجوز في قوله:

لا تَرْدُ<sup>(٨)</sup>

- (١) أجاز في الشعر إبداله من السيف على تقدير: لأول سيف إن يلاقيه فحذف الضمير، كانه: هو لأول سيف مصرعاً أي ذا مصرع.  
(٢) حكاه أبو علي في: البصريات ٣٤١، وعلق عليه موجزاً بما قاله هنا، وأجاز الحذف وعدمه في: المنثور ٢٢٥.  
(٣) لبث يتعلق بالشجر.  
(٤) ترخيمه عند سيبويه (٢/ ٢٥٩): بما متصلاً، وبما علق به الحذف زيادة الواو وسكونها، وشرحه في: التعليقة (٥/ ٢) والتكملة ٢٥٢.  
(٥) بخط الناسخ في هامش الأصل: "الهَبِيخَةُ: الجارية المستنقة، والقلام هَبِيخ مشددة الياء". وفي القاموس: الهَبِيخ القلام الناعم، وغير ذلك، وهو من أمثلة سيبويه وترخيمه عنده (٢/ ٢٦٠): يا هَبِي، والظربان عدم الحذف في: التعليقة (٧/ ٢).  
(٦) بالهامش أيضاً: "القَنُور بتشديد الواو: للضمغم الرأس، بضم قنور، وترخيمه عند سيبويه: يا قَنُور".  
(٧) يعني الواو الأخيرة والياء الأخيرة.  
(٨) من رجز ثمامة:

قد طالما خلأثما لا تَرْدُ

وهو بلا نسبة في: الهمز ٨٤٤، ومعاني الفراء (٢/ ٢٨٤) وتفسير الطبري (٩/ ٤٧٩) والنصف (٣/ ٤٩) وأزمنة المازوني (٢/ ٢٢) والجمهرة ١٠٩٥، والتهذيب (٥/ ٢٣٧) والمحكم (٣/ ٣١٢) والمختص (٩/ ١٦٤) والاساس (وحد)، وجاء في خبره أنه كان رجلاً عاشقاً لمرأة فتزوجها فجاءها النساء فقال بعضهم لبعض ذلك. حلا القوم عن الماء طردهم وجسمهم عنه. وأركه الفراء والطبري بياناً، وأجازا غي مثله الجزم والرفع.

أن تكون حالاً مؤكدة؛ لأنها إذا حُلَّتْ لا تَرِدُ، فيكون كقوله: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً﴾ (١).

ابن المعتز:

تَرَى مَوَاقِعَهُ فِي الْأَرْضِ لَائِحَةً مِثْلَ الدَّرَاهِمِ تَبْدُو ثُمَّ تَنْسَتِرُ (٢)

وله:

وَأَدْمَعُ الْغُدْرَانِ لَمْ تُكْذِرْ

كَأَنَّهَا دَرَاهِمٌ فِي مَنْشَرٍ (٣)

ابن الرومي:

لَطَفَتْ فَقَدْ كَادَتْ تَكُونُ مُشَاعَةً فِي الْجَوِّ مِثْلَ شُعَاعِهَا وَنَسِيمِهَا (٤)

١٨٢/ب مِثْلُ قَوْلِهِ:

فَكَادَ الْحَبِيبَانِ اللَّذَانِ تَجَاوَبَا      يُعْطِرَانِي لَوْ أَنَّ لِلشَّرْقِ طَائِرُ (٥)

قَوْلُ أَبِي بِنِ سُلَيْمٍ بِنِ رَبِيعَةَ (٦) فِي الْحَمَاسَةِ:

فَلَوْ طَارَ ذُو حَافِرٍ قَبْلَهَا      لَطَارَتْ وَلَكِنَّهُ لَمْ يُعْطِرْ (٧)

(١) سورة البقرة: (٩١) وسلف في (١٥٨-١) استشهاده بها للحال المؤكدة والتعليق عليها.

(٢) من البسيط، وهو لابن المعتز في: ديوانه ٢٥٦، وأشعار أولاد الخلفاء ٢٦٣، وأمثالي القالي (١٧٨/١) والسميط ٤٤٢، والرواية فيها: (تستتر) مكان (تستتر) وتعلل في الأصل محرف. والابهات في وصف المطر، واحتمل البكري أنه يريد غدران الماء ثم تنصب، أو ما يكون عنه من الزهر ثم يذهب.

(٣) من الرجز، وهما لابن المعتز في: ديوانه ٢٤٤، وأشعار أولاد الخلفاء ٢١٢، وديوان المعتز (١٦/٢)، وهما لغير متوالين في الديوان. والرواية فيه: (منشر)، وفي الأصل: ميسر، وهو تصحيف، اخترت فيه غير رواية الديوان لمناسبتها لعادتهم من نشر الدراهم في المناسبات.

(٤) من الكامل، وهو لابن الرومي في: ديوانه (٥/٦) وديوان المعتز (٣٠٩/١، ٣١٠) وهو في وصف الخمر.

(٥) كذا يرفع طائر، ولم أجده.

(٦) شاعر جاهلي، معجم للشعراء الجاهليين ص ٧

(٧) من المتقارب، وهو لأبي بن سُلَيْمٍ بِنِ رَبِيعَةَ فِي: الحماسة ١٥٧، والزهرة ٧١٤، وأنوار الشمشاطي ١٤٢، وشرح المرزوقي ٥٥٦، والأعلم ٢٣٧، وبلا نسبة في: معاهد التنصيص (٤٠/٢) وجاء اسمه في بعضها محرفاً، والشاعر يصف قرماً.

## مسألة (١)

قوله (٢): (ما رأيته مُذ أن الله خلقتني) يَحْتَمِلُ أن (أن) تكون في موضع جرٍّ كأنه: ما رأيته في زمانٍ خلقتني، فاضاف به (مُذ) الفعل إلى المصدر، والمراد به الوقت؛ مثل: (خُفوق النجم) (٣).

ويجوز أن تكون (مُذ) مبتدأة، و(أن الله) مرفوعةٌ خبرٌ (مُذ)، ويكون المضاف محذوفاً ايضاً؛ لأن (مُذ) إذا كان لتعريف ابتداء الوقت وآخره دخل على زمانٍ مُوقَّت (٤)؛ كأنه لما قال: كم اراه، قال له: متى أول انقطاع الرؤية؟ قال: مُذ خلق الله إني أي: مُذ زَمَنُ (٥) خلق الله.

## مسألة

فاعل ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ (٦) ضميرٌ (ما)، ولا يكون فاعلها ﴿إنها إذا جاءت﴾؛ إلا ترى أنه قد جاء هنا ما لا يكون فاعلاً البتة؛ وهو قوله / ١١٨٣: ﴿وما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي﴾ (٧)، ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ﴾ (٨)، ﴿وما يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ (٩).

(١) بخط الناسخ في الهامش: أول الثالث والعشرين. ويريد به رقم الجزء من اجزاء أبي علي.

(٢) قول للمعرب في: الكتاب (١٢٢/٣) والاصول (٢٦٩/١) والسيرافي (العلامة ٣/٣٤٠) واللباب (١/٣٧٢) واجاز فيه السيرافي وأبو علي في: التنوير ١٧٤، والتعليق (٢/٢٣٣) ما ذكره هنا حاكباً وجه الجرم من أبي بكر.

(٣) لتدبره: وقت خفوق النجم، وانظر للكتاب (١/٢٢٢) والاصول (١/١٩٣) والشعر ٣٦٩، والشيرازيات ٥٠١، والإغفال (٢/٢١٤) والبغداديات ٢٧٧.

(٤) في: الإيضاح ٢٧٥ إنما اشترط التوقيت أي التعريف والتخصيص فيما دخلت عليه إذا كانت بمعنى أول الوقت وليس ما ينتظم أوله إلى آخره. وانظر تخريج كلامه على مذ في (٧-ج).

(٥) الأصل: زمن بالجر ومثلها خلق السابقة، وكلاهما خطأ لانهما خبران، وفي التعليق فعلٌ ماضٍ وهو بعيد.

(٦) سورة الأنعام: (١٠٩) وقام موضع الحاجة: ﴿وما يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾. وهي من مسائل

سبويه (٣/١٢٢) وقول أبي علي في ما والفاعل هنا كرره في كتبه الأخرى وبعضه أخذه عن ابن السراج.

انظر: التعليق (٢/٢٣٤) والبغداديات ٢٦٨، والإغفال (٢/١٩٣) والتنوير ١٧٤، والمحجة (٣/٣٧٦)

(٧) سورة عبس: (٣).

(٨) سورة طه: (٤٤)، والأصل: وما يدريك لعله يتذكر وهو سهو من أبي علي لا الناسخ لتعلق كلامه

بمدريك. وقام الآية ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئَلَّا يَعْلَمَ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾. ويصلح مكانها الآية (١٧) من الشورى: ﴿وما يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾.

(٩) سورة الأحزاب: (٦٣)

وموضع<sup>(١)</sup> (لعل) وما بعدها نصب؛ لأن الفعل لما دخله معنى العلم علق عما بعده، وجاز تعليقه لأنه [مثل]<sup>(٢)</sup> الاستفهام. ألا ترى أنه بمنزلة الاستفهام في أنه غير خبر، وأن ما بعده معلق عما قبله ولا يعمل فيه، وإذا كان كذلك لم يمتنع أن يقع موقع المفعول كالاستفهام؛ نحو: علمت أزيد في الدار، وهذا ينبغي أن يكون على قول من قال: (علمت أزيد في الدار) فاقصر على هذا؛ لأن أبا بكر<sup>(٣)</sup> حكى أن قوما لا يجيبون هذا حتى يقولوا: أزيد في الدار أم لا؟ وحكى أبو العباس أن في بعض المصاحف: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ لَعَلَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(٤)</sup>.

وقيل: (أن) [بمعنى] <sup>(٥)</sup> (لعل) ما أنشده يعقوب في كتاب القلب والإبدال<sup>(٦)</sup>:

أريني جواداً مات هزلاً لأنني أرى ما ترين أو بخيلاً مغلداً<sup>(٧)</sup>  
قال: يريد: لعلي. وأنشد أيضاً<sup>(٨)</sup>:

(١) قرر أبوحيان في: الارتشاف (٢١/٣) والتذيل (٨٤/٦) تعليق الفعل بلعل وهو ما لم يجده عند بصري أو كوفي إلى أن وقف عليه عند أبي علي وساق كلامه هذا مختلفاً في بعض الفاظه.

(٢) الأصل: بعد، وتصوبه من التذيل والارتشاف، والهاء في لأنه عائدة على لعل.

(٣) أجاز أبو علي في: البصريات ٧١٥: أعلمت أقلم زيد؟ ولم أجد في الأصول والموجز شيئاً، والمنع المحكي هنا نسب المزدولي إلى سبويه، ولم أجده في الكتاب. وانظر: شرح الحماسة ١٥٧٦، والبحر (٢٣/٨، ٢٣/٢) والخزانة (٢٦٧/١١) والبيت المغني (٢٢/١).

(٤) ذكر الفراء في: معانيه (٣٥٠/١) والنحاس في: معانيه (٤٧٤/٢) أنها في قراءة أبي، وفيه بلفظ: جاءتهم بالجمع، وانظر معجم الخطيب (٥٢١/٢).

(٥) الأصل: معنى، والمباراة ناقصة بغير الياء.

(٦) القلب والإبدال نشرة شرف ص ٨٥، ونشرة الكتز ٢٣، وفي الأخيرة: لأنني مكان لأنني وهو تحريف لم يلتفت إليه الأستاذ القنوجي في: إبدال أبي الطيب (٥٥٧/٢).

(٧) من الطويل، وفي ثبائله اختلاف، فهو لحاقم الطائي في: ديوانه ٢١٨، ولخطاط بن يعقوب في: الأغاني (٢٧/١٣) والسمط ٧١٥، ولحن بن أوس في: شعره ص ٣٩، وجعله محقق ديوان دريد بن الصمة ١٨٨ فيما نسب لدريد وهو لغيره، وانظر تخريجه في: ديوان حاتم ٣٦٩، والحماسة البصرية ٨٠٢، ٩١٩، وأنشده أبو علي في: الحجة (٢٢٥/٢) على أن معنى أريني دلني وليست بصرية، وفي (٢٧٩/٣) على معنى لعل. والبيت مروي في: أكثر المصادر (لعلي) مكان (لأنني).

(٨) أنشده ابن السكيت في: القلب والإبدال نشرة شرف ١١١، وفي نشرة الكتز ٣٣، وفي الأولين برواية: لعنا، والآخر: لغنا.

هل انتم عائجون بنا لأننا نرى العرصات أو أثر الحيام<sup>(١)</sup>

١٨٣/ ب وأظن يعقوب ذهب إلى أن الهمزة بدل من العين، والنون بدل من اللام<sup>(٢)</sup>، وهذا بعيد، لأنه يلزم منه أن تبدل الكلمة بأسرها، لكنه اتفاق [معنيين مع اختلاف اللفظين]<sup>(٣)</sup> كاحرف غيره.

### مسألة

مما يؤكّد شبهة (ليس)<sup>(٤)</sup> بالفعل مجيئها على مثال الفعل ومجيء آخرها على حدّ أواخر الأفعال الماضية، والشبهان يُعطيان ما هما فيه حكم ما يكون الشبه منه؛ كباب ما لا ينصرف، فيستقيم أن نقول على هذا إن قلت: إن اتصال الضمير به يُشاركه فيه ما ليس بفعل؛ نحو: هاؤوا وهاؤن<sup>(٥)</sup>.

### مسألة

يُنشد البغداديون كقوله:

لعزة مَرَجشاً طلل<sup>(٦)</sup>

(١) من الوافر، وهو المفرد في ديوانه (٢٩٠/٢) وطبقات الفحول ٣٦٥، واللامات ١٣٦، والسمط ٧٥٨، وتبيان الطوسي (٢٣٥/٤) وشرح شواهد الشافعية ٤٦٤، وأنشده أبو علي في: الحجة (٣٧٩/٣) على أنه بمعنى لعل.

ورواية الديوان وأكثر المصادر: الشم عائجون بنا لعنا.

(٢) الشاهدان وردا في هذين البابين من كتاب القلب بشرة الكنز، في حين أن بيت الفرزدق جاء في باب العين والعين في نشرة شرف. والمرزوقي في: شرح الحماسة ١٧٣٣ حملها على البدل لأن بدل الهمزة من العين كثير.

(٣) الأصل: اتفاق لفظين مع اختلاف المعنيين، وهو خلاف المراد.

(٤) لأبي علي في: الحلييات ٢١٠ فصل طويل في ليس تضمن في: ٢٢٤-٢٢٥ الشبهتين المذكورين وانتهى إلى إجرائها مجرى الفعل. وهي من المسائل التي نُقل فيها قوله، وانظر الشعر ٩-١١، والمنتورة ٢٠٧، والتعليق (٧٩/١).

(٥) من هاء أي خذ، وحكى في: الشعر تصريفها عن أبي عمر، وعقد لذلك مسألة في: المضديات ١٦٥.

(٦) سلف برواية أخرى وتم التعليق عليه في (٨-١) وهو شاهد على نصب الصفة حالاً لتقديمها على موصوفها.

قوله:

فَلَيْتَ امِيرَنَا وَعُزِلْتَ عَنَّا مَخْضِبَةً أَنَامِلُهَا كَعَابٍ<sup>(١)</sup>

فقوله: ( وعُزِلْتَ عَنَّا ) اعتراض لما فيه من التشديد؛ لأنَّ دعاءه بالعزل له عنهم يوافق التمني الذي تمنّاه.

## سألة

١٨٤/ قال أبو الحسن<sup>(٢)</sup>: أقول: هذا مَذْعُور وابنُ بُورٍ<sup>(٣)</sup>، فأميل الضمة ولا أميل الواو، وقال سيبويه<sup>(٤)</sup>: لا أميل الضمة ولكن نفس الواو.

وجه قول أبي الحسن أنهم قالوا: ( مِنْ الْمُنْقِرِ )<sup>(٥)</sup>، فأمالوا الضمة نحو الكسرة لمكان الراء كما تُمال الفتحة نحوها وقالوا: مِنْ عَمْرٍو - ولو كان بينهما حاجز - كما أمالوا الضمة التي تلي الراء مِنْ ( الْمُنْقِرِ )<sup>(٦)</sup>؛ كذلك أمال التي فِي ( مَذْعُور ) كما لما أمال الفتحة التي فِي ( الضَّرَر ) أمالها فِي قولك: ( مِنْ عَمْرٍو )، ولم يعتد بالحاجز الساكن بينهما كما لم يعتد به فِي ( عَمْرٍو )، وكذلك لم يعتد بالساکن فِي ( مَذْعُور ) فأمال العين، كما كان يُميلها مِنْ ( الْمُنْقِرِ ).

(١) من الواو، وهو لابن أحمر في: مذكر الفراء ٦١، وعبد الوليد ٨٨، وليس في ديوانه، وفي مذكر ابن الأنباري (١٤٢/١): أنشد سلمة عن الأحمر، وهو بلا نسبة في: أضداد ابن الأنباري ٢١٧، والخصائص (٣٦/١٧)، ونص محقق الأضداد على أن ( مخضبة ) منصوبة في الأصل ولكنه أثبتها مرفوعة، والشاهد في نصبها الذي فسره الفراء بأنه نعت نكرة تقدم عنه أخذه ابن الأنباري.

(٢) في الهامش ٢ من الكتاب (١٤٢/٤) وشرح السيرافي (المسبية ٩/٥) وحكى أبو علي في: التعليل (١٩٥/٤) ما يوافق غير أنه لم يُسم الثقات فقد يفهم أنه كلام سيبويه، وشرح ابن جني في: سر الصناعة ٥٦٠-٥٣ القولين مختاراً قول سيبويه.

(٣) جمع البائر وهو الرجل للفاسد والهلك الذي لا خير فيه، وجاء في الكتاب نور بالثناء وأشار السيرافي إلى أنها كذا في بعض النسخ، ونص ابن جني في: الخصائص (١٢٣/٣) على أنها بالباء.

(٤) قوله في الكتاب (١٤٣/٤): كذلك تروم للكسرة، فلا تميل الواو لأنها لا تشبه الياء، وشرحه السيرافي بأنه لا يميل الواو ولكنه يروم الكسرة في اللو ف يكون رومها كالإمالة، ونظر كلام ابن جني.

(٥) بالهامش بخط الناسخ: "للتنقير يضم الميم والقاف: بشر صغيرة ضيقة الرأس [تكون] في: نجفة صلبة لئلا تُهشم، والجمع المناقر". والنص في الصحاح (نقر) ومنه ما بين المعقوفين لأنه مقطوع في الأصل. وحكى هذا القول سيبويه (١٤٣/٤) ومنه الأمثلة التالية: عمرو والضرر.

(٦) العبارة من (أمالوا ...) إلى هنا أخشى أنها مقحمة على النص ويتبغي رفعها.

فإن قلت : فهلا أمال الواو أيضاً لإمالته الحرف الذي قبلها؛ كما أنه إذا أمال الفتحة قبل الألف أمال أيضاً الألف؟ فله أن يفرق بأن ما قبل الواو لا يلزم أن يكون منها؛ كما يلزم ذلك في الألف، فإذا كان كذلك جعل واو (مذعور) كميم (عمرو)، فكما لم تُعمل الإمالة الفتحة إلى الكسرة مع الحاجز الذي هو الميم، فكذلك الواو لا تمنع إمالة الضمة من (مذعور)، ولم تُعمل الواو كذلك / ١٨٤ ب كما لم تُعمل الميم من (عمرو)؛ لاجتماعهما في السكون وجواز اختلاف الحركات قبل كل واحدة منهما، ومخالفتها الألف في ذلك.

[ع (١)]: ولأن الواو كالميم في كونها من الشفة؛ ولأن في الميم غنة وهويًا في الفم؛ كما أن في الواو استعطالة ومدًا].

ولم تُعمل سبويه الضمة من (مذعور)، وفُصل بينه وبين الميم؛ لأن الواو - وإن كانت تتعاقب الحركة على ما قبلها - فإنها الآن لانضمام ما قبلها بمنزلة الحركة؛ ألا ترى أنه لو وقع ثور (٢) مع (مذعور) لكان اقبح من:

جرينا (٣)

مع:

الاندرينا (٤)

(١) ذكره ابن جني في تفسيره قول أبي الحسن في: سر الصناعة ٥٥

(٢) في القاموس: الثور؛ الجرمان والرسول بين القوم وإناء يُشرب فيه، ولا يبعد تحريفها عن ثور.

(٣) آخر بيت من الوافر، وهو بنماه:

كانَ لخصوبتهنَّ مَنونٌ عُذرٌ    تُصَفِّقُها الرِّيحُ إذا جَرَيْنَا

وهو لعمر بن كلثوم من معلقته في: ديوانه ٩٧، وهو من شواهد السناد في القافية وهو اختلاف ما قبل الرفع، ففتح الراء وكسر في سائر القصيدة، وأقدم من وجدته جمع في السناد بين بيتي عمرو هو الخليل في: العين (٢٢٩/٧) وبين قتيبة في: الشعر والشعراء (٩٦/١) وانظر شرح القصائد النحاس ٦٦٦، ورسالة الفخران ٣٣٠، والكافي للشيرازي ١٦٤، والشافعي لابن القطاع ٩٢ وغير ذلك كثير جداً، وعلية في صفة التثني والتدريج في دروع يليساها الشاعر وقومه، الغُصون: جمع غُصن وهو للكسر والتثني في الشيء، عُذر: جمع عُذير.

(٤) وهو آخر بيت عمرو بن كلثوم:

ألا هَبِّي بِصَحْنِكَ قاصِحِينَا    ولا تُبْقِي خُمُورَ الانْدَرِينَا

وهو في: ديوانه ٥٦، وشرح شواهد الشافية ص ٢٥١، وبعض ما سلف في الشاهد السابق.

وإذا كان كذلك كانت زيادة المد التي في الواو بمنزلة الحركة، وإذا كانت بمنزلة الحركة امتنعت الإمالة من ضم العين التي هي عين لكون المد بمنزلة الحركة، امتنعت إمالة الفتحة من الفاء في (الضير) لحجز الحرف المتحرك بينهما وبين الراء المحروقة، فكذلك تمنع الإمالة في عين (مدعور) للحجز. وإذا كانت مدة واو (مدعور) التي فيها بمنزلة المدّة التي في الألف فلو إمالتها للزمه أن يُعْمِل الواو كما أنه إذا أمال الفتحة قبل الألف أمال الألف / ١٨٥ نحو الياء؛ لكون الواو هنا بمنزلة الألف؛ كما قد نصّر<sup>(١)</sup> على ذلك، فلم يُعْمِل الضمة للحجز الذي ذكرنا، ولأنه لو أمال للزمه أن يُعْمِل الواو أيضاً، ولكن نحا بالواو من (مدعور) نحو الكسرة؛ لأنها تلي الراء كما نحا بالفتحة في العين من (الضير) نحو الكسرة حيث كانت تليها.

وفعل ذلك بالواو؛ لأن المدّة التي فيها بمنزلة الحركة؛ فكانه إذا طلب بها الكسرة كإمالة الفتحة من العين في (الضير)؛ لأن مدتها بمنزلة الحركة التي تكون في الحرف المتحرك، وإن كانت المدّة لا تنفصل من الواو إذا انضم ما قبلها فكان ذلك أولى من قول أبي الحسن؛ لأنها أقرب إلى الكسرة من إمالة الضمة التي حجز عنها بمنزلة حرف متحرك. وإنما نُحِي هنا بالضمة من (المنقّر) نحو الكسرة؛ لأن الواو بمنزلة الضمة، فكما تُقَلَّب الواو إلى الياء إذا وقعت ساكنة قبل الياء، كذلك أُمِلت الضمة إلى الكسرة في (المنقّر) لمجاورتها الكسرة، وهذا مما يدل على أن الحركة في الحرف المتحرك كانها قبل الحرف<sup>(٢)</sup>، ألا ترى أنه لو لم تكن هكذا لم تُمِل الضمة نحو الكسرة؛ لأن الحرف / ١٨٥ ب كان يفصل بينهما كما أن الواو الأولى لو فصل بينها وبين الياء بشيء لم تُقَلَّب. ويجوز لقائل أن يقول: إن هذا لا يدل لأنه بمنزلة الإمالة قد يكون مع فصل الحرف؛ نحو: مقليات<sup>(٣)</sup>.

(١) الكتاب (٤/ ١٤٣).

(٢) انظر رد ابن جني لذلك في: مر الصاعقة ٢٨، والخصائص (٢/ ٣٢٤) وقد حكى في: أول الباب في الخصائص عن أبي علي تعليل الخلاف في المسألة بلطف الأمر وغرضي الحل.

(٣) مثال لسبويه فيما جاز فيه الإمالة مع وجود الحرف المستعلي وذلك لسكونه وسبقه بالكسرة فصار المستعلي كانه المكسور وغير فاصل. وانظر: الكتاب (٤/ ١٣٠-١٣١) والتعليقة (٤/ ١٨٦) والمقالات: ناقة تضع واحداً ثم لا تحمل.

## مسألة

اعلم أن قول العجاج:

خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خَيَاشِيمَ وَقَالَ (١)

لو كان حرف الروي من الشعر الألف كقوله:

أَنْعَتُ جَوْنَاتٍ مَعًا خِفْنَ الْمَسَا (٢)

لكننا نقطع أن الألف بدل من عين الكلمة وأنه (٣) على قوله:

وَأَخَذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمٌ (٤)

لأن الألف التي هي بدل من التنوين لا تكون رويًا، فقد يُحتمل (٥) إذن أن تكون

التي هي بدل من التنوين، ويُترك الاسم على حرف واحد (٦)، ويمكن أن تكون عينًا

فتكون مع التي هي بدل من التنوين وصلًا، وقد جاء:

يَعْدُوا بِهَا عَتْدٌ وَأَيٌّ (٧)

(١) فرغت منه في (١٣٢-ب) وأكثر مقالته مكررة لما قاله هناك، وانظر (١٧٨-ب)

(٢) من الرجز، وهو بلا نسبة في: الخور المين لنشوان الحميري ١٥٣، وبعده:

نَسَمًا وَمَقْلًا بَيْنَهَا يَمْدُو النَّجَا

الجونة: شديدة السواد، الهقل: ذكر النعام. والشاهد في جواز مجيء الألف رويًا لأنها أصلية.

(٣) أعلى (وأنه) بخط الناسخ: ع ولكنه أي في نسخة أخرى.

(٤) عجز بيت من التفارب تقدم صدره والتعليق عليه في (١٣٢-ب) والشاهد فيه إجراء المنصوب إجراء غيره في الوقف.

(٥) احتمال آخر غير الأول وعليه لا يكون الألف رويًا. والأنسب أن تكون الميارة: وقد يحتمل.

(٦) رد هذا الوجه في (١٧٨-ب)

(٧) بعض بيت من الكامل، وهو يتملحه:

رَاخُوا بِصَالِثِهِمْ عَلَى اكْتِفَاهِهِمْ وَيَصِيرَتِي يَمْدُو بِهَا عَتْدٌ وَأَيٌّ

وهو للأسمر الجعفي في: الأصمعيات ١٤١، وزد على تخريجه للوحشيات ٤٤، والمعاني الكبير ١٠١٣.

ورسالة الصاهل ١٦٠، وشرح الرزوقي ١٣٤، والتهذيب (٢/١٩٥، ١٢/١٧٦) والمحكم (٢/٣) وقال

أبو علي في: المقاميس ٧٠: ألف الواو متقلبة عن الياء. البصيرة: الدفعة من الدم ويريد به الثأر، العتد:

الفرس الشديد الثام للخلق، الواو: الطويل من الحبل، والشاعر يهجو إخوته لأبيه.

مع:

بَارَزُ يُكْفِكِفُ أَنْ يَطِيرَ وَقَدْ رَأَى (١)

فهذا لا يلزم أبا عثمان (٢) في قوله أن يقف على نحو (رَحَى) في الأحوال الثلاث بالالف التي هي بدلٌ من التنوين؛ [لأنه قَدَرُ (٣) الفَ البدل من التنوين] (٤).

ولم يجوز أن يكون البدل من التنوين رويًا؛ لأنه غير لازم، فكان يبقى البيت بلا روي، وهم قد شددوا في حرف / ١١٨٦ الروي؛ لأنهم في أكثر الأمر قد ألزموا الوصل، وألزموا الوصل الخروج، فلم يكونوا ليؤكدوه هذا التأكيد ثم يحذفوه؛ ولهذا قلت الياء والواو رويًا؛ لأن الحذف مطرد فيهما في الفواصل وفي الإطلاق في القوافي، فلما لم يلزم لم يكثر رويًا. ووجه مجيئه رويًا أنه لازم (٥)، وكثر نحو: المظا (٦)، لأن حذفه، ولا يجوز لنا أن نأتي بالف النصب رويًا؛ لأنه لا يلزم، ولأن قوماً قد حذفوه (٧)، نحو:

عَصَمُ

مسألة

وَبَلَدٌ يَضِلُّ (٨) فِيهِ رَكْبَةٌ (٩)

(١) عجز بيت من الكامل، وصدره:

أما إذا استقبلته فكانه

وهو للأسعر أيضاً يتلو البيت السابق في: قصيدته الأصمعية، وجاء في: الوحشيات ٤١، ولقد الشعر

لقدامة، ١٥٠، والعمدة ٦٠٢

(٢) قوله إن الف المقصور بدل من التنوين في الأحوال الثلاث تقدم في (٢٥-ب)، وعبرة أبي علي في توجيه

البيت على قول أبي عثمان أوضح في (١٣٢-ب)

(٣) الأصل: قد رَغَ الف، ولم أجده له معنى.

(٤) العبارة في الأصل بعد قوله: لم يكثر رويًا، وهي مقحمة هناك.

(٥) أي على القول بأن الألف عين الكلمة.

(٦) المظا: الظاهر

(٧) ينسب الحذف إلى لغة ربيعة. فنظر شرح اللمع لابن برهان ١٩٩، وشرح الكافية الشافية ١٩٨٢، واللهجات

في: الكتاب ٣٤٥

(٨) الأصل: يظُلُّ، والتصويب في الهامش بخط الناسخ، وهو بالضاد في الخور العين.

(٩) من الرجز، وهو بلا نسبة في الخور العين لنشوان ١٤٢

[و]:

وَشَاوِرْ كَيْبِيَا وَلَا تَعْصِيهِ (١)

ينبغي أن لا تكون الواو والياء هنا كالتي في قولك: هذا لهو يا فتى (٢)، ومررتُ بهي يا فتى؛ لأن هذا يَنحذف في الوقف، ولكن هذا يثبت للإطلاق وتَنحذف تلك؛ كما أنه في الندبة في قولك: واظْهَرْهُوْه وَاَنْقِطَاعَ ظَهْرِهِ (٣)، قد حذفت تلك التي تلحق في الوصل، وأثبتت التي في الندبة، فكذلك هنا حذفت تلك وأثبتت هذه التي للإطلاق.

مسألة

يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ / ١٨٦ ب ألف في:

مَنْسَبًا (٤)

ليست التي في (رايتُ زيداً)، ولكن قال: مَنْسَبٌ، فشُدُّدُ على:

عَصْمٌ (٥)

ثم الحق كما أطلق:

عَيْهَلٌ (٦)

(١) عجز بيت من المنقارب، وصدره:

وَأَنْ يَأْبُ أَمْرُ عَلَيْكَ التَّوَى

واختلف في قائله، فهو للزبير بن عبد المطلب في: طبقات الفحول (٢٤٦/١) وجمهرة الأمثال (٩٨/١) والشذكرة السعدية ٢٣٤، ولعبد الله بن معاوية في: شعره ص ٥١، ولصالح بن عبد القدوس في: شعره ص ١٤٩، وفي هوامشها فضل تخريج.

(٢) ذكر حذفها في الوقف وفصل أحوالها في: التكملة ٢٧، ٢٩.

(٣) سلف النعليق عليهما في (١٨١-ب)

(٤) من بيت من الرجز، وهو بتمامه:

تَتَرَكُ مَا أَبْقَى الدُّنْيَى سَبَبًا

وفرغنا منه في (١١٠-١).

(٥) أي على إجراء المنصوب في هذا البيت في تسكينه بلا ألف مجرى للرفع والمجرور، وسلف النعليق عليه في (١٣٢-ب).

(٦) كلمة من بيت من الرجز، وهو بتمامه:

بِأَزَلٍ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْهَلٍ

ولو كانت التي هي بدل من التنوين لم يلزم التشديد للوصل؛ ألا ترى أن من قال:  
(هذا فرج) (١) لم يقل: (رايت فرجاً)، ولكن يحذف؛ لأن التي هي بدل من التنوين  
يتصل به الكلام فلا يجب التشديد (٢).

## مسألة

سمعت ابن مجاهد وقد قرئ عليه كتابه فقال: عن بعض القراء: ﴿ثُمَّ يَتَوَّأ﴾ (٣)،  
لفظ بعد الميم بياء؛ ووجه هذا أنه خفف [الهمزة] (٤) فانقلبت ألفاً (رأس) (٥)، ثم  
أبدل من الألف الياء على حد:  
قَفَّيْكَ (٦)

وهدي (٧) ونحو هذا.

— وهو منظور بن مرثد في: لاميته ص ٢١، والخزانة (١٢٨/٦) ولرجل من أسد في: الكتاب (١٧٠/٤)  
وبلا عزو في: التواتر ٢٤٨، وغيرها كثير وأنشده أبو علي في: الحجة (٤١٠/١) والبغداديات ٤٢٧،  
والإغفال (٣٢١/٢) والمضديات ٢١١، والتكملة ٢٨٠، ١٩٩، والعسكرية ١٨٦ على إجراء الوصل مجرى  
الوقف في تشديد آخر الكلمة، وفي ذلك أحياناً بالضرورة. البازل ما دخل السابعة من الإبل، الوجناء النانة  
الشديدة، المبهل السريعة.

(١) من أمثلة سبويه (١٦٩/٤) وانظر البحر (٥٤٣١/٢) (٤٤٢/٥)

(٢) كقوله في: التعليق (٢١٥/٤)

(٣) سورة طه: (٦٤)، والأصل: ثم يتوني، و(يتوني) تحريف، وإنما كسر للميم فما أراد أبو علي بل أراد فتحها،  
وهما لراء لأن رواهما ابن مجاهد في: السبعة ٤٢ عن ابن كثير خبر أنه عد الكسر غلطاً والصواب هو الفتح،  
وكذا أبو علي في: الحجة (٢٣٢/٥) عد الكسر خطأ، وفي: حين وجه الفتح بما جاء هنا، وانظر معجم  
الخطيب (٤٥٤/٥)

(٤) الأصل: للهمزة، ولم أجد للام وجهاً والكلمة منقول.

(٥) الأصل: رأس، بإثبات الهمزة، والكلام في: تخفيفها وانقلابها ألفاً وهي كذا في الحجة.

(٦) بعض بيت من مشطور السريع، وهو يتماه:

لَتَضْرِبَنَّ بِسَيْفِنَا قَفَّيْكَ

وهو لرجل من جنيد في: التواتر ٣٤٧، والصحاح (سين) والخزانة (٣٩٢/٤) وشرح شواهد الشافعية ٤٢٥،

وشرح أبيات المغني (٣٤٩/٣) وبلا نسبة في: سر الصناعة ٢٨٠، والتمام ٣٨، والعين (٢٢٢/٥) والمحكم

(٣٥٤/٦) والمخصص (١٤٤/١٧) وأنشده أبو علي في: الحجة (٤١٤/٤، ٤١٦، ٨٤/١) والبصريات

٨٥٠، والإغفال (٢٩١/٢، ٥٨/١) على إبدال الياء من الألف كقوله هنا، وفي العسكرية ١٥٨ أنشده مع

ما قبله على إبدال الكاف من التاء في عَصَيْكَ، وفي العين: إبدال الألف ياء لغة طي.

(٧) لغة هذيل قلب ألف المقصور ياء مع ياء للتكلم، وانظر التعليق على هدي في (١٧٢-ب)

## مسألة

إذا جاز في الصفة نحو:

طَلَبَ الْمُعْتَبِرُ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ<sup>(١)</sup>

كان هذا في البديل أجوز؟ نحو قول طَقِيل:

وَمِنَّا رِبَاطُ الْخَيْلِ كُلُّ مُطَهَّرٍ<sup>(٢)</sup>

على معنى: يُرَبِّطُ كُلُّ مُطَهَّرٍ.

## مسألة

قد دللنا على أنه لا يعمل في معمولٍ واحدٍ عاملاً<sup>(٣)</sup>، فإن اقتضى ذلك مفتحجٌ فالذي يَرُدُّه عليه حكايتهم الجُمْلَ إذا سَمُوا بها؛ نحو: تَأْبِطُ شَرًّا.

## / ١٨٧ مسألة

قال أبو عُمر<sup>(٤)</sup>: نقول: (إِنَّ قَرِيباً مِنْكَ زَيْدًا) ولا نقول: (إِنَّ بَعِيداً مِنْكَ زَيْدًا) فتَجْعَلُهُ ظَرْفًا كما جعلتَ الْقَرِيبَ؛ ألا ترى أنك تقول: (إِنَّ قُرْبَكَ زَيْدًا) ولا نقول: (بُعْدَكَ زَيْدًا).

فا؛ وهذا الذي قاله حسنٌ، ويجوز أن يكون تأويل قولٍ سيبويه: فالدُّنُو أشدُّ تَمَكُّناً في الظرف من البُعد.

(١) تقدّم صدره والتعليل عليه في (١٨-١)، ومن قوله فيه أن المظلوم صفة المعتبِر والموصوف فاعلٌ لحَمَلٍ صلفه على الموضع.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

رَجِيلٌ كَسِيرٌ حَانَ الْغَضَى الْتَأَوَّبُ

وهو لطيفيل الغنوي في: ديوانه ٢٠، وخيل أبي عبيدة ٢٩٤، وأشباه الخالدين (١٧٦/٢) والحماسة المصرية ١١٤٤، والتهذيب (١٨٥/٦) واللسان والتاج (طهم)، وأوله فيها: برغينا، ولم أجده؛ ومنا، الرجيل: شديد المشي، والمطهم: البارع الجمال.

(٣) ذكره فيما سلف في (١٠٧-١٠٨، ١٧٦-١٧٧).

(٤) حكى قوله وشرّحه في: البصريّات ٥٠٢، وأصل المسألة لسيبويه (١٤٢/١-١٤٣) الذي أجاز الظرفية في البُعد على قلة للعلّة التي حكاهما عنه أبو علي في كلامه. وانظر الأصول (٢٤٨/١) والشيرازيات ١٣، والبحر (٣/٤٠٧، ٣١٦) والخزانة (٢٧٦/٩).

## مسألة

التزام أبي الأسود للام في قوله :

لَمْ يَذْهَبْ رَجَائِي هُنَالِكَ (١)

كالتزام الآخر الرأ فيما أنشده أبو زيد من قوله :

أَلَا أَذْنَنِي بِالتَّفَرُّقِ جَارَتِي وَأَصْعَدَ أَهْلِي مُنْجِدِينَ وَغَارَتِ (٢)

وفيها :

وَأَرَّتِ (٣)

و :

مَشَارَتِ (٤)

ونحو ذلك، والالف فيهما جميعاً تأسيس (٥).

(١) بعض بيت من الطويل، وهو بشامه :

حَسِبْتُ كُنْتُ إِذْ أَنْكَ مُعْرِضًا لَسِيكَ لَمْ يَذْهَبْ رَجَائِي هُنَالِكَ

وهو لأبي الأسود الدؤلي في : ديوانه ص ١٠٦، ٢٥٨، ٤٤٥، ونخرجه فيه ص ٢٠٠، وأبو علي يعلق في كلامه على قول الاخفش في : لزوم ما لا يلزم في القوافي ٢٦ : أبو الأسود لزم اللام في القصيدة.

(٢) من الطويل، وهو مع ما بعده لزهير بن مسعود في : التواذر ٢٢٢، وجاء المصدر بلا نسبة في : الإبناس بعلم الانساب ١٩٧، وزهير شاعر جاهلي ترجمته في : معجم الشعراء الجاهليين ١٥٧.

(٣) من الطويل، ونحوه :

عَدَاوِيَّةٌ مِثْلُهَا لَمَّا مَا هِيَ احْتَلَّتْ بِقُدْمِ وَأَرَّتِ

وهو لزهير بن مسعود السلف، عداوية : نسبها إلى بني عداوة عني من اليمن، قدم وأرة موضعان أو جبلان.

(٤) تمامه :

وَلَا هِيَ إِلَّا تَنْتَقِرُ وَصَلَهَا عِلَاقَةُ كِنَازِ اللَّحْمِ ذَاتُ مَشَارَتِ

وفي الاصل : مسارت بالمهملة، والتصويب من التواذر، والمشاركة : الهيشة والزينة والسمن، العلاة : الناقة المشرفة، كِنَاز : كثيرة اللحم صلبة.

(٥) كتب الناسخ في الهامش : ب من، ونظر التعليق على الثاني في (٦٧-ب) ولعل الباء نسخة أخرى.

## مسألة

( هذا حُلُوٌّ حامضٌ )<sup>(١)</sup> لا يخلو أن يكون الضميرُ في أحدِ الاسمين، أو في كُلِّ واحدٍ منهما [ ضميرٌ، أو ]<sup>(٢)</sup> أن يكون فيهما ضميرٌ واحدٌ، أو لا يكون في واحدٍ منهما ضميرٌ. فلا يكونُ في أحدهما؛ لأنه ليس بأخصَّ بالخبر من صاحبه، ولا يكون في كُلِّ واحدٍ منهما ضميرٌ؛ لأنه ليس هو الغرضُ في ١٨٧/ ب الإخبار؛ لأنك تصير كأنك أخبرتَ عن المبتدأ بفعلٍ كُلِّ واحدٍ من اسمي الفاعلين، حتى كأنك قلتَ: [ حَلَا ]<sup>(٣)</sup> حَمُضٌ، وليس الغرضُ كذلك، إنما هو أنه قد جَمَعَ الطعمين معاً؛ ألا ترى أن أبا عمر قال في تفسيره: تُرْشُ شِيرَيْن. فإذا كان كذلك كان مؤدياً إلى خلاف المعنى. ولا يجوز أن يكون فيهما جميعاً ضميرٌ واحدٌ؛ لأنه يجب أن يعمل الصفتان جميعاً فيه، وذلك ممْتَنِعٌ؛ كما لا يعمل فعْلان في فاعلٍ واحد. فإذا خلا من هذه الوجوه ثبتَ أنه لا ضميرٌ فيه، وَوَجِبَ أن يكون الضمير الذي فيه عائداً على المعنى؛ كقوله: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدَيْنِ<sup>(٤)</sup>، ونظيره أيضاً من المبتدأ قوله: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾<sup>(٥)</sup>، ألا ترى أن الذكر العائد هنا على المبتدأ إنما يعود على المعنى، والحال في الجميع واحدة. فإن قلتَ: فما تقديره في الإعراب؟ فالقول: إنَّ الاسمين وقَعَا موقعَ المفرد؛ كما تقعُ الجُمْلُ موضعَ المفرد، ونظيره هذا في أنَّ الصفتين جرتا مجرى الجملة في بعض الوجوه تسميتهن بـ ( عاقلةٌ لبيبة )<sup>(٦)</sup> امرأةٌ ورجلاً<sup>(٧)</sup>.

(١) تقدّم تخريجها في (٧١-١) وأكثر كلامه هنا سلف في (١٠٦-ب) والمسألة بنصها في: الحجة (٢٠١-٢٠٠/١) باختلاف بعض عباراتها حذفاً واختصاراً.

(٢) سقط أتمته من الحجة

(٣) الأصل: بخلاف، والتصويب من الحجة.

(٤) انظر التعليق عليه في (١٠٧-١)

(٥) سورة البقرة: (٦) وجاءت بالواو في أولها في سورة يس: (١٠) وللمبتدأ سواء وخيره جملة أُنذِرْتَهُمْ، وحمله على المعنى يتقدير: سواء عليهم الإنذارُ وتركه، أي جعله بمنزلة المفرد في عدم حاجته للضمير.

انظر: الحجة (٢٦٩/١) والإغفال (٣٤٦/٢) والشعر ٢٥٣، والشيرازيات ٦٠٥، والإعراب المنسوب ١٧١

(٦) سبق تخريجه في (١٠٦-ب)

(٧) الأصل: رجلة، وهو سهو صححته من الحجة.

ألا تراهما يحكي حال الانصراف فيهما حال التنكرة<sup>(١)</sup>؛ كما فعل ذلك / ١١٨٨ في الجمل، وجاز وقوع هذين الاسمين موقع خبر المبتدأ؛ كما تقع الجمل هناك، وإن لم يكونا جملة، وإن امتنع أن تقع الجملة فاعلة فكذلك لا يقع الاسمان في موضع الفاعل، وجاز أيضاً (إن زيدا أبوه منطلق)<sup>(٢)</sup> [بيض].

## مسألة

يَنْشَبُ فِي الْمُسْعَلِ وَاللَّهَاءِ

أَنْشَبَ مِنْ مَاشِيرٍ حَدَاءِ<sup>(٣)</sup>

(أنشَبَ) صفة مصدر؛ أي: نَشَباً أنشَبَ مِنْ مَاشِيرٍ.

[ع: قد يجوز أن يكون (أنشَبَ) حالاً من الضمير في (يَنْشَبُ)؛ أي: يَنْشَبُ حاداً<sup>(٤)</sup> ماضياً].

وإذا جاز البدل في (حداء) مع الفصل<sup>(٥)</sup> كان مع الاتصال في بيت المعجاج:

الْحَمِي<sup>(٦)</sup>

أَسْهَلُ.

(١) الأصل: في حال التنكرة، ولا معنى له، وعبارة الحجة بمعناها وتختلف في اللفظ.

(٢) بعدها في: الحجة (٢٠٣/١): 'كذلك يجوز وقوع هاتين الصفتين موقع خبر الابتداء على حد ما وقعت الجمل وإن لم يكونا جملة'.

(٣) من الرجز، وهذا لأبي المقدم في: السطع ٨٧٤، والقصائد النحوية (٥٠٧/٤) وجاءا منفردين ومجتمعين بلا نسبة في: نوادر أبي مسجل ٤٢٨، ومراثي يزيد ١٥٨، وإبدال أبي الطيب ٣٩٧، والخصائص (٢٣٣/٢)، والتهذيب (٤٣٠/٦) والخصص (١٥٧/١) والمحكم (٣٥٣/٢) وأنشد الأول أبو علي في: المقابيس ٣٨ على مد المقصور في اللهاء جمعاً، وذكر الشافعي في: المضديدات ١٩٢ على أن ابن حبيب وغيره من البدلاديين يقولون للراد بالحداء الحداء فإبدال الباء من الدال، ولم يرد ذكر له نظائر وأخذ به في: الشيرازيات ٤٢٩ في إثبات أن الإبدال لا يغير معنى الكلمة. والأبيات في وصف نمر، ينشَبُ أي يعلّق، في موضع السمال واللهة، التشير: جمع مشار وهو لغة في: للنشار ونظر نسبتها لتسيم في: لغة تميم ١٣٧، وأبو المقدم ببهس الجرمي شاعر أموي ترجمته في: معجم الشعراء المخضرمين ٤٧٢.

(٤) الأصل: جاداً، وهو تصحيف.

(٥) الفصل بالأنف بين الدالين في حداد.

(٦) من بيت من الرجز، وهو بتمامه:

أولاً مكة من ورق الحمي

## مسألة

إن قلت (١): هلاً بينت تحقير (الندد) فقلت: أليد؛ ليعلم أن مكبره كان ملحقاً ويكون البيان دليلاً عليه؟

قيل: لا يجب هذا؛ لأن التحقير بناء على جدته؛ ألا ترى أنك إن حقرت (تضارب) اسم رجل لقلت (٢): (تضيرب) (٣) فلم تصرف وإن كان المكبر مصروفاً، فكذلك (اليد)؛ ألا ترى أنه لو كان اسم رجل لم تصرفه.

وكذلك القول في ١٨٨ ب (الب) (٤) إذا حقرته. ومن صرف (الب) إذا سئى به - وهو قول أبي الحسن (٥) - على أن ذلك للإلحاق، واستدل على ذلك بالإظهار (٦) وأنه قد زال بذلك عنه شبه الفعل فليس ذلك بالقوي من وجهين:

أحدهما أن (افعل) لم يأت للإلحاق في موضع؛ لقولهم: اصم واشد.

والآخر: أن الهمزة التي بها شابة الفعل موجودة فيه ثابتة في البيان ثباتها في الإدغام، وإنما هذا كـ (تهلل) (٧) في الشذوذ.

وقياس هذا القول إذا حقر (الب) ألا يصرفه؛ لأنه يلزمه أن يدغم؛ لأن التحقير

= سلف تخريجه في (١٤١ ب) وقد رد أبو علي في: المسكوية ١٦٧ حمله على الترخيم، ولقد ربه حذف الألف من حمام لم يبدال إحدى اليمن بأعلى ما أشار هنا.

(١) المسألة عرضها بالمضمون نفسه بعبارة مختلفة في: البصريات ٣٠٢، وأصلها عند سيبويه الذي يصغر الندد إلى أليد، والندد من اللدد وهو شدة الحسام. وانظر الكتاب (٣/ ٤٣٠) والأصول (٣/ ٤٤) والشكيلة ٢٠٣، والتعليقة (٥/ ١٥٥) والجليات ٣٧٧.

(٢) كذا أجاب إن باللام.

(٣) كذا قال سيبويه (٣/ ٢٠٠) وانظر للنضيب (٤/ ١٣) والأصول (٢/ ٨٢).

(٤) تصغيره: ألب، وفسر أبو علي في: التعليقة (٣/ ١٠) عدم صرفه، وانظر الكتاب (٣/ ١٩٥، ٢٢٠، ٤٣١) والأصول (٣/ ٤٤).

(٥) ذكره في: البصريات ٣٠٣.

(٦) أي عدم الإدغام، وعبارة البصريات: إظهار التضعيف.

(٧) اسم من أسماء الباطل، وقد تأتي بالياء في بعض الكتب، وأبو علي يذكرها في اختلاف المعارف عما عليه غيرها فكان ينبغي أن تدغم فأظهرت. انظر للتعليقة (٥/ ٣٢) والإغفال (٢/ ٢٣٢) والمسكوية ١٥٣، والمنثورة ١٢٤، والفيصليات ١٢٤.

لا يلزم أن يبين فيه كما بين في التكبير؛ لأنه بناء على حديثه (١). وإذا شذت الكلمة في موضع لم ينبغ أن يتجاوز مكانها، ويقاس غيرها عليها، فينبغي لك أن تدغم، وإذا ادغم لم يصرف كما لا يصرف (أصيم) (٢).

### مسألة

تقول في إعمال الثاني في (ظننت) و(علمت): ظن أو علم زيداً منطلقاً [إياه] (٣)، [فتضمير] (٤) الفاعل في (ظن) قبل الذكر؛ كما يفعل ذلك في هذا الباب في غير هذا الفعل (٥). فإذا أضمرته فلا بد من أن تعدّيه إلى مفعول أول هو الثاني في المعنى إذا أسندت الفعل إلى الفاعل.

١١٨٩/ وإذا لم يكن من ذلك بد، ولم يجز أن [يضمّر] المفعول في هذا الباب قبل الذكر كما يضمّر الفاعل أخرت ذكره إلى أن يعمل الفعل الثاني لينقع إضماره بعد ذكر مظهره (٦).

### مسألة

بدل على أن (افعل) في التعجب ليس باسم (٧) بناؤه على الفتح، ولو كان اسماً لم يفتح؛ لأنه ليس فيه شيء يوجب بناءه. وبدل عليه أيضاً تعدّيه إلى المتكلم باتصال النون به؛ نحو: ما أحسنني.

(١) قوله هذا بخلاف ما ألزم الاخفش في: البصريات ٣٠٤.

(٢) هكذا تصغير أصم عند سيبويه (٤١٨/٣، ٥٢٥، ٤٤١/٤) وثبته أبو علي في عدم صرفه في: التكملة ٢٠٣.

(٣) الأصل: إياه، وهو تصحيف.

(٤) الأصل: فتضم، والكلام عن الإضمار قبل الذكر، وكذلك التعديل الآتي.

(٥) يحكي في: الإغفال (٤٠/٢) عن سيبويه أن فاعل الأول مضمّر على شريطة التفسير، وعلى هذا ينجم مسائله هنا، وانظر الكتاب (٧٩/١) والمقتضب (١٢١/٣).

(٦) الأصل: قبل ذكر مظهره، والتعديل في الهامش بخط النسخ مسبوفاً بكلمة حاشية: ينبغي: بعد.

(٧) فعلية أعمل التعجبي قول البصريين في هذه المسألة الخلافية التي جمع أطرافها ابن الشجري في: أماليه (٣٨١/٢) ونقله الأنباري في: الإنصاف ١٢٦، وقرره أبو علي فعلية في: الإيضاح ١٣٢، وذكر ابن الشجري في: (٢/٣٩٧-٣٩٨) بعض أدلة أبي علي هنا.

ويَدُلُّ عليه أيضاً انتصابُ المعرفة بعده؛ نحو: ما أَحَسَّنَ زيداً، ولو كان اسماً لم يَنْتَصِبْ هذا الضَّرْبُ من الأسماء عنه. ألا ترى أنَّ (أَفْعَلَ) الاسمُ إنما يَنْتَصِبُ بعده النكراتُ؛ نحو: هو أَحَسَّنُ وجهاً، ونحوه؛ إلا أن يكون من الصفات المشبهة باسم الفاعل؛ نحو: الحَسَنُ والشَّدِيدُ، وليس هذا منها. ألا ترى أنَّ قولك: (مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوجهِ) ليس هذا أصله وهو (حَسَنٌ وجهه)، وليس كذلك (أَفْعَلَ) في التعجب، فإن قلت: فقد قال:

### والأمرؤنة<sup>(١)</sup>

فليس هذا بشيء؛ لأنَّ النون في (الفاعلونة)<sup>(٢)</sup> إنما هي التي تأتي بعد واو الجميع، والتي في (ما أَحَسَّنَنِي) هي التي / ١٨٩ ب في نحو: حَسَّنَنِي، و(الأمرؤنة) ضعيفٌ خبيث، وزعموا<sup>(٣)</sup> أنَّ الشعر مصنوع.

وضَعَفَهُ من القياس أنَّ الزبائدين في آخر الاسم لا تَجْتَمِعَانِ كالتنوين وعلامة النُدْبَةِ، فإما إثبات التنوين مع علامة الإنكار فلأنَّ عِلْمَ الإنكار لا يَلْزَمُ؛ لأنه قد يكون مكانه عِلْمٌ آخر نحو: أَرِيدُ إنيّة<sup>(٤)</sup>، فاشْتَبَهَ لذلك ما هو [مستقل]<sup>(٥)</sup> بنفسه.

فإن قلت: فعلامة [الضمير]<sup>(٦)</sup> لها أيضاً علاماتٌ تُنفَصِلُ؛ نحو: أنا، فهلاً جاز اجتماعهما؟ فالفرق أنَّ علامة الإضمار المنفصل لما لم تقع موقع المتصل صار المنفصل

(١) من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

همُ القاتلون الخيرَ والأمرؤنة إذا ما حَشَوْا من مُحدثِ الأمرِ مُنْظِماً

وهو بلا نسبة في: الكتاب (١٨٨/١) ومعاني الفراء (٣٨٦/٢) والكامل ٤٦٨، ومجالس ثعلب ١٢٣، وشرح السيرافي (٨٨/٤) والبحر (٣٣٢/٢) والخزانة (٢٥١/٤) وغيرها وأُنشده أبو علي في: الحليبات ٣٢١ وأنه زعموا مصنوع، وأجاز في: الحجة (٣٦٣/٢) حمل الهاء على الوقف ثم حُرِّكَتْ بحرف اللين، وأصل هذا من المبرد في الكامل وشرح السيرافي.

(٢) كذا، وهي رواية للبيت جاءت في معاني الفراء وبعض نسخ الكامل والفصل ٨٥

(٣) كذا قال سيبويه والمبرد.

(٤) الكتاب (٤٢٠/٢) ولم يَثَلْ إلا للرفع، وتفصيله مع (إِنْ) في: شرح عيون الكتاب ١٨٠، وإذا لم يُذكر العلم الآخر: ازْيَدْنِيَّة.

(٥) الأصل: مستقبل، وهو تحريف.

(٦) الأصل: الضمة، وهو تحريف.

بمنزلة المظهر، ولم يكن كـ (إن) والتنوين (١)؛ ألا ترى أن كل واحدٍ منهما يقع موقع الآخر [بيض (٢)]، وكان (الأمرونه) إنما وقع المضمّر موقع المظهر؛ كما وقع المنفصل موقع المتصل في قوله:

حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاهَا (٣)

كذلك المتصل في (الأمرونه) وقع موقع المنفصل، ولا يجوز على هذا أن يتصل (٤) المضمّر باسم الفاعل المفرد؛ نحو (ضارب) لسكون التنوين وحركة (٥) النون؛ لأن العلامة في (فاعل) بمنزلة علامة الندبة مع التنوين.

مسألة (٦)

/ ١١٩٠ يعقوب (٧):

مَلَكْتُ بِهَا كَفِّي (٨)

أي: شَدَدْتُ، وَمَلَكْتُ العَجِينَ؛ أي: شَدَدْتُ عَجْنَهُ.

(١) أي في الإنكار، انظر التعليق للسالف على ازهدأ إليه.

(٢) جاء ما قبل (بيض) وما بعده في سطر واحد بخلاف المرات السابقة التي كان يبدأ الكلام ما بعد (بيض) بسطر جديد.

(٣) قطعة بيت من الرجز، وهو بتمامه:

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاهَا

وهو الحميد الأرقط في: الكتاب (٣٦٢/٢) والأصول (١٢٠/٢) والخصائص (١٩٦/٢، ٣٠٨/١) والبحر

(١/١، ٦٦٠/٥، ٤٨٥) ونخيل الشواهد ٨٥، وأنشده أبو علي في: المضدمات ٢٨ على مقالته هنا من وقوع

المنفصل موضع المتصل ضرورة، وذكر هذا في: الشعر ٢٠٢.

(٤) الأصل: تتصل، بناءً للنائب.

(٥) الواو غير واضحة وقدّرتها تقديراً.

(٦) المسألة بنصها في: الحجة (١٧/٣) غير أنه لم يسم يعقوب في أولها.

(٧) شرح البيت بـ (شَدَدْتُ) جاء في ديوان أوس المروي عنه، وجاءت العبارة بلفظ مختلف في: إصلاح

المنطق ٢٥٤، ولكنه في: ص ٢٥ فسر ملكت العجين بليته.

(٨) من الطويل، وتتمه:

مَلَكْتُ بِهَا كَفِّي فَتَهَرَّتْ فَتَقَهَا يَرَى قَائِمًا مِنْ دُونِهَا مَا وَرَائَهَا

وهو لقيس بن الخطين في: ديوانه ٤٦٤، وتخريجه ٥٣-٥٤، وأنشده ابن السراج فيما حكاه أبو علي في:

الحجة (١/١٣) والشاعر يصف طعنة، تهرت: أجريت الدم، ويروى: قائم.

فا: وإملاك المرأة إنما هو العَقْدُ عليها، وقيل: ملك<sup>(١)</sup>؛ كما قيل: عَقْدَةُ النِّكَاحِ، وملكُ الشيء: اختصاصُ المالك به وخروجهُ بذلك عن الإباحة؛ نحو: باعَ بالسُّرِّ وباحة الدار. وقال:

فَمَلَّكَ بِاللُّبِّطِ الَّذِي تَحْتَ قِشْرِهَا كَغِرْقِي بَيْضِ كَنَّةِ الْقَيْضِ مِنْ عِلٍّ<sup>(٢)</sup>  
(ملك) أي: شدَّد؛ أي: تركَ من القِشْرِ شيئاً على قلبها تتمالك به ويكنُّها؛ لئلا يبدو قلبُ القوس، وإلا انشَقَّت.

فا: ينبغي أن يكون موضعُ (الذي) نصياً؛ لانه مفعولُ (ملك) ولا يكون جرّاً على أنه صفةُ (اللُّبِّط)؛ لأنَّ (اللُّبِّط) فوق القلب ليس تحته؛ والمعنى: ملكَ بالقِشْرِ الذي فوق القلب الذي تحت القِشْرِ ليصون القِشْرُ القلب، فلا يَنْشَقُّ؛ ألا ترى أن يعقوب قال<sup>(٣)</sup>؛ إذا لم يَبْقَ عليها القِشْرُ صنعوها عَقَبَةً<sup>(٤)</sup>.

فا: كأنَّ العَقَبَ يصون القلبَ كما يصونه ما يُتْرَكُ عليه من القِشْرِ؛ ويدل على ذلك تشبيهه بالقَيْضِ والغِرْقِي.

### مسألة

١٩٠/ ب ﴿حَتَّى إِذَا فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَاباً ذَا عَذَابٍ شَدِيدٍ إِذَا هُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾<sup>(٥)</sup>،  
و﴿حَتَّى إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِمْ بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجْتَأَرُونَ﴾<sup>(٦)</sup> (إذا) الثانيةُ جوابٌ للأولى؛

(١) الحجة: إملاك، وهما بمعنى.

(٢) من الطويل، وهو لأوس بن حجر في: ديوانه ٩٧، وتخرجه فيه ١٦٧، وزد عليه شرح أبيات الإصحاح ٩١، والمجازات النبوية ١٩٨، وحفاتي التأويل ٧١، والتهذيب (٢٧١/١٠) وربط البيت بيت ابن الخطيم فعمل ابن قتيبة في: المعاني ١٠٦١ كما أن شرح البيت هنا جاء فيه بلفظه، فلمعله مأخوذ من شرح ابن السكيت لديوان أوس الذي لم يصلنا، وانظر مقدمة ديوان أوس.

والشاعر يصف قوساً، قال ابن السيرافي: ملك: شدَّد أي شدَّد القوس حين يراها ولم يستغفر قِشْرَها فنضعف، اللُّبِّط: القِشْرُ الرقيق الذي تحت الغليظ، الغِرْقِي: قِشْرُ البَيْضَةِ الرقيق، القَيْض: قِشْرُهَا الغليظ، كَنَّة: صانعه، شبه قِشْرَ القوس الرقيق بغِرْقِي البَيْضَةِ.

(٣) وعبرة الغنبي في المعاني: وهم الآن يصنعون عقبة إذا لم يكن عليها قِشْر.

(٤) يقولون: عَقَبَ القوس أي لوى شيئاً منها عليها، وتكون على طرف سبتي القوس، انظر القاموس (عقب، مطع).

(٥) سورة الماعن: (٧٧) وانتظر الأقوال في: الدر المنصور (٣/٤٣٦، ٨/٣٥٦) في (حتى إذا).

(٦) سورة المؤمنون: (٦٤).

كما كانت جواباً للجزء في قوله: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ مُّسِيَةٌ إِذَا هُمْ يَنْتَبِطُونَ﴾ (١)، ﴿وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْتَخْطُونَ﴾ (٢).

وموضع (حتى) مع (إذا) نصب إذا كانت (حتى) جارة على أحد أمرين: إما أن ينتصب به (إذا) الثانية لما فيها من معنى الفعل، وإما بمضمر يدل عليه (إذا هم يجارون)، ولا ينتصب بالفعل الذي أضيف (إذا) إليه، ومثله: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلُّ مُمَزِّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ (٣).

و(إذا) الثانية منصوبة في الآيتين بالفعل الذي بعدها، ولا يجوز أن ينتصب (إذا) الأولى بالفعل الذي بعد (إذا) الثانية؛ لأنها بمنزلة الفاء، وهي تستأنف ما بعدها فهي بمنزلة (أما) [بيض]

### مسألة

الشبه الذي بين (جديدة) (٤) و(ما قائماً زيد) (٥) هو أن القياس يوجب لقيام الشبهين الموجبين له عمل (ليس) وهو نقي الحال والدخول على الابتداء والخبر؛ إلا أنه قياس رخص لتشبيههم (ما) به (إن)؛ فلم يُقدّم خبرها على اسمها؛ كما لم يُقدّم خبر / ١١٩١ (إن) على اسمها، وتعمل عملها إذا تأخر الخبر.

فكذلك (جديد) والحروف التي هي مثله شُبّهت به (فَعُول) فلم تؤنث في ترك الثاني (٦)، كما شُبّهوه به في أن أوقعوا واحدة في موضع الجميع؛ نحو: ﴿وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ (٧)، و﴿غَنَ الْيَسِينِ وَعَنِ الشَّمَالِ قَمِيدٌ﴾ (٨)، و:

(١) سورة الروم: (٣٦) وقرا بكسر النون أبو عمرو والكسائي وسلف التعليق عليها في (٥٩-ب)

(٢) سورة التوبة: (٥٨) والاصل: يعطوا بضم اللام وهو تصحيف.

(٣) سورة سبأ: (٧) وسلفت له فيها إشارة في (٩٧-ب) بأن عامل إذا مضمرة، وانظر التعليق في (٩٧-ب)

(٤) عرض لجديدة فيما سلف في (١-٥٥) و(١-١٧٧)

(٥) عقد بينهما الشبه لأن سيويوه (٦٠/١) شبه في القلة ملحقة جديدة بقول الفرزدق: ما مثلهم بشر في باب ما الحجازية.

(٦) كذا والانصب: شُبّهت يفعول في ترك الثاني فلم تؤنث.

(٧) سورة النساء: (٦٩) وانظر مواضعها ومواضع الآيتين التاليتين من كتب أبي علي في تخرجه (جديدة) وبمعنى رؤية.

(٨) سورة ق: (٦٧)

## ما النحوي من صديقها (١)

كما قال: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ (٢)، وأطرد ذلك في الاستعمال أطراد ترك نصب خبر (ما) متقدماً، وإن كان القياس على ما ذكرنا يوجب، فصار ردُّ الهاء فيه بعد استعمال الكلمة وليست فيها بمنزلة نصب الخبر مقدماً، وإن كان ضرب من القياس يوجب؛ كما يوجب دخول الهاء في (جديد) و(خرق) (٣)، فقد اجتمعا في الشذوذ عن الاستعمال، وإن كان هنا قياس يوجبهما.

ومن قال (٤): إن ذلك لأنها من (الجدة)؛ أي: مجدودة، فقد أخطأ لأن (الجدة) ليست من (الجدة)، ويؤكد ذلك دخول الهاء فيها في بعض اللغة، ولو كان بمعنى (مفعول) لم تدخل التاء؛ ألا ترى أن «كف خضيب» و«لحية ذهين» (٥) لم تدخلهما الهاء في موضع إلا في قولهم: «امرأة حميدة»، قال سيويه (٦): شبهوها بـ(رشيدة).

## ١٩١ / ب مسألة

قول الله سبحانه: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ﴾ ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ ﴿يَغْفِرُ لَكُمْ﴾ (٧)،

(١) من رجز لقامه:

ذفها فما النحوي من صديقها

وهو لرؤية في: ملحق ديوانه ١٨١، والأغاني (٢٥٢/٦٠) ونور القبس ١٠٧، والمختضب (٣١٧/١) وشرح شواهد الإيضاح ٥٧٣، وإيضاح الشواهد ٨٤٢، وتخليص الشواهد ١٨٤، وشواهد الشافية ١٣٨، والجمهرة ٦٥٦، وأنشد أبو علي في: الحجة (١٣١/٢، ٢٢٦/١) والتعليقة (١١٢/١، ١٠٠/١) والبغداديات ٥٨٦، ٤٢٣، والشكيلة ١٨٦، مجيء فعل مفرداً في معنى الجمع كما يقع ذلك في فعول.

(٢) سورة الممتحنة: (١)

(٣) يقال: ريح خرق أي باردة شديدة هبلة وليدة سهلة فهو خرد.

(٤) تلذم تخريج القائلين في (١-١٧٧) وقبه رده أيضاً بنحو قوله هنا.

(٥) سلف تخريجهما في (١-١٦)

(٦) الكتاب (١٤٨/٣) وفي التعليقة (١١٧/٤) جعل أبو علي (حميدة) مما شذ.

(٧) سورة الصف: (١٠-١٢) وقام موضع الحاجة منها: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُجْنِيكُمْ مِنْ عَذَابِ الْيَمِّ، تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ، يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾. وأبو علي هنا على رايه في كتيبه الاخرى في متابعة شيخه الزجاج في أن (يغفر) جناب (تؤمنون) التي بمعنى الامر، بل قد يفهم مما في الإغفال أنه يحتمل قول سيويه على ذلك أيضاً، وقيل في -

ف(يَغْفِر) جوابُ (تُؤْمِنُونَ) <sup>(١)</sup>؛ لأنه في معنى (آمِنُوا)، وكذلك هو في بعض القراءة <sup>(٢)</sup> : ﴿آمِنُوا﴾.

وهذا يُفسد قولَ أبي عثمان <sup>(٣)</sup> في قوله سبحانه : ﴿وَقُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ <sup>(٤)</sup> : إنه بُني لوقوعه موقعَ (اقِيمُوا)، فكان يجب من هذا أن يقال هنا : تَوَمَّنُوا بالله ورسوله وتجاهدوا.

### مسألة

مثلُ قوله :

وَمُجَوِّفَاتٍ قَدْ عَلَا الرَوَائِهَا <sup>(٥)</sup>

قولُ الآخر :

جاءَ وقد زادَ عليَ أَظْمَالِهِ <sup>(٦)</sup>

= الآية غير ذلك. انظر: الكتاب (٩٤/٣) ومعاني الفراء (١٥٤/٣، ٢٠٢/١) والمقتضب (١٣٣، ٨٠/٢) ومعاني الزجاج (١٦٦/٥) والتعليق (٢٠٣/٢) والثلثورة ١٥٤، والإغفال (٦٠/٢، ٣٦٢/١) والحجة (١٢٥/٢) والدرر (٣٢٠/١٠).

(١) الأصل: يؤمنون بصيغة الثاقبين، وهو سهو يخالف لفظ الآية.

(٢) قراءة عبد الله بن مسعود، وذكرها غفلاً في: الحجة (١٢٥/٢) وانظر معاني الفراء (١٥٤/٣) ومعجم الخطيب (٤٤٣/٩).

(٣) انظر حكايته مفصلاً والتعليق عليه في (١-٤٧).

(٤) سورة إبراهيم: (٣١) وسقط من الأصل (الذين آمنوا) ووقع مثله في مخطوط المقتضب.

(٥) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

أَسَارُ جُرْدٍ مُتْرَصَاتٍ كَالنَّوَى

وهو للرؤيم الميدي في: السمط ١٨٩، وبلا نسبة في: المعاني الكبير ٣٦٢، ٥٣، وأمثالي الفالي (٤٥/١) والمختضب (١٧٠/١) والآخر من محقق الخطيبات ٢٤٣ التي انشد أبو علي فيها وفي الشعر ٤٥٦ البيت شاهداً على الإضمار لدلالة ما تقدم وللتقدير: علا التجويفُ الوقتها، وفي السمط والامالي والخطيبات والشعر الرواية: (أجوازها) مكان (الروائها). ومجوفات: يعني تعاماً والتجويف أن يبلغ البياض البطن، علا أجوازها: علا التجويف أوساطها، أسار: بقايا أي هن بقايا نعام أطردتهن خيلٌ، جرد: خيلٌ قصار شعر الأبدان وذلك من عتقها، مترصات: مُحَكَّمات، كالنوى: صلاب أو ضمير.

(٦) من الرجز، وهو لرؤبة في: ملحقات ديوانه ١٦٨، واللسان والتاج (جشب) وبلا نسبة في: التهذيب (٥٤٤/١٠) وقبلة:

يَجْشِبُ أَتْلَعَ فِي: إِصْبَاقِهِ

وكذلك قول أبي زبيد:

لم يَهَبْ حُرْمَةُ النَّدِيمِ وَحُقَّتْ      يَا لَقَوْمٍ لِلْسُّوءَةِ السُّوَاءِ (١)  
أي: حُقَّتْ الحُرْمَةُ أَنْ تُهَابَ.

### مسألة

قال أبو عمر (٢): الحال والنكرة: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِّسَانِ عَرَبِيٍّ﴾ (٣)، وقوله: ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ، أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾ (٤)، وحكى عنه أبو العباس كذلك في قوله: ﴿إِنَّهُ لِحَقٌّ مِثْلُ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾ (٥).

/ ١١٩٢ وقال في مثل (أخطب ما يكون الأمير قائماً) (٦) و(أرخص ما يكون البرّ قفيزين) (٧): ما كان من ذلك اسماً جاز فيه الرفع والنصب، وما كان من ذلك صفة لم يَجُزْ فيه إلا النصب.

= الظماء: جمع ظمّه وهو ما بين الشربتين، جشِب: يقال جمل جشِب أي خضم شديد، وإصغازه: إمالة رأسه، أطلع: مدّ رأسه مشطواً، والشاهد فيه إضمار فاعل (زاد) بتقدير: زاد السُّفْر أو ما أشبه السفر، لأن الرجز في: وصف منهل لا أنيس فيه ورّده بجمله.

(١) من الخفيف، وهو لأبي زبيد الطائي في: ديوانه (شعراء إسلاميون) ١٥٨٢، ونخريجه ٦٧٦، وأنشده أبو علي في: الخليليات ٢٤٣ لما سلف في: البيت السابق، وتقديره في كتبنا والخليليات يكاد يكون من الفصي في: المعاني الكبير ٤٦٣. والبيت من مقطعة في خبر الشيباني الذي قطع يد صيفه الطائي في تسامرهما، والرواية في: طبقات الفحول ٦٠٤: حُقَّتْ بالبناء للمعلوم.

(٢) أبو علي يأخذ بقول أبي عمر في الآيات الثلاث في: المنثورة ٣٧ ولا ينسبه إليه، وحكى قوله في آية الداريات في: الحجة (٦/٢١٩) والتمليحة (٢/٢٥٤) والبغداديات ٢٣٩، وقرر في: التعليق (١/٢١١، ٢/٢٥٥) أن الحال من النكرة قبيح وضعيف.

(٣) سورة الاحقاف: (١٢) والاحفش في: معانيه ٥١٩ أجاز الحالية في: (لستان).

(٤) سورة الدخان: (٥٤) أبو علي في: الحجة جمل هنا قول الاحفش، وهو في معانيه بجيز الحال ولكن ليس للنكرة، وحكى النحاس في: إعرابه (٤/١٢٦) قوله أبي عمر، وانظر في: النذر للمصون (٩/٦١٦) ثلاثة عشر إعراباً لها.

(٥) سورة الداريات: (٢٢) وانظر قولني سبويه والمازني فيها في المصادر السالفة في أول المسألة والأصول (١/٢٧٥) والشيرازيات ٥٥٥، والمنثورة ٦٥، والحجة (٤/٣٥١).

(٦) الكتاب (١/٤٠٢) والأصول (٢/٣٥٩) والإيضاح ٧٨، والخليليات ٢٠٢، والشيرازيات ٢٢٧، ٥٤٦، وأبو علي في: المنثورة ٢٢ أجاز الرفع وهو قبيح عنده.

(٧) الكتاب (١/٤٠١) والسير في (٦/٢٠) والمنثورة ٢٤.

وقال في (ادخلوا الاول فالاول) (١): وهو حال، وهو اجدر (٢) لدخول الالف واللام فيه، وأجاز الرفع على البذل على المعنى؛ كما يجيزه عيسى الكمي:

بني هاشم رقط النبي فأنسي بهم ولهم أرضى مراراً وأغضب (٣)  
(بهم) متعلق بمحذوف؛ أي: أنجو وأسلم بهم؛ أي بحبهم وأتباعهم (٤).

وقوله: (ولهم أرضى) أي: من أجلهم؛ كقوله: ﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ (٥) أي: من أجله، ولا يكون اللام في (لهم) متعلقة بـ (أرضى) على حد قولك: لزيد ضربت؛ لأن المعنى ليس على ذلك؛ إلا ترى أن معناه: لهم أرضى؛ أي: من أجلهم أرضى ومن أجلهم أغضب، فحذف (لهم) الثانية لدلالة الأولى عليها، ولو كان على الأول لكان: أرضاهم وأغضب، ولا يستقيم على هذا أن يريد: أغضب لهم، ثم يحذف كما حذف على التقدير الصحيح؛ لأنك إن جعلتها متصلة بالمفعول لم يدل على التبيين (٦) كما تبا له ووبحاً (٧)،

(١) حكى في: المنشورة ٣٨ عن أبي عمر جواز البذل، ولم يجز سبويه إلا النصب، وحكى في كتابه عن عيسى ابن عمر الرفع على معنى: ليدخل، فحمل أمر المخاطب على التنية، انظر الكتاب (٣٩٨/١) والمقتضب (٢٧٢/٣) والشيرازيات ٢٧٨.

(٢) أعلاها في: الأصل: كصح.

(٣) من الطويل، وهو للكميت بن زيد في: شعره بقسم الهاشميات (١٨٣/٤) وخرجه محققه من الأهالي والمروج وزد عليه الخليل الصالح (١٨٤/٣) وأما المرتضى (٦٧/١) وأخبار شعراء الشيعة للسرياني ٧١، والخليل ٣١٣، والحماسة البصرية ٣٧٤، وتاريخ دمشق (٢٤٤/٥٠) وتاريخ الذهبي (٢١١/٨) والمعاهد (٩٥/٣) والخزانة (٢٩٠/٤).

(٤) تقدير أبي رباح في: شرح الهاشميات ٤٦: أغضب لهم وبهم أرضى.

(٥) سورة الأعراف: (١٥٤) وقال في: الشيرازيات ٦٠٠: أي لعقاب ربهم، وما حكاه هنا ذكره الأحنس في: معانيه ٣٤٠ عن بعضهم.

(٦) يريد بالتبيين تعليق الجار والمجرور والظرف بمقدر دل عليه للتأخر وامتنع تعليق الجار بالمناخر لأمور مختلفة مذكورة، وهو مصطلح يكثر عند أبي علي وذكره للبرد. انظر: المقتضب (٢٦٧/٣، ١٩٩/٤) والكامل ٣٠٦، والميراثي (٢٦٤/٣) والشعر فهرس ٦٥٧، والبيداديات ٥٥٤، والشيرازيات ٢٩٠-٢٩٢، والتعليق (٣٣/٢) والحجة (١٩٢/١) والنصف (١٣١/١) والتذيل (١٧٥/٤).

(٧) الكتاب (١/٣٣٤، ٢/٤١٤، ٣/٢٦) والسرياني (٥/١٠٨) وسبويه في الباب الذي عقده لوجوه هذه العبارة حكى أن للنحاة استكروها الجمع بين تبا وبيع، فإذا قدمت تبا منصوبة نصبوا وبعاً حملاً عليه لأن=

فلا ترفع (ويحاً) ويضمّر له الخبر مُستغنى عن إظهارها؛ لأنّ الأولى ليست خيراً.  
قيسُ بنُ زهير (١):

١٩٢ / ب      ولا يُعَيِّتُكَ عُرْقُوبٌ لَإِذَا لَمْ يُعْطِكَ النُّصْفَ الحَصِيمُ (٢)  
أَنشَدَ أبو بكر:

عَدَوْتُ بِهَا طَيًّا يَدِي بِرِشَائِهَا (٣)

(طَيًّا) (٤) مصدرٌ أي: ذات طيٍّ.

غيره: (طَيًّا) فعلى مؤنث (طَيَّان) (٥).

آخر: (طَيًّا يدي برشائها) جعله تشنية (طيٍّ)، وحمله على التقديم والتأخير؛ أي: طيًّا رشائها بيدي.

قال الحارثُ بنُ زهير (٦) في قتله حذيفةَ بنَ بدرٍ سفا: اظنُّ هذا مما كتبتُ عن أبي بكر

ويحاً لا يبدلون به إلا ومعه خبره فلمّا لم يُذكر خبره نُصب، وليست (له) الأولى بمغنية عن الخبر ولا دالة عليه لأنها تبيّن لا خبر، وذكر أبو علي بعض ذلك في: التعليقة (١/١٩٧، ٢/١١٧)

(١) أبو هند قيس بن زهير العبسي سيد عيسى ويُعدّ من الدهاة والشجعان والشعراء (ت ١٠)، انظر: معجم الشعراء المحضرين، ٣٨

(٢) من الوافر، وهو لقيس بن زهير في: النقيض (١/٧٦) والأغاني (١٧/٢٠٧) والتهذيب (١٤/٦٦) وبلا نسبة في: المعاني الكبير ٨١٨، وشرح المزدلفي ٥٧٩، عرقوب: حيلة، والفرد الأصل برواية: للاء، ولا بعد أنها تحريف، والمصدر: اللّاي ومعناه: لالتواء خصم عليك، وفي الأصل: النصف بكسر فسكون وهو خطأ. والمعنى أنه لا تُعجزك الحيلة لثنتصف من خصمك إذا ظلمك.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ووفراء لم تُحَرِّزْ بِسِرٍّ وكِبَرٍ

وهو للمزدلفي في: ديوانه (١/٩) والمعاني الكبير ٧٤، والتهذيب (٣/٤٣) والمحكم (٢/٢٠١) والمخصص (١٠/٦) والمعجز بلا نسبة في: المخصص (٣/١٧٥) وحمله أبو علي في: الشعر ١٠٦ على المقلوب، وحكى في: البغداديات ٤٤٨ روايته بالتثنية وعدمه فاجاز في الأول نصبه حالاً وفي الثاني أجاز كونها فعلى أو منى والآخر على القلب، وذكر بعض ذلك في البيت في: الإغفال (٢/٥٣) ويريد بوفراء فرساً، ويقال ذلك للملاي، الوكبة: صلبة الإهاب، تُحرز: تحاط، الرشاء: اللجام.

(٤) الأصل: طيًّا بلا تبرين هنا وفي البيت ولكنه في الإغفال رواه عن أبي بكر متوناً وتوجيهه يقتضي ذلك.

(٥) جماع لم ياكل، وهنا يقرب من أن يكون قول ابن قتيبة في المعاني لأنه قرأه بضامر.

(٦) شاعر وفارس جاهلي شهد حرب داحس، معجم الشعراء الجاهليين ٩٤

من كُتِبَ أبي عبيدة التي ذكر أنه سمعها من ثعلب عن الأثرم عن أبي عبيدة (١) :-

تَرَكْتُ عَلَى الْهَبَاءِ غَيْرَ فَخْرٍ      حَذِيفَةٌ حَوْلَهُ قَصْدُ الْعَوَالِي

وَلَوْلَا ظُلُمَةُ حَنْشِ بْنِ عَمْرٍو      إِذَا لَاقَاهُمْ وَابِنَا بِلَالٍ (٢)

وَيُخْبِرُهُمْ مَكَانَ النَّوْنِ مِنِّي      وَمَا أُعْطِيَتْهُ عَرَقُ الْخِلَالِ (٣)

(العرق) : المودة والمكافاة، و(الخلال) : الخلة (٤). يقول : لم يعطوني السيف - الذي

هو ذو النون - عن مودة، ولكن قتلت وأخذت.

و(حنش بن عمرو) نداء (٥).

فأ (٦) : وقوله : (ويخبرهم) - جملة في موضع نصب - المقتول الماخوذ منه السيف

الذي كان معه.

(١) النفاضة (٧٥/١) والثالث في : الجاز (٣٤١/١) وأبو علي حكى البيت وشرحها وتعليلها عليها في : الشعر، ٤٥، موافقاً لكتابتها.

(٢) رواية جميع المصادر : سيظهر قومه حنش بن عمرو... أو : سيظهر عنهم حنش، ولم أجد رواية أبي علي إلا في الشعر.

(٣) من الزاوية وهي للحارث بن زهير جاء بعضها أو كلها في : سيرة ابن هشام (٢٨٧/١) والطائفة ابن السكيت، ٣٣٩، والمعاني الكبير ١٠٨٨، وفي الأغاني (٢٠٦/١٧) وأمثال الضبي ٩٦، والسمط ٥٨٣، والمحبرة ١٠٨، والتهذيب (١/٢٢٦، ١٥/٥٦١) والخصص (١٢/٢٤٤) وأنشدنا أبو علي في : الشعر، والثالث في : الحجة (٣٥٥/٢) على أن خلال أحد مصدري خالته، وأجاز في غير البيت أن يكون جمع الخلة التي هي مصدر فجعلت كالاسماء في جمعها على فعال. الهبأة حيث قتل حذيفة، قصد : جمع قصدة وهي القطعة مما يكسر، النون هو ذو النون سيف مالك بن زهير أخذه حمل بعد قتله ثم أرتجعه الحارث بعد قتله حمل بن بدر.

وفي الأصل : مكان مرفوعاً، وهو سهو يدل عليه جملة (يخبر) على مضمرة في الشعر وهنا، ونصد في الشعر على أنه سمعه بالنصب، فلم يكن ليثبت به خلاف سماعه بلا بيان.

(٤) العبارة في النفاضة : العرق : المكافاة، والخلال : الخلة والمودة. وانظر الأغاني.

(٥) ليس من كلام أبي عبيدة الذي ينتهي بشرح المفردات السابق.

(٦) وقال ذا أيضاً في الشعر، فهو يحمل البيت كالأبيات السابقة على الإضمار لدلالة ما تقدم عليه، وهذا إنما يصح على الرواية التي لتفرد بها، أما على الرواية الأخرى فلا شاهد فيها، وتبعد رواية أبي علي لأن حنشاً المذكور يرد - فيما يروي أبو عبيدة - على الحارث بيتين أولهما : سيخبرك الحديث به خيراً، ويعني به نفسه فليس بمقتول.

قالت ابنة مالك بن بدر قرني أباه:

١٩٣ / ١ إذا سَجَعْتَ بِالرَّقْمَتَيْنِ حَمَامَةً      أَوْ الرُّسَّ تَبْكِي فَارْمِ الْكَتِفَانِ (١)

قال ابن حبيب: قَرْمُهُ، وكان يُسَمَّى الْكَتِفَانِ.

[ع: قال النضر بن شميل (٢): يقال: لَا يُدْرِكُ هَذَا بِالشَّرْبِ اسْعَهُ (٣) أي: لَا يُدْرِكُ بِفَعْلَةٍ، وهو من الشُّرْبِ والسَّعْيِ.

قال: وسمعتُ أبا الدُّقَيْشِ (٤) يقول:

لَيْلَةٌ لَا رِيحَ وَلَا تُرَابَ

إِلَّا غُرَابًا فِي اسْتِهِ تَوْرَابُ (٥)

يريد الشراب.

وقال: أنشدنا أبو الخطاب:

وَمَا أَهْبَلِي عَلَى هَيْكَلِ      بَنَاهُ وَصَلَبَ فِيهِ وَصَارَا (٦)

(١) من الطويل، وهو لابنة مالك بن بدر في: النفاضة (٧٣/١) وأمثال الضبي ٩٣، والأغاني (٢٠١/١٧) ومجمع الأمثال (٥١٦/٢) ومجمع البلدان (٤٤/٢، ٢٠٥/١) وحُرف بدر إلى زيد في: المحكم (٤٨٠/٦) وعنه في اللسان والتاج (كثف). و(الكتفان) في الأصل والمصادر بفتح فكسر، ما عدا النفاضة بضمين وقرأها الجاسر في: معجم أسماء الحبل ٢٤٦، الرقمان: مما قيل فيهما اتهما روضان بناحية الصمان، والرّس: واد أو موضع بنجد.

(٢) النضر بن شميل بن غرسة التميمي المازني النحوي اللغوي الأديب، من أصحاب الخليل. معجم الأدباء ٢٧٥٨، وسيطيل ابن جني نقل مرويته فيما يأتي.

(٣) لم أجده في كتب الأمثال ولا غيرها.

(٤) أبو الدُقَيْشِ الغداني الغنوي، من قدماء أعراب البصرة الرواق، ومن أخذ عنه للنضر. انظر: الأعراب الرواق ١٨٧.

(٥) من الرجز، ولم أجده، والثوراب ذكر سيويه (٢٦٠/٤) أنه قوْعال، وانظر: أدب الكاتب ٥٩٤، والأصول (١٩٨/٣).

(٦) من المتغارب، وهو للأعشى في: ديوانه ١٨١، واضداد ابن الأنباري ٣٩، وتفسير الطبري (٥٩٧/٧) وشرح

ما يقع فيه التصحيف ٣٨١، والنصف (٦٣) والمختضب (٦٣/١) والخصائص (١٩٧/٣) وتبيان الطوسي

(٣٩١/٦) والعمين (١٥٠/٧) والتهديب (٣٨٨/١٥) والمخصص (١٣٤/٤، ١٣٤/١٣، ١٠١/١٣)

وأنشده أبو علي في: الإغفال (١١٢/١) والبصريات ٢٦٧ فجاز فيه أن يكون معرباً على أي بناء، أو أن يكون عربياً وزنه فَعْلَالِي فقط لا فَعْلَالِي، ولكنه أجاز فَعْلَلِي في: الحلييات ٣٧٤، وأنشده ثنية فيها ٣٦٨ على -

فَفَتَحَ الْبَاءَ مِنْ (أَيْبَلِيَّ)، و(صار) من الصورة.

وقال: قال الخليل<sup>(١)</sup>: (الحَرَص) و(الحَصَر) سواءً بمنزلة (جَذَب) و(جَبَذ)، وقال النضر: (الحَرَص) يكون في لثَق<sup>(٢)</sup>.

وأنشد:

حِجَازِيَّةٌ لَمْ تَذَرِ مَا طَعَمُ فُرْقَرٍ      وَلَمْ تَأْتِ يَوْمًا أَهْلَهَا بِتَيْشُرٍ<sup>(٣)</sup>  
(الفُرْقَر) عصفور، و(التَيْشُر) صَعْرَة<sup>(٤)</sup>.

وقال: قال ابنُ الزُّبَيْر: «لو سألوني ثَلَاثَةً<sup>(٥)</sup> ما أعطيتهم» يعني: آجُرَة.  
وأنشدنا:

عَلِمْتُ مَصَامَةَ أُمِّ سَيْفٍ أَمْسَلَامُ<sup>(٦)</sup>

= أصالة ألفها. والرواية في هذه المصادر كلها بضم باء أَيْبَلِيَّ ما عدا شرح التصحيف، والأَيْبَلِيَّ هو الراهب، الهيكل حيث ينفذ في الكنيسة، صلب: اتخذ صليبيًا، صار: في البصرجات: عمل صورة، وفي العين لغة في صور، وفي المخصص عن أبي علي: رواها ثعلب بالسين، أي: تسنن.

(١) في: العين (١٨٣/٤، ١٨٤) الحَرَص الذي به جوع وبرة، والحَصَر: البرد الذي يجده في: أطرافه، ومثله مررني عن أبي عبيد في: التهذيب (١٢٩/٧) ولم أجده من جعله على القلب.

(٢) المثلث: اللدني، وفي البصائر والذخائر (٢٢/٢): الحَرَص يرد مع لدني، والحَصَر: يرد بلا لدني.

(٣) من الطويل، وهو بلا نسبة في: التهذيب (١٧٦/١٥) عن النضر، والمحکم (٢٠٦/١١) والمخصص (١٦٢/٨) وتكملة المصنفاني (فرد).

(٤) عصفور صغير، وفي المخصص: التَيْشُر هو للمقاربة أو هنيئ أبيض البطن والرقبة.

(٥) النون غير واضحة، وهي من أمثلة سيبويه (٢٧٨/٤) يفتح لثاء وضمتها صحيح أيضاً، وذكرها أبو علي في: الشيرازيات ٣٧٩، والبغداديات ٤٠٩ على أصالة النون، ومعناها الحاجة. وانظر الأصول (٢١٣/٣) رسر الصناعة ١٦٩، وشرح الأبنية لأبن الدمان ٥٥.

(٦) عجز بيت من الوافر، ومصدره:

صديقي لم أخنه ولم يخني

وفي رواية:

وهبتُ خالدٌ سيفي ثوباً      على أم مصمصامة ...

وعمر عمرو بن معديكرب في: شعره ١٦٠، وتخرجه ٢٤٢، وفصل جامع الديوان في اختلاف الروايات بما لا مزيد عليه، وأثبت رسم الأصل وتجدد في بعض المصادر (أم) متفصلة عما قبلها وبعدها، ونقل ابن الكلبي في جمهرته الإنشاد بام عن أشياخ بني زبيد، وضم الروي إقواء لأن القصيدة مكسورة الميم، ولكنه كذا جاء في غير مصدر. والمصمصامة سيف عمرو.

وقال: يريد على الصمصامة السيف السلام، فجعل (أم) مكان / ١٩٣ ب ألف واللام.

وأنشد:

تَلَقَّمُ فِي الْفَائُورِ بِالْعُطَاهِائِرِ

لَقَمًا يُقِيمُ غَضَنَ الْحَنَاجِرِ (١)

الفائور: المعروف الخوان، وأراد به هاهنا القصعة.

وقال: أنشدنا القاسم بن معن (٢):

عَلَيْهِنَّ فِتْيَانٌ رُمُوا بِفِتْيَةٍ

وقال: يقال: (افتات عليها) (٣) أي: افتري عليها.

قال: وسمعت القاسم بن معن يقول:

عَلَى الْأَرْحَامِ يَمْدُدُنَ الثَّدْيَيْنَا (٤)

قال: وسمعت يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٥).

(١) من الرجز، وهما بلا نسبة في: الفائق (١٣٠/٧) والاول مع بيتين في: العين (٢٢١/٨) والتهذيب (٩/١٥، ١٠٠/٧٧) والخصن: ينسكون الثاني وفتح ثقتي الجلد، وفي العين حمل الفائور على أصله وجعل (في) بمعنى على.

(٢) أبو عهد الله القاسم بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الصحابي، من علماء الكوفة بالعربية والفقه والشعر، (ت ١٧٥). معجم الأديباء ٢٢٣.

(٣) الأصل: افتات لخير ميموز، ولكن في: التهذيب (٣٣١/١٤): قال ابن شميل في كتاب المنطق: الفتات فلان علينا بفتت: استبد علينا برأيه. فهو بجملة ميموزاً ولكن على معنى آخر، وقيل حكى الأزهرى عن أبي زيد الهزلي أيضاً في المعنى المذكور هنا، لذلك اخترت للهمز هنا.

(٤) شطر بيت من الوافر، ولم أجده شيئاً بهذه الرواية، ووجدته برواية:

وَأَصْبَحَتِ النِّسَاءُ مَسْلُوبَاتٍ لَهْنُ الْوَيْلِ يَمْدُدُنَ الثَّدْيَيْنَا

وهو بلا نسبة في: الجمهرة ١٣٣٥، والخصن (٢/٢٢، ١٤/١١٦) والحكم (١٠/١٠١) وحملوا الثديينا على أنه كاللفظ أو أبدل التون من الياء للقاءية، ومد الثدي أو إخراج تفعلة النساء إذا أردن تخريف الرجال على حمايتهن، انظر للسان (فسد).

(٥) سورة الفاتحة: (٢) وقرا بتصب الدال وكسر اللام هارون العتكي وسفيان بن عيينة والحسن وغيرهم ولم يذكر القاسم فيهم، وجعل سيبويه نصب الدال لعامة بني تميم وكثير من العرب، وذكر الطوسي أنها لغة في

قال: وسعت أعرابياً يقول: «ما بقي في الخوض إلا جحفة» (١) أي: شيء قليل.

قال: وسمعت الكسائي يقول: قال بعض العرب: «عليك بذاتي السنامين».

وقال: قال الخليل: الأمر على وجهين (٢): أحدهما عزمة، والآخر حُكْم؛ قوله: ﴿كُونُوا رِبَانِينَ﴾ (٣) هذا حُكْم، ولو كان عزمة لكانوا كلهم رِبَانِينَ، والحُكْم أن يكون ولا يكون. وقوله: ﴿كُونُوا قِرْدَةً خَاسِئِينَ﴾ (٤) هذا عزمة، ولذلك صاروا كلهم قردة.

وقال: سمعت أعرابياً يذكر جلال الله سبحانه، فقال: «علا ففات الأَبصار، ودنا فشهد الأسرار».

وقال: سمعت أبا الخطاب يقول: يُقال: «إذا / ١١٩٤ مريض الشيخ يوماً لا يرجع شهراً» (٥).

وقال: قال الخليل لأعرابي فصيح: رَجُلٌ رُبْعَةٌ، وقوم ماذا؟ (٦) فقال: هذه بدعة، ولا علم لي بها.

قال: وقال الخليل: سمعتُ هُذَلِيًّا (٧) يقول: (صَلَوْتُ)، يريدون: صَلَّيْتُ (٨).

— فريش وغيرهم، ويوجهون النصب بتشديد فعل (أحمد)، وفسر أبو علي في: التعليقة (١٩٦/١) اختيار الرفع في مثله. وقرأ (رب) بالنصب زيد بن علي وأبو زيد والكسائي وغيرهم. انظر الكتاب (٣٢٩/١)، ٦٣/٢ وتبيان الطوسي (٣١/١) وأقصدتهما من مجمع الخطيب (٧٠٥/١).

(١) في: العين (٨٥/٣) وعنه في: التهذيب (١٦٠/٤) واللسان والنتاج (جمع) بلفظ: اجتمعنا ماء البئر إلا جحفة واحدة.

(٢) في: الصحاح ٢٩٨ باب الأمر جاء فيه معان مختلفة للأمر ومنه الأمر بمعنى التكوين وهو ما سماه الخليل هنا عزمة.

(٣) سورة آل عمران: (٧٩)

(٤) سورة البقرة: (٦٥) والأعراف: (١٦٦)

(٥) في: التهذيب (٣٦٩/١) وعنه في: تكملة للصفاتي واللسان والقاموس والنتاج (رجع) ولها (يومين) — (يوماً) ريمده: أي لا يشوب إليه جسمه وقوته شهراً.

(٦) الربعة ما كان بين الطول والقصر، وجسمه ربعات، وعن ابن الأعرابي أنهم قالوا أيضاً: ربعات. انظر: الكتاب (٦٢٧/٣) والمقتضب (١٨٨/٢) ومجالس ثعلب ٥٢٧، والخصائص (١٩٣/٣)

(٧) أعلى (هذلياً): كصح.

(٨) كذا بالتشديد في الكلمتين، وفي محيط الصحاح واللسان (صلا) أن هُذَلِيًّا تقول: صَلَوْتُ الظُّهْرَ، أي ضربت صلاة أو أصبته والصلا وسط الظهر، وانظر سر الصناعة ٥٨١، والمختص (٨٤/٢)

- وقال: سمعت أعرابياً يقول<sup>(١)</sup>: (جَعَلَكُمُ اللَّهُ فِي رَقَاقَةٍ مُحَمَّدٍ).
- قال: وقال الخليل في قولهم<sup>(٢)</sup>: (لَنْ أَفْعَلَ ذَاكَ): هذه كلمة عَدْمِيَّة يُراد بها: لا أنْ أَفْعَلَ ذَاكَ. و(العَدْمِيَّة)<sup>(٣)</sup>: القديم.
- وقال: يُقال لِلْبَعِيرِ وَالْفَرَسِ وَالرَّجُلِ الْبَعِيدِ الْخَطُوفِ: (إِنَّهُ لَخَطُوفٌ)<sup>(٤)</sup>.
- وقال: يقال: (لا أَمْرُ بِهِ إِلَّا أَمِيرِيَّةٌ وَاحِدَةٌ)<sup>(٥)</sup>؛ تصغير المرأة.
- وقال: قال الكسائي: (لا آتِيكَ حَتَّى يَنْتَصِفَ النَّهَارُ أَوْ صَلَاةُ الْعَصْرِ)، بالنصب، ويقال: (أَوْ صَلَاةُ الْعَصْرِ) بالكسر.
- وقال: قال الكسائي: قال أبو حزم<sup>(٦)</sup>: (رَكَّوْتُ فَلَاتًا)<sup>(٧)</sup>؛ أي: رُئِيَتْهُ.
- وقال الكسائي<sup>(٨)</sup>: (الرَّجُلُ الْفَرِجُ): الذي لا يُغَطِّي فَرْجَهُ، و(رَجُلٌ فُرْجٌ) و(امْرَأَةٌ فُرْجَةٌ)<sup>(٩)</sup>: وهما اللذان لا يَكْتُمَانِ شَيْئاً.
- وقال النضر: سمعت بعض العرب يقول: (مَا كَيْشَتْ عَنْدهُمْ إِلَّا كَمْذٌ كَمْ أَنْصَرَفْتُ مِنَ الصَّلَاةِ)<sup>(١٠)</sup>؛ يُرِيدُونَ: إِلَّا قَدَرُ ذَاكَ.
- 
- (١) حكى الصفحاني في التكملة (رفق) هذا عن الفراء أنه سمعه من رجل بعرفات، وفيه المرفأة بالضم وفي القاموس هم جماعة تُرافقهم، وبالفصح مصدر الرقيق.
- (٢) (لَنْ) أصلها (لا أَنْ) قول الخليل سلف تخريجهم والتعليق عليه في (٤١-١).
- (٣) العين (٣١٣/٢).
- (٤) العين (٣٣٣/٤) واللسان والناج (خطوف)، والأصل بكسر الحاء وتصحيفه من المصادر.
- (٥) القياس تصغير المرأة على مُرْتَبَةٍ، ومن المسجوع: قديمية تصغير قدام وهو نادر، وانظر توجيه أبي علي في: الحجة (١٨٨/٥).
- (٦) غالب بن الحارث أبو حزم المُكَلِّي من الأعراب الذين أخذت عنهم اللغة، أدركه الكسائي وأشهد به، انظر شروع سقط الزند ١٤٢٥، والأعراب الرواة ٢١٣.
- (٧) إصلاح المنطق ١٤٠، ورويت عن ابن الأعرابي في: التهذيب (١٢٣/١٥).
- (٨) قوله في: التهذيب (٤٥/١١) ولكن الفرج الأولى فيه بكسر ففتح، وهو مخالف للأصل والمعجم كمننخب كراع ١٩٦، والصحاح (فرج) والمحكم (٢٧٧/٧).
- (٩) الأصل: بفتح فضم، وصوابه من التهذيب وسائر المعاجم وفي بعضها مضبوطاً باللفظ.
- (١٠) روى الفراء في: معانيه (٤٦٦/١) أَنَّ بعض العرب قال: كَمْذٌ أَخَذْتُ فِي حَدِيثِكَ. وانظر شرح الكافية للرضي (٢١٩/٣).

وقال: يقال: (إنه لذو خطيباء) (١)؛ أي: منطلق وكلام.

١٩٤/ب قال: وقال بعضهم: (هذه مئين من دراهم)، فلم يصرف، وقال بعضهم: (هذه مئين من دراهم)، قصرف (٢).

وقال بعض العرب في كلام: (النجاءكم) (٣)؛ أي: أنجوا.

وقال بعض العرب: (إبل طلاحية) (٤)؛ أي: تاكل الطلح. وقال يونس: يقال أيضاً: (طلاحية).

ويقال: (إبل تربية)؛ أي تاكل التربة (٥)، وهي بقلة كثيرة التراب تعافها الإبل.

ويقال: (قتيل عميمي وعمية وعميا) (٦)، إذا لم يدر من قتله.

ويقال: (لقلان شرها وبرها) (٧)، (برها) إتياع، ويقال: (هو في اليار والجار) إتياع أيضاً (٨).

ويقال: (قتيل رميا ورمية) (٩)، إذا اتته رمية ولا يدرى من رماه.

(١) لم أجد إلا خطيبى مقصورة وهي خطبة النساء، وفي حروف المدود لابن السكيت ٤٨ أنها من الخطوب، وحكى الفراء في: المقصور والمدود ١٥٥ عن الكسائي (جائزة مدّة قياساً، وسائرهم على المنع).

(٢) انظر لوجيبه في: الأصول (٣٢٨/٣) وشرح الكافية للرضي (٣٠٢/٢) والعين (٤٢٣/٨) والصحيح (ماي).

(٣) المنتضب (٢٧٩/٣) وجاء بالإنفراد في: الكتاب (٢٤٤/١) والبديديات ١١٠، والتحليقة (١٦٠/١) والشيرازيات ١٦١، وسر الصناعة ٣٠٩.

(٤) في: الكتاب (٣٣٦/٣) والأصول (٨١/٢) بالضم، وحكى الكسر والضم عن الفراء في: إصلاح المنطق ١٠٩، والطلح شجر عظيم له شوك.

(٥) في اللسان (ترب): نبات سهلي مفروض الورق، وقال أبو حنيفة: خضراء تسليع عنها الإبل.

(٦) العمى في الأصل لم تشدد الياء وهو سهو، والكلمة مصدر وهي كما شرحها، والعمية الفتنة والجهالة، ولم أجد العمي إلا في: الخصص (٤/١٦) الذي أفدته من محقق مقصور القالي ٢٠٣.

(٧) الناج (بر): ويقال: هذا الشر والبر، كلفه إتياع.

(٨) المشهور: حار يار، ورد في: حديث، وأما مقلوبه فلم أجد، بل منع بعضهم تقدم (اليار). انظر سنن ابن ماجه ١١٤٦، والترمذي (٣٥٦/٤) وغريب ابن سلام (١٤١/٢) وإتياع أبي الطيب ١١١، وابن فارس ٤٠، والعين (٣٠٥/٨) والخصص (٣٣/١٤).

(٩) لم أجد إلا رمياً بتشديد الميم والياء وشرحه سيويه بالترامي وكثرة الرمي، ولا يبعد أن الشدة سقطت سهواً في الأصل. انظر: الكتاب (٤١/٤) وغريب ابن سلام (٢١٨/٤) والقشبي (٢٨٣/١) والخصص (٤/١٦) والمعجم (رمي).

قال : وقال رجلٌ من بني سعد : (إِنْ أَمَرْنَا لَمَرَثًا) ؛ أي : بطيءً، وهو من الرئث، ويقال : رَيْثٌ عن كذا وكذا<sup>(١)</sup>.

قال : وقال آخرٌ : (اشتريتُ ملاءةً طَوِيلَةً) ؛ أي : طويلةً.

ويقال : (إِنْ فَلَانًا لَلْمِينُ الْحَاشِيَةِ لِأَهْلِهِ) ؛ أي : لِمِنْ الْجَانِبِ لَهُمْ.

قال : وقال آخرٌ : (لو وجدتُ دابةً تُوافِقُنِي رُخْصَتُهُ لاشتريتهُ)<sup>(٢)</sup>.

وقال : (صَاعُكُمْ هَذَا يَأْخُذُ ثَلَاثَةَ الْهَمَامِيِّ)<sup>(٣)</sup> ؛ أي : ثلاثة به.

وقال كلابيٌّ : (جُلَّةٌ مِنْ ثَمَرٍ، وَثَلَاثُ جَلَالٍ)<sup>(٤)</sup>.

قال : ويقال : (رَجُلٌ ضَاوِيٌّ بَيْنَ الضُّوَا)<sup>(٥)</sup>.

قال : / ١١٩٥ وقال بعضهم : (تَكَبَّيْتُ عَلَى النَّارِ فَدَخَلْتُ بُخَارُهَا فِي خَيَاشِيمِي) ؛ أي : تَكَبَّيْتُ عَلَيْهَا<sup>(٦)</sup>.

وقال : (نَعَالَ حَتَّى نَفَاتِي فِي حَوَارِ هَذَا الْبَيْتِ) ؛ أي : في تفسيره إلى ما يَحُور<sup>(٧)</sup>.

قال : ويقال : (رَجُلٌ سَمِعٌ)<sup>(٨)</sup> ؛ أي : سَمِيعٌ.

(١) أي حبسه عنه بجلل أو بطله، ولم أجد المريات.

(٢) رخص ضد غلا مصدره الرخص، وأما الرخصة فلم أجد من ذكر فيها هذا المعنى، والدابة يقع على المذكور، انظر القاموس.

(٣) الهمامي نسبة إلى الهمامة ولعله مما يكال به.

(٤) الجلة دعاء من خموص والمذكور في جمعها جلال وجلل.

(٥) الطسوى الهزال، ونص على رسمها بالياء الفراء في : المقصور ٢٩٩، وابن السكيت في : معروف المدود ١١٨، ١٢٣، وابن لا ٦٦٥، وابن درستويه في : شرح ما يكتب بالياء ١٦٤، غير أن القالي في المقصور وافقهم في : ٦١، ثم ذكر في ٢٨٦ أنه يمد ويقصر ورسمه ككتبتا.

(٦) إبدال الثاني ياء في المضعف سلف التعليق عليه في تعقبت في (٧٨-ب) وعده ابن جني في : الخصائص (٥٦/٢) إعلالا غير واجب، وذكرت تكبي في المعاجم (كبي).

(٧) أي يرجع، وفي القاموس : الحوار بالفتح ويكسر هو الجواب ومراجعة النطق. وفاتي فاعل من أفتي في الأمر أي أبانه.

(٨) مثل لها في المعاجم بأذن سمعة فجاءت الكلمة فيها بقاء التانيث.

- وقال بعضهم لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ: أَتَيْتَ الْحَرَّةَ؟ (١) قال: (بِهَا رُبَيْتُ)؛ فَخَفَّفَهَا (٢).  
 وقال السُّلَمِيُّ: (هُمُ الشُّرْبُ)؛ يريد الشُّرْبَ (٣).  
 وقال (٤): (قَوْمٌ سُرَاةٌ)؛ أي: سَرَاةٌ.  
 وقال: (أَنَا مِنْهُمْ غَدَاً إِنْ شَاءَ اللَّهُ)؛ أي: أَنَا أَتِيهِمْ غَدَاً إِنْ شَاءَ اللَّهُ.  
 وقال: (أَتَيْكَ ذَا صَبْحَةٍ)؛ أي: غَدْوَةً (٥).  
 وقال: (قَدْ آزَرَ قَلَانًا بَنُوهُ، وَأَوَزَّرُوهُ)؛ أي: شَبَّوْا فَشَدُّوا ظَهْرَهُ (٦).  
 ويقال: (هَذَا قَحَّاحُ الْأَمْرِ، وَصَحَّاحُهُ) (٧)؛ أي: صَبَحَتْهُ وَأَصْلُهُ. ويقال: (أَقْتَلَنِي صَحَّاحِي)؛ أي: أَوْرَدَنِي تَصَحُّحِي الْقَتْلَ.  
 وقال الباهلي (٨): (لَعْنًا نَفْعُلُ ذَاكَ).  
 وقال: (هَذِهِ قُتَيَّا جَائِزَةٌ) (٩).

- (١) الحرة أرض ذات حجارة نخرة سود، وجرار العرب كثيرة وأعظمها حرة بني سليم طولها ثمانية أيام وتُسَوَّدُ كل شيء نزلها. انظر تعليقات الهجري ١٣٨٦، ومعجم المكري ١٣٢٥، وثمار القلوب ٢٢٦.  
 (٢) المذكور في: التهذيب (١٥/٢٧٥) واللسان والقاموس: رُبَيْتُ، ولكن المعنى وقوله خَفَّفَ يوجبان بناء المجهول.  
 (٣) هم القوم يشربون.  
 (٤) حكاه ابن جني عن النضر في: الخصائص (٢/١٨٧) والخطريات ٩٨.  
 (٥) في: المحكم (٣/١٢١) كالأصل بفتحين وشرحه: أي حين أصبح وحين شرب الصُّبُوح، ولكنه يضم فسكون في تكملة الصغاني واللسان والتاج، وذكر القاموس الضم والفتح مع سكون الباء.  
 (٦) في: التهذيب (١٣/٢٤٧) وتكملة الصغاني واللسان (وزر): أَوَزَرْتُ الرَّجُلَ جَعَلْتُ لَهُ وَزَرًا يَأْوِي إِلَيْهِ، وَأَزَرْتُ مِنْ التَّوَزُّرَةِ.  
 (٧) ذكر المحكم (٢/٣٣٥) الفتح في قحاح بمعنى أصله وخلصه، وأما الصحاح فهو مذكور في المعاجم.  
 (٨) أي الأصمعي وقوله في إيدال ابن السكيت (شرف) ص ١١١، وذكر ابن جني لعن في: سر الصداقة ٤٤٣، وانظر المصادر في لغات لعل في تخريجنا بيتي حاتم والفرزدق في (١٨٣-١) وهي لغة نسبها ابن الأعرابي لبني تميم، انظر المعجم الكامل في: اللهجات ٤٠٩.  
 (٩) فنيا من أمثلة سيويه على المصادر المؤنثة فهي ممنوعة من الصرف، ولا أحري هل الحكاية هنا على روايتها مصروفة فسقط التنوين من الأصل أو حُرِّفَ؟ وذكرها أبو علي في: المقاييس ٨٦، والشيرازيات ٥٣٥، ٥٣٧، مفسراً عدم انقلاب لامها عن الولو، وذكر ابن جني بعضه في: السر ٥٩٢، وجاء في: التهذيب (١٤/٣٢٩) أنها اسم من أفضى.

ويقال: ( ليس هذا من ضرب فلان، ولا أرضه )؛ أي: ليس مثله.

وقال بعضهم: ( حضره يحضره ) ومثله: ( فُضِّلَ يفضِّلُ )<sup>(١)</sup>.

و( قُلتُ في ذروة فلان بهذا الأمر فعصاني )<sup>(٢)</sup>، وقال بعضهم: ( نَقَلْتُ في ذروته فعصاني ).  
ويقال: ( عنده أثرثة )؛ جماعة تُراث.

وقال بعض العرب: ( أتيت رجلاً من قومي فلم يرجع / ١٩٥ ب سفرى، ولم يزور  
رحلتي، ولم يصل رحيمي )؛ ( لم يرجع سفرى )؛ لم يُعْطِنِي قَدَرًا ما أنفقتُ في سفرى،  
و( لم يزور رحلتي )؛ لم يُكْرِم زيارتي<sup>(٣)</sup>.

وقال: ( مررت على ماحوز للمسلمين )، و( الماحوز )؛ الرصد في الثغور<sup>(٤)</sup>.

وقال رجلٌ من مالك بن سعد: ( إنما المالُ منعة )، فكسر يريد: منعة<sup>(٥)</sup>.  
وأنشدنا:

لعمري لقد أنعمت نعمى كثيرةً      على المرء لو لاقيت في المرء شاكراً  
يريد: لو لاقيت عنده شكراً<sup>(٦)</sup>.

(١) لم يذكر سببه إلا لفعل ونعم في: غير المثل، وذكر فليل أبو علي، ونقل الزبيدي أن حضر يحضر حكى  
عن الخليل والأخفش والفساء، وحملت على تداخل لغتين. انظر الكتاب (٣٤٣، ٤٠/٤) لإصلاح  
المنطق ٢١٢، والاصول (٣٤٤، ٢٢٦، ٨٧/٣) والشكيفة (٢٥/٥، ١٢٨/٤) والجليات ١٢٤، وليس ٣٧،  
والانضاب (٢٥٢/٢) والمخصص (١٢٦/١٤) والناج (حضر).

(٢) المشهور أن يقال: قتل في الذروة والغارب حتى أجابه، وذلك في مخادعة الرجل لطبع بعد الإباء، والذروة  
أعلى السنام، وأصله أن الرجل إذا أراد أن يؤنس البعير الصعب جعل يمس يده عليه ويمتل به، حتى يستأنس  
لطبع فيه الرمام. انظر غريب الفصحى (٢٨٢/١) والغريب ١٣٥٦، والمعجم في غرب وشرق.

(٣) جاء في المعجم أن معنى زور: أكرم الزائر.

(٤) الرصد هم الراصدون للطريق أو المدو، وحكى الأزهرى في: التهذيب (١٧٧/٥) أن أهل الشام يسمون  
المكان الذي بينهم وبين العدو والذي فيه أساميتهم ومكاتيبهم الماحوز، واحتمل أنه غير عربي، وحكى كلامه  
الجزائري في: المعرب ١٥٣، والصغاني في: التكملة واللسان (حوز) وذكر الإدريسي في: نزهة المشتاق  
(٣٥٨/١) حصن الماحوز الأول والماحوز الثاني بين عقلاق وياقا.

(٥) في القاموس: المنعة بالضم والكسر اسم للتعتيق.

(٦) ذكر المبرد أن المصدر جاء على وزن فاعل في حروف يسيرة مسوعة، وحكى عن النحاة جواز حمل الفاعل  
على المصدر ترجيحاً، وأخذ أبو علي بذلك في بعض كتبه وابن جني في: المختص (١٥٧/١) وانظر معاني  
الفراء (٣٥٩/١) والمقتضب (٢٦٩/٣) والكامل ١٥٦، وتعليقنا على بيتي الفرزدق في (١١٣-ب).

وقال بعض العرب: (أنت تنطق الشعر) (١).

وانشدنا:

وحمله الضيغ وإعتاق الرقب (٢)

(الضيغ) يريد الضيعة.

وقال: (ما في الجني فقير إلا اثناء) (٣)؛ يريد: ما في الجني فقير إلا ودرهما له قائمان؛ يعني رجلاً يعطي الفقراء درهمين درهمين.

وقال: (فعلت ذاك زمن الفطحل إذ السلام رطاب) (٤)؛ يريد: الحجارة.

وقال: (نكدأ له وجحيدتين) (٥)، وذلك من قولهم: (إنه لجحيد الخير)؛ أي: قليله.

وقال: (القُسْبُرة)؛ الذي لا يعرف الأدب من الناس (٦).

وانشدنا الفرزدق (٧):

إذا قيل أي الناس شر قبيلة  
أشرت كليب بالأكف الأصابع (٨)

(١) للراعي بيت من الطويل:

أيا مالك لا تنطق الشعر بعدها وأعط القياض الفالدين على كسر

صُبطت طاء (تنطق) بالضم في: ديوانه نشرة رابنهرت ١١٦، وبالكسر في: نشرة مطلوب ١٧٧، ومنتهى الطلب (١٣٦/٦) ولا أدري أي جاء الأول بالضم، ولم أجد ذلك في معجم.

(٢) من الرجز؛ ولم أجده.

(٣) لم أجد (إثناء) إلا عند الفراء استعمالها في: معانيه (٢٤٧/٣) وكلامه في: التهذيب (١٨٨/٣).

(٤) عدّها أبو عبيدة من أقوال العرب، ورؤيت عن رؤبة في شرحه زمن الفطحل، وانظر الحيوان (٢٠٢، ١٩٦/٤).

والكامل ٧٣٣، والأمور (١٨٣/٣) وأمل في اللقي (٢٣٤/١) وثمار القلوب ٩١٣، ورسالة الصاهل ٦٥٩.

(٥) لم أجد في المعاجم وإصلاح النطق ٥٠ إلا: نكدأ له وجحيداً، وهو دعاء عليه.

(٦) لم يرد هذا المعنى لكلمة في تكملة الصفاتي واللسان والقاموس ولم أجد من ذكرها مشددة الراء.

(٧) كذا بالرفع وفتح دال انشد، ولعله: للفرزدق.

(٨) من الطويل، وهو للفرزدق في: ديوانه (٤٢٠/١) والتناقض (١١٤/٢) والبحر المحيط (١٥٦/٢).

وتخليص الشراهد ٤-٥، والخزانة (١١٥/٩) وشرح أبيات المعني (٧/١) والرواية المشهورة: أشارت

كليب، بالحرف وذكر أبو عبيدة في النفل في روايتنا وقسر أشرت بأظهرت، وحكاها الليثاني عن التذكرة ونقل

بعض كلام أبي علي. كليب: أبو قبيلة جرير، ولم أجد قائلاً إن أشر بمعنى أشار ولكنه يأتي بمعنى شهرة

وعابه وهو قريب منه.

يريد: أشارت إليها بأنها شر الناس، يقال: (لا تُشِرْ فلاناً، / ١١٩٦ ولا تُشَنِّعْ)؛ لا تُشِرْهُ: لا تُشِرْ إليه بشراً، وتُشَنِّعْهُ: شَنِّعْتُهُ ذَكَرْتُهُ بالأمر القبيح.  
وقال بعض العرب: (أَوْجِ عَنَّا سَفِيهَكَ)؛ أي: كُفِّهِ عَنَّا (١).  
وقال: (اقِمْ وَجْهَكَ لِقَا الْقَبِيلَةِ)؛ أي: تَلَقَّاهَا (٢).  
وقال: (فِنَاءَكَ يَا فُلَان)؛ أي: اذْهَبْ أَمَامَكَ. و(كَانَ فُلَانٌ فِنَاءَكَ)؛ أي: قُدَّ أَمَكَ (٣).  
وانشدنا عن بعضهم:

يُعَاذِرُ وَقَعَ السُّوْطِ خَوْصَاءَ ضَمِّهَا      كَلَالٌ فَجَالَتْ فِي حِجَا حَاجِبِ ضَمْرِ (٤)  
قال: يريد [بالحجا الحجاج] (٥) فالقَى الجيم (٦).  
وقال: (لِبَنِي فُلَانٍ لُغَةٌ عَلَيْنَا)؛ أي: لَهُمْ لُغَةٌ سِوَى لُغَتِنَا.  
وقال: (أَيْهَاتُ، وَأَيْهَاتُكَ يَا فُلَانُ، وَأَيْهَاتُكُمْ أَنْ تَفْعَلُوا) (٧).  
وقال: (هَذِهِ الْعَبْدِيُّ، وَالْعَبِيدِيُّ) (٨) مقصورة أيضاً.

- (١) في: التهذيب (٢٣٦/١١): أوجه رده عن حاجته أو زجره عنها.  
(٢) أجمعوا على ضم أول لقي المقصورة، ولم أجد الكسر. انظر مقصور الفراء ٣٣، وابن ولاد ١٩٦، والقالي ٢١٩ والمعجم (لقي).  
(٣) هذا يقرب من مذهب الكوفيين في التوسيع في: الظروف. انظر مذهبهم في: مختصر ابن سعدان ٥٤، والاصول (٢٠٤/١).  
(٤) من الطويل، وهو لنصيب في: الجيم (٢٠٤/٢) ولم أجد في: ديوانه، وهو بلا نسبة في: الخصائص (٤٤٠/٢) والمحكم (٣٣٨/٢) وللسان والناج (حجج). ورواية الجيم:  
يدير حذار السوط خوصاءً لخصها  
وهي ثفري ضبط (خوصاء) بالفتح في الأصل، في حين أنها ضبطت في سائر المصادر بالضم. الخوصاء: خاترة العين، الكلال: الإعياء، الحجاج بالفتح ويكسر: عظم يثبت عليه الحاجب، ضمْر: ضيق، وقال في الجيم: الناقة عظيمة الضمر: ضخمة، وهو كما ترى.  
(٥) الأصل: يريد بالحجاج، وهو سهو خطه نقل نظر.  
(٦) وكذا قول ابن جني في الخصائص، وخالفه ابن سيده بأنه يريد بالحجا التاجية.  
(٧) أيهات مما حكاه ابن جني من لغات في أيهات، ومرف في (١٦٤-ب) الجمع مع اسم الفعل. انظر الخصائص (٤٤/٣).  
(٨) لم أجد إلا العبدِيُّ في: جمع العبد.

وقال في النسب إلى الأرض السهلة: (سهلي<sup>(١)</sup>)، وفي الأرطى: (أراطي<sup>(٢)</sup>)، وفي النبط: نباطي<sup>(٣)</sup>؛ قال امرؤ القيس:

إذا ساقه العود النباطي جرجراً<sup>(٤)</sup>

وقال: (العبيد: العبدى) بالقصر والمدة<sup>(٥)</sup>.

ومن الأمثال: (كان حماراً ذكراً فاستأنى<sup>(٦)</sup>)، ومنها:

عنز نزت في حبل فاستتمست<sup>(٧)</sup>

(رجلاً مستعير أسرع من رجلي مؤد<sup>(٨)</sup>)، (لم ثقاتي فهاتي<sup>(٩)</sup>)، (لم ثقاتي): من اللوث.

قال: وسمعت الأصمعي يقول: (إذا كنت كذوباً / ١٩٦ ب فكن حفيظاً<sup>(١٠)</sup>)، (ضبطت بعدما شرطت<sup>(١١)</sup>).

(١) لم أجد إلا سهلي بضم فسكون. انظر: الكتاب (٢٢٦/٣) والاصول (٨١/٣)

(٢) لم يذكرها في نسبه إلا الأرموي والأرطاوي، وانظر التكملة ٥٤. وفي الأصل: فتمت راء أرطى وهو تصحيف، والأرطى شجر يأكل الإبل ثمره.

(٣) أحد أوجه ذكرها في النسب إلى النبط. انظر الصحاح وتخريج الشاهد التالي.

(٤) عجز بيت من الطويل، ومصدره:

علي لأحب لا يهتدي بخاره

وهو لامرؤ القيس فرغت من النمط عليه في (٥٤-١)

(٥) انظر الوجهين في: الفريدين ١٢١٨، ونهاية ابن الأثير (١٦٩/٣) والمحكم (١٩/٢)

(٦) استأنى صار أثنأ وهي الحمار، ويضرب للرجل يهون بعد المز، وهو في: أمثال الأصمعي ١٩٨، وأمثال أبي

عبيد ١١٨، وجمهرة الأمثال (٢٤٨/١) وفرحة الأديب ٥٣، وأمالى القالي (٥١/٢) والمستقصى

(٢١٣/٢) ومجمع الأمثال (٣/٣)

(٧) من تام الرجز، وعجزه بلا نسبة في عاشر أمثال أبي عبيد ١٢٠، والمستقصى (١٧٠/٢):

في دارنا حيث انشظى ضرس للضج

أو هو نشر في: التهذيب (١٠٠/٢) والتاج (سعل) ويعدده: ثم من بعد استئناسها استعزت، ومثلاً يضرب

للرجل يعز بعد الذل، وانظر قريباً منه في: أبي عبيد وجمهرة الأمثال (٣٩/٢) والمجمع (٣/٣)

(٨) يضرب لمن يسرع في الاستعارة ويطلق بالرد. انظر: جمهرة الأمثال (١٩٦/١) والمجمع (١٩/٢)

والمستقصى (١٠٠/٢)

(٩) ومعناه: لم يفتك ما تطلبين فهاتي ما عندك، وهو في: المجمع (١٢٣/٣) واللسان والتاج (فوت).

(١٠) يضرب للرجل يكذب فينسى فيذكر بذلك. وهو في: جمهرة الأمثال (٣٩٦/٢) والمجمع (١٢٨/١)

والمستقصى (١٢٦/١).

(١١) لم اعثر عليه.

وقال : قلتُ للمقاضي : إنك بساطٌ عدلٌ ، وأنت في بيت يُمن ، وأنا نستضيءُ بوجهك .  
 وقال : ما بنا كربةُ المشي ، الكربةُ : الكراهة (١) .  
 وقال : يقال : مؤونةٌ ومؤنةٌ ومؤنة (٢) .  
 وأنشد :

والدُّهرُ لا يَبْقَى على الوانِه      شُخُوصُه بالمرءِ وأطمِئنانِه (٣)

ويقال : ركبَ فلانٌ جدبلةً رايه ؛ أي : عزيمةً رايه (٤) .  
 ويقال : هذه قضية طنانة ؛ إذا كانت مشهورةً مسموعةً (٥) .  
 ويقال : جاء مُدْبِحًا (٦) كأنه خاصي حمارٍ ؛ إذا جاء مُطاطبًا رأسه (٧) .  
 قال : قلتُ لأعرابيٍّ : من قال هذه الأرجوزة ؟ قال : أراها [ لَقَالَهَا ] (٨) ابنُ لجأ (٩) .

(١) لم أجد هذا المعنى ، ولكن في : العين (١٢/٤) وعنه في : التهذيب (١٣٩/٦) والمحكم (١٦١/٤) : لرسٍ ساهم الوجه : محمولٌ على كربةٍ الجري . ولم يُنكر أحدٌ هذا الاستعمال .

(٢) ذكر سيوريه أنهم يهمزون ولا يهمزون وإن هذه الراو ضعيفة تُحذف وتُبدل ، وذكرت المعاجم مؤونة يهمز وبلا همز ولم أجد غيرهما ، والمعنى القوت . انظر : الكتاب (٢٣١/٤) والاصول (٣٤٩/٣) والمنصف (٣٠١/١) والتهذيب (٥٠٩/١٥) .

(٣) من قام الرجز ولم أجد ، وصدوره يشبه صدرًا تُكرر في عينة أبي ذؤيب في : شرح أشعار الهذليين ١١ ، ٢٦ ، والشطوط من شخص الرجل من يلدده : خرج منه .

(٤) محيط ابن عباد (جدل) والمحكم (٢٢٩/٧) والنهاية (٢٤٨/١) .

(٥) في : الأساس (طنن) جعله الزمخشري من الجاز وجاء بلفظ قصيدة طنانة ، ولا يبعد تحريفها في : أصلنا .

(٦) الأصل : مُدْبِحًا ، وأهلاه علامة التبريض ، وفي الهامش : كذا أظنه مُدْبِحًا ، والتصويب منه . ودُبِحَ : بَسَطَ ظهره وطاطبًا رأسه .

(٧) لم أجد بلفظ (الحمار) إلا في : أخبار الدولة المباسية ٧٤ ، وهو بلفظ كخاصي العبر . وهو الحمار . في : أمثال أبي حبيد ٢٥٦ ، وجمهرة العسكري (٢٢٠/١) وثمار القلوب ٥٥٨ ، والمستقصى (٤٤/٢) والجمع (٢٩٣/١) والمعنى جاء مستحيًا .

(٨) الأصل : لقأها ، وهو تحريف لأن السؤال : من قال ؟ والنقل لاتصال اللام بالماضي ، ولام التوكيد لم يُجز دخولها على الماضي المجرد من قد إلا الكسائي وهشام على شريطة إضمار قد . انظر إصلاح الخلل ١٨٤ ، والتذيل (١١٢/٥) والمغني (٢٤٢/٣) .

(٩) عُمر بن لجأ بن حدير من نيم بن عبد مناة ، شاعر أموي هاجي جريرا ، وعده الأصمعي أنعت الناس في الرجز . انظر مقدمة شعره ص ١٨٤ ، ١٨٦ .

وقال: قلت له: أَيْقَالَ نَاقَةُ سَوْدَاءَ؟ فَقَالَ: إِي لَعَمْرِي لَيَقَالَ.

وقال (١): أَظَنُّهُمْ هُمُ الَّذِينَ كَانَ هَجَا مُحَمَّدًا؟ يَعْنِي: الَّذِينَ كَانُوا (٢).

وقال: أَنَّى فَلَانٌ فَلَانًا فِي ذَارِهِ أَرْتَبَانِ مَمْلُوكَتَانِ (٣) تَضِيحَتَيْنِ ضَخْمَتَيْنِ، فَتَضَيَّبَ الْآخِرَتَيْنِ (٤).

وقال: رَأَيْتُ شَخْصًا وَاللَّهِ إِنِّي حِينَ رَأَيْتُهُ لَقَدْ ثَارَ ظَبْيِي فَأَنْتَرَعُ لَهُ رَمْيًا بِحَجَرٍ.

وَنَظَرَ إِلَى غُلَامَيْنِ يَنْقُلَانِ كِبْرَةً فَقَالَ: أَرَأَيْتُمَا لِحَالَيْنِ (٥) بِكُلِّ كُرُوزٍ بِالْبَصْرَةِ.

وقال: رَأَيْتُ أَشْيَاءَ (٦) ١١٩٧/ كَثِيرَةً، وَتَقْدِيرُهَا: أَفَاعِلُ.

وقال: كُنَّا فِي دَوْدٍ لِفُلَانٍ سَوْدًا.

وَنَظَرَ إِلَى جِرَابٍ مُلْقَى فَقَالَ: أَجَرَبْنَا ذَاكَ أَمْ شَنْ؟

وقال: مَا ضَرُّهَا الذُّبُّ غَيْرَ أَنْ تُبَيِّهَا نَابًا (٧) فِي حَلْقِهَا.

وَأَنْشَدَنَا النَّظْمَ الْجَرِيرَ:

تَسْقِي امْتِيحًا نَدَى الْمِسْوَاكِ رِيْقَتَهَا (٨)

(١) أي الأعرابي.

(٢) لم يحك أبوحيان خلافاً بين النحاة في عدم جواز حذف المائد المرفوع إذا لم يكن مبتدأ، وأجازوا حذفه مبتدأ على تفاوت في تضعيفه. انظر: المضديت ٢٠٣، والشعر ٤٣٣، والشيرازيات ١٥٠٦، ٤٥٦، والمختص

(١/ ٢٣٤، ٦٤) والإعراب المنسوب ٨٢٧، والتفصيل (٢/ ٨٥)

(٣) المملوك هو ما تدخله من لحم وخيز في الملة أي الجسر أو الرمد الحار.

(٤) بحمله النحاة على المدح أو غيره، وقال أبو عبيدة: والعرب تخرج إلى النصب إذا كثر الكلام. انظر: الكتاب

(٣/ ٦٧-٦٥) والمجاز ١٤٢، ٦٥، وتلويح للشك في ٥٣

(٥) لم تُعَلَّلْ اللام الفعل عن المفعول الثاني.

(٦) لم أجد هذا الجمع لشيء، وحكوا أشاؤي ومنهم من جعلها على أفاعل. انظر: الكتاب (٤/ ٣٨٠)

والمقتضب (١/ ١٦٩) والنصب (٢/ ٩٩).

(٧) في الصحاح وغيره تيب: أشرق به بنابه.

(٨) صدر بيت من التيسيط، وعجزه:

كَمَا تَضَمَّنَ مَاءُ الْمُرَّةِ الرُّصْفُ

وهو الجري في: ديوانه (١/ ١٧١) وشرح التسهيل (٣/ ٢٧٣) والمقامد النحوية (٣/ ١٧٤) وبلا نسية في:

شرح ابن النظم ٤١٠، والارتشاف (٢/ ٥٣٤) وأوضح المسالك (٢/ ٢٣٢) وشرح التصريح (٢/ ٥٨) =

وقال: قال بعض العرب: إنه لأصاحبُ خصمٍ قطيناً خصماً<sup>(١)</sup>.  
 وقال: قلت: إنه لراويةٌ لفلان، فقال: إي والله ولتقميه شاعراً<sup>(٢)</sup>.  
 وقال: لشربةٌ من ألبان الإبل آبل<sup>(٣)</sup> أو حلباً حاراً أحب إلي من كذا وكذا.  
 وقال: جاء يسوقُ أبوه محمدٌ؛ و(محمد) غير أبيه، رقعهما جميعاً، وإنما جعل  
 (السوق) ل(أبيه) فبدله فجعله ل(محمد).  
 وأنشدنا:

مطوناهُ شهراً ما ينيحُ لمَنزلٍ ولا مرتجِعٍ إلا صلاةُ المسافرِ<sup>(٤)</sup>

وقال: ما سمعتُ بأشعرَ منه ولا بشراً، وما سمعتُ بأجودَ منه ولا أميراً مؤمراً.  
 وقال: كالיוםِ شعراً ولا أبا مالك<sup>(٥)</sup>، ولا عهدَ لي بأشعرَ منه ولا بشراً، ولا أعلمُ مكانَ  
 أشعرَ منه بشراً ولا غيره، ولا أنتَ بساقطٍ على أشعرَ منه أبي خالدٍ ولا غيره، ولا عهدَ لي

= ررواه ابن مالك في شرح التسهيل وتابعه خالفوه بجر (ربة) على الإضافة فيستشهدون به على الفصل بين  
 المتضامتين بالمفعول به على تقدير: تسفي ندى ريقها المسواك، ولكنه في الأصل والديوان ينصبها أي على  
 المفعولة وأن ندى مضافة إلى المسواك، ويقول ابن حبيب في الديوان: الامتياح استخرجها ريقها بالمسواك،  
 والرصف: الحجارة المتقاربة المرصوفة بعضها إلى بعض فشبّه ريقها وعدويتها بمذوبة ذلك الماء. والبهت في من  
 سناها أم عمرو.

(١) خصم الأولي مصدر خصمته أي غلبه، والآخره إما حال كفظناً ولكنه ليس وصفاً فلم يصبها عندئذ  
 بكسر الصاد وهو المجادل، أو يكون من وقوع الجاسد حالاً وهو الأرجح كما في الحكاية التالية بتقدير:  
 صاحب خصومة أو مخاصماً، وإنما مفعول بتقدير: أعني.

(٢) انظر رجه نصب شاعراً في: الكتاب (٢٣٧/٢) والمقتضب (٢١٥/٤) والخزانة (١٥٥/٢)  
 (٣) آبل أفعل من أبلت الإبل أي جزأت من الماء بالرطب فاستعمله مجازاً عن استغنائه بشربة اللبن على تقدير:  
 آبل من كذا. وآبل ذكره النحاة في ما قالته العرب على أفعل وليس له فعل، وقد ذكر له أهل اللغة فعلاً على  
 المعنى السالف وعلى معنى: حذق مصلحة الإبل، وأبو علي حكى المعنى الأول في: الإغفال (١١٣/١).  
 انظر الكتاب (١٠٠/٤) والأصول (١٥٥/٣) والقاموس وغيره (آبل).

(٤) من الطويل، ولم أجده إلا أن لذي الرمة بيتاً في: ديوانه ١٦٨٩ وتخرجه ٢٠٦١، وهو:  
 ومغفَى قتي حلت له فوق رحله ثمانية جرحاً صلاةُ المسافرِ  
 ومطوناه أي صاحبناه.

(٥) انظر مثل هذا التركيب الذي يقدر فيه (لم أر) في: الكتاب (٢٩٣/٢) والأصول (١٠٩/١) والمفصل ٤٩

باشعر منه بشر / ١٩٧ ب ولا غيره، وهو أشعر الناس بشر وغيره، وما أقبح شعره ولا سواء<sup>(١)</sup> من في فلان، وما أقبح وجوههم ولا سواء وجه فلان، وضربت القوم حتى كان زيدا فتركته، وحتى كان زيدا آخرهم فتركته، وأعطيت من المال حتى حسبه، وحتى حسبه، ولا أتيتك حتى ينتصف النهار أو صلاة العصر أو صلاة العصر بالجر والنصب<sup>(٢)</sup>، ولا أتيتك حتى يتعالى النهار أو الظهر أو الظهر.

وقال: قالت امرأة من العرب لايتها: (لا تبولي بأكمة، ولا تجعلني سرك إلى أمة)<sup>(٣)</sup>؛ تريد أنها إذا قالت على أكمة سال بولها على رجلها ولم تفسده الأكمة. وقال بعضهم: (لو غزوت العام بكراً كنت عاماً قابلاً أجود غزاة)<sup>(٤)</sup> منك العام. وقال مؤرج<sup>(٥)</sup>: (الحزاة)<sup>(٦)</sup>: القهر والإجبار، وأنشد:

وما نسال الإصلاح إلا خزاوة      أعادينا بالسهمري المقوم  
وإننا لنعطي النصف من لو نضيمه      أقر ونأبى نخوة المتظلم<sup>(٧)</sup>

(١) لي: الصاحبي ٢٣١ ساوى بين لا سبها ولا سواء، ومثله قول ابن بري والرضي في اللسان (سوا) وشرح الكافية (١٣٧/٢) غير أن سواء هناك مبني على الفتح وهنا مرفوع، فلعله محرف، وإن كان سيويه لي: (٣٠٢/٢) جعله مرفوعاً وأبطل لا في غير هذا المعنى.

(٢) أي: لا أتيتك حتى صلاة العصر أو حتى صلاة العصر.

(٣) لم أجد المثل إلا بصيغة المذكر ونسب إلى أكرم بن صيفي لي: أمثال أبي عبيد ٥٧، ومجمع الأمثال (١٥٦/٣) والحسن بن حذيفة في وصيته في: جمهرة العسكري (٢٧٨/٢) وليس في وصيته في: الوصايا ١٣٢، والمثل أيضاً في: العقد الفريد (٨٥/٣) والمستقصى (٢٥٧/٢) وأجاز العسكري فيه معنى آخر هو أن الريح ترد بوله عليه، وقال الميداني: إنما قرن بينهما لأنها ليسا بمحل لما يودعان.

(٤) الغزاة مصدر غزا وفي الأصل يكسر الغين وهو خطأ وقد نظره ابن جني بالشقاوة وأمثالها. النظر التمام والقاموس (غزو).

(٥) مؤرج بن عمرو بن الحارث أبو قيد السدوسي البصري النحوي الأخباري من أعيان أصحاب الخليل، معجم الأدباء ٢٧٣٦.

(٦) لا يبعد أن تكون بالحاء المهملة من حزا أي ساق، وذكره الصغاني في التكملة، وجعله القاموس حزي.

(٧) من التطويل، والثاني متعها للمخيل السعدي وهو ثاني اثنين في ديوانه (شعراء مقلون) ص ٣١٨، وحمامة البحرني (٢٥/٢) وأضداد أبي الطيب ٣٠٢، وابن السكيت ١٤٠، وفيها تخريج من أضداد الأصمعي وقطرب وابن الأنباري. وفي الأغاني (١٢٨/١٣) بيت للأيبرد:

وإننا لنعطي النصف من لو نضيمه      أقر ولكننا نحجب العواتيا

## مسألة

قال :

إِذَا مِتُّ قَادِفْتَنِي إِلَى أَصْلِي كَرَمَةً (١)

وقال :

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ (٢)

وقال :

إِذَا مَا مَاتَ [مَيْتٌ] مِنْ تَعْيِمٍ (٣)

= ولعل أحدهما أخذ من الآخر. السُّمَهْرِي: الرمح الصُّلب، المقوِّم: من قوِّم الرمح إذا عدَّله وأزال عوجه، والمتظلم: هنا الظلم وبه كرونه في الأضداد.  
(١) من الطويل، وعجزه:

نُرَوِّي عِفْطَامِي بَعْدَ مَوْتِي حُرُوقَهَا

وهو لأبي محجَّجٍ الثَّقَفِي في: الشعر والشعراء ٤٢٤، وعيون الأخبار (٣٨/١) وأشربة القشبي ٤٨، والذهب والمحبوب (٣٥٧/٤) والأضائي (١٨/١٩، ٣٧٤/١٠١٧) وآمالي ابن الشجري (١٠٣٨٧/٣، ١٥٨/١) والخزائن (٤١٢/٨) وشرح أبيات للفني (١٣٩/١) وبلا نسبة في: معاني الفراء (١٤٦/١) وغيرها كثير، ويظهر أنَّ الشاهد على وقوع (مات) وهو متحقق بعد إذا ولم يقع بعد إنَّ وكذا الشواهد التالية.  
(٢) من الطويل، وهو بتمامه:

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَآخِرُ مَثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

وهو للمُعْجِزِ السُّلُولِي في: النوادر ٤٤٢، وشرح أبيات سيبويه (٢٢٣/١) والفرحة ١١١٨ والأزهة ١٩٠، والخلل ١٤، ونخيل الشواهد ٢٤٦، ٢٥٩، والمقاصد (٨٥/٢) والخزائن (٧٥/٩) وبلا نسبة في: الكتاب (٧١/١) واللمع ٢١، ويروى: نصفان وصنفين.  
(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فَرَّكَ أَنْ يَمِيشَ فَجِيءُ بَزَادٍ

وهو ليزيد بن الصمق (وهو عمرو) الكلبي في: طبقات الفحول (١٦٧/١) ومحجم المرزباني ٤٢٤، والحماسة البصرية ١٣٤٣، ونسب لأبي الهيثم الأسدي القمعي في: السمط ٨٦٣، والاقتضاب (١٠٥/١) وشرح أدب الكاتب للجواليقي ٧٦، ونسب لهما في: الخزائن (٤٧٩/٦)، وعن ابن بري في اللسان (لعم) أنَّ الصحيح نسبته ليزيد، وجاء بلا نسبة في: البيان والتبيين (١٩٠/١) وأدب الكاتب ١٥، والكامل ٢٢٤، والمحكم (٨٣/٢). وسقط من الأصل (ميت).

وقال:

١٩٨/١ وإني من القوم الذين هم هم إذا مات منهم سيد قام صاحبه (١)

وهو كثير، واستعماله بـ (إن) مجاز وعلى ضرب من التأويل (٢).

## مسألة

يجب عندي على قياس سيبويه (٣) أن يكون الالف في (مقاتلة) غير الالف في (مقاتل) من قوله:

أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلاً (٤)

(١) من الطويل، وهو لأبي الطمحات اللبني في شعره في: أشعار اللصوص (١/٧٥) وللقبط بن زرارة في: الحميران (٣/٩٣) والشعر والشعراء ٧١١ الذي عدّ عزوه لأبي الطمحات انتحالاً مع أنه الأكثر في المصادر، والبيت من قطعة مشهورة استقصى تخريجها محقق الحماسة البصرية ٤٩٦.

(٢) الأصل: أن يفتح الهمزة وهو تحريف، وقال أبو السموء (٢/١٤٩) في تفسير الآية: "فإن مات أو قتل": استعمال (إن) لتنزيل مخاطبين منزلة المتروكين في: الموت لما ذكر من استعظامهم إياه، وكلمة (إن) في كلامه تعالى لا تجري على ظاهرها بل تُحمل على اعتبار حال السامع أو أمر يناسب المقام، وانظر أيضاً الجني ٢١٣، وبرهان الزركشي (٤/١٣٦).

(٣) قال في الكتاب (٤/٨٠) في مفاعلة مصدر فاعلت: جعلوا الميم عوضاً من الالف، واعترض عليه المبرد بوجوه الالف في الفعل ومصدره، وفي الأشباه والنظائر (١/٢٥٨) حكاية ابن جني لرد أبي علي على المبرد بأن تلك الالف ذهبت وجاء غيرها وهي زيادة لحقت المصدر، ولكن ابن جني في: الخصائص (٢/٣٠٦) يخالف قول شيخه هنا فيذهب إلى أن الالف مفاعلة هي الف فاعلته. وانظر خلاف المبرد والرد عليه في: الانصار ٢٤٩، والخذ به في: شرح السيرافي (المطبعة ٤/٤٥٥).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه جاء برواية:

وانجو إذا غم الجبان من الكرب

وهو لمالك بن أبي كعب والد كعب الأنصاري في: الكتاب (١/٩٦) والبرهان ١٧، وحماسة البحتري (١/١٣٣) والفاضل ٥٤، وأشياء الخالدين (١/١٧) والأغاني (١٦/٢٣٨) ومعجم الرزباني ٢٥٦، ومحاضرات الأدباء (٢/٢٠١) وشرح المفصل لابن يعيش (٦/٥٥) وقال أبو الفرج: ويروى الشعر لمالك بن أبي كعب المرادي وهو غير الأول، ونسب لكعب بن مالك في: ديوانه ١٥٤، وبلا نسية في: المفتضب (١/٢١٣) والخصائص (١/٢٣٦٨، ٢/٢٠٦) والمختضب (٢/٦٤) الصدر فقط، وأمثالي ابن الحاجب (٢/٩٧). ولئن جني يرجح المصدرية ويستبعد اسم المكان في (مقاتل). غم: استترت عليه النجاة فلم

يهتد.

ألا ترى أنه قال في ميم (مفاعلة) : إنها بدلٌ من الفِ (فاعلتُ) .

فأما ميم (مقاتل) فكميم قوله :

كَأَنَّ صَوْتَ الصَّنَجِ فِي مُصَلِّصِهِ (١)

هي التي تأتي في أولِ مصادرٍ ما تجاوزَ الثلاثةَ، وليست بعوضٍ من شيء.

### مسألة

قال أبو الشَّيْص :

عَوَّضْتُ مِنْ بُرْدِ الشَّبَابِ مُلَاءَةً خَلَقًا وَيَسَّ مَعْوِضَةَ الْمُعْتَاضِ (٢)

لو قال مكان (عَوَّضْتُ) : (رَدَّيْتُ) لكان أحسن وأصنع من وجهين؛ أمّا أحدهما : فَلْيَقْبَلْ تَرَدُّدُ (عَوَّضْتُ) و(مَعْوِضَةُ) و(مُعْتَاضُ)، فائتان منه كافيان؛ لأنَّ هذا التَّجَنُّيسَ - وإن كان يُسْتَحَبُّ - فإلى غاية، وليس يُحَسَّنُ أن يَكْثُرَ جَدًّا.

وأما الآخر وهو الأصنع : فإنه يكون معناه : رَدَّيْتُ عَوْضًا أو بَدَلًا مِنْ بُرْدِ الشَّبَابِ مُلَاءَةً خَلَقًا، ولا تكون (مِنْ) ١٩٨/ب هنا مثلها في قولك : أُعْطِيتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ كَذَا وَكَذَا، وَمِنَ الدَّنَانِيرِ عَشْرِينَ أو ثَلَاثِينَ (٣)، لو كان كَذَا لكان خطأ؛ لأنَّ (بُرْدِ الشَّبَابِ) جديدٌ لا خَلْقٌ، ولكن يكون (مِنْ) فيه مثلها في قول الله سبحانه : ﴿لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي

رجاء الصدر أيضاً مع عجز آخر :

وَأَمْجُو إِذَا لَمْ يَنْجُ إِلَّا الْمَكْيُوسُ

وهو لزيد الخليل في شمره في : شعراء إسلاميون ١٨٥، وتخرجه ٢٢٢، وزد عليه أمثال أبي عبيد ٢١٧، والبرصان ١٨، وجمهرة المسكري (٧٩/١) وشرح أبيات سيبويه (٢٥٧/٢) والخزانة (٥٠٧/١٠) والمكِّيُّس : الذي يصفه الناس بالمكِّيِّس.

(١) من الرجز، ولم أجد له نسمة أو فثلاً؛ وهو في : الخصائص (٣٦٨/١) والنصف (٢٧/٣) وشرح المفصل لابن عميش (٥٥/٦) والمحكم (١٧٦/٨) واللسان والتاج (صلصل). وأجاز ابن جني أن تكون مصلصل مصدرًا واسم مكان. والصنج آلة موسيقية تُنَحَّدُ من صفر يُغْرَبُ أحد جزأيهما بالآخر، مصلصله : من مصلصلة اللجام أي صوته.

(٢) من الكامل، وهو لأبي الشَّيْص في : ديوانه ٧٧، وفيه تخرجه.

(٣) من هنا للخبين وذكره أبو علي في : الإيضاح ٢٦٤، وانظر للمفصل ٨٢٣

الارضِ بَخْلَفُونِ ﴿١﴾ أي: مكانكم وبدلاً منكم؛ كقوله أيضاً: ﴿قُلْ مَنْ يَكْلُوْكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾ ﴿٢﴾ أي: مكانه وبدلاً منه.  
وكقول الآخر:

فَلَيْتَ لَنَا مِنْ مَّاءٍ زَمْزَمَ شَرِبَةً      مُبَرَّدَةً بَاتَتْ عَلَى طَهْيَانِ (٣)  
أي: فليت لنا بدلاً من ماء زمزم أو مكان ماء زمزم شربة مبردة.  
وكقول الآخر:

كَسَوْنَاهَا مِنَ الرِّيطِ الِيْمَانِي      بَنَاتِقَ فِي مَغَانِيهَا فُضُولِ (٤)  
أي: مكان الريط اليماني، وليس معناه: كسوناها منها على قولك: كسوت زيداً من الخرز جبةً، ومن القصص حلة.  
فكذلك كان يكون معناه: رُدِّيتُ مكان بُرد الشباب أو بدله ملاءةً خلقاً، وهذا واضح في معناه.

### مسألة

[ع: / ١١٩] قال أبو الحسن في أولِ تصريحه: لو بنيت من (وددت) مثل (تفعلة) لقلت: (تودُّ) فادغم كما ترى، فدلَّ إدغامه على أنه غير ملحقٍ بالشاء عنده (بـ حُجْرَجَ).

(١) سورة الزخرف: (٦٠) واستشهد بها أبو علي في: الحجة (٢٤/٢) على أن المعنى: بدلاً منكم، انظر أمالي ابن الشجري (١/٢٠٥٥/٢٧٣) وشرح شواهد الإيضاح ٦٠٩، والجنى ٣١.

(٢) سورة الأنبياء: (٤٢)

(٣) من الطويل، وهو يُعَلَى الأحوال الأزدية في شعره في: أشعار اللصوص (١/٢٠) وتخرجه فيه وزد عليه الجمهرة ١٢٣٧، ١٣١٣ وشرح الحماسة للسرزوقي ٣٠٠، ٦٠٥، وشرح ابن أبي الحديد (١١/١٧٩، ١٩٠/١٩) والبحر (٤/٦٠٤٤/١٠٣) وكثير من التفسير في آية الزخرف، والبيت من قصيدة قالها في حبسه يذكر فيها دياره في اليمن، طهيان: جبل فوقه جبل باليمن.

(٤) من الرافض، وهو للمخبل في شعره في: شعراء مقلون ٣٠٣، والسمط ٧١١، وبلا نسية في: أمالي القاضي (٢/٧٧) وأمالي ابن الشجري (١/٢٠٥٥/٢٧٢) واللسان (طهر) وأتشد أبو علي في: الحجة (٢/٢٥) على قوله هنا، وروايته فيها كلها: مسوحاً في بناتها فضول، والمعنى عليه ولا معنى هنا لمغانيها. الريط: جمع ربطة وهي الملاءة التي لا تكون لفقون، البناتق: جمع بتيقة وهي كل رقعة تُرَقَّع في القميص، وأراد بالمرح عرقها شبه لسواده بالمسوح وهي جمع مسح وهو الكساء من الشعر.

ولو كان ملحقا بها لقال: (تَوَدَّدَ) فظاهر كما أظهر (سُرَّدَ) (١) و[قُعْدَدَ] (٢).  
فقد صح بهذا أن التاء في أول الكلمة لا تكون للإلحاق كما تكون له غير أول. إلا تراه  
قال (٣) في (سَنَبَتَ) (٤): إنها ملحقة بـ(قَحَطَبَة) (٥).

فإذا ثبت ذلك علمت أن التاء في (تَجَفَّاف) (٦) و(تَمَشَّال) ليست للإلحاق  
بـ(فِرْعَاس) و(جَمَلَاق) (٧)، وأن التاء في (تَحْلِي) (٨) ليست للإلحاق بـ(زُهْرَج)  
و(زُهْلِق) (٩).

وكنيت سألت أبا علي (١٠) عن التاء في (تَجَفَّاف) الإلحاق هي؟ فقال: نعم هي له.  
وقد نرى أن أبا الحسن كيف ذهب إلى أنها في (تَوَدَّدَ) ليست للإلحاق؛ إذ لو كانت عنده  
لنلزم إظهار التضعيف، وأن يقال (تَوَدَّدَ) على ما تقدم.

ولأبي علي مع هذا أن يفصل فيقول: قد لا يكون الحرف وحده للإلحاق، فإذا انضم  
إليه حرف آخر صار له ومن أجله للإلحاق؛ من ذلك الهمزة في أول الكلمة لا تزداد  
لِلإلحاق؛ نحو: (أُظِلَّ) (١١) و(أَصَمَّ)، فإذا زيدت النون معها صارت الهمزة لمكان النون

(١) اسم وادٍ، وهو مع قعدد من أمثلة سيبويه في الزيادة من موضع اللام على فُعَلَل. انظر الكتاب  
(٤/٢٧٧، ٤٢٥) وتفسير غريب ما في كتاب سيبويه ١٩٨، والخصائص (٦٠/٢)

(٢) اللهم الساقط، وفي النسب هو أقربهم إلى الجد نسباً، انظر الكتاب (٤/٢٨٩) وتفسير غريب ٥٢،  
والمقتضب (١/٣٣٩) والحجة (١/٢٧٧) والخصائص (١/١٦٣) وفي الأصل: تعدد بالتاء وهو تحريف.

(٣) أي سيبويه في: الكتاب (٤/١٦٦) وانظر أيضاً (٣/٢١٣، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٨٨) وسر الصناعة ١٥٨،  
١٦٨، والسيراني في: شرحه (المقدمة ٣٨) يرى في تمثيل سيبويه بتاء سنبطة سهواً صوابه سنبت التي

بولف عليها بالتاء ولا يوقف على الأولى.

(٤) ساعة من الزمن. انظر تفسير غريب ٢٣١

(٥) مما يُسَمَّى به وهو من قحطبه أي صرعه. انظر: تفسير غريب ٢٠٩

(٦) آلة للحرب يلبسه الإنسان والفرس ليقيه في الحرب. وانظر الكتاب (٤/٢٣٧، ٢٥٦، ٣١٧)

(٧) باطن أجفان العين، وهو مثال سيبويه لِفَعْلَال في: الكتاب (٤/٢٩٤) وانظر للسرد ٨٥، ٦٨٨

(٨) الفشرة التي يقشرها الدبَّاح مما يلي اللحم، ومثل به سيبويه لِفَعْلَل. انظر الكتاب (٤/٢٧١) وتفسير

غريب ١٦٦

(٩) الزهرج النقش والزينة، والزهلج الحمار الأملس السريع، وهما مثالان لِفَعْلَل في: الكتاب (٤/٢٨٩)

(١٠) حكى ابن جني سؤاله فلما في: الخصائص (١/٢٣٢) وانظر السرد ١٥٨، ١٦٩

(١١) الأظلي: بطن الإصبع.

للإلحاق؛ وذلك / ١٩٩ ب قولهم: (أَلْتَدَد) (١)، ولولا أنه مُلحق لَلِزِم إدغامه ولم يَجُز إظهاره.

فكذلك لا تكون التاء أولاً للإلحاق، فإذا زيدت معها الالف في (تجفاف) صارت لها ومن أجلها للإلحاق بـ (قِرطاس) و (جِرْفاس) (٢). فأمّا (تَحْلِيَة) (٣) فلا يكون للإلحاق؛ لأنه لا زائد معها، فأمّا الهاء فلا اعتداد بها؛ لأنها في تقدير الانفصال].

### مسألة

[ أنشد (٤) الشيباني في نوادره (٥):

كِلَا جَانِبَيْهِ يَمْسِلَانِ كِلَاهُمَا      كَمَا اهْتَزَّ خُوطُ السَّبَبِ الْمُتَتَابِعِ (٦)

فاخبر عن (كِلَا) على المعنى بالتثنية، ومثله ما أنشدناه أبو علي:

كِلَاهُمَا حِينَ جَدُّ الْجُرَيُّ بَيْنَهُمَا      قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَاكِبِي (٧)

(١) سبق التعليق على التدد في المسألة التي عقدها لها في (١-١٨٨)

(٢) الضخم الشديد والجمل العظيم والأسد الهصور، وذكر سيبويه مجرّس في: الكتاب (١٤٦/٣)

(٣) من العنز هي التي تحلب قبل الله تحمّل، وذكرها سيبويه بضم التاء واللام وكسرهما وبضم لفتح، وفي الأصل محرفة: تحلبة. انظر الكتاب (٤/ ٢٧١-٢٧٠) وتفسير غريب ١٦٥

(٤) كتب الناصح في الهامش (ع) ليدفع المسألة عن أبي علي، ويثبتها لابن جني الذي وجدت كلامه في الخصائص موافقاً لما جاء هنا، انظر موضعي ذكر الأبيات.

(٥) لم أجده في الجيم.

(٦) من الطويل، وهو الحميد بن نور في: ديوانه ١٥٠، وتخرجه مفصلاً في ٣٣٣، وبلا نسبة في: الخصائص (٣/ ٣١٧) مروياً عن أبي عمرو، ورواية الديوان:

نرى طرفيه يمسلان كلاهما      كما اهتز هود الساسم المتتابع

والمعنى واحد، والبيت يصف ذئباً، يمسّل: يضطرب، الخوط: الحصن للناهم، المتتابع: المسرع، السبب: الأرض المستوية البعيدة.

(٧) من البسيط، وهو للفرزدق في: ديوانه الصاوي ٣٤، وللنادر ٤٥٣، والخصائص (٢/ ١٢٢، ٣/ ٣١٧)

وتخليص الشواهد ٦٦، والمقاصد الشاقية (٤/ ١٠٠) وشرح شواهد المختص ٥٥٢، وشرح أبيات الغني

(٤/ ٢٦٠) والحزقة (٣/ ٩٣) وبلا نسبة في: شرح ابن معيشر (١/ ٥٤) وشرح شواهد الإيضاح ١٧١،

وأنشده أبو علي في: الشعر ١٢٨، والشيرازيات ٧٧، ٤١٩، ٤٤٩، ٤٥٨ على حمل كِلَا على اللفظ مرة وعلى

المعنى أخرى. أطلع: كف، الرابي: من ربا ربواً وهو للنفس العالي من الجري، والبيت تمثيل يحكيه الفرزدق لابنة

جرير وزوجها حين استمرا في الزواج خَلَع جرير ابنته من زوجها فكلفنا كفرسين كفاً عن الجري قيل بلوغ الغاية.

فقال : ( قد أقلعا ) ، ومثله ما أنشدَه الأصمعي :

أَنَعْتُ عَتَزِي صَبِيَّةً كِلْتَاهُمَا  
كَانَ لَوْنُ سِدْرَةٍ لَوْنَاهُمَا

ولم يقل : ( لونهما ) .

واستعمله سيبويه (١) في بعض الفاظه أيضاً فقال في قولهم : ( كِلَاهُمَا وَتَمْرًا ) (٢) :  
أي كلاهما لك ثابتان وأزبدك تمرًا ، فقال : ( ثابتان ) ولم يقل : ( ثابت ) .  
والحملُ على المعنى في ( كَلَّ ) أكثر منه في ( كِلَا ) ، والعلّة في ذلك كثرة تصرف  
( كَلَّ ) وضمومها ؛ ألا تراها / ١٢٠٠ تقع على الثلاثة فصاعداً ، و ( كِلَا ) لا يقع إلا على  
الذين البتة ، فضايق معناه وموضعه ، فضايق لذلك تصرفه ، فجاء خبره على اللفظ دون المعنى  
في غالب الأمر .

### ع : مسألة

قوله :

إِذَا فَاقَدُ خُطْبَاءُ فُرَحَيْنِ رَجَعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الْخَلِيطِ الْمُبَايِنِ (٣)

(١) الكتاب (٢٨١/١) وانظر : الأصول (٢٥٣/٢) والسيرافي (٥١/٥) ويريد أنه استعمل التثنية في الإخبار  
عن كلا .

(٢) مثّل قاله عمرو بن حمزة الجهمدي وكان في إبل يرعاها وعنده تمر وزيد وقرص فسرّبه رجل جهده الجوع  
والعطش فاستطعمه زبداً أو قرصاً فأجابه بذلك . أمثال أبي عبيد ٢٠٠ ، وجمهرة المسكري (١٤٧/٢)  
والجمع (٣٨/٣) والسقسي (٢٣١/٢) وفصل المقال ١١٠

(٣) من الطويل ، وهو لبشر بن أبي خازم في : المستدرک على ديوانه في : مجلة أم القرى ع ٤ ص ١٢٠ ، ومجمع  
الطبرسي (٣٠/٧) والمقاصد النهرية (٥٦٠/٣) وبلا نسية في : شرح التسهيل (٧٤/٢) وشرح الكافية  
الشافية ١٠٤٢ ، وحاشية الليقادي (٣٩٨/١) وشرح أبيات المفتي (٣١٥/٦) ويظهر أن ابن جني هنا يرد  
على أبي علي الذي يميز أعمال اسم للفاعل موصوفاً كما سيأتي كلامه وكما قال في البيت في :  
الشعر ٣١١ ، والحجة (٥/٢٢٥ ، ٤٣١) والإغفال (٢٠٦/٢) مع تصريحه في الأخير باستفحاح سيبويه  
لذلك . وانظر أيضاً حكاية ابن سيده عنه في : المحكم (١٩٦/٦) واظن المعنى تقل عن كتبنا فاختلط عليه  
قول ابن جني يقول أبي علي الذي نسب إليه عدم الأعمال . حمامة فاقد : فقدت ولدها ، خطباء : من الخطبة  
وهو لونٌ كدبر ، الترجيح : ترديد الصوت في : الخلق ، الخليط : القوم الذين أمرهم واحد ، المباين : المهاجر  
المفارق .

لا يَكُونُ ( فرخين ) منصوباً إلا بمضمرٍ دلَّ عليه ( فاقداً )، ولا يكون منصوباً بـ ( فاقداً )  
لأمرين: أحدهما أنك قد وصفتها بـ ( خطباء )، واسمُ الفاعل قد قال فيه صاحب  
الكتاب (١): إنه إذا وُصِفَ لم يعمل.

والآخر أن ( فاقداً ) هنا غيرُ الجاري على الفعل، ولو كان جارياً عليه لأنَّ ففيل:  
( فاقدة ) كما يقال: ( فَقَدْتُ )؛ فأنَّ لم يؤثِّرْ دلالةً على أنه الذي بمعنى النسب؛ نحو:  
امرأة طالق وحائض وبابه، وإذا كان غير جارٍ على الفعل لم يَجُزْ أن يعمل عملُ الفعل؛  
لأنه حينئذ بمنزلة ( دارع ) و ( تارس ) و ( لابن ) و ( تامر ) مما ليس مشتقاً من الفعل، وإنما  
معناه النسب، و ( ذو رُمحٍ ودرعٍ وثرسٍ وتمرٍ ولبنٍ ) ليس شيءٌ من ذلك ينصبُ المفعولُ  
به؛ لأنه ليس جارياً على الفعل جرياناً / ٢٠٠ ب اسم الفاعل عليه فيعمل عمله، وهذا  
واضح.

وسالتُ أبا علي عن ذاك فقال (٢): يجوز أن ينصبَ ( فاقداً ) فيقول:

إذا فاقداً فرخين خطباء (٣)

قال: وذلك أنه شابهَ بلفظه لفظَ الجاري على الفعل فعملَ عمله. قلتُ له: فهذا كما  
تقول إذا في ( الحائش ) (٤) و ( الحائض )؛ إنهما - وإن لم يجريا على فعل - فقد أُعْلِمَا  
للفظيهما. فقال: نعم. قلتُ له: فالضميرُ في ( فاقداً ) أهو كالضمير في اسم الفاعل أم  
كالضمير في ( عربٍ ) من قولك: ( مررتُ بقومٍ عربٍ أجمعون ) (٥) فقال: لا، بل  
كالضمير في اسم الفاعل.

والذي قال لا يبعد.

(١) قُبِحَ عمله في: الكتاب (٢٩/٢) ونظر التعليل السلف على ( ضاربٌ ظريفٌ أباه ) في (١٧٣-١).

(٢) حكى ابن يسمون في: المصباح ٨٠٣ عن التذكرة قولاً لأبي علي أجاز فيه إبدال التكرة ( خطباء ) من المعرفة  
المضمرة في اسم الفاعل ( فاقداً ).

(٣) اختار ابن سيده في المحكم هذه الرواية.

(٤) الحائش: جماعة النخل لا واحد له، وشرحه ابن جني في: الخصائص (١٢٠/١): بالبستان وبمنزلة  
الحديقة.

(٥) يقدَّر ( هم ) في عرب، لنظر الكتاب (٣١/٢) والأصول (٢٨/٢) والخليات ٢١٢، وشرحه أبو علي في:  
التعليقة (٢٣٨/١).

## مسألة

ع: نقول: (هذا ضاربٌ زيداً ظريفاً) (١) فتصيفُ بعدَ العمل، ولو وصفتَه قبله لم يجز، ومثله: (هذه ثلاثٌ من الإبل ذكورٌ) و(ثلاثةٌ ذكورٌ من الإبل) (٢)، ومثله قوله: «والله ما يأتي العشيُّ حتى يفضحن» (٣).

وسألتُه (٤) فقلتُ: قولهم (أنت طالقٌ ثلاثاً) (٥) تنصبُه بـ (طالق) هذه إذا؟ فقال: نعم.

قال في (زكري) (٦): تصريفُه لأنها ياءٌ إضافة (٧). وقال في (زكرياء): إن الياء ليست للإضافة؛ لأنَّ ياء الإضافة لا تقع بعدها ألف التانيث؛ كأنه يريد أن ياء (زكري) اجتلبت للإضافة فيما بعدُ عن الأولى (٨).

## ١٢٠١ / مسألة

ع: مذهبُ الخليل في (مهما) (٩) يشهد بتغيير الأول من المثكنين، ويشهد أيضاً ذلك له. ونجيبُ على قول الخليل أن يُكتب (مَ ما) مفصلاً، اللهم إلا أن يقول بالتغيير أن ما [أحدُّه] (١٠) اتصال (ما) كغير هذا مما يُحدثه التغيير.

(١) انظر التعليق على إعمال اسم الفاعل موصوفاً على (ضاربٌ ظريفٌ لباء) في (١٧٣-١٨٠).  
(٢) في الأول وقع العدد على المؤنث (الإبل) ثم فسرتُ بالذكور، وفي الآخر ثلثت المذكر ثم جئت بالتفسير المؤنث، انظر الكتاب (٥٦٢/٣) والمقتضب (١٨٤/٢) والأصول (١٢٨/٢).  
(٣) جاء في: الأغاني (١٨/٨) أن جريراً يحكي عن عمر بن لُحما أنه روى بيت جرير:  
وأوتئى عند المرفقات عشيٌ لحاقاً إذا ما جرد السيفَ لامعٌ  
معرفةً فجعل (المرفقات) مكان (المرفقات) فقبح البيت ثم قال لجرير: «لحقتهن عند العشي» وقد أخلدان لحدود، والله لا يمسهن حتى يفضحن». فلعل ما رواه ابن جني رواية أخرى، وفي الخزائن (٢٦٤/٢) رواية ثالثة.  
(٤) يعني أبا علي.

(٥) ذكره في: (٢٨-ب) وحمل (ثلاثاً) على الظرفية ولم يجز التفسير والحال.  
(٦) قوله في زكري وزكرياً هنا مختصر عما فصله في: الحجة (٣٤-٣٦) وانظر التعليق (٣٧/٣).  
(٧) أي النسب.

(٨) أي بعد حذف ياء (زكرياء) اجتلبت ياء (زكري).

(٩) انظر المسألة للمفردة لها في (١٨٠-١) وتخريجها.

(١٠) الأصل: حدث، والعبارة غير مستقيمة به.

## مسألة

ع (١): قال المعجاج:

[طَرْنَا] إِلَى كُلِّ طَوَّالٍ أَهْوَجًا (٢)

وقال النابغة:

تُطِيرُ فُضَاضاً بَيْنَهَا كُلُّ قَوْنَسٍ وَتَتَّبِعُهَا مِنْهُمْ فَرَّاشُ الْخَوَاجِبِ (٣)

وقال الآخر:

لَا تَتْرُكُنِي فِيهِمْ شَطِيرًا

وَأَنْشَدَنَاهُ أَبُو عَلِيٍّ أَيْضًا: شَطِيرًا

إِنِّي إِذْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرًا (٤)

(١) ذكر ابن جني المسألة بأكثر شواهدا في: الخصائص (٣٧١/٢)

(٢) من الرجز، وهو للمعجاج في: ديوانه (٧١/٢) وخيل لابي عبدة (٣١٦)، والخصائص (٢٧٢/٢) والغريب الطبري (١٠٦٨)، وديوان الأدب (٩٥/١) والشاهد فيه وفيما يليه استعمال طار مع غير ذي الجناح، وفي الغريب: صرنا ولا شاهد فيه. اهوج: من الهوج وهو الطول في حُمق وتُسْرَع، طوّل: طوّل، وهو يصف الخيل.

(٣) من الطويل، وهو للنابغة في: ديوانه (٤٤)، وخلق الإنسان للأصمعي في: الكنز (١٦٨)، والشعر والشعراء (١٧٠)، والمعاني (١٠٨٠)، وديوان المصنفي (٥٢/٢) والخصائص (٢٧٢/٢) ومعجم التنخيص (١٠٨/٣) والمصهرة (١٣٦، ١٤٧)، والتهذيب (٣٤٦/١١) والخصص (١٣٦/١٤) وأنشد أبو علي في: الشعر (٣٦) فشرح معناه، وروايته تشبه روايتنا، وجاء في الديوان: يطير كل ويضمه فرّاش. والبيت في وصف ضرب السيوف، الفُضَاضُ القِطْعُ المنفردة، القَوْنَسُ: أهلي الرأس أو أهلي بيضة الحديد، الفَرَّاشُ: عظام رفاق تطير عند الضرب.

(٤) من الرجز، ومما يلائم نسجته في: معاني القراء (٢٣٨/٢، ٢٧٤/١) وغريب القتيبي (٢٣٩/٢) والأغاني (٤٢٧/٢) - الأول فقط - والإنصاف (١٧٧)، والجنى (٣٦٢)، والرصف (٦٦)، وشواهد المعنى (٧٠)، والخزانة (٤٥٩/٨) وشرح لميات المعنى (٨٧/١) وحكى البغدادي عن السيرافي أن البيت مجهول لا يعرف فائده، ولكنني وجدت د. فخر الدين قباوة في: إعراب الجمل (١٤٨) نسيه إلى رؤية ولم أجد ذلك في مصادره في التخريج. والبيت يروى بتصويب أهلك، ولم أجد من رواه بالرفع كما لأصل ولكن جاء في: التخصيص (١٥٦/٤) وشرح الرضي (٤٧/٤) أن الوجه رفعه بتقدير: أهلك إلا أن أطيرا. والشطير: الغريب.

وانشد أبو زيد (١):

طاروا علاهن قُشْلَ علاها (٢)

وانشد ابن الأعرابي:

وطرت بالرحل إلى شملة (٣)

وهو كثير مما جاء فيه لفظ (طار) لغير ذي الجناح، فإذا كان ذلك حسنت الآية وهي قوله سبحانه: ﴿وَلَا طَائِرُ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ (٤)، وعلم بذلك أنه لم يحن تأكيداً غير محتاج إليه؛ ألا ترى أن ما قدمناه قد جاء الطمران فيه لغير ذي الجناح، وهذا واضح. وقال كثير:

فطارت برود العصب عنا وبذلكت شحوباً وجوه الواضحين السمادع (٥)

٢٠١ / ب ونحو منه قول الآخر:

عوى الذئب فاستأنست بالذئب إذ عوى وصوت إنسان فكبدت أظير (٦)

(١) النوادر ٢٥٩، ٤٥٧، منسوباً لبعض أهل اليمن، وفيه حكاى أبو حاتم عن أبي عبيدة أنها أبيت وضعها المفضل.

(٢) من الرجز، وهو لروية في: ملحون ديوانه ١٦٨، ولأبي القنم في: ديوانه ٢٥٩ وتحريجه ٤٥٦، وزد: الخصائص (٢/٢٧١). علاهن وعلاها: عليهن وعليها على لغة بني الحارث بن كعب في قلب الباء ألفاً إذا سكنت وفتح ما قبلها. وروي: شالوا = طاروا، وشال: ارتفع، والبيت في ذكر قلوب.

(٣) من الرجز، وهو بلا نسبة في: الخصائص (٢/٢٦٩). ناقة شملة: سريحة.

(٤) سورة الأنعام: (٣٨) وفي الخصائص أجاز فيها الوجهين للتوكيد والفائدة الجديدة، والتوكيد قال به ابن قتيبة في: التأويل ٢٤٤، والزجاج في: معانيه (٢/٢٤٥).

(٥) من الطويل، وهو نذري الرمة في: ديوانه ٨١٣ من قصيدة طويلة، ولعل أشباه ابن جني لأن في: ديوان كثير ١٢٣ قصيدة على البحر والروي أنفسهما. العصب: ضرب من البرود، وطيرتها إغلائها من طول السفر، الواضحين: جمع واضح وهو الرجل الحسن البسام، السمادع جمع سميدع وهو السيد السهل الموطن الكفاف.

(٦) من الطويل، وهو للأخضر السعدي في شعره في: أشعار اللصوص (١/٩٦) والحيوان (١/٢٧٩) والشعر والشعراء ٧٨٧، والسمط ١٩٦، ومؤلف الأمدي ٤٣، وأشباه الخالدين (١/١٠٨) ومعجم البلدان (٢/٤٨٣) وبلا نسبة في: عيون الأخبار (١/٢٣٧) وغريب الخريبي ٩٤٩، والزهرة ٨٣٠، والعمدة ١٠٠٧، وروفيات الأعيان (٢/٣٩) ومحاضرات الراغب (٢/٢٠٦).

واقْتَفَى ذلك شاعرنا فقال:

عَلَى كُلِّ طَيَّارٍ إِلَيْهَا بِرِجْلِهِ إِذَا وَقَعَتْ فِي مَسْمَعِيهِ الْغَمَاغِمُ<sup>(١)</sup>

### مسألة

قال سيبويه وأبو عمر وأبو عثمان فيما حكاه عنه س<sup>(٢)</sup> في (أَتَذْكُرُ إِذْ مَنْ يَأْتِنَا نَاتِهِ) أنه لا يُضَافُ إلى الجزاء، فإن أضيفت إلى هذه الأسماء أذهبت الجزاء منها؛ كما أنك إذا أدخلت عليها (كان) و(إن) ونحوه أذهبت الجزاء منها.

وقال الزبادي: يجوز إضافتها إلى الجزاء.

فا: يدل على صحة قول سيبويه انقطاع الجزاء مما قبله كانقطاع ما فيه لام الابتداء؛ فكما لا تصح الإضافة إلى ما فيه اللام ولا إلى الاستفهام؛ كذلك لا يجوز إلى [من]<sup>(٣)</sup> الجزاء.

فإن قلت: إذا جازت إضافة (الغلام) ونحوه إلى الجزاء؛ نحو: (غلامٌ من تُضْرَبُ اضرب)<sup>(٤)</sup>، فهلا جازت إضافة (إذ) إليه و(حين) ونحو ذلك؟

فالقول: إن إضافة ما كان خارجاً من حيز الفعل - الذي هو / ٢٠٢ / الشرط - إليه لا تصح كما صحّت إضافة (الغلام) ونحوه إليه، وإنما جازت إضافة (الغلام) ونحوه إليه كما جاز أن يتعلق به حرف الجر في نحو (يَسْنُ ثَمَرُ أَمْرٍ)<sup>(٥)</sup>، وجاز دخول حرف الجر عليه لأنه لم يكن يخلو من أحد ثلاثة أشياء:

(١) من الطويل، وهو للمتنبي في: ديوانه (١٠٧/٤) وشرحه في: الفسر (٢٠٦/٣): الغماغم جمع غممة وهي الصوت المختلط، وطيار إليها برجله يعني فرساً سابقاً يجري في سرعة للطائر.

(٢) رمز (س) ليس لسيبويه؛ لأنه لا يصح أن يحكي عن أبي عثمان، وتقدم في (١١٤، ٤٣-ب، ١٨٠) أن المراد به المبرد. وانظر بيان أقوالهم في: الكتاب (٨٢، ٧٦، ٧٥/٣) والانتصار ١٧٧، والمختصائص (٣٥٣/١) وشرح عيون الكتاب ١٨٧، والرضي (١٠١/٤) والارتشاف (٥٥٨/٢) والهمع (٦٢/٢) ولم أره في الأصول ولا الموجز ولم أجده للمبرد رواه في كتبه عن أبي عثمان، وتعليق أبي علي الآتي جاء بعبارة مختلفة مفصلاً في: النشرة ١٦٤٤، وبعضه في: التعليقة (١٩٢/٢) وكتبتنا (١-٢٨)

(٣) الأصل: إن، وهو سهو.

(٤) انظر تخريجه المذكور في (١-٢٨)

(٥) من أمثلة سيبويه وتقدم في (٦٥-ب، ١-٤-ب)

إمّا أن يُذكر الحرف بعد الشرط مُعلّقاً، أو يُقدّم قبل الشرط، أو يُوقّع الحرف في هذا الموضع الذي أوقع؛ فلم يُجزّ تعلّق الحرف لأنه لم يُعلّق في موضع، ولم يُجزّ تقدّم الشرط لأنّ المجزوم لا يتقدّم على المجازم، وما بعد حرف الشرط لا يتقدّم على الشرط؛ كما أنّ ما بعد حرف الاستفهام كذلك وما بعد لام الابتداء كذلك، فلم يبق إلا وقوعه قبل الاسم.

وجاز ذلك فيه لأنه معه في موضع نصب، ولأنه بمنزلة جزء منه؛ ألا تراك تعطف عليه بالنصب في قولك: (مررت به زيد وعمراً) (١). فلما كانا في موضع نصب وكان الشرط يعمل فيما تقدّمه؛ نحو: (أيهم تضرب أضرب) (٢) كذلك تعلّق به حرف الجرّ.

فإذا كان كذلك لم يُجزّ إضافة (حين) و(إذ) ونحوهما إليه من حيث لم يكن من جملة، ولا بما ينتصب بما بعد الشرط؛ كما لم يُجزّ أن يُضاف إلى الاستفهام ما ليس من حيث الاستفهام، ولو جاز / ٢٠٢ ب أن يُضيف (إذ) ونحوه في (أذكر إذ من تأتينا نأته) من حيث أُضيف إليه؛ نحو: (غلام من تضرب تضرب)، لجازت إضافة هذا الضرب المنقطع عن الاستفهام إلى الاستفهام من حيث أُضيف إليه ما يتعلّق بما بعده؛ نحو: (غلام من تضرب؟) و(دابة من تركب؟) فلما لم تُجزّ إضافة الضرب الذي ذكرنا إلى الاستفهام مع جواز إضافة ما كان متعلّقاً بما بعد الاستفهام إليه، كذلك لا يجوز إضافة نحو: (أذكر إذ من تأتينا نأته)، وإن كان يجوز إضافة ما بعده إليه.

فإن قلت: إنّ الشرط والجزاء ضرب من الخبر، وليس الاستفهام كذلك؛ ألا تراه يُوصف به ويُوصَل فكما يجوز الوصف به والوصل كذلك تجوز الإضافة إليه.

قبل: كونه خبراً لا يجوز الإضافة إليه لما ذكرنا من انقطاع الجزاء مما قبله؛ كما لا يجوز الإضافة إلى ما فيه اللام، وإن كان خبراً لانقطاعه؛ على أنّ الجزاء إمّا يكون خبراً بالجملة التي هي الجزاء، والإضافة لم تقع إلى تلك، إمّا وقعت إلى الجملة التي هي الشرط، وهذه ليست بخبر إمّا هي بمنزلة الاستفهام، والإضافة في اللفظ إمّا هي إليها، فلا يجوز كما [لا] (٣) يجوز في الاستفهام.

(١) الكتاب (٩٢/١) والمقتضب (١٥٤/٤) والأصول (٦٥/٢) وسر الصناعة ١٣٠، والخصائص (١٠٧/١)، (٣٤٥).

(٢) الكتاب (١٧٥/٣) والأصول (٢١٣/٢) والخصائص (٣٤٨/١، ٣٠٨/٢) وشرح الرضي (٤١/١).

(٣) يقتضيهما السياق.

٢٠٣/ ١ بخط أبي بكر: أبيات في معنى قُرب الشيء من الشيء: انشدنا أبو العباس (١):

ولكن دون ذلك الحزم فهم إذا ما قال أمرض أو أصابا (٢)

آخر:

قد برّخت بي مع الهوى كبد إلا تصدّع لبينهم تجف (٣)

آخر:

إلا يَكُونُوا الْقَاتِلِينَ فَهُمْ غُرُوكَ أَوْ دَلُوكَ لِلْقَتْلِ

آخر:

وَالَا تَكُنْ أَنْتَ الْمُرِيبُ بِعَيْنِهِ فَإِنَّكَ تَدْمَانُ الْمُرِيبَ وَمُصَاحِبَهُ

### مسألة

قال أبو عمر في قوله:

على حين من تلّث عليه ذنوبه يَرث (٤)

(١) انشده في: الفاضل ٧٦ منسوبا لكثير.

(٢) من الوافر، وهو لكثير في: ديوانه ٣٩، والبيان والتبيين (٦٧/ ٤) والحيوان (٦٠/ ٢) والسمط ٧٢٩، ونُسب

للالبيسر الأسدي في: التاج (مرض) وبلا نسبة في: الفحالي (٩٤/ ٠٢) والعين (١٠/ ٧) والصحاح

(مرض) والتهذيب (٣٥/ ١٢) والرواية فيها كلها:

ولكن تحت ذلك الشيب حزم إذا ما ظن أمرض أو أصابا

أمرض: قارب التصواب، وفي السمط أنه يروى به.

(٣) لم أجد شيئا فيه ولا في تاليه، والأول منسرح والثاني من الكامل والثالث من الطويل. تجف: تضطرب،

دلوك من دلوت الدلو إذا أرسلتها في البحر.

(٤) من الطويل، وعجزه تاما:

يرث شره إذ في المقام تدائر

وهو للبيد في: شرح ديوانه ٢١٧، والكتاب (٧٥/ ٣) وإصلاح المنطق ٣٦١، وشرح أبياته ٥٦٣، وسر

الصناعة ٥٠٧، والخزانة (٦٤/ ٩) وبلا نسبة في: الإنصاف ٢٩١، ويروى تدابير = تدائر. وليبد يفخر في

البيت السابق للشاهد بتصرته قومه وذود القبائل عنهم بحضرة الملك، والشاهد على طريق المثل بمعنى أنه

نصرهم في وقت إن تبطئ فيه الحاجة عن المحتج بهلك، الذنوب: الدلو فيها ماء قريب من اللؤلؤ، يرث: يبطئ،

التدائر: للتزاحم. والشاهد متصل عند سيويه بالمسألة السالفة فأجاز سيويه إضافة الطرف إلى الشرط في

الضرورة.

فيه ضمير<sup>(١)</sup>؛ يعني أن هناك مبتدأ محذوفاً، فإذا كان كذلك تخرج على مذهب سيبويه أنه لا يضاف الظرف إلى الشرط.

### مسألة

قال<sup>(٢)</sup> سيبويه<sup>(٣)</sup> في قوله:

ولكن متى يسترفد القوم أرفد<sup>(٤)</sup>

تقديره: ولكن أنا.

إن قيل: هلاً لم يحتاج إلى هذا الضمير؛ لأن (لكن) إنما / ٢٠٣ ب تشبه الفعل إذا كانت ثقيلة، فإذا خفت زال عنها شبه الفعل؛ كما زال عن (إن) لحقتها. وإذا كان كذلك صلحت للجملتين، وإذا صلحت لهما لم تحتاج إلى ضمير كما لا تحتاج (إن) إليه؟

قيل: (لكن) لما فيها من معنى الاستدراك، لم يزل عنها معنى الفعل كما زال عن (إن) فاحتجج إلى الضمير فيها. وهذا عندي إنما يجب إذا دخل حرف العطف عليه؛ نحو: (ولكن) التي في البيت؛ لأن حرف العطف إذا دخل عليها خلصت لمعناها وخرجت من العطف، وإذا لم يدخل عليها حرف العطف كانت للعطف فلم تحتاج في وقوع الجزاء بعدها إلى إضمار؛ كما لا تحتاج في حروف العطف إلى ذلك.

ويؤكد الفصل بين (إن) و(لكن) بأن يونس<sup>(٥)</sup> لم يجز فيما حكاه عنه أبو عمر أن

(١) أي بتقديره: على حين هو من ثلث، وأجاز سيبويه مثله فيكون الضمير مبتدأ والشرط خبره، وانظر: السوراني (٩٢/١٠).

(٢) النص من هنا إلى قوله: (إلى ذلك) نقله البغدادي في: الخزانة (٢٠/٩) وشرح أبيات الغني (٢٧١/٧) عن التذكرة القصرية.

(٣) الكتاب (٧٨/٣).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ولست بحلال للتلاع مخافة

وهو لطرفة بن العبد في: ديوانه ٢٨، وتخريج ٢٠٩، وأنشده أبو علي في: المنثورة ١٥٤ وقال فيه مفاته هنا؛ فبقى ما حكاه عنه ابن هشام في: الغني (٢٢٨/٦) مجهول المصدر كما تساعل البغدادي.

(٥) حكاه عنه في: المنثورة والشعر ٧٣، وانظر شرح الرضي (٤٢٠/٤) والتذييل (١٤٦/٥).

تكون عاطفة في الموضع الذي يراها غيره فيه عاطفة؛ لأنها تقتضي الاسم، فإذا لم يجز ذلك هناك [فإن لا] (١) تكون بمنزلة العطف في الموضع الذي لا تكون فيه عاطفة بل تكون بمنزلة (حين) و(إذ) أجدر.

### مسألة

من ذهب إلى زيادة همزة (غوغاء) (٢) لم يجز أن تكون عنده ملحقة / ١٢٠٤ بل قضاة (٣)؛ لأن هذا بناء اختص بالمضاعف؛ يدل على ذلك أنه لا يكون نحو (فعلاء) ملحقا؛ كما ألحق نحو (فعلاء) و(فعلاء) (٤)، فجري ذلك في اختصاصه بالمضاعف مجري (فعلنة) في التكسير في اختصاصه ب(فاعل) المعتل باللام (٥).

### مسألة

مثل قوله:

بالله ربك إن دخلت فقل له (٦)

في الاحتجاج عليه بقوة الله (٧) قولك للرجل القادر: (هل تستطيع أن تعينني في

(١) رسمها في الأصل: فالأ، وهذا بخلاف عادة النسخ فيها.

(٢) غوغاء منهم من يصرفها فهي مذكرة مؤنثة وعينها مكررة ومنهم من يجمعها لأنها فعلاء، وانظر التعليق السابق في (٥٦-١).

(٣) الأصل: فضفاض وهو تصحيف، والفضفاض من معانيه الأسد، وقال أبو علي في: التعليقة (٣/ ٤٤): لعلل كثيرة في المضاعف كفضفاض، وانظر المواضع السابقة.

(٤) انظر في: التعليقة (٣/ ٣٨) شرحه لامتناع القول بالإلحاق في الأولى ومجيئه في الأخيرين ومثل لها بضمراء وحلباء ولقواء.

(٥) كرماء من الرامي، وانظر للتكملة ١٨٤.

(٦) في الهامش بخط الناسخ: "تم البيت هذا ابن هرمة واق" والباقي ذهب به القطع، وما في المتن صدر من الكامل، وعجزه:

هذا ابن هرمة واقفاً بالباب

وهو لابن هرمة في: شعره ص ٧٠، والصناعتين ٦٨، وشرح المفصل (٩/ ١٠١) ويلا نسبة في: الرصف ١٤٦، والخزانة عرضاً (١٠/ ٦٠٥٣) ولشدة أبو علي في: الشيرازيات ٨٣ فأجاز فيه الوجهين المذكورين هنا.

(٧) عبارته أوضح في الشيرازيات: "أراد بقوله بالله: بقوة الله، ويكون للمعنى: افعل ما أسألك لأنك قادر عليه، فكانه ذكر القوة حجة عليه، أي ليس يمنعك منه شيء".

حاجتي ؟ ) أي : افعل فإنك مُستطيع .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ : ( يَقْرِبُ اللَّهَ وَتَوَابِهِ ) ؛ أي : أنت ممن يَبْتَغِي الثَّوَابَ فافعلْ هذا فإنه مما يُثَابُ عليه ، فتكون الباء بمعنى اللام ؛ كقوله :

بِمَا لَمْ تُخَالِسْهَا الْغَزَاةُ وَتَرْكَبُ (١)

أي : فَعِلْ بِهَا هَذَا لِتَرْكِبَهُمُ الْغَزَاةَ عَلَيْهَا .

[ع (٢) : لَا يَكُونُ هَذَا كَقَوْلِهِ :

تَقُولُ بِمَا قَدْ أَرَاهُ بَصِيرًا (٣)

وَلَا كَقَوْلِهِمْ : لَا بِمَا لَا أُخَشِّي بِالذُّلْبِ (٤) ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : ( بِمَا لَمْ يَخَالِسْهَا ) يُجْرِي مجرى

(١) عجز بيت من الطويل ، وروايته ثامناً :

نَزَائِعٌ مَقْدُوفًا عَلَى سُرَوَاتِهَا بِمَا لَمْ تُخَالِسْهَا الْغَزَاةُ وَتُسَهَّبُ

وهو لطيفيل الغنوي في : ديوانه ٢٣ ، وخيل أبي عبيدة ٢٩٥ ، وإبل الأصمعي بالكنتز ٩٦ ، والمعاني ٩٩ ، والشهيد (١٣٧/٦) وتكملة الصغاني واللسان والتاج (سهب) وانتشده أبو علي في : الحجة (٣٠٢/١ ، ٣٠٩/٣) بما يُلْهِمُ مِنْهُ حَمْلُهُ عَلَى مَعْنَى الْقَلَامِ . والبيت في (صف الخيل) ، ولم يذكروا بيتنا (يركب) إلا القتيبي وشرحها بأنه يقال مقذوفاً على سرواتها المشحم بما لم تخالساها الغزاة أي حين ترك ركوبها والخالسة لها سُميت ولو كَانَ يُفَعَّلُ بِهَا ذَلِكَ لَضَمِرَتْ . نزائِع : غرائب ، سراة كل شيء أعلاه ، والخالسة : سلبها أو مخالطتها .

(٢) كَانَ ابْنُ جَنِي يَرُدُّ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الَّذِي جَمَعَ بَيْتَ الطُّفِيلِ فِي أَخْبَةِ كَبَيْتِ الْأَعَشَى وَالْمَثَلِ الثَّالِثِينَ ، وَلَا أَدْرِي هَلْ كَانَ كَذَلِكَ أَيْضاً فِي أَصْلِ التَّذَكُّرَةِ .

(٣) عجز بيت من المتقارب ، وسدوره :

عَلَى أَيْتَاهَا إِذْ رَأَيْتَنِي أَقَادُ

وهو للأعشى في : ديوانه ١٨٦ ، وجمهرة الأمثال (٢٣٧/١) ودلائل السرقسطي (١٩٦/١) والخصائص (١٧٥/٢) والنهاية (٣٠٣/٣) والمحكم (٣٢/١) واللسان (٣٧٥/٥) وبلا نسية في : الصحاحي ١٣٥ ، وانتشده أبو علي في : الحجة (٥٩/٣) وصاحبه ابن جني على معنى البدل المفهوم من كلامهما ولم يصرحاً به ولكنه مذكور في : بعض ما تقدم ، ورواه السرقسطي عن ابن السكيت .

(٤) مِنْ أَمْثَالِ الْعَرَبِ وَيَمَانِي بِالْقَافِ قَرِيبةً ، وَقَالَهُ قِيَاثُ بْنُ أَسِيْمٍ الْكِنَانِيُّ الَّذِي كَثُرَ قِيَاثُ قَوْمُهُ بِخَوْفُونِهِ بِالذُّلْبِ فَفَعَلُوا ذَلِكَ مَرَّةً وَعَقَلَهُ حَاضِرٌ فَقَالَ ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى الْبَدَلِ يَرِيدُ أَنَّهُ يَدُلُّ قُوَّتَهُ وَشَجَاعَتَهُ فِي شَبَابِهِ صَارَ يُخَوَّفُ بِالذُّلْبِ ، انظر : أمثال الأصمعي ٢٢٥ ، وأبي عبيد ٩٦ ، ١١٨ ، وجمهرة المسكري (٢٣٧/١) والخصائص (١٧٦/٢) والدلائل للسرقسطي (١٩٦/١) ودلائل الإعجاز ٢٠٧ ، والمستقصى (١٩٢/٢) ومجمع الأمثال (٩٢/٣) .

العلّة؛ أي: كان هذا لهذا ومن أجله، وليس كذلك:

تَقُولُ بما قد أَرَاهُ بَصِيرًا

لأن ضرره وعشاه لم يكن سببه كونه قبل بصيرًا؛ ألا ترى أن كل من كان في شبابه بصيرًا لم يلزم أن يضعف بصره ويعشى حتى يُفَاد؟ ألا تراه يقول:

٢٠٤/ب على أنها إذ رَأَيْتَنِي أَقَادُ      تَقُولُ بما قد أَرَاهُ بَصِيرًا

معناه إذن: هذه الزمّانة بتلك الصّحة.

فأما قول النبي ﷺ: «كَفَى بِالسَّلَامَةِ دَاءً»<sup>(١)</sup>، وقول حميد:

وَحَسْبُكَ دَاءٌ أَنْ تَصْبَحَ وَتَسْلَمَ<sup>(٢)</sup>

فليس على الحقيقة جارياً مجرى العلّة؛ لأنه لو كان علّة صريحة لما أخطأ صحيح، وقد نجد كثيراً من الأصحاء وذوي السلامة يُعْتَطِلُونَ وَيُخْتَضِرُونَ<sup>(٣)</sup>، وإنما العلّة في ذلك اختلاف الليل والنهار.

ويجوز أن تكون الباء<sup>(٤)</sup> على حدّ قولك: «الثوب بالدرهم»؛ أي: افعل بثواب الله؛ أي: ليكنّ فعلك بثواب الله.

وليس بقسم لأنه لا جواب له، ولكن لما كان فيه معنى الاحتجاج والتأكيد فيه ظن به أنه قسم.

(١) الحديث جاء مسنداً في: مسند الشهاب (٣٠٢/٢) وبلا إسناد في: المجازات النبوية ٢٨٠، والفردوس مماثور الخطاب (٢٩٠/٣) وفيض القدير (٤٢/٢، ٧٢٠/٤)، وعنه في: الكشف (٤٩/٤) مثلاً وتابعه المسمعي في: تفسيره (٣٦١/٢) والنسفي في: تفسيره (٣٤/٤) والبيضاوي (٢٧٦/٧) والبحر (٣٥١/٧) ووجه الشهاب في: حاشيته (٢٧٦/٧) عبارتهم بأنه من الأمثال النبوية، وتكثر روايته حديثاً في: كتب الأدب انظر الكامل ٢٨٤ وهاشمه.

(٢) من الطويل، وصدره:

أرى بصري قد رآني بعد صحة

وهو بيت مشهور لحُميد بن ثور الهلالي في: ديوانه ٢١٨ وخرجه محققه في ص ٣٤٢ بما لا مزيد عليه.

(٣) اعتبط: مات بلا علّة، واختصر: مات شاباً.

(٤) في بيت ابن هرمة. وهذا من كلام أبي علي بعد تعليق ابن جني غير أنه لم يفصل برمز يدل على الرجوع إلى كلام أبي علي، ويقوي أنه لأبي علي اتصاله بما قبل تعليق ابن جني وموافق لكلامه في: المشيرازيات ٨٣.

وينبغي أن يكون متعلقاً بمحذوف يدل عليه:

إِنْ دَخَلْتَ فَقُلْ لَهُ (١)

وكذلك قول الآخر:

بِاللَّهِ خَيْرٌ كَيْفَ أَنْتَ بَعْدِي (٢)

### مسألة

(بَيِّنُ): (فَيَعْلُ) (٣) مِنْ (بَانَ بَيِّنٌ)، وَلَمْ أَسْمَعْ فِيهِ التَّخْفِيفَ، وَنَبْغِي أَنْ يَكُونَ الْحَذْفُ مِمَّا عَيْنُهُ وَأَوْ أَشَدَّ اسْتِمْرَاراً؛ لِأَنَّهَا كَمَا أَعْلَتْ بِالْقَلْبِ كَذَلِكَ أَعْلَتْ بِالْحَذْفِ (٤).

قال (٥): زعم أبو الخطاب أن ناساً يقولون: (أُدْعِه) / ١٢٠٥ من (دعوت)، فيكسرون العين كأنها لما كانت في موضع الجزم توهّموا أنها ساكنة، إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع جزم.

(١) لأن الشرط لا يعمل فيما قبله.

(٢) كتب الناسخ في الهامش: "هذا لبشار بن برد: ... في ذات الصمد ... كيف أنت بعدي" وقد ذهب القطع ببعضه، وهو من الرجز، وروايت وسابقه في المصادر:

بِاللَّهِ خَيْرٌ كَيْفَ أَنْتَ بَعْدِي

بِاللَّهِ خَيْرٌ كَيْفَ كُنْتَ بَعْدِي

وفي بعضها: (حدث) مكان (خير)، وهو لبشار بن برد في: ديوانه (١٥٦/٢) والبيهقي والتهذيب (٤٩/١) والأخاني (١٧٥/٣) وطبقات ابن المعتز، ومذكرة الأربلي، والممددة ٢٧١.

(٣) مثل بَيِّنُ بَرْنَه البصريون بفَيْعِل ورووا في بعض أمثله للتخفيف كلين وميت، ولم يشترط أبو علي في: العكسة ٢٦ في التخفيف شيئاً غير أن المحكي عنه في: المتن ٣٢١ يوافق مقالته هنا باطراد لتخفيف الواوي وليس البائي كجَن.

انظر خلاف المصريين في زنة (سجد) وإصلاحها في: الكتاب (٣٦٥-٣٦٦) والمقتضب (١/٢٦٣، ١٢٤) وتصحيح الفصح ٥٤٠، ومجالس العلماء ٦٨، ودقائق التصريف ٢٦٦، والخصائص (٢/٢٩١) والنصف (١٥/٢) والإنصاف ٧٩٥.

(٤) في المتن ختم التحليل المحكي عنه بقوله: لأن التغير يأتس بالتغير، وانظر في كتابنا (١١٩-١) ما نقلته من حكاية الشاطبي عن أبي علي في الفرق بين الواوي والبائي في هذا.

(٥) سيبويه في: الكتاب (١٦٠/٤).

[ع (١)]: هذا نحو من قولهم: (هذا بَكْرٌ) و(مررتُ بِبَكْرٍ) (٢)؛ ألا ترى أنه أُجري ما قبل [الطَّرَف] (٣) مجرى [الطَّرَف]، فَجَرَتْ عليه حركتا الإعراب الذي يجب أن يكون جرياناً على الآخر، فكذلك هذا اسكَّن العينَ إذ جاورت اللامَ كما تُسكَّن اللامُ].

فا (٤): هذا يجيء على قياس قولهم: (لم يَكْ) و(لم أَهْلْ) (٥) في أنه كأنه قد جُزم دَفْعَتَيْنِ؛ كأنه لما سَكَّنَت العينُ والذالُ قبلها ساكنةً حوَّكَ العينَ بالكسر لالتقاء الساكنين.

ويجوز أن تُقدَّر الحركةُ من أجلِ الساكنِ الثالث وهو الهاء؛ كما حَرَّكَ اللامَ من (لم أَهْلْ) (٦)، فكما أن هذه الكسرة في اللام لا تكون إلا لسكونها وسكون الهاء بعدها، فكذلك يجوز أن تكون في (أدْعِه) للساكن الثالث الذي هو الهاء التي هي للوقف.

### مسألة

سال سائل: لِمَ لَمْ يُبَيَّنْ (٧) بالالف كثيراً كما يُبَيَّن بالهاء إلا في (أنا) و(حيَّهلاً) (٨)؟

والقول: إنَّ الألف تُشَبِّه الياءَ، وقد بيَّنتُ الياءَ في ٢٠٥ ب (غلامِيَّة) و(مَا هِيَّة) (٩)، فلما كانت كذلك كَثُرَ أن يُبَيَّن بما قد لَزِمَ مثله البيانُ، وأيضاً فإنَّ الألف

(١) هذا أحد وجهين وجهٌ بهما (ادعه) في: الخصائص (٢٠٤/٣) وهما في: شرح السيرافي (العلمية ٣١/٥)  
(٢) أي على نقل حركة الإعراب إلى حشو الكلمة عند الوقف، وهما في: الكتاب (١٧٢/٤) والتعليقة (٢١٦/٤) وأكثر ابن جني ذكرهما ومنه السراي ١٥٩، والخصائص (١/٢١٨٢، ١٧٧/٣، ٢٢٢/٢)  
(٣) الأصل: الطَّرَف، وهو تصحيف.

(٤) في: الحجة (١/٦٥) حكى الوجه الثاني وهو كسر العين لسكون هاء الوقف عن أبي الحسن.  
(٥) فرغت من التعليق عليهما فيما سلف من كلامه عليهما في (١١٢-١).

(٦) انظر تخرجهما والتعليق عليهما في (١١٢-١)، وأبو علي ينص في غير موضع على كسر الهاء فلعل قوله هنا بسكون الهاء على الأصل في هاء السكت ثم حُرِّكت.

(٧) كذا بالكسر في الموضعين والكسرة تحت الياء.

(٨) هذا سؤال على قول سيبويه في: الكتاب (٢٣٨/٤) إنَّ تبيين الحركة بالالف قليل وإنما جاء في: أنا وحيَّهلاً. ويحضر كلام أبي علي جاء في بعض كتبه. وحيَّهلاً: اسم فعل بمعنى قَرَّبَه وبادرَ بِذِكْرِهِ، والأصل بتسكين الياء وصوليته تشديدها. ونظر: الكتاب (١٦٣/٤) والمقتضب (١/٣٤٦، ٢٠٥) والتعليقة (١/٣٥٨) والبغداديات ١٥٢، والنشوة ١٣٤، والحجة (٢/٥٣٦٠، ١٤٦) والخزانة (٦/٢٤٣)

(٩) سورة الفارعة: (١٠)

نفسها قد بُيِّنَتْ (١) بالهاء؛ نحو: (وازيداه) و(واغلاماه) فكَرِهَ ذلك لذلك، وإنما جاز البيان بها لمضارعيتها الهاء كما بيّن بالهاء.

القول الثاني هو القوي، وقد كنت أنا منذ زمان رأيته بعدما سألت نفسي عن هذه المسألة.

وأما الهاء في (غلامية) و(ما هية) ونحو ذلك فمبني أن يكون لبيان فتحة الياء؛ ألا تراها في (كيفه؟) و(لحه؟) و(اغزّه) و(ارمّه) إنما هي لبيان الحركة لا الحرف. على أن قول بعضهم في الوقف: (هذه أقمي) و(مررت بحبلي) (٢)، وقلّتهم الألف في الوقف ياء لأن الياء أنبى من الألف، يؤنس بالوقف على الياء وترك احتشام ذلك، ويؤذن بضعف الاحتجاج (٣) لترك الوقفين بالألف من حيث كانت شبيهة بالياء الخفية المحتاجة إلى البيان.

### مسألة

(هذا خالده) (٤) ونحوه الزائدة منهما هي الأولى الساكنة؛ لأنه زعم (٥) أن هذا التضعيف إنما لحق ليُعَلِّم أن الحرف لا يكون إلا متحركاً في الدرّج، وهذا إنما يتّجه إذا [ببض أسطراً].

[ع: الذي اعتقده أنا في هذا ١٢٠٦/١ ونحوه أن الزائد من الحرفين الثاني دون الأول من أوجه: أحدها أن هذه الزيادة من عوارض الوقف، وهي ضرب من التغيير، والتغيير آخر الاسم أولى به من خشوه.

(١) أعلاها بخط النسخ: كصح، أي كذا في: الأصل وهو صحيح.

(٢) حكى سيبويه قلب الألف ياء في: الوقف عن قوم في ما كان آخره ألفاً وانها لغة لفزارة وناس من قبس، ونسبها أبو علي بخفاء الألف. انظر الكتاب (٣/٤١٤، ٤/١٢٧، ١٨١، ٢٢٨) والتعليق (٣/٢٥٦، ٤/١٧٩) والشيرازيات ٤٢٢، ٥٧٩.

(٣) يُفهم هذا الاحتجاج من كلام سيبويه.

(٤) الأصل بضم الدال بلا تشديد وهو تصحيف لخال عند سيبويه وذكره أبو علي. انظر الكتاب (٤/١٦٩) والاصول (٢/٢٧٢) محرفاً، والمسكوية ٢٢٢، وسر الصناعة ١٥٩، ٤١٦، ٧٨٠، والخصائص (٣/٢١٢).

(٥) سيبويه (٤/١٦٨) يلفظ آخر، ويريد بالدرّج الوصل.

وايضاً فإنّ لو اُحِقَّ الوقفُ إنما تقع آخرُ وطرفاً لا حشواً ووسطاً<sup>(١)</sup>؛ الا تراهم قالوا:  
(ارمِه) و(هذا وجهك) و(عليك) (٢)، وكذلك قالوا في الاستثبات عن النكرة:  
(منان؟) و(متون؟) و(منه؟) و(منات؟) (٣) فكانت الزيادة من آخره.

ومنها ما حكاه صاحب الكتاب<sup>(٤)</sup>: (اعطني أبيضه) يريد: (أبيض) فنقل في  
الوقف، فلا تخلو الضادُ المزيّدة من ان تكون الأولى أو الثانية، فيفسد ان تكون الأولى؛  
لأنه لو كانت إياها لكانت الثانية هي لام الفعل الأصلية التي هي حرف الإعراب، ولو  
كانت حرف إعراب لم تدخلها الهاء؛ لأن تلك الهاء اللاحقة في الوقف إنما تختص بما  
ليس حرف إعراب؛ نحو: (هته) (٥) و(كيفه؟) و(وجهك).

فإذا لم يجوز أن تكون حرف الإعراب والأولى هي الزائدة ثبت ضد ذلك فلم يكن منه  
بداً وهو أن تكون الأولى هي حرف الإعراب والثانية هي الزائدة؛ حتى يجوز لذلك  
[أن (٦) تلحقها الهاء المختصة بما ليس حرفاً] إعراب.

فإن قلت: فإذا لم / ٢٠٦ ب تكن الثانية حرف إعراب فكيف جرى الإعراب وهو  
الفتحة عليها؟ وهل رأيت إعراباً جرى على غير حرف إعراب؟ نعم، وكيف جاز أيضاً أن  
تلحق هاء بيان الحركة بحركة الإعراب؛ وإنما بآبها أن تلحق حركات البناء على ما تقدّم؟

قيل: أما لحاقها فتحة (أبيضه) وهي حركة إعراب فمن قبل أن هذه الضاد الثانية لما لم  
تكن هي حرف الإعراب في الأصل، وإنما حرف الإعراب في الحقيقة هو الضاد الأولى  
ضارت الحركة في الضاد الثانية، وإن كانت إعراباً كانت غير إعراب لوجودنا<sup>(٧)</sup> إياها في

(١) في: الخصائص (٢١٣/٣-٢١٤) أثبت الزيادة حشواً في غير لواحق الوقف.

(٢) رواه سيبويه على أن الهاء ضمير لا للوقف، وعليك اسم فعل. انظر الكتاب (٣٦٠/١) والاصول  
(١٢٠/٢) والمنثور ١٠٩.

(٣) سبيل التعليل على الاستفهام بمن على الحكاية في (١٧٥-ب)

(٤) الكتاب (١٧٢/٤) والاصول (٣٧٣/٢) والحجة (١٤٧/٥) وذكره ابن جني في: الخصائص (١٧١/٣)  
لزيادة الهاء بعد للتثقل.

(٥) الأصل: هته، وللتصويب من الكتاب (١٧٢/٤) وسر الصناعة ٤٩٢، ٥١٥، ٥٦٣.

(٦) من هنا إلى (حرف) طمس ذهب بالكثير الكلمات وما أثبتته هو ما احتملته من آثارها.

(٧) وجود مصدر لوجّه.

غير حرف الإعراب، فُجَرِي لِحَرَيَانِهَا على غير حرف الإعراب مَجَرِي غير الإعراب، فجاز أن تُلحقها الهاء كما تُلحق الحركات غير الإعراب إذ حَلَّت محلّها ووقَّعت موقعها، وذلك من كلام العرب وجاري عاداتها.

الا تَراهم قالوا: (قَسِي) فَقَلَّبُوا الْعَيْنَ لِمَا أَخْرَجَتْ إِلَى مَوْضِعِ اللّام فَوَقَّعَتْ لِهَذَاكَ مَوْضِعَ مَا مِنْ عَادَتِهِ الْإِعْلَالُ؛ نَحَو: (عَصِي) و(دَلِي) و(قِنِي). ولو كانت العين ثابتة في موضعها الذي هو أولى بها لَوَجَبَ تَصْحِيحُهَا وَالْأُتْقَلِبَ... ذَا... (١) (أَوْج) و(هُول)... [أَوْج] و(هُول) فكَذَلِكَ (٢).

\* \* \*



(١) السطر الأخير لنظمي بعض كلماته وأثبت ما استطعت قراءته منها.

(٢) آخر الأصل، وهنا خرم لا أعرف مقداره.



## الفهرس

## ١- فهرس الآيات (١)

رقم الآية	موضعها	رقم الآية	موضعها
١- سورة الفاتحة		٢١٢	٩١ ب
٢	١٩٣ ب	٢٢٩	١٢٨
٢- سورة البقرة		٢٣٣	١٦٩ *
٦	١٨٢ ب	٢٤٣	١١٢٢
٩	١٦ ب	٢٤٦	١١٢٢، ١٤٨ ب
١٣	١٣٥، ١٣٤	٢٥٧	١٥٧ ب
١٧	١٢٦	٢٥٩	١١١ ب، ١٢٦ *
٢٣	٢٠ ب	٢٦٤	١٠٩ ب
٢٦	١٧٨	٣- سورة آل عمران	
٥٦	١١١ ب	١٤	٩١ ب
٦٥	١٩٣ ب	٥٥	١١٦ ب
٦٨	١١٢٤	٥٩	١١١٧
٩١	١٨٢، ١٥٨	٧٣	١١٢٨
١٤٥	١٨٠ ب	٧٩	١٩٣ ب
١٦٨	١٤١	٨١	٤٠ ب، ١٤١
١٧١	٤ ب	١٥٨	١٨٩
١٧٧	٩٥ ب	١٥٩	١٢٩ ب
١٨٣	١٠٧ ب	١٨٦	٥٥ ب
١٨٤	١٧٠، ١٢٩	٤- سورة النساء	
١٨٥	١١٢٩	١	١٠ ب، ٨٤ ب، ١٨٥
١٩٦	١٤٨، ١٢٩ ب	١١	١٢٧ ب
١٩٧	١٥٠ ب	٦٩	١٩١

(١) موضع القراءة مميز بعلامة \*

رقم الآية	موضعها	رقم الآية	موضعها
٩٠	١١٠٩	٥٤	١٦٩
١٠٥	٧٣ب	١٠٨	١٨ب
١١٧	٢٠ب، ١٠٨	١٠٩	١٨٢ب، ١٨٣*
١٣٥	٢٤	١١٧	١٣٠
١٥٥	١١٦	١٣٧	١٨ب
١٥٧	١١٦، ١١٧	١٤٥	١١٨
١٥٨	١١٦ب	٧- سورة الأعراف	
١٥٩	٦٧ب، ١١٦ب	١٨	١٤١
١٦٠	١١٦	٤٣	٨٢ب
١٦٣	١١٧	٥٧	١١١ب*
١٦٦	١١٧ب	٧٢	١٠١ب
١٧١	١١٧	١٠٠	١٣١ب
١٧٦	١٥٦	١٥٤	١٩٢
٥- سورة المائدة		١٦٠	١٤٨ب
٣	١١٨	١٩٨	١٢٦ب
٩	١٢٧ب	٨- سورة الأنفال	
١٣	١١٦	١٦	١٩٦
٧٣	٩٤ب	٤٣	٨٥ب
٨٩	١٢٩	٤٧	١٠٩ب، ١١٢ب
٩٥	١٢٩	٦٢	١٤٧
١١٥	٤٣ب	٦٣	١٤٧
١١٧	١٤٨ب	٩- سورة التوبة	
١١٩	١٥٢	٣	١٩٦*
٦- سورة الأنعام		٣٤	٦٨ب
٥	١٧٤ب	٤٠	١٨
٣٨	٢٠١	٥٨	١٩٠ب
		١٠٣	١٣١

رقم الآية	موضعها	رقم الآية	موضعها
١٠- سورة يونس		١٧- سورة الإسراء	
٥	١٠٩ب، ١١٢ب*	٥٣	١٤٧
٢٧	١٢٧، ١٢٨ب	١٨- سورة الكهف	
٣٨	٢٠ب	٢٢	١٨
١١- سورة هود		١٩- سورة مريم	
١٣	٢٠ب	٩	١٣٨
١٥	٦٤	٧١	١٠٨ب
٧٢	١٥٣ب*	٢٠- سورة طه	
١٠٧	١٠٥ب	٤٤	١٨٣
١٠٨	١٠٥ب	٦٤	١٨٦ب*
١٢- سورة يوسف		١٠٢	٥٤ب
١٠	١٣٦ب*	٢١- سورة الأنبياء	
٣١	١٠٢	٣٧	١١٧ب
٣٥	٣٩ب	٤٢	١٩٨ب
١٤- سورة إبراهيم		٤٥	١٩١
٢٢	٨٤ب*	٢٢- سورة الحج	
٢٤	٩٦ب*	٧٢	١٥٠
٢٨	١٢٢	٢٣- سورة المؤمنون	
٣١	١٤٧، ٦٩ب، ١٩١ب	١٤	١٣٠
١٦- سورة النحل		٤٤	١٤
٣٨	١١١ب	٦٤	١٩٠ب
٤٨	١٢٢ب*	٦٧	١٠١ب
٧٣	٢٧ب	٧٧	١٩٠ب
١٠٣	١٨٩	٩٩	١٧٨
١٢٤	٨٨ب	٢٤- سورة النور	
١٢٥	١٣٠	٤	١٣١

رقم الآية	موضعها	رقم الآية	موضعها
٢٥	٧٢ب	٥١	٤١ب، ١٨٠ب
٣٦	١٣ب*	٥٦	١١١ب
٣٧	١٣ب	٥٩	١٣١ب
٥٢	١١١٠، ١١١٢	٣١- سورة لقمان	
٢٥- سورة الفرقان		٧	١١٧ب
٢	١١٣٧	٣٣	١١١٠*
٣	١١٣٧	٣٣- سورة الاحزاب	
٢٢	١١٤٣	٣٥	١٢٦، ٢٧ب، ٢٦ب
٤٥	١١٢٢	٤٣	١٩٦
٢٦- سورة الشعراء		٦٣	١١٨٣
٦١	١٠٩ب	٧٠	١٨٥
٧٢	١٣١	٧١	٨٥ب
٢٧- سورة النمل		٣٤- سورة صبا	
٢٥	١٩٩*	٧	٩٧ب، ١٩٠ب
٧٣	١٣٩	٩	١١٢٢
٢٨- سورة القصص		١٦	١١٢٥
٣٢	١١١٠*	٤٠- سورة فاطر	
٣٨	٨٢ب	١	٩٠ب
٧٠	٨٢ب	٣٤	٨٢ب
٢٩- سورة المنكوث		٣٦	١٨٦
١٧	١١١١*، ١٣٧ (هامش)	٤١	١٨٠ب
٣٠- سورة الروم		٣٦- سورة يس	
٢٤	١٠٨ب	٣١	٩١ب
٢٨	١٦٧	٣٢	٩١ب
٣٦	٥٩ب*، ١٩٠ب	٣٧- سورة الصافات	
٤٦	١١١ب	٣٥	٩٤ب

رقم الآية	موضعها	رقم الآية	موضعها
١٤٥	ب٦٦	٤٣- سورة الزخرف	
١٥٣	ب١٣٥	١٧	ب١٣٥
١٥٨	ب١٣٥	١٩	ب١٣٥*
	٣٨- سورة ص	٣٥	ب١٩١،*٩١
٣	ب١٧٩	٥١	ب٢٩
٧	١١١١، ١٣٧ (هامش)	٥٢	ب٢٩
٣٠	ب١٠٨	٥٤	ب٢٩
٢٤	ب٢٧، ب١٢٨	٦٠	ب١٩٨
٤١	ب١٨١	٨٤	ب٩٣
٤٢	ب١٨١	٤٤- سورة الدخان	
٤٤	ب١٠٨	٤	ب١٩١
	٣٩- سورة الزمر	٥	ب١٩١
٣٣	١٢٦	٤٥- سورة الجاثية	
٣٦	ب٩٤، ١٣١	٥	ب١٠
٦٠	ب٥٤	٢٥	ب١١٠
٧٣	ب٤٧*	٣٢	١١٣٣
	٤٠- سورة غافر	٤٦- سورة الاحقاف	
١٠	ب٢٨	١٢	ب١٩١
٣٥	ب١٣١، ب١٧٧	١٧	ب٢٦*
٦٠	ب١٠٨	٤٩- سورة الحجرات	
	٤١- سورة فصلت	١٢	ب١٣٠
٢٨	ب١٩	٥٠- سورة ق	
٢٩	١٢٦	١٧	١١٩١
٤٤	١١٧، ١٨٦	١٨	ب٩١
٤٩	ب٢٧، ب١٠٧، ب١٢٨	٤٢	ب١٧٩
٤٣	ب٤٦*		

رقم الآية	موضعها	رقم الآية	موضعها
١١	٦٨ ب	٥١- سورة الذاريات	
٦٥- سورة الطلاق		١٠	١٣٧ ب
٤	١٩٦	٢٣	١٩١ ب
٦٨- سورة القلم		٥٣- سورة النجم	
٤٩	٦٦ ب	١٩	١١٣ ب
٦٩- سورة الحاقة		٢٠	١٥٨
١٢	١٥٨	٥٥- سورة الرحمن	
٧٠- سورة المعارج		٢٢	١٥٠ ب*
١١	١١٩ ب*	٤١	٥٤ ب
١٥	١٨٦	٤٨	١١٢٥، ١١١٤
١٦	١٨٦*	٥٦- سورة الواقعة	
٧١- سورة نوح		٩٠	٢٥ ب، ١٢٩ ب، ١١٧٢،
١٥	١٢٢		١٨٠ ب
٢٣	١٥٣ ب	٩١	٢٥ ب، ١٢٩ ب، ١٨٠ ب
٧٣- سورة المزمل		٥٧- سورة الحديد	
٢٠	١٤٣	١٨	١٢٨
٧٤- سورة المدثر		٥٨- سورة المجادلة	
٨	١٨٧	٧	١٨
١٩	١٣٧	٦٠- سورة الممتحنة	
٢٠	١٣٧	١	١٩١
٧٧- سورة المرسلات		٦١- سورة الصف	
٣٤	١٥٢	١٠	١٩١ ب
٧٩- سورة النازعات		١١	١٩١ ب*
٢٤	٨٢ ب	١٢	١٩١ ب
٢٥	٨٢ ب	٦٢- سورة الجمعة	
		٨	٤٧ ب، ١٠٤

رقم الآية	موضعها	رقم الآية	موضعها
٨٠ - سورة عبس		٩٦ - سورة العلق	
٣	١١٨٣	١	١٩٧ *
٢٢	١١١ ب	١٤	٧٢ ب
٨٢ - سورة الانفطار		١٥	١١٧
١٩	١٩٦	١٠١ - سورة القارعة	
٨٦ - سورة الطارق		١٠	٢٠٥ ب
٨٨	٩١ ب *	١٠٥ - سورة الفيل	
٨٨ - سورة الفاشية		١	١٢٢
١٧	١١٢٢	١٠٧ - سورة الماعون	
٩٠ - سورة البلد		٤	١٥٨ ب
١٤	٢٧ ب	٥	١٥٨ ب
١٥	٢٧ ب	١١١ - سورة المسد	
٩٣ - سورة الضحى		١	٨٤ ب
٥	١١٤٨، ١١٤٣ ب، ٨٨، ١٤٥	١١٢ - سورة الإخلاص	
		١	١١٩
		٤	٩٨ ب، ١٩٩ *



## ٢- فهرس الحديث والآثار

- ١١١٨ - أَجَلْتُ لِي دَمَانٌ وَمَيْتَتَانِ .
- ١١٣٨، ب١٠٠ - إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلْ خَبْثًا .
- ١١١١ - أَزْهَدُ النَّاسِ فِي عَالَمٍ جِيرَانُهُ .
- ١١١٨ - أَشْمَرُ الشَّعْرَاءِ جِيَادُهَا، كُلُّ يَجْرِي إِلَى غَايَةٍ، وَلَكِنْ أَمْرًا الْقَيْسَ مَدُّ لَهُ عَنَانُ الْحُضُرِ  
وَأَدْرَكَهُمْ بِغَفَالِ الْمَوْتِ .
- ١١٠٩ - اْعْمَلُوا وَابْشُرُوا فَإِنَّهُ حَقٌّ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَسْتَجِيبَ لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ  
وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ .
- ١١٤٧ - إِنَّ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجَرَامِقَةِ .
- ١٢٦ - إِنَّ أَوَّلَ مَنْ جَمَعَ النَّاسَ عَلَى الصَّلَاةِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، جَمَعَهُمْ عَلَى  
أَبِي بَنٍ كَعْبٍ .
- ٨٧ - أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَطْلَقَ قَوْلِي عَائِشَةَ بِيَدِهِ .
- ١١١٨ - أَنْ سَيِّدٌ وَلَدَ آدَمَ .
- ١١٥٢ - أَنْتُمْ الْأَطْبَاءُ وَنَحْنُ الصِّيَادَةُ .
- ١١٠٨، ب١٠٧ - إِنَّكُمْ لَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ .
- ١١٠٨ - أَنَّهُ أَمْرُ بَعْضِ أَصْحَابِهِ أَنْ يَشْتَرِيَ لِفَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ سَوَارَ عَاجٍ .
- ١١٥٢ - بَرِيرَةُ لَمَّا اشْتَرَاهَا خُيِّرَتْ .
- ١١٠٨ - تُؤْفِي رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ فَتَرْكُ سِتَّةِ أَعْبُدَ لَيْسَ لَهُ غَيْرُهُمْ ، فَأَعْتَقَهُمْ جَمِيعًا عِنْدَ مَوْتِهِ ،  
فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَجَزَّاهُمْ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ حَتَّى أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ فَأَعْتَقَ  
الثَّلَاثَ وَأَرْقَى الثَّلَاثِينَ .
- ١٨٧ - حَتَّى تَهْوَرَ اللَّيْلُ .
- ٢ - حَكَّمَ عُمَرَ فِي الضُّبُعِ كَبْشًا .
- ١٨٥ - حَبِيرِي دَهْرٌ .
- ١٤

- خرج عمر بن الخطاب على أصحابه يوماً في رداء بقطري فرموه بأبصارهم فقال :  
لا شيء مما ترى إلا بشأسته يبقى الإله ويودي المال والولد  
١٨٤
- الخمر من هاتين، وأشار إلى التمر والعنب .  
١٥٠ ب
- ذكاة الجنين ذكاة أمه .  
١٠٧ ب
- سُميت الريح العقيم لأنها تلقحت بالعذاب وتعقمت عن الرحمة كتعقمت الرجل عن  
الولد إذا كان عقيماً لا يولد له .  
١٤٧ ب
- سهم غرب  
٦٩ ب
- علمني رسول الله ﷺ أن أقول إذا فرغت من قراءتي في الوتر ولم يبق إلا الركوع :  
اللهم اهدني فيمن هديت...  
١٧٦
- عليه بهلة الله  
١١٨١، ١١١٢
- كان رسول الله يُعلمنا التشهد والخطبة كما يعلمنا السورة من القرآن : التحيات لله  
والصلوات الطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته...  
١٨٥
- كان يُلطع أغيلمة بني عبد المطلب .  
١١٥٥
- كفى بالسلامة داء .  
٢٠٤ ب
- لا بأس بإصلاح التعريف واللعن والخطأ في الحديث .  
٢٦ ب
- لا ها الله ذا .  
١١١ ب
- لا يُقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده .  
١٢٦ ب
- لا يُقطع في السنة .  
٦٩ ب
- لو سألوني ثلثة ما أعطيتهم .  
١٩٣
- لو لم يبلغني هذا عن النبي صلى الله عليه لكان رأيي .  
١٨٧
- ما أدري أذن أو أقام .  
٣٠ ب
- مرَّ عمر بن الخطاب على قوم يرمون رشحاً فقال بئس ما رميتم، فقالوا: يا أمير المؤمنين  
إنا قوم متعلمين، فقال : والله لذنبكم في لحتكم أشد علي من ذنبكم في رميكم،

- سمعت رسول الله ﷺ يقول: رحم الله رجلاً أصلح من لسانه ١٨٧-ب
- من باع عبداً فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع، ومن باع نخلاً بعد تأبيره فشمرتها للذي باعها إلا أن يشترط المبتاع. ١٩-ب-١٢٠
- الناس أصناف: صنف شعراء، وصنف خطباء، وصنف علماء، وصنف تجار، ورجلة بين ذلك تكدر الماء وتغلي السعر. ١٩٤٦
- يا أهل العلم والقرآن لا تأخذوا للعلم والقرآن ثمناً فيسبقكم الدناة إلى الجنة ٦٦-ب
- يا بني سليم قد جاورناكم فأحمدناكم، وقاتلناكم فما أجبتناكم، وسألناكم فما أبخلناكم. ١٨٤
- يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة. ٨٧-ب
- يدعى بالرجل فيخفق قلبه فتعرفه الملائكة بذلك. ١٨٧



## ٣- فهرس الأمثال

- إذا كنت كذوباً فكن حفيظاً. ١١٩٦-ب
- إذا مرض الشيخ يوماً لا يرجع شهراً. ١٩٣ب
- ازهد الناس في عالم جيرانه. ١١١١
- إنما يعاتب الأديم ذو البشرة. ١١٥ب
- بعين لا أرىك. ٤٠ب
- بما لا أخشى بالذئب. ١٢٠٤
- جاء مدبهاً كأنه خاصي حمار. ١٩٦ب
- رجلاً مستعبر أسرع من رجلي مؤد. ١١٩٦
- سواسية كاسنان الحمار. ١١٥٦
- ضبطت بعد ما شرطت. ١٩٦ب
- كان حماراً فاستأن. ١١٩٦
- كلاهما وتمراً. ١٩٩ب
- لا تبولي باكمة ولا تجعلي شرك إلى أمة. ١٩٧ب
- لا يدرك هذا بأشرب أسفه. ١١٩٣
- لا اكلمك ما حييت. ١٢٢ب
- لا اكلمك ما بل بحر صوفة. ١٠٥ب، ١٢٢ب
- لا يرضى شأنه إلا بجزرة. ١٨٣
- لا اكلمك ما طار طائر. ١٠٥ب، ١٢٢ب
- لا اكلمك سن الحمل. ١٠٥ب
- لفلان شرها ويرها. ١٩٤ب
- لم تفاتي فهاتي. ١١٩٦
- ما جاءت حاجتك. ١١٢
- هو في الحار والبار. ١٩٤ب

## ٤ - فهرس أقوال العرب والأمثلة والأساليب النحوية

١١٩٥	أتيتك ذا صبيحة	١١٩٥	اجتمعت أهل الإمامة
١١٧٩ ب	آخر ضارب	١١٤٥	اجتمعت الإمامة
١٤٦	اثنتي فأتيتك	١١٩٧	أجراً ذاك أم شن؟
١٤٦	اثنتي فأحدثك	١١٥٤	أحسن الفتيان وأجمله
١٤٥ ب	اثنتي وأتيتك		أحق الناس بمال أبيه ابنه البر به ( لا
١٤٩	اثنتي ونحذثني أكرمك	١١٥٨ ب	بجوز )
	ابتهتها بدنين ١٤٠٠ ب، ١٥٢ ب	١١٣٧ ب	اختلقت الشيء
	الابد (١)	١١١	أخرج إن غضب
	أبد الأبد	١١١	أخرج وإن غضب
	إبل تربية	١١٧ ب	أخزاه الله
	إبل طلاحية		أخطب ما يكون الأمير قائماً ١١٩٢
	أبو عمري		أدخل الله عمراً المدخل الكريم
	أبو النضر ( لا يجوز )	١٢٥ ب	إدخالاً
	أتى فلان فلانا في داره أرتبان	١١٩٢	أدخلوا الأول فالأول
	مملوئان نصيحتين ضحمتين ١٩٦ ب	٨٥ ب	أدرثي
	أتذكر إذ من باتنا ناته ٢٠١ ب		أدن من الأسد فيأكلك ١٦٦ ب
	أتاني غير زيد ١٤٢		أدن من الأسد يأكلك ١٦٦ ب
	أتاني القوم غير زيد ١٤٢		إذا دخلت الدار فكل مملوك لي
	أتني امرأة لا يكون فلانة ١٤٢	٧١ ب	يومئذ حر
	أتني المرأة لا يكون فلانة ٧٧ ب		إذن والله أكرمك ١٢٩
	أتذكر إذ تقول ذاك ١٥٨		أذهب أذهب ١٨١
	أتذكر إذ من قاتنا ناته ٢٠٢ ب		أذهب اليوم ١٨١ ب

(١) وانظر: سر عليه الليل والدهر والأبد.

- أراكما لجائعين بكل كوز  
بالبصرة ١٩٦ ب
- أراها لقالها لمن لجأ ١٩٦ ب
- أرخص ما يكون البر فقيرين ١٩٢ ب
- أردت أن أضربك ١٧٦ ب
- أرني فاربك زيدا ١١ ب
- أرني فاربكه زيدا ١١ ب
- أزيد أخاه تضربه ١٤١ ب
- أزيد أخوه تضربه ١٤١ ب
- أزيد أنت اشتريت له ثوبا ١٦٣ ب
- أزيد أنت مشتر له ثوبا ١٦٢ ب
- أزيد أنت مشتري ثوب له ١٦٢ ب
- أزيدا إنبه ١٨٩ ب
- أزيدا تضرب أخاه ١٤١ ب
- أزيدا ضربت أخاه ١٤٠ ب
- أزيدا ضربته ٥٦ ب، ١٧١، ١٨٠ ب
- أزيدا ضربت ٦٥ ب
- أزيد ضربته أم عمرو ٥٦ ب
- أزيدا ظننته منطلقا ١٢٧ ب
- أزيدا ظننته ذاهبا ١٢٧ ب
- أزيد عندك أم لا ٦٣ ب
- أزيد في الدار أم لا ١٨٣ ب
- أزيد قام ١٢٧ ب
- أزيدا لست مثله ١٤٠ ب
- استوى الماء والخشبة ١٧٤ ب
- أشرف الناس ١٢٩ ب
- أشهد بلذاك (لا يجوز) ١١٩ ب، ١٢١ ب
- أصبح إخوتك حديثا لهم ١٥٦ ب
- أصحابي إخوتك إلا زيدا ١٧٤ ب
- أضربا ٤٣، ١١٥ ب
- أضربا ١١٧ ب
- أضربنا ١١٧ ب
- أضربني ١١٥ ب
- أضربوا ١١٥ ب
- أضربي ٤٣، ١١٥ ب
- أظنهم هم الذين كان هجا ١٩٦ ب
- اعتد أن تقبل الحق والباطل ١١١ ب
- اعتد أن تقبلهما الحق والباطل ١١١ ب
- أعجبني أن أضربك ١٤٥ ب
- أعجبني كي أضربك ١٤٥ ب
- أعطيتكم ١٤٣ ب
- أعطيته المال حتى حسبه ١٩٧ ب
- أعطيت من الدراهم كذا وكذا ومن ١٩٨ ب
- للدنانير عشرين أو ثلاثين ١٩٨ ب
- أعطني أبيضة ٢٠٦ ب
- أعلمت زيدا عمرا خير الناس ١٢٦ ب
- أعلم الله زيدا عمرا خير الناس ١٢٦ ب
- العلم اليقين إعلاما ١٤٨ ب

- أعلم الله هذا زيدا قائماً العلم  
 اليقين إعلاما ١٢٥ ب  
 - أعلمنا وأعلمونا إياهم إياهم  
 المزيدين العمرين خير الناس ٩ ب  
 - اغفر لي خطائتي ٧٤ ب  
 - أفضل القوم ١٢٩ ب  
 - أفعَل منك ١٦١ ب  
 - أقالم أخواك ٥٦ ب  
 - أقالمان أخواك ١٥٧  
 - أقائم زيد ١٧٤ ب  
 - أقام زيد أم عمرو ١١٣٢  
 - أقام زيد أم قعد عمرو ١١٣٢  
 - أقبل إن قيل لك الحق أو الباطل ١١١  
 - أقبل إن قيل لك الحق لا الباطل ١١٠  
 - أقبل إن قيل لك الحق والباطل ١١٠، ١١١  
 - أقبل إن قيل لك والحق الباطل ١١٠  
 - أقبل إن قبلا لك الحق والباطل ١١٠، ١١١ ب  
 - أقبل وإن قبلا لك الحق والباطل ١١١  
 - أقتلني صحاحي ١١٩٥  
 - أقسمت إلا فعلت ٨٨، ١٤٠ ب  
 - أقسمت عليك لما فعلت ٤٠ ب  
 - أقسم ليفعلن ٤٠ ب  
 - أقعد فتستريح ١١٦٦  
 - أقم وجهك لقا القبلة ١١٩٦  
 - اكفف آتلك ١١٨٠  
 - أكل يوم لك ثوب ١٣٩، ١٧٥ ب  
 - ألا رجل ظريفا لك ٨١ ب  
 - ألا ماء باردا ٩٤ ب  
 - ألا ماء بارد ١٩٥  
 - ألا ماء بارد ١٩٥، ١٩٥ ب  
 - ألا ماء لك ٩٤ ب  
 - الله ١٢١ ب  
 - الله لأفعلن ٧٢ ب  
 - الله لزيد منطلق ٧٢ ب  
 - اللهم غلاما ١٩٥  
 - أما إن أتيتني فأتيك ٤٨ ب  
 - أما زيد فمنطلق ٣٥ ب  
 - أما من أتاني فأتيه ١٣٦  
 - أما من ياتني فأتيه (لا يجوز) ٣٦ ب  
 - أما من ياتني فأتيه (لا يجوز)  
 ١٣٧، ١٣٦  
 - أم يوم الجمعة فإني ذاهب ١١٧٢  
 - امرأة أنش من كذا ١١٦٢  
 - امرأة حميدة ١١٩١  
 - امرأة فضلى ١١٦٢  
 - أمرني ربي ١١٨ ب  
 - أمس الدهر والمدبر ١١٥٨  
 - أمس بخير ٧٠ ب  
 - أم شاء ٦٣ ب  
 - إن أتيتني زيد منطلق ١٣٦

- إن أعطيتني فأعطيك ١٣٦  
 - إن أكرمتني فزيد منطلق ١٣٦  
 - إن لم تات فلك درهم ٤٥ ب  
 - إن تاتني آتاك وتزني أزرني ١٥٩  
 - إن تاتني أحسن إليك أعطك ١٤٩  
 - إن تاتني أنا كريم ( لا يجوز ) ١٦٤  
 - إن تاتني فأتك ( لا يجوز ) ١٣٦  
 - إن تاتني فانا آتيك ١٥٩  
 - إن تاتني فزيد عندي ٥٩ ب  
 - إن تحرمني فالله حي لا يموت ١٥٩  
 - إن تفعل أفع ٥٧ ب  
 - إن ضربتني فضربتك ( لا يجوز ) ٣٥ ب  
 - إن لم تاتني آتيك ٥٨ ب  
 - إن رأيت كذا فعلت ١٧٤  
 - إن ضربتني ضربتك ١٦٥  
 - إن كنت آتينا أمس أعطيناك درهما ٤٣ ب  
 - إن بعيدا منك زيدا ( لا يجوز ) ١١٨٧  
 - إن جالسا أخواك ١٥٧  
 - إن زيدا أبوه منطلق ١١٨٨  
 - إن زيدا ضربته ٧٩ ب  
 - إن زيدا لطعامك أكل ١٨٩  
 - إن زيدا ليغفل ١٨٩  
 - إن زيدا وعمرا قائمان ١١٣٢  
 - إن عشرين رجلا أنتم ١١٤ ب  
 - إن عشرين رجلا خير لك من عشرة ١١٤ ب  
 - إن فلانا للذين الحاشية لأهله ١٩٤ ب  
 - إن في الدار زيدا ٩٣ ب  
 - إن قائما أخواك ١١٠٧  
 - إن القتال يوم الجمعة وزيدا ( لا يجوز ) ٦٨ ب  
 - إن قريبا منك زيدا ١١٨٧  
 - أنا ٤٥  
 - أنا لك ضارب ١١٦٣  
 - أنا لك غلام ١١٦٣  
 - أنا منهم غدا إن شاء الله ١١٩٥  
 - أنت ٤٥  
 - أنت أخانا أول ضارب ١٧٩ ب  
 - أنت تضربيني ١٤ ب  
 - أنت تنطق الشعر ١٩٥ ب  
 - أنت رجل فيها ١٦٢ ب  
 - أنت شرب الإبل ١١٧ ب  
 - أنت طالق ثلاثا ٢٠٠ ب  
 - أن طالق واحدة واثنين وثلاثا ٢٨ ب  
 - أنت طالق اليوم غدا ٧١ ب  
 - أنت ظالم إن تفعل ( لا يجوز ) ٦٠ ب  
 - أنت ظالم إن فعلت ٦٠ ب  
 - أنتظر زيدا وعمرا أن يقدما ١١ ب  
 - أنتم تضربون ٤٣ ب

- أنعم صباحا ٢٤ب  
 - إنك بساط عدل وأنت في بيت يمن  
 وأنا نستضيء بوجهك ١٩٦ب  
 - إنك ولا شيئا سواء ١٢٨  
 - إنما المال متعة ١٩٥ب  
 - إنه لححد الخير ١٩٥ب  
 - إنه لصاحب خصم فطنا خصما ١٩٧  
 - إني لأمر بالرجل خير منك ١٦٢  
 - إني لأمر بالرجل مثلك ١٥١ب  
 - إني لأمر بالرجل يكرمني ١٦٢  
 - اهتزت ردينية ١٤٧  
 - أوج عنك سفيها ١٩٦  
 - إي لعمرى ليقال ١٩٦ب  
 - إي والله ولنفسه شاعرا ١٩٧  
 - أي تضربه أضرب ١٥٨  
 - أي تضرب أضرب ١٥٨  
 - أي رجل ضربت وامرأة ١٧٦  
 - أي القوم ضربته ١٤٢  
 - أي من تضرب أضرب ١٣٨  
 - أي من يائنا ١٣٩  
 - أيما أفضل أزيد أو عمرو (لا يجوز)  
 ١٧٣  
 - أيمن الله ١٧٨  
 - أين بيتك أزرك ١٦٥  
 - أين قمت أمس ٥٧ب  
 - أين متى تأتني فيه آتلك فيه ٤٨ب، ١٤٩  
 - أيهم تضرب أضرب ٢٠٢  
 - أيهم تضرب أو تقتل ١٥٦  
 - أيهم لفلان ١٥٦  
 - أيهم يأتيني آته ١٦٠، ١٦٦  
 (الباء)  
 - باخيك جعفر (لا يجوز) ٧٩ب  
 - بحسبك زيد ٧٩ب  
 - بدا لهم أيهم أفضل ٣٩ب  
 - يزيد لقيته (لا يجوز) ١٧٣  
 - بعد الله منطلق (لا يجوز) ٨٩ب  
 - البقر إقبال وإدبار ١٥٧  
 - البقرتان إقبال وإدبار ١٥٧  
 - بمن تمرر أمرر ٦٥ب، ١٣٠، ٢٠٢  
 - بهله الله ١٨١  
 - بين القوم ١٢٤  
 - بين الجماعة ١٢٤  
 - بينما أمشي فإذا زيد منطلق ١٥٨  
 (التاء)  
 - تباله وويحا ١٩٢  
 - تبسمت وميض اليرق ٧٥ب  
 - ترك زيد وأخوه عبرتين ١٥٧ب  
 - ترك زيد وأخاه عبرة للمعتبر ١٥٧ب  
 - تضحك لمح اليرق ٤٩ب  
 - تضرب أن تضرب (غير مستعمل) ٢٩

- ١٢٩ - تضرب ضرباً  
 - تعال حتى تُفاتي في حوار هذا البيت  
 ١١٩٥  
 - تقلدت سيفاً ورمحاً ١٠  
 - تقول كذا ١٣٧  
 - تكبّيت على النار فدخل بخارها  
 في خياشيمي ١١٩٥  
 - تكلمت ولم تكلم ١٣٠  
 - تلقى من زيد الأسد ١١٠١  
 - تمنيت الشيء ١٣٧  
 (الناء)  
 - ثالث اثنين ٧، ١٨  
 - ثالث ثلاثة ١٨  
 - ثلاثة الأثوابك (لا يجوز) ٦١  
 - ثلاثة ذكور من الإبل ٢٠٠  
 - ثمانى حجج حججتهن بيت الله  
 ١١٤٨  
 - الثوب بالدراهم ٢٠٤  
 (الجيم)  
 - جشت بلا زاد ١٤٦  
 - جشت بلا مال ٩٥  
 - جنتك شهر رمضان ١٢٢  
 - جنتك كي تفعل ١٤٥  
 - جاء البرد والطيلسة جميعاً ١٥٧  
 - جاء راكباً زيد ١٢  
 - جاء زيد بن عمرو ١٢١  
 - جاء زيد راكباً ٤٧  
 - جاء على ثقة ذاك وأقف ذاك ١٣  
 - جاء هند ١٥٥  
 - جاء الهندات ١٥٥  
 - جاء يسوق أبوه محمد ١١٩٧  
 - جاء الزيدون (لا يجوز) ١١٥٦  
 - جاء زيد في جماعة ١١٩  
 - جاءني قام زيد ١٨٠  
 - جاءني القوم إلا حاشى زيد ١٧٧  
 - جاءوا الجماء الغفير: انظر الجماء الغفير  
 - جعل الشارب الشارب ماءك لبنك  
 شرايبك ١٣  
 - جعلكم الله في رفاقة محمد ١١٩٤  
 - جلة من تمر وثلاث جلائل ١٩٤  
 - الجماء الغفير ١٢١  
 (الحاء)  
 - حامض حلو ١٧١  
 - حيداً زيد ١١٢٤  
 - حبرج ١١٠٠  
 - حسيك درهمان ١٥٧، ١٤٧  
 - حسيك يتم الناس ١٧٤، ١٤٧  
 - حلقة فضة ١٩٦  
 - حلقة حديد ١١٠  
 - حلو حامض ١١٠٩، ١١٤٧

- (الحاء)
- رأيت زيدا ١٨٦ب  
- رأيت شخصا والله إني حين رأيت له لقد  
ثار ظبي فانتزع له رميا بحجر ١٩٦ب  
- رأيت من منزلي البرق من السحاب  
١١٣٤  
- رأيتك ٢٣ب  
- رأيت في كذا ١٧٤  
- رابع أربعة ١٨  
- راكبا ذهبت ٩٣ب  
- رب رجل وأخيه ١٨٢  
- ربه رجلا ١٠٠ب  
- ربته عن كذا ١٩٤ب  
- الرجل أخوك ١٨٨  
- رجل بيضاء ١٥٩ب  
- رجل ضاوي بين الضوا ١٩٤  
- رجل عدل ١٧ب، ١٥٠ب  
- رجل قنبل وامرأة قنبل ١١٦  
- رزق الله ١٦٤ب  
- ركب فلان جديلة رأيه ١٩٦ب  
- رويد زيدا ١١٣٦
- (الزاي)
- زرنني آتلك ١٨٠  
- زمن الحجاج أمير ١١١٩  
- زيد أبوك ١١٠٧  
- زيد أخوك ٨٧ب، ١١٢٤
- خفوق النجم ١٨٢ب  
- خلفك زيد قائما ٩٣ب  
- خمسة عشر ٩٥ب  
- خمسة عشر أجمع ١٧٦ب  
- خنثى ١١٦٢  
- خيرا منك ١١٧٠
- (الذال)
- دابة من تركب ٢٠٢ب  
- الدار أنت نازل فيها ١٦٢ب  
- الدار أنت نزلت فيها ١١٦٣  
- دامت السماء دوما ١١٦  
- دعوه فإنه آكلكم للمأدوم واكسيكم  
للمعدوم وأعطاكم للمحروم ٥٢ب  
- الدهر ١٢٢ب
- (الذال)
- ذهب أمس بما فيه ١١١٥  
- ذهبت بعض أصابعه ١٣٦ب  
- ذهب زيد ١٦٤ب  
- ذهب فلان كما ذهب أمس الدابر ١١٧١
- (الراء)
- رابع ثلاثة ١٨  
- رأيت أحمد ٢٣ب  
- رأيت أشائي كثيرة ١١٩٧  
- رأيت رجلا ١٧٨ب

- زيد اخوكي (لا يجوز) ٨٧ب  
 - زيد أفضل الحمير (لا يجوز) ١٢٩ب  
 - زيد أمطلق (لا يجوز) ١٦٥  
 - زيد إن تضرب ٦٥ب  
 - زيد إن تضرب أضرب (لا يجوز)  
 ١٤٢ب  
 - زيد خلفك ١٤٧  
 - زيدا رويد (لا يجوز) ٥٣ب  
 - زيدا ضربا ٥٣ب  
 - زيدا ضربت ١٤٣  
 - زيدا ضربته ١٤١، ١٧٣ب  
 - زيدا ضربته وعمرو أكرمه ١٤٠  
 - زيد كعمرو ١٥٧  
 - زيدا لأضرب ١٤٣  
 - زيدا لا أضرب ١٤٣  
 - زيدا لم أضرب ١٤٢، ١٤٣  
 - زيدا لن أضرب ١٤٢ب  
 - زيدا ما أضرب ١٤٣  
 - زيد منطلق ٣٥ب، ٤٧ب، ٥٧ب  
 - زيد منطلق إن أتيتني ١٣٦  
 - زيد منطلق إن تأتني (لا يجوز) ١٣٧  
 - زيد منطلق ظننت ٤٧ب  
 - زيد منطلق علمت ١٤٨  
 - زيد من الزيدين ٥٥ب  
 - زيد نعم الرجل ٤ب  
 - زيد هو قال ذاك (لا يجوز) ١٦٢  
 - زيد هو يقول ذاك ١٦٢  
 - زيدا وعمرو ضربتي ١١١  
 - زيد يقوم فيصعد عمرو ١١٦٥  
 - الزيدان كالعمرين ١١٥٧  
 - الزيدون كالعمرين ١١٥٧  
 (السين)  
 - سبت الأسبوع ١٩٦  
 - سرقت عبد الله الثوب الليلة ١٢٥ب  
 - سقيا لك ١١٣٦  
 - سميته بزيد ١٢٣ب  
 - سميته زيدا ١٢٣ب  
 - سنة وسنون ١١٦٧  
 - سهم غرب ٦٩ب  
 - سواء عليّ أذهب أم مكث ١٦١  
 - سير عليه شهرا ربيع ١٥٠ب  
 - سير عليه طوران ١٢٨  
 - سير عليه الليل والدمر والابد ١٧٣ب  
 - سير عليه مرتان وشهران ٢٨ب  
 - سيف جراز ٨٣ب  
 (الشرين)  
 - شرا منك ١١٧٠  
 - شربت مشوا ١١٠٥  
 - شعر دهين ولحية دهين ١١٦  
 - شعر شاعر ١٧ب، ١٥٠ب

- شعر فلان كالدّر نظم مع أبعاد  
 الغطاء ١٧١ ب  
 -- شغل شاغل  
 ١٧ ب  
 -- شملت من داري الريحان من  
 الطريق ١٣٣ ب  
 (الضاد)  
 -- صاعكم هذا ياخذ ثلاثة الهامي ١١٩٤  
 -- صبحاح ١١٩٥  
 -- صلاة الأولى ١١١٠، ١١٧١  
 -- صوت صوت الحمار ١٥٠  
 (الضاد)  
 -- ضاحكا جئت ٩٣ ب  
 -- الضاربان زيدا ٤٢ ب  
 -- ضاربانه (لا يجوز) ٦٢ ب  
 -- ضرب زيد وعمرو ١٠ ب  
 -- ضرب زيد عمرو ١١٤  
 -- ضرب غلامه زيد ٦٩ ب  
 -- ضربت ١٥٩  
 -- ضربت رجلا، قد عرفت الرجل ٤٢ ب  
 -- ضربت زيدا وعمرا ١٠ ب  
 -- ضربت القوم حتى كان زيدا فتركته  
 ١١٩٧  
 -- ضربت القوم حتى كان زيد آخرهم  
 فتركته ١٩٧ ب  
 -- ضربت أن تضرب (غير مستعمل) ١٢٩  
 -- ضربت بسوطي زيدا ١٩٧  
 -- ضربت ضربا ١٢٩  
 -- ضربت لزيد ١٣٩، ب  
 -- ضربتك إن تضربني (لا يجوز) ١٦٥  
 -- ضربه حتى أنكاه ١ ب  
 -- ضربه فقرطبه ٥٢ ب  
 -- ضربي زيدا قائما ١٣٢، ٦٤ ب  
 -- ضعه وضعا رويدا ١٤٧  
 -- ضو ١٨١ ب  
 (الطاء)  
 -- ظن أو علم زيد منطلقا إياه ١٨٨ ب  
 -- ظننت أن زيدا منطلق ١١٢٤  
 -- ظننت ذاك ١١٢٤، ١٢٦ ب  
 (العين)  
 -- ع كلاما ٣٠ ب  
 -- عاقلة لبيبة ١٠٦ ب  
 -- عبد شمس ١١١٤  
 -- عبد الله ضربته ١٧٩  
 -- عبد الله مروت به ١٧٩  
 -- عجبت من إعطاء درهم ١٢٨ ب  
 -- عجبت من إعطاء زيد درهما ١١٥٠  
 -- عجبت من دفع الناس بعضهم  
 ببعض ١٢٨ ب  
 -- عجبت من ضرب زيد عمرا ١٤٤  
 -- عجبت من ضرب اليوم زيدا ١٤٩ ب

العراك	١١٤٩	— عم صباحا	٢٤ب
— عسى زيد منطلقا (لا يجوز)	٤٥ب	— عم	١١١٤
— عشرون من الدراهم	٢٨ب	— عمرو منطلق	١٥٧
— عفتني حقي	١١٨	— عن خالد	١١٦٠
— عفته بثنايين	١١٤١	— عن ماء	١١١٤
— على من تمرر أمر	١٠٤ب	— عنسل	١٦٧ب
— علا ففات الأبحار ودنا فشهد		— عود أن يشتبك زيد	١١١
الأسرار	١٩٣ب	— عوده	١١٤٩
— علم الرجل المدخله السجن زيد		— عيد السنة	١٩٦
أخوه علامه الآخذ	١٢ب	(الفين)	
— علم الله لأفعلن	١٦٤ب	— غضبت من لا شيء	٩٥ب
— علم المدخل المدخله السجن زيد	١١٤	— غلام لك في الدار	١١٢٩
— علمت أزيد في الدار	١١٨٣	— غلام من	١٣٩
— علمت أقام زيد	٣٠ب	— غلام من أنت	١٣٨
— علمت أن يقوم	٢٩ب	— غلام من تضرب	٢٠٢، ١٦٠ب
— علمت أن زيدا في الدار	٧٢ب	— غلام من تضرب أضرب	٢٠٢ب، ٢٠١ب
— علمت زيدا يقوم	١٢٩	— غلام من يضرب أضرب	٣٨ب
— علمت ولم تعلم	٣٠ب	(الفاء)	
— علمي بزيد كان ذا مال (لا يجوز)		— فعلت في ذروة فلان بهذا الأمر	
	٦٤ب	فمصاني	١١٩٥
— علمي بزيد كان اليوم	٦٤ب	— فداء لك	١٦٩
— علمه بالحناء	٧٠ب	— الفرسخان اليومان المسيراهما	
— عليك بذاتي السنامين	١٩٣ب	بزيدهما	١١٣
— عليك زيدا	٥٣ب	— فعلت ذلك زمن الفطحل إذ السلام	
— عليه بهلة الله	١١١٢، ١١٨١	رطاب	١٩٥ب

١١٦٦، ١١٦٤	— قم أعطك	١٨٠ ب	— فلان يبتهل في الدعاء
١١٦٦	— قم فاعطيك	١١٩٦	— فناءك يا فلان
١١٢٨	— قمت خلفك	١١٠٩	— فيها قائما رجل
١١٧٩	— قمت كما قمت		(القاف)
١٤٥ ب	— القوم إخوتك إلا زيدا	١٧ ب	— قاتله الله
٨٩ ب	— قوم أصاغر (لا يجوز)		— قال أحدهما كذا وقال الآخر كذا ٨٢ ب
	(الكاف)		— قالت إحداهما كذا وقالت الأخرى كذا ٨٢ ب
١١٩٧	— كالיום شمرا ولا أبنا مالك		— قام زيد ١٢٧ ب
١٤٤	— كان زيدا منطلق		— قام زيد أو قعد ٣٠ ب
١٥٦ ب	— كان أخوك حديثا لهم		— قام زيد الظريف ١٨١
١٥٧	— كان جالسا أخوك		— قام زيد وعمرو ١٢٢ ب
١٥٦ ب	— كان زيد حديثا للناس		— قام زيد وقعد عمرو العاقلان ١٢٢ ب
١٢٧ ب	— كان زيد ذاهبا		— قام القوم إلا زيدا ١٧٤ ب
٦٥ ب	— كان زيد منطلقا		— قام هند (لا يجوز) ١٠٢ ب
١٦٢	— كان زيد هو خيرا منك		— القتال إذا يأتيك زيد ٥٨ ب
١٦٢	— كان زيد هو منطلقا (لا يجوز)		— القتال يوم الجمعة ١٤٢ ب
١٥٧ ب	— كان فرعون ووزيره طاغوتا		— قتلت الحمبر بالمزاج ١١٦ ب
١١٩٦	— كان فلان فناءك		— قتلته علما ١١٦ ب
٦٥ ب	— كان من يأتيني أنه		— قتيل عميمي وعمية وعميا ١٩٤ ب
٥٨ ب	— كان القتال إذ أناك أخوك		— فحطبة ١١٩٩
٤٢ ب	— كان منطلق زيدا		— قد أزر فلانا بنوه وأوزروه ١١٩٥
	— كانت زيدا الحمى تأخذ (لا يجوز) ١٢١، ١٧٩		— قد علمت أقام زيد ٣٠ ب
	— كانت البقرة وعجلها إقبالا وإدبارا ١١٥٧		— قلت قولا ١٣٧ ب
			— قلما يقوم ١٣٠ ب

- كانت الناقة وفصيلها أكلا وشربا ١٥٧ب
- كانت الناقة وفصيلها آكلين وشاربين ١٥٧ب
- كثر ما يقولون ١٣٠ب
- كسوت زيدا من الخنز جبة ومن القصب حلة ١٩٨ب
- كف خضيب ١٩١ب
- كفى بالله ٢٣ب، ١٦٩
- كفى الله ٢٦٩
- كل حق له أعلمناه أم جهلناه ١٦١
- كل حق هو لها دخل فيه أو خرج منها ١٦١
- كلاهما وثمر ١٩٩ب
- كم رجل ٤٦ب
- كم رجلا أنك اثلاثة أم أربعة ١٧٣ب
- كم سير عليه؟ يومان، المحرم ١٥١ب
- كما قمت قمت ١٧٩ب
- كنا في ذرد لفلان سودا ١٩٧ب
- كنت وجئت مسرعا ١١٢ب
- كنت وزيد أخوين ١٥٧ب
- كنت وزيدا قائمين (لا يجوز) ١٥٦ب
- كنت وزيدا كالأخوين ١٥٦ب
- كنت وعمرا حديثا للناس ١٥٦ب
- كون زيد قائما حسن ١٤٦ب
- كيف صنعت أمس صنعت اليوم مثله ٥٧ب
- كيف تخرج أخرج ١٣٤، ١٣٥ (اللام)
- لا آتيك حتى يتعالى النهار أو الظهر أو الظهر ١٩٧ب
- لا آتيك حتى منتصف النهار أو صلاة العصر أو صلاة العصر ١٩٧ب
- لا آتيك حتى ينتصف النهار ١١٩ب
- لا أبالك ١٩٢، ١٦٥
- لا أباك ١٧٧ب
- لا أبالي ١٦١ب
- لا أعلم مكان أشعر منه بشر ولا غيره ١٩٧ب
- لا أكلمك ما حييت ٢٢ب
- لا إله إلا الله ٩٤ب
- لا أمر به أميريرة واحدة ١٩٤ب
- لا أنت بسائط على أشعر منه أبي خالد ولا غيره ١٩٧ب
- لا تأكل السمك وتشرب اللبن ٤٦ب
- لا تدن من الأسد فيأكلك ١٦٦ب
- لا تدن منه فيأكلك ١٦٣ب
- لا تدن من الأسد يأكلك (لا يجوز) ١٦٣ب، ١٦٦ب، ١٨٠ب
- لا تشرفلانا ولا تشنعه ١٩٥ب

- لا تعص فتدخل النار ١١٦٦  
 - لا تفعل فأضريك ١٦٤ ب  
 - لا تقم أعطك ١١٦٤  
 - لا رجل أجمع ١٧٦ ب  
 - لا رجل ظريف ١٧٦ ب  
 - لا رجل ظريف في الدار ١١٧٦  
 - لا رجل ظريف لك ١٢١  
 - لا رجل في الدار ١٤٥  
 - لا رجل ولا غلام فيها ١١٧٦  
 - لا سواء ١٦٣  
 - لا عهد لي بأشعر منه بشر ولا غيره ١١٩٧  
 - لا عهد لي بأشعر منه ولا بشرا ١١٩٧  
 - لا من ياتني آت ١٤٨  
 - لا هال له ذا ١٠٠ ب  
 - لا وريك لا أفعل ١١١٠  
 - لا والله لزهد لا ضربته ١٤١  
 - لا ضربته أذهب أم مكث ٣٢ ب  
 - لا ضربته يذهب أو يمكث ٦٠ ب  
 - لا ضربته إن تاتني ٣٢ ب  
 - لا ضربته إن تاتني أو لا تاتني ٣٢ ب  
 - لا ضربته أذهب أم مكث ١٦١  
 - لا ضربته ذهب أو مكث ٣١ ب، ٦٠ ب  
 - لا فعلن ١٤٣ ب  
 - لئن أتيتني لآتينك ١٤٨  
 - لبنني فلان لغة علينا ١١٩٦  
 - لتفعلن ١١٤٣  
 - لتلقين به الأسد ١٩٧  
 - لحية دهن ١١٩١  
 - الذي قام أخوه زيد (لا يجوز) ١١٣٢  
 - الذي قامت إلا الإماء نساؤه زيد ١٧٥  
 - الذي كزهد عمرو ٩٣ ب  
 - الذي هو أخوك ١٨٨  
 - الذي هو قام زيد ٩٣ ب  
 - لزهد ضربت ١١٩٢  
 - لزهد ضربته (لا يجوز) ١٧٣  
 - لزهد لا ضربته ١٤٨  
 - لشربة من البنان الإبل آبل أو حلبا  
 - حارا أحب إلي من كذا وكذا ١١٩٧  
 - لعمرك ٧٢ ب  
 - لعنا نفعل ذاك ١١٩٥  
 - لفضو الرجل ١٩٩  
 - لك به أب ١٩ ب  
 - لله بلادك ١٤٩ ب  
 - لله حرك ١١٣٦  
 - لله حره ١١٣٦  
 - لله حره من رجل ٢٨ ب  
 - لم آبل ٢٠٥  
 - لم أبال ١١١٢  
 - لم أبله ١٢٠٥، ١١١٢

(الميم)	٧ب	— لم أره منذ العام الماضي
— م الله ١١٧٨	٧ب	— لم أره مذ يومان
— مائة الدرهم ٦١ب	٧ب	— لم أره مذ العام
— مائة درهم ١١١٠	٧ب	— لم أره منذ يومين ومذ جمعة ٧ب
— مئتينار ١١٥٩		— لم أره منذ اليوم أو مذ الساعة أو
— ما أبالي أقام أم قعد ١٣٤ب	٧ب	مذ الليلة
— ما أتاني أحد غير زيد ١٤٢		— لم أره مذ اليوم الماضي ومذ اليومان
— ما أتيتنا فتحدثنا ١١٦٤	٧ب	الماضيان
— ما أحسن زيدا ١١٨٩، ١١٣٦، ١٩٤	١٥٩	— لم أضرب
— ما أحسن عبد الله وزيد قد رأيته ١١٤١	١١٥	— لم يضربني
— ما أحسنني ١١٨٩	٢٤ب، ١١١٢، ٢٠٥	— لم يك
— ما أدري أذن أو أقام ٣٠ب	١١٩٤	— لن أفعل ذاك
— ما أدري أقام أم قعد ٢٩ب	٤٩ب	— له صوت صوت حمار
— ما أدري أقام زيد أو قعد ٣٠ب		— لو غزوت أفعام بكرا كنت عاما قابلا
— ما أقبح شعره ولا سواء من في فلان ١٩٧ب		أجود غزاوة منك العام ١٩٧ب
— ما أقبح وجوههم ولا سواء وجه ١٩٧ب		— لو وجدت دابة توافقني رخصته
فلان ١٩٧ب	١٩٤ب	لاشتريته
— ما أنا ببخيل ولكن من يعطيني ١٣٧	١٢٠ب	— لهي أبوك
أعطه ١٣٧		— ليت شعري أزيد عندك أم عمرو ٣١ب
— ما أنا بالذي قاتل لك شيئا ٩٣ب	١٥٦	— ليس زيد قائما
— ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبا به ١٣٨ب		— ليس الطيب إلا المسك ١٣٠ب،
— ما بقي في الخوض إلا جحفة ١٩٣ب	١١٣٣	
— ما بنا كربة المشي ١٩٦ب	١١٣٨	— ليس هذا بشيء
		— ليس هذا من ضرب فلان ولا أرضه
	١١٩٥	

- ما بها ديار ولا عريب ١٣  
 - ما تأتينا فتحدثنا ١٦٥ ب  
 - ما تأتينا محدثا ١٦٦  
 - ما تأتيني فتحدثني ١٣٦  
 - ما تأتيني فتحدثني ١٦٤  
 - ما تدنو من الأسد فيأكلك ١٦٦ ب  
 - ما نعصي فتدخل النار ١٦٦  
 - ما تدوم لي أدوم لك ١٣٤ ب  
 - ما جاءت حاجتك ١١٢  
 - ما جاءني إلا أبوك أحد ١٧٧  
 - ما جاءني من أحد ٢٣ ب  
 - ما خير الدين للمريض ١٣٨ ب، ١٣٩  
 - ما رأيت زيدا وما رأيت عمرا ١٤٥  
 - ما رأيته مذ أن الله خلقني ١٨٢ ب  
 - ما زلت قائما ٤٦ ب  
 - ما سمعت بأجود منه ولا أميرا مؤمرا ١٩٧  
 - ما سمعت بأشعر منه ولا بشرا ١٩٧  
 - ما شأن عبد الله هو خير منك ١٤٣  
 - ما شر الدين للمبطلون ١٣٩  
 - ما ضريت زيدا ولا عمرا ٧٧ ب  
 - ما ضرها الذئب غير أن نبيها تابا ف يحلقها ١٩٧  
 - ما علمت ولا أظنه يقول ذاك إلا زيدا ٧ ب  
 - ما في الحي فقير إلا أثناء ١٩٥ ب  
 - ما قائما زيد ١٩٠ ب  
 - ما كان أحسن زيدا ١٣٨ ب  
 - ما كان فيها أحد خير منك ١٣١  
 - ما لبثت إلا كمذ كم أنصرفت من الصلاة ١٩٤  
 - ما له بهله الله ١١٢  
 - ما مررت بزيد لكن عمرو ١٣٧  
 - ما مررت بزيد وعمرو ١٤٥  
 - ما من إله إلا إله واحد ٩٤ ب  
 - ما من يائس آه ٣٦ ب  
 - متى أين ٤٨ ب  
 - مخافة الشر ٤٧ ب  
 - المرأة التي أتزوجها فهي طالق ١٠٤  
 - مر بثيابه ١١٧ ب  
 - مررت بأحمد ٢٣ ب  
 - مررت بيكر ٢٠٥  
 - مررت بثوبي بزيد ٩٧  
 - مررت بحبلي ٢٠٥ ب  
 - مررت بخمسة عشر مقبلا ١٥٩  
 - مررت برجل أحسن من زيد ٩٤ ب  
 - مررت برجل أفضل منك ١٦١ ب  
 - مررت برجل إن زيد وإن عمرو ١٠ ب  
 - مررت برجل أي رجل ١٣٤ ب  
 - مررت برجل حجر الرأس ١٧٨ ب

- مررت برجل حسن الوجه ١٧٨ ب،  
١١٨٩  
- مررت برجل حمار ١٥٠  
- مررت برجل خز صفته ١٧٨ ب  
- مررت برجل زيد ١٥٠  
- مررت برجل غزال الإهاب ١٧٨ ب  
- مررت برجل قائم أبواه لا قاعدتين  
١١٠٧، ١٨٧ ب  
- مررت برجل قائم فيها ونازل فيها ١١٦٢  
- مررت برجل كان قائما فيها ١١٦٣  
- مررت برجل نعم الرجل أو نعم  
رجلا (لا يجوز) ١٩٤  
- مررت برجل هو نعم رجلا ١٩٤  
- مررت برجل واقف ١١٥٨  
- مررت بالرجل واقفا ١١٥٨  
- مررت برجلين أكبرين والفضلين ١٦٢ ب  
- مررت برجلين مسلم وكافر ١١٠٧  
- مررت بزيد عمرو ١٤٩  
- مررت بزيد القائم أبواه لا القاعدتين  
١١٣٥  
- مررت بزيد مع عمرو قائمين ١١٥٨  
- مررت بزيد مع عمرو القائمين (لا  
يجوز)  
١١٥٨  
- مررت بزيد وعمرا ١٢٠٢  
- مررت بزيد وعمرو منطلق ١٥٧
- مررت بزيد ويقوم (لا يجوز) ١٥٧  
- مررت بضارب ويردني ١١٤٧  
- مررت بعمر ١٤٩  
- مررت بقاع عرفج كله ١٧٨ ب  
- مررت بقوم عرب أجمعون ٢٠٠ ب  
- مررت بك ٢٣ ب  
- مررت بكساء أخيك (بكسايخيك)  
١٣٥  
- مررت بالذي أحسن منك ١٨  
- مررت به أجمع ١٠٢ ب  
- مررت به فإذا هو يصوت صوت  
الحمار ٤٩ ب  
- مررت بهذا ١٢٩ ب  
- مررت بهذا الرجل ١٧٤ ب  
- مررت بهما أجمعين (لا يجوز) ١٠٢ ب  
- مررت بهما كليهما ١٠٢ ب  
- مررت بهي يا فتى ١١٨٦  
- مررت على ماحوز للمسلمين ١٩٥ ب  
- مرة يحفرها ١٤٧  
- مرة ذات زمان ١١٥٣  
- مرة في زمان ١١٥٣  
- مسجد الجامع ١١١٠  
- معديكرب ١١٥٩  
- ملحقة جديد ١١٧٧  
- مكة ١٢٤

١٣٦	- من اتاني فأتية	- نعم للرجل	١٠١
١٦٠	- من تضرب غلامه	- نعم رجلاً زيد	١٢
١٥٦	- من باتيك أو يحدثك	- نعم الرجل يقوم وعندك	١٠٨
٣٨	- من يضرب غلامه	- نعم الرجلان	١٢٦
١٢٠٦	- منان	- نعم عندك ( لا يجوز )	١٠٨
١٢٠٦	- منات	- نعم غلام الرجل	١٠١
	- منب لك ( من أب لك ) ٢٤	- نعم الفرس الذابة	١٢
١٧٨، ١٨١		- نعم الفرس الذابة التي كانت عندك	١٢
١٩	- منتأ	- نعم قام ( لا يجوز )	١٠٨
١١١	- منطلق زيد	- نعم ما صنعت	١٢
١١٦٠	- منك وعنك	- نعمت المرأة	١٩٤
١٢٠٦	- منه ؟	- نعم المرأة هند	١٠٢
١٢٠٦	- منون ؟	- نقلت في خروته فعصاني	١٩٥
	( النون )	- فكدا له وجهيدين	١٩٥
١٩٦	- ناقة سوداء	- نهاني ربي	١١٨
١٩٤	- النجاء كم	( الهاء )	
١١٥٩	- نزل أبوك على جعفر	- هذا ابن عرس مقبل	١٥٣
١٩٧	- نزلت على شغل على زيد	- هذا افعي	٢٠٥
٨٩	- نسوة صُفر ( لا يجوز )	- هذا امرؤ	١٦٠
٨٨	- نشدتك الله إلا فعلت	- هذا بعليك ورامهرمز	١٥٩
١٩١	- نشدتك الله لما فعلت	- هذا بكر	٢٠٥
١١٢	- نعم أخو قوم زيد	- هذا بلالاباذ	١٥٩
١٢	- نعم الأصفهاني العسل	- هذا حلو حامض	١٠٦، ١٨٧
١٢	- نعم البصري الرجل	- هذا خالد	٢٠٥
١٢	- نعم البغدادي الثوب	- هذا خمسة عشر آخر	١٥٩

- هذا خمسة عشر قد جاء ١١٥٩  
 - هذا خير منه ١١٣٨ ب  
 - هذا رجل قائم فيها ١١٦٣  
 - هذا رجل ظريف كاتب ١١٤٤  
 - هذا زيد قائما ١١٣٥ ب  
 - هذا زيد يوم الجمعة (لا يجوز) ١١٣٥ ب  
 - هذا شر منه ١١٣٨ ب  
 - هذا شعر مصنوع ١١٣٧ ب  
 - هذا ضارب زيدا ظريف ٢٠٠ ب  
 - هذا ضارب ظريف زيدا ١١٧٣  
 - هذا ضوئرب زيدا (قبيح) ١١٧٣  
 - هذا عامر ١١٦٠ ب  
 - هذا قحاح الأمر وصحاحه ١١٩٥  
 - هذا كفا وهذا كف ١٩٩  
 - هذا لهو يا فتى ١١٨٦  
 - هذا مارٌ بزيد أمس ١١٧٤ ب  
 - هذا المره ١٦٠  
 - هذا مسلمين فاعلم ١٣٨  
 - هذا وجهك ١٢٠٦  
 - هذا يشابه الأثواب في الدار ١٧٥  
 - هذا يوم قام زيد ١١١٨  
 - هذه ثلاث من الإبل ذكور ٢٠٠ ب  
 - هذه عشري ٥٢ ب  
 - هذه فتيا جائزة ١١٩٥  
 - هذه قضية طنانة ١٩٦ ب  
 - هذه مئين من الدراهم ١٩٤ ب  
 - هذه المرأة التي أتزوجها فهي طالق ١١٠٤  
 - هل إن تاتني آتاك (لا يجوز) ١٤٨  
 - هل تستطيع إن تعينني في حاجتي ٢٠٤ ب  
 - هل من رجل قائم ٧٩ ب  
 - هلا تقول ذاك ٤٥ ب  
 - هم يضربونني ١٤ ب  
 - هما ضاربانك غدا (لا يجوز) ٦٢ ب  
 - هما يضرباني ١٤ ب، ١١٥  
 - هند كما ترى ١٩  
 - هنت كما ترى ٨ ب  
 - هو أشعر الناس بشرو غيره ١٩ ب  
 - هو أمور الناس بالمعرف ١١٠٥  
 - هو ضارب زيد غدا ١١٣٩  
 - هو كائن أخيك ١٣٩ ب  
 - هو يخشى القوم (لا يجوز) ١١٨١  
 - هو يخشاني ١١٥  
 - هو يرم القوم ١١٨١  
 - هو يضحك لمح البرق ١٥٠  
 - هو يضربني ١٤ ب  
 - هو يغز القوم ١١٨١  
 - هو يغزويك ١١٨١ ب  
 - هي الرجال ٢٣ ب  
 - هي النساء ٢٣ ب

(الواو)	
- وأذرعائه ١١٨٢	- والله أنزى أضربه ٤١ ب
- وأأمير المؤمنين ١٢١	- والله أنزى ضربه ٤٠ ب
- وأزهداه ٢٠٥ ب	- والله أنزى لأضربه ٤١
- وأزهد أنت الفارس البطلاء ٢١ ب	- والله أنزى لأضربه ٤٠
- وأظهرهوه ١٨١ ب، ١٨٦	- والله أنزى لأضربه ٤٠
- وأغلاماه ٢٠٥ ب	- والله ما يأتي الحسني حتى يفضحن ٢٠٠ ب
- وأمن حفر بهر زمزماء ١٢١	(الياء)
- وأمن بهرميه ١٨١	- يا أيها الجاهل ذا التنزي ١٨٢
- وأمن يفزوه ١٨١	- يا أيها الرجل ١٧٥، ١٢١
- وأنقطاع ظهرهيه ١٨١ ب، ١٨٦	- يا أيها الرجل زيد ٤٩
- وأحدة بشرى ١٥٩ ب	- يا ثب ٣٠ ب
- وأحدة حمراء ١٥٩ ب	- يا ثلاثة وثلاثون ٨٠
- والله أفعل ٤٥ ب	- يا جارية ادرثي الوساد ٨٥ ب
- والله أقوم ٤٥ ب	- يا الرجل أخوك ٨٨
- والله إن أتيتني فلا آتيتك (لا يجوز)	- يا رجل تقول ذاك (لا يجوز) ٦٢ ب
٤٨ ب	- يا رجل خير منك ٦٢
- والله إن أتيتني لآتيتك ٤١ ب	- يا زيد ٧٢، ١٤٧ ب
- والله إن أتيتني لا آتيتك ٤٨ ب	- يا زيد تقول ذاك (لا يجوز) ٦٢ ب
- والله إن تأتني لآتيتك ٤٠ ب	- يا زيد الحسن الوجه ٦٢
- والله زيد لأضربه (لا يجوز) ٤٩ ب	- يا زيد رجلا صالحا ١٠١
- والله لئن أتيتني لا آتيتك ٤٨	- يا زيد الطويل ٨١
- والله لئن جئتني لآتيتك ٤٠ ب	- يا زيد الطويل وذو الجمرة ٨١ ب
- والله لئن لم تأتني آتيتك (لا يجوز) ٤٨	- يا زيد الطويل ذو الجمرة ٨١ ب
- والله لا أفعل لا أفعل ٤٠	- يا زيد الظريف ١٢١
	- يا زيد وأخا عمرو ٨١ ب

١٩	— يا هنتاه	١٨٠	— يا طلحة وزيدا
١٨	— يا هنتاه أقبلي	٧٢ب	— يا كزید
٨ب	— يا هنتي أقبلا	١١٠١	— يا للياس
١٨	— يا هنون أقبلوا	٣٨	— يا مسلم أقبل
١٨	— يا هنوناه أقبلوا	١٨	— يا هنُ
٨ب	— يا هني أقبلا	٨ب	— يا هنِ أقبل
٨ب	— يا هني أقبلوا	٨ب	— يا هنات أقبلن
١٦٤ب	— يذهب زيد	١٨	— يا هناتوه أقبلن
١٨١ب	— يرميخاك	١٨	— يا هنان أقبلا
٦٢ب	— يضربانه	١٨	— يا هنانيه أقبلا
— يطيل النشوة ويقضي بالمشوة		٨ب	— يا هناه
٥١ب	ويقبل الرشوة	١٨	— يا هناه أقبل
١٦٤ب	— يعلم الله	٨ب	— يا هنتِ أقبلي
١٦٥	— يقوم زيد فيضرب	٨ب	— يا هنتُ أقبلي
١٦٥	— يقوم زيد ويضرب	٨ب	— يا هنتان أقبلا
		١٨	— يا هنتانيه أقبلا



## ٥- فهرس القوافي

الصفحة	القائل	البحر	القافية
			( ء )
١١٩٠	قيس بن الخطيم	الطويل	وراءها
			( ء )
١٩٦	الفرزدق	الطويل	جزاء
١١٥٤	حسان بن ثابت	الوافر	سواء
١١٣٠	الحارث بن حلزة	الخفيف	البلاء
	انظر البلاء	الخفيف	كفاء
			( ء )
١٩٢ ب	الفرزدق	الطويل	برشائها
١٤٤ ب	ابن دريد	الكامل	الرقباء
١١٨٨	أبو المقدم	الرجز	واللهاء
١١٨٨	أبو المقدم	الرجز	جداء
١٩١ ب	رؤية	الرجز	أظمائه
١٩١ ب	أبو زيد	الخفيف	السواء
			( ب )
١٩٥ ب	-	الرجز	الرقب
١٩٨	-	الرجز	الغضب
١٩٨	-	الرجز	وخرّب
			( ب )
١١٣ ب	ابن أبي عيينة	الطويل	نُجبا
١١٣ ب	ابن أبي عيينة	الطويل	ربّا
١١٣ ب	ابن أبي عيينة	الطويل	عذبا
١١٣ ب	ابن أبي عيينة	الطويل	نهبّا

القافية	البحر	القائل	الصفحة
الحبّا	الطويل	ابن أبي عيينة	١١٣ ب
أزيبا	الطويل	الأعشى	١١٩ ب
أقربا	الطويل	عبد الله بن الزبير	١١٤٦
فاعتَبَا	اليسيط	الخطيب	١١١٥
أو أصابا	الوافر	كثير	١٢٠٣
ربّا	الرجز	-	٨٥ ب
ركبّا	الرجز	-	٨٥ ب
قأبا	الرجز	-	٨٥ ب
سَبَسَا	الرجز	رؤية أو ربيعة بن صبيح	١٨٦، ١١٠ ب
مُعَقَّرَا	الرجز	انظر الحشورة في الرجز	
ذيبا	الرجز	أبو عون الحرمازي	٤٢ ب
يُصَيِّبَا	الرجز	أبو عون الحرمازي	٤٢ ب
عجيبا	الرجز	أبو عون الحرمازي	٤٢ ب
(بُ)			
ونَحَسْبُ	الطويل	الكميت	١٢٦ ب
ونَكَسْبُ	الطويل	الكميت	٥٢ ب
مَشْرَبُ	الطويل	الكميت	١١٦١
وأَغْضَبُ	الطويل	الكميت	١١٩٢
راكِبُ	الطويل	نُصِب	١١٠١
صاحِبُه	الطويل	أبو الطمحان أو لقيط	١٩٧ ب
واهِبُه	الطويل	الفرزدق	٩٦ ب
يُقَارِيه	الطويل	الفرزدق	١٣ ب
وصاحِبُه	الطويل	—	١٢٠٣
إِهَابُهَا	الطويل	سويد بن الطويلة	١٤٩

القافية	للبحر	القائل	الصفحة
رَكُوبُ	الطويل	حميد بن ثور	١١٥ ب
لَغَرِيبُ	الطويل	ضايئ البرجمي	١٩٦
العَرَبُ	البيسيط	جرير	١٢٥
ذِيبُ	البيسيط	—	١٧٣
كَعَابُ	الوافر	ابن أحمر	١٨٣ ب
رَكْبُهُ	الرجز	—	١١٨٦
نَرَبُهُ	الرجز	دكين بن رجاء	٧٠ ب
صاحِبُهُ	الرجز	القناني	١٩٤
جانبُهُ	الرجز	القناني	١٩٤
تَرَابُ	الرجز	أبو الدقيش	١٩٣
تَوْرَابُ	الرجز	أبو الدقيش	١٩٣
مُطَلَبُ	المنسرح	عبيد الله بن قيس الرقيات	٧٤ ب، ١٢٥
الموكِبُ	المتقارب	محمد بن حازم	٤ ب
تستصحبُ	المتقارب	محمد بن حازم	٤ ب
(ب)			
الكَرْبُ	الطويل	مالك بن أبي الأنصاري أو المرادي	١٩٨
الْمُتَنَسِّبُ	الطويل	طفيل الغنوي	٢٢ ب
الْمُتَارِبُ	الطويل	طفيل الغنوي	١٨٦ ب
وَتَرْكِبُ	الطويل	طفيل الغنوي	٢٠٤
وَتُسْهَبُ	الطويل	انظر: وتركب	
الخَوَاجِبُ	الطويل	النايفة	٢٠١
المواكِبُ	الطويل	الحارث بن خالد أو غيره	٤ ب
والمصائبُ	الطويل	صفي الغني أو أبو ذؤيب	١٢
المحائبُ	الطويل	ذو الرمة	١٣٩ ب

القافية	البحر	القائل	الصفحة
المواقب	الطويل	أم فروة الغطفانية	١٣٢ ب
الارانب	الطويل	—	١٩٣
رابي	البسيط	الفرزدق	١٩٩ ب
مكذوب	البسيط	النايعة	٢١٧
الإياب	الوافر	منذر بن حسان أو عميرة بن طرام	١٧٨ ب
الإهاب	الوافر	منذر بن حسان أو عميرة بن طرام	١٧٨ ب
مقاب	الوافر	—	٢٠ ب
القطوب	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	٢١٧٠
ربيب	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	٢١٧٠
القلوب	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	٢١٧٠
ذيب	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	٢١٧٠
جديب	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	٢١٧٠
رحيب	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	٢١٧٠
الأديب	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	٢١٧٠
كثيب	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	٢١٧٠
الرقيب	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	٢١٧٠
الاريب	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	٢١٧٠
بالباب	الكامل	ابن هرمة	٢٠٤
(ت)			
جَلَّتْ	الطويل	مختلف فيه	١٠٤ ب
زَلَّتْ	الطويل	مختلف فيه	١٠٤ ب
تَجَلَّتْ	الطويل	مختلف فيه	١٠٤ ب
وغارت	الطويل	زهير بن مسعود	١٨٧
وَأَرَّتْ	الطويل	زهير بن مسعود	١٨٧

القافية	البحر	القائل	الصفحة
مَشَارَت	الطويل	زهير بن مسعود	١٨٧
شُبِتْ	الوافر	قصي بن كلاب	١٥٦
شَمْلَةٌ	الرجز	-	٢٠١
مُقْبِرَات	الرملي	-	١٩٦
بِمَنْجَاة	السريع	كعب بن مطرود	١١٧
وأموات	السريع	كعب بن مطرود	١١٧
(ج)			
أَهْوَجَا	الرجز	العجاج	٢٠١
الْخُرُوجَا	الرجز	العجاج	١٧٩ ب
رَجُوجَا	الرجز	العجاج	١٧٩ ب
(ج)			
الدراريح	السريع	ابن أبي الشيص	١٠٩ ب
الصهاريح	السريع	ابن أبي الشيص	١٠٩ ب
ودماليج	السريع	ابن أبي الشيص	١٠٩ ب
(ح)			
فأستريحها	الوافر	المغيرة بن حبياء	١٦٥ ب
ورُمَحَا	الكامل	عبد الله بن الزيمري	١٠ ب، ١٧٧ ب
قَسِيحَا	الرجز	أبو النجم	١٦٦
فَنَسْتَرِيحَا	الرجز	أبو النجم	١٦٦
(ح)			
كَابِحُ	الطويل	أوس بن حجر	١٨٢
رَامِحُ	الطويل	ابن مقبل	١٧
المسارحُ	الطويل	ابن مقبل	١١٨
الطوائِحُ	الطويل	نهشل بن حري أو غيره	١٣ ب

القافية	البحر	القائل	الصفحة
السُّوحُ (ح)	البسيط	أبو ذؤيب	٢٢٢ ب
إصباحي	البسيط	أوس أو عبيد بن الأبرص	١٦٦
رَضَّاحُ (خ)	الرجز	أبو النجم	١٢
طَبَّاحُ (ذ)	البسيط	طرفة	١٣٦ ب
وَعْدُ	الرمل	إسحاق الموصلي	١٨٣
وَكَبْدُ	الرجز	-	١٧٥ ب
لَا تَرْدُ (د)	الرجز	-	١٨٢
مُخَلَّدَا	الطويل	مختلف فيه	١٨٣
فَاعْبِدَا	الطويل	الأعشى	١١٧
الشُّرْدَا	البسيط	عبد مناف الهذلي	١٧١
غَدَا	البسيط	عمر بن أبي ربيعة	١٥٤
الجلادا	الوافر	كعب بن زهير	١٥٢
السَّقَادَا	الوافر	كعب بن زهير	١٥٢
مَوَعْدَا	الكامل	الأعشى	١٨٤
أَحْدَا	الكامل	-	١١٠٦
رَاشِدَا	الرجز	أبو النجم	١٦٦ ب
أَبْدَا	الرجز	-	١٠٥ ب، ١٢٣
أَحْدَا (د)	الرجز	-	١٠٥ ب
يُخَلَّدُ	الطويل	مسكين الدارمي	١٧٧

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١٧٢	أوس بن حجر	الطويل	تُرْعَدُ
١٥٦ ب	ذو الرمة	الطويل	وعَبِيدُهَا
١٨٣	أبو قابوس الحيري	البسيط	أَحَدُ
١٨٣	أبو قابوس الحيري	البسيط	يَعِدُ
١٨٣ ب، ١٨٤	ورقة بن نوفل	البسيط	والوَلَدُ
٥٥ ب	ورقة أو غيره	البسيط	والجَمَدُ
٥١ ب	ذو الرمة	البسيط	تَقْيِيدُ
١١٥٦	جرير	الوافر	العَبِيدُ
١٢٥ ب	جرير	الوافر	الوقودُ
١١٠٦	ساعدة بن العجلان	الوافر	الْهَيْدُ
			(د)
١٤٥ ب	أبو ذؤيب	الطويل	بَعْدِي
٢٤ ب	طرفة	الطويل	وَأَزْدُ
١٠٤ ب	طرفة	الطويل	بِمُؤَيَّدِ
١٢٠٣	طرفة	الطويل	أَرْفَدِ
١٦٧	طرفة	الطويل	مُخْلِدِي
	انظر تُرْعَدُ	الطويل	تُرْعَدُ
٢٥ ب	الأشهب بن رُميلة	الطويل	مُخَالِدِ
١٩٤	ذو الرمة	البسيط	الْبَلَدِ
١٨٤	المتلمس	الوافر	مُسْتَفَادِ
١٧٨	قيس بن زهير	الوافر	زِيَادِ
١٩٧ ب	يزيد بن الصعق	الوافر	بِرَادِ
	انظر يَثَارِ	الكامل	يُقْصَدِ
٢٠٤ ب	بشار بن برد	الرجز	بَعْدِي

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١٢٣	حميد الأرقط	الرجز	قدي
١١٢٢	الاعشى	المتقارب	أنضادها (ر)
١١٠٢	الافوه الأودي	الطويل	البقر
١١٣٩، ١٤٦، ب	الكميت	الكامل	الأخاير
١٧٠ ب	-	-	-
١١٥٤، ب١٢١	-	الرجز	البشر
٧٨ ب	أبو محمد الفقعسي	الرجز	السحر
٩٦ ب	العجاج	الرجز	الغب
١١٦	امرؤ القيس	الرملي	وتدر
٧٨ ب	طرفة	الرملي	وضر
١٢١ ب	امرؤ القيس أو ربيعة النمرى	المتقارب	النمر
٦٨ ب	أوس بن حجر	المتقارب	النصر
١٨٢ ب	أبي بن سلمى	المتقارب	لم يطر (ر)
٤٦ ب	ذو الرمة	الطويل	قفا
٤ ب	ابن ميادة	الطويل	صبرا
١١٩٦، ٩٥٤	امرؤ القيس	الطويل	جرجرا
٧٣، ٩٦٨ ب	الشماع	الطويل	الموترا
١١٧٨	ابن مقبل	الطويل	أنعدرا
١٢٦، ب١٧	النايفة الجعدي	الطويل	نعدرا
٤ ب	النايفة الجعدي	الطويل	أظهرا
٣٠ ب	حذيفة الهذلي	الطويل	ومثرا
١٩٥ ب	-	الطويل	شاكرا

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٥٠ ب	الفرزدق	البسيط	الثمار
٥٠ ب	الفرزدق	البسيط	شبرا
٥٠ ب	الفرزدق	البسيط	والحجر
١٧٢	عنتر	الوافر	عمارا
٦٨ ب	الفرزدق	الوافر	افتقارا
١١٤٩	الأعشى	الكامل	الحزارة
٦١ ب	صفية بنت عبد المطلب	الرجز	ثمرا
٦١ ب	صفية بنت عبد المطلب	الرجز	صقرا
١١٣٠	أبو النجم العجلي	الرجز	حرا
١١٣٠	أبو النجم العجلي	الرجز	شرا
١١٣٨، ١١٠٠	-	الرجز	الثمار
١١٣٨	-	الرجز	حبرة
٩٦ ب	المعراج	الرجز	الحشورة
١١٠٨	المعراج	الرجز	أحجارا
١٢٠١	-	الرجز	شطيرا
١٢٠١	-	الرجز	أو أطيرا
	انظر شطيرا	الرجز	شنطيرا
١٣١ ب، ١٧٧ ب	أبو ذؤاد	المتقارب	نارا
١٧١، ١٦٧	المسيب بن علس	المتقارب	عقارا
١١٩٣	الأعشى	المتقارب	وصارا
١٢٠٤	الأعشى	المتقارب	بصيرا
١١٣٣	الأعشى	المتقارب	اغثارا
			(ر)
١١٢٩	المجنون أو أبو صخر الهذلي	الطويل	عمرو

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٤٩ ب	ذو الرمة	الطويل	الْقَطْرُ
١٤٩ ب	الفرزدق	الطويل	مُتَيْسِّرٌ
٩٨ ب	لبيد	الطويل	جَعْفَرُ
١٢٦ ب	ذو الرمة	الطويل	أَصْوَرُ
١٤٦	ورقاء بن زهير أو قيس بن زهير	الطويل	عَامِرُ
١٢٠٣	لبيد	الطويل	تَدَاثِرُ
	انظر تدائر	الطويل	تَدَاهِرُ
١٢٦ ب	ذو الرمة	الطويل	نَاظِرُ
١٨٢ ب	—	الطويل	طَائِرُ
١٤٩ ب	الفرزدق	الطويل	تُصَاهِرُهُ
١١٥١	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	وَاقْتَرَارُهَا
٩٦ ب	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	سَارُهَا
١١٠٠	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	قِصَارُهَا
	انظر صميمها	الطويل	يَجَارُهَا
٢٠١ ب	الأحيمر السعدي	الطويل	أَطِيرُ
١٩٣	الفرزدق	الطويل	أَزُورُهَا
١٤	ثوبة أو رجل من الضباب	الطويل	ضَرِيرُهَا
١٣٠ ب	الفرزدق	البسيط	بَشْرُ
١١٤٨	الأخطل	البسيط	ثُورُ
١١١٠١	الأعشى الباهلي	البسيط	الزَّفَرُ
٥٠ ب	قتادة اليشكري	البسيط	السَّفَرُ
٥٠ ب	قتادة اليشكري	البسيط	الشَّجَرُ
١١٨٢	ابن المعتز	البسيط	تَنْسِتِرُ
١١٥٧	الخنساء	البسيط	وإِدْبَارُ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١٦٩	أوس بن حجر	البسيط	تنكيرُ
١٦٩ ب	أوس بن حجر	البسيط	الخُورُ
١٣٤ ب	حريث بن جبلة أو جبلة بن الحوي	البسيط	دهاريرُ
١٢٧ ب	خداش بن زهير أو غيره	الوافر	حمامُ
١٢٣	—	الكامل	والمستشك
			(ر)
١٢٢ ب	القلمس	الطويل	للمخمرُ
١٢٢ ب	القلمس	الطويل	الدهرُ
١٩٦	نصيب	الطويل	ضميرُ
١٩٣	—	الطويل	يتبشرُ
١٩٧	—	الطويل	المسافرُ
١١٦	ابن مقبل	البسيط	الدُّمُحُ
٨٢ ب، ١٩٢	الراعي أو القتال	البسيط	الأخِرُ
	انظر عظم	البسيط	فَصْرُ
١٥٨	سالم بن دارة	البسيط	عارُ
٣ ب	الكميت	البسيط	إتاري
	انظر في الطويل: فضلا	الوافر	الحمارُ
١٣٧	زهير بن أبي سلمى	الكامل	يُفْرِي
١٧٧	أبو كبير الهذلي	الكامل	الأعفرُ
١٥٣ ب	—	الكامل	الأوهرُ
١٤٠	عامر بن الطفيل	الكامل	يُشارُ
١٧١	عمران بن حطان	الكامل	الدَّابِرُ
١٧١	رجل من بني مرة	الكامل	الدَّابِرُ
١٨٠	الفرزدق	الكامل	عُشَارُ

القافية	البحر	القائل	الصفحة
عشاري	الكامل	انتظر عشار	
تُكدر	الرجز	ابن المعتز	١٨٢
الحافر	الرجز	-	٢١ب، ٢٢
بالظواهر	الرجز	-	١٩٣ب
الحفاجر	الرجز	-	١٩٣ب
والثورور	الرجز	الدهناء بنت مسحل	٣ب
أسيرها	الرجز	أبو النجم	١٥١ب
الفخر	السريع	الأعشى	٥٥ب، ١٥٣ب
ذِكْرُه	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
قبره	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
عُمُرُه	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
أُمُرُه	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
عُسْرُه	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
شُرُه	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
دَهْرُه	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
سِتْرُه	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
نَصْرُه	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
حَفْرُه	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
حَشْرُه	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
طَمْرُه	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
لُفْرُه	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
نُطْرُه	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
إِثْرُه	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب

القافية	البحر	القائل	الصفحة
(ز)			
وَزُهُ	الرملي	—	٨٠ب
كَزُهُ	الرملي	—	٨٠ب
بَزَا	المتقارب	الخنساء	١٥٤ب
(ز)			
الشَّرِي	الرجز	رؤية	١٨٢، ١٨١
(س)			
أَمَسَا	الرجز	العجاج	١١١٥
خَمَسَا	الرجز	العجاج	١١١٥
(س)			
الْمَكْسُ	الطويل	انظر الكَرَب	
قُرْنَسُ	البسيط	مالك بن خالد الهذلي	١٤٦ب
لَبَّاسُ	البسيط	مالك بن خالد الهذلي	١٤٧
إِبْجَاسُ	البسيط	مالك بن خالد الهذلي	١٤٧
السُّوسُ	البسيط	المثلث	١٢٣ب
وَالرُّؤُوسُ	الوافر	أعرابي	١٥٦
(س)			
النَّاسُ	البسيط	—	١٠٨
أَمَسِ	الوافر	زياد الأعجم أو غيره	١١٥
شَمَسِ	الوافر	زياد الأعجم أو غيره	١١٥
ضُرُوسِ	الوافر	—	١٠٨
تُمَسِّي	الكامل	قس بن ساعدة أو تُبَع بن الأقرن	١١٥
كَالْوَرَسِ	الكامل	قس بن ساعدة أو تُبَع بن الأقرن	١١٥
أَمَسِ	الكامل	قس بن ساعدة أو تُبَع بن الأقرن	١١٥

القافية	البحر	القائل	الصفحة
والجلس الفرس (ش)	الكامل المتصرح	خزرج بن لوزان أو خالد بن المهاج طرفة أو مصنوع	١٧٧ب ١١٥٥
جَحْمَرِشْ (ص)	الرجز	ريزام بن عقال	١٥٥
الوقائصا	الطويل	الأعشى	١٥٥
الاحاوص	الطويل	الأعشى	١٢٣، ١٨٨
خائصا	الطويل	الأعشى	١٥٥
رقصا	الرجز	أعرابي	٦٣ب
توقصا (ص)	الرجز	أعرابي	٦٣ب
الحاصي	الكامل	أمية بن أبي عائد	١٢٤ب
ولا تعصب (ض)	المتقارب	مختلف فيه	١٨٦
قابض	الطويل	قيس بن جررة الطائي	١٠٤ب
لنابض	الطويل	قيس بن جررة	١١٣٣
المضائض	الطويل	قيس بن جررة	١٣٣ب
الأرض (ض)	الطويل	أبو خراش الهذلي	١٢٣
المحتاض	الكامل	أبو الشيص	١٩٨
نقضي (ط)	الرجز	الأغلب العجلي	١١٩
وأختبط	الرجز	العجاج	١٩٣
يختلط	الرجز	العجاج	١٩٣

القافية	البحر	القائل	الصفحة
قط	الرجز	العجاج	١٩٣
(ط)			
النشاط	الرجز	العجاج	٤٧ ب
النشاط	المتقارب	أسامة بن الحارث الهذلي	١٣٣ ب
(ع)			
الضبع	الرجز	-	١١٩٦
لم يقطع	الرمل	سويد بن أبي كاهل	١٨
راع	السريع	السقاح المربوعي	١٥ ب
(ع)			
فاسمعا	الطويل	متمم بن نويرة	١٧ ب
ومصرعا	الطويل	متمم بن نويرة	١٧ ب
فبيجعا	الطويل	متمم بن نويرة	١٦٢ ب
تقطعا	الطويل	الكلحية	٤ ب
أشعنا	الطويل	جرير أو عمرو بن شاس	٦٧ ب
مولعا	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	١١٥٤
موزعا	الطويل	انظر مولعا	
مجمعا	الطويل	ثابت شرا	١٨١ ب
مصرعا	الطويل	انظر مجمعا	
توسعا	الطويل	انظر يوسع	
والصلعا	البسيط	الاعشى	١٥٥
والزما	البسيط	الاعشى	١٥٥
رواجعا	الرجز	العجاج	٣١ ب
(ع)			
مدفع	الطويل	أبو تمام	١٦٦

القافية	البحر	القائل	الصفحة
أَصْنَعُ	الطويل	العُجَيْر السلولي	١٩٧ ب
يُمْنَعُ	الطويل	انظر يُخَلَّدُ	
اِكْتَعُ	الطويل	—	١٤٠، ١٨٣
تَلْمَعُ	الطويل	أوس بن حجر	٦٩ ب
يُوسَعُ	الطويل	أبو الحسحاس	١٦٣، ١٥١
يُمْنَعُ	الطويل	انظر يُخَلَّدُ	
رَاكِعُ	الطويل	النايعة	١٧٢
تُرَاجِعُ	الطويل	النايعة	١٩٦
وَاِزَعُ	الطويل	النايعة	١١٩ ب
وَاسِعُ	الطويل	النايعة	١١١٠
الْأَصَابِعُ	الطويل	الفرزدق	١٩٥ ب
وَمَائِعُ	الطويل	ذو الرمة	١١٠٠
وَوَاسِعُ	الطويل	ذو الرمة	١١٠٠
المُشْتَايِعُ	الطويل	حميد بن ثور	١٩٩ ب
أَكَارِعُهُ	الطويل	حسان	١١٤٠
(ع)			
السَّمَادِعُ	الطويل	ذو الرمة	١٢٠١
أَصْنَعُ	الرجز	أبو النجم	١٤٣
(ف)			
يَشْتَحِفُ	الطويل	كبيشة بنت معد يكرب	١٧ ب
نُقْذَفُ	الطويل	الفرزدق	٤٦ ب
عَارِفُ	الطويل	مراحم العقيلي	٩٦، ١٤٣ ب
عَاطِفُ	الطويل	انظر الموترأ	
الْلُجْفُ	البسيط	أوس بن حجر	١٠١ ب

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١١٩٧	جرير	البسيط	الرَّصَفُ
١٧٦، ١٩٦	عمرو بن أمراء القيس	المنسرح	مختلفُ (ف)
٢١٥٨	بشر بن أبي خازم	الوافر	شافِي
١٤٦	ميمون بنت بحدل	الوافر	الشفوف
١١٢٤	العجاج	الرجز	أعراف
١٢٠٣	—	المنسرح	تجف (ق)
١١١٠	العداقرى أو سكين بن نضرة	الرجز	دقيقا
١٤٠ ب	شيم بن خويلد	المتقارب	خُنْفَقِيَا (ق)
٧٠ ب	ذو الرمة	الطويل	وتَحْنُقُ
١١٢١	عبّيس بن شيحان	الطويل	الطوارقُ
١٨٥	الإمام علي بن أبي طالب	الطويل	صديقُ
٥١ ب	الأخطل	الطويل	طريقُ
١٨٦	—	الطويل	صديقُ
١٩٧ ب	أبو محجن	الطويل	عروفتها (ف)
١٢٦ ب	إبراهيم بن الأغلب أو محمد الزيات	البسيط	عُنْقِي
١٩٨	المرار	الوافر	واقِي
١٩٨	المرار	الوافر	كالحناقِ
١٩٨	المرار	الوافر	لِراقِي
١٩٨	المرار	الوافر	الرِّفاقِ
١٧٨ ب	—	الرجز	المِرْفَقِ

القافية	البحر	القائل	الصفحة
طارق	الرجز	عمارة بن طارق	١٠١ ب
والاصادق	الرجز	عمارة بن طارق	١٠١ ب
صديقها	الرجز	رؤية	١٩١
الطريق	السريع	محمد بن حازم أو جعيفران الموسوي	١٤٦
الحلق	السريع	محمد بن حازم أو جعيفران الموسوي	١٤٦
(ك)			
هنالكما	الطويل	أبو الأسود	١٨٧
إياكما	الرجز	حميد الارقط	١٨٩ ب
قفنكما	السريع	رجل من حمير	١٨٦ ب
(ل)			
الأبل	الطويل	الكميت	١٦ ب
يَعْتَمِلُ	الرجز	بعض الأعراب	٣٩
يشكل	الرجز	بعض الأعراب	٣٩
وتل	الرجز	جهم بن سبل	١٦
واعتدل	الرملي	لبيد	١٧ ب
وقبل	الرملي	ابن الزبيري	١٢٤
(ل)			
فضلا	الطويل	ابن أحمر وقيل غيره	١٥٦
تسريلا	الطويل	أوس	٦٩
يتفلغلا	الطويل	ابن مقبل	١ ب
سالا	البسيط	عدي بن زيد	١٧٩
حَمَلَا	البسيط	الأخطل	٧٦
بلالا	الوافر	ذو الرمة	٩٣
قالا	الوافر	ذو الرمة	٦٩ ب

القافية	البحر	القائل	الصفحة
الغزالا	الوافر	ذو الرمة	١٣٦ ب
قليلا	الوافر	أرطاة بن سهية أو النمر	١٤٠ ب
الأغلا	الكامل	الأخطل	١٢١ ب
زوالها	الكامل	الأعشى	٨٤ ب
الهباله	الكامل	أسماء بنت خارجة أو الكهميت	١٢٩ ب
وخلا	الرجز	قتادة المشكري	١٥١
صلا	الرجز	قتادة المشكري	١٥١
سلا	الرجز	قتادة المشكري	١٥١
كلكلا	الرجز	انظر: الككل	
مهلا	المنسرح	الأعشى	١١٢
(ل)			
عدل	الطويل	أبو الخطار الكلبي أو بشر الكلبي	١٩ ب
تأمل	الطويل	أوس بن حجر	١٧٩
عل	الطويل	أوس بن حجر	١٩٠
مُعول	الطويل	كعب بن زهير	١٥٢
يتمول	الطويل	كعب بن زهير	١٥٢
يفعل	الطويل	النمر بن تولب	١١٩
يُقَمَل	الطويل	الأخطل	١٩ ب
مُنخَل	الطويل	بشر بن عمرو	١٠٩
روابل	الطويل	النايفة	٥٥ ب
قائل	الطويل	النايفة	١٥٦
عائده	الطويل	ابن مقبل	١٧ ب
حامله	الطويل	حارثة بن بدر	٦٦ ب
بلايله	الطويل	—	١٣١، ١٧٩

القافية	البحر	القائل	الصفحة
صَوَاهِلُهُ	الطويل	أبى مقبل	١١٧٩
الرَّجُلُ	البيسيط	الاعشى	١٦٦ ب، ٢٦٦ ب
الْفُضْلُ	البيسيط	المتنخل الهذلي	١٧٥، ب
سُهَيْلُ	الوافر	انظر سُهَيْلُ	
طَلُّ	الوافر	-	١٨٣ ب
أَنَالَهَا	الوافر	انظر أَزُورُهَا	
فُضُولُ	الوافر	الشَّجَلُ	١٩٨ ب
الْهَلُ	الكامل	الفرزدق	١٧٣ ب
لَا مِيلُ	الكامل	الأحوص	١١٠٢
وَتَهَيْلُ	الكامل	جرير	١٢٦
قَتِيلُ	الكامل	جرير	١٢١ ب
جَلَّاجِلُ	الرجز	غطفان بن أبيف	١٤٦
أَجَلُ	الرجز	غطفان بن أبيف	١٤٦
أَهْوَالُهَا	الرجز	-	١١١٠
هَلَالُهَا	الرجز	-	١١١٠
الْمُنْقَلُ	المتقارب	الكميت	١٣٥ ب
الْأَكْحَلُ	المتقارب	انظر الْأَكْحَلُ	
الْمُنْصَلُ	المتقارب	انظر الْمُنْصَلُ	
(لِ)			
مِثْلِي	الطويل	الفرزدق	٨٨ ب
الْعُصْلُ	الطويل	حاتم أو غيره	١١٥٤
ذَبَلُ	الطويل	جرير	١٠٨ ب
فَحْوَمِلُ	الطويل	امرؤ القيس	٧٧ ب
بِأَمْثَلِ	الطويل	امرؤ القيس	١٧٨

القافية	البحر	القائل	الصفحة
تَسْلِي	الطويل	امرؤ القيس	٧٨ ب
بِمُسْلِي	الطويل	امرؤ القيس	١٧٨
وَجَعَلِ	الطويل	امرؤ القيس	٧٧ ب
جَلَجَلِ	الطويل	امرؤ القيس	٧٧ ب
مُعْجَلِ	الطويل	امرؤ القيس	١٧٧ ب
تَفْضُلِ	الطويل	امرؤ القيس	١٨ ب
بَيْدَلِ	الطويل	امرؤ القيس	١٠١
بالاجادل	الطويل	أبو ذؤيب	١٣٣
الغواطل	الطويل	حسان بن ثابت	١٣٠ ب
الليائل	الطويل	اللكميت	١٧٣ ب
هوامل	الطويل	-	١٩
بقول	الطويل	كعب بن سعد	١٤٦
طملال	البسيط	أوس	١٦٩
بليل	الوافر	زُفر بن الحارث أو جرير	١٥٤ ب
سُهَيْلِ	الوافر	زُفر أو جرير	١٥٤ ب
إلال	الوافر	النايفة	١٧٢
العوالي	الوافر	الحارث بن زهير	١٩٢ ب
بلال	الوافر	الحارث بن زهير	١٩٢ ب
الخلال	الوافر	الحارث بن زهير	١٩٢ ب
للقتل	الكامل	-	٢٠٣
الباطل	الكامل	جرير	١٢٩
طحل	الهمزج	الفند التيماني	١٢٠ ب
عَبْهَلْ	الرجز	منظور بن مرثد	١٨٦ ب
الموئي	الرجز	منظور بن مرثد	١٠١ ب

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١١١٠، ب٧٨	منظور بن مرشد	الرجز	الكلكل
١٧٧ ب	العجاج	الرجز	المزمل
١١٩٨	-	الرجز	مُصلصله
٧١، ب٧٠	دكين بن رجاء أو غيره	الرجز	المعلول
١٢٥	امرؤ القيس	السريع	واغل
١٨ ب	الأعشى	الخفيف	الاهوال
٦٦ ب	حسان	المتقارب	الأكحل
٦٦ ب	حسان	المتقارب	المنصل
١٧٠	أوفى المازني	المتقارب	يَعجَلِي
١٨٢	أمية بن أبي عائد الهذلي	المتقارب	السعالي
			(م)
١٨٠	-	الرجز	مُتَم
١٣٢ ب، ١٧٨ ب،	الأعشى	المتقارب	عُصُم
١٨٥ ب، ١٨٦ ب			
			(م)
١٥٣ ب، ١١٥٥	عمرو بن عبد الجن	الطويل	عندما
١١٥٥	عمرو بن عبد الجن	الطويل	مَرَّيْما
١١٥٥	عمرو بن عبد الجن	الطويل	صَمَّما
١٩٤	حسان بن ثابت	الطويل	مُصَرِّما
١٥٦ ب	حميد بن ثور	الطويل	واينما
٢٠٤ ب	حميد بن ثور	الطويل	وتسَلِّما
١١٨٩	-	الطويل	مُعْظَما
	انظر مُصَرِّما	الطويل	ومُعَدِّما
١٩٩ ب	-	الرجز	كلتاها

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١٩٩ ب	—	الرجز	لوناهما
١١١ ب	أبو الرعاس أو غيره	الرجز	كاللؤلؤة
١٢١ ب	مختلف فيه	الرجز	القدما
١٤٩ ب	عمرو بن قميعة	السريع	لامها
١١١ ب	النمر بن تولب	المتقارب	الاعصما
			(م)
١٢٥ ب	أبو خراش الهذلي	الطويل	اصلم
٢٦ ب	—	الطويل	اشام
٢٦ ب	—	الطويل	واظلم
٢٦ ب	—	الطويل	مقدم
١٤٨ ب	—	الطويل	مظلم
١٤٨ ب	—	الطويل	يشكلم
١٤٨ ب	—	الطويل	منطقم
١٤٨ ب	—	الطويل	مستلم
١٩١ ب	سويد بن كراع أو دجاجة بن عب	الطويل	حالم
٩٧ ب	المرار	الطويل	الكرائم
١١١ ب	الفرزدق	الطويل	القوائم
٢٠١ ب	المثنبي	الطويل	الغمام
١٨٣ ب	زياد الأعجم	الطويل	نظامها
١٨٣ ب	زياد الأعجم	الطويل	عامها
١٨٣ ب	زياد الأعجم	الطويل	حمامها
١٩٧ ب	المرار	الطويل	نجوم
٩٧ ب	المرار	الطويل	وتقيم
١٩٧ ب	المرار	الطويل	وخيم

القافية	البحر	القائل	الصفحة
نسيمها	الطويل	المرار	٩٧، ١١١ ب
حميمها	الطويل	المرار	٩٧ ب
نجومها	الطويل	المرار	٩٨
صميمها	الطويل	كثير	١١١
تلم	الوافر	أبو الأسود	١٦٧
ملم	الوافر	انظر تلم	
امسلام	الوافر	عمرو بن معد يكرب	١٩٣
السلام	الوافر	الأحوص	١٠ ب
الخصيم	الوافر	قيس بن زهير	١٩٢ ب
مليم	الوافر	أمية بن أبي الصلت	١٧٥ ب
مقيم	الوافر	انظر مليم	
اللتيم	الوافر	انظر اللتيم	
مستديم	الوافر	كثير	١٨
رقم	الكامل	المرار	٩٧
وندام	الكامل	ليد	١٥٧ ب
المظلوم	الكامل	ليد	١٨٦، ١٨٨ ب
ليامها	الكامل	ليد	١١٧
والأثم	المنسرح	الجميع	١٤٦ ب، ١٧٠ ب
(م)			
منهم	الطويل	أوس	١٣٠، ١٣١
المهينم	الطويل	أوس	١٧٥، ١٦٩
المقوم	الطويل	الخيل	١٩٧ ب
المتظلم	الطويل	الخيل	١٩٧ ب
والقم	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٧٢ ب

القافية	البحر	القائل	الصفحة
عاصم	الطويل	مالك بن نويرة	٥١ ب
النواسم	الطويل	ذو الرمة	١١٩
الاعاجم	الطويل	رجل من كلب	١٤٨ ب
ومقام	الطويل	الفرزدق	١٢٣ ب
كلام	الطويل	الفرزدق	١٢٣ ب
هجوم	الطويل	المرار	١٩٧
سكّم	البسيط	الأحوص	٨٨ ب
والحمم	البسيط	الأخطل	١٢٣ ب
ولا عظم	البسيط	—	٧٣ ب
لأقوام	البسيط	النايفه	١٥٦
عكّم	الوافر	الخطيعة	٧٢، ١٧١ ب
يدّم	الوافر	الخطيعة	١١٥ ب
الخيام	الوافر	الفرزدق	١٨٣
الحليم	الوافر	زياد الأعجم	١٥١
اللهم	الوافر	زياد الأعجم	١٥١
تهم	الوافر	زياد الأعجم	١٥١
مُعاسي	الكامل	دعبل	١٨٦
الحجّام	الكامل	دعبل	١٨٦
الإسلام	الكامل	دعبل	٨٦ ب
البرسام	الكامل	دعبل	٨٦ ب
ونسيمها	الكامل	ابن الرومي	١٨٢
الحمي	الرجز	العجاج	١٤١ ب، ١٨٨
الجرام	المتقارب	المرار	٩٧ ب

القافية	البحر	القائل	الصفحة
(ن)			
مَحَنُ	الرجز	العجاج	٩٥ب
يُوثِقِينَ	الرجز	خطام الريح	٢٥ب
الكرابين	المسريع	أبو زغيب دليم	١٥٥ب
أَزَنُ	المتقارب	الاعشى	٧٣ب
كاللبن	المتقارب	الاعشى	٧٣ب
(ن)			
بأولانا	البسيط	أمية بن أبي الصلت	٨٢ب
عفانا	البسيط	كثير بن عبد الله	١١٢
جَرِينَا	الوافر	عمرو بن كلثوم	١٨٤ب
الأندرينا	الوافر	عمرو بن كلثوم	١٨٤ب
مَقْتُونَا	الوافر	عمرو بن كلثوم	١٤١
مِينَا	الوافر	حسن	١٧٤، ١٧٥ب، ١٢٥
الدوينا	الوافر	الكميت	٧٥ب
مُبِينَا	الوافر	الجنون أو خارجة بن قليب	١٠٠ب
يستويننا	الوافر	الجنون أو خارجة بن قليب	١٠٠ب، ١٠١ب
الثُدِينَا	الوافر	—	٩٣ب
وَهْنَةُ	الرجز	—	٩٧
عَصِينَا	الرجز	أم جميل	٨٤ب
أَهِينَا	الرجز	أم جميل	٨٤ب
الضغِينَا	الرجز	—	١٥١
تَجِينَا	الرجز	—	١٥١
جنونا	الخفيف	حسن	٦٨ب

القافية	البحر	القائل	الصفحة
(نُ)			
غُرَّانُ	الطويل	امرؤ القيس	١٥٢
المساكِينُ	البسيط	حميد الأرقط	١٥٤
مَمِينُ	الوافر	أنظر مينا	
أمانُ	الوافر	سعيد بن حميد	١٤٦ ب
امتمحانُ	الوافر	سعيد بن حميد	١٤٦ ب
الزمانُ	الوافر	سعيد بن حميد	١٤٦ ب
يلينُ	الكامل	محمد بن كناسة	١١١ ب
يكونُ	الكامل	محمد بن كناسة	١١١ ب
هينُ	الرجز	-	٧٦ ب
لينُ	الرجز	-	٧٦ ب
(نِ)			
المهاينِ	الطويل	بشر بن أبي خازم	١٢٠٠
الكنائنِ	الطويل	الطرماح	١١٤٩
رَماني	الطويل	ابن أحمر أو الأزرق الفراءسي	١٩٦
إبلانِ	الطويل	مساور بن هند	١٨١ ب
الكتفانِ	الطويل	ابنة مالك بن بدر	١٩٣
طَهَّيانِ	الطويل	يعلى الأحول	١٩٨ ب
خَلْقانِ	الطويل	خيرة البلوية أو غيرها	١٢٧
عَطِرانِ	الطويل	أنظر خَلْقانِ	
يمانِ	الطويل	طائي	١٥٢
جَمالينِ	البسيط	عمرو بن عمرو بن العداء	١٢٦
حينِ	البسيط	جرير	٩٥ ب
عساني	الوافر	عمران بن حطان	١٦ ب

القافية	البحر	القائل	الصفحة
الشَّعْثَانِ	الوافر	المرار	٩٨ ب
الزَّعْفَرَانِ	الوافر	المرار	٩٨، ١٧٠ ب
الشُّرُونِ	الوافر	انظر الشعثان	
الظُّنُونِ	الوافر	الشماخ	١٧٢
تُخَوِّفِينِي	الوافر	أبو حبة	١١٧٧
يَسْتَنِي	الكامل	الجَمَاز	٥٥ ب
يَجْتَنِي	الكامل	الجَمَاز	٥٥ ب
وَاطْمَئِنَّاهُ	الرجز	-	١٩٦ ب
( هـ )			
عَلَاهَا	الرجز	رؤية أو أبو النجم	١٢٠١
( ي )			
يَمَانِيَا	الطويل	سُحَيْم	١٧٣
غِيَابِيَا	الطويل	ابن أحمر	١٧٤
نَوَاجِيَا	الطويل	ابن أحمر	١٥٢
الْمَنَادِيَا	الطويل	الفرزدق	١٦٢ ب
بَلْقَائِيَا	الطويل	-	١٨٤
وَالطَّرِيَا	الرجز	عذافر الفقيمي	١١٣ ب
بِظَهْرِيَّةٍ	الرجز	-	١٦٤
الْأَرْشِيَّةُ	الرجز	-	١٦٤
صَبَايَا	الرجز	-	٩٦ ب
( ي )			
الْبَيْكِيُّ	السريع	العجاج	١١٠٥
قَنْسَرِيُّ	السريع	العجاج	١٣١
نَسِيُّ	المتقارب	أبو ذؤيب	٤٥ ب

القافية	البحر	القائل	الصفحة
( ي )			
الرؤي	الرجز	أبو الجودي	١٧١ ب
البرني	الرجز	أبو الجودي	١٧١ ب
الألف اللينة			
الصبا	الطويل	الأعشى	١٥٥
رأى	الكامل	الاسعر الجعفي	١٨٥ ب
وأى	الكامل	الاسعر الجعفي	١٨٥ ب
كالنوى	الكامل	الرخيم العبدى	١٩١ ب
زوزى	الرجز	منظور الديبىرى	١٥٦
زوزى	الرجز	انظر زوزى	
المسا	الرجز	—	١٨٥ ب
وقا	الرجز	العجاج	١٣٢ ب، ١٧٨ ب، ١٨٥ ب

٦- فهرس أجزاء الأبيات (١)

— نواباتيان : انظر في الطويل : يتفلقا

— عليهن فتیان رموا بفتية

١٩٣ ب



( ١ ) اقتصر على هذين الموضعين لصعوبة الوصول إلى الأول ولعدم معرفتي لتتمة الثاني .

## ٧- فهرس اللغة والأمثلة الصرفية

آءة	١٥٦	أتكاه	١٠٤ ب	أحمري	٢١ ب، ٢٢ ب
آبل	١١٩٧	أتلج	١ ب	أحوزي	١٣
الآجر	١٢٣، ١٥	أثناء	١٩٥ ب	أحوى	١١٥٣
آخر	٨٢ ب	أجادل	١١٣٣	أحوري	١٥٣
الأخرة	٨٢ ب	الاجارع	١٤٤ ب	أحي	١١٥٣
آدر	١٥٦	أجدل	١٣٣ ب	الاخير	١٣٨ ب
آدم	١٧٤	أجربة	١٥ ب	أخت	٨ ب
أورها	١٣	أجرمز	١١٦٨	أختلق	١٣٧ ب
أزر	١١٩٥	أجمع	١١٧٤	أختي	١٩
الآن	١٧٤ ب	أجمعين	١٨٣	آخر	٨٩ ب، ٩٢
أوى	١١٥٣	الأحاوص	١٢٣	أخرى	٨٢ ب
الابى	١٥٢	أحبة	١٥ ب	أخرج	١٢٢
أباهيل	١٠٣ ب	أحتبسته	١١٣٨	أخرجج	١٦ ب
الاباطح	١٤٤ ب	أحتجز	١١٦٨	أخرمُس	١١٦٨
أباطيل	١١٧١، ١٤٦ ب	أحتل	١١٠٠	أخرنظم	١٦٧ ب، ١٦٨ ب
الأنشغال	١١١٢، ١٨٠ ب	أحتملت	١١٣٨	أخطيت	١٧٤
أهملناكم	١٨٤	أحد	١٧٧	أخواك	١٧٧ ب
أبصعين	١٨٣	أخرجم	١٦٧ ب، ١٦٨ ب	إداوة	١١٠٢
أبوأيوب	٩٩ ب	إحرون	١٤٦ ب	أدعه	٢٠٤ ب
أبيضه	٢٠٦ ب	أحمد	١٦ ب	أدكار	١١٦
أبينون	١١٥٥	أحمر	٥ ب، ٢١ ب	أذكر	١١٦
أثار	٣ ب	١٢٣، ١٥٣، ١١٧٤	أدل	١٢٤ ب	
أفرثة	١١٩٥	أحمر حمراء	١٦٢	أذلة	١٥ ب

الأرارة	١١٤٨	أسطاع	١٥٤	اضرب	٢٤ ب
أراطي	١١٩٦	أسقية	١٠١ ب	اضربا	٤٣ ب
أراق	١٤٦ ب	اسل	٢٥٠	اضرب	١٦٧ ب
أرانب	١٠١ ب	اسمادت	١٩٨	اضربي	٤٣ ب
الأربعاء	١٧١ ب	أسود	١٣٨ ب	اطمان	١٦٧ ب
أرجان	١٢٣	أشالي	١٩٦ ب	أطل	١٩٩
أردد	١١٤ ب، ٢٤ ب	الاشاعة	٢٣	أعريض	١٧١
أر	١٣	اشقر	١٣٣	اعتنب	١١٥ ب
أررت	١٣	اشتركاو بلنك	١٣٢ ب	أعجمي	٨٦
أرز	٨٠ ب	اشترمرك	١٣٣	اعرابي	٨٦
أرض	١١٩٥، ١٦٧	اشتوى	١٠٠ ب	الاعراف	١٢٤
أرضون	١٢٠، ١٦٧	اشتويت	١٣٨	اعضض	١١٤ ب
أرغفة	١٥ ب	أشعة	١٥ ب	اعصى	١٥٥
أرمه	٢٠٥ ب، ١٢٠٦	أشد	١٨٨ ب	أعوج	٢١ ب
أرهن	٩٦ ب	أشدة	١٥ ب	أعوجي	٢١ ب
إريس	١١٤٨	أشرت	١٩٥ ب	أعياء	١٥٣
الإرين	١٣٥ ب	أشعني	٢٣	اغزه	٢٠٥ ب
الآزم	١٣٠ ب	إشنى	١٧٩	افتات	١٩٣ ب
أزهر	١٣٨ ب	أشغري	٢٢ ب	الأفضل	١٦٢
الأزيب	١١٩ ب	أشله	٧٨ ب	أف	١٣
أساريع	١٥٥ ب	الأصادق	١٠١ ب	أفكل	١٦
أساق	١٠١ ب	أصم	١٨٨ ب، ١٩٩	أقفة	١٥ ب
إستبرق	١٥٤	أصيبة	١٥٥	أقلة	١٥ ب
الاستقسام بالآلام	١١٨ ب	أصيم	١٨٨ ب	أكتعين	٨٣
أصحفر	١٦٧	أضحى	١٦	الاء	١٠٣ ب

ألى	٧٥ب	إنتحل	٣ب، ١٤	باطل	١٤٦ب
إلاهة والإلاهة	١٥٣ب	انقرف	١٩٨	باع	٥٣ب
ألبب	١٨٨ب	أنيسيان	١١٥٥	الباقر	١٠١ب
الحمر	٢٤ب	إهليلجة	١١٠٠	بان بين	٢٠٤ب
الندد	١٩٩ب، ١١٨٨	أهوج	١٢٢	بدرة ويدور	١١٦٧
أليد	١١٨٨	أوير	١٥٣ب	بذينجانة	١٩
ألي	٢٤ب، ١٢٥	أوج	١٩٦، ٢٠٦ب	بُرى	١١٧٤
الليل	١٧٣ب	الاولد	١١٧	برام	١٨٦
أما	١٢٣ب	الاولدين	١١٧	بُرن	١٣
أمير	١٣	أوزر	١١٩٥	بُرد	٥٣ب
الامر	١٣	إوزة	١٥٦	برمة	١٨٦
امراة	١٢٥ب	الاول	٨٢ب، ١١٢٣	برة	١١٧٤
امراتان	١٠٣ب	الاولى	٨٢ب	برود	٥٣ب
أمس	٩١ب، ٩٢ب،	اولو مال	١٠٣ب	بمدّه	١٦٠
	١١٧١، ١١١٥	أونت	٩٩ب	بغداد	١٢٣ب
أمطر	٨٥ب	أويت	١١٥٣	بغداد	١٢٣ب
إملاك المرأة	١١٩٠	أويصل	١٥٣	بقم	١٢٣ب، ١٧، ١٥
أمهة	١٩	أي	٢٤ب	البقوى	١٣٣ب
أمهات	١٩	أيلي	١١٩٣	البقيا	١٣٣ب
أميرة	١١٩٤	أينق	٢٠ب	البكي	١١٠٥
أنا	١٢٠٥	أيهات	١١٩٦	بلنك	١٣٢ب
أناسي	١٥٥ب	(ب)		بنت	١٩
أنوب	١٤٦ب	باح السر	١١٩٠	بهله	١١١٢
أنشى	١١٦٢	باحة الدار	١١٩٠	ابن بور	١١٨٤
انطلق	١١١٠، ١١٢٢	هاذنجانة	١٩	بويذنجانة	٩ب

بيطار	١٣	تدحرج	١٧٠	تهار	٢ب
بيطر	١٧٠	تدورة	٢ب	تهلل	١٨٨ب
بين	٢٠٤ب	تديم	١١٦	توابانيان	١ب
(ت)		تر	١٠٤ب	توام	١٤
تابطي	١٨٨	تراث	١ب	تود	١٩٩ب
تؤثور	١٣	تربية	١٩٤ب	تودية	٢ب
تارس	١٢٠٠	ترش شيرين ١١٣٢، ١٨٧ب		نور	١٨٤ب
التورور	١٣	ترقوة	١١٤١	قوراب	١٩٣ب
تلفة	٢ب	تشر	١٩٦ب	توراة	١٤
تامر	١٢٠٠	تشنعه	١٩٦ب	تولج	١ب، ٢ب
تان	١١٤١	تضارب	١٨٨ب	نومري	١٣
التبشر	١٩٣ب	تضميرب	١٨٨ب	تيقور	١ب
تبيطر	١٧٠	تعضوضة	٢ب	تيهورة	١٢
تتري	١٤	تغلب	١٦	(ث)	
تثرت	٩٧ب	تفات	١٩٦ب	ثبة	٣٠ب
تثفل	٢ب	تفاتي	١٩٥ب	الثلاثاء	١٧١ب
تثفلة	١٤	تقضت	٩٧ب	ثم وثت	١٥٥
تجفاف	١٩٩ب	تقضت	٧٨ب	ثن	١٩٩
تخلي	١٩٩ب	تقول	١٣٧ب	ثاين	١٤١ب
تخلبة	١٩٩ب	تكبيت	١٩٥ب	ثاينين	١٠٣ب
تقوي	١٢١ب	تكريت	١٢٣ب	الثنوى	١٣٣ب
تحميزت	١٧٠	تلفة	١٩٣ب	ثني	١٩٩
تخاف	٢ب	تمثال	١٩٩ب	الثنيا	١٣٣ب
تخمة	١ب	تمنيت	١٣٧ب	ثوبكر	٩٩ب
تدجى	١٧ب	تنطق	١٩٥ب		

جاء	١٧٤	الجلب	جعفر	١١٠٠	حذقار	١١٨١، ١١١٢
جائي	١٧٤	جمادى	٧ب	حرة	١٤٦ب	
جئت	١١٢	جمعاء	١١٧٤	حزق	١٦٨ب	
جفر	٥٥ب	الجمير	٢٩٨	حزن	١١٦٨	
جاز	٥٥ب	جُمير	١١٨٢	حسبك	٤٦ب	
جون	٢٣٣	الجنة	١٣٥ب	الحسن	١١٨٩	
الجامل	١٠١ب	الجواري	٢٥ب	حضره بحضره	١١٩٥	
جحاجة	١٥٩ب	الجودى	٨٨ب	حضر موت	١٩ب	
جحفة	١٩٣ب	جُون ٣٣ب، ١٣٥، ٩٨ب		الحفش	٥١ب	
جحنفل	١١٦٩	(ح)		حلم	١٥ب	
جعيدتان	١٩٥ب	الحائش	٢٠٠ب	حليم	١٥ب	
الجد	١١٩١	حائض	١٢٠٠	حُمز	١٢٣، ١٩٩	
الجدة	١١٩١	الحار	١٩٤ب	الحمر	١٢٥	
جديد	١١٩١، ١١٧٧	الحارث	١٥٣ب، ١٢٣	حمراء	١٧٤ب، ٢٣ب	
جديدة ١٥٥، ١١٧٧،		حاشى	١٧	حمراء	١٨٠	
	١٩٠ب	حبارى	١٤٠ب	حمل	١٠٠ب	
جديلة	١٩٦ب	حباري	١١٧٤	حملاق	١١٩٩	
جرفاس	١٩٩ب	حبذا	١١٧٧	حملت	١١٣٨	
الحُرز	٨٣ب	حبسه	١١٣٨	حميدة	١١٩١	
الحمرزة	٨٣ب	حبطنى	١٦٩ب، ٩ب	حوجلة	١٤	
الحروز	٨٣ب	حبيب	١٥ب	حوجم	٢ب	
جريب	١٥ب	حبيرة	١٤٠ب	الحوص	١٢٣	
جعفر ١٦، ١٦٣ب، ١١٧٤		حذاء	١١٨٨	حوفران	١٢	
الجعفرين	١١٠٣	حذاقير	١١٨١، ١١١٢	حوك الرداء	١٩٧	

حولايا	١٢٠	خضيب (كف خضيب)	الدعاء	٢٠
حولي وحوالي	١٧٢ ب		دعوت	١٢٠٥
حيث	٤٦ ب	خطروف	دلي	٢٠٦ ب
حيري	٩٤	خطيباء	دم	٣٠ ب
حيص	١٥٥	خفت	دُمي	١١٧٤
الحين	١٩٦	خلا	دهين	١١٩١، ١١٦
حية	١١٢١	الخلال	الدوام	١٦ ب
حيهلا	١٢٠٥	خلق	دوية	٩٩ ب
حيوي	١١٢١	خمسة عشر	دويرة	١١٧٤، ١٢٠
(خ)		الختاق	دَيار	١٣
خادعت	٨٥ ب	خيرة	دِيم	١١٦
خُبيب	١٢٣	خيص	دِيم	١١٦
الخُبيين	١٢٣	(د)	ديمة	١١٦
خدب	١٦٨ ب	دار	(ذ)	
خدعته	٨٥ ب	دارع	ذُوبة	١١٠٢
خرجاء	١٢٢	دجا	ذا ٧٥ ب، ١٠٣ ب، ١١٤،	
الخرص	١٣٧ ب، ١٩٣	دجاجة		١١٢٥
خريق	١٧٧ ب	دجيحة	ذا صبيحة	١١٩٥
الخرزوة	١٩٧ ب	دحرج	ذاء	١١٣ ب
خزيا	١٣٣ ب	دخاريص	ذات	١٢٥ ب
الختل	٩٧ ب	دد	ذات يوم	١١٥٣
الخصر	١١٩٣	ددن	ذان ٧٥ ب، ١٠٣ ب، ١١٤،	
خصر	١١٤٧	دراجر		١١٤١
خصيف	١٧٧ ب	درحاية	ذلة	١٢٥ ب
خضارة	١٥٣ ب	دريهمات	الذبل	١٠٨ ب

ذلل	٢٥ب، ١٣٨ب	ردد	١١٦٩	زهير	١٣٨ب
ذليل	١٥ب	رُدِينِيَّة	١١٤٧	الزوزي	١٥٦
ذو	٧٥ب	رز	٨٠ب	زولان	٤٦ب
ذوا	٧٥ب	رشي	١٩٩	زونزك	١٥٦
ذوائب	١٠٩ب، ١١٢ب	رشيدة	١١٩١	زيادة	١١٢٧
ذوات	١١١٤، ١١٢٥	رغيف	١٥ب	زيتون	٥٢ب
ذو مال	١٢٤، ١٠٣ب،	رفاقة	١١٩٤	زيتون	١٧
١٢٤ب، ١١٤١، ١٧٧ب		ركب	١٧ب	زيدا	١٢٥
الذوبن	٧٥ب	ركوب	١١١٦	زيدان	١٧٢ب
(ر)		رسي	٥٣ب	الزيدان	١٧٥ب
راس	١٨٦ب	رَمِيًّا	١٩٤ب	الزيدين	١٠٢ب
الراهن	٩٦ب	رمية	١١٩٤	(س)	
رهاب	١٨٦	رملية	١١٢١	سال (سال)	١٣٤، ١٣٣
رهابة	١٨٦	رنر	٨٠ب	مبجان	١٥٣ب
رب	١١١٦	رُبا	٩٩ب	السبثنى	١٥٢
رُبّ ورئت	١٣٠، ١٥٥ب	(ز)		سحر	٩٢، ١٩٠ب
رَبَّة	١٨٦	زال	٨٤ب	سدرات	١١٤١
ربته اربه	٧٠ب	زباننا عقرب	١٩٨	سديس	١٧٧ب
ربشه	١٩٤ب	الزبانية	٣ب	سراحين	١٥٥ب
ربعة	١١٩٤	زبرج	١١٩٩	سراق	١١٩٥
رُبَيْت	١١٩٥	زكريّ	٢٠٠ب	سراويل	١٦، ١٥
رثوت	١١٩٤	زكرياء	٢٠٠ب	سردد	١١٩٩
رحى	١١٧، ٢٤ب، ١٩٩	الزلزال	١٥٢ب	السرھاف	١٥٢ب
	١٨٥ب	زنادة	٧٨ب	سرور	١٥٣
رحيم	١٥ب	زهلق	١١٩٩	سرية	١٠٢ب

سريويل	٥ب	شؤون	٩٨ب	(ص)
سرييلات	٥ب	شال	٧٨ب	صاحب ١٣٣ب، ١١٤٤
سفر	١٧ب	شاة ١١٢٧، ١١٢١،		صار (من الصورة) ١١٩٣
سففته أسفه	١٧٠	١٢٥ب، ١١٤١		صبر ١١٦٧
السلام	١٩٥ب	شتر	١٣٩ب	صبية ١١٥٥
سللته	٧٨ب	شحيح	١٥ب	صحاري ١٧
سلوت	١٧٨	شد	١٣٩ب	صحراء ١٧٣ب
سلميت	١٧٨	شديد	١٥ب	صُحير ١٧
سمع	١١٩٥	شراحيل	١٥	صديا ١٣٣ب
سمية	١٢٠	الشرب	١١٩٥	صرعان ٥١ب
سميته	١٢٣ب	شرف	١٥ب	صعقي ١١٢٧
سنبنة	١١٩٩	شربث	١٦٩ب	صفراء ١٨٠
السنة	٨ب، ٦٩ب	شرها	١٩٤ب	صلوت ١١٩٤
السنة	١٥٥	شروي	١٣٣ب	الصنم ١١٨ب
سنور	١١٨٢، ١٥٦	شريف	١٥ب	صوى ١٥٥
سنون ٦٩ب، ١١٥٦، ١١٧٤		شريفة	١١٧٧	صومعة ١٤
سه	٢٤ب، ١١١٦	شمته أشمه	٧٠ب	صياقلة ١٥٩ب
سُهلِي	١١٩٦	شن	١٩٧	صيد ١١٣٩
سواء	١١٥٤	الشن	٩٧ب	صيرف ١٦٩ب
سوة	٩٩ب	الشهادة	١٣٥ب	(ض)
سويدا	١٢٨ب	شهر ربيع	١١٥١	ضياء ١٠٩ب
سيد	١١١٩	الشوى	١٨٦	ضاربة ٧٤ب
(ش)		شوى	١٠٠ب، ١١٣٨	الضاريك ٤٢ب
شاء	١١٣ب	شبة	١١٢٧، ١١٤١	ضب ١١١٦
شعان	٩٨ب			ضرب ١١١٦

الضرر	١١٨٤	(ع)	عشرين	٨٠ ب
ضهياً	١١٠٧	ع	عشنت	١٥٦
ضو	١٨١ ب	العاج	عشيشية	١١٥٥
الضوء ١٠٩ ب، ١١٢٥، ١١٢٧		العاهن: انظر الراهن	عصا ١١٧، ٢٤ ب، ١٩٩	
ضوب	١٣٣	عباديد ١٠٣ ب، ١١٢ ب	عصفور	١٣
الضيع	١٩٥ ب	العباس ١٢٣، ١٨٨، ١٥٣ ب	عصي ١٧٢ ب، ٢٠٦ ب	
ضيون	١١١٩	عبد ١٣٣ ب، ١٤٤	عضضته أعضه	٧٠ ب
(ط)		عبد الملك ١٥١	عفراء	١٩٨
طار	١٢٠١	عبد مناة ١٥١	عقب	١١٨
طائي	١٢٠٠	العبيدي ١٩٦	عقدة النكاح	١١٩٠
طامن	٢٠ ب	عبيد ١٤٤ ب	عقرب ١٢٠، ١١٧٤	
الطرف	١٥٥	العبيدي ١٩٦	العقيم	١٤٧ ب
طفيا	١٣٣ ب	عجمي ١٨٦	علامة	١١٠٨
طلاحية	١٩٤ ب	عديس ١١٠٠	علياء	١١٢٠
طلحة وطلح	١٨٠	العدملي ١٩٤	علت	١٧٠
طنانة	١٩٦ ب	عدة ١١١٦	العلل	٧٠ ب
طولية	١٩٤ ب	عربي ١٨٦	علن	١١٦٨
طيا	١٩٢ ب	العرف ١٢٣ ب	عليق	١١٨٢
طيان	١٩٢ ب	العرف ١٢٤	عليكه	١٢٠٦
(ظ)		عرفان ١٢٣ ب	عليم	١٥ ب
ظرف	١٥ ب	العرق ١٩٢ ب	عمر	٨٩، ١٥ ب
ظريف	١٥ ب	عرقوة ١٢١	العمر	٥٤ ب
ظريفان	١٤١	عزند	العمران والعمرين	
ظريفون	١٤١	عروض ١٧١	١٤٠ ب، ١٥٢ ب، ١٧٥ ب	
ظريفة	١٧٧ ب، ١٥	العريف ١٢٣ ب	عمره	١٥٦

عمره	١١٨٤، ٥	الغاثور	١٩٣ ب	قنائك	١١٩٦
عميا	١٩٤ ب	(ف)		قوزيد	١٧٧ ب
عميمي	١٩٤ ب	فارسي	٢٢	قُوق	١٢٠ ب
عمية	١٩٤ ب	قتلت	١٩٥	فوك	١٤١
عناق ١٥، ٢٠، ١٤٠، ١٤٠ ب		فتوى	١٣ ب	فينة والفينة	١٥٣ ب
	١٦٦ ب	الفتيا	١٣٣ ب ١٩٥	(ق)	
عنيس	١٦٧ ب	فخذ	١١٢، ١١٠	قائم	١٥ ب
عئل	١٦٧	فراد	١٧٩	قائمة	١٥ ب
عنوق	١٦٦ ب	فرادى	١٧٩	قاصعاء	١٠١ ب
العوبثاني	١٢	الفراش	١٢١ ب	قاضي	١٧٢
عُوج	٢١ ب، ٢٣	الفرج	١٩٢	قال	٥٣ ب
العُوج	٢٣	قُرُج	١٩٤	القال	٦٩ ب
عوجاء	١٢٢	قُرُجة	١٩٤	القُروب	٨٥ ب
عوداود	٩٩ ب	فرد	١٧٩	قب	١٢٠ ب
عبي	١٥٣	فريس	٢٢	قبلة	١٦٠
	(غ)	فرزدق	١٧١	قتل	١١٦ ب
غرثى	١٣٠ ب	الفرضة	٨٥ ب	قتيل	١١٦
غزا	٥٣ ب	فرضت فرضا	٨٥ ب	قحاح	١٩٥
غزاوة	١٩٧ ب	الفرفر	١٩٣	القحل	٣ ب
غطمش	١٠٠	فريق	١٠٤	قديمة	١٧٤
غلاميه	٢٠٥ ب	الفضل	١٥٤	قرا (قرا)	٣٣
غلمة	١٥٥	فضل بفضل	١٩٥	قرطاس	١٩٩
غُمى	١١٠	الفضلى	١٦٢	القرطبي	٥٢ ب
غوغاء	١٥٦	قفا	١٢٠ ب	قرناس	١٤٦ ب
غوغاء	٢٠٣ ب	قلل	١٦٩	قربويح	٥ ب

القسيرة	١٩٥ب	(ك)	كيفه	٢٠٥ب
قسي	٢٠ب، ١٢٠ب،	كأي	كيتونة	١٥٢ب
	٢٠٦ب	كثريما	(ل)	
قصرته	٥٢ب	كذا	لاولات	١٥٥
قضفاض	١٢٠٤	الكراروين	لأل	١٤
قعد	١١٩٩	كرسي	لاء	١١٣ب
قعيد	١٦٢ب	كرم	لاهن	١٢٠٠
قفل	٩٩ب	كرهان	اللات	١١٣ب
قفيز	١٥ب	كريم	لؤلؤ	١٤
القلبت	٥١ب	كرمة	اللامعات	١٥٢
القلقال	١٥٢ب	كرهة	لأة	١٢٠ب
قلما	١٣٠ب	كفء	لدى	١٥٢ب
قلنس	١١٢٥	كُفء	لذن	١٥٢ب
قليل	١٥ب	كفاء	اللذان	١١٢٥ب، ١٠٣ب
قمحدوة	١١٤١	كُفؤ	الذين	١٠٣ب
القمرين	١٤٠ب	كل	لقا	١١٩٦
قمرية	١٦٢	كلا	لقاح	١٨٦
قنر	١١٦٧	كلنا	لقحة	١٨٦
قنسون	١٧٢ب	كلب	له	٢٠٥ب
قنور	١١٨٢، ١٥٦	كليب	لهد	١١٠٦
قني	٢٠٦ب	كم	لهي	١٢٠ب
القهبلس	٣ب	الكماة	لو	٢٤ب
قواصع	١٠١ب	كوثر	لووي	١٥٣
قوتل	١٣٣	كوكب	لويت	١١١٤
القياس	١١٤٥	كي	ليائل	١٧٣ب

ليال	١٧٣ب	مذ	٧ب، ٢٤ب	مقاتلة	١١٩٨
ليس	١٣٩	مذاكير	١١٢ب	مقتوين	١١٤١
الليل	١٧٣ب	مذروان	١٠٣ب، ١١٤١	مقروءة	٩٩ب
ليلة ليلاء	١٧٣ب	مذعور	١١٨٤	مقروءة	٩٩ب
لين الحاشية	١٩٤ب	مرؤوس	١٣٥ب	مقلات ١٢٥ب، ١٨٥ب	
(م)		مرامي	١١٧٤	مكرم	١٥ب
ماء	١١٣ب	المرأة	٩٨ب	مكرمة	١٥ب
ما أطوله	١٣٩	مرباث	١٩٤ب	ملاك	١٩٠
المؤتممة	١١١ب	مُرك	١١٣٣	ملك الشيء	١٩٠
الماحور	١٩٥ب	المري	١٠٤ب	ملك	١٩٠
معر	١٣٣	مرم	١٠٧	ملكيت	١٩٠
المزقدان	١٢٥ب	مساجد	٥ب	ممذاق	١٦٣
مالح	١١٣ب	مستحي	١١٧٨	منام	٨٥ب
مؤنة	١٩٦ب	المشور	١١٠٥	منت	١٩
مائة ومعون ١٧٦، ١٦٧،		مصباح	١٢٥ب	منجنيق	٣ب
١١٧٤		مصلصل	١١٩٨	منذ	٧ب
مائة ومؤون	١٦٧	مصنوع	١٣٧ب	المنفر	١١٨٤
مؤونة	١٩٦ب	للطا	١١٨٦	منه	١٩
معين	١٧٤، ١٩٤ب	مطايا	١٠٢	المنهاء	٦٢ب
ميتعة	١٩٥ب	مطر	٨٥ب	مه	١١٨٠
مثنى	٩٠ب	معاش	١٤١ب	المهالبة	١٢٣
المجنون	١٣٥ب	للعقب	١١٨	مهرقان	١٤٦ب
مدّ	١٣٩	معنى	١١٧	مهلبى	١٢٣
مذبح	١٩٦ب	معيشة	١٤١ب	الموتمة	١١١ب
مذكر	١١٦	مقاتل	١١٩٨	مونة	١٩٦ب

مير	٣٣ب	هذان	١١٧٥	وشوي	١٢٩
(ن)		هار ٢ب، ١١٥٣، ١٧٠ب		الوقائص	١٥٥
النازية	١٩٧	هبيخ	١١٨٢	ولج	١ب
الناشط	١٣٣ب	هجم	١٩٧	(ي)	
نباطي	١١٩٦	هدي	١٧٢ب، ١٨٦ب	ياتيل	٥٠ب
نبد	٦٦ب	هراوى	١١٠٢	اليار	١٩٤ب
النجاء كم	١٩٤ب	هراوة	١١٠٢	يتهل	١١١٢
نسر	١٥٣ب	هرت	٢ب	يتهير	٢ب
نسل	٧٨ب	هقط	١٦٨ب	يجاز	٥٥ب
نسوة	١٠٣ب	هنت	١٩	بخشي	١١٥
النشر	١١١ب	هنة	١٩	يد	٣٠، ١٢٠ب
النشوة	٥١ب	هنة	١٢٠٦	يدا	١٢٥
النضد	١١٢٢	هني	١١٧٤	يدع	١١٣٤
نظر	١٢٦ب	هوجاء	١٢٢	يدعو	٢٠، ١١٥ب
التميرون	١٢٢	هوزب	٢ب	يدضي	٢٠ب
نهائي	١١٢١	هول	٢٠٦ب	يدية	١٢٠
نهلية	١١٢١	هويخر	١١٥٣	يذر	١١٦١
النهل	٧٠ب	(و)		يرجع سفري	١٩٥ب
نهلت	٧٠ب	واب	١ب	يرمي	١١٥
نهر	١١٠٥	الوثن	١١٨ب	اليرنا	١٧١
النوم	١٥٥	وجهكه	١٢٠٦	يرها	١٩٤ب
نيبها	١١٩٧	رجيم	١٩٧	يريء	١١٥٣
(هـ)		وددت	١١٩٩	يري	١١٥٣
هاؤن	١٨٣ب	وذر	١١٦١	يربي	١١٥٣
هاؤوا	١٨٣ب	ورى	١ب	يزور	١٩٥ب

يزيد	١٤٤ ب	يعفر	٦ ب	يمتة	١٢٧
يسرو	١٥٣	يعله	٧٠ ب	الينجلب	٣ ب
يضع	١٧٠، ١٥٣ ب	يعملة	٧٨ ب	يهور	٢ ب
يضيع	١٥٣	يمضغ ثوبه	١٥٢	يوم	١٥٣، ١٩٦
يطيق	١٧٠	اليمن	١٢٧	يومضغ	١٥٣



## ٨- فهرس مسائل العربية

## الألف :

- لا تكون الألف أصلاً في اسم ولا فعل ١٥٣-ب
- إبدال المخففة عن الهمزة والأصلية ياءً ١٨٦-ب
- إبدال أحد الحرفين من الآخر في لذي ولدن ١٥٢-ب
- مقارنة ألف الإطلاق بالمبدلة من التنوين : انظر التنوين
- قلبها ياء في الوقف ٢٠٥-ب
- تبين الحركة بالألف قليل وبانتهاء كثير وعلة. ١٢٠٥
- ألف مقاتلة غير الف مقاتل ١١٩٨
- لا تكون إلا بعد فتحة ١١٧
- ألف اضربا تدل على فاعلتين عند المازني ٤٣-ب
- فاعل لا يتحرك الفه ١٢
- حذفها لالتقاء الساكنين في لم أكله ١١١٢
- لا تقع ملحقة إلا طرفاً ٤٢-ب
- لا تصح الألف وقبلها ضمة أو كسرة ١٣٣-ب
- تحريكها بقلبها همزة ٥٣-ب

## الهمزة :

- لا صورة لها في الخط عند المبرد ١٧٣
- تخفيفها ١٨١-ب، ٧٤-ب
- تخفيفها تقرب من الساكن وليست ساكنة ٣٣-ب
- تخفيفها كالمفوز بها ويتقدير الثبات ١١٥٣، ٢٤-ب
- المخففة في حكم الساكن ودليله ٣٣-ب
- حذفها في خير وشر ١٣٨-ب، ١٣٩
- مما يهرب فيه من اجتماع الهمزتين ١٠٩-ب
- حذفها على غير القياس ١٧٤

- الجمع بين همزتين ٧٤ ب
- اجتماع همزتين بينهما ألف الواحد لا الجمع عند الأخفش ١١٢ ب
- لم تدخل على الماضي لا المضارع؟ ١١٦٣
- لا تلحق أول الحماسي والرياعي ١٥٤
- مجيئها زائدة ١١٠٠
- متى لا تُقلب واو؟ ٩٩ ب
- لا تُقلب بالحركة وحدها ٥٣ ب
- إبدالها واو في ذوائب ١١٢ ب
- قلب المفتوحة واو أو ياء ١٣٥، ١٣٢
- قطع همزة الوصل في النداء في الجملة لا المفرد ١٨٨
- قطعها عند التسمية بالفعل ١٥٤، ١١٤ ب
- ثبات همزة الوصل في (ال) وامتناع ذلك في الفعل ١٢٥
- همزة بين بين ٣٣ ب، ١٧٤، ١٨٠
- قلبها في آدم وجاء: انظر القلب
- تسمية همزة التعدية بالنقل ١٢٦ ب

#### الإبدال:

- إبدال الهمزة عينا واللام نونا عند ابن السكيت ١٨٣ ب
- إبدال أحد المثليين ياء ١١٨٨، ١١٩٥
- ميم مفاعلة بدل من ألف فاعلت عند سيبويه ١١٩٨
- إبدال الألف ياء: انظر الألف

#### الإتباع:

- شرها وبرها ١٩٤ ب
- أكتعون لا يستعمل إلا بعد أجمعين، وأبصعون بعد أكتعين ١٨٣

#### الاتساع

٧١ ب

أحد :

– معناها العموم والكثرة أو بمعنى واحد ١٧٧

الإخبار :

– مسائله وطريقة حلها ١١٣-١١٤

الاختصاص :

– تسميته التبيين ١٦٨

– النصب على تقدير أعني ١٦٨

الادغام :

– الادغام ٩٩ ب

– امتناعه في تاء المضارعة ١٦٣ ب

– ادغام النون ١١٦٠

– ادغام المضعف عند التسمية به ١١٤ ب

– الإلحاق بمنعه ١١٩٩

– يجيز أبو الحسن في ادغام الراء واللام ما يمنعه غيره ١٦٧ ب

– تسمية عدم الادغام إظهاراً ١٨٨ ب

إذا الفجائية :

١٥٨

والنظر : الشرط

إذن :

– الدليل على حرفيتها ٤٥ ب

– هي في عوامل الفعل نظيرة ظن في عوامل الاسم ١٨٠ ب

الاستثناء :

– الاستثناء المنقطع ١٩٧

– إن جاء مستثنيان حمل أحدهما على نزع الخافض والآخر على الاستثناء ١١٤٨

– نصب المستثنى بمعنى بتوسط (إلا) لا باستثني ١٤٥ ب، ١٧٤ ب

- تقدير إلا في غير موضعها بعد ليس وغيرها ١١٣٣
- الجر والنصب بخلا وحاشي ٧ب
- غير في غير الاستثناء : انظر غير
- الاستثناء بلا يكون ١٤٢
- زيادة إلا ٤٦ب
- دلالتها على النفي ٨٨ب
- ما يكون من الحروف للاستثناء قد يكون لغيره ٧٧ب
- الاستثناء بمنزلة مفعول ١٧٥
- متابعة الكسائي في وقوع حاشي بعد إلا ٧٧ب
- وضعت العرب الحروف اختصارا موضع الجمل والأفعال المرفوضة نحو استثنى ١٣١ب
- استعمال ليس ولا يكون صفات ٧٧ب
- الاستثناء يشبه المعطف ١٧٥

#### الاستعمال :

- مما شذ في الاستعمال والقياس يوجب ١١٩١، ١١٧٧
- شاذ في القياس والاستعمال ١١٧٨
- قد يجوز في القياس ما لا يجيء في الاستعمال ١١٦١
- مراد الأصل مرفوض الاستعمال ٨٩ب
- ليس كل ما لا يرد به الاستعمال لا يجوز في القياس ٨٢ب
- العدول عن مستعمل الكلام ١٩٠
- احتجاج سيبويه بالاستعمال ١٥١ب
- أراد سيبويه بحسن أنه مستعمل وبقيح أنه غير مستعمل ١١٦٤

#### الاستغانة :

- لام الاستغانة تتصل بكاف مخاطب وهاء الغائب ١١٠ب

#### الاستفهام :

- ليس من الخبر ١١٨٣، ٢٠٢ب

- التسوية خبر ليس باستفهام ٣٢ب
- وضعت العرب هذه الحروف مواضع الجمل والأفعال المرفوضة نحو استفهم ١٣١ب
- قد نفع الهمزة بمعنى الإثبات والتقرير ولا يكون ذلك في هل ١٣١
- معنى هل : استفهم ولكنه لا يعمل ١٤٥ب
- لا يُقرر بهل وإنما يُستقبل بها الاستفهام ١٣١
- كم لم يمنع استعمالها استفهاما من استعمالها خبرا ١٣٤ب
- كم نجر وتنصب ٤٤ب
- مجيء كم بمعنى قدر ١٩٤
- كم لم ير وصل كما وصلت ما ١٣٥
- لم لا ير وصل متى وأي ٦٤
- استعملوا أي استفهاما وخبراً ١٣٤ب
- أي على معنى الهمزة وأم والعكس ١٧٣، ١٣١، ١٦١
- أي يكون بعضاً من كل ١٥٤
- أمان كمتى، وكم بمنزلة كيف وأين ١٣٤
- ما يقع جواباً لكم وجواباً لمتى ١٥٠ب
- من لذوي العلم وما يكون من الأجناس ١٣٥
- لا يعادل أم إلا الهمزة من أدوات الاستفهام ١٣١
- لا تدخل أم والهمزة لمعنى الجزاء ٦١
- أم المنقطعة ٦٣ب، ٦٩
- مجيء أين اسماً لا ظرفاً ٤٨ب
- ما بعد حرفه لا يتقدم عليه ولا يعمل فيما قبله ١٢٠٢، ٣٨ب، ١٦٥
- جواز إضافة ما في حيزه إلى اسمه وعدم جواز غيره ٢٠٢
- المعنى عند الإضافة إلى اسمه ١٣٨، ١٥٩
- لا يقع حالاً ٣٢ب
- حروفه يستفهم بها وفيها معنى الجزاء ٣٨ب

- الشياخ في الاستفهام ١٦٤
- مجيء كيف مستقراً ١١١٩
- الأسماء تقع بعد كيف ٥٧ب
- دخول التمني في الاستفهام اتساع ٩٤ب
- لا تقع كيف جزاءً : انظر الشرط
- لا يعمل الشرط بعد هل ويعمل بعد الهمزة : انظر الشرط
- لا يجتمع الشرط والاستفهام : انظر الشرط
- الاسم :
- مجيئه على حرف واحد : ١٧٨ب، ١٨٥ب
- لا يبقى على حرفين أحدهما لين ١٢١أ، ١٧٧ب، ١٧٨ب
- وجه مضارعة فعيل للاسم ١٥ب
- سقوط الهاء للجمع يختص بالاسم ٧٨ب
- يكثر في كلامهم مجيء الفاظ الأسماء والكلم خلاف مواضعها : ٢٣ب
- أول الاسم مبني : انظر البناء
- اسم الإشارة :
- معناه يعمل في الحال ولا يعمل في الظرف ١٣٥ب
- هنا وهناك وهاهنا وثم وذا وذاك وهناك ١٦١
- أجمع الناس على أن كاف هناك لا موضع لها ١٧٥ب
- ذا لا يُعرف لها أصل ولا استعملت تامة ١١٣ب
- ذا حرف واحد عند الكوفيين والرد عليه ١٢٥
- تشبيه ذا ذان وجمعه على لفظ آخر ألى ٧٥ب
- هذان اسم صيغ للتثنية وليس مثني ١٧٥
- يجوز في القياس هاهنا ولم يُسمع ١٦١
- وقوع ذلك موقع اسمين لا موقع جملة ١٢٤
- ذاك بعد ظن إشارة إلى المصدر : انظر ظن

- التسمية بهذا : انظر التسمية
- اسم الجنس :
- مفرد لفظاً جمع معنى ١٠١ب
- اسم الفاعل :
- لا يعمل موصوفاً ١١٣٥، ١١٤٢، ١٢٠٠
- ولا يوصف إذا عمل ١١٣٦
- وجواز إعماله إذا تأخرت الصفة عن المفعول عند ابن جني ٢٠٠ب
- إعماله إذا كان للحاضر والمستقبل دون الماضي ١٦٢ب، ١١٧٣
- وإعماله ماضياً بمعونة الحرف ١٧٤ب
- الكوفيون يقرنون مفعوله باللام إذا كان بالماضي ١١٦٣
- لا يعمل مصغراً ولا يُقر إذا عمل ١٥٤، ١١٣٦، ١٤١ب
- إعماله مصغراً أقبح من إعماله موصوفاً ١١٧٣
- لا يعمل اسماً فاعل في فاعل واحد ١١٠٧
- منع إضافته إلى فاعله ١٤٤، ١٣٩ب
- الكاف في الضارباك مجرورة ٤٢ب
- سبب حذف نون مثناه في الإضافة ٦٢ب
- تأويل اسم الفاعل بالمصدر ١٩٥ب
- الضمير فيه وعدم الاعتداد به ١٤١، ٢٠٠ب
- إضماره لدلالة ما ذكر عليه ١٧٧ب
- لا يتصل الضمير باسم الفاعل المفرد : انظر الضمير
- لا يضاف إلى الحال : انظر الحال
- إعمال تكسيره : انظر الجمع
- اسم الفعل :
- عليك وحذرك ودونك ووراءك ٤٦ب
- النجاءكم ١١٩٤

- مه بمعنى اكفف ١١٨٠
- أيها وأيهااتك وأيهااتكم ١١٩٦
- حسب بمعنى يكفي وهي لا تُثنى ٤٦ب، ١٥٧
- حسبك ضممتها بناء وكاف للمخاطب عند أبي عمرو ٤٦ب
- رويد ٤٦ب، ١٤٧
- معنى فناءك اسم فعل ١١٩٦
- اسم الفعل لا يعمل مصغراً ١٥٤
- لا يتقدم مفعوله عليه ٥٣ب
- الاسم الموصول :
- استعمال الصلة والموصول بمعنى المتعلق والتعلق ٢٠ب، ١١٢٩ب، ١٣١، ١١٣٥
- تسمية المعمول صلة ١١٨
- تسمية جملة الصلة خبراً ١١٣
- حذف ياء الذي في اللذان لالتقاء ساكنين لا لزيادتها ١١٢٥
- الصلة إيضاح ١٩٣
- لا يجوز الفصل بال بين الصلة والموصول ٧٥ب
- ولا يجوز الفصل بالجملة قياساً ١٢٩ب
- الاعتراض بين الصلة والموصول ١٢٧، ١٢٨ب
- أفراد العائد والموصول جمع ١٩٦ب
- ما في الصلة لا يعمل فيما قبله ١١٥٠
- لا تتقدم الصلة على الموصول ٢٠ب
- خلو الصلة من العائد ١١٣، ١٣٩، ١٤١
- ما يُقدَّر فيه الضمير وما لا يقدر إذا وقع الظرف صلة ٩٣ب
- مجي من نكرة أو نكرة موصوفة ١٢١، ١١٥٤
- الذي الجنسية ١٢٦
- ال الموصولة والاختلاف في رجوع الضمير عليها ١١٨ب

- استقلال الصلة بالظرف ١٠٢ب
- تأويل الإنشاء بالحكاية في الصلة ١٩٣
- الموصول والصلة لا يحقران ولا يكسران ٢٠ب
- لا توصف الظروف في الصلة : انظر الظرف
- لا تصف الموصول حتى تتم صلته : انظر الصفة
- لكن لا تقع صلة وكان تقع : انظر إن وأخواتها
- ما صبح أن يكون صلة فهو خير : انظر الخبر والإنشاء
- الأسماء الستة :
- واو أخوك لام لا إعراب ١٧٧ب
- الف فا عين الكلمة لا بدل من التنوين ١٣٢ب
- ذو جمع وثني على لفظ آخر ٧٥ب
- ذو لا يضاف إلا إلى المظهر ١١٧٨
- فوك وفيك ١٧٦
- الإستناد :
- تسمية المسند والمسند إليه الخبر والخبر عنه ٩٢ب
- الاشتغال :
- ترك استعمال الفعل بعد الاستفهام ١١٨٠
- الفرق في اختيار النصب والرفع بعد همزة الاستفهام ٥٦ب، ١١٤٠
- اختيار النصب فيما وقع بعد ما النافية التميمية ٣٦ب
- مسألة يستوي فيها شغل الفعل وعدم شغله عند سبويه ١٤٢ب
- بضعف مجيء المفسر تفسيراً لفعل آخر، واحتج الأخفش له ١٤١ب
- الواصل باللام لا يفسر بالواصل بغير اللام ١٧٣
- ناصب المفعول به هو ما دل عليه المذكور ١٧١
- لا يجوز نصب المشغول عنه معطوفاً على فعل التعجب كما يجوز في غير
- التعجب ١١٤٠

- متى مشغولا عنه ١٤٩

- لا يجوز دخول اللام الجارة على المشغول عنه والفعل متعد ١٧٣

- لم يمنع ما بعد الاستفهام والشرط فيما قبله : انظر الشرط والاستفهام

- البغداديون يرفعون المبتدأ المشغول عنه بضميره العائد عليه : انظر المبتدأ

الاشتقاق :

- من المأخوذ من المعين ١٣٥ ب

- الفرس تسمى الأشياء بالاشتقاقات ١١٣٣

الأصل :

- الذي لا زيادة فيه ولا علامة هو الأصل ٧٤، ١٢٠ ب

الأصل المرفوض :

- تُرفض الجملة والأفعال التي وضعت الحروف مواضعها ١٣١ ب

الأصوات :

- تفسير حكاية سبويه عن قوم يضمون (قب) في حكاية صوت السيوف ١٢٠ ب

أصول في العربية :

- إذا شذت الكلمة في موضع لم يتجاوز مكانها ولم يُقس غيرها عليها ١٨٨ ب

- التغيير آخر الاسم أولى به من حشوه ١٢٠٦

- تغيير الأول من المثليين ١٢٠١

- الاعتماد بالشبه في منع الصرف ٥ ب

- إذا كان التأويل يؤدي إلى ما لا نظير له وجب طرحه ١٢٣ ب

- إجراء المسبب مجرى السبب ١٣٠ ب

- إجراء الشيء مجرى نقيضه أو ما هو خلافه ١٣٠ ب، ١٧١

- لا يُنكر أن تكون الكلمة والحرف يُعتد به من وجه ولا يُعتد به من وجه آخر ١٩٢

- إزالة اللفظ عن جهته في الفروع أحسن منها في الأصول ١٦٥ ب

- من شأن العرب إذا أزلت الكلام عن أصله غيروا لفظه أو حذفوا أو جعلوه كالمثل ١٦٤ ب

- المعاني إنما تقاس لتثبت بها الأصول لا لتجتلب بها الزوائد ١٧٠ ب

- إذا كان الأول زائداً جاز من احتماله ما لا يجوز مع الأصل: انظر حروف الزيادة
- إجراء المنصوب مجرى المجرور والمرفوع في الوقف عليه بلا ألف: انظر التنوين
- الإضافة:

- الإضافة بابها التخصيص وأولى به من آل ١٥١، ب ١٢٩
- الإضافة إلى المستقبل في حكاية الماضي ١٥٨
- تسمية غير المضاف مفرداً ١٣٩، ب ٥٥
- حقيقتها أن تكون إلى الاسم ١١٤٤
- تمام الاسم بالإضافة ٧٧ ب
- المضاف إليه بمنزلة التنوين ٢١ ب
- الإضافة على معنى وجوب الفعل على الفاعل لا على معنى وقوعه ١٨٠ ب
- الإضافة بمعنى من في ثلاثمائة وحلقة حديد ١١٠ ب
- وبمعنى اللام في مائة درهم ١١٠
- فيها معنى اللام ومن ١٢١ ب
- تعمل عمل حروف الجر ١٢١ ب
- إضافة البعض إلى الكل ١٩٦
- الفصل بالمفعول بين المضاف والمضاف إليه ١٩٧
- تأخير المفعول لئلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه ١٤٠
- الفصل بالظرف والحال بين المضاف والمضاف إليه ١٥٠، ١٧٨
- إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه ١٦٥
- حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ١٧ ب، ٥٥، ب، ٧٠، ٧٨، ١١٨، ١٣٣ ب، ١٣١ ب، ١٤٤ ب، ١٥٠ ب، ١٥٤ ب
- بين القول بالفصل بين المتضامفين والقول بحذف المضاف إليه والاحتجاج للأول ١٤٩
- قُبِحَ تعليق المضاف ١١٩ ب، ١٢١ ب
- حذف المضاف بعد مذ ١٨٢ ب
- جرى للمضاف المحذوف مجرى المثبت ١٢١ ب

- المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ١٣٨
- إنما يضاف إلى ما هو من جنسه ٥٧ب
- اكتساب المضاف تأنيثاً من المضاف إليه ٩٦ب، ١٣٦ب
- اكتساب المضاف معنى الجزء من المضاف إليه ٣٨ب
- اكتساب المضاف البناء والإعراب والتعريف والتذكير من المضاف إليه ١١٩ب
- إضافة فا إلى المظهر في نية الانفصال ١٧٨ب
- إضافة أفعّل التفضيل في نية الانفصال ١٢٩ب
- لا يضاف الشيء إلى نفسه ١٧ب، ١٢٩أ، ١٢٩ب
- لا يضاف الفعل وفيه الضمير ١٤١
- لا تصح الإضافة إلى ما فيه لام الابتداء ولا الاستفهام ٢٠١ب
- امتناع إضافة المبهمة ١٧٥ب
- لا يجوز إضافة اثني عشر ولا الإضافة إليها ١٧٢ب
- لا يجوز إضافة الجملة المسمى بها إلى باء المتكلم ٨٧ب
- لا يضاف اسم الفاعل إلى فاعله ويضاف إلى المصدر ١٣٩ب
- عدم جواز ترك المضاف والإخبار عن المضاف إليه ١٧ب
- حذف التنين للإضافة المقدرة أو المذكورة ٧٢ب
- حذف نون المثني في الإضافة وغيرها ١٢١ب
- عند الأخفش لا يجوز إظهار نون ضاربك كظهورها في ضاربان زيداً ٤٢ب
- إضافة اسم الزمان إلى الجملة والفعل ١١٩
- مقارنة الصفة والموصوف بالمتضايقين يكون المضاف إليه كالأجنبي من المضاف ١٢١
- لا يضاف إذ إلا إلى جملة : انظر الظرف
- إضافة اسم الفاعل إلى الحال والظرف : انظر الحال والظرف
- الإضافة إلى اسم الشرط واسم الاستفهام : انظر الشرط
- الإضافة لا تمنع البناء : انظر البناء
- ما يستعمل صفة ومضافاً إليه : انظر الصفة

## الإعراب :

- حركات الإعراب لازمة للمعرب وهي في تقدير الثبات ٢٤ب، ١١٤ب
- لا يقع حشواً ١٧٢ب
- تسمية للمعرب متمكناً ١٢٥
- تسمية العلامة علماً ١٤ب
- تسمية إعراب المثني انقلاباً ١٧٢، ١٢٥ب
- حركة الحرف المزيد في الوقف كانتا غير إعراب ٢٠٦ب
- لا يجوز الجمع بين الإعراب وما هو للبناء في الحرف ١٨١
- الحذف في المعرب أجوز من الحذف في المثني ١٢٥
- نخطئة المازني لسيبويه في قوله : ثمانية مجارٍ ١٤٤
- المعرب من مكانين ١٢٥ب

## الإعلال :

- مما عاداته الإعلال ٢٠٦ب
- إعلال حائض وحائش للفظهما وإن لم يجريا على فعل ٢٠٠ب
- إعلال معيشة وتصحيح جمعها ١٤١ب
- عين (خير) ١٣٩
- صحت مدّين للعلمية ١٠٧
- انقلاب الواو والياء في عصا ورحى والتصحيح في لو وأي ٢٤ب
- ترجيح الإعلال وعدمه في الهمزة في ضياء بين الخليل والأخفش ١٠٩ب، ١١٢ب
- إعلال الالف ياء وواو في النوبة ١٨١ب
- يقلّبون لامات الفعل لحركات الإعراب ١١٤ب
- كسر عين الكلمة لاعتلالها ١١٩
- مما تُقلب ياؤه وواو إذا كان اسماً وما شذ عن ذلك ١٣٣ب
- إعلال العين واللام في ذا وشاء وماء ١١٣ب
- لا يرأى بين إعلايين ١٧٨، ١٥٣

- عين فَعَلَ المعتلة لا تصحح ١١٣٩
- الفاء بعيد من الاعتلال ٢٤ب
- يَضَعَف بدل الياء المتقلبة عن واو بهمزة ١٠٩ب
- مما لا تُقلب يَأْوُه واوا لأنه صفة ١٣٣ب
- قلب الواو ياء : انظر الواو
- أفعل التفضيل :
- معنى أفعل صفة واسماً ١٦١ب
- لم يُبَيِّن من كان الزمانية ١٣٨ب
- لزومه الأفراد ومطابقته لما قبله في الجنس والعدد : ١٦١ب
- لا بمجرد جمعه من أل إذا حذفت من ٨٩ب
- إذا دخلته اللام حذفت من ٨٩ب
- يجب أن يكون بعض ما يضاف إليه ١٢٩ب
- سبب عدم اقترانه بهاء التانيث ١٥٣
- مما يدل على أن ( خيراً منك ) ليس أفعل ١٤٦ب
- خير وشر أفعل ١٠، ١٣٨ب، ١٧٠ب
- نصب الظرف وتقديمه عليه لشبهه بالفعل : ١٣١
- إنما ينتصب بعده النكرات ١٨٩
- فيه معنى الفعل وصور عمله ١٣٠
- يُقْتَصَر فيه على نعت النكرة ويؤول ما خالف ذلك ١٣٠
- همزة أخاير للتكسير : انظر الجمع
- أل :
- مجيء أم مكانها ١٩٣
- زيادتها ٨٩ب، ١٥١ب
- جنسية ٢٧ب
- اقترانها بأفعل تصيره اسماً ١٦١ب

- نوعها في (الرجل) بين العهدية والذهنية والذكرية ٤٢ب
- هي للتخصيص والإضافة أولى منها به ١٥١ب
- مثني لا نتعرف بال ٩٠ب
- عدم جواز دخول ال على الفعل : انظر الفعل
- التقاء الساكنين :
- الحركة لالتقاء الساكنين في تقدير السكون ٢٤ب
- تغيير البناء لاجتماعهما ١٦٠
- لامات الفعل المعتلة لا تحرك لالتقاء الساكنين وإنما تحذف ١١٨١
- لم تحذف ياء (قاضي) لالتقاء الساكنين بل لأنها رابعة ١١٧٢
- تحريك عين ادعه لالتقاءهما ١٢٠٥
- حذف الالف لالتقاءهما : انظر الالف
- الإلحاق :
- أفعال لم يأت للإلحاق ١٨٨ب
- لا يكون فعلاء ملحقات، ويكون فعلاء وفُعلاء : ١٢٠٤
- تكرار البسب للإلحاق عند الأخفش ١٨٨ب
- عدم ادغام الملحق عند اجتماع المثليين ١٢٩
- التاء أول الكلمة لا تكون للإلحاق وتكون له غير أول ١١٩٩
- ألف حنطى للإلحاق ٩ب
- الإلحاق وعدم جوازه في غوغاء ٢٠٣ب
- قد لا يكون الحرف وحده للإلحاق ويكون مع غيره للإلحاق ١١٩٩
- أم :
- المعنى يدل على انقطاع أم ٢٩ب
- أما :
- لا يفصل بينها وبين جوازيها بالجمل ١٨٠ب
- سبب وقوع الفاء بعد أما ٣٥ب، ٤٨ب

## الإمالة :

- إمالة رحي ١٢٥
- إمالة الضمة بين الأخفش وسيبويه ١١٨٤
- إمالة التنوين في بعض اللغات لكلا يختلف الاسم ١٢٥
- أمن اللبس :
- حذف الواو في أعطيتكه لامن اللبس ١٤٣

## الأمر :

- وجها الأمر ١٩٣ ب
- كسر أدعجه وتوجيهه ٢٠٤ ب
- أن الزائدة : ١٤٨ ب
- أن المصدرية الناصبة :
- النصب بها مضمرة ١١٧٩
- لا تقع بعد علم وعلة ذلك ١٢٩
- لا تقع إلا على ماض أو مستقبل . ١٤٦
- المصدر المؤول من أن والفعل : انظر المصدر المؤول
- إن النافية : ٩١ ب
- إن وأخواتها :
- تسمية اسمها فاعلا ١٥٧
- إن وإن مما يخفف ويقل ٨٩ ب
- إن لم تعمل مضمرة ١١٣٢
- تخفيف إن يزيل عنها الشبه بالفعل ١٢٠٣
- سبب امتناع الابتداء بأن المفتوحة ١٥٣
- فتح همزة أن وبعدها لام التوكيد ٦٨ ب
- هل يجوز أن يقع اسم إن وصفا مكتفيا بمرفوعه ؟ ١١٠٧، ١٧٣، ١٥٧
- جواز الفصل بالظرف في أماكن منها ما بين إن واسمها ١٧٩

- حذف خبر إن وإن ١١١٢، ١٧٣
- الجمل تقع خبراً لها ١٧٣
- يجوز الاقتصار بخبر أحد الحرفين عن الآخر ١٧٣
- يقبح تقدير متعلق الظرف بعد إن متاخراً ١٧٩
- أبو علي: هل خبر إن مرتفع بالمبتدأ أو بالابتداء؟ وابن جني يقصر العمل على إن ٧٩ ب
- لعل غير خبر (إنشاء) ١١٨٣
- لعن في لعل ١١٩٥
- أن بمعنى لعل ١١٨٣
- شبه ليت بالفعل جوز زيادة الباء في اسمها ٧٢ ب
- أصل التمني بليت وجاء بالآتساعاً ٩٤ ب
- اسم ليت ضمير الشأن ٧٢ ب
- تخفيف لكن لا يزيل عنها معنى الفعل ٢٠٣ ب
- لكن لا تقع صلة ٩٤ ب
- الخلاف في خروج لكن من العطف عند دخول العاطف عليها ٣٧ ب، ٢٠٣ ب
- عدم تقدم خبر كأن ١٦٧
- تعلق الظرف بمعنى كان ١١٠٩
- حذف اسم كأن للظرف وطول الكلام ١٦٧
- كأن حرف ومعمولاه بمنزلة الشيء الواحد ١١٧٧
- كأن حرفان جُمعا كلمة واحدة ٤٤ ب
- كأن تعمل في معموليها جميعاً ١١٠٩
- كأن يوصف بها ويوصل ٩٤ ب
- أن ومعمولاهما سد مسد مفعولي ظن: انظر ظن
- إضمار ضمير الشأن عند تخفيف إن: انظر ضمير الشأن
- إضمار ضمير الشأن في لكن الثقيلة: انظر ضمير الشأن

## الإنكار :

- علم الإنكار في أزيد إتيه مستقل بنفسه ولا يلزم ١٨٩ ب

أو :

- مسألة في باب أو ١٥٦

وانظر العطف

أي :

- أي غير مستقل مفرداً ومضافاً ١٣٩

- إضماره ١٥٦

## الإيجاب :

- الإيجاب نظير الأمر ١١٦٤

البذل :

- بدل النكرة من المعرفة ١٢٥ ب

- بدل المعرفة من النكرة ١١٩٧

- بدل الغلط ١٥٠

- بدل مابين ١١٩٧

- الفعل يقع بدلا ١٤٩

- جار من جار ٧٣ ب، ١١١٦

- وقوع المصدر المؤول بدلا ١١ ب، ١٨١ ب

- البذل من كم ١٧٣ ب

- لا يُبدل الظرف من الظرف قبل تمام المضاف إليه الأول ١٥٤ ب

- ينبغي ألا يخرج البذل من حكم البذل منه ١١٧٣

- محال تقديم البذل على البذل منه ١١ ب، ١٧٧

- لا يُبدل الأكثر من الأقل وإنما يكون الثاني هو الأول أو بعضه ١٠٦

- لا يبدل الأعم من الأخص ١٧٧، ١٢٢ ب

- إجازة البذل على المعنى ١١٩٢

- البديل على تقدير تكرير العامل ١١٠٣
- البديل على معنى مثل ١٦٨، ١٥٠
- حملة على الموضع أجوز من حمل الصفة ١٨٦ ب
- لا يقع اجمع وجمعاء بدلا ١١٠٣
- البناء :
- اول الاسم مبني ١٤٤
- حركة حرف الحشو بناء ١٢٥ ب
- بناء الكلمة لوقوعها موقع المبني ١٦٩، ١٤٧
- الإضافة لا تمنع البناء ٤٦ ب
- بناء لهي لتضمنها معنى حرف التعريف ١٢٠ ب
- ضمة حسبك بناء مثل حيث ٤٦ ب
- لا يجوز الجمع بين الإعراب والبناء : انظر الإعراب
- التاء :
- لا تزداد حشواً ٥٤ ب
- متى تكون للإلحاق : انظر الإلحاق
- تاء التانيث :
- لا تكون إلا في آخر الاسم ١٧٢ ب
- هي في تقدير الانفصال ١٩٩ ب
- مما بني على تاء التانيث فليست على تقدير الانفصال ١١٤١
- هي بمنزلة اسم ضم إليه اسم قبله ١٢١
- لا تدخل على فعيل بمعنى مفعول ١١٧٧
- تسقط في التكسير فلا يكسر عليها الاسم ١٧٢ ب
- إنما تدخل فيما يؤنث بها على حد ما كان قبل دخولها فلا تغير الكلمة ١٧٠ ب
- تتصل بحركة بالفتح بلا ورُب وُثم ١٥٥
- لا تزداد أولاً إلا بثبت ١٢٣ ب

- رابع عناق وسعاد شابة تاء التانيث ١٦٦ ب
- تاء هنتاه بدل من اللام ٩ ب
- تاء هنتاه زائدة ٨ ب
- تاء بنت بدل ٩ ب
- تاء أخت بدل من اللام لا علامة تانيث ٨ ب- ١٩
- لحاقها ببعض الكلعات في التصغير ١١٧٤
- تزيل الشبه بالفعل ١٥٣
- التبيين :
- تبين الحركة بالالف والهاء ١٢٠٥
- وانظر الجر
- التخفيف :
- تخفيف بين : انظر الحذف
- الترخيم :
- ترخيم الثلاثي ٣٠ ب
- إنما يرخم المعروف المقصود إليه ١٣٨
- ترخيم جُمُير وعُلُيق وسنور ومنصور وهَبَّيخ وقَنُور ١١٨٢
- ترخيم مثل ( واحدة حمراء ) اسماً ١٥٩ ب
- لا يجوز ترخيم مسلمين علما ما لم يُغَيَّر ٣٧ ب
- من العلماء من يمنع صفة المرخم ٢١ ب
- التسمية :
- التسمية بالعدد والمعطوف ١٨٠
- التسمية بالجملة ١٨٠، ١٨٧
- الجملة تُحكى عند التسمية بها ١٨٦ ب
- احتجاج الاخفش لعدم جواز التسمية بالمركب مدائن محاريب ١٥٩ ب
- التسمية بالمركب عددا وغيره يُبنى الأول ويصرف الثاني نكرة عند الاخفش ١١٥٩

- التسمية بباء ضرب والاختلاف فيه ١١١٦، ١٢٤
- التسمية بأعضض ١١٤ ب
- التسمية بعاقلة ليبة ١٠٦ ب، ١٨٧ ب
- التسمية بلا ١١٣ ب
- التسمية بعم الاستفهامية ١١٤
- التسمية بشاة وشية وجمعهما ١١٢٧
- التسمية بهذا ١١٣ ب
- قطع همزة التوصل عند التسمية بفعل الامر: انظر الهمزة التسوية :
- أم راو رقعا موقع التسوية ٣٢ ب
- السوية خبر ليس باستفهام ٣٢ ب
- التصغير :
- التحقير بناء على حدته ١١٨٨
- التحقير قد يرد الشيء إلى أصله كرد المحذوف ١١٧٤
- فيه دلالة على موضع القلب ٢٠ ب
- إذا كانوا لا يردون الأصول فعدم رد الزائد أولى . ١٧٠ ب
- ما صيغ في التحقير أولاً ١١٥٥
- تصغير المركب كتصغير المضاف ٩ ب
- تصغير فعال وفعلول وفعليل ١٥
- تصغير هار ١١٥٣، ١٧٠ ب
- والندد ١١٨٨
- ويضع ١١٥٣، ١٧٠ ب
- وأحوى ١١٥٣
- وحبارى ١٤٠ ب
- وواصل ١٥٣

- وسراويل : ١٥
- وظريفان وظريفون علمين ١١٤١
- وشراحيل ١٥
- ودجاجة ١١٤١
- وخيرا منك وشرا منك ١١٧٠
- الاختلاف في تصغير باذئجاة ١٩
- تصغير مرة عن النضر بن شميل - ١١٩٤
- تصغير بُري اسم رجل : ١١٥٣
- تصغير عُمر يصرفه ٥ ب
- لا تلحق عناق الثاء في تحقيره ١٤٠ ب
- لا يُصغر الثلاثاء والأربعاء ١٧١ ب
- ولا أمس وغد ١١٧١
- ولا الجملة ١٨٨
- عدم إعمال مصغر اسم الفاعل : انظر اسم الفاعل
- لا يعمل المصدر واسم الفعل مصغرين : انظر كلا منهما
- التعاقب :
- قد يعاقب الحرف الحرف وإن لم يكن بمعناه ١٢٠
- التعجب :
- معاملته فعل التعجب وأفعال التفضيل بمعاملة واحدة ٩٤ ب
- بما يدل على أن أفعل ليس اسما ١١٨٩
- فعله لا يوصل ولا يوصف به لإبهامه ١٩٤
- لا يدل على معناه غير لفظه ١١٣٦
- لم يجز النصب في الاسم المعطوف على فعل التعجب ١١٤٠
- مجيء خير تعجبا بلا همزة أفعل ١٣٨ ب
- تصغير أفعل لا يخرج من شبه الفعل ١١٧٣

## التغليب : ١٥٢ ب

## التقديم والتأخير :

- لم لا يكون المحذوف في التقديم مؤخراً ١٧٩

تمام الاسم : ٧٧ ب، ١١٤ ب، ١٣٦ ب

## التمييز :

- لا يتعرف أبداً ٣١ ب، ١٢٨ ب

- تسميته مفسراً ١١٤ ب

- نصبه عن تمام الاسم ٧٧ ب

- لا يجعل التمييز فاعلاً ٣١ ب

- جواز إدخال من فيه ورده إلى الجمع أو المفرد ٢٨ ب

## التنازع :

- إعمال الثاني في ظننت وعلمت ١٨٨ ب

- إعمال الأول أجود عند المازني ١٣٦ ب

- كان في التنازع ١١٢

- مسائل ١١٠-١١٢

## التنوين :

- الألف التي هي بدل من التنوين ١٨٥ ب

- حذف قوم ألف البدل من التنوين . ١٣٢ ب، ١٨٦ ب

- مقارنة ألف الإطلاق بألف البدل من التنوين . ١٨٦ ب

- سبب اجتماع التنوين مع علامة الإنكار ١٨٩ ب

- التوكيد في الفعل نظير التنوين في الأسماء : انظر نون التوكيد

- التنوين يعاقب علم الندبة : انظر الندبة

## التوكيد :

- تسمية التوكيد وصفاً ١٠٣

- يجيز البغداديون توكيد النكرة معنويًا وردّ الأخفش الصغير ١٤٠ ب

- توكيد لا واسمها والعدد المركب ١٧٦ ب
- محال تقديم التوكيد على المؤكّد ١١ ب
- جواز توكيد ما في الفعل والظرف واسم الفاعل ١٠٢ ب
- الأحسن توكيد المضمر قبل العطف عليه ١١٠
- جمعاء يؤكّد بها الظاهر والمضمر من المعارف ١١٠٣
- تعريف أجمع كتعريف الأعلام ١٠٢ ب
- التوهم :

- توهم أل في الفعل واسم التفضيل ١٦٢
- إنما يُتوهم أل الجنسية ٦٢ ب
- توهم سكون المتحرك ١٢٠٥
- الجر :

- تسمية الجار والمجرور مضافاً ومضافاً إليه ١٧٦ ب
- تسمية الجار حرف إضافة ١٣٩، ٥٩ ب
- جواز كون الجار مستقراً ولغوياً ١٩ ب
- المجرور داخل على الجار بمنزلة التنوين في المنون ٦٥ ب
- لا يُقدّم المجرور على الجار ٣٦ ب، ٦٥ ب
- جواز تقدم الجار على عامله أفعّل التفضيل ١٣١
- تعلق الجار بفعل محذوف ١١٦، ١٢٩، ١٣١، ١٩٢، ٢٠٤ ب
- تعلق الجار والظرف باسم فاعل محذوف ١٥٩
- جواز تعلقه بالمفعول ١٣٤
- تعلقه بعامل الجر الآخر ١٧٥
- موضع الجار والمجرور نصيباً ١٩ ب، ١٢١
- اشتراك المرفوع والمجرور في اللفظ قليل ٢٣ ب
- الجار عاملاً في الظرف ١٩ ب
- الجار لا يتعدى إلى مجرورين بلا عاطف ٣٧ ب

- الجار والمجرور كالشيء الواحد ١٧٦١١٢١ ب
- وقوع الجار للتبيين ١١٩٢
- حرف الجر لم يعلق في موضع ١١٩ ب، ١٢١ ب، ١٢٠٢ ب
- حتى لا تلغى جارة ٤٤ ب
- حذف الجار أحسن من تعليقه وحذف ما يقتضي دخوله عليه ١٢١ ب
- إعمال الجار مضمرا ٤٧ ب، ٤٨ ب
- نزع الخافض ١٢٣ ب
- حذف الجار لذكره قبل ١٠ ب، ١٣٠ ب
- حذف الجار الثاني لدلالة الأول عليه ١٠٤ ب، ١١٩٢ ب
- حذف الجار فوصل الفعل ١٣٩ ب
- أفعال التفضيل يوصل بنفسه وبالحرف ١٣٠ ب
- جر الصفة على اللفظ (الجوار) والمعنى على غير ذلك ١٧٧ ب
- صفة مجرور رب لازمة ٢٠ ب
- مجيء المجرور فضلة ١١٥٩
- جر اسم الشرط والاستفهام ٥٩ ب
- الباء زائدة ١٦٩، ١٧١، ٧٢ ب، ١٩٧ ب
- الباء الزائدة في المبتدأ لا تنفاس ٧٩ ب
- اتصال لام القسم بالجار الفضيلة ولا تفتن لام الابتداء بالفضلة ١٤٧ ب
- موقع حتى في حتى إذا ١٩٠ ب
- معنى الباء في بالله ١٢٠٤
- مجيء الباء بمعنى اللام للعلة وبمعنى البدل ١٢٠٤
- من بمعنى التبيين ومعنى البدل ١١٩٨
- الجر والنصب والرفع بعد حتى ١٩٧ ب
- لا تكون اللام صفة للمصدر في مقيالك ١١٣٦
- من مع أفعال التفضيل معناها الابتداء ١٦١ ب

— عن بمعنى بعد ١٨٨ ب

عن على وزن يد، والباء واللام في م ولم ليسا على وزن الأسماء ١١١٤

— مذ يعمل في الأزمنة عمل من في الأسماء : انظر مذ  
الجزم :

— حرف واحد لا يجزم فعلون ١٨٠ ب

— جزم جواب المضارع لأنه في معنى الأمر ١٩١ ب

— الجزم على جواب الأمر والنهي ٤٦ ب

— جزم جواب الطلب بالشرط المحذوف ١١٨٠

— المجزوم لا يتقدم على الجازم ٣٦ ب، ٢٠٢

— لا يفصل بين الجازم والمجزوم ٣٦

— كأنه قد جُزم على دفعتين ١٢٠٥

— ما يُحذف للجزم في حكم الثبات ١١٧٨

— تشبيه الوقف بالجزم ١١٥

— السكون في المجزوم جار مجرى الحركة ١١٥

والنظر المضارع والشرط

الجمع :

— تسمية الجمع جميعاً ١٦

— وجماعاً ٥ ب

— وضع الواحد في موضع الجميع ١١٢ ب، ١٩١

— حذف علامة التانيث في الجمع ١٠١ ب

— الانصراف من جمع إلى آخر ١٥٥

— جعلت الواو في الجمع لأنه أشبه من المثني بالمفرد ١٠٣ ب

— النون بعد واو الجمع ١٨٩

— الجمع على حد المفرد ١٠٣ ب

— لم يات أفعل مجموعاً بالواو وللنون ١٥٥

- حذف الياء المشددة من المفرد في الجمع السالم ١٢٢
- لا يوجد جمع بالواو والنون على حرف واحد ١٧٥
- حذف ياء الجمع لالتقاء الساكنين ١١٠١
- الواو والنون في أرضون عوض من تاء التانيث ١١٦٧، ١٢٠
- الواو والنون في سنون ومثون عوض عن لام الكلمة ١١٦٧
- سنون جمع ليس على مذهب الزيدون لتغير حركاته ١١٥٦
- لا تحرك تاء أذرعاء بالفتح إلا في التثنية ١١٨٢
- الجموع قد يزداد فيها ونجىء مخالفة للمفرد ١٤٦ ب
- الوجه في تكسير الصفة تكسير الأسماء ١٤٤ ب
- تكسير العلم على مذهب الصفة ٢٣
- الجمع المكسر كالأحاد ١٠٣ ب
- جموع مكسرة لا واحد لها ١٠٣ ب
- التكسير على فُعل على إثبات الياء المشددة وعلى حذفها في المفرد ٢١ ب
- إشباع كسرة مساجد ١١٠
- إعمال جمع التكسير لاسم الفاعل ١٤١ ب
- مما لا مفرد له ١١٢ ب، ١٤١
- ليال تكسير ليلاء ١٧٣ ب
- لم يُكسر اثني عشر على يأتي النسب كتكسير حوالي ١٧٢ ب
- همزة أخاير للتكسير ١٧٠ ب
- فُعلة تكسير مخنص بفاعل المعتل اللام ٢٠٤
- جمع فعيل اسما وصفة ١٥ ب
- جمع شاة وشية علّمين ١٢٧
- تفسير جمع عناق على عنوق ١٦٦ ب
- تفسير جمع ذؤابة على ذؤائب ١٠٢
- تثنية الجمع ٢٦

- جمع الجمع ١٠١ ب
- التعليل بثقل الجمع ١٠٩ ب
- جواز تنوين مثل جوارى رفعا وجرا ٢٥ ب
- هاء زنادقة أخرجته من شبه الجمع : انظر الهاء  
الجملة :
- تسمية جواب الشرط بلا فاء جملة ١٦٠، ١٦٤، ١٦٦ ب
- جملة المبتدأ والخبر بمنزلة الفعل والفاعل ١١٩ ب
- متى انضم الخبر إلى الخبر عنه استقلت الجملة وتم الكلام ٩٢ ب
- الجمل لا تُعرَّب ١٠٦ ب
- اتسعوا في الظرف فأقاموه برأسه كالفعلية والاسمية ١٩٣
- لا تقع فاعلا ودليلا ٣١ ب، ٦٩ ب، ١٧٣ ب، ١٠٦ ب، ١٠٧ ب، ١١٨٨ ب
- تقع موقع المفرد ١٠٦ ب، ١٨٧ ب
- لا يجوز تحقيرها ولا تشبيها ولا جمعها ١٨٨
- الجمل لا تعمل في الفاظ الأفعال ولا الفعل ١١٨٠
- لا يرتفع بها ما بعدها ١٨١
- الاعتراض (الجملة الاعتراضية) فيه تشديد ١٢٧ ب، ١٨٣ ب
- الاعتراض بين المبتدأ والخبر ١٢٨ ب، ١٣٢ ب
- الاعتراض بين الفعل ومفعوله ١٢٨ ب
- لا يعترض بالجملة بين أما وما بعدها ٢٥ ب
- الاعتراض بين القسم وجوابه : انظر القسم
- الاعتراض بالقسم : انظر القسم
- لا يجوز الفصل بالجملة بين الصلة والموصول قياسا : انظر الموصول  
الحال :
- تسمية الحال خيرا ٦٤ ب
- مجيئه جملة وصاحبه محذوف ٥٤ ب، ١٩٢ ب

- واو الحال بمعنى إذ ولماذا تدخل ؟ ١٥٧
- الحال من النكرة ١٥٠، ١١٤٩، ١٩١، ب
- الظرف حالا من النكرة ١٣٩ ب
- ينبغي أن يكون نكرة ولا تتعرف أبدا ٣١ ب، ١٢٤ ب، ١١٤٩
- دخول أل في الحال ١٩٢
- الحال لا يقع ضميرا ٤٧ ب، ١٢٤ ب
- الحال من الضمير ١٨٨
- الحال المؤكدة ٦٧ ب، ١٥٨، ١٨٢
- حال المنادى ١٠١
- عامله كان إذا كان حالا من اسمها أو خبرها ١٠٩
- الماضي حال على المعنى ٣١ ب
- تقدير قد مع الماضي إذا وقع حالا ١٠٩
- الحال قد يُحمل على المعنى ١٥٨
- عامله الفعل إذا كان حالا من فاعله أو مفعوله ١٠٩
- نصبه بفعل مضمر ٤٩ ب
- نصبها بكيف ١١٩
- نصبه بما دل عليه القسم ١٠٢
- الجار والمجرور حال ١٧٣، ١١٧ ب
- الحال جار وعامله معنى مجروره ٨٢
- تعمل فيه المعاني ١٤٦
- تقدم الحال على صاحبها النكرة ١٠٩
- لا يتقدم على عامله الظرف لضعفه ٩٣ ب
- مفعول ظن الثاني وخبر كان عند القراء يعربان حالين ١٢٤ ب
- لا يكون لفعل حالان ١٢٢ ب
- ما جاءت بإضافة اسم الفاعل إلى الحال ولا تجوز ١٤٣ ب

- لا يُفصل بين الحال وصاحبه بما يخلو من ضمير لصاحب الحال أي باجنبي ٦٤ ب
- لا يُجعل الحال فاعلا ٣١ ب
- لا يقع الحال خيرا للمبتدأ ١١٢٨
- الوجه في الاستغناء عن الخبر بالحال ٦٤ ب
- نصب صفة المرفوع عند تعدد صفاته : انظر الصفة
- شبه الصفة بالحال : انظر الصفة
- التشابه بين الحال والخبر : انظر الخبر
- الجزاء يقع حالا : انظر الشرط
- الحذف :
- تسمية المحذوف منفصلا ٧٥ ب
- الأجر ان لا يوالي بين حذفين ١١٧٨
- حذف ما جرى ذكره أسوغ لتقدم الدلالة عليه ١٤٩ ب
- من شأنهم الحذف من الكلام إذا أزالوه عن أصله إلى شيء آخر ١٦٤ ب
- سبيل المفسر ان يكون من غير جملة المفسر (المحذوف) ١٢٧ ب، ١١٩
- مطرد في الواو والياء في الفواصل والإطلاق في القوافي ١١٨٦
- تخفيف بين ٢٠٤ ب
- الحذف في فيعل فيما عينه واو أشد استمرارا مما عينه ياء ٢٠٤ ب
- حذف الفاء واللام ١١٧٨
- متى يمتنع حذف الثالث ومتى يجوز ٣٠ ب
- ما هو على حرفين لا يُحذف منه ١٩١
- حذف جيم حجاج ١١٩٦
- إربن محذوف الفاء، والأكثر حذف اللام في هذا النحو ١٣٥ ب
- ما حُذف لاكتفاء الساكنين والمجزم في حكم الثبات ١١٧٨
- في جواب الطلب شرط محذوف استغني عن ذكره فهو جواب شرط ١١٨٠
- ما لا يُستعمل مظهرا ليس له تصرف الأفعال المظهرة ١٤١ ب

- حذف الفعل في الاشتغال : انظر الاشتغال
- ما لم يُستعمل ظاهراً من الأفعال لا يُعطف عليه : انظر العطف
- ما يدل على أنّ الحركة قبل الحرف : انظر الحركة
- حسن الحذف لطول الكلام : انظر طول الكلام
- الحركة :
- مما يدل على أن الحركة كانت قبل الحرف ١١٨٥
- الملقاة من حرف لآخر والمحدوفة في حكم الموجددة ١١٧٨، ١١٩٩
- من مشابهة الحرف للحركة : انظر الحروف
- الحروف :
- منها ما يُثقل ويخفف ومنها ما لا يخفف ١٩١
- من مشابهة الحرف للحركة ١٦٠ ب
- حروف الإطباق في الإدغام ١٦٠ ب، ١٦١
- الرخوة ١٦٠ ب
- الحروف الشديدة ١٦٠ ب
- المذلة أو الذلاقة ١١٧٤، ١٢٠
- حروف المعاني لا تتصرف تصرف الأسماء والأفعال ٥٣ ب
- الحسن :
- معنى حسن وقبيح ١١٦٤
- الحكاية :
- الحكاية مستعملة إذا كان عليها دليل ١٩٣
- حكمها أن تكون في الجمل والكلام التام ١٢٤ ب
- الجملة تُحكى عند التسمية بها ١٨٦ ب
- في الاستثبات بمن عن النكرة ١٢٠٦
- في التثنية وصلاً ووقفاً بمن ١٧٥ ب
- إضمار المقول شائع كثير ١٩٣

- هي أصل باب ظن عند الفراء : انظر ظن وأخواتها
- الحمل على المعنى :
- هو في كل أكثر منه في كلا لكثرة تصرف كل وعمومها ١٩٩ب
- انظر ١٤٠، ١٧٨، ٨٨ب، ١٤٦، ١٥٨، ١٧١ب، ١٧٤ب، ١٧٧ب
- الخبر :
- تسمية الخبر جوابا ٤٧ب، ١٠٤
- تسمية الفائدة خبرا ١٢ب
- حكمه أن يكون مفيدا لأنه المستفاد من الجملة ١٥٦، ٦٤ب، ١٥٧، ١٥٨ب، ١٧٣ب
- اقتران الخبر بالفاء ٤٧ب
- تقديم الخبر على المبتدأ ١١١، ١٧٢
- خبر لمبتدأ محذوف ١٥٠
- خلو الخبر من الضمير ١١٣
- خبر المبتدأ لا يلزم فيه الضمير ١١٠٧
- حذف الضمير من جملة الخبر ١٤٣، ١٢٩
- الذكر (الضمير) في جملة الخبر هو في المعنى ٤ب
- موضع الضمير في مثل حلو حامض ١٨٧
- وقوع اسمين موقع الخبر ١٨٨
- تعدد الخبر في حلو حامض وغيره ١٧١، ١٠٦ب، ١٤٧
- المصدر لشياعه وعمومه يُعبر به عن المفرد فما فوقه ١٥٦ب، ١٥٧ب
- الظرف في الأصل نائب عن محذوف الخبر وهو اسم فاعل ١٥٩
- إضماره (حذفه وتقديره) ١٥٧، ١٩٦، ١٠٧ب، ١٥٤ب
- يحذف بعد لولا ١٨٠
- حذفه لدلالة الثاني عليه ١٧٦
- حذفه بعد ليت شعري ٣١ب
- حذف خبر المصدر ودلالة الجار عليه ١٢٩

- لا يجوز الإخبار بالزمان عن الجثة ١١٤٢، ب٦٨
- التشابه بين الخبر والحال ١٣٢
- العدد خبر على الاتساع ١٢٨
- تأويل الخبر المصدر بذات ٢٧ ب
- الاستفهام بسد مسد الخبر ٣١ ب
- الفاعل سد مسد الخبر وشرط ذلك ٥٦ ب، ١٠٧، ١٧٤ ب
- الخبر مرفوع بالمبتدأ ولا معنى للعكس ٥٧ ب، ١٥٨، ٦٥، ٧٩ ب، ١٩٥
- خبر المبتدأ عامل ١٨١
- يجب مطابقة الخبر بعد المفعول معه لما قبله : انظر كان وأخواتها
- تسمية جملة الصلة خبرا : انظر الموصول
- تسمية جواب الشرط خبرا : انظر الشرط
- الأحوال تسد مسد الخبر في المصادر : انظر الحال
- الخبر والإنشاء :
- الخبر ما صرح أن يكون صلة موصول أو صفة موصوف ٩٢ ب
- ما عدا الإنشاء لا يوضع ١٩٣
- وانظر فهرس البلاغة
- الرفع :
- اشتراك المرفوع مع المجرور في اللفظ قليل : انظر الجر
- الزيادة :
- بعض حروف الزيادة ١٦٩ ب
- إذا كان الأول زائدا مجازم احتماله ما لا مسجوز مع الأصل أو تكرير الأصل ١٦٩ ب
- توالي الزائدتين في آخر الاسم وغيره ٣ ب، ١٥٦
- لا تجتمع الزائدتان في آخر الاسم ١٨٩ ب
- لم تجتمع على اسم زائدتان ٦٢ ب
- المعنى يثبت زيادة الحرف ١٣

- زيادة التاء ٣ب
- سوروا بين الأصل والزائد في مواضع ١١٧٤
- السين وصوف :
- مما بمنزلة حرف المضارعة ١١٤٣
- لا تزداد السين إلا في استفعل واسطاع ١٥٤
- لا تعمل شيئا في الفعل ٤٤ب
- سبعان :
- عدم إضافته ٥٥ب
- الوجه في تنوينه , ٥٥ب
- السماع :
- من الخطأ رد السماع والرواية بالاستدلال ١١٣٧
- عدم الاعتداد بالمسموع لقلت ١٤
- ليس المستدل عليه كما يرتبه السماع لفظاً ١١١٤
- سواء :
- لا سواء بمعنى لا سيما ١٩٧ب
- الوجوه الثلاثة بعد لا سيما : انظر لا النافية للجنس
- الشرط :
- تسمية الجواب خيراً ٤٧ب
- تأصيل التحليل لهما ١١٨٠، ١٢٠١
- زنة أما الشرطية فعلى ١٢٣ب
- جواز مجيء إن شرطاً ونقياً ١١١٠
- كما تكون جزاء ١١٧٩
- حيث وإذا لا تقعان شرطاً إلا بما وعلة ذلك ٥٨ب
- ما الشرطية ٦٨ب
- أنى وأين ومتى جوزي بها ٥٧ب

- عدم المجازاة بكم وأَيَّان ١١٣٤
- رفضوا الجزاء بكيف وتعليله ١١٣٤، ب٥٧
- حُسْن حذف حرف الشرط ١٣٢
- لا بد للشرط من جواب أو فاء في السعة وتحذف في الشعر ١١٧٢، ١٣٧، ١٦٤، ب٣٥
- عند ابن جني لا يحسن جواب المجزوم إلا مجزوما أو بالفاء ١٦١
- الجواب الماضي لا يفترن بالفاء ٣٥ ب
- وقوع الماضي بعد الجزاء اتساعا ٥٧ ب
- لا يجوز المضارع بعد الفاء ١٣٦
- الفاء في جواب الجزاء غير عاطفة وهي على معنيين ١١٦٦، ١٥٩
- سبب اقتران الجواب بالفاء دون الواو وثم ١٥٩، ب٣٥
- المعطف بالفاء مضارع للجزاء ١٦٥ ب
- الأسماء بعد أمّا الشرطية على تقدير تأخيرها بعد الفاء ١١٧٢
- إذا تضمنت المصفة معنى الجزاء وقعت بعد الفاء ١١٠٤
- إذا الفجائية جوابا إذا الشرطية وإن ٥٩ ب، ١٩٠ ب
- إذا فرع والفاء أصل في الشرط ٥٩ ب
- إعراب حتى إذا ١٩٠ ب
- لا يضاف الظرف إلى الشرط والزيادة يجيزه ٢٠١ ب، ٢٠٣
- يوصل به ويوصف به ٢٠٢ ب
- الشرط المحذوف هو عامل جواب الطلب لأنه جواب شرط ١١٨٠
- ما بعد حرف الشرط لا يتقدم فعل الشرط ٢٠٢
- فعل الشرط يعمل فيما تقدمه (أي أدواته) ٢٠٢
- الشرط لا يعمل فيما قبله ١٥٤، ١٦٥ ب
- جواب المجزوم لا يتقدم عليه ويجوز الأخفش تقدم جواب الماضي ٦٠ ب
- جواب الشرط لا يتقدم أبدا عند ابن جني ١٦١

- جازم جواب الشرط هو حرف الشرط وفعله والرد على المخالف ٢٥ب، ٣٧ب، ١٥٧، ١٩٣، ١١٢٠، ١٨٠ب
- لا يجوز الفصل بين حرف الشرط وفعله بالجواب ١٣٦، ١١٢٠
- دخول الجار والمضاف غير الظرف على أسماء الشرط ١٣٨، ٥٩ب، ٢٠١ب
- مجيء ثم بعد إن الشرطية ٥٨ب
- لا يعمل الشرط بعد هل وجوازه بعد لا ١٤٨
- دخول كان وإن على أسماء الشرط تذهب الجزاء منها وخلاف المازني ودماذ ٦٥ب، ٢٠١ب
- كان بمعنى المستقبل في الشرط وعند المبرد على الماضي ٤٣ب
- الشرط ماض وجوابه مضارع مجزوم في القرآن ١٦٤
- الشرط الماضي يكون جوابه كل شيء ١٣٦
- بين تقدم الماضي وتأخره في الجواب ١٦٥
- وقوع الفعل للتحقق بعد ( مات ) بعد إذا كثير، واستعماله بأن مجاز مؤول ١١٩٨
- لازم كلام أبي علي أن الشرط عقده عقد جملتين ١٦٥ب
- لا تستقل الجملة في الشرط بالخبر والخبر عنه ١٩٣
- نيابة المصدر عن فعله في جواب إذا ٧٠ب
- جملة الشرط بمنزلة الاستفهام وليس بخبر ٢٠٢ب
- الجزاء خبر ١٣٢
- بعد الشرط من أحكام الجمل وأشباه المفردات ٢٥ب
- شبه الشرط بالقسم ١٢٩، ١٨٠ب
- اجتماع الشرط والقسم ٤٠ب
- عدم اجتماع الشرط بمن والاستفهام بأي ١٣٨
- اعتراض الشرط بين أما وجوابها ٢٥ب
- الجزاء يقع حالا ١٣٢
- لا يتقدم المضارع على إن : انظر المضارع
- حروف الاستفهام فيها معنى الجزاء : انظر الاستفهام

- الماضي في معنى المستقبل في الجزاء : انظر الفعل
- الماضي في جواب الشرط ماض لفظا ومضارع معنى : انظر الفعل
- اكتساب المضاف معنى الجزاء من المضاف إليه : انظر الإضافة
- لا يُجزم الجواب بعد الفاء : انظر الفاء
- الصفة :
- حكمها أن تكون زائدة على الموصوف في المعنى ١١٧١
- هي مخصصة للموصوف ١١٠٢
- كل موصوف إنما يوصف بحاله التي هو فيها وما خالفه فالتأويل يعود به ١١٦٣
- صفة لحدوف ١٠١، ١١٠٦، ١٤٧، ١١٨٨
- هي صفتان باق ومنقول ١١٤٤
- أصل الصفات للنكرات والوصف بالمعارف عارض ١١٦٢
- الأفعال صفات للنكرة ١٦١
- النكرة لا توصف بالمعرفة ٥٠ ب
- مجيئها مؤكدة ١١٥٨
- ارتفاع صفة الفاعل والمبتدأ خارج عن مرفوعات ابن السراج الخمسة ١١٠٤
- للصفة نحو من العمل وإليه يذهب الأخفش ١٨١
- العامل في الصفة والموصوف إنما يعمل في شيء واحد ٣٧ ب
- وقوع الصفتين موقع المفرد ١٨٧ ب
- تضمن الصفة ضميرا ١٢١ ب، ١١٤٤
- لا تعمل صفتان في ضمير ١٨٧ ب
- الصفة الجارية يوصف بها المذكر وبعلامة التانيث يوصف بها المؤنث، وفي غير الجارية للمذكر بناء وللمؤنث بناء فيه علامة تانيث ١١٦٢
- الصفة غير الجارية على الفعل لم تعمل ويجوز أبو علي عملها ٢٠٠ ب
- الصفة على المحل ١٧٥، ١١٣٥، ١١٩٧
- شدة اتصال الصفة بالموصوف وكأنه جزء منه ١٠٤، ١٥٨ ب

- كثرة إقامة الصفة مقام الموصوف ١٤٨، ١٧٨، ١٠٨، ١٤٥، ١٥٣، ١٥٤، ١٧١، ١١٧١
- جري الموصوف المحذوف جري المثلث ١٢١ ب
- لا يجوز تقديمها على موصوفها ١٦٧
- محال تقديم الصفة على للموصوف ١١ ب
- نصب صفة المرفوع عند تعدد صفاته ١٩٦ ب
- مما تلزمه الصفة ٢١
- النعت المقطوع ١٣٠
- الوصف بالجامد ليس صفة على الحقيقة ١٧٨ ب
- أفعال صفة وليس تفضيلاً ١٤٦
- أفعال التفضيل صفة تمامها بمنك ١٦١ ب
- خروج أجدل من الصفة إلى الاسم ١٣٣
- أوى أفعال الصفة من أويت ١٥٣
- أجروا أجمع وجمعاء مجرى الاسمين لا الصفتين ١٧٤
- الصفة تتبع الموصوف محذوفاً ١٤٧ ب
- حذفها وتقديرها ١٣٨
- تعلق الجار بمحذوف الصفة ١٢٩
- الصفة والموصوف بعد لا النافية للجنس كالشيء الواحد ١٧٦ ب
- ما يستعمل صفة ومضافاً ٦٩ ب
- تأنيث خير على خيرة ١٧٠ ب
- لا تصف الموصول حتى تتم صفته ١٨
- لا يوصف بنعم وبئس ٩٣ ب
- شبه الصفة بالحال ١٥٨
- محمولة على الظرف في التمكن والشبه بالفعل واستقلال الصلة بها ١٠٢ ب
- الصفة التي لا ضمير فيها : انظر الضمير
- جاز ندبة الصفة عند يونس : انظر الندبة

– لا يوصف بملكن ويوصف بكائن : انظر إن وأخواتها  
الصفة المشبهة :

– أفعال ينتصب بعده النكرات وغيرها ١١٨٩

– ما يستوي فيه التكثير والتأنيث ١٦٦ ب

– عدم إعمال فعيل ١٥٥ ب

– تمكن فعيل من فعل ١٥٥ ب

صيغ المبالغة :

– إعمال فعال ١١٤٢

الضممة :

– الضمة الضعيفة وما يقربها ٣٤ ب

– الضمة التامة غير المضعفة ١٣٥

– الضمة المحذوفة في تقدير الثبات : انظر الحركة

– الواو أقوى من الضمة : انظر الواو

الضمير :

– الإضمار قبل الذكر ١٠٠ ب، ١١٤٧، ١٨٨ ب

– عوده على محذوف ١١٦ ب

– عوده على متأخر لفظا لا رتبة ٦٩ ب

– حذفه ٩٦ ب، ١٠٤ ب

– ما لا ضمير فيه من الأخبار والصفات ١١٣، ١٠٧، ١١٣٥، ١١٤٧، ١٨٧ ب

– مخالفته لمرجعه ١٤٢

– وقوع المنفصل موقع المتصل والعكس ١٨٩ ب

– الضمير المحرور لا يتفصل ١٤٦

– المضمير موضع المظهر ١٨٩ ب

– الإظهار مكان الإضمار ٤ ب، ١٤٩ ب

– إفراد ضمير المشي لأن كلا منهما بمنزلة الآخر ٦٨ ب

- تثنيته حملاً على المعنى ١٢٤
- نصبه مفعول به على الاتساع ١١٤٨
- ضمير الشأن في أظنه ٧ب
- لا يدخل فصلاً قبل نكرة عند البصريين ١١٤٦
- لا يكون الفصل إلا بين كلامين متلازمين ١٤٣
- عندما لا يراد به واحد بعينه ١١٥٤
- ضمير النكرة ليس بخاص ١٤٢
- تقدمه لفظاً لا رتبة ١٨ب
- لا يتصل باسم الفاعل المفرد ١٨٩ب
- لا يجوز وصفه ١١١١
- تثنية أنا على غير لفظه وتثنية أنت على لفظه ١٤٥
- رد الضمير إلى أصله ١٤٣
- إضمماره في لكنّ الثقيلة وإن الخفيفة ٣٧ب
- جواره بين الاسم والمضارع وعدم جواره بين الاسم والماضي ١٦٢
- لا يفيد معنى ليس في المظهر ٤٧ب
- لام لا يكون حالاً : انظر الحال
- الطلب :
- تسميته الاستزادة ١١٠
- طول الكلام :
- مما حسن حذف لطول الكلام ٦٧ب، ٩٣ب
- حذف الخبر للطول ١١٠٨
- حذف المفعول الثاني لطول الكلام ١٠٧ب
- وانظر ١٢٠، ١٣٢، ١١١٦
- طول الكلمة ١١٧٤

## الظرف :

- تسميته وقتا ١٥٨، ب
- قريبا وقُرب ظرفان، ويعيد ويُعد ليس كذلك ١١٨٧
- فناءك بمعنى قُدامك ١١٩٦
- دون ظرفا ١١٤٧
- بناء الآن وعلته ١٧٤، ب
- أمس لا يستعمل ظرفا إلا غير مصروف والاقوال في بنائه وعلته ٨٠، ب ٩٠، ب
- أمس معرفة باللام المرادة ١١٧٥
- أمس هي الحجازية الفصيحة ويعربها بنو تميم أسما ١١١٥
- استعملوا الليل في معنى التكثير كالأبد والدهر والشهر ١٢٢، ب ١٧٣، ب
- الزمان والدهر واحد وشرح تعريف سبويه للدهر ٢٠، ب
- إذا بين الاسمى والفعلى ٥٨، ب
- نصب إذا بمضمر وخلاف سبويه وغيره في عامل الظرفية ٩٧، ب ١١٤٢، ب ١٩٠، ب
- إضافة إذا إلى الماضي بمعنى المستقبل ١٥٨
- إذا يلزم الإضافة إلى الفعلية ١١٥٢
- إذ وإذا تقعان خبرين لا فاعلين ولا مبتدئين ٥٨، ب
- إذ ظرف زمان يلزم الإضافة إلى الجملة ١٥٧
- إضافة إذ إلى المستقبل في حكاية الماضي ١٥٨
- إذا أضيف الآن وأمس أعربا ١١٧٥
- قبل وبعد يتمكنان ١٩٠
- إضافة حين إلى المفرد والجملة ٩٥، ب
- إضافة يوم وزمن إلى الجملة ١١١٩
- حيث وقت محدود ٥٨، ب
- حوث (حيث) ٨٥، ب
- الإبهام معلوم في الظرف قبل الإضافة وبعدها ١١٤٤

- يكون معرفة ونكرة ١١٢٨
- جواز إضافة الزمان الحال إلى الفعلية والاسمية وتنحصر إضافة للمستقبل في الفعلية ١١٥٢
- لا يضاف اسم الفاعل إلى الظرف وهو على ظرفيته ١١٤٤
- بناء الظرف إذا أضفته إلى مبني ١١٩ ب
- ظرف الجار ١١٤٧
- ظرف الزمان لا يتضمن الجثة ومنها الأماكن ١٥٤ ب، ٤٨ ب
- لا يوصف إذا صار صلة للموصول ١١٣٦، ١١٣٥
- واقع في الصلة موقع الفعل ١٩٣
- جواز إلغاء الظرف إلا في الصلة ١٠٢ ب
- عند اجتماع ظرفين يؤخذ بأحدهما ويلغى الآخر ٧١ ب
- سد مسد خبر أن ومفعول علم الثاني ٧٢ ب
- وقوعه خبراً ونائب فاعل اتساعاً ١٢٨
- تعمل فيه المعاني ١١٧٢، ١١٤٦
- يعمل في ظرف مثله ١١٤٦ ب، ١٩ ب
- تقدمه على عامله ١٣٩ ب
- لا يتمدى فعل إلى ظرفين بلا عاطف ١٢٦ ب، ١٢٢ ب، ٤٨ ب
- تعلقه بمحذوف ١١٤٧، ١١٤٣
- تعلقه بما في كأن من المعنى ١١٠٩
- تعلق الظرف والجار بمعامل الجار الآخر ١٧٥
- الأخفش يرفع بالظرف المبداً الظاهر ٩٣ ب
- اتسموا فيه فأقاموه كالجملتين الفعلية والاسمية : انظر الجملة
- في نيابته عن الفاعل مع وجود المفعول : انظر الفاعل
- لا يتقدم عليه معموله الحال : انظر الحال
- هنا وهناك وههنا وثم : انظر اسم الإشارة
- جواز الفصل بالظرف في مواضع : انظر إن وأخواتها

- مجيء الليلة مفعولا : انظر المفعول
- ظن وأخواتها :
- معنى دخول علم وظن ٤٧ب
- الأصل في باب ظن هي الحكاية عند الفراء ١٢٤ب
- يستقبح أبو عمر الاقتصار بالفاعل دون مفعولي ظننت وعلمت ١١٢٦، ١١٩٣
- مجيء وجدت بمعنى علمت ١٣٩
- رأى البصرية والقلبية ٥٤ب
- رأيت بمعنى اعتقدت ٧٣ب
- لما عملت في الأول عملتها في الثاني ٩٥ب
- لا يمتنع لعل والاستفهام من الوقوع موقع المفعول ١١٨٣
- ذاك بعد ظن إشارة إلى مصدرها ١١٤، ١٢٦ب
- وقوع الجملة مفعولا ثانيا ١٢٩
- الظرف سد مسد المفعول الثاني ٧٢ب
- أن ومعمولاها سدت مسد مفعولي ظن ١١٢٤
- المفعول الثاني حال عند الفراء ١٢٤ب
- عدم تعليق أرى بلام التوكيد ١٩٦ب
- تعليق يدري بلعل ١١٨٣
- إلغاء علم ٤٧ب
- ترى تُلقى متوسطة المبتدأ والخبر ولا تُلقى إذا ابتدئ بها ١١١٩
- يقبح عند أبي عمر الاقتصار
- حذف المفعول الثاني لطول الكلام ١٠٧ب
- وحذف الثاني لدلالة الأول عليه ١٢٧ب
- حذف المفعولين استغناء بمفعولين سابقين لفعل آخر ١٢٦ب
- نقول بمعنى ظن وعملها ١٣٢ب
- أن المصدرية الناصبة لا تقع بعد علم : انظر أن

- التنازع فيها : انظر التنازع

العامل :

- لا يعمل عاملان في معمول واحد ١٠٧، ١٧٦، ١٨٦ ب
  - حكم المعمول أن يلي العامل ٧١ ب
  - ليس القياس أن تعمل معاني الفعل فلا تعمل إلا فيما أعملوها فيه ١١٣٦
  - لا ينسخ عامل عمل عامل موجود ١٦٦
  - مما يعمل وعملين وهيئته واحدة ٤٤ ب
  - مجيء العامل ومعموله بمنزلة شيء واحد ١٧٦ ب
  - العامل المعنوي لا يتصرف ١٢٠ ب
  - العامل المعنوي يعمل فيما بعده لا فيما قبله ٧٠ ب
  - الفصل بين العامل والمعمول ٩٦ ب، ١٢٠
  - يسمى أفعال العامل ومتعلقه بالموصول وصلته : انظر الموصول
- العدد :

- مثل خمسة عشر بمنزلة اسم واحد ولكنه في تقدير الانفصال ١٧٢ ب
  - عند التسمية بالمركب يبنى الأول ويمنع الثاني من الصرف عند الأخفش ١١٥٩
  - عشر في اثني عشر في موضع النون ١٧٢ ب
  - فتح راء اثني عشر ١٧٢ ب
  - خمسة عشر تضمن معنى الحرف ٩٠ ب
  - ثالث اثنين قليل في كلامهم ، وثالث ثلاثة كثير ١٨
  - معنى الإضافة في مائة درهم وفي ثلاثمائة درهم ١١٠
  - عشرين ينصب تمييزه ١١٤ ب
  - تعليل البغداديين لكسر عين عشرين وفتح ما سواها ٨٠ ب
  - التسمية بالعدد : انظر التسمية
- عسى وأخواتها :
- لا يجوز الإخبار بمفرد بعد عسى ٤٥ ب

— لماذا أظهروا بعد عسى دون كاد ؟ ٤٥ ب

### العطف :

- يجوز عطف الظاهر على مثله ولا يجوز على المضمحل المجزأ ١٧٨
- العطف على اللفظ (الجوار) وإن لم يكن المعنى على ذلك ١٧٧ ب
- العطف على عاملين ١٠ ب، ١٥٩، ١٣٢، ١٣٠، ١٤٦
- عامل المعطوف هو الفعل المذكور لا المقدّر الذي قام الحرف مقامه ١٣١ ب
- العطف الذي لم يستعمل ظاهراً لا يُعطف عليه ١٤١ ب
- عطف الظاهر على ضمير الرفع بلا توكيد ضعيف ١٥٧ ب
- لا تعطف معرفة مرفوعة على نكرة منصوبة ١٢ ب
- عطف الاسمية على الفعلية ومنع عطف الفعل على المصدر المؤول ١٦٧
- جاز في المعطوف أشياء لم تجز في المعطوف عليه ١٦٧، ١٨٢
- تقدّم المعطوف على المعطوف عليه ١٠ ب
- الواو وثم تعطفان والفاء يقع من أجلها شيء ٦٠ ب
- الواو لا توجب الترتيب ١١٦ ب
- الواو تشرك الثاني في إعراب الأول وتقوم مقام العامل ٨١ ب
- مجيء أو بمعنى الواو ١٣٣
- لا يعادل أم إلا الهمزة من أدوات الاستفهام ١٣١
- العطف بأم دون أو والفرق بينهما ٢٩ ب، ٦١ ب، ١٧٣ ب
- الموازنة بين أم المنقطعة والمعادلة ٦٣ ب، ٦٩ ب
- الفاء في جواب الجزاء غير عاطفة وفي غيره عاطفة ١٦٦
- المعطوف عليه بالفاء والواو يجوز أ، يكون ما قبله سبباً له أو لا يكون ١٦٥
- معنى الفاء إتيان الثاني بلا مهلة ١٦٥
- المعطوف على أي الاستفهامية مفعولاً به يجوز فيه الرفع والنصب والجزم ١٧٦
- الحذف من المعطوف لذكره في المعطوف عليه ١٧٤
- هل يقع عطف البيان بين فعلين ١٤٩

## علم وأخواتها :

انظر ظن وأخواتها

## العلم :

- تنكير العلم وشياعه ١٥١، ١٧٥ ب
- الأعلام غالباً منقولة من الأجناس ١١٣ ب
- اعتبار الاسمى لا الوصفية في العلم ١٨٨
- مما أقر وهو علم على وصفية كالعباس ١٢٣
- بالثنائية خرج العلم من تعريف إلى آخر ١٠٤، ١٥٠ ب
- جمع العلم على معنى الاسمى أو النسب ١٨٨
- ما جعل اسماً من الأفعال يخلو من الضمير ١٤٤ ب
- الأعلام لا تحرف ١٢٧
- الثلاثاء والأربعاء كاسامة ١٧١ ب
- أي كناية عن العلم كفلان ١٥٦
- خضارة كالعلم للبحر ١٥٣ ب
- سبحانه علم لهذا المعنى ١٥٣ ب
- شمس عرفت بالنقل ١١٤
- اللام في العباس والحارث والفضل ١٢٣، ١٨٨، ١٥٣ ب
- الدليل على أن اليمين ليس علماً ١٢٧

## العلة :

- قد تكون علة الواحد عللاً كثيرة أو تكون علة واحدة لأشياء كثيرة ١٧٩

## العوض :

- لا تجمع بين العوض والمعوّض منه ٣٦ ب

## غير :

- مجيء غير في الاستثناء وغيره ١٤٢

## الفاء :

- كثرة اتساع الفاء في المعاني ١٥٩
- إضمار أن معها ودليله ٤٤ب، ١١٨٠
- لا يُجزم جواب الشرط بعد فاء جواب أما ٣٦ب
- فاء جواب الشرط نائية عن الجزم ١٣٦
- دخولها في جواب الشرط ضرورة ٣٦ب
- سبب النصب في جواب الاستفهام وعدمه في جواب الشرط ١٤٩، ١٦٠، ١٦٦
- وانظر سبب النصب عامة في : المضارع
- وقوع الفاء جوابا للشرط ومعناها : انظر الشرط
- تعليل عدم اقتران الفاء بجواب الشرط الماضي : انظر الشرط
- اقتران جواب أما بالفاء وسببه : انظر أما

## الفاعل :

- رفعه بمضمر ١٣ب
- علة رفعه عند ابن درستويه ٧٦ب
- الفاعل والمفعول به لا يكونان مجرورين ١٤٤
- لا يجيء لعل ١٤٥
- فاعل في المعنى ١٧٥
- لا يقع اسمان في موضعه ١١٨٨
- لا يعمل فعلا في فاعل واحد ١٨٧ب
- وجه الاكتفاء بفاعل واحد في استوى الماء والخشب ١٧٤ب
- عند المازني ياء اضربي واللف اضربا يدلان على المؤنث والمثنى، وواو اضربوا ليس فاعلا ٤٣ب-١٤٤
- لعل لا تقع فاعلا ١٨٢ب
- في النيابة عنه مرتبة الظرف مع المفعول به كالمفعول به مع الفاعل ١٧٤ب
- تأخيره عن المفعول المضاف إلى ضمير الفاعل ٦٩ب

- لا يُحذف ويجيزه الكسائي ١٦٩، ١٧٣، ١٤٧، ١٧٩ ب
- حذفه عند إضافة المصدر إلى مفعوله ١٢٧، ١٠٧ ب، ١٢٨ ب
- خلو قلما وكثرما من فاعل ١٣٠ ب
- إضمماره لدلالة الكلام عليه ١٩١ ب
- الفاعل مصدرا مضمرا مفهوما من فعله ٣٩ ب
- مضمرا في المصدر المضاف إلى فاعله الظاهر عند المازني ١٤٤
- الفاعل عاملا ١٨١
- كالمبتدأ معنى وإعرابا : انظر المبتدأ
- الفاعل سد مسد الخبر : انظر الخبر
- الحمل لا تقوم مقامه : انظر الجملة
- لا يُذكر الفاعل مع المصدر : انظر المصدر
- الفتحة :
- تُستخف مع الياء ١٢٠ ب
- فتح الحرف السابق تبعا لفتحة اللاحق ١٢٥ ب
- الفضلة :
- تسميتها الزيادة ١٥٨ ب
- معنى المنصوب والمجرور واحد في الفضلة ٢٣ ب
- لا يجوز الإخبار عن الفضلة كما تخبر عن صاحب الحديث ١١٥٧
- وانظر ١٤٧ ب
- الفعل :
- تسمي الماضي الفعل الواقع ٤٠ ب
- تسمية المستقبل للفعل غير الواقع أو الذي لم يقع ٣٩ ب
- تعدية المطاوع ١٧٠
- النصب بفعل مضمرا دل عليه الكلام ٢٨ ب، ١٧٠، ١٧١، ٧٥ ب، ٩٥ ب، ١٩٧،
- ١١٠٦، ١٢٣ ب، ١٢٥ ب، ١٤٣، ١٩٠ ب، ١٩٧ ب، ٢٠٠

- نصب المفعول بمقدر إذا استوفى المذكور منصوباته ١١٤٨
- حُسن حذفه لطول الكلام ١١١٦
- حذفه بعد الفاء (الفصيحة) للدلالة عليه ١٤٨ ب
- الأفعال تدل على مصادرها ٨٨ ب، ١١٦٤
- الفعل لا يعمل في الفعل ١٨٠ ب
- الجمل لا تعمل في الأفعال ١١٨٠
- لا تجري معمولات الفعل مجرى الفعل في تصرفه وأحكامه ولا يجري مجرى مصدره في ذلك ١٢٤
- علة عدم تعريفه بال ١٢٩
- عدم إضافته ١٢٩
- تأنيث الفعل مع جمع المؤنث السالم حسن ومع مفرده قبيح ١٥٥ ب
- تأنيث الفعل على تقدير إقحام المضاف ١٤٤ ب
- لا يجوز تأنيث الفعل مع جماعة المذكور وحكى ابن جني كثرته ١٥٥ ب
- الظرف بمنزلة الفعل في الصلة لأنه لا يُلغى ١٠٢ ب
- لا تدخل لام التوكيد على عوامل الفعل ١٤٥
- الماضي في جواب الشرط ماضٍ لفظاً مضارع معنى ويراد به المستقبل ٣٦ ب، ١٤١، ٥٧ ب، ٥٩ ب، ١٦٥
- إنما يعرب منه ما كان في معنى الحاضر والمستقبل ١٦٢ ب
- لا يؤمر الغائب إلا بلام الأمر ١٤٦
- انفعّل قد يراد به فَعَلَ ١٠٠ ب
- يُغلط حذف العين بلا موجب ١٠٦ ب
- الدليل على إضمار أن بعد اللام والواو والفاء وحتى : انظر اللام والواو والفاء وحتى
- حذف فاء الفعل معتلة وصحيحة والاحتجاج به ١١١٦
- الأفعال أدلة على المصادر ومعنى ذلك ٢٣ ب، ١٢٤ ب
- الدليل على عدم اشتقاق المصدر من الفعل : انظر للمصدر

- لا يعمل فعلاً في فاعل : انظر الفاعل
- تقدير المحذوف باعني : انظر الاختصاص
- وانظر المضارع
- رافع المضارع : انظر للمضارع
- المضارع محل محل الأسماء : انظر المضارع
- القسم :
- تسمية جواب القسم معتمد القسم ١٤٨
- القسم بفعيد ١٦٢ ب
- لا يقال في اليمين إلا عمر بالفتح ٥٤ ب، ٧٢ ب
- مجيء بانه غير قسم وإن كان فيه معنى الاحتجاج والتأكد ٢٠٤ ب
- لا تستقل الجملة ولا يتم الكلام فيه بانقسام الخبر إلى الخبر عنه ١١٢٩، ١١٣٩
- مثل الشرط في احتياج كل من الجملتين إلى الأخرى بعدها ١١٢٩
- النون نظير اللام في التوكيد في القسم ١٤٠
- علة اقتران المستقبل بالنون وتجرّد الماضي ٣٩ ب، ٤٠ ب
- عدم جواز تجرّد الجواب من اللام والنون ٤٥ ب
- الفصل بين لام الجواب ولام مؤكدة للقسم ١٤١
- حذف لام الجواب وعدم جوازه ١٤٠، ١٤٨، ١٠٠ ب
- جواز حذف النفي من الجواب المنفي ٤٨ ب
- يُحذف القسم كثيراً ١٨٠ ب
- حذف المقسم عليه (الجواب) ١٠٠ ب
- يجوز وفروع لام القسم إلى جنب المقسم به ١٤١
- لام القسم معناها مقدّمة وإن كانت مؤخّرة ٤١ ب
- اللام الموطّئة توكيد ويجوز حذفها ١٤٨
- لا يتقدم مفعول الجواب عليه ١١٤٣
- اعتراض القسم بين الصلة والموصول ضرورة ١١٢٩

- الاعتراض بين القسم وجوابه ١١٣٣
- لا يُفرق بين القسم وجوابه إلا بيان من الجمل الاسمية ١٤٩
- جوابه لا يُصدر بلن في النفي ولا باليمين في الإيجاب ٩٤ب، ١١٤٣
- لا نعلم قسما جاء تفسيراً لشيء مضمّر ١٢٣ب
- جواز دخول قسم على قسم ١٤٠
- القسم يدخل في مواضع لا يدخل فيها غيره ١١٢٩
- لا يُلغى القسم إذا تقدم على الشرط فالجواب له ١٤٨
- تأكيد المنفي بلا ٧٢ب
- لا نفي لما أوجب بالقسم : انظر النفي
- القلب :
- الخرص والخصر بمنزلة جذب وجذب ١١٩٣
- التزام القلب في التصريفات المختلفة لأطراد استعمال المقلوب والتزامه ١١٦
- ليائل قلب ليالٍ ، ١٧٣ب
- في قسيّ ٢٠٦ب
- وفي ضياء ١٠٩ب
- قلب الهمزة في آدم وجاء ١٧٤
- في التحقير والتكسير دلالة على القلب ٢٠ب
- وانظر ١٢٠ب، ١٢٥
- القياس :
- انظر ا ب ، ، ٢٥ ، ٣٠ب ، ٤٤ ، ٥٦ب ، ٥٩ ، ٧٩١٧٣ب ، ٨٢ ، ٩٣ب ، ٩٥ ، ٩٨ب ، ٩٩ب ، ١٠١ب ، ١١٩ ، ١٢٩ ، ١٢٤ب ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٥٥ب ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦١ ، ١٦٧ب ، ١٦٩ ، ١٧٥ب ، ١٧٧ ، ١٨٨ب ، ١٩٠ب ، ١٩٨
- كان وأخواتها :
- كان التي تدل على الحدث والتي لا تدل عليه ١١٤٥
- تدخل كان على الجملة لتخبر أن ذلك فيما مضى ١٦٤

- عملها في الاسم والخبر ١٥٧
- كان فعل متصرف فيضمرفيه المرفوع ١٧٩ب
- وجه إضافة كائن إلى اسمه ١٣٩ب
- اسم كان مضممر لم يتقدمه ظاهر ١٩٧ب
- خبرها عند الفراء حال ١٢٤ب
- الخبر معرفة والاسم نكرة ١٤٢
- الوجه في عملها في الحال والظرف والمفعول له ١٤٥ب
- تعديها إلى المفعول معه ١٤٥ب
- عدم تعديها إلى المصدر ١١٤٥
- لا يأتي منها التعجب وأفعل التفضيل ١٣٨ب
- لا تُبنى للمفعول ١٦٤
- حذف الخبر فيها بمنزلة الحذف في سائر الأفعال ١٢٧ب
- مطابقة الخبر بعد المفعول معه لما قبله ١٥٦ب
- جواز الفصل بين كان واسمها بمتعلق الخبر ١١٣١
- جواز التوجيه على كان التامة والناقصة معا ١٦٩
- تعلق الجار بكان ١١٣١
- شبه ليس بالفعل ١٨٣ب
- حملها على ما ١١٣٣
- تقديم خبرها عليها ١١٤٠
- ليس تنفي الحال ١٩٠ب
- اسم ليس ضمير الشأن ١١٣٣
- ما دمت ظرف زمان توسعاً ١٤٨ب
- لا يزال لا يتكلم به إلا منفي ٤٦ب
- تنفك بمعنى تزال ٤٦ب
- في الشرط معنى كان المستقبل وعند المبرد على للضي : انظر الشرط

## الكسرة :

- إشباعها ١١١٠

## اللام :

- ما بعد لام التوكيد لا يتقدم عليها ١٢٠٢
- ما فيه اللام منقطع مما قبله ٢٠١ ب
- لا تدخل لام الابتداء على الفضلات ١٤٧، ١٨٩ ب
- دخول لام التوكيد على الماضي والمضارع ١٩٦ ب
- تدخل على فعل الحال ولا تدخل على المستقبل ١٤٣ ب
- تدل سوف على أن اللام بعدها ليست ابتداء ١١٤٨
- اللام توكيد لا تُحذف ١٤٨
- متى تكون اللام توكيدا في باب القسم ٤٠ ب
- اللام زائدة ٤٠ ب
- لام الجحود لا تعمل شيئا في الفعل ١٤٥
- لام القسم مقدمة تقديرا وإن كانت مؤخرة : انظر القسم
- لا تدخل لام التوكيد على عوامل الفعل : انظر الفعل
- لا :

- زائدة ١١٧٩، ١٩٦

- مجيئه ليست بمفرد ولا جملة ٦٣ ب
- لا سواء بمعنى لا سيما : انظر سواء
- لا النافية للجنس :
- خبرها مرتفع بها عند الاخفش : ١١٧٦
- لا يضم الظاهر بعدها ١٤٦
- لم يجئ مضاف بغير لام إلا لا أبالك ١١٧٧
- سبب منع اسمها من التنوين عند الزيادي والرد عليه ١١٧٦
- مع معمولها قد تجري مجرى الاسم المفرد ٩٥ ب

- لا واسمها في موضع اسم مرفوع ١١٧٦
- إذا وقعت بعدها نكرة كررت لا وتفسير ما لم يكرر ١٦٣
- الخبر الواحد لاسمين ١٧٥ ب
- حذف خبرها ٩٤ ب
- عند تكرارها يحذف أحد الخبرين لدلالة الآخر عليه بقياس قول الأخفش ١١٧٦
- دلالتها على الجملة تغني عن تكرار الجملة ١٦٣
- دخول الهمزة عليها وأحكامها ٩٤ ب
- الوجوه الثلاثة بعد لا سيما وتوجيه النصب ٧٧ ب
- اسمها وصفته كالشيء للواحد : انظر الصفة
- لات :
- حذف المرفوع بعدها وعدم إضماره لأنها حرف ١٧٩ ب
- معنى الابتداء باق في مرفوعها ١٧٩ ب
- لما :
- الخلاف فيها مخففة وثقيلة ١٩١
- المهم :
- مقارنة صفاتها بصفات الواو : انظر الواو
- المؤنث والمذكر :
- تانيث اللفظ ١٠٨
- التذكير قبل التانيث ٢٠
- تاء التانيث تختلف عن علامني التانيث الآخرين في أنها لا تغير الكلمة
- التي تؤنث بها عما كانت عليه قبل الدخول ١٧٠ ب
- المؤنث الثلاثي بلا علامة بمنزلة ما العلامة فيه ثابتة ٢٠
- أفعل بمعنى فاعيل أو فاعل يجوز تانيثه ١٦٢
- النعت بالجامد لا يجوز تانيثه ١٧٨ ب
- الألف والياء في المذكر نحو دريهمات يراد به تانيث الجماعة لا الواحد ١٥٥ ب

## - ألف تترى للتانيث ١٤ -

- لم تدخل علامة التانيث في عقرب لطول الكلمة ١١٧٤
- متى لا تكون ألف بيضاء وحمراء للتانيث ١٥٩ ب
- الأحمر النحوي يجيز صفراء وحمراء ١٨٠ أ
- ما يستوي فيه التذكير والتانيث في فاعيل : انظر الصفة المشبهة
- تانيث الفعل مع جمع المؤنث ومفرده ومنع تانيثه مع جمع المذكر : انظر الفعل ما :
- العاملة عمل ليس تعمل إذا تأخر خبرها عن اسمها ١١٩١
- تقدم خبرها على اسمها ١٣٠ ب
- وتشبه ليس في نفيها للحال ودخولها على المبتدأ والخبر ١٩٠ ب
- ولا يمتنع وضعها موضع ليس ١١٣٠
- ولا تعمل في أسماء الشرط الجازمة ٣٦ ب
- الاختلاف في كون ما مصدرية أو شرطية ٤٠ ب
- ما بين المصدرية والموصولة ٢٥ ب
- مجيء ما نكرة ١١٧٣
- مجيء ما مصدرية ١٤٦ ب
- تقدم المصدرية الظرفية على عاملها ١٣٤ ب
- تكون ما ظرفية زمانية توسعا ولا تكون مكانية ١٤٨ ب
- ما الكافة ٢٥ ب
- زيادة ما ١٩١
- لا تكون فاعلة في قلما ١٣٠ ب
- جواز تقدم المفعول على ما الناقية : انظر المفعول
- ما الموصولة لا تقع بعد نعم : انظر نعم
- ما اتفق لفظه واختلف معناه : ١٨٣ ب

## الماضي :

- لا يبنى الماضي على الضم وعلة ذلك ١٤٣ ب

- الإضافة إلى الماضي في معنى المستقبل ١٥٨

## المبتدأ :

- تسميته مرافعا ١٣ ب

- رفع المبتدأ بالابتداء والخبر بالمبتدأ ٦٥ ب

- مرفوع بالابتداء عند الأخفش ٥٧ ب

- البغداديون يرفعونه مشغولا عنه بضميره العائد عليه ١٧٩

- الابتداء على تقدير سؤال ١٥٠

- الابتداء عامل ١٨١

- تأخير المبتدأ ١٤٩ ب

- حذفه ١٠٠ ب

- حذفه فيما ظاهره إضافة الظرف إلى الشرط ١٢٠٣

- إذا حذف المبتدأ كان مرتفعا بالابتداء ١٤٧ ب

- تشبيه الابتداء عاملا بعامل جواب الشرط ١٨٠ ب

- لا يرفع خبرين ١٠٦ ب

- شرط مجيئه وصفا مكثفيا بمرفوعه عند المازني ٥٦ ب

- شبهه بالفاعل إعرابا ومعنى ١٠٦ ب، ١٢٠

- وقوع المصدر مبتدأ على السعة : انظر المصدر

## المبهم :

- قد يخالف المبهم المخصوص في أشياء كثيرة ٧٥ ب

## المتعدي واللازم :

- تسمية التعدية النقل ٧٣ ب

- فَعِل في أكثر الأمر لا يتعدى ويتعدى بنقله إلى فَعَلَ ١١٣٩

- التعدية بالهمزة ٧٣ ب

- ما بنية المتعدي للمضاعف ٧٠ ب
- صياغة الفعل لازما ثم يبدو لك تعديته ١٣٩
- ما لا يعمل بنفسه قد يعمل بمعونة الحرف ١٧٤ ب
- الفعل يصل مرة بنفسه وأخرى بالياء ٧٢ ب
- تقدير فعل آخر للمفعول إذا استوفى الفعل المذكور ١٤٨
- إنما يتعدي الفعل إلى ما فيه دلالة عليه ١٤٥
- ترك تعدية الثاني لتعدية الأول ١٢٦
- مما يتعدي من المعاني ١٤٥ ب
- الواصل باللام كالواصل بنفسه ١٧٣
- ما يتعدي إلى ثلاثة إذا تعدى إلى الثاني لزم تعديته إلى الثالث ١٢٤ ب
- لا يجوز سيبويه في المتعدي إلى ثلاثة الاقتصار على الأول ١٢٦
- تشبيه غير اعلم به ١٢٦
- المثنى :

- مما لا مفرد له ١٠٣ ب، ١٤١
- التثنية على حد المفرد ١٠٣ ب
- التفريق في الإعراب بين المثنى والجمع والتسوية بينهما ١٢٥
- الإخبار عن كلا بالتثنية على المعنى والغالب الإخبار على اللفظ ١٩٩ ب
- عند البغداديين كلا مثنى ١٠٤
- ثاء كلتا بدل ٨ ب
- من التثني ١٤٠ ب
- التثنية أشد اتصالا من ثاء التانيث ١٤١
- حرف التثنية لا يجري مجرى ثاء التانيث لأن للكلمة مبنية عليه ١٤١
- إذا أدت التثنية إلى ما نظير له رفضت ١٠٣ ب

هـ :

- إذا كانت لتعريف ابتداء الوقت وآخره دخل على زمان موقّت ١٨٢ ب

- حرف يعمل في الأزمنة عمل من في سائر الأسماء ١١١٥

- جواز الجر بها والرفع ورفعهما مبتداً ٤٤ب، ١٨٢ب

- منذ ومنذ ٧ب

المركب :

- مما عُدَّ شيئاً واحداً ١٧٦ب

- عند التسمية بالمرجي أول الأسمين مفتوح والثاني بمنزلة ما لا ينصرف ٩ب، ١٥٩

المصدر :

- الدليل على عدم اشتقاقه من الفعل ١٠٩ب

- الأفعال مشتقة من المصادر ١٢٤

- ميم مقائل تأتي في أول مصادر ما تجاوز الثلاثة وليست بعوض ١١٩٨

- وزن فاعل بمعنى المصدر ١٩٥ب

- وقع القلب في المصدر لاستعمال التصريفات مقلوبة ١١٦

- لا يجزئ الفعل مجرى مصدره في جميع أحكام اللفظ ١٢٤

- حمله تارة على النوع وعلى الجنس أخرى ١٥٧ب

- إضافة المصدر العامل إلى الظرف ١٤٩ب

- إضافته إلى فاعله والاستغناء عن إظهار المفعول ٢٧ب، ١٤٤، ١٣٩ب

- تأويل المصدر بذات كذا ١٩٢ب

- إضافته إلى المفعول وحذف النائب عن الفاعل ١٢٨ب

- قيامه مقام الفعل كسقياً وغيره ٤٩ب، ١٢٨ب، ١٣٦

- جواز إضماره ١٢٤ب

- نصبه بمضمرة لامتناع المذكور ٧٥، ١٧١ب

- رفعه اسماً ظاهراً ١٧٨

- رفعه اسماً لكان ١٦٤ب

- وقوعه مبتداً على السعة ١٥٧

- جواز إفراده أو مطابقته لما قبله في غير الأفراد ١٥٦ب، ١٦١ب

- لا يتعلق به شيء بعد العطف عليه أو الإخبار عنه ١٢٧
- تقدم معموله عليه ٥٣ب
- الفصل بالنداء بين المصدر ومتعلقه ١٢٩ب
- سبحانه : انظر سبحانه
- الأفعال أدلة على المصادر : انظر الفعل
- حذف الفاعل من المصدر المضاف إلى مفعوله : انظر الفاعل
- الإخبار بالمصدر : انظر الخبر
- المصدر المؤول :
- أن ومعمولها بمنزلة شيء واحد ١٧٦ب
- أن وصلتها لم تستعمل ظرفا ١٤٨ب
- اختيار إعرابه اسم كان ودليله ١١٠ب
- مجيئه في موضع الصريح ١٣٦ب
- لا يقع مكان الصريح في ضربت ضربا ١٢٩
- المضارع :
- تسمية المستقبل الآتي ٨٨ب
- يفعل موضوع للحال ودليل ذلك ٧٤ب
- هل يجوز أن لا يُعرب ؟ ١٢٥
- فعل الحال لا يكون إلا مرفوعا وسبب رفعه ٤٤ب، ٥٧ب، ١٥٩، ١٦٤، ١٤٣ب
- علة ارتفاعه بعد السين وقد ٨٨ب
- رفعه عند حذف أن ١٦٧
- الحقوا السين وسوف للمستقبل دون الحال ٧٥ب
- نصبه بعد الفاء على إضمار أن ومعانيه ١٦٤، ١٤٦
- علة تسميته بعد الفاء بالجواب ١٦٦
- لا يكون جواب الاستفهام بالفاء جملة لأنه يستغنى عنه ١٦٠
- ليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسن في الجزاء ١٦٣ب

- لا ينصب بعد الفاء إذا كان قبلها إيجاب ١٥٦
- نصب المضارع بعد الفاء للمخالفة عند المازني ١٦٠، ١٦٦
- دخول القسم بين إذن والمضارع ١١٢٩
- لا يتقدم على لن وإن الشرطية ١٤٢ ب
- فعل الحال لا تدخل عليه اللام المختصة بالفعل ١٤٣ ب
- المضارع في معنى الأمر ١٩١ ب
- ( ما تأتيني فتحدثني ) لا يدل على معناه لفظاً غيره ١١٣٦
- الواو كالفاء في نصبه ١١٦٥
- جزمه في الشرط وجواب الطلب بناء عند المازني لوقوعه موقع الأمر ٥٧ ب، ٦٩ ب، ١٩١ ب
- عوامل الفعل لا تدخل على فعل الحال ١٤٣ ب
- من شبه فعل الحال بالاسم ٣٥ ب، ١٤٣ ب، ١٦٣ ب
- المجزم بالطلب ١٦٣ ب، ١٦٥ ب
- لا ينجزم إلا في الموضع الذي لا تقع فيه الأسماء ٥٧ ب، ١٥٩
- إثبات الباء لا ما في المضارع المجزوم ١٧٨
- المجزوم سوروا فيه حذف الحروف الأصلية بحذف الحركات الزائدة ١١٧٤
- استخدام المستقبل في حكاية الماضي ١٥٨
- معنى الواو والفاء عند نصب المضارع بين الطلب وجوابه : انظر الواو والفاء وانظر : النصب والفاء
- المضاعف :
- فَعْلَال اختص بالمضاعف ١٢٠٤
- تخفيفه ١١٩٥
- الزوال وأمثاله من مضاعف الرباعي لا من الثلاثي ١٥٢ ب
- المطاوعة :
- التناوب في المطاوعة ٧٨ ب

## المعتل :

- المعتل قسم برأسه ١١١٦
- لا تحذف لامات المعتل لالتقاء الساكنين ولا تحرك بحركة البناء إذا كان معربة ١١٨١
- يختص بأبنية ٣٠ ب
- اختصاص كينونة بالثلاثي المعتل ١٥٢ ب
- إنما تحذف الفاء من المعتل ٢٤ ب
- يجوز فيه ما لا يجوز في غيره ٣٠ ب

## المعرب :

- سراويل معرب مثل الآجر ١٥

## المعرفة والنكرة :

- المعارف قد تنتقل من ضرب لآخر ١٠٢
- معرفة غير خاص ٤٢ ب
- ما تعاقب عليه تعريفان ١٥٣ ب
- التثنية أشد ذهبا في التنكير من الإضافة ١٧٥ ب
- المعرفة والنكرة جنسان مختلفان كالأسود والأبيض ٥٠ ب
- النكرة لا تكون مخصصة إن قصد بها قصد إلى التخصيص بالقصد ١٣٤
- هذا لا يمكن تنكيره ١٧٥
- تنكير العلم : انظر العلم
- ضمير النكرة ليس بخاص : انظر الضمير

## المعنى :

- تدافع المعنى وتدافع اللفظ ٢٩ ب

## المفعول به :

- تسمية سيوره المفعول الأول ناصبا ووجه ذلك ١٣٩ ب
- الجار والمجرور في محل نصب مفعول ١٩٧، ٢٠٢
- مجيء الليلة مفعولا به ١٢٥ ب

- مجيء مصدر مؤولا ١٨١ب
- لا يتقدم على فعله إذا كان جواب القسم، ويحمل ما جاء على فعل آخر ١١٤٣
- جواز تقدمه على لن ولم والسين وعدم الجواز في إن الشرطية ١٤٢ب
- جواز تقدمه على ما النافية ١١٤٣
- نصبه بالفعل وحده والاحتجاج لذلك ١١٢٠
- غلة نصبه عند ابن درستويه ٧٦ب
- ناسب المفعول هو الفاعل عند هشام ١١٤٠
- النصب على حذف الجار (نزع الخافض) ١٣٩ب
- فيه دلالة على الفعل فيجوز تعلق الجار به ١١٣٤
- لا يحسن الفصل بجملة بين المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر ١٣ب
- نصب المفعول بفعل مضمير موافق للظاهر أجود من المخالف ١٠ب
- لا يكون لفعل مفعولان بهما ١٢٢ب
- المفعول به مضمير في المصدر المضاف إلى مفعوله الظاهر عند المازني ١٤٤
- المفعول جملة ٥٤ب
- في (ألا ماء بارد) لا ومعمولها بمنزلة اللفظة الواحدة في موضع المفعول ٩٥ب
- حذفه وتقديره ١١٨ب
- حذف مفعول الفعل الثاني لدلالة مفعول الأول عليه ٢٧ب
- حذف المفعولين استغناء بمفعولين سالفين ١٢٦ب
- نصبه بفعل مضمير : انظر الفعل
- نصب الضمير مفعولا عليا لاتساع : انظر الضمير
- المفعول به لا يكون مجرورا : انظر الفاعل
- المفعول له :
- إجازة الجر في المصدر الصريح بجار محذوف ٤٧ب
- إذا جاء بعد كان وأخواتها فيحمل على غير الظاهر ١٤٥ب

## المفعول المطلق :

- تسميته مصدرا ١٧٨

- لا ينتصب مصدران بالفعل ١٢٥، ١٤٨

- نصبه بفعل دل عليه الكلام ٤٩، ١٠٢، ١٠٦

- نصبه بمصدر سابق ١٠٧

وانظر : الفعل

## المفعول معه :

- عمل الفعل بمعونة الحرف ١٧٤

- لا يحوز الإخبار عنه مع ما قبله بالثنى لأنه فضلة ١٥٦

## المقصود :

- الأصل اللغوي للمصطلح ٥٢

- الفه بدل التثوين في الأحوال الثلاثة عند المازني ١٢٥، ١٣٢، ١٨٥

- مذهب المازني في الوقف عليه ٥٢

## المنوع من الصرف :

- صرف المنوع رد إلى أصله ١٢٥

- منع المصروف خطأ ٢٥

- الجمع لا يسبب المنع من الصرف ١٩٢

- مما لا ينصرف ١٥

- صرف أفعال عند تصغيره ١٣٨

- فك الأدغام يزيل شبه الفعل فيصرف ١٨٨

- صرف الجمع عند اقترانه بالهاء كصياقلة ١٥٩

- عدل آخر وهو ليس كعدل سحر ٨٩

- العدل في أمس ٩٢

- صرف إستبرق لتذكيره ٥٤

- جمعاء كصحراء لا كحمرء ١٠٢

- شبه سعاد وزينب بطلحة وحمزة ١٦٦ب
- منع أجمع لأنه على وزن الفعل ١٠٢ب
- الأخفش لا يصرف مساجد وأحمر علمين ٥ب
- لما ذا لا ينصرف مساجد أسما في النكرة ١٥٩ب
- صرف سراويل ومنعه ١٥
- منع أي من الصرف لأنه كناية عن علم مؤنث : ١٥٦ب
- فراد مفرد فرادى لا ينصرف ١١٧٩
- صرف زكري ٢٠٠ب
- منع تضيرب وأليد وأليب من الصرف أعلما ١١٨٨
- منع مئين وصرفها ١٩٤ب
- منع يري علما للزيادة ١١٥٣
- تنوين جوارى رفعا ونصبا : انظر الجمع
- الموضع (المحل) :
- الحمل على الموضع ١١٨
- النون :
- تسمية نون المثني تنويها ٤٢ب
- غنتها ١٦٠ب
- إظهارك كما تظهر العرب مثله في انلون خطأ ١١٦٧
- كيف صارت من مخرجين ١١٦٠
- زيادتها في منجنيق ٣ب
- إظهارها ساكنة قبل اللام لزيادتها ولو كانت أصلا لم يجز ١٦٩ب
- نون الجمع ونون الوقاية ١١٨٩
- الشبه بينها وبين أحرف العلة ٢٤ب، ١٥٢ب
- علة عدم حذفها في يضريناه وحذفها في ضارباه ٦٢ب

## نون التوكيد :

- تسميتها تنويناً ٤٠ ب
- إنما تدخل لتفصل لام القسم من لام الابتداء ١٤٧ ب
- تأتي لتخليص فعل الحال من المستقبل ٨٨ ب
- إلحاقها خفيفة الف التثنية ونون النسوة على قول يونس ١١٧
- حذفها خفيفة ١٥٥
- الاستغناء عنها بالسكون وسوف ١٨٩
- مجيئها مع ما الزائدة الشبيهة بلام جواب القسم ١٣٠ ب
- قلب الخفيفة الفا في الوقف ١١٧
- هي في الفعل نظير التنوين في الأسماء ٣٩ ب
- النون نظير اللام في التوكيد في القسم : انظر القسم
- علة اقترانها بالفعل المستقبل في القسم : انظر القسم

## نون الوقاية :

- جاءت في فعل غير الواحد حملاً على الواحد ١٤ ب
- مشابهتها لحرف الإعراب ١٥

وانظر : النون

## نائب الفاعل :

- إضماره لدلالة ما تقدم عليه ١٩١ ب
- المصدر نائب فاعل ٦٩ ب

## النداء :

- النداء ضرب من التشبيه ١٢٩ ب
- المنادى المضاف ٦١ ب
- نداء المنقوص عند المازني ٣٧ ب
- مقارنة العلم المنادى بالمنوع من الصرف في الجر ٣٧ ب
- المنادى المعروف بالنداء للموصوف بالنكرة ١٦٢

- الصفة ليست كالموصوف في باب النداء خاصة ١١٠٤
- نعت المنادى ١٨١
- النعت في النداء غير جار على النداء ٢١٦ ب
- علة بناء يا زيد ١٤٧
- العطف على المنادى أو صفته ٨١ ب
- يا أشبهت الفعل فعديت تعديته بنفسه وبالخرف ٧٢ ب
- بناء المنادى لوقوعه موقع المهي ٦٩ ب
- الفصل بالنداء بين المصدر وصلته : انظر المصدر
- الندبة :
- الندبة موضع ثناء وتابن ٢١ ب
- التفجع يقع على صفات المندوب كما يقع على ذاته ١٢١
- لا تجتمع علامة الندبة والتنوين ١٨٩ ب
- الياء والالف للندبة لا للوصل ١٨٦
- الهاء بينت الالف ٢٠٥ ب
- ندبة أذرعات ١٨٢
- ندبة (من يغزو) و(من يرمي) ١٨١
- الهاء في ياهناه كهاء الندبة والفاء ٨
- جواز الندبة في الصفة عند يونس والاحتجاج له ١٠٤، ١٢١
- علامة الندبة تعاقب التنوين ٦٢، ١٢٠ ب
- النسب :
- يسمى النسب إضافة ٥٢، ١٣ ب، ١٦٢، ١٢٧، ١٢١
- تسمية مثل ذي رمح وذي درع نسباً وهو لا ينصب المفعول ٢٠٠
- هو باب غلبت عليه الحذوف والتغييرات ١٨٨
- ياء النسب تلحق الاسم صفة ١٣
- النسب إليها الجملة والاعتراض عليه ١٨٨

- تحريك العين للنسب ١١٢١
- النسب إلى السهلة والأرطى والنبط ١١٩٦
- النسب إلى عشرين ٥٢ ب
- لا يجوز النسب إلى اثني عشر ١٧٢ ب
- ياء زكريّ للنسب وياء زكرياء ليست له ٢٠٠ ب
- ياء أهوجي للنسب بخلاف ياء أحمرى ٢٢ ب
- عدم حذف الياء من قاضي ١١٧٢
- تصحيح أبي علي لقول هونس في أختي ١٩
- أجازوا حذف ياء تحية ومنعوه في حبة عند النسب إليهما ١١٢١
- النسب إلى شبة ١١٢٧
- معنى المنسوب إلى عربي وأعرابي وعجمي وأعجمي ١٨٦
- الذهب :
- الناصب لا بد له من مرفوع ١١٠٧
- الدليل على إضمار أن بعد الواو واللام ٤٤ ب
- كما ناصبة عند الكوفيين وإذا حيل بينها وبين الفعل رفعت ١١٧٩
- لن أصلها عند الخليل لا أن والاحتجاج له ١١٩٤، ١٤٤
- لن نفي ساقط ١٤٢ ب
- نصب الفعل بعد حتى ورفعته وإضمار أن بعدها ٤٤ ب
- دخلت كي للعلة ١٤٥
- اجتماع لفظ المنصوب والمجرور في المثني والجمع والممنوع من الصرف والضمائر: انظر الجر
- نعم وبئس :
- فاعلهما اسم جنس أو مضمرة على شرط التفسير : ٩٣ ب، ١٠١ ب
- الدليل على فعلية نعم ١٩٤
- اشتراط الأخفش الفائدة لصحة جملة نعم ١٢ ب

- حذف الخصوص كثير وإقامة صفته مقامه ١١٠٨
- لا فرق في فاعل نعم بين المضاف إلى معرف بال والمضاف إلى مجرد منها ١١٢
- لا تقع ما موصولة ولا نكرة موصوفة بعد نعم ١٢ ب
- إعراب الاختش لنعم رجلا زيد ١٢ ب
- أسند نعم إلى هند بلا تانيث ١٠٢ ب
- المنصوب (التفسير) ذكر للبيان فلا يلحق حذفه ١٠٨ ب
- لا يوصل ولا يوصف بهما ٩٣ ب
- حبدا مما جعل شيئا واحدا عند الاختش ١٧٧

### النفي :

- وضعت العرب هذه الحروف مواضع الأفعال المرفوضة نحو انفي ١٣١ ب، ١٤٥ ب
  - النفي هو النفي ١٦٤، ١٦٦
  - لم نفي فعل على غير القياس ١٤٣، ١٥٩
  - لن نفي سافعل ١٤٣
  - لا نفي ما أوجب بالقسم ١٤٣
  - لا نافية عاطفة وبدخول الواو خلصت للنفي ٧٧ ب
  - إرادة حرف النفي على المعنى ٨٨ ب
  - ما جرى فيه النفي مجرى الإيجاب في الجواز والمنع في تقدم المفعول على عامله ١٤٢ ب
  - إن جواز مجيئها نفيا وشرطا : انظر الشرط
- ### الهاء :

- الهاء في مثل صياقة صرفت الجمع نكرة ١٥٩ ب
- زيادة الهاء ف هنتاه وأمهة وأمهاة ١٩
- هاء هنتاه لام أو يدل من اللام ٨ ب
- هاء علامة للتانيث اللفظي ١٠٨
- هاء سنة لام وهي تكون مرة هاء ومرة واوا ٨ ب
- هاء يعملة تخرجه من شبه الفعل ٧٨ ب

- هاء زنادقة تخرجه من شبه الجمع ٧٨ ب
- وانظر تاء التانيث
- هاء التانيث : ١٢٩ ب
- هاء السكت :
- يمنع المازني اقترانها بم يعرب كقبله وبعده ٢٦٠
- تختص بما ليس حرف إعراب ٢٠٦
- سكونها ٢٠٥
- تبين الحركة بالالف قليل بخلاف الهاء : انظر الالف
- الواو :
- مقارنة صفاتها بصفات الميم ١٨٤ ب
- الواو اقوى من الضمة ١٣٥
- كما أعلت بالقلب أعلت بالحذف ٢٠٤ ب
- كونها عيناً أشهر من كونها ياء ٢ ب
- لا تزداد أولاً لئلا تنقلب همزة ١٢٩، ٥٣ ب
- لا تنقلب إلا بالحركة وشيء آخر ٥٣ ب
- قلبها ياء في يطبّق وتحيز ١٧٠
- إبدال الناء من الواو وكثرته في الفاء ١٤، ب
- إذا ضُم ما قبل الواو صحّت ١٧٦
- بقاؤها لتقدير الضمة المحذوفة ١٩٩
- متى تكون للمد ١٤٢
- لا تكون في الرباعي إلا زائدة أو مكررة ١٦٢
- مقارنة واو الإشباع ويائه بواو الإطلاق ويائه ١١٨٦
- الحذف مطرد في الواو والياء في الفواصل وإطلاق القوافي ١١٨٦
- حذف الواو في أعطيتكه لا من اللبس ١٤٣
- الواو أصل في دلم وتصريفاته ١١٦

– معنى الواو عند نصب المضارع ١٤٩

– إبدال الياء واوا : انظر الياء

– واو تضربون ليست فاعلة عند المازني : انظر الفاعل

وانظر التاء

**الوقف :**

– التشديد للوقف ١٨٦ب، ٢٠٥ب

– عند أبي علي الزائد هو الأول وعند ابن جني الثاني في المضعف للوقف ٢٠٥ب

– إجراء الوصول مجرى الوقف ٢٥ب، ١١٠، ١١٢

– قلب الألف ياء في الوقف ٢٠٥ب

– لواحق الوقف تقع آخر لا حشوا ١٢٠٦

– نقل حركة الإعراب إلى الحشو عند الوقف ١٢٠٥

– تشبيه الوقف بالجزم : انظر الجزم

**الياء :**

– لا تكون في الرباعي إلا زائدة أو مكررة ١٦٢

– الألف تشبه الياء ١٢٠٥

– إبدالها واوا ١١٠٥

– إبدال النون ياء في ذات ١١١٠

– إبدال اللام الثانية في المضعف ياء ٧٨ب

– لا تنقلب بالحركة وحدها ٥٣ب

– زيادتها ١٧١، ١٢٠

– مجيئها حرف إطلاق ١٧٨

– ياء اضربي تدل على فاعلة عند المازني ٤٣ب

– إبدال أحد للمثلين ياء : انظر الإبدال

– وار الإشباع وياؤه وواو الإطلاق وياؤه : انظر الواو

– الفتحة تستخف مع الياء : انظر الفتحة

## ٩- فهرس الكتب المذكورة في المتن

- هذه الأجزاء ( يريد التذكرة ) ١٤٦ ب  
الإخبار ، فلما زني ١٣٦ ب  
الاشتقاق ، لابن دريد ٨٤ ب  
الأشربة لابن قتيبة : انظر كتاب ابن قتيبة  
الأصول ، لابن السراج ١٧٧  
الأوسط ، للأخفش ١٧، ١٨١، ١٦٠  
تصريف أبي الحسن الأخفش ١٩٩  
تفسير أبي بكر بن السراج ١ ب  
التوراة ١ ب، ٤ ب  
الجمهرة ، لابن دريد ١١٣ ب  
الحليم ، لأبي عمرو الشيباني ١٤٨  
الحماسة ، لأبي تمام ١٨٢ ب  
شرح التصريف ، لابن جني ١٦٩ ب  
القرآن ٧ ب، ١٧٨  
القلب والإبدال ، لابن السكيت ١٨٣  
الكامل ، للمبرد ١٥٦  
كتاب أبي علي ٩ ب  
كتاب سيبويه ١٤٥، ١٥٦، ١٢١، ١٤١ ب، ١٥٣، ١٦٧، ١٧٦، ٢٠٠، ٢٠٦، ٢٠٩  
كتاب ابن قتيبة ( الأشربة ) ١٤٠  
كتاب ابن مجاهد ( السبعة ) ١٨٦ ب  
كتب أبي عبد الله بن مقلة ٨٠ ب  
كتب أبي عبيدة ١٩٢ ب  
المثنى ، لابن السكيت ١٤٠ ب، ١٥٢ ب  
المجلدة ( يريد التذكرة ) ١٥٦ ب، ١٦٩ ب

مختصر أبي عمر الجرمي ١٥٦ ب

المدخل ، للمبرد ١٧٣

المسائل (الإغفال) ١١٠٧

المسائل الصغير ١١٣١

المقتضب ١٨٠، ١٦

كتاب ابن مقسّم (أي روايته لمجالس نعلب) ١١٧٩

نسخة من الكتاب : انظر كتاب سيبويه

نوادير ابن الأعرابي ١٨٤

نوادير الشيباني ١٩٩ ب

## ١٠- فهرس اللغات

لغة أهل الحجاز ٣٦ ب، ١١١٥

لغة تميم ٣٦ ب، ١١١٥

لغة شامية ١١٤٨

عمانية ١١١٠

الفارسية ١٣٢ ب

لغة هندي ١١٩٤

## ١١- فهرس الأعلام (الأشخاص والقبائل والجماعات والخيل)

آدم (ع) ١١١٨، ١٢٢٢ ب	١٨٠ ب، ١٩ ب، ٢٦ ب، ٦٦ ب، ٦٧ ب،
آل أود (شعر) ٢٠ ب	١٨٣، ٨٤ ب، ٨٥ أ، ١٨٧
آل محمد (ع) (شعر) ٨٦ أ	أبو الأسود ١١٨٧
إبراهيم (ع) ١٣١	أسيد بن حضير ٨٤ ب
إبراهيم (نظوي) ١٤٨ ب	أصحاب المعاني ١١٥ ب
إبراهيم بن سعد ١٩ ب	أصحابنا (الاحناف) ١٠٧ ب
أبي بن سلمى بن ربيعة ١٨٢ ب	الأصمعي ١ ب، ٢ ب، ١٨ ب، ٤٥ ب،
أبي بن كعب ١٢٦	٥٠ ب، ٥١ ب، ٥٢ ب، ٥٥ أ، ٦٢ ب،
الأثرم ١٥٢، ١٩٢ ب	٧٠ ب، ٨١ أ، ٨٣ ب، ٨٤ أ، ٩٦ ب،
أحمد بن علي الشطوي ١٥٠	٩٧، ١٠٠ أ، ١٠١ ب، ١١٥ أ، ١٣٣ ب،
الأحمري (الأحمر) ٨٠	١٣٨، ١٤٦ ب، ١٤٩ ب، ١٧١ أ،
ابن أحمرا ب	١٧٩ أ، ١٩٥ أ، ١٩٦ ب، ١٩٩ ب
الأحول (محمد بن الحسن) ٩٨ ب	ابن الأعرابي ٨٤ أ، ١٥٤ ب، ١٧٣ ب،
الأخطل ٥١ ب، ١٢١ ب، ١٤٨ أ	١٢٠١
أبو إسحاق (الزجاج) ١٣ أ، ٨ ب، ٩١ أ،	الأهشي ١٨ ب، ٢٣ أ، ٥٥ أ، ٧٣ ب،
٩٨ ب، ١٠٧ أ، ١١٦ أ، ١٥١ ب، ١٤٢ أ	١٨٤، ١٨٨، ١٢٢ أ، ١٣٣ أ
أبو إسحاق الموصلي ١٧٩ أ، ٨٠ ب	الأعشى ١٠٨ ب، ١٥٢ أ
أسد (شعر) ٦٨ ب	أعوج ٢٢ ب
إسماعيل بن إبراهيم بن عتبة ١٧٦	ابن أقيصر ٢٢ ب
إسماعيل بن إسحاق القاضي ٨٤ أ،	امرؤ القيس ١١٦ أ، ١٩٦ أ
١١١٥	امراة أبي لهب ٨٤ ب
إسماعيل بن محمد الصفار ١٠٩ ب،	أمية بن أبي الصلت ٨٢ ب
١١١١، ١١٣ ب، ١٤٤ ب، ١١٢ أ، ١١٥ أ،	الأنصار ٨٤ ب

- أهرمز ١١٣٧  
أهل الحجاز ٧، ب، ٣٦  
أهل المدينة ١٤٦  
الأوزاعي ٢٦، ب، ١٨٥  
أوس بن حجر ٦٨، ب، ، ١٦٩، ب،  
١٧٢، ١٨٢، ١٠٦، ب، ١١٣٠  
الباهلي : انظر الأصمعي  
البحثري ١٠٩، ب  
بربرة ١١٥٢  
البصريون ( أصحابنا ) ١١٢، ١٧٣،  
١٧٥، ١٣٦، ب، ١١٤٠، ١١٤٦  
البغداديون ١٧٧، ١٧٩، ٨٠، ب، ٩٠،  
١١٠٤، ١١٠٩، ١٤٠، ب، ١٨٣  
أبو بكر الأصم ١١١٧  
أبو بكر ابن السراج ١، ب، ٣، ١٤،  
٥، ١١٤، ١٨، ب، ١٢٦، ٤٣، ب، ٥٢،  
١٦٧، ٦٨، ب، ١٧٠، ١٧٦، ١٧٧، ب،  
١٧٩، ب، ٨٢، ٩٣، ١٠٧، ١٠٨،  
١٠٩، ب، ١٠٠، ب، ١٠١، ب، ١٠٣،  
١٠٤، ١١٤، ب، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣،  
١٢٩، ب، ١٣٠، ب، ١٤١، ب، ١٤٢،  
١٤٤، ب، ١٤٩، ب، ١٥١، ١٥٣،  
١١٨٣، ١٩٢، ب، ٢٠١، ٢٠٣  
أبو بكر ( الصديق ) ٨٤  
أبو بكر الميموني ١١٤٠
- تأبط شرا ١٨١، ب، ١٨٦  
تميم ( قبيلة ) ٧، ب، ٣٦، ١١١٥  
التوزي ٥٤، ب، ٨٣، ب،  
تيم ( شعر ) ١١٥٦  
ثعلب ( أحمد بن يحيى ) ١٤، ٨٠،  
٨٤، ١١٠٠، ب، ١١١٠، ١١١، ب،  
١١٢٢، ١٢٨، ب، ١٣٣، ب، ١٤٨،  
١٤٩، ب، ١٥٤، ١١٧٩، ١٩٢، ب  
الثنوية ١١٣٧  
جابر ( بن عبد الله الأنصاري ) ١٨٥  
الجاحظ ١١١٧، ١٣٢، ب  
جبارة بن مغلس ٦٦، ب  
جبيرة ( امرأة ) ١٨، ب  
الجراح بن عبد الله ( شعر ) ٦٨، ب  
جرير ١٢٦، ١٢١، ب، ١٣٩،  
١٤٦، ب، ١٥٤، ١٧٠، ب، ١٩٧  
جعفر بن سليمان ٥١، ب  
بنو جلدان ( شعر ) ٧٣، ب  
الجمّاز ١٥٥  
الجميع ١٤٦، ب  
ابن جني ، ع ١١، ب، ١٦، ١٩،  
١٢٢، ٣٥، ب، ٣٦، ٥٥، ب، ٦٠،  
٧٣، ب، ٧٤، ٧٧، ٧٩، ب، ٨٥، ٨٧،  
١٠٠، ١٠٤، ب، ١١٣، ١٢٢، ب،  
١٢٥، ب، ١٢٩، ب، ١٣٠، ١٣٣، ب،

- ١١٤١، ١١٥٤، ١١٥٦، ١١٦٦،  
 ١١٧٩، ١١٨٤، ١١٩٣، ١١٩٨،  
 ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٤،  
 ١٢٠٥  
 أبو حاتم المسجستاني ١٦٦، ١٦٩  
 الحارث بن زهير ١٩٢  
 حبيب (بن أبي ثابت) ٨٧  
 حبيب بن شاذب الأسدي ٥١  
 ابن حبيب ١١٠، ١١٥٤، ١١٦٢،  
 ١١٩٣  
 حذيفة بن بدر ١٩٢  
 حريث (بن أبي مطر) ١٨٥  
 أبو حزام (العكلي) ١١٩٤  
 حسان بن ثابت ١٢٥، ١٦٦، ١٦٨،  
 ١٧٤، ١٧٥، ١٣٠، ١١٤٠  
 الحسن (البصري) ٨٥، ١٠٨،  
 ١٤٧  
 الحسن بن زياد اللؤلؤي ٢٥  
 الحسن بن علي (ع) ١٧٦  
 الحسن بن علي بن عفان ١٨٥  
 أبو الحسن الأخفش ٢، ٥، ١٦،  
 ١٧، ١١٢، ٢٣، ١٣٨، ١٤٢،  
 ١٥٦، ٥٧، ٥٨، ٦٠،  
 ١٦٤، ٧٠، ١٧٤، ١٨١، ١٨٢،  
 ٩٣، ٩٦، ١٠٤، ١٠٧، ١٠٩،  
 ١١١١، ١١١٢، ١١١٧، ١١٢٩،  
 ١١٣١، ١١٤١، ١١٥٩، ١١٦٧،  
 ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٦، ١١٧٧،  
 ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٨، ١١٩٩  
 أبو الحسن علي بن سليمان ١٥٥،  
 ٨٦، ١٤٠  
 أبو الحسن الكرخي ٤، ٢٦،  
 الحسن بن محمد بن عثمان ١٧٦  
 الحسن بن مقلة ١١١  
 أبو الحسين (محمد الهزاني) ١١٠٤  
 الحكم بن عبد الله ١٨٧  
 حماد بن سلمة ١٨٥  
 حمزة (الزيات) ١٠٩  
 حميد بن ثور ١١٥، ٢٠٤  
 حنش بن عمرو ١٠٢  
 أبو حنيفة ٧١، ١١١٨، ١١٥٢  
 أبو حبيب ١٢٣  
 أبو الخطاب ١٩٣، ٢٠٤  
 الحليل ١، ٣٢، ٤٤، ٥٥، ٥٦،  
 ٥٩، ٦١، ١٧٤، ١٩١، ٩٣،  
 ١٠٤، ١١٢، ١١٧٥، ١٣٩،  
 ١١٤٠، ١١٩٣، ١١٩٤، ١٢٠١  
 خناعة بن سعد بن مذيّل ١٤٦  
 ابن داب ١٣٧  
 ابن دارة ١٥٨

- أبو زيد ١٢، ١١٦، ١٤٣، ١٥٢، ١٥٥،  
 ٦٢، ٧٢، ١٠٤، ١١٠، ١٣٨،  
 ١١٨٧، ١٢٠١  
 زيد مناة ١١٥١  
 من (يريد أبا العباس المبرد) ١١٤،  
 ٤٣، ١٨٠، ٢٠١، وانظر: أبو  
 العباس المبرد  
 ساعدة بن العجلان الهذلي ١١٠٦  
 سالم (بن عامر الكناني) ٣٠،  
 سالم (بن عبد الله بن عمر) ١٨٧  
 سالم (مولى ابن عمر) ١٩،  
 سبل ٢٢،  
 بنو سعد ١٩٤،  
 سعد بن مالك (شعر) ١٨١،  
 أبو سعيد البرذعي ١١٥٠  
 سعيد بن حميد ١١٤٦  
 سعيد بن عثمان أبو علي ١٨١  
 سفيان الثوري ١٨٥  
 ابن السكيت: انظر يعقوب بن السكيت  
 سلمة بن عاصم ٨٤،  
 بنو سلمى (شعر) ١٠٨،  
 بنو سليم ١٨٤، ١٧٨، ١١٩٥  
 سليمان بن أبي داود ١٨٥  
 أبو السمال ٤٣،  
 سهيل بن عمرو أبو يزيد ١١١،  
 ابن درستويه ٧٦، ١١٤٠  
 ابن دريد: انظر: محمد بن الحسن  
 ابن دريد  
 دجيل ١٨٦  
 أبو الدقيش ١١٩٣  
 الدماذي (رفيع بن سلمة) ٦٥،  
 أبو ذؤيب ١٣٣، ١١٠٠  
 رؤية ١٧٩،  
 رزة بنت مروان بن قيس ٩٧،  
 رسول الله ﷺ ١٩، ٧٣، ١٧٦،  
 ١٨٥، ١٨٧، ١٠٧، ١٠٨،  
 ١١٧، ١٢٦، ٢٠٤،  
 ذوالرمة ٥١، ٦٩، ٧٠، ١٩٤،  
 ١١٠٠، ١٢٦، ١٣٩، ١٧١،  
 ابن الرومي ١١٨٢  
 رثا (شعر) ١٠٦،  
 الرياشي ٢٣٩  
 زائدة بن قدامة ١٨١  
 ابن الزبير ١١٩٣  
 أبو الزبير (محمد بن مسلم) ١٨٥  
 الزهري ١٩، ١٨٧  
 زهير بن أبي سلمى ١١٣٧  
 زياد الأعجم ١٥١، ١٨٣  
 الزياتي ٨٦، ١١١١، ١١٢٣،  
 ١١٧٦، ٢٠١

أبو الشيخ ١١٩٨	سيبويه ١ب، ٣ب، ٤ب، ٥أ، ٥ب،
ابن أبي الشيخ ١٠٩ب	٦ب، ٩ب، ٢٠ب، ٢١ب، ٢٤أ،
صالح بن علي ١٨٦	ب، ٢٩أ، ٣٦أ، ٤٠ب، ٤١أ، ٤١ب،
صالح بن كوسان ١٩ب	٤٣ب، ٤٤أ، ٤٥ب، ٤٥أ، ٤٦ب،
صباح (بن خاقان المنقري) ١٤٧ب	٤٩ب، ٥٩أ، ٦١أ، ٦٢أ، ٦٣أ،
صخر بن جويرة ١٨٥	٦٥ب، ٧٠أ، ٧٥ب، ٨٧ب، ٩١أ،
صعصعة بن صوحان ١١٤٦	٩٣ب، ٩٥أ، ٩٩ب، ١٠٠ب،
الطبري (المفسر) ١٠٨ب	١٠٤أ، ١١٢ب، ١١٣ب،
الطرماع ١١٤٩	١٢٠أ، ١٢٣ب، ١٢٥ب،
طفيل الغنوي ٢٢ب، ١٨٦ب	١٢٦أ، ١٣٠ب، ١٣٣أ، ١٣٤أ،
ابن طمّاحية ٩٧ب	١٣٨أ، ١٣٩ب، ١٤٠أ، ١٤٢أ،
أبو الطيب بن شهاب ١٤٧ب	١٤٨أ، ١٤٩ب، ١٥٠ب، ١٥١أ،
عائشة (بنت أبي بكر) ١٧٦أ، ١٨٧	١٥٣ب، ١٥٥أ، ١٦٢أ، ١٦٣ب،
أبو عاصم النبيل ٦٧ب	١٦٤أ، ١٦٧ب، ١٧٠أ، ١٧٥ب،
عباد بن بشر ٨٤ب	١٧٦ب، ١٧٧أ، ١٧٨ب، ١٧٩أ،
عباس بن عبد الله الشرقفي ٦٦ب	١٨٢أ، ١٨٤أ، ١٨٥أ، ١٨٧أ،
عباس بن محمد الدوري ١٩ب،	١٩٨أ، ١٩٩أ، ٢٠٠ب، ٢٠١ب،
٨٤ب، ٨٥أ	٢٠٣أ، ٢٠٤ب، ٢٠٥ب، ٢٠٦أ،
أبو العباس المبرد ٤أ، ٦أ، ٩أ، ٤٣ب،	ابن سيرين ١٨٧
٦٦أ، ٦٧ب، ٧٣أ، ٧٦ب، ٨٠أ،	ابن شقير ١١٤ب
٨١ب، ٨٣أ، ٨٤ب، ٨٤أ، ٨٥ب،	شقيق (شعر) ١٨٥
٨٦أ، ٩٣أ، ٩٦ب، ١٠٩ب، ١١٠أ،	الشمّاخ ٦٧ب، ٧٣ب
١١١أ، ١١٢أ، ١١٤ب، ١١٥أ،	الشيّباني (أبو عمرو): انظر: أبو
١١٧ب، ١٢٣ب، ١٣٠أ، ١٣٦ب،	عمرو الشيباني
١٣٧أ، ١٥٦أ، ١٧٨أ، ١٨٠ب،	ابن أبي شبة ١٧٦
١٨٣أ، ١٩١ب، ٢٠١ب، ٢٠٣أ	

- أبو العباس الهوفاني ٨٠ ب  
عبد الله بن أحمد بن حنبل ١٩٧  
عبد الله بن جوان صاحب الزيادي ٨٦ ب  
أبو عبد الله بن الحرون ١١١١  
عبد الله بن عمر ١٨٧  
عبد الله بن محمد القرشي : أنظر  
التوزي  
أبو عبد الله بن مقلة ٨٠ ب  
عبد الله بن مسعود ١٨٥، ١١٥٢  
عبد القيس ١٥١  
بني عبد المطلب ١١٥٥  
عبد الملك بن مروان ٨٣ ب  
أبو عبيد القاسم بن سلام ١٨ ب  
٩٦ ب  
عبيد بن عبد الواحد البزار ٢٦ ب  
عبيد الله بن موسى ١٨٥  
أبو عبيدة ١٥١، ١٥٥، ٨٥ ب، ١٨٦  
٩٩ ب، ١١٦ ب، ١٩٢ ب  
عثمان بن عفان (شعر) ١١٢  
أبو عثمان المازني ١٨ ب، ٢٠ ب  
١٢٥، ٣٥ ب، ٣٦ ب، ٣٧ ب-٦٦،  
٦٩ ب، ٨١ ب-٨٤، ٩١، ٩٣،  
٩٥ ب، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧،  
١٢٣ ب، ١٢٤، ١٣٢ ب، ١٣٦،  
١٣٨ ب، ١٥٠، ١٦٧ ب، ١٦٩،
- ١١٧٦، ب، ١١٧٧، ١٧٨ ب، ١٨٥ ب،  
١٩١ ب، ٢٠١ ب  
العجاج ١٠٥، ١٠٨، ١٨٥ ب،  
١١٨٨، ١٢٠١  
عروة بن الزبير ١٧٦، ٨٧ ب  
العزى ١٠٨  
العطوي ١١٧٠  
أبو عكرمة الضبي (عامر) ٨٠ ب  
علي (شعر) ٨٦ ب  
علي بن أبي طالب (ع) ٤ ب، ٧٦ ب  
علي بن عبد الله بن العباس ٨٣ ب  
عمر بن أبي ربيعة ١١٥٤  
أبو عمر الجرمي ١٥٥، ١٩٣، ١١٢٦،  
ب، ١٣٢ ب، ١٣٣، ١٣٨ ب، ١٥٦ ب،  
١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٧، ب، ١٩١ ب،  
٢٠١ ب، ٢٠٣ ب  
عمر بن الخطاب ٢٦، ٨٤ ب، ١٨٧،  
١٥٠ ب  
ابن عمر ١٩ ب، ٢٦  
عمر بن عبيد الله بن معمر ١٨٣  
عمران بن حصين ١٨٧  
أبو عمرو السّمّاك ١٤٧ ب  
أبو عمرو الشيباني ١١٤٨، ١٩٩ ب  
أبو عمرو بن العلاء ٤٦ ب، ١٥٥،  
١٨٤، ١٤٠ ب، ١٤٨ ب

- عمرو بن معد يكرب ١٨٤  
 عمير بن الحباب (شعر) ١٥٤ ب  
 بنو عوف ١٥٢  
 أبو عون الحرمازي ٤٢ ب  
 عيسى بن إبراهيم ١٨٧  
 عيسى (بن عمر) ١٩٢  
 عيسى بن مريم (ع) : انظر : المسيح  
 أبو العيلاء ٦٧ ب  
 ابن أبي عبيدة ١١٣ ب  
 الغراب ٢٢ ب  
 غزالة (شعر) ١٧١  
 ابن أبي فديك ١٧٦  
 الفراء ٥٦، ٩١، ١٢٤ ب، ١٥٥،  
 ١١٧٩ ب  
 الفرزدق ٤٦ ب، ٥٠ ب، ٩٣، ٩٦،  
 ب، ١١١، ١٢٣ ب، ١٦٢ ب، ١٩٥ ب  
 الفرس ١٢٣  
 أم فروة الغطفانية ١٣٢ ب  
 الفضل بن حباب ١٠٤  
 الفضل بن محمد اليزيدي ١٥٤ ب  
 الفقهاء ١٤٥  
 ابن قادم ٨٠ ب  
 القاسم بن سلام : انظر : أبو عبيد  
 القاسم  
 القاسم بن معن ١٩٣ ب  
 قتادة بن مُغرب اليشكري ٥٠ ب، ١٥١  
 ابن قتيبة ١٦٧، ١٤٠  
 القحذمي ٨٣ ب  
 قطرب ٩١، ١٣٧  
 القلمس الأزدي ١٢٢  
 قنار (شعر) ٩٦  
 قيس بن جررة (شعر) ١٠٤ ب  
 قيس بن الخطيم ٦٦ ب  
 قيس بن زهير ١٩٢  
 قيس بن عاصم ٥١ ب  
 ابن كامل القاضي ٩٧  
 الكتفان ١٩٣  
 كثير ٨، ١٢٠١  
 كثير بن هشام ٨٧  
 الكسائي ٢٦ ب، ٧٧ ب، ٨٠ ب، ٩١،  
 ١٠٨، ١٤٧، ١٧٩، ١٩٣ ب، ١٩٤  
 بنو كعب (شعر) ١٤٠  
 كليب (شعر) ١٤٩ ب  
 الكميت ١٦ ب، ٥٢ ب، ١٢٦ ب،  
 ١٣٥، ١٩٢  
 ابن الكوفي ١٣٦  
 الكوفيون ١٢٥ ب، ١٣١، ١٦٣،  
 ١٧٩  
 ابن كيسان ٥٢ ب، ٥٣، ١٦٦،  
 ٨٤ ب، ٨٦، ١١٤ ب

اللات ١٠٨	محمد بن العباس اليزيدي ١٦٢ ب
لاحق ٢٢ ب	محمد بن عمر الصيمري ١١١٨
لبيد ١١٨، ٩٨ ب	محمد بن عيسى العطار ١٨٧
ابن ليل (عمر) ١٩٦ ب	محمد بن مصعب ١٨٥
لكيز ٥٠ ب، ١٥١	المرار الفقعسي ١٧٠، ١٩٧، ١١١ ب
الليث بن سعد ٦٦ ب، ١٨٥	أم المرار الفقعسي ٩٧ ب
مؤرج ١٩٧ ب	مروان بن سعيد ٥٦، ب، ٦٠ ب
المازني : انظر أبو عثمان المازني	المسيب بن علس ١٦٧
ابنة مالك بن بدر ١٩٢ ب	المسيح بن مريم (ع) ١١٦ ب، ١١٧، ١٥٥
مالك بن خال الحناعي ١٤٦ ب	مصعب بن عيسى البصري ١١١
مالك بن سعد ١٩٥ ب	المطروود بن كعب الخزاعي ١١٧
مالك بن نويرة ٥١ ب	ابن المعتز ١١٨٢
المبرد : انظر : أبو العباس المبرد	معتمر بن سليمان ٥٠ ب
المتلحس ١٢٣ ب	ابن معروف ١٧٧
متمم بن نويرة ١٧ ب	المعلّى بن هلال ٦٦ ب
المتنبّي ( بلفظ شاعرنا ) ٢٠١ ب	المغيرات ( شعر ) ١١٧
مجاهد ٤ ب، ٦٦ ب	أبن مقبل ١١٦، ١٧ ب، ١١٨، ١١٧٨
ابن مجاهد ١٨٦ ب	أبن مقسم ١١٧٩
محارب ( شعر ) ١٤٩ ب	مناة الثالثة ١٠٨
محمد بن الجهم ٨٤ ب	أبو المنذر العروضي ١٨٠
محمد بن حازم ١٤٦ ب	منصور ( بن المعتمر ) ٨٧ ب
محمد بن الحسن ( ابن دريد ) ٣ ب،	المهاجرون ٨٤ ب
١٧، ٢٠ ب، ١٠٤ ب، ١١٣ ب، ١٤٤ ب	موسى بن عقبة ١٧٦
محمد بن الحسن ( الشيباني ) ٢٦ ب،	النايعة ١١٧، ٥٥ ب، ١٧٢، ١٥٦،
٢٧، ١٠٤ ب	١٧٦، ٢٠١

ابن ناجية (عبد الله بن محمد) ١٧٦	الوليد بن مسلم الدمشقي ٢٦ ب
نافع ١٢٦	وهب بن منبه ١٤٧ ب
النحويون ١٥٨، ٦٧ ب، ٨١ ب، ١٨٢،	يحيى بن أكثم ٦٧ ب
١٢٣ ب، ١٦٣ ب، ١٦٧، ١٧٢، ١٧٧	يحيى بن الخريش الرقي ٢٦ ب
نُشَيْبَة (شعر) ٤٥ ب	يحيى بن معين ٨٤ ب
النصارى ١١٦ ب	يحيى بن نجم ٥٤ ب
نصر بن علي الجهضمي ١٨٤	يزيد محمد بن المهلب ٨٠
نصيب ١١١	ابن يعفر ٨٤ ب
النضر بن شميل ١٩٢-١٩٧ ب	يعقوب بن إبراهيم ١٩ ب
النمر بن تولب ١١١ ب، ١١٨ ب	يعقوب (بن السكيت) ١٣، ١١٦،
نوح (ع) ١١٧ ب	١١٨، ٥١ ب، ١٥٢، ١٥٢، ١٤٩ ب، ١٥٢ ب،
ذو النون (اسم سيف) ١٩٢ ب	١١٨٣ ب، ١١٩٠
نورة بنت حبيب بن منقذ ٩٧ ب	أبو يعلى ٤٠ ب، ٤١ ب، ٤٢، ٤٩،
الهلالي (أبو خراش) ١٢٣	٥٠ ب، ٥١ ب، ٥٦، ٥٧، ٥٨،
هشام (الكوفي) ١٤٠	٦٢ ب، ٦٣ ب، ٦٤ ب، ٦٥ ب،
هشام بن عروة ١٧٦	١٦٦
هشام بن عمار ٢٦ ب	اليهود ١١٦
الهلالي (محمد بن حرب) ٨٣ ب	أبو يوسف (صاحب أبي حنيفة)
أم الهيثم ٨٣	٧٣ ب، ١٥٢
واصل الأحدب ١٨٥	يونس ٥ ب، ٩، ١٦ ب، ٢١، ب،
الرجيه ٢٢ ب	١٥٥، ١٠٤، ٢٠٣ ب

## ١٢- فهرس الأمكنة والأزمنة

أذرعاء ١١٨٢	ربيعان وأربعة وأربعاء ٧ب
أرجان ١١٢٣	رجب ١٥١ب
البصرة ١٧٦، ١٨١، ٨٦ب	الرس ١٩٣
بعلبك ١١٥٩	الرقمتان ١١٩٣
بغداد ٧٦ب، ٨٠ب، ١٢٣ب	زمزم ١٩٨ب
بلا لاهاذ ١١٥٩	سُهيل ٧٨ب
البهضتان ١٢٢ب	الشام ١٨١
نكرت ١٢٣ب	صفر ١٥١ب
الجانب الغربي من بغداد ٧٦ب	صُهاب ١١٧١
جمادى ٧ب	فتسرون ١٧٢ب
الحجاز ١٦٥ب	لعلع ١١٥٥
الحرة ١١٩٥	المحرم ١١٥١
حضر موت ١١٥٩	مدين ١٠٧
حنين ١١٠٦	مسجد المنصور ٧٦ب
خراسان ١٥١، ١٤٦	مكة ٨٤ب، ١١٠٦
دراهمرد ٩ب، ١١٤١	اليمامة ١٤٤ب
رامهرمز ١١٥٩	اليمن ١٢٧
ربيع ١٥٠ب	يوم ضربة ٥١ب

## ١٣- فهرس الأبواب

- باب من اعتلال الفاء ١ب
- باب من إعمال الفعلين أو أحدهما ٩ب
- باب النون كيف صارت مخرجين ١١٦٠

## ١٤- فهرس البلاغة

- الخبر المحتمل للصدق والكذب هو كل ماصح أن يكون صلة موصول أو صفة ٩٢ب
- دلالة الحال والمقام ١٢٤
- الاستفهام ولعل كلاهما غير خبر - ١١٨٣
- دخول الاستفهام في الخبر اتساع ١٩٥
- الشرط والجزاء ضرب من الخبر بجملة الجزاء ، وجملة الشرط ليست بخبر ٢٠٢ب
- الجزاء أسلوب خبري ١٣٢
- التسوية خبر لا استفهام ٣٢ب
- الاستفهام بمعنى الأمر ١٥١
- الطلب بلفظ الخبر ١٦٩
- الهمزة بغرض الإثبات والتقرير لا الاستعلام ١٣١
- مجيء هل للاسترشاد لا للتقرير ١٣١
- من الأسماء ما لفظه الاستفهام ومعناه الخبر ١٣٤ب
- الخبر بلفظ الاستفهام ٩٤ب
- المضارع في معنى الأمر ١٩١ب
- وجهها الأمر حكم وعزمة ١٩٣ب
- الخبر مستقل أبدا ١٩٣
- الخبر بمعنى اليمين ١٦٤ب
- ما عدا الخبر لا يوضح ١٩٣
- التشخيص يستحب إلى غاية وليس يحسن أن يكثر جدا ١٩٨

- التجسيم وعكسه ١٧ب
- التجريد ١٦ب، ١٩ب، ١٢٦، ١٩٧، ١١٠١
- تشاكل الجملتين ١٤٠
- وضع البعض موضع الكل في الزمن ١٢٢ب
- العرب توقع الكل على البعض والعكس والكثير على القليل للمبالغة ١١٠٦
- جعل الجمع مفردا والعكس جملا على المعنى ٧٧ب
- المدح بما يشبه الذم ١٧ب
- إنزال المتكلم نفسه منزلة من سئل ١٥٠
- استعمال النفي فيما لا يُعتد به لقلته ١٣٠
- نفي الشيء بإيجابه ١٥٤، ١٩٧
- ذكر الشيء بصفة منشهورة ١٦٨
- تسمية الشيء باسم السبب ٥٥ب
- مما يقال عند الوعد والوعيد كالمثل ١٧٢
- من أبيات المعاني ٥١ب
- وجه التوكيد في ( ولا طائر يطير بجناحيه ) ١٢٠١



## ١٥- فهرس العروض القافية

- حسن وصف الرجز بالاستواء لخلوه من الزحاف الممكن فيه ١٧١ب
- لزوم ما لا يلزم ١١٨٧
- الألف تاسيساً ١١٨٧
- الألف رويًا ١٨٥ب
- لحاق الألف للإطلاق ١١١٥
- لا يجوز أن تكون الألف البديل من التنوين رويًا ١٨٥ب
- تخفيف المضعف للقافية ٧٨ب
- من تشديدهم في حرف الروي ١٨٥ب
- الواو والياء في الإطلاق ١١٨٦، ١٧٨
- زيادة الياء للإطلاق كتشديد القافية ٧٨ب
- الإطلاق على نية الإضمار ١٤٣
- لم قلت الواو والياء رويًا ؟ ١١٨٦
- السناد في الواو أقبح منه في الياء ١٨٤ب
- ضرورة القافية ١٥٥ب

## ١٦- فهرس الفقه

- حكم العصير إذا غلى وعلة الحكم ١١٥٠
- حكم ذبيحة التصبراني ١١١٨
- حكم شحم الخنزير وعظمه حكم لحمه ١١١٨
- حكم أبي حنيفة في دم البراغيث ودم السمك والطحال والكبد ١١١٨
- مسألة ذكاة الجنين ١٠٧ ب
- معنى الذكاة واختلافها عما أكل السبع ١١٨ ب
- في التكبير لسجدة التلاوة وبعدها ٢٥ ب
- ما دون النصاب بين الشريكين لا يجب فيه شيء ١١٣١
- مسألة ( أنت طالق اليوم غدا ) ٧١ ب
- الوجه في قول الفقهاء في ( أنت واحدة ) ١١٤٥
- جواز ( المرأة التي أتزوجها فهي طالق ) وعدم جواز ( هذه المرأة التي .. ) عند الشيباني ١١٠٤
- طلاق الأمة ١١٥٢
- مسألة ( إذا دخلت الم دار فكل مملوك لي يومئذ حر ) ٧١ ب

## ١٧- فهرس علم الكلام

- التقديم سبحانه مريد بإرادة، وهل لها محل؟ ١١٢ب
- قُبْح وصف التقديم بعلامة للتانيث ١١٠٨
- النظر إدارة العين نحو المبصر وأدلة ذلك ١٢٦ب
- توجيه حديث الرؤية برأى القلبية ١٠٧ب
- أطفال قوم نوح (ع) بين القول بالعرض أو عدم الولادة ١١٧ب
- زوال التكليف عند الموت ١١٦ب
- أفضلية النبي ﷺ على سائر الخلق ١١٧ب
- اجتهاد النبي ﷺ في الأحكام ٧٣ب
- من كان قبل نوح (ع) من الأنبياء كان يرمثل إلى العدد القليل ومن بعده إلى أم ١١٧ب
- معنى تسمية المسيح (ع) كلمة الله ١١٧
- الاستدلال لأنّ فناء جسم واحد فناء لسائر الأجسام ١١٢ب
- المعدوم شيء ١٣٨
- حمل (ما دامت السماوات) على التأييد ١٠٥ب

## ١٨- فهرس الخطوط المنسوبة

- خط أبي بكر بن السراج ١٧٦، ١٧٩
- خط أبي العباس أحمد بن يحيى ١١١ ب
- خط أبي محمد بن معروف ١٧٧
- خط أبي العباس المبرد ١٨٠ ب
- خط الفارسي ١١٤، ٥٠ ب، ١٧٦ ب، ١٧٧ ب، ٧٩ ب، ١٨٠ ب، ١٨٥ ب
- خط ابن الكوفي ١١٣٦
- خط الهوفاني ٨٠ ب
- خط خفي<sup>١</sup> (لم يسم صاحبه) ١١ ب



## ١٩- فهرس الأخبار والمجالس

- تحريف الأحمر لرواية رجز ١٨٠
- خبر زيادة أبي عمرو في أشعار العرب ١٥٥
- تحريف أبي المنذر العروضي لبيت الفرزدق ١٨٠
- الفرزدق يختبر قوما في معنى بيت ١١١١
- استنشاد الأصمعي أعرابيا الشعر في معنى ٨٣ب
- من أول ما قيل من الشعر برأي الأصمعي ١١١٥
- خبر الأصمعي وزيادة الموصلي ١١٧٩
- دفع المبرد القول بهجن حسان بن ثابت ٦٦ب
- شكوى رجل رجلا يحتلم بامه ٤ب
- خبر الأعرابي الراكب وأبوه يمشي ٥٠ب
- وصف أعرابي لام أعرابي آخر ٦٢ب
- خبر أعرابيين في صلاة ٥٢ب
- قول أعرابي لغلामين ينقلان كوزة ١٩٦ب
- سؤال أمير المؤمنين علي (ع) عن أشعر الشعراء ٧٦ب
- خبر طواف علي بن عبد الله بن العباس وطوله بين الناس ٨٣ب
- خبر اعتراض عبد الملك بن مروان على اسم علي بن عبد الله وكنيته ٨٣ب
- عمرو بن عبيد وعيسى بن عمر ٥٤ب
- خبر الأعمش وأبي يوسف في حكم طلاق الأمة وبيعها ١١٥٢
- ما قيل لابن دأب في خبر رواء ١٣٧ب
- مجلس الشطوي وأبي سعيد البرذعي في حكم العصير إذا غلى ١١٥٠
- خبر السلمي في الحرة ١٩٥ب
- جواب مصعب بن عيسى البصري في سبب علو شأنه عند البرامكة ١١١١
- سؤال أبي علي الترجمان لابن درستويه ٧٦ب
- سؤال رجل لابن درستويه عن روايته كتاب ابن قتيبة ١١٤٠

- خبر عجوز تنعت فرسا لابن أقيصر ٢٢ب
- اجتماع زياد الأعجم وفتادة اليشكري عند والي خراسان ١٥١
- خبر زائدة عن رؤيته جدا وستة من ولده وولد ولده في نسق ١٨١
- ابن يحيى بن أكتثم في مجلس أبي عاصم النبيل ٦٧ب
- خبر شرب يحيى بن معين النبيذ عند الدوري ٨٤ب
- سؤال صباح عن حفظه وجوابه ١٤٧ب
- خبر حبيب بن شاذب وجعفر العباسي في عزل عامل جعفر ٥١ب
- خبر دخول بيت سيويه بعد موته ١٠٤
- خبر أبي العيناء وأبي العباس المبرد ٦٧ب
- اختصاص ابن السراج بالمبرد وحضور ابن شقير عند ابن كيسان لا المبرد ١١٤ب
- إخبار الصغار بسنة وفاة ابن كيسان ١٨٤
- خبر عدم حضور سلمة بن عاصم مجلس إملاء الفراء ٨٤ب
- ابن قادم يخبر أصحابه لغات أرز ٨٠ب
- جواب الأعرابي في جمع (ربعة) ١٩٤
- خبر قراءة شاذة لعبد الله بن أحمد بن حنبل ١٩٧
- قول المبرد في الصلاة خلف من يقرأ (بمصرخي) و(الارحام) ٨٤ب
- خبر مروان بن سعيد والأخفش ١٥٦، ٦٠ب
- أبو عبيدة وأبو عثمان والجرمي ٥٤ب
- سؤال ابن جني أبا علي في إعمال طائق ٢٠٠ب
- سؤال ابن جني أبا علي عن نصب (فاقد) للمفعول ٢٠٠ب
- خبرهما في فعيل وفعل ١٠٥
- مجلسهما في اسمية (طغيا) ووصفيتها ١٣٣ب
- سؤال ابن جني أبا علي عن تاء تجفاف ١٩٩

## ٢٠- فهرس المصادر والمراجع

- الإبدال، لأبن السكيت، تحقيق د. حسين شرف، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٨
- أبنية الاسماء والأفعال والمصادر، ابن القطاع الصقلي، تحقيق د. أحمد عبد الدايم، دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٩٩
- أبو علي الفارسي: حياته ومكانته وآثاره، د. عبد الفتاح شلبي، دار المطبوعات الحديثة، جدة، ط ثلاثة ١٩٨٩
- الإتياع، لأبي الطيب اللغوي الحلبي، حققه عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ١٩٨٨ مصورة عن الأولى ١٩٦٦
- الإتياع والمزاوجة، لأبن فارس، حققه كمال مصطفى، مكتبة الخانجي بالقاهرة
- إتحاف فضلاء البشر، لشهاب الدين البناء، وضع حواشيه الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٨
- الإنقان في علوم القرآن، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط أولى ٢٠٠٦
- الإحكام في أصول الأحكام، لأبن حزم، نشرها زكريا علي يوسف عن نسخة نشرها أحمد شاكر ١٣٤٥، مطبعة العاصمة القاهرة
- الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن محمد الأمدي، علق عليه الشيخ عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي دمشق ط ثانية ١٤٠٢
- أحكام القرآن، لأبي بكر الجصاص، ضبط نصه عبد السلام محمد شاهين، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٤
- أخبار أبي تمام، لأبي بكر الصولي، حققه محمد عبيد عزام وآخرين، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ثلاثة ١٩٨٠
- أخبار أبي القاسم الزجاجي، تحقيق د. عبد الحسين للبارك، دار الرشيد، بغداد
- أخبار شعراء الشيعة، للمرزباني، تقديم وتحقيق د. محمد هادي الأميني، شركة الكتبي للطباعة بيروت ط ثانية ١٩٩٣

- أخبار العلماء النحويين، للقاضي المفضل بن محمد بن مسعر، تحقيق د. عبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر المهندسين ط ثانية ١٩٩٢
- أخبار النحويين البصريين، للسيرافي، اعتنى بنشره فريتس كرنكو، خزانة الكتب العربية بيروت المطبعة الكاثوليكية وباريس بول كتنر ١٩٣٦
- اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحیط، د. بدر بن ناصر البدر، مكتبة الرشد الرياض ٢٠٠٠
- أدب الكاتب، ابن قتيبة، تحقيق د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط ثانية ١٩٨٥
- أدب الكاتب، للمصولي، تحقيق محمد بهجة الاثري، المكتبة العربية بغداد والمطبعة السلفية القاهرة ١٩٢٢
- الأدب المفرد، البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ثالثة ١٩٨٩
- أراجيز المقلين، محمد يحيى زين الدين، الأقسام ١-٦ في مجلة مجمع اللغة بدمشق على الترتيب مجلد ٥٧ ج ١، ٢، ٣، ٤، مجلد ٦٨ ج ١، مجلد ٧٠ ج ٢
- ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. مصطفى النحاس، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة
- الأزمنة والامكنة، للمرزوقي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة
- الأزمنة في علم الحروف، للهروي، تحقيق عبد المعين المطوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٩٣
- الاستدراك على أبي علي في الحجة، لجامع العلوم الباقولي، حققه د. محمد الدالي، مكتبة الباطين المركزية الكويت ٢٠٠٧
- الاستدراك على مسيويه، لأبي بكر الزبيدي، حققه د. حنا جميل حداد، دار العلوم للطباعة والنشر الرياض ط أولى ١٩٨٧
- الاستكمال، لابن غلبون، تحقيق د. عبد العزيز علي سفر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت ط أولى ٢٠٠١ (مطبوع مع دراسة بعنوان الإمالة والتفخيم في المقراءات القرآنية حتى القرن الرابع الهجري)

- أسرار التكرار في القرآن المسمى البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان، لتاج القراء الكرمانلي، تحقيق عبد القادر أحمد عطاء، مراجعة د. أحمد عبد التواب، دار الفضيلة، القاهرة
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار وعاصم بهجة البيطار، دار البشائر، دمشق، ط ثانية ٢٠٠٤
- إسفار الفصيح، محمد بن علي الهروي، تحقيق د. أحمد قشاش، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط أولى ١٤٢٠ هـ
- أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها، للأسود الغندجاني، حققه د. محمد علي سلطاني، مؤسسة الرسالة بيروت
- أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام، لابن حبيب البغدادي، (في نوادر المخطوطات المجموعة السادسة) تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة وطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ط ثانية ١٩٧٣
- إشارة التعمين وتراجم النحاة والمغويين، عبد الباقي بن عبد الحميد اليماني، تحقيق د. عبد الحميد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، ط أولى ١٩٨٦
- الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهلية والمخضرمين، الخالديان، حققه د. السيد يوسف، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٨
- الأشباه والنظائر، السيوطي، تحقيق عبد الإله نبهان وزملائه، مجمع اللغة العربية بدمشق
- الاشتقاق، لابن دريد، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت، ط أولى ١٩٩١
- اشتقاق أسماء الله، للزجاجي، تحقيق د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة بيروت ط ثانية ١٩٨٦
- الأشربة، لابن قتيبة، حققه ياسين السواس، دار الفكر المعاصر بيروت ودار الفكر دمشق ط أولى ١٩٩٩
- أشعار أولاد الخلفاء وأخبارهم، للصولي، عني بنشره ج. هيورث د، دار المسيرة بيروت ط ثانية ١٩٧٩

- أشعار النساء، للمرزباني، حققه د. سامي العائني وهلال ناجي، عالم الكتب ط  
أولى ١٩٩٥
- الإصابة، لابن حجر العسقلاني، اعتنى به حسان عبد المتان، دار الأفكار الدولية  
الرياض وعمان
- إصلاح الخلل : انظر (الخلل في إصلاح الخلل)
- إصلاح غلط المحدثين، للخطابي، تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة بيروت ط  
ثانية ١٩٨٥
- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف  
ط الرابعة
- الأصمعيات، الأصمعي، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر،  
ط رابعة
- أصول السرخسي، تحقيق أبو الوفا الأنغاني، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٣
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة،  
بيروت، ط ثانية ١٩٨٧
- الأصول النحوية والصرفية في الحجة لأبي علي الفارسي، د. محمد عبد الله قاسم،  
دار البشائر ط أولى ٢٠٠٨
- الأضداد، لابن السكيت، حققه د. محمد عودة أبو جري، مكتبة الثقافة الدينية  
بورسعيد
- الأضداد، للأصمعي، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين بيروت ١٩١٢ (في ثلاثة  
كتب في الأضداد)
- الأضداد لأبي حاتم السجستاني، مع أضداد الأصمعي السابقة
- الأضداد في كلام العرب، لأبي الطيب اللغوي، عني بتحقيقه د. عزة حسن، دار  
طلاس ط ثانية ١٩٩٦
- الأضداد، محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة  
العصرية بيروت ١٩٩٨

- أضواء على آثار ابن جني في اللغة الآثار المخطوطة والمفقودة، د. غنيم السباعي،  
جامعة أم القرى بمكة المكرمة ط أولى ١٩٩٩
- اعتراض الشرط على الشرط، لابن هشام، تحقيق د. عبد الفتاح الحموز، دار عمار  
الأردن ١٩٨٦
- إعجاز القرآن، للباقلاني، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف ط خامسة
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه، مكتبة الزهراء، القاهرة (مصورة عن  
القديمة)
- إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة بيروت ط  
ثالثة ١٩٨١
- إعراب الحديث النبوي، أبو البقاء العكبري، تحقيق عبد الإله نيهان، دار الفكر المعاصر  
بيروت، دار الفكر دمشق، ط أولى ١٩٨٩
- إعراب الرواة، د. عبد الحميد الشلقاني، المنشأة العامة للنشر والتوزيع طرابلس  
الجمهورية الليبية ط ثانية ١٩٨٢
- إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه، حققه د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة  
الخانجي بالقاهرة ط أولى ١٩٩٢
- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز، عالم  
الكتب بيروت ط أولى ١٩٩٦
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي، عالم الكتب، بيروت، ط ثالثة  
١٩٨٨
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري  
القاهرة ودار الكتاب اللبناني بيروت، ط رابعة ١٩٩٩
- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٥ سنة ٢٠٠٢
- أعيان الشيعة، السيد محسن الأمين، حققه وأخرجه وعلق عليه السيد حسن الأمين،  
دار المعارف للطبعوعات بيروت ط خامسة ١٩٩٨
- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، الهيئة المصرية العامة، ١٩٩٢

- ... الإغفال، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عبد الله بن عمر، المجمع الثقافي، دبي ٢٠٠٣
- ... الإفادات والإنشادات، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق د. محمد أبو الأجنان، مؤسسة الرسالة بيروت ط أولى ١٩٨٣
- ... الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، لأبي نصر الفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني، منشورات جامعة بنغازي، ط ثانية ١٩٧٤
- ... الاقتضاب، ابن السيد البطليوسي، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٩٦
- ... الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى مركز إحياء التراث ط ثانية ٢٠٠١
- ... إكمال الكمال، لابن مأكولا، دار إحياء التراث العربي بيروت
- ... ألف سؤال وإشكال، علي الكوراني، دار الهدى للطباعة ٢٠٠٣
- ... الألفاظ، لابن خالويه، تحقيق د. علي البواب، مكتبة المعارف، الرياض ١٩٨٢
- ... الألفاظ، لابن السكيت، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون بيروت ط أولى ١٩٩٨
- ... ألفاظ مغربية من كتاب ابن هشام اللخمي في لحن العامة، د. عبد العزيز الأهواني، بحث في مجلة معهد المخطوطات العربية المجلد الثالث ج ١ مايو ١٩٥٧
- ... الأم، للإمام الشافعي، دار الفكر للطباعة بيروت ط ثانية ١٩٨٣
- ... أمالي ابن الشجري، تحقيق د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة
- ... الأمالي، للعلوسي، تحقيق قسم الدراسات الإسلامية مؤسسة البعثة، دار الثقافة قم ط أولى ١٤١٤
- ... أمالي الفائي، دار الحديث للطباعة والنشر بيروت ط ثانية ١٩٨٤ (مصورة عن القديمة)
- ... أمالي المرتضى، الشريف المرتضى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي بيروت، ط ثانية ١٩٦٧
- ... أمالي المرزوقي، تحقيق د. يحيى الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط أولى ١٩٩٥

- الأمالي النحوية، ابن الحاجب، تحقيق هادي حمودي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط أولى ١٩٨٥
- الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون، دمشق، ط أولى ١٩٨٠
- الأمثال، للأصمعي، جمع نصوصه وحققها د. محمد جبار المعبيد، وزارة الثقافة والإعلام دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد ط أولى ٢٠٠٠
- أمثال الحديث، لابن خلاد الرامهرمزي، تحقيق أحمد عبد الفتاح إمام، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ط أولى ١٤٠٩
- أمثال العرب، للمفضل الضبي، قدم له وعلق عليه د. إحسان عباس، دار التراث العربي بيروت ط ثانية ١٩٨٣
- الأمكنة والجبال والمياه، لأبي القاسم الزمخشري، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، دار عمار عمان ط أولى ١٩٩٩
- إنباه الرواة، للقطبي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ومؤسسة الكتب الثقافية، ط أولى ١٩٨٦
- الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاد، تحقيق د. زهير سلطان، مؤسسة الرسالة بيروت ط أولى ١٩٩٦
- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، لابن عبد البر، دار الكتب العلمية بيروت
- الأنساب، للسمعاني، تقديم وتعليق عبد الله البارودي، دار الجنان بيروت ط أولى ١٩٨٨
- الإنصاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٨٧
- الأنواء في مواسم العرب، لابن قتيبة، وزارة الثقافة والإعلام دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ١٩٨٨
- الأنوار ومحاسن الأشعار، للشمشاطي، تحقيق صالح مهدي العزاوي، منشورات وزارة الإعلام العراقية

- أوضع المسالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ثامنة ١٩٨٦
- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق د. محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، ط أولى ١٩٨٧
- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر، ط ثمانية ١٩٨٨
- الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط سادسة ١٩٩٦
- الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، دار الكتاب العربي، قم، ط أولى ١٤١١ هـ
- إيضاح المكنون، لإسماعيل باشا، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٢ (مصورة عن النشرة القديمة)
- إيضاح الوقف والابتداء، أبوبكر بن الأنباري، تحقيق محي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع دمشق، ١٩٧١
- الإنباس في علم الأنساب، للحسين بن علي بن الحسين الوزير المغربي، أعده للنشر حمد الجاسر، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر الرياض ط أولى ١٩٨٠
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم المصري، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٧
- البحر المحیط، لأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٣
- البهلاء، للجاحظ، حققه طه الحاجري، دار المعارف ط ثامنة
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين الكاشاني الحنفي الملقب بملك العلماء، المكتبة الحبيبية باكستان ط أولى ١٩٨٩
- البداية النهاية، لابن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٩٢
- البرهان والعرجان والعميان والحولان، للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ودار الرشيد للنشر ١٩٨٢

- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة  
العصرية، بيروت، ط أولى ٢٠٠٤
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق د. عياد الثبيني، دار الغرب  
الإسلامي، بيروت، ط أولى ١٩٨٦
- البصائر والذخائر، أبو حيان التوحيد، تحقيق وداد القاضي، دار صادر، بيروت، ط  
أولى.
- بغية الوعاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، ط ثانية  
١٩٧٩
- بلاغات النساء، ابن طيفور، دار الحداثة، بيروت، ط أولى ١٩٨٧
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري، مركز  
المخطوطات والتراث، الكويت، ط أولى ١٩٨٧
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات الأنباري، حققه د. رمضان عبد  
الشواب، وزارة الثقافة مطبعة دار الكتب ١٩٧٠
- البيان في روائع القرآن، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط أولى ١٩٩٣
- البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط  
سابعة ١٩٩٨
- تأويل مشكل القرآن، ابن فتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة التراث، القاهرة ط  
ثانية ١٩٧٣
- تاج العروس، الزبيدي، الجزء الرابع تحقيق عبد المليم الطحاوي، وزارة الإعلام في  
الكويت، ط ثانية مصورة ١٩٨٧
- تاريخ الإسلام، للذهبي، تحقيق د. عمر ندمري، دار الكتاب العربي ببيروت ط  
أولى ١٩٨٧
- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، مكتبة الخانجي ودار الفكر، القاهرة.
- تاريخ خليفة بن خياط العصفري رواية بقي بن خالد، حققه د. سهيل زكار، دار  
الفكر بيروت ١٩٩٣

- تاريخ الطبري، لأبي جعفر الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ثانية ١٩٨٨
- تاريخ العلماء والنحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، للقاضي المفضل بن محمد بن مسعر، تحقيق د. عبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر، ط ثانية ١٩٩٢
- التاريخ الكبير، للمبخاري، المكتبة الإسلامية ديار بكر تركيا
- تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر، تحقيق علي شيري، دار الفكر بيروت ١٤١٥
- التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق د. فتحي أحمد، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ط أولى ١٩٨٢
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي، القاهرة
- التبيان في البيان، للمطيري، تحقيق د. توفيق الفيل وعبد اللطيف لطف الله، مطبوعات جامعة الكويت ط أولى ١٩٨٦
- التبيان في تفسير القرآن، للقلوسي، تحقيق أحمد حبيب العاملي، دار إحياء التراث العربي بيروت
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان الرياض ط أولى ٢٠٠٠
- تثقيف اللسان، ابن مكي الصقلي، تحقيق د. عبد العزيز مطر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٩٩٥
- تحصيل عين الذهب، الأعلام الشنمري، تحقيق د. زهير سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ط أولى ١٩٩٢
- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، لأبي جعفر الفهري اللبلي، تحقيق د. عبد الملك الشبتي، مكتبة الآداب، القاهرة ١٩٩٧
- تحصيل عين الذهب، للأعلام الشنمري، حققه د. زهير سلطان، وزارة الثقافة والإعلام ودار الشؤون الثقافية بغداد ١٩٩٢
- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، للمباركفوري، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٠

- تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، للسيوطي، تحقيق د. حسن الملقح ود. سهى نعبة، عالم الكتب الحديث إربد الأردن ٢٠٠٥
- تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط السادسة ١٩٩٥
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الانصاري، تحقيق د. عباس الصالح، دار الكتاب العربي، لبنان، ط أولى ١٩٨٦
- التخمير، للقاسم بن الحسن الخوارزمي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي بيروت ط أولى ١٩٩٠
- التدوين في أخبار قزوين، لعبد الكريم الراقي (ت ٦٢٣)، تحقيق عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧
- تذكرة الحفاظ، للقيصري، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي الرياض ط أولى ١٤١٥
- التذكرة الحمدونية، لابن حمدون، تحقيق إحسان عباس وبكر عباس، دار صادر بيروت ط أولى ١٩٩٦
- التذكرة السعدية في الأشعار العربية، لحمد بن عبد الرحمن العبيدي، تحقيق د. عبد الله الجبوري، الدار العربية للكتاب ليبيا تونس ١٩٨١
- التذكرة الفخرية، للمنشي الإربلي، تحقيق د. نوري القيسي ود. حاتم الضامن، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية بيروت ط أولى ١٩٨٧
- تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط أولى ١٩٨٦
- التذهيل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط أولى ١٩٩٧ والأجزاء التالية صدرت تباعاً.
- التصريف للوكي، ابن جني، عني بتصحيحه محمد سعيد النعساني، شركة الشمدن بمصر ط أولى
- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، صلاح الدين الصفدي، تحقيق السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط أولى ١٩٨٧

- تصحيح الفصيح وشرحه، لابن درستويه، تحقيق د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٩٩٨
- تصحيحات المحدثين، أبو أحمد العسكري، تحقيق محمد أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ط أولى ١٩٨٢
- التعازي والمراثي، للمبرد، تحقيق محمد الديباجي، دار صادر، بيروت
- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لابن حجر العسقلاني، دار الكتاب العربي بيروت
- التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، للحافظ سليمان الباجي، تحقيق أحمد البزار، وزارة الأوقاف مراكش
- التعريفات، الشريف الجرجاني، تحقيق د. عبد المنعم الحفني، دار الرشاد، القاهرة ١٩٩١
- التعليقة على كتاب سيبريه، أبو علي الفارسي، تحقيق د. عوض القرزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط أولى ١٩٩٠
- تعليقات على مواضع من مجالس ثعلب ونصوص ساقطة منها، حسين أحمد بوعباس، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد الثالث والثمانون، صيف ٢٠٠٣، الكويت
- التعليقات والنوادر، لأبي علي الهجري، ترتيب حمد الجاسر، ط أولى ١٩٩٢
- تغليق التعليق، ابن حجر، تحقيق سعيد عبد الرحمن، المكتب الإسلامي بيروت ودار عمار الأردن، ط أولى ١٤٠٥
- تفسير أبي السموذ، خرج أحاديثه وعلق عليه الشيخ محمد صبحي، دار الفكر، بيروت، ط أولى ٢٠٠١
- تفسير أرجوزة أبي نواس، لابن جني، تحقيق محمد بهجة الأثري، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ١٩٦٦
- تفسير البيضاوي : انظر حاشية الشهاب
- تفسير الثعلبي، تحقيق أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي بيروت ط أولى ٢٠٠٢

- تفسير الرازي (التفسير الكبير)، للفخر الرازي، مركز النشر بمكتب الإعلام الإسلامي قم (مصورة عن نشرة الصاوي ١٩٣٣ القديمة)
- تفسير السمعاني، تحقيق ياسر إبراهيم وغنيم عباس، دار الوطن الرياض ط أولى ١٩٩٧
- تفسير الطبري، أبو جعفر الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الثالثة ١٩٩٩
- تفسير غريب القرآن العظيم، لزين الدين أبي عبد الله الرازي، تحقيق د. حسين المظلي، أنقرة ١٩٩٧
- تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية، أبو حاتم السجستاني، تحقيق د. محمد الدالي، دار البشائر، دمشق ط أولى ٢٠٠١
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٨٨
- تفسير القمي، تصحيح وتعليق السيد طيب الموسوي، مؤسسة دار الكتاب قم ط الثالثة ١٤٠٤
- تفسير كتاب الله العزيز، هود بن محكم الهواري، حققه بالحاج شريف، دار الغرب الإسلامي بيروت ط أولى ١٩٩٠
- تفسير مجاهد، حققه عبد الرحمن السورتي، مجمع البحوث الإسلامية إسلام آباد
- تفسير المسائل المشككة في أول المقضب، لأبي القاسم الفارقي، تحقيق د. سمير المعلوم، معهد المخطوطات القاهرة ١٩٩٣
- تفسير مقاتل بن سليمان، تحقيق أحمد فريد، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ٢٠٠٣
- تقريب التهذيب، لابن حجر المصقلاني، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت ط ثانية ١٩٩٥
- تقويم اللسان، لابن الجوزي، تحقيق د. عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، ط ثانية
- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن فرهود، جامعة الرياض ط أولى ١٩٨١
- تكملة البحر الرائق، للشيخ محمد الطوري القادري الحنفي، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٧

- التكملة والذيل والصلة، للصغاني، حققه عبد العليم الطحاوي، مطبعة دار الكتب بالقاهرة ١٩٧٠
- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر العسقلاني، دار الفكر
- التمام في تفسير أشعار هذيل، لابن جني، تحقيق أحمد القيسي وخديجة الحديشي وأحمد مطلوب، مطبعة العاني بغداد
- التنبيهات، لعلي بن حمزة، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار المعارف ط الثالثة
- التنبيه على حدوث التصحيف، حمزة الاصفهاني، حققه محمد سعد طلس، دار صادر، بيروت ط ثمانية ١٩٩٢
- التنبيه والإيضاح، ابن بري، تحقيق مصطفى حجازي، مجمع اللغة بالقاهرة، ط أولى ١٩٨٠
- تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك، للسيوطي، ضبطه وصححه محمد الخالدي، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٧
- تهذيب اللفاظ، لابن السكيت هذب الخطيب التبريزي، وقف على طبعه الأب لويس شيخو اليسوعي، مكتبة دار التراث القاهرة ١٩٩٥ (مصورة عن ١٨٩٥)
- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، دار الفكر بيروت ط أولى ١٩٨٤
- تهذيب الكمال، لأبي الحجاج المزي، تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ثمانية ١٩٩٢
- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق مجموعة من المحققين، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر والدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٤
- الثقات، لابن حبان، مؤسسة الكتب الثقافية، مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند ط أولى ١٣٩٣
- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، للرماني والخطابي والجرجاني، حققها محمد خلف الله ود. محمد زغلول، دار المعارف ط رابعة
- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، للثعالبي، تحقيق إبراهيم صالح، دار البشائر دمشق ط أولى ١٩٩٤

- جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر القرطبي، حققه أبو عبد الله الصالح، مكتبة عباد الرحمن مصر ط أولى ٢٠٠٧
- الجامع الصغير، السيوطي، دار الفكر للطباعة النشر بيروت ط أولى ١٩٨١
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، تحقيق د. محمود الطحان، مكتبة المعارف الرياض ١٤٠٣
- جذوة المقنن في ذكر ولاية الأندلس، للحميدي، الدار المصرية للتأليف والنشر ١٩٦٦
- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، دار إحياء التراث العربي بيروت مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية الهند ط أولى ١٩٥٢
- المجلس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، لأبي الفرج المعافى بن زكريا النهرواني، تحقيق د. محمد مرسي الخولي ود. إحسان عباس، عالم الكتب بيروت ط أولى ١٩٩٣
- الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط خامسة ١٩٩٥
- الجمل في النحو، للزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط خامسة ١٩٩٦
- جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد القرشي، حققه د. محمد علي الهاشمي، دار القلم دمشق ط ثالثة ١٩٩٩
- جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، دار الجليل ودار الفكر، بيروت، ط ثانية ١٩٨٨
- جمهرة أنساب العرب، لابن حزم، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف ط رابعة
- جمهرة اللغة، لابن دريد، حققه د. رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت ط أولى ١٩٨٧
- جوامع الجامع، للنظيرسي، مؤسسة النشر الإسلامي بقم ط أولى ١٤١٨
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة والاستاذ محمد نديم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٢

- الجسيم، لأبي عمرو الشيباني، تحقيق إبراهيم الإبياري، مجمع القاهرة، ١٩٧٤
- حاشية رد المحتار، لابن عابد بن إشراف مكتب البحوث، دار الفكر بيروت ١٩٩٥
- حاشية الشيخ محمد الأمير بهامش مغني اللبيب، دار إحياء الكتب العربية
- حاشية الشهاب علي تفسير البيضاوي، شهاب الدين الخفاجي، مؤسسة الشاربع العربي، بيروت (مصورة عن طبعة بولاق)
- حاشية الصبان علي شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- حاشية علي شرح بانث سعاد، عبد القادر البغدادي، تحقيق نظيف محرم خواجه، دار صادر بيروت دار النشر فرانكس شتاينر بفيسبادن ١٩٨٠
- حاشية يس : انظر شرح التصريح
- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق د. عبد العال سالم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط أولى ٢٠٠٠
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين القهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون، دمشق، ط ثانية ١٩٩٣
- الحد الفاصل، للرامهرمزي، تحقيق د. محمد الخطيب، دار الفكر بيروت ط  
ثالثة ١٤٠٤
- حروف المعاني، للزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت،  
ودار الأمل إربد، ط أولى ١٩٨٤
- حروف الممدود والمقصود، لابن السكيت، تحقيق د. حسن الشاذلي فرهود، دار العلوم  
للطباعة والنشر الرياض ط أولى ١٩٨٥
- حقائق التأويل، للشريف الرضي، تحقيق محمد رضا آل كاشف الغطاء، دار المعاجر  
للطباعة والنشر بيروت
- الحلل في شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق د. مصطفى إمام، مكتبة  
المتنبي بالقاهرة ط أولى ١٩٧٩
- الحلل في إصلاح الحلل من كتاب الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق سعيد  
سعودي، دار الطليعة بيروت (ذكرته باسم إصلاح الحلل تمييزاً له من الكتاب السابق)

- حلية الأولياء، لأبي نعيم الأصبهاني، دار الكتاب العربي بيروت ط رابعة ١٤٠٥
- الحماسة، أبو تمام الطائي، تحقيق د. عبد المنعم أحمد صالح، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد
- الحماسة للمحتري، تحقيق وشرح د. محمد نبيل طريفني، دار صادر بيروت ط أولى ٢٠٠٢
- الحماسة البصرية، صدر الدين البصري، تحقيق د. عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط أولى ١٩٩٩
- الحماسة الشجرية، ابن الشجري، تحقيق عبد المعين الملوحي واسماء الحمصي، منشورات وزارة الثقافة دمشق ١٩٧٠
- الحماسة المغربية، لأبي العباس الجراوي التادلي، حققه د. محمد رضوان الداية، دار الفكر بدمشق ط ثانية ٢٠٠٥
- الحيوان، للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجليل بيروت ١٩٩٦
- الخطاريات، لابن جني، تحقيق علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي بيروت ط أولى ١٩٨٨
- خزائن زلجان في إيران، مجلة لغة العرب مجلد ٦ جزء ١ سنة ٦ كانون الثاني ١٩٢٨
- خزانة الأدب، البغدادي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. محمد نبيل طريفني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٨
- الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة، ط ثالثة ١٩٨٦-١٩٨٨
- الخلاف، للطوسي، مؤسسة للنشر الإسلامي بقم ١٤٠٧
- خلاف الاخفش الأوسط عن سيويه، د. هدى جنتوييتشي، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط أولى ١٩٩٣
- خلق الإنسان للأصمعي : انظر الكنز اللغوي
- الخيل، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، القاهرة ط أولى ١٩٨٦

- الخيل، للأصمعي، تحقيق د. حاتم الضامن، دار البشائر دمشق ط أولى ٢٠٠٥
- الدر المختار شرح تنوير الأبصار، للحصكفي، إشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر بيروت ١٩٩٥
- الدر المصون، للمسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط أولى ١٩٨٦
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الحلاق عضيمة، دار الحديث القاهرة
- درة الغواص في أوهام الخواص للحريري شرحها وحواشيها وتكملتها، تحقيق وتعليق عبد الحفيظ فرغلي القرني، دار الجيل بيروت ومكتبة التراث الإسلامي القاهرة ط أولى ١٩٩٦
- دقائق التصريف، للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق د. أحمد القيسي وآخرين، المجمع العلمي العراقي ١٩٨٧
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، قراه وعلق عليه محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة ودار المدني بجدة، ط ثالثة ١٩٩٢
- الدلائل في غريب الحديث، للقاسم بن ثابت السرقسطي، تحقيق د. محمد القناص، مكتبة العبيكان الرياض ط أولى ٢٠٠١
- الديباج، لأبي عبيدة، تحقيق د. عبد الله الجربوع ود. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط أولى ١٩٩١
- ديوان ابن الدمينه، صنعة أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب، تحقيق أحمد راتب النفاخ، مكتبة العروبة القاهرة
- ديوان ابن الرومي، شرح وتحقيق عبد الأمير مهنا، دار ومكتبة الهلال بيروت ط أولى ١٩٩١
- ديوان ابن المعتز، دار بيروت للطباعة والنشر بيروت ١٩٨٠
- ديوان ابن مقبل، تحقيق د. عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت وحلب ١٩٩٥
- ديوان ابن ميادة، جمعه وحققه د. حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ١٩٨٢

- ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أب يسعيد السكري، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال بيروت ط ثانية ١٩٩٨
- ديوان أبي الشيص الخزاعي وأخباره، صنعة عبدالله الجبوري، المكتب الإسلامي، بيروت، ط أولى ١٩٨٤
- ديوان أبي النجم، جمعه وحققه د. سميع الجبيلي، دار صادر بيروت ط أولى ١٩٩٨
- ديوان أبي النجم العجلي، جمعه وحققه د. محمد أديب جمران، مجمع اللغة بدمشق ٢٠٠٦
- ديوان الأحوص الانصاري، جمعه وحققه عادل سليمان، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ثانية ١٩٩٠
- ديوان الأدب، للفارابي، تحقيق د. أحمد مختار عمر، مجمع اللغة بالقاهرة
- ديوان الأسود بن يعفر، صنعة نوري القيسي، وزارة الثقافة والإعلام العراقية
- ديوان الأعشى الكبير، تحقيق د. محمد أحمد قاسم، المكتب الإسلامي، بيروت ط أولى ١٩٩٤
- ديوان الأفوه الأودي، تحقيق د. محمد التوحي، دار صادر بيروت ط أولى ١٩٩٨
- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ط خامسة
- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه وحققه د. سميع الجبيلي، دار صادر بيروت ط أولى ١٩٩٨
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق د. محمد يوسف نجم، دار صادر بيروت ط ثالثة ١٩٧٩
- ديوان بشار بن برد، جمعه وشرحه وكمّله محمد الطاهر بن عاشور
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، عني بتحقيقه د. عزة حسن، دار الشرق العربي بيروت ١٩٩٥
- ديوان تابط شرا، وأخباره، جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي بيروت ط ثالثة ١٩٩٩
- ديوان توبة بن الحمير، عني بتحقيقه د. خليل العطية، دار صادر، بيروت ط أولى ١٩٩٨

- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان طه، دار المعارف، القاهرة
- ديوان حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره، صنعة يحيى بن مدرك الطائي، تحقيق د. عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ثانية ١٩٩٠
- ديوان حسّان بن ثابت، تحقيق د. وليد عرفات، دار صادر، بيروت ١٩٧٤
- ديوان الخطيبعة برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق د. نعمان طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط أولى ١٩٨٧
- ديوان حميد بن ثور، جمع وتحقيق د. محمد شفيق البيطار، المجلس الوطني للثقافة الكويت ط أولى ٢٠٠٣
- ديوان الحسناء، شرحه أبو العباس أحمد بن يحيى، حققه د. أنور سويلم، دار عمار، الأردن، ط أولى ١٩٨٨
- ديوان دعبل بن علي الخزاعي، حققه عبد الصاحب الدجيلي، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة بيروت ط ثانية ١٩٧٢
- ديوان ذي الرمة، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة بيروت ط ثالثة ١٩٩٣
- ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع أشعار العرب)، اعنتى بتصحيحه وترتيبه ولیم بن الورد البروسي، مكتبة ابن قتيبة، الكويت (مصورة عن القديمة).
- ديوان الراعي النميري تحقيق د. نوري القيسي وهلال ناجي، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ١٩٨٠
- ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه راينهت فايبيرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية بيروت ١٩٨٠
- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية القسم الأدبي القاهرة ١٩٥٠
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه صلاح الدين الهادي، دار المعارف
- ديوان طرفة بن العبد، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ١٩٧٥

- ديوان الطرماح، حققه د. عزة حسن، وزارة الثقافة دمشق ١٩٦٨
- ديوان طفيل الغنوي، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الكتاب الجديد ط  
أولى ١٩٦٨
- ديوان عامر بن الطفيل، تحقيق محمد نبيل طريفي، دار كنان دمشق ١٩٩٤
- ديوان عبد الصمد بن المعدل، حققه د. زهير زاهد، دار صادر، بيروت، د أولى ١٩٩٨
- ديوان عبد الله الزبير، جمع د. يحيى الجبوري، دار الحرية بغداد ١٩٧٤
- ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق د. حسين نصار، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي  
الحلبي ط أولى ١٩٥٧
- ديوان العجاج، تحقيق د. عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس دمشق
- ديوان عدي بن زيد، تحقيق محمد جبار المعبد، وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد،  
١٩٦٥
- ديوان حمارة بن عقيل، جمعه شاعر العاشور، ط أولى ١٩٧٣
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار صادر بيروت
- ديوان عمرو بن قميصة، عني بتحقيقه حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية  
القاهرة ط ثانية ١٩٩٧
- ديوان عمرو بن كلثوم، دار صادر بيروت ط أولى ١٩٩٦
- ديوان عنتر، تحقيق محمد سعيد مولوي، دار عالم الكتب الرياض ط الثالثة ١٩٩٦
- ديوان الفرزدق، صنعه كرم البستاني، دار صادر، بيروت
- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق د. ناصر الدين الأسد، دار صادر بيروت ط الثالثة ١٩٩١
- ديوان كثير عزة، قدم له وشرحه مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت ط ثانية  
١٩٩٥
- ديوان كعب بن مالك، تحقيق د. سامي العاني، عالم الكتب، بيروت، ط ثانية ١٩٩٧
- ديوان الكميت : انظر شعر الكميت
- ديوان المتلمس الضبعي، عني بتحقيقه حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات  
العربية القاهرة ١٩٩٧ (مصورة عن نشرته الأولى التي صدرت بدلا عن العدد ١٤٤ من  
مجلة المعهد ١٩٧٠)

- ديوان المتنبي ( شرح ديوان المتنبي ) وضعه عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي بيروت ١٩٨٦

- ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق عبد الستار فراج، مكتبة مصر الفجالة

- ديوان محمد بن حازم الباهلي، جمع وتحقيق مناور الطويل، دار الجيل بيروت ط أولى ٢٠١٢

- ديوان مسكين الدارمي، جمعه وحققه عبد الله الجبوري وخليل العطية، مطبعة دار البصري بغداد ط أولى ١٩٧٠

- ديوان المسيب بن علس، تحقيق أنور أبو سويلم، جامعة مؤتة ١٩٩٤

- ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري، مكتبة القدسي القاهرة

- ديوان النابغة الجعدي، تحقيق د. واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط أولى ١٩٩٨

- ديوان نصيب بن رباح، جمع وتقديم د. داود سلوم، مكتبة الاندلس بغداد ١٩٦٨

- ذيل الأماثي والنوادر، أبو علي القالي، دار الحديث للطباعة والنشر، بيروت، ط ثانية ١٩٨٤

- ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار البغدادي، تحقيق مصطفى عبد القادر يحيى، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٧

- ربيع الأبرار، للزمخشري، تحقيق د. سليم النعيمي، انتشارات الشريف الرضي، قم، ط أولى ١٤١٠- (مصورة عن النشرة العراقية)

- رسائل في اللغة، لابن السيد البطليوسي، حققها د. وليد السراقبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الرياض ط أولى ٢٠٠٧

- الرسالة السعدية، للعلامة الحلبي، تحقيق عبد الحسن محمد بقال، كتابخانه عمومی حضرت آية الله العظمى مرعشي نجفي بقم ط أولى ١٤١٠

- رسالة الصاهل والشاحج، لأبي العلاء المعري، تحقيق د. عائشة عبد الرحمن، دار المعارف ط ثانية ١٩٨٤

- رسالة الغفران، لأبي العلاء المعري، تحقيق د. عائشة عبد الرحمن، دار المعارف ط ١١

- رسالة الملائكة، لأبي العلاء المعري، حققه محمد سليم الجندبي، دار صادر بيروت ١٩٩٢

- رصف المباني في حروف المعاني، للمالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية بدمشق
- الروض الأنف، لأبي القاسم السهيلي، علق عليه مجدي الشوري، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٧
- رياض السالكين، للسيد علي خان المدني الشيرازي، تحقيق السيد محسن الأميني، مؤسسة النشر الإسلامي بقم ١٤١٥
- زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، حققه محمد عبد الرحمن عبد الله، دار الفكر بيروت ط أولى ١٩٨٧
- الزاهر، لابن الأنباري، تحقيق د. حاتم الضامن، وزارة الثقافة والإعلام العراقية دار الرشيد للنشر ١٩٧٩
- زهر الآداب، للحصري القيرواني، مفصل ومضبوط بقلم د. زكي مبارك وحققه محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجليل بيروت
- الزهرة، لابن داود الأصبهاني، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار الأردن ط ثانية ١٩٨٥
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف ط ثالثة
- سبل السلام، الأمير الصنعاني، تحقيق محمد عبد العزيز الخولي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧٩ هـ
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط أولى ١٩٨٥
- سفر السعادة، للسخاوي، حققه د. محمد الدالي، دار صادر بيروت ط ثانية ١٩٩٥
- مسقط اللآلئ، لأبي عبيد البكري، حققه عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية بيروت (مصورة عن نشرة لجنة التأليف ١٩٣٦)
- سنن ابن ماجه، صححه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة
- سنن أبي داود، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر بيروت.

- سنن البيهقي الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطاء، مكتبة دار الباز مكة المكرمة ١٩٩٤
- سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاكر، المكتبة الثقافية بيروت
- سنن الدارقطني، علق عليه مجدي الشوري، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٦
- سنن النسائي، دار الفكر للطباعة بيروت ط أولى ١٩٣٠
- سير أعلام النبلاء، للذهبي، رتبته واعتنى به حسان عبد المنان، دار الأفكار الدولية الرياض وعمّان
- سيرة حياتي، د. عب الرحمن بدوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ط أولى ٢٠٠٠
- السيرة النبوية، لابن هشام، حققها مصطفى السقا وآخران، مؤسسة علوم القرآن
- الشافعي في علم القوافي، لابن القطاع الصقلي، تحقيق د. صالح العايد، مركز الدراسات والإعلام دار إشبيليا الرياض ط أولى ١٩٩٧
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بتحقيق محي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث بالقاهرة ط عشرون ١٩٨٠
- شرح أبنية سيبويه، لابن الدهان، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة النشر، الرياض، ط أولى ١٩٨٧
- شرح أبيات إصلاح المنطق، لأبي محمد يوسف السيرافي، تحقيق ياسين السواس، الدار المتحدة دمشق ط أولى ١٩٩٢
- شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف السيرافي، تحقيق د. محمد الربيع هاشم، دار الجليل بيروت ط أولى ١٩٩٦
- شرح أبيات المغني، للبيغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ثانية ١٩٨٨
- شرح أدب الكاتب، الجواليقي، تحقيق د. طيبة بودي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٥

- شرح اشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق عيد الستار فراج، مراجعة محمود شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة
- شرح الأشموني على الألفية، دار إحياء الكتب العربية
- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، حققه د. عبد الحميد السيد، دار الجيل بيروت
- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المقتون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط أولى ١٩٩٠
- شرح التصريح، خالد الأزهرى، وبهامشه حاشية الشيخ يس العليمي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة
- شرح جمل الزجاجي، لابن خروف، تحقيق د. سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى ١٤١٩
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح
- شرح الحماسة، المرزوقي، تحقيق عبد السلام هارون وأحمد أمين، دار الجيل، بيروت، ط. أولى ١٩٩١
- شرح الحماسة، الأعلام الشنتمري، تحقيق د. علي حمّودان، مطبوعات مركز جمعة الماجد، ٢٠٠١ (إعادة)
- شرح ديوان أبي تمام، للأعلام الشنتمري، تحقيق إبراهيم نادن، منشورات وزارة الأوقاف المغربية ٢٠٠٤
- شرح ديوان أبي تمام، للخطيب التبريزي، قدم له ووضع هوامشه راجي الأسمر، دار الكتاب العربي بيروت ط أولى ١٩٩٢
- شرح ديوان امرئ القيس، لأبي جعفر النحاس، قرأه ووضع فهارسه د. عمر الفجاوي، وزارة الثقافة الأردنية ٢٠٠٢
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، دار الكتب بالقاهرة ط ثالثة ٢٠٠٣ (مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٤٤)
- شرح ديوان كعب بن زهير، لأبي سعيد السكري، القسم الأدبي بدار الكتب المصرية ط ثانية ١٩٩٥

- شرح ديوان لبید، حققه د. إحسان عباس، وزارة الإعلام في الكويت ط ١٩٨٤
- شرح ديوان المتنبي، وضعه عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٦
- شرح سنن ابن ماجه، السيوطي وعبد الغني والدهلوي، قديمي كتب خانة، كراتشي
- شرح سنن النسائي، للسيوطي، دار الكتب العلمية بيروت
- شرح شافية ابن الحاجب، الرضي، حققه محمد نور الحسن وصاحباه، دار الكتب العلمية بيروت لبنان (مصورة عن النشرة القديمة)
- شرح شذور الذهب، لبن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد
- شرح شواهد الإيضاح، لابن بري، تحقيق د. عبيد مصطفى درويش، مجمع القاهرة ١٩٨٥
- شرح شواهد شافية ابن الحاجب، لعبد القادر البغدادي، حققه محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٧٥
- (مصورة عن النشرة القديمة مع شرح الشافية للرضي)
- شرح شواهد شرح التحفة الوردية، لعبد القادر البغدادي، تحقيق د. عبد الله الشلال، مكتبة الرشد الرياض ط أولى ٢٠٠١
- شرح شواهد الكشف (تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات)، محب الدين أفندي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي
- شرح شواهد مجمع البيان، محمد حسين القزويني، صححه السيد كاظم الموسوي الميامني، دار الكتب الإسلامية طهران ١٣٣٨ هـ
- شرح شواهد المغني، للسيوطي، ذيل بتصحيحات وتعليقات الشنقيطي، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت
- شرح عمدة الحفاظ، لابن مالك، تحقيق عدنان الدوري، وزارة الأوقاف العراقية ١٩٧٧
- شرح عيون كتاب مسبوويه، لأبي نصر القيسي الجريطي القرطبي، تحقيق د. عبد ربه عبد اللطيف، ط أولى ١٩٨٤
- شرح الفصيح، لابن هشام اللخمي، تحقيق د. مهدي عبيد جاسم، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ط أولى ١٩٨٨

- شرح الفصيح، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق د. إبراهيم الغامدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤١٧
- شرح الفصيح في اللغة، لأبي منصور ابن الجبان، تحقيق د. عبد الجبار القزاز، وزارة الثقافة والإعلام ودار الشؤون العربية العامة، بغداد، ط. أولى ١٩٩١
- شرح القصائد التسع المشهورات، للنحاس، تحقيق أحمد خطاب، وزارة الإعلام العراقية ١٩٧٣
- شرح القصائد السبع الطوال، لابن الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط. خامسة
- شرح الكافية، الرضي، تحقيق د. يوسف عمر، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، ط. ثانية ١٩٩٦
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، حققه د. عبد المنعم هريدي، جامعة أ / القرى ودار المأمون للتراث ط. أولى ١٩٨٢
- شرح كتاب الحدود في النحو، الفاكهي، تحقيق د. المتولي الدميري، ١٩٨٨
- شرح كتاب الحدود للأبدي، ابن قاسم المالكي النحوي، تحقيق د. المتولي الدميري، ١٩٩٣
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق د. رمضان عبد الثواب وآخرين، ج ١ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦، والأجزاء التالية في سنوات أخرى، وهذه هي المقصودة ما لم أنص على غيرها.
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٣٦ نحو
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. أولى ٢٠٠٨
- شرح كتاب سيبويه، لابن خروف، تحقيق خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي طرابلس ط. أولى ١٩٩٥
- شرح كتاب سيبويه، للصغار، حققه د. معيض العوفي، دار المآثر المدينة المنورة ط. أولى ١٩٩٨

- شرح لباب الاسفراييني في النحو، لقطب الدين الغالي، رسالة دكتوراه إعداد عوض أحمد سائم بكلية دار العلوم ١٩٨١
- شرح اللمع، لابن برهان العكبري، حققه د. فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون الكويت ط أولى ١٩٨٤
- شرح اللمع لابن الدهان، الجزء الثالث في مكتبة فليج علي باشا بالسليمانية برقم ٩٣٠ (اطلعت عليه في المكتبة)
- شرح اللمع، لجامع العلوم الباقولي، حققه د. إبراهيم أبو عباة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ط أولى ١٩٩٠
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، للحسن العسكري، حققه د. السيد محمد يوسف، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ١٩٨١
- شرح ما يكتب بالياء من الاسماء المقصورة والأفعال على حروف المعجم، لابن درستويه، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مجلة كلية لآداب بجامعة بغداد العدد ١٧ سنة ١٩٧٣ ص ١٥٢-١٧١
- شرح المعلقات العشر، للمخطيب التبريزي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الفكر دمشق، ط أولى ١٩٩٧
- شرح المفصل، لابن يعيش، مكتبة المتنبى، القاهرة
- شرح المفضليات، للقاسم بن محمد الأنباري، مكتبة الثقافة الدينية بورسعيد ط أولى ٢٠٠٠ (مصورة عن نشرة تشارلز ليال ١٩٢٠)
- شرح المفضليات، للتبريزي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر للطبع والنشر ١٩٧٧
- شرح المقاصد في علم الكلام، للتفتازاني، دار المعارف النعمانية باكستان ط أولى ١٩٨١
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي الشلوبين، حققه د. تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة بيروت ط ثانية ١٩٩٤
- شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط ثانية ١٩٦٥

- شرح النووي على مسلم، بيت الأفكار الدولية، عمان
- شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي، لأبي رياش القيسي، تحقيق د. داود سلوم ود. نوري القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية بيروت ط أولى ١٩٨٤
- شرح الوافية نظم الكافية، لابن الحاجب، تحقيق د. موسى بني العليلي، مطبعة الآداب بالنجف الأشرف، ١٩٨٠
- شروح التلخيص، سعد الدين التفتازاني وابن يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي والدسوقي، دار البيان العربي ودار الهادي، بيروت ط رابعة ١٩٩٢ (مصورة عن القديمة)
- شروح سقط الزند، للبربري والبطلموسي والحوارزمي، تحقيق مصطفى السقا وزملائه، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط ثالثة ١٩٨٦
- شعب الإيمان، للبيهقي، تحقيق محمد السعيد بصيوني، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٤١٠
- شعراء إسلاميون، د. نوري القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية بيروت ط ثانية ١٩٨٤
- شعراء أمويون القسم الأول، دراسة وتحقيق د. نوري القيسي، بغداد ١٩٧٦
- شعراء أمويون القسم الثاني، دراسة وتحقيق د. نوري القيسي، بغداد ١٩٧٦
- شعراء أمويون القسم الثالث، دراسة وتحقيق د. نوري القيسي، مطبوعات مجمع العلمي العراقي بغداد ١٩٨٢
- شعراء أمويون ج ٤، د. نوري القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط أولى ١٩٨٥
- شعراء مقلون، د. حاتم الضامن، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية بيروت ط أولى ١٩٨٧
- شعر إبراهيم بن هرمة القرشي، تحقيق محمد نفاع وحسن عطوان، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق
- شعر ابن ميادة، جمعه وحققه د. حنا حداد، مطبوعات مجمع دمشق، ١٩٨٢

- شعر أبي حية النعميري، جمع وتحقيق رحيم صخي التويلي، مجلة المورد مج ٤ ع ١٤،  
١٩٧٥

- شعر أبي دؤاد الإيادي، في كتاب دراسات في الأدب العربي لغوستاف فون غرونباوم  
ترجمة د. إحسان عباس وآخرين، منشورات مكتبة الحياة بيروت ١٩٥٩

- شعر أبي نخيلة الحماني، جمع وتحقيق عدنان الخطيب، معهد المخطوطات العربية  
القاهرة ٢٠٠١

- شعر الاخطل، صنعة محمد بن حبيب، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر  
بيروت ودار الفكر دمشق، ط رابعة ١٩٩٦

- شعر خدّاش بن زهير، صنعة د. يحيى الجبوري، مطبوعات مجمع دمشق، ١٩٨٦

- شعر الخوارج، جمع وتقديم د. إحسان عباس، دار الثقافة بيروت ط ثانية ١٩٧٤

- شعر زياد الأعجم، جمع وتحقيق د. يوسف بكار، منشورات وزارة الثقافة  
دمشق ١٩٨٣

- شعر عبد الله بن الزبيري، د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة بيروت ط ثانية ١٩٨١

- شعر عبد الله بن الزبير الأسدي، جمع وتحقيق د. يحيى الجبوري، دار الحرية للطباعة،  
بغداد، ١٩٧٤

- شعر عبد الله بن معاوية، جمعه عبد الحميد الراهبي، مؤسسة الرسالة بيروت ط  
ثانية ١٩٨٢

- شعر العطوي محمد بن عبد الرحمن البصري، جمعه محمد جبار المعبيد، مجلة  
المورد بغداد مجلد ١ عدد ١ سنة ١٩٧١

- شعر علي بن جبلة الملقب بالمكوك، جمعه وحققه د. حسين عطوان، دار المعارف،  
مصر، ط الثالثة

- شعر عمرو بن أحمر الباهلي، جمعه وحققه د. حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة  
بدمشق

- شعر عمرو بن الأهتم (في شعر الزبرقان بن بدر وعمرو بن الأهتم) تحقيق د. سعود  
عبد الجابر، مؤسسة الرسالة بيروت ط ثانية ١٩٨٧

- شعر عمرو بن شاس الأسدي، د. يحيى الجبوري، دار القلم الكويت ط ثانية ١٩٨٣
- شعر عمرو بن معدى كرب الزبيدي، جمعه مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة  
بدمشق ط ثانية ١٩٨٥
- شعر الكميت بن زيد، جمع د. داود سلوم، عالم الكتب، بيروت، ط ثانية ١٩٩٧
- شعر المزار الفقهسي : انظر شعراء أمويون قسم ٢
- شعر مزاحم العقيلي، تحقيق نوري القيسي وحاتم الضامن، مجلة معهد المخطوطات  
المجلد ٢٢ ج ١ مايو ١٩٧٦
- شعر النمر بن تولب : انظر شعراء إسلاميون
- الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق أحمد شاكر، دار الحديث بالقاهرة ط ثانية ١٩٩٨
- الصحابي، لابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة
- الصحاح، الجوهري، تحقيق شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، د أولى  
١٩٩٨
- صحيح ابن خزيمة، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي  
بيروت ١٩٧٠
- صحيح البخاري بحاشية السندي، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية
- صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية
- الصناعتين، أبو هلال العسكري، تحقيق علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم،  
المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٨
- الضعفاء الكبير، لأبي جعفر العقيلي، حققه د. عبد المعطي أمين قلمجي، دار الكتب  
العلمية بيروت ط ثانية ١٤١٨
- طبقات أعلام الشيعة، لأغا بزرك الطهراني، مؤسسة مطبوعات إسماعيليان إيران قم ط  
ثانية
- طبقات الشافعية، للسبكي، تحقيق د. محمود الطناحي ود. عبد الفتاح الحلو، حجر  
للتباعة ط ثانية ١٩٩٢
- طبقات الشعراء، لابن المعتز، تحقيق عبد الستار فراج، دار المعارف بمصر

- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، قراه وشرحه محمود شاكر، دار المدني بجدة
- الطبقات الكبرى، لابن سعد، دار صادر بيروت
- طبقات المحدثين، للمذهبي، تحقيق د. همام عبد الرحيم، دار الفرقان عمان ط أولى ١٤٠٤
- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط ثانية.
- الطرائف الأدبية، عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت ( مصورة عن القديمة ) .
- العقد الفريد، ابن عبد ربه، شرحه وضبطه أحمد أمين وزميله، دار الكتاب العربي، بيروت، ط أولى ١٩٩١
- عقلاء المجانين، لأبي القاسم الحسن بن محمد بن حبيب، تحقيق د. عمر الأسعد، دار النفائس بيروت ط ثانية ١٩٩٨
- علل الشرائع، للشيخ الصدوق، منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعاتها النجف الأشرف ١٩٦٦
- علل النحو، لابن الوراق، تحقيق د. محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢
- العمدة، ابن رشيق القيرواني، تحقيق د. محمد قرقزان، دار المعرفة، بيروت، ط أولى ١٩٨٨
- عمدة الحفاظ : انظر شرح عمدة الحفاظ
- عمدة القاري، للمعيني، دار إحياء التراث العربي بيروت
- عمدة الكتاب، للنحاس، بعناية بسام الجابري، الجفان والجابري ودار ابن حزم بيروت ط أولى ٢٠٠٤
- عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعلامة أبي الطيب العظيم آبادي، دار الكتب العلمية بيروت ط ثانية ١٩٩٥

- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال
- عيون الأخبار، لابن قتيبة، (سلسلة تراثنا) المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة، (مصورة عن طبعة دار الكتب) -
- غاية النهاية، لابن الجزري، تحقيق ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٩٨٢ (مصورة عن النشرة القديمة) -
- غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د. حسين شرف، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٨٤
- غريب الحديث، لابن قتيبة، صنع فهارسه نعم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٨٨
- غريب الحديث، لأبي إسحاق الحربي، تحقيق د. سليمان العايد، جامعة أم القرى مكة المكرمة ط أولى ١٩٨٥
- غريب الحديث، للخطابي، تحقيق عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط ثانية ٢٠٠١
- غريب القرآن، لأبي بكر السجستاني، تحقيق محمد أديب جمران، دار قتيبة، ط أولى ١٩٩٥
- الغربيين في القرآن والحديث، أبو عبيد الهروي، تحقيق أحمد فريد المزبد، المكتبة العصرية، بيروت، ط أولى ١٩٩٩
- الغريب المصنف، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د. محمد العبيدي، المجمع التونسي ودار سحنون، تونس ط ثانية ١٩٩٦
- الفائق في غريب الحديث، الزمخشري، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٦
- الفاضل، للمبرد، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية القاهرة ١٩٥٦
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، بيت الأفكار الدولية، عمان ٢٠٠٦

- فتح العزيز شرح الوجيز، للرافعي، دار الفكر بيروت
- الفتوح، لان أعثم الكوفي، تحقيق علي شيري، دار الأضواء للطباعة بيروت ط  
أولى ١٩٩١
- فرحة الأديب، للأسود الغندجاني، تحقيق د. محمد علي سلطاني، دار قتيبة ١٩٨١
- الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، علق عليه محمد باسل عيون السود، دار  
الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ٢٠٠٠
- الفسر، ابن جني، تحقيق د. رضا رجب، دار البنايع، دمشق
- فصل المقال، أبو عبيد البكري، حققه د. إحسان عباس ود. عبد المجيد عابدين، دار  
الأمانة ومؤسسة الرسالة، بيروت
- الفصول في الأصول، للجصاص، تحقيق د. عجيل النشمي، ط أولى ١٩٨٥
- فعلت وأفعلت، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق د. خليل إبراهيم العطية، دار صادر  
بيروت ط ثانية ١٩٩٦
- الفلك الدائر على المثل السائر، لابن أبي الحديد، قدمه وحققه د. أحمد الحوفي، ود.  
بدوي طبانه، نهضة مصر للطباعة والنشر (منشور مع المثل السائر)
- الفهرست، لأبي الفرج النديم، ضبطه وشرحه وعلق عليه د. يوسف علي طويل، دار  
الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٦
- فوات الوفيات، لابن شاکر الكتبي، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر بيروت
- فيض التقدير شرح الجامع الصغير، للمناوي، تصحيح أحمد عبد السلام، دار الكتب  
العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٤
- القاموس المحيط، الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ثانية ١٩٨٧
- القراءات الشاذة، لابن خالويه، تحقيق برجستراسر، دار الكندي للنشر (مصورة عن القديمة)
- القرط على الكامل، لأبي الوليد القشيري وابن السيد البطليوسي، تحقيق ظهور أحمد،  
جامعة بنجاب بـلاهور باكستان ١٩٨٠
- قصص الأنبياء، لقطب الدين الراوندي، تحقيق الميرزا غلام رضا الخراساني، مؤسسة  
الهادي قم ١٤١٨

- قطوف أدبية ؛ دراسات نقدية في التراث الأدبي حول تحقيق التراث، عهد السلام هارون، مكتبة السنة، القاهرة، ط أولى ١٩٨٨
- قواعد تحقيق المخطوطات، د. صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط سادسة ١٩٨٢
- القوافي، لأبي الحسن الاخفش، تحقيق أحمد راتب النفاخ، دار الامانة، ط أولى ١٩٧٤
- الكافي في الإفصاح، ابن أبي الربيع، تحقيق د. فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، ط أولى ٢٠٠١
- الكافي في العروض والقوافي، للخطيب التبريزي، تحقيق الحساني حسن عبد الله، معهد المخطوطات العربية القاهرة ط ثانية ١٩٩٧
- الكامل، المبرد، تحقيق د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ثالثة ١٩٩٧
- الكامل في التاريخ، لابن الأثير، اهتني به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية الرياض وعمان
- الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، تحقيق د. سهيل زكار، دار الفكر بيروت ط ثالثة ١٩٩٨
- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة، ط ثالثة ١٩٨٨
- كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي، دار صادر، بيروت (مصورة عن طبعة الجمعية الآسيوية بكلكتا)
- الكشاف، للزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٦ (مصورة عن طبعة الباهي الحلبي)
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار الكتب العلمية ١٩٩٢ (مصورة عن القديمة)
- كشف المشكلات وإيضاح العضلات، جامع العلوم الباقولي، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع دمشق، ١٩٩٥
- كنز العمال، للمتقي الهندي، ضبط وتفسير الشيخ بكري حياتي، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٩

- الكنز اللغوي في اللسان العربي، سعى في نشره د. أوغست هفتر، مكتبة المتنبي القاهرة
- اللامات، للزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط ثانية ١٩٨٥
- لامية منظور بن مرثد الأسدي، جمعها وحققها وعلق عليها د. رمضان عبد الثواب، مجلة مجمع اللغة بالقاهرة، الجزء ٢٩
- اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري، دار صادر بيروت
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق د. غازي طليمات، مطبوعات مركز جمعة الماجد، دبي، إعادة ٢٠٠١
- لحن العوام، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق د. رمضان عبد الثواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ثانية، ٢٠٠٠
- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط أولى ١٩٩٠
- لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية ط أولى ٢٠٠٢
- لغة تميم دراسة تاريخية وصفية، د. ضاحي عبد الباقي، مجمع اللغة بالقاهرة ٢٠٠٦
- اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق د. فائز فارس، دار الأمل للنشر، الأردن، ط ثانية ١٩٩٠
- اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين الجندى، الدار العربية للكتاب، ليبيا ط، ١٩٨٣
- اللهجات في الكتاب لسبويه، صاحبة آل غنيم، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ط أولى ١٩٨٥
- ليس في كلام العرب، لابن خالويه، تحقيق أحمد عبد الغفار عطار، دار مصر للطباعة
- المؤلف والمؤلف، للآمدي، تحقيق عبد الستار فراج، دار إحياء الكتب العربية القاهرة ١٩٦١
- ما اتفق لفظه واختلف معناه، للمبرد، اعتنى به د. محمد رضوان الداية، دار البشائر، دمشق ط أولى ١٩٩١

- ما اتفق لفظه واختلف معناه، لإبراهيم اليزيدي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، ط  
أولى ١٩٨٧
- ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه، للأصمعي، تحقيق ماجد الذهبي، دار الفكر،  
دمشق ط أولى ١٩٨٦
- ما تبقى من أراجيز أبي محمد الفقهسي الأسدي، جمعها وحققها د. محمد جبار  
المعبيد، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ط أولى ٢٠٠١
- ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، تحقيق د. هدى قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط  
ثانية ١٩٩٢
- المبسوط، لشمس الدين السرخسي، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ١٩٨٦
- المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر الأصبهاني، تحقيق سبيع حمزة حاكمي،  
مجمع اللغة العربية بدمشق
- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، لأبن جني، قرأه وشرحه وعلق عليه مروان  
العطية وشيخ الراشد، دار الهجرة بيروت ط أولى ١٩٨٨
- المتوارين الذين اختفوا خوفا من الحجاج بن يوسف، للمعافظ عبد الغني الأزدي، ضبط  
نصه مشهور حسن سلمان، دار القلم دمشق ط أولى ١٩٨٩
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لضياء الدين بن الأثير، قدمه وعلق عليه د.  
أحمد الخوفي ود. بدوي طبانة، نهضة مصر للطباعة والنشر
- المثلث، لأبن السيد البطليوسي، تحقيق د. صلاح الفرطوسي، وزارة الثقافة والإعلام  
العراقية ودار الرشيد للنشر بغداد ١٩٨١
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، عارضه وعلق عليه د. محمد فؤاد سزكين،  
مكتبة الخانجي، القاهرة
- المجازات النبوية، للشريف الرضي، قدم له طه عبد الرؤوف سعد، شركة مكتبة ومطبعة  
مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٩٧١
- مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القسم الأول ط خامسة،  
القسم الثاني ط رابعة ١٩٨٠

- مجالس ثعلب، بحث للدكتور مصطفى جواد، مجلة المجمع العلمي العراقي الجزء الاول المجلد الثالث.
- مجالس العلماء، للزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، وزارة الإعلام في الكويت ١٩٨٤
- مجمع الامثال، الميداني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٦
- مجمع البيان، للطبرسي، رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، طهران ١٩٩٧ (مصورة عن نشرة دار التفریب بین المذاهب، القاهرة ١٩٥٨)
- المجموع، للنووي، دار الفكر بيروت
- محاضرات الادباء، للراغب الاصفهاني، حققه د. عمر الطباع، دار الأرقم بيروت ط ١٩٩٩
- المهب و المهبوب والمشموم والمشروب، للمسري الرفاء، تحقيق مصباح غلاوبخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٦
- المحتسب، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الاعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٩٩٤
- المهرر الوجيز في تفسير القرآن العزيز، ابن عطية الأندلسي، دار ابن حزم، بيروت، ط ٢٠٠٢
- المحكم والمحيط الاعظم، ابن سيده، تحقيق مجموعة من الاساتذة، معهد المخطوطات، ط ١٩٥٨
- المحلى (وجوه النصب)، لأبي بكر أحمد بن الحسن بن شقير، تحقيق د. فائز فارس، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، بيروت، ط ١٩٨٧
- المحمدون من الشعراء وأشعارهم، للقفطي، تحقيق رياض مراد، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ١٩٧٥
- المختار من شعر بشار الخالدين، شرحه أبو الطاهر التنجيبي، اعتنى به السيد محمد بدر الدين العلوي، دار المدينة، بيروت (مصورة عن طبعة مطبعة الاعتماد)

– مختارات شعراء العرب، لابن الشجري، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل بيروت ط أولى ١٩٩٢

– مختصر القراءات لابن خالويه : انظر القراءات الشاذة له

– مختصر النحو لابن سعدان الكوفي (١٦١-٢٣١) : دراسة وتحقيق، حسين بوعباس، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٥

– المخصص، ابن سيده، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت  
– المدخل إلى تقويم اللسان، لابن هشام اللخمي، تحقيق د. حاتم الضامن، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط أولى ٢٠٠٣

– المذاكرة في ألقاب الشعراء، للأربلي النشابي الكاتب، تحقيق شاكرا العاشور، وزارة الثقافة والإعلام ودار الشؤون الثقافية العامة بغداد ط أولى ١٩٨٨

– المذكر والمؤنث، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق د. حاتم الضامن، دار الفكر دمشق ط أولى ١٩٩٧

– المذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٨١

– المذكر والمؤنث، للفراء، حققه د. رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث بالقاهرة ١٩٧٥

– المراثي، ل محمد اليزيدي، حققه محمد نبيل طريفي، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩١

– مرصد الاطلاع على أسماء المكنة والبفاع، لصفي الدين عبد المؤمن البغدادي (ت ٧٣٩)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط أولى ١٩٥٤

– المزهري، السيوطي، شرح وتعليق محمد جاد المولى وزميليه، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧

– المسائل البصرييات، أبو علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، ط أولى ١٩٨٥

– المسائل البغداديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، وزارة الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي بغداد

- المسائل الخلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هندأوي، دار القلم دمشق ودار المنارة بيروت، ط أولى ١٩٨٧
- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هندأوي، كنوز إشبيلية، الرياض، ط أولى ٢٠٠٤ (وهي المقصودة ما لم أصرح بغيرها)
- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي، تحقيق علي جابر منصور، رسالة دكتوراه بكلية الآداب بجامعة عين شمس.
- المسائل العسكرية، أبو علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط أولى ١٩٨٢
- المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، حققه شيخ الراشد، وزارة الثقافة إحياء التراث العربي دمشق ١٩٨٦
- المسائل المنشورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق مصطفى الحدرى، مجمع اللغة العربية بدمشق
- مسائل نافع بن الأزرق، حققها د. محمد الدالي، الجفان والجاني للطباعة والنشر ط أولى ١٩٩٣
- المستدرک علی الصحیحین للمحاكم النيسابوري، بإشراف د. يوسف المرعشلي، دار المعرفة بيروت
- المستدرک علی صناع الدواوين، د. نوري القيسي والاستاذ هلال ناجي، عالم الكتب بيروت ط أولى ٢٠٠٠
- المستنقى، الزمخشري، (مصورة عن نشرة محمد السورتي) دار الكتب العلمية، ط ثانية ١٩٨٧
- مسند الإمام أبي حنيفة، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق نظر محمد الفارياهي، مكتبة الكونثر الرياض ط أولى ١٩٩٤
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، بيت أفكار الدولية، الرياض، ١٩٩٨
- مسند الشهاب، لابن سلامة القضاعي، تحقيق حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة بيروت ط أولى ١٩٨٥

- مشكل إعراب القرآن، مكّي بن أبي طالب، حققه ياسين السواس، اليعامة للطباعة والنشر دمشق وبيروت ط ثانية، ٢٠٠٠
- المصباح لما اعتم من شواهد الإيضاح، لابن يسعون، تحقيق د. محمد الدعجاني، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ط أولى ٢٠٠٨
- المصباح المنير، للفيومي، دار الفكر للطباعة والنشر
- المصنف، لابن أبي شيبه الكوفي، تحقيق وتعليق سعيد اللحام، دار الفكر للطباعة والنشر بيروت ط أولى ١٩٨٩
- المصنف، لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق وتخرّيج حبيب الرحمن الأعظمي، منشورات المجلس العلمي
- المصنوع في الأدب، للحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق عبد السلام هارون، وزارة الإعلام في الكويت ط ثانية ١٩٨٤
- المعارف، لأن قتيبة، حققه د. ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط سادسة ١٩٩٢
- معاني الأخبار، للشيخ الصدوق، عني بتصحيحه علي أكبر الغفاري، دار المعرفة بيروت ١٩٧٩
- معاني الحروف، أبو الحسن الرماني، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة
- معاني القرآن، الأخفش الأوسط، تحقيق د. هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط أولى ١٩٩٠
- معاني القرآن، للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين، دار السرور (معمورة عن نشرة دار الكتب).
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، شرح وتحقيق د. عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، ط أولى ١٩٩٤
- معاني القرآن الكريم، للنحاس، تحقيق الشيخ محمد الصابوني، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط أولى ١٩٨٨

- المعاني الكبير، ابن قتيبة، دار الكتب العلمية بيروت (مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية ١٩٤٨)
- معاهد التنصيص، الشيخ العباسي، تحقيق محي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت (مصورة عن طبعة المكتبة التجارية)
- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط أولى ١٩٩٣
- معجم أسماء خيل العرب وفرسانها القسم الأول الخيل القديمة، حمد الجاسر
- المعجم الأوسط، للحافظ الطبراني، تحقيق طارق عوض وعبد الحسن الحسيني، دار الحرمين للطباعة ١٩٩٥
- معجم البلدان، ياقوت الحموي، تحقيق عبد الله السريحي، المجمع الثقافي، أبوظبي، ٢٠٠٢ ج ١
- معجم الدراسات القرآنية، د. إيتسام الصفار، جامعة بغداد ١٩٨٤
- معجم رجال الحديث، للسيد الخوئي، ط خامسة ١٩٩٢
- معجم الرموز والإشارات، الشيخ محمد رضا المامقاني، مجلة تراثنا بيروت ٣، ٢٤، سنة ١٤٠٧
- المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع، جمع وإعداد وتحرير د. محمد عيسى صالحية، معهد المخطوطات العربية، القاهرة ١٩٩٣
- معجم الشعراء، للمرزباني، تحقيق عبد الستار فراج، الهيئة العامة لقصور الثقافة
- معجم الشعراء الجاهليين، د. عزيزة قوال بابتي، دار صادر بيروت ط أولى ١٩٩٨
- معجم الشعراء العباسيين، عفيف عبد الرحمن، دار صادر، بيروت ط أولى ٢٠٠٠
- معجم الشعراء المخضرمين والامويين، د. عزيزة قوال بابتي، دار صادر بيروت ط أولى ١٩٩٨
- معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، ط أولى ٢٠٠٢
- المعجم الكامل في لهجات الفصحى، جمع وترتيب د. داود سلوم، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية بيروت ط أولى ١٩٨٧

- المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم الموصل ١٩٨٣
- معجم ما استعجم، أبو عبيد البكري، تحقيق مصطفى السقاء، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الثالثة ١٩٩٦
- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د. أحمد مطلوب، الدار العربية للموسوعات بيروت ط أولى ٢٠٠٦
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد اللبدي، مؤسسة الرسالة ودار الفرقان، بيروت، ط ثانية ١٩٨٦
- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط الثالثة ٢٠٠٥
- معجم مصنفات القرآن الكريم، د. علي شواخ، دار الرفاعي، الرياض، ط أولى ١٩٨٣
- المعرب من الكلام الأعجمي، للجواليقي، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٨
- معرفة القراء الكبار، للذهبي، تحقيق بشار عواد وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤
- المعمرن والوصايا، أبو حاتم السجستاني، تحقيق عبد النعم عامر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٦١
- مغني اللبيب، لابن هشام الانصاري، تحقيق وشرح د. عبد اللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ط أولى ٢٠٠٠
- مفاتيح العلوم، للخوارزمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط أولى ١٩٨٤
- مفتاح العلوم، السكاكي، ضبطه زكتب هوامشه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ثانية ١٩٨٧
- مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان داوودي، دار القلم دمشق ط الثالثة ٢٠٠٢
- المفصل في علم العربية، للزمخشري، دار الجيل بيروت ط ثانية

- المفضل في شرح المفضل (باب الحروف)، علم الدين السخاوي، تحقيق د. يوسف الحشكي، وزارة الثقافة، عمان، ٢٠٠٢
- المفضليات، المفضل الضبي، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ٢٠١٧
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، للعبني، بهامش خزانة الأدب، الطبعة الميرية ببولاق ط أولى
- مقامات أبي الفضل بدیع الزمان الهمداني، شرحها الشيخ محمد عبده، تقديم جمال الغيطاني، مؤسسة أخبار اليوم
- مقاييس المقصور والممدود، أبو علي الفارسي، تحقيق د. حسن هندراوي، دار إشبيلية بالرياض، ط أولى ٢٠٠٣
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام المراقبة ١٩٨٢
- المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عهيمية، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤
- المقتضب، للمبرد، مصورة المخطوط الذي نُشر عنه الكتاب وتاريخ نسخها ٣٤٧ هجرية
- المقرّب ومعه مثل المقرّب، ابن عصفور، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٨
- المقصور والممدود، لابن ولاد، عني بتصحيحه السيد بدر الدين النعساني، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ثانية ١٩٩٣
- المقصور والممدود، لأبي علي القالي، تحقيق د. أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط أولى ١٩٩٩

- المقصور والممدود، للفراء، حققه ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة بيروت ط  
ثانية ١٩٨٨
- المكتنى في سرد الكنى، للذهبي، تحقيق محمد صالح المراد، مطابع الجامعة الإسلامية  
المدينة المنورة ١٤٠٨
- المكتبة الألفية للسنن النبوية، مركز التراث للبرمجيات بعمّان الإصدار ١، ٥ سنة ١٩٩٩
- مكتبة أهل البيت، مركز المعجم الفقهي بـإيران ومركز المصطفى للدراسات الإسلامية  
بـلبنان الإصدار الأول ٢٠٠٥
- مكتبة النعم والصرف، مركز التراث للبرمجيات بعمّان الإصدار ١ و ٣
- المكتفى في الوقف والابتداء، للداني، تحقيق د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي،  
مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ثانية ١٩٨٧
- المستع الكبير في التصريف، لابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان  
ناشرون، بيروت، ط أولى ١٩٩٦
- من اسمه عمرو من الشعراء، لأبي عبد الله محمد بن داود بن الجراح، تحقيق د.  
عبد العزيز المانع، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط أولى ١٩٩١
- المنازل والديار، أسامة بن منقذ، تحقيق مصطفى حجازي، المجلس الأعلى للشؤون  
الإسلامية القاهرة ١٩٩٤
- المنتحل، للشعالبي، نظرفيه وصحيح روايته أحمد أبو علي، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة،
- المنتخب من غريب كلام العرب، لكراع النمل، تحقيق د. محمد بن أحمد العمري،  
جامعة أم القرى بمكة المكرمة ط أولى ١٩٨٩
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج بن الجوزي، تحقيق محمد عبد القادر عطا،  
دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٢
- منتهى الطلب، لابن ميمون، تحقيق د. محمد نبيل طريقي، دار صادر بيروت ط  
أولى ١٩٩٩
- المنصف، لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية،  
ط أولى ١٩٥٤

- منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني، تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١٩٨٦
- الموازنة بين شعرا أبي تمام والبحتري، لأبي القاسم الآمدي، تحقيق د. عبد الله محارب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط أولى ١٩٩٠
- الموجز في النحو، لابن السراج، حققه مصطفى الشوملي ومن سالم دمرجي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر بيروت
- الموسوعة الشعرية، المجمع الثقافي في أبوظبي ٢٠٠٣
- الموشع، للمرزباني، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي القاهرة
- الموضوعات، لابن الجوزي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية المدينة المنورة ط أولى ١٩٦٦
- الموطأ، لمالك بن أنس، صححه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية
- الموفي في النحو الكوفي، للكنغرازي، شرحه بتعليقات توضح غوامضه محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة بيروت ط أولى ١٩٦٣
- الميزان في تفسير القرآن، السيد الطباطبائي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط خامسة ١٩٨٣
- نتائج الفكر في النحو، السهيلي، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، ودار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٢
- نحو القراء، د. خديجة مفتي، إشراف د. عبد الفتاح شلبي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ط أولى ١٩٨٥
- نحو المازني، جمع وتوثيق ودراسة علي بن أحمد المازني، عالم الكتب الحديثة إربد الأردن ط أولى ٢٠٠٨
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، ط ١٢
- نزهة اللبء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط ١٩٨٥

- نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، للشریف الإدريسي، عالم الكتب بيروت ط  
أولى ١٩٨٩
- نسب الخيل، لابن الكلبي، تحقيق د. نوري القيسي ود. حاتم الضامن، عالم الكتب  
ومكتبة النهضة العربية بيروت ط أولى ١٩٨٧
- نسب قریش، لمصعب الزبيري، عني بنشره إ. ليفي بروفنسال، دار المعارف ط الثالثة
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، قدم له الشيخ الضياع، دار الكتب العلمية،  
بيروت، ط أولى ١٩٩٨
- نضرة الإغريض في نصرة القريض، للمظفر العلوي، تحقيق د. نهي عارف الحسن،  
مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ١٩٧٦
- نفائس المخطوطات العربية في إيران، د. حسين علي محفوظ، مجلة معهد المخطوطات  
العربية المجلد ٣ الجزء ١ ط ثانية ١٩٩٣ مصورة عن مايو ١٩٥٧
- نقائض جرير والاختل، لأبي تمام، تحقيق د. محمد نبيل طريف، دار صادر بيروت ط  
أولى ٢٠٠٢
- نقائض جرير والفرزدق، لأبي عبيدة ممر بن المثنى، وضع حواشيه خليل المنصور، دار  
الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٨
- النكت في تفسير كتاب سيويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق رشيد بلحبيب، وزارة  
الأوقاف المغربية ١٩٩٩
- نكت الهسيان، للصفيدي، منشورات الشريف الرضي، إيران ١٤١٣ (مصورة عن  
نشرة الجمالية ١٩١١)
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لبن الأثير، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي،  
دار الفكر، بيروت
- نهج البلاغة، اختاره الشريف الرضي من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، الشيخ  
محمد عبده، مكتبة الالفين، الكويت، ط أولى ١٩٩٠
- نهج الحق وكشف الصدق، للحسن بن يوسف المطهر الحلي، علق عليه الشيخ عين  
الله الحسيني الأرموي، دار الهجرة إيران قم ط رابعة ١٤١٤

- النوادر، لأبي مسحل الأعرابي، عني بتحقيقه د. عزة حسن، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ١٩٦١
- النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، القاهرة ط ١ ١٤٠١
- نور القبس المختصر من المقتبس، للحافظ اليعموري، تحقيق رودلف زلهام، فرانكس شتاينر بفسبادن ١٩٦٤
- الهمز، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق لويس شيخو، مجلة المشرق مجلد ١٣ عدد ٩، ١٠
- جمع الهوامع، للسيوطي، عني بتصحيحه السيد محمد النعماني، منشورات الرضي - زاهدي، قم ١٤٠٥ (مصورة عن النشرة القديمة).
- الوافي بالوفيات، للصفدي، نشر فسادن فرانكشتاينر النشرات الإسلامية، ١٩٧٤ وما بعدها
- الوحشيات، لأبي تمام، حققه عبد العزيز الميمني، دار المعارف ط ٣
- الوحوش، للأصمعي، تحقيق د. جليل العطية، عالم الكتب بيروت ط ١ ١٩٨٩
- الورقة، لابن الجراح، تحقيق د. عبد الوهاب عزام وعبد الستار فراج، دار المعارف ط ٣
- الوساطة بين المتنبي وخصومه، للقاضي علي الجرجاني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي، دار القلم بيروت
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، للواحدي، تحقيق محمد حسن الزفيتني، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٩٩٩
- وفيات الأعيان، لابن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر بيروت
- ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن، لأبي عمر الزاهد المعروف بغلام ثعلب، حققه د. محمد التركستاني، مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة ط ١ ٢٠٠٢.



## ٢١- فهرس مقابلة صفحات المخطوط بصفحات المطبوع

صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع
١١	٣	١٢ب	٣٢	١٢٤	٣١١
١ب	٣	١١٣	٣٣	٢٤ب	٣١٢
١٢	٤	١١٣ب	٣٤	١٢٥	٣١٣
٢ب	٦	١١٤	٣٥	٢٥ب	٣١٥
١٣	٧	١١٤ب	٣٦	١٢٦	٣١٧
٣ب	٨	١١٥	٣٧	٢٦ب	٣١٩
١٤	١٠	١١٥ب	٣٧	١٢٧	٣٢٠
٤ب	١٢	١١٦	٣٨	٢٧ب	٣٢١
١٥	١٤	١١٦ب	٤٠	١٢٨	٣٢١
٥ب	١٥	١١٧	٤٣	٢٨ب	٣٢٢
١٦	١٦	١١٧ب	٤٥	١٢٩	٥٢
٦ب	١٧	١١٨	٤٧	٢٩ب	٥٣
١٧	١٧	١١٨ب	٤٩	١٣٠	٥٥
٧ب	١٩	١١٩	٣٠٠	٣٠ب	٥٥
١٨	٢٠	١١٩ب	٣٠٢	١٣١	٥٧
٨ب	٢٢	١٢٠	٣٠٤	٣١ب	٥٩
١٩	٢٤	٢٠ب	٣٠٥	١٣٢	٦٠
٩ب	٢٥	١٢١	٣٠٦	٣٢ب	٦١
١١٠	٢٦	٢١ب	٣٠٧	١٣٣	٦٢
١٠ب	٢٧	١٢٢	٣٠٨	٣٣ب	٦٣
١١١	٢٩	٢٢ب	٣٠٩	١٣٤	٦٤
١١ب	٣٠	١٢٣	٣١٠	٣٤ب	٦٤
١١٢	٣١	٢٢٣ب	٣١١	١٣٥	٦٥

صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع
١٢٦	١٢٦	٩٧	٩٧	٦٥	٦٥
١٢٧	١٢٧	٩٩	٩٩	٦٦	٦٦
١٢٨	١٢٨	١٠٠	١٠٠	٦٧	٦٧
١٢٨	١٢٨	١٠٠	١٠٠	٦٨	٦٨
١٢٩	١٢٩	١٠١	١٠١	٦٩	٦٩
١٣٠	١٣٠	١٠٢	١٠٢	٧٠	٧٠
١٣١	١٣١	١٠٣	١٠٣	٧١	٧١
١٣٢	١٣٢	١٠٤	١٠٤	٧١	٧١
١٣٣	١٣٣	١٠٥	١٠٥	٧٣	٧٣
١٣٤	١٣٤	١٠٧	١٠٧	٧٤	٧٤
١٣٥	١٣٥	١٠٩	١٠٩	٧٥	٧٥
١٣٦	١٣٦	١١٠	١١٠	٧٦	٧٦
١٣٧	١٣٧	١١٢	١١٢	٧٦	٧٦
١٣٨	١٣٨	١١٢	١١٢	٧٧	٧٧
١٣٩	١٣٩	١١٤	١١٤	٧٨	٧٨
١٤٠	١٤٠	١١٥	١١٥	٧٩	٧٩
١٤١	١٤١	١١٧	١١٧	٨٢	٨٢
١٤٣	١٤٣	١١٩	١١٩	٨٣	٨٣
١٤٤	١٤٤	١٢١	١٢١	٨٤	٨٤
١٤٥	١٤٥	١٢٢	١٢٢	٨٦	٨٦
١٤٧	١٤٧	١٢٣	١٢٣	٨٧	٨٧
١٤٩	١٤٩	١٢٤	١٢٤	٨٩	٨٩
١٥٠	١٥٠	١٢٤	١٢٤	٩٣	٩٣
١٥٢	١٥٢	١٢٥	١٢٥	٩٥	٩٥

صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط
٢١٥	٩٥ب	١٨٧	٨٣ب	١٥٣	٧١ب
٢١٧	٩٦	١٨٨	٨٤	١٥٤	٧٢
٢١٩	٩٦ب	١٨٩	٨٤ب	١٥٦	٧٢ب
٢٢٢	٩٧	١٩١	٨٥	١٥٧	٧٣
٢٢٣	٩٧ب	١٩٣	٨٥ب	١٥٩	٧٣ب
٢٢٥	٩٨	١٩٤	٨٦	١٦٠	٧٤
٢٢٦	٩٨ب	١٩٥	٨٦ب	١٦٢	٧٤ب
٢٢٧	٩٩	١٩٦	٨٧	١٦٤	٧٥
٢٢٨	٩٩ب	١٩٧	٨٧ب	١٦٥	٧٥ب
٢٢٩	١٠٠	١٩٨	٨٨	١٦٦	٧٦
٢٣١	١٠٠ب	١٩٩	٨٨ب	١٦٨	٧٦ب
٢٣٢	١٠١	٢٠١	٨٩	١٦٩	٧٧
٢٣٥	١٠٢	٢٠٢	٨٩ب	١٧٠	٧٧ب
٢٣٦	١٠٢ب	٢٠٢	٩٠	١٧٢	٧٨
٢٣٧	١٠٣	٢٠٣	٩٠ب	١٧٣	٧٨ب
٢٣٨	١٠٣ب	٢٠٤	٩١	١٧٥	٧٩
٢٣٩	١٠٤	٢٠٦	٩١ب	١٧٦	٧٩ب
٢٤٠	١٠٤ب	٢٠٧	٩٢	١٧٧	٨٠
٢٤١	١٠٥	٢٠٩	٩٢ب	١٧٩	٨٠ب
٢٤٣	١٠٥ب	٢٠٩	٩٣	١٨١	٨١
٢٤٣	١٠٦	٢١١	٩٣ب	١٨٢	٨١ب
٢٤٤	١٠٦ب	٢١٢	٩٤	١٨٢	٨٢
٢٤٥	١٠٧	٢١٤	٩٤ب	١٨٤	٨٢ب
٢٤٧	١٠٧ب	٢١٥	٩٥	١٨٥	٨٣

صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط
٣٣٣	١١٣٢	٢٧٩	١١٢٠	٢٤٨	١١٠٨
٣٣٤	١١٣٢ ب	٢٨٠	١١٢٠ ب	٢٥٠	١١٠٨ ب
٣٣٦	١١٣٣	٢٨٢	١١٢١	٢٥١	١١٠٩
٣٣٨	١١٣٣ ب	٢٨٣	١١٢١ ب	٢٥٣	١١٠٩ ب
٣٣٩	١١٣٤	٢٨٥	١١٢٢	٢٥٤	١١١٠
٣٤٠	١١٣٤ ب	٢٨٦	١١٢٢ ب	٢٥٧	١١١٠ ب
٣٤١	١١٣٥	٢٨٧	١١٢٣	٢٥٨	١١١١
٣٤٢	١١٣٥ ب	٢٨٨	١١٢٣ ب	٢٥٩	١١١١ ب
٣٤٣	١١٣٦	٢٩٠	١١٢٤	٢٦١	١١١٢
٣٤٤	١١٣٦ ب	٢٩٢	١١٢٤ ب	٢٦٣	١١١٢ ب
٣٤٦	١١٣٧	٢٩٣	١١٢٥	٢٦٤	١١١٣
٣٤٧	١١٣٧ ب	٢٩٤	١١٢٥ ب	٢٦٤	١١١٣ ب
٣٤٧	١١٣٨	٢٩٥	١١٢٦	٢٦٦	١١١٤
٣٤٨	١١٣٨ ب	٢٩٦	١١٢٦ ب	٢٦٦	١١١٤ ب
٣٤٩	١١٣٩	٢٩٨	١١٢٧	٢٦٧	١١١٥
٣٥٠	١١٣٩ ب	٢٩٩	١١٢٧ ب	٢٦٩	١١١٥ ب
٣٥١	١١٤٠	٣٢٣	١١٢٨	٢٧٠	١١١٦
٣٥٣	١١٤٠ ب	٣٢٤	١١٢٨ ب	٢٧١	١١١٦ ب
٣٥٤	١١٤١	٣٢٥	١١٢٩	٢٧٢	١١١٧
٣٥٦	١١٤١ ب	٣٢٦	١١٢٩ ب	٢٧٣	١١١٧ ب
٣٥٧	١١٤٢	٣٢٨	١١٣٠	٢٧٤	١١١٨
٣٥٧	١١٤٢ ب	٣٢٩	١١٣٠ ب	٢٧٦	١١١٨ ب
٣٥٨	١١٤٣	٣٣١	١١٣١	٢٧٧	١١١٩
٣٥٩	١١٤٣ ب	٣٣٢	١١٣١ ب	٢٧٨	١١١٩ ب

صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع
١١٤٤	٣٦٠	١١٥٦	٣٨٧	١١٦٨	٤٠٩
١١٤٤ ب	٣٦١	١١٥٦ ب	٣٨٩	١١٦٨ ب	٤١٠
١١٤٥	٣٦١	١١٥٧	٣٩٠	١١٦٩	٤١١
١١٤٥ ب	٣٦٢	١١٥٧ ب	٣٩١	١١٦٩ ب	٤١٢
١١٤٦	٣٦٣	١١٥٨	٣٩٢	١١٧٠	٤١٣
١١٤٦ ب	٣٦٤	١١٥٨ ب	٣٩٣	١١٧٠ ب	٤١٣
١١٤٧	٣٦٥	١١٥٩	٣٩٤	١١٧١	٤١٤
١١٤٧ ب	٣٦٦	١١٥٩ ب	٣٩٥	١١٧١ ب	٤١٥
١١٤٨	٣٦٧	١١٦٠	٣٩٦	١١٧٢	٤١٦
١١٤٨ ب	٣٦٨	١١٦٠ ب	٣٩٧	١١٧٢ ب	٤١٧
١١٤٩	٣٧٠	١١٦١	٣٩٨	١١٧٣	٤١٩
١١٤٩ ب	٣٧١	١١٦١ ب	٣٩٨	١١٧٣ ب	٤٢٠
١١٥٠	٣٧٣	١١٦٢	٣٩٩	١١٧٤	٤٢١
١١٥٠ ب	٣٧٤	١١٦٢ ب	٤٠٠	١١٧٤ ب	٤٢٢
١١٥١	٣٧٥	١١٦٣	٤٠١	١١٧٥	٤٢٣
١١٥١ ب	٣٧٥	١١٦٣ ب	٤٠٢	١١٧٥ ب	٤٢٤
١١٥٢	٣٧٦	١١٦٤	٤٠٣	١١٧٦	٤٢٥
١١٥٢ ب	٣٧٨	١١٦٤ ب	٤٠٣	١١٧٦ ب	٤٢٦
١١٥٣	٣٧٩	١١٦٥	٤٠٤	١١٧٧	٤٢٧
١١٥٣ ب	٣٨٠	١١٦٥ ب	٤٠٥	١١٧٧ ب	٤٢٩
١١٥٤	٣٨١	١١٦٦	٤٠٦	١١٧٨	٤٣١
١١٥٤ ب	٣٨٣	١١٦٦ ب	٤٠٧	١١٧٨ ب	٤٣٣
١١٥٥	٣٨٤	١١٦٧	٤٠٨	١١٧٩	٤٣٤
١١٥٥ ب	٣٨٦	١١٦٧ ب	٤٠٩	١١٧٩ ب	٤٣٦

صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع
١١٨٠	٤٣٧	١١٨٩	٤٥٨	١١٩٨	٤٨٦
ب١٨٠	٤٣٨	ب١٨٩	٤٥٩	ب١٩٨	٤٨٧
١١٨١	٤٣٩	١١٩٠	٤٦٠	١١٩٩	٤٨٨
ب١٨١	٤٣٩	ب١٩٠	٤٦١	ب١٩٩	٤٩٠
١١٨٢	٤٤١	١١٩١	٤٦٢	١٢٠٠	٤٩١
ب١٨٢	٤٤٢	ب١٩١	٤٦٣	ب٢٠٠	٤٩٢
١١٨٣	٤٤٣	١١٩٢	٤٦٥	١٢٠١	٤٩٣
ب١٨٣	٤٤٥	ب١٩٢	٤٦٧	ب٢٠١	٤٩٥
١١٨٤	٤٤٦	١١٩٣	٤٦٩	١٢٠٢	٤٩٦
ب١٨٤	٤٤٧	ب١٩٣	٤٧١	ب٢٠٢	٤٩٧
١١٨٥	٤٤٨	١١٩٤	٤٧٢	١٢٠٣	٤٩٨
ب١٨٥	٤٤٨	ب١٩٤	٤٧٤	ب٢٠٣	٤٩٩
١١٨٦	٤٥٠	١١٩٥	٤٧٥	١٢٠٤	٥٠٠
ب١٨٦	٤٥١	ب١٩٥	٤٧٧	ب٢٠٤	٥٠٢
١١٨٧	٤٥٣	١١٩٦	٤٧٩	١٢٠٥	٥٠٣
ب١٨٧	٤٥٥	ب١٩٦	٤٨٠	ب٢٠٥	٥٠٤
١١٨٨	٤٥٦	١١٩٧	٤٨٢	١٢٠٦	٥٠٥
ب١٨٨	٤٥٧	ب١٩٧	٤٨٤	ب٢٠٦	٥٠٦

## ٢٢- فهرس محتويات الكتاب

٥	١- الإهداء .....
٧	٢- المقدمة .....
١١	٣- هذا الكتاب .....
٤٧	٤- صور من المخطوط .....
٣	٥- النص المحقق .....
٥٠٩	٦- فهرس الآيات ( وفيه القراءات مميزة بعلامة ) .....
٥١٦	٧- فهرس الحديث والآثار .....
٥١٩	٨- فهرس الأمثال .....
٥٢٠	٩- فهرس أقوال العرب والأمثلة والأساليب النحوية .....
٥٤٠	١٠- فهرس القوافي .....
٥٦٩	١١- فهرس أجزاء الأبيات .....
٥٧٠	١٢- فهرس اللغة والأمثلة الصرفية .....
٥٨٤	١٣- فهرس مسائل العربية .....
٦٥٤	١٤- فهرس الكتب المذكورة في المتن .....
٦٥٥	١٥- فهرس اللغات .....
٦٥٦	١٦- فهرس الأعلام ( الأشخاص والقبائل والجماعات والخيل ) .....
٦٦٦	١٧- فهرس الأمكنة والأزمنة .....
٦٦٧	١٨- فهرس الأبواب .....
٦٦٧	١٩- فهرس البلاغة .....
٦٦٩	٢٠- فهرس العروض والقافية .....
٦٧٠	٢١- فهرس الفقه .....
٦٧١	٢٢- فهرس علم الكلام .....
٦٧٢	٢٣- فهرس المخطوط المنسوبة .....
٦٧٣	٢٤- فهرس الأخبار والمجالس .....
٦٧٥	٢٥- فهرس المصادر والمراجع .....
٧٢٢	٢٦- فهرس مقابلة صفحات المخطوط بصفحات المطبوع .....